

المحيط

م ح و ز ط
في أصوات العربية ونحوها وصرفها

تأليف
محمد الأنطاسكي

٢٨١

تدقيق
دار التراث العربية

الهيئة العامة لمكتبة الاسكندرية
رقم التصنيف : 75 492
ن . م .
رقم التسجيل : 955

مكتبة الدكتور طه

المحيط في

م 2 - م 1 - م 3 - م 4 - م 5 - م 6 - م 7 - م 8 - م 9 - م 10 - م 11 - م 12 - م 13 - م 14 - م 15 - م 16 - م 17 - م 18 - م 19 - م 20 - م 21 - م 22 - م 23 - م 24 - م 25 - م 26 - م 27 - م 28 - م 29 - م 30 - م 31 - م 32 - م 33 - م 34 - م 35 - م 36 - م 37 - م 38 - م 39 - م 40 - م 41 - م 42 - م 43 - م 44 - م 45 - م 46 - م 47 - م 48 - م 49 - م 50 - م 51 - م 52 - م 53 - م 54 - م 55 - م 56 - م 57 - م 58 - م 59 - م 60 - م 61 - م 62 - م 63 - م 64 - م 65 - م 66 - م 67 - م 68 - م 69 - م 70 - م 71 - م 72 - م 73 - م 74 - م 75 - م 76 - م 77 - م 78 - م 79 - م 80 - م 81 - م 82 - م 83 - م 84 - م 85 - م 86 - م 87 - م 88 - م 89 - م 90 - م 91 - م 92 - م 93 - م 94 - م 95 - م 96 - م 97 - م 98 - م 99 - م 100

في أصول العربية ونحوها وأصرفها

للجزء الأول

الطبعة الثالثة

دار الشرق العربي

بيروت - شارع سورية - بناية درويش

لغة قديمة

ما قرأت مرة في مطبوعات النحو العربي الا امتلأت إعجاباً بوضعيه ،
ولما ازددت يقيناً بأنه - حتى الآن - أعظم صرح لغوي شيد للغة من
اللغات . ولا عجب في ذلك ، فالذين قاموا على هندسته وتشبيده بلغوا
المئات ، بل الألوف ، وكان بينهم عدد لا بأس به من ألمع العبقرات التي
عرفها تاريخ البحث اللغوي ، كالتليل وسيبويه والفارسي وابن جني وغيرهم
وغيرهم ، عبقرات وقفت كل قدراتها على خدمة هذه اللغة ، وعملت في
همة لا تعرف الكلل ، وحماسة لا توجد إلا عند من يعتقد أن عمله
ضرب من العبادة والتبشيل .

ومع ذلك ، يبدو هذا الصرح العظيم اليوم غير قادر على تلبية
حاجاتنا اللغوية نحن أبناء القرن الرابع عشر .

لماذا ؟ ألينقص متأصل فيه ؟ أم لأن العربية تغيرت خلال هذه
القرون الطوال ؟

ليس هذا ولا ذلك ، فالعربية هي لم تتغير ، والنحو العربي لم
يفادر ظاهرة من ظواهرها إلا أشبهها درساً وتمحيصاً . ولكنها هندسته
القديمة التي وضعت استجابة لدواع لغوية نشأت عند القوم في القرون
المهجرية الأولى ، ثم تبدلت الدواعي ، أو قل نشأت دواع أخرى غلبت

على الدواعي الأولى ، فندا من الضروري تجديد الهندسة ليظل النحو قادراً على تلبية ما جدّ من الحاجات .

كان أول ما ظهر من اللحن على أسنة العرب متحصراً في دائرة الحركة النهائية للكلمة ، تلك التي نسميها حركة البناء أو الاعراب . أما تصميم الجملة ، وأما مواقع مفرداتها ، فكانت أشياء لا تزال السليقة الصحيحة تحكمها وتنظمها . لهذا كله ، انحصر اهتمام النحاة الأوائل في بيان ما يُبنى أو يُعرب ، وما يُرفع أو يُنصب أو يُجرّ أو يُجزم . ثم جاءت مباحثهم في تنظيم الجملة ، وبيان مواقع مفرداتها ، والمعاني المختلفة للأدوات ، والأساليب الصحيحة في استعمالها - جاء كل ذلك في المرتبة الثانية ، وعلى أنه نوع من الترف العلمي ، لا على أنه ضرورة يملها واقع لغوي . فليس عجباً - بعد ذلك - أن نرى النحو العربي ، بهندسته القديمة ، يوزع حروف النفي - وهي ذات غرض لغوي واحد - في أبواب نحوية مختلفة ، فنرى بعضها في النواصب ، وبعضاً آخر في الجوازم ، وبعضاً ثالثاً في الحروف العواطل . بل ليس عجباً أن نرى بعضهم يسمي علم النحو كله بعلم الاعراب فقط .

أما نحن - أبناء القرن الرابع عشر - فقد تدرب الخلل إلى بناء جملتنا نفسه ، وأضحت عبارتنا تعاني من تشويه عجيب أصاب هيكلها العظمي في الصميم ، وبات يهددها بمسح قد يفقدها نسبها العربي ذاته ، بحيث أصبحنا ننظر إلى اللحن في الاعراب على أنه أيسر المصائب وأهونها .

هذا الواقع اللغوي الجديد يقتضي - بغير جدال - هندسة جديدة للنحو تنظر إلى الأساليب الصحيحة في بناء العبارة العربية قبل النظر إلى ما يعترى مفرداتها من تغيير في حركات أو آخرها ، وتهتم بالتحليل المعنوي قبل الاهتمام بالتحليل اللفظي .

من هذه النقطة وحدها نبعت فكرة وضع هذا الكتاب .

ومع ذلك ، لا أستطيع الادعاء بأنني بدلت هندسة النحو في هذا الكتاب تبديلاً جوهرياً . بل إنني أعترف هنا أن هذا التبديل هو حلمي الذي اضطررتُ إلى التخلي عن تحقيقه مرةً رابعةً (١) . وذلك لسببين :

أولهما : حرصي على عدم إغضاب المتزمين من أساتذة النحو ، هؤلاء الذين يرون أقل خروج عما سنَّه القدماء هرطقة نحوية لا يستحق صاحبها سوى الحرمان والطرده من كنيسة سيويوه . نعم ، لست أريد اغضاب هؤلاء ، فأنا أحبهم واحترمهم ، لأنني أحب النحاة القدماء واحترمهم واجلِّسهم مثلهم أو أكثر منهم ، ولأنني أعلم أن لديهم وجهات نظر لا تخلو أحياناً من شيء من الحق .

والثاني : وهو الأهم ، هو أن هذا الكتاب موجه إلى طلبة الدراسات اللغوية في الجامعات . وهؤلاء قد عرفوا النحو العربي في هندسته القديمة خلال عشر سنوات من حياتهم الدرامية ، حتى غدوا لا يعرفونه بغيرها ، فخشيت - إن أنا أتيتهم بهندسة جديدة كل الجدة - أن يروا أمامهم بناءً لا عهد لهم به ، غريب الهيئة ، بديع الطراز ، قد لا يهتدون إلى مداخله ، فاذا اهتموا إليها بعد الجهد ، فليس بعيداً أن يضيعوا في أمهاته وردهاته ، وألا يصلوا إلى مرافقه المختلفة التي ينشدونها ، فأكون بذلك قد أضرت بهم من حيث أردت لهم المنفعة والخير .

وهكذا جاء هذا الكتاب محافظاً أكثر منه مجدداً . وقد بنيت على أربعة أقسام وخاتمة .

(١) للمؤلف كتب أخرى في النحو ، بعضها مدرسي وضعه بتكليف من وزارة التربية ، وبعضها غير ذلك . وفي كل منها محاولات متواضعة في تجديد شكل النحو العربي .

فأما القسم الأول ، فقد تناولت فيه الأصوات العربية المفردة ، فذكرت صفاتها ومخارجها ، وبينت ما يمتريها من التغير والتبدل بسبب العادات النطقية التي جرى العرب عليها . وقد اقتضاني ذلك أن أضم إلى هذا القسم أبحاثاً كانت حتى اليوم تسلك في باب الصرف وهي ليست منه ، أعني بذلك الاعلال والابدال والابتداء والوقف والتقاء الساكنين ... الخ . وقد كان تقديم هذا القسم على سائر الأقسام موافقة للمنهج العلمي الذي سار عليه أبو حيان النحوي في كتابه « الارتشاف » وإن لم يكن أميناً له كل الإمانة ، وخالفه كل من الزمخشري في كتابه « المفصل » ، وسيبويه في كتابه المشهور .

وأما القسم الثاني ، فقد وقفته على الكلمة المفردة ، فذكرت فيه أنواعها من اسم وفعل وحرف ، وبينت ما يمتري الاسم والفعل من التغيرات في التصاريف المختلفة ، واضطرت إلى تأجيل البحث في الحرف إلى القسم الرابع من الكتاب ، لأنه كلمة ثابتة لا تقبل التصرف . وقد اشتمل هذا القسم على كل الباحث الصرفية ، ما عدا الفصول التي ضممتها إلى قسم الأصوات ، والتي كانت طفيلية على قسم الصرف حتى اليوم .

وأما القسم الثالث ، فقد خصصته ببحث التراكيب ، فبينت فيه أشكال الجملة العربية المختلفة ، وما في كل منها من العمدة والفضلات ، ثم بحثت في العمدة أولاً ، فذكرت أحكام كل منها ، وما يطرأ عليه من حالات البناء والاعراب ، ثم تناولت الفضلات فقسمتها إلى قسمين : فضلات مكتملة للفعل وخادمة له ، وسميتها تكلمات الفعل ، وفضلات مكتملة للاسم وخادمة له ، وسميتها تكلمات الاسم ، ثم فعلت بهما ما فعلته بالعمد قبلها . ثم ذكرت في باب خاص الأساليب العربية التي انتهى تحليل النحاة لها إلى أنها مؤلفة من مفردات لا تخرج عما هو معروف من أنواع العمدة والفضلات ، وأعني بذلك أساليب المدح والذم والاعراء والتحذير . . . الخ . فدرست

القِسْمُ الْأَوَّلُ
فِي الْأَصْوَاتِ

هذه الأساليب ذوات التكوين الخاص ، وبينت التحليلات المختلفة التي ذكرها النحاة لها .

وإشاراً للإيجاز أوردت في هذا القسم مئة شاهد فقط من الشواهد النحوية الكثيرة ، وأعربتها جميعاً ليكون ذلك تدريباً للطالب ، وأنموذجاً له يحتذيه . وقد ميزت الأعراب بحرف أصغر من حرف الكتاب ، وحصرته بين قوسين ، ليقراء من يريد ، ويتجاوزها من هو في غنى عنه .

وأما القسم الرابع ، فقد جعلته للحروف ، لأنها مسامير الجملة ، ولأن دراستها في قسم مستقل أمر ضروري يوجه المنهج الصحيح في الدراسة اللغوية . وفعلت في هذا القسم ما فعله ابن هشام في كتابه «الغني» ، فضممت إليه كل الأدوات بما لم تعتبر في التحليل النحوي من فصيلة الحرف ، كما ضمنت إليه كل أسماء الأفعال ، وبعضاً من أسماء الأصوات ، وطائفة من الكلمات التي يسر على الطالب الاهتداء إلى أعرابها الذي ارتضاه لها النحاة بصورة اعتباطية ، وذلك إما لأنها كلمات ذوات استعمالات خاصة ، وإما لأنها داخلية في تراكيب غريبة التصميم .

وأما الخاتمة ، فقد جعلتها في الأعراب بأنواعه : الصرفي والنحوي وإعراب الأدوات ، فبينت معنى الأعراب ، والغاية المتوخاة منه ، ثم بحثت في إعراب الجملة وشبهها ، وإعراب الأسماء التي يخفى على المبتدئ إعرابها ، كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام ، ثم ذكرت أموراً عامة ترشد الطالب إلى الطرق الصحيحة في الأعراب ، وتصونه من الانزلاق في مهاوي الخطأ .

وبعد ، فلست أرجو من الله إلا أن يكون الوقت الذي انفقته في وضع هذا الكتاب قرباناً آخر يتقبله مني على مديح هذه العربية المقدسة .

حلب س ٢٤ شبان ١٣٩١

الموافق ١٣ تشرين الأول ١٩٧١

محمد الانطاكي



مَكْتَبَةُ لِسَانِ الْعَرَبِ

رابطہ بدیل
lisanerab.com

ا. علاء الدین شوقی

www.lisanarb.com

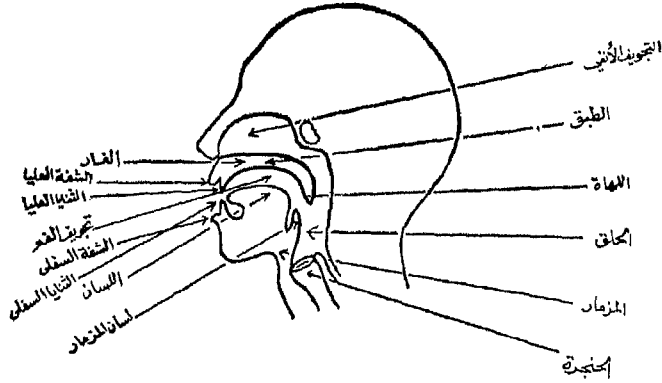


صوتيات نحاسية

تعريفات وأمثلة

١ - الجهاز الصوتي

هو مجموعة الأعضاء التي تشارك في عملية احدث الاصوات اللغوية .
ويتألف هذا الجهاز من الأعضاء الآتية :



١ - الرتبان : وينحصر عملها في امداد الجهاز الصوتي بالهواء اللازم لاحداث الصوت .

٢ - الرغامى : وتسمى القصبة الهوائية ، وهي قناة غضروفية تصل ما بين الرئتين والحنجرة .

٣ - الحنجرة : وهي حجيرة غضروفية على شيء من الاتساع . يدعى جزؤها البارز من الأمام تفاحة آدم . واهم اجزائها في عملية التصويت هما الوتران الصوتيان .

٤ - الوتران : وهما عضلتان مرتتان تشبهان الشفتين ، تمتدان في داخل الحنجرة أفقياً من الخلف إلى الأمام ، حيث تلتقيان عند ذلك البروز الذي دعونه تفاحة آدم .

٥ - المزمار : وهو الفراغ الذي بين الوترين .

٦ - لسان المزمار : وهو زائدة لحمية تكون فوق المزمار ، ووظيفتها الأصلية أن تكون صماماً يحمي طريق التنفس اثناء عملية البلع ، إذ تتراجع هذه الزائدة الى الخلف فتسد فتحة المزمار حين مرور الطعام الى المريء ، غير انها تتدخل احياناً في عملية التصويت ، ولا سيما في اصوات الحلق كالعين مثلاً .

٧ - الحلق : وهو الجزء الذي بين الحنجرة والفم .

٨ - اللسان : وهو قطعة عضلية شديدة المرونة ، ويمد أهم عضو في الجهاز الصوتي كله ، فأوضاعه المختلفة التي يتخذها اثناء التكلم تتباين الأصوات اللغوية وتمايز . وقد قسمه العلماء الى ثلاثة اقسام : أولها أول اللسان بما في ذلك طرفه ، والثاني وسطه ، والثالث اقصاه .

٩ - الحنك الاعلى : ويسمى بسقف الفم ايضاً . وينقسم الى

قسمين : الأول امامي صلب يدعى الفار ، والثاني خلفي رخو يدعى الطبق .

١٠ - اللهاة : وهي الزائدة اللحمية التي ينتهي بها الجزء الخلفي الرخو من الحنك الاعلى .

١١ - الاسنان : وهي قسبان : علوية ، وسفلية .

١٢ - اصول الاسنان : وتسمى اللثة ايضاً .

١٣ - الفراغ الانفي : وهو الفراغ الذي يندفع خلاله النفس اثناء انفلاق طريق الفم .

١٤ - الشفتان : وهما عضلتان مستديرتان ينتهي بهما الفم .

٢ - الصوت اللفوي

هو الأثر السمعي الحاصل من احتكاك الهواء بنقطة ما من نقاط الجهاز الصوتي عندما يحدث في هذه النقطة انسداد كامل او ناقص ليمنع الهواء الخارج من الجوف من حرية المرور ، مثل الباء التي هي نتيجة انسداد كامل في الشفتين ، ومثل السين التي هي نتيجة انسداد ناقص في أطراف الاسنان .

٣ - الجهر والهمس

الجهر هو ان يتحرك الوتران اثناء انتاج الصوت ، ويحدث ذلك بأن يتوتر الوتران ويتقاربا ، فيضيق الزمار بينهما ضيقاً شديداً ، ولا يجد الهواء القادم من الرغامى سوى ان يحتك بهما ويهزهما ، فاذا اهتزت اصدرا

صوتاً رخياً يتولى الحلق والتجاويف الانفية والعموية أمر تضخيمه . هذا هو الجهر ، فأما الهمس فهو عكسه . ويسمى الصوت اللغوي الذي حدث الجهر معه مجهوراً ، كما يسمى عكسه مهموساً ، مثل الزاي والسين ، إذ لا فرق بين هذين الصوتين سوى أن اولهما مجهور ، وأن ثانيهما مهموس .

وللكشف عن الجهر والهمس في الاصوات طرق كثيرة ، أيسرها أن يضع المتكلم سبابته على تفاحة آدم اثناء انتاجه للصوت المدروس ، فان أحس شيئاً من ارتجاج كان الصوت مجهوراً ، وإلا فهو مهموس .

٤ - الحيس والطبق^(١)

الحيس صوت لغوي حادث من احتكاك الهواء بنقطة انسداد في منطقة من مناطق الجهاز الصوتي ، كالباء الحادثة من انسداد بين الشفتين ، وكالفاء الحادثة من انسداد بين الشفة السفلى واطراف الثنايا العليا ، وكالتاء الحادثة من انسداد بين أول اللسان وأصول الثنايا العليا . أما الطابق فهو صوت لغوي نشأ عن اهتزاز الوترين فقط ، وليس معه انسداد في جزء من اجزاء الجهاز الصوتي ، بل يكون هذا الجهاز منفتحاً معه انفتاحاً يكفي - سواء أكان واسماً أم ضيقاً - لمرور الهواء من غير أن يلقى في طريقه عقبة ما . ومن هذا النوع أصوات الفتحة والضممة والكسرة القصار ، وبناتهن : الالف والواو والياء الطوال .

(١) - يسميها بعضهم بالصامت والصائت ، وآخرون ، بالساكن والحركة ، وطلائفة ثالثة بالصحيح والعلّة . وقد آثرنا هاتين التسميتين لما فيها من دقة في التعبير عن نوعي آلية التصويت .

٥ - الشدة والرخاوة والتراخي

هي آليات نطقية يختلف بعضها عن بعض في درجة الانسداد وقوة إحكامه .

فأما الشدة ، وتسمى الانفجار أيضاً ، فآلية نطقية تقوم على التحام تام بين عضوين من أعضاء النطق بحيث لا يسمح للهواء بالنفوذ إلا بعد أن ينفصل العضوان انفصالاً فجائياً ، فيندفع الهواء عندئذ في شكل فرقة قوية . وتتألف هذه الآلية من ثلاث مراحل : الحبس ، ثم الإمساك ، ثم الانفجار . والاصوات التي تحدث بهذه الآلية كثيرة ، منها الباء والثاء والكاف والقاف . . . وتسمى كلها بالاصوات الشداد .

وأما الرخاوة ، وتسمى الاحتكاك أيضاً ، فهي آلية نطقية تقوم على تقارب بين عضوين من أعضاء النطق بحيث لا يلتصقان ، بل يتركان بينها فرجة ضيقة تسمح للهواء بالمرور واحداث نوع من الحفيف . والاصوات التي تنتج بهذه الطريقة كثيرة أيضاً ، منها الفاء ، والثاء والخاء . . . وتسمى كلها بالاصوات الرخوة .

وأما التراخي فهو آلية نطقية مزيج من آليتي الانفجار والاحتكاك ، ففي مرحلتها الأولى والثانية تشبه آليسة الانفجار تماماً ، اي حبس ثم إمساك ، أما مرحلتها الثالثة فلا يحدث فيها ما يحدث في آلية الانفجار من انفصال مفاجيء لأعضاء النطق ، بل يحدث هذا الانفصال في شيء من التدرج الى ان ينتهي الى احداث انفتاح ضيق يمر منه الهواء من غير فرقة محدثاً احتكاكاً خفيفاً كالذي رأيناه في آلية الاحتكاك . والصوت الوحيد الذي ينتج بهذه الآلية في العربية هو صوت الجيم المعطشة ، ويسمى بالصوت المتراخي أو المعطش .

٦ - التأنيف

وهو آلية نطقية تقوم على إحداث انسداد كامل في منطقة الفم مع ترك المجرى الأنفي مفتوحاً لخروج الهواء . والصوتان العربيان المنتوجان بهذه الآلية هما الميم والنون . ويسميان لذلك بالأنفيين .

٧ - التكرار

وهو آلية نطقية أخرى تقوم على إحداث انسداد كامل لكنه قصير الزمن ، يتلوه انفتاح فانسداد آخر . . . وهكذا . والصوت الوحيد المنتوج بهذه الآلية في العربية هو صوت الراء . ويسمى لذلك بالصوت التكراري .

٨ - الصفير

هو آلية الرخاوة نفسها ، إلا ان درجة الانفتاح معها أضيق ، وهذا يؤدي الى ارتفاع في صوت الخفيف الحادث من الاحتكاك حتى يغدو صوتاً يشبه الصفير الحاد . والاصوات العربية الحادثة بهذه الآلية هي اصوات السين والذاي والصاد . وتسمى كلها بالاصوات الصفيرية .

٩ - الحاني

هو صوت اللام فقط . وسمي بذلك لأنه ينشأ عن التصاق احدهى

حافتي اللسان بالحنك الاعلى ، مع ترك الحافة الأخرى سائبة ينسرب على جانبها الهواء الخارج من الجوف . ويفهم من الصفات التي ذكرها المتقدمون لصوت الضاد انه كان ينطق حافياً مثل اللام .

١٠ - سبب التطبيق

هو صوت احتكاكي إلا ان درجة الانفتاح معه اوسع كثيراً من درجة الانفتاح مع سائر الاحتكاكيات ، حتى ليكاد لشدة السعة ان يكون طليقاً . والصوتان العربيان اللذان من هذا القبيل هما الواو والياء كما في : وعد ، يسر .

١١ - الاطباق والارتفاع

الاطباق ، ويسمى التفخيم ايضاً ، هو ان يرتفع مؤخر اللسان نحو أقصى الحنك الاعلى في شكل مقعر على هيئة معلقة ، بينما يكون طرفه ملتجماً مع جزء آخر من اجزاء الفم مشكلاً محبساً من المحابس الصوتية المختلفة .

هذه الكيفية الخاصة للسان اثناء عملية النطق تعطي الصوت المنطوق طاباً خاصاً من الضخامة والفخامة . وتسمى الاصوات المنطوقة بهذه الكيفية الاصوات المطبقة أو المنخمة أو المنفلطة ، ويسمى غيرها بالاصوات المنفتحة أو المرقتة . والمطبقات في العربية اربعة ، هي : الهمزة ، والضاد ، والطاء ، والفاء ، بينما والمفتحة

١٢ - المحبس

المحبس ، ويسمى المخرج ايضاً ، هو النقطة التي يجري عندها الانسداد لاحداث صوت ما . والمحابس عشرة هي :

١ - محبس الشفتين : وفيه يلتقي الشفة السفلى بالشفة العليا . فان كان الانسداد تاماً حدث الباء والميم ، وان كان ناقصاً حدثت الواو .

٢ - المحبس الشفوي الاسناني : وفيه يلتقي باطن الشفة السفلى مع اطراف الثنايا العليا التقاءً يترك بينها فرجة ضيقة جداً ينفذ منها الهواء محدثاً صوت الفاء .

٣ - محبس ما بين الاسنان : وفيه تتقارب الثنايا السفلى من الثنايا العليا ، ثم يأتي طرف اللسان ليكون بينها . والاصوات الحادثة من هذا المحبس هي التاء ، والذال ، والنظاء .

٤ - محبس الاسنان واللثة : وفيه يعتمد طرف اللسان على باطن الثنايا العليا ، ومقدمه على اللثة . فان كان هذا الاعتماد قوياً وكان الانسداد كاملاً حدثت اصوات الضاد والذال والطاء والتاء ، وان كان الاعتماد ناقصاً حدثت اصوات الزاي والسين والصاد .

٥ - المحبس اللثوي : وفيه يلتقي طرف اللسان باللثة . فان كان الالتحام بينها تاماً ، وامتنع الهواء من المرور ، وتحول الى مجرى الانف ، حدث صوت النون ، وان سمح للهواء بالانسياب على حافتي اللسان ، أو على احدهما ، حدث صوت اللام ، وان تكرر الالتقاء على شكل ضربات من طرف اللسان على اللثة حدث صوت الراء .

٦ - **المحبس الغاري** : وفيه يلتقي مقدم اللسان وجزء من وسطه بمقدم الحنك الاعلى الذي سميناه الغار . فان كان الالتحام يمنع من مرور الهواء حدث صوت الجيم ، وان كان غير ذلك حدث صوتا الياء والشين .

٧ - **المحبس الطبقي** : وفيه يلتقي أقصى اللسان بأقصى الحنك الاعلى الذي سميناه الطبقي ، فان كان الالتحام تاماً حدث صوت الكاف ، وان كان غير ذلك حدث صوتا النين والحاء .

٨ - **المحبس اللهوي** : وفيه يلتحم أقصى اللسان بالاهة . والصوت الحادث من هذا المحبس هو صوت القاف .

٩ - **المحبس الحلقي** : وفيه تتقارب جدران الحلق حتى لا تترك بينها إلا فرجة صغيرة يمر منها الهواء . ومن هذا المحبس يحدث صوتا العين والحاء .

١٠ - **المحبس الحنجري** : وفيه يلتقي احد الوترين الصوتيين بالآخر . فان كان الالتحام بينها كاملاً حدث صوت الهمزة ، وان اكتفيا بالتقارب حدث صوت الهاء .

١٣ - الطليق الؤمامي

هو طليق يتكثل معه مقدم اللسان مرتفعاً قليلاً أو كثيراً نحو منطقة الغار . فان كان الارتفاع كثيراً حدث صوت الكسرة ، وان كان أقل حدث صوت الامالة ، وان كان أقل من ذلك حدث صوت الفتححة المرققة .

١٤ - الطليق الخلفي

هو طليق يتكثل معه مؤخر اللسان مرتفعاً قليلاً أو كثيراً نحو منطقة الطبق . فان كان الارتفاع كثيراً حدث صوت الضمة ، وان كان أقل حدث صوت الامالة نحو الضم ، وان كان اقل من ذلك حدث صوت الفتحة المفخمة .

١٥ - الحاد والمنفرج

الحاد هو الطليق الذي يكون ارتفاع اللسان معه كبيراً ، مثل الضمة والكسرة وما قرب منها . اما المنفرج فهو خلافاً ، وذلك مثل الفتحة المرقمة والفتحة المفخمة وما قرب منها .

١٦ - الطويل والقصير

الطويل : طليق يستغرق حين النطق به زمناً يبلغ ضعفي زمن القصير في العادة . فمن الطويلات في العربية الالف والواو والياء ، وقصيراتها هي الفتحة والضمة والكسرة .

١٧ - الطليق المركب

هو مجموع طليقين مختلفين ، كمجموع الفتحة والواو في « أو » ، أو مجموع التنجحة والياء في « أي » .

١٨ - المقطع

هو واحدة صوتية أكبر من واحدة الصوت المفرد . وتتألف هذه الواحدة من صوت طليق واحد ، قصيراً كان أو طويلاً ، معه صوت حيس واحد أو أكثر . ففي كلمة « قال » مقطع واحد يتألف من طليق واحد هو الفتحة الطويلة ، أي الالف ، وعلى جانبيه حيسان اثنتان هما القاف واللام . وفي كلمة « هاتي » مقطعان : أولهما « ها » المؤلف من فتحة طويلة وهاء ، وثانيها « تي » المؤلف من كسرة طويلة وتاء . أما كلمة « ضمرَبَ » فتألف من ثلاثة مقاطع ، كل منها مؤلف من فتحة قصيرة مع حيس واحد ، وهي ، على الترتيب : « ضَ - رَ - بَ » .

وتنقسم المقاطع من حيث موضع الطليق فيها الى ثلاثة اقسام :

- ١ - مفتوح : وهو المقطع الذي ينتهي بالطليق ، مثل : بَ - بِ - بَأ - بَأ - بِي - بِي .
- ٢ - مغلق : وهو ما انتهى بالحيس ، مثل : عَنُ - مِئُ - نُئُ - بَأَب - عِيئُ - عُوُدُ .
- ٣ - مضاعف الاغلاق : وهو ما تلا الطليق فيه حيسان ، مثل : بُجُرُ - فِرُدُ - قَسْكَلُ .

وتنقسم من حيث الطول والقصر إلى ثلاثة اقسام أيضاً :

- ١ - قصير : وهو ما تألف من طليق قصير مع حيس واحد ، مثل : بَ - كَ - تَ .
- ٢ - متوسط : وهو ما تألف من طليق طويل مع حيس واحد ،

مثل : يا - فو - في ، أو من طليق قصير مع حبيسين ، مثل : عَن - مِين - قَسْم .

٣ - طويل : وهو ما تألف من طليق طويل مع حبيسين ، مثل : باب - كَيْس - عود . ، أو من طليق قصير مع ثلاثة حبيسات ، مثل : بَدْر - قُرْب - عِنْد .

١٩ - النبر

هو نشاط فجائي يعترى اعضاء النطق اثناء التلفظ بمقطع ما من مقاطع الكلمة . ويؤدي هذا النشاط إلى زيادة في واحد أو اكثر من عناصر المقطع الآتية ، وهي : المد ، والشدة ، والحدة . ففي كلمة « حجاب » مثلاً ، نجد ثلاثة مقاطع ، هي : « ح - جا - ين » ، والمقطع المنبور من بينها هو الاوسط « جا » . ويمكن القارىء ان يلاحظ ، بعد ان يلفظ الكلمة عدة مرات ، أنه اقوى المقاطع في الكلمة واكثرها طولاً واعلاها صوتاً .

٢٠ - التماثل

إذا اجتمع في الكلمة صوتان يتصف كل منهما بصفة تناقض صفة الآخر ، كالجهر والهمس ، أو الاطباق والفتح ، وكان في تحقيق الصفتين المتناقضتين للصوتين المتجاورين مشقة وعسر ، مال المتكلم الى خلع صفة احدهما على الآخر توفيراً للجهد وتحقيقاً للانسجام . ونقول عندئذ : إنه حصل تماثل بين الصوتين .

من ذلك مثلاً أن الطاء والظاء والصاد والضاد تتنافر مع تاء الافتعال ، لان هذه الاصوات مطبقة مفخمة ، وتاء الافتعال منفتحة مرقة ، فيجد المتكلم عسراً في الانتقال من تفخيم الى ترقيق ، فيفخّم المرقق ليحدث التناسب والانسجام ، فاذا بتاء الافتعال تصبح طاءً ، واذا به يقول « اظلم - اطلع - اضطرب - اصطدم » بدلاً من « إظلم - اطلع - اضطرب - اصدم » .

غير ان التماثل لا ينحصر في نطاق الصفات فقط ، بل قد يتعدى ذلك الى الهجاس . فالباء مثلاً من محبس الشفتين ، والنون من محبس اللثة ، فاذا اجتمعا في الكلام وكانت النون هي السابقة أثرت الباء في النون وحولت محبسها من اللثة الى الشفتين ، مثل : انبعث ← إمبعث . وبعبارة أخرى نقول : إن النون الساكنة انقلبت الى ميم لمجاورتها الباء .

٢١ - التخالف

هو عكس التماثل : فاذا اجتمع في الكلمة صوتان من جنس واحد ، ووجد المتكلم عسراً في تحقيقها ، أبدل من احدهما صوتاً آخر ايثاراً للسهولة ، مثل : تمطط ← تمطى ، تظنن ← تظنى .

هذا ، وقد سمي النحاة ظاهرتي التماثل والتخالف بالابدال الذي سنفرد له بحثاً مستقلاً مفصلاً .

٢٢ - الانتقال

ويسميه النحاة القلب المكاني ، وهو ان يتبادل صوتان من كلمة

واحدة مكانها ، او أن ينتقل الصوت من مكانه في الكلمة الى مكان آخر
فيها ، مثل : يئس ← أيس ، إضمحل ← امضحل ، اكفر ←
اكرهف ، اجذب ← جبد . وسنبحث ذلك مفصلاً عند الكلام على
الميزان الصرفي .

★ ★ ★

للصوت العربية

مخارجها - صفاتها - أحكامها

١ - الجيسات العربية

يتألف النظام الصوتي للجيسات العربية ، او ما نسميه بالحروف الصراح ، من ثمانية وعشرين صوتاً ، هي : ب . م . و . ف . ث . ذ . ظ . س . ص . ز . ت . ط . د . ض . ن . ر . ل . ي . ج . ش . ك . غ . خ . ق . ح . ع . همزة . ه .

ويمكن تصنيف هذه الجيسات بطرق مختلفة : فاذا صنفت بحسب محابسها ، اي مخارجها ، كانت على الشكل الآتي :

- ١ - ثلاثة أصوات شفوية ، هي : ب . م . و .
- ٢ - صوت واحد شفوي اسناني ، هو : ف .
- ٣ - ثلاثة أصوات من بين الاسنان ، هي : ث . ذ . ظ .
- ٤ - سبعة أصوات اسنانية لثوية ، هي : ت . ط . د . ض . س . ز . ص .

- ٥ - ثلاثة أصوات لثوية ، هي : ل . ر . ن .
- ٦ - ثلاثة أصوات غارية ، هي : ش . ج . ي .
- ٧ - ثلاثة أصوات طبقية ، هي : ك . غ . خ .
- ٨ - صوت لهوي واحد ، هو : ق .
- ٩ - صوئان حلقيان ، هما : ع . ح .
- ١٠ - صوئان حنجريان ، هما : همزة . ه .

وإذا صنفنا بحسب الشدة والرخاوة ودرجات الرخاوة كانت على الشكل

الآتي :

- ١ - ثمانية أصوات انفجارية أو شديدة ، هي : ب . د . ض . ت . ط . ك . ق . همزة .
- ٢ - صوت متراخ واحد ، هو : ج .
- ٣ - ثلاثة عشر صوتاً احتكاكياً أو رخوياً ، قوية الاحتكاك لثويق الفرجة في المخرج ، وهي : ف . ث . ذ . ظ . س . ص . ز . ش . غ . خ . ع . ح . ه .
- ٤ - ستة أصوات احتكاكية أو رخوة ، ضعيفة الاحتكاك لاتساع الفرجة في المخرج ، وهي : اللام الحافية ، الراء التكرارية ، الميم والنون الانفتيان ، الواو والياء الشبهتان بالطلاق .

وإذا صنفنا بحسب الجهر والهمس كانت على الشكل الآتي :

- ١ - خمسة عشر صوتاً مجهوراً ، هي : ب . م . و . ض . د . ظ . ذ . ز . ل . ر . ن . ج . ي . غ . ع .
- ٢ - ثلاثة عشر صوتاً مهموساً ، هي : ف . ث . س . ص . ت . ط . ش . ك . خ . ق . ح . ه . همزة .

وإذا صُنفت بحسب التفخيم والترقيق كانت على الشكل الآتي :

١ - أربعة أصوات مطبقة ، أي مفخمة ، هي : ص . ض . ط . ظ .

٢ - أربعة وعشرون صوتاً غير مطبق ، أي مرققاً ، هي : ب . م . و . ف . ث . ذ . س . ز . ت . د . ن . ر . ل . ي . ج . ش . ك . غ . خ . ق . ح . ع . ه . همزة .

هذا ، وذكر النحاة للحجيسات العربية صفات أخرى ، هي : الاستعلاء والاستفال ، والقلقلة .

فأما الاستعلاء فهو ارتفاع مؤخر اللسان نحو أقصى الحنك الأعلى ، إما لاحتداث ظاهرة الاطباق التي مر ذكرها ، وأما لان يخرج الحرف المراد احداثه يقع في أقصى الحنك . والأصوات المستعملية هي : ص . ض . ط . ظ . خ . غ . ق .

وأما الاستفال فهو عكس الاستعلاء . والمستفلات هن غير ما ذكر من المستعمليات .

وأما القلقلّة فهي اتباع الصوت حركة قصيرة جداً تشبه الكسرة . والمقلقلات خمسة ، هي : ق . ط . ب . ج . د . وسائر الأصوات غير مقلقل .

جدول الجيسات العربية

المحاس	العصفان							
	واسع الانفتاح		متراخ	احتكاكي او رخو		مجهور او شديد		مطبق
شبه مطبق	انفي مفتوح	مجهور تكراري	مجهور	مهبوس	مطبق مفتوح	مطبق	مطبق	
								مطبق
وه	م			ن		ن	ب	
				ن	ظ			
				س	ز	ط	د	ض
	ن	ر	ل					
ي			ح	خ	ر			
			ح	ف				
جنجري			ه		ه			

٢ - نسبة شيوخ الجيسات

ليست الجيسات العربية على نسبة واحدة من الشيوخ في الكلام العربي ، فبعضها كثير الورد ، وبعضها قليله . وقد قام الدكتور ابراهيم انيس بعملية احصائية على نصوص قرآنية محاولاً الكشف عن نسبة شيوخ كل صوت جيس من الأصوات فكانت نتيجة عمله مايلي (١) :

١٢٤ - م	١٢٧ - ل
٧٢ - همزة	١١٢ - ن
٥٢ - و	٥٦ - هـ
٤٥ - ي	٥٠ - ت
٤١ - ك	٤٣ - ب
٣٨ - ف	٣٨ - ر
٢٣ - ق	٣٧ - ع
٢٠ - د	٢٠ - س
١٦ - ج	١٨ - ذ
١٠ - خ	١٥ - ح
٧ - ش	٨ - ص
٥ - غ	٦ - ض
٤ - ز	٥ - ث
٣ - ظ	٤ - ط

(١) انظر كتابه : الاصوات اللغوية ص ١٧٠ - ١٧١ . هذا ، والنائب المذكورة هي من ألف .

٣ - انواع النسيج الصوتية في العربية

نعني بالنسيج الصوتي للكلمة الهيئـة التي تتركب حروفها عليها . والنسيج الصوتية للكلمة العربية لم تدرس حتى الآن دراسة متعمقة ، لكن القدماء من النحويين واللغويين ذكروا بعض الملاحظات في هذا الشأن . هذه الملاحظات على جانب كبير من الاهمية على الرغم من قلتها . ويمكن على اساسها تقسيم النسيج إلى أربعة أقسام :

أ - نسيج تأباها العربية إباءً تاماً ، سواءً أكانت في كلماتها الأصلية ، أم كانت في الكلمات المعربة . وتلك هي النسيج المؤلفة من أصوات من جنس واحد ، مثل : ييب ، تت ، دَدَدَ . . . الخ .

ب - نسيج نادرة الوجود لكراهة العربية لها ، هي :

١ - إجتماع الراء مع اللام ، مثل : رلى (١) .

٢ - توالي المثلين في صدر الكلمة ، مثل : دَدَن ، بَبَر (٢) . وهذا النسيج الأخير أكثر شيوعاً من سابقه ، لأن تصاريف الكلمة كثيراً ما تؤدي إليه ، مثل : تتعلم ، أئمة . ومع ذلك تحاول العربية التخلص منه ما أمكن ، وذلك إما بالحذف واما بالتسهيل ، فنقول في « تعلم » : البت تعلمت ، وفي أئمة : أئمة .

ج - نسيج تأباها العربية في كلماتها ، ولا تأباها في الكلمات الاعجمية

(١) رلى : علم ليلية عربية .

(٢) الددن : اللهو واللعب . والبير : حيوان شبيه بالمر .

العربية . فان وجد بعض هذه النسخ في كلمة دل ذلك على عجمتها .
وهذه النسخ هي :

- ١ - اجتماع الجيم مع الصاد ، مثل : صولجان ، صنجة (١) .
- ٢ - اجتماع الجيم مع القاف ، مثل : متجنيق ، جوق ، جرنديق (٢) .
- ٣ - تقدم النون على الراء ، مثل : نرجس ، نرس ، نورج ، نرجة (٣) .
- ٤ - تقدم الـدال على الزاي ، مثل : مهننز .
- ٥ - تقدم اللام على الشين ، مثل : بلسش (٤) .
- ٦ - اجتماع السين مع الـدال ، مثل : ساذج (٥) .
- ٧ - اجتماع السين مع الزاي ، مثل : سوزان (٦) .
- ٨ - اجتماع الصاد والطاء ، مثل : مصطول (٧) .
- ٩ - خلو كلمة رباعية أو خماسية من أحد حروف اللداقة (الميم ،

(١) الصنجة : كفة الميزان .

(٢) الجوق : الجماعة من الناس . وجرنديق : علم لرجل .

(٣) النرجس : زهر معروف . والنرس : علم لقرية في سواد العراق .
والنورج ، ويقال النيرج ايضاً : مايداس به الطعام ، حديداً كان أو خشبياً . والنرجة :
الخشبة التي تقلب بها الأرض . هذا ، والعربية لاتأبى هذا النسخ في كلماتها اذا ادى
إليه التصريف ، مثل . نرى .

(٤) بلس : كلمة عامية بمعنى بدأ .

(٥) ساذج : كلمة فارسية بمعنى بسيط غير مركب . وعامة مصر تنطقها :
ساده ، أما عامة الشام فتنطقها : صاده .

(٦) سوزان : زهر معروف . والعرب تنطقه : سوسان ، أو سوسن .

(٧) مصطول : كلمة عامية معناها : ذاهل . هذا ، والعربية لاترفض هذا
النسخ في كلماتها الاصلية اذا ادى اليه التصريف أو الاشتقاق ، مثل : اصطفى .

والنون ، والراء ، واللام ، والباء ، والفاء) ، مثل : هتجش (١) .
 د - نسج قبلها العربية لكنها متفاوتة في الفصاحة والخفة . وقد
 أحصى الشيخ بهاء الدين صاحب عروس الأفراح اثني عشر من هذه النسج
 للكلمة الثلاثية ، ناظراً في ذلك الى مناطق الجهاز الصوتي لا إلى الاصوات
 بالتفصيل . وإليك هذه النسج وما قاله في مراتب فصاحتها وخفتها :

- ١ - الانحدار من المخرج الأعلى الى الاوسط الى الادنى ، نحو :
 ع د ب (٢) .
- ٢ - الانتقال من الأعلى الى الأدنى الى الاوسط نحو : ع ر د (٣) .
- ٣ - من الأعلى الى الأدنى الى الاعلى ، نحو : ع م ه .
- ٤ - من الأعلى الى الاوسط الى الأعلى ، نحو : ع ل ن (٤) .
- ٥ - من الأدنى الى الأوسط الى الأعلى ، نحو : ب د ع .
- ٦ - من الأدنى الى الأعلى الى الأوسط ، نحو : ب ع د .

(١) عقيش : كلمة لامعنى لها مثل بها الجواليقي لنوع من النسج تأباه العربية
 في كلماتها . هذا ، وقد ذكر ابن جني في سر الصناعة (ج ١ ص ٧٧) انه عقد
 فصلاً في آخر كتابه لما حسن من تركيب الحروف وما قبح . ومن المؤسف ان
 الجزء الثاني من الكتاب لم ينشر حتى اليوم لنعرف ماقاله ابن جني في هذا الصدد .
 ولكن يظهر مما نقله السيوطي عنه (المزهر . ج ١ ص ١١٧) انه لم يأت بشيء
 اكثر مما أتى به المتأخرون عنه .

(٢) يقصد بالمخرج الاعلى المحبس الذي يقع في المنطقة الخلفية من الفم
 الصوتية ، وبالاوسط المحبس الواقع في وسط الفم ، وبالادنى المحبس الواقع في
 مقدم الفم .

(٣) هذا خطأ من الشيخ بهاء الدين رحمه الله ، اذ من المعروف صوتياً
 ان الراء أدخل في الفم من الدال . ولعل التمثيل الصحيح لهذا النسيج هو في كلمة
 ع ب د .

٤ - وهذا خطأ آخر ، فاللام والنون من مخرج واحد . والمثال الصحيح
 لهذا النسيج هو ع ل ق .

- ٧ - من الأدنى الى الأعلى الى الأدنى ، نحو : ف ع م .
 ٨ - من الأدنى الى الأوسط الى الأدنى ، نحو : ف د م .
 ٩ - من الأوسط الى الأعلى الى الأدنى ، نحو : د ع م .
 ١٠ - من الأوسط الى الأدنى الى الأعلى ، نحو : د م ع .
 ١١ - من الأوسط الى الأعلى الى الأوسط ، نحو : ن ع م (١) .
 ١٢ - من الأوسط الى الأدنى الى الأوسط ، نحو : ن م ل .

ويقول الشيخ بهاء الدين إن احسن هذه التراكيب (أي النسخ)
 الاول ، فالعشر ، فالسادس . واما الخامس والتاسع فهما سيان في الاستعمال ،
 وان كان القياس يقتضي ان يكون أرجحهما التاسع (٢) . واقل الجميع
 استعمالاً هو السادس (٣) .

- (١) وهذا خطأ آخر ، فالـيم من الأدنى لا من الأوسط . والمثال
 الصحيح لهذا النسخ هو : ن ع ج .
 (٢) يقصد بالقياس ما نصوا عليه من انه كلما تباعدت محابس اصوات
 الكلمة (مخارجها) خفت في اللفظ . وظاهر ان البعد الذي في التاسع لا مشيل له
 في الخامس ، وهو الانتقال من الاعلى الى الأدنى .
 (٣) عن الزهر للسيوطي : ج ١ ص ١١٩ .

٤ - الطليقات في العربية

قلنا إن الطليق هو صوت لغوي يجري معه النفس من غير أن يلقى في طريقه عقبة تمنعه من المرور ، أو تحول اتجاهه الى الانف ، أو تؤدي إلى تلكته واحتكاكه باعضاء النطق . قد يقال : فمن اين للطليق صوته المسموع اذا لم يكن معه انسداد فاحتكاك للهواء باعضاء النطق ؟ والجواب عن ذلك ان الطليقات تكتسب تصويتها من اهتزاز الوترين الصوتيين معها فقط ، لا من ضرب الهواء بنقطة انسداد ، اذ ليس معها انسداد أبداً ، لافاقص ولا كامل . ولهذا فليست لها محابس ، اي مخارج ، كاللحيسات .

ومع ذلك ، فاللسان لا يتخذ اثناء احداث الطليقات موقفاً سليماً ، بل قد ينبسط انبساطاً كاملاً في قعر الفم ، أو قد يتكفل مقدمه مرتفعاً قليلاً أو كثيراً ، نحو منطقة الغار ، أو قد يتكفل مؤخره مرتفعاً ، قليلاً أو كثيراً ، نحو منطقة الطبق . وكل ذلك يؤدي الى تنوع الاصوات الطليقة تنوعاً كبيراً . وللشفتين ايضاً وظيفتها في هذا التنوع . فقد تضمان حتى تبلغنا درجة الاستدارة ، وقد تنفرجان متراجعتين الى الخلف في وضع يشبه وضع التبسم . وهذا وذاك يؤديان الى تنوعات كثيرة في الاصوات الطليقة .

ويشتمل النظام الصوتي للطليقات في العربية على ثلاثة طليقات رئيسية هي : الكسرة ، والضمة ، والفتحة . ولكل واحدة طولان : قصير ، وطويل . فيكون مجموع الطليقات في العربية ، على هذا ، ستة . وإليك الكلام على كل واحد منها :

١ - الكسرة القصيرة

هي صوت طليقي يحدث من اهتزاز الوترين الصوتيين مع تكفل

مقدم اللسان وارتفاعه إلى أقصى درجة ممكنة نحو مقدم الفم التي سمينها منطقة الغار ، ولكن من غير ان يحدث هذا الارتفاع انسداداً للنفس أو تعويقاً له ، فاذا زاد الارتفاع حتى حدث التعويق نتج صوت الياء شبه الطليق الذي يسمع معه حفيف خفيف كما في كلمة « يوجد » . فاذا زاد الارتفاع حتى سد مجرى النفس حدث صوت الجيم .

نعود الى الكسرة فنقول : إن الشفتين تتراجعان معها الى الخلف في وضع يشبه وضع التسم ، كما ان الهواء يتخذ مجراه في الفم وحده ، أما مجرى الأنف فيكون معها منسداً تمام الانسداد . ولهذا كله يقال في صفة الكسرة العربية القصيرة : انها طليق أمامي (لانها تحدث عن تكتل اللسان في المنطقة الامامية من الفم) منكسر (لان الشفتين معها في وضع منكسر متراجع الى الخلف) حاد (لان الفرجة معها اضيق ما تكون ، وارتفاع مقدم اللسان اكبر ما يكون) قصير (لأنه يبلغ نصف طول الكسرة الطويلة التي هي الياء) غير أغن (لان الهواء يتخذ معها مجرى الفم وحده دون الأنف) .

تقتصر الكسرة في حالة الروم (١) حتى تصير الى نصفها . واذا سبقتها أصوات الاستعلاء (ص ، ض ، ط ، ظ ، خ ، غ ، ق) انفرجت قليلا ، أي هبط اللسان معها هبوطاً خفيفاً عن المنطقة المعهودة له مع الكسرة الحادة . وأوضح ما يكون هذا مع الاصوات المطبقة (ص ، ض ، ط ، ظ) . فالكسرة التي بعد الصاد كما في كلمة « صراط » اوسع فرجة من الكسرة التي بعد النون كما في كلمة « زار » .

(١) الروم هو الوقف على الحركة مع تقصيرها واختلاسها . انظر قواعد الوقف الآتية بعد قليل .

٢ - الكسرة الطويلة :

وتسمى ياءً أيضاً (١) ، وهي مثل الكسرة القصيرة في جميع صفاتها واحكامها ، إلا في صفة الطول ، إذ تبلغ في طولها ضعفي طول القصيرة : « عد - عيد » . وقد يزيد هذا الطول اذا وليتها الهززة او الادغام ، فالياء في « بريء » و « يطيبُ بكر » أطول منها في « القاضي » .

٣ - الضمة القصيرة :

هي صوت طليق يحدث من اهتزاز الوترين الصوتيين مع تكتل مؤخر اللسان وارتفاعه الى اقصى درجة ممكنة نحو مؤخر الحنك الأعلى من غير ان يحدث هذا الارتفاع انسداداً للنفس أو تعويقاً له ، وإلا حدث في حالة الانسداد الكامل صوت الكاف المجهورة « g » ، او حدث في حالة الانسداد الناقص صوت العين . هذا ، ووضع الشفتين مع الضمة وضع استدارة كاملة ، مع بقاء فرجة بينها تسمح بمرور الهواء مروراً حراً طليقاً لا يؤدي إلى احتكاك بالشفقتين ، فان ضاقت الفرجة عن هذا الحد المرسوم حدث الاحتكاك وتنتج عنه صوت الواو الشبيهة بالطلاق .

(١) الفرق بين هذه الياء التي هي كسرة طويلة ، وبين الياء التي سبق ذكرها في الحيسات على أنها شبه طليق ، هو أن اللسان مع الثانية أكثر ارتفاعاً منه مع الأولى ، وهذا الارتفاع الزائد يضيق الفرجة في الفم ويؤدي الى احتكاك الهواء وحدوث همهميف خفيف يجمل هذه الياء تسالك في زمره الحيسات لا الطليقات . وقد ميز الحاة بين نوعي الياء فسموا الطليقة حرف مد ، وضابطها ان تكون ساكنة مسبوقه بكسرة ، كما في « عيد » بكسر العين ، وسموا الشبيهة بالطلاق حرف لين مرة ، وذلك إذا كانت ساكنة بعد فتح ، كما في « بيت » بفتح الباء ، وحرف علة مرة أخرى ، وذلك اذا تحركت ، كما في « يعد » بفتح الياء .

لهذا كله يقال في صفة الضمة العربية القصيرة : إنها طليق (اي ليس معها انقباس) خلفي (اي تنتج عن ارتفاع افصى اللسان من الخلف نحو الحنك) منضم (اي تنضم معه الشفتان) حاد (اي تكون الفرجة معه اضيق ما تكون ، وارتفاع مؤخر اللسان اكبر ما يكون) قصير (لأنه يبلغ نصف طول الضمة الطويلة التي هي الواو) غير أغن (لان الهواء يتخذ معه مجراه في الفم وحده دون الانف) .

وهي مثل الكسرة في الروم ، إذ تصل فيه الى نصف طولها الطبيعي ، لكنها تختلف عنها في قعية اصوات الاستعلاء ، فلا تنفرج معها كما تفعل الكسرة ، فالضمة التي بعد الضاد في « ضرب » لها نفس الدرجة من الحدة التي هي للضمة بعد التون في « نسير »

٤ - الضمة الطويلة :

وتسمى واراً ايضاً (١) ، وهي مثل الضمة القصيرة في جميع صفاتها واحكامها ، إلا ان طولها يبلغ ضعف طول القصيرة ، ويزيد هذا الطول اكثر اذا وليها همزة أو ادغام ، فالواو في كلمتي « ينوء » و « تمود الثوب »

(١) الفرق بين هذه الواو التي هي ضمة طويلة تعد في الطليقات ، وبين الواو التي هي شبه طليق وتعد في الحبيسات ، هو ان الفرجة التي بين الشفتين اوسع مع الأولى منها مع الثانية . وهذا ما جعل الثانية تسلك في الحبيسات ، لأن ضيق الفرجة يؤدي إلى احتكاك الهواء بباطن الشفتين فينتج عنه الحفيف الذي هو الحد الفاصل بين الحبيسات والطليقات . وقد ميز النحاة بين نوعي الواو ، فسموا الطليقة منها حرف مد ، وضابطها عندهم ان تكون ساكنة بعد ضمة كما في « دور » بضم الدال ، وسموا الشبهة بالطليق حرف لين مرة ، وذلك اذا كانت ساكنة لم تسبق بضم مثل « لو » بفتح اللام ، وحرف علة مرة أخرى ، وذلك اذا تحركت كما في « وجد » بفتح الواو ، .

أطول منها في كلمة « يسمو » .

٥ - الفتحة القصيرة :

هي صوت طليق يحدث من اهتزاز الوترين الصوتيين مع ارتفاع طفيف جداً في مقدم اللسان ، وتراجع طفيف جداً في الشفتين . هذا اذا جاءت بعد حيس من الحيسات المستقلة (ب ، ت ، ث ، ج ، ح ، د ، ز ، س ، ش ، ع ، ف ، ك ، ل ، م ، ن ، ه ، و ، ي) ، أما اذا جاءت بعد حيس من الحيسات المستعملة (ص ، ض ، ط ، ظ ، خ ، غ ، ف) أو جاءت بعد الراء ، فإن اللسان معها يرتفع ارتفاعه الخفيف بمؤخرته لا بمقدمته ، كما ان الشفتين لا تأخذان معها وضع التراجع بل وضع الحياض التام . نسمي الفتحة الأولى الفتحة المرققة ، وصفتها أنها صوت طليق أمامي منفرج قصير غير أغن ، ونسمي الثانية بالفتحة المفخمة ، وصفتها أنها صوت طليق خلفي منفرج قصير غير أغن . مثال الأولى الفتحات في كلمة « كَتَبَ » ، ومثال الثانية الفتحات في كلمة « قَصَرَ » .

يصيب الفتحة في الروم ما اصاب أختيها الكسرة والضمة .

٦ - الفتحة الطويلة :

وتسمى الالف ايضاً . وهي كالفتحة القصيرة في جميع صفاتها وأحكامها ، إلا في صفة الطول ، اذ تبلغ ضعفي القصيرة ، أو قد تبلغ اربعة اضعاؤها اذا وليها الادغام أو الهمز ، فالألف في كلمة « دواب » أو كلمة « حراء » أطول منها في كلمة « عصا » (١) .

(١) لاسباب صوتية بجنه سمينا الالف فتحة طويلة ، والياء كسرة طويلة ←

٥ - الأصوات الفرعية

تنقسم الأصوات الى قسمين : أصوات أصول ، وأصوات فروع .
فأما الصوت الأصلي فهو الذي له أثر في معنى الكلمة التي يدخل هو في تركيبها ، بحيث اذا نزع منها وحل محله أصلي آخر تغير المعنى ؛ وأما الصوت الفرعي فهو بخلاف ذلك . خذ مثلاً كلمة « عاد » ، ثم احذف ألفها وضع مكانها واواً لتصير « عود » ، ثم احذف الواو وضع مكانها ياء لتصير « عيد » ، فستجد أن الكلمة كان لها مع كل واحد من هذه الأصوات معنى خاص يختلف عن معنيها مع الصوتين الآخرين . فنقول / اذن : إن الالف والواو والياء أصوات أصلية في العربية .

خذ الآن كلمة « عاد » نفسها ، وانزع ألفها وضع مكانها إمالة وقل مثلاً : « هذا الرجل من قوم عياد » بالإمالة ، فستجد ان معنى الكلمة لم يتغير ، إذ ان « عاد » بالفتح علم لقبيلة ، وكذلك « عياد » بالإمالة .

→ والواو ضمة طويلة ، فوافقنا بذلك متقدمي النحاة من جهة ، وخالفناهم من جهة أخرى . فاما جهة الموافقة فهي اعتبار الحركات وحروف المد من طبيعة واحدة ، وان لاختلاف بينها إلا في مقدار الطول فقط ؛ واما جهة الخلاف فهي في النسمية فقط ، اذ كانوا يبرون على عكس مذهبنا تماماً ، فكانوا يسمون الفتحة الالف الصغيرة ، والضمة الواو الصغيرة ، والياء الكسرة الصغيرة . قال ابن جني في سر الصناعة (ج ١ ص ١٩) : اعلم ان الحركات أباض حروف المد واللين ، وهي الألف والياء والواو . فكما ان هذه الحروف ثلاثة ، فكذلك الحركات ثلاث ، وهي الفتحة والكسرة والضمة . فالفتحة بعض الالف ، والكسرة بعض الياء ، والضمة بعض الواو . وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة ، والكسرة الياء الصغيرة ، والضمة الواو الصغيرة ، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة . انتهى .

نقول اذن : إن صوت الامالة فرع من صوت الفتح ، وليس اصلاً في ذاته (١) .

وتختلف الألسن بعضها عن بعض في قضية الأصلي والفرعي ، فما يعتبر في لسان ما فرعاً قد يعتبر في لسان آخر أصلاً . فالعربية تنظر الى الجيم بكل أنواعها ، المعطش والنخالي من التعطيش ، على أنها صوت واحد ، لهذا لا يتغير معنى كلمة « جاء » سواء ألفظناها خالية من التعطيش على الطريقة القاهرية ، أم لفظناها بتعطيش كامل على الطريقة الشامية ، أم لفظناها بنصف تعطيش على طريقة الفصحى . بينما نجد الفرنسية تعتبر كلاً من نوعي الجيم صوتاً أساسياً ، بحيث إذا حل أحدهما مكان الآخر تغير معنى الكلمة ، فكلمة « Jars » بالتعطيش تعني ذَكَرَ الاوز ، أما كلمة « Gare » بغير تعطيش فتعني محطة السكة الحديدية .

وبعود أمر وجود الأصوات الفرعية في كل لسان الى احد سببين :

١ - اولهما : اختلاف اللهجات بين الجماعات التي تتكلم لساناً مشتركاً .

٢ - ثانيهما : تأثيرات صوتية تحدث من تفاعل أصوات الكلمة تفاعلاً يؤدي الى أن تفقد بعض اصواتها صفة أو اكثر من صفاتها .

ونعود الآن الى موضوعنا ، وهو الاصوات الفرعية في العربية ،

فنقول :

ميز النحاة القدماء من الأصوات الفرعية في العربية اربعة عشر

صوتاً : ستة منها حسنة ، يؤخذ بها في القرآن ، وفصيح الكلام ، وهي النون الخفيفة ، ويقال الخفية ، والهمزة الخفيفة ، وتسمى احياناً همزة بين

(١) في فقه اللغة الحديث يسمى الصوت الاصلي مع فروعها التي يمكن ان

تحل محله من غير تغيير لمعنى الكلمة ، يسمى بالقونيم . انظر كتابنا « الوجيز في فقه اللغة » الباب الثالث .

بين ، والفتحة ، وألف الامالة ، والشين التي كالجيم ، والصاد التي كالزاي ، أما الثمانية الباقية فهي غير مستحسنة ، ولا يؤخذ بها في القرآن ولا في الشعر ، ولا تكاد توجد إلا في لغة ضعيفة مرذولة ، غير متقبلة (١) ، وهي : الكاف التي بين الجيم والكاف ، والجيم التي كالـكاف ، والجيم التي كالشين ، والصاد الضعيفة ، والصاد التي كالسين ، والطاء التي كالطاء ، والطاء التي كالباء ، والباء التي كاليم .

وسنحاول فيما يلي دراسة هذه الاصوات للكشف عن صفاتها مسترشدين ، ما أمكن ، بالملاحظات التي ذكرها القدماء عنها ، وبما تقرره القوانين الصوتية المعروفة في فقه اللغة الحديث .

١ - النون الخفية :

وتسمى الخفية ايضاً . ويحددها ابن جني بانها الساكنة ، ويرى انها فرع من المتحركة ، ويزعم ان الفرق بينها هو في الخرج ، فالساكنة مخرجها الأنف ، أما المتحركة فمخرجها الفم . فاذا كان يعني بالخرج نقطة الانسداد ، فنقطة الانسداد ثنوية في النونين ، وإذا كان يعني بالخرج منطلق الهواء فنطلق النونين هو الأنف وحده . وعلى ذلك لا يكون في العربية سوى نون واحدة أصلية ، أما ما توهمه النحاة القدماء من وجود نونين : ساكنة مخرجها الأنف ، ومتحركة مخرجها الفم ، فمنشؤه ان المتحركة يتلوها طليق منطلق هوائه من الفم ، فظنوا أن الهواء المنطلق مع المتحركة هو الهواء المحدث للنون ، في حين انه المحدث للحركة التي هي الطليق التالي للنون . أما الهواء المحدث للنون فقد انطلق من الأنف

(١) هذه عبارة ابن جني في صفة الاصوات الفرعية غير المستحسنة . انظر

كتابه « سر صناعة الاعراب » ج ١ ص ٥١ .

قبل انطلاق هواء الطليق من الفم ببرهة قصيرة جداً . ولعل قصر هذه البرهة هو الذي فوت عليهم أمرُ الكشف عن حقيقة هذه النون .

٢ - الهمزة المحففة :

وتسمى همزة بين بين . والتسمية لسيبويه . ومعنى بين بين أن تنطق الهمزة بين الهمزة والألف إن كانت مفتوحة ، مثل : **أَن** ، وبينها وبين الياء إن كانت مكسورة ، مثل : **إِن** ، وبينها وبين الواو إن كانت مضمومة ، مثل : **أُحِذ** . وحقيقة هذا النطق هي أن تلفظ حركة الهمزة فقط من غير أن تلفظ الهمزة نفسها . ففي المثال الأول يكون النطق هكذا (**أَن**) ، وفي الثاني هكذا (**إِن**) ، وفي الثالث هكذا (**أُن**) .

٣ - ألف الرومانيّة :

وتدخل معها الفتحة القصيرة المبالغة . وهي صوت طليق يحدث من ارتفاع مقدم اللسان نحو منطقة الغار ارتفاعاً يزيد على ارتفاعه مع الفتحة المرقة ، ويقل عن ارتفاعه مع الكسرة . ويكون وضع الشفتين مع الاملالة وضع انفراج ، إلا أنه دون الانفراج الذي يكون مع الكسرة . وليس للاملالة رمز خاص في العربية ، وذلك لأنه ، كما قلنا ، صوت فرعي ، أما في اللسان الأوروبية فيرمز له عادة برمز « é » .

والاملالة لغة عامة العرب تقريباً ، إلا أهل الحجاز . ولهذا كانت لها أهمية كبيرة في القواعد الصوتية العربية . وسنفرد لها بعد قليل بحثاً خاصاً .

٢ - ألف التفخيم^(١) :

وتدخل معها الفتحة المفخمة . وهي صوت طليق يحدث من ارتفاع مؤخر اللسان نحو مؤخر الحنك ارتفاعاً يزيد على ارتفاعه مع الفتحة المفخمة التي تلي اصوات الاستعلاء ، ويقل عن ارتفاعه مع الضمة . ويكون وضع الشفتين مع ألف التفخيم وضع انضمام لا يبلغ الاستدارة التامة كما هو الشأن مع الضمة . وليس لألف التفخيم رمز خاص في العربية ، لأنه صوت فرعي ، أما في اللسن الأجنبية فيرمز له بالرمز « 0 » . والالفات المفخمة الواردة في القرآن قليلة ، وقد كتبت كلها بالواو اشارة الى امالتها نحوالضم ، مثل : الصلوة ، والزكوة والحياة .

٥ - الشين النني طالجيم :

هي شين يصيها نوع من الجهر فتتقلب الى ما يرمز له في اللسن الأجنبية برمز « z » ، اي تنقلب الى جيم معطشة . ويحدث ذلك ، كما تقرر القوانين الصوتية ، اذا وقعت الشين ساكنة بين صوتين مجهورين ، مثل : يشبع ، التي تنطق : يجبع ، بجيم معطشة .

٦ - الصاد النني طالراي :

هي صاد يصيها نوع من الجهر اذا وقعت ساكنة قبل مجهور ،

(١) وتسمى الالف المائة نحوالضم ، وهذه التسمية ألتق بها وأدق ، ذلك ان الف التفخيم تصدق ايضاً على الالف التي تلي اصوات الاستعلاء ، مثل : صا : صا ، طا ، ظا ، ... الخ

فتنقلب عند ذلك الى زاي مطبقة ، أي إلى « ظ » كما هي في النطق العامي ، وذلك نحو : مصدر ، التي تنطق : مظدر ، كما في النطق العامي .

٧ - الطاف التي بين الجيم والظاف :

أهمل القدماء وصفها . واغلب الظن أنها كاف يصيها جهر بسبب مجاورتها للمجهورات ، فتنقلب الى ما رمز له في الرسم الاجني بـ « g » . وهذا ما يحدث اليوم مع اهل مصر واهل اللاذقية في الشام ، إذ تسممهم ينطقون كلمة « أكبر » على هذه الشاكلة : Agbar .

٨ - الجيم التي لظاف :

أهمل القدماء وصفها ايضاً ، وليس بين ايدينا من القوانين الصوتية ما يفسر أمرها ويكشف عن طبيعتها .

٩ - الجيم التي لالسين :

اما هذه فهي جيم فقدت جزءاً من جهرها بسبب ورودها ساكنة قبل صوت مهموس ، فانقلبت الى ما يرمز له بالرمز التركي القديم « ج » ، كما في كلمة « جنق » منطوقة نطقاً تركياً . والعامية عندنا اليوم ينطقون هذه الجيم في كلمات مثل : اجهد ، اجتمع . ومنهم من يخلصها شيئاً فيقول : اشتجع ، اشتهد .

١٠ - الضار الضعيفة :

اهمل وصفها القدماء ، وليس لدينا من القوانين الصوتية ما يفسر

طبيعتها .

١١ - الصاد التي طالسين :

هي صاد ضعف إطباقها فصارت كالسين ، اذ لا فرق بين الصاد والسين إلا في صفتي الاطباق والانفتاح . وكثير من عامتنا اليوم ، ولا سيما المتطرفات من النساء والبنات اللواتي يتلقين العلم في المدارس الاجنبية ، تسمعهن ينطقون كلمة « صالح » فتظنهم يقولون : « صالح » .

١٢ - الطاء التي طالتاء :

هي طاء ضعف اطباقها فصارت كالتاء ، اذ لا فرق بين هذين الصوتين إلا في صفتي الاطباق والانفتاح . ومتطرفاتنا اليوم يقلن « تبيب » بدلاً من « طبيب » .

١٣ - الظاء التي طالظاء .

هي ظاء فقدت جهرها فانقلبت الى ظاء مطبقة . ويمكنك ان تعرف طبيعتها اذا منطقت كلمة « ظالم » كما لو كانت « ظلم » على ان تفخضم التاء تفخياً كبيراً .

١٤ - الباء التي طالبيم .

الباء ، كما علمنا مما سبق ، صوت شفوي انفجاري ، بمعنى ان محبسه من الشفتين وانه يحدث عن آلية انفجارية ، أما الميم فهو صوت شفوي احتكاكي انفي ، بمعنى ان محبسه من الشفتين وان هواءه يخرج من

مجرى الأنف من غير عملية انفجار . فالصوتان ، على هذا ، يتفقدان في المحبس ، ويختلفان فيما سوى ذلك . وحتى تصبح الباء مشبهة للميم لا بد من حدوث ما يسمى في علم الاصوات بالانفجار الانفي . وتأويل ذلك ان الهواء يخرج من الجوف فيدخل الحنجرة ، فيجد الوترين الصوتيين متقاربين ، فيحتك بها فيهتان فيحدث الجهر ، ثم يخرج من الحنجرة الى الحلق فيجد حجاب الحنك قد ارتفع فسدءً بذلك المجرى الانفي ، فيتخذ الهواء طريقه في الفم ، فاذا وصل الى نهايته وجد الشفتين قد انطبقتا ، فيجتمع خلفها منتظراً انفصالها ليخرج من الفم في تلك الفرقة التي سميناها الانفجار . كل هذا يحدث في حالة الباء العادية . اما في حالة الباء التي كاليم فالذي يحدث هو انه قبل انفصال الشفتين يبرهه وجيزة يهبط حجاب الحنك الذي كان يسد المجرى الانفي هبوطاً فجائياً ، فيندفع الهواء المتجمع في الفم عن طريق الانف الذي انفتح بهبوط الحجاب . ان هذه الآلية تسمى بالانفجار الانفي ، لأن الهواء المنضغط في الفم لم يخرج من الفم نتيجة انفصال الشفتين ، بل خرج من الأنف نتيجة هبوط حجاب الحنك . فكان الباء التي كاليم صوت حادث عن آلية نطقية مراحلها الاولى مراحل آلية الباء ، ومرحلتها الأخيرة مرحلة آلية الميم .

واضاف ابن جني الى هذه الفروع الاربعة عشر فرعين آخرين هما :

١٥ - الباء المشتمة بالضم :

هي ياء تتخذ معها الشفتان وضع الضم بدلاً من وضع الانفراج والتراجع الى الخلف ، فهي في الحقيقة طليق مختلط ، فاللسان معها في وضع الكسرة ، اما الشفتان ففي وضع الضمة . ويرمز لهذا الصوت في الفرنسية برمز « u » كما يرمز له في الالمانية برمز « tt » وهو الرمز العالمي له .

وأكثر ما يوجد هذا الصوت في العربية في اسم المفعول من الثلاثي الأجوف ،
نحو : « قيل = qūla » .

١٦ - الضمة المشتمة بالكسر :

هي عكس سابقتها : طليق مختلط ، اللسان معه في وضع الضم ،
والشفتان في وضع انفراج قليل الى الخلف . وورود هذا الصوت قليل
نادر في العربية ، مثل : مررت بمذعور ، وهذا ابن يور .

٦ - المقاطع في العربية

يتناول البحث في المقاطع العربية أمرين : اشكال المقطع في العربية ،
ثم أنواع النسخ المقطعية التي تقبلها العربية في كلماتها أو ترفضها .

آ - الوسط المقطعية .

للمقطع العربي خمسة أشكال ، هي :

- ١ - حيس + طليق قصير = ب (قصير مفتوح) .
- ٢ - حيس + طليق طويل = يا (متوسط مفتوح) .
- ٣ - حيس + حيس + حيس = من (متوسط مغلق) .
- ٤ - حيس + حيس + حيس + حيس = باب (طويل مغلق) .
- ٥ - حيس + حيس + حيس + حيس = بحر .
- (طويل مضاعف الاغلاق) .

والاشكال الثلاثة الاولى شائعة في العربية كثيراً ، وترى في صدور
الكلمات واحشائها واعجازها على حد سواء مثل : (ضَرَبَ = ضَ ،
رَ ، بَ) و (بيتٌ = بَيٌّ ، تِنٌ) و (قالوا = قا ، لو) ...

أما الشكل الرابع قليل ، ولا يرى الا في الاعجاز حين الوقف
بالسكون ، مثل : (كتابٌ = كِ ، تابٌ) ، ووجوده في الحشونادر،
ولا يكون الا في حالة الادغام ، مثل : (شابهٌ = شابٌ ، بهٌ) .

فاما الشكل الخامس فلا يرى الا في الاعجاز حين الوقف بالسكون ،

مثل : (هزبر = هـ ، زَبْرٌ) . وعسلة امتناع وجوده في الصدور والاحشاء هي كراهية العربية لتوالي ثلاثة حبيسات ليس بينها طليق ، وهو ما يعبرون عنه بعبارة « التقاء الساكنين » . فلو قلنا : « بَحْرٌ كَسْمٌ = بَحْرٌ ، كَسْمٌ » لتوالت ثلاثة حبيسات هي الحاء والراء من المقطع الاول ، والكاف من المقطع الثاني . ولما كان هذا النسيج عسيراً على النطق العربي لم تسمح العربية لهذا النوع من المقطع ان يقع صدرأ او حشوأ في كلماتها ، وبعبارة صرفية نقول : لا تسمح العربية بالتقاء ساكنين .

هذا ، ويمكن ان نضيف الى هذه الاشكال الخمسة شكلين آخرين للمقطع العربي لا يوجدان إلا في حال تخفيف الهمزة ، أي حال نطقها بين يين . فأولها يتألف من طليق قصير فقط ، مثل المقطع الثاني من كلمة (آنا = آ ، - ، نا) ، وثانيها يتألف من طليق قصير بعده حبيس واحد ، مثل المقطع الثاني من كلمة (أأتم = آ ، - ، ن ، ثم) .

ب - النسيج المقطعية :

يمكن ان تنسج الكلمة العربية الواحدة ، أو ما هو في حكم الكلمة الواحدة ، من مقطع واحد ، أو من مقطعين ، أو من ثلاثة . . . حتى السبعة . وليس وراء ذلك شيء .

فأما بنات الواحد فقد يكون المقطع فيها قصيراً مفتوحاً ، أي من الشكل الأول ، مثل : « ب - و » ، وقد يكون متوسطاً مفتوحاً ، أي من الشكل الثاني ، مثل : « يا - ذي - ذو » ، واغلب الكلمات اللواتي من هذين الشكلين ادوات نحوية : حروف أو اسماء مبنية ، وما كان من غير الادوات فهو قليل ، مثل : « ق - ع - ف . . . » أفعال أمر من « وقى - وعى - وفى » . وقد تكون بنات الواحد من مقطع متوسط مغلق ، مثل : « يد - دم » ، ويكثر هذا الشكل في الادوات

النحوية ، مثل : « من - عن - بل هل - كم - لو . . . » ، وقد تكون من مقطع طويل معلق ، أي من الشكل الرابع ، مثل : « باب° - عيد° - سور° » ، أو من مقطع طويل مضاعف الاغلاق ، اي من الشكل الخامس ، مثل : « دَرَب° - عُمُر° - بَيْتُر° » .

اما بنات الاثنيين والثلاثة والاربعة والخمسة والستة والسبعة فلا يمكن هنا حصر انواع نسجها لكثرتها ، فنكتفي بالتمثيل لكل طائفة منها :

- من بنات الاثنيين : (هاتوا = ها - تو) .
 من بنات الثلاثة : (ضَرَبَ = ضَ - رَ - بَ) .
 من بنات الاربعة : (شَجَرَةٌ = شَ - جَ - رَ - تَنْ) .
 من بنات الخمسة : (شَجَرَتُكَ = شَ - جَ - رَ - تَ - كَ) .
 من بنات الستة : (سألتهمونها = سَ - آلَ - تَ - مُو - في - ها) .
 من بنات السبعة : (فسيفكيكموهو = فَ - سَ - يَ - كَ - في - كَ - هُ - مو) .

إن دراسة النسج المقطعية للسان ما تقتضي ان نذكر ما يقبله هذا اللسان من النسج وما لا يقبله . ولما كان ما تقبله العربية كثيراً يضيق المقام عن استيفائه ، رأينا ان نقصر على ذكر ما لا يقبله . فمن ذلك :

- ١ - كلمة مؤلفة من ثمانية مقاطع أو اكثر .
- ٢ - كلمة في صدرها أو حشوها مقطع من الشكل الخامس .
- ٣ - كلمة مجردة من الضمائر مؤلفة من اربعة مقاطع من الشكل الأول ، أما المؤلفة من ثلاثة مقاطع من هذا الشكل فكثيرة ، مثل : « ضَرَبَ - أَكَلَ - شَرِبَ . . » ، فاذا اتصل بالكلمة شيء من الضمائر

أو أضيفت جاز ان تشتمل على اكثر من ثلاثة من هذا الشكل ، مثل :
« شجرة أحمد = ش - ج - ر - ة » و « شجرتك = ش - ج - ر - ت - ك » .

٤ - كلمة مجردة من الضمائر مؤلفة من ثلاثة مقاطع من النوع الثاني ، فاذا وجدت كلمة منسوجة على هذا المنوال فهي لا شك اعجمية ، مثل :
« قاديشا = قا - دي - شا » ، أما الكلمات العربية ذوات الضمائر فلا تأتي ثلاثة من هذا الشكل ، مثل : « آتوني = أ - تو - ني » .

٥ - كلمة مجردة من الضمائر مؤلفة من مقطعين ، أولها من الشكل الثاني ، وثانيها من الشكل الخامس . فان وجدت كلمة من هذا النسيج كانت ولا شك اعجمية ، مثل : « جو - مرّت° = جو - مرّت° (١) » .
أما ذوات الضمائر فلا تأتي ان تكون من هذا النسيج ، مثل : « شاركت = شا - ر - كت° » .

٦ - كلمة مؤلفة من ثلاثة مقاطع ، أولها من الشكل الثالث ، وثانيها وثالثها من الشكل الثاني ، فان وجدت كلمة من هذا النسيج كانت اعجمية ، مثل : « سرغايا = سر - غا - يا » (٢) . إلا ان بعض الكلمات اذا وقف عليها بالالف بدل التنوين المنصوب غدت من هذا النسيج ، مثل : « اشترت سربالا = سير° - با - لا » .

٧ - كلمة مؤلفة من ثلاثة مقاطع ، أولها من الشكل الثاني ، وثانيها وثالثها من الشكل الثالث ، مثل : « شابندر = شا - بن° - در° (٣) » .

(١) كلمة عامية دخيلة معناها الرجل الكيس ذو المروءة .

(٢) سرغايا : علم لقرية في الشام .

(٣) كلمة عامية دخيلة معناها تقيب الجار .

٧ - النبر في العربية

يجري النبر في العربية على القواعد الآتية :

١ - اذا كانت الكلمة مؤلفة من مقطع واحد فالنبر عليه اطلاقاً ،
أيا كان شكل هذا المقطع ، مثل : عُدْ - نَمْ - صِلْ ... الخ .

٢ - اذا كانت الكلمة مؤلفة من مقطعين فالنبر على ثانيها اطلاقاً ،
(ويجري العد بصورة عكسية ، اي من الشمال الى اليمين) ، لأن الأول
لا ينبر في العربية مطلقاً ايا كان شكله ، إلا اذا كان هو المقطع الوحيد
في الكلمة . ومثال ذات المقطعين : (قام = قَا - مَ) أو (عودا =
عَو - دا) أو (بها = بَ - ها -) أو (لكم = لَ - كُمْ) ... الخ (١)

٣ - اذا كانت الكلمة مؤلفة من ثلاثة مقاطع فأكثر ، وكان الثاني
منها من الأشكال المقطعية المتوسطة أو الطويلة ، كان النبر عليه . مثل :
(يستهدي = يَسْ - تَهْ - دي) .

٤ - اذا كانت الكلمة مؤلفة من ثلاثة مقاطع فأكثر ، وكان
الثاني منها قصيراً ، فالنبر على الثالث أيا كان شكله ، مثل : (استغفرَ
= اسْ - تَغْ - فَ - رَ) .

٥ - لا يتعدى النبر المقطع الثالث ابداً :

هذا ، ويجب الانتباه الى ثلاثة أمور :

(١) اشرنا الى المقطع النبور بخط اقي تحته .

١ - لا تحسب (ال) التعريف في مقاطع الكلمة .

٢ - كل ما يلحق الكلمة من ضمائر متصلة ، او ما يسبقها من حروف المضارعة داخل فيها اثناء عد المقاطع .

٣ يحدد موقع النبر على أساس أن الكلمة منطوقة في حالة الوصل ، وبعد التحديد لا يهم ان تنطقها موصولة أو موقوفة عليها بالسكون ، لان موقع النبر لا يتغير بين وصل ووقف .

ويستثنى من ذلك أن يكون النبر على المقطع الثالث من الكلمة وهو قصير ، فحين الوقف على مثل هذه الكلمة يتأخر النبر إلى المقطع الرابع . وذلك نحو « المدرسة » . فالقطع المنبور في هذه الكلمة في حالة الوصل « رَ » (ال° - مَد° - رَ - سَ - ة°) . أما في حالة الوقف فينتقل النبر إلى « مَد° » (ال° - مَد° - رَ - سَ - ة°) .

التبدلات الصوتية

ان اصوات كلمة ما لا تثبت على حال ، فهي في تبدل دائم نتيجة عوامل صوتية او صرفية او نحوية . وتختلف التبدلات الصوتية عن الصرفية والنحوية من ناحيتين : اولاهما ان التبدلات الصوتية لا شعورية في الغالب ، يأتيها المتكلم منساقاً بمادته النطقية التي اكتسبها من والديه ومحيطه ، فاذا امال المتكلم الألف في كلمة « ناس » ، واذا حرك الساكن الأول بالكسر في قوله « جاءت البنت » ، فاما يفعل ذلك غير شاعر به ، ولا قاصد إليه ، أما في التبدلات الصرفية والنحوية فالأمر مختلف ، فاذا حول المتكلم « ضرب » إلى « ضارب » ، أو رفع زيداً ونسب عمرأ في قوله « ضرب زيد عمرأ » ، فاما يفعل ذلك شاعرأ به قاصداً إليه . والناحية الثانية أن التبدلات الصوتية لا أثر لها في تغيير معنى الكلمة المفردة أو الكلام المركب ، فكلمة « ناس » يبقى لها معناها المعروف سواء أنظقت ألفها بالامالة أم بالفتح ، اما في التبدلات الصرفية فالأمر مختلف ، فكلمة « ضرب » تختلف في معناها عن كلمة « ضارب » أو « مضروب » أو « الضرب » ... الخ . وكذا الأمر في التبدلات النحوية ، فتركيب « ضرب زيد عمرأ » يختلف معناه عن معنى « ضرب زيداً عمرو » .

ان التبدلات التي لا أثر لها في معنى المفرد أو المركب هي تبدلات صوتية ، وهي ، ولا شك ، جزء من موضوع علم الاصوات ، لا علاقة لها بنحو ولا بصرف . وقد أخطأ القدماء فضموها الى علم الصرف ، وهو ما سنتلافاه الآن باحثين هذه التبدلات تحت عناوين : الابتداء ، الوقف ، التقاء الساكنين ، الاعلال ، الابدال ، الادغام ، الامالة ، تخفيف الهمزة .

١ - الابتداء

(همزة الوصل)

القاعدة النطقية العامة في العربية أنه لا يبدأ إلا بمتحرك ، كما لا يوقف إلا على ساكن . فإذا صدف أن كان أول الكلمة ساكناً وأريدَ الابتداء بها ، أضيف إلى أولها همزة متحركة تدعى همزة الوصل .

فما الكلمات الساكنات الأوائل ؟ وما حكم همزة الوصل معها ؟

١ - الساكنات الأوائل سماعاً :

ليس في العربية من هذا النوع سوى اثني عشرة كلمة ، عشر منها من فصيلة الاسماء ، واثنان من فصيلة الحروف . فأما الاسماء فهي :

بِنُّ (١) - بِنَّةٌ* - بِنْسُمٌ* (٢) -

(١) آثرنا كتابة هذه الكلمات الساكنات الأوائل بغير الألف خلافاً لقواعد الرسم المعروفة . وإنما قصدنا من ذلك اظهار تسكين الأول الذي قد يخفى على القارىء عند اثبات الالف .

(٢) ابنه بمعنى ابن . وللعرب في هذه الكلمة مذهبان : اولها فتح النون اطلاقاً وجعل الحركات الاعرابية على الميم وحدها (جاء ابنك ، بضم الميم - رأيت ابنك ، بفتحها - سررت بابنك ، بكسرها) ويسمى ذلك اعراباً من مكان واحد . وثانيهما جعل الحركات الاعرابية على النون والميم معاً (جاء ابنك ، بضم النون والميم - رأيت ابنك ، بفتحها - سررت بابنك ، بكسرها) ويسمى ذلك اعراباً من مكانين . ويرى الصرفيون ان الميم في هذه الكلمة زائدة ، وهو قول ←

سَمُّ (١) - سَتُّ (٢) - ثَمَانٍ - ثَمْتَانٍ - مَرْمُوءٌ (٣) - مَرَّةٌ - يَمُنُّ (٤) . وأما الحرفان فهما : لام التعريف في لغة الشمال ، وميم التعريف في لغة حمير خاصة ، مثل : البَاب - وأبواب .

٢ - الساكنات الاوائل قياساً :

هي :

١ - الافعال الماضية التي على الأوزان الآتية : (تَفَعَّلَ (٥) = تَطَلَّقَ ، فَعَلَّ = حَمَرَ ، فَعَالَ = حَمَّرَ ، فَعَمَّرَ = قَتَدَرَ ، سَتَفَعَّلَ = سَتَخَرَجَ ، فَعَمَّلَلَّ = قَعَدَسَسَ ، فَعَمَّنَلَّ =

→ صحيح ، ولكنهم لا يفسرون هذه الزيادة التفسير العلمي المنفع . وفي رأينا أن هذه الميم هي ميم التنكير التي كانت السببية والعريبات الجنويات يختمن بها الاسماء المنكرة كما كانت العريبات الضاليات يختمن الأسماء المنكرة بنون التنوين ، وان هذه الكلمة يمنية دخلت العربية الشمالية بميمها التنكيرية ، فظن الضالون الاصله في هذه الميم فاعربوا الكلمة منها بعد ان كانوا يعربونها من نونها ، فاجتمع في الكلمة اعراب من مكايين . انظر كتابنا (الوجيز في فقه اللغة) ص ١١٥ حيث تجسد تحقيقاً حول كلتي ايم وامريء وسبب اعرابها من مكايين .

(١) ومنهم من يكسر السين فيقول : سم بكسر السين . ولا حاجة عندئذ الى همزة الوصل .

(٢) الالست : العجز . وفيها لغتان اخريان : ست ، وسه ، فتصح السين فيها . ولا حاجة معها لهمزة الوصل بسبب تحرك الأول .

(٣) تعرب هذه الكلمة من مكايين ايضاً ، الراء والهمزة . انظر تاملينا لهذه الظاهرة في كتابنا (الوجيز في فقه اللغة) ص ١١٥ .

(٤) ايمن : لفظ موضوع للقسم . يقال : ايمن الله لأفعلن . وقد تحذف نونه فيقال : أيم الله .

(٥) انظر الحاشية ١ في الصفحة ٥٦ .

سَلْتَقَى ، فَعَوَّلَ = جَلَوَدَ ، فَعَوَّعَلَ = عَشَوْشَبَ ، فَعَمَلَلَّ (١)
 = حَرَّجَجَمَ ، فَعَلَلَّ = قَشَمَرَهُ .

٢ - مصادر هذه الالفال التي ذكرت : تطلاق ، حَمِيرار .. الخ .

٣ - افعال الأمر من هذه الالفال التي ذكرت : تطلق ،
 جَلَوَدَ . . . الخ .

٤ - الأمر من كل فعل ثلاثي ساكن الفاء مع حرف المضارعة
 مثل : « ضَرِبَ » الذي مضارعه « يَضْرِبُ » . أما ما لم يسكن فاءه
 في المضارع ، مثل : « يَقُولُ » و « يَبِيعُ » فلا تسكن فاءه في الأمر ،
 إذ يقال : « قُلْ » و « بَعْ » .

٥ - كل ماض من « نَفَعَلَّ » و « تَفَاعَلَ » اذا ادغمت تاؤه
 في فائه ، إذ الادغام يؤدي إلى تسكين الأول ، مثل : تَطَيَّرَ ←
 طَيَّرَ ، تَنَاقَلَ ← تَنَاقَلَّ .

فكل ما مر معنا من الكلمات الساكنات الأوائل اذا اريد الابتداء
 بها وتعذر ذلك لسكون الأول أضيف إليها همزة متحركة تسمى همزة
 الوصل ، فيقال : إِبْنٌ ، إِبْنَةٌ ، إِسْمٌ ، إِحْمَرٌ ، إِتَاقَلْ ، إِطَيَّرَ .. الخ .

٣ - تعريف همزة الوصل :

هي همزة متحركة تضاف الى الكلمات الساكنات الأوائل للتوصل الى

(١) ورد « افعلل » مرتين في الاوزان كما هو ظاهر . لكنهما ليسا وزناً
 واحداً ، فالذي مع احرنجم رباعي مزيد ، اما الذي مع افنسس فهو ثلاثي ملحق
 بالرباعي المزيد .

النطق بالساكن الذي يليها .

٤ - اصطلاح همزة الوصل :

١ - تثبت لفظاً وخطأً اذا ابتدئ بها ، مثل : إِسْمِلْ خيراً ،
إعشوشبت الارض ، وتسقط لفظاً لا خطأً في درج التلزم ، مثل :
واعمل خيراً ، واعشوشبت الارض .

وابتائها في درج الكلام لحن ، وما ورد من ذلك في الضرورة
الشعرية فهو شاذ ، كقول قيس بن الخطيم :

إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَانَهُ بِيَثِّ وَتَكْثِيرِ الْوِشَاةِ قَبِينِ^(١)

أما اذا وقعت في أثناء كلامك غير مراعى حكم الإنف ، لان
وقفك اضطراري اضطررك إليه انقطاع النفس أو شبهه ، ثم استأنفت نطقتك ،
أثبت همزة الوصل اذا وقعت في صدر نطقك المستأنف . وقد فعل الشعراء
ذلك في انصاف الايات ، قال ليبد المامري :

وَلَا تَبَادُرْ فِي الشِّتَاءِ وَلِيدَنَا أَلْقِدُوا تَنْزِلَهَا بِشِيرٍ بِمَالِ^(٢)

(١) المعنى : اذا جاوز السر الرجلين تعرض للافشاء وإلى ان يضيف إليه
الوشاة ما ليس منه وإلى ان يزيدوا فيه ويبالفوا . والشاهد فيه اثبات همزة الاثنين
في وصل الكلام مع انها همزة وصل واجبة الحذف .

(٢) يقوله في مدح الكنة . والمعنى : ليست كئنتا شرمة الى الطعام كئيرها
من يسبقن الغلمان إلى القدور فينزلهن عن النار بغير خرقة . والشاهد فيه اثبات
همزة القدر ، وهي همزة وصل .

٢ - إذا سبقت همزة الوصل المفتوحة بهمزة استفهام وجب بقاؤها ، وامتنع حذفها ، ولكنها تقلب عندئذ الى ألف ، أو تسهل فتنتطق بينَ بينَ ، فتقول : أَلْخَيْرَ فعلتَ ؟ بالالف ، أو : أَلْخَيْرَ فعلتَ ؟ بينَ بينَ . وإنما لم يحذفوها خشية اللبس ، اذ لو قلت : أَلْخَيْرَ فعلتَ ، لالتبس الاستفهام بالخبر ، فلا يعلم أهذه الهمزة هي همزة الاستفهام وقد حذفت بعدها همزة الوصل ؟ أم هي همزة الوصل نفسها وليس في الكلام همزة استفهام ؟ فأما اذا كانت همزة الوصل مكسورة أو مضمومة فقد وجب حذفها بعد همزة الاستفهام لارتفاع اللبس باختلاف حركتي الهمزتين ، مثل : أَصْطَفَى البناتِ ؟ والأصل : أَلْصِطْفَى البناتِ ؟

٣ - همزة الوصل مكسورة دائماً ، مثل : إِضْرِبْ ، إلا مع لام التعريف وميمه واين ، فهي معهن مفتوحة ، مثل : أَلْبَابُ ، أَمْبَابُ ، أَيْمَنُ اللهُ ، والا فيما بعد ساكنه ضمة أصلية ، فهي فيه مضمومة ، مثل : أُعْزِرْ ، ويدخل في ذلك كل ماض لم يسم فاعله من الأفعال الساكنات الأوائل التي مر ذكرها ، مثل : أُنْطَلِقَ به . فان زالت الضمة لعارض لم يمتد به وبقيت الهمزة مضمومة ، مثل : أُعْزِرِي . وكذا اذا عرض لما بعد الساكن عارض ضم لم يمتد به وظلت الهمزة مكسورة ، مثل : « إِنْشَأْكَ صالح » ، و « إِرْمُوا » ، فضمة النون في الاول حركة اعراية عارضة بسبب وقوع الكلمة مبتدأ ، وضمة الميم في الثاني حركة بناء عارضة بسبب اتصال الفعل بواو الجماعة .

وإذا أشمت الضمة التي بعد الساكن بالكسر اشتمت ضمة همزة الوصل أيضاً ، فتلفظ « أُنْقِدَ » هكذا : « Unquda » .

وحكى النحاة أشياء تخالف ما ذكر ، كضم همزة الوصل مع « انم » ، وكسرها مع « اين وايم » ، وكسرها مع ما بعد ساكنه ضمة أصلية . وكل ذلك شاذ ونادر ، ولعله لهجات لبعض القبائل غير المشهورة .

٢ - الوقف

١ - تعريف الوقف :

هو السكوت على آخر الكلمة اختياراً لجمعها آخر الكلام .

٢ - طرق الوقف :

لوقف طرائق شتى ، لكنها جميعاً تطبيقات مختلفة لبدأ عام واحد يقضي بعدم الوقف إلا على ساكن . وهذه الطرق هي :

آ - الوقف بدون تغيير : أي ان تقف على الكلمة من غير ان تحدث في نهايتها تغييراً صوتياً من اي نوع ما . ولا يكون ذلك إلا في الكلمات الساكنات الأواخر ، مثل : « إجتهدُ تنجحُ - جاء القاضي - رأيت الفتى - زيدٌ يسمو - كم - أجل - منن ؟ . . . الخ ، ، هذا ، ولا يمتد بسكون التنوين وما اشبهه ، اذ هو واجب الحذف أو القلب كما سنرى .

ب - الوقف بالحذف : وهو أن تحذف من الكلمة صوتاً واحداً أو اكثر من أجل الوصول الى الساكن . فمن حذف الصوت الواحد حذف الحركة من المتحرك غير المنون ، مثل : « جاء الرجلُ ← جاء الرجلُ ، رأيت الرجلَ ← رأيت الرجلُ ، مررت بالرجلِ ← مررت بالرجلُ » ، ومن حذف الصوتين حذف التنوين والحركة في المنون المرفوع والمجزور ، مثل : « جاء رجلُ ← جاء رجلُ ، مررت برجلٍ ← مررت برجلُ » .

المحيط : الجزء الأول

وقد تنويننا عملية الحذف اجراء عملية معاكسة ، نقوم فيها برد صوت كلاً مما قبل حذف الوقف ، ويظهر هذا في حالة المقصور المنون ، **الوقف على الفتح ← جاء فتى** . فهذه الالف كانت محذوفة لفظاً في حالة الوقف ، لالتقاءها ساكنة مع نون التنوين ، فلما زال التنوين للوقف ، عاد الالف الى الاسم .

ج - الوقف بالزيادة : وهو ان تزيد هاءً ساكنة تدعى هاء السكت على نهاية الكلمة التي تريد الوقف عليها ، إما لأنك لا تستطيع حذف حركتها واسكانها كما في : « ف بالوعد ← بوعدك فيه » ، وإما لأنك لا تريد حذف الحركة والاسكان كما في : « لم يخش زيد ← زيد لم يخش » ، وإما لغرض آخر كإظهار اللوعة والتفجع في مثل : « وا ولداه » .

د - الوقف بالقلب : وهو أن تقلب آخر صوت من أصوات الكلمة المسراد الوقوف عليها الى صوت آخر . وله مظاهر كثيرة : منها قلب تنوين المنصوب ألفاً ، مثل : « رأيت زيدا ← رأيت زيدا » ، وقلب تاء التانيث في الاسم المفرد هاءً ، مثل : « جاءت فاطمة ← جاءت فاطمة » ، وقلب الألف همزة في لنة ، مثل : « ضربها ← ضربها » ، أو قلبها ياءً أو واواً في لفة أخرى ، مثل : « لدغتي أفعى ← لدغتي أفعى » ، أو أفسوً ، « ومنها أيضاً قلب الهمزة ألفاً ، مثل : « رعت الماشية الكتلاً ← رعت الماشية الكتلاً » . . . الخ .

هـ - الوقف بالتضعيف : وهو ان تضعف آخر الكلمة الموقوف عليها ، مثل : « هذا خالد ← هذا خالد » . وهذه الطريقة قليلة التطبيق ، ويتطلب تطبيقها توفر شروط كثيرة ، هي : أن يكون الحرف النهائي في الكلمة متحركاً قبل الوقف ، وأن يكون ما قبله متحركاً أيضاً ، إذ لو كان ساكناً لامتنت عملية التضعيف لأدائها إلى التقاء ساكنين ، ثم

أن لا يكون الحرف النهائي حرف علة ولا همزة ، ثم أن لا تكون الكلمة من المنصوب المنون . وعلى ذلك فلا تضعيف في مثل : « أَجَدٌ - زيدٌ - الفتى - الكلاء - خالدًا » .

و - الوقف بالنقل : وهو أن تنقل حركة آخر الكلمة إلى الساكن الذي قبله ، مثل : « جاء بَكْرٌ ← جاء بَكْرٌ » . وهذه الطريقة نادرة التطبيق ايضاً ، ويتطلب تطبيقها توفر شروط ، هي : أن يكون ما قبل الأخير ساكناً حتى يقبل حركة الأخير ، فلا نقل في مثل « رَجُلٌ » ، ثم ان يكون ما قبل الأخير صحيحاً ، فلا نقل في مثل : « يزيد » لعدم قبول حرف العلة للحركة ، ثم أن لا تكون الحركة المراد نقلها فتحة ، فلا نقل في مثل « شممت الورْدَ » ، وأجزه الاخفش والكوفيون فقالوا ، « شممت الورْدُ » ، ثم أن لا تكون الكلمة من المنصوب المنون ، فلا نقل في مثل « رأيت بكراً » ، إلا في لغة ربيعة التي تحذف تنوين المنصوب ، فعلى هذا تقول : « رأيت بَكْرٌ » ، ثم أن لا يؤدي النقل إلى دخول الكلمة في أوزان مرفوضة ، مثل : « نظرت إلى قُفْلٍ ← نظرت إلى قُفْلٍ » ، وهذا حَيْرٌ ← هذا حَيْرٌ » اذ ليس في الاسماء وزن « فُعَيْلٍ » ولا وزن « فِعْمَلٍ » . فان كان الحرف الأخير همزة فقد تساهلوا في الشرط الأخير ، وفي شرط أن تكون الحركة المنقولة غير فتحة ، فأجازوا : « رأيت الحَبَّاءَ ← رأيت الحَبَّاءَ » ، هذا رِدٌّ ← هذا رِدٌّ » ، في بُطْءٍ ← في بُطْءٍ » . هذا ولا يجوز النقل فيما كان في آخره ادغام ، مثل « الشدِّ ، والعمِّ » لأن نقل الحركة من ثاني المتأملين الى أولهما يؤدي إلى فك الادغام .

ز - الوقف بالروم : وهو تقصير الحركة الى أقصى حد ممكن . وقد أجزه سيبويه في الحركات الثلاث : الضمة والكسرة والفتحة ، أما الفراء فمنعه في الفتحة .

ح - الوقف بالاشمام : هو وقف بالاسكان يصحبه ضم الشفتين كما لو كانتا في وضع النطق بالضممة ، من غير ان يكون هناك تصويت من اي نوع . وقد اجمع الكل على انه لا اشمام إلا في المضموم والمرفوع فقط (١) .

٣ - قواهر الوقف :

١ - كل ما كان ساكناً في الوصل وقف عليه بسكونه ، مثل : « يا خالد اجتهد - زيد لم يسافر - جاء الفتى - مررت بالقاضي - أجل - نَعَم . . . الخ . » وبمض هذه الساكنات الأواخر ، كالمقصور والمنقوص ، يجوز فيها أمور أخرى ستأتي .

(١) يغلب على ظننا ان الروم والاشمام ليسا من طرائق العرب الصحيحة في الوقف ، بل هما نوع من المبالغة في النطق اعتاده الفراء في تلاوة القرآن حرصاً على سلامة الاداء وعلى الامانة فيه ، ثم اخذ النحاة عنهم ذلك على أنه أسلوب عام في العرب . وانما يدفعنا الى هذا الظن أمور : أولها ان جميع النحاة قرروا ان الروم والاشمام قليلان ، بل هما في حكم النادر ، ونحن نعلم جيداً ما تعني كلمة « قليل » في كتب النحاة ، اذ يكفي ان يسمعو شيئاً غريباً من عربي واحد قد يكون مصاباً بآفة نطقية خاصة ، حتى يقيدوا ماسموا على أنه من « القليل » . والثاني أن الروم يتناقض تناقضاً كلياً مع المبدأ النطقي العام في العربية ، وهو مبدأ عدم الوقوف على متحرك . والثالث ان الاشمام ليس صوتاً ، بل هو حركة عضلية بالشفاه فقط الفصد منها ، كما يقول النحاة ، بيان ان الموقف عليه مضموم ، فهو الى لغة الصم البكم أقرب منه الى لغة الكلام . ولا نعتقد أن العرب سخفاء الى حد أن يأتوا بحركات الخرس لاداء معانيهم أو فهمها ، وهم أهل الفصاحة والبلاغة . والرابع ان سيبويه ، على كثرة سماعه من العرب ، لم يسمع منهم الروم ولا الاشمام ، بل قال ، بعد ان اورد امثله عنها : « حدثنا بذلك عن العرب الخليل وابو الخطاب » . الكتاب ج ٢ ص ٢٨٢ .

٢ - كل متحرك الآخر يوقف عليه بإسكان آخره ، مثل :
 « يا أحمدُ ← يا أحمدُ ، مررت بالرجل ← مررت بالرجل ، لم أخشَ ←
 لم أخشُ » . ويجوز في بعض المتحركات أمور أخرى ستأتي .

٣ - النون المرفوع والمجرور يوقف عليها بحذف التنوين مع الحركة التي قبله ، مثل : جاء زيدُ ← جاء زيدُ ، مررت بزید ← مررت بزیدُ » .

٤ - كل ما ختم بنون زائدة ساكنة مفتوح ما قبلها وقف عليه بقلب نونه الفأ ، يدخل في هذا نون تنوين المنصوب ، مثل : « رأيت زيداً ← رأيت زيداً » ، و « فون » « إذن » ، نحو : « سآتيك إذاً ← سآتيك إذاً » ، ثم نون التوكيد الخفيفة في بعض حالاتها ، مثل : « لنسفنَ بالناصية ← لنسفنآ » .

٥ - المقصور النون يوقف عليه بحذف تنوينه ورد الفه التي كانت محذوفةً لفظاً في الوصل ، مثل : « جاء قتي ← جاء قتي » .

٦ - كل اسم ختم بباء التأنيث المربوطة يوقف عليه بقلب تائه هاءً ، مثل : « جاءت فاطمة ← جاءت فاطمة » . يستوي في ذلك المنون وغيره .

٧ - كل الكلمات المبنية على حرف واحد ، ولم تتصل بما قبلها اتصالاً تاماً يجعل الكلمتين في حكم الكلمة الواحدة ، يوقف عليها بهاء السكت . ويدخل في هذا افعال الأمر من اللفيف المرفوع ، مثل : قِ فسك ← قِه ، فِ الوعد ← فِه ، ثم فعل الأمر من « رأى » ، مثل : « رَ الرأي ← رَه » ، ثم « ما » الاستفهامية الواقعة موقع الجر بالإضافة مثل : « مجيء مَ جئت ← مجيء مَه » . أما ما يتصل من هذه الكلمات بما قبله اتصالاً تاماً فيوقف عليه بالسكون ، وهو « ما » الاستفهامية

المجرورة بحرف الجر ، مثل : « حتامَ تتهاون ← حتام » .

٨ - كلمة « انا » يوقف عليها بزيادة ألف على آخرها ، اذ هي في الوصل بنين ألف ، هكذا (اَنَ) .

٩ - كلتا منكوا ، وعليهمي ، تحذف منها الواو والياء . وكذلك بهي ، وهو .

هذه هي كل قواعد الوقف التي يخضع لها الكلام العربي . واما ما يذكر في كتب الصرف مما لم نوردته فلا يخرج عن ان يكون اما جوازات لبعض ما يخضع للقواعد التي ذكرناها ، واما ضرورات شعرية ، واما لغات خاصة لبعض القبائل العربية . وسنستوفي ذلك في الفقرة الآتية .

هذا ، وخضوع كلمة لاحدى القواعد التي ذكرناها لا يمنع جواز خضوعها لقاعدة أخرى . وسنرى من ذلك اشياء كثيرة فيما سيأتي .

٤ - جوارات وضرورات ولغات :

نذكر في هذه الفقرة اشكالا من الوقف سمعت من العرب ، ولا تخضع للقواعد التي مر ذكرها :

<p>جاء رجلٌ ← جاء رجلٌ</p> <p>مررت برجلٍ ← مررت برجلٍ</p> <p>رأيت رجلاً ← رأيت رجلٌ</p>	- ١
---	-----

هذه لغة ربيعة في الوقوف على المنون مرفوعاً ومجروراً ومنصوباً .

٢ - جاء رجلٌ ← جاء رجلو
رأيت رجلاً ← رأيت رجلا
مررت برجلٍ ← مررت برجلي

وهذه لغة ازد السراة في الوقف على المنون مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً
كما زعم أبو الخطاب .

٣ - إِذَنْ ← إِذَنْ

هذا رأي المازني في « اذن » ، ومنع قلب فونها ألفاً (انظر القاعدة
الرابعة) ، وأجاز المبرد الوجهين .

٤ - المعلّى ← المعلّ

هذه ضرورة شعرية ارتكبتها لبيد بن ربيعة في قوله :

وقبيلٌ من لُكَيْنٍ شاهدٌ رهطٌ مرجومٍ ورهطٌ ابنُ المعلّ^(١)

(١) قاله يصف فيه مقاماً فاخرت فيه قبائل ربيعة قبيلة من مضر . ولكنز :
قبيلة ، ومرجوم وابن المعلّى سيدان من ساداتها .

جاء الفتى ← جاء الفتأ°
 هذه جبلي ← هذه جبلا°
 اشتريت المعزى ← اشتريت المعزأ°
 يضربها ← يضربها°

- ٥

هذه لنة ضعيفة لم تنسب الى اصحابها ، وفيها تقلب كل الف همزة عند الوقف . سواء أكانت هذه الالف أصلية ام زائدة للتأنيث أو للالحاق كما مثلنا .

هذه جبلي ← هذه جبلي°
 جاء المثي ← جاء المثي°

- ٦

وهذه لنة فزارة وناس من قيس : يقلبون كل ألف في الآخر ياءً . كذا قال النحاة .

هذه أفعى ← هذه أفعو°

- ٧

وهذه لنة لبعض طيء : يقلبون الألف إلى واو ، ويجرون الوصل فيها مجرى الوقف . ويقلبها بعضهم ياء كما مر في المثال السادس مع اجراء الوصل مجرى الوقف (١) .

(١) اجراء الوصل مجرى الوقف معناه معاملة الكلمة في حالة الوصل كما لو كانت موقوفاً عليها .

٨- هذي ← هذه

هذه لغة بني تميم في الوقوف على كلمة « هذي » .

٩- هذا كتابي ← هذا كتابي
هذا تميمي ← هذا تميمي

وهذه لغة لبعض بني تميم : يقبلون الياء جيماً سواء كانت خفيفة أو ثقيلة كما مثلنا . وقد يجرون الوصل فيها مجرى الوقف .

١٠- هذه شجرة ← هذه شجرة

وهذه لغة ناس من العرب . كذا زعم ابو الخطاب .

١١- هيات ← هياه

وهذا جواز في كلمة « هيات » تشبيها لتائها بقاء التأنيث في الاسم المفرد .

١٢- كيف البنون والبنات ← كيف البنون والبناه

وهذه لغة ضعيفة لبعضهم : يقبلون تاء جمع السلامة هاء في الوقف .

١٣ - أنا ← أَنَّهُ

وهذه لغة لبعض طييء : يقفون على « أنا » بهاء السكت .

١٣ - ما ؟ ← مَهْ ؟

وهذه لغة في الوقف على « ما » الاستفهامية بهاء السكت بمد حذف الفها ، دون ان تكون في موقع الجر بالاضافة أو بالحرف كما هو شرطها . ولم تنسب هذه اللغة الى اصحابها .

١٥ - لم يَحْسَ ← لم يَحْسَهْ
أَغْرُ ← أَعْزُهْ
حَتَامَ ؟ ← حَتَامَهْ ؟

يجوز في كل ما حذف آخره ، أن يوقف عليه بهاء السكت .

١٦ - زيد سافرَ ← زيد سافرَهْ
يا زِيدُ ← يا زِيدُهْ
لا رجلَ ← لا رجلَهْ

يجوز في كل ما كانت حركته البنائية تشبه الحركة الاعرابية في جواز زوالها عن الكلمة في التراكيب المختلفة ، يجوز فيه أن يوقف عليه

بهاء السكت .

ذا	←	ذاه°	- ١٧
هنا	←	هناه°	
هولا	←	هولاه°	

يجوز في كل ما كان عريقاً في البناء ، وكان آخره ألفاً ، ان يوقف عليه بهاء السكت .

غلامي	←	غلامية°	- ١٨
كتابهن°	←	كتابهنة°	
هو	←	هوه°	
هي	←	هيه°	

يجوز الوقف بهاء السكت على ياء المتكلم المفتوحة ونون النسوة والواو والياء من « هو وهي » . ويصدق هذا ايضاً على حرف « إن » سواء كان للتوكيد أو لمعنى « نعم » .

جاء القاضي°	←	جاء القاض°	- ١٩
-------------	---	------------	------

يجوز في المنقوص الساكن الياء أن تحذف ياءه في الوقف ، أما

مفتوح الياء فلا يجوز فيه ذلك ، بل تثبت ياءه في الوقف ، مثل :
« رأيت القاضي ← رأيت القاضي » .

ربي أكرمني° ← ربي أكرمن° هذا كتابي° ← هذا كتاب°	-٢٠
--	-----

يجوز في ياء التكلم الساكنة والمتصلة بالفعل ان تحذف في الوقف ،
أما المصلة بالاسم فحذفها ضعيف أجزه سيبويه ومنعه آخرون لادائه
الى اللبس .

جاءنا قاضي ← جاءنا قاضي°	-٢١
--------------------------	-----

حكى ذلك يونس وابو الخطاب عن المؤثق بمريرتهم .

هذا كلاً° ← هذا كلو° رأيت الكلاً ← رأيت الكلا مررت بالكلاً ← مررت بالكلي°	-٢٢
---	-----

هذه لغة لبعض العرب : يقفون على الهمزة المفتوح ما قبلها بحذف
حركتها ثم قلبها الى حرف علة يجانس حركتها التي كانت عليها .

هذا الخَبُّ ← هذا الخَبُّو
 رأيت الخَبَّ ← رأيت الخَبَّا
 علمت بالخَبِّ ← علمت بالخَبِّي

- ٢٣

وهذه لغتهم في الوقف على الهمزة التي قبلها ساكن : ينقلون حركتها الى الساكن قبلها ، ثم يقلبونها الى حرف علة يجانس الحركة المنقولة .

لم أَضْرِبُهُ ← لم أَضْرِبُهُ
 مِنْهُ ← مِنْهُ

- ٢٤

يجوز الوقف بنقل حركة الضمير الى الساكن قبله .

قَالَتْهُ ← قَالَتْهُ

- ٢٥

هذه لغة لبعض بني عدي من تميم : اذا اجتمعت تاء التانيث الساكنة مع ضمير الغائب المسكن للوقف حركوا التاء بالكسر لتخلص من التقاء الساكنين .

أَلَا تَفْعَلُ ؟ ← أَلَا تَا ؟
 بَلِي فَأَفْعَلُ ← بَلِي فَا

- ٢٦

حكاها سيويه عن بعض العرب : يقفون على الكلمة مكتفين منها بحرفها الأول فقط مع إضافة ألف إليه لبيانه .

٣ - التقاء الساكنين

المبدأ العام في الصوتيات العربية أنه لا يجوز التقاء الساكنين ، والواقع ان الكلمات العربية ، في اصل الوضع ، لا تجدد في إحداها ساكنين يتجاوران (١) . لكن اصوات الكلمة ، كما ذكرنا قبل ، لا تثبت على حال ، بل هي في تبدل دائم يقتضيه التصريف والاشتقاق . يضاف الى ذلك ان الكلمات لم توضع لتستعمل مفردة ، بل لتكون اجزاء يرصف بعضها الى جانب بعض من اجل تأليف الجمل . وكل هذا وذلك يؤدي في كثير من الأحيان الى التقاء السواكن . فإذا تفعل العربية في مثل هذه الحال ؟ .

١ - يجوز التقاء الساكنين :

وذلك في حالتين :

أ - في الوقف مطلقاً ، مثل : « درج الطيفل » ، ونظرت الى الففئل ، وجاء بـسكـر » . ومع ذلك فان كثيراً من العرب يكرهون هذا الالتقاء على الرغم من جريانه في الوقف ، فيفرون منه باحدى طرق ثلاث :

١ - بتشريك الساكن الأول بحركة الثاني التي كانت له قبل الوقف : « جاء البـكـر » ← جاء البـسـكـر » ، لم أضربته ← لم أضربته » . ويسمون ذلك نقلاً .

(١) وليس صحيحاً ما يقوله النحاة من ان « ليت ، يفتح التاء - وحيت بضمها ، والمؤمنون ، يفتح النون ، والولدان ، بكسرهما » كانت ساكنات النهايات في أصل الوضع ثم حركت الاواخر فراراً من الساكنين ، فتلك دعوى باطلة ، ولا دليل لهم عليها .

٢ - بتحريك الساكن الأول بحركة من جنس حركة الحرف السابق له : « درج الطِفِيلُ » ، نظرت الى القُفُولِ » . ويسمون ذلك اتباعاً . ولا يلجئون إليه إلا إذا كانت عملية النقل تدخل الكلمة في وزن مرفوض . فاللام في كلمة الطفل مضمومة لوقوع الطفل فاعلاً في الجملة ، ولو نقلت ضممتها الى الفاء لصارت الكلمة « طِفِيلٌ = فِعِيلٌ » وهو وزن مرفوض في العربية مطلقاً ، سواء في الاسماء او في الافعال . وكذلك الأمر في كلمة « قُفُولٌ » ، فلامها مكسورة لوقوع الكلمة مجرورة بحرف الجر ، ولو نقلت كسرتها الى الفاء قبلها لصارت الكلمة « قُفِيلٌ = فُعِيلٌ » ، وهو وزن مرفوض في الاسماء خاصة .

٣ - بتحريك الساكن الأول بالكسر جرياً على القاعدة العامة ، مثل : « ضَرَبْتَهُ ← ضَرَبْتِيهِ » . وقد مر في بحث الوقف .

ب - يجوز التقاء الساكنين أيضاً اذا كان اولهما حرف لين أو حرف مد^(١) . مثل : « أَحْسَنُ^(٢) أَخوكَ ؟ ولا الضَّالِّينَ^(٣) » ، تَمُودٌ^(٢) الثوبُ ، يَطِيْبُ بَكَر ، دَوَيْبَةُ^(٢) . ويشترط لذلك شيئان : أن لا يكون حرف المد أو اللين قابلاً للتحريك ، وان لا يكون قابلاً للحذف . وانما يكون ذلك اذا كان كل من الحذف والتحريك مؤدياً الى اللبس أو ضياع المعنى . واليك بيان ذلك مطبقاً على الامثلة :

— « أَحْسَنُ أَخوكَ ؟ » : التحريك هنا غير جائز لأن الالف

(١) يقصد بحرف اللين الواو والياء السبوتان بحركة لا تجانساها ، مثل : « بيت ، بسكون الياء ، قول ، بسكون الواو » ، وقد سمينا الصوت الذي من هذا النوع فيما مضى بشبه الطابق . اما حرف المد فهو الألف أو الواو أو الياء مسبوقات بحركات تجانساها ، مثل : « باب ، بفتح الباء ، سوق ، بضم السين عيد ، بكسر العين » . وسميناها فيما مضى بالطلقات الطويلة .

(٢) فضلنا كتابة هذه الكلمة على خلاف قواعد الرسم ليظهر للقارئ التقاء الساكنين .

لا تقبل الحركات . والحذف غير جائز أيضاً ، إذ لو حذفت الالف وقلت :
« ألحسن أخوك » ، لضاع معنى الاستفهام .

— « ولا الضالّين » : التحريك هنا غير جائز أيضاً ، لأن الالف
لا تقبل الحركات ، ويمتنع الحذف أيضاً ، لأنك لو قلت : « الضالّين » ،
لفقدت الكلمة معناها الصرفي الذي كان لها بالألف ، وهذا المعنى هو
كونها اسم فاعل من فعل « ضل » .

— « تئموذة الثوب » : التحريك غير جائز لان الواو حرف مد
هنا ، فشأنه كشأن الألف ، والحذف غير جائز ، لأن أصل هذه الواو
ألف في المبني للمعلوم : « تمادذنا الثوب » ، وهذه الالف زيدت لمعنى المشاركة ،
وحذفها أو حذف الواو التي حلت محلها في المبني للمجهول ، يؤدي الى ضياع
معنى المشاركة .

— « يطيبُ بكر » : التحريك غير جائز لان الياء حرف مد
هنا ، والحذف غير جائز أيضاً ، إذ لو قلت : « يطبُ بكر » لا لتيست
صيغة الرفع بصيغة الجزم .

— « دَوَيْبَةٌ » : لا يجوز التحريك ههنا ولا الحذف ، لان كلا
منها يؤدي الى أن تفقد الكلمة معنى التصغير بفقدانها الوزن التصغيري
نفسه (١) .

وحتى ههنا أيضاً ، فان بعض العرب يستكره التقاء الساكنين ،
فيحتال للتخلص منها بأن يقلب الألف الى همزة ثم يحرك الهمزة ، وعلى
هذا قرأ عمرو بن عبيد : فيومئذٍ لا يُسألُ عن ذنبيه إئسٌ ولا جأناً ،

(١) دوية : تصغير « دابة » .

وعليه قرأ أبو أيوب السخيتاني : « ولا الضأ لسين » ، وعليه أنشد أبو الفتح بن جني :

..... إذا ما النوالي بالمبيط احْمَأْرَتِ .

إلا ان هذه الحيلة اذا جازت مع الالف فانها لاتجوز مع الواو والياء .

٢ - يجب التخلص من التقاء الساكنين :

اذا التقى ساكنان على غير الشروط التي مرت في الفقرة السابقة وجب التخلص من التقائها باحدى الطرق الآتية :

أ - حذف الساكن الأول اذا كان هذا الساكن حرف مد ، مثل : « علا » ← « علاء » ← « علأت » ← « علأت » و « قال » ← « يقول » ← « قول » ← « قئل » و « باع » ← « يبيع » ← « بيع » ← « بيع » ، أو كان نون توكيد خفيفة ، مثل : « لاتهينن الفقير » ← « لاتهين الفقير » ، أو نون « لدن » ، مثل : « من لدن الرجل » ← « من لد الرجل » ، أو كان تنوين العلم الموصوف بكلمة (ابن) ، مثل : « محمدن^(١) بن عبد الله » ← « محمد بن » .

ب - تحريك الساكن الأول اذا لم يكن حرف مد ، مثل : « قد اشكر » ← « قد اشكر » .

ج - تحريك الساكن الثاني اذا تعذر تحريك الأول . ويحدث ذلك

(١) كتبتنا الكلمة على الطريقة العروضية ليظهر للقارىء التقاء الساكنين .

في الادغام ، مثل الأمر والمضارع المجزوم من فعل (شدّ) : « شُدُّدٌ » ، لم يَشُدُّدْ » ، فتحريك الأول ، كما ترى ، سيؤدي الى فك الادغام ، وهو مايفعله اهل الحجاز ، فيقولون : « شُدُّدٌ » ، لم يَشُدُّدْ » ، لكن بني تميم الحريصين جسدأ على الادغام يفعلون العكس ، فيحتفظون للأول بسكونه من اجل اتمام عملية الادغام ، ويحركون الثاني بدلاً من تحريك الأول ، فيقولون : « شُدُّدَ = شُدُّدٌ » ، ولم يَشُدُّدَ = لم يَشُدُّدْ » .

ويحدث ذلك ايضاً اذا كان تسكين الأول حادثاً لغرض قصد إليه المتكلم ، وهو دائماً لغرض تخفيف صوتي . وبيان ذلك أن بني تميم يستثقلون وزني « فَعِيلٌ » و « فَعُلٌ » ، فيسكنون كل عين مكسورة أو مضمومة في الثلاثي ، فيقولون « كَتَّفٌ » و « عَضُدٌ » بدلاً من « كَتَيْفٌ » و « عَضُدٌ » . فاذا حدث أن فعلاً أو جزءاً من فعل أشبه صوتياً وزن « كَتَيْفٌ » (١) ، مثل الفعل « لم يَلْدُ » ، والجزء « طَلَيْقٌ » من فعل « إنطَلَيْقٌ » ، أسكنوا العين في الفعلين فقالوا : « لم يَلْدُ » و « انطَلَيْقٌ » . فيجتمع على هذا ساكنان ، فيتخلصون من اجتماعها بتحريك الثاني ، فيقولون : « لم يَلْدُ » و « إنطَلَيْقٌ » . اذ لو حركوا الأول ، كما هو الأصل ، لنقض الغرض الذي قصدوا إليه من تسكينه ، وهو غرض التخفيف كما قلنا .

٣ - مرطبات الفراء من الساكنين :

قلنا إنه اذا اجتمع ساكنان فسروا من اجتماعها بتحريك احدهما :

(١) قلنا صوتياً ولم نقل صرفياً ، لأن الوزين الصرفيين للكلمتين مختلفان ، فوزن « كنف » ، يفتح الكاف وكسر التاء ، هو « فعل » ، يفتح الفاء وكسر العين ، أما وزن « يلد » ، يفتح الياء وكسر اللام ، فهو « يعل » ، يفتح الياء وكسر العين .

فأي الحركات تستعمل لهذا الغرض ؟ .

هناك كما نعلم ثلاث حركات : الكسرة والضمة والفتحة . ولكل منها مواضع في امر الفرار من الساكنين :

١ - الكسرة : وهي الاصل في عملية الفرار من الساكنين ، مثل : « قد اجتهد ← قد اجتهد » .

٢ - الفتحة : ويجب استعمالها في المدغم إذا وليته « ها » ، مثل : « رُدَّهَا وشُدَّهَا » . ويغلب استعمالها مع « من » إذا التقت بلام التعريف ، مثل : « من البيت » . أما إذا التقت بساكن آخر غير لام التعريف ، فالأشهر استعمال الكسرة معها ، على الاصل ، مثل : « من ابْنِك » .

٣ - الضمة : وتجب في المدغم المتصل بالهاء المضمومة ، مثل : رُدُّهُ وشُدُّهُ » . وتفضل على غيرها مع ميم الجمع ، مثل ، « عليكم السلام » ، ومع « مذ » ، مثل : « مذ اليوم » ، ومع واو الجمع ، سواء كانت ضميراً أو كانت علامة اعراب ، مثل : « إخشوا الله » و « مصطفوا الله » .

هذا ، وقد وردت عن العرب اساليب أخرى في التحريك تخالف ما ذكرنا ، وكلها من نوع الجوازات والترجيحات واللغات الخاصة ببعض القبائل ، وسنستوفي كل ذلك في الفقرة الآتية :

٢ - جوازات ولغات :

نذكر في هذه الفقرة اشكالا من التقاء الساكنين سمعت من العرب

ولا تخضع للقواعد التي مر ذكرها :

١ - (حلقتا البطان) : التقى ساكنان على غير حدهما . وهو من الشاذ .

٢ - (قل هو الله أحدُ اللهُ الصمدُ) : حذف التنوين من « احد » للفرار من اجتماع الساكنين . وهذه قراءة شاذة .

٣ (قَمَ الليلَ) : فتحت الميم بدلاً من كسرها . وهي قراءة شاذة .

٤ - (عليهم الذِّلَّةُ) : كسرت ميم الجمع لاتباع الماء المكسورة قبلها . وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء .

٥ - (مذِ اليومِ) : هذا جائز في « مذ » ولكنه قليل . والضم أشهر .

٦ - (قالتُ الخُرْجُ) : يجوز استعمال الضمة بدل الكسرة اذا كان بعد الساكن الثاني ضمة اصلية . اما اذا كانت الضمة عارضة بسبب الاعراب أو البناء فأداة الفرار من الساكنين هي الكسرة فقط ، مثل : « هلِ اسمُكُ أحمدُ ؟ » و « قالتِ اُرْمُوا » . فان عرض للضمة الاصلية التي بعد الساكن الثاني ما ازالها لم يمتد بذلك وظل التحريك بالضم للفرار من الساكنين جائزاً ، مثل : « قالتُ اغزِي » ، اذا الاصل « اغزُ » بضمة بعد الساكن الثاني . وكل ذلك بشرط ان تكون الضمة

(١) التقت حلقتا البطان : مثل تقوله العرب اذا اشتد الكرب وتفاقم الشر ، وذلك لانها لا تلتقيان إلا عند غاية هزال البعير ، أو فرط شد البطان .

التي بعد الساكن الثاني هي والساكن الذي قبلها في كلمة واحدة . فان كان الساكن الثاني من كلمة ، والضممة من كلمة أخرى رجع الى الاصل في التحريك ، مثل : « إِنَّ الْحُكْمَ » اذ تعتبر لام التعريف كلمة مستقلة بنفسها .

٧ - (لَوُ ارْتَفَع) : حركت واو « لو » بالضم بدلاً من الكسر تشبيها لها بواو الجمع . وهو قليل .

٨ - (إِخْشَوْا اللَّهَ) : حركت واو الجمع بالكسر بدلاً من الفم تشبيها لها بواو « لو » . وهو قليل .

٩ - (مُدَّةٌ - مُدِّ - مُدَّةٌ) : تجوز التحريكات الثلاثة عند بني تميم . والكسر اقلها .

١٠ - (عَضٌّ - مُدَّةٌ - عِزٌّ) : تحريكات على الاتباع . وهي جائزة عند بني تميم .

١١ - (مُدِّ - عَضٌّ - عِزٌّ) : التحريك بالكسر مطلقاً . وهي لفظة كعب وغني .

١٢ - (رُدَّةٌ ابْنُكَ) : التحريك بالكسر ههنا اشهر لمحيء ساكن بعد المدغمين .

١٣ - (رُدَّةٌ ابْنُكَ) : ويجوز التحريك بالفتح عند بني اسد .

١٤ - (رُدَّةٌ ابْنُكَ) وهذا جائز ايضاً إلا انه اقل الثلاثة . وقيل: هو شاذ .

١٥ - (رُدِّيَه) : ورد ذلك في بعض اللغات . والاصل الضم ، كما مر .

١٦ - (رُدِّيَه) : اجازه ثعلب . والاصل الضم ، كما مر .

١٧ - (رَدَّتْ) : الاصل في المدغمين ان يحرك اولهما اذا مسكن الثاني لعارض ، فيفك الادغام . وهذا ما رأينا الحجازيين يصنعونه ، كما في : « اشدُّدْ ، ولم يشدُّدْ » . الا ان بني تميم يحتفظون بالادغام ويتخلصون من التقاء الساكنين بتحريك الثاني ، فيقولون : « شدَّ ولم يشدَّ » ، الا ان يكون مسكون الثاني لقتض قوي جداً يقتضيه ، مثل اتصال الفعل بضمائر الرفع المتحركة ، فعندئذ يركون الاول ويفكون الادغام ، فيقولون : « رَدَدَّتْ ، رَدَدْنَا . . الخ » . غير ان بعض العرب يظل مصرأً على الادغام حتى في هذه الحالة ، فيقول : « رَدَّتْ » . حكاه الخليل وغيره عن اناس من بني بكر بن وائل وغيرهم . ولم يقبلها السيرافي ، وقال : هذه لغة رديئة فاشية في عوام اهل بغداد .

١٨ - (مِينِ ابْنِكَ) : حكاه سيبويه عن جماعة من الفصحاء .

١٩ - (مِينِ الْبَيْتِ) : حكاه سيبويه وقال : ليس بمشهور .

٢٠ - (عَنَ الرَّجْلِ) : حكاه الاخفش ، وقال : هي لغة خبيثة .

٢١ - (مِنْهُ ← مِنْهُ) : تحريك بالنقل جائز . وقد مر .

٢٢ - (ضَرَبْتَهُ ← ضَرَبْتِيَه) : تحريك بالكسر كان لبني عدي من تميم .

٢٣ - (ولا الضَّالِّينَ ، ولا جَانِّينَ) : فرار بالهمز والتجريك

وقد مر .

٥ - هَاتِمَةٌ :

رأينا فيما سبق انه اذا التقى ساكنان وأولهما حرف مد لا يؤدي حذفه الى لبس حذف ، مثل : « عدا ← عدات ← عدت فاطمة » .
 والمسألة الآن كما يلي : اذا تحرك الثاني لسبب ما فهل يرجع حرف المد المحذوف ؟ الواقع ان العربية لها سلوكان في هذا الشأن ، فأحيانا لا ترجع المحذوف كأنها لا تعتمد بهذا التجريك الطارىء ، مثل : « عدا ← عدات ← عدت ← عدت البنت » ، وأحيانا اخرى ترجمه، مثل « خاف ← تخاف ← خاف ← خفف ← خافن الله (١) » .

(١) ليس لهذين السلوكين أسباب ظاهرة . اما تعليلات الصرفيين في هذا الشأن فكلاهما اوهام لا أساس لها من الواقع . وعلينا فقط ان نحفظ هذه التصريفات كما جاءت بها اللغة .

٤ - تخفيف الهمزة

الهمزة ، كما رأينا في فصل الاصوات العربية ، حيس حنجري انفجاري ، يحدث من التحام الوترين الصوتيين ثم انفصالها فجأة . هذه الآلية تقتضي التكلم جهداً أكبر من أي جهد يبذله في نطق الاصوات الأخرى . ولهذا لا تجد الهمزة في أي لسان إلا في العربية الشامية . نعم قد توجد الهمزة في الفرنسية وفي غيرها ، ولكنها دائماً في صدر الكلمة ، ولا تنطق إلا في ابتداء الكلام ، أما في الإدراج والوصل فهي دائماً إما مخففة وإما مسهلة . حتى العرب الشاليون ليسوا متفقين في امر الهمزة ، فمنهم من يخففها مطلقاً ، ويسمون بأهل التخفيف ، وهم الحجازيون ، ومنهم من يحققها مطلقاً ، ويسمون بأهل التحقيق ، وهم قراء الكوفة ، ومنهم من يحققها تارة ويخففها أخرى ، وهم بنو تميم .

ولا بد قبل البحث في قواعد التخفيف من تفسير بعض المصطلحات :

مصطلحات :

- ١ - تحقيق الهمزة : ويسمى النبر أيضاً (١) ، وهو نطق الهمزة كما هي من غير تغيير فيها .
- ٢ - تخفيف الهمزة : ويشمل حذفها ، كما في : « منسألته »

(١) النبر هنا هو غير النبر الذي مر ذكره في فصل الصوتيات العامة . فهو هناك يعني نشاطاً فجائياً يعترى أعضاء النطق أثناء التلفظ بقطع ما من مقاطع الكلمة . راجع الفصل المذكور .

مَسْئَلَةٌ ، وقلها الى حرف آخر ، كما في : « مُؤْمِنٌ ← مُؤْمِنٌ » ،
وتسهيلها . وسيأتي شرح التسهيل .

٣ - تسهيل الهمزة : ويسمى بنطقها بينَ بينَ . وهو على نوعين :
بينَ بينَ المشهورِ ، وهو ان تحذف الهمزة وينطق بحركتها فقط ، مثل :
« أِن ← أ - ن » ، وبينَ بينَ البعيدِ ، وهو ان تحذف وينطق مكانها
بحركة من جنس حركة ما قبلها ، مثل : « سئيل ← سئِلَ » .

وبعد هذا لا بد من الاشارة الى ان للهمزة في الكلام اوضاعاً
مختلفة ، فهي إما في ابتداء الكلام وإما في ادراجه ، وهي اما مفردة واما
مع همزة اخرى ، وهي اما متحركة وإما ساكنة ، وهي اما بعد متحرك
واما بعد ساكن . ولها في كل وضع من هذه الاوضاع احكام خاصة في
التخفيف وعدمه . واليك تفصيل ذلك :

١ - الهمزة مفردة في ابتداء الكلام :

وهذه يجب (١) تحقيقها بلا خلاف .

٢ - الهمزة في الودراج مفردة ساكنة :

وهذه يجوز (١) ان تقلب الى حرف مد من جنس حركة ما قبلها ،
مثل : « رَأْسٌ ← رَاسٌ ، بُؤْسٌ ← بؤسٌ ، يئسُّ ← ييسرٌ » .

(١) اذا قلنا « يجب » كان معنى ذلك ان جميع العرب متفقون على هذا
الحكم ، واذا قلنا « يجوز » كان معنى ذلك ان اهل التحقيق يحققون واهل
التخفيف يخففون .

٣ - الهمزة في الودراج متمركزة بعد ساكن :

آ - إن كان الساكن قبلها صحيحاً جاز حذفها ونقل حركتها الى الساكن قبلها ، مثل : « مسأَلَة ← مَسَلَة » .

ب - إذا كان الساكن قبلها واواً أو ياءً تقبلان الحركة ، لأنها أصليان ، أو لأنها زائدان لغير معنى صرفي (١) ، كان حكمها كحكم سابقها ، أي تحذف وتنقل حركتها الى الساكن قبلها ، مثل : « حَوَّأَبَة ← حَوَّابَة (٢) » ، و « أَبُو أَيُّوب ← أَبُو يُّوب » .

ج - إذا كان الساكن قبلها واواً أو ياءً مزبدين لمعنى صرفي (١) جاز قلب الهمزة واواً أو ياءً ثم إدغامها ، مثل : « رَدِيَّة ← رَدِيَّة » و « مَقْرُوَّة ← مَقْرُوَّة » -

د - إذا كان الساكن قبلها ألفاً لفظت بينَ بينَ المشهورَ ، مثل : « بَائِس ← بَائِس » .

هـ - إذا تطرفت بعد الالف حذفت ، مثل : « يَشَاء ← يَشَا » .
أما إذا كانت منصوبة منونة فلا تعد متطرفة ، بل متوسطة ، ويسري عليها احكام المتوسطة بعد الساكن .

(١) الزائد لمعنى صرفي مثل الواو في « مقروه » التي لمعنى اسم المفعول ، والياء في « رديء » لمعنى الصفة . وهذه الحروف لا تقبل الحركة ، لان تحريكها يذهب بصيغة الكلمة ، فتفقد بذلك المعاني الصرفية التي زيدت الحروف من اجلها .

(٢) الحوابة : الدلو الواسعة .

ملاحظاتان :

- ١ - اوجب كل العرب حذف الهمزة ونقل حركتها الى الساكن قبلها في فملي « رأى » مضارعاً وامرياً ، و « أرى » ماضياً ومضارعاً وامرياً : « يَرَى أَى ← يَرَى ، أَرَى أَى ← أَرَى ، يَرَى ← يَرَى » .
- ٢ - اذا نقلت حركة الهمزة الى لام التعريف الساكنة وحذفت ، لم يمتد بتحريك اللام ، وظلت قواعد الابتداء والتقاء الساكنين سارية عليها ، فبقى لها همزة الوصل : « الأَحْمَر ← الأَحْمَر » ، كما يهرب من الساكنين بتحريك ما قبل اللام : « مِنَ الأَحْمَر ← مِنَ الأَحْمَر » . أما مع فعل « استأل » فقد اعتد سيويه التحريك فحذف همزة الوصل لتحرك السين : « سأل » ، واجاز الاخفش عدم الاعتداد باقى همزة الوصل : « إستل » . واعتد الجميع التحريك في « عاداً الاولى ← عادَ لِأولى » فلم يحركوا نون التنوين بالكسر لالتقاء الساكنين ، بل ابقوا نون التنوين ساكنة وادغموها في لام التعريف المتحركة من كلمة « الأولى » .

٤ - الهمزة في الادرارح منحركة بعد متمرك :

اذا نظرنا الى حركات الهمزة المحتملة ، وهي ثلاث ، والى الحركات المحتملة للمتحرك قبلها ، وهي ثلاث ايضاً ، كان للهمزة تسعة أوضاع ، هذه احكامها :

- ١ - اذا كانت مفتوحة بعد ضم جاز قلبها واواً ، مثل : « مُؤَجِّل ← مُؤَجِّل » .
- ٢ - اذا كانت مفتوحة بعد كسر جاز قلبها ياءً ، مثل : « مِيَّة مِيَّة » .

٣ - اذا كانت غير ما ذكر سهلت بين بين المشهور ، مثل :
« سُئِلَ ← سُرِلَ ، مستهزئون ← مستهزون ، سئيم ← سيم ... الخ » .

٥ - الهمزتان في كلمة واحدة :

اذا التقت همزتان في كلمة واحدة فالتخفيف للثانية فقط . واوضاع هذه مع ما قبلها ثلاثة : ساكنة بعد متحركة ، ومتحركة بعد ساكنة ، ومتحركة بعد متحركة . واليك احكام كل :

١ - الساكنة بعد المتحركة : يجب تديرها بحركة ما قبلها ، أي قلبها حرف علة من جنس حركة ما قبلها ، مثل : « أَادِم ← آدم ، إِئْتِ ← إيت ، أُؤُتْمِنَ ← أوتمن » . وشذ عن ذلك فعلا الأمر من « أخذ وأكل » ، فقد التزموا فيها الحذف لا التدير : « أُؤْخَذَ ← خذ ، أُؤْكَلُ ← كئل » . أما الأمر من « أمر » ففضلوا معه الحذف ان كان في الابتداء ، مثل : « مُرْ أَخَاكَ بِالاجْتِهَادِ » ، وفضلوا الاثبات ان كان في الادراج ، مثل : « قلت لك أوامر » .

٢ - المتحركة بعد الساكنة : تثبت وتدغم ، مثل : « سَأَلْ ، سُؤَالَ » .

٣ - المتحركة بعد المتحركة : آ - اذا كسرت احدهما قلبت الثانية ياءً وجوباً ، مثل : « أُئِمِّمَةُ ← أئيممة » . ب - وإلا قلبت واواً مطلقاً ، مثل : « أُؤَيْدِمُ ← أويدم ، أَادِم ← أوادم ... الخ » . ج - فان كانت همزة تعدية بعد همزة مضارعة ، فقد التزم الجميع حذف الثانية ، مثل : « أُؤَوْكِرْمُ ← أؤكرم » . ويسري هذا الحذف على باقي تصرفات الفعل وان لم يكن فيها همزة مضارعة ، مثل : « نكرم ، يكرم ،

تكرم». د - اذا تطرفت الهمزتان في أقصى الجموع قلبتا ياءً والفاءً وجوباً ،
مثل : « خطيئة ← خطائيء ← خطايا (١) » .

٦ - الهمزتان في كلمتين :

للهمزتين في الكلمتين اوضاع مختلفة ، فقد تكونان في كلمتين مستقلتين
تماماً ، مثل : « قرأ أخوك » ، وقد لا يكون لاحدى الكلمتين استقلال
تام ، وهذا شأن همزة الاستفهام مع الكلمة المتصلة بها ، مثل : « أخذ
الولد كتابه ؟ » ، وقد تكون الهمزتان متحركتين ، أو تكون الأولى ساكنة
والثانية متحركة . ولكل وضع من هذه الازواع احكام :

١- همزة الاستفهام مع غيرها : إن كانت الهمزة التي مع همزة
الاستفهام همزة قطع عدت الهمزتان كأنهما في كلمة واحدة ، وسرت عليهما
في التخفيف احكام الهمزتين المتحمتين ، إلا ان التحقيق ههنا أغلب من
التخفيف ؛ أما إن كانت الهمزة الثانية همزة وصل مضمومة أو مكسورة
فتحذف ، مثل : « أصطفتي ؟ ← أصطفتي ؟ ، أستخرج ؟ ←
أستخرج ؟ » ، فإن كانت همزة الوصل مفتوحة لم يجز الحذف حذراً من
الالتباس ، بل تقلب ألفاً ، مثل : « آلحسَن أخوك ؟ ←
آلحسَن أخوك ؟ » أو تسهل ، مثل : « آلحسَن أخوك ؟ » . وقد
مر ذلك في مبحث الابتداء فراجعه .

٢ - الهمزتان متحركتان في كلمتين مستقلتين : اختلف النحاة

(١) يرى الصرفيون ان قلب هاتين الهمزتين الى (يا) لم يجر على سرحلة
واحدة كما قررنا نحن ، بل جرى على مراحل متعددة تحياها واختلقوا فيها اختلافاً
كبيراً . وفي رأينا أن كل ذلك ضرب من الخيال لا يفيد لغة ولا متاعاً .

والقراء والعرب في هذا الوضع اختلافاً كبيراً ، فأبو عمرو يخفف الأولى فقط : « رَدُوْأَ أَخوكَ ← رَدُوْأَ أَخوكَ » (١) ، والخليل يخفف الثانية فقط : « قرأ أبوك ← قرأ أبوك » (٢) ، وقراء الكوفة وابن عامر يحققون الاثنين : « قرأ أبوك ← قرأ أبوك » ، أما اهل الحجاز فبخففون الاثنين معاً : « رَدُوْأَ أَخوكَ ← رَدُوْأَ - خوكَ » (٣) .

٣ - الهمزتان ساكنة فمتحركة في كلمتين مستقلتين : وهما اختلفوا ايضاً ، فاهل الحجاز يخففونها معاً ، والكوفيون يحققونها معاً ، وبعض العرب يخفف الأولى فقط ، وبعضهم يخفف الثانية فقط ، وآخرون يدغمون الأولى في الثانية : « لم يقرأ أبوك ← لم يقرأ أبوك » . حكى ذلك ابو زيد عن بعض العرب .

٧ - لغات وهجرات وقراءات :

استكمالاً للبحث سنسرد في هذه الفقرة كل ما جاء من انواع التخفيف مما لا ينطبق على القواعد التي ذكرناها . واكثره لغات ولهجات خاصة ، أو قراءات شاذة ، أو حالات اجازها النحاة اعتماداً على القياس :

١ - (أوْ - أنت ← أوْنت) : حكاه سيبويه عن العرب ، واشترط له ان تكون الهمزة مفتوحة بعد واو أو ياء ساكنتين ، سواء أ كان ذلك في كلمتين ، أم كان في كلمة واحدة ، مثل : « سوْة ← سوْة » ، جيئل

- (١) الخفف للأولى فقط يطبق عليها أحكام الهمزة المفردة في الكلمة ، فراجعها .
- (٢) الخفف للثانية فقط يطبق عليها قواعد الهمزة المفردة المتحركة بعد حرف متحرك ، فراجعها .
- (٣) الخفف للاثنين معاً يطبق على كل واحدة احكام الهمزة المفردة .

← جَيَّل (١) . وهذه الواوات والياءات قابلات للتحرريك ، فكان حقها ان تنقل إليها حركة الهمزة ثم تحذف الهمزة .

٢ - (هو لن يَجِيئَكَ ← لن يَجِيئِكَ) : حذف للهمزة بغير نقل لحركتها الى الساكن قبلها مع ان الحركة فتحة وهي خفيفة على الواو والياء .
حكاها سيويوه .

٣ - (هو يَجِيئُكَ ← هو يَجِيئُكَ) : حذف بغير نقل لاستثقال الضمة على الياء . حكاها سيويوه .

٤ - (قالَ إسْحاقُ ← قالِ إسْحاقُ) : نقلت حركة المنفصلة الى المتحرك قبلها بحركة بنائية لا اعرابية . حكاها السيرافي ووصفه بالشذوذ .

٥ - (قالَ إسْحاقُ ← قالِ إسْحاقُ) : حذف بغير نقل . حكاها السيرافي .

٦ - (ما أشدُّكَ ! ← ما شدُّكَ !) : اجاز بعضهم حذفها منفصلة بعد الف في الكلمة السابقة .

٧ - (أناسُ ← ناسُ) : حذف سماعي بغير ضابط ولا علة .

٨ - (آرَأَيْتَ ؟ ← آرَأَيْتَ ؟) : هذه قراءة الكسائي في كل ما أوله همزة استفهام من فعل « رأى » مسنداً الى التاء أو النون .

٩ - (صاح هل رَيْتَ (١) ... ؟) : قاسمها الشاعر على همزة الاستفهام كما في قراءة الكسائي .

١٠ - (يَسْتَأْلُونُ ← يَأْسَلُونَ) : تخفيف بالقلب لا بال حذف . وهو تخفيف غريب .

١١ - (رَفَاتٌ ← زَفَوْتُ ، قَرَاتٌ ← قَرَيْتُ) : جوزه الكوفيون وابو زيد من البصريين . وحكم عليه سيويه بالرداءة .

١٢ - (الكَمَاتَةُ ← الكَمَاتَةُ) : اجازه الكوفيون . وحكاه سيويه وقال : هو قليل .

١٣ - (أَرِي عَيْنِي مَا لَمْ تَرَاهُ (٢)) : ضرورة شعرية .

١٤ - (الْمَسْتَهْزِئُونَ ← الْمَسْتَهْزِئُونَ ، سُمِّيلٌ ← سُمُولٌ) : هذا رأي الأخفش ، يقلبها ياء محضة اذا كانت مضمومة بعد كسر ، وواواً محضة اذا كانت مكسورة بعد ضم .

١٥ - (مَسْتَهْزِئُونَ ← مَسْتَهْزِئُونَ ، سُمِّيلٌ ← سُمُولٌ) : رأي للأخفش ايضاً في تسهيلها بين بين البعيد .

(١) هذا صدر بيت لاسماعيل بن يسار مولى بني تميم بن مرة ، تميم قريش . وقامه :
صاح هل ريتَ أو سمعتَ براعٍ ردتَ في الضرع ماقورى في الملاب ؟
قري : جمع . الملاب : مفرداها علبة ، بضم العين ، وهي الوعاء من جلد أو خشب .
ولليت في اللسان والأغاني روايات آخر ليس فيها شاهد على ما نحن فيه .

(٢) هذا صدر بيت لسراقة البارقى وعجزه . كاللانا عالم بالترهات « .

١٦ - (سَأَل ← سَأَلَ ، كَوَّس ← كَوَّس ، مَسْتَهْزِئِينَ ← مَسْتَهْزِئِينَ) : تقلب المفتوحة بعد فتح الفاء ، والمضمومة بعد ضم واو ، والمكسورة بعد كسر ياء . قال سيبويه : ليس ذا بقياس مثلث ، بل هو سماعي .

١٧ - (جَاءَ الْوَجِيءُ ← جَاءَ الْوَجِي) : جائز في الشعر ، سماعي في النثر .

١٨ - (الْأَحْمَر ← اللَّاحِم ، الْأَرْض ← اللَّارِض) : حكاة الكسائي والفراء .

١٩ - (اللَّهُم اغفر لي خطائني ← خطائني) : تحقيق للمتطرفين في أقصى الجموع . حكاة ابو زيد عن بعض العرب . وهو وجه ثالث للهمزتين المتحركتين في كلمة واحدة . راجع الوجبين القياسيين فيما مر .

٢٠ - (أئمة ← أئمة) : وهذا وجه رابع لهما أخذ به بعضهم .

٢١ - (أئمة ← آئمة) : وهذا وجه خامس لهما أخذ به بعضهم .

٢٢ - (ذؤابة ← ذأائب ← ذوائب) : هذا قلب واجب ولكنه على غير قياس .

٢٣ - (أولياءُ أولئك ← أوليا أولئك ، جاءَ أشراطها ← حاشراطها ، من السماء إن ← من السما إن) : نقلت هذه القراءة عن ابي عمرو ، ومؤداها ان تحذف أولى الهمزتين في الكلمتين اذا اتفقتا في الحركة .

٥ - الامالة

ملاحظات :

١ - لكامة « إمالة » ثلاثة معانٍ : فاذا اطلقت قصد منها الصوت الذي بين الفتحة والكسرة (١) ، واذا قيل « امالة الالف او الفتحة » قصد بها ابدال صوت الامالة من أحد هذين الصوتين ، واذا قيل « إمالة الدال أو اللام ... الخ » قصد بها الحاق صوت الامالة بهذه الحروف .

٢ - الامالة على درجات ، فمنها القوي الحاد الذي يقرب جداً من الكسرة ، وهذا الذي يسمى وحده « إمالة » ، وهو المقصود بالبحث ، ومنها الضعيف القريب جداً من الفتحة ، وهذا لا يسمى امالة ، بل يسمى « بين الانفذين » ، أو ترفيقاً .

٣ - الامالة ليست لغة جميع العرب ، فأهل الحجاز لا يميأون ، ولا سبأ قريش ، واشد العرب حرصاً على الامالة هم بنو تميم .

٤ - قواعد الامالة عند قبيلة ليست كقواعدها عند قبيلة اخرى . قال سيويه في كتابه (ج ٢ ص ٢٦٣) : « واعلم انه ليس كل من أمال الالفات وافق غيره من العرب بمن يميل ، ولكنه قد يخالف كل واحد من الفريقين صاحبه ، فينصب (٢) بعض ما يميل صاحبه ، ويميل

(١) راجع فقرة (الأصوات الفرعية) من الفصل الثاني (اصوات العربية) .

(٢) يقصد بالنصب عدم الامالة .

بعض* ما ينصب صاحبه ، وكذلك من كان النصب من لغته لا يوافق غيره ممن ينصب ، ولكن أمره وأمر صاحبه كأمر الأولين في الكسر (١) . فاذا رأيت عربياً كذلك فلا تُرَبِّئْهُ خلط في لغته . ولكن هذا من أمرهم « اهـ .

٥ - قواعد الامالة التي سنذكرها بعد قليل ليست خاصة بقبيلة معينة ، بل هي لجميع القبائل التي كانت تميل . ومن المؤسف اننا لانستطيع ان نميز منها ما كان خاصاً بتميم عما كان خاصاً بغيرها ، لان النحاة القدماء ساقوا لنا هذه القواعد كلها دون تمييز . صحيح انهم قووا بعض الامالات وضعفوا بعضها الآخر ، إلا انهم لم يكونوا منطلقين في ذلك من مبدأ اعتماد لغة قبيلة معينة ، بل كان حكمهم بالقوة أو بالضعف بنسبة قرب الامالة من اصولهم التي اصلوها لأنفسهم أو بعدها عنها . لهذا يبدو اننا مضطرون الى الاخذ بالمبدأ الذي اخذ به القدماء من النحاة ، وهو اعتبار اللهجات العربية جميعاً اشكلاً جائزة ومقبولة فيما نسميه بالعربية الفصحى .

آ - امالة الالف : قواعدها واسبابها :

وأينا فيما سبق أن اصوات الكلام ليست منعزلة ، بل يؤثر بعضها في بعض فيخلع عليه صفة أو أكثر من صفاته بحيث يجعله مثله أو قريباً منه . وسمينا هذه الظاهرة بظاهرة التماثل ، وضربنا لها مثلاً الاصوات المطبقة كيف تؤثر في تاء الافعال اذا جاورتها فتقلبها طاء ، نحو : « اصدم ← اصطدم » . وليست الامالة في حقيقتها إلا شكلاً من اشكال ظاهرة التماثل ، فكما اجتمعت كسرة وفتحة اثرت الاولى في الثانية فحولتها الى

(١) يقصد بالكسر الامالة .

إمالة ، سواء كانت الكسرة قصيرة ، أو طويلة - وهي ما نسميه بياء المد - ، أو شبه طليق ، وهو ما نسميه بياء اللين . كذلك ، فإن مبدأ التماثل يمكن أن يفسر لنا الإمالة التي سببها إمالة سابقة لها أو لاحقة ، وتلك التي تأتي في الفواصل لمناسبة فواصل أخرى ممالاة . غير أن هذا المبدأ وحده لا يمكنه أن يفسر لنا كل أنواع الإمالة في العربية ، فهناك أمالات ليس لمبدأ التماثل أثر فيها ، ونعني بذلك إمالة الفتحة قبل هاء التأنيث ، كما في « رحمة ومدرسة » ، وتلك الأمالات الساعية في نحو « الحجاج والناس » . واذن ، فمن الخير لنا أن ندخل في قواعد الإمالة فنسردها من غير تعليل أو تفسير .

ويمكن حصر هذه القواعد فيما يلي :

١ - تمال كل الف بعدها كسرة ولا فاصل بينهما من فتح أو ضم ، نحو : « عابد » .

٢ - تمال كل الف قبلها كسرة ولا فاصل بينهما من فتح أو ضم ، نحو : « عباد » (١) . ويسمح في هذه بأن يفصل بينها وبين الكسرة الفتح فقط ، وذلك بشرطين : أولهما أن يكون أحد الحروف الصحيحة التي بين الكسرة والألف هاءً ، والثاني أن تمال الفتحة العازلة أيضاً (٢) مثل : « لن يضربها » و « أن يسفيتها » .

(١) الفتحة التي يتصورها الصرفيون قبل الألف مباشرة لا تدخل معنا في الحساب .

(٢) هذا ما صرح به سيبويه بقوله : « واعلم أن الألف إذا دخلتها الإمالة دخل الإمالة ما قبلها . وإذا كانت بعدها فاملتها ، أملت ما قبل الماء ، لأنك كأنت لم تذكر الماء ، فكما تتبعها ما قبلها منصوبة كذلك تتبعها ما قبلها ممالاة » . كتاب سيبويه ج ٢ ص ٢٦٣ .

٣ - تماثل كل الف قبلها ياء ، سواء كانت هذه الياء حرف مد ، نحو : « كيزان » ، أو كانت حرف لين ساكناً ، مثل : « شيبان » ، أو حرف لين متحركاً ، مثل : « حَيَوَان » . ويسمح في هذه بفواصل الفتح مع شرطيه المذكورين سابقاً ، مثل : « يَدَهَا » .

٤ - تماثل كل الف اصلها ياء ، مثل ، « باعَ ونابِ وورِضَى » .

٥ - تماثل كل الف اصلها واو مكسورة في الفعل ، مثل : « خاف » من « خَوِّفَ » .

٦ - تماثل كل الف كانت لام فعل ، سواء كان اصلها الياء كما في « رمى » ، أو كان اصلها الواو كما في : « غزا » .

٧ - تماثل كل الف وقعت رابعة فاكثراً ، سواء كان اصلها الياء كما في : « مستشفى » من « شَفَّيَ » ، أو كان اصلها الواو كما في : « مصطفى » من « صَفَّوْ » ، أو كانت للتأنيث كما في : « حبل » ، أو كانت للحاق كما في : « معزى » ، أو كانت منقلبة عن تنوين كما في : « عبداً » ، أو كانت في ضمير كما في : « طَلَبْنَا » .

٨ - تماثل كل الف سبقت بامالة ، مثل : « رأيت عباداً » ، حيث أميلت الف الدال لامالة الف الميم .

٩ - تماثل كل الف وقعت في فاصلة شقيقتها ممالاة ، مثل : « والضحى » ، حيث أميلت الف « الضحى » لامالة الف « قلى » (١) .

(١) هذه الفواصل من سورة الضحى ، وهي : والضحى والليل اذا سجا ما ودعك ربك وما قلى وللآخرة خير لك من الأولى . . . الخ .

هذا ، وقد ذكر النحاة اوضاعاً تقوي مقتضي الامالة ، وأوضاعاً
اخرى تضعفه . واليك بيان ذلك :

ب - مقويات المقتضي لاصالة :

١ - اذا وجدت كسرتان قبل الالف كان مقتضي الامالة اقوى ،
مثل : « حِيلِيلَاب » (١) .

٢ - اذا وجدت كسرة طويلة قبل الالف ، اي ياء مد ، كان
مقتضي امالة الالف اقوى ، مثل : « كَيْزَان » .

٣ - اذا اجتمعت كسرة وياء لين قبل الالف كان المقتضي اقوى ،
مثل : « المَيْيَاتَان » .

٤ - لزوم الكسرة يقوي المقتضي ، الامالة في « بَأَيْع » اقوى
منها في « بِي الْبَابِ » ، لان كسرة الممززة في الكلمة الاولى لازمة ، أما
آخرة الباء في الكلمة الثانية فمارضة للاعراب ، وهي لذلك عرضة للزوال .

٥ - اذا كانت الكسرة على راء كان ذلك اقوى ، سواء كانت قبل
الالف أو بعده ، مثل : « رِجَالٌ وَعَارِفٌ » .

٦ - قرب الكسرة من الالف يقوي مقتضي امالتها ، فالامالة في
« كِتَابٌ » اقوى منها في « مِفْتَاحٌ » لوجود حرفين بين الكسرة والالف ،
وهذه اقوى من الامالة في « أَنْ يَسْفِينَنَا » لوجود الفتح العازل .

(١) حِيلِيلَاب : بيت .

٧ - الاتصال يقوي الامالة ، ونعني بذلك أن تكون الكسرة والالف في كلمة واحدة ، والاتصال عكسه ، فالامالة في « كتاب » أقوى منها في « لزيد مال » لوجود الكسرة في كلمة والالف في كلمة اخرى ، وبين الدرجتين درجة وسطى تظهر في كلمة « بنا » ، حيث نرى الباء و « نا » في حكم الكلمة الواحدة وان كانتا كلمتين مستقلتين نحوياً .

٨ - كون الالف في فعل يجعل مقتضى إمالتها أقوى مما لو كانت في اسم . فالامالة في الفعل « باع » أقوى منها في الاسم « ناب » .

٩ - شيوع اللفظ يقوي مقتضى إمالة ألفه ، فالامالة في « بعبد الله » أقوى منها في « لزيد مال » لشيوع كلمة الله ، وقلة شيوع كلمة المال .

١٠ - الوقف على الكلمة يقوي امالتها ، فالامالة في « زيد منا » أقوى منها في « منا زيد » .

ج - مضعفات المقتضي لامالها :

١ - تعد حروف الاستعلاء (من . ض . ط . ظ . خ . غ . ق) أقوى المضعفات للامالة ، بل عدها النجاة مانعة الامالة في كثير من الاحيان . فأقوى تأثير للحرف المستعلي اذا كان قبل الالف مباشرة ، مثل : « صائيم » ، أو بعده مباشرة ، مثل « عاصيم » ، أو بعده بحرف مثل « نافيح » ، فاذا وقع المستعلي من الالف هذه المواقع منعها من الامالة (١) . وبلي ذلك في الرتبة ان يكون المستعلي قبل الالف ساكناً

(١) ظاهر كلام سيويه (الكتاب ج ٢ ص ٢٦٤) ان من العرب من كان يبل الالفات مسجع حروف الاستعلاء وله باسرها . لكنه عد هؤلاء فيمن لا يؤخذ بلغته .

متوسطاً بينها وبين الكسرة ، مثل « مصباح » ، أو يكون بعد الالف
بجرّفين ، مثل « مناشيط » . واضعف تأثير له اذا كان قبل الالف
والكسرة ، مثل « قياب » ، أو بعد الالف في كلمة اخرى ، مثل
« مساجد صالح » .

وعلى كل ، فان تأثير حرف الاستعلاء في منع الامالة أو إضعافها
مقصود على الفات الاسماء الداخلية ، فأما ألفات الافعال ، سواء كانت
داخلية أو متطرفة ، فلا أثر للمستعلى فيها ، فتمال الفات « خاف ، وأعطى »
وما شابهها ، كما تمال الفات الاسماء المتطرفة الواقعة رابعة فاكتر ، مثل
« المعطى والمستقصى » وما اشبه ذلك .

٢ - وكما كانت الراء المكسورة من مقويات الامالة ، فان الراء
المضمومة أو المفتوحة من مضعفاتها . واقوى حالات اضعافها أن تكون
مباشرة للالف قبله أو بعده ، مثل « راشيد ، حجار » . ففي هذين
الموقعين تمنع امالة الالف كما يمنعها المستعلى . أما اذا تباعدت عن الالف
فقد اختلف النجاة ، فمنهم من ترك لها شيئاً من التأثير ، ومنهم من انغى
تأثيرها نهائياً ، مثل « رواعيد ، نوادر » .

٣ - بعد الكسرة عن الألف يضعف الامالة . وهو عكس القرب
الذي شرحناه قبل ، فراجعه .

٤ - الانفصال يضعف الامالة . وهو عكس الاتصال الذي شرحناه
قبل ، فراجعه .

٥ - الوصل يضعف الامالة . وهو عكس الوقف الذي شرحناه
قبل ، فراجعه .

٦ - عروض الكسرة يضعف الامالة ، وهو عكس لزومها الذي شرحناه قبل ، فراجعه .

٧ - زوال الكسرة يضعف الامالة . ويكون زوالها لعارض ادغام ، كما في « جادٌ » حيث حذفت كسرة الدال الأولى التي بعد الالف لأجل الادغام ، والاصل : « جادِد » ، أو يكون زوالها لعارض وقف ، كما في « ماشٌ » اذ الاصل في الوصل « ماشٍ » . وعلى هذا تكون الامالة في هاتين الكلمتين وما هو في حكمها أضعف من الامالة في مثل « عابِد » .

٨ - كون الالف المراد إمالتها الفأ منقلبة عن تنوين يضعف مقتضى الامالة ، فالامالة في « رأيت عبدا » اضعف منها في « رأيت جبلي » .

وبعد هذا نرى انه من الضروري طرح هذه المشكلة ، وهي : اذا اجتمعت في كلمة واحدة مقويات للامالة ومضعفات لها ، فما حكم الامالة عندئذ ؟ .

والجواب عن هذا سهل : فاذا زاد عدد المقويات على عدد المضعفات كانت الامالة أقوى ، والعكس بالعكس . أما اذا تساويا عدداً فلاكثر ترجيح كفة القوة على كفة الضعف ، ويظهر ذلك في المثالين الآتيين :

١ - (قارب) : الامالة في هذه الكلمة قوية ، وفيها مضعف واحد هو حرف الاستعلاء ، وهو القاف المباشر للالف ، ومقوي واحد ، وهو الراء المكسورة التالية للألف .

٢ - (أن يضربها) : الامالة في هذه الكلمة قوية ، وفيها مضعف واحد هو بُعد الكسرة عن الألف ، ومقوي واحد هو الوقف على الالف . فاذا وحصلت الالف في مثل « أن يضربها زيد » فتح الالف

من كان يميلها في اوقف لاجتماع مضعفين ، هما بعمد الكسرة ، والوصل .

د - ألفات لا تمال :

الالفات التي لا تمال على ثلاثة انواع :

١ - ألفات لم يتوفر لها سبب من اسباب الامالة التي ذكرناها سابقاً ، وذلك مثل « الخاتم ، عادل ، العصا ... » .

٢ - ألفات الاحرف وان توفرت لها الاسباب ، فلا تمال الالف في « إما وإلا » على الرغم من سبقها بالكسرة .

٣ - ألفات الاسماء غير المتمكنة وان توفرت لها الاسباب ، فلا تمال الألف في « إذا » على الرغم من سبقها بالكسرة .

هـ - ألفات اميلت سماعاً :

وهي الكلمات الآتية : العشا (١) - المسكا (٢) - الباب - المال - الخجاج (٣) - الناس - بلى - يا - لا (٤) - ذا - أنى - متى - عى - وجميع اسماء حروف التهجي با . . تا .. ثا (٥) ... الخ .

- (١) العشا : مصدر الاعشى والمشواء . ومعناه عدم القدرة على الرؤية ليلاً .
 (٢) المسكا : جعر الضب أو الثعلب أو الارنب .
 (٣) اشترطوا في امالة « الخجاج » ان تكون علماً ، فان كانت صفة فلا .
 (٤) اشترط بعضهم لامالتها ان تكون مركبة مع « إما » كما في قولك : اميل هذا إما لا ، أي إن كنت لاتفعل غيره . واجبز قطرب امالتها مطلقاً .
 (٥) اشترطوا لامالتها ان تكون الفاتر منظرية وان تكون موقوفاً عليها ، فان قلت : باء .. تاء .. ثاء ، فلا إمالة . ومن الجدير بالذكر ان حرف الاستعلاء لا اثر له في امالتها ، فتقول : طا .. ظا .. بالامالة لا بالفتح .

و - امالة التفتحة قبل هاء التأنيث :

امالة الفتحة قبل هاء التأنيث جائزة في الوقف خاصة ، فنقول :
« جاءت فاطمة » بالامالة ، أما اذا وصات فقات : «جاءت فاطمة الى البيت » ،
فلا إمالة .

وقد اختلف النحاة والقراء في شروطها : فأما الكسائي فأجاز امالتها
مطلقاً ، وأما غيره فقد ميز وقال : هي مستحسنة مع كل الحروف السفلة ،
ما عدا الراء ، مثل : « فاطمة - خديجة - جميلة ... » ، ومستتبحة مع
الراء ، مثل : « شجرة - قدرة » ، ومتوسطة مع حروف الاستعلاء ،
مثل : « نافخة - خالصة ... » .

فاما القراء فكانوا اكثر تشدداً ، اذ منعموا منعاً مطلقاً مع حروف
الاستعلاء مضافاً إليها الخاء والعين والألف ، كما منعموها مع حروف نحة
(أكبر) إلا اذا سبق أحد هذه الحروف بكسرة أو ياء ساكنة ،
فأجازوا على ذلك امالة الفتحة في مثل : « أبنكة - الخاطيئة - الآلية -
الخافرة » .

ز - امالة التفتحة قبل الراء المكسورة :

اجازوا امالة الفتحة إذا جاءت قبل راء مكسورة ، مثل « من
المطر - من الكيبر - من الهاذر - خبط رايح » . واشترطوا
لذلك شرطين : أولهما ان لا يفصل بين الفتحة والراء المكسورة فاصل من
حركة أخرى ، والثاني ان لا يأتي بعد الراء المكسورة حرف استعلاء ،
فلا تمال فتحة السين في كلمة « السرِق » لوجود القاف بعد الراء . أما
إذا جاء حرف الاستعلاء قبل الراء فلا أثر له في منع الامالة ، فنقول :

« من المطر - من الحصر - بالامالة .

ح - امانة الضمة والواو :

اذا سبقت الضمة أو الواو الساكنة راءً مكسورة جازت إمالتها الى الكسر ، فتقول : « من عُمُرٍ » و « هذا ابن نورٍ » بامالة كل من الضمة والواو الى الكسرة والياء . وهذه الامالة هي ، في الواقع ، تحويل الضمة والواو (وهي كما رأينا في الصوتيات العامة ضمة طويلة) من صوت طليق بسيط الى صوت طليق مختلط ، ومعنى هذا ان يكون اللسان والشفتان مع الطليق المختلط في وضعين متعاكسين . فنحن نعلم أنه مع الكسرة البسيطة يكون اللسان مرتفعاً الى سقف الحنك بمقدمه ، وتكون الشفتان في انفراج وتراجع ، وانه مع الضمة البسيطة يكون اللسان مرتفعاً الى سقف الحنك بمؤخره ، وتكون الشفتان في ضم واستدارة . هذه هي الاوضاع الطبيعية للسان والشفتين مع الكسرة والضمة البسيطتين . ولكن يحدث ان يجري العكس : فيرتفع اللسان بمقدمه لانتاج الكسرة ، ولكن الشفتين بدلاً من ان تتراجعا تنضمّان وتستديران ، فيحدث من ذلك الوضع الشاذ صوت طليق مختلط يرمز له بالفرنسية برمز « U » ، كما يمكن ان يرتفع اللسان بمؤخره لانتاج الضمة ، ولكن الشفتين بدلاً من ان تنضمّان تنفرجان وتتراجمان ، فيحدث من هذا الوضع الشاذ ايضاً صوت طليق مختلط نادر الوجود في اللغات إلا التركمية التي تعبر عنه برمز « i » بغير نقطة .

وكلا الصوتين موجود في العربية ، وقد سمينا الأول « U » الكسر المضم ضماً ، كما في « قيل = qula » ، وسمينا الثاني « i » الضم المشم كسراً ، أو امالة الضمة نحو الكسرة ، كما في « من نورٍ = min niren » .

٦ - الاعمول

الاعلال هو احدى ظاهرات التبدل الصوتي . ونعني به تلك التبدلات التي تصيب الطليقات الطوال واشباهها مما ندعوه في العادة بحروف الملة ، وهي : الالف والوا والياء .

وتنقسم هذه التبدلات الى ثلاثة أقسام :

١ - الحذف : ويسمى إعلالاً بالحذف ، وهو كحذف واو « ورث » في مضارعه « يرث » .

٢ - القلب : ويسمى اعلالاً بالقلب وهو كقلب واو « انتول » ألفاً في ماضيه « قال » .

٣ - الاسكان : ويسمى اعلالاً بالاسكان ، وهو كاسكان الياء في « يثي » ، إذ الأصل ان يقال : « يثي » .

آ - الاعمول بالحذف :

يحذف حرف العلة في ثلاثة مواضع :

١ - أن يكون حرف مد ملتقاً بساكن بعده ، مثل : « قام ← يقوم ← قنوم ← قم » و « رمى ← رمات ← رمت » . وقد مر ذلك في مبحث التقاء الساكنين .

٢ - أن يكون واواً واقعة فاء فعل مكسور العين في المضارع ،

فيحذف من المضارع والأمر ، مثل : « وَعَدَّ يَعِدُّ عِدَّةً » و « وَصَلَّ يَصِلُّ صِلًا » ، كما يحذف من المصدر بشرط ان يعوض عنه بتاء ، مثل : « عِدَّةٌ ، صِلَةٌ » ، ويجوز بقاءه في المصدر خاصة ، مثل : « وَعَدَّ ، وَصَلَّ » .

٣ - ان يكون حرف العلة لام أمر أو لام مضارع مجزوم لم يتصل بها شيء ، مثل : « إرْمِ ، لم يرمِ ، إخْشَ ، لم يخشَ ، أدْعُ ، لم يدعُ » .

ب - الاعمال بالتسكين :

والمراد به شيئان : الأول، حذف حركة حرف العلة ، والثاني نقل هذه الحركة الى الساكن قبله . وتتلخص قوانين الاعلال بالتسكين فيما يلي :

١ - اذا تطرفت الواو والياء بعد حرف متحرك ، حذفت حركتها إن كانت ضمة أو كسرة ، مثل : « يدعو ، يرمي ، الى الوادي » ، واصل كل ذلك : « يدعو ، يرمي ، الى الوادي » .

٢ - فاذا ترتب على تسكين حرف العلة التقاء ساكنين حذف حرف العلة المسكن منعاً لالتقاء الساكنين (١) ، مثل : « يرمي » ← يرميئون .

وبناء على ما مر فان الحركة اذا كانت فتحة لم تحذف ، مثل : « لن يرمي ، لن يدعو » . وكذا اذا كانت الواو والياء بعد ساكن ،

(١) انظر قوانين التقاء الساكنين ، والقانون الأول من الاعلال بالحذف أعلاه .

مثل : « ظيُّ ، دلوُّ ، من ظيِّ ، من دلوِّ » فلا حذف للضمة ولا للكسرة .

٣ - إذا كانت الواو والياء عينا في كلمة ، وكاتنا متحركتين ، وكان ما قبلها صحيحاً ساكناً ، وجب نقل حركة الواو أو الياء الى الساكن قبلها ، مثل : « يَقْوُمُ ← يَقْوُومُ ، يَتَّبِعُ ← يَتَّبِيعُ » .

فإن كانت الحركة المنقولة عن حرف العلة مجانسة له ، وقف الأمر عند حد النقل فقط ، كما ظهر ذلك من المثالين السابقين ، أما إن كانت الحركة المنقولة من غير جنس حرف العلة ، فقد وجب الحاق عملية النقل بعملية اعلائية أخرى ، هي عملية القلب لحرف العلة الى حرف آخر يجانس الحركة المنقولة ، مثل : « أَقْوَمَ ← أَقْوَمَ ← أَقَامَ » ، وكذا : « يُقْوِمُ ← يُقْوِمُ ← يُقِيمُ » .

ولا يسري عمل هذا القانون على الكلمات التي هي من الانواع الآتية : أفعال التعجب : « ما أَقْوَمَه ، أَقْوَمَ به » - ما كان على زنة (أفعال) من أسماء التفضيل والصفات المشبهة : « هو أَقْوَمُ منه ، هو أَبْيَنُ منه ، هو أَسْوَدُ ، هو أَبْيَضُ » - ما كان على أوزان (مفعول ، مفعلة ، مفعول) من أسماء الآلات ومبالغة أسماء الفاعلين : « مِرْوَحَةٌ ، مِقْوَلٌ ، مِيكَئِيلٌ ، مِعْنَوَارٌ » - ما كان بعد واوه أو يائه ألف : « تَجْوَالٌ ، تَهْتِمَامٌ » - ما كان مضعفاً : « إِبْيَضٌ ، إِسْوَدٌ . . . » ما أعلت لامه : « أَهْوَى ، أَحْيَا » - ما صجحت عين ماضيه المجرد « يَعْوَرُ ، يَصِيدُ » ، إذ الماضي المجرد منها : « عَوَرَ ، صَيْدَ » (١) .

(١) هذه الاستثناءات كلها يفسرها قانون عام لانعلم أن القدماء صرحوا به تمام التصريح. ونحن نذكره لك الآن لجليل فائدته لك ، لأنه يغنيك عن حفظ كثير -

→ من القوانين الفرعية في التبدلات الصوتية ، سواء أكان ذلك في الاعلال ، ام كان في غير ذلك :

اعلم ان قوانين التبدلات الصوتية ، تسعى كلها الى غاية واحدة ، هي التخفيف . وهذا ما صرح به النحاة القدماء في كل مناسبة . لكن الذي لم يصرحوا به هو نص القانون التالي : « يتوقف عمل قانون صوتي ما اذا ادى تطبيقه إلى أحد الأمور الآتية :

- ١ - إلى تشويه الكلمة وابتعادها كثيراً عن أصلها .
 - ٢ - إلى الدخول في ثقل اكبر من الذي فر منه .
 - ٣ - إلى الوقوع في اللبس .
 - ٤ - إلى حرمان الكلمة من صيغة تشمل مقولة صرفية معينة » .
- وإليك توضيح ذلك فيما يلي :

١ - يقضي قانون صوتي بأن تنقلب الباء والواو ألفين اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما . فإذا طبقنا هذا القانون على الياء من كلمة « أهوي » صارت : « أهوى » ، وليس في هذا التطبيق ما يؤذي السكامة ، لأنها ظلت قريبة جداً من أصولها . لكن لو طبقنا على الواو قانوناً آخر يقضي بنقل حركتها الى الساكن قبلها ثم قبلها ألفاً ، لصارت : « أهأى » ، وهو شكل يقتضى تطبيق قانون ثالث هو قانون إلتقاء الساكنين الذي يوجب حذف أولى الألفين لتصير السكامة على هيئة « أهى » . وهي كما ترى ، هيئة مشوهة اهدت السكامة كل البعد عن أصلها . لهذا يمنع القانون الثاني والثالث من العمل محافظة على هيئة السكامة ، ومنعاً لابتعادها عن الأصل . وهذا ما يعبر عنه النحاة بمصطلح « عدم جواز توالي اعلايين في كلمة واحدة » .

٢ - لو طبقنا القانون الأول الذي سبق ذكره على كلمة « رميا » بنتح الراء والميم والياء ، لصارت « رما » ، ولدخلت السكامة بذلك في ثقل اكبر من الذي فر منه . لذا يتوقف عمله وتسلم الياء .

٣ - لنعد الى كلمة « رميا » ، ولنطبق عليها القانون السالف الذكر لتصبح « رما » ، ولنحاول التخلص من الثقل بتطبيق قانون التقاء الساكنين . عند ذلك ستصبح الكلمة : « رما » . وهي نفس الصيغة الموضوعه للفرد المذكور الغائب ، يعني ذلك ان تطبيق القانونين ادى الى اللبس ، فلم نعد نعرف : هل الفعل مسند الى المفرد ام الى الاثنين ؟ . لهذا كانه يمنع عمل القانونين .

٤ - لو طبقنا قانون النقل والقلب على كلمة « أبيض » لأصبحت : « أبأش » ،

ج - العمل بالقلب :

١ - إذا تحركت الياء أو الواو وانفتح ما قبلها ، قلبتا ألفاً ، مثل :
« دَعَوًا ← دعا ، رَمَيْتَ ← رمى » .

يتوقف عمل هذا القانون في كثير من الحالات ، والضابط لذلك كله ما ذكرناه في الحاشية التي في نهاية الفقرة السابقة . فراجعها (١) .

ولفقدت السكامة وزن (أفعل) الموضوع لمؤولة صرفية هي مقولة الوصفية ، ذلك ان هذا الوزن شديد الحساسية . فما يكاد يتغير شيء من حركاته وسكناته حتى يفقد معنى الوصفية الذي يحمله . لذا يمنع قانون النقل من العمل في هذا الوزن واشباعه مما لا يقبل تغييراً .

والنحاة القدماء - رحمهم الله - كانوا يشيرون إلى ما بعض ما قلناه اشارات عابرة هنا وهناك . لكنهم لم يجمعوا هذه الاشارات ويصوغوها في قانون عام كما فعلنا ، بل كانوا ، كما رأوا قانوناً صوتياً توقف عن العمل في كلمة ما ، يفرعون في التقنين والتعميد ، حتى تضخمت هذه القوانين والفواعد تنسخاً كبيراً ازعج الطالب ، واولقه في الحيرة والبلبلة . واورثه نقوراً شديداً من الصرف وقواعده .

(١) يقرر الصرفيون ان هذا القانون هو أضعف القوانين الصوتية في الاعلال . يقول رضي الدين الاسترأبادي في شرحه على شافية ابن الحاجب : « أعلم ان علة قلب الواو والياء المتحركين المفتوح ما قبلها ألفاً ليست في غاية المتانة » . إله . لذلك كثرت شروط تطبيق هذا القانون كثرة بالغة توازي كثرة ما شذ عنه من الكلمات . وتفسير الصرفيين لهذا الضعف لا يفتن أحداً . والذي نعتقده أن المشكلة ناجمة عن تمكك الصرفيين بمبدأ عدم أصالة الألف في الكلام العربي ، وان كل الف في ثلاثي فهي إما عن ياء أو عن واو . ولو انهم تخلوا عن هذا المبدأ ، واعتبروا الالف في مثل « دعا ورمى وباب وناب » أصلية لسكان تفسير انقلابها إلى ياء أو واو في التصاريف المختلفة ، مثل : « يدعو ويرمي ويدعوان ويرميان وابواب وانباب » - أقول : كان تفسير ذلك أهون عليهم من تفسير انقلاب الياء والواو ألفاً ، وأكثر اطراداً . وبالتالي ، فأتنا نعتقد ان القانون صيغ صياغة معكوسة ، ، والصرفيون لا يقبلون

٢٣٤

٢ - إذا سبقت الواو بكسرة أو ياء ساكنة قلبت ياءً ، مثل :
« ميوَعاد ← ميعَاد ، رَضِيوَ ← رَضِي ، دَلِيوُ ← دَلِي » ،
صِيَام ← صِيَام ، مَسِيِوِاط ← مَسِيِاط . والدليل على واوية هذه
الياءات أنها من « الوعد والرضوان والدلو والصوم والسوط » .

وشأن هذا القانون في التوقف عن العمل وضابط هذا التوقف
كشأن سابقه ، وكشأن كل القوانين التي سنذكرها .

٣ - إذا اجتمعت الواو والياء ، والسابقة منها ساكنة ، قلبت
الواو ياءً ، وادغمت بالياء التي معها مثل : « مَرْمُوِيْ ← مَرْمِيْ » و « أَيُوَام
← أَيَام » . ولهذا القانون ، كما لغيره ، شواذه ، مثل : « ضِيُون ، ويوم
أَيُوَم ، وعوى الكب عَوِيَّة وعوَّة ، والرجاء ابن حِيُوَّة » .

٤ - إذا اجتمعت واوان في الطرف قلبتا ياءً مشددة ، مثل « دَلُوُ
← دَلُوُوُ ← دَلِي ، عَصَا ← عَصُوُوُ ← عَصِي » . وشرط ذلك
ان تكون الكامة جمعاً ، فان كانت مفرداً فلا قلب ، مثل : « عتاعتوُّوُ ،
نما غموُّوُ ، سما سموُّوُ » .

٥ - اذا وقعت الواوعين كلمة في جمع على وزن « فُعَلِّل » صحيح
اللام قلبت الواو المشددة ياءً مشددة ، مثل : « صَائِم ← صُوُم ←
صِيِيَم ، نَائِم ← نُوُم ← نُيِيَم » . ويجوز عدم القلب ، وهو اكثر

بهذا ، لأنه يتعارض مع مبدأ آخر لا يسلم من الخطأ ، وهو مبدأ أن المصدر أصل
الفعل الماضي وسائر المشتقات . ولو تخلوا عن هذا المبدأ لما كان هناك شذوذ في
القانون الصوتي الذي تقترح ان تكون صياغته على الشكل الآتي : قلب الالف في
الفعل الماضي إلى ياء او واو اذا الخ .

استعمالاً من القلب .

٦ - اذا سكنت الياء بعد ضمة قلبت واواً ، مثل : « مُبَيِّر » ← « موبس » ، إلا فيما كان جمعاً على وزن « فُعُل » ، مثل : « بِيض » و« هَيْبَم » ، لانهما جمعا « أَبْيَض وَأَهْم » ، والقياس أن يكونا « بُيْض » و« هَيْبَم » ، لان جمع « أفعال وفعلاء » هو « فُعُل » بالضم ، لكن كسرت الفاء لتصحح العين .

٧ - اذا تطرفت الياء متحركة بعد ضمة قلبت واواً ، مثل : « قَنْضِيَّ » ← « قَنْضَوَ » ، ومعنى قَضُو الرجل : ما أقضاه .

٨ - اذا وقعت الألف بعد كسرة ، أو بعد ياء التصغير قلبت ياءً ، مثل : « كتاب » ← « كَتَيْب » ، « صباح » ← « مصابيح » .

٩ - اذا وقعت الالف بعد ضمة قلبت واواً ، مثل : « شاهد » ← « شُوهِدَ » .

١٠ - اذا تطرفت الواو والياء بعد الف زائدة قلبتا همزة ، مثل : « بني » ← « بناي » ← « بناء » ، « كَسَنَوَ » ← « كساو » ← « كساء » ، فان اتصل بالكامة ما أزال شرط التطرف جاز القلب وعدمه . تقول : « بناءة » و« بناية » ، و« كساءان » و« كساوان » . فأما تاء التأنيث المفرقة بين المذكر والمؤنث فلا تلغى حالة التطرف لانها في حكم الزائفة . تقول : « بُنَاءٌ وبنَاءَةٌ » لا غير .

١١ - اذا وقعت الواو والياء عيناً في فعل اعلتا فيه ، قلبتا همزة في اسم فاعله ، مثل : « قَوْل » ← « قال » ← « قائل » ← « بيع » ← « باع » ← « بائع » .

١٣ - إذا وقعت الواو والياء فاءً في صيغة الافتعال قلبتا تاء وادخمتا في قلب التماسك ، سواء اكان ذلك في الفعل ام كان في المصدر ، مثل :
 « إيتسّر » - « إيتسجد » - « إيتسجد » - « إيتسجد » - « إيتسّر » - « إيتسّر » .

١٤ - إذا وقع حرف المد الزائد ثالثاً في اسم صحيح الآخر ، قلب همزة في صيغة « مفاعل » ، مثل « عجزوز ← عجاوز ← عجائز » ، « قلادة ← قلاد ← قلائد » ، « صحيفة ← صحايف ← صحائف » .
 فان كان حرف المد غير زائد فلا قلب ، مثل : « عاش ← يعيش ← معيشة ← معايش » ، وشذ عن ذلك « مصائب ، ومنائر » . وكذا لا قلب إذا كان الحرف حرف لين لا حرف مد ، مثل : « جدول ← جداول » .

وإذا اعتلت اللام في هذه الطائفة من الاسماء ، كان الجمع منها على مثال « فعلى » ، مثل : « قضية ← قضايا ، مطية ← مطايا » ، فان همزت اللام قلب حرف المد مع الهمزة الى « ياء » ، مثل : « بريئة ← برايا ، خطيئة ← خطايا » .

١٤ - إذا توسطت الف « مفاعل » بين حرفي علة في اسم صحيح الآخر ، قلب ثانيها همزة ، مثل : « أوئل ← اواول ← أوائل » .
 فان اعتلت لامه جمعته على مثال « فعلى » ، مثل : « زاوية ← زوايا » .

١٥ - إذا اجتمعت واوان في صدر كلمة وجب قلب الأولى همزة ، مثل : « واسلة ← وواصل ← أواصل » . فان كانت الواو الثانية متقلبة عن ألف المفاعلة عند بناء الفعل للمفعول جاز القلب وعدمه ، مثل : « وار ← ورري ← ورري » .

١٦ - إذا كانت الواو مضمومة ضمة لازمة جاز قلبها همزة ، مثل : « دار ← أدور ← أدور » .

٧ - الابدال

هو حذف حرف ووضع حرف آخر مكانه ، مثل : « تعلم ← تلعمم » . وهو بهذا المعنى العام يشمل الاعلال بالقلب ، وبعض اشكال تخفيف الهمزة ، وبعض اشكال الوقف ، مما مر ذكره في الفقرة السابقة . لكن الصرفيين درجوا على تخصيص مصطلح الابدال بظاهرة التبدل الصوتي التي تصيب الاحرف الصحيحة فقط .

والابدال بهذا المعنى الضيق على نوعين : الاول ابدال سماعي لا يخضع لقواعد ، وليس له ضوابط عامة ، كابدالهم القاف من الكاف في : « وكنة ← وقنة » ، والحاء من العين في : « ربع ← ربح » . وهذا النوع ليس تبديلاً صوتياً اقتضاه تفاعل الاصوات بعضها ببعض ، وإنما هو ضرب من اختلاف اللهجات . والثاني ابدال قياسي ناجم عن تفاعل الاصوات وتأثير بعضها في بعض . ويسمى هذا النوع بالابدال الصرفي الشائع ، أو الضروري ، أو اللازم . واجدر من ذلك ان يسمى الابدال الصوتي ، لانه ، كما سترى ، تبدلات صوتية لا يترتب عليها تغيير في معنى الكلمة الصرفي ، أو وظيفتها النحوية . ويمكن حصر مظاهره في القوانين الآتية :

١ - تقلب تاء « افعل » ومشتقاته ومصدره تاءً إن كان فاء الكلمة تاءً ، وتدغم فيها : « ثأر ← إئتأر ← إئتأر ← إئتأر » .

٢ - تقلب تاء « افعل » ومشتقاته ومصدره طاءً ان كان فاء الكلمة احد حروف الاطباق « ط - ظ - ص - ض » : « صفا ←

إصطفى ← اصطفى ، ضجع ← اضجع ← اضطجع ، طرد ← اطرد ← اطرّد ،
ظلم ← اظلم ← اظلم . ويجوز بعد هذا القلب ، ان تقلب الطاء
حرفاً من جنس ما قبلها وتدغم فيه : « إصطفى ، اضجع ، اطرّد ،
اظلم » .

٣ - تقلب تاء « افعل » ومشتقاته ومصدره دالاً اذا كان فاء الكلمة
احد هذه الحروف « د - ذ - ز » : « دعا ← ادعى ← إدعى ،
ذكر ← اذكر ← إذكر ، زهر ← ازهر ← إزهر » ويجوز ،
بعد هذا القلب ان تقلب الدال حرفاً من جنس ما قبلها وتدغم فيه :
« إذكر ، إزهر » .

وقد يعكس الادغام في بعض ما مر في القانونين الثاني والثالث ،
وذلك مع التاء والذال والطاء ، فتقلب هذه الحروف الى ما صارت اليه تاء
الافتعال ثم تدغم : « إئتأر ، ادّكر ، إطئم » .

٤ - يجوز أن تقلب تاء « تفاعل وتفعّل وتفعّل » ومشتقاتها حرفاً
من جنس الفاء اذا كان هذا الفاء احد الحروف الآتية « ث - ذ - د -
ز - ص - ض - ط - ظ » (١) ، ثم تدغم فيه ، ثم تجلب للكلمة همزة
الوصل بسبب مسكون اولها الناجم عن الادغام : « تئاقل ← إئاقل ،
تذاكر ← إذّاكر ، تدحرج ← ادّحرج ، تزين ← إزّين ، تصالح
← إصّالح ، تضافر ← إضّافر ، تطلب ← إطّلب ، تظلم ←
إظّلم » .

(١) لاحظ ان هذه الحروف كانت قد اثرت في تاء الافتعال في القوانين
الثلاثة السابقة ، وكان قلب تاء الافتعال معها واجباً لتأخر تاء الافتعال الذي اورث
الكلمة عسراً في النطق . اما ههنا فقلب التاءات المتقدمة عليها جائز بسبب سهولة
النطق وامكانه .

وربما حدث هذا مع السين والشين : « تسمع ← إسمع ،
تشاجر ← إشاجر » .

٥ - اذا وقعت التاء ساكنة قبل الدال ، وجب قلبها دالاً ، وادغامها
في الدال التي بعدها ، « عتود ← عتدان ← عدان » (١) .

٦ - اذا وقعت النون ساكنة قبل الميم أو الباء ، وجب قلبها ميماً ،
فان كانت الميم هي التي بعدها قلبت لفظاً وخطاً وادغمت : « انحى ←
انحى » ، أما إن كانت الباء هي التي بعدها ، فالقلب في اللفظ لا في
الخط : « سنبل ← سمبل » (٢) .

٧ - قلب الواو في كلمة « فو » ميماً وجوباً في حالة الافراد (٣) :
« الفم » . اما في حالة الاضافة ، فيجوز القلب وعدمه : « فوك =
فك » (٤) .

ابرار سماعية :

استكمالاً للبحث نورد هنا طائفة من الابدالات مما لا يخضع للقواعد
العامة التي مر ذكرها . ويندرج في هذه الطائفة ثلاثة انواع من الابدال :

١ - ابدال لهجي لم تتبته الفصحى ، كابدال بني تميم العين من

(١) العتود : هو الذكر من اولاد المعزى . وجمعه عدان ، مثل خروف
وخرقان .

(٢) هذا الشكل في كتابة الكلمة لبيان اللفظ فقط .

(٣) الافراد هنا يعني عدم الاضافة .

(٤) لم نذكر هنا الابدالات الواقعة في الهمزة لانها سبقت في فقرات الوقف
والاعلال وتخفيف الهمزة .

همزة (أن) . وهذا النوع قياسي مطرد في لهجته فلا ينطبق عليه وصف السماعي . وهو أيضاً ابدال تفره القوانين الصوتية كما سنرى بعد قليل .

٢ - ابدال سماعي تبنته الفصحى ولم تقس عليه ، كابدال الفاء من الراء في : « ثوم = فوم » . ونعتقد ان هذا النوع كان في أصله لهجياً تاريخياً ، بمعنى ان صوت الراء تطور تاريخياً في لهجة من اللهجات حتى انقلب الى فاء ، ثم دخل الى الفصحى من هذه اللهجة بعض الكلمات التي اصابها هذا النوع من التطور فحفظت ولم يقس عليها . وبناءً على ذلك يكون هذا النوع من الابدال قياسياً في لهجته ، سماعياً في الفصحى . وهو أيضاً ابدال تفره القوانين الصوتية .

٣ - ابدال لا تفره القوانين الصوتية وليس له تفسير سوى انه ضرورة شعرية ارتكبتها الشاعر في سبيل الوزن والقافية . وذلك كابدال الياء من السين : « السادس = السادي » .

وسنذكر الآن بعضاً من القوانين الصوتية التي تردد ذكرها في الاسطر الماضية ، ليستعين بها القارئ على تفسير الظواهر التي سبقت في الابدال العرفي الشائع القياسي ، وعلى تفسير ظواهر الابدال السماعي واللهجي الآتية :

١ - اذا اجتمع في كلمة مطبق ومنفتح ، مال المنفتح الى أن يصير مطبقاً توفيراً للانسجام الصوتي في أصوات الكلمة . وهذا يفسر لنا لم تصير تاء الافتعال طاءً بعد المطبقات : « ص - ض - ط - ظ » . والمنفتحات المرصيات للاطباق هي : « ت - د - ذ - س - ث - ل » . وتصبح عند اطباقتها ، على الترتيب : « ط - ض - ظ - ص - لام مغلظة » ، أما الراء فليس لها نظير مطبق في العربية . هذا ، ولما كانت الدال والذال والراء قليلة الاجتماع مع اصوات الاطباق في الكلمة العربية ، كانت ظاهرة الابدال

الصوتي مقصورة تقريباً على التاء والسين واللام . ونضيف الى ذلك انه كما تقارب المطبق من المنفـخ كان التأثير أقوى ، ولا سيما اذا كانا متلاصقين لا تفصل بينهما حركة ، مثل : « إصتدم ← اصطدم » .

٣ - اذا التقى مجهور ومهموس في كلمة ، وكان المهموس ساكناً ، مال المهموس إلى أن يكون مجهوراً ، مثل : « أسبغ ← أزرغ » . والمهموسات هي : « ت - ث - ح - خ - س - ش - ص - ط - ف - ق - ك - ه » ، وتصير عند جهرها ، على الترتيب : « د - ذ - ع - غ - ز - جيم معطشة - ؟ - ض - ؟ - ؟ - ؟ - ؟ - ؟ » (١) .

٣ - فاذا كان المجهور هـ-و الساكن فقد يحدث العكس ويهمس المجهور ، مثل : « إجتمع ← إستمع » .

٤ - اذا تطور صوت ما تاريخياً ، انحصرت تبدلاته في الاشكال الآتية : قد يجهر بعد ان يكون مهموساً ، مثل : « سراط ← زراط » ، أو يهمس بعد ان يكون مجهوراً ، مثل : « دمدم ← تدم » ، أو يشتد بعد ان كان رخوياً : « عليّ ← علكج » ، أو قد يرخو بعد أن كان شديداً ، مثل : « اضطجع ← الطجع » . وقد يتقدم بحسبه الى الأمام قليلاً ، مثل : « قح ← كح » ، أو قد يرجع بهذا الحسب الى الخلف قليلاً ، مثل : « فوم ← ثوم » .

بعد هذا إليك الابدالات السماعية :

١ - (ثروغ الدلو = فروغ الدلو^(٢)) : حكاة ابو علي عن يعقوب

(١) اشارة الاستفهام دليل ان هذا الحرف لا نظير مجهوراً له في العربية .

(٢) الفروغ : جمع الفرغ ، وهو مخرج الماء من الدلو .

٢ - (ما اسبك ؟ = ما اسمك ؟) : حكاة ابو علي عن الاصمعي .

٣ - (ينفحن منه لباً منفوحاً = منفوحاً) : اشتهه ابن جني في سر الصناعة عن ابن الاعرابي ولم ينسبه . وقد وصف الصرفيون هذا الابدال بالشذوذ الذي اقتضته الضرورة الشعرية في القافية . وقد يكون هذا صحيحاً من وجهة النظر الصرفية ، أما من وجهة النظر اللغوية فهو ابدال صحيح ، لان النون والفاء تدلان في اللغة على الظهور بنقض النظر عما يثلبها ، تقول : نفح ونفخ ونفر ونفق ونفج ونفس ونفش ونفض ونفت . وكل ذلك يدل على الظهور والخروج . ويمكن ان لانعد هذا من نوع الابدال ، فالنفحة من الريح هي الدفعة ، كما يقول القاموس ، وهو معنى قريب جداً مما يريد الشاعر .

٤ - (غمر الاجاري كريم السينح = السنخ^(١)) : ضرورة شعرية ارتكبتها رؤبة .

٥ - (درع نثرّة* = نثلة^(٢)) : كثيراً ما يحدث التبادل بين الراء واللام لانهما من محبس أي خرج واحد .

٦ - (قام زيد فسم عمرو = ثم) : حكاة أبو علي عن يعقوب وهو عكس الصورة الأولى . وابدال التاء من الفاء وعكسه كثير ، مثل « نوم = فوم ، جدت = جدف » .

٧ - (عربي كح = عربي قح) : انظر فوق ما قلناه عن التطور التاريخي للصوت .

(١) السنخ : الأصل .

(٢) النثلة : الدرغ السلسة للمبس ، او الواسعة .

٨ - (عصيكَ = عصيتَ) : ضرورة شعرية ارتكبتها أحد الرجاز وهو يهجو عبد الله بن الزبير بقوله :

يا ابنَ الزبيرِ طالما عَصَيْكَ وطالما عَنَيْتُنَا إِلَيْكَ

٩ - (أريد عَنَ أسافر = أن) : لهجة كانت لتميم . وتسمى عنعنة تميم .

١٠ - (السَيِّدة = الشَّيْدة) : الابدال بين السين والشين مشهور بين اللغات السامية .

١١ - (المشتق = المشتاق) : ضرورة شعرية ارتكبتها رؤبة في قوله :

يا دارمي بدكاكيك البرق مهلا فقد هيَّجْتِ شوقَ المشتقِّ .

١٢ - (دَابَّة = دابة ، لبأ الرجل بالحج = لبي ، العالم = العالم ، بأز = باز ، الشَيْمة = الشيمة ، قطع الله أَدْيَه = يَدَيْهِ ، موسى = موسى) : لهجة لتميم التي كانت تعالي في الهمز .

١٣ - (أُبَاب البحر = عُبَاب البحر) : ابدال تفره القوانين الصوتية ، لان العين من الحلق ، والهمزة من الخنجرة . وهما محبسان متجاوران . وهذه الصورة هي عكس الصورة الواردة في رقم « ٩ » والتي سميناها بعننة تميم .

١٤ - (قصيُّ الثوب = قصَّصه) : يفسر هذا الابدال بأنه للتخلص من توالي ثلاثة امثال .

١٥ - (الضفادي = الضفادع ، الثعالي = الثعالب ، الأرائي =

الأرانب ، التالي = الثالث ، السادي = السادس) : بعض هذه الابدالات جاء في القوافي فدل ذلك على انها ضرورات شعرية ، وجاء بعضها في أحشاء الأبيات ، ولكن هذه الابیات كانت كلها من صنع واختراع خلف الأحمر (١) .

١٦ - (شَيْرَة = شجرة) : الابدال بين الياء والجيم تفره القوانين الصوتية لوحدة المحبس . وهذه الصورة من الابدال عكس الصورة التي في لهجة تميم حيث يدلون الجيم من الياء المشددة والمخففة . ومثاني .

١٧ - (البنام = البنان) . الابدال بين النون والميم شائع لأن كليهما أنثي .

١٨ - (بنات بخر = بنات مخر (٢) ، مازلت راتماً = راتباً (٣) ، رأيناه من كتم = من كتب) : الابدال بين الميم والباء تفره القوانين الصوتية لوحدة المحبس في الحرفين .

١٩ - (لمن = لعل) : ابدال لهجي . وهو مقرر صوتياً لوحدة المحبس للحرفين .

٢٠ - (النات = الناس) : ضرورة شعرية ارتكها ابن ارقم البشكري في قوله :

يا قاتل الله بني السعلاة
عمرو بن يربوع شرارَ الناتِ

(١) انظر شرح ابن يعيش . ج ١٠ ص ٢٤ وما بعدها ، وشرح الاسترأبادي على شافية ابن الحاجب ج ٣ ص ٢١٢ وما بعدها .
(٢) بنات مخر او بنات بخر : سحائب بيض تأتي في اوائل الصيف .
(٣) مازلت راتباً على الأمر : اي مازلت مقيماً عليه .

٢١ - (لِيَصَّتْ = لَصَّ) : ابدال غريب لا يقره قانون !

٢٢ - (هَرَادَ = أَرَادَ) : لهجة لطيفة حملتها معها من اليمن . وهو ابدال يوافق السبئية الجنوبية التي تجعل « هفعل » دائماً مكان « أفعل » في العربية الشمالية . وهو ابدال مقبول صوتياً لوحدة المحبس بين الهاء والهمزة ، فكلاهما من الحنجرة .

٢٣ - (أَصَيَّلَال = أَصَيَّلَان) : اللام والنون من محبس واحد . والفرق بينها ان الأول مُووي ، والثاني انفي .

٢٤ - (إِطْجَع = إِضْطْجَع) : اللام والضاد من محبس واحد . والفرق بينها ان الأول رخو ، والثاني شديد .

٢٥ - (خُصَط = خُصَت) : هذه لهجة لبني تميم . وهو ابدال تفرقه القوانين الصوتية .

٢٦ - (فَزَد = فَزَت) : وهذه لغة لبني تميم أيضاً . وهو ابدال تفرقه القوانين الصوتية . وفيه جهرت التاء المهموسة لجاورتها الزاي المحمورة ، فانقلبت الى دال .

٢٧ - (عَلِيٌّ = عَلِجٌّ) : الياء والجيم من محبس واحد ، سوى ان الأول شبه طليق ، والثاني حبيس شديد . وهذه الصورة من الابدال هي عكس الصورة في رقم « ١٦ » .

٢٨ - (صَلَخ = سَلَخ) : يجوز في السين ان تطبق فتصبح صاعداً اذا جاء بعدها أحد حروف الاطباق او الاستعلاء . وحروف الاستعلاء تتضمن حروف الاطباق : « ص - ض - ط - ظ - غ - خ - ق » . ويكثر

ان يكون للجميع اثر صوتي واحد .

٢٩ - (يُزْدَل = يُسْدَل ، فَزْدِي = فَصْدِي) : جهر كل من السين والصاد المهموسين فصارتا زايا لمجاورتها للذال المجهورة (١) .

٣٠ - (ظدق (٢) - صدق) : جهرت الصاد مع المحافظة على اطباقها لمجاورتها للذال المجهورة .

٣١ - (أَجْدَق (٣) - أَشْدَق) : جهرت الشين لمجاورتها للذال المجهورة فصارت جيماً شديدة التعطيش .

(١) حرق الصاد اذا جهرت ان تحتفظ باطباقها ، لكنها فقدته وانقلبت الى زاي لان النظير المجهور للصاد المطبقة ليس موجوداً في الفصحى . وهو موجود في عامية الشام ، وبه تنطق الظاء كما في كلمة « ظالم » . وهو الصوت نفسه الذي يسمى في كتب اللغة بالصاد المضارعة للزاي .

(٢) انطق الظاء نطق عامة الشام لها . انظر الحاشية السابقة .

(٣) انطق الجيم نطق عامة الشام لها ، اي اجعلها جيماً شديدة التعطيش .

٨ - الادغام

١ - تعريف ، اقسام ، اصناف :

الادغام هو نطق الحرفين المتماثلين دفعة واحدة بغير فاصل من حركة أو صمت ، وذلك مثل : « شدَّ » و « لم يجسَّ سعِيد » . ولا يتنبأ لك ذلك إلا اذا كانا متلاصقين ، وبمباراة أخرى : إلا اذا كان اولهما ساكناً وثانيها متحركاً .

والحرف المشدد الذي يحدث من عملية الادغام هو في واقعه حرف واحد لا حرفان . إلا ان المدة التي يستغرقها النطق به تبلغ ضعفي مدة الحرف البسيط أو ثلاثة اضعافها . كما ان درجة توتر اعضاء النطق في الحرف المشدد هي أعلى منها في الحرف البسيط . هذا كله من وجهة النظر الصوتية ، اما من وجهة النظر الصرفية ، فلا بد من اعتبار الحرف المشدد حرفين ، لاننا نراه ينقلب الى حرفين في تصاريف الكلمة المختلفة . فالدال من « مدَّ » زاها دالين في « مَدَدَت - لم يمددْ - أمددْ - المدد - المديد - الممدود - المِداد ... الخ » .

والادغام قسمان :

١ - إدغام صغير : وهو هذا الذي يكون فيه أول المتماثلين ساكناً والثاني متحركاً . وهذا القسم ليس له قواعد ، لانه واجب الحدوث دائماً سواء أوقع في الكلمة الواحدة ، مثل : « العَدَدُ ← العدُّ » ؛ أم وقع

في كلمتين ، مثل : « إحبسْ سعيداً ← إحبسْ سعيداً^(١) ». وسبب وجوبه الدائم هو أن الانسان ينساق إليه انسياقاً لا خيار له فيه ، فهو آلية نظمية حتمية (٢) .

٢ - إدغام كبير : وهو الادغام الواقع بين متماثلين تفصل بينها الحركة ، مثل : « مَدَدَ ← مدَّ » . وطبيعي ان هذا لم يتم إلا بعد حذف حركة الحرف الأول من المتماثلين ، اذ يتعذر الادغام مع وجود الحركة العازلة . وعلى هذا ، يكون الادغام الكبير هو مجرد حذف هذه الحركة لتم بعد ذلك عملية الادغام الصغير بصورة عفوية حتمية . وحول هذا القسم ، اي الادغام الكبير ، تدور كل قواعد الادغام ، لأن هذه القواعد ليست في واقعها إلا اجابات عن هذا السؤال : متى يجب ان نحذف الحركة العازلة بين المتماثلين لتم عملية الادغام ؟ ومتى يجب تركها ليظل المتماثلان منفكين ؟ ومتى يجوز الأمران ؟

(١) عند حدوث الادغام في الكلمة الواحدة توجب قواعد الرسم ان يكتب المتان حرفاً واحداً فوqe شدة . وليس الأمر كذلك اذا حدث في كلمتين . ولكننا قد نرسمه في الكلمتين حرفاً واحداً للتنبيه على ظاهرة الادغام .

(٢) وهذا خلاف ما ذهب إليه الصرفيون ؟ فقد حكموا بامتناع الادغام الصغير إن وقع المتانان في كلمتين ، وكان أولهما حرف مسد ، مثل : « يسموا واصل - يرمي يزيد » ، أو وقعا في كلمة واحدة نتيجة قلب لم يقصد منه الادغام ، مثل : « عوود » من « عاود » و « ريبا » من « ريبا » . وليس ما ذهب إليه الصرفيون بصحيح ، لأن الواوين في هذه الحالات ليسا بمتماثلين ، فالأول صوت طليق والثاني شبه طليق ، والفرق بينهما واسع لا يقل عن الفرق بين السين والزاي ، وما قلناه في الواوين يقال مثله في الياءين . وعلى هذا لا يرد ما ذهبنا إليه من وجوب ادغام المتماثلين دائماً . وعليه ايضاً ، يكون ادغام نحو « مقرو ، وعلي » من ادغام المتقارين لا من ادغام المتماثلين .

آ - يجب الوردغام الكبير :

١ - في المثلين اذا وقعا في نهاية فعل ، مثل : « شَدَدَ ← شُدَّ ، يَشُدُّ ← يَشُدُّ ، شَادَدَ ← شَادَّ ، تُمُوْدِدَ ← تُمُوْدِدُ » (١) .

٢ - في المثلين اذا وقعا في نهاية اسم موازن للفعل ، مثل : « رجل طَيِّبٌ ← طَيَّبٌ ، مستَعِدٌّ ← مستَعِدٌّ ، أَجَلُّ ← أَجَلٌّ » .
فالكلمات « طَيِّبٌ - مستَعِدٌّ - أَجَلُّ » توازن الافعال « عَلِمَ - يستَعْمِلُ - أَشْرَبَ » .

ويستثنى من ذلك ما كان مفتوح الفاء والعين ، مثل : « قَصَصَ - عَدَدَ » .

ب - يُمْتَنَعُ الوردغام الكبير :

١ - اذا كان المثلان في صدر اسم ، مثل : « دَدَنٌ - بَبَّرَ - تَتَرَّ (٢) » .

٢ - اذا كان أحد المثلين حرف مضارعة ، مثل : « تَبَايَلٌ - تَتَدَحْرَجُ » . إلا اذا كان ذلك في مزيد الثلاثي فيجوز الادغام بشرط ان

(١) عند نزع الحركة لاتمام عملية الادغام ، ينظر : فان كان ما قبل المثلين حرفاً صحيحاً ساكناً ، القبت الحركة عليه ، أما ان كان متحركاً ، او كان حرف مد او كان حرف لين لا يقبل التحريك كياء التصغير طرحت الحركة . والامثلة المذكورة فوق تظهر ذلك .

(٢) الددن : اللبو ، والبير : حيوان يشبه النمر ، والتتر : شعب معروف .

يحدث في درج الكلام لا في الابتداء ، مثل : « جاءت زينبٌ تَسْهَيْلٌ (١) » .
فما ان كانت الكلمة من مزيد الرباعي ، مثل : « تتدحرج » ، فلا ادغام
مطلقاً .

٣ - اذا ادى الادغام إلى ان تفقد الكلمة وزناً الحاقياً مقصوداً ،
أو وزناً له معنى صرفي معين . ويدخل في هذا ما زيد لللاحق ، مثل :
« جَلَّسَب - قَرَدَد - هَيْلَل (٢) » ثم بعض أوزان الجموع ، مثل :
« دُرَّر - سُرَّر - لِيَمَم » ، ثم وزن « أفعل » للتعجب ، مثل :
« أحبب يزيد » . فكل ذلك اذا جرى فيه الادغام انتهى الى اللبس .

٤ - اذا كان المراد ادغامه مدغماً فيه ، مثل : « جَلَّسَل -
حَرَّر . . . الخ » .

٥ - اذا كان ثاني المثليين ساكناً مسكوناً لازماً . ويحدث هذا عند
اتصال الفعل بضمائر الرفع المتحركة ، مثل : « مَدَدْتُ - مَدَدْنَا ... الخ » .

ج - يجوز الادغام الكبير وعمره :

١ - وذلك في غير ما ذكر من حالات الوجوب والامتناع . وإليك
بعض الامثلة :

(١) لايجلب مثل هذا الفعل همزة الوصل على الرغم من سكون أوله بسبب
الادغام ، وذلك لان هذا السكون عارض .

(٢) يستوي في ذلك الفعل والاسم ، ثم ما كانت الزيادة اللاحقة هي المسببة
لوجود المثليين فيه ، مثل « جلبب » ، أو ما كانت زيادته ليست هي المسببة في ذلك ،
مثل « جبال » .

- ١ - (امدُدْ = مدَّة) : سكون ثاني المثلين عارض وليس لازماً .
 - (تتابع = إتتابع) : المثلان في صدر فعل لا صدر اسم ،
 وليس احد المثلين حرف مضارعة .
 - (إقتتَل = قتتل) : المثلان في وسط الكلمة .

٢ - ويجوز الادغام وعدمه ان كان عين الكلمة ولا مهابا ياءين لازماً
 تحريك ثانيتهما ، مثل : « عَيْبِيَّ وَحَيْبِيَّ » ، فتقول : « عِيَّ وَحِيَّ » ،
 بالادغام ايضاً . فان كانت حركة الثاني عارضة للاعراب ، مثل : « لن
 يُحْيِيَّ » ، رأيت محيياً » ، امتنع ادغامه .

٣ - واخيراً ، يجوز الادغام وعدمه اذا كان المثلان في كلمتين ،
 مثل : « يضربُ بكر = يضربُ بكر » .

٢ - حالات شاذة :

يمكن حصر الادغامية الشاذة في ثلاثة انواع :

١ - ما شذ في القياس والتزم في السماع ، وهو محصور في الالفاظ
 الآتية : « أَلِيلَ السَّقاء » : اي تغيرت رائحته ، « دَيْبَ الرَّجُل » :
 اي نبت الشعر في جبينه « ضَيْبَتِ الأَرْض » : اي كثرت ضبابها ،
 « قَطِيطَ الشعر (١) » : اي قصر وتجمد ، « لَحِجَتِ العَيْن (١) » : اي
 لصقت اجفانها بالرمص ، « لَحِخت العَيْن (١) » : اي كثر دماها ، « مششت
 الدابة » ، اي ظهر في وظيفها المشس ، وهو شيء كالعظم ، « عَزِرَتِ

(١) وورد السماع بادغامه موافقاً للقياس .

الناقة « : اي ضاق مجرى لبنها ، « طعام قَضِيضٌ* (١) » : أي فيه تراب ،
« رجل ضَفِيفٌ* (١) » : اي رقيق الحال . فكل ذلك يوجب القياس
ادغامه ، ولكن السماع ورد بفكته .

٢ - ما شذ في المشهور واطرد في لهجته ، وهو ما تفعله بكر بن
وائل وغيرهم من المحافظة على الادغام على الرغم من اتصال الفعل بضائر
الرفع المتحركة التي توجب سكون ما قبلها . فيقول هؤلاء : « رَدَدْتُ
وَرَدَدْتُ » بدلاً من « رَدَدْتُ وِرَدَدْتُ » . وربما زاد بعضهم ألفاً
قبيل الضائر ليوفروا لها بذلك الساكن قبلها ، فيقولون : « رَدَدْتُ وِرَدَدْتُ » .

٣ - ما شذ فكه للضرورة الشعرية كقول ابي النجم العجلي :
« الحمد لله العليُّ الأجللِ » .

٣ - ادغام المتقاربين :

المتقاربان صوتان انفقا محبساً واختلافاً ، كالباء والميم ، فكلاهما من
محبس الشفتين ، إلا ان الباء شديدة ، والميم رخوة (٢) ؛ أو اتفقا صفة
واختلفا محبساً ، كاليم والنون ، فكلاهما أنفي ، إلا ان الميم من محبس
الشفنتين ، والنون من محبس اللثة (٢) ، أو تجاوزا محبساً ، كالكاف والقاف ،
فالأول من محبس الطبق ، والثاني من محبس اللهاة (٢) .

ولما كانت آلية الادغام لا تتم إلا بين متجانسين أولهما ساكن ،

(١) انظر الحاشية رقم ١ في الصفحة ١٢٧ .

(٢) انظر الجدول السابق للحبيبات المرية .

كانت عملية ادغام المتقاربين تحتاج الى عمليتين تسبقانها : اولاهما تحويل احد المتقاربين الى صوت من جنس صاحبه ، كتحويل تاء الافتعال الى طاء « اطلب ← اطلب » ، وثانيها تسكين أول المتقاربين ان كان متحركاً ، كتسكين التاء في « تَنَاقِل ← إِنْتَاقِل » . . فاذا تمت العمليتان حدث الادغام بصورة آلية عفوية ، فتقول : « اطلب - إِنْتَاقِل » .

والأكثر في عملية التحويل أن يحول الأول إلى جنس الثاني ، كما تحولت التاء الى تاء في « إِنْتَاقِل » ، وقد يحدث العكس ، فيحول الثاني إلى جنس الأول ، كما تحولت التاء الى طاء في « اطلب » ، وقد يحدث غير هذا وذلك ، فيحول كلا المتقاربين إلى صوت آخر يقارب أحدهما صفة او محبساً . وهذا النوع من التحويل والاببدال قليل جداً ، ومنه إبدال كل من الدال والسين تاء ، كما في « سُدُسٌ ← سُدَّتْ » ، وإبدال كل من العين والهاء حاءً كما في « مَعْنِهِمْ ← مَعْنَهُمْ » ، وإبدال كل من الدال وتاء الافتعال دالاً ، كما في « اذْكَر ← اذْكَر » .

وادغام المتقاربين كادغام المتماثلين ، له حالات ثلاث :

١ - حالة وجوب : وذلك كادغام لام التعريف في الحروف الشمسية ، وكادغام تاء الافتعال في الطاء في مثل « اطلب » ، وادغام الواو والياء في تاء الافعال في مثل « ائسر وائسد » . وقد مرت له صور كثيرة في الفصول السابقة . وسنمر بقية صورهِ عند الكلام على صوت النون .

٢ - حالة امتناع : وتكون اذا كان المتقاربان في كلمة واحدة وادى ادغامها إلى الالباس ، مثل : « وَطَنَدَ ، وَ وَتَدَدَ (١) » ، فلو ادغمت

(١) وطد : أحكم ، ومنه : أمر مسوطه ، أي محكم . ووتد : ضرب

الطاء والطاء في الدال لاتمت الكلمتان إلى « وَدَّ » . وهي كلمة تعني غير ما تعنيه الكلمتان السابقتان . وكذا اذا ادى الادغام إلى ثقل ، فلا يقال : « اسمعنا » في « اسمعنا » .

٣ - حالة جواز : ويدخل فيها كل ما خرج عن حالي الوجوب والامتناع . ولها صور كثيرة ، هذه بعضها (١) :

- (فمن زحزح عن النار ← فمن زحز عن النار) .
- (إجهه حاتماً ← إجهتاً) .
- (إدمغ خلفاً ← إدمغاً) .
- (اسلخ غنمك ← اسلختك) .
- (بله ران ← بران) .

(١) انظر تفصيل ذلك في شرح ابن يعيش ، ج ١٠ ص ١٣٣ وما بعدها . وشرح شافية ابن الحاجب ، ج ٣ ص ٢٧٦ وما بعدها .

٩ - احكام اللام والراء والنون

لهذه الحروف الثلاثة احكام صوتية خاصة بها لا يمكن ادراجها في مبحث عام . لهذا أفردنا لها هذه الفقرة لبحثها .

اللام :

هو صوت لثوي حافي ، بمعنى ان اللسان ، عند احداث هذا الصوت ، يعتمد بطرفه على اللثة ، ثم يسمح للهواء بان ينسرب على حافته اليمنى او اليسرى .

والاحكام الخاصة باللام تتعلق جميعها بقضية ترقيقها وتغليظها . فاما ترقيقها فيتم بنطقها بالآلية التي ذكرناها . واما تغليظها فيتم بان نضيف الى الآلية المذكورة رفع مؤخر اللسان نحو اقصى الحنك في شكل مقعر . وهذا ما نفعله دائماً مع الاصوات المطبقة (ص . ض . ط . ظ) . وعلى هذا ، تكون اللام المنغلظة النظير المطبق اللام المرققة ، كما ان الصاد هي النظير المطبق للسين . . . وهكذا .

غير ان اللام المطبقة - اي المنغلظة - ليست صوتاً أساسياً في العربية ، بمعنى انك لو أحللتها مكان المرققة في كلمة ما لم يتغير معنى هذه الكلمة ، فسواء أُلغيت اللام في كلمة « الصلاة » مرققة أم مطبقة ، لم يتبدل المعنى . وهذا خلاف الأمر مع الصاد التي هي نظير السين المطبق ، اذ لو اطبقت السين في كلمة « مسـسـبـر » ، لفظتها : « صبره » ، وبين الكلمتين ، كما ترى ، اختلاف كبير في المعنى .

لهذا كله اعتبرت اللام ، مغلظة أو مرقة ، حرفاً واحداً له رمز واحد في الأبجدية العربية ، هو رمز « ل » .

والأصل في اللام العربية أن تكون مرقة . وتغلظ في موضعين :
١ - في لفظ الجلالة مسبوقاً بضم أو فتح ، مثل : (جاء عبدُ الله - رأيت عبدَ الله » . وتغليظها هنا قد أجمعت العرب عليه .

٢ - بعد أصوات الاستعلاء ، ولا سيما الصاد والطاء والظاء ، بشرط أن يكون المستعلي ساكناً أو مفتوحاً ، وان تكون اللام نفسها مفتوحة ، مثل : « وما صكّبوه - والطلّسّقات - وما ظلمناهم - ومن أظلم » .

الراء :

هو صوت ثنوي تكراري ، بمعنى أن طرف اللسان ، عند أحداث هذا الصوت ، يضرب اللثة عدة ضربات . والراء كاللام ، تغلظ وترقق ، ولكنهم يسمون تغليظها تفخيماً . وآلية تفخيماً كآلية تغليظ اللام تماماً .

وقد اختلف القراء في تفخيم الراء وترقيقها الى حد يشبه الاضطراب ، ومع ذلك فمن الممكن ان نستخلص من آرائهم المتشعبة ضوابط عامة كادوا ان يجمعوا عليها :

١ - تفخيم الراء ساكنة أو مفتوحة أو مضمومة غير مسبوقة بكسر أو ياء ساكنة ، مثل : « رَزَقِكُمْ - وهم رُقود - صَبْرُوا - يَرْجِعُونَ - سَأْرَهُهُ » .

٢ - ترقق الراء مكسورة مطلقاً ، مثل : « رِرْزُق - رِرْجُس »
أو مسبوقة بكسر أو ياء ساكنة ، مثل : « كِبيرة - خَسِير - » ، أو
ساكنة مسبوقة بكسر ، مثل « فِرْعون » ، إلا إذا وليها صوت استعلاء ،
فتفخهم ، مثل : « قِرْطاس » .

النون :

هو صوت لثوي انفي ، بمعنى ان اللسان ، عند إحدائه ، يعتمد
بطرفه على اللثة ، ثم يهبط أقصى الحنك الأعلى فيسد بهبوطه فتحة الفم ،
فيتسرب الهواء من التجويف الانفي . وهذه الآلية هي آلية الميم تماماً ،
سوى أن محبس الميم من الشفتين ، ومحبس النون من اللثة .

والنون المتحركة لا يتعلق بها شيء من الأحكام ، لان حكمها دائماً
الظهار ، أي نطقها على الصورة التي ذكرناها قبل . أما النون الساكنة
فهي شديدة التأثير بما يليها من الأصوات . وهذه أحكامها مع كل صوت :

١ - تدغم النون الساكنة في النون المتحركة . وهذا شيء طبيعي
في كل متجانسين أولهما ساكن .

٢ - تدغم النون الساكنة مع اللام والراء إدغاماً تاماً بغير غنة .
بمعنى أن تنقلب النون الى لام مع اللام ، والى راء مع الراء . وهذا
الانقلاب لا يلزمه إلا سد المجرى الانفي فقط ، أما المحبس فلا يتنير ، لأن
الاصوات الثلاثة (اللام والراء والنون) من محبس واحد هو اللثة . وأمثلة
هذا الادغام : « من رأى ← مرةً أى ، إن لم ← إن لم » .

٣ - تدغم النون الساكنة في الواو والياء ادغاماً بفتحة . ويتطلب
هذا أن تتخلى النون عن محبسها ليجري الاعتماد على محبس ما أدغمت فيه ،

مع الاحتفاظ بمجرى الأنف مفتوحاً ، ليتسرب الهواء منه ومن مجرى الفم معاً ، مثل : « من° يعمل ← من° يعمل ، من° وال° ← من° وال° » .
وظاهر من هذا أن النون في هذا النوع من الادغام الناقص لم تقن فنساً تاماً في الحرف الذي أدغمت فيه ، أي لم تنقلب الى حرف يجانسه في المحبس والصفات ، كما يقضي بذلك قانون الادغام الكامل ، بل احتفظت بصفتهما الانفية التي سميناها بالغة . هذا ، وبعضهم يدغم النون مع الراء واللام ادغاماً بغنة كما هو شأنها مع الواو والياء .

٤ - تدغم النون الساكنة في الميم ادغاماً تاماً . مثل : « من° ما ← مِمًا »
أما ما نسمعه من الغنة في هذا الادغام فليس بقية من النون المدغمة ، بل هو غنة الميم نفسها . لان الميم أيضاً ، كما رأينا ، صوت أنفي .

٥ - تنقلب النون الساكنة الى ميم اذا وليتها الباء ، مثل :
« سنبل ← سمبل ، من° بعد ← مِمبمد » . وواقع الأمر في هذا الانقلاب أن النون انتقلت بحسبها من اللثة الى الشفتين حيث محبس الباء التي وليتها ، فادى ذلك الى تحولها الى ميم ، ذلك أنه لا فرق بين النون والميم إلا في المحبس كما رأينا .

٦ - تخفى النون الساكنة اذا وليتها الحروف الآتية : « ف - ث - ذ - ظ - ز - س - ص - ت - د - ط - ض - ش - ج - ك - ق » . واخفاء النون إنما هو في واقعه نطقها من محبس الحرف الذي أخفيت معه . فلكي تنطق نوناً مخفية مع الفاء ، تلتصق باطن شفتك السفلى بشنايك العليا كما لو كنت تهم بنطق الفاء ، ولكنك بدلاً من أن تخرج الهواء من فمك تخرجه من أنفك ، فتحدث بذلك نوناً مخفية مع الفاء ، مثل : « إنشفتح » . وكذا الأمر مع سائر الحروف المذكورة ، فنون مخفية مع السين هي سين هواؤها من الأنف لامن الفم ، ونون مخفية مع التاء

هي تاء انفية ... وهكذا .

٧ .- تظهر النون الساكنة إذا وليتها الحروف الآتية : « أ - هـ ع - ح - غ - خ » ويسمى القاء بحروف الحلق . وهي تسمية غير صحيحة ، لأن الحلق هو محبس اثنين فقط منها ، هما الخاء والعين ، أما همزة والهاء فهما من الخنجرة ، وأما الخاء والنين فهما من أقصى الخنك الأعلى .

واظهار النون مع هذه الحروف هو نطقها من محبسها الطبيعي الذي هو اللثة . مثل : « من آمن ، من هذا » . وسبب الاظهار ههنا وعدم الاخفاء ، هو تعذر إحداث صوت من الخنجرة أو الحلق مع اخراج الهواء من الانف بدل الفم . أما الخاء والنين ، فلأن محبسها أقصى الخنك ، وهي منطقة واقعة في الفم بعد المجرى الأنفي ، كان من الممكن ، من الوجهة الصوتية ، اخفاء النون معها . والواقع أن بعضهم أجاز اخفاء النون مع هذين الحرفين .

١٠ - الحذف

الحذف هو إحدى ظواهر التبدل الصوتي التي تعتري أصوات الكلمة بقصد التخفيف ، والتي لا يترتب عليها تغير في المعنى الصرفي أو النحوي للكلمة .

وقد يقنصر الحذف على اسقاط حركة فقط كاسقاط الحركة النهائية عند الوقف ، مثل : « جاء خالدٌ » وقد مرت احكام ذلك في بحث الوقف ، فارجع إليها . وقد يتناول الحذف حرفاً ، مثل : « لم يرمِ » ، أو حرفين ، مثل : « فِ بالوعد » .

والحذف على أقسام :

آ - واجب مطرد : ومنه حذف حروف العلة والمهزة . ويسمى هذا القسم بالحذف الاعلالي . وقد مرت احكامه وصوره في مباحث الاعلال والوقف وتخفيف المهزة والتقاء الساكنين .

ب - واجب غير مطرد : وذلك كحذف اللام من الكلمات : « يد - دم - اب - اخ ... الخ » . ويسمى هذا القسم بالحذف الترخيمي

ج - جائز مطرد : وهذه احكامه وصوره :

١ - يجوز حذف تاء « تفعَّل وتفاعل » اذا اجتمعت مع تاء المضارعة ، نحو : « تَتَهَيَّلُ ← تَهَيَّلُ » . بشرط أن يكون الفعل مبنياً للمعلوم . فان بني المجهول فلا حذف ، مثل « تُسَحَّمَلُ » .

٢ - اذا اجتمعت نون الرفع في الأفعال الخمسة مع نون الوقاية جاز

حذف إحداهما ، مثل : « انتم تأمروني ← انتم تأمروني » .

٣ - إذا اجتمع مثلان لا يجوز ادغامها لا سكان ثانيها إسكاناً لازماً ، مثل : « أَحْسَسْتُ » ، جاز حذف أولها ونقل حركته الى ما قبله ان كان ساكناً ، مثل : « أَحْسَسْتُ ← أَحْسَسْتُ » . فان لم يكن ما قبل أول المثلين ساكناً ، لم يجوز نقل الحركة إلا ان تكون كسرة أو ضمة ، مثل : « ظَلَيْتُ ← ظَلَيْتُ » . ويجوز عدم النقل ، فتقول : « ظَلَيْتُ » . وهذا الحذف لغة سليم ، وهو عندهم في الماضي أكثر منه في المضارع والأمر . وربما استعمل هذا الحذف غيرهم . ولكنه قليل ، كقوله تعالى : « وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ » .

٤ - يجوز حذف لام « على » مع الفها ، وكذا نون « من » إذا التقيا بلام التعريف ، مثل : « على الماء ← عَ الماء ، من الماء ← م الماء » .

٥ - يجوز حذف نون « بني وبنو » إذا التقت مع لام التعريف القمرية ، مثل : « بنو الحارث ← بلحارث ، بنو العنبر ← بلعنبر » . فان كانت لام التعريف شمسية لم يجوز الحذف ، مثل : « بنو النجار » .

٦ - يجوز حذف أحد المثلين المدغمين عند الوقف ، مثل : « يفرُّ ← يفرُّ » .

د - جائز غير مطرد : وقد جاء في كلمات محدودة ، هي :

١ - استطاع : حذف بمضهم التاء فقال : « إِسْطَاعَ يَسْطِيعُ » ، وحذف آخرون الطاء فقالوا : إِسْئَاعَ يَسْتِيعُ » .

٢ - يتسَّع - يتسَّقِي - يتسَخَد : حذفوا من هذه الافعال المضارعة

احدى التائين فقالوا : يَتَسَعُ - يَتَّقِي - يَتَّخِذُ . أما مواضعها فتركوها
بغير حذف ، إلا « اتَّقَى » فقالوا فيه « تقى » (١).

ولما كان الأمر من المضارع ، وكان اسم الفاعل يجري على نسق
المضارع ، جاز لك ان تقول في الأمر واسم الفاعل من هذه الافعال :
« تَسِعُ ، مُتَسِعٌ - تقٍ ، مُتَقٍ - يَتَّخِذُ ، مُتَّخِذٌ » .

٣ - استخذ : هذا الفعل لم يسمع بتمامه أبداً ، بل سمع هكذا
« استخذ » ، ومعناه « اتَّخَذَ » . وعلى هذا الاحتمال تكون احدى
التائين محذوفة . وقال النحاة : قد يكون أصل « استخذ » هو « اتَّخَذَ » ،
فابدلت احدى التائين سينا . وعلى هذا الاحتمال لا يكون في الكلمة حذف ،
بل ابدال .

(١) اختلف النحاة في المحذوف من (تقى) ، فقال البرد : المحذوف منه
فاؤه ، والتاء فيه زائدة ، وعلى هذا يكون وزنه (تعل) . وقال الزجاج : ليس
فيه حذف ، وإنما التاء فيه بدل من فائه وهو الواو (وقى ← تقى) . وعلى
هذا يكون وزنه (فعل) .

القِسْمُ الثَّانِي
فِي الْكَلِمَاتِ الْفُرْدَةِ

مقدمة

١ - الكلمة واقسامها

الكلمة : لفظ يدل على معنى مفرد .

وهي ثلاثة أقسام : اسم ، وفعل ، وحرف . ولكل منها علاماته الكاشفة عنه :

١ - الاسم :

هو ما دلّ على معنى في نفسه ممتزج بزمان ، مثل : زيد ، رجل ، باب ، غفران ... الخ . ومن علاماته ان يقبل الاسناد إليه ، فالتاء من « كتبت » اسم كسائر الاسماء ، وكنا الألف من « كتبنا » والواو من « كتبوا » . ومن علاماته أن يقبل « ال » ، مثل : الباب ، الماء ، أو أن يقبل التنوين ، مثل : « رجلٌ ، صه » ، أو حرف النداء ، مثل : « يا أيها » ، أو حرف الجر ، مثل : « إلامَ تهاونك ؟ » .

٢ الفعل :

هو ما دل على معنى في نفسه ممتزج بزمان ، مثل : جاء - يقوم

- عُذْ . وعلامته أن يقبل « قد » ، أو السين ، أو « سوف » ، أو تاء التأنيث الساكنة ، أو ضمير الرفع ، أو نون التوكيد ، مثل : « قد قام - سيقوم - سوف يقوم - قامت° - قومي - لتقومن » .

٣ - الحرف :

هو ما دل على معنى في غيره ، مثل : « هل - في - بل - من - إلى - ... الخ » . وعلامته أن لا يقبل شيئاً من علامات الاسم والفعل .

وينقسم الحرف الى :

- ١ - مختص بالفعل ، كحروف الشرط والنصب والجزم .
- ٢ - ومختص بالاسم ، كحروف الجر .
- ٣ - ومشارك بين الاسم والفعل ، كحروف العطف والاستفهام .

وبعد . فقد كان النهج الذي اختططناه لانفسنا يقتضي لنا أن ندرس في هذا القسم كلا من الاسم والفعل والحرف . لكننا آثرنا ان نفرّد للحرف، قسماً خاصاً به جعلناه في آخر الكتاب . ذلك أن دراسة الحرف في قسم الكلمة المفردة ليس فيها كبير غناء ، وذلك لعدم تصرف الحرف . ثم ان الحرف ، في واقعه ، أداة للربط في التراكيب اكثر منه كلمة ملامى ذات معنى . فكانت دراسته بعد دراسة التراكيب أولى واكثر انسجاماً مع واقع اللغة .

٢ - الميزان الصرفي

لا بد ، قبل الدخول في دراسة الكلمة المفردة ، من ان نعرف شيئاً عما يسمى بالميزان الصرفي . فضرورة هذا الميزان لدارس اللغة تشبه ضرورة الخارطة لدارس الجغرافية .

١ - تعريف الميزان الصرفي :

هو خارطة للكلمة . أو قل : هو رسم تخطيطي للكلمة يعرف به عدد حروفها ، واصلية كل حرف أو زيادته ، وترتيب هذه الحروف فيما بينها ، وحركات الحروف وسكناتها ، وترتيب كل ذلك فيما بينها . وقد يدل الميزان على الفصيحة التي تنسب إليها الكلمة : أي فعل ، أم اسم ، ثم هل هي مفردة أم مجموعة ، ثم هل هي فعل ماض أم مضارع أم امرئ؟ الخ

٢ - طريقة الوزن :

١ - اذا كانت الكلمة ثلاثية الأصول ، مُثَبَّلِ الأصل الأول بالفاء ، والثاني بالعين ، والثالث باللام . فتزن « ضرب » بقولك « فعل » . وتعطى للميزان الحركات والسكنات أنفسها التي للموزون ، ما عدا الحرف الأخير ، اذ لا اهمية لحركته ، سواء اكانت حركة بناء ام كانت حركة اعراب ، فوزن كل من « ضَرَبَ وَجَمَلَ » هو « فَعَلَ » .

٢ - اذا كانت الكلمة رباعية الاصول مُثَبَّلِ الاصل الرابع بلام ثانية ، فتزن « دَحْرَجَ » بقولك « فَعَلَلَ » . واذا كانت خماسية الاصول

مُسَيَّل الاصل الخامس بلام ثالثة ، فتزن كلمة « فَرَزْدَق » بقولك « فَعَلَّلَل » .

٣ - إذا زيد شيء في الموزون زدته بلفظه في الميزان ، فتزن كلمة « اجتمع » بقولك « اِفْتَعَل » . إلا إذا كانت الزيادة تكرريراً لأصل من الأصول فتكرر الاصل في الميزان كما تَكْرَرُ في الموزون ، فتزن « كَسَّر » بقولك « فَعَلَل » ، وتزن « اِعْشَوْش » بقولك « اِفْعَوَعَل » ، وتزن « جَلَبَب » بقولك « فَعَلَّلَل » ، لان العين هي التي تكررت في المثالين الأولين ، واللام هي التي تكررت في المثال الثالث .

٤ - إذا طرأ على أحرف الزيادة في الموزون شيء من إعلال أو ابدال أو إدغام فعلت ذلك بها في الميزان ، فالالف الزائدة في « ضاربة » تمثلها بألف في الميزان ، فتقول « فاعلة » ، فاذا انقلبت في الجمع واوياً : « ضوارب » ، مثلتها بواو أيضاً في الميزان ، فقلت « فواعل » . إلا تاء الافتعال ، فتبقى ممثلة بالتاء مهما يصحها من أنواع الابدال والادغام ، فتزن كلا من « اصطدم - اِصْطَدِم - اِزْدَهَرَ - اِزْدَهَرَ - اِتَّسَّحَد - اِتَّسَّسَر » بقولك « اِفْتَعَل » (١) .

٥ - إذا أصاب الأصول إعلال بالقلب أو ابدال أو ادغام لم يؤبه له في الميزان ، فتزن « قال ورمى وغزا وباع » بقولك « فَعَلَل » ، غير ناظر الى الاعلال الذي أصاب الواوات والياءات (٢) ، وتزن « شدَّ واشتدَّ واستمرَّ » بقولك « فَعَلَل » ، غير ناظر الى الادغام الذي حدث بين العين واللام ، وتزن « اِتَّسَّحَد » بقولك « اِفْتَعَل » ، غير ناظر الى انقلاب واو « وحد » الى تاء وادغامها في تاء الافتعال .

(١) ومنهم من اجاز ان تزن « اصطدم » بقولك : اِفْطَل .

(٢) ومنهم من اجاز ان تقول في « قال » : قال . وفي « رمى » :

فمى . . وهكذا .

٦ - إذا أصاب أحد الاصول الاعلال بالحذف حذفت ما يقابله في الميزان ، فتزن « بع » بقولك « فيل » . وإذا عوض عن المحذوف بشيء ذكرت هذا العوض في الميزان ، فتزن « صلة » بقولك « عيلة » . أما الاعلال بالنقل فلا يؤبه له ، فتزن « تَقُولُ » بقولك « تَفْعَلُ » محافظاً على حركات الهيئة الاصلية للكلمة غير عابيء بما جرى فيها من نقل للحركات .

٧ - إذا اتصل بالكلمة شيء من الضمائر أو لام التعريف أثبت ذلك في ميزانها ، فتزن « ضربتُ » بقولك « فعلتُ » ، وتزن « القارعة » بقولك « الفاعلة » . ويدخل في هذا تاء التأنيث الساكنة ونونا التوكيد وما أشبه ...

٨ - إذا حدث قلب في ترتيب الاصول في الموزون حدث مثله في الميزان ، فتزن « أيس » بقولك « عَقِيل » ، لان « أيس » مقلوب عن « يَمْس » .

والخلاصة أن الميزان الصرفي يجب أن يكون تخليطاً لتصميم الكلمة يظهر ما فيها من أصول وزوائد وحذف وتعويض وحركات ومسكنات وترتيب كل ذلك بعضه مع بعض ، لا أن يكون معادلاً موسيقياً للكلمة الموزونة ، إذ كثيراً ما تتعادل كلمتان موسيقياً ، وتختلفان تصميمياً ، فيختلفن لذلك وزناهما ، مثل « اشْتَدَّ واحمرَّ » ، فهاتان الكلمتان متعادلتان موسيقياً كما ترى ، ولكن ميزانيتها مختلفان ، فميزان الاولى « افْتَعَل » ، وميزان الثانية « لِفَعَل » ، لان الأولى مصممة من « شدَّ » مع زيادة الهزمة والتاء ، والثانية مصممة من « حمر » مع زيادة الهزمة وتضعيف اللام .

وأخيراً ، لا بد لمن يريد وزن كلمة ما من أن يلم بأشياء كثيرة كالابدال والاعلال وسائر ظواهر التبدلات الصوتية ، حتى إذا كان في

الكلمة تبدل صوتي من نوع ما لم يخدمه ذلك عن معرفة أصواتها الحقيقية ثم لا بد له من معرفة شيء عن اشتقاق الكلمة ، حتى يعرف بذلك أصولها من زوائدها ، وحتى يعرف الترتيب الطبيعي لهذه الأصول ، فلا يخدمه قلب قد يرد في الكلمة المراد وزنها .

والواقع أن أخطر ما يصادفه الوازن من العقبات هو وجود قلب في الحروف الأصول للكلمة الموزونة ، أو وجود حروف زائدة خفية الزيادة . لكن الصرفيين وضعوا لنا طرقاً عديدة للكشف عن كل هذا . وإليك خلاصة لما وضعوا :

٣ - القلب وطرق الكشف عنه

القلب هنا يعني تقديم بعض حرف الكلمة على بعض . ويسمى عادة بالقلب المكاني (١) . وأكثر ما يقع في الممثل والمهموز ، وقد جاء في غيرها قليلاً ، مثل « إمضجلّ » مقلوب « إضمجلّ » ، و « اكرهفّ » مقلوب « إكفرهفّ » . وأكثر ما يكون بتقديم آخر حرف على سابقه ، مثل : « نأى ← ناء ، رأى ← راء » . وقد يتقدم ما قبل الآخر على سابقه ، مثل : « طمأن ← طأمن » . وقد تقدم العين على الفاء ، مثل : « يشس ← أيس » ، أو اللام على الفاء ، مثل : « شيثاء ← أشياء » وقد تؤخر الفاء عن اللام ، مثل : « الواحد ← الحادي » .

ويكشف عن القلب عادة بما يأتي :

١ - بالأصل : فإذا اختلف الأصل عن فرعه في الترتيب اعتبر ترتيب الأصل أصلاً ، وترتيب الفرع المخالف مقلوباً ، مثل : « النأي - ناء » فالأول هو المصدر ، وهو الأصل ، فوزنه « فَعَلَّ » ، والثاني فعل مشتق منه مخالف له في الترتيب ، فوزنه إذن « فَلَغَ » .

٢ - بالشقيقات في الاشتقاق : ويحدث ذلك عند عدم وجود الأصل الاشتقاقي للكلمة ، فينظر إلى شقيقاتها اللائي هن من نفس المادة الاشتقاقية فإن خالفها في الترتيب ، اعتبر ترتيبها أصلاً ، وترتيب المخالفة لهن مقلوباً ،

(١) والقلب معنى آخر في باب الاعلال ، اذ يعني هناك قلب أحد حروف العلة الى حرف آخر .

مثل : « توجه - واجه - وجاهة - وجه - جاه » ، فكلمة « جاه » ، وأصل ألفها واو « جوه » ، قد خالفت شقيقتها في موضع الواو ، فاعتبر ترتيبها مقلوباً ، وكان وزنها « عفل » .

٣ - بعدم الاعلال مع وجود سببه : وذلك كما في كلمة « آيس » إذ يقضي القانون الاعلالي بتحويل الياء الى ألف لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فلما لم يعمل هذا القانون الاعلالي عمله في الكلمة ، دل ذلك على أنها مقلوبة عن « بئيس » ، وكان وزنها إذن « عتفيل » .

٤ - بقلة الاستعمال : إذا كانت كلمتان بمعنى واحد ، وحروف واحدة ، ولا فرق بينها إلا في ترتيب الحروف ، فكثيرة الاستعمال منها هي ذات الترتيب الأصلي ، وقليلة الاستعمال هي صاحبة الترتيب المقلوب ، مثل : « آرام - آرام » ، فميزان الأولى « أفعال » ، وميزان الثانية « أعفال » .

٥ - بمنع الصرف لغير علة : وهذا الكاشف خاص بكلمة « أشياء » فهذه الكلمة ، كما نعرف ، ممنوعة من الصرف ، ولو اعتبرنا ترتيبها طبيعياً لكان ميزانها « أفعال » . لكن وزن « أفعال » لا يمنع الكلمة من الصرف ، لهذا اضطررنا الى اعتبار ترتيبها مقلوباً ، وأنها على زنة « لفعاء » فهذه الزنة تكون همزتها المتطرفة محولة عن الف التأنيث التي تمنع الاسماء من الصرف (١) .

(١) هذا الذي ذكرناه من أمر كلمة « أشياء » انما هو مذهب سيبويه الذي عليه أكثر النحاة . ودعواهم تقوم على أن « شيء » تقدمت لامه التي هي الهمزة على فائه التي هي الشين . فصارت الكلمة « شيء = لفع » ، ثم زيدت على الكلمة الف التأنيث الممدودة ، فصارت « أشياء : لفعاء » . وعلى هذا فالكلمة عندئذ ليست جمعاً لشيء ، بل هي مقلوبة شيء مع زيادة الف التأنيث . والذي اضطررنا الى هذا الزعم هو منع الكلمة من الصرف . إلا ان الكسائي لا يأبه بهذا ، ويقول أشياء هي جمع شيء . ووزنها « أفعال » ، فأما منعها من الصرف فشاذاً . وهذا مذهب لا تكلف فيه .

٦ - بعدم اجتماع الهمزتين : وهذا الكشف يشبه الكشف الثالث ويتضح لك ذلك بالمثل الآتي : هناك قانون اعلالي يقضي بتحويل الواو والياء همزة اذا وقعتا عيناً في اسم الفاعل ، مثل : « قول - قاول - قائل ، بيع - بايع - بائع » . فلو طبقنا هذا القانون على فعل مهموز اللام مثل « جاء » لكانت السلسلة كالآتي : « جياً - جايء - جائئء » لكننا لا نرى اسم الفاعل من « جاء » على شكل « جائئء » ، بل نراه على شكل : « الجائي » . فنستدل من ذلك على أنهم أخرجوا الياء التي هي عين الكامة الى ما بعد الهمزة التي هي لامها ، لكي ينعوا القانون الاعلالي من عمله ، لان عمله سيؤدي لو تم الى اجتماع همزتين ، وهو شيء مستكره في الكلام العربي . وعلى هذا تكون زنة « الجائي » هي « الفاعل » لا « الفاعل » (١) .

والواقع ان كل هذه الطرق في الكشف يمكن الاستغناء عنها بطريقة واحدة لا تخطيء ، الا وهي طريقة معرفة الأصل الاشتقائي أو التصريفي للكلمة المراد وزنها ، فالقلب الذي في « الجاء » يكشفه أصله الاشتقائي الذي هو « الوجه » ، والقلب في « أيس » يكشفه أصله الاشتقائي الذي هو « اليأس » ، والقلب الذي في « آرام » يكشفه أصله التصريفي الذي هو المفرد « رثم » ... وهكذا .

(١) هذا الذي ذكرناه هو مذهب الخليل . لكن سيبيويه يخالفه ، ويرى ان ترتيب « الجائي » ترتيب طبيعي ، وان زنته هي « الفاعل » ، ويعلل عدم وجود الهمزتين فيه بأن القانون الصوتي بعد ان طبق على الكلمة فحول عينها الى همزة : « جائئء » ، طبق قانون صوتي آخر يقضي بتحويل الهمزة الثانية الى ياء لتصير الكلمة على شكل « الجائي » . انظر فصول الاعلال والابدال وتخفيف الهمزة التي سبقت .

٤ - الزيادة وطرق الكشف عنها

الزيادة هي إضافة حرف أو أكثر إلى حروف الكلمة الأصلية لغرض من الأغراض التي سنفرد لها الفصل اللاحق .

والكشف عن الزوائد في الأسر الاشتقاقية الضخمة أمر في غاية السهولة ، إذ يكفي أن نعر على الحروف المشتركة بين أفراد الأسرة حتى نحكم عليها بالأصلية ، ثم نحكم على ما ليس مشتركاً بأنه زائد . مثل : « كاتب - كتاب - مكتوب - كتابة - استكتب - كتب - كتب - مكتبة ... الخ » . فواضح ، من هذا المثال ، أن الأحرف المشتركة بين جميع أفراد هذه الأسرة ، هي ثلاثة : الكاف والتاء والباء . وعلى ذلك تكون هي وحدها الأصول ، أما ما عداها فهو زائد .

غير أن الأمر لا يبدو على مثل هذه السهولة في الكلمات التي تنتمي إلى أسر اشتقاقية قليلة الأفراد، أو في الكلمات التي تمثل هي وحدها أسرتها الاشتقاقية ، مثل كلمات : « التئد والتنجيق والقمعاس ... (١) » وما أشبهه . ولهذا النوع من الكلمات النادرة وضع النجاة القواعد للكشف عما قد يكون فيها من الزوائد .

ومن المفيد جداً ، وقبل كل شيء ، أن نعلم أي الحروف تستعملها العربية في زيادة كلماتها ؟ وهذه الحروف عشرة ، جمعها ، لتسهيل حفظها ،

(١) التئد : الكابوس . والقمعاس : البعير العظيم .

في كلمة « سألتُمونها (١) ». ولكن لا يكفي ان يكون حرف من كلمة ما واحداً من هذه الاحرف حتى نحكم زيادته ، اذ كثيراً ماتقع هذه الحروف أصولاً في كلماتها ، كالسين في « سأل » ، والميم في « طعم » ... الخ . غير أنه اذا اشتبه في أصالة حرف او زيادته في كلمة ما ، فكونه واحداً من هذه الحروف العشرة يرجح ان يكون زائداً ، أما إن لم يكن واحداً منها فأصالته لاشك فيها .

وطرق الكشف عن الزيادة على نوعين : نوع يقوم على الاسترشاد بالاشتقاق والقياس والاوزان وغيرها ، ونوع يعتمد على معرفة سابقة بالحال التي يزداد فيها كل حرف من احرف الزيادة . وسنبداً بالنوع الأول :

أ - أدلة الزيادة :

١ - الاشتقاق المحقق : اذا ثبت لدينا ان كلمة ما مشتقة من كلمة أخرى ، فالحروف غير المشتركة بينها زائدة ، مثل : « كاتب - كتب » ، فالالف في « كاتب » زائدة ، لأنها غير موجودة في « كتب » ، والهمزة في « الشمال » زائدة ، لان الكلمة من « شملت الريح » اذا هبت شمالاً ، وليس في « شملت » همزة . واذا تحقق الاشتقاق فهو أولى الادلة بالاتباع . ولكن بشرط ان يكون ظاهراً قريباً لا تكلف فيه ، ولا قسر .

فان امكن ارجاع الكلمة إلى اشتقاقيين واضحين ، جاز لك ان

(١) يضاف الى هذه الأحرف العشرة ما زيد ليكون تكراراً لحرف أصلي ، مثل الباء الثانية في (جلبب) ، والسين في (كسر) ، وهذا النوع من الزيادة ليس محصوراً في احرف معينة ، بل يشمل الحروف جميعاً ، لان جميع الاحرف صالحة لأن تكون أصولاً ولأن تكرر . والتكرار يكون لغرضين : اما لغرض الالحاق كما في (جلبب) ، واما لغرض التضعيف كما في (كسر) . وسيأتي شرح كل فيما بعد .

تنسبها الى هذه الاسرة اللغوية أو الى تلك . وذلك ككلمة « حَسَّان » ، إذ يمكن ردها إلى « الحيسِّ » ، فتكون الالف والنون فيها زائدتين ، ويكون وزنها « فمَلاَن » ، ويمكن ردها الى « الحُسَّيْنِ » ، فتكون زيادتها بالألف والتضعيف ، وتكون زنتها « فَعَمَّال » . وان كان للكلمة اشتقاقان ، احدهما واضح قريب ، والآخر بعيد ، فالأكثر ترجيحاً القريب على البعيد ، وجوز بعضهم الأمرين ، مثال ذلك كلمة « ملائِك » : قال بعضهم هي من « مَلَكَ » ، فالهمزة إذن زائدة والميزان هو « فَعَمَّال » ، وقال آخرون : هي من « لَأَكَّ » بمعنى أرسل ، فالزائد فيها اذن هو الميم ، والميزان هو « مَفْعَل » .

٢ - عدم النظير : إذا وزنت كلمة ما معتبراً جميع حروفها أصلية ، فخرجت من هذا الاعتبار بوزن لا نظير له في الكلام العربي ، أو بوزن نادر جداً ، فاحكم بان بعض حروفها زائد . مثال ذلك كلمة « معدَّ » ، فلو اعتبرت الميم أصلية فيها ، لكان وزنها « فَعَلَّ » . وهو وزن غريب في العربية ، فعليك في هذه الحالة أن تعد الميم زائدة ، ويكون ميزانها عندئذ « مَفْعَل » ، وهو وزن شائع وكثير .

وإذا لزم من الحكم بزيادة حرف وزن غريب ، ومن الحكم بأصالته وزن غريب آخر ، فالحكم بزيادته أولى ، لأن الكلمات المزيدة أكثر في العربية من الكلمات المجردة . مثال ذلك كلمة « دَرَدَيْس » : فان اعتبرت الدال الثانية أصلية كان ميزانها « فَعَمَلِيل » ، وهو وزن غريب نادر ، وان اعتبرت زائدة على جهة تكرار فاء الكلمة ، كان ميزانها « فَعَمَلِيل » وهذا وزن غريب نادر ايضاً . فهنا لا بد من ترجيح أحدهما . ويرجح في العادة وجه الزيادة لما قدمنا .

ب - مواضع غلبة الزيادة :

١ - الهمزة : اذا وقعت الهمزة صدرأ ، وبعدها ثلاثة أصول فقط ، فالغالب ان تكون زائدة ، مثل : « أحمد - أحر - أعرج » . وعلى هذا نحكم بزيادة الهمزة في كلمة « أرنب » ونقول ان زنتها هي « أفل » . فان جاء بعد الهمزة اربعة أصول ، فهي اصلية لازائدة ، مثل « إصْطَبَلْ » وعلى هذا يكون وزنها « فِمْتَلَلْ » . واذا كانت الهمزة في صدر فمسل أو اسم ذي علاقة بالفعل كالمصدر مثلاً ، لم يعبأ بعدد ما بعدها من الأصول ، فهي زائدة ولو بلغت الاصول بعدها أربعة ، مثل « إقشمر » و « إقشمرار »

٣ - الميم : اذا وقعت الميم صدرأ ، وبعدها ثلاثة أصول فقط ، فالغالب أن تكون زائدة ، مثل « مقتل - ملعب - مصباح ... الخ » . فعلى هذا تكون الميم في كلمة « منبج » زائدة ، وزنتها « مَفْعِيل » . فان جاء بعد الهمزة أربعة اصول ، حكم بأصلتها ، مثل « مرزنجوش (١) » ، ووزنه : « فَعْمَلْتَلُول » . إلا اذا كانت في صدر اسم ذي علاقة بالفعل ، كاسم الفاعل واسم المفعول واسمي الزمان والمكان والمصدر الميمي ، فهي زائدة أبداً ، مثل : « مُدَحْرَج - مُدَحْرَج » .

واذا وقعت الهمزة والميم حشواً أو طرفاً حكم بأصلتها ، مثل : « مسألة = مفعلة ، مسمع = مفعيل ، قراءة = فِعَالَةٌ ، مسام = مفاعل » ، إلا اذا دل على خلاف ذلك دليل قوي من اشتقاق ظاهر ، فهمزة « حمراء » زائدة بدليل اشتقاقها الظاهر من « حمراء » ، وهمزة « شمال » زائدة بدليل اشتقاقها الظاهر من « شمال » .

(١) المرزنجوش : نبت .

٣ .. الياء : اذا وجدت الياء مع ثلاثة أصول فقط ، فهي زائدة .
سواء كانت في الأول ، مثل : « يَضْرِبُ = يَقْعَلُ » ، أو في الوسط
مثل : « رحيم = فعيل » ، أو في الآخر ، مثل : « الليالي = الفعالي » .

وإذا وجدت الياء مع أربعة أصول ، فهي زائدة اذا وقعت صدر
فعل. أو حشو اسم ، مثل : « يدحرج = يفعل ، خيتعور (١) =
فيعول » . فاما ان كانت صدر اسم فهي أصلية ، مثل : « يستعور (٢)
= فعلاول » .

٤ - الواو والالف : اذا جاءت الواو أو الالف مع ثلاثة أصول
فصاعداً ، فيها زائدتان ، بشرط وجودهما في الحشو أو الطرف ، مثل :
« عَرَوْض = قَعَسُول ، عَصْفَنُور = فَعْلُول ، قَرَطَبُوس (٣) =
فَعْمَلُتُول ، حِنَطَأُو (٤) = فِعْمَلُتُول ، حِمَار = فِعْمَال ، سِيرِدَاح (٥)
فِعْمَلَال ، أَرطَى (٦) = فَعْمَلَى ، قَبَعَثَرَى (٧) = فَعْمَلَلَى » .

واما في الأول ، فالالف لا يمكن وقوعها فيه ، والواو لا تزد فيه
مطلقاً ، فان وقعت فيه فهي أصلية ، مثل : « وَرَثَتَل (٨) = فَعْمَلَل » .

-
- (١) الخيتعور : السراب .
(٢) اليستعور : الباطل .
(٣) القرطبوس : الداهية ، والناقة العظيمة الشديدة .
(٤) الحنطأو : الرجل القصير ، والعظيم البطن .
(٥) السرداح : الناقة الطويلة ، والضخم من كل شيء ، والأسد القوي
الشديد .
(٦) الأَرطَى شجر ينبت في الرمل . واحده ارطاة .
(٧) القبعثرى : العظيم الشديد . والأثنى قبعثرة .
(٨) الورثتل : السر ، والأمر العظيم .

٥ - النون : كثرت زيادة النون إذا كانت أخيرة بعد ألف زائدة قبلها ثلاثة أصول أو أكثر ، مثل : « سكران = فعلان » .
 واطردت زيادتها في أول المضارع ، مثل : « نضرب = نفعل » ، وفي اوزان المطاوعة ، مثل : « انكسر = انفعل ، إحرنجم (٢) = إفعلل » .
 وتغلب زيادتها إذا وقعت ثالثة ساكنة بعدها حرفان أو أكثر ، مثل : « شَرَّثَبَث (٣) = فَعَعَلَل ، قَلَتَسُوَ (٤) = فَعَعَلُوَ ، حَبَبَنَطِي (٥) = فَعَعَلِي ، جَعِيظَار (٦) = فَعِيظَال » .

٦ - التاء : اطردت زيادتها في ابواب التفعيل والتفعل والتفعل والتفاعل والتفعل والافتعال والاستفعال ، وفروعين ، مثل : « تكسير - ترداد - تجمّع - تجاهل - تدرّج - اجتماع - استخراج (٧) » . وإذا تطرفت التاء بعد واو زائدة قبلها ثلاثة أصول فصاعداً ، فالتألب ان تكون زائدة ، مثل : « رغوت = فعلوت » . وسيبويه لم يجعل هذا الموضع من غوالب الزيادة ، وحين حكم على تاء « رغوت » بالزيادة ، لم يفعل ذلك لانها في موضع تغلب زيادتها فيه ، بل فعل ذلك بدليل آخر هو دليل الاشتقاق ، لا دليل غلبة الزيادة .

٧ - السين : اطردت زيادتها في باب « استفعال » وفروعه ، مثل :

- (٢) احرنجم : ازدحم .
 (٣) الشربث : القبيح الشديد . وقيل : الغليظ الكفين والرجلين .
 (٤) الفلنسة : غطاء للرأس .
 (٥) الحبطني : القصير الغليظ البطين . ولاحظ ان اكثر هذه الكلمات الغربية الاوزان تتعلق بأمر تشويبية في الخلة .
 (٦) الجينظار : الغليظ القصير الرجلين .
 (٧) في الواقع ، فان زيادة التاء في مثل هذه المواضع يدل عليها الاشتقاق قبل ان يدل عليها غلبة الزيادة .

« استخرج - مستخرج - استخراج ... الخ » .

٨ - اللام : زيادة اللام قليلة جداً لم تسـمع إلا في كلمات قليلة معدودة ، مثل « زَيْدٌ = فَعْلٌ ، طَيْسٌ (١) = فَعْلٌ ، عَبْدٌ = فَعْلٌ » . ولذا فليس لها مواضع تغلب زيادتها فيها . بل ان الجرمي أنكر كون اللام من حروف الزيادة .

٩ - الهاء : وشأنها كشأن اللام في قلة زيادتها ، وعدم وجود مواطن معينة تغلب زيادتها فيها ، بل إن البرد لم يدها من حروف الزيادة ، وخرّج الكلمات التي وردت فيها الهاء تخريجات تؤدي الى الحكم باصالة الهاء فيها جميعاً ، وهذه الكلمات هي « أمهات - أهراق (٢) - هيجرّع (٣) - هيبّع (٤) - هيرّ كؤلة (٥) » .

★ ★ ★

إذا وجد في الكلمة حرفان أو أكثر من حروف الزيادة ، وكل في موضعه الذي تغلب زيادته فيه ، ولم يكن لدينا دليل من الاشتقاق يرشدنا إلى الأصول والزوائد ، فماذا نفعل ؟ أنحکم بزيادة الجميع ؟ نعم . نفعل ذلك إذا بقي من الكلمة ، بعد حذف الزوائد ، ثلاثة أصول فأكثر ، ففي كلمة « حبطني » ، نجد النون في محلها الذي يغلب أن تزداد فيه ، وكذا الألف أيضاً ، فإذا زرعنا كلاً من النون والالف ، بقي لدينا من الكلمة ثلاثة أصول هي « حبط » . ففي مثل هذه الحال نحكم على كل من

(١) الطيسل : الكثير ، وكذا الطيس .

(٢) أهراق : أراق .

(٣) الهجرع : الطويل .

(٤) الهيبّع : الأكل الكثير البلع .

(٥) الهركؤلة : المرأة الفخمة التي تركل في مهبها .

النون والالف بالزيادة ، أما في كلمة مثل « مريم » ، فاننا نجد كلا من الميم والياء من الغوالب (١) ، ولكننا اذا نزعناهما كما فعلنا في الكلمة السابقة ، بقيت الكلمة على أصلين اثنين فقط ، هما « رم » ، وهذا غير مقبول ، لان أقل الاصول في العربية ثلاثة . اذن ، لا بد ان يكون أحد الغالبين أصلياً ، فأيهما هو ؟ . ههنا نلجأ إلى تقدير أن الأول زائد والثاني أصلي ، ثم إلى تقدير العكس ايضاً ، ووزن الكلمة في كل تقدير منها . فنقول في مثل كلمة « مريم » : التقدير الأول ان الميم زائدة والياء أصلية ، فزنتها « مَفْعَيْل » ، والتقدير الثاني أن الميم أصلية والياء هي الزائدة ، فزنتها « فَعْمَيْل » . والآن ننظر : اذا لم يتمارض كلا التقديرين مع الاشتقاق ، أو لم يضر با قانوناً من القوانين الصوتية المعروفة ، كالاغلال والادغام وما شابه ، أو لم يؤدي الى وزن مرفوض في العربية أو نادر ، فكلا التقديرين جائز . وان كان أحد التقديرين يؤدي إلى شيء مما ذكرنا ، رُفِضَ واخذ بالتقدير الآخر الذي هو أكثر انسجاماً مع القواعد العربية . مثال ذلك كلمة « يأجج » فترجح أن تكون « فعمل » على أن تكون « يفعل » ، لانها لو كانت « يفعل » لسكان الجيان فيها واقمين عيناً ولاماً ، وقانون الادغام يقضي في هذه الحالة بادغامها ، أما لو كانت « فعل » ، فلا سلطة لقانون الادغام على المتماثلين ، لأن ثانيها قد زيد في هذه الحالة للإلتحاق ، وقد علمنا أنه لا إدغام في الزيادة اللاحقة . فلما كان الجيان مظهرين لامدغمين ، رجح ذلك ان تكون الكلمة « فعل » لا « يفعل » .

ومن جهة أخرى نجد شبهة الاشتقاق ترجيح العكس في كلمة « يأجج » . اذ لو كانت « فعل » لكان الاصل الاشتقاق لها « يأج » ، وهو أصل مهمل في العربية لم تعتمد في الاشتقاق ، أما لو كانت « يفعل » ،

(١) اي من الحروف التي يغلب ان تتراد في هذه المواضع .

فيكون أصلها الاشتقاقي هو : « أجج » ، وهذا أصل اشتقاقي مستعمل في العربية ، تقول : أجتّ النار ، وأجج الرجل النار . . .

في مثل هذه الحال ، اي عندما ترجح الشبهة الاشتقاقية تقديراً ، وترجح القوانين الصوتية تقديراً معاكساً ، يكون التقدير المنسجم مع الشبهة الاشتقاقية أولى . وقيل : الأولى ترجيح التقدير المؤدي الى أفضل واشيع الوزنين ، فكلمة « رمّان » هي « فعّال » ، على الرغم من أن « رم ن » مهمل في العربية ، وليست « فعلان » ، على الرغم من أن « ر م م » مستعمل ، وذلك لأن وزن « فعّال » أكثر واشيع في كلامهم من وزن « فعلان » .

ادلة الزيادة حتى الآن ثلاثة : الاشتقاق المحقق ، وعدم النظر ، وغلبة الزيادة . فاذا تعارضت هذه الأدلة بعضها مع بعض ، فأقواها الاشتقاق المحقق ، فيؤخذ بالتقدير المنسجم معه بغض النظر عما يؤدي إليه هذا التقدير من خروج عن الاوزان المألوفة ، أو كسر لقانون من القوانين الصوتية المعروفة ؛ وان تعارضت الغلبة مع عدم النظر رجحت كفة الغلبة .

٥ - اغراض الزيادة

تزيد العربية في كلماتها لغرض من الاغراض الآتية :

١ - للمعنى : وذلك ان المجرد وحده لا يستطيع الوفاء بجميع المعاني التي تريدها اللغة ، فتلجأ إلى الزيادة للوصول الى هذه المعاني ، فتزيد الالف بمد الفاء لمعنى المشاركة ، مثل : « ضارب زيد عمراً » ، وتزيد الهمزة والنون لمعنى المطاوعة ، مثل : « انكسر الزجاج » ، وتزيد الميم والواو لمعنى اسم المفعول ، مثل : « مضروب » . . . وهكذا (١) .

٢ - للهد : وهي الزيادة التي ليست لمعنى معين ، بل لغرض امتداد الصوت فقط ، مثل : « عجوز - عمود - قضيب - كتاب - سراج (٢) » . وتسمى زيادة للتكثير أيضاً .

٣ - لغير سبب ظاهر : وتسمى الزيادة من أصل الوضع ، وهي تلك الزيادة التي لم يسمع المجرد إلا موصولاً بها ، مثل « افتقر » ، إذ لم يسمع المجرد « فقر » في كلامهم ابدأ ، فالهمزة والتاء فيه لم تزدا لمعنى مقصود ، بل لحقتا بالأصل من أصل الوضع .

(١) هذه المعاني المتحصلة من الزيادة تسمى بالمقولات الصرفية ، أو المعاني الصرفية التي كثيراً ما سر ذكرها معنا .

(٢) هذا ما يزعمه النحاة (انظر النصف لابن جني في شرحه لكتاب التصريف للمازني ج ١ ص ١٤) . والواقع ان هذه الزيادات هي من نوع الزيادة للمعنى ، فالواو في (عجوز) لمعنى الصفة ، والياء في (قضيب لمعنى اسم المفعول ، لانه مقضوب من الشجرة ، والالف في (كتاب وسراج) لمعنى الآلة . ألا ترى ان اكثر آلاتهم على وزن (فعال) ، مثل : « كساء ورداء وحزام وخطام . الخ .

٤ - اللحاق : وهي تلك الزيادة التي لا يظهر أن لها معنىً خاصاً بها ، وان كل فائدتها تنحصر في اخراج الكلمة من وزن وادخالها في وزن آخر لتسري عليها جميع أحكامه . فزيادة الباء في « جلبب » ليس لها معنى خاص مطرد ، وكل فائدتها انحصرت في أن الكلمة خرجت من الثلاثي « جلب » ، والحق بالرباعي « فعلل » . فعند المضارع منها والأمر والمصدر كالمضارع والأمر والمصدر من الرباعي ، فتقول : جلبب يجلبب جلببيةً ، كما تقول : دحرج يدحرج دحرجةً . ولذا لا يحكون على الزيادة بأنها لللاحق إلا اذا أدت الى ان تسري على الملحق جميع القوانين السارية على الملحق به مما يتعلق بالاشتقاق والتصريف المختلفة .

والواقع أن جميع انواع الزيادات لا تخلو من معنى ، ولكنهم لم يحكموا لزيادة بأنها للمعنى إلا اذا كانت تحمل للمجرد بصورة مطردة معنىً خاصاً بها ، كالألف التي تحمل في « قاعل » معنى المشاركة دائماً ، وكالهزمة والسين والتاء التي تحمل في « استعمل » معنى الطلب في اغلب الاحيان ، مثل : « استغفر - استنطق - استعمل - استراح . . الخ » .

رُسَمُ الْفِعْلِ

١ - الماضي والمضارع والأمر

ينقسم الفعل باعتبار زمانه إلى : ماض ، ومضارع ، وأمر

١ - فالماضي :

ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بالزمان الماضي ، مثل : ذهب ،
جاء ، باع . . . الخ .

وعلامته أن يقبل تاء التانيث الساكنة ، مثل : « ذهبَتْ » ، أو
تاء الضمير المتحركة ، مثل : « ذهبَتْ - ذهبَتْ - ذهبَتْ ... الخ » .

ويؤخذ الماضي من المصدر على أوزان مختلفة سيأتي بيانها (١) .

(١) هذا هو المذهب الشائع ، وهو مذهب البصريين . والكوفيون يرون

٢ - المضارع :

ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان يحتمل الحال والاستقبال ،
مثل : « يذهب » .

وعلامته ان يقبل السين أو « سوف » أو « لم » أو « لن » ،
مثل : « سيذهب - سوف يذهب - لم يذهب - لن يذهب » .

ويؤخذ المضارع من الماضي بزيادة حرف من أحرف المضارعة في أوله .
وأحرف المضارعة أربعة ، هي الهمزة ، والتاء ، والنون ، والياء . مثل :
« أذهب - تذهب - نذهب - يذهب » .

فان كان الماضي على ثلاثة أحرف سكن أوله بعد دخول حرف
المضارعة ، أما ثانيه فيفتح أو يضم أو يكسر ، وأمر ذلك سمعي ، مثل :
« يَفْتَحُ - يَنْصُرُ - يَضْرِبُ » .

أما إن كان الماضي على اربعة أحرف فصاعداً ، فان كان في أوله
همزة زائدة ، حذفت ، وكسر ما قبل الآخر ، مثل : « أَكْرَمُ ←
يُكْرِمُ » ، وان كان في أوله تاء زائدة بقي على حالة بلا تغيير ، مثل :
« تَغْتَابِلُ ← يَتَغَابَلُ » . فان لم يكن هذا ولا ذلك ، اكتفي بكسر
ما قبل آخره ، مثل : « قَاتِلُ ← يُقَاتِلُ » .

هذا ، وحرف المضارعة مفتوح أبداً ، إلا اذا كان الماضي على
اربعة أحرف فيضم ، مثل : « أَكْرَمُ ← يُكْرِمُ ، دَحْرَجُ ←
يُدْحَرِجُ » .

٣ - والأمر :

ما دل على طلب وقوع الفعل من الفاعل المخاطب بغير لام الأمر ،
مثل : « إذهب » .

وعلامته ان يقبل ياء المؤنثة المخاطبة ، مثل : « إذهبي » .

ويؤخذ الأمر من المضارع بحذف حرف المضارعة من أوله . فان
كان ما بعد حرف المضارعة متحركاً ، بقي على حاله ، وإن كان ساكناً ،
زيد على أوله همزة الوصل التي مر ذكرها ، مثل : « تَتَعَلَّمُ ←
تَعَلَّمْ ، تَذْهَبُ ← إِذْهَبْ » .

الصحيح والمعتل

- مثال : وهو ما كانت فائوه حرف علة ، مثل : « وَعَدَ - يَسَّرَ » .
- أجوف : وهو ما كانت عينه حرف علة ، مثل : « قَالَ - باع » .
- ناقص : وهو ما كانت لامه حرف علة ، مثل : « غَزَا - رمى » .
- لفيف مقرون : وهو ما كانت عينه ولامه من حروف العلة ، مثل :
« نوى - حَمِيَّ » .
- لفيف مفروق : وهو ما كانت فائوه ولامه من حروف العلة ، مثل :
« وشى » .

٢ - الصحيح والمعتل

ينقسم الفعل من حيث طبيعة أحرفه إلى : صحيح ، ومعتل

١ - فالصحيح :

ما كانت جميع أصوله صحيحة ، مثل « كتب - دحرج » . وهو ثلاثة أقسام :

سالم : وهو ما سمات أصوله من الهمزة والتضعيف ، مثل : « كتب دحرج » .

مهموز : وهو ما كان أحد أصوله همزة . فهو مهموز الفاء ، مثل : « أكل » ، أو مهموز العين ، مثل « سأل » ، أو مهموز اللام ، مثل : « قرأ » .

مضاعف : وهو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ، مثل « شدء » ، أو ما كانت فائوه ولامه الأولى من جنس واحد ، وعينه ولامه الثانية من جنس واحد آخر ، مثل : « زلزل » . ويسمى هذا بالمضاعف الرباعي .

٢ - والمعتل :

ما كان بعض أصوله حرف علة . وهو خمسة أقسام :

-
- مثال : وهو ما كانت فأؤه حرف علة ، مثل : « وَعَدَ - يَسَّرَ » .
- أجوف : وهو ما كانت عينه حرف علة ، مثل : « قَالَ - باع » .
- ناقص : وهو ما كانت لامه حرف علة ، مثل : « غَزَا - رمى » .
- لفيف مقرون : وهو ما كانت عينه ولامه من حروف العلة ، مثل :
« نوى - حَمِيَّ » .
- لفيف مفروق : وهو ما كانت فأؤه ولامه من حروف العلة ، مثل :
« وشى » .

٣ - المتعدي واللازم

ينقسم الفعل باعتبار معناه إلى : متعدي ، ولأزم

١ - فالتعدي :

هو ما يتعدى اثره فاعله ، ويتجاوزه إلى المفعول به ، مثل : « ضرب زيد عمراً » . ويسمى أيضاً الفعل الواقع ، لوقوعه على المفعول به ، والفعل المجاوز ، لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به . وهو على ثلاثة اقسام :

المتعدي إلى واحد : وهو ما احتاج الى مفعول به واحد ، مثل : « فتح زيد الباب » . واكثر الافعال من هذا القسم .

المتعدي الى اثنين : وهو ما احتاج الى مفعولين . وينقسم هذا ايضاً إلى قسمين : ما يتعدى الى مفعولين ليس اصلها المبتدأ والخبر ، مثل : « أعطى - منح - كسا - منع - حرم - . . » وما في معناها . وما يتعدى الى مفعولين اصلها المبتدأ والخبر ، وهي على زمر :

١ - زمرة افعال اليقين ، وهي الافعال الدالة على الاعتقاد الجازم ، وهي : رأى - علم - درى - تَعَلَّسَ ، بمعنى إعلم - وجد - ألقى .

٢ - زمرة أفعال الظن ، وهي ما يفيد رجحان وقوع الشيء ، وهي : ظن - خال - حسب - جعل - بقي بمعنى ظن - حجا - عدَّ

التي بمعنى ظن - زعم - هبّ التي بمعنى إفرض .

٣ - زمرة أفعال التحويل ، وهي التي بمعنى صيّر ، وهي : صيّر -
ردّ - ترك - اتخذ - إنخذ - جعل - وهب .

المتعدي إلى ثلاثة : وهو ما احتاج إلى ثلاثة مفعولات . وأفعال
هذا القسم قليلة ، هي : أرى - أعلم - أنبأ - نبأ - أخبر - خبّر -
حدّث .

٢ - واللازم :

هو ما لا يتعدى أثره فاعله ، ولا يتجاوزه إلى المفعول به ، بل
يبقى في نفس فاعله . مثل : « ذهب زيد » .

ويكون الفعل لازماً إذا كان من أفعال السجايا والطبايع ، مثل :
« حَسُنْ - قَبِّحْ » ، أو دلّ على هيئة ، مثل : « طال - قصُر » ،
أو على نظافة ، مثل : « طَهَّر - نَطَّف » ، أو على دنس ، مثل :
« وَسِخْ » ، أو على حالة نفسية مؤقتة ، مثل : « مرض - كَسِل -
نشِط » ، أو على لون ، مثل : « إِحْمَرَّ » ، أو على عيب ، مثل :
« عَوَّر » ، أو على حلية ، مثل : « حَوَّرَ » ، أو كان مطاوعاً لفعل
متعد إلى واحد ، مثل : « مدَّ ← إمتدَّ » ، أو كان على أحد الأوزان
الآتية : « فَعَّل = حَسَّن ، إنفعل = إنكسر ، إفعل = إزور » ،
إفعل = إحمار ، إفعلل = إقشعر ، إفعللل = إحرّثجّم » .

هذا ، ويمكن جعل اللازم متعدياً ، ويسمى ذلك بالتعديّة ، ويحدث
ذلك بنقل الفعل إلى أحد الأوزان الآتية : أفعل - فَعَّل - فاعل -

استفعل ، مثل : « دخل زيد ← أدخل زيد عمرًا ، فرح زيد ← فرح زيد عمرًا ، جلس زيد ← جلس زيد عمرًا ، قدم زيد ← استقدم زيد عمرًا . فاذا كان الفعل قبل التعدية متمدياً الى مفعول به واحد ، صار بالتعدية متمدياً إلى اثنين ، مثل : « فهم زيد المسألة ← فهم زيد عمرًا المسألة » ، وان كان قبلها متمدياً إلى اثنين ، صار بها متمدياً إلى ثلاثة ، مثل : « علم زيد عمرًا مسافراً ← أعلم زيد عمرًا خالدًا مسافراً » .

وكذا يمكن جعل التعدية لازماً ، ويسمى ذلك بالطاوعة ، ويكون بنقل الفعل إلى أحد اوزان الطاوعة ، وهي : « انفعل - افعل - تفعل - تفاعل » ، مثل : « كسر زيد الباب ← إنكسر الباب ، جمع زيد الناس ← اجتمع الناس ، جمع زيد الناس ← تجمّع الناس ، قاتل زيد عمرًا ← تقاتل زيد وعمرو » . فاذا كان الفعل قبل الطاوعة متمدياً لاثنين ، فقد بالطاوعة مفعولاً به واحداً ، مثل : « علم زيد عمرًا المسألة ← تعلم زيد المسألة » .

٤ - المعلوم والمجهول

ينقسم الفعل باعتبار فاعله إلى : معلوم ، ومجهول

١ - فالمعلوم :

ما ذكر فاعله في الكلام ، مثل : « جاء زيد » .

٢ - والمجهول :

ما حذف فاعله وناب عنه المفعول أو الظرف أو غيرها ، مثل : « كُتِبَ البابُ - جُلِسَ في الدار ... » .

ومتى حذف الفاعل من الكلام وجب ان تتغير صورة الفعل المعلوم:

١ - فان كان ماضياً كسر ما قبل آخره ، وضم كل متحرك قبله .
مثل : « كُنَسَ ← كُنِسَ ، اِسْتَفْفَرَ ← اُسْتَفْفِرَ » .

- وان كان مضارعاً ضم أوله ، وفتح ما قبل آخره ، مثل :
يَكْسِرُ ← يُكْسِرُ ، يَسْتَفْفِرُ ← يُسْتَفْفِرُ » .

٣ - وإن كان قبل آخر الماضي ألف ، ولم يكن سداسياً ولا رباعياً ، قلبت ألفه ياءً ، ثم كسر كل متحرك قبلها ، مثل : « باع ← بيع ، ابتاع ← ابتيع » .

٤ - وان كان قبل آخر الماضي ألف ، وكان رباعياً أو سداسياً ، قلبت الفه ياءً ، ثم كسر ما قبلها ، ثم ضم كل متحرك قبله ، مثل : « أعاد ← أعيد ، إستماد ← أستعيد » .

٥ - وان كان قبل آخر المضارع حرف مد ، قلب حرف المد ألفاً ، وضم اول الفعل ، مثل : « يقول ← يُقال ، يبيع ← يُباع ، يُعيد ← يُعاد ، يبتاع ← يُبتاع ، يستعيد ← يُستعاد » .

٦ - إن كان الفعل المعلوم ثلاثياً أجوف متصلاً بضمائر الرفع المتحركة ، وكانت فاؤه مكسورة ، ضمت في الجهول ، مثل « بيعتُ الفرسَ ← بُعتُ الفرس (١) » ، وان كانت مضمومة ، كسرت في الجهول ، مثل : « رمتُ زبداً بخير ← رمتُ بخير (٢) » .

هذا ، وفعل الأمر لا يكون مجهولاً أبداً .

(١) - اي باعني الفرس غيري

(٢) - اي رامني بخير غيري .

٥ - الجامد والمتصرف

ينقسم الفعل باعتبار التصرف إلى : جامد ، ومتصرف

١ - فالجامد :

ما لزم صورة واحدة فلم يزايلها . وهو على ثلاثة أقسام : فاما جامد على صورة الماضي ، مثل « ليس » وإما على صورة المضارع ، مثل « يهبط » بمعنى يضيح ، واما على صورة الأمر ، مثل « تعال » .

ومن الافعال الجامدة غير التي ذكرت في الامثلة : عسى - هبّ بمعنى إفرض - ثم أفعال المدح والذم : نعم - بئس - حبذا - ساء - ثم أفعال التعجب : ما اكرم زيدا - أكرم يزيد - ثم تبارك الله - ثم هات - هلئهم^(١) - قلّ بمعنى « ما » مثل : قل رجل يفعل ذلك ، اي : ما رجل يفعل ذلك - ثم قلّما وكثرما وظلما وقصرما وشدما . وهي أفعال مكفوفة عن العمل بسبب « ما » الكافة ، ولا فاعل لها - ثم سقيط في يده بمعنى ندم وتخيير - ثم هدّ التي بمعنى كفى ، مثل : هذا رجل هدّك من رجل ، اي : كفاك من رجل - ثم كذب التي تستعمل للاغراء بالشيء والحث عليه ، كقولك لمن يشكو ألماً في أمعائه :

(١) - هذا في لغة تميم التي تصل (هلم) بالضائر فتقول : هلماء ، هلموا . أما في لغة الحجاز فلا يتصل بالضائر ، فيقال : هلم يا زيد ، هلم يا رجال ، هلم يا هند ، هلم يا نساء ، وهو على ذلك اسم فعل أمر ، لا فاعل . حامد .

كذبتك الشاي ، أي : عليك بالشاي .

٢ - والتصرف :

وهو ما يقبل التحول من صورة الى أخرى لأداء معاني الاحداث في ازميتها المختلفة . وهو قسبان : تام التصرف : وهو ما يأتي منه الصور الثلاث : الماضي ، المضارع ، والأمر ، مثل : « ذهب - يذهب - اذهب » . وناقص التصرف : وهو ما لم يأت منه الا صورتان فقط: الماضي والمضارع ، مثل : « كاد يكاد - أوشك يوشك - مازال ما يزال - ما انفق - ماينفق ، ما يبرح ما يبرح » . وكلها من الأفعال الناقصة .

٦ - المجرد والمزيد فيه

ينقسم الفعل باعتبار الحروف الزائدة إلى : مجرد ، ومزيد فيه .

١ - فالمجرد :

ما كانت جميع حروفه أصلية . وهو قسمان : مجرد ثلاثي ، مثل : « ذهب » ، ومجرد رباعي ، مثل : « دحرج » .

٢ - والمزيد فيه :

ما زيد فيه حرف أو اثنان أو ثلاثة ، فيزداد في الثلاثي حرف واحد ، مثل : « أكرم - كسّر - قاتل » ، أو حرفان ، مثل : « إنكسر - إجتمع - تعلّم - تجاهل - إحمّر » ، أو ثلاثة ، مثل : « استخرج - إعشوشب - إجلنوّذ^(١) - إحمارة » ، أما الرباعي فلا يزداد فيه إلا حرف واحد ، مثل : « تدحرج » ، أو حرفان فقط ، مثل : « إطمأنّ - إحرنجم » .

(١) اجلوذ : اسرع .

أبنية الفعل

١ - ابنية التصاريح المجرد

له ستة ابنية ، هي :

١ - فَعَلَ الذي مضارعهُ يَفْعَلُ : ومثاله « نَصَرَ ← يَنْصُرُ » .
وهذا البناء لم يختص بمعنى من المعاني ، بل اشتمل في جميعها .

ومما يختص بهذا الباب الافعال الجوفاء الواوية ، مثل : « قال ← يقول » ، ماعدا قلة منها ، مثل : « خاف ← يخاف » ، إذ الأصل : « خَوْف ← يَخْوَف » .

ومما يختص به ايضاً كل فعل يدل على المغالبة ، مثل : كارمني فكرمته ← أكرمته » ، أي : غلبته في الكرم . إلا أن يكون الفعل مثلاً واوياً كوعد ، أو اجوفاً يائياً كباع ، أو ناقصاً يائياً كرمى ، فالمغالبة من الأفعال تختص بباب « فَعَلَ ← يَفْعَلُ » .

واعلم أن ليس باب المغالبة قياساً بحيث يجوز لك نقل كل فعل

أردت الى هذا الباب لهذا المعنى ، فلا تقول : نازعى فَنَزَعَتْهُ أَشْرَعُهُ ، بل تقول : فَنَلَبَتْهُ . واذن يكون سماعياً ، ولكنه كثير .

ومما اختص به ايضاً الناقص الواوي ، مثل : « غزا ← يغزو » ، ما عدا قلة منه ، مثل : « رَضِيَ ← يرضى » . اذ الأصل : « رَضِيَوْ ← يَرْضَوْ » . لأنه من « الرضوان » .

وأكثر المضاعفات التعمدية تأتي منه ، مثل : « شَدَّ ← يشدُّ » . وقد يأتي منه المضاعف اللازم ، مثل : « مَرَّ ← يمرُّ » .

٢ - فَعَلَّ الذي مضارعه يَفْعَلُ : ومثاله : « ضَرَبَ ← يتضربُ » . وهذا الباب كسابقه ، لم يختص بمعنى من المعاني ، بل استعمل فيها جميعاً .

وقد التزموا هذا الباب في المثال ، واوياً كان أو يثياً ، مثل : « وَعَدَّ ← يعِدُّ ، يَسَرَ ← ييسِرُّ » . كما التزموه ايضاً في الاجوف والناقص اليائين ، مثل : « باع ← يبيع ، رَمَى ← يرْمِي » . وأكثر المضاعفات اللازمة تأتي منه ، مثل : « قرأ ← يقرئ » . وقد تأتي من غيره ، مثل : « صدَّ ← يصدُّ » .

٣ - فَعَلَّ الذي مضارعه يَفْعَلُ : ومثاله : « فَتَحَ ← يفتَحُ » . ولم يعد النحاة هذا البناء اصلاً ، بل عدوه فرعاً على « فَعَلَ يَفْعَلُ » أو على « فَعَلَ يَفْعَلُ » . واعتبروا فتح العين في مضارع هذا البناء مسبباً عن كون عينه أو لامه واحداً من حروف الخلق (١) . وقالوا :

(١) - الواقع ان عين هذا البناء أو لامه هو في اغلب الاحيان واحد ←

لو لم تكن عينه أو لامه دائماً من حروف الحلق لانكسرت العين في المضارع أو ضمت . وليس هذا بصحيح ، فقد جاءت من هذا الباب أفعال كثيرة ليس في حروفها شيء من حروف الحلق ، مثل : أبى - يأبى ، جبا - يجبا ، قلى - يقلى ، ركن - يركن ، زكن - يزكن ، غسا الليل - يغسى ، قنط - يقنط ... الخ .

٤ - فَعِيلَ الَّذِي مَضَارِعُهُ يَفْعَلُ : ومثاله : « عَلِمَ ← يَعْلَمُ » .
واللازم في هذا الباب أكثر من المتعدي . وأكثر أفعاله تدل على الوجد وما يجري مجراه ، مثل « حزن - نكيد - عسير - شكس » ، أو على هيجان عاطفي ، مثل « بطير - فريح - غضب - قلق » ، أو على امتلاء أو فراغ ، مثل « شبع - عطش » ، أو على لون ، مثل « كدر - شرب » . أو على حلية ، مثل « صالح - عور » .

٥ - فَعِيلَ الَّذِي مَضَارِعُهُ يَفْعِلُ : ومثاله : « وَرِثَ ← يَرِثُ » .
والأفعال التي جاءت من هذا الباب قليلة جداً ، وهي : « حسب - نعيم - يتيس - ييس - وريث - وثيق - وميق - وفیق - وريم - وليي - وريي - وبيق - وحير - وغير - وريع - وله - وهم - وعيم » . وأكثر هذه الأفعال سمع في عين مضارعه لفتح أكثر من الكسر ، مثل « يحسب - ينعم - يتيس ... الخ » . وهذا الذي حمل النحاة على اعتبار هذا الباب فرعاً على سابقه .

٦ - فَعِيلَ وَمَضَارِعُهُ يَفْعُلُ : ومثاله : كَرُمَ ← يَكْرُمُ » .
وأفعال هذا الباب كلها لازمة ، لأنها لا تدل إلا على الطباع ونحوها ،

→ من حروف الحلق الستة : الهمزة والماء والين والحاء والفاء ، مثل : « سأل ← يسأل » ،
قرأ ← يقرأ ، زحم ← يزحم ، فتح ← يفتح ... الخ .

مثل : حَسَنَ - كَبَّرَ - قَبَّحَ - صَعَّرَ ... الخ .

ملاحظات :

١ - ان السماع وحده هو المرشد الى معرفة الفعل الثلاثي المجرد من اي باب هو من هذه الابواب الستة .

٢ - إن كثيراً من الأفعال جاء بها السماع من باين مختلفين ، مثل : « نفر - شتم - نسل - علف - فسق - حسد - لمز ... الخ » ، فقد سمعت من الباب الأول والثاني . حتى قال أبو زيد : إن ضم عين « فَعَلَّ » في المضارع وكسرها على حد سواء ، وكلاهما قياس ، وليس احدهما أولى به من الآخر . إلا أنه ربما يكثر احدهما في عادة الفاظ الناس حتى يطرح الآخر ويقبح استعماله . فان عرف الاستعمال فذاك ، وإلا استعملوا معاً ، وليس على المستعمل شيء (١) .

٣ - قد تسمع فعلاً من غير الابواب الستة التي ذكرناها للمجرد الثلاثي . وذلك مثل : « فَضِّلَ ← يَفْضُلُ ، نَعِمَ ← يَنْعَمُ » ، اي بكسر العين في الماضي وضمها في المضارع . وليس هذا يباب معروف ، ولكنه من تداخل اللغات . ويعني ذلك ان بعض القبائل تنطق هكذا الفعل من الباب الأول : « فَضَّلَ ← يَفْضُلُ » وان قبائل أخرى تنطقه من باب « علم » : « فَضِلَ ← يَفْضُلُ » . ثم يأتي من مزج بين اللغتين ، فيأخذ المضارع من اللغة الاولى ، والماضي من اللغة الثانية ، فيقول : « فَضِلَ ← يَفْضُلُ » .

٢ - ائبئة الئملأئ المئزبء فبء

للئلالئ المئزبء فبء ائئاء عئشر بئاء : ئلالئة لئبءاء الءرف الواءءء ، وئمسء لئبءاء الءرفبئ ، واربءة لئبءاء الئلالئة ، وءبء :

١ - أَفَعَلَ : بئبءاء الءمزة فبء أولء ، مئل : « أءءل - أءلس - أءرم . والمءانئ الئبء ئآبئ لءا هءءة لئبءاء ءئبءة . فئبءا الئءءبءة ، مئل : « ءءل زبء ← أءءل زبء عمراً » ؛ وءءل الئبء ءا شئء ، مئل : « أءءبءه » أئ : ءءلئءه ءا ءءوءئ ، وءءل الئبء نفس أصله ، مئل : اءءبء الءءاب « أئ : ءءلئءه هءبءة ، والئءربض ، مئل : « أَقْتَلْتُ زبءاً » أئ : عرضئءه للءقل ، وصبوءرة الئبء ءا شئء ، مئل : « أورك الشءر » أئ : صار ءا ورق ، وصبوءرة الئبء ءا شئء ءئ شئء ، مئل : « أءبء الءءل » أئ : صار ءا أصءاب ءوءئ ءبء ، وءئبوءة الوءء ، مئل : « أءصء الءرع » أئ : ءان وءء ءصاءه ، والءءول فبء المءكان ، مئل : « أءرق الءءل » أئ : ءءل العراق ، والءءول فبء الزمان ، مئل : « أءبء الءءل » أئ : ءءل فبء الصبء ، والءءول فبء العءءء ، مئل : « أءشر القوم » أئ : ءءلوا فبء المءء عئشرة ، ووءوء الئبء عئ صفة ، مئل : « أءءل زبءاً » أئ : وءءئءه بءءبلاً ، والسلب ، مئل : « أءءرء زبءاً » أئ سلبئءه العءر فلم اءع له بءالاً للاءءءار ، ومنه قولهم : « أءءَرَّ من أئءَرَّ » .

وقء ءاء « أفعل » بءعئ الءعاء ، مئل : « أسقئئءه » أئ : ءءوء له بالسقئاء . ءا ءاء مطاوعاً لئفعل ، مئل : « فطرء زبءاً ← أفطر زبءاً » . وهوء قئل . وءاء أءبءاناً بءعئ « فعل » الءءرء ، مئل :

« أقلت الموظف = قلتُ الموظف » .

وقد يجيء للمعاني المذكورة، مثل: « أبصره » أي رآه، و « أوعزت إليه » أي: تقدمت .

٢ - فَعَّلَ : بتضعيف العين ، مثل : « كَسَّرَ » . والمعاني التي تأتي لها هذه الزيادة هي : التكثر . وهو على أنواع : تكثر في الحدث ، مثل : « طَوَّقَت في البلاد » أي : اكترت الطواف ، وتكثر في الفاعل ، مثل : « مَوَّتت الأبل » أي : ماتت ابل كثيرة ، وتكثر في المفعول ، مثل : « غلَّسَّت الأبواب » أي ، اغلقت ابواباً كثيرة . والتعدية ، مثل : « فرَّحت زبداً » أي : جعلته يفرح ، ونسبة الشيء إلى شيء ، مثل : « فسَّقتُ زبداً » أي : نسبته إلى الفسق ، والمدعاء على المفعول أو له ، مثل : « جدَّعت زبداً » أي قلت له جدعاً لك ، و : « سَقَّيت زبداً » أي قلت له : سقياً لك ، والسلب ، مثل : « جَلَّدت البعير » أي : أزلت جلده بالسلب . وصيرورة الشيء ذا شيء ، مثل : « قَبَّح الجرح » أي : صار ذا قبح ، والصيرورة ، مثل : « عَجَّزت المرأة » أي : صارت عجوزاً ، وتصيير المفعول على ما هو عليه ، مثل : « سبَّحان الذي بَصَّر البصرة » أي : جعل البصرة بصرة ، وعمل الشيء في الوقت ، مثل : « هَجَّر الرجل » أي : سار في الهساجرة ، والمشي إلى الموضع ، مثل : « كَوَّف الرجل » أي : مشى إلى الكوفة .

وقد يجيء لمعانٍ غير ما ذكر غير مضبوطة بالضوابط المذكورة ، مثل : جَرَّب وکلَّهم .

٣ - فَعَاعَلَ : بزيادة الألف بين الفاء والعين ، مثل : « ضارَبَ » .

والمعاني التي تأتي لها هذه الزيادة هي : المشاركة ، مثل : « ضارب زيداً عمراً » أي : ضرب كل واحد منها الآخر ، وجعل الشيء ذا شيء ، مثل : « عافاك الله » أي : جعلك ذا عافية ، والتكثير ، مثل : « ضاعفت الشيء » أي : كثرت أضعافه .

وقد يأتي « فاعل » بمعنى مجردة الثلاثي ، مثل : « سافرت » أي : سفرت .

وتقل « فَعَلَ » إلى « فاعل » يؤدي ، كما علمت قبل ، إلى تعديته ، مثل : « غفل زيد ← غافل زيد ، عمراً » .

٤ - تَفَاعَلَ : زيادة التاء في أوله ، والالف بين الفاء والعين ، مثل : « تضارب » . والمعاني التي تأتي لها هذه الزيادة هي : المشاركة ، مثل : « تضارب زيد وعمرو » . والفرق بين « فاعَلَ » و « تفاعَلَ » في باب المشاركة ، أن الطرفين مع « تفاعل » مشتركان في المعنى واللفظ ، فزيد وعمرو مشتركان في الضرب ، وفي الرفع ، أما مع « فاعل » فهي مشتركان في المعنى مختلفان في اللفظ ، إذ يكون أحدهما فاعلاً مرفوعاً ، والآخر مفعولاً به منصوباً (١) . ثم المطاوعة (٢) ، مثل : « باعدت زيداً ← فتباعد زيد » ، والتظاهر ، مثل : « تمارض زيد » أي : تظاهر بالمرض .

(١) ينقص « تفاعل » عن « فاعل » مفعولاً واحداً دائماً . فإن كان « فاعل » متعدياً إلى اثنين كان « تفاعل » متعدياً إلى الثاني منها فقط ، مثل ، « نازعت زيداً الحديث ← تنازعنا الحديث » . وإن كان « فاعل » متعدياً إلى واحد كان « تفاعل » لازماً . مثل : « ضاربت زيداً ← تضاربتنا » .

(٢) ويكون مطاوعاً « لفاعل » .

٥ - تَفَعَّلَ : زيادة التثنية في أوله ، وتضعيف العين ، مثل : « تجمّع » . والمعاني التي تأتي لها هذه الزيادة هي : مطاوعة « فَعَّلَ » ، مثل : « جَمَعْتَهُ ← فَجَمَعْتَهُ » ، والمكاف ، مثل : « تشجّع زيد » أي : تكاثف الشجاعة ، والاتسّخاذ ، مثل : « توسّد زيد » أي : اتخذ لنفسه وسادة ، والتجذب ، مثل : « تخرّج زيد » أي : تجنب الحرج ، وتكرار العمل في مهلة ، مثل : « تجرّح زيد الدواء » أي : جرّعه شيئاً بعد شيء^(١) ، والطلب ، مثل : « تنجّزته الوعد » أي : طلبت منه إنجازَه ، والاعتقاد في الشيء انه على صفة ، مثل : « تمطّمت زيدا » أي : اعتقدت فيه العظمة ، وصيرورة الشيء ذا شيء ، مثل : « تآهّل زيد » أي : صار ذا أهل . والصيرورة فقط ، مثل : « تزوّب العنب » أي : صار زيبياً .

٦ - إنفَعَلَ : زيادة الهمزة والنون في أوله ، مثل : « إنكسر » . والمعنى الوحيد الذي تأتي له هذه الزيادة هو : مطاوعة « فَعَلَ » ، مثل : « كسرتَه ← فانكسر^(٢) » . ويشترط في الفعل ان يكون علاجياً ظاهراً كالكسر والحطم وغيرها ، أما الافعال الباطنية فلا تكون مطاوعتها بانفعل ، فلا يقال : « علمته ← فانعلم » ، كذلك يشترط أن لا تكون فاء الفعل لاماً أو راءً أو واواً أو فوناً أو ميماً ، فلا يقال : « إنلأم وإزمى وإفوصل وإنفقى » . وشذ « إمحى » . واصله « إمحى » .

٧ - إقْتَمَعَلَ : زيادة الهمزة في أوله ، والتاء بين الفاء والعين ، مثل : « إجتمع » . ومعاني هذه الزيادة هي : المطاوعة ، مثل « جمعته

(١) العلاقة بين فَعَّلَ وفعل بضعيف العين كالعلاقة بين تفاعل وفاعل في أمر المفعولات بها .
(٢) وقد يأتي لمطاوعة « أفعل » ، مثل : « ازعجه فازعج » . وهو

← فاجتمع « ، والاتخاذ ، مثل : « اعتاد » أي : اتخذ لنفسه عادة ،
والمشاركة ، مثل : « اجتور القوم » أي : صار بعضهم لبعض حيراناً .

وقد يأتي « افعل » لغير ما ذكر من المعاني ، مثل : « ارتجبل
الخطبة » . وليس له في ذلك ضابط .

٨ - إِفْعَلٌ : زيادة الهمزة في أوله ، وتضعيف لامه ، مثل :
« إِحْمَرٌ » . ولا تأتي هذه الزيادة إلا للألوان ، مثل : « احمرّ - ابيضّ -
اغبرّ . . . الخ » ، أو للعيوب الحسية ، مثل : « إِعورٌ » .

٩ - إِسْتَفْعَلٌ : زيادة الهمزة والسين والتاء في أوله ، مثل :
« استخرج » . ومعاني هذه الزيادة هي : الطلب ، مثل : « استكتبت
زيداً » أي : طلبت منه الكتابة ، والصيرورة ، مثل : « استحجر
الطين » أي : صار حجراً ، والاعتقاد في الشيء انه على صفة ، مثل :
« استعظمت زيداً » أي : اعتقدت فيه العظمة ، والاتخاذ ، مثل : « استلأم
زيد » أي اتخذ لنفسه لأمة . وقد يجيء لمعان آخر غير مضبوطة .

١٠ - إِفْعَالٌ : زيادة الهمزة في أوله ، والألف بعد العين ،
وتضعيف اللام ، مثل : « إِحْمَارٌ » . وتأتي هذه الزيادة لمعاني « إِفْعَلٌ »
نفسها ، مع مبالغة فيها (١) .

١١ - إِفْعَوْعَلٌ : زيادة الهمزة في أوله ، والواو بعد العين ،

(١) المبالغة هي الزيادة في المعنى ، ولا شك أن المعنى في « احمار » أزيد
واقوي منه في « احمر » . ويرى بعضهم ان كل مزيد فيه جاء بمعنى المجرد ، أو
بمعنى مزيد فيه أقل حروفاً ، كان فيما حروفه أكثر زيادةً ومبالغةً في المعنى . لان
القاعدة أن كل زيادة في المبنى ترتب عليها زيادة في المعنى .

وتكرير العين ، مثل : « اعشوشب » . والمعنى الوحيد لهذه الزيادة هو معنى المبالغة .

١٢ - إِفْعَوَلْ : زيادة الهمزة في أوله ، وواو مضمومة بين العين واللام ، مثل : « إجلوذ » أي : أسرع . ولا يظهر أن لهذه الزيادة معنىً مطرداً .

٣ - بناء الرباعي المجرد

ليس للرباعي المجرد إلا بناء واحد هو « فَعَمَلَلَّ » ، مثل : « دحرج » . ولا يختص هذا البناء بمعنى من المعاني . ويأتي منه اللازم ، مثل : « دربخ زيد » أي : خضع ، والتعدي ، مثل : « دحرج زيد الحجر » .

٤ - أبنية الملحق بالرباعي المجرد

الالحاق ، كما رأينا ، هو زيادة حرف أو أكثر زيادة غير مطردة لمعنى من المعاني كما هو الشأن في الثلاثي المزيد فيه . وكل فائدتها تنحصر في نقل الكلمة من وزن الى وزن آخر . فالملحق بالرباعي إذن ، هو ثلاثي زيد حرفاً على غير قياس ، فصار كالرباعي المجرد وزناً ومصدرأ ، مثل « جَهْوَرٌ جَهْوَرَةٌ » ، حيث ساوى « دحرج دحرجة (١) » . ولا فرق بينه وبين الرباعي سوى أن أحد حروفه يحقق الزيادة .

وأبنية الثلاثي الملحق بالرباعي هي :

- ١ - فَعْمَلَلْ : بتكرير اللام ، مثل : « شَمَلَلَّ » أي : شتم وأسرع
- ٢ - فَعْوَلْ : بزيادة الواو بين العين واللام ، مثل : « جَهْوَرٌ » أي : رفع صوته .
- ٣ - فَوَعَلْ : بزيادة الواو بين الفاء والعين ، مثل : « رَوَدَنْ » أي : تعب .
- ٤ - فَعْمَيْلْ : بزيادة الياء بين العين واللام ، مثل : « رَهَيْتاً » أي : ضعف .

(١) لا يكفي ان يتوازن فعلان حتى يعد احدهما ملحقاً بالآخر ، بل لا بد من اتحادهما في المصدر ايضاً . « فأكرم » موازن « لدحرج » إلا انه ليس ملحقاً به ، لان مصدر « اكرم » هو « اكرام » ومصدر « دحرج » هو « دحرجة » .

٥ - فَيَمْعَلْ : زيادة الياء بين الفاء والمين ، مثل : « مَيَّطَرَ »
أي : راقب وتمهّد .

٦ - فَمَعَّلَ : زيادة النون بين الفاء والمين ، مثل : « شَنَّتَرَ »
أي : مزق .

٧ - فَعَمَّلَ : زيادة التون بين المين واللام ، مثل : « قَلَّنَسَ »
أي : ألبسه القلنسوة .

٨ - فَعَلَّى : زيادة الياء في آخره ، مثل : « سَلَّقَى »
أي : صرع .

٥ - ابنية الرباعي المزيد فيه

لـلرباعي المزيد فيه ثلاثة أبنية : واحد لزيادة حرف ، واثنان لزيادة حرفين . وهي :

١ - تَفَعَّلَلَّ : زيادة التاء في أوله ، مثل : « تدحرج » .
والعنى الوحيد لهذه الزيادة هو مطاوعة فَعَّلَلَّ ، مثل : « دحرجت الحجر ← فتدحرج الحجر » .

٢ - إقَعَّلَلَّ : زيادة الهمزة في أوله ، والنون بين العين واللام الأولى ، مثل : « احرنجم » أي : اجتمع . وليس لهذه الزيادة سوى معنى واحد ، هو مطاوعة الجرد ، مثل : « حرجت القوم ← فاحرنجموا » .

٣ - إقَعَّلَلَّ : زيادة الهمزة في أوله ، وتضعيف لامه الثانية ، مثل : « إدلهم » . وليس لهذه الزيادة سوى معنى واحد هو المبالغة .
مثل : « إدلهم الظلام » أي : اشتد .

٦ - ابنية الملحق بالرباعي المزيد فيه

كل الملحقات بالرباعي المجرد ، ما عدا « فعل » و « فعمل » ،
يمكن زيادة تاء في أولها ، بالإضافة الى زيادتها اللاحقية ، فتلحق بالرباعي
المزيد فيه حرف واحد . واليك أوزانها وأمثلتها :

- ١ - تَفَعَّلَلْ : مثل « تَمَعَّدَدَ » أي : تباعد .
- ٢ - تَفَعَّوَلْ : مثل « تَسَرَّوَكَّ » أي : مشى مشية بطيئة .
- ٣ - تَفَوَّوَعَلْ : مثل « تَكُوَّوَسَّرَ » أي : كثر .
- ٤ - تَفَعَّيَمَلْ : مثل « تَرَهَّيَمَ السحاب » أي : تهباً للطر .
- ٥ - تَفَيَّيَعَلْ : مثل : تَسَيَّيَطَرَ .
- ٦ - تَفَعَّلَيْ : مثل « تَجَعَّبَيْ الجيش » أي : ازدحم .

وبعض الملحقات بالرباعي المجرد تقبل زيادة حرفين ، بالإضافة الى
زيادتها اللاحقية ، فتلحق عندئذ بالرباعي المزيد فيه حرفان . وهذه أوزانها :

- ١ - إِفَعَّلَلْ : مثل « إِفَعَّنَسَسَ » أي : برز صدره .
- ٢ - إِفَعَّلَيْ : مثل « إِحْرَثَبَيْ الديك » أي : حمى وانتفش .
- ٣ - إِفَسَّهَلَيْ : مثل « إِسْتَلَقَيْ » .

ملاحظات :

١ - ليست هذه الزيادات التي ذكرناها قياساً مطرداً ، بمعنى أن فعلاً ما قد يقبل بعضها ، ويرفض بعضها الآخر ، ففعل « دخل » مثلاً ، يقبل الهمزة فتقول « أدخل » ، ويقبل التاء والالف فتقول « تداخل » ، ولكنه لا يقبل الهمزة والواو المضعفة ، فلا تقول « إدخال » . ومرجع ذلك كله هو السماع .

٢ - معاني هذه الزيادات ليست قياساً مطرداً أيضاً . فإذا أفادت الهمزة التعريض في « أقتل » ، فليس لك أن تستعملها لهذا المعنى في « أذهب » . لأنها مع هذا الفعل تعني التعدية لا التعريض . ومرجع ذلك كله هو السماع أيضاً .

٣ - ليس من الضروري أن يكون لكل مزيد مجرد مستعمل ، فمثل « استنوق الجمل » ليس له مجرد مستعمل ، إذ لم يقبل العرب « ناق ينوق » .

٤ - قد يكون للمزيد فيه معنى ، ولجرده معنى آخر بعيد عنه كل البعد ، فاستحجر الطابن ، معناه صار حجراً ، أما الجرد « حَجْرًا » فمعناه « حبس » .

٥ - كل المعاني المذكورة اللابنية المتقدمة هي الغالبة فيها ، وما يمكن ضبطه ، وقد يجيء كل واحد منها لمعانٍ آخر كثيرة لا تضبط كما تكررت الإشارة إليه .

قسائم للسمع

١ - الموصوف والصفة

الاسم قسمان : موصوف ، وصفة .

آ - فالموصوف :

ما دل على شيء يمكن أن يوصف ، مثل : رجل ، باب .
ويقسم الى قسمين :

١ - اسم ذات : ويسمى اسم عين أيضاً ، وهو ما دل على ذات
محسوسة ، مثل : أرض .

٢ - اسم معنى : وهو ما دل على معنى قائم في الذهن ، مثل :
شجاعة ، رجوع .

ويدخل في قسم الموصوف المصدر واسماء الزمان والمكان والآلة .

ب - والصفة :

ما دل على صفة قائمة بالذات أو بالمعنى ، مثل : طويل ، عريض .

ويدخل في هذا القسم اسم الفاعل : « جاء الرجل العالم » ،
 واسم المفعول : « جاء الرجل المعروف » ، والصفة المشبهة : « جاء الرجل
 الكريم » ، واسم التفضيل : « جاء الاكرم » ، والمصدر الموصوف به :
 « جاء رجل عدل » ، والاسم الجامد المتضمن معنى الصفة المشتقة :
 « جاء الرجل الأسد » أي : الشجاع ، والاسم المنسوب « جاء الرجل
 الدمشقي » .

٢ - المذكر والمؤنث

الاسم قسمان : مذكر ، ومؤنث .

آ - فالمذكر :

ما يصح أن تشير اليه بقولك (هذا) ، مثل : رجل ، كتاب وهو قسمان : حقيقي : وهو ما دل على ذكر من الناس والحيوان ، مثل : رجل ، ولد ، حصان ، مجازي : وهو ما يعامل معاملة الذكور من الناس والحيوان وليس منها ، مثل : بيت ، باب .

ب - والمؤنث :

ما يصح أن تشير اليه بقولك (هذه) ، مثل : امرأة ، شمس . وهو أربعة أقسام :

١ - لفظي : وهو ما لحقت لفظه علامة التأنيث ، سواء أدل على أنثى ، مثل : فاطمة ، أم دل على ذكر ؛ مثل : طلحة .

٢ - معنوي : وهو ما دل على انثى وليس فيه علامة تأنيث ، مثل : زينب .

٣ - حقيقي : وهو ما دل على انثى من الانسان والحيوان ، مثل : فتاة ، ناقة .

٤ - مجازي : وهو ما عومل معاملة الاناث من الانسان والحيوان وليس منها ، مثل : شمس ، أرض ، سماء .

ج - عرصات التأنيث :

وهي ثلاث :

١ - ألف التأنيث المقصورة : وهي ألف تزداد وحدها في آخر الصفة لتأنيثها ، مثل : « عطشان - عطشى » .

٢ - ألف التأنيث الممدودة : وهي ألف تزداد مع ألف قبلها في آخر الصفة لتأنيثها ، مثل : « أحمر - حمراء » . والأصل « حمراا » ، لكن ألف التأنيث ، وهو الثانية ، انقلبت همزة لتطرفها بعد ألف زائدة^(١) .

٣ - تاء التأنيث المربوطة : وهي تاء تلحق أواخر الصفات تفرقة بين المذكر منها والمؤنث ، مثل : « قائم - قائمة » . وقد تلحق أواخر الموصوفات سماعاً ، مثل : « غلام - غلامه ، حمار - حمارة » .

والاوصاف الخاصة بالنساء لا تلحقها التاء لعدم الحاجة إليهما في التمييز ، فنقول : « امرأة حائض ، وطالق ، وثيب ، ومطفل ، ومتمم ، ومرضع » . وسمع قولهم : « مرضعة » .

والأصل في تاء التأنيث ان تلحق الصفات لتأنيثها كما رأينا ، لكنها

(١) كذا يزعم النحاة ، لانهم أصلوا لانفسهم أن لا تكون علامة التأنيث بحرفين ، وان لا تكون حشواً في الكلمة بل طرفاً فيها . ولذا عدوا الالف في مثل « صحراء » زائدة ، والهمزة الفاء للتأنيث انقلبت الى همزة لتطرفها بعد الالف الزائدة ، وهو تكلف لا داعي له اذ يمكن اعتبار الالف مع الهمزة علامة للتأنيث .

تلتحق الاسماء احياناً لاغراض أخرى :

فتزداد في اسم الجنس لبيان الواحدة منه ، مثل : « ثَمَر - ثمرة ، نخل - نخلة » .

وتزداد في اسم الفاعل للمبالغة ، مثل : « علامة ، رحالة ، فمّامة » .
وتزداد في أقصى المجموع بدلاً من يائه ، مثل : « ججاجيح ← ججاجحة » .

وتزداد في أقصى المجموع بدلاً من ياء المنسوب ، مثل : « مغربي ← مغاربة » .

وتزداد في الاسم بدلاً من فائه المحذوفة ، مثل : « وَعَد ← عِدّة » .
وتزداد في الاسم بدلاً من عينه المحذوفة ، مثل : « إقوام ← إقامة » .

وتزداد في الاسم بدلاً من لامه المحذوفة ، مثل : « لَسُو ← لُغَة » .

د - ما يستوي فيه المذكر والمؤنث :

يستوي المذكر والمؤنث في المصادر الموصوف بها ، فتقول : « جاء الرجل العدل ، وجاءت المرأة العدل » . وكذا في الصفات اذا جاءت على الاوزان الآتية : مِفْعَل - مِفْعَال - مِفْعِيل - فَعُول بمعنى فاعل - فِعْل وفَعَل وفَعِيل وفَعِيل بمعنى مفعول . فتقول : هذا رجل ، أو هذه امرأة مِفْعُول* ، مِفْعَال* ، مِعْطِير ، عَجْوز ، ذِبْح* اي مذبوحه ، جَزْر* اي مجزورة ، قَتِيل* .

وقد تلتحق التاء بعض هذه الاوزان، اما شذوذاً ، مثل « مسكينة » ، واما خشية الاتباس ، وذلك اذا لم يذكر الموصوف في الكلام ، كقولك : « رأيت قتيلاً » .

هذا ، ومن الاسماء ما يذكر ويؤنث ، مثل : الدلو - السكين - السبيل - الطريق - السوق - الأرنب - وغيرها . ومن الاسماء ما يكون للمذكر والمؤنث ، وفيه علامة التأنيث ، مثل : السخلة - الحية - الدابة .. الخ .

٣ - المقصور والممدود والمنقوص

ينقسم الاسم باعتبار آخر حرف من حروفه إلى :

١ - صحيح الآخر :

وهو ما ليس آخره حرف علة ولا الفاء ممدودة ، مثل : رجل ، كتاب ، قلم .

٢ - سبب صحيح الآخر :

وهو ما كان آخره حرف علة ساكناً ما قبله ، مثل : دلو ، طيبي . وسمي بذلك لان الحركات الثلاث تظهر على آخره كالصحيح ، فتقول : دلو ، دلوأ ، دلو .

٣ - مقصور :

وهو الاسم المعرب الذي آخره ألف ثابتة ليس بعدها همزة ، مثل : عصا ، قتي . فأما « متي » فليس مقصوراً ، لانه مبني غير معرب ، وكذا « رأيت أبك » ليس مقصوراً ، لأن ألفه الاعراب ، وهي زائلة غير ثابتة .

والألف المقصورة التي في آخر المقصور على انواع :

فقد تكون أصلية منقلبة عن واو ، مثل : « عصا » والأصل « عَصَوَ » .

وقد تكون أصلية منقلبة عن ياء ، مثل : « هدى » والأصل « هَدَيْ » .

وقد تكون مزيدة للتأنيث ، مثل : « عطشى » والأصل « عطش » .
وقد تكون مزيدة للحاق ، مثل : « أرطى » .

وسميت هذه الالف مقصورة لأنها أقصر في اللفظ من أختها الممدودة التي تليها الهمزة . وهي تكتب على صورة الألف ان كانت نائمة أصلها الواو ، مثل : العصا ، العنلا . وترسم على صورة الياء ان كانت نائمة منقلبة عن ياء ، أو كانت رابعة فصاعداً ، مثل : هدى ، حبلى ، مصطفي ، مستشفى .

ح - صمرد :

وهو الاسم العرب الذي آخره همزة قبلها ألف زائدة ، مثل : بناء ، حمراء . فأما « داء وماء » فليسا بمدودين لأن الفها ليست زائدة ، بل هي أصلية منقلبة عن واو ، والأصل : « دواء ، موه » .

وهمزة المدود على انواع :

فقد تكون أصلية ، مثل : « قسواء » ، لأنه عن « قرأ » .

وقد تكون أصلية منقلبة عن واو ، مثل : « سماء » لأنه من « سَمَوَ » .

وقد تكون أصلية منقلبة عن ياء ، مثل : « بسماء » لأنه من « بَسَيْ » .

وقد تكون زائدة للتأنيث ، مثل : « حمراء » .

وقد تكون زائدة لللاحق ، مثل : « حرباء » .

هذا ، ويجوز تحويل الممدود إلى مقصور : « مُتَعَاء ← مُتَعَا ،
صَفْرَاء ← صَفْرَا » . أما تحويل المقصور إلى ممدود فقيح : « عصا ←
عصاء » .

٥ - منقوص :

وهو الاسم العرب الذي آخره ياء ثابتة مكسور ما قبلها ، مثل :
« الوادي » . فأما « مررت بأبيك » فليس منقوصاً ، لأن ياءه للاعراب ،
وليس ثابتة ، بل هي زائدة ، وكذا « الطَّبِي » ليس منقوصاً ، لأن ياءه
ليست مكسوراً ما قبلها .

وباء المنقوص ثابتة ان كان محلياً بـ « أل » ، مثل : « القاضي » ،
أو كان مضافاً ، مثل : « قاضي المدينة » ، أو كان منصوباً ، مثل :
« رأيت قاضياً » ، أو كان مثنى ، مثل : « قاضيان » . وتحذف هذه الياء
ان تجرد المنقوص عن « ال » والاضافة وكان مرفوعاً أو مجروراً ، مثل :
« هذا قاضٍ - ومررت بقاضٍ » .

٤ - اسم الجنس واسم العلم

الاسم قننمان : اسم جنس واسم علم .

آ - اسم الجنس :

هو الذي لا يختص بواحد دون آخر من افراد جنسه ، مثل :
رجل - دار - كتاب - حمار . . . الخ .

ب - اسم العلم :

هو الذي يدل على فرد معين ، وليس مشتركاً بين افراد عديدين ،
وان اتحدوا في الصفات ، وذلك مثل : زيد ، فاطمة . . . الخ . فان
وجد اكثر من فرد يسمى زيداً ، فليس ذلك إلا من طريق المصادفة ،
لا من طريق أصل الوضع .

ومن قسم العلم اسماء البلاد والاشخاص والدول والقبائل والانهار
والبحار والجبال والسفن وغير ذلك .

وينقسم العلم إلى الأقسام الآتية :

١ - العلم المفرد : وهو ما لم يكن مركباً ، مثل : « زيد » .

٢ - العلم المركب : وهو ما كان مركباً تركيباً اضافياً ، مثل :
« عبد الله » ، أو تركيباً مزجياً ، مثل : « بعلبك » ، أو تركيباً اسنادياً ،
مثل : « تأبط شرأ » .

٣ - العلم الاسم : هو أول ما يوضع للمسمى ، أيما يكن شكل
هذا الاسم ، مثل : صالح . زيد ، أبو المعالي ، تركي ، شوقي . . . الخ .

٤ - العلم الكنية : هو ما وضع ثانياً بعد الاسم ، وصُدِّرَ بِأَبٍ أو أمٍ ، مثل : أبو الفضل ، أم كلثوم . . .

٥ - العلم اللقب : هو ما وضع ثالثاً بعد الاسم والكنية ، وأشعر بمدح ، أو ذم ، أو نسبة إلى قبيلة أو بلدة ، مثل : زين العابدين ، الاعشوش ، الهاشمي ، الدمشقي . . .

٦ - العلم المرتجل : هو ما لم يستعمل إلا في العلية ، مثل : سعاد ، زينب ، عمر ...

٧ - العلم المنقول : هو ما استعمل في غير العلية أولاً ، ثم نقل إليها ، وأكثر الأعلام من هذا النوع . وهو إما منقول عن مصدر ، مثل « فضل » ، وإما عن اسم جنس ، مثل « صخر » ، وإما عن صفة ، مثل « محمد » ، وإما عن فعل ، مثل « شمّر - تغلب - يزيد - يشكر آبان » ، وإما عن جملة ، مثل « تأبط شراً - جاد الحق - شاب قرانها » .

٨ - علم الجنس : قد يطلق العلم على أفراد الجنس كله ، ويسمى ذلك بالعلم الجنسي ، مثل « أسامة » عالماً على الأسد ، و « أم عامر » عالماً على الضبع ، و « فرعون » عالماً على كل من ملك القبط . ومن ذلك الأعلام التي توضع للمعاني ، مثل « أم قشعم » عالماً على الموت ، و « كيسان » عالماً على الغدر ...

٩ - العلم بالغلبة : قد يكثر استعمال الاسم أو الصفة لشخص أو شيء ، حتى يصير الاسم أو الصفة عالماً عليه ، ويسمى ذلك بالعلم بالغلبة ، ومنه : « المدينة » ليثرب ، و « ابن عباس » لعبد الله بن عباس ، و « الألفية » لمنظومة ابن مالك في النحو ، و « الكتاب » للقرآن ...

٥ - الضمير

الضمير : هو ما يكتفى به عن متكلم أو مخاطب أو غائب ، مثل : أنا ، أنت ، هو . وفائدته أنه يحل محل الاسم الظاهر فيغني عن ذكره واعادته . ولما كانت الاسماء الظاهرة تقع مواقع مختلفة في الكلام ، تنوع الضمائر التي تنوب عنها تبعاً لذلك . وفي الجدول الآتي بيان بأنواعها المختلفة :

جدول الضمائر في العربية

الشخص	منفصل للرفع	منفصل للنصب	متصل بالماضي للرفع	متصل بالمضارع للرفع	متصل للنصب
متكلم وحده	أنا	إياي	نَظَرْتُ (ت)	أَنظُرُ (خ)	بهـ (ني) (٤)
متكلم معه غيره	نحن	إيانا	نَظَرْنَا (نا)	نَظُرُ (خ)	بهـ (نا)
مخاطب مفرد مذكر	انتَ	إياكَ	نَظَرْتَ (ت)	تَنظُرُ (خ)	بهـ (ك)
» » مؤنث	أنتِ	إياكِ	نَظَرْتِ (ت)	تَنظُرِ (ين) (٣)	بهـ (كِ)
» مثنى —	أنتما	إياكما	نَظَرْتُمَا (تما)	تَنظُرَا (ان)	بهـ (كا)
» جمع مذكر	انتم	إياكم	نَظَرْتُمْ (تم)	تَنظُرُوا (ون)	بهـ (كم)
» » مؤنث	أنن	إياكن	نَظَرْتُنَّ (تن)	تَنظُرْنَ (ن)	بهـ (كن)
غائب مفرد مذكر	هو	إياه	نَظَرَ (؟) (١)	يَنظُرُ (؟)	بهـ (ه)
» » مؤنث	هي	إياها	نَظَرَتْ (؟)	تَنظُرُ (؟)	بهـ (ها)
» مثنى —	هما	إياهما	نَظَرَا (ا)	يَنظُرَانِ (ان)	بهـ (هما)
» جمع مذكر	هم	إياهم	نَظَرُوا (وا)	يَنظُرُونَ (ون)	بهـ (هم)
» » مؤنث	هن	إياهن	نَظَرْنَ (ن)	يَنظُرْنَ (ن)	بهـ (هن)

- (١) هذه العلامة اشارة الى ان الضمير مستتر جوازاً .
- (٢) هذه العلامة اشارة الى ان الضمير مستتر وجوباً .
- (٣) هذه النون هي علامة الرفع في الایمال الخمسة ، وليست من الضمير .
- (٤) النون هنا هي نون الوقاية ، وليست من الضمير . وسيأتي بيان احكامها في القسم الرابع .

ملاحظات :

- ١ - لم نخصص حقلاً لضائر الجر المنفصلة لعدم وجود هذا النوع في العربية .
- ٢ - لم نخصص حقلاً لضائر الجر المتصلة لأنها مثل ضمائر النسب المتصلة .
- ٣ - لم نخصص حقلاً لضائر الرفع المتصلة بالأمر لأنها مثل المتصلة بالمضارع .
- ٤ - هناك رأيان في قضية الضائر التي تشترك فيما بينها ببعض الحروف : فمنهم من يرى أن الحروف المشتركة فقط هي الضمير ، وأن ما عداها هو علامات ووسائل للتنويع ، فالتاء فقط في سلسلة (ت - ت - ت - تما - تم - تن) هي الضمير ، وكذا الكاف في سلسلة (ك - ك - ك - كما - كم - كن) وكذا « أن » في سلسلة (أنت - أنت - أنت - أنتن) وكذا « إيا » في سلسلة (اياي - ايانا ...) . ومنهم من يرى أن الضمير هو الحروف كلها مجتمعة .
- ٥ - الضائر التي ذكرت للجمع المذكور خاصة بالذكور العقلاء ، فلا تستعمل لغيرهم .
- ٦ - الهاء من سلسلة (ه - ها - هم - هن) مضمومة دائماً ، إلا إذا سبقت بكسرة أو ياء ساكنة ، فتكسر ، مثل : « في كتابيه - عليه - من بعدهما ... » .
- ٧ - يجوز في ياء التكلم السكون والفتح ، مثل : « كتابي - كتابي » . فإن اتصلت بما آخره الف أو ياء ساكنة ، فتحت رفماً

لالتقاء الساكنين ، مثل : « عصاي » .

٨ - يجوز تسكين الهاء في « هو - هي » بعد الواو والفاء ،
مثل « فهو - فهى » .

٩ - لا يستعمل الضمير المنفصل إلا عند تعذر استعمال المتصل ،
ويكون ذلك فيلر يأتي :

أ - إذا تقدم : نحو « إياك نعبد » . والأصل : « نعبدك » .

ب - إذا ابتدئ به : نحو « أنت كريم » .

ج - إذا وقع خبراً : نحو « الكريم أنت » .

د - إذا حصر بالا : نحو « ما جاء إلا أنت » .

هـ - إذا حذف عامله : نحو « إذا أنت أكرمت الكريم » . والأصل :
« إذا أكرمت أكرمت » .

و - إذا كان مفعولاً لمصدر ، وأريد إضافة المصدر الى فاعله لا
الى الضمير : نحو « يسرني إكرام الأستاذ إياك » . ولولا هذه الاضافة الى
الفاعل لأمكن الاتصال ، كأن يقال : « يسرني أن الأستاذ قام على إكرامك » .

١٠ - يجوز استعمال المتصل والمنفصل في محلين :

أ - ان يكون خبراً للفعل الناقص : نحو « المجتهد كنته ، أو كنت
إياه » .

ب - ان يكون مع ضمير آخر مفعولين لفعل يتعدى الى اثنين :
نحو « الكتاب أعطيتك ، أو : أعطيتك إياه » .

١١ - اذا اجتمعت عدة ضمائر متصلة في الكلمة الواحدة ، فأولها بالتقديم ضمير المتكلم ، ثم يليه المخاطب ، ثم الغائب ، مثل : الكتاب أُعطيته كتابه ← أُعطيته .

١٢ - اذا اتحدت رتبة ضميرين في الكلمة وجب فصل ثانيهما ، مثل : « الكتاب أُعطيته إياه » . ولا يقال : « أُعطيته » .

١٣ - لا يجوز اتصال ضميرين لشخص واحد في كلمة واحدة ، فلا يقال : « أضعتكم » ، بل يوصل الثاني منها بكلمة « النفس » ، فيقال : « أضعت أنفسكم » . إلا مع المتكلم وحده ، وفي افعال القلوب فقط ، مثل « ظفنتني مصيباً » . وقل مع غيره ، كقوله تعالى : « أن رأه استغنى » اي : ان رأى نفسه استغنى .

١٤ - استتار الضمير يعني عدم جواز بروزه مطلقاً فاما قولنا : مستتر جوازاً ، فلا يعني جواز ظهوره هو ، بل يعني جواز ان يحمل الاسم الظاهر محله ، مثل : « زيد ذهب (؟) ← ذهب (زيد) » . أما المستتر وجوباً ، فلا يحمل محله شيء ، لا الضمير البارز ، ولا الاسم الظاهر ، مثل : « إذهب (X) » . فان وجد في مثل هذه المواضع ضمير بارز مثل : « إذهب أنت وأخوك » ، فليس هو الفاعل لفعل « اذهب » ، بل هو توكيد للضمير المستتر .

ويستتر الضمير وجوباً في الحال المبينة في الجدول . ويضاف إليها : ان يكون في اسم فعل مسند الى متكلم أو مخاطب ، مثل « أف - صه » ، وان يكون في فعل التعجب « ما افعل » ، مثل « ما أجمل الربيع » ، وفي افعال الاستثناء ، نحو « جاء القوم ما خلا زيدا » ، وفي المصدر النائب عن فعله ، نحو « سيراً إلى الأمام » .

١٥ - لا بد لضمير الغيبة من شيء يرجع إليه : فلما ان يرجع الى ظاهر متقدم عليه ، مثل : جاء زيد فسامت عليه ، واما ان يرجع الى ظاهر متأخر عنه لفظاً ، متقدم عليه رتبة ، مثل : ضرب غلامته زيدٌ ، فزيد فاعل ورتبته قبل الهاء ، واما ان يعود الى مذكور قبله معنىً لا لفظاً ، مثل : اجتهد يكن خيراً لك ، فالضمير المستتر في « يكن » يعود على الاجتهاد المفهوم من « اجتهد » ، والتقدير : يكن الاجتهاد خيراً لك . وإما ان يعود الى غير مذكور ، لا لفظاً ولا معنى ، ولكن السياق يوحي به ، كقوله تعالى : « واستوت على الجودي » ، فالضمير في « استوت » يعود الى سفينة نوح المعلومة من السياق .

١٦ - هناك ما يسمى بضمير الفصل . وهو حرف له شكل الضمير ، يتوسط بين المبتدأ والخبر ، أو بين ما أصلها المبتدأ والخبر . وله فائدتان : الأولى توكيد الكلام وتقويته ، والثانية منع التباس الخبرية بالتبعية ، وذلك مثل : « هذا هو الكتاب - زيد هو الناجح » ، فلولا ضمير الفصل ههنا ، لظن السامع « الكتاب » بدلاً من « هذا » ، ولظن « الناجح » صفة لزيد ، ولانتظر عبثاً الخبر الذي يريده .

١٧ - هناك ما يسمى بضمير الشأن ، أو ضمير الحكاية ، وهو ضمير لا يعود على شخص أو شيء مذكور في الكلام ، وإنما يعني « فكرة الحكاية أو الشأن » ، أو « فكرة الواقع » كما نقول في التعبير المماصر ، وذلك نحو « إنه لا ينفعُ الكذب » . فهذا الكلام معناه : إن الشأن لا ينفعُ الكذب . ومنه قول الشاعر :

هي الأمورُ كما شاهدتها دُولُ من سرَّه زَمَنُ ساءَته أزمانُ

أي :

الواقع : الأمور دُولُ ...

٦ - اسم الإشارة

هو اسم يدل على معين مصحوباً لفظه بإشارة حسية باليد ونحوها، إن كان المشار إليه ذاتاً حاضرةً ، مثل : خذ هذا الكتاب ، أو بإشارة معنوية إن كان المشار إليه معنىً ، أو ذاتاً غير حاضرة ، مثل : سر هذه السيرة .

واسماء الإشارة هي :

- ١ - ذا - هذا - ذاك - ذلك - : ويستعمل المفرد المذكر .
- ٢ - ذِهْ - ذِهٍ - تِهْ - تِهٍ - هِذِهْ - هِذِهٍ - هَاتِهْ - هَاتِهٍ - : يستعمل المفرد المؤنث .
- ٣ - ذَانِ - ذَيْنِ - ذَانٍ - ذَيْنٍ - هِذَانِ - هِذَيْنِ - : يستعمل للمثنى المذكر .
- ٤ - تَانِ - تَيْنِ - تَانٍ - تَيْنٍ - هَاتَيْنِ - هَاتَيْنِ - : يستعمل للمثنى المؤنث .
- ٥ - أولاء - أولى - هؤلاء - هؤلاء - أولئك - : ويستعمل للجمع مذكراً كان أو مؤنثاً ، عاقلاً أو غير عاقل .
- ٦ - هنا - ههنا - هناك - هنالك - : ويستعمل للمكان خاصة .
- ٧ - ههنا - : ويستعمل للمكان البعيد خاصة .

ملاحظات :

١ - ذكرنا اعلاه كل الاشكال المحتملة لكل اسم اشارة .

٢ - (ذان وتان) يستعملان في حالة الرفع ، على حين يستعمل (ذين وتين) في حالتي النصب والجر . وهناك لغة تستعمل (ذان وتان) في جميع الحالات ، ومنها قراءة : « إن هذان لساحران » .

٣ - (ها) المتصلة باسما الاشارة ليست من الاسم . إنما هي حرف للتنبيه .

٤ - اللام المتصلة ببعض الاسماء ليست منها ، بل هي حرف للبعد ، يشير الي أن المشار اليه بعيد . وهي كما رأيت ، لا تلتحق اسم الاشارة إلا ومعه الكاف ، ومجرداً من (ها) .

٥ - الكاف اللاحقة لاسماء الاشارة تسمى كاف الخطاب . وهي حرف لا ضمير ، ولكنه يقبل التنوعات كلها التي يقبلها ضمير الخطاب ، وهذه التنوعات تناسب المخاطب ، وليس المشار اليه ، تقول : ذاك كتابك يا زيد ، ذاك كتابك يا هند ، ذاك كتابك يا زيدان ، ذاك كتابك يا رجال ، ذاك كتابك يا نساء . ومن العرب من يلزمها الافراد والفتح .

٦ - يجوز أن يفصل بين (ها) التنيية واسم الاشارة بضمير المشار اليه ، فنقول ، ها أنا ذا ، بدلاً من : هذا أنا . وهانحن أولاء ، بدلاً من : هؤلاء نحن . ويكثر الفصل بكاف التشبيه ، فيقال : هكذا ، بدلاً من : كهذا .

٧ - الاسم الموصول

هو ما يدل على معين بواسطة جملة تذكر بعده تسمى « صلة الموصول » ، مثل : جاء الذي فاز بالجائزة .

والاسماء الموصولة هي :

١ - الذي - اللذ - اللذ - المذي : ويستعمل للمفرد المذكر عاقلاً كان أو غير عاقل .

٢ - التي - الات - الات - التي : ويستعمل للمفرد المؤنث عاقلاً كان أو غير عاقل .

٣ - اللذان - اللذين - اللذان - اللذين : ويستعمل للمثنى المذكر عاقلاً كان أو غير عاقل .

٤ - اللتان - اللتين - اللتان - اللتين : ويستعمل للمثنى المؤنث عاقلاً كان أو غير عاقل .

٥ - الذين - اللذون : ويستعمل لجمع الذكور العقلاء خاصة .

٦ - اللاتي - اللاتي - اللواتي - اللواتي : ويستعمل للجمع المؤنث .

٧ - الألى : ويستعمل للجمع مطلقاً .

٨ - اللاء : ويساوي (الذي) في الاستعمال .

٩ - اللاؤون - اللائين : وهو جمع (اللاء) .

١٠ - مَن : موصول مشترك بين المفرد والمثنى والجمع والمؤنث والمذكر ، واستعماله مقصور على العقلاء .

١١ - ما : موصول مشترك أيضاً . واستعماله مقصور على غير العاقل .

١٢ - ذا : موصول مشترك أيضاً . ويشترط لاستعماله موصولاً أن يكون بـ (ما و من) الاستفهاميتين ، وأن لا يراد به الإشارة .
مثال ما توفرت فيه الشروط : من ذا جاء ؟ أي : من الذي جاء ؟

١٣ - ماذا : موصول مشترك :

دعي ماذا علمت سأتيه ولكن بالمغيب نبئني .

١٤ - أي : موصول مشترك أيضاً . وهو الوحيد المعرب بين الاسماء الموصولة . تقول : يفلح أي هو مجتهد ، رأيت أيأ هو مجتهد ، مررت بأي هو مجتهد . فإذا أضيف وحذف صدر صلته جاز بناؤه على الضم . تقول : جاء أيهم أفضل ، رأيت أيهم أفضل ، مررت بأيهم أفضل .

١٥ - ذو : موصول مشترك خاص بلغة طيبي .

١٦ - آل : موصول مشترك أيضاً . ولا يكون كذلك إلا وبـ (مشتق

عامل . تقول : جاء الكاتب رسالةً ، أي : جاء الذي يكتب رسالة ، وقد يأتي بعده المضارع صراحة ، مثل : جاء يكتب رسالة .

ملاحظات :

١ - ذكرنا اعلاه كل اللغات المسموعة في الاسماء الموصولة .

٢ - (المذان واللتان) لحالة الرفع ، على حين أن (اللذين واللتين) لحالتي النصب والجـر .

٣ - (الذين) يستعمل لكل الحالات الاعرابية ، أما (الذون) فهو لحالة الرفع في لنة غير اللنة المشهورة . فتقول تلك اللنة : جاء الذون فازوا ، أما في حالي النصب والجر فتستعمل هذه اللنة (الذين) ، فتقول : رأيت الذين فازوا ، مررت بالذين فازوا .

٤ - يختلف الموصول المشترك مثل « من » عن الموصول الخاص مثل « الذي » ، بأن الأول لا يقع نمئاً ولا ممنوعئاً بخلاف الثاني . تقول : جاء الرجل الذي فاز . ولا تقول : جاء الرجل من فاز .

٥ - إذا وقعت (ال) موصولةً ، فمنهم من يصر على بقاء الشخصية الحرفية لها ، ويجعل الاعراب لما بعدها ، ففي مثل « جاء الكاتب رسالةً » يكون فاعل الحجي هو « كاتب » . ومنهم من يعدها اسماً ويمطئها الاعراب ، فيقول : (ال) فاعل لجاء ، و (كاتب) صلة لـ (ال) لا محل له من الاعراب ، وأما الضمة الظاهرة على (كاتب) فهي علامة رفع (ال) التي لم تستطع تحملها بسبب بنائها على السكون فألقتها على صلتها .

٦ - لأسباب بلاغية بحة قد يستعمل (من) لغير العاقل ، كما يستعمل (ما) للعاقل .

صنة الموصول :

هي الجملة التي تذكر بعد الاسم الموصول دائماً فتم معناه ، مثل : جاء الذي فاز بالجائزة . ويشترط فيها أن تكون جملة خبرية لا إنشائية . ويجوز ان تحذف إذا بقي منها ظرف أو جار ومجرور بشعران بها ، مثل : خذ الذي في الصندوق . اي الذي هو موجود في الصندوق .

العائد على الموصول :

هو ضمير يقع في جملة الصلة ويعود على الموصول . ووظيفته ان يربط جملة الصلة بموصولها كما يربط ضمير المنعوت جملة النعت بمنعوتها . وقد يكون هذا الضمير بارزاً ، مثل الواو في قولك : جاء الذين فازوا ، وقد يكون مستتراً ، مثل : « جاء الذي فاز » ، فالعائد هو الضمير المستتر في « فاز » .

ويجوز حذف العائد إن لم يقع بحذفه التباس ، كقوله تعالى : « ذرني ومن خلقت وحيداً » اي : خلقتة .

٨ - اسم الاستفهام

هو اسم مبهم يستعمل به عن شيء . واسماء الاستفهام هي :

١ - من - مندا ؟ : ويستفهم بهما عن الشخص العاقل ، مثل :
من أنت ؟ ومنذا الذي جاء ؟ .

٢ - ما - ماذا ؟ : ويستفهم بهما عن غير العاقل ، وعن ماهية
العاقل أو صفة من صفاته ، مثل : ماذا معك ؟ وما أنت ؟ أي : ما
حقيقتك ؟ أو ما صفتك ؟ .

٣ - متى ؟ : ويستفهم بها عن الزمانين الماضي والمستقبل ، نحو :
متى أتيت ؟ ومتى تذهب ؟

٤ - أين ؟ : ويستفهم بها عن المكان ، نحو : أين زيد ؟

٥ - أيان ؟ : ويستفهم بها عن الزمان المستقبل فقط . واكثر
استعمالها في مقام التهويل والاستبعاد ، كقوله تعالى : « يسأل : أيان يوم
الدين ؟ » . كأنه يستبعده .

٦ - كيف ؟ : ويستفهم بها عن الحالة ، مثل : كيف أنت ؟

٧ - ألي ؟ : وتأتي بمعنى « كيف » في مثل : ألي تفعل هذا ؟
أي : كيف تفعله ؟ أو بمعنى « من اين » كما في قوله تعالى : « يا مريم
ألي لك هذا ؟ » اي : من اين لك هذا ؟

٨ - كم ؟ : ويستفهم بها عن العدد ، نحو : كم ديناراً معك ؟

٩ - أي ؟ : ويطلب بها تعيين الشيء ، نحو : أي رجل جاء ؟
وأية امرأة جاءت ؟ وهي الوحيدة العربية من بين كل اسماء الاستفهام .

٩ - اسم الكناية

هو اسم مبهم يكنى به عن مبهم من عدد ، أو حديث ، أو فعل . وهي :

١ - كم : ويكنى بها عن العدد الكثير ، مثل : كم كتابٍ عندي !
أي : عندي عدد كثير من الكتب .

٢ - كائين - كائن° : ويكنى بها عن العدد الكثير أيضاً ، مثل :
كأين من بلدٍ زرت ! أي : زرت عدداً كثيراً من البلاد .

٣ - كذا : ويكنى بها عن العدد المبهم ، قليلاً كان أو كثيراً ، نحو :
عندي كذا كتاباً . أي : عندي عدد مجهول من الكتب .

٤ - كيت : ويكنى بها عن جملة القول ، نحو : « قلت كيت
وكيت » .

٥ - ذيت : ويكنى بها عن جملة الفعل ، نحو : « فعلت ذيت
وذيت » .

هذا ، ويدخل في أسماء الكناية « كم » الاستفهامية لأنها سؤال
عن عدد ، ثم « فلان وفلانة » لأنها كناية عن اعلام العقلاء ، تقول :
جاء فلان ، أو ابو فلان ، أو أم فلان ، مكنياً بذلك عن علم لا تريد
التصريح به .

١٠ - المصروف والمنكر

١ - المعروف ، أو المعرفة : هو اسم دل على معين ، مثل :
زبد ، حلب ، لبنان .

٢ - المنكر ، أو النكرة : هو اسم دل على غير معين ، مثل :
رجل ، مدينة ، قطر .

والمعارف سبعة أنواع : الضمير ، والعلم ، واسم الإشارة ، والاسم
الموصول ، والمقترن بـ « ال » مثل : الرجل ، والمضاف إلى معرفة ، مثل :
أخو زيد ، والمنادى المقصود بالنداء ، مثل : يا رجل .

فإنما الأنواع الأربعة الأولى فقد مضى الكلام عليها ، وأما المقترن
بـ « ال » فسيجري الكلام عليه في قسم الحروف ، وأما المضاف والمنادى
فسيجري الكلام عليها في القسم الثالث ، قسم التراكيب .

١١ - المتمكن والأمكن وغيرهما

ينقسم الاسم من حيث رسوخ قدمه في الاسمية وعدم ذلك إلى ثلاثة أقسام :

١ - الأمكن :

هو اسم كامل الاسمية : يقبل الحركات الاعرابية الثلاث : جاء زيدٌ رأيت زيداً ، مررت بزيدٍ . ويقبل علامات الاسم كلها ، فيعرف بـ (ال) : الرجل ، وبنون : زيدٌ ، زيداً ، زيد . ولهذا الأسباب اعتبر ارسوخ الاسماء في الاسمية ، وسمي بالتمكن الأمكن .

٢ - غير المتمكن :

هو اسم اشبه الحرف ففقد شيئاً من شخصيته الاسمية ، فهو لا يقبل الحركات كما تقبلها الاسماء المتمكنة ، فلا يقال : جاء منٌ فاز ، ولا مررت بمنٍ فاز . ولا يقبل « ال » فلا يقال : جاء المنٌ فاز ، ولا التنوين ، فلا يقال : منٌ ، مناً ، منٍ .

والاسماء غير المتمكنة هي الضائر ، واسماء الاشارة ، والاسماء الموصولة واسماء الاستفهام ، واسماء الكنايات ، واسماء الشرط ، واسماء الافعال ، واسماء الأصوات ، وهي ، كما علمت ، مبنية جميعاً بسبب عدم تمكنها من الاسمية .

وشبّه الحرف الذي يفقد الاسم تمكنه من اسميته على اربعة انواع :

١ - الشبّه الوضعي : كأن يكون الاسم موضوعاً على حرف واحد ، مثل التاء من « كتبت » ، أو على حرفين فقط ، مثل « نا » من « كتبنا » .

٢ - الشبه المعنوي: كأن يكون الاسم يدل على معنى يدل عليه حرف ، وذلك كأسماء الاستفهام التي تشترك مع (هل) في المعنى ، وكأسماء الشرط التي تشترك مع (إن) في المعنى .

٣ - الشبه الافتقاري : كأن يكون الاسم مفتقراً دائماً الى ما يوصل به ليستم معناه ، وذلك كالاسماء الموصولة التي تشبه الحروف المصدرية في افتقارها الدائم إلى جملة بعدها تتمم معناها . مثل : جاء الذي فاز ، واريد أن أفوز .

٤ - الشبه الاستعمالي : كأن يكون الاسم مؤثراً في غيره وغير قابل للتأثير فيه ، وذلك كأسماء الافعال ، فهي تؤثر فيما بعدها ، فترفع الفاعل وتنصب المفعول ، مثل : « صه ، وإليك الكتاب » ، ولا تقبل تأثير غيرها فيها ، فهي بذلك تشبه حروف الجر والحروف الناصبة والجازمة ، أو أن يكون الاسم عاطلاً تماماً ، فلا يؤثر ولا يتأثر ، وذلك كأسماء الأصوات « طق - عدس . . . » ، فهي كحرفي الاستفهام وحروف التنبيه والتحضيض وغيرها من الحروف العواطل التي لا تعمل في غيرها ، ولا يعمل غيرها فيها .

٣ - التمسك غير الممسك :

وهو الاسم الذي منع من التنوين فقط من بين علامات الاسم . ويسمى الاسم المنوع من التنوين ، أو المنوع من الصرف ، أو المنوع من الاجراء .

والاسماء المنوعة من الصرف هي :

١ - كل علم لأنثى : مثل « سعاد - فاطمة - زينب » ، إلا الاعلام العربية الثلاثية الساكنة الوسط ، مثل « هند - دعد » ، فيجوز صرفها ومنها . أما الاعجمية فتمنع رغم ذلك ، مثل « جور - حمص » .

ويدخل في هذا القسم اسماء البلاد والقبائل ، إلا ان اسماء القبائل تصرف اذا عنيت منها اسم جد القبيلة ، تقول : جاء بنو تميم ، بالتثنية .

٢ - كل علم لذكر منقول عن علم أو اسم موضوع في الأصل للثلاث : مثل : « سعاد - عقرب - عنكبوت » . إلا ان يكون على ثلاثة احرف فيصرف ، نحو « دعد - عشق » .

٣ - كل علم لذكر مؤنث اللفظ : مثل « طلحة - حفظة » .

٤ - كل علم أعجمي زاد على ثلاثة أحرف : مثل « ابراهيم - اسحق » .

٥ - كل علم مزيد بألف ونون : مثل « عثمان - رضوان » .

٦ - كل علم مركب تركيباً مزجياً : مثل « ممديكرب - حضرموت » .

٧ - كل علم وازن الفعل : بشرط ان يكون الوزن مما هو خاص بالافعال ، مثل « ضورب - يشكر - تغلب » ، أو كان شائع الاستعمال في الافعال أكثر من الأسماء ، مثل : « أحمد - أسعد » ، لأن وزن (أفعل) اشيع في الافعال منه في الاسماء . أما إن كان الوزن على درجة واحدة من الشيع في الاسماء والافعال فلا منع من الصرف ، مثل : « رَجَب - حَسَن . . . » .

- ٨ - كل علم على وزن فُعَل : وهي خمسة عشر : « عُمر - زُقِر - زُحِل - أُعِل - جُشِم - جُمِح - فُرِح - دُأف - عُصِم - جُحَا - بُلِع - مُصِر - هُبِل - هُدَل - قُتِم » . ويلحق بهذه الاعلام الاسماء التي يؤكد بها الجمع المؤنث ، وهي : « جُمِع - كُنِع - بُصِع - بُتِع » . كما يلحق بها أيضاً كلمة « أُخِر » .
- ٩ - كل علم زيدت فيه ألف للالحاق : مثل « ارطى - ذفوى » .
- ١٠ - كل صفة على وزن « أفعل » الذي مؤنثه « فعلاء » : مثل « أحر » .
- ١١ - كل صفة على وزن « فعلان » الذي مؤنثه « فعلى » : مثل « عطشان » .
- ١٢ - كل ألفاظ المدد التي على وزني « مَفْعَل وفُعَال » : مثل « مَوَّحِد وَأَحَاد ، وَمَمْنَى وَنِنَاء ، وَمَمْلَثٌ وَمَمْلَثٌ . . . الخ .
- ١٣ كل اسم ختم بألف التانيث الممدودة او المقصورة : مثل « صحراء - عذراء - جبلى - ذكرى - دعوى - جرحى - قتلى ... الخ » . ويلحق بهذا القسم كلمة « أشياء » .
- ١٤ - كل اسم كان على وزن أقصى الجوع : سواء أدل على جمع ، مثل « منازل وعصافير » ، أم دل على مفرد ، مثل « سراويل وطباشير » .
- ١٥ - كلمة « سحر » : مراداً بها سحر يوم بعينه ، كما في قولك : « جئت يوم الجمعة سحر » . فان لم ترد سحراً معيناً صسرفت فقلت : « جئت سحراً » .

١٢ - اسم الفعل

هو كلمة تدل على ما يدل عليه الفعل ، إلا أنها لا تقبل علامته ، ولا تصريفه ، فالفرق بين اسم الذات والمصدر واسم الفعل ، أن الأول يدل على ذات محسوسة ، والثاني يدل على حدث غير مقترن بالزمن ، أما الثالث فيدل على الحدث مقترناً بالزمن ، فكأنه فعل إلا أنه لا يقبل علامات الفعل ولا تصاريفه ، فيظل على صيغة واحدة لجميع الأشخاص ، فتقول : « صه » للواحد والاثنين والجمع ، مذكرين كانوا أو مؤنثين ، إلا ما اتصل منها بالكاف ، فتصرف الكاف وحدها بحسب المخاطب ، تقول : اليك عني يا زيد ، اليك عني يا هند ، اليك عني ، اليك عني ، اليك عني .

ويقسم اسم الفعل الى ثلاثة أقسام :

١ - المرتجل :

وهو ما وضع من أول أمره ليكون اسماً للفعل ، ومنه : « هيات = بعد ، أف = اتضجر ، آمين = استجب ، شتان = افترق ، وشكان = اسرع ، سرعان = أسرع ، آه = أتوجع ، وي = اتعجب ... الخ » وكل الاسماء التي من هذا القسم سماعية .

٢ - المنقول :

وهو ما استعمل في غير اسم الفعل ، ثم نقل اليه . والنقل إما

عن جار ومجرور ، مثل « اليك » ، وإما عن ظرف ، مثل « دونك » ،
 وأما عن مصدر ، مثل « رويد » ، وأما عن حرف تنبيه ، مثل « ها » .
 وأسماء هذا القسم سماعية أيضاً ، ومنها : « دونك الكتاب = خذته ،
 اليك عني = نفع ، مكانك = أثبتت ، عليك نفسك = إزمها ، رويد
 زيداً = أمهله ، ها الكتاب ، أو هاء الكتاب ، أو هاء الكتاب = خذه »

٣ - المَعْرُول :

وهو المصادر المستمثلة نائبة عن أفعالها والمعدول بها عن أوزانها
 الأصلية لها إلى وزن « فَعَالٍ » ، مثل : « نَزَلَ = إزَلَ ، كَتَبَ =
 اكتب ، سَمِعَ = إسمع » . وهذا القسم قياسي ، فيمكنك أن تصوغ
 اسم فعل أمر من كل فعل ثلاثي مجرد تام متصرف . وشذ صوغهم إياه من
 مزيد الثلاثي في كلمتين : « دَرَاكَ » من « أدرك » و « بَدَارِ » من « بادر » .

ولمَّا لاحظت أن أسماء الأفعال المعدولة والمنقولة كلها بمعنى الأفعال
 الأمرية ، أما المرتجلة فتأتي بمعنى الفعل الماضي والمضارع والأمر .

١٣ - اسم الصوت

هو اسم وضع لزجر الحيوان أو ما لا يعقل من صفار الانسان ، أو لحكاية صوت من الاصوات المسموعة . ومنه : « هلا : لزجر الفرس ، عَدَسٌ° : للبعغل ، كِخْ° : لزجر الطفل عن تناول شيء قذر ، غاق : حكاية لصوت الغراب ، طق° : لصوت الحجر ... الخ » .

١٤ - الجامد والمستق

١ - الجامد :

اسم لم يؤخذ من الفعل ، مثل : « ارض - دار - باب » . وهو على نوعين : اسم ذات : وهو ما دل على ذات محسوسة ، مثل : « رجل ، فرس » ، واسم معنى : وهو ما دل على معنى قائم في الذهن ، مثل : « شجاعة ، ذكاء ، حيرص ... » . ومن هذا النوع الأخير جميع مصادر الافعال الثلاثية غير الميمية .

٢ - المستق :

اسم أخذ من الفعل ، مثل : « عالم - مكتوب - ملعب » المأخوذة من الافعال « علم - كتب - لعب » . والاسماء المشتقة من الفعل عشرة ، هي : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، ومبالغة اسم الفاعل ، واسم التفضيل ، واسم الزمان ، واسم المكان ، والمصدر الميمي ، ومصدر ما فوق الثلاثي ، واسم الآلة . وسيأتي الكلام عليها في أبواب لاحقة .

١٥ - المجرد والمنزهد فيه

١ - المجرد :

ما كانت جميع حروفه أصلية . وهو إما ثلاثي ، مثل : بيت ، أو رباعي ، مثل : درهم ، أو خماسي ، مثل : سفرجل . وليس بعد ذلك شيء . أما ما وجد على حرفين ، مثل : اخ - اب - حم - فم - يد - دم ، فهي ثلاثية حذف لاماتها . واصولها هي : اخو - أبو - حمو - فوه بدو - دمو .

٢ - المنزهد فيه :

هو ما زيد فيه حرف أو أكثر . فمن زيادة الحرف : « كاتب - رحيم - ملعب ... » ، ومن زيادة الحرفين : « مكتوب - مصباح - معطير » ، ومن زيادة الثلاثة : « إنطلاق - إجتماع » ، ومن زيادة الاربعة : « استخراج - اعشيشاب » . وليس بعد ذلك شيء ، لأن غاية ما ينتهي اليه الاسم بالزيادة سبعة أحرف .

هذا وزيادات الاسماء كثيرة جداً ، ولا ضابط لها كزيادات الافعال ، اللهم إلا ما كان منها من نوع المشتقات . وسيأتي الكلام عليها .

أبنية التثنية للاسم

٣ - ابنية التثني المجرد

للإسم الثلاثي المجرد عشرة ابنية هي :

- ١ - فَعَّلَ : ويأتي منه الاسم : شَمَسَ ، والصفة : صَعَبَ .
- ٢ - فَعَّلَ : » » » : فَرَسَ ، » : بَطَلَ .
- ٣ - فَعَّلَ : » » » : كَتَبَ ، » : حَذَرَ .
- ٤ - فَعَّلَ : » » » : رَجُلٌ ، » : يَقْطُ (١) .
- ٥ - فَعَّلَ : » » » : عَيْدَلٌ ، » : نِكَسَ (٢) .
- ٦ - فَعَّلَ : » » » : عَيْبٌ ، » : رَوَى (٣) .
- ٧ - فَعَّلَ : » » » : إَيْدِلٌ ، » : إَيْدٌ (٤) .

-
- (١) يقال : يقظ ويقظ ، بضم الغاف وكسرهما .
 - (٢) النكس : الرجل الضعيف الذي .
 - (٣) الماء الروي : الكثير الذي يروي .
 - (٤) الأبد : الأتان التي تلد كل عام .

- ٨ - فَعْمَلٌ : » » » فَعْمَلٌ ، » : حُتُّوبٌ .
 ٩ - فَعْمَلٌ : » » » صُرَدٌ ، » : حُطْمٌ (١) .
 ١٠ - فَعْمَلٌ : » » » عُنُقٌ ، » : جُنُبٌ .

٢ - ابنية الرباعي المجرد

للرباعي المجرد ستة ابنية ، وهي :

- ١ - فَعْمَلٌ : ويأتي منه الاسم : جَعْفَرٌ ، والصفة : شَهْرَبٌ (٢)
 ٢ - فِعْمَلٌ : » » » زَبْرَجٌ ، » : خَيْرْمِيسٌ (٣)
 ٣ - فُعْمَلٌ : » » » بُرْثُنٌ ، » : جُرْشَعٌ (٤)
 ٤ - فِعْمَلٌ : » » » دَرَهَمٌ ، » : هَيْبَلَعٌ (٥)
 ٥ - فُعْمَلٌ : » » » جُجْنَدَبٌ ، » : جُرْشَعٌ (٦)
 ٦ - فِعْمَلٌ : » » » فِطْحَلٌ ، » : سِبْطَرٌ (٧)

(١) الصرد : طاثر . والحطم : الراعي الظلوم ، ومن يقسو على دابته في

السير .

(٢) الجعفر ، النهر الصغير . والشهرب : الشيخ الكبير .

(٣) الزبرج : الزينة ، والخرمس : الليل المظلم .

(٤) البرثن : من السباع والطير بمنزلة الاصبغ من الانسان . والجرشع :

العظيم من الجمال والحيل .

(٥) الهبلع : الشره الكثير البلع .

(٦) الجندب : ذكر الجراد . والجرشع : يحوز فيه فتحة الشين وضمها .

(٧) الفطحل : هو الزمان الذي كان قبل خلق الناس . والسبطر : الطويل

الممتد .

٣ - ابنية الخماسي المجرد

للخماسي المجرد اربعة ابنية هي :

- ١ - فَعَلَّلَل : ويأتي منه الاسم : سَفَرَجَل ، والصفة : شَمَرَدَل (١)
- ٢ - فَعَلَّلِيل : « « « : خُرْعَيْل ، « : فُسْدَعَمِيل (٢)
- ٣ - فَعَلَّلَل : « « « : زَشَجَفَر ، « : جِرْدَحَل (٣)
- ٤ - فَعَلَّلِيل : ولم يجيء منه إلا الصفة فقط : جَحْمَرَش (٤)

أما الاسماء المزيد فيها فقد سبق القول إن أبنتها كثيرة ولا ضابط لها (٥) .

-
- (١) الشمردل : الطويل .
 - (٢) الخزعبل : الباطل . والفذعمل : الضخم من الابل .
 - (٣) الزنجفر : معدن متأكسد يعمل منه الحبر الأحمر . والمردحل : الضخم من الابل .
 - (٤) الجحمرش : المرأة العجوز .
 - (٥) لعل الفارسي قد لاحظ أننا لم نلجأ الى الادغام في الموازين . وغابتنا من ذلك ان تبقى لليزان هيئته التي يجب ان تقابل هيئة الموزون .

المصاوير

١ - مصدر التثاني المجرد

١ - أشهر اوزانه :

أوزان المصدر للتثاني المجرد كثيرة . واليك أشهرها :

« فَعَلَّ = نصر ، فَرَّطَ = فَرَّطَ ، فَرَّطَ = فَرَّطَ ، فَسَلَّ = فَسَلَّ =
رحمة ، فَعَلَّ = نَشَدَ ، فَكَلَسَ = فَكَلَسَ ، فَكَلَسَ = فَكَلَسَ ، دَعَوَى =
فَعَلَّ = ذِكْرَى ، فَعَلَّ = بَشَرَى ، فَعَلَّ = لِيَان ، فَعَلَّ =
حِرْمَان ، فَعَلَّ = عُنْفُرَان ، فَعَلَّ = خَفَقَان ، فَعَلَّ = طَلَب ،
فَعَلَّ = خَنْبِق ، فَعَلَّ = صَيْفَر ، فَعَلَّ = هُدَى ، فَعَلَّ =
غَلَبَة ، فَعَلَّ = سَرَقَة ، فَعَلَّ = ذَهَاب ، فَعَلَّ = إِيَاب ،
فَعَلَّ = سَعَال ، فَعَلَّ = زَهَادَة ، فَعَلَّ = دِرَايَة ، فَعَلَّ =
بُنَايَة ، فَعَلَّ = كِرَاهِيَة ، فَعَلَّ = دُخُول ، فَعَلَّ = قَبُول ،
فَعَلَّ = صَعُوبَة ، فَعَلَّ = صَهِيل ، فَعَلَّ = سُوْدَاد ، فَعَلَّ =
جَبْرُوت ، فَعَلَّ = صِرُورَة ، فَعَلَّ = شَبِيَة ، فَعَلَّ = تَهْلُكَة ،

مَفْعَلٌ = مَدْخَلٌ ، مَفْعِيلٌ = مَرَجِيعٌ ، مَفْعَلَةٌ = مَسْمَعَةٌ ،
مَفْعَلَةٌ = مَحْمِدَةٌ ، فَعْلَانِيَّةٌ = بُلْهَنِيَّةٌ ، فاعولة = ضارورة ،
فَعْلَانَةٌ = غُلْبَةٌ ، فُعْلَانِيٌّ = غُلْبَانِيٌّ .

٢ - بعض الضوابط :

مصدر الثلاثي المجرد سماعي أبداً . ومع ذلك فله بعض الضوابط التي
يمكن الاسترشاد بها :

١ - فإن دل الفعل على امتناع ، فيغلب أن يكون مصدره على
« فِعَالٍ » ، مثل « نِفَارٌ - شِرَادٌ - جِمَاحٌ - إِبَاقٌ » .

٢ - وإن دل على حركة واضطراب ، كان المصدر على « فَعْلَانٌ » ،
مثل « فَوْرَانٌ - هَيَجَانٌ - مَوْرَانٌ - غُلْيَانٌ ... » .

٣ - وإن دل على صناعة أو شبهها ، كان المصدر على « فِعَالَةٌ » ،
مثل « حَيَاكَةٌ - خِيَاظَةٌ - تَيْجَارَةٌ - إِمَارَةٌ » . وأجازوا في بعض
المصادر فتح الفاء ، فقالوا : « رَكَالَةٌ - وَزَارَةٌ - وَوَالِيَةٌ » .

٤ - وإن دل على داء ، كان المصدر على « فَعَالٌ » ، مثل
« سُعَالٌ - دَوَارٌ - زُكَامٌ - عَطَاسٌ - صُدَاعٌ » .

٥ - وإن دل على صوت ، كان المصدر على « فَعْمَالٌ » ، أو على
« فَعْمِيلٌ » ، أو على كليهما ، مثل « صُرَاخٌ - بُكَاءٌ - عَوَاءٌ - صَيْلٌ -
نَهَاقٌ = نَهِيْقٌ - نَبَاحٌ = نَبِيْحٌ » .

٦ - وإن دل على مرض ، وكان من باب « فَعِيلٌ » ، كان مصدره

على « قَعَل » ، مثل « وَرِم ← وَرَم ، مَرِض ← مَرَّض ، وَجِع ← وَجَع » .

٧ - وان دل على لون ، كان المصدر على « فُئِئِلَة » ، مثل « شُهْبَة - كُدْرَة - حُمْرَة - صُفْرَة » .

٨ - وان دل على نبيذ ، كان المصدر على « فَعِيل » ، مثل « رَحِيل - ذَمِيل » .

فان لم يدل الفعل على معنى من المعاني المذكورة ، فالغالب أن يخضع للضوابط الآتية :

١ - إذا كان الفعل الثلاثي متعدياً ، فالغالب في مصدره أن يكون على « فَعَل » ، مثل : رمى رَمَيْتاً - نصر نَصَرْتاً - قال قولاً - فهم فهماً ... » .

٢ - إذا كان مكسور العين لازماً ، فالغالب في مصدره أن يكون على « فَعَل » ، مثل : « فَرِحَ فَرِحاً - جَوِيَ جَيوياً - حَزِنَ حَزناً ... » .

٣ - إذا كان مفتوح العين لازماً ، فالغالب في مصدره أن يكون على « فَعِيل » ، مثل : « دَخَلَ دَخولاً - خَرَجَ خُرُوجاً - نَزَلَ نَزولاً ... » .

٤ - إذا كان مضموم العين . فالغالب في مصدره أن يكون على « فُئِئِلَة » ، أو « فَعَالَة » ، مثل « سَهَّلَ سَهولَةً - عَنَّفَبَ عَنفُوبَةً - فَصَّحَ فَصاحَةً - ضَخَّمَ ضَخامةً » .

٢ - مصدر ما فوق الثلاثي

هناك قاعدة عامة لصياغة مصدر ما فوق الثلاثي ، وهي : إذا أردت المصدر لفعل زاد على ثلاثة أحرف ، فزد الفأ قبل ماضيه ، ثم اكسر كل متحرك قبلها ، ما عدا الحرف الذي اتصلت الالف به ، مثل : « أَكْرَمَ ← إِكْرَامٌ ، كَذَبَ ← كَيْذَابٌ ، قَاتَلَ ← قَيْتَالٌ ، دَخَرَجَ ← دِيْخْرَاجٌ ، إِنْكَسَرَ ← إِنْكَيْسَارٌ ... الخ » .

ولكن يبدو أن هذه القاعدة لم تُعتمد في بعض الابنية ، أو أنها اعتمدت ولكن في كلمات محدودة بدت وكأنها شاذة على الرغم من قياسيتها ، مثال ذلك فعل « تَمَلَّقَ » . فالقاعدة المذكورة تقضي أن يكون مصدره « تَمِيلَاقٌ » . وقد سمع . ولكن اعتبر حالة فريدة من حالات تطبيق القاعدة على بناء « تَفَعَّلَ » .

لذا نرى من الضروري أن نذكر لكل بناء وزن مصدره ، أو الاوزان المقبولة لمصدره ، فان جاءت هذه الاوزان على القاعدة العامة فيها ، وإلا ، فانها على كل حال قياس مطرد في بنائها :

١ - أَفْعَلَ - إِفْعَالٌ : أدخل - إدخال .

« - إِفَالَةٌ : أَمَالٌ - إِمَالَةٌ . وهذا خاص بالإفعال الجوف ، فتحذف العين منها ، ويموض عنها بناء مربوطة في الآخر : « أَقَامَ ← إِقْوَامٌ ← إِقَامَةٌ ، أَمَالَ ← إِمِيَالٌ ← إِمَالَةٌ » . وقد تحذف هذه البناء عند الاضافة ، فيقال : « وَإِقَامِ الصَّلَاةِ » .

٢ - فَعَّلَ - تَفَعَّلَ : عَلَّمَ - تَعَلَّمَ .

« - تَفَعَّلَ : رَبَّى - تَرَبَّعَ . وهذا خاص بمعتل الآخر . وقد يشاركه فيه الصحيح : جَرَّبَ - تَجَرَّبَ . أما مهموز اللام فشرىك دائم : جَزَّأَ - تَجَزَّأَ . هذا ، وسمع لفعَّل مصدران آخران : فِعَّال ، وتَفَعَّل . وأولها ينطبق على القاعدة العامة ، ولكنه مهجور في هذا الباب ، وما سمع منه قليل ، مثل : كَيْدَابٌ ، كَيْلَامٌ . واما الثاني فيفيد التكثير ، مثل : ذَكَرَ - تَذَكَرَ ، جَوَّلَ - تَجَوَّلَ . وما سمع من الوزنين يحفظ ولا يقاس عليه .

٣ - فَاعَلَّ - مُفَاعَلَّةٌ : قَاتَلَ مُفَاتَلَةٌ .

« - فِعَالٌ : قَاتَلَ - قَاتَلَ . والأول اشهر واكثر كما أنه يطرد في كل فعل أياً تكن طبيعة حروفه . بينما لا يصلح « فِعَالٌ » لما كانت فاقؤه ياءً ، مثل : يَأْسَرُ ، يَأْمَنُ ، فَيَأْسُرُ لِمَثَلِ هَذَيْنِ الْفِعَالَيْنِ إِلَّا الْمَفَاعِلَةُ : مِيَامِنَةٌ ، مِيَامِنَةٌ . هذا ، وقد سمع لفاعل مصدر ثالث هو « فِعَالٌ » . وهو المصدر القياسي المنطبق على القاعدة العامة . ولكن يظهر انه أميت ولم يبق منه إلا بقايا تحفظ ولا يقاس عليها ، مثل : قَاتَلَ .

٤ - فَعَلَّلَ - فَعَلَّلَةٌ : دَحْرَجَ - دَحْرَجَةٌ .

« - فِعَالٌ : زَلَّزَلَ - زَلَّزَلَ . منهم من يجعل هذا الوزن خاصاً بالمضاعف الرباعي ، ومنهم من يجعله قياسياً له ولغيره . ويحسن الانتباه إلى انه الوزن المنطبق على القاعدة العامة . هذا ، وكل الملحقات بالرباعي المجرد تعامل معاملته في مسألة مصادرها ، نحو : « جلبب - جلببية ، سيطر - سيطرة ، حوقل - حوقلة وحيقال » .

٥ - اِنْتَعَلَ - اِنْتَعَالٌ : اِنْتَكَسَرَ - اِنْتَكِسَارٌ .

٦ - اِنْتَعَلَ - اِنْتَعَالٌ : اِنْتَسَبَ - اِنْتِسَابٌ .

- ٧ - إِفْعَلٌ - إِفْعِيلٌ : إِحْمَرٌ - إِحْمِرَارٌ .
 ٨ - تَفَعَّلٌ - تَفَعَّلٌ : تَجَمَّعَ - تَجَمَّعٌ .
 » - تَفَعَّلٌ : تَأَنَّى - تَأَنَّى (١) . وهذا خاص بالمتل

الآخر .

- ٩ - تَفَاعَلٌ - تَفَاعَلٌ : تَقَاسَمَ - تَقَاسَمٌ .
 » - تَفَاعَلٌ : تَعَامَى - تَعَامَى (١) . وهذا خاص
 بالمتل الآخر .

- ١٠ - تَفَعَّلَلٌ - تَفَعَّلَلٌ : تَدَخَّرَجَ - تَدَخَّرَجٌ .
 » - تَفَعَّلَلٌ : تَسَلَّقَى - تَسَلَّقَى (١) . وهذا
 خاص بما في آخره علة . هذا ، وكل الملحقات بـ « تَفَعَّلَلٌ » داخلة معه
 في مصدره ، مثل : « تَسَيَّطَرَ - تَسَيَّطَرَ ، تَسَلَّقَى - تَسَلَّقَى ... وهكذا » .
 ١١ - إِسْتَفْعَلٌ - إِسْتَفْعَلٌ : إِسْتَخْرَجَ - إِسْتَخْرَجٌ (٢) .
 ١٢ - إِفْعَوَعَلٌ - إِفْعَوَعَلٌ : إِخْشَوْشَنَ - إِخْشَوْشَانٌ .
 ١٣ - إِفْعَوَوَلٌ - إِفْعَوَوَلٌ : إِجْلَوَوَذَ - إِجْلَوَوَازٌ .
 ١٤ - إِفْعَالٌ - إِفْعِيلٌ : إِحْمَارٌ - إِحْمِرَارٌ .

(١) لم نخذف الياء من « تأني » كما نقضي بذلك قواعد الاعلال . وقصدنا
 من ذلك المحافظة على هيئة الكلمة ، وبيان حرف العلة . وكان من الممكن اظهار
 الياء باضافة الالف واللام : « التأني » ولكننا فضلنا ألا نضيف للكلمة شيئاً .

(٢) يعامل الأجوف في الاستفعال معاملة الأجوف في الانفعال ، فنقول :
 استفال - استفالة . والاصل : استفال : حذفت العين و عوض عنها بتاء في الآخر .
 والوزن على هذا : « استفالة » .

١٥ - إقْمِنَلَل - إقْمِنَلَل : إْحْرَثَجَم - إْحْرَثَجَم .

١٦ - إقْمَلَل - إقْمَلَل : إقْمَلَل - إقْمَلَل .

ملاحظة :

كل فعل في آخره حرف علة ، يقاب آخره همزة بعد ألف المصدر ، مثل : « أهدى ← اهداء ، ادعى ← إطاء ، استهدى ← استهداء . . . الخ » . وهذا تطبيق لقانون الاعلال القائل : تقاب كل من الالف والواو والياء همزة اذا تطرفت بعد ألف زائدة .

٣ - مصدر المرة

ويسمى مصدر العدد أيضاً . وهو اسم يدل على عدد مرات حدوث الفعل .

١ - يبنى من الثلاثي المجرد على وزن « قَعْلَةٌ » . مثل :
« ضَرَبَ ← ضَرْبَةً ، دَخَلَ ← دَخْلَةً ... وهكذا .

٢ - يبنى مما فوق الثلاثي بإضافة تاء مربوطة على نهاية مصدره التأكيدى (١) ، مثل : « استخرج ← استخراج ← استخراجة ،
اجتمع ← اجتماع ← اجتماعة .. وهكذا .

٣ - فإذا كان المصدر التأكيدى نفسه مخطوماً بالتاء ، فلا سبيل إلى بناء مصدر المرة منه ، فإن أبيت إلا بيان العدد ، فاستعمل المصدر التأكيدى المخطوم بالتاء موصوفاً بما يدل على عدد مرات حدوثه ، مثل : ضاربته مضاربة واحدة ، أو مضاربتين ، أو ثلاث مضاربات ... وهكذا .

(١) المصدر التأكيدى هو ما دل على الحدث غير مقترن بالزمان من غير دلالة على عدد مرات وقوع الحدث أو على نوعه أو على هيئته . وما ذكرناه سابقاً من المصادر كله من النوع التوكيدي . وسمي توكيدياً لأنه إذا ذكر في الكلام مع فعله لم يقصد منه إلا توكيد الفعل ، كقولك : مزقت الكتاب تزيهاً .

٤ - المصدر النوعي

ويسمى مصدر الهيئة أيضاً . وهو المصدر الذي يدل - بالإضافة الى دلالاته على الحدث - على الهيئة التي وقع عليها الحدث، مثل: « جلسة الأمير ، ووقفَة الأسد ... الخ » .

١ - يصاغ من الثلاثي المجرد على وزن « فِعْلَةٌ » ، مثل : « جلس - جَلَسَ » ، أخذَ ، أخذَ ← إخذه ... وهكذا » .

٢ - فان كان الفعل على أكثر من ثلاثة أحرف فلا سبيل الى بناء المصدر النوعي منه . فان آيت إلا بيان النوع والهيئة ، فاستعمل المصدر التأكيدي نفسه مشفوعاً بصفة من الصفات ، مثل : « اكرمه إكراماً عظيماً ، أو : فلان حسّن الاكرام ... وهكذا » .

٥ - المصدر الميمي

هو اسم يدل على الحدث - كسائر المصادر - إلا أنه مبدوء بميم زائدة ، مثل « مَقْتَل = قَتَلَ ، مَضْرَع = صَرَعَ » .

١ - يصاغ من الثلاثي المجرد على وزن « مَفْعَل » ، مثل : « مَقْتَل ، مَضْرَع » من « قَتَلَ ، صَرَعَ » .

٢ - إذا كان الثلاثي المجرد مثلاً واوياً محذوف الواو في المضارع ، فإنه يصاغ منه على وزن « مَفْعِل » ، مثل : « وَرِثَ ← يَرِثُ ← مَوْرِثٌ ، وَعَدَ ← يَعِدُ ← مَوْعِدٌ » . فاما ان كانت واوه لا تحذف في المضارع ، فمصدره الميمي على « مَفْعَل » ، مثل : « وَجِلَ ← يَوْجِلُ ← مَوْجِلٌ » . وكذا ان كان لفيماً مفروقاً ، مثل : « وَقَى ← يَوْقِي ← مَوْقِيٌ » .

٣ - ويصاغ مما فوق الثلاثي بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة مع فتح ما قبل الآخر ، مثل : « اسْتَخْرَجَ ← يَسْتَخْرِجُ ← مُسْتَخْرَجٌ » . وهي الطريقة نفسها التي يصاغ بها اسم المفعول .

٤ - وقد يبنى المصدر الميمي من الثلاثي المجرد شذوذاً على أوزان : « مَفْعِلٌ ، مَفْعِلَةٌ ، مَفْعَلَةٌ ، مَفْعِلَةٌ » ، مثل : « مَيْسِرٌ ، مَرَجِيعٌ ، مَقْيِيلٌ ، مَجْبِيءٌ ، مَبِييتٌ ، مَرِييدٌ ، مَسْيِيرٌ ، مَصْيِيرٌ ، مَضْيِئَةٌ ، مَفْسِدَةٌ ، مَوَكِّدَةٌ ، مَعْرِفَةٌ ، مَعْصِيَةٌ ، مَعْدُرَةٌ ، مَعْدِرَةٌ » . وأكثرها يجوز رده الى القياس .

(١) المحققون من العلماء يقولون : ان المصدر الميمي اسم جاء بمعنى المصدر ،

لا مصدر .

٦ - المصدر الصناعي

هو اسم يدل على المعنى لا على الذات - كشأن كل المصادر - إلا أنه مصنوع بإضافة ياء نسبة وتاء على آخر اسم من الاسماء :

١ - فقد تكون هذه الاضافة الى اسم جامد ، مثل : « انسان ← انسانية ، حيوان ← حيوانية ، كيف ← كيفية ... وهكذا » .

٢ - أو قد تكون الاضافة الى صفة مشتقة ، مثل : « حر ← حريرة ، أرجح ← أرجحية ، فاعل ← فاعلية .. وهكذا » .

٣ - أو قد تكون هذه الاضافة الى المصدر التأكيدي ، مثل : « اشترك ← اشتراكية ، شيوع ← شيوعية ، تقدم ← تقدمية .. وهكذا » .

٤ - وقد تكون هذه الاضافة مصحوبة بتغيير طفيف في شكل ما تضاف اليه ، مثل : « عبد ← عبودية ، رجوع ← رجعية » .

٧ - اسم المصدر

هو اسم ساوى المصدر في الدلالة على الحدث ، ولم يساوه في اشتغاله على جميع أحرف فعله ، بل خلت هيئته من بعض أحرف فعله لفظاً وتقديراً من غير عوض . وبيان ذلك أن المصدر يجب أن يشتمل على جميع أحرف فعله ، مثل : « تَقَاتَلْ ← تَقَاتِلْ » . ويجوز أن يحذف منه حرف على أساس أنه موجود في التقدير ، مثل : « قَاتِلْ ← قَاتِلًا » . فألف الفعل غير موجودة في المصدر ، إلا أنها مقدره الوجود ، وهي تظهر في بعض الحالات ، مثل : « قَاتِلْ » ، حيث ظهرت بشكل ياء بسبب انكسار ما قبلها ، كذلك يجوز أن يحذف من الفعل حرف في مصدره بشرط التعمييض عنه بحرف آخر ، مثل : « وَعَدَ ← عِدَّة » ، فصحيح أن المصدر يخلو من الواو الموجودة في الفعل ، إلا أنه عوض عنها بالياء المربوطة في آخره .

أما اسم المصدر فهو الذي سقط منه حرف من جروف فعله ، من غير تعمييض ولا تقدير ، مثل : « تَوْضُأً ← وضوء ، تَكَلُّمٌ ← كلام ، أُنْبَتَ ← نبات » .

ووجود اسم مصدر لفعل من الأفعال لا يعني أنه ليس له مصدر حقيقي ، بل ان وجود اسم المصدر هو نوع من الترف الوضعي ، والمصدر الحقيقي موجود لكل فعل ، فالمصادر لتكلم ، وتوضأ ، وأنبت ، هي : تكلم ، تَوَضَّأَ ، إنبت .

المشتق

١ - اسم الفاعل

هو اسم مشتق من الفعل المعلوم ليدل على من قام بالحدث ، على وجه الحدوث ، لا الثبوت ، مثل : « كاتب » من قولك : « أنا كاتب الرسالة » أي : أنا الذي كتب الرسالة وانتهى من كتابتها . أما ان دل الاسم على ثبوت الصفة في صاحبها ، فلا يدخل في اسم الفاعل ، بل يدخل فيما سنسميه الصفة المشبهة « وذلك كقولك : « فلان راجح العقل » .

١ - يشتق اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على وزن « فاعِل » ، مثل : « كتب ← كاتب ، قرأ ← قارئ ، قال ← قائل ، باع ← بائع ، رمى ← رام (١) ، غزا ← غازٍ (١) ... » .

٢ - ويشترك مما فوق الثلاثي بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة مع كسر ما قبل الآخر ، مثل : « يُدخِل ← مُدخِل ، يقاتل ← مُقاتِل ، يستخرج ← مُستخرج ... » .

(١) انظر الحاشية رقم (١) في الصفحة ٢٣٧ .

٢ - اسم المفعول

هو اسم مشتق من الفعل المجهول ليبدل على من وقع عليه الحدث ، على وجه الحدوث ، لا الثبوت .

١ - يشتق من الثلاثي المجرد على وزن « مفعول » ، مثل :
« كُتِبَ » ← مكتوب ، عَلِمَ ← معلوم ، بَاعَ ← مَبِيع (١) ،
قِيلَ ← مَقُول (١) ، رُمِيَ ← مَرْمِي (١) ، غُرِيَ ← مَغْرُو (١) .

٢ - ويشتق مما فوق الثلاثي بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة مع فتح ما قبل الآخر ، مثل : « يُكْسَرُ ← مُكْسَرٌ ، يُقَاتِلُ ← مُقَاتِلٌ ، يُسْتَخْرَجُ ← مُسْتَخْرَجٌ » .

٣ - وقد ينوب عن (مفعول) في الدلالة على معناه أربعة أوزان ، هي : « فَعِيلٌ ، فِعْلٌ ، فَعَلٌ ، فَعْلَةٌ » ، مثل : « قَتِيلٌ = مَقْتُولٌ ، أُسِيرٌ = مَأْسُورٌ ، ذَبِيحٌ = مَذْبُوحٌ ، طِرْحٌ = مَطْرُوحٌ ؛ قَنَّصٌ = مَقْنُوصٌ ، سَلَبٌ = مَسْلُوبٌ ، كَلَّةٌ = مَأْكُولٌ ، مُضْعَمَةٌ = مَمْضُوعٌ » . وكل ذلك سماعي يحفظ ولا يقاس عليه . كما أنه من المفيد أن نذكر القاريء أن الاسماء الآتية من هذه الاوزان ، ولهذه المعاني ، تستعمل للمذكر والمؤنث على حد سواء .

(١) امل القاريء لاحظ ان الكلمة لم تأت على الوزن المتوقع . وسبب ذلك حدوث إعلاال فيها . فان شاء القاريء فليرجع الى قوانين الاعلال التي مر ذكرها ليرى تفسير هذه الظاهرة ، وان شاء اتخذ من هذه الامثلة غاذاج يقيس عليها كل ما اشبهها في وضعها .

٣ - الصفة المشبهة باسم افعال

وانما سميت كذلك ، لانها تشبه اسم الفاعل في أمور ، منها انها تدل على متصف بالحدث كما يدل هو ، ومنها انها قادرة على نصب المعرفة بعدها على التشبيه بالمفعول به ، تقول : هذا الرجلُ حسنٌ الوجهَ ، فكأنها بهذا اسم فاعل يتعدى الى مفعول واحد ، مثل : هذا الرجل كاتبٌ رسالةً . غير أنها تختلف عن اسم الفاعل في أمور سنذكرها بعد .

والصفة المشبهة اسم يشتق من الفعل اللازم - أو المتعدي على قلة - يدل على متصف بالحدث اتصافاً ثابتاً لا يزول ، مثل : « كريم - حسن - صالح - أحمر ... » .

١ - اوزانها :

حاول النحاة إيجاد ضوابط لاشتقاق الصفة المشبهة . لكن الشواذ التي شذت عن هذه الضوابط كثرت كثرة بالغة أفقدت الضوابط قيمتها التعليمية (١) . لذا نرى من الخير أن نقول :

١ - تشتق الصفة المشبهة من الثلاثي سماعاً على الاوزان الآتية :

فَعَل : شَبَّهَ - صَعَبَ - ضَخَّمَ ...

(١) انما يوضع الضابط ليسهل على المتعلم أمر التحصيل . فأما إن كان الضابط يقتضي المتعلم حفظ سلسلة لانهاية لها من الشواذ فالخير تركه وعدم الأخذ به .

- فُعِّلَ : حُرٌّ - صَفْرٌ (١) - صُنِّبَ ...
 فِعِلَّ : نِكِسَ - صِفِرَ ...
 فَعَلَّ : حَسَنَ - بَطَلَ
 فَعَّلَ : حَذَرَ - عَجَّلَ ..
 فَعِيلَ : حَذِرَ - عَجَّلَ - شَكَّيسَ ..
 فُعِّلَ : جُنِّبَ ..
 فَعَمَانَ : جَبَانَ - حَصَانَ - رَزَانَ ..
 فَعَمَالَ : شَجَّاعَ - صُرَّاحَ ..
 فَعَمُولَ : طَهَّورَ - عَجَّوزَ - وَقَّورَ ..
 فَعَمِيلَ : شَرِيفَ - كَرِيمَ - عَظِيمَ ..
 أَفْعَلَ : أَحْمَرَ - أَعْوَرَ - أَكْحَلَ - أَعْمَى - أَعْرَجَ ..
 فَعَمَلَانَ : عَطَشَانَ - هَيَانَ - رِيثَانَ - شَبَعَانَ ..
 فَيَعْمَلُ : صَيَّرَفَ - فَيَصَلُ ..
 فَيَعْمَلُ : طَيَّبَ - هَيَّنَ - سَيَّدَ - قَيَّمَ
 فَاعِلٌ : طَاهِرٌ - فَاضِلٌ - ظَاهِرٌ .. (٢)
 مَفْعُولٌ : مَمْدُوحٌ - مَحْمُودٌ - مَيْمُونٌ (٣) ..

(١) الصفر : بثلاث الصاد، الخالي . يقال : رجل صفر الدين . اي ليس في يديه شيء .

(٢) وزن (فاعل) هو لاسم الفاعل كما علمت . لكنه يكون للصفة المشبهة أيضاً اذا قصد من الوصف المشتق عليه الثبوت والدوام كما مثلنا .

(٣) وزن (مفعول) هو لاسم المفعول كما علمت . لكنه يكون للصفة المشبهة أيضاً اذا قصد من الوصف المشتق عليه الثبوت والدوام كما مثلنا .

هذا ، وكثير من الصفات المشبهة قد جاءت على أكثر من وزن واحد ، فقول : طاهر ، وطهور ، وطهير ، كما قيل : صراح ، وصريح ، وصيفر ، وصفتّر ، وصفر ... الخ .

٢ - وتشتق الصفة المشبهة من غير الثلاثي المجرد على زني اسم الفاعل واسم المفعول ، وذلك إذا عني من المشتق معنى الثبوت والدوام ، مثل : معتدل القامة ، مستقيم الأطوار ، محمد ، مبيجل ...

٢ - الفرق بينها وبين اسم الفاعل :

تختلف الصفة المشبهة عن اسم الفاعل من خمسة وجوه :

١ - تدل الصفة على صفة ثابتة ، مثل : زيد شجاع . ويدل اسم الفاعل على صفة زائلة ، مثل : جاء كاتب الرسالة ، أي الذي كتبها وانتهى .

٢ - الصفة المشبهة المعنى الدائم ، مثل : زيد شجاع . أي : هو شجاع في كل الاوقات . واسم الفاعل لأحد الازمنة الثلاثة ، كقوله تعالى : إني جاعل في الأرض خليفة . أي : سأجعل فيها خليفة .

٣ - الصفة المشبهة لا تصاغ إلا من اللازم . وصياغتها من المتعدي سماعية ، مثل : رحيم - وعليم . من رحم ، وعليم . أما اسم الفاعل فيصاغ قياساً من المتعدي واللازم .

٤ - أوزان الصفة المشبهة كثيرة لا ينطبق أغلبها على حركات وسكنات الفعل المضارع . أما اسم الفاعل فهو مطابق لمضارعه في الحركات والسكنات دائماً ، مثل : « قاتل - يقتل ، مدرج - يدرج ، مكرم -

يكرم (١) «...» .

هـ - الصفة المشبهة تجوز اضافتها الى فاعلها ، بل يستحسن فيها ذلك ، مثل : « طاهر الذليل ، حسن الخلق » والأصل : طاهرٌ ذليلٌ ، حسنٌ خلقٌه . أما اسم الفاعل فلا يجوز فيه ذلك ، فلا يقال : « زيد مصيبٌ السهمِ الهدفَ » اي : مصيبٌ سهمه الهدفَ .

(١) التوازن بين اسم الفاعل ومضارعه هو توازن عروضي لا صرفي ، فن جهة الوزن العروضي يكون « قاتل » و « يقتل » على زنة واحدة هي « فعلن » ، أما من جهة الوزن الصرفي فهما مختلفان زنة ، فوزن الأول « فاعل » ، ووزن الثاني « يفعل » .

٤ - مبالغة اسم الفاعل

مبالغة اسم الفاعل : الفاظ تدل على ما يدل عليه اسم الفاعل مع مبالغة في المعنى . وتسمى صيغها صيغ المبالغة، وهي إحدى عشرة صيغة :

- فَعَّال : جَبَّار - عَزَّام - قَتَّال . . .
- فُعَّال : كُتَّبَار . . .
- فِعَّيِل : صِدِّيق - مِسْكِين . . .
- فُعُّوْل : قُدُّوس . . .
- فَعَّالَة : رَحَّالَة - قَهَّامَة - عَلامَة . . .
- مِفْعَال : مِفْوار - مِقْدَام - مِفْضال . . .
- مِفْعِيل : مِسْكِين - مِعْطِير . . .
- فَعْمول : أَكول - شَرُّوب . . .
- فَعْييل : عليم - سميع . . .
- فَعْيِل : حَدِير . . .
- فَيَعْمول: قَيُّوم - حَيَّسُوب . . .

واوزانها كلها سماعية ، فيحفظ ماورد منها ، ولا يقاس عليه .

وصيغ المبالغة ترجع ، عند التحقيق ، الى معنى الصفة المشبهة ، لأن الاكثر من الفعل ، والمبالغة فيه ، يجعلانه كالصفة الراضحة في النفس .

٥ - اسم التفضيل

هو اسم يشتق من الفعل ليدل على أن شيئين اشتركا في صفة ،
وأن أحدهما زاد على الآخر فيها ، مثل : « زيدٌ أكرم من عمرو » .

وكل اسماء التفضيل على وزن واحد ، هو « أفعل » ، ما عدا
ثلاثة منها ، هي : « خيرٌ وشرٌ وحبٌ » ، فقد سقطت همزاتها لكثرة
الاستعمال ، والأصل فيها : « أخير ، أشرٌ ، أحبٌ » . ويجوز استعمالها
على الأصل ، فتقول : « هذا أخير لك من هذا = هذا خير لك من
هذا . وزيد أحبٌ إلي من عمرو = زيد حبٌ إلي من عمرو » .

١ - شروط صوغه :

إذا اردت صوغ اسم تفضيل من فعل ما ، وجب ان تتوفر في
هذا الفعل الشروط الآتية :

١ - ان يكون ثلاثياً . فلا يصاغ من « اكرم - دحرج -
استخرج ... الخ » .

٢ - ان يكون مثبتاً . فلا يصاغ من « ماكتب - لم يجين ... » .

٣ - ان يكون متصرفاً . فلا يصاغ من « ليس - بش -

ان يكون ثلاثياً . فلا يصاغ من « اكرم - دحرج - استخرج ... الخ » .

٥ - ان يكون معلوماً. فلا يصاغ من «ضرب - كسير .. الخ» .

٦ - ان يكون قابلاً للتفاوت . فلا يقال من « مات » : زيد أموت من عمرو ، لان كليهما لم يت إلا مودة واحدة ، ومن المتعذر ان يموت احدهما عدداً من المرات اكثر من الآخر . وكذا اذا نجح كلاهما في امتحان ، فلا يمكن ان يقال : زيد أنجح من عمرو ، لعدم امكانية التفاوت بينهما في عدد مرات النجاح .

٧ - ان لا تكون صفته المشبهة على وزن « أفعل » .. لئلا تلتبس الصفة المشبهة باسم التفضيل ، فلا يقال : زيد أعرج من عمرو . لأن (اعرج) هي الصفة المشبهة لفعل (عرج) .

فان اختلف الشرط الأول ، أو الثاني ، أو السابع أمكن صوغ اسم التفضيل بأن يؤتى بمصدر الفعل مسبوقاً بكلمة « اشد » أو « اكثر » أو نحوها . فيقال : زيد اكثر استغرافاً من عمرو - زيد اكثر عرجاً من عمرو .

أما إن اختلف غير ذلك من الشروط فلا سبيل الى صوغ اسم التفضيل مطلقاً (١) .

٢ - مطابقة :

لما كان اسم التفضيل وصفاً ، كان المنتظر منه أن يسلك مع موصوفه

(١) وردت عن العرب اسماء تفضيل من افعال لم تتوفر فيها الشروط . مثل قولهم : « هو أزهى من ديك - أخضر منه - هو اسود من حلك الغراب - هو ابيض من اللبن - هو اعظام للدرهم واولام للمعروف » وهي من الانعام : « زهي - سود - ييض - أخضر - أعطى - أولى .

سلوك الصفات كلها مع موصوفاتها ، فيطابقه عدداً (مفرد - مثنى - جمع) ،
وجنساً (مذكر - مؤنث) . لكن له في الواقع سلوكاً خاصاً به ، اليك
بيانه :

١ - إذا كان اسم التفضيل نكرة ، امتنعت مطابقتها ، ولزم ، مع
كل الموصوفات ، صورة واحدة ، هي صورة المفرد المذكر . تقول : زيد
أكبر من عمرو - الولدان أكبر من البنين - الأولاد أكبر من البنات -
هند أكبر من فاطمة - البنات أكبر من الولدين - النساء أكبر من البنات

٢ - إذا عرف اسم التفضيل بالألف واللام ، وجبت المطابقة جنساً
وعدداً ، تقول : جاء الرجل الأفضل - جاء الرجلان الأفضلان - جاء
الرجال الأفضلان - جاءت البنت الفضلى - جاءت البنات الفضليات -
البنات الفضليات .

٣ - إذا عرف اسم التفضيل بإضافته الى معرفة ، جازت المطابقة
وعدمها ، تقول : زيد وعمرو أفضل القوم = زيد وعمرو أفضل القوم ،
زيد وعمرو وخالد أفضل القوم = زيد وعمرو وخالد أفضل القوم .
الأهرام أكبر الصحف = الأهرام كبرى الصحف ، الأهرام والجمهورية
أكبر الصحف = الأهرام والجمهورية كبريا الصحف ، الأهرام والجمهورية
والأنوار أكبر الصحف = الأهرام والجمهورية والأنوار كبريات الصحف .

قد يرد (أفعل) التفضيل للوصف المحض العاري عن معنى
التفضيل ، كقوله تعالى : « ربكم أعلم بكم » أي : عالم بكم . إذ لا وجه
للتفضيل لعدم وجود الشريك في العلم . ومنه قوله تعالى : « وهو الذي
يبدأ الخلق ثم يعيده ، وهو أهون عليه » أي : وهو هيّن عليه . إذ
لا وجه للتفضيل ، لان الشكل هيّن على الله ، فلا شيء أصعب ولا شيء أهون .

وخروج (أفعل) عن معنى التفضيل أمر سماعي ، فما ورد منه
يحفظ ولا يقاس عليه . وقد لوحظ أن كل ما ورد منه على هذه الشاكلة
كان ، إما مفرداً - أي غير مضاف - ، كقول الفرزدق :

إن الذي سَمَكَ السماءَ بنى لنا بيتاً دعائمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

وإما مضافاً الى المعرفة فقط ، وفي هذه الحالة الأخيرة ، كانت
المطابقة ملتزمة فيه ، كقولهم : « الناقص والأشج أعدلا بني مروان (١) »

(١) الناقص : هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان . سمي بذلك
لنقصه أرزاق الجند ، والأشج : هو عمر بن عبد العزيز . سمي بذلك لشجته أصابته
بضرب الدابة .

٦ - اسما الزمان والمكان

اسم الزمان : هو اسم مشتق من الفعل للدلالة على زمن حدوثه ،
مثل « جئت عند مغرب الشمس » أي : وقت غروبها .

اسم المكان : هو اسم مشتق من الفعل للدلالة على مكان حدوثه ،
مثل « اتجه نحو المغرب » أي : نحو مكان غروب الشمس .

١ - يشتقان على وزن « مَفْعَل » من كل ثلاثي معتل الآخر ،
مثل : « وفى ← مَوْفَى ، شوى ← مَشْوَى ، رمى ← مَرْمَى »
ومن كل صحيح مفتوح العين في المضارع ، أو مضمومها ، مثل :
« يلعب ← مَلْعَب ، يدخل ← مَدْخَل (١) » .

٢ - يشتقان على وزن « مَفْعِيل » من كل ثلاثي مثال واوي ،
مثل « ورد ← مَوْرِد ، وصل ← مَوْصِل ، وعد ← مَوْعِد ،
وجل ← مَوْجِل » ، ومن كل صحيح مكسور العين في المضارع ،
مثل : « يجلس ← مَجْلِس ، يضرب ← مَضْرِب » .

٣ - قد تدخل التاء على اسم المكان سماعاً ، مثل : « المقبرة -
المعبرة » . وقد تضم العين فيه شذوذاً، مثل « المقبرة - المشرفة - المشربة (٢) » .

(١) شذت ألفاظ فجاءت على «مفعل» بكسر العين، وهي : مطلع - مغرب -
مشرق - مسجد - منسك - مجزر - منبت - مرفق - مسكن . ويندوز فيها
الفتح ، على القياس . والأول أفصح .
(٢) المشرفة : موضع القعود في الشمس بالشتاء . والمشربة : الغرفة التي كانوا
يجلسون فيها للشراب .

٤ - قد يبنى اسم المكان من الاسم الجامد ، لا من الفعل ، وذلك للدلالة على كثرة الشيء في المكان . ووزنه في هذه الحالة هو (مَفْعَلَةٌ) مثل : « أسد ← مَأْ مَسْدَةٌ ، سَبَّع ← مَسْبَعَةٌ ، ذئب ← مَسْدَأْبَةٌ ، قنّاء ← مَقْنُئَاءَةٌ ، حَيْة ← مَحْيَاءَةٌ ، أفعى ← مَفْعَاءَةٌ ، ذُرَّاج ← مَسْدُرَّجَةٌ » .

٥ - وبما فوق الثلاثي يشتق اسما الزمان والمكان على وزن اسم المفعول ، أي بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة مع فتح ما قبل الآخر ، مثل : ينطلق ← مُنْطَلِقٌ ، يستودع ← مُسْتَوْدِعٌ ... وهكذا » .

٧ - اسم الآلة

أ - استنفاؤ :

- ١ - هو اسم يؤخذ من الفعل الثلاثي المجرد التعمدي للدلالة على أداة الفعل ، مثل : ميئرد - منشار - مكبسة .
- ٢ - وقد يؤخذ من غير الثلاثي المجرد ، مثل : « مئزر » من « إئئزر » ، و « محراك » من « حرأك » .
- ٣ - وقد يؤخذ من اللازم ، مثل : « مصباح » من « صبَّح الوجه » ، و « مزرب » من « زرب الماء : إذا سال » .
- ٤ - وقد يؤخذ من الاسماء الجامدة ، مثل : « محبَّرة » من « الحبر » .

ب - أوزان :

- ١ - قرر القدماء قياسية ثلاثة أوزان لاسم الآلة ، هي « ميفعلل ميفعللة - مفعال » مثل « ميئرد - ميلعقة - مفتاح » . واعتبروا كل ما اشتق من الفعل خارجاً عن هذه الأوزان شاذاً ، مثل : « مُنخَل - مُكحَّلة » .
- ٢ - قرر جمع اللغة العربية في القاهرة قياسية وزن « فعالة » في

اسماء الآلات ، مثل : « سيارَة - طيارَة - دبابَة - سماعة - ثلاثجة -
غسالة ... الخ (١) » .

٣ - أما أسماء الآلة الجامدة ، أي التي لم تؤخذ من غيرها ،
فليس لأوزانها ضابط ، مثل « قدوم ، قلم ، مديّة ، سكين ، ناقور (٢) ... الخ .

(١) لم ادر لم لم يقرر القدماء قياسية «فعال» بكسر الفاء في اشتقاق اسم
الآلة رغم كثرة ما ورد منه في اسماء الآلات ، مثل : ركاب - هزام - كساء -
زمام - صمام - نطاق - خياط - عنان - لجسام - غطاء - رداء - لحاف - لثام -
قناع ... الخ .

(٢) الناقور : شيء كالبرق ينفخ فيه . هذا ، ووزن (فاعول) قياسي
في السريانية لاسماء الآلات ، مثل : ناقوس - ناطور - ساطور - فانوس ... ويظهر
أن بعض اسماء هذه الآلات دخل العربية من السريانية ، ولعلته أو عدم وضوح أصله
الاشتقاق لم يعد هذا الوزن قياسياً في العربية . (نظر في السريانية : راتب ، وهو
قريب من (نظر) العربية ، وسطر في السريانية مثل سطر وشرط في العربية) .

تصريف الاسم

تصريف الاسم يعني التصرف فيه بالثنية والجمع والتصغير والنسبة ونحوها ، ونحن ذاكرون ذلك فيما يأتي إن شاء الله .

١ - المثني

أ - تعريفه :

هو ما دل على مفردين اتفاقاً لفظاً ومعنى ، بزيادة ألف ونون ، أو ياء ونون ، على صورة مفردة ، مثل : « ولد + ولد = ولدان أو ولدتين ، بنت + بنت = بنتان أو بنتين » .

وكل ما جاء على صورة المثني ، ولم يقبل الدخول في مثل المعادلة السابقة ، فهو من الملحق بالمثني : يعامل معاملته في الاعراب ، ولا يعد من فصيلته الصرفية . وذلك مثل : « اثنتان - اثنتين - اثنتين - كلاً - كلتا - حسنين ... الخ » .

ب - ما لا يقبل التثنية :

١ - المركب : مثل « سيويه » .

٢ - المثنى : مثل « ولدان »

٣ - الجمع : مثل « إبل ، غنم » . إلا إذا كان ذلك على تأويل الجماعتين أو الفرقتين أو النوعين ، فيقال : « الابلان والغنمان ... » .

٤ - ما لا نظير له من لفظه ومعناه : مثل « شمس » . فان قيل « الشمسان » أو « القمران » معنياً بذلك الشمس والقمر فهذا من باب التغليب ، وليس من المثنى الحقيقي .

ج - الجمع مكان المثنى :

قد تجعل العرب الجمع مكان المثنى ، وذلك إذا كان هناك شيءان تابعان لشيئين ، مثل : « إرفعا رؤوسكما » بدلاً من : « إرفعا رأسيكما » .

د - تثنية الصميج والمنقوص :

يثنى الصميج « رجل » ، وشبهه « ظبي - دلو » ، والمنقوص « القاضي » ، بإضافة علامة التثنية من غير تغيير في صورة المفرد : « رجلان - ظبيان - دلوان - قاضيان » .

هـ - تثنية المقصور :

١ - إذا كانت ألف المقصور ثالثة أصلها الواو ، قلبت في التثنية واواً ، مثل : « عصا ← عصوان » .

٢ - إذا كانت الف المقصور ثالثة أصلها الياء ، قلبت في التثنية ياءً ، مثل : « هدى ← هديان » .

٣ - إذا كانت الفه رابعة فما فوق ، قلبت ياءً مطلقاً ،
مثل ، « جلى ← جليان ، ذفرى ← ذفريان ، مصطفى ←
مصطفيان ... الخ » .

و - تَنْبِيْهُ الْمَمْرُودِ :

١ - إذا كانت همزته أصلية ، بقيت على حالها : « قراء ←
قراءان » .

٢ - إذا كانت همزته مزبدة للتأنيث ، قلبت واواً : « حسناء ←
حسناوان » . إلا إذا كان قبل الف تأنيثه واو ، فيجوز بقاء الهمزة كيلا
تجتمع واوان ، فيقال : « عشواء ← عشواوان وعشواوان » .

٣ - وان كانت بدلاً من واو أو ياء ، أو كانت لللاحق ، جاز فيها
الوجهان : « كساء ← كساوان = كساءان ، بناء ← بناوان = بناءان ،
حرباء ← حرباوان = حرباءان » .

ز - تَنْبِيْهُ الْمَحْذُوفِ الْوَاوِ :

١ - إن كان محذوفه يرد في الإضافة ، يرد أيضاً في التثنية :
« أب ← أبو زيد ← أبوان ، أخ ← أخو زيد ← أخوان » .

٢ - إن كان محذوفه لا يرد اليه في الإضافة ، لم يرد إليه في
التثنية : « يد ← يد زيد ← يدان ، دم ← دم زيد ← دمان » .

٢ - جمع المذكر السالم

أ - تعريفه وشروطه :

هو اسم دل على ثلاثة فأكثر من الذكور العقلاء ، بزيادة واو ونون ، أو ياء ونون على صورة مفردة . مثل : « زيدون - كاتبون » .

ولا يجمع هذا الجمع إلا كل علم أو صفة لمذكر عاقل ، بشرط خلوه من التاء ، وصلاحيته لها ، ثم خلوه من التركيب ، ثم أن لا يكون على وزن (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء) ، ولا وزن (فعلات) الذي مؤنثه (فعلى) .

وكل ما جاء على صورة هذا الجمع ، ولم تتوفر فيه شروطه ، فهو ملحق به ، يعامل معاملته في الاعراب ، ولا يعد من فصيلته الصرفية ، مثل : « عابدين (١) ، سنون ، بنون ، أرضون ، مئون ... الخ » .

ب - جمع الصحيح وشبهه :

يجمع الصحيح وشبهه بإضافة علامة الجمع من غير تغيير في صورة المفرد . مثل : « زيد ← زيدون ، كاتب ← كاتبون ، ظي ←

٣ - جمع المؤنث السالم

وهو ما جمع بألف وتاء زائدتين ، مثل « هندات - كاتبات » .

آ - ويطرد هذا الجمع في عشرة أسياء :

- ١ - علم المؤنث : مثل : دعد - هند - زينب . . . الخ .
- ٢ - ما ختم بـاء التأنيث : مثل : شجرة - مدرسة - نافذة^(١) . الخ .
- ٣ - صفة المؤنث مقرونة بالتاء أو دالة على تفضيل : مثل : مرضعة
← مرضعات ، كبرى ← كبريات .
- ٤ - صفة المذكر غير العاقل : مثل : جبل شاهق ← جبال
شاهقات .
- ٥ - المصدر المجاوز ثلاثة أحرف غير المؤكد لفعله : مثل : اصلاح
← اصلاحات ، تدريب ← تدريبات .
- ٦ - المصغر المذكر غير عاقل : مثل : دُرَيْهيم ← دُرَيْهيمات .
- ٧ - ما ختم بألف التأنيث الممدودة من الاسماء لا الصفات : مثل :
صحراء ← صحراوات . .
- ٨ - ما ختم بألف التأنيث المقصورة ، ولم يكن مذكوره على وزن

(١) وشذ عن ذلك : « امرأة - شاة - أمة - أمة - شفة -
ملة » فجمعها مكسرة ، وهي : « نساء - شياه - إماء - أمم - شفاه - ملل » .

« فعلان » : مثل : ذكرى ← ذكريات .

٩ - الاسم لغير العاقل ، المصدرُ بـ « بن أو ذي » : مثل : ابن آوى ← بنات آوى ، ذوات القعدة ← ذوات القعدة .

١٠ - كل اسم اعجمي لم يعرف له جمع آخر : مثل : تلفزيون ← تلفزيونات .

وقد جمع بالالف والتاء كلمات كثيرة لا تدخل في الزمر التي ذكرناها ، مثل : السماوات والاصطبلات ، والأممات ، والأسمات ، والحمامات . وكل ذلك سماعي .

ب - الملحق بجمع المؤنث السالم :

يلحق به في اعرابه شيثان : الأول : كلمة (أولات) بمعنى صاحبات ، والثاني : كل علم على صورة الجمع المؤنث السالم ، مثل : عرفات ، أذرعات .

ج - جمع المنحوم بالتاء :

تتحذف تاءه وجوباً ، مثل : معلة ← معلمات .

د - جمع الممدود :

تعامل همزته معاملةً في المثنى . فان كانت مزيدة للتأنيث قلبت واواً ، مثل : صحراء ← صحروات ، وان كانت منقلبة عن واو أو ياء ، جاز ابقاؤها ، وجاز قلبها واواً ، مثل : سماء ← سماءات وسماوات .

هـ - جمع المقصور :

تعامل ألفه معاملةً في المثنى ، فتقلب واواً ان كانت واوية نالمة ،

مثل : رجا ← رجوات ، وتنقلب ياء ان كانت يائية ثالثة ، او كانت رابعة فما فوق ، مثل : هدى ← هديات ، مستشفى ← مستشفيات .

ونطبق هذه المعاملة أيضاً على الألف التي تليها التاء المربوطة ، مثل : صلاة ← صلوات ، فتاة ← فتيات . فان كان قلب الالف الى ياء سيؤدي إلى اجتماع ياءين ، قلبت الى واو ، ولو كانت يائية الأصل ، مثل : حياة ← حيوات ، ولا تقل حييات .

و - جمع التثني الساكن الثاني :

إن كان ما يراد جمعه جمع المؤنث السالم اسماً لاصفة ، ثلاثياً ، مفتوح الأول ، ساكن الثاني ، صحيح الثاني ، خالياً من الادغام ، وجب فتح ثانيه اتباعاً لأوله ، مثل : ظَبْيِيَّة ← ظَبْيِيَّات ، حَسْرَة ← حَسْرَات .

فإن كان مضموم الأول أو مكسوره ، مع توفر سائر الشروط المذكورة ، جاز فيه ثلاثة وجوه :

١ - ابقاء الثاني على سكونه : خُطْوَة ← خُطُوات ، فِقْرَة ← فِقْرَات .

٢ - فتح الثاني : خُطْوَة ← خُطُوات ، فِقْرَة ← فِقْرَات .

٣ - اتباع الثاني للأول : خُطْوَة ← خُطُوات ، فِقْرَة ← فِقْرَات .

فإن اختلف شرط واحد مما ذكرنا أعلاه بقي الاسم على حاله بلا تغيير .

٤ - جمع التكسير

أ - تعريف :

جمع التكسير - ويسمى الجمع المكسر أيضاً - هو ما دل على ثلاثة فأكثر ، بتغيير صورة مفردة ، مثل : « كتاب ← كتب ، علم ← علماء ... » .

والتغيير قد يكون بالزيادة ، مثل : « سبهم ← سبهم » ، أو بالنقص ، مثل : « كتاب ← كتب » ، أو بقلب بعض الأحرف ، مثل : « حمار ← حمير » ، أو بتغيير الحركات فقط ، مثل : « أسند ← أمسد » .

ب - ما يكسر وما لا يكسر :

الأصل في جمع التكسير أن يكون للاسماء دون الصفات والاعلام . ثم إن الأسماء التي تقبل التكسير هي ما كانت على ثلاثة أحرف ، مثل « رجل ← رجال » ، أو على أربعة ، مثل « كتاب ← كتب » ، أو على خمسة رابعها مد ، مثل « عصفور ← عصفير » . أما الخماسي الذي ليس رابعه مداً ، مثل « سفرجل » والسداسي ، مثل « عندليب » ، فقد كرهوا تكسيرها لما يؤدي إليه التكسير من حذف بعض حروفها ، مثل « سفرجل ← سفارج ، عندليب ← عنادل » ، إذ لولا الحذف لما أمكن التكسير .

أما الصفات ، فالأصل فيها أن تجمع جمع السلامة ، فما كان منها

للمذكر العاقل ، جَمِيعَ جَمَعِ مذكرِ سالماً ، مثل « علم ← علمون » ، وما كان منها للمؤنث ، أو للمذكر غير العاقل ، جَمِيعَ جَمَعِ مؤنثِ سالماً ، مثل « عالة ← عالات ، نابح ← نابحات » . غير أنهم توسعوا في بعض الصفات فكسروها « علم ← علماء ، عالة ← عوالم ، نابح ← نوابح » . ولم يتوسعوا في بعضها الآخر ، بل فرضوا عليها جمع السلامة وحده ، وهي أسماء الفاعلين مما فوق الثلاثي ، مثل : « مكرم - منطلق - مستخرج - مخرج ... الخ » ، واسماء المفعولين مطلقاً ، سواء أكانت من الثلاثي ، أم كانت من غيره ، مثل « معلوم - مستخرج ... الخ (١) » ، وبعض أوزان مبالغة اسم الفاعل ، مثل « سبَّاق - كَبَّار - صِدِّيق - قُدُّوس - قَيُّوم (٢) » .

ج - اوزان جمع التكسير :

أوزان جمع التكسير سماعية في الغالب (٣) . إلا أن ذلك لا يعني

(١) وشذ قوهم : « مفعول ← مفاعيل ، مشروع ← مشاريع ، مصروف ← مصاريف » .

(٢) وشذ قوهم : « جبار ← جبابرة » .

(٣) تقول ذلك لعدة أسباب : أولها ؛ أن كل ضابط من الضوابط التي وضعها النحاة لجموع التكسير ، فيه من الشاذ بقدر ما فيه من القيس . الثاني : أن كثيراً من الكلمات يصح جمعها على عدة أوزان ، مثل « أسد » فتجتمع على « أسد ، بضم فسكون » وعلى « أسود وآساد » ، ومثل ذلك « حبل » فيقال في جمعها « أحبل وحبال وأحبال » . الثالث : أن الشروط قد تجتمع في اسم أو صفة ليجمعا على وزن معين ، ثم لا تراهما مجموعين على هذا الوزن ، فاحد الضوابط يقول : القياس في كل ثلاثي أن يجمع على (أفعال) ، ولكن ما أكثر الثلاثيات التي لا تجمع على هذا الوزن ! ثم يكفي أن تنظر في المعجم أي اسم تريد لتجد إلى جواره طائفة لا نهاية لها من الأوزان الصالحة لتكسيه . فهل بعد هذا ضابط لجموع التكسير ؟

ان امره فوضى تامة ، بل لوحظ بالاستقراء ان كل وزن من اوزانه يغلب استعماله في طائفة معينة من الاسماء أو الصفات ، تجمع بينها خصائص مشتركة . وسنذكر فيما يلي هذه الاوزان ، والى جانب كل واحد منها بعض الامثلة التي توضح مجال شيوعه واستعماله .

١ - أَفْعُلُ : نَفَسٌ ← أَنْفُسٌ ، كَلْبٌ ← أَكَلْبٌ ، سَقْفٌ ← أَسْقُفٌ ، رَحُلٌ ← أَرْحُلٌ ، سَهْمٌ ← أَسْهُمٌ ، رَجُلٌ ← أَرْجُلٌ . ذِرَاعٌ ← أذْرُعٌ ، يَمِينٌ ← أَيْمَانٌ .

٢ - أَفْعَمَالٌ : جَمَلٌ ← أَجْمَالٌ ، عُنُقٌ ← أَعْنَاقٌ ، كَبِيدٌ ← أَكْبَادٌ ، ثَوْبٌ ← أَثْوَابٌ ، عَمٌّ ← أَعْمَامٌ ، خَالٌ ← أَخْوَالٌ .
(هذا الوزن خاص بالاسماء الثلاثية على اي وزن كانت) .

٣ - أَفْعِيلَةٌ : طَعَامٌ ← أَطْعِمَةٌ ، حَبَابٌ ← أَحْمِيرَةٌ ، رَغِيْفٌ ← أَرْغِفَةٌ ، عَمُودٌ ← أَعْمَدَةٌ ، زَمَامٌ ← أَزِمَةٌ ، شِعَاعٌ ← أَشِعَّةٌ ، زَفَاقٌ ← أَزِقَّةٌ .

٤ - فِعْلَةٌ : فَتَى ← فِتْيَةٌ ، غَلَامٌ ← غِلْمَةٌ ، صَبِيٌّ ← صَبِيَّةٌ ، جَلِيلٌ ← جَلِيَّةٌ ، عَلِيٌّ ← عَلِيَّةٌ ، سَافِلٌ ← سَافِلَةٌ .
(وهذا الوزن لم يطرد في شيء) .

٥ - فُعْلٌ : أَحْمَرٌ ← حُمْرٌ ، أَخْضَرٌ ← خُضْرٌ ، أَعْرَجٌ ← عُرْجٌ ، صَفْرَاءٌ ← صُفْرٌ ، هَيْفَاءٌ ← هَيْفٌ ، بَيْضَاءٌ ← بَيْضٌ (هذا الوزن هو المطرد الوحيد بين اوزان جمع التكسير .
واطراده يجري في كل صفة مشبهة على وزن « أفعل » أو « فعلاء ») .

٦ - فُعْلٌ : صَبُورٌ ← صَابِرٌ ، غَيْبُورٌ ← شَيْبُرٌ ، كِتَابٌ

← كُتِبَ ، غَمُودَ ← عُمُدٌ ، سِرِيرٌ ← سُرُرٌ .

٧ - فُعِلَ : عُرِفَ ← عُرِفَ ← ، حُجِّجَ ← حُجِّجَ ،
مُدِينَةٌ ← مُدَيٌّ ، كَبْرَى ← كَبْرَى ، صَغْرَى ← صَغْرَى ، عَظْمَى ←
عَظْمَى .

٨ - فِعِلَ : قِطِعَ ← قِطِعَ ، حِجِّجَ ← حِجِّجَ ، فِئْرَةٌ ←
فِئْرَةٌ ، لِحْيَةٌ ← لِحْيَةٌ .

٩ - فُعِلَ : قَاضٍ ← قَاضٍ (أصلها : قَضِيَّةٌ) ، غَازٍ ←
غَازٍ ، رَامٍ ← رَامَةٌ ، عَادٍ ← عَادَةٌ .

١٠ - فُعِلَ : سَاحِرٌ ← سَاحِرَةٌ ، طَالِبٌ ← طَالِبَةٌ ،
بَارٌّ ← بَارٌّ ، بَاعِعٌ ← بَاعِعٌ (أصلها : بَيْعَةٌ) ، خَائِنٌ ←
خَائِنَةٌ أَوْ خَوْنَةٌ .

١١ - فُعِلَ : مَرِيضٌ ← مَرِيضٌ ، جَرِيحٌ ← جَرِيحٌ ،
قَتِيلٌ ← قَتِيلٌ ، أَسِيرٌ ← أَسِيرٌ ، شَتِيٌّ ← شَتِيٌّ .

١٢ - فِعِلَ : دُبٌّ ← دُبٌّ ، هِيرٌ ← هِيرٌ ، هِيرَةٌ ← هِيرَةٌ ، قِيرَدٌ ←
قِيرَدَةٌ ، فَيْئَلٌ ← فَيْئَلَةٌ .

١٣ - فُعِلَ : رَاكِعٌ ← رَاكِعٌ ، سَاجِدٌ ← سَاجِدٌ ، صَائِمٌ ←
صَائِمٌ ، نَائِمٌ ← نَائِمٌ ، مَائِلٌ ← مَائِلٌ .

١٤ - فُعِلَ : كَاتِبٌ ← كَاتِبٌ ، قَائِمٌ ← قَائِمٌ ، قَوَامٌ ← قَوَامٌ ،
نَوَامٌ ← نَوَامٌ ، صَوَامٌ ← صَوَامٌ ، فَجَارٌ ← فَجَارٌ .

١٥ - فِعَال : كَعَبٌ ← كِعَابٌ ، ثَوْبٌ ← ثِيَابٌ ، صَعَبٌ ← صِعَابٌ ، ضَخْمٌ ← ضِخَامٌ ، قِصْعَةٌ ← قِصَاعٌ ، جِنَّةٌ ← جِنَانٌ ، دَارٌ ← دِيَارٌ ، جَمَلٌ ← جِيَالٌ ، جَبَلٌ ← جِيَالٌ ، رَقَبَةٌ ← رِقَابٌ ، ثَمَرَةٌ ← ثِمَارٌ ، ذَيْبٌ ← ذَيْبٌ ، ظِلٌّ ← ظِلَالٌ ، رُمُحٌ ← رِمَاحٌ ، طَوِيلٌ ← طَوَالٌ ، مَرِيضٌ ← مِرَاضٌ ، كَرِيمٌ ← كِرَامٌ ، عَطْشَانٌ ← عَطَاشٌ ، ظَمَانٌ ← ظِمَاءٌ .

١٦ - فُعُول : كَسَبٌ ← كَسُوبٌ ، نَمِرٌ ← نُمُورٌ ، قَلَبٌ ← قَلُوبٌ ، لَيْثٌ ← لِيُوثٌ ، بُرْدٌ ← بُرُودٌ ، جُنْدٌ ← جُنُودٌ .

١٧ - فِعْلَان : غَلَامٌ ← غِلْمَانٌ ، غُرَابٌ ← غَيْرِبَانٌ ، جِرْدٌ ← جِرْدَانٌ ، صُرْدٌ ← صِرْدَانٌ ، حَوْتٌ ← حَيْتَانٌ ، عَوْدٌ ← عِيدَانٌ ، كُنُوزٌ ← كِزَانٌ ، تَاجٌ ← تَيْجَانٌ ، جَارٌ ← جِيرَانٌ ، قَاعٌ ← قِعَانٌ ، نَارٌ ← نِيرَانٌ .

١٨ - فُعْلَان : قَضِيْبٌ ← قُضْبَانٌ ، رَغِيْفٌ ← رُغْفَانٌ ، كَثِيْبٌ ← كُثْبَانٌ ، حَمَلٌ ← حُمْلَانٌ ، ذَكَرٌ ← ذَكَرَانٌ ، ظَهْرٌ ← ظَهْرَانٌ ، رَكْبٌ ← رُكْبَانٌ ، عَيْدٌ ← عِيدَانٌ .

١٩ - فُعْلَاءٌ : كَرِيْمٌ ← كُرْمَاءٌ ، عَظِيْمٌ ← عُظْمَاءٌ ، ظَرِيْفٌ ← ظُرْفَاءٌ ، لَثِيْمٌ ← لُؤْمَاءٌ ، بُحِيْلٌ ← بُخْلَاءٌ ، جَلِيْسٌ ← جُلْدَسَاءٌ ، عَشِيْرٌ ← عَشْرَاءٌ ، عَالِمٌ ← عِلْمَاءٌ ، جَاهِلٌ ← جُهْلَاءٌ ، صَالِحٌ ← صُلْحَاءٌ ، شَاعِرٌ ← شَعْرَاءٌ .

٢٠ - أَفْعِلَاءٌ : نَبِيٌّ ← أَنْبِيَاءٌ ، صَفِيٌّ ← أَصْفِيَاءٌ ، وَصِيٌّ ← أَوْصِيَاءٌ ، عَلِيٌّ ← أَعْلِيَاءٌ ، وَلِيٌّ ← أَوْلِيَاءٌ . شَدِيْدٌ ← أَشْدِيْدَاءٌ (أَصْلُهَا : أَشْدِيْدَاءٌ) ، عَزِيْزٌ ← أَعَزِيْرَاءٌ ، ذَلِيْلٌ ← أَذْلِيْلَاءٌ ،

ختليل ← أخلاء .

د - صيغ منتهى المجموع :

ومن أوزان جمع التكسير تسعة عشر وزناً تسمى جميعاً بصيغ منتهى المجموع ، مثل : مساجد ، ومصاييح .

فأما تسميتها بصيغ منتهى المجموع ، أو أوزان منتهى الجموع ، أو أوزان الجمع الأقصى ، فذلك لأنها الأوزان التي تنتهي عندها عملية الجمع فيها لو تكررت . ذلك ان الجمع - كما نعلم - يمكن ان يجمع ، ثم يجمع جمعه ، فاذا وصلت عملية الجمع الى صيغة من صيغ منتهى المجموع توقفت . فأنت تستطيع ان تجمع « زهر » على « أزهار » ، ثم أن تجمع « أزهاره » على « أزاهير » ، ولكنك لن تستطيع جمع « أزاهير » على شيء أبداً ، لانك وصلت إلى (أفاعيل) التي هي إحدى صيغ الجمع الأقصى .

واوزان الجمع الأقصى تبلغ - كما قلنا - تسعة عشر وزناً ، هي :

ر فَعَالِيل = دراهم ، فَعَالِيل = دنانير ، أفاعيل = أنامل ، أفاعيل = أساليب ، تَفَاعِيل = تجارب ، تَفَاعِيل = تساييح ، مَفَاعِيل = مساجد ، مَفَاعِيل = مصاييح ، يَفَاعِيل = يحامد (١) ، يَفَاعِيل = يناعيع ، فَوَاعِيل = خواتم ، فَوَاعِيل = طواحين ، فَيَاعِيل = صيارف ، فَيَاعِيل = دياجير ، فَمَائِيل = صحائف ، فَعَالِي = عذارى ، فَعَالِي = تراقي (٢) ، فُعَالِي = سُكاري ، فَعَالِي = كراسي .

(١) يحامد : جمع يحمد . وهو علم على مذكر .

(٢) الفوائين الصربية - كما تعلم - تقتضي حذف الياء من كلمة « التراقي » والتعويض عنها بالثنوين ، هكذا « تراقي » ، لان الكلمة من نوع الاسم المنقوص . لكننا فضلنا اثبات الياء للمحافظة على شكل الوزن .

ولو أمعنا النظر في هذه الاوزان ، لوجدناها ترد جميعها إلى تصميمين لا ثالث لهما : أولهما مؤلف من أربعة أحرف يتوسطها ألف الجمع ، وقد فتح ما قبلها وكسر ما بعدها ، على هذا الترتيب : (- ا - -) ، وثانيهما مؤلف من خمسة أحرف ، تأتي الف الجمع بعد الحرف الثاني منها ، ثم يليها ثلاثة أحرف وسطها ياء ساكنة ، على هذا الترتيب : (- ا - ي - -) . لهذا ، نرى النجاة ، للتعبير عن صيغ منتهى الجموع ، يستغنون عن الاوزان التسعة عشر الصرفية بوزنين تصغيريين ، هما : (مفاعيل ومفاعيل) (١) . ثم يقولون في تعريف صيغ منتهى الجموع : إنها كل جمع أتى بعد ألفه حرفان ، أو ثلاثة أحرف وسطها ساكن .

٥ - ما يجمع على صيغ منتهى الجموع :

١ - لا بد للاسم الذي يراد جمعه على صيغة من صيغ منتهى الجموع

(١) الميزان الصرفي - كما عرفناه - هو خارطة للكلمة تهتم ببيانات ما يأتي : عدد حروف الموزون ، ترتيبها ، حركاتها وسكناتها ، الاصلي منها والرائد . أما الميزان التصغيري ، فهو أكثر تواضعاً من الميزان الصرفي ، وقد وضع في الأساس لوزن الكلمات المصغرة ، ومن هنا أخذ اسمه ، وهو لا يهتم إلا بما يلي : عدد حروف الموزون ، بيان موقع ياء التصغير من هذه الحروف ، ترتيب الحركات والسكنات . وعلى هذا يكون الميزان التصغيري لكلمة « أربب » هو « فاعيل » ، حيث يظهر لنا منه عدد حروف الكلمة وحركاتها وسكناتها ، وموقع ياء التصغير منها . أما لو أردنا وزنها بالميزان الصرفي ، لكان « أفعيل » ، حيث نرى أن الكلمة - بالإضافة إلى كل ما عرفناه عنها في الميزان التصغيري - تزيد فيها الهمزة في أولها .

ولهذا فإن « مفاعل ومفاعيل » في منتهى الجموع هما من نوع الوزن التصغيري ، لأنهما لا يهتمان إلا بعدد حروف الموزون ، وحركاته وسكناته ، وبيان موقع ألف الجمع من حروفه .

واقتماماً للفائدة نقول : إن هناك ميزاناً آخر يسمى بالميزان العروضي . وهم هذا الميزان إن يعبر فقط عن عدد الحروف وترتيب الحركات والسكنات من غير اهتمام بنوعية الحركة .

أن يكون على أربعة أحرف ، لا أكثر ولا أقل . وليس من المهم أن تكون هذه الأحرف كلها أصلية ، مثل « درهم » ، أو أن يكون بعضها زائداً ، مثل « أكرم - ملعب - جوهر - جدول - قردد ... » ، إذ يكفي أن يكون الاسم رباعي الأحرف لتوسط ألف الجمع بينها ، ثم يكسر ما بعد الألف ، فيصير الاسم على سبعة من صيغ منتهى الجموع . ولنجرب ذلك فيما مر من الاسماء : « درهم » = فيمثل = درهم = فتعاليل ، أكرم = أفعول = أكارم = أفاعل ، ملعب = مفعول = متعبل = فتعاليل ، متلاعب = مفاعيل ، جوهر = فنوعيل = جنواهر = فواعل ، جدول = فَعْوَل = جداول = فتعاول ، قردد = فَعْلَل = قردد = فَعْلَل = قرايد = فعالل ، ويمكنك ان تستغني عن هذه الاوزان الصرفية كلها بوزن تصغيري واحد ، فتقول : إن الجمع على وزن : « مفاعيل » .

٢ - تاء التأنيث لا تدخل في حساب أحرف الاسم ، فكل من « مدرسة - عالة - مرضعة » هي في الحساب رباعية ، وعلى هذا لجموعها : « مدارس - عوالم - مراضع » .

٣ - يسمح للاسم المراد جمعه جمعاً أقصى أن يكون على خمسة أحرف بشرط أن يكون الحرف الرابع من حروفه مداً ، ألفاً أو واواً أو ياءً ، فهذا المد سينقلب في الجمع الأقصى الى ياء دائماً ، مثل : « جلاباب » ← جلابيب ، عصفور ← عصافير ، برميل ← براميل .

٤ - فإذا زاد الاسم على أربعة أحرف ، ولم يتوفر فيه الشرط المذكور آنفاً ، فلا بد من حذف بعض حروفه للوصول به الى الاربعة :

فإن كان خماسي الأصول ، حذف خامسه : « سفرجل » ← سفرج
← سفارج .

وإن كان خماسياً مزيداً فيه ، حذف الخامس والزيادة : « عندليب
← عندل ← عنادل » .

وإن كان رباعياً مزيداً فيه ، حذفت الزيادة أياً كانت : « سبطرى
← سبطر ← سباطر ، غضنفر ← غضفر ← غضافر ، إقشعرار
← قشعر ← قشاعر » .

وإن كان ثلاثياً مزيداً فيه حرفان ، حذف واحد منها : « منطلق
← مطلق ← مطالق » .

وإن كان ثلاثياً مزيداً فيه ثلاثة أحرف ، حذف منها حرفان :
« مخشوشن ← مخشن ← مخاشن » .

٥ - نعود الى الرباعي فنقول : إن كان ثانيه ألفاً ، قلبت في الجمع
الإفصى الى واو : « شاهق ← شواحق ، عالمة ← عوالم ، شاعرة
← شواعر » .

٦ - وإن كان ثامنه مدأ ، قلب المد همزة إن كان زائداً : « شمال
← شمائل ، عجوز ← عجائز ، خصيصة ← خصائص » ، أما إن
كان أصلياً ، فيرد الى أصله : « مفازة ← مفاوز ، مميشة ← معايش » .

٧ - إن كان رابعه ألفاً مقصورة أو ممدودة ، قلبت في الجمع ياءً
بسبب انكسار ما قبلها : « فتوى ← فتاوي ، صحراء ← صحاري » ،
ولك أن تتركها ألفاً ، ولكن يجب عندئذ فتح ما قبلها ، فنقول : « فتاوى ،
صحاري » .

٨ - إن كان الجمع الإفصى سيفضي الى تراكيب صوتية ثقيلة ، مثل
اجتماع الهمزتين ، أو الياءين ، أو الياء والهمزة ، تخلص من هذه التراكيب

بتحويلها جميعاً الى « يا » ، مثل : « خطيئة ← خطائي ← خطايا ، زاوية ← زواوي ← زوايا ، هديئة ← هدائي ← هدايا » .

٩ - الاسم الذي حذف منه شيء ليُجمع الجمع الأقصى ، يمكن جمعه على الصيغتين « مفاعل ومفاعيل » مثل : « سمرجل ← سمرج ← سفارح وسفاريج » . وتعتبر الياء في الصيغة الثانية تعويضاً عما حذف منه ، وقد يُفعل هذا بما لم يحذف منه شيء ، مثل : « خاتم ← خواتم وخواتيم » . ولكن ذلك قليل .

١٠ - إذا كان المجموع جمعاً أقصى اسماً منسوباً عوضت عن ياء النسبة المحذوفة بياء في آخر الجمع ، مثل : « مغربي ← مغاربة » .

١١ - قد تحذف الياء من صيغة « مفاعيل » ، ويعوض عنها بياء في الآخر ، مثل : « غطريف ← غطاريف ← غطارفة » .

١٢ - وتلحق هذه التاء الاسماء الأعجمية بمجموعة جمعاً أقصى ، سواء أكان قياسها أن تكون على « مفاعيل » أو أن تكون على « مفاعل » مثل : « زنديق ← زناديق ← زنادقة ، مرزبان ← مرازب ← مرازبة » .

و - صموم الفلّة والكثرة :

قسم النحاة جموع التكسير الى قسمين : جموع قلة ، ولها الاوزان الاربعة الأولى ، وهي : « أفعل - أسفهم ، أفعال - أرمالج » ، أفعلية = أعمدية ، فعملية = فئية ، وجموع كثرة ، ولها سائر الاوزان المذكورة لجموع التكسير . واعتبروا جمع القلة دالاً على العشرة فما

دونها ، وجمع الكثرة دالاً على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له (١) .

ز - اسم الجمع :

اسم الجمع : هو ما تضمن معنى الجمع وليس له مفرد من لفظه ، بل يكون مفردة من لفظ آخر ، مثل : « جيش ، ومفرده جندي ، وشعب وقبيلة وقوم ورهط ومعشر وثلة ، ومفردها رجل أو امرأة ، ونساء ، ومفرده امرأة ، وخيل ، ومفرده فرس ، وإبل ونعم ، ومفردها جمل أو ناقة ، وغنم وضأن ، ومفردها شاة ، بالذكر والأنثى » .
ولك أن تعامله معاملة المفرد باعتبار لفظه ، ومعاملة الجمع باعتبار معناه ، فنقول : القوم سار ، أو ساروا . وباعتبار أنه مفرد لفظاً ، تجوز تثنيته وجمعه ، فنقول : « قوم وقومان وأقوام ، وشعب وشعبان وشعوب » .

ح - اسم الجنس الجمعي والافراي :

١ - اسم الجنس الجمعي : ما تضمن معنى الجمع دالاً على الجنس كله ، مثل « تفاح - زيتون - شجر - عرب - ترك - روم - يهود .. الخ » ، فكل اسم من هذه الاسماء يعني جنسه كله ، لا قطعة أو عدداً محدوداً منه . ومثل هذا الجمع يمكن التمييز عن مفرده إما بالتاء ، مثل : « تفاح ← تفاحة ، زيتون ← زيتونة » ، وإما بياء النسبة ، مثل : « عرب ← عربي ، ترك ← تركي » :

٢ - اسم الجنس الافراي : هو ما دل على الجنس مقصوداً به الجنس كله ، أو جزؤ منه ، مثل « ماء - لبن - عسل » . وليس لهذا مفرد لا بالتاء ولا بياء النسبة .

(١) الواقع ان هذا تقسيم تحكيمي ، اذ ليس لكل اسم في العربية جمان : واحد للفة ، وآخر للكثرة ، حتى يستعمل ذو الفلة للقليل ، وذو الكثرة للكثير . يضاف الى ذلك أن أفصح النصوص الواصلة اليها عن العرب لم تر فيها تفرقاً بين جوع فلة وجوع كثره .

٥ - النسبة

النسبة : هي إلحاق آخر الاسم ياءً مشددة مكسوراً ما قبلها ،
للدلالة على نسبة شيء إلى آخر . وما لحقته الياء يسمى منسوباً ، مثل :
دمشقي - شامي - عراقي . أما قبل إلحاق الياء فيسمى منسوباً إليه ،
مثل : دمشقي - شامي - عراقي .

والاسم المنسوب إليه تصييه تغيران كثيرة ، إما بالزيادة ، أو بالنقص ،
أو بتغيير الحركات . وإليك بيان ذلك :

١ - النسبة إلى الاسم العادي^(١) : تكون بكسر آخره لمناسبة
ياء النسب : شام ← شامي ، عراق ← عراقي . وهذا حكم عام في
كل منسوب إليه . فلن نكرر ذكره .

٢ - النسبة إلى المختوم بالتاء المربوطة : تكون بجذف التاء :
مكة ← مكّي .

٣ - النسبة إلى الممدود : تكون بمعاملة همزته معاملةً في التثنية
والجمع : فتبقى على حالها إن كانت أصلية : قرءاء ← قرائي ، ويجب قلبها
واواً إن كانت زائدة للتأنيث : صحراء ← صحراوي ، ويجوز الأمران
إن كانت مبدلة من واو أو ياء ، أو كانت زائدة للإلحاق : كساء ←

(١) تقصد بالاسم العادي ما ليس له مشكلة معينة من مشاكل النسب ، وما
ليست النسبة إليه شاذة .

كسائي وكساوي ، بناء ← بنائي وبنائي ، حرباء ← حربائي وحرباوي .

٤ - النسبة الى المقصور : تكون بقلب ألفه واواً إن كانت ثالثة :
عصا ← عصوي ، فتى ← فتوي ، وقلبها أو حذفها إن كانت رابعة
في اسم ساكن الثاني : درعاً ← درعوي ودرعي ، ويجوز في هذه
قلبها وزيادة الف قبلها : درعاً ← درعاوي ، ويحذفها وجوباً إن كانت
رابعة وليس الثاني ساكناً ، أو كانت خامسة فما فوق : برّدي ←
برّدي ، مصطفى ← مصطفى .

٥ - النسبة الى المنقوص : تكون بقلب يائه واواً مع فتح ما قبلها
إن كانت ثالثة : الشجى ← الشجوي ، وقلبها أو حذفها إن كانت
رابعة : القاضي ← القاضوي والقاضي ، ويحذفها وجوباً إن كانت خامسة
فما فوق : المرتجي ← المرتجي .

٦ - النسبة الى محذوف الفاء : لا يرد إليه شيء إذا كانت لامه
صحيحة : عدة ← عيدي . فان كان معتل اللام وجب الرد وفتح العين
دفعاً لتوالي الكسرات : دية ← ودوي ، شية ← وشوي .

٧ - النسبة الى محذوف اللام بغير تعويض : إن كان محذوفه
يرتد اليه في التثنية أو جمع السلامة ، مثل : أب ← أبوان ، سنة ←
سنوات ، وجب الرد في النسبة أيضاً : أب ← أبوي ، سنة ←
سنوي . وإلا جاز الرد وعدمه : دم ← دموي ودمي ، يد ← يدوي
ويدي .

٨ - النسبة الى محذوف اللام مع التعويض : يجوز فيه النسب على
لفظه ، كما يجوز اسقاط العوض ورد المحذوف : اسم ← اسمي وسموي ، ابن
← ابني وبنوي ، بنت ← بنتي وبنوي ، أخت ← أختي واخوي .

٩ - النسبة الى الثلاثي المكسور الثاني : تكون بفتح ثانيه : ملك ← ملكي . فان لم يكن ثلاثياً وكان مكسور ما قبل الآخر ، جاز الفتح وعدمه : يثرب ← يثربي و يثري ، تغلب ← تغلبي وتغليبي .

١٠ - النسبة لما قبل آخره ياء مشددة مكسورة : تكون بحذف الياء الثانية : طيب ← طيبي ، كيس ← كيبي .

١١ - النسبة الى ما آخره ياء مشددة : إن كانت ياؤه مسبوقه بحرف واحد ، قلبت الثانية واواً وردت الأولى الى أصلها مع فتحها : حي ← حيوبي ، طي ← طوي . وإن كانت مسبوقه بحرفين ، حذفت الاولى مع فتح ما قبلها ، وقلب الثانية واواً : عكوي ← عكوي ، عدوي ← عدوي . وإن كانت مسبوقه بأكثر من حرفين ، حذفت كلها : شافبي ← شافبي ، كرسي ← كرسي .

١٢ - النسبة الى فُعَيْلَة علمناً : تكون على فعلي : حنيف ← حنفي ، ربيعة ← ربيعي . وفعلوا مثل ذلك في « فُعَيْل » : ثقيف ← ثقيفي ، عتيك ← عتيكي . وكثير ذلك حتى عدده بعضهم قياساً لا شذوذاً .

١٣ - النسبة الى فُعَيْلَة غير علم : تكون بعدم حذف شيء : طبيعة ← طبيعي ، بديهة ← بديهي ، سليقة ← سليقي .

١٤ - النسبة الى فُعَيْلَة علمناً : تكون على فعلي : مُرَيْسَة ← مُرَيْسي ، جُهَيْسَة ← جُهَيْسي . وفعلوا مثل ذلك في « فُعَيْل » : قُرَيْش ← قُرَيْشي ، هُدَيْل ← هُدَيْلي . وكثير ذلك حتى عدده بعضهم قياساً لا شذوذاً .

١٥ - النسبة الى فُعَيْلَةٍ غير علمَ : تكون بعدم حذف شيء : شُجَيْرَةٌ ← شُجَيْرِيٌّ . هذا ، وقد اشترطوا للحذف في « فُعَيْلَةٍ وفُعَيْلَةٍ » أن يكون أولها سالماً من اعتلال العين ، وأن يكون الاثنان سالمين من التضعيف ، وإلا ، فلا حذف : طويلة ← طويلٌ ، جليلة ← جليليٌّ . وقد تركوا الحذف أحياناً مع توفر الشروط : رُدَيْمَةٌ ← رُدَيْمِيٌّ .

١٦ - النسبة الى ذي حرفين : تكون بتضعيف آخره أو عدم التضعيف إن كان حرفاً صحيحاً : كَهْمٌ ← كَهْمِيٌّ وكَهْيٌ ، وبتضعيفه مع الادغام إن كان واوياً : لَوْ ← لَوِيٌّ ، وزيادة همزة أو واو إن كان آخره الفاء : لا ← لَائِيٌّ ولاوِيٌّ ، وفتح آخره مع زيادة واو إن كان الآخر ياءً : كِيٌّ ← كِيَوِيٌّ .

١٧ - النسبة الى المركب المزجي : تكون إلى جزئه الأول فقط : بعلبك ← بعليٌّ .

١٨ - النسبة الى المركب الاسنادي : تكون الى جزئه الأول فقط : تأبط شراً ← تأبطيٌّ .

١٩ - النسبة الى المركب الاضافي : تكون الى اشهر الجزأين : أبو بكر ← بكريٌّ ، ابن عباس ← عباييٌّ ، أم كلثوم ← كلثوميٌّ ، عبد الدار ← دارِيٌّ ، امرؤ القيس ← مرَّيٌّ ، رأس العين ← رأسيٌّ ، دير الزور ← دَيْرِيٌّ . . . الخ . وقد نسبوا إلى بعض هذه المركبات على طريقة النحت ، فقالوا : عبد الدار ← عبديٌّ ، امرؤ القيس ← مرقبيٌّ ، عبد شمس ← عبشميٌّ .

٢٠ - النسبة الى علم منقول عن مثني : إن كنت تعربه اعراب المثني فتقول : جاء حسنانِ ، ورأيت حسنينِ ، ومررت بحسنيينِ ، وجب

حذف علامة التثنية عند النسب : حسنان ← حسني . وإن كنت قد التزمت فيه الالف أو الياء ، واعرثته بالحركات الثلاث على النون ، مثل : جاء حسَنَيْنِ ، رأيت حسنيناً ، مررت بحسَنَيْنِ ، ابقيته على حاله عند النسب : حسَنَيْنِ ← حسيني .

٢١ - النسبة الى علم منقول عن جمع سالم : أحكامها كأحكام النسبة الى العلم المنقول عن الثني .

٢٢ - النسبة الى علم منقول عن جمع مكسر : تكون بعدم تغيير شيء : أثمار ← أثماري ، أنصار ← أنصاري .

٢٣ - النسبة الى المثنى والمجموع : تكون برده إلى مفرده : سماوات ← سماوي ، بنون ← بنوي ، كُتُب ← كُتَيْب . إلا اذا لم يكن للجمع مفرد من لفظه : نسوة ← نسوي ، أو أريد التفريق بين النسبة الى المفرد والنسبة إلى الجمع، فنسب الى المفرد والجمع كل بلفظه : كتاب ← كُتَيْب (بمعنى المؤمن باحد الكتب السماوية) ، وكُتُب ← كُتَيْب (بمعنى المتعاطي تجارة الكتب) . ومثل ذلك : دَوَلَة ← دَوَلِي (بمعنى شيء داخلي يتعلق بالدولة الواحدة) ، ودَوَل ← دَوَلِي (بمعنى الشيء الخارجي المتعلق بكتلة من الدول) .

٢٤ - النسبة بلا يائها : قد يستغنى في النسبة عن يائها ، وذلك ببناء الاسم على وزن « فاعل » ، مثل : حابل : اي ذي جبل، ونابل : اي ذي نبل ، أو ببنائه على وزن « فَعْمَال » ، ويكون ذلك في الحرف غالباً ، مثل : عطَّار - نجَّار - حدَّاد ... الخ .

سُوَازِ النِّسْبِ :

وردت عن العرب نسب كثيرة لا تجري على القواعد التي ذكرناها
فاعتبرت نسباً شاذة ، وإليك أشهرها :

أَمِيَّةٌ ← أَمَوِيٌّ ، طَيِّبٌ ← طَائِيٌّ ، بَدَوٌ ← بَدَوِيٌّ ،
صنعاء ← صنعانيٌّ ، بهراء ← بهرائيٌّ ، رَوَّحَاءٌ ← رَوَّحَانِيٌّ ،
جلولاء ← جَلُولِيٌّ ، حَرَّوْرَاءٌ ← حَرَّوْرِيٌّ ، دستوا (١) ←
دستوانيٌّ ، العالمة ← عُلُوِيٌّ (٢) ، دَهْرٌ ← دَهْرِيٌّ (٣) ، سَهْلٌ
← سَهْلِيٌّ ، بنو الحُبَيْلِيَّ ← حُبَيْلِيٌّ ، شَتَاءٌ ← شَتَوِيٌّ ، خَرِيفٌ
← خَرِيفِيٌّ ، البحرين ← بَجْرَانِيٌّ ، خُرَّاسَانٌ ← خُرَّاسِيٌّ ، يَمَنٌ
← يَمَانِيٌّ ، شَامٌ ← شَامِيٌّ ، تَهَامَةٌ ← تَهَامِيٌّ ، مَرُوٌّ ←
مَرُوْزِيٌّ ، الرِّيُّ ← الرَّازِيٌّ ، نَفْسٌ ← نَفْسَانِيٌّ ، رَوْحَانِيٌّ ←
رَوْحَانِيٌّ .

(١) دستوا : قرية بالاهواز .
(٢) العالمة : موضع بقرب المدينة .
(٣) الدهري : الرجل المسن .

٦ - التصغير

أ - تعريفه :

التصغير : هو أن يضم أول الاسم ، ويفتح ثانيه ، ويزاد بعد الحرف الثاني ياء ساكنة تسمى ياء التصغير ، مثل : قلم ← قَلَمَيْم . ويسمى الاسم الذي لحقته ياء التصغير مصغراً .

ب - شروطه :

يشترط فيما يراد تصغيره :

١ - أن يكون اسماً : فلا يصغر الفعل ولا الحرف . فأما تصغير فعل التعجب ، مثل : « ما أحياه » فشاذ .

٢ ان يكون معرباً : فلا تصغر الاسماء البنية . فأما تصغير بعض الاسماء الموصولة ، وبعض أسماء الإشارة ، مثل : « الذئبا ، اللبنا ، ذئبا ، تئبا » فشاذ .

٣ ان يكون قابلاً للتصغير : فلا تصغر الاسماء الدالة على الكبر والعظمة ، مثل : « كبير ، عظيم » لما بين معانيها وبين معنى التصغير من التنافي .

٤ - ان يكون خالياً من صيغ التصغير وشبهها : فلا يصغر

« الكميّات وسلّيّان » ونحوها ، لأنها على صيغة التصغير ، ولا (مُهَيِّمِينَ)
ونحوه ، لأنه على شبه صيغة التصغير .

ج - اغراضه :

يصغر الاسم :

- ١ - للدلالة على صغره : كُتَيْبٌ ، وُلَيْدٌ ، جُبَيْلٌ .
- ٢ - للدلالة على قلته : سُويَعاتٌ ، لُحَيَّطاتٌ ، دُرَيَّهَماتٌ .
- ٣ - للدلالة على حقارته : رُجَيْلٌ ، سُويَيرٌ .
- ٤ - للدلالة على عظمه : دُويَيميةٌ .
- ٥ - للدلالة على قربه : قُبَيْلٌ المغرب ، بُعَيْدٌ الفجر ، دُويَنُ
السحاب .
- ٦ - للتجنب إليه : بُنَيٌّ ، أَخِيٌّ .

د - أوزانه :

للتصغير ثلاثة أوزان تصغيرية (١) ، هي :

- ١ - فُعَيْلٌ : ويصغر عليه كل اسم ثلاثي : رجل ← رُجَيْلٌ ،
كلب ← كَلَيْبٌ .
- ٢ - فُعَيْعِيلٌ : ويصغر عليه كل اسم رباعي : جعفر ←
جُعَيْعِيفِرٌ ، كتاب ← كُتَيْبٌ .

(١) راجع ماقلناه عن الميزان التصغيري في حاشية الصفحة (٢٦٥)

٣ - مُنْعِيْعِيْل : ويصغر عليه الخماسي الذي رابعه حرف مد : منشار
← مُنْيَشِير ، عَصْفُور ← عَصْفِيْفِيْر ، رَمِيْل ← بُرْيَمِيْل .

ويمكن أن نلاحظ من الوزنين الثاني والثالث أن الحرف الذي يلي
ياء التصغير فيهما يجب أن يكون مكسوراً دائماً ، إلا إذا وليته ألف الجمع ،
فانه يظل مفتوحاً ، مثل : أصيْحْنَاب .

ولابد للاسم الذي يراد تصغيره من أن يكون ثلاثياً ، مثل رجل ،
فرس ، باب (١) ... الخ ، أو رباعياً ، مثل : جعفر ، جدول ، كتاب ،
شاعر (٢) ... الخ ، أو خماسياً رابعه حرف مد ، مثل : مصباح ،
عصفور ، زميل .

فإن كان غير ذلك : أي خماسياً ليس رابعه حرف مد ، مثل :
سفرجل ، فرزدق ، أو سداسياً ، مثل : عندليب ، إنطلاق ، أو سباعياً
مثل : استغفار ، إغشيشاب ، فلا بد من رده الى أربعة أحرف فقط ،

(١) ويدخل في هذا القسم كل ثلاثي زبدت فيه إحدى علامات التأنيث ،
أو الألف والنون في الاعلام والصفات ، مثل شجرة ، حبل ، صحراء ، رضوان ،
عظشان . فكل هذه الزيادات لا تعد في حساب حروف الاسم ، ولا تخرج الثلاثي
عن كونه ثلاثياً ، حتى في عملية الوزن نفسها ، فنقول في « عطيشان » : إن
ميزانه « فعيل » لا « فعيلان » . لأنه في الاعتبار التصغيري اسم ثلاثي .
(٢) ويدخل في هذا القسم كل رباعي زبدت فيه الناء « مدرسة » ، أو
ألف التأنيث الممدودة « خنفساء » ، أو الألف والنون « زعفران » ، فهذه
الزيادات لا تعد في الرباعي ، ولا تخرجه عن كونه رباعياً .

ويترتب على ذلك ان الاسم المزيد فيه إحدى هذه الزيادات ، يصغر على اعتباره
ثلاثياً (في حل الزيادات غير المعتدة في الثلاثي) ، أو رباعياً (في حل الزيادات
غير المعتدة في الرباعي) ، ثم تناف إلى هذه الزيادات بلفظها من غير تغيير فيها .
مثل : شجرة ← شجيرة ، مدرسة ← مدرسة . عثمان ← عثمان ، زعفران
← زعفران ... الخ .

ثم تصغيره على وزن « فُعْمَيْعِيل » .

وأحكام عملية الرد الى أربعة أحرف هي نفسها التي في صوغ منتهى الجموع . فارجع اليها .

ويمكن - كما رأينا في الجمع الأفضى - أن نصغر ما حذفنا منه شيئاً على وزن « فُعْمَيْعِيل » أو « فُعْمَيْعِيل » ، مثل : فرزدق ← فرَيْرِزِد أو فرَيْرِيد . وتعتبر الياء في هذه الحالة تعويضاً عما حذف منه .

هـ - تغييرات التصغير :

يصيب الاسم عند تصغيره بعض التغييرات . والبيك بيانها :

١ - تصغير ما ثانيه حرف علة : يكون رد حرف العلة الى أصله ، سواء أكان أصله حرف علة آخر ، أو حرفاً صحيحاً : باب ← بُوَيْب طي ← طُوِي ، قيمة ← قُتُوَيْمَة ، ميزان ← مُوَيْزِين ، دينار ← دُنَيْيْنِير (١) .

فإن كان حرف العلة مجهول الأصل ، مثل « عاج » ، أو زائداً ، مثل « شاعر » ، أو مبدلاً من همزة ، مثل « آمال » والاصل أأمال ، قلبته واواً في التصغير : عُوَيْج ، شُوَيْعِير ، أُوَيْهَال .

٢ - تصغير ما ثالثه حرف علة : يكون بقلب حرف العلة

(١) إذ الأصل فيه (دثار) بضعيف النون بدليل جمه التكميري: دنانير. وهذا، واعلم ان التصغير والتكسير تصريفان يردان الاسماء الى اصولها . لذلك يعتمد عليهما النحاة كثيراً في معرفة أصول الاسماء .

الى ياء وادغامها في ياء التصغير : عصا ← عَصِيَّة ، دَلْوٌ ← دَلِيَّة ،
ظبيٌ ← ظُبِيٌّ . فان كان الثالث ياءً مشددة ، امتنع ادغام ثلاث ياءات
فتخفف المشددة حتى تصير ياءً مفردة ثم تدغم في ياء التصغير : صَبِيٌّ
← صُبِّيٌّ ، ذَكِيٌّ ← ذُكِّيٌّ .

٣ - تصغير ما رابعه حرف علة : يكون بقلب حرف العلة الى ياء ،
فان كان هو ياءً ، بقي على حاله : منشار ← مُنَشِيرٌ ، أسلوب ←
أُسَيْلِيْبٌ ، إزيميل ← أَزَيْمِيلٌ .

٤ - تصغير المحذوف منه : يكون برد المحذوف مطلقاً ، وطرح
المعوض إن كان همزة وصل : عدة ← وُعَيْدَةٌ ، دم ← دُمِيٌّ ، اسم
سُمِّيٌّ . كما تطرح همزة الوصل ولو لم تكن عوضاً عن شيء محذوف :
امروء ← مُرْزِيٌّ .

٥ - تصغير ذي الحرفين : يكون بتضعيف ثانيه : بلٌ ←
بُلَيْلٌ ، منٌ ← مُنَيْنٌ . لوٌ ← لُوِيٌّ . وكل ذلك بشرط أن
تكون هذه الكلمات أعلاماً ، فاما إن كانت باقية على حرفيتها أو اسميتها ،
فلا يجوز تصغيرها كما مر .

٦ - تصغير المؤنث الذي ليس فيه علامة التأنيث : إن كان ثلاثياً
أضفت اليه تاء التأنيث بعد تصغيره : نار ← نُوَيْرَةٌ ، دار ← دُوَيْرَةٌ
أذنٌ ← أُذَيْنَةٌ . كل هذا في الاسماء ، أما في الاعلام ، فالتاء واجبة
في علم الأثرى ، سواء أكان النقل من مؤنث أم عن مذكر : شمس ←
شُمَيْسَةٌ ، قمر ← قُمَيْرَةٌ ، وأما في علم المذكر فمنهم من يرفض التاء
إطلاقاً ، ومنهم من يميزها في المنقول عن مؤنث : متمم بن نُؤَيْرَةٌ ،
عُمَيْيْنَةٌ بن حصن ، أُذَيْنَةٌ ذو الاكتاف ... الخ .

فان كان الاسم المؤنث الذي ليس فيه علامة التأنيث رباعياً فأكثر ،
صغر على لفظه بلا زيادة شيء : زينب ← زُبَيْبٌ . عَجُوز ← عَجْجِيْرٌ .

٧ - تصغير العلم المركب : يكون بتصغير جزئه الأول فقط ،
وترك الجزء الثاني على حاله ، سواء كان التركيب مزجياً ، أو إضافياً :
بعلبك ← بُعَيْبِيْك ، عبد الله ← عُبَيْدُ اللهِ . فأما المركب الاسنادي
« تأبط شراً » فلا يصغر .

٨ - تصغير المشئى والجموع : يكون بردها الى المفرد ، ثم تصغير
المفرد ، ثم اعادة التثنية والجمع ، فما كان للماقل ، جمع جمع المذكر السالم ،
وما كان لغيره جمع جمع المؤنث السالم : عالمان ← عالم ← عَوَّالِيْم ←
عَوَّالِيَّان ، عذباء ← عالم ← عَوَّالِيْم ← عَوَّالِيْمون ، عصفير ←
عصفور ← عَصْفِيْر ← عَصْفِيْرَات .

و - تصغير الترضيم :

هو التصغير الذي يقوم على تجريد الاسم من كل ما فيه من الزوائد
والاكتفاء بحروفه الأصلية فقط ، مثل : محمود ← حمد ← حُمَيْدٌ ،
ميزان ← وزن ← وِزْيَان ، قنديل ← قنديل ← قُنَيْدِل .
عصفور ← عصفور ← عَصْفِيْر .

وإذا كانت المصغرات الترخيمية مؤنثات ، أنثت بعد التصغير الترخيمي
ولكن بالناء فقط ، أيةً كانت علامة التأنيث القديمة : مُعَلِّمَةٌ ← علم
← عَلِيْمَةٌ ، حُبْلِي ← حبل ← حُبَيْلَةٌ ، أسماء ← وسم ←
أَسْمِيْمَةٌ . وكذا تفعل فيما لم تكن فيه علامة تأنيث : سعاد ← سعد
← سَعِيْدَةٌ . إلا إذا كان من الصفات الخاصة بالاناث : مرضع ←

رضع ← رضيع .

وفي حال اطلاق المصغرات الترخيمية اعلماً على الاشخاص ، تلحق التاء ما كان للاناث ، ولو كان النقل عن مذكرات : زعفران ← زعفر ← زُعَيْفِرَة (علماً لانثى) . أما اعلام الرجال فلا تلحقها التاء ، ولو كان النقل عن مؤنثات : صحراء ← صحر ← صُحَيْر (علماً لمذكر) . إلا إذا كان النقل الى العامية قد جرى بعد التصغير الترخيمي .

ز - سواذ التصغير :

وردت في التصغير سواذ كثيرة هذه أشهرها :

« عشاء ← عَشِيَّان ، عَشِيَّة ← عَشِيَّشِيَّة ، عشي » ←
 عَشِيَّشِيَّان ، ليلة ← لَيْمِيَّة ، إنسان ← أَنْيَّسِيَّان ، بنون ←
 أَبَيَّنون ، رَجُل ← رُوَيْجِيل . »

القسم الثالث
في التركيب

في البناء والتركيب

الغاية التي تنتهي إليها دراسة كل لغة ، هي دراسة تركيبها . وما دراسة الأصوات المفردة ، ولا دراسة الكلمات المفردة ، إلا تمهيد للدراسة التركيب ، لأن هذه التركيب إنما تتألف من الأصوات والمفردات .

وترمي دراسة التركيب في كل لغة الى غرضين : أولهما : معرفة التصاميم المختلفة للعبارة عن المعاني المختلفة ، وما يجب في كل تصميم من تقديم بعض مفرداته وتأخير بعضها الآخر ، وما يجوز من ذلك ، أو يحسن ، أو يستكره ... الخ . والثاني : معرفة التبدلات التي تطرأ على المفردات في حالة التركيب إن كانت اللغة المدروسة من اللغات العربية ، كالعربية مثلاً ، التي تغير في هيئة المفرد بحسب وظيفته في التركيب .

والواقع أن العربية لا تعامل مفرداتها كلها معاملة واحدة في حالة التركيب ، فمن مفرداتها ما يظل ثابتاً على هيئة واحدة لا يغيرها معها تكن وظيفته في التركيب ، خذ مثلاً كلمة « سيويه » فهي تلزم حالة الكسر سواء كانت تقوم في التركيب بوظيفة الفاعلية ، أو المفعولية ، أو الإضافة ، فقول : « جاء سيويه ورأيت سيويه » ، وقرأت في كتاب سيويه » ، دون أن يطرأ على الكلمة أي تبدل في أصولها .

هذه الحالة الثباتية ، تسمى في النحو بحالة البناء . وعكسها هو حالة الاعراب ، وفيها نرى آخر الكلمة تعتربه تبدلات بحسب وظيفة الكلمة في التركيب ، أو بحسب موقعها من بعض مفردات التركيب الأخرى . مثال ذلك كلمة « الرجل » ، فهي منتهية بالضممة ان كانت وظيفتها الفاعلية : « جاء الرجل » ، ومنتهية بالفتحة إن كانت وظيفتها المفعولية : « رأيت الرجل » ، ومنتهية بالكسرة إن وقعت بعد حرف جر : « مررت بالرجل » .

هذا ، والتبدلات التي تطرأ على نهاية الكلمة العربية في حالة التركيب لا تجري على نسق واحد مع كل الكلمات ، فلكل زمرة من هذه الكلمات نظامها الخاص في التبدل : فالفاعلية التي أحدثت الضمة في نهاية المفرد ، كما رأينا في كلمة « الرجل » ، تحدث واواً إن كانت الكلمة من فصيلة الجمع المذكر السالم ، كما في : « جاء المعلمون » ، ولا تحدث شيئاً إن كانت الكلمة من فصيلة الاسم المقصور ، مثل : « جاء الفتى » ، وذلك لأن هذا الاسم ينتهي بألف لا تقبل الحركات ، فيُتقدَّر التبدل تقديراً ، ولا يظهر حقيقةً .

لهذا وذاك : أي لأن كلمات العربية ليست كلها قابلة للتبدل ، ولأن نظام التبدل يختلف من كلمة الى أخرى - كان لا بد من مقدمة تتعرف بها المبنيات من الكلمات وأحوال بنائها ، والمعربات وانظمة إعرابها .

١ - المبنيات

المبنيات على نوعين : فمنها ما يلزمه البناء في كل التراكيب فلا يفارقه ، ومنها ما يعتريه البناء في تركيب ، ويؤول عنه في تركيب آخر .
واليك بيان كل ذلك :

١ - الحروف كلها :

مبنية بناءً لازماً ، مثل : « من° - عن° - ب - ل - ... »
فاذا طرأ على بعضها تبدل ، كفتح نون « من » في قولك : « خرجت من البيت » ، فليس ذلك لتبدل في وظيفة الحرف ، وإنما هو فرار من عارض صوتي مستقل ، ألا وهو اجتماع الساكنين . وامثال هذه التبدلات لا تدخل فيما نحن فيه ، وإنما هي تبدلات صوتية سبق الكلام عليها في القسم الأول .
فارجع اليه .

وتعليل ظاهرة البناء في جميع الحروف أمر هيّن : فالاعراب - أي تبدل آخر الكلمة - هو رمز واشعار بتبدل وظيفتها ، ولما كانت الحروف ثابتة الوظيفة ، اذ هي أدوات الربط فقط ، كان ثباتها على حالة واحدة أمراً
جد طبيعى .

هذا ، وأحوال بناء الحروف سماعية كلها . فمنها ما يبنى على السكون ، مثل « من° - عن° » ، ومنها ما يبنى على الفتح مثل « رب° » ، ومنها

ما يبنى على الضم ، مثل « منذ^(١) » ، ومنها ما يبنى على الكسر ، مثل « ب - ل - ل » من حروف الجر .

٢ - الفعل الماضي :

مبني لازم البناء (٢) . والاصل في بنائه أن يكون على الفتح ظاهراً مثل « كتب - ذهب - استقبل » . فان كان معتل الآخر بالالف ، قُدِّرَ الفتح على آخره تقديرأ ، مثل « رمى - غزا » . ثم يبنى على السكون إن اتصلت به ضمائر الرفع المتحركة ، مثل « كتبت - كتبنا - كتبت كتبتن » . ويبنى على الضم إن اتصلت به واو الجماعة ، مثل « كتبوا » .

٣ - فعل الأمر :

مبني لازم البناء (٣) . وأحوال بنائه كأحوال جزم مضارعه تماماً : فان كان مضارعه يجزم بالسكون بني هو على السكون ، مثل : « لم تضرب - إضرب » ، وان كان مضارعه يجزم بحذف العلة ، بني هو على ذلك ، مثل : « لم ترم - إرم » ، وإن كان مضارعه يجزم بحذف

(١) تعد « منذ » حرفاً في بعض الاستعمالات ، وذلك كقولك : « مارأتك منذ شهر » .

(٢) هذا ما اتفق عليه كل النحاة .

(٣) هذا هو مذهب البصريين ، وهو المشهور . ويذهب الكوفيون الى أنه غير مبني ، بل هو مجزوم بلام أمر محذوفة ، فأصل « إضرب » عندم : « لتضرب » ، حذفت لام الأمر ، ثم حرف المضارعة ، ثم أضيفت همزة الوصل . والذي حملهم على ذلك تقائل حالات بناء الأمر مع حالات جزم مضارعه .

النون ، بني هو على ذلك ، مثل : « لم تضربوا - إضربوا » .

٤ - الفعل المضارع :

مبني في حالات ، ومعرب في حالات : فيبني على السكون إذا اتصلت به نون النسوة ، مثل « يذهبنَ - تذهبنَ (١) » ، ويبني على الفتح إذا اتصلت به إحدى نوني التوكيد اتصالاً مباشراً ، مثل « والله ليسافرنَ زيدٌ » . فان فصل بينه وبينها ضمير ، فهو معرب ، مثل « هل تذهبانَ ؟ » . فهو ههنا معرب مرفوع بثبوت النون المحذوفة لتوالي النونات (٢) .

٥ - الضمائر كلها :

مبنية بناءً لازماً . فيبني بعضها على السكون ، مثل « ذهبوا » ، ويبني آخر على الضم ، مثل : « ذهبتُ » ، ويبني ثالث على الفتح ، مثل : « أنتَ » ، ويبني رابع على الكسر ، مثل : « أنتِ » .

٦ - أسماء الشرط :

كلها مبنية بناءً لازماً ، ما عدا « أياً » فهي معربة ، تقول :

(١) هذا هو المذهب المشهور . ومنهم من ذهب الى انه معرب مسع نون النسوة ، وقدروا الحركات الاعرابية على آخره في حالات الرفع والنصب والجزم . وقالوا عن السكون اللازم له مع نون النسوة : إنه سكون عارض سببه المشابهة بين المضارع والماضي مع نون النسوة : «ذهبن - يذهبن» .
(٢) هذا هو المشهور . وهناك رأيان آخران في الموضوع : احدهما يقول بإنائه مع نوني التوكيد مطلقاً ، والآخر يقول بأعرابه معها مطلقاً .

« أيُّ يجتهدُ ينجحُ - أيأُ تقرأُ تستفدُ ، في أيُّ كتابٍ تقرأُ تستفدُ » .

٧ - أسماء الاستفهام :

كلها مبنية بناءً لازماً ، ما عدا « أيأُ » فهي معربة ، تقول :
« أيُّ اسم اسمك ؟ أيُّ كتابٍ قرأتَ ؟ بأيُّ اسم تدعى ؟ » .

٨ - الأسماء الموصولة :

كلها مبنية بناءً لازماً ، ما عدا « أيأُ » فهي معربة ، تقول :
« جاء أيُّهم هو أفضلُ - رأيت أيُّهم هو أفضل - مررت بأيُّهم هو أفضل » . وقد تبنى في حالة معينة سبأني ذكرها في فقرة خاصة . ويستثنى من الاسماء الموصولة « اللذان واللتان » ، فهما معربان اعراب المثنى ، تقول :
« جاء اللذان نجحاً - رأيت اللذين نجحاً - مررت باللذين نجحاً (١) » .

٩ - أسماء الإشارة :

كلها مبنية بناءً لازماً ، ما عدا « هذين وهاتين (١) » فهما معربان اعراب المثنى ، تقول : « جاء هذان الرجلان - رأيت هذين الرجلين - مررت بهذين الرجلين » .

(١) هذا هو الرأي المشهور . وهناك من يرى انها مبنيان ، ففي حالة الرفع هما مبنيان على الألف في محل رفع ، وفي حالي النصب والجر هما مبنيان على الياء في محل نصب أو جر . وكأن هؤلاء ارادوا أن يطردوا القاعدة القائمة : إن كل اسم غير متمكن فهو مبني . ولا حاجة الى هذا التفسير ، فلعل قاعدة شواذ .

١٠ - أسماء الأفعال والاصوات :

كلها مبنية بناءً لازماً .

١١ - ما جاء على وزن « فعال » :

وهو وزن معدول ، بمعنى ان الاسماء تكون لها أوزانها المختلفة ، ثم يُعدّل بها عن تلك الاوزان الى هذا الوزن . فاذا حصل لها هذا العدل بنيت . ويجري هذا العدل في ثلاث فصائل من الأسماء : في مصادر الأفعال الثلاثية عند استعمالها نائبة عن أفعالها ، مثل : « رجوعاً إلى الوراء . أي : لرجع » ، وفي صفات الاثني عند استعمالها في النداء في مقام الشتم ، مثل : « يا خبيثة » ، وفي الاعلام المؤنثة ، مثل : « فاطمة » . فكل هذه الفصائل من الاسماء يمكن المعدول بها عن اوزانها الى وزن « فعال » ، فيقال : « رجاع إلى الوراء - يا خباث - جاءت فطام » . وعند ذلك تعدو مبنية على الكسر .

إلا أن هناك خلافاً بين تميم واهل الحجاز في اعلام الاثنا المعدولة خاصة ، فأهل الحجاز يبنونها على الكسر ، كما رأيت ، واما بنو تميم فانهم ياملونها معاملة المنوع من الصرف ، فهي عندهم معرفة غير مبنية ، إلا ما كان آخره راءً ، فانهم يوافقون فيه الحجازيين . مثل : « حضار - جمار - وبار (١) » .

هذا وربما بنّوا أوصاف الاثني الشتمية المعدول بها إلى (فعال)

(١) حضار : علم لكوكب قريب من سهيل . وجمار : علم للضبع . ووبار :

علم على مكان .

في غير النداء ، وذلك في الضرورة الشعرية كقول الحطيئة :

١ - أَطَوِّفُ مَا أَطَوِّفُ ثُمَّ آوِي
إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لِكَاعٍ

(اللغة : لكاع : شديدة الخبث . المعنى : انا اكثر من الطواف في طلب الرزق ، فاذا عدت إلى بيتي لم أجد فيه غير اسراقٍ شديدة الخبث والذناة . الاعراب : « أطوف » مضارع مرفوع وفاعله مستتر فيه . « ما » مصدرية . « أطوف » مضارع مرفوع وفاعله مستتر فيه . والمصدر المؤول في محل نصب مفعول مطلق . التقدير : أطوف تطويفاً . « ثم » عاطفة . « آوي » مضارع فاعله مستتر . « إلى بيت » متعلقان بآوي . « قعيدته » مبتدأ ومضاف إليه ، « لكاع » خبر مبيني على الكسر في محل رفع .

« جملة : أطوف » ابتدائية لا محل لها « جملة : أطوف الثانية » صلة ما المصدرية لا محل لها .

« جملة : آوي » معطوفة على الابتدائية لا محل لها .

« جملة : قعيدته لكاع » نعت لبيتٍ محلها الجر . الشاهد : « لكاع » حيث استعمل للضرورة الشعرية شتيمة لاني معدولاً بها الى وزن « فعال » في غير النداء .

١٢ - ما قطع عن الاضافة لفظاً ومعنى :

وتلك هي الظروف النائية ، مثل : « قبل - بعد - فوق - تحت - امام - قدام - وراء - خلف - أسفل - دون - عل - أول » ، وما أشبهها ، مثل « حسب - لاغير - ليس غير » ، فكل هذه الاسماء مبهمة ، ولا تعرف إلا بالاصافة ، مثل : « جئت بعد العصر ، ووقفت

أمامَ البابِ . فاذا حذف المضاف إليه للعلم به ، بنيت هذه الاسماء على الضم ، كقوله تعالى : « لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ » ، اي من قبلِ كل شيء ، ومن بعدِ كل شيء . وتقول : « عندي خمس ليرات ليس غيرُ » اي ليس غيرها موجوداً عندي . فاذا ذكر المضاف إليه اعربت . وكذا اذا حذف لفظاً ومعنىً ، أي كان غير منوي في الكلام ، كقول ابن الصمق :

٢ - فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ ، وَكُنْتُ قَبْلًا
أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْفَرَاتِ

(اللغة : ساغ : سهل بلعه ، الفرات : العذب . المعنى : اشعر اليوم بالعادة بعد الشقاء ، لأنني ادركت تأري من الربيع بن زياد العبسي . الاعراب : الفاء بحسب ما قبلها . « ساغ » ماض . « لي » متعلقان بساغ . « الشراب » فاعل . « الواو » حالية . « كنت » كان واسمها . « قبلاً » ظرف منصوب متعلق بأغص . « أكاد » مضارع ناقص مرفوع ، واسمه مستتر فيه . « أغص » مضارع مرفوع ، وفاعله مستتر فيه . « بالماء » متعلقان بأغص . « الفرات » نعت للماء . « نجاة : ساغ الشراب » ابتدائية لا محل لها . « نجاة : كنت مع اسمها وخبرها » حالية محلها النصب « نجاة : أكاد مع اسمها وخبرها » خبر كنت محلها النصب « نجاة : أغص » خبر اكاد محلها النصب . الشاهد : « قبلاً » : حيث اعربه الشاعر لاقطاعه عن الاضافة لفظاً ومعنىً .)

١٣ - الظروف المختصة :

ونعني بها تلك الاسماء التي لا تستعمل في الكلام إلا معبرة عن زمان الحدث أو مكانه ، وهي : إذْ - إذاً - أمس - الآن - منذُ - منذُ - قطُ - عوضُ - بينا - بينا - ريثما - لئنا - حيثُ - لدُ - لدى - لدنُ .

ولأمس من بين هذه الظروف وضع خاص . فقد تخرج عن معنى

الظرفية إلى الأسمية . فتقع فاعلاً ومفعولاً وغير ذلك . وعندئذ ، فبعضهم ،
 وهم الحجازيون ، يقولون لها البناء على الكسر كما كانت في الحالة الظرفية ،
 فيقولون : « مضى أمس بما فيه » و « أحببتُ أمس وما فيه » و
 « سررت من أمس » . وآخرون ، وهم بنو تميم ، يربونها اعراب مالا
 ينصرف ، وعليه قول راجز مجهول :

٣ - إني رأيتُ عَجَبًا مُدَّ أَمْسًا

عجائزاً مثلَ الأفاعي خمسا

(اللغة والمعنى : واضحا . الاعراب : « إني » إن واسمها . « رأيت »
 فعل وفاعل . « عجباً » مفعول به . « مدَّ » حرف جر « أمس » مجرور بمد ،
 وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لانه ممنوع من الصرف ، والجار والمجرور
 متعلقان برأيت . « عجائزاً » بدل من عجباً ، « مثل » نعت للعجائز . « الأفاعي » مضاف
 اليه . « خمسا » نعت ثان للعجائز . « جملة : ان واسمها وخبرها » ابتدائية لا محل
 لها . « جملة : رأيت » خبر إن محلها الرفع . الشاهد : « أمس » : جبت
 عامه الراجز معاملة مالا ينصرف) .

فاذا دخلت الالف واللام على « أمس » فهي معربة بانفلاق ، مثل :
 « مضى الأمس » ، واحببت الأمس ، وسررت من الأمس .

هذا ، ويدخل في هذا القسم من المبنيات كلمة « مع » في لغة
 غنمهم وربيعة . فهؤلاء يبنونها على السكون دائماً ، يقولون : جئت مع زيد .

١٤ - أسماء الزمان المضافة الى الجمل :

وهذه يجوز إعرابها ويجوز بناؤها على الفتح . ولكن يُفضل
 الاعراب إن كان صدر الجملة التي بعدها معرباً ، ويفضل البناء ان كان

هذا الصدر مبنياً . فمن حالة البناء قول النابغة الذبياني :

٤ - على حين عابتُ المشيبَ على الصبَا
فقلتُ : ألمّا تصحُّ والشيبُ وازعُ ؟

(اللغة : وازع : زاجر . المعنى : كفكفت دمعي حين عابت مشيبي الذي اسرع إلي على عهد الصبا ، وقلت لنفسى : ألا تصحو وقد ظهر الشيب في رأسك؟ . الاعراب : « على » حرف جر . « حين » مبنى على الفتح في محل جر ، والجار والمجرور متعلقان بما قبلها . « عابت » فعل وفاعل . « المشيب » مفعول به . « على الصبا » متعلقان بالمشيب لانه مصدر ميمي ، والمعنى انني شبت على عهد الصبا . « فقلت » عاطف وفعل وفاعل . « ألمّا » حرف استفهام مع حرف جزم . « تصحُّ » مضارع مجزوم بحذف حرف العلة . وفاعله مستتر فيه . « الواو » حالية . « الشيب وازع » مبتدأ وخبر . « جملة : عابت » مضاف إليها محلها الجر . « جملة : فقلت » معطوفة على المضاف إليها محلها الجر . « جملة : تصحُّ » ابتداء القول لا محل لها . « جملة : الشيب وازع » حالية محلها نصب . « مجموع جملتي القول » في محل نصب مفعول به . الشاهد : « حين » : أسم زمان اضيف الى جملة صدرها فعل ماض مبنى فبني المضاف على الفتح .)

ومن حالة الاعراب قوله تعالى : « هذا يومٌ ينفعُ الصادقين صدقُهم .»

١٥ - الموعظت في الابهام المضافة الى مبني :

والموعظت في الابهام اسماء لا يتحدد معناها ولو اُضيفت ، وتلك هي : « غير - سوى - مثل - نظير - شبهه » وما كان في معناها . فلو قلت : « جاء غيرُ زيدٍ » لم نعرف الجائي على الرغم من ان كلمة « غير » مضافة إلى معرفة . فهذه الاسماء اذا اُضيفت إلى مبني جاز بناؤها على الفتح ، وجاز اعرابها ، فتقول : « جاء غيرَ هذا ، أو غيرُ هذا » ، لان المضاف إليه مبني ، وهو كلمة « هذا » . وقد تكون

الإضافة إلى مصدر مؤوّل ، ومع ذلك يصح البناء على الفتح على الرغم من ان المصدر المؤول معرب وليس مبنياً ؛ وذلك كقوله تعالى : « إنه لحقّ مثلنا أنكم تنطقون » ، وسبب ذلك ان المصدر المؤول شيء تقديري وليس صريحاً ، وكلمة « مثل » قد وليها الحرف المصدرى وهو مبني فبنيت على الفتح .

١٦ - ما ضم بـ (و) :

فينى على الكسر دائماً ، مثل : « سَيِّبَوِيهِ - نَفِطَوِيهِ - خَالَوِيهِ » . تقول : « جاء سيوبه - ورأيت سيوبه - ونظرت إلى سيوبه » .

١٧ - اسم « لا » النافية للمبني :

وهذا ينى على الفتح في حالة خاصة ، وهي ان يكون مفرداً ، اي ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ، مثل : « لا رجل في الدار » . فان أضيف ، أو اشبه المضاف (١) فهو معرب لا مبني ، مثل : « لا خائناً للوطن ينننا » .

١٨ - المنادى :

ولا ينى من اقسامه الخمسة إلا اثنان : المفرد المعرفة ، والنكرة

(١) الشبيه بالمضاف هو كل اسم اتصل به شيء من تمام معناه : كفعل به ، أو جزر ومجورر اتصالاً به أو غير ذلك . وسيأتي بيان ذلك في مبحث الإضافة .

المقصودة ، وهما مبنيان على الضم ، مثل : « يا زيدُ - يا رجلُ » .

١٩ - « أَيُّ » الموصولة :

وتبنى على الضم في حالة خاصة ، وهي ان تكون مضافة ، وأن يحذف صدر صلتها ، مثل : « سألهم على أيُّهم ... أفضلُ » ، فأَيُّ : مبنية على الضم في محل جر بـ « على » ، وذلك لانها مضافة إلى الضمير « هم » ، ولأن جملة صلتها مؤلفة من خبر محذوف مبتدأ ، وتقديرها : هو أفضل .

وعلى كل حال ، فان بناءها في هذه الحالة جائز وليس واجباً ، فمن العرب من يعربها حتى في هذه الحالة ، فيقول : « سلم على أيُّهم ... أفضلُ » .

٢٠ - المركبات :

وهي على نوعين : نوع ليس بين جزأيه حرف عطف مقدر ، مثل : « حَضَرَ موت - بَعَثَ بَكَ » . إذ ليس التقدير « حضر و موت ، ولا بعث و بك » . وهذا النوع يبني جزؤه الأول فقط على الفتح ، كما رأيت ، إلا ان كان آخره ياءً فيبني على السكون ، مثل « معدنيكرب » . أما جزؤه الثاني فيعامل معاملة مالا ينصرف ؛ ونوع يُقدَّر حرف العطف بين جزأيه ، مثل : « عندي خمسة عشرَ كتاباً - زرتك صباحَ مساءً » ، إذ التقدير : « عندي خمسة وعشرة كتب - زرتك صباحاً ومساءً » . وهذا النوع يبني جزاءه على الفتح ، كما رأيت ، إلا ان كان آخر الأول ياءً فيبني على السكون ، مثل « الحادي عشرَ - الثاني عشرَ - ثماني عشرَ » .

ويدخل في هذا النوع الأخير المركبات العددية من « أحدَ عشرَ » الى « تسعةَ عشرَ » ، ما عدا « اثني عشرَ » الذي يعرب جزؤه الأول اعراب المثنى ، ويبقى جزؤه الثاني مبنياً على الفتح لا محل له من الاعراب ، تقول : « جاء اثنا عشرَ رجلاً ، ورأيت اثني عشرَ رجلاً ، ومررت باثني عشرَ رجلاً » . ولا فرق بين ان تكون الاعداد أصلية أو ترتيبية ، مثل : « الحادي عشرَ - الثاني عشرَ - الثالث عشرَ - الرابع عشرَ - .. التاسع عشرَ » .

ويدخل فيه أيضاً المركبات الحالية ، مثل « هذا جاري بيتَ بيتَ » ، والمركبات الظرفية ، مثل : « انا أعمل صباحَ مساءً » . ومن هذا النوع قول عبيد بن الأبرص :

٥ - نَحْمِي حَقِيقَتَنَا وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا

(اللغة : الحقيقة : ما يجب على الرجل ان يحميه . المعنى : نحن شجعان نحمي عرضنا حين يحمي وطيس القتال ، ويسقط القتلى بين الصفيين . الاعراب : « نحمي » مضارع مرفوع وفاعله نحن . « حقيقتنا » مفعول به . ومضاف إليه . « الواو » حاله . « بعض القوم » مبتدأ و مضاف إليه . « يسقط » مضارع مرفوع وفاعله مستتر فيه . « بين بين » جزاء مبنيان على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية متعلقان بحال محذوفة من الضمير المستتر في يسقط ، لأن المعنى : « وبعض القوم يسقط متوسطاً » . « جملة : نحمي » ابتدائية لا محل لها . « جملة : وبعض مع خبره » حاله محلها نصب . « جملة : يسقط » خبرية محلها الرفع . الشاهد : « بين بين » : ظرف مركب من جزأين ليس بينهما عاطف فبينا على الفتح .)

٢١ - الكنايات :

وهي « كمّ - كذاً - كائنٌ - كيتَ - ذيتَ » . وكلها مبنية بناءً لازماً .

٢ - المعربات

المعربات هي كل الاسماء والافعال في العربية ما عدا ما ذكر منها في البنيات .

وقد سبق أن ذكرنا أن نظام التبديل ، اي الاعراب ، ليس واحداً مع جميع فصائل الكلمات ، بل ان لكل فصيلة نظامها الخاص في الاعراب. وإليك بيان ذلك :

١ - اعراب المهرود :

وهو بالضمّة في حالة الرفع ، مثل : « جاءَ الرجلُ » ، وبالفتحة في حالة النصب ، مثل : « رأيتَ الرجلَ » ، وبالكسرة في حالة الجر ، مثل : « مررت بالرجلِ » .

ونعني بالمفرد ههنا كل اسم يخضع لهذا النظام الاعرابي ، اي الاعراب بالحركات الأصلية دون غيرها ، فيدخل في فصيلة المفرد إذن جموع التكسير لانها كالمفرد في نظام اعرابها : « جاءَ الرجالُ ، رأيتَ الرجالَ ، مررت بالرجالِ » .

٢ - اعراب المتنى والمطعق به :

يكون بالألف لحالة الرفع ، وبالياء لحالي النصب والجر : « جاء الرجلان ، رأيت الرجلين ، مررت بالرجلين » .

ومن العرب من يلزم المثني الألف ، رفعاً ونصباً وجرراً ، فيغدو كالاسم المقصور تقدر الحركات الثلاث على ألفه . ومنه قول ابي النجم العجلي :

٦ - إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

(اللغة والمعنى : واضحان . الاعراب : « إن » حرف مشبه بالفعل . « أباهَا » اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف ، ونضمير المتصل مضاف إليه . « وأبَا » معطوف على أبا الأولى . « أباهَا » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف ، والنضمير المتصل مضاف إليه . « قد » للتحقيق . « بلغا » فعل وفاعل . « في المجد » متعلقان بالفعل . « غايتاهَا » مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف ، والنضمير المتصل مضاف إليه . « جملة : ان واسمها وخبرها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : بلغا » خبرية محلها الرفع . الشاهد : « غايتاهَا » : حيث التزم الشاعر الألف مع المثني ولو أنه في حالة نصب) .

٣ - اعراب جمع المذكر السالم والملحق به :

ويكون بالواو لحالة الرفع ، وبالياء لحالتي النصب والجر : « جاء المعلمون ، رأيت المعلمين ، مررت بالمعلمين » .

ومن العرب من يلزم هذا الجمع والملحق به ، الياء والنون رفعاً ونصباً وجرراً ، فيغدو كالاسم المفرد ، وتظهر الحركات الثلاث الأصلية على نونه : « جاء المعلمين ، رأيت المعلمين ، مررت بالمعلمين » . ومنه قول الصمة بن عبد الله يذكر ديار محبوبته :

٧ - دَعَانِي مِّنْ نَّجْدٍ ، فَانَّ سَيْنِيَه

لَعِينَنَّا بِنَا شَيْبًا وَشَيْبِنَنَا مُرْدًا

(اللغة : دعائي : أتركائي . المعنى : واضح . الاعراب :
 « دعائي » فعل وفاعل ونون وقاية ومفعول به ، « من نجد » متعلقان بالفعل . « فان »
 حرف استئناف وتعليل مع حرف مشبه بالفعل . « سنيته » اسم إن منصوب بالفتحة
 الظاهرة على آخره ، والضمير مضاف إليه . « لعين » فعل وفاعل . « بنا »
 متعلقان بعين . « شيئاً » حال . « وشيئنا » حرف عطف وفعل وفاعل ومفعول به
 « مردا » حال . « جملة : دعائي » ابتدائية لا محل لها . « جملة : ان واسمها وخبرها »
 استئنافية لا محل لها . « جملة : لعين » خبرية محلها الرفع . « جملة : شيئنا »
 معطوفة على الخبرية محلها الرفع . الشاهد : « إن سنيته » : أزم الشاعر الملحق
 بجمع المذكر السالم الياء والنون ، وأعربه بالحركات) .

٤ - اعراب جمع المؤنث السالم والمُلحق به :

ويكون بالضممة لحالة الرفع ، وبالكسرة لحالي النصب والجر :
 « جاءت المعلماتُ ، رأيت المعلماتِ ، مررت بالمعلماتِ (١) » .

٥ - اعراب المثنوع من الصرف :

ويكون بالضممة لحالة الرفع ، وبالفتحه لحالي النصب والجر : « جاء
 أحمدُ ، رأيت أحمدَ ، مررت بأحمدَ » . ويشترط لذلك ان يكون خالياً
 من « أل » ، وغير مضاف ، وإلا ، فهو معرب بالحركات الثلاث للحالات
 الثلاث : « هذه هي القاهرةُ ، زرت القاهرةَ ، أقت في القاهرةِ - هذه
 صحراءُ العرب ، رأيت صحراءَ العرب ، مررت بصحراءِ العرب » .

٦ - اعراب الؤسماء الستة :

وهذه الؤسماء هي : « أب - أخ - حم - فو بمعنى فم - ذو :
 بمعنى صاحب - هن : بمعنى العضو التناسلي » .

(١) اجاز بعض النحاة نصبه بالفتحة : « تعلمت اللغات » ، مقيداً ذلك بان
 يكون المفرد معتاداً « لغو » . ومنهم من أطلق فلم يقيد : « رأيت المعلمات » .

وتعرب بالواو في حالة الرفع ، وبالياء في حالة الجر ، وبالألف في حالة النصب : « جاء أبو زيد ، رأيت أبا زيد ، مررت بأبي زيد^(١) » .

ويشترط لذلك ان تكون مفردة . فان كانت مثناة فنظامها نظام المثني : « جاء الأبوان ، رأيت الأبوين ، مررت بالأبوين » . أما إن كانت جمعاً مكسراً فنظامها نظام المفرد : « جاء الآباء ، رأيت الآباء ، مررت بالآباء » .

ثم أن تكون مكبرة . فان صغرت فهي كالمفرد ، تعرب بالحركات الثلاث : « جاء أخي زيد ، رأيت أخي زيد ، مررت بأخي زيد » .

ثم ان تكون مضافة . فان كانت غير ذلك فهي كالمفرد : « جاء الأب ، رأيت الأب ، مررت بالأب » . ثم ان تكون اضاقها لغير ياء المتكلم ، وإلا اعربت بالحركات الثلاث مقدره على أواخرها : « جاء أبي ، رأيت أبي ، جلست مع أبي » .

هذا ، واختلفت العرب في « هن » : فأكثرهم جاري على نقصه ، واعتباره مثل : « يد - دم - فم - غد » مفرداً معرباً بالحركات الثلاث . أما « أب - أخ - حم » ، فأكثرهم يعربها بالحروف ، كما رأينا ، وبعضهم يلزمها الألف رفعاً ونصباً وجرّاً ، فتندو اسماءً مقصورة تعرب بالحركات الثلاث مقدره على ألفتها ، كقول أبي النجم :

(١) هذا هو المذهب المشهور ، وهو مذهب جمهور البصريين . أما سيبويه فذهب إلى أنها معربة بضمه مقدره على الواو، وفتحة مقدره على الألف، وكسرة مقدره على الياء. وذهب جمهور الكوفيين إلى انها معربة بلامتين : بالضمه والواو للرفع، وبالفتحة والالف للنصب ، وبالكسرة والياء للجر .

إن أباهما وأبا أباهما قد بلغنا في الجهد غايتها (أ)

ومنهم من يعربها بالحركات ولو توفرت فيها الشروط : هذا أب زيد ، رأيت أب زيد ، مررت بأب زيد . وعليه قول رؤبة يمدح عدي بن حاتم الطائي :

٨ - بِأَبِيهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكِرْمِ
وَمَنْ يُشَابِهُ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ

(اللغة والمعنى : واضحان . الاعراب : « أبه » متعلقان باقتدى ، والضمير مضاف اليه . « اقتدى عدي » فعل وفاعل . « في الكرم » متعلقان باقتدى . « من » اسم شرط في محل رفع مبتدأ . « يشابه » مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط ، وفاعله مستتر . « أبه » مفعول به ومضاف اليه . « فما » الفاء رابطة للجواب ، وما نافية . « ظلم » ماض ، وفاعله مستتر . « جملة اقتدى » ابتدائية لا محل لها . « جملة : من مع خبره » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة : يشابه » خبر من محلها الرفع . « جملة : ظلم » جواب شرط جازم محلها الجزم . الشاهد : « أبه وأبه » : عامل أحد الاسماء الستة معاملة المفرد في الاعراب بالحركات ، رغم توفر الشروط لاعرابه بالحروف) .

٧ - اعراب الاسم المقصور :

وهو الاسم الذي ينتهي بألف ليس بعدها همزة ، كما رأينا في أقسام الاسم . وحق هذه الفصيحة من الاسماء أن تقبل التبدل في أواخرها ، أي الاعراب . وهي في الواقع تقبله لولا عارض صوتي منع من ظهور

(١) من اعراب هذا الشاهد في فقرة اعراب المثني . فارجع اليه .

الحركات الاعرابية على أواخرها ، ذلك هو وجود الألف التي لا تقبل الحركات . وفي هذه الحال نلجأ الى ما يسمى بالاعراب التقديري ، وهو أن تقدر الحركات على الألف تقديراً ، قائلين إن التعذر (١) منع من ظهورها ، مثل : « جاء الفتي ، رأيت الفتي ، مررت بالفتى » .

٨ - اعراب الاسم المنقوص :

وهو الذي ينتهي بياء ثابتة مكسور ما قبلها ، مثل « القاضي » . وهذه الفصيحة من الأسماء تقبل ظهور الفتحة فقط ، أما الضمة والكسرة فيمنع من ظهورها الثقيل (٢) ، فتقدرات على الياء تقديراً ، مثل « جاء القاضي » ، رأيت القاضي ، مررت بالقاضي » .

وسواء أظهرت الياء في المنقوص أم مسقطات ، فالنظام الاعرابي لا يختلف : تقول في اعراب « جاء قاضٍ » : قاضٍ : فاعل مرفوع بضممة مقدره على يائه المحذوفة ، منع من ظهورها الثقيل .

٩ - اعراب المضاف الى باء التكلم :

إذا أضيف المفرد الصحيح الآخر الى باء التكلم ، إشتغل حرفه الأخير ، الذي هو مُعْتَقَبُ الاعراب ، بالكسرة المناسبة للياء . وعندئذ تقدر الحركات الثلاث على هذا الأخير المشتغل : « هذا كتابي ، خذ كتابي ، إقرأ في كتابي » .

(١) التعذر : هو الاستحالة .

(٢) الثقيل : هو امكان ظهور الحركة مع الثقل في اللفظ .

وإذا اتصل المقصور بياء المتكلم ، ظل له نظامه الاعرابي المعروف ، وهو أن تقدر له الحركات الثلاث على ألفه : « جاء فتاي ، رأيت فتاي ، مررت بفتاي » .

فإن اتصل بياء المتكلم اسم منقوص ، ادغمت ياؤه بياء المتكلم ، وقدرت الحركات الثلاث على آخره مانعاً من ظهورها سكون الادغام الواجب : « جاء قاضي ، رأيت قاضي ، مررت بقاضي » .

ويعرب المثني وجمع المذكر السالم إذا اتصل بياء المتكلم كما كانا يعربان قبل الاضافة اليها . إلا أن ياء المثني والجمع تدغمان في ياء المتكلم ، وكذا واو الجمع بعد قلبها الى ياء ، تقول : « جاء معامبي ، رأيت معامبي ، مررت بمعامبي » ، جاء معاموي ← معامبي ، رأيت معامبي ، مررت بمعامبي .

١٠ - اعراب المحكي :

الحكاية هي أن تورد اللفظ على الهيئة التي سمعته عليها من غير تغيير فيه ، كأن تقول لشخص : أكتب : « زيد » ، أو اكتب : « ضرب زيداً عمراً » . أي اكتب هذه الالفاظ التي تسمعها مني . وبالطبع ، فإن الحركات الاعرابية لن تظهر على مثل هذه العبارات التي يقصد لفظها . فإن كان المحكي مفرداً ، قسِدِرَت الحركات على آخره مانعاً من ظهورها اشتغال المحل بالحركة الاعرابية الاصلية المحكية ، وإن كان المحكي جملة ، لم تقدر الحركات على أي شيء ، بل تعتبر الجملة حالةً محل كذا وكذا من الحال الاعرابية ، فنقول في المثالين السابقين : زيد : مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الاعراب الاصلية . و « ضرب زيد عمراً » : جملة قصد لفظها في محل نصب مفعول به .

١١ - اعراب المسمى بـ :

١ - إذا سميت شخصاً باسم مبني مثل « كمّ » ، فابق له بناءه :
« جاء كمّ ، رأيت كمّ ، مررت بكمّ » ، وقد تُر الحركات الاعرابية الثلاث
على آخره مانعاً من ظهورها اشتغال المحل بركة البناء الاصلية .

٢ - إذا سميت شخصاً بمتنى مثل : « حَسَنَيْنِ » ، فلتك في
اعرابه وجهان : احدهما ان تلحقه بالمتنى وتعامله معاملته : « جاء حسنان ،
رأيت حسنين ، مررت بحسنيين » ، والثاني ان تلزمه الالف والنون وتعامله
معاملة ما لا ينصرف تشبيهاً له بالعلم المزيد فيه ألف ونون : « جاء حسنان ،
رأيت حسنان ، مررت بحسنان » .

٣ - إذا سميت شخصاً بجمع مذكر سالم مثل : « عابدين » ، فلك
فيه ثلاثة أوجه : الأول ان تلحقه بالجمع السالم وتعامله معاملته : « جاء
عابدون ، رأيت عابدين ، مررت بعابدين » ، والثاني أن تلزمه الياء والنون ،
وتعربه بالحركات الثلاث ظاهرةً مع التنوين على فونه : « جاء عابدين* ،
رأيت عابدينًا ، مررت بعابدينٍ » ، والثالث أن تلزمه الواو والنون ،
وتعربه اعراب ما لا ينصرف تشبيهاً له بالأعلام الاعجمية مثل : « هارون* :
« جاء عابدون* ، رأيت عابدونَ ، مررت بعابدونَ » .

٤ - إذا سميت شخصاً بجمع مؤنث سالم مثل : « عرفات » ، فلك
في اعرابه ثلاثة أوجه ايضاً : أولها ان تلحقه بالجمع السالم وتعامله معاملته :
« هذه عرفات* ، رأيت عرفاتٍ ، سافرت إلى عرفاتٍ » ، الثاني أن تعامله
معاملة ما لا ينصرف بسبب عاميته وتأنيثه : « هذه عرفات* ، رأيت عرفات*
سافرت إلى عرفات* » ، الثالث أن يبقى له نظام اعراب الجمع المؤنث السالم

مع حرمانه من التنوين فقط : « هذه عرفاتٌ ، رأيتِ عرفاتٍ ، مررتِ بعرفاتٍ » .

هـ - إذا سميت شخصاً بجملة مثل : « تأبط شراً » ، أبقيته على لفظه في كل الحالات مقدراً الحركات على آخره مانعاً من ظهورها حركة الاعراب الاصلية : « جاء تأبط شراً ، رأيت تأبط شراً ، مررت بتأبط شراً » .

١٢ - اعراب الأفعال الأربعة والأفعال الخمسة :

إذا صرفنا فعلاً مضارعاً مع الضمائر المختلفة ، فسيكون لدينا منه سلسلة تتألف من إحدى عشرة صيغة : « أكتبُ - نكتبُ - تكتبُ - تكتبين - تكتبون - تكتبن - يكتب - يكتبان - يكتبون - يكتبن » .

أربع من هذه الصيغ ، هي (أكتب - نكتب - تكتب - يكتب) ، لا يتصل بها شيء من الضمائر ، وتسمى الأفعال الأربعة . واعرابها يكون بالحركات : فالضمة للرفع ، والفتحة للنصب ، والسكون للجزم : « أنا اكتبُ درسي ، أنا لن أكتبَ درسي ، أنا لم أكتبُ درسي » .

وخمس من هذه الصيغ ، هي (تكتبان - يكتبان - تكتبون - يكتبون - تكتبين) ، قد اتصل بها إما الف الاثنين ، وإما واو الجماعة ، وإما ياء المؤنثة المتأنث . وتسمى الأفعال الخمسة . واعرابها يكون بالرفع والفتحة والضم والنون للرفع ، وحذفها للنصب ، والجزم : « انما تكتبان درسيكما ، ان تكتبنا درسيكما ، لم تكتبنا درسيكما » .

١٣ - اعراب المضارع المعتل الآخر :

١ - إن كان معتلاً بالألف ، فلارفع والنصب ضمة وفتحة مقدرتان على الألف منع من ظهورهما التندر ، وللاجزم حذف حرف العلة : « انت ترضى بي ، انت لن ترضى بي ، انت لم ترضَ بي » .

٢ - وان كان معتلاً بالواو أو الياء ، فلارفع ضمة مقدره منع من ظهورها الثقل ، وللنصب فتحة ظاهرة ، وللاجزم حذف حرف العلة : « انت ترمي الكرة وتدعو ربك ، انت لن ترمي الكرة ولن تدعو ربك ، انت لم ترمِ الكرة ولم تدعُ ربك » .

١٤ - اعراب المبني :

يحتل المبني أحياناً إمكانية تقتضي رفعه أو نصبه أو جره أو جزمه . ولما كان مبنياً لا يقبل التغير والتبدل ، لجأنا معه الى نوع من الاعراب يسمى الاعراب المحلي : وهو اعطاء الاعراب للمحل الذي يحتله المبني ، لا للفظ المبني نفسه ، فنقول في مثل « جاء الذي نجح » : « الذي » : فاعل مبني لفظه ، مرفوع محله ، وبعبارة اخرى : مبني على السكون في محل رفع فاعل . فالتبدل ههنا تبدل اعتباري بصيب المحل الذي يحتله المبني ، ولا بصيب المبني نفسه .

٣ - الخاتمة

نخلص من كل هذه المقدمة إلى ما يأتي :

١ - دراسة التركيب يجب ان تلي دراسة الأصوات والمفردات ، لأن التركيب لا يكون إلا من اجتماع المفردات ، والمفردات لا تكون إلا من اجتماع الأصوات .

٢ - إن العربية لغة معربة : بمعنى انها تغير في صور مفرداتها اثناء التركيب للدلالة على المعاني النحوية ، أو المقولات النحوية ، أو الوظائف النحوية التي يقوم بها كل مفرد .

٣ - إن هذا التغير يسمى إعراباً ، وهو لا يصيب صدور الكلمات ولا أحشائها ، بل تنحصر دائرته في أواخرها .

٤ - ان كلمات العربية لا تخضع كلها للنظام الاعرابي . بل منها ما يخضع فيسمى معرباً ، ومنها ما لا يخضع فيسمى مبنياً .

٥ - يمكن بسهولة تفسير حالة البناء التي تلازم الحروف جميعاً ، وبعض الافعال ، وبعض الاسماء غير المتمكنة وبعض الاسماء المختصة ، فهذه الكلمات كلها ذوات وظائف نحوية ثابتة لاتغيرها ، فكان ثبوت صورها أمراً طبيعياً الى حد كبير .

٦ - إن المعربات لا تخضع كلها لنظام اعرابي واحد ، بل ان لكل فصيلة منها نظامها الاعرابي الخاص بها .

٧ - إن حالات البناء أربع : البناء على الضم والبناء على الفتح ، والبناء على الكسر ، والبناء على السكون . وإن حالات الأعراب أربع أيضاً : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم .

٨ - إن علامات الأعراب والبناء أربع أصلية ، هي الضمة ، وينوب عنها الألف في المثنى ، والواو في الجمع المذكر السالم والأسماء الستة ، وثبوت النون في الأفعال الخمسة . ثم الفتحة ، وينوب عنها الألف في الأسماء الستة ، والياء في المثنى وجمع المذكر السالم ، والكسرة في جمع المؤنث السالم ، وحذف النون في الأفعال الخمسة . ثم الكسرة ، وتنوب عنها الفتحة في الممنوع من الصرف ، والياء في كل من المثنى وجمع المذكر السالم والأسماء الستة . ثم السكون ، وينوب عنه حذف حرف العلة في المعتل الآخر ، وحذف النون في الأفعال الخمسة .

٩ - إن الأعراب على ثلاثة أقسام : أعراب ظاهري ، وهو الأصل في كل الكلمات ، وأعراب تقديري : ويكون في الكلمات التي تقبل التغيير لولا وجود عارض صوتي يمنع من ذلك ، كأن يكون آخر الكلمة حرف علة لا يقبل الحركة ، وتلك حالة المقصور والمنقوص والمضارع المعتل الآخر . أو أن يكون آخر الكلمة منشئاً بحركة لازمة لا يستطيع تغييرها ، وتلك حالة المتصل بياء المتكلم والمحكي وغيرهما . ثم إعراب محلي : وهو تغيير اعتباري لا حقيقي ، نحكم به على المحل الذي يحتله المبني ، لا على المبني نفسه ، لأن المبني لا يقبل التغيير ، لا ظاهراً ، ولا مقدرأ .

الجملة الفعلية

١ - المجرى واقسامها

كل جملة هي تركيب إسنادي : بمعنى انها تتركب من مفردين العلاقة بينهما علاقة إسناد . فسواء أقلت : « قدم زيد » أم قلت : « زيد قدم » ، فأنت ، في كلتا الجملتين ، تسند القدم إلى زيد ، أو بعبارة أخرى : أنت تحكم على زيد بالقدم . فزيد - في الجملتين - مسند إليه ، والقدم - في الجملتين - مسند .

ويتركب المسند والمسند إليه على صور مختلفة إليك بيانها :

١ - (قدم الرجال - عوقب المذنبون) :

وهذا اشهر التصاميم للجملة العربية ، واكثرها شيوعاً . ويدعى في الاصطلاح بالجملة الفعلية ، لأن الفعل يمثل أحد طرفيه ، وهو طرف المسند ، أما المسند إليه ، فيدعى في هذا التصميم بالفاعل مرة ، وبالنايب عن الفاعل مرة أخرى .

وأبرز خصائص هذا التصميم وميزاته هو عدم التطابق العددي بين طرفيه ، فأنت ترى أن المسند في كلتا الجملتين مفرد : « قدم - عوقب » ، على حين تجد أن المسند إليه في كلتيهما جمع : « الرجال - المذنبون » .

٢ - (الرجال قادمون) :

وهذا التصميم يلي سابقه في الشهرة والشبوح . ويدعى في الاصطلاح بالجملة الاسمية لأن كلا طرفيه من فصيلة الاسماء . والمسند ههنا يدعى خبراً ، أما المسند إليه فيسمى مبتدأ . وأبرز خصائص هذا التصميم وميزاته هو وجوب المطابقة العددية والجنسية بين طرفيه . تقول : « الرجل قادم ، الرجلان قادمان ، الرجال قادمون ، المرأة قادمة ، المرأتان قادمتان ، النساء قادمات » .

٣ - (هل قادمٌ الرجال ؟) :

وهذا التصميم مزيج من التصميمين السابقين ، فهو كالجملة الاسمية في كون طرفيه من فصيلة الاسماء ، وهو كالجملة الفعلية في عدم التطابق العددي بين طرفيه ، فأنت ترى ان « قادم » مفرد ، وان « الرجال » جمع . ولهذا لم يلقب طرفا هذه الجملة بلقيي الفعلية ، لأنها ليست فعلية تماماً ، ولا بلقيي الجملة الاسمية ، لأنها ليست اسمية تماماً ، بل تقبوا طرفها الأول ، وهو المسند ، بلقب المبتدأ ، وطرفها الثاني ، وهو المسند إليه ، بلقب الفاعل .

ولما كان لا بد لكل مبتدأ من خبر ، قالوا : إن الفاعل هنا سدّ مسدّ الخبر واغنى عنه . وبالمقابل ، نستطيع ان نقول : إن كل فاعل لا بد له من فعل يسبقه ، واذن فيمكن ان نقول عن المبتدأ ههنا إنه سدّ مسدّ

الفعل وأغنى عنه . والواقع انهم اشترطوا في المبتدأ لمثل هذا التركيب ان يكون وصفاً مشتقاً من الفعل ، أو جامداً فيه معنى الوصف ، مثل : « هل صخر قلوب الظالمين ؟ » اي « هل قاسية قلوبهم ؟ » .

وعلى كل حال ، فهذا التصميم أقل من سابقه شيوعاً في الكلام العربي . وقد اشترط له البصريون ، ما عدا الأخفش ، أن يكون مبتدؤه معتمداً على نفي أو استفهام ليقوى فيه معنى الفعلية ، لان الاستفهام والنفي لا ينصبان إلا على الاحداث (١) .

هذا ، وقد اعتبر النحاة هذه الجملة ، من انواع الجملة الاسمية ، لان المبدأ الذي اعتمده في تصنيف الجملة ان تسمى فعلية كل جملة تصدرها الفعل ، وان تسمى اسمية كل جملة تصدرها الاسم .

٤ - (هيهات السفر) :

وهذا شكل آخر من اشكال الجملة الاسمية ، نرى فيه المسند ممثلاً باسم فعل ، ونرى المسند إليه ممثلاً بفاعل . والذي حمل النحاة على اعتبار مثل هذا التركيب جملة اسمية هو كونها مصدرية باسم فعل ، لا بفعل (٢)

(١) اما الكوفيون ، ومعهم الاخفش من البصريين ، فقد جوزوا أن يقال : « فادم ارجل » بغير اعتماد على نفي او استفهام . وجوزه سيويه ايضاً على ضعف .

(٢) اختلف النحاة في اعراب اسماء الأفعال : قال الاخفش ، وتابعه جمهور النحاة : هي اسماء لا محل لها من الاعراب . وقال سيويه : اسم الفعل مبتدأ سد فاعله مسد خبره . وقال المازني : اسم الفعل مفعول مطلق لفعل محذوف من معناه ، فتقدير قولك « هيهات السفر » : « بعد بعداً السفر » . وعلى هذا المذهب تكون الجملة فعلية لا اسمية ، لان اسم الفعل ليس صدرأً فيها ، بل الصدر هو الفعل المحذوف .

٥ - (تأديبي الغلامَ مسيئاً) :

أي : أؤدب الغلام في حال إساءته :

وهذا تصميم غريب ونادر للجملة الاسمية ، نرى فيه المسند إليه ممثلاً بالمتبداً « تأديبي » ، والمسند ممثلاً بحال منصوبة « مسيئاً » أغنت عن الخبر وسُدت مسدّه .

وقد اشترط النحاة لمثل هذا التركيب شروطاً : أن يكون المتبداً مصدرراً ، أو اسم تفضيل مضافاً الى مصدرٍ ، مثل « أفضلُ تأديبك الغلامَ مسيئاً » ، وأن تجيء بعد ذلك حال لا تصلح أن تكون خبراً ، اذ لو جعلت كلمة « مسيء » خبراً للتأديب لفسد المعنى الذي تريده : فلو قلت « تأديبي الغلامَ مسيءٌ » ، لفهم ان التأديب للغلام فيه إساءة وضرر ، وهو خلاف ما تقصد إليه . وعند ذلك فلا بد من حذف الخبر ، واعتبار الحال مغنية عنه وسادته مسدّه .

ولا فرق بين أن يكون اسم التفضيل مضافاً الى المصدر الصريح ، كما مثلنا ، أو أن يكون مضافاً الى المصدر المؤول ، مثل : « أحسن ما تعمل الخيرَ مستتراً » . وكذا لا فرق بين أن تكون الحال مفردة ، وأن تكون جملة ، مثل الحديث : « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد » .

٦ - (أعندك زيدٌ ؟ - أفي الدار زيدٌ) :

وهذا قسم ثالث من أقسام الجملة سماه بعضهم بالجملة الظرفية ، لانها مصدرية بالظرف أو بالجار والمجرور (١) . وعلى رأي هؤلاء يكون المسند

(١) ويعتبر الجار والمجرور ظرفاً أيضاً ، لانها غالباً بمعنى الظرف ، الا ترى انه لا فرق بين قولك « سافرت مساءً » وقولك : « سافرت في المساء » ؟

ههنا ممثلاً بالظرف ، أو الجار والمجرور ، ويكون المسند اليه ممثلاً بفاعل مرفوع . وقد اشترطوا لهذا التركيب بهذا الاعتبار أن يكون معتمداً على نفي أو استفهام ، لانه لما كان الاستفهام والنفي لا ينصبان إلا على الحدث ، كان الظرف الواقع بعدها متضمناً معنى الحدث ، فكأن قولك : « أفي الدار زيد ؟ » يساوي قولك : « هل استقر زيد ؟ » . وعلى هذا يكون « زيد » فاعلاً للظرف المتضمن معنى الفعل .

والواقع أن هذا التركيب يمكن رده الى الجملة الاسمية ، فيعتبر مرفوعه مبتدأ ، وظرفه خبراً له ، أو متعلقاً بخبره المحذوف .

وهكذا نرى أن المسند والمسند اليه مها اختلفت صور تركيبها ، فهما يؤلفان نوعين من الجمل لا ثالث لهما : الجملة الفعلية ، وهي ما كان صدرها فعلاً ، والجملة الاسمية ، وهي ما كان صدرها اسماً .

وقبل أن نترك هذا الفصل نحب أن نطرح المسألة الآتية :

لقد قلنا في مستهل الفصل : إن كل جملة هي تركيب اسنادي ، فهل يمكن أن نعكس فنقول : إن كل اسناد هو جملة ؟

الجواب بالنفي في بعض الاحيان . ويتضح ذلك بالثال الآتي :

(طويل ذراعاك) : إسناد اسنادنا فيه الطول الى ذراعيك (٢) . وهو في الوقت نفسه جملة ، لان طرفه الاول يقوم بوظيفة الابتداء ، وطرفه الثاني يقوم بوظيفة الفاعلية المغنية عن الخبر ، وسيظل جملة ما ظل كل طرف فيه يقوم بوظيفته .

(١) هذا الاسناد مقبول عند الأخفش والكوفيين ولو لم يعتمد على نفي او استفهام .

لنفرض الآن أن الطرف الأول ، وهو الوصف « طويل » قد تخلى عن وظيفة الابتداء في جملته ، والتحق بجملة أخرى ليقوم فيها بوظيفة ما ، ولتكن وظيفته الخبرية كما في قولك : « أنت طويل ذراعاك » ، أو وظيفة الحالية كما في قولك : « خلقك الله طويلاً ذراعاك » ، أو أي وظيفة أخرى تلحقه بجملة غير جملته ، فعند ذلك تهدم الجملة التي كانت مؤلفة منه ومن فاعله ، ولا يبقى منها سوى الفاعل ، على الرغم من أن اسناد الطول الى الذراعين لا يزال قائماً .

كذلك يحدث أن يتخلى الطرف الثاني ، وهو المسند اليه ، عن وظيفة الفاعلية ليصير مضافاً اليه ، مثل : « طويل الذراعين » ، فتهدم الجملة أيضاً على الرغم من بقاء الاسناد معنوياً . ونحتاج في هذه الحالة إلى طرف متم لها ، فنقول مثلاً : « طويل الذراعين قادم » . نستنتج من كل ذلك أن الاسناد لا يكون جملة إلا إذا قام طرفاه بوظيفتي الفعل والفاعل ، أو المبتدأ والخبر . فان كان غير ذلك فليس إلا اسناداً في المعنى ، أما في اللفظ ، فليس هو بجملة .

والواقع انه يمكننا - من ناحية المعنى فقط - أن نعتبر الاسناد الذي دخل أحد طرفيه في جملة أخرى جملة صغرى ، فتكون الجملة المدخول فيها جملة كبرى ، ونصبح بذلك أمام نوع من تداخل الجمل . ففي مثل قولنا : « خلقك الله طويلاً ذراعاك » ، تكون « طويلاً ذراعاك » جملة صغرى وقعت موقع الحال في الجملة الكبرى « خلقك الله طويلاً ذراعاك » ، لكن الذي منع النحاة من هذا الاعتبار أن اللفظ لا يتماشى في مثل هذا الوضع مع الوظيفة النحوية ، فأنت ترى أن النصب المستحق للحال قد أصاب أحد طرفي الاسناد فقط ، وهو كلمة « طويلاً » وحدها . ولهذا اضطروا إلى اعتبار الكلمة في مثل هذا المثال حالاً ، وبذلك انهدمت الجملة التي كانت تتألف منه ومن مرفوعه .

٢ - الفعل

الفعل هو الطرف المسند في الجملة الفعلية . وإذا كان معلوماً فلا بد له من فاعل ، مثل « ذَهَبَ زَيْدٌ » وان كان مجهولاً فلا بد له من نائب فاعل ، مثل : « كَسِيرَ الزَّجَاجُ » .

١ - حركة آخره :

هو مبني ان كان ماضياً أو أمرياً أو مضارعاً اتصلت به نون النسوة أو نون التوكيد . وقد ذكرنا في فصل سابق أحوال بنائه فارجع إليها . فان لم يكن المضارع متصلاً بأحدى النونين المذكورتين ، فهو مرفوع ، إلا أن يسبقه ناصب فينصب ، أو جازم فيجزم . وسيأتي بيان ذلك في فصول لاحقة .

٢ - ترتيبه مع مرفوعه :

الفعل سابق لمرفوعه دائماً ، مثل : « قام زيدٌ » . فان تقدم « زيد » على « قام » في مثل « زيد قام » ، فزيد عند ذلك مبتدأ وليس فاعلاً . أما الفاعل فهو ضمير مستتر تقديره هو يعود على زيد (١) .

(١) هذا من مذهب البصريين ، أما الكوفيون فقد اجازوا تقدم الفاعل على فاعله . ويترتب على اجازتهم صحة أن يقال : « الرجال جاء » . وهذا أسلوب لم يسمع من العرب أبداً .

٣ - ذكره وشره :

يجوز حذفه في مقام المحاوران . كأن يقول أحدهنا : « من جاء ؟ » ،
 فيجيب الآخر : « ... زيدٌ » . وقد اعتبر المرفوع الذي يلي أداة خاصة
 بالفعل (١) ، فاعلاً لفعل محذوف يفسره ما بعده ، كقول السموءل :

٩ - إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنْ اللُّؤْمِ عِرْضُهُ
 فَكُلُّ رَدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلٌ

(الالة : العرض : الجانب من الشخصية الذي هو محط المدح او الذم . المعنى :
 جمال الانسان بشرفه ، وليس بلباسه . الاعراب : « اذا » ظرفية شرطية غير جزمة ،
 متعلقة بجوابها . « المرء » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : اذا
 شرف المرء . « لم يدنس » جازم ومجزوم . « من اللؤم » متعلقان يدنس .
 « عرضه » فاعل ومضاف اليه ، « فكل » الفاء رابطة لجواب الشرط وكل مبتدأ
 « رداءً » مضاف اليه . « يرتديه » مضارع مرفوع ، وفاعل مستتر ، ومفعول
 به . « جميل » خبر . « مجموع الشرط وجوابه » ابتداء لا محل له من الاعراب .
 « جملة : المرء مع فعه المحذوف » مضاف اليها محلها الجر . « جملة : لم يدنس
 عرضه » تفسير للفعل المحذوف لا محل لها . « جملة : كل رداء جميل » جواب
 شرط غير جازم لا محل لها . « جملة يرتديه » نعت لارداء محلها الجر . الشاهد :
 « اذا المرء » : بعد الأدوات الخاصة بالانفعال يحذف الفعل اذا كان في الكلام ما
 يفسره (٢) .

(١) الأدوات الخاصة بالانفعال ، مثل : ان ولو وإذا وهل ، مما لا يليها

الا الفعل .

(٢) اختلف النحاة في اسلوب « اذا المرء » وما اشبهه من التراكيب .
 والخلاف ينحصر في اعرابه لا في صحته ، اذ الكل يجمع على أنه من أفسح اساليب
 العرب في التعبير . والاشراب للوارد ابتداء ، بار على ، فذهب جمهور البصريين . أما
 الكوفيون فبصرف المرء بعد « اذا » فاعلاً للفعل المتأخر عنه . والأخفش من
 البصريين يبره مبتدأ خبره الجملة التي بعده ، يجوزاً بذلك ان تقع الجملة الاسمية
 بعد « اذا وإن » فقط من بين أدوات الشرط .

وقد اعتبر الفعل محذوفاً في اساليب : الاشتغال ، مثل : « الكتابَ خذَه : التقدير : خذ الكتابَ خذَه » ، والتحذير ، مثل : « الأسدَ الأسدَ : التقدير : إحذر الأسدَ » ، والاغراء ، مثل : « الصدقَ الصدقَ : التقدير : الزم الصدقَ » . والاختصاص ، مثل : « نَحْنُ - العربَ - نقري الضيفَ : التقدير : أَخْصُصُ العربَ » ، والنداء ، مثل : « يا عبد الله : التقدير : أنادي عبد الله » .

هذا ، وقد يحذف الفعل مع مرفوعه بعد الاسم الموصول إن كان في الجملة ظرف أو جار ومجرور يفتيان عنها ، مثل : « سهرت إلى ما بعد العاشرة : التقدير : سهرت إلى الزمن الذي وجد بعد العاشرة » .

٤ - مطابقتة طرفوه في العرد :

مذهب جمهور العرب أنه إذا اسند الفعل إلى ظاهر - مثنى ، أو مجموع - وجب تجريده من علامة تدل على التثنية أو الجمع ، فيكون كحالهِ إذا اسند إلى مفرد ، تقول : « قام الرجل ، قام الرجلان ، قام الرجال » .

على ان طائفة من العرب - يقال : هم طيء ، ويقال : هم أزد شنوءة - كانوا يميزون ان يقال : « قاما الرجلان ، وقاموا الرجال (١) » . وقد وردت هذه اللغة في نصوص فصيحة كثيرة ، كقوله تعالى : « واسروا النجوى الذين ظالموا » ، وكقول أبي عبد الرحمن القتيبي :

١٠ - رَأَيْنَ النَّسْوَانيَ الشَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضِي
فَأَعْرَسْنِي عَنِّي بِالْحُدُودِ السَّوَاضِرِ

(١) تسمى هذه اللغة عند النحاة بلغة اكلوني البراغيث .

(اللغة والمعنى : واضحان . الاعراب : « رأين » فعل ماضٍ والنون علامة جمع الاناث لا محل لها من الاعراب . « الغواني » فاعل (١) . « الشيب » مفعول به . « لاح » ماضٍ وفاعل مستتر . « بعارضي » متعلقان بلاح والضمير مضاف اليه . « فأعرضن » حرف عطف وفعل وفاعل . « عني » متعلقان بأعرضن . « بالحدود » متعلقان بأعرضن . « التواضر » نعت للحدود . « جملة : رأين الغواني » ابتدائية لا محل لها . « جملة : لاح بعارضي » حالية محلها نصب . « جملة : فأعرضن » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . الشاهد : « رأين الغواني » : سابق الشاعر بين الفعل وفاتله في العدد) .

٥ - مطابقة لمرفوعه في الجس :

الأصل في الفعل ان يذكر مع مرفوعه المذكر : « ذهب خالد - يذهب خالد » ، وان يؤنث مع مرفوعه المؤنث : « ذهبت فاطمة - تذهب فاطمة » . ولكن قد يعرض في الكلام ما يوجب هذا الاصل ، او يميزه ويميز خلافه ، أو يوجب خلافه . وإليك تفصيل ذلك :

أ - يجب تذكير الفعل :

أولاً : اذا كان مرفوعه مذكراً ، مفرداً أو مثنىً أو جمع مذكر سالماً ، مثل : « ذهب الرجل ، ذهب الرجلان ، ذهب المعلمون » ،
ثانياً : اذا فصل بينه وبين مرفوعه الظاهر بالا ، سواء أكان

(١) ويجوز في مثل هذه التراكيب وجهان آخران للاعراب : أولها ان يعتبر الضمير المتصل بالفعل هو الفاعل ويعتبر الظاهر المرفوع بدلاً منه . الثاني ان يعتبر الظاهر المرفوع مبتدأ مؤخرًا ، والضمير مع الفعل ، فعلاً وفاعلاً ، والجملة منها خبراً للمبتدأ المؤخر .

المرفوع مؤنثاً ام كان مذكراً ، مثل : « ما ذهب إلا فاطمة (١) » .

ب - بحب تأنيب الفعل :

أولاً : اذا كان المرفوع مؤنثاً حقيقياً ، ظاهراً ، متضلاً بالفعل ، سواء أكان مفرداً ، ام مثنىً ، ام جمع مؤنث سالماً ، مثل : « جاءت فاطمة ، جاءت الفتاتان ، جاء : الفتيات (٢) » .

ثانياً : اذا كان مرفوعه ضميراً مستتراً يعود على مؤنث ، سواء منه الحقيقي والمجازي ، مثل : « فاطمة ذهبت ، الشمس طلعت » .

ثالثاً : اذا كان مرفوعه ضميراً يعود على جمع تكسير المذكر غير عاقل ، مثل : « الجمال سارت ، أو تسير ، أو يسرن » .

ج - يجوز تركير الفعل وتأنيبه :

أولاً : اذا كان مرفوعه مؤنثاً مجازياً ظاهراً ، نحو : « طلعت الشمس = طلع الشمس » .

ثانياً : اذا كان مرفوعه مؤنثاً حقيقياً مفصلاً عنه بغير إلا ، نحو : « جاءت إلى المدرسة طالبة = جاء إلى المدرسة طالبة » .

(١) ذلك لان المرفوع الحقيقي في مثل هذا التركيب هو المثنى منه المحذوف .
فالتقدير : « ما ذهب أحد إلا فاطمة » . ففاطمة فاعل في المعض فقط ، وليس في المعنى .

(٢) واجز الكوفيون وبعض البصريين تذكره مع جمع المؤنث السالم : « ذهب الفتيات » .

ثالثاً : اذا كان مرفوعه ضميراً منفصلاً لمؤنث ، نحو : « انما قامت هي = انما قام هي ، ما قامت إلا هي = ما قام إلا هي » .

رابعاً : اذا كان فعلٌ مدح او ذم وكان فاعله مؤنثاً ظاهراً ، نحو : « نعمت المرأة فاطمة = نعم المرأة فاطمة » .

خامساً : اذا كان مرفوعه مذكراً مجموعاً جمع مؤنث سالماً ، نحو : « جاءت الطلحات = جاء الطلحات » .

سادساً : اذا كان مرفوعه جمع تكسير ، سواء أكان لمذكر ، ام لمؤنث ، نحو : « ذهب الرجال = ذهبت الرجال ، فُتِيحَتْ النوافذ = فُتِيحَ النوافذ » .

سابعاً : ان يكون مرفوعه ضميراً يعود إلى جمع تكسير لمذكر عاقل ، نحو « الرجال جاءوا = الرجال جاءت » .

ثامناً : أن يكون مرفوعه ملحقاً بجمع المذكر السالم ، أو بجمع المؤنث السالم ، نحو : « جاء البنون = جاءت البنون ، قام البنات = قامت البنات » .

تاسعاً : اذا كان مرفوعه اسم جمع ، أو اسم جنس جمعياً ، نحو : « ذهب النساء = ذهبت النساء ، ذهب القوم = ذهبت القوم ، ذهب العرب = ذهبت العرب » .

عاشرأ : اذا كان مرفوعه مذكراً مضافاً إلى مؤنث بشرط ان يصح حذف المضاف واقامة المضاف اليه المؤنث مقامه ، نحو : « ذهب كلُّ الفتيات = ذهبت كل الفتيات » ، اذ يصح في مثل هذا ان يقال : « ذهبت الفتيات » باسقاط المضاف دون تنير في المعنى .

٣ - رفع المضارع

يرفع المضارع اذا تجرد من النواصب والجوازم .

١ - ويكون هذا الرفع ظاهرياً ، نحو : « الولد يلعب » ، الأولاد يلعبون » ، حيث ظهرت الضمة على الفعل الأول ، وثبتت النون في الفعل الثاني .

٢ - أو قد يكون تقديرياً ، نحو : « الولد يلهو - الولد يعيش - الولد يسعى » ، حيث قدرت الضمة على أواخر الأفعال الثلاثة ، وقد منع من ظهورها الثقل في « يلهو ويعيشي » ، والتعذر في « يسمى » .

٣ - أو قد يكون محلياً ، وذلك اذا كان هناك ما أوجب بناءه ، نحو : « لأمسافرين - البنات يلعبن » . فالأول مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، في محل رفع لتجرده عن الناصب والجازم ، والثاني مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة ، في محل رفع لتجرده عن الناصب والجازم .

٤ - نصب المضارع

ينصب المضارع اذا سبقته احدى النواص الاربعة : أن - لن - كي - إذن .

١ - وقد يكون النصب لفظياً ، نحو : « الولد لن ياعبَ - الاولاد لن ياعبوا » ، حيث ظهرت الفتحة على الفعل الأول ، وحذفت النون من الفعل الثاني .

٢ - أو قد يكون تقديرياً ، نحو : « الولد لن يسمي » ، حيث قدرت الفتحة على الالف للتعذر .

٣ - أو قد يكون محلياً ، نحو : « البنات لن يلعبنَ » ، حيث بني الفعل على السكون لاتصاله بنون النسوة ، وهو في محل نصب بلن .

آ - الزواصب :

١ - (أن) : وهي حرف مصدرية ونصب واستقبال ، نحو : « أريد أن أسافر » .

وسميت مصدرية ، لأنها هي وما بعدها في تأويل المصدر دائماً ، وسميت حرف نصب ، لأنها تنصب المضارع ، وسميت حرف استقبال لأنها تخلص المضارع للاستقبال ، بعد أن كان ، قبلها ، صالحاً لازمانين : الحال ، والاستقبال .

والمصدر المؤول منها ومن صلتها ، يقع مواقع إعرابية شتى : فقد يكون مبتدأ ، نحو : « وان تصوموا خيراً لكم = الصومُ خيرٌ لكم » ، أو خبراً ، مثل : « الصدقُ هو أن تقولَ الحقيقةَ = الصدقُ قولُ الحقيقةِ » ، أو فاعلاً ، نحو : « يسرني أن تنجحَ = يسرني نجاحك » ، أو مفعولاً به ، نحو : « أحب أن أسافرَ = أحب السفرَ » ، أو مجروراً بالحرف ، نحو : « إني راغب في أن تنجح = اني راغب في نجاحك » .

ولا تقع « أنْ » الناصبة للمضارع بعد فعل بمعنى اليقين والعلم الجازم ، فإن رأيت « أنْ » بعد فعل من هذه الأفعال ، فاعلم أنها « أنْ » الخفيفة من « أنْ » ، وليست هي الناصبة للمضارع . والمضارع بعد الخفيفة مرفوع لا منصوب ، نحو : « علمت أنْ قد تقومُ » اي : علمت أنك قد تقوم (١) .

٢ - (لن) : وهي حرف نفي ونصب واستقبال ، نحو : « لن أسافرَ » .

٣ - (كي) : وهي حرف مصدرية ونصب واستقبال ، نحو : اقرأ لكي استفيدَ » . ومصدرها المؤول منها ومما بعدها ، لا يكون إلا مجروراً بالسلام إن ذكرت معها ، كما مثلنا « اقرأ لكي استفيد = اقرأ

(١) اذا جاءت « أنْ » بعد ظن أو نحوه مما يدل على الرجحان ، جاز في الفعل بعدها وجهان : النصب ، على اعتبار (ان) ناصبة ، والرفع على اعتبارها مخففة ، تقول : ظننت أن يذهب زيد ، وظننت أن يذهب زيد » . هذا ، ومن العرب من يرفع بعد « أنْ » مطلقاً ، ومنه قول احدهم :

أن تقرأن على أسماء ويحككها
مني السلام وألا تشعيرا أحداً .

للاستفادة . فان لم تذكر اللام معها : « أقرأ كي استفيد » ، كان المصدر المؤول في محل جر باللام محذوفة ، أو كان منصوباً بنزع الخافض .

فاذا اتصلت « كي » بـ « ما » ، فهي حرف جر (١) ، والمضارع بعدها مرفوع ، و « ما » التي معها يمكن اعتبارها مصدرية أو كافلة ، كقول الشاعر عبد الأعلى :

١١ - إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعِ فَضُرَّ ، فإِنَّمَا
يُرَجِيَّ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

سنة والمعنى : واضحان . الأعراب : « ا » ظرفية : لية متعلقة بالجواب .
« ا » فاعل الفعل محذوف . يفسره ما بعده . « لم تنفع » . يلزم ويجزوم .
حرف مستتر . « فضر » فاء رابطة لجواب الشرط . « أن » أمر وفاعل مستتر .
وما « فاء استئنافية مع مكفوفة وكافة . « يرجي الفتى » فعل ونائب فاعل .
« كيما » مكثوفة وكافة . ويجوز : كي حرف جر ، و « ما » مصدرية .
« يضر وينفع » فعلان مضارعان مرفوعان وفعالهما مستتان . والمصدر المؤول من
« ما » وما بعدها مجرور بـ كي ، والجار والمجرور متعلقان بفعل يرجي .

(١) هذا هو المذهب المشهور في « كي » . ويرى آخرون أن « كي » هي
أبدأ حرف جر لتعليل ، بدليل جرها لـ « ما » الاستفهامية في مثل : « كيمه ؟
أي : لسه ؟ » ، وان الناصب للمضارع بعدها التماسه « أن » المضمره . وقال
آخرون هي على نوعين : جارة إن دخلت على « ما » الاستفهامية ، وناصبة إن
دخلت على المضارع مسبوقه بلام التعليل ، ويجوز الاعتبار ان نصب المضارع بعدها
ولم تسبق باللام .

وأصر بعضهم على أنها جارة ، فاذا صحبها السلام « لكي استفيد » كانت
توكيداً لها ، كي لا يجتمع جاران على مجرور . وعكس آخرون قاصروا على انها
ناصبة ، فان دخلت على ما الاستفهامية « كيمه ؟ » فهي ناصبة لفعل محذوف ، و
« ما » الاستفهامية مفعول هذا الفعل . والتقدير : « كي تفعل ماذا ؟ » . وهذا
مذهب الكوفيين .

نصب المضارع

« جملة : أنت مع فعله المحذوف » مضاف إليها محلها الجر . « جملة : لم تنفع » تفسير للفعل المحذوف لا محل لها . « جملة : فضر » جواب شرط غير جازم لا محل لها . « المجموع الشرطي » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يرجى الفتى » استثنائية لا محل لها . « جملة : يضر » صلة الحرف الصدري لا محل لها . « جملة : وينفع » معطوفة على الصلة لا محل لها . الشاهد : « كما يضر » : رفع المضارع بعد « كي » لأنها حرف جر بدليل دخولها على « ما » الصدرية .

٤ - (إذن) : هي حرف جوابٍ وجزاءٍ ونصبٍ واستقبالٍ ، تقول : « إذن أكرمك » ، في جواب من قال لك : « سأزورك » .

وهي لا تنصب المضارع إلا بثلاثة شروط : أولها : أن تكون صدرًا في جملتها ، بحيث لا يكون ما قبلها عاملاً فيما بعدها ، الثاني : أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً ، الثالث : أن لا يفصل بينها وبين الفعل فاصل ، إلا أن يكون الفاصل قسماً ، أو نداءً ، أو ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً ، أو حرف « لا » .

فهي مهملة في مثل : « أنا إذن أكرمك » ، لعدم التصدر ، وفي مثل : « إذن أظنك صادقاً » ، لعدم الاستقبال في الفعل ، وفي مثل : « إذن أنت تكرم عندي » ، لوجود الفاصل . أما في مثل : « إذن - والله - أكرمك » و « إذن - يا زيد - أكرمك » و « إذن - غداً - أكرمك » و « إذن - في الغد - أكرمك » و « إذن لا أبخل عليك » ، فهي عاملة لأن الفواصل المذكورة مسموح بها .

ومن العرب من يهملها مطلقاً .

ب - النصب بأن مضمرة جوازاً :

هناك خمسة حروف يجوز لـ « أن » أن تظهر بعدها ، وأن تضم .

وفي حال اضمارها يبقى لها عملها ، فيكون المضارع منتصباً بعدها . وهذه الأحرف هي :

١ - لام التعليل : وهي لام جارة ، يكون ما بعدها علة لما قبلها ، مثل « فتحت الكتاب لأقرأ فيه » . فالقراءة في الكتاب هي علة فتحه وسببه . والفعل ، كما ترى ، منصوب بـ « أن » المضمر بعد اللام ، والمصدر المؤول مجرور بهذه اللام ، والجار والمجرور متعلقان بفعل « فتحت » .
التقدير : فتحت الكتاب للقراءة فيه .

٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ - الواو والفاء وثم وأو العاطفات : ولا تضرر « أن » بعد هذه الحروف إلا إذا سبقهن جامد ، وتلاهن فعل مضارع ، مثل : « في السفر صحة لك وتمتع » . فلو لم تضرر « أن » ههنا للزم عطف الفعل المضارع « تتمتع » على الاسم الجامد « صحة » . وهذا لا يجوز ، لأن العطف يقتضي تماثل المتعاطفين - فعل على فعل ، إسم على إسم ، ظرف على ظرف ... - أما إذا كانت « أن » مضمره ، فيستقيم العطف ، لأنه يكون عندئذ بين مصدرين : المصدر المؤول من « أن » وصلتها ، والمصدر الصريح « صحة » . ويكون التقدير عندئذ : في السفر صحة لك ومتمتع . قالت ميسون الكلبية زوج معاوية بن أبي سفيان تشوق إلى البادية :

١٢ - وَلَبُسْتُ عِبَاءَ وَتَقَرَّرْتُ عَيْنِي
أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

(اللغة والمعنى : واضحان . الاعراب : « لبس » مبتدأ . « عباءة » مضاف إليه . « و » حرف عطف . « تقرر » مضارع منصوب بأن مضمره بعد الواو ، « عيني » فاعل ومضاف إليه . والمصدر المؤول من « أن » وصلتها معطوف

على المتبدأ . التقدير : وليس عبادة وقرعة عيني . « أحب » خبر . « إلي » متعلقان بالخبر . « من ليس » متعلقان بالخبر . « الشفوف » مضاف إليه . « جملة : ليس عبادة أحب » ابتدائية لا محل لها . « جملة : تفر عيني » صلة « انت » المضمره لا محل لها . الشاهد : « وتفر » : اخترت أن بعد الواو العاطفة لأن العطف عليه اسم جامد (١) .

ج - النصب بأن مضمرة وجوباً :

تضم « أن » وجوباً بعد خمسة حروف (٢) :

١ - (لام الجحود) : أو لام النفي - والجحود هو النفي - وسميت بذلك لأن وظيفتها أن تؤكد النفي الواقع على الفعل الناقص « كان » . لهذا لا تأتي إلا بعد « ما كان » أو « لم يكن » ، كقوله تعالى : « لم يكن الله ليغفر لهم » .

وهي دائماً حرف جر ، والمصدر المؤول من « أن » المضمرة بعدها وصلتها مجرور بها ، وهي ومجرورها متعلقان بخبر الفعل الناقص المحذوف الذي يقدر دائماً بلفظ « مريداً » ؛ فتقدير الآية السابقة : لم يكن الله مريداً للغفران لهم .

٢ - (حتى) : وهي حرف غاية ، بمعنى أن ما بعدها يكون

(١) زاد بعضهم على هذه الحروف الحسة لام العاقبة ، وهي : اللام الجارة التي يكون ما بعدها عاقبة لما قبلها ونديجة له ، كقوله تعالى : فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً . وتسمى هذه اللام لام الصيرورة ، ولام المآل . وهي في حقيقتها لام التعليل نفسها استعملت في هذا المقام لضرب من المجاز .

(٢) هذا مذهب البصريين . وهو المشهور . ويذهب الكوفيون الى أن هذه الاحرف هي الاصبة بنفسها .

غايةً ونهايةً لما قبلها ، كقولك : « سأسير حتى يطلعَ الفجرُ » ، فيكون طلوع الفجر نقطة النهاية لسيرك .

ولحتى ثلاثة معانٍ : أحدها التعليل ، فترادف بذلك لام التعليل ، نحو : « اقرأ في الكتاب حتى استفيدَ . أي : لاستفيدَ » ، الثاني انتهاء الغاية . فترادف بذلك حرف « إلى » ، نحو : « سأسير حتى يطلعَ الفجر . أي ، إلى ان يطلعَ الفجر » ، الثالث الاستثناء ، فترادف بذلك حرف « إلا » . وهذا قليل . ومنه قول المقنع الكندي :

١٣ - لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنْ الْفُضُولِ سَمَاحَةً
حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلٌ .

أي : إلا أن تجود

(اللغة : الفضول : ملك الانسان الزائد عن حاجته . السماحة : الكرم . المعنى : الكرم الحقيقي هو ان تبذل مالك للآخرين وانت في ميسر الحاجة الى مايتىبنا . الاعراب : « ليس العطاء » ليس واسمها . « من الفضول » متعلقان بالعطاء . « سماحة » خبر ليس . « حتى » حرف جر . « تجود » مضارع منصوب بـ . مضمره بعد حتى . والفاعل مستتر . والمصدر المؤول مجرور بنحى . والجار والمجرور متعلقان بمعنى النفي الحاصل من ليس ، التقدير : كون العطاء سماحة متف إلى ان تجود . « الواو » للحال . « ما » اسم موصول في محل رفع مبتدأ . « لديك » ظرف متعلق بجملة الصلة المخدوفة ، التقدير : وما استقر لديك ، والضمير المتصل مضاف اليه . « قليل » خبر المبتدأ . « جملة : ليس العطاء سماحة » ابتدائية لا محل لها . « جملة : تجود » صلة « أن » المضمره لا محل لها . « جملة وما لديك قليل » حاله محلها نصب . « جملة الصلة المخدوفة » لا محل لها . الشاهد : « حتى تجود » : استعمال « حتى » بمعنى « إلا » .)

ولا ينتصب المضارع بعد « حتى » إلا أن يكون مستقبلاً ، إما

بالنسبة الى زمن ما قبلها فقط ، واما بالنسبة الى ما قبلها والى زمن التكلم معاً . فمن الاول قولك : « إقتل انقوم حتى تسيل دماؤهم » ، فسيلان الدماء مستقبل بالنسبة الى زمن الاقتتال ، ولكنه ماض بالنسبة الى زمن تلفظك بهذه الجملة . ومن الثاني قولك لرقيقك : « إسهر معي حتى يطلع الفجر » ، فطلوع الفجر مستقبل بالنسبة للسهر ، ومستقبل بالنسبة لزمن التلفظ بهذه الجملة أيضاً . وقد أجازوا في النوع الاول النصب ، على اضمار « أن » ، والرفع ، على الابتداء . أما في الثاني فقد أوجبوا النصب .

فان أريد بالفعل الذي بعد حتى معنى الحال ، فالرفع واجب ، مثل : « مرض زيد حتى ما يرجونه » أي : فرجاؤهم منقطع الآن منه .

واعلم أن المضارع إذا انصب بعد « حتى » فهي حرف جر ، ومجرورها هو المصدر المؤول من « أن » المضمرة مع صاتها . أما إذا ارتفع ، فهي حرف ابتداء لا عمل له ، والجملة بعدها مستأنفة لا محل لها من الاعراب .

٣ - (او) : ولا تنصب بعدها « أن » إلا اذا كانت مـ - -نى
« الا : ، كقول زياد الاعجم :

« كنت إذا غزيت قناة قوم
كسرت كموبها أو تستفيا
أي : إلا أن تستقيم .

أو بمعنى « إلى » ، كقول امرئ القيس لصاحبه وهما في الطريق
الى ملك الروم :

١٤ - فَكُنْتُ لَهُ : لَاتَبِكَ عَيْنِكَ إِثْمًا
نُحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذَرَا

أي : إلى ان نموتَ (١) .

(اللغة والمعنى : واضحان . الاعراب : « فقلت » فعل وفاعل . « له » متعلقان بقلت . « لا تبك » جازم ومجزوم . « عينك » فاعل ومضاف اليه . « انا » مكفوفة وكافة . « نحاول » مضارع مرفوع وفاعل مستتر . « ملكا » مفعول به . « أو » حرف عطف . « نموت » مضارع منصوب بأن مضمرة بعد أو . والفاعل مستتر . « أن » المضمرة وما بعدها بتأويل مصدر معطوف على مصدر متزع من الكلام السابق . التقدير : ستكون منا محاولة أو موت . « فنعذر » مضارع مجبول منصوب لعطفه على نموت ، ونائب الفاعل مستتر . « جملة : قلت » ابتدائية لا محل لها . « جملة : لا تبك عينك » ابتداء القول لا محل لها . « جملة : نحاول » استئنافية لا محل لها . « جملة : نموت » صلة « أن » المضمرة لا محل لها . الشاهد : « أو نموت » : جاءت « أو » بمعنى « الى » فاشتمرت « أن » بعدها ، فاتصبت المضارع بها) .

٤ - (واو المعية) : وهي التي تفيـد حصول ما قبلها مع ما بعدها ، مثل : « لا تمش وتلفتت » . فالنبي معها منصب على الجمع بين المشي والتلفت ، لا على المشي بغير تلفت ، ولا على التلفت بغير مشي . فان اردت النبي عن الامرين كليهما ، قلت : « لا تمش وتلفت » بجزم الثاني معطوفاً على الاول . والواو عند ذلك عاطفة وليست للمعية .

(١) تختلف « أو » هذه عن « أو » التي مرت في الفقرة السابقة من وجوه : أولها : أن تلك حرف عطف معنى وعملاً ، وهذه عاطفة في العمل فقط ، أما معناها فهو مرة لانتباه الغاية ، مثل « الى » ، ومرة للاستثناء ، مثل « إلا » . الثاني : أن تلك تسبق باسم جامد ، تعطف المصدر المؤول بعدها على الجامد الذي قبلها : « لك في السفر متعة أو تستفيد ← لك في السفر متعة أو استفادة » . وهذه لا تسبق بجامد ، فتضطر ، من أجل اتمام عملية العطف ، الى ان تنزع من الكلام الذي قبلها مصدرًا متخيلاً لكي تعطف عليه المصدر المؤول بعدها . (انظر اعراب الشاهد أعلاه) . الثالث ان تلك يجوز اختصار « أن » بعدها واطهارها . تقول : « لك في السفر متعة أو تستفيد ، ولك في السفر متعة وأن تستفيد » . أما هذه فالاختصار بعدها واجب .

هـ - (فاء السببية) : وهي التي تفيد ان ما قبلها سبب لما بعدها ،
 مثل : « لا تتكاسلْ فترسبْ » . فالتكاسل سبب للرسوب . فهي بهذا
 المعنى تشبه « كي » ، فقولك : « اجتهدْ فتنجحْ » يساوي قولك :
 اجتهد كي تنجحْ » . وهي في حقيقتها متصل دائماً بما هو في المعنى جواب
 وجزاء ، ولهذا اذا سقطت الجزم المضارع بعدها على أنه جواب طلب ،
 مثل : « لا تتكاسلْ ترسبْ - اجتهدْ تنجحْ (١) » .

والواو والفاء هاتان لا تضمير « أن » بعدها إلا اذا وقعتا في
 جواب نفي أو طلب . فالنفي كقولك : « ما جاء زيد فأكرمه » . والطلب
 كقولك : « ليتني غنيُّ فأسوحَ في البلاد » . والطلب يشمل الأمر والدعاء
 والنهي والتمني والترجي والاستفهام والعرض والتحضيض .

واعلم ان واو المعية وفاء السببية و « او » حروف عطف ، وانها
 تعطف المصدر المؤول بعدها على مصدر منتزع من الكلام الذي قبلها ،
 كما رايت في اعراب الشاهد السابق .

د - النصب بأن محذوفٌ :

إذا حذف « ان » بطل عملها ، وارتفع المضارع بعدها ، كقوله تعالى :
 « ومن آياته يريكم البرقَ » ، والأصل : أن يريكم ، وقوله : « قل :
 أغيرَ اللهِ تأمروني أعبدُ » ، والأصل : أن أعبدُ .

(١) الفروق التي بين واو المعية في هذه الفقرة ، والواو العاطفة في الفقرة السابقة ، وبين
 فاء السببية في هذه الفقرة ، والفاء العاطفة في الفقرة السابقة ، هي نفسها الفروق التي بين « أو »
 هنا ، و « أو » العاطفة هناك . وقد أوضحنا ذلك في الحاشية السابقة فارجع اليها .

وشدّة حذفها مع بقاء عملها ، كقول طرفة :

١٥ - ألا أيهدا الزاجري أحضراً الوغى

وَأَنْ أَشْهَدَ اللذاتِ ، هَلْ أَنْتَ مَسْخُلِي ؟ !

أي : الزاجري عن أن أحضراً الوغى .

(المعنى : يامن تنهاني عن خوض المعارك خوفاً علي من الموت ، وعن الاثاق على الملاذ خوفاً علي من الفقر - قل لي : أ أنت ضامن لي الخلود والبقاء ؟ . الاعراب : « ألا » استفتاحية . « أي » نادى باداء نداء محذوفة ، مبني على الضم في محل نصب . « ها » للتنبيه . « ذا » عطف بيان على « أي » . « الزاجري » بدل من « ذا » والياء في محل جر بالاضافة ، منصوب حكماً على أنه ، فنول به للزاجر - « أحضراً » مضارع منصوب بأن المحذوفة ، وفاعل مستتر . والمصدر المؤول في محل جر به « عن » المحذوفة ، والجار والمجرور متعلقان بالزاجر . ويجوز : المصدر المؤول منصوب بزرع الحائض - « الوغى » مفعول به . « و » عاطفة . « أن أشهد اللذات » ناصب ومنصوب وفاعل مستتر ومفعول به . والمصدر المؤول معطوف على المصدر السابق . « هل أنت مسخلي » حرف استفهام ومبتدأ وخبر ومضاف اليه لفظاً ، ومفعول به حكماً . « جملة النداء » ابتدائية لا محل لها . « جملة : أحضراً » صلة أن المحذوفة لا محل لها « جملة : أشهد » صلة أن لا محل لها . « جملة : انت مسخلي » استئنافية لا محل لها . الشاهد : « احضراً » : حذف الشاعر « أن » وابقى لها عملها على الشذوذ) .

٥ - جزم المضارع

جزم المضارع إما أن يكون لفظياً ، مثل : « لا تتكاسل » ، لانّشـ
في الأرضِ مرحاً - لا تتهاونوا ، حيث مسكن الفعل الأول ، لأنه من
الأفعال الأربعة ، وحذف حرف العلة من الثاني ، لأنه معتل الآخر ،
وحذفت النون من الثالث ، لأنه من الأفعال الخمسة . وإما ان يكون
محلياً ، مثل : « لا تتكاسلن » ، حيث بني المضارع على الفتح لاتصاله
بنون التوكيد ، في محل جزم بلا الناهية .

ويجزم المضارع اذا وقع في المواقع الآتية :

آ - بعد الجوازم الأربعة :

يجزم المضارع وجوباً اذا وقع بعد أحد الحروف الآتية :

١ - (لام الأمر) : وهي اللام التي يطلب بها إحداث فعل ،
كقوله تعالى : « ليقض علينا ربك » .

٢ - (لا) الناهية : وهي التي تدل على النهي ، كقوله تعالى :
« لا تحزن » ، إن الله معنا .

٣ - (لم) : وتسمى حرف نفي وجزم وقلب ، لأنها تنفي
المضارع ، وتجزمه ، وتقلب زمانه من الحال والاستقبال إلى الماضي ، نحو :
« لم يقم زيد » .

٤ - (لما) : وتسمى حرف نفى وجزم وقلب واستغراق . فأما النفي والجزم والقلب فقد مضى شرحها ، وأما الاستغراق فمعناه ان النفي بالـ «لما» يستغرق الزمن الماضي كله متصلاً بالحال ، فقولك : «لما يأت زيد» ، معناه أن إتيان زيد انتفى في الزمن الماضي ، ولا يزال انتفاؤه مستمراً حتى الآن . كما يفهم من «لما» انك تتوقع اتيان زيد بين لحظة وأخرى . وبهذين ، اي بالاستغراق والتوقع ، تختلف «لما» عن «لم» .

و «لما» هذه هي غير «لما» الحينية كما في قولك : «لما انتشع النمام ظهرت الشمس» . فهذه في معنى «حين» ، وليست جازمة .

ب - في الشرط :

يجزم المضارع اذا وقع في جملة الشرط (١) ، على ان تكون اداة الشرط واحدة مما يلي :

١ - (إن) : وهي الحرف الاساسي للشرط الحقيقي (٢) . واكثر احوال استعمالها أن يكون شرطها مشكوكاً في وقوعه ، مثل : «إن تزني أكرمك» .

٢ - (إذا) : والنحاة مختلفون في أمرها : فمنهم من يعتبرها حرفاً مثل «إن» ، ومنهم من يجعلها ظرفاً مثل «إذا» . وعلى كل

(١) الجزم هنا واجب بعد بعض الأدوات وجائز بعد بعضها الآخر . وسنشير الى الجائز منه في حينه .

(٢) الشرط الحقيقي هو ما يقابل الشرط الامتناعي . وسنفرد للشرط وأنواعه واحكامه مبحثاً خاصاً عند الكلام على الجملتين . أما هذا الفصل فقد خصصناه لظاهرة جزم المضارع : متى يجب جزمه ، ومتى يجوز الجزم وعدمه ، ومتى يمتنع ؟ .

فالجزم بها قليل ، حتى ذهب بعضهم الى انها لا تجزم إلا في الضرورة الشعرية .

٣ - (مَنْ) : وهي اسم مبهم للعاقل ، مثل : « من يجتهد ينجح » .
ومعنى الابهام أنها تعني كل عاقل ، فقولك : « من يجتهد ينجح » يعدل
قولك : « إن يجتهد سعيد أو بكر أو زيد أو خالد ... الخ ، ينجح » .
فكأن « من » اغتت عن ذكر ألوف أسماء العقلاء .

٤ - (ما) : وهي اسم مبهم لغير العاقل ، مثل : « ما تزرع تحصد » .

٥ - (مهما) : وهي اسم مبهم لغير العاقل ايضاً ، مثل : « مهما تزرع تحصد » .

٦ - (متى) : وهي اسم زمان تضمن معنى الشرط ، مثل :
« متى تأتي اكرمك » .

٧ - (أيان) : وهي اسم زمان تضمن معنى الشرط ، مثل :
« أيان تجتهد تنجح » .

٨ - (أين) : وهي اسم مكان تضمن معنى الشرط ، مثل :
« أين تجلس ترتج » . ويكثر لحاق « ما » الزائدة بها ، كقوله تعالى :
« أينما تكونوا يدرككم الموت » .

٩ - (أيى) : وهي مثل « أين » ، إلا ان « ما » الزائدة
لا تلحقها ، مثل : « أيى تجلس ترتج » .

١٠ - (حيث) : وهي اسم مكان تضمن معنى الشرط ، ويكثر

استعمالها مع « ما » الزائدة ، مثل : « حيثما تذهب تلقى صديقاً » . بل
لقد اشترط بعضهم هذه الزيادة لتكون جازمة .

١١ - (كيف) : وهي اسم مبهم للكيفية تضمن معنى الشرط .
ويكثر استعمالها مع « ما » الزائدة ، مثل : « كيفما تجلس أجاس » .
واختلف النحاة في أمرها : فالكوفيون على أن المضارع بعدها مجزوم
وجوباً ، والبصريون على خلاف ذلك .

إلا أنهم جميعاً متفقون على أنها تقتضي بعدها فعلان من لفظ واحد
ومعنى واحد ، كما رأيت في المثال ، فلا يصح ان تقول : « كيفما تجلس
أذهب » (١) .

١٢ - (أي) : وهو اسم مبهم شديد الابهام ، بمعنى أنه يعني
كل شيء ، بخلاف « من » التي هي مبهم في نطاق العقلاء ، و « ما ومهما »
المتين هما مبهمان في نطاق غير العقلاء ، و « متى واين » المبهمين في نطاق
الأزمنة ، و « أنى وحيث » المبهمين في نطاق الامكنة ، و « كيف »
المبهم في نطاق الأحوال .

ولهذا الابهام الشديد فيها ، كان لا بد من اضافتها لتضييق دائرة

(١) كذا قال النحاة . والذي عندي ان « كيف » هي اسم لكيفية الشرط
المبهمة ، فاذا كان فعل الجزاء مما له علاقة بكيفيات الشرط ، صح أن يأتي الفعلان
مختلفين لفظاً ومعنى ، اذ ما المانع من ان تقول : كيفما تجلس ترتج ، لان الراحة
ذات علاقة بكيفية الجلوس ، فبعض الجلوس يتعب ، وبعضه يريح ، وفي الشرط نعم ،
فتقول إن الراحة واقعة أيأ كانت هيئة الجلوس وكيفيته . أما عدم صحة أن تقول :
« كيفما تجلس أذهب » ، فراجع الى ان ذهابي ليس له علاقة منطقية لازمة
بكيفيات جلوسك . هذا ، وقد جاء في التنزيل ما يؤيد ما نذهب اليه ، وهو قوله
تعالى : هو الذي يصوركم في الارحام كيف يشاء .

ابهامها . فاذا اضيفت الى عاقل ، صارت مثل « من » : « أيُّ رجلٍ يجتهدُ ينجحُ » = من يجتهد ينجح . واذا اضيفت إلى غير عاقل ، صارت مثل « ماومها » : « أيُّ شيءٍ تزرعُ تحصدُ » . وإذا اضيفت الى اسم زمان ، صارت مثل « متى واين » : « أيُّ وقتٍ تنمُ ترتجُ » . وإذا اضيفت إلى اسم مكان ، صارت مثل « اين وحيث » : « أيُّ مكانٍ تجلسُ ترتجُ » . وإذا اضيفت الى مصدر ، صارت مثل « كيف » : « أيُّ جلوسٍ تجلسُ ترتجُ » .

وهي الوحيدة من بين ادوات الشرط التي تعرب بالحركات الثلاث ، كما رأيت في الامثلة السابقة .

١٣ - (إذا) : وهي اسم زمان تضمن معنى الشرط . وجزم المضارع بعدها مختلف فيه ، قصره بعضهم على الشعر وحده (١) . وجعلوه في الشعر جائزاً أيضاً لا واجباً .

ج - في جواب الشرط :

إذا وقع المضارع في جواب شرط اداته احدى الادوات المذكورة سابقاً كان على حالة من ثلاث :

١ - يجب جزمه : وذلك اذا كان فعل الشرط مضارعاً غير مسبوق بلم ، مثل : « إن تعملُ خيراً تفزُ » . وما ورد مرفوعاً في هذه الحالة

(١) يفهم من كلام ابن يبيش (٧ / ٤٧) أن « إذا » لازمة في الشعر وفي النثر ، شريطة أن تكون متصلة بـ « ما » الزائدة . وحينئذ فهي عنده حرف لا ظرف ، لان لزوم « ما » لها من اجل المجازاة بها قد اخرجها عن الاسمية كما اخرج أختها « إذ ما » .

فهو ضعيف ، كقول عمرو بن خثارم :

١٦ - يَا أَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ
إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ يُصْرَعُ

(اللغة والمعنى : واضحان . الاعراب : « يا » أداة نداء . « أقرع » منادى مبني على الضم في محل نصب . « بن » صفة للمنادى تبعته على المحل . « حابس » مضاف إليه . « يا أقرع » توكيد للنداء الأول . « انك » ان واسمها . « إن » حرف شرط جازم « يصرع » مضارع مجهول مجزوم لانه فعل الشرط . « أخوك » نائب فاعل ومضاف إليه . « تصرع » مضارع مرفوع مجهول . ونائب الفاعل مستتر . « جملة النداء » ابتدائية لا محل لها . « جملة : انك مع خبره » استئنافية لا محل لها . « جملة : ان يصرع أخوك » جملة الشرط لا محل لها . « جملة : تصرع » في محل جزم جواب الشرط . « مجموع الشرط وجوابه » خبر « إن » محله الرفع (١) . الشاهد : « ان يصرع أخوك تصرع » : رفع المضارع في جواب الشرط مع ان فعل الشرط مضارع ، وهذا ضعيف) .

٢ - يجب رفعه : وذلك اذا اقترن بالقاء الرابطة للجواب ، كقوله

(١) اخترنا هذا الوجه من الاعراب على غيره لما فيه من عدم التكلف . وهناك ، مثل هذا التركيب ، وجهان آخران في الاعراب : أولهما لسببويه : وهو يرى ان جملة « تصرع » ليست هي الجواب ، اذ لو كانت جواباً لوجب جزم المضارع الذي فيها ، ولكنها دليل الجواب ، وقد أخرجت من تقديم ، واصل العبارة عنده : انك تصرع ان يصرع أخوك . وعلى هذا الاعتبار تكون جملة « تصرع » خبراً لـ « ان » محلها الرفع ، وتكون جملة الشرط اعتراضية بين اسم إن وخبرها . والثاني للكوفيين والمبرد : وهو ان فعل « تصرع » ليس صدرأ في جواب الشرط ، والا وجب جزمه ، ولكنه خبر مبتدأ محذوف بعد فاء محذوفة ، والتقدير : ان يصرع أخوك فأنت تصرع . وعلى هذا ، تكون جملة « تصرع » خبرية محلها الرفع ، والجملة الكبرى المؤلفة من المبتدأ وخبره جواباً للشرط محلها الجزم .

تعالى : « ومن عاد فينتقم الله منه (١) » .

٣ - يجوز الرفع والجزم : وذلك اذا لم يقترن بالفاء ، وكان الشرط ماضياً أو مضارعاً مسبوقاً بلم ، كقول زهير :

١٧ - وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ
يَقُولُ : لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ

(اللغة : الخليل : الفقير . المسغبة : الجوع . الحرم : المنوع . المعنى : إنه جواد ، اذا سأله الفقير الرغد يوم الجوع ، لم يعتدر بغياب ماله . الاعراب : « إن » حرف شرط جزم . « أتاه » ماض مبني على الفتح المقدر على الالف في محل جزم . والضمير مفعول به . « خليل » فاعل . « يوم » ظرف متعلق بأتاه . « مسغبة » مضاف إليه . « يقول » مضارع مرفوع ، وفاعله مستتر . « لا » نافية لامحل لها . « غائب مالي » خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ومضاف إليه . ويجوز : غائب : مبتدأ ، ومالي : فاعل سد مسد الخبر . « ولا » الواو عاطفة ، ولا نافية « حرم » خبر لمبتدأ محذوف . التقدير : ولا أنت حرم ، اي : محروم . « جملة : أتاه خليل » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يقول » جواب الشرط في محل جزم (٢) . « جملة : لا غائب مالي » ابتداء القول لا محل لها . « جملة : ولا حرم » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « مجموع جملتي القول » مقول القول محلها النصب . الشاهد : « يقول » : جاز رفع المضارع في جواب الشرط ، لان فعل الشرط ماضٍ .)

(١) يتفق هنا سيويه مع الكوفيين والمبرد في الاعراب بسبب ظهور الفاء التي تشير صراحة الى ان الجملة هي الجواب وليست دليلاً .

(٢) في هذا الوضع ، اي عندما يكون المضارع مرفوعاً ، وفعل الشرط ماضياً يصير سيويه على ان جملة المضارع المرفوع ليست جواب الشرط ، بل هي دليلاً فقط ، آخرت من تقديم . أما اذا كان فعل الشرط مضارعاً ، فإنه يفضل هذا الاعتبار ان كان قبل الشرط ما يطلب المرفوع ، فان لم يوجد ما يطلبه سمح بان يكون خبراً لمبتدأ محذوف على تقدير الفاء ، كما قال المبرد والكوفيون .

د - في جواب الطالب :

يجزم المضارع وجوباً إذا وقع جواباً لتعاليب ، مثل : « ألا تقرأ؟ . تستفد » . والطالب ، كما رأينا ، يشمل الأمر ، والنهي ، والدعاء ، والاستفهام ، والتمني ، والترجي ، والعرض ، والحض . ولا يشترط ان يكون الطالب طلباً في اللفظ والمعنى ، بل يكفي ان يكون الطالب في المعنى ولو كان الانظ خبراً ، مثل : « تطيع ابويك ... تلقَ خيراً » ، اذ معنى « تطيع ابويك » : « أطع ابويك » .

هـ - بين الشرط الجازم وجوابه :

إذا وقع المضارع بين فعل الشرط وجوابه ، فاما أن يكون مقترناً بحرف عطف أو لا :

١ - فان كان معه حرف عطف جاز جزمه على اعتباره معطوقاً على فعل الشرط ، مثل : « إن تجتهد وتستقيم اكرمك » ، وجاز نصبه على اضمار « أن » الناصبة واعتبار الواو للمعية ، مثل : « إن تجتهد وتستقيم اكرمك » .

٢ - فان لم يكن معه عاطف ، جاز جزمه على اعتباره بدلاً من فعل الشرط ، مثل : « إن تجتهد تقرأ دروسك تنجح » ، وجاز رفعه على اعتباره واقعاً في جملة هي حال من فاعل ما قبله ، كقول الخطيئة :

١٨ - مَتَى تَأْتَهُ - تَعَشُّوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ -
تَجِدُّ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدٍ

(اللغة : تعشو : تأتي على غير هداية . المعنى : إذا جئت هذا الممدوح وانت منجذب إلى ضوء ناره ، وجدت فيه أفضل من أوقد النار لهداية السالكين وقراهم . الاعراب : « متى » اسم شرط جازم ، مبني على السكون في محل نصب على الظرفية ، متعلق بفعل الشرط . « تأتيه » مضارع مجزوم بحذف حرف العلة ، وفاعله مستتر والضمير المتصل مفعول به . « تعشو » مضارع مرفوع ، وفاعله مستتر . « الى ضوء » متعلقان بتعشو . « ناره » مضاف إليه ومضاف إليه . « تجيد » مضارع مجزوم لانه جواب الشرط ، وفاعله مستتر . « خير نار » مفعول به ومضاف إليه . « عندها » ظرف منصوب متعلق بخبر محذوف مقدم ، والضمير المتصل مضاف اليه . « خير » مبتدأ مؤخر . « موقد » مضاف إليه . « جملة : متى تأتيه » ابتدائية لا محل لها . « جملة تعشو » حال من فاعل تأتيه محلها النصب . « جملة : تجيد » جواب شرط لا محل لها . « جملة : عندها خير موقد » مفعول ثان لتجيد محلها النصب . الشاهد : « تعشو » : رفع المضارع الواقع بين فعل الشرط الجازم وجوابه على اعتباره في جملة حالية) .

و - بعد جواب الشرط الجازم :

فاذا وقع المضارع بعد تمام الشرط وجوابه ، فاما ان يكون معه عاطف أو لا :

١ - فاذا كان معه عاطف جاز الجزم ، بالعطف على الجواب ، وجاز الرفع على الاستئناف ، وجاز النصب ، على إضمار « أن » الناصبة ، وقد قرئت الآية : « وان تبدوا ما في انفسكم ، أو تخفوه ، يحاسبكم به الله ، فيغفر لمن يشاء » بجزم « يغفر » ورفعه ونصبه

٢ - وإن لم يكن معه عاطف ، جاز الجزم على البدلية من الجواب ، وجاز الرفع على الحالية ، كما رأينا في المضارع الواقع بعد فعل الشرط ، أو على الاستئناف . وقد قرئت الآية : « ومن يفعل ذلك يلقَ أثاماً ، يضاعف له العذاب » بجزم « يضاعف » ورفعه .

٦ - جزم الماضي

الماضي ، كما نعلم ، فعل لا محل له من الاعراب ، بمعنى أن عوامل النصب والرفع والجزم لا تتساط عليه . لكن النحاة اعتبروه مجزوم المحل اذا وقع شرطاً أو جواب شرط بعد أداة جازمة ، مثل : « إن جاء زيد أكرمته » فجاء : مبني على الفتح في محل جزم ، واكرمته : مبني على السكون في محل جزم . وذلك لانه واقع في مواقع المضارع المجزوم (١) .

(١) انطلاقاً من هذا المبدأ ، كان على النحاة أن يقرروا نصب محل الماضي إذا وقع موقع المضارع المنصوب ، كما في قولك : « سافرت بعد أن أشرق الصباح » . ولا أدري لم لم يفعلوا ذلك ، ويسريه قائلين : « أشرق : ماض مبني على الفتح في محل نصب بـ « أن » . ؟ أما ادعائهم أن أداة الشرط الجازمة عملت في زمن الماضي فجعلته مستقبلاً فكان حقها أن تعمل في لفظه ، وان « أن » لم تعمل في زمنه شيئاً فكان حقها عدم العمل في لفظه - فهو ادعاء غير مقبول .

٧ - الفاعل

الفاعل هو المسند اليه بعد فعل تام معلوم أو شبهه (١) :

فيؤلف مع الفعل التام المعلوم جملة ، نحو : « ذَهَبَ زيدٌ » ،
وكذا مع اسم الفعل ، نحو : « هَيَّاتِ السفرُ » ، وكذا مع الوصف
الواقع مبتدأ ، نحو : « ما قادمٌ أبوك » . أما مع الوصف غير الواقع مبتدأ
فلا يؤلف جملة ، نحو : « جاءَ زيدٌ مشرقاً وجهُهُ » . وقد شرحنا
ذلك في فصل سابق .

١ - اِسْمُ :

- ١ - يأتي الفاعل على شكل اسم صريح ، نحو : « ذهب خالدٌ » .
- ٢ - يأتي الفاعل على شكل ضمير بارز ، نحو : « جئتُ » .
- ٣ - يأتي الفاعل على شكل ضمير مستتر ، نحو : « أعود » . فالفاعل
مستتر تقديره (أنا) .
- ٤ - يأتي الفاعل على شكل مصدر مؤول ، نحو : « يسرني أنْ

(١) نعي شبه الفعل المعلوم ما عمل عمله ، كاسم الفعل ، والمصدر ، واسم
المصدر ، واسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، ومبالغة اسم الفاعل ، والجماد المستعار
لمعنى الصفة ، مثل « حجر » في قولك : « رأيت رجلاً حجراً قلبه » . فقلبه
فاعل حجراً ، لأن حجراً مستعار لمعنى « قاسياً » .

تنجح « التقدير : يسرني نجاحك (١) .

٢ - حركة آخره :

١ - الفاعل ابدأ مرفوع ، نحو : « جاء زيد » - جاء الولدان - جاء المعلمون - جاء أخوك .

٢ - قد يجر لفظاً بالاضافة ، ولكن يبقى له الرفع حكماً . و اضافته قد تكون إلى المصدر ، نحو : « اكرام المرء أباه فرض عليه » ، فالمرء هو فاعل الاكرام في المعنى ، ولكنه مضاف إليه في اللفظ (٢) ، وقد تكون هذه الاضافة الى اسم المصدر ، نحو : « سلام الرجل (٢) على الرجل واجب » ، أو قد تكون الى الصفة المشبهة ، نحو : « زيد حسن الوجه (٢) » .

٣ - وقد يجر لفظاً بالياء الزائدة ، ويكثر ذلك في فاعل « كفى » ، نحو : « وكفى بالله شهيداً » ، والأصل : وكفى الله شهيداً ؛ أو بمن الزائدة ، نحو : « ما جاء من أحد » ، والأصل : ما جاء أحد ؛ أو

(١) والحروف التي تؤول الجملة بالمصادر تسمى الحروف المصدرية ، او الحروف الموصولة ، لانها لا يتم معناها إلا بوصلها بجملة تامة ، شأن الأسماء الموصولة . والحروف المصدرية هي : « أن » الناصبة للمضارع ، و « أن » المشبهة بالفعل المفتوحة الهمزة ، و « كي » الناصبة للمضارع ، و « ما » في مثل قولك : (سافرت بعدما اشرفت الشمس) . التقدير : بعد شروق الشمس . و « لو » المسبوقة بفعل « ود » في مثل قولك : « وددت لو تزورني » . التقدير : وددت زيارتك . هذا ، والجملة بعد الحرف المصدرية صلة له لا محل لها من الاعراب . وانما الاعراب للمصدر المؤول منها .

(٢) فيقال في اعرابه : مضاف إليه مجرور لفظاً بالاضافة ، مرفوع حكماً لأنه فاعل .

باللام الزائدة ، نحو : « هيات هيات لما توعدون » ، والأصل : هيات ما توعدون (١) .

٣ - ترتيبه مع رافعه :

الفاعل بعد رافعه أبداً ، نحو : « ذهب زيد » ، فان تقدم في مثل قولك : « زيد ذهب » فليس هو الفاعل ، بل هو مبتدأ ، وفاعل الذهاب أصبح ضميراً مستتراً يعود عليه .

٤ - ذكره وصرفه :

الفاعل عمدة في الجملة لا بد منه . فان ظهر في اللفظ فذاك . وإلا فهو ضمير مستتر راجع إلى اسم ظاهر مذكور قبله ، نحو : « زيد سافر » ، فالفاعل مستتر تقديره (هو) يعود إلى زيد . وقد يعود هذا الضمير على شيء لم يذكر ، ولكنه مفهوم من المقام ، كقوله تعالى : « كلا اذا بلغت التراقي » ، والمعنى : اذا بلغت الروح ، وكقوله : « واستوت على الجودي » ، والمعنى : استوت السفينة ، وقوله : « حتى توارت في الحجاب » اي : توارت الشمس ، وقول الأخطل :

١٩ - إِذَا مَا غَضِبْنَا غَضِبَةً مُضْرِبَةً
هَتَكُنَّا حِجَابَ الشَّمْسِ أَوْ قَطَرَتْ دَمًا .

(١) يجوز في اعراب المجرور بحرف جر زائد وجهان : الاعراب التقديرية : وهو ان تقدم الحركات على آخره مانعاً من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد . والاعراب المحلي : وهو ان يقال : إنه مجرور لفظاً مرفوع مجلاً .

أي : قطرت سيوفنا دماً .

(اللغة والمعنى : واضحان ، الاعراب : « اذا » ظرفية شرطية غير جازمة متعلقة بالجواب . « ما » زائدة . « غضبنا » فعل وفاعل . « غضبية » مفعول مطلق . « مضرية » نعت . « هتكنا » فعل وفاعل . « حجاب الشمس » مفعول به ومضاف إليه . « أو » عاطفة . « قطرت » فعل ماض وفاعله مستتر تقديره هي يعود الى السيوف المعلومة من المقام . « دماً » تمييز . « جملة : غضبنا » مضاف إليها محلها الجر . « جملة : هتكنا » جواب شرط غير جازم لا محل لها . « جملة : قطرت » معطوفة على الجوابية لا محل لها . « مجموع جملتي الشرط » ابتداء لا محل له من الاعراب . الشاهد : « قطرت » : عاد الضمير المستتر على غير مذكور في الكلام ، لكنه مفهوم من المقام) .

٨ - نائب الفاعل

نائب الفاعل هو المسند إليه بعد فعل مجهول أو شبهه (١) .

فيؤلف مع الفعل جملة ، مثل : « كَسِيرَ الزَّجَاجُ » ، وكذا مع الوصف الواقع مبتدأ ، مثل : « ما مذمومٌ أبواك » و « ما مصريُّ أخوتك » . أما مع الوصف غير الواقع مبتدأ فلا ، مثل : « جاء الولدُ مُمزقاً ثوبه » . وقد شرحنا ذلك في فصل سابق .

واشكال نائب الفاعل ، واحكامه من حيث حركة آخره ، ومن حيث الذكر والحذف ، والترتيب مع الرفع ، هي نفسها اشكال الفاعل واحكامه (٢) .

ونائب الفاعل لا يكون في جملة إلا اذا حذف فاعلها ، وبني فعلها للمجهول . وعلى هذا ، لا بد من الاجابة عن هذين السؤالين : لماذا يحذف الفاعل ؟ ثم أي الاشياء تنوب عن الفاعل بعد حذفه ؟

أ - اسباب حذف الفاعل :

١ - يحذف الفاعل للعلم به ، فلا حاجة الى ذكره ، كقوله تعالى : « وخلقَ الانسانُ ضعيفاً » ، فالخلاق معروف ، وهو الله .

(١) شبه الفعل المجهول ما عمل عمله ، وهما اسم المفعول ، والاسم المنسوب .
(٢) ما عدا شيئين : الجر بالباء الزائدة ، لان ذلك خاص بفعل « كفى » ، ثم الاضافة إلى المصدر واسمه ، لانه ليس للفعل المجهول مصدر ولا اسم مصدر .

٢ - ويحذف للجهل به ، فلا يمكن تعيينه ، نحو : « سُرقَ البيتُ » .

٣ - ويحذف للرغبة في إخفائه لسبب ما من الاسباب ، أو لان ذكره لا تتعلق به فائدة للمستمع ، كقوله تعالى : « واذا حُيِّتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنِ مِمَّا » ، إذ لا فائدة ، كما ترى ، من ذكر فاعل التحية ، لان غرض المتكلم هو وجوب رد التحية باحسن منها ، أياً يكن هذا المحيي .

٤ - الأشياء التي تنوب عن الفاعل :

ينوب عن الفاعل بعد حذفه أحد أربعة :

١ - المفعول به : وهو أولى الأشياء بالنيابة إن وجد ، مثل : « كَسِبَ الرَّجُلُ الْيَوْمَ » .

فان كان للفعل أكثر من مفعول ، انبأ الأول منها ، نحو : « اعطِيَ الْفَقِيرُ ثوباً - أَخْبِرَ زَيْدٌ عَمراً منطلقاً » . وتظل سائر المفعولات منصوبة على المفعولية .

وقد تجوز إنابة المفعول الثاني في باب « اعطى » ، ان لم يقع لبس ، مثل : « أُعْطِيَ الْفَقِيرُ ثوباً » .

٢ - المجرور بحرف جر : ويشترط في الجار أن لا يكون للتعليل مثل : « وَتَقِفَ مِنْ أَجْلِكَ » ، فنائب الفاعل هنا هو الضمير العائد على الوقوف . التقدير : وَتَقِفَ الْوَقُوفُ مِنْ أَجْلِكَ . ومثال المجرور الذي توفر فيه الشرط : « جَلَسَ عَلَى الْكُرْسِيِّ » ، فالكروسي مجرور

لفظاً بحرف الجر ، مرفوع محلاً على أنه نائب عن الفاعل .

٣ - الظرف المتصرف المختص : ونعني بالمتصرف ما يصلح للمواقع الاعرابية المختلفة : فيكون فاعلاً ، مثل : « جاء يوم الجمعة » ، ومفعولاً ، مثل : « أحب يوم الجمعة » ، ومجروراً ، مثل : « صمت في يوم الجمعة » . وغير المتصرف ما لا يكون إلا منصوباً على المفعولية فيها ، أو مجروراً بالحرف ، وذلك مثل : حيث - اذا - اذ - قط - عوض ... الخ .

ونعني بالمختص ما دل على قطعة معينة محدودة من الزمان أو المكان ، مثل : أمام الباب - تحت النافذة - يوم الجمعة - اسبوع - شهر ... الخ . أما أسماء الزمان والمكان التي لا تحديد فيها فهي ظروف مهمة ، مثل : يوم - حين - فوق - تحت ... الخ .

إذن ، لا يستطيع الظرف ان ينوب عن الفاعل إلا اذا كان متصرفاً مختصاً ، مثل : « صيمَ يومُ الجمعة - جُلسَ مَجْلِسٌ علمٌ » .

٤ - المصدر المتصرف المختص : ونعني بالمتصرف ما يقع مواقع اعرابية مختلفة ، كما رأينا في الظرف المتصرف ، أما غير المتصرف فهو مالا يقع إلا مفعولاً مطلقاً ، مثل : سبحان الله ، ليبيك ، معاذ الله ... الخ . ونعني بالمختص ما دل على حدث محدد بهيئة مخصوصة ، أو عدد مخصوص ، مثل : وقوف طويلٌ ، سيرة الصالحين ، وقفتان ، ثلاث وقفات ... الخ .

إذن لا يستطيع المصدر ان ينوب عن الفاعل إلا اذا كان متصرفاً مختصاً ، مثل : « وُقِفَ وقوفٌ طويلٌ - سِيرتُ سيرةً الصالحين - وُقِفَ وقفتان » .

وفي حال غياب المفعول به من الجملة ، يصلح كل من الجور والظرف والمصدر للنيابة عن الفاعل ، ولا أفضلية لاحدها على غيره .

تقول : « كَتَبَ بِالْقَلَمِ الْبَارِحَةَ كِتَابَةً حَسَنَةً » منبياً للجرور ، أو :
« كَتَبَ بِالْقَلَمِ الْبَارِحَةَ كِتَابَةً حَسَنَةً » منبياً للظرف ، أو : « كَتَبَ بِالْقَلَمِ
الْبَارِحَةَ كِتَابَةً حَسَنَةً » منبياً للمصدر .

وقد يكون نائب الفاعل ضميراً مستتراً يعود على مصدر غير مذكور
صراحة ، ولكنه مفهوم من السياق ، كقول الفرزوق :

٢٠ - يُغْضِي حَيَاءً ، وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ
فَمَا يَكْتَلِمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ

(المعنى : يمدح الشاعر زين العابدين بالحياء والمهابة . الاعراب : « يغضي »
مضارع مرفوع ، فاعله مستتر يعود على المدح زين العابدين . « حياء » مفعول
لأجله . « ويغضي » مضارع مرفوع مجهول ، نائب فاعله ضمير مستتر تقديره « هو »
يعود على المصدر المفهوم من الفعل . التقدير : يغضي الأغضاء . « من مهابته »
متعلقان بالفعل ، والضمير المتصل مضاف إليه . « فما » حرف عطف مع حرف نفي .
« يكلم » مضارع مرفوع مجهول ، نائب فاعله مستتر تقديره هو ، يعود على المدح .
« الا » أداة حصر . « حين » ظرف متعلق بالفعل . « يبتسم » مضارع مرفوع
فاعله مستتر . « جملة : يغضي » ابتدائية لاشل لها . « جملة : يغضي » معطوفة
على الابتدائية لاشل لها . « جملة : فما يكلم » معطوفة على سابقتها فلا محل لها .
« جملة : يبتسم » مضاف إليها محلها الجر . الشاهد : « يغضي » : لم يصرح
بالمصدر الذي هو نائب الفاعل ، بل استتر ضميره في الفعل ، لأنه مفهوم من الكلام)

الجملة الاسمية

الابتداء والخبر

الابتداء والخبر اسمان تتألف منهما جملة مفيدة ، نحو : « زيد كريم » ، وتسمى الجملة المؤلفة منهما بالجملة الاسمية .

١ - المبتدأ

المبتدأ هو المسند إليه في الجملة الاسمية الطبيعية ، ونعني بها المؤلفة من المبتدأ والخبر ، مثل : « زيد عاقل » ، حيث نرى زيداً ، وهو المبتدأ ، قد اسند إليه العقل . أما في الجملة الاسمية المؤلفة من وصف ومرفوع سداً مسداً الخبر ، فالمبتدأ مسند ، لا مسند إليه ، مثل : « ما مسافر أخواك » ، حيث نرى « مسافر » الذي هو المبتدأ قد اسند الى الفاعل « أخواك » .

آ - اسطال المبتدأ :

١ - يأتي المبتدأ اسماً صريحاً ، مثل : « الحق منصور » .

٢ - يأتي المبتدأ ضميراً منفصلاً ، مثل : « أنت كريم » .

٣ - يأتي المبتدأ مصدرأ مؤولاً ، مثل : « وأن تصوموا خير لكم = الصيام خير لكم » .

هذا ، ولا بد في المبتدأ من أن يكون معرفة ، ولا يجوز الابتداء بالنكرة إلا اذا كانت مفيدة ، مثل : « عسفور في اليد خير من عشرة على الشجرة (١) » .

ب - حركة آخره :

١ - المبتدأ مرفوع وجوباً ، مثل : « العلم نور » .

٢ - وقد يجز لفظاً بيمض الحروف الزائدة ، فيظل مرفوعاً محلاً ، مثل : « بحسبك الله » و « كيف بك اذا كان كذا وكذا » و « خرجت فاذا يزيد » .

ونجوه «مين» الزائدة إذا كان نكرة وسبق بنى أو استفهام بهل ، كقوله تعالى : « هل من خالق غير الله يرزقكم ؟ » .

٣ - وقد يجز لفظاً بحروف جر شبيهة بالزائد ، وهي : رب - وواوها - وفاؤها - ثم لولا ولعل ، في بعض اللغات ، كقول كعب بن سعد الغنوي يرثي أخاه ابا المنوار :

(١) المواضع التي تصبح فيها النكرة مفيدة كثيرة جداً ، أوصلها بعضهم الى الأربين . ولم نر حاجة ماسة إلى سردها ، لكثرتها أولاً ، ولأن الذوق في هذا الشأن هو الحكم ، وهو المرشد ، وليست القواعد الكثيرة .

٢١ - فَقُلْتُ : ادْعُ أُخْرَى ، وَاَرْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً
لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ

(اللغة والمعنى : واضحان . الاعراب : « فقلت » فعل وفاعل . « ادع » أمر مبني على حذف حرف العلة وفاعله مستتر . « أخرى » مفعول مطلق . « وارفَعِ الصوت » أمر فاعله مستتر ، ومفعول به . « جهرة » مطلق . « لعل » حرف جر شبهه بالزائد . « أبي » مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ . « المغوار » مضاف إليه . « منك » متعلقان بقريب . « قريب » خبر . « جملة : قلت » ابتدائية لا محل لها . « جملة : ادع » ابتداء القول لا محل لها . « جملة : وارفَعِ الصوت » معطوفة على ابتداء القول لا محل لها . « جملة : لعل أبي المغوار قريب » استثنائية لا محل لها . « مجموع الجمل الثلاث » مقول القول محله نصب . الشاهد : « لعل أبي » : جر المبتدأ لفظاً بحرف جر شبهه بالزائد وهو « لعل » .)

ج - ترتيبه مع الخبر :

الأصل في المبتدأ ان يتقدم على الخبر ، ويجوز ان يتأخر عنه اذا لم يؤد ذلك الى لبس ، وقد يعرض في الكلام ما يوجب تقديم احدهما ، فيتأخر الآخر وجوباً . وسنعرض هنا الى المحال التي يجب فيها تقديم المبتدأ ، تاركين حالات وجوب تقديم الخبر الى حين الكلام على ترتيب الخبر .

ويجب تقديم المبتدأ في ستة مواضع :

١ - اذا كان محاله الصدارة ، وهي أسماء الشرط : « منْ يعمل خيراً يفز » ، واسماء الاستفهام : « منْ هذا ؟ » ، و « ما » التعجبية : « ما أجمل الربيع » ، و « كم » الخبرية : « كم كتاب قرأته ! » .

٢ - اذا كان مشبهاً باسم الشرط ، مثل : « كلُّ طالب يجتهد فهو ناجح » .

٣ - اذا كان مضافاً الى ما له الصدارة ، مثل : « كتسابٌ مَنْ عندك ؟ » .

٤ - اذا اتصلت به لام الابتداء ، مثل : « لَأنت خيرٌ من أخيك » .

٥ - اذا كان محصوراً في الخبر ، مثل : « وما محمد إلا رسولٌ - إنما أنت نذيرٌ » .

٦ - اذا تساوى المبتدأ والخبر تعريفاً أو تنكيراً ، مثل : « الناجحُ زيدٌ - عصفورٌ في اليدِ خيرٌ من عشرةٍ على الشجرة » (١) .

د - ذكره وهزفه :

الاصل في المبتدأ أن يذكر في الكلام لانه عمدة . ويجوز حذفه في بعض الأحيان اذا فهم من الكلام ، كقوله تعالى : « من عمل صالحاً فلنفسه ، ومن أساء فعليها » اي : من عمل صالحاً فعمله لنفسه ، ومن

(١) ذلك ان المبتدأ أو الخبر اذا استويا تعريفاً أو تنكيراً ، فانما ذلك في اللفظ فقط . اما عند السامع فأحدهما معلوم والآخر مجهول ، والا لم يكن من اخباره فائدة اذا كان مجهول الاتنين أو كان يعلم الاتنين ، وانما فائدة الاخبار أن تعطي السامع خبراً كان يجهله عن شيء كان يعلمه . ولذا يجب ان يطرح في الابتداء الشيء المعلوم لدى السامع ، فاذا تساوى عنه : « ما باله ؟ » ، ألقى اليه بالخبر عنه . مثال ذلك كلنا « أخو زيد - وخالد » . فاذا كان السامع يعلم خالداً من هو ، ولكنه يجهل أمر قرابته الى زيد ، قدمت خالداً وأبتدأت به ، لانه المعلوم لدى سامعك ، فتقول : « خالد أخو زيد » ، وان كان السامع يعلم ان لزيد أخاً ، ولكنه يجهل اسم هذا الاخ ، قدمت المعلوم ، وهو أخوة زيد ، وأخرت اسم الاخ ، وهو خالد ، فتقول : « أخو زيد خالد » .

اسماء فإساءته عليها .

غير ان البتدأ واجب الحذف في المحال الآتية :

١ - اذا كان في جملة قسمية خبرها ظاهر الدلالة على القسم ، مثل : « في ذمتي لا سافرن » . اي عهد في ذمتي . ذلك ان الجملة القسمية إذا كانت اسمية وجب حذف أحد طرفيها ، فان كان الخبر هو المشعر بالقسم ، حذف البتدأ ، كما مثلنا ، وإن كان البتدأ هو المشعر بالقسم ، حذف الخبر ، كما سنرى عند الكلام على حذف الخبر .

٢ - إذا كان خبره مصدرأ نائبأ عن فعله ، كقوله تعالى : « فصبِرْ جميلُ » أي : فصبري صبر جميل . ومعنى أن المصدر نائب عن فعله ، اي انه مستعمل بدلاً من الفعل ، فتقدير الآية : « فأصبرْ صبرأ جميلاً » .

٣ - اذا كان خبره مخصوصاً بالمدح أو الذم واقصأ بمد « نعم وبئس » ، نحو : « نعم الرجل زيدُ » . التقدير : نعم الرجل هو زيدُ (١) .

٤ - اذا كان خبره في الأصل نعتأ قطع عن النعتية ، نحو : « رأيت خالدأ ... المسكينُ » . التقدير : هو المسكين (٢) .

(١) هذا على اعتبار ان الخصوص خبر لبتدأ محذوف . وهو أحد الوجوه الاعرابية الجائزة في اعراب جملة المدح أو الذم . وهناك وجه آخر : وهو ان الخصوص « زيد » مبتدأ خبره جملة المدح أو الذم السابقة له . وحيثذ فلا مبتدأ محذوفأ في عبارة المدح والذم .

(٢) عندما تلحق الصفة موصوفها في الحركة الاعرابية تصبح لدى العربي كأنها لقب لا يعني شيئأ ، تصبح كلمة صماء لا تفرغ عاطفة المتكلم ، ولا تثير عاطفة لدى السامع : فاذا قلت : « رأيت زيدأ الأعرج » متبعا للصفة موصوفها ، فانا لا أريد ذمه ، ولا احتقاره ، وانما انطق هذه الصفة وكأنها مجرد علم او لقب . ←

٥ - إذا كان هو وخبره صلة لـ « ما » في عبارة « ولا سيما » ،
نحو : احب الرياضة ، ولا سيما السباحة . التقدير : ولا سيما هي السباحة .

٦ - في مثل عبارات : تمساً لك - بؤساً لك - سقيماً لك ... الخ
اذ التقدير في كل منها : الدعاء لك يا زيد .

→ أما في حالات الاعجاب ، والغضب ، والشفقة ، وكل حالات الهيجان العاطفي ،
فاني أشعر أن هذه الطريقة في الكلام لا تفرغ عواطف المتأججة ، فاقطع الصفة عن
موصوفها ، واجعلها محور خبر جديد ، فأقول : « رأيت زيداً الأعرج » بالرفع ،
فتصبح كلمة (الاعرج) طرفاً في جملة مستقلة ، اخبر فيها بان زيداً اعرج . ولا
شك ان الاخبار عن زيد بانه اعرج يفرغ عواطف النعمة التي اكناها في صدري
له اكثر من وصفه بصفة صماء قد لا يحس بها سامع .
هذه الطريقة في مخالفة الصفة لموصوفها في الحركة الاعرابية تسمى النعت المقطوع
اي الذي كان نعتاً ثم قطع عن منوعته ليكون طرفاً في جملة جديدة مستقلة . ولا
يحدث هذا الا في حالات المدح والذم والترحم وما شابهها .

٢ - الخبر

آ - أَسْطَر :

- ١ - يأتي الخبر اسماً ظاهراً ، مثل : « هذا كتابٌ » .
- ٢ - يأتي الخبر ضميراً منفصلاً ، مثل : « هذا أنا » .
- ٣ - يأتي الخبر مصدرًا مؤولاً ، مثل : « الجود هو أن تعطي على قلة . التقدير : الجود هو العطاء على قلة » .
- ٤ - ويأتي الخبر ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً ، نحو : « الكتاب عندي - الكتاب في الخزانة » .

وإذا كان الظرف ، أو الجار والمجرور ، مما يدل على المكان ، جاز الاخبار بهما عن المبتدأ ، سواء أكان اسم ذات ، أم اسم معنى ، تقول : « زيد عندي - زيد في الدار ، والجلوس عندي - الجلوس في الدار » . أما إن كانا مما يدل على الزمان ، فلا يصح الاخبار بهما إلا عن المبتدأ الذي هو من نوع اسم المعنى ، مثل : « السفرُ مساءً - السفر في المساء » . ولا يصح ان تقول : « زيدٌ مساءً ، أو زيد في المساء » ، اذ لا معنى لذلك . أما ما سمع من الاخبار بالزمان عن أسماء الذوات ، كقولهم : « الهلال الليلة - ونحن في شهر رمضان - والورد في أيار - واليوم خرمٌ وغداً أمرٌ » فجميعه على تقدير معناه حذيفة ، وباب المضاف إليه منابه ، والأصل : « بزوغ الهلال الليلة - وبهورثنا في شهر رمضان - تفتحُ الورد في أيار - اليوم شربنا نثر وغداً ظهر أمر » .

وعلى كل حال ، فليس الظرف ، ولا الجار ومجروره ، هما الخبر ، إلا من باب التساهل في التسمية ، وإنما هما متعلقان بخبر محذوف . والتقدير في الأمثلة السابقة : « الكتاب موجود عندي - الكتاب مستقر في الخزانة ... الخ » .

٥ - ويأتي الخبر جملة اسمية ، كقوله تعالى : « الله لا إله إلا هو » .

٦ - ويأتي الخبر جملة فعلية ، مثل : « زيدٌ سافر أبوه » .

وإذا جاء الخبر جملة ، فلا بد من أن تشمل هذه الجملة على رابط يربطها بالبتداء ، هذا الرابط قد يكون ضميراً يعود على البتداء ، ليكون رابطاً يربطها به ، ويشعر بأنه خبر له . فلا يصح أن تقول : « زيدٌ طلعت الشمس » ، إذ لا معنى لهذا الكلام ، لأنه لا رابط بين زيد وبين طلوع الشمس ، ولكن لو قلت : « زيد طلعت الشمس عليه » ، لكان كلامك صحيحاً لأنك ربطت بين طلوع الشمس وبين زيد بهذا الضمير الذي في كلمة « عليه » ، والذي يعود على البتداء « زيد » .

وهذا الضمير الرابط قد يكون بارزاً ، نحو : « الظلم مرتعه وخيم » ، أو مستتراً ، نحو : « زيد سافر » . أي : سافر هو ، أو مقدرأ ، نحو : « الزيت : اللتر بليرة » أي : اللتر منه بليرة .

على أنه ليس من الضروري أن يكون الربط بالضمير العائد على البتداء ، بل يمكن ذلك باسم الإشارة المشار به إلى البتداء ، كقوله تعالى : « لباسٌ التقوى ذلك خيرٌ » أي : اللباس خير ، أو باعادة البتداء بلفظه ، كقوله تعالى : « الحاقة ما الحاقة » ، أو بلفظ أعم منه ، مثل : « زيدٌ نعم الرجل » لأن « الرجل » يعم زيداً وغيره .

وقد تكون الجملة الواقعة خبراً نفس البتداء في المعنى ، فلا تحتاج

حيثئذ الى رابط يربطها به ، نحو : « نطقي : الله حسي » . أي : نطقي هو نطق هذه الجملة .

ب - مركبة آفوه :

١ - الخبر مرفوع وجوباً . مثل : « انت مؤمن* - انتا مؤمنان - اتم مؤمنون » .

٢ - وقد يجز لفظاً بالباء الزائدة . ولا يكون ذلك إلا في معرض النفي ، نحو : ما أنت بكسول* . فهو مجرور اللفظ ، مرفوع المحل ، كما رأينا في كل ما يجز بحرف جر زائد أو شبه زائد .

ج - ترتيب مع المبتدأ :

الاصل في الخبر ان يتأخر عن المبتدأ . ويجوز أن يتقدم عليه اذا لم يؤد ذلك إلى لبس ، وفي بعض الاحيان يجب تقديمه . وذلك فيما يأتي :

١ - يجب تقديم الخبر اذا كان مبتدؤه نكرة مخبراً عنه بالطرف ، أو الجار والمجرور ، مثل : « في الدار رجل* - وعندي كتاب* » .

٢ - ويجب تقديمه اذا كان مما له الصدارة ، أو أضيف الى ما له الصدارة ، نحو : « كيف أنت ؟ - وابن من أنت ؟ »

٣ - ويجب تقديمه اذا اتصل بمبتدئه ضمير يعود عليه أو على شيء من متعلقاته ، نحو : « في الدار صاحبها » . وذلك حتى يصبح الضمير وارداً بيد صاحبه الضريح .

٤ - ويجب تقديمه اذا حصر في المبتدأ ، نحو : « ما شاعر إلا

انت - وانما الشاعر أنت . إذ حكم المحصور دائماً ان يتقدم على المحصور فيه .

د - ذكره وحذفه :

الخبر عمدة ، فلا بد من ذكره ، ولكن يجوز حذفه بدليل ، كقول قيس بن الخطيم :

٢٢ - نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا، وَأَنْتَ بِمَا
عِنْدَكَ رَاضٍ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلَفٌ

اي : نحن راضون بما عندنا

(اللغة والمعنى : واضحان . الاعراب : « نحن » مبتدأ خبره محذوف دل عليه ما بعده . والتقدير : نحن راضون . « بما » متعلقان بالخبر المحذوف . « عندنا » ظرف متعلق بجملة الصلة المحذوفة . والضمير المتصل مضاف اليه . « وأنت » حرف عطف ومبتدأ . « بما » متعلقان بالخبر راض . « عندك » ظرف متعلق بجملة الصلة المحذوفة . التقدير : بما استقر عندك . والضمير المتصل مضاف اليه . « راض » خبر انت . « والرأي مختلف » حرف عطف ومبتدأ وخبر . « جملة : نحن مع خبره المحذوف » ابتدائية لا محل لها . « جملة الصلة المحذوفة » صلة لا محل لها . « جملة : وانت راض » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة الصلة المحذوفة » صلة لا محل لها . « جملة : والرأي مختلف » معطوفة على جملة (أنت راض) لا محل لها . الشاهد : « نحن » : حذف الخبر جوازاً لدليل دل عليه) .

وقد يعرض في الكلام ما يوجب حذف الخبر . وذلك فيما يأتي :

١ - أن يدل على كون عام ، وقد تعلق به ظرف أو جار ومجرور

نحو : « زيد عندنا ، وزيد في الدار (١) » . التقدير : زيد موجود أو كائن عندنا وفي الدار .

٢ - أن يدل على كون عام بعد « لولا ولوما » ، نحو : « لولا المطر لهلك الزرع ، ولوما الزرع لهلك الضرع » . والتقدير لولا المطر موجود ، ولوما الزرع موجود .

٣ - أن يدل مبتدؤه دلالة صريحة على القسم ، مثل : « لعمرك لاسافرن » . والتقدير : لعمرك قسمي .

٤ - أن تسدّ الحال مسدّه ، مثل : « تأدي الغلام مسيئاً » .
التقدير : تأديي للغلام يكون عند إساءته (٢) .

٥ - أن يقع بعد المبتدأ واو بمعنى « مع » ، مثل : « كل امرئ وشأنه » . التقدير : كل امرئ وشأنه مقترنان (٣) ، أي : كل امرئ مع شأنه .

(١) إذا اردت التعبير عن مجرد وجود زيد في الدار ، دون ان تقصد الى بيان هيئة هذا الوجود ، أهو على شكل جلوس ، ام وقوف ، أم نوم ، تقول : « زيد في الدار » فقط ، دون ذكر الخبر ، لان الظرف او الجار والمجرور يشيران به . أما اذا احبت ان تبين هيئة وجوده الخاصة ، فيجب عندئذ ذكرها لأن الظرف وحده لا يشعر بها ، فنقول : « زيد نائم في الدار » . فالنوم في الدار كون خاص فيها ، أما مجرد الوجود فيها ، فهو كون عام .

(٢) ذكرنا شروط هذا النوع من التركيب في الفصل الأول من هذا القسم . فيرجى من القارئ الرجوع اليه .

(٣) يرى ابن عصفور أنه لا حاجة لتقدير الخبر ههنا لان الكلام بغير التقدير تام مفيد .

هـ - اصطلاح متفرقة :

١ - الاصل في الخبر أن يكون نكرة ، وقد يأتي معرفة لغرض بلاغي كالتأكييد والحصر ، مثل : « زيد هو الشاعر » ، أو لغير ذلك ، مثل : « أخي زيد » ، في جواب من سأل : « من أخوك ؟ » .

٢ - والاصل في الخبر ان يكون وصفاً مشتقاً ، مثل : « زيد عاقل » . وقد يأتي جامداً ، مثل : « هذا حجر » . ففي حال اشتقاقه يرفع ضميراً مستتراً يعود على المبتدأ ، فقولك : « زيد عاقل » تقديره : زيد عاقل هو . وليس الأمر كذلك في حال جموده . وقد أصر الكوفيون على أن يتضمن الخبر ضميراً يعود على المبتدأ ، حتى لو كان هذا الخبر جامداً ، ذاهبين إلى انه لا بد من رابط يربط الخبر بمبتدئه .

٣ - الخبر واجب التطابق مع مبتدئه عدداً وجنساً : « الطالب ناجح » - الطالبان ناجحان - الطلاب ناجحون - الطالبة ناجحة - الطالبتان ناجحتان - الطالبات ناجحات » .

٤ - يجوز أن يكون المبتدأ عدة أخبار ليس بينها حروف عطف ، كقوله تعالى : « هو الغفور ، الودود ، ذو العرش ، المجيد » . ويسمى ذلك بتعدد الخبر ، وليس من الضروري ان تكون الاخبار المتعددة من شكل واحد ، فقد يكون بعضها مفرداً ، ويكون الآخر جملةً ، مثل : « زيد شاعر ، يحب المطالعة كثيراً (١) » .

(١) ويجوز في مثل هذا المثال ان تعتبر الجملة نعتاً للخبر ، لا خبراً ثانياً . وعلى كل فإلسألة خلافية ، اذ لم يجر بعضهم تعدد الخبر الا ان كان الخبران بمعنى خبر واحد مثل : « هذا جملو حامض » اي : هذا من . ومنع آخرون تعدد الخبر مطلقاً ، وقدروا بين ما جاء متعدداً حروف عطف مع مبتدآت محذوفة ، فتقدير الآية عندهم : هو الغفور ، وهو الودود ، وهو ذو العرش ، وهو المجيد .

فهرس الجزء الاول من كتاب المحبط

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٠	الحاد والمنفرج	٣	المقدمة
٢٠	الطويل والقصير	١١ - ٢٤	صوتيات عامة
٢٠	الطلاق المركب	١١	الجهاز الصوتي
٢١	المقطع	١٢	الصوت اللغوي
٢٢	النبر	١٣	الجهر والهمس
٢٢	التماثل	١٤	الحيس والطلاق
٢٣	التخالف	١٥	الشدة والرخاوة والتراخي
٢٣	الانتقال	١٦	التأنيف
٢٥ - ٥٣	الاصوات العربية	١٦	التكرار
٢٥	الحيسات العربية	١٦	الصفير
٢٩	نسبة شيوع الحيسات	١٦	الحافي
٣٠	أنواع النسيج الصوتية في العربية	١٧	شبه الطلاق
٣٤	الطليقات في العربية	١٧	الاطباق والانفتاح
٣٤	الكسرة القصيرة	١٨	المحبس
٣٦	الكسرة الطويلة	١٩	الطلاق الأممي
٣٦	الضممة القصيرة	٢٠	الطلاق الخلفي
٣٧	الضممة الطويلة		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٣٨ - ٥٤	التبريرات الصوتية	٣٨	الفتحة القصيرة
٥٦	الابتداء	٣٨	الفتحة الطويلة
٥٦	الساكنات الأوائل سماعاً	٣٩	الأصوات الفرعية
٥٧	الساكنات الأوائل قياساً	٤١	النون الخفيفة
٥٨	تعريف همزة الوصل	٤٢	الهمزة المخففة
٥٩	احكام همزة الوصل	٤٢	ألف الامالة
٦١	الوقف	٤٣	ألف التنخيم
٦١	تعريف الوقف	٤٣	الشين التي كالجيم
٦١	طرق الوقف	٤٣	الصاد التي كالزاي
٦٤	قواعد الوقف	٤٤	الكاف التي بين الجيم والكاف
٦٦	جوازات وضرورات ولغات	٤٤	الجيم التي كالكاف
٧٤	التقاء الساكنين	٤٤	الجيم التي كالشين
٧٤	يجوز اتقاء الساكنين	٤٤	الصاد الضعيفة
٧٧	يجب التخلص من اتقاء الساكنين	٤٥	الصاد التي كالسين
٧٨	حركات الفرار من الساكنين	٤٥	الطاء التي كالتاء
٧٩	جوازات ولغات	٤٥	الظاء التي كالشاء
٨٣	خاتمة	٤٥	الباء التي كاليم
٨٤	تخفيف الهمزة	٤٦	الياء المشمة بالضم
٨٤	مصطلحات	٤٧	الضمة المشمة بالكسر
٨٥	الهمزة مفردة في ابتداء الكلام	٤٨	المقاطع في العربية
٨٥	الهمزة في الادراج مفردة ساكنة	٤٨	الاشكال المقطعية
	الهمزة في الادراج متحركة	٤٩	النسج المقطعية
٨٦	بعد ساكن	٥٢	النبر في العربية

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٢٥	يتمتع الادغام الكبير		الهمزة في الادراج متحركة بعد
١٢٦	يجوز الادغام الكبير وعدمه	٨٧	متحرك
١٢٧	حالات شاذة	٨٨	الهمزتان في كلمة واحدة
١٢٨	إدغام المتقاربين	٨٩	الهمزتان في كلمتين
١٣١	أحكام اللام والراء والنون	٩٠	لغات وجوازات وقرئات
١٣١	اللام	٩٤	الإمالة
١٣٢	الراء	٩٥	إمالة الالف : قواعدها وأسبابها
١٣٣	النون	٩٨	مقويات المقتضي للإمالة
١٣٦	الحذف	٩٩	مضعفات المقتضي للإمالة
١٤١ - ١٦٠	مقرون صرفية	١٠٢	ألفات لا تقال
١٤١	الكلمة وأقسامها	١٠٢	ألفات أميلت سماعاً
١٤١	الاسم	١٠٣	إمالة الفتحة قبل هاء التأنيث
١٤١	الفعل	١٠٣	إمالة الفتحة قبل الراء المكسورة
١٤٢	الحرف	١٠٤	إمالة الضمة والواو
١٤٣	الميزان الصرفي	١٠٥	الإعلال
١٤٣	تعريف الميزان الصرفي	١٠٥	الاعلال بالحذف
١٤٣	طريقة الوزن	١٠٦	الاعلال بالتسكين
١٤٧	القلب وطرق الكشف عنه	١٠٩	الاعلال بالقلب
١٥٠	الزيادة وطرق الكشف عنها	١١٣	الإبدال
١٥١	أدلة الزيادة	١١٥	إبدالات سماعية
١٥٣	مواضع غلبة الزيادة	١٢٣	الإدغام
		١٢٣	تعريفه ، أقسامه ، أحكامه
		١٢٥	يجب الادغام الكبير

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٧٤ - ١٨٨	أبغية الفعل	١٥٩	أغراض الزيادة
١٧٤	أبنية الثلاثي المجرد	١٦١ - ١٧٣	أقسام الفعل
١٧٨	أبنية الثلاثي المزيد فيه	١٦١	الماضي والمضارع والأمر
١٨٣	بناء الرباعي المجرد	١٦١	الماضي
١٨٤	أبنية الملحق بالرباعي المجرد	١٦٢	المضارع
١٨٦	أبنية الرباعي المزيد فيه	١٦٣	الأمر
١٨٧	أبنية الملحق بالرباعي المزيد فيه	١٦٤	الصحيح والمعتل
١٨٩ - ٢٢٠	أقسام الاسم	١٦٤	الصحيح
١٨٩	الموصوف والصفة	١٦٤	المعتل
١٨٩	الموصوف	١٦٦	المتعدي واللازم
١٩٠	الصفة	١٦٦	المتعدي
١٩١	المذكر والمؤنث	١٦٧	اللازم
١٩١	المذكر	١٦٩	المعلوم والمجهول
١٩١	المؤنث	١٦٩	المعلوم
١٩٢	علامات التأنيث	١٦٩	المجهول
١٩٣	ما يستوي فيه المذكر والمؤنث	١٧١	الجامد والمتصرف
١٩٤	المقصور والمدود والمنقوص	١٧١	الجامد
١٩٤	صحيح الآخر	١٧٢	المتصرف
١٩٤	شبه صحيح الآخر	١٧٣	المجرد والمزيد فيه
		١٧٣	المجرد
		١٧٣	المزيد فيه

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢١٧	المرتجل	١٩٤	المقصور
٢١٧	المنقول	١٩٥	المدود
٢١٨	المدول	١٩٦	المنقوص
٢١٩	اسم الصوت	١٩٧	اسم الجنس واسم العلم
٢١٩	الجامد والمشتق	١٩٧	اسم الجنس
٢١٩	الجامد	١٩٧	اسم العلم
٢١٩	المشتق	١٩٩	الضمير
٢٢٠	المجرد والمزيد فيه	٢٠٤	اسم الاشارة
٢٢٠	المجرد	٢٠٦	الاسم الموصول
٢٢٠	المزيد فيه	٢٠٨	صلة الموصول
٢٢٣ - ٢٢١	أبغية الاسم	٢٠٩	العائد على الموصول
٢٢١	أبنية الثلاثي المجرد	٢١٠	اسم الاستفهام
٢٢٢	أبنية الرباعي المجرد	٢١١	اسم الكناية
٢٢٣	أبنية الخماسي المجرد	٢١٢	المعرف والمنكر
٢٣٥ - ٢٢٤	المصادر	٢١٣	المتمكن والأمكن وغيرهما
٢٢٤	مصدر الثلاثي المجرد	٢١٣	الأمكن
٢٢٤	أشهر أوزانه	٢١٣	غير المتمكن
٢٢٥	بعض ضوابطه	٢١٤	المتمكن غير الأمكن (المنوع من الصرف)
٢٢٧	مصدر ما فوق الثلاثي	٢١٧	اسم الفعل

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٤٩	أوزانه	٢٣١	مصدر المرة
٢٨٢ - ٢٥١	تصريف الاسم	٢٣٢	المصدر النوعي
٢٥١	المثنى	٢٣٣	المصدر اليمي
٢٥١	تعريفه	٢٣٤	المصدر الصناعي
٢٥١	ما لا يقبل التثنية	٢٣٥	اسم المصدر
٢٥٢	الجمع مكان المثنى	٢٥٠ - ٢٣٦	المستقات
٢٥٢	تثنية الصحيح والمنقوص	٢٣٦	اسم الفاعل
٢٥٢	تثنية المقصور	٢٣٧	اسم المفعول
٢٥٣	تثنية الممدود	٢٣٨	الصفة المشبهة
٢٥٣	تثنية المحذوف الآخر	٢٣٨	أوزانها
٢٥٤	جمع المذكر السالم	٢٤٠	الفرق بينها وبين اسم الفاعل
٢٥٤	تعريفه وشروطه	٢٤٢	مبالغة اسم الفاعل
٢٥٤	جمع الصحيح وشبهه	٢٤٣	اسم التفضيل
٢٥٥	جمع الممدود	٢٤٣	شروط صوغه
٢٥٥	جمع المقصور	٢٤٤	مطابقته
٢٥٥	جمع المنقوص	٢٤٧	اسما الزمان والمكان
٢٥٦	جمع المؤنث السالم	٢٤٩	اسم الآلة
٢٥٦	ويطرد هذا الجمع في عشرة أشياء	٢٤٩	اشتقاقه
٢٥٧	الملحق بجمع المذكر السالم		
٢٥٧	جمع المختوم بالتاء		
٢٥٧	جمع الممدود		
٢٥٧	جمع المقصور		
٢٥٨	جمع الثلاثي الساكن الثاني		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٨٨	الفعل الماضي	٢٥٩	جمع التكسير
٢٨٨	فعل الأمر	٢٥٩	تعريفه
٢٨٩	الفعل المضارع	٢٥٩	ما يكسر وما لا يكسر
٢٨٩	الضائر كلها	٢٦٠	اوزان جمع التكسير
٢٨٩	اسماء الشرط	٢٦٤	صيغ منتهى الجموع
٢٩٠	اسماء الاستفهام	٢٦٥	ما يجمع على صيغ منتهى الجموع
٢٩٠	الاسماء الموصولة	٢٦٨	جموع القلة والكثرة
٢٩٠	اسماء الاشارة	٢٦٩	اسم الجمع
٢٩١	اسماء الافعال والاصوات	٢٦٩	اسم الجنس الجمعي والافرادي
٢٦١	ما جاء على وزن فعال	٢٧٠	النسبة
٢٩٢	ما قطع عن الاضافة لفظاً لا معنى	٢٧٥	شواذ النسب
٢٩٣	الظروف المختصة	٢٧٦	التصغير
٢٩٤	اسماء الزمان المضافة الى الجمل	٢٧٦	تعريفه
٢٩٥	الموغلات في الابهام المضافة الى مبني	٢٧٦	شروطه
٢٩٦	ما ختم بـ «ويه»	٢٧٧	أغراضه
٢٩٦	اسم «لا» النافية للجنس	٢٧٧	أوزانه
٢٩٦	المنادى	٢٧٩	تغييرات التصغير
٢٩٧	«أي» الموصولة	٢٨١	تصغير الترخيم
٢٩٧	المركبات	٢٨٢	شواذ التصغير
٢٩٨	الكنائيات		مقدمة في البناء والاعراب
٢٩٩	المعربات	٣١٠ - ٢٨٥	
٢٩٩	اعراب المفرد	٢٨٧	المبنيات
٢٩٩	اعراب المثني والملحق به	٢٨٧	الحروف كلها

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣١٧	حركة آخره		اعراب جمع المذكر السالم
٣١٧	ترتيبه مع مرفوعه	٣٠٠	والملاحق به
٣١٨	ذكره وحذفه		اعراب جمع المؤنث السالم
٣١٩	مطابقتها لمرفوعه في العدد	٣٠١	والملاحق به
٣٢٠	مطابقتها لمرفوعه في الجنس	٣٠١	اعراب الممنوع من الصرف
٣٢٠	يجب تذكير الفعل	٣٠١	اعراب الاسماء الستة
٣٢١	يجب تأنيث الفعل	٣٠٣	اعراب الاسم المقصور
٣٢١	يجوز تذكير الفعل وتأنيثه	٣٠٤	اعراب الاسم المنقوص
٣٢٣	رفع المضارع	٣٠٤	اعراب المضاف الى ياء المتكلم
٣٢٤	نصب المضارع	٣٠٥	اعراب المحكي
٣٢٤	النواصب	٣٠٦	اعراب المسمى به
٣٢٧	النصب بـ « أن » مضمرة جوازاً		اعراب الافعال الاربعة والافعال
٣٢٩	النصب بـ « أن » مضمرة وجوباً	٣٠٧	الخمسة
٣٣٣	النصب بـ « أن » محذوفة	٣٠٨	اعراب المضارع المقتل الآخر
٣٣٥	جزم المضارع	٣٠٨	اعراب المبني
٣٣٥	بعد الجوازم الأربعة	٣٠٩	خلاصة
٣٣٦	في الشرط	٣٥٢ - ٣١١	المجمعة الفعلية
٣٣٩	في جواب الشرط	٣١١	الجملة وأقسامها
٣٤٢	في جواب الطلب	٣١٧	الفعل

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣٥٣	المبتدأ	٣٤٢	بين الشرط الجازم وجوابه
٣٥٣	أشكال المبتدأ	٣٤٣	بعد جواب الشرط الجازم
٣٥٤	حركة آخره	٣٤٤	جزم الماضي
٣٥٥	ترتيبه مع الخبر	٣٤٥	الفاعل
٣٥٦	ذكره وحذفه	٣٤٥	أشكاله
٣٥٩	الخبر	٣٤٦	حركة آخره
٣٥٩	أشكاله	٣٤٧	ترتيبه مع رافعه
٣٦١	حركة آخره	٣٤٧	ذكره وحذفه
٣٦١	ترتيبه مع المبتدأ	٣٤٩	نائب الفاعل
٣٦٢	ذكره وحذفه	٣٤٩	أسباب حذف الفاعل
٣٦٤	احكام متفرقة	٣٥٠	الاشياء التي تنوب عن الفاعل
		٣٥٣	الجملة الاسمية

انتهى الجزء الاول ويليه الجزء الثاني

صدر للمؤلف

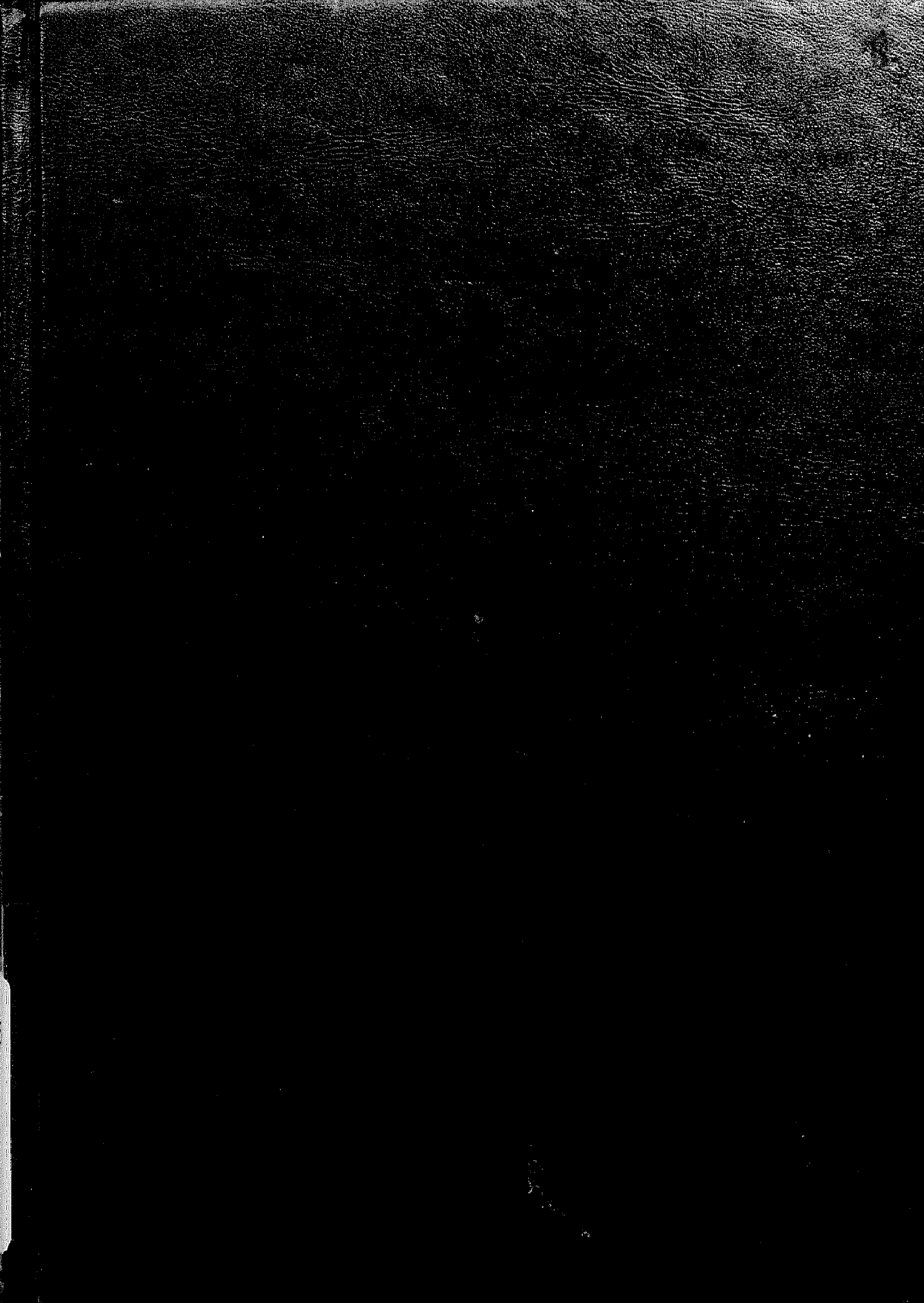
الوجيز في فقه اللغة
المنهاج في القواعد والأعراب
المحيط في اصوات العربية ونحوها و صرفها - ثلاثة اجزاء

تطلب مؤلفات الاستاذ

محمد الانطاسي

من

مكتبة دار الشرق - بيروت
شارع سوريا
ومكتبة الشهباء - حلب
ص.ب ٤١٥

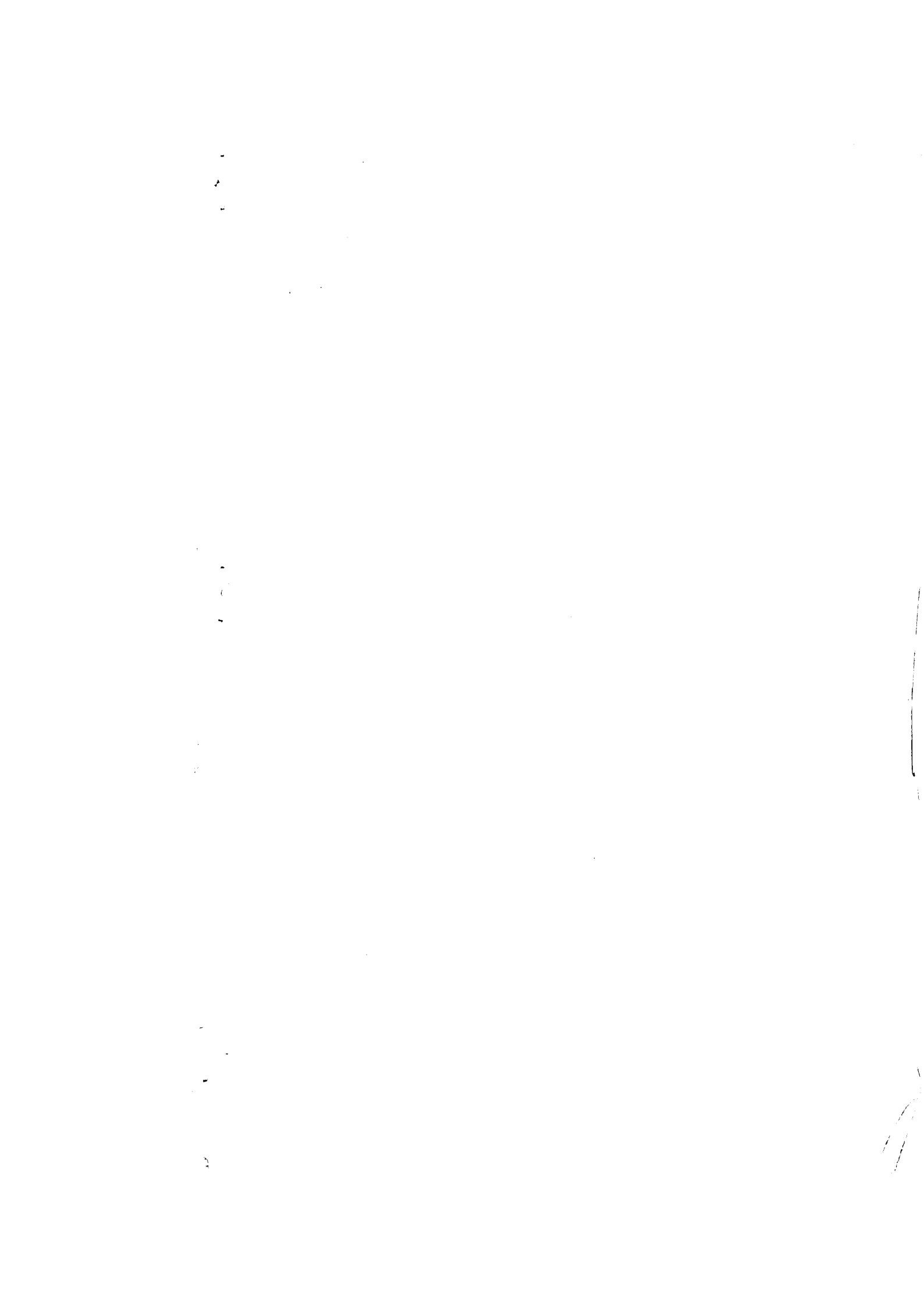


محمد الأنطاكي

المحيط

فحى أصوات العربية
ونحوها وأصرفها

دار الشرقية العربية
بيروت - شارع سورية، بناية درويش



فوائد المبتدأ والخبر

تدخل على المبتدأ والخبر كلمات ، بعضها حروف ، وبعضها أفعال ،
فتنسخ - أي تبدل - حكم المبتدأ في كونه صدر جملة ، وتنسخ - أي
تبدل - حكم المبتدأ والخبر في وجوب رفعها ، فتسمى لذلك بالنواسخ .

وهي على ثلاثة أنواع : نوع يترك للمبتدأ رفعه ، ويكتفي بنصب
الخبر ، مثل : « صار زيد عالماً » ، ويدخل في هذا النوع كل الأفعال
الناقصة ، وما شبهه ببعضها من الحروف ؛ ونوع يبق للخبر رفعه ، ويكتفي
بنصب المبتدأ ، مثل : « إن زيدا عالم » ، ويدخل في هذا النوع الحروف
المشبهة بالفعل ، و « لا » النافية للجنس ؛ ونوع ينصب الاثنين على انهما
مفعولان له ، وهي أفعال الظن واليقين ، مثل : « رأيت العلم نافعا » .

١ - الأفعال الناقصة

ما الفعل الناقص ؟ لم سمي ناقصاً ؟ ما وظيفته في الجملة ؟

تلك اسئلة لا تمكن الاجابة عنها إلا بعد الرجوع إلى الجملتين الفعلية والاسمية ، ودراسة طبيعة كل منها ، وبيان الفرق الاساسي بينها :

تتألف الجملة الفعلية ، كما رأينا ، من فعل اسند إلى مرفوع ، فاعلاً كان هذا المرفوع ام نائب فاعل ، مثل : « كبر زيدٌ - عوقب المذنبُ » .

وتتألف الجملة الاسمية ، كما رأينا ، من مبتدأ اسند اليه خبر ، مثل : « زيد كبير - المذنب معاقبٌ » .

والآن . ما الفرق بين جملتي : « كبر زيد ، و « زيد كبير ، ؟ ستقول لي : إن الأولى مؤلفة من فعل واسم ، وان الثانية مؤلفة من اسمين . وهذا صحيح . ولكنه ليس الفرق الجوهرى بينهما . انما الفرق الجوهرى هو ان الأولى تتضمن فكرة الزمن ، وان الثانية لا تحمل فكرة عن الزمن مطلقاً . فاذا قلت : « كبر زيد ، فهم السامع ان زيدا اتصف بالكبر في الزمن الماضي ، واذا قلت له : « يكبر زيد ، فهم ان هذا الاتصاف يجري الآن ، واذا قلت له : « سيكبر زيد ، فهم ان هذا الاتصاف سيجري في المستقبل . أما اذا قلت له : « زيد كبير ، فلن يعرف في اي وقت جرى هذا الاتصاف . سيرف فقط مجرد اتصاف زيد بالكبر .

تمتع الفعلية إذن بميزة لا تتمتع بها الاسمية ، هي ميزة التعبير عن الزمن ، أي تقييد الاسناد بزمن معين : الماضي ، أو الحاضر ، أو المستقبل .

ولكن من اين جاءت هذه الميزة ؟

لقد جاءت من فعلها الذي له ثلاث صيغ ، تحمل كل واحدة منها فكرة زمن من الازمنة الثلاثة . أما الاسمية ، فلكونها مؤلفة من اسماء فقط ، ولأن الأسماء لا تتصرف تصرف الأفعال - فقد انفردت الى فكرة الزمن .

الجملة الاسمية اذن ناقصة ، ونقصها نقص جوهري . فإذا تفعل اللغة ؟ أتسكت على هذا النقص وتصبر عليه ؟ ام تحاول سدّه ؟

اللغة لا تسكت على نقص أبدأً . وليس شيء ابرع منها في الاحتيال لسد ما تراه في نفسها من نقص . فبإذا احتالت العربية في هذا الشأن ؟

لقد كان الأمر عندها في غاية البساطة : أتت إلى الفعل « كان » الذي معناه « وجد » ، ثم فرغته من معناه هذا ، لأنها ليست في حاجة إلى هذا المعنى اللغوي ، إنها فقط في حاجة إلى لفظه القابل للتصرف ، والذي يحمل بتصرفه فكرة الزمن ، ثم ضمته إلى الجملة الاسمية قائلة له : إن عملك هنا يقتصر على التصرف ، لتعطي هذه الجملة فكرة الزمن التي كانت محتاجة إليها . أما معنك اللغوي فقد افقدناك إياه . لقد أصبحت الآن مجرد لفظ يتصرف وليس له معنى .

وهكذا ، أصبحت جملة « كان زيد كبيراً » تساوي تماماً جملة « كبير زيد » ، وجملة « يكون زيد كبيراً » تساوي « يكبر زيد » ،

وجملة « سيكون زيد كبيراً » تساوي « سيكبر زيد » .

بهذا نكون قد أجبنا عن الاسئلة الثلاثة المطروحة في أول الفصل .
لنعد الآن إلى هذه الاسئلة مع أجوبتها مختصرة :

١ - ما الفعل الناقص ؟ .

هو فعل فرغته اللغة من معناه اللغوي ، واستعملته مجرد لفظ قابل للتصرف .

٢ - لم سمي ناقصاً ؟

لانه فقد معناه اللغوي . لقد أصبح لفظاً لا معنى له ، وليس فيه شيء إلا فكرة الزمن الناتجة عن ميكانيكته المتحركة . ولم يعد في قدرته أن يؤلف مع مرفوعه جملة مفيدة . لقد أصبح مجرد اداة نحوية لا تختلف في شيء عن بقية الأدوات ، إنه ملحق بالجملة الاسمية ، وليس طرفاً اساسياً فيها (١) .

٣ - ما وظيفة الفعل الناقص ؟

(١) لقد ظننا الفعل الناقص بهذا الحكم ظالماً كبيراً ، فالواقع ان الفعل الناقص لا يفقد شخصيته الفعلية تماماً . اذ نراه يتخذ من المبتدأ ما يشبه الفاعل الذي كان له في حال تمامه ، من حيث التطابق في الجنس وعدم التطابق في العدد ، ومن حيث الترتيب ... الخ . ولهذا الأسباب ، أو قل لهذه العلاقات التي قامت بين الفعل الناقص الوافد على الجملة الاسمية ، وبين المبتدأ ، دعى المبتدأ اسماً للفعل الناقص . ولم يسم فاعلاً له ، لأنه ، كما نعلم ، لم يعد فعلاً بالمعنى الصحيح للكلمة .
وشيء آخر . وهو أن الجملة الاسمية تصير معدودة في الجمل الفعلية بعد دخول الفعل الناقص عليها .

وظيفته ان يعطي الجملة الاسمية فكرة الزمن التي كانت تحتاج اليها .
وبعد . فهل فعلت اللغة بكل الافعال الناقصة ما فعلته بفعل « كان »؟

الجواب : لا . لأن اللغة وجدت الفرصة سانحة لاستغلال عملية تحويل الافعال التامة الى ناقصة ، إلى ابعد حدود الاستغلال . فعندما جاءت الى الفعل « ارتد » مثلاً ، لم تفرغه تمام التفرغ من معناه اللغوي الذي هو الرجوع إلى الوراء ، بل حولت هذا المعنى اللغوي ببراعة فائقة الى معنى نحوي هو معنى الصيرورة ، وغدت عبارة « ارتد الاعمى بصيراً » تعني اتصاف الاعمى بالابصار في الزمن الماضي بعد ان لم تكن له هذه الصفة من قبل .

وهكذا نرى ان بعض الافعال الناقصة ، لا يحمل فكرة الزمن فقط الى الجملة الاسمية ، كما يفعل الفعل « كان » ، بل تحمل ، بالإضافة الى ذلك ، معنىً نحويًا تضيفه الى الاسناد ، كمنى الصيرورة ، والاستمرار ، وغيرها مما سنراه قريباً .

وعلى العكس من ذلك ، نرى اللغة أحياناً تأتي الى أفعال جامدة لا تقبل التصرف ، فنستعملها أفعالاً ناقصة ، وذلك مثل « ليس - عسى - ما دام » . وهنا نسأل : لم فعلت ذلك وهذه الافعال لا تحمل فكرة الزمن بسبب جمودها؟ فجملة « ليس زيد قائماً » تساوي تماماً الجملة الاسمية « زيد غير قائم » في خلو كل منها من فكرة الزمن .

والجواب : ان اللغة لا تريد من هذه الافعال فكرة الزمن ، فهي تعرف أنها خالية منها بسبب جمودها ، ولكنها تريد منها فقط المعنى النحوي ، فالفعل « ليس » يحمل معنى النفي : « ليس زيد قائماً = ما زيد قائم » ، و « ما دام » يحمل معنى المدة التي تغدو مقياساً لمدة فعل آخر ، مثل :

« سأشتاق اليك مادمت غائبا عني » ، حيث تصبح مدة الاشتياق محددة بـمدة غيابك عني .

وهكذا يمكن ان تقسم الافعال الناقصة من حيث وظيفتها إلى ثلاثة أقسام :

١ - ناقص لا يحمل الى الجملة الا فكرة الزمن : وليس في هذا القسم الا الفعل « كان » .

٢ - ناقص لا يحمل الى الجملة إلا معنىً نحويّاً : مثل « ليس » الحامل لمعنى النفي ، و « عسى » الحامل لمعنى الرجاء . وافعال هذا القسم كلها جامدة ، ومن هنا خسرت فكرة الزمن ، والجل معها - من حيث الزمن - تظل كما كانت في حالتها الاسمية : اسناداً يخلو من القيد الزمني .

٣ - ناقص يحمل الى الجملة فكرة الزمن مع معنىً نحوي ، كالاتمرار والضرورة ، والنفي ، والمقاربة ، والرجاء ، والشروع : ويدخل في هذا القسم سائر الافعال الناقصة (١) .

والخلاصة : ان الأفعال الناقصة افعال تدخل على المبتدأ والخبر وترفع الأول ، ويسمى اسمها ، وتنصب الثاني ويسمى خبرها . وتصبح الجملة فعلية بمد ان كانت اسمية ، وذلك بسبب تصدرها بالفعل .

وتنقسم الافعال الناقصة بسبب شروط معينة في أخبارها إلى طائفتين:

(١) نتفر عن هذا الاسهاب الذي نأتينا فيه فكرة الفعل الناقص ، لانه ضروري جداً من أجل فهم كثير من أحكام هذا الفصل ومصطلحات النحاة فيه .

آ - كان وأضواؤها

١ - (كان) : فعل ناقص لا يحمل الى الجملة سوى فكرة الزمن، وهذا ما عبر عنه النحاة بقولهم : إنه مجرد اتصاف المسند اليه بالمسند . والجملة معه ذات زمن ماضٍ إن كان هو بصيغة الماضي « كان زيد كريماً » ، وذات زمن يصلح للحاضر والمستقبل إن كان هو بصيغة المضارع : « يكون زيد كريماً » ، وذات زمن مستقبل إن كان هو بصيغة الأمر : « كن يا زيد كريماً (١) » .

وتختص « كان » من بين سائر أخواتها بثانية اشياء :

(١) - أنها قد تأتي زائدة لا عمل لها : ولا يكون ذلك إلا اذا كانت بلفظ الماضي ، وكانت بين شيئين متلازمين ، كالفعل ومرفوعه ، والمبتدأ وخبره ، والصفة وموصوفها ... الخ ، مثل قولهم : « ولدت فاطمة بنت الخرشب الاثارية الكملة من بني عبس ، لم يوجد - كان - أفضل منهم » ، واكثر ما تزداد بين « ما » التعجبية وفعل التعجب ، نحو : « ما - كان - أحلى أيام المدرسة ! » .

(٢) - أنها قد تحذف هي واسمها ويبقى خبرها ، وكثير ذلك بعد « إن » ، ولو « الشرطيتين » ، نحو : « سر مسرعاً ، إن راكباً ، وإن ماشياً » . التقدير : إن كنت راكباً ، وإن كنت ماشياً ، وكالحديث الشريف « إنتمس ولو خاتماً من حديد » . التقدير : ولو كان الملتمس خاتماً من حديد .

(١) يقول النحاة ان « كان » قد تأتي لمعنى « صار » ، كما في قوله تعالى : « فكان من الغرقين » ، ونحن نخالفهم ونرى انها لا تحمل غير الزمن، وأن « كان من الغرقين » تساوي « غرق » لا اكثر ولا أقل .

(٣) أنها قد تحذف وحدها ، ويبقى اسمها وخبرها ، ويعوض منها « ما » الزائدة . ولا يكون ذلك إلا بعد « أَنْ » المصدرية ، نحو :
« أمّا أنتَ ذا سلطان تهديني؟ » . والأصل : « أَنْ كُنتَ ذا سلطان تهديني؟
أي : ألأنك كنتَ ذا سلطان تهديني ؟ » .

ومن ذلك قول العباس بن مرداس يتحدى خصمه الشاعر أبا خراشة :

٢٣ - أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ
فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبْعُ

(اللغة : ذا نفر : كثير الرجال . المعنى : أتهدني يا أبا خراشة لأنك كنت كثير الرجال والاعوان ؟ ألا فاعلم أن قومي ليسوا ضعافاً تعبت فيهم الضباع . الاعراب : « أبا » منادى باداء نداء محذوفة ، منصوب بالالف لأنه من الاسماء الحسنة . « خراشة » مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف . « أما » اصلها : أن ما : « أن » ، حرف مصدرية ، « ما » زائدة عوضاً من « كان » المحذوفة . « أنت » ضمير مفضل في محل رفع اسم « كان » المحذوفة . « ذا » خبرها منصوب بالالف لأنه من الاسماء الحسنة . « نفر » مضاف إليه . « أن » المصدرية وما بعدها بتأويل مصدر في محل جر بلام محذوفة . والجار والمجرور متعلقان بفعل تفتخر المفهوم من الكلام . التقدير : أنتفخر علي لكونك ذا نفر ؟ « فان » حرف استئناف مع حرف مشبه بالفعل . « قومي » اسم « ان » والضمير المتصل مضاف إليه . « لم تأكلهم » جازم ومجزوم ومفعول به . « الضبع » فاعل مرفوع . « جملة النداء » ابتدائية لا محل لها . « جملة : كنتَ ذا نفر » صلة الموصول الحرفي لا محل لها . « جملة : فان قومي مع الخبر » استثنائية لا محل لها . « جملة : لم تأكلهم الضبع » خبر « ان » محلها الرفع . الشاهد : « أما أنت » : حذف « كان » وعوض عنها بـ « ما » الزائدة) .

(٤) - أنها قد تحذف هي واسمها وخبرها معاً ، ويعوض من الجميع « ما » الزائدة ، وذلك بعد « إن » الشرطية في مثل قولهم : « إفعل هذا إمّا لا » ، والأصل : إفعل هذا إن كنت لا تفعل غيره ، فحذفت

« كان » واسمها والفعل الذي هو خبرها ، وبقي من الفعل « لا » النافية ، ثم عوض من المحذوفات « ما » الزائدة ، فانقلبت نون « إن » ميماً وادغمت في « ما » ، فصارت : « إمّا » .

(٥) - أنها قد تحذف هي واسمها وخبرها بلا عوض ، أقول لك :
اقرأ هذا الكتاب فإنه مفيد . فتجيب : « لن أقرأه وإن » التقدير : وإن كان الكتاب مفيداً .

(٦) - أنها إذا كانت بصيغة المضارع ، وكانت مجزومة ، وكانت علامة جزمها السكون (١) ، ولم يكن بعدها ساكن ، ولا ضمير متصل - فيجوز حذف نونها للتخفيف ، مثل قوله تعالى : « ولم أكُ بغياً (٢) » .
ومن النحاة من اجاز هذا الحذف ولو كان بعدها ساكن ، وقد قرىء :
« لم يكُ الذين كفروا . . . » .

(٧) - أن خبرها صالح للجر بالباء الزائدة للتوكيد إن كان مفرداً وكانت هي مسبوقه بنفي ، مثل : « لم يكن زيد بعالم » ، أما إن كان خبرها جملة مضارعية ، فالتوكيد حينئذٍ بلام الجحود ، مثل : « لم يكن زيد ليخون العهد » . وقد مر ذلك في نصب المضارع .

(٨) - أن خبرها إذا جاء جملة ماضوية لم يحتاج إلى اقترانه بـ « قد » ، مثل : « كان المطر انقطع عندما خرجت » .

٢ - (صار - أصبح - أضحى - أمسى - بات - وما في

(١) خرج بذلك ما كانت علامة جزمه حذف النون ، وذلك إذا كانت بصيغة فاعل من الأفعال الخمسة ، مثل : لم يكونوا ، لم تكوني ...
(٢) وعند ذلك يقال في اعرابها : مجزومة ، وعلامة جزمها السكون الظاهر على النون المحذوفة للتخفيف .

معانيها) : وتفيد - إلى جانب فكرة الزمن - معنى التحول والسيورة ،
مثل : « أصبح الولد رجلاً » (١) .

٣ - (ظل - مازال - ما قىء - ما برح - ما انفك) : وتفيد
معنى الاستمرار ، وملازمة المسند للمسند إليه ، مثل : « مازال الطفل
صغيراً » . أي : هو مستمر في صغره وصغره ملازم له .

ويشترط في الاربعة الاخيرة منها أن تكون مسبوقه بنفي أو شبهه ،
فأما النفي فكالذي مثلنا به ، وأما شبهه فهو النهي والدعاء ، مثل : « لا
ترز مثاراً على دروسك » و « لا زال جنبك محروساً » .

٤ - (ما دام) : ويفيد تحديد طول مدة ما قبله بطول مدة ما
بعده وبعبارة نحوية : يفيد توقيت دوام ثبوت الخبر للمبتدأ بمدة ، كقوله
تعالى : « وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حياً » . أي : أوصاني أن
تكون مدة قيامي على أداء الصلاة والزكاة معادلة لمدة حياتي .
ويشترط في هذا الفعل أن يكون مسبوقاً بـ « ما » الظرفية
الزمانية ، كما مثلنا . ويكون المصدر المؤول في محل نصب على نيابة الظرفية
الزمانية :

(١) يقول النحاة إن « أصبح واضحى وظل وامسى وبات » تفيد انصاف
المسند اليه بالسند في أزمنة الصباح والظهر و... الخ . ونحن نخالفهم في ذلك
لسببين : أولهما : أن هذه الافعال لم ترد في أفصح النصوص إلا بمعنى السيورة
والتحول ، الثاني : أنها لو قصد منها معانيها اللغوية هذه لما كانت مفرغة ، أي ناقصة
وبالتالي : لكان مرفوعها فاعلاً لها ، ولكان منصوبها حالاً من الفاعل . اذ لو قلت
« بات زيد مهموماً » وأنا أقصد انصافه بالهم في وقت الليات ، لكان معنى كلامي :
أنه دخل في وقت الليات مهموماً . ولا شك عندئذ ان الفعل تام ، وان مرفوعه
فاعل ، وان منصوبه حال ، ولبطلت عندئذ فكرة التفريغ التي شرحناها في صدر
هذا الفصل .

(اعراب الآية : « أوصاني » فعل وفاعل مستتر ومفعول به . « بالصلاة » متعلقان بأوصاني . « والزكاة » معطوف على الصلاة . « ما » حرف مصدري زماني (بمعنى أن المصدر المؤول منه ومما بعده يقوم بمهمة الظرف الزماني) . « دمت » فعل ماض ناقص والتاء اسمه . « حيا » خبره . « ما » وما بعدها بتأويل مصدر في محل نصب على نيابة الظرفية الزمانية ، متعلق بالصلاة والزكاة . التقدير : وأوصاني بالصلاة والزكاة دوام حياتي . أي : مدة دوام حياتي . على تقدير حذف المضاف وإثابة المضاف إليه منابه) .

٥ - (ليس) : ويفيد النفي فقط ، وليس فيه فكرة الزمن بسبب جموده وعدم قدرته على التصرف ، فالجمله معه كالجمله الاسمية : خالية من الزمن . وذلك مثل : « ليس زيد كريماً » . فهي تساوي تماماً الجمله الاسمية : « زيد غير كريم » .

وتدخل الباء كثيراً في خبر ليس لتوكيد النفي ، مثل : « ليس زيد بكريم » . وهي حرف جر زائد ومجرورها مجرور اللفظ فقط ، منصوب المحل على الخبرية لليس .

ب - صيغيات وأحكام عامة :

١ - بعض اخوات « كان » جامد لا يأتي منه إلا الماضي ، وهما فعلان : ليس ، وما دام . وبعضها ناقص التصرف ، أي يأتي منه الماضي والمضارع فقط ، وهي : ما زال - ما انفك - ما فتىء - ما برح . وبعضها تام التصرف ، وهو سائر الأفعال الناقصة من أخوات كان .

٢ - احكام اسم كان واخواتها ، من حيث أشكاله ، وترتيبه ، وذكره وحذفه - كأحكام الفاعل تماماً .

٣ - العلاقات التي بين الافعال الناقصة واسمائها ، من حيث المطابقة

في الجنس والعدد ، هي كالعلاقات بين الفعل والفاعل تماماً .

٤ - أشكال خبر الفعل الناقص وأحكامه ، هي نفسها أشكال وأحكام خبر المبتدأ .

٥ - إذا وقع خبر « كان » واخواتها جملة فعلية ، فلا كثر أن يكون فعلها مضارعاً . وقد يجيء ماضياً بعد « كان - أمسى - أضحى - ظل - بات - صار » ، وحينئذ يجب اقترانه بـ « قد » إلا مع « كان » فيجوز عدم الاقتران . فمثال اقترانه : « أمسى زيد قد عرف واجبه » ، ومثال عدم الاقتران مع « كان » خاصة قوله تعالى : « إن كنت قلته (١) فقد علمته » ، وقوله « إن كان كبر عليكم مقامي » ، وقوله : « وإن كان كبراً عليك إعراضهم » .

٦ - إذا وقع خبر كان واخواتها جملة مضارعية ، وكان الفعل الناقص بصيغة الماضي ، فالمضارع الذي في الخبر زمنه ماض كزمن الفعل الناقص ، نحو : « كانت السماء تمطر » (٢) .

٧ - قواعد الترتيب بين أسماء « كان » واخواتها ، وبين أخبارها ، هي كقواعد الترتيب بين المبتدأ والخبر تماماً .

٨ - أجمع النحاة على جواز تقديم الأخبار على الأفعال الناقصة ، مثل : « نائماً كان زيد » ، ما عدا الأفعال المسبوقة بالنفي « ما زال - ما قىء - ما برح - ما انفك - ليس » . فهذه الأفعال قد اختلفوا فيها ، فجاز بعضهم تقديم أخبارها عليها ، ومنعه آخرون . أما « ما دام » فقد اتفقوا على منع تقدم خبره عليه .

(١) يقابل هذا التركيب ما يسمى في الفرنسية بالماضي البعيد Plus - que - parfait

(٢) يقابل هذا التركيب ما يسمى في الفرنسية بالماضي الناقص « Imparfait »

٩ - اختلف البصريون والكوفيون في تقديم معمول الخبر على الاسم ، فأجاز الكوفيون أن يقال : « كان طعامك زيداً آكلًا » ، ومنعه البصريون .

١٠ - أجاز الجميع تقدم معمول الخبر على الفعل الناقص ، كقوله تعالى : « وأنفسهم كانوا يظلمون » .

١١ - كل ما تصرف من الافعال الناقصة ، وكل ما اشتق منها ، وكل مصادرها - تعمل عملها : فترفع مبتدأ ويسمى اسما ، وتنصب الخبر ويسمى خبرها ، مثل : « أنت صائرٌ بطلاً » ، ومثل : « يسرني كونك ناجحاً » .

(اعراب المثاليين : « انت » مبتدأ . « صائرٌ » خبر . وهو اسم فاعل ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه تقديره أنت . « بطلاً » خبر اسم الفاعل الناقص . « يسرني » مضارع ونون وفاية ومفعول به . « كون » فاعل يسرني . وهو مصدر ناقص . « ك » ضمير متصل في محل جر بالاضافة ، وفي محل رفع على انه اسم للمصدر الناقص . « ناجحاً » خبر المصدر الناقص منصوب) .

١٢ - إذا عادت لهذه الافعال الناقصة معانيها اللغوية التي فُرِّغَتْ منها ، رجعت أفعالاً تامة ؛ فرفوعها عندئذ فاعل . وان كان لها منصوب فهو حال لا خبر ، مثل قوله تعالى : « وإن كان ذو عسرةٍ فنظرةٌ إلى ميسرةٍ » ، اي : إن وُجِدَ ذو عسرة ، وقوله تعالى : « فسبحان الله حين تُمسّون وحين تُصبحون » ، اي : حين تدخلون في المساء ، وحين تدخلون في الصباح ، وقوله تعالى : « خالدين فيها ما دامت السموات والأرض » ، اي : ما بقيت السموات والأرض .

ج - الأعراف المشبهة بليس :

هناك أربعة حروف نافية تعمل عمل ليس ، فترفع المبتدأ ويسمى

اسمها ، وتنصب الخبر ، ويسمى خبرها . إلا أن الجملة تظل معها اسمية ، لأنها حروف وليست أفعالاً . وهي :

١ - (ما) الحجازية : وسميت حجازية لأن أهل الحجاز هم وخدم الذين يعملونها عمل ليس ، أما بنو تميم فيهملونها ، فتسمى وهي مهمله بالتميمية . ومثال الحجازية العاملة قوله تعالى : « ما هذا بشراً » .

لكنها لا تعمل إلا بالشروط الآتية :

(١) ألا تتراد بعدها « إن » ، فان زيدت بطل عملها ، نحو :
« ما إن زيد قائم » .

(٢) ألا ينتقض نفياً بـ « إلا » ، فان انتقض بطل عملها ، نحو :
« ما زيد إلا قائم » .

(٣) ألا يتقدم خبرها على اسمها ، فان تقدم بطل عملها ، نحو :
« ما قائم زيد » .

(٤) ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم ، فان تقدم بطل عملها ،
نحو : « ما طعامك زيد آكل » .

(٥) ألا يبدل من خبرها موجب ، فان أبدل بطل عملها ، نحو :
« ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به » . فشيء الأولى مجرورة لفظاً بحرف الجر الزائد مرفوعة محلاً على أنها خبر للمبتدأ .

وقد أجاز بعض النحاة إعمالها بلا قيد ولا شرط .

٢ - (لا) : وخلاف الحجازيين والتميميين في إعمالها وإهملها كخلافهم في « ما » . وشروطها للعمل عند الحجازيين هي الآتية :

(١) ألا تكون لنفي الجنس نصاً ، فان كانت له ، عملت عمل « إن » ، نحو : « لا رجلَ في الدار » .

(٢) ألا يتقدم معمول الخبر على اسمها ، وإلا بطل عملها ، نحو : « لا عندك رجلٌ مقيم ولا امرأة » .

(٣) أن يكون الاسم والخبر نكرتين ، فان كان أحدهما معرفة بطل عملها ، نحو : « لا أنت مسافر ولا خالدٌ » . ومن النحاة من لم يشترط ذلك . (٤) ألا يتقدم خبرها على اسمها ، فان تقدم بطل عملها ، نحو : « لا قائم رجلٌ » .

(٥) ألا ينتقض نفيها بـ « إلا » فان انتقض بطل عملها ، نحو : « لا رجلٌ إلا أفضلٌ من زيد » .

ومثال ما توفرت فيها الشروط قول شاعر مجبول :

٢٤ - تَعَزَّ ، فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا
وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا

(اللغة : تعز : كن ذا عزاء . الوزر : الملجأ . الواقي : الحافظ . المعنى : واضح . الاعراب : « تعز » أمر فاعله مستتر . « فلا » الفاء استثنائية ، و « لا » حرف نفي يعمل عمل ليس . « شيء » اسمها مرفوع . « على الأرض » متعلقان بالخبر « باقيا » أو بصفة محذوفة للاسم . التقدير : فلا شيء موجود على الأرض باقياً . « باقياً » خبر لا منصوب . « ولا » حرف عطف مع حرف نافية يعمل عمل ليس . « وزرر » اسم لا . « مما » متعلقان بالخبر « واقيا » . « قضى الله » فعل وفاعل . « واقياً » خبر لا منصوب . « جملة : تعز » ابتدائية لا محل لها . « جملة : لا شيء باقيا » استثنائية لا محل لها . « جملة : ولا وزر واقيا » معطوفة على الاستثنائية لا محل لها . « جملة : قضى الله » صلة

الموصول لا محل لها . الشاهد : « لا شيءَ باقياً » : عملت « لا » عمل ليس بعد توفر الشروط فيها) .

٣ - (لات) : وهي « لا » النافية نفسها زيدت عليها تاء التأنيث المبسوطة وشروطها هي شروط « لا » مضافاً إليها أنها لا تعمل إلا في أسماء الزمان ، كالحين والساعة ، وما أشبهها ، وأنه لا بد من حذف أحد معموليها ، ويكثر أن يكون الاسم محذوفاً ، كقوله تعالى : « ولات حينَ مناصٍ » . التقدير : ولات الحينُ حينَ مناصٍ .

ومذهب الأخصش أنها لا تعمل شيئاً . فاما الحين المنصوب في الآية فعلى تقدير فعل مضمَر : « لات أرى حينَ مناصٍ » . أما ان ارتفع الحين بعدها ، كما في قراءة : « ولاتَ حينَ مناصٍ » ، فالرفع على الابتداء ، والخبر محذوف تقديره : « لات حينُ مناصٍ كائنٌ لهم » .

٤ - (إن) : حرف نفي اختلف النحاة كثيراً في أمر إعماله . فأكثر البصريين على أنه مهمل ، وأكثر الكوفيين على أنه عامل . وشروط إعماله كشروط « لا » ما عدا شرط تنكير الاسم والخبر ، فتقول : « إن رجل قائماً - وإن زيدٌ قائماً » .

د - أفعالُ الشروع :

وهي : بدأ - شرع - طفق - جعل - أخذ - وما كان في معناها مما يدل على الانشاء والشروع ، مثل : « بدأ المطرُ يهطلُ » و « أخذَ الطالبُ يقرأ » و « جعلَ الفنانُ يرسمُ » ... الخ .

وهي أفعال ناقصة فرّغت من معانيها اللغوية ، كما ترى ، واصبحت تدل جميعاً على معنى نحوي واحد هو معنى شروع المبتدأ بالاتصاف بالخبر .

ولا تختلف أفعال الشروع عن « كان » واخواتها إلا في شيء واحد ، وهو وجوب أن تكون أخبارها جملاً فعلية مضارعية ، كما رأيت في الأمثلة أعلاه . وشيء آخر هو أن هذه الأفعال ، بعد نقصها وتفريغها من معانيها اللغوية ، أصبحت كلها جامدة على صيغة المضي ، فلا يأتي منها المضارع ولا فعل الأمر ، كما ليست لها مصادر ولا مشتقات .

٥ - أفعال المقاربة :

وهي ثلاثة فقط : « كاد - أوشك - كرب » . وجميعها تفيد معنى نحويًا واحدًا ، هو مقاربة البدء لاتصافه بالخبر ، مثل : « كاد الولد يسقط » ، أي : اقترب الولد من اتصافه بالسقوط .
ولا تختلف أفعال المقاربة عن أفعال الشروع إلا في أمرين : أولهما : أن « كاد وأوشك » ليسا جامدين ، بل هما ناقصا التصرف ، فيأتي منهما الماضي والمضارع : « كاد - يكاد ، أوشك - يوشك » ، كما يأتي منهما اسم الفاعل « كائد - موشك » . الثاني : أن أخبارها يجوز اقترانها بـ « أن » المصدرية الناقصة ، كقول شاعر مجهول :

٢٥ - وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التَّرَابَ لَأَوْشَكُوا

- إِذَا قِيلَ : هَاتُوا - أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

(المعنى : طبع الناس على البخل ، فلو طلب منهم اناس قليلاً من التراب لاوشكوا ان يبخلوا به عليه . الاعراب : « ولو » حرف امتناع لامتناع . « سئل الناس » ماض ونائب فاعل . « التراب » مفعول ثانٍ ، اما المفعول الأول فقد غدا نائب فاعل . « لأوشكوا » اللام واقعة في جواب « لو » . « أوشكوا » فعل ماض ، والواو اسمه . « اذا » ظرف لما يستقبل من الزمن متعلق بجوابه المحذوف الذي دل عليه الكلام السابق . « قيل » ماض مبني للمجهول . « هاتوا » فعل وفاعل . « أن » حرف مصدرية ونصب . « يملوا » مضارع منصوب بأن وعلامة

نصبه حذف النون لانه من الأفعال الخمسة ، والواو فاعل . « أن » وما بعدها بتأويل مصدر في محل نصب خبراً لأوشكوا . « ويمنعوا » معطوف على « يملوا » . « جملة : سئل الناس » ابتدائية لا محل لها . « جملة : أوشكوا مع الخبر » جواب « لو » لا محل لها . « جملة : قيل » مضاف إليها محلها الجر . « جملة : هاتوا » نائب الفاعل لفعل « قيل » محلها الرفع . « جملة جواب اذا » محذوفة لا محل لها . « مجموع جملتي اذا » اعتراض بين اسم اوشك وخبره ولا محل له من الاعراب . « جملة : يملوا » صلة الموصول الحرفي لا محل لها . « جملة : ينعوا » معطوفة على جملة الصلة لا محل لها . الشاهد : « ان يملوا » : اقترن خبر « اوشك » بـ « أن » جوازاً .

و - افعال الرجاء :

وهي ثلاثة فقط : « عسى - حرى - إخلولق » . وكلها تفيد معنى الرجاء .

وينحصر الخلاف بينها وبين الزمرتين السابقتين من الأفعال الناقصة في النقاط الآتية :

١ - يجب اقتران الخبر بـ « أن » مع « حرى - واخولق » . أما مع « عسى » فلاقتران وعدمه جائز ، فهي في ذلك كأفعال المقاربة .

٢ - يجوز في « عسى » وحدها أن تنصب الاسم وترفع الخبر ، فتعدو عندئذ حرفاً مشبهاً بالفعل مثل « لعل » معنىً وعملاً . قال صخر بن جعد يتغزل بحبيته « نار كأس » :

٢٦ - فَقُلْتُ : عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا

تَشَكَّى فَأَتَيْ نَحْوَهَا فَأَعْوَدُهَا

(الأعراب : « فقلت » فعل وفاعل . « عساها » حرف مشبه بالفعل والضمير اسمه . « نار » خبر عسى مرفوع . « كأس » مضاف إليه . « وعلها » حرف عطف مع حرف مشبه بالفعل مع اسمه . « تشكى » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « فآتي » حرف عطف ومضارع مرفوع وفاعل مستتر . « نحوها » نائب عن ظرف المكان منصوب متعلق بفعل « آتي » ، والضمير المتصل في محل جر بالإضافة . « فأعودها » حرف عطف ، ومضارع مرفوع ، وفاعل مستتر ، ومفعول به . « جملة : فقلت » ابتدائية لا محل لها . « جملة : عساها نار كأس » ابتداء القول لا محل لها . جملة : « وعلها تشكى » معطوفة على ابتداء القول لا محل لها . « جملة : تشكى » خبر على محلها الرفع . « جملة : فآتي » معطوفة على الخبر محلها الرفع . « جملة : فأعودها » معطوفة على السابقة لا محل لها . « مجموع الجمل التي بعد القول » مقول القول محله نصب . الشاهد : « عساها نار » : استعملت « عسى » حرفاً مشبهاً بالفعل) .

٣ - إذا ولي « عسى واخلوق » المصدر المؤول ، مثل : « عسى أن يسافر زيد » أو « زيد عسى أن يسافر » ، فالجمهور على أنها تامتان ، وإن المصدر المؤول فاعل لهما . وتشترك « أو شك » معها في هذه الخصيصة ، فتقول : « أو شك أن يسقط المطر (١) » .

(١) - اضطربت أقوال النحاة اضطراباً كبيراً في أعراب أمثال هذه التراكيب ، فمنهم من أصر على بقاء النقص في هذه الأفعال ، ومنهم من قال بتامها . كذلك اختلفت آراؤهم في « عسى » فن قائل إنها حرف لاغير ، ومن قائل أنها فعل لاغير ، ومن قائل بالرأين معاً . ولا تنسج هذه الخلاصة التي نكتبها للتفصيل في كل ذلك . وإنما ذكرنا لك فوق ، أشهر الآراء وما سار عليه الجمهور .

٢ - الأحرف المشبهة بالفعل

هي ستة أحرف (إنَّ - أنَّ - كأنَّ - لكنَّ - لعل - ليت) .
تدخل على المبتدأ والخبر ، فنصب الأول ويسمى اسمها ، وترفع الثاني
ويسمى خبرها ، مثل : « إن العلم نور » .

وقد سميت مشبهة بالفعل لأسباب : لأنها جميعاً مفتوحة الأواخر
كالفعل الماضي ، ولأنها تنصب الاسماء بعدها كما تنصبها الأفعال ، ولأن
نون الوقاية قد تتوسط بينها وبين ياء المتكلم : « إنني - لكنني - ليتني -
المني » ، ولأن معانيها مما يؤدي بالأفعال ، فإن التأكيد والتشبيه والاستدراك
والتمني والترجي ، هي من معاني الأفعال .

أ - معانيها :

١ - (إنَّ) : للتوكيد ، نحو : « إن زيدا مسافر » .

٢ - (أنَّ) : للمصدرية ، نحو : « يسرني أن تنجح » التقدير :
يسرني نجاحك (١) .

(١) أجمع قدماء النحاة على أن « إن وأن » حرف واحد للتوكيد ،
تكسر همزته جيناً ، وتفتح جيناً آخر ، وتقصوا فواضع الفتح ومواضع الكسر بغير
كلل ولا ملل . والذي نراه أنها حرفان مختلفان كل الاختلاف ، أولهما للتوكيد لاغير
وثانيهما للمصدرية لاغير ، وإذا كان لا بد من قرابة ، فهي « أن » و « أن »
الناصبة للمضارع ، وليست بين « إن وأن » ، فالناصبة للمضارع مصدرية ، ومدخولها ←

٣ - (كَانٌ) : للتشبيه ، وذلك إذا كان خبرها جامداً ، نحو : « كأن زيداً أسداً » . فإن كان الخبر مشتقاً فهي للشك ، نحو : « كأنك فاهم » .

٤ - (لَكِنَّ) : للاستدراك ، وهو استثناء ما يتوهم السامع انه داخل في العموم ، أي ان تنسب لما بعدها حكماً مخالفاً لحكم ما قبلها ، نحو : « زيد كريم لكنه جبان » ، فقبل الاستدراك كان السامع يتوهم ان صفة الشجاعة داخلية في عموم كرم زيد ، فاستثنيتها ببيان ضدها ، قلت : « لكنه جبان » .

٥ - (لَيْتَ) : للتمني ، وهو طلب المتعذر ، أو ما فيه صعوبة كبيرة بحيث لا مطمع فيه ، نحو : « ليتني مليونير » .

٦ - (لَعَلَّ) : للترجي ، وهو طلب الأمر الممكن المحبوب ، نحو : « لعلك تزورنا » ، أو للاشفاق ، وهو الخوف من وقوع مكروه ، نحو : « مرض زيد فلعلك هالك » ، أي : فأخشى أن يهلك ، أو للتعليل ،

→ هو الجملة الفعلية ، و « أن » مصدرية أيضاً ، ولكن مدخولها هو الجملة الاسمية .

وهناك فرق آخر بين « إن وأن » يؤكد كونهما حرفين مختلفين ، وهو أن للمكسورة تصحيفاً لام الابتداء خلافاً للمفتوحة ، تقول : « إن زيدا مسافراً » ، ولا تستطيع ان تقول : « علمت أن زيدا مسافراً » . أما قولهم : إن المفتوحة للتوكيد أيضاً ، فمخالف للفهوم من أفصح النصوص العربية ، إذ لم تفرق هذه النصوص - من حيث درجة التوكيد - بين عبارتي : « علمت بانك مسافر » ، و « علمت بسفرك » . وإلا لوجب علينا أن نقول : إن عبارة « أريد أن أسافر » آكد من عبارة « أريد السفر » . وما علمنا احداً قال بهذا .

لهذه الاسباب جميعاً ، لن نقدد فقرة لبيان مواضع (ان) المكسورة ، ومواضع (أن) المفتوحة ، لانهما حرفان مختلفان ، واللغة كلما أرادت المصدر استعملت المفتوحة ، وكلما أرادت الجملة استعملت المكسورة . فقد فصل لبيان موضع كل منهما ، في ارهان للطالب لا لزوم له .

نحو : « لعلكم تتقون ، لعلكم تذكرون ... » ، أو للظن ، نحو :
« لعلني ازورك غداً » ، أي : أظن اني ازورك .

ب - فضائلي بمضمرها :

١ - تختص « لعل » من بين سائر أحواتها بجواز دخول « أن »
الناصبة على خبرها تشبيهاً لها بمسى ، كقول متمم بن نويرة يخاطب الشامت
بهلاك أخيه مالك :

٢٧ - لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُنَلِّمَ مُلَمَّةً
عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي يَدْعُكَ أَجْدَعًا

(اللغة : ملمة : مصيبة ، يدعك : يملكك ، اجدعا : مقطوع الالف .
الاعراب : « لملك » حرف مشبه بالفعل مع اسمه . « يوماً » ظرف متعلق
بالفعل « نلم » . « ان نلم ملمة » ناصب ومنصوب وفاعل . والمصدر المؤول في
محل رفع خبر لعل . « عليك » متعلقان بالفعل « نلم » على تضمينه معنى « تنزل » .
« من اللائي » متعلقان بصفة محذوفة للملة . « يدعك » مضارع مبني على السكون
في محل رفع ، والتون فاعل ، والكاف مفعول به أول . « اجدعا » مفعول به
ثان . « جملة : لعل واسمها وخبرها » ابتدائية ، لا محل لها . « جملة : نلم ملمة »
صلة الموصول الحرفي لا محل لها . « جملة : يدعك » صلة الاسم الموصول لا محل
لها . الشاهد : « أن نلم » : دخلت « أن » الناصبة على خبر « لعل » تشبيهاً
لها بـ « عسى ») .

هذا ، واستعملت « لعل » حرف جر شبيهاً بالزائد في لغة عقيل ،
ومن ذلك قول الشاعر :

فقلتُ : ادعُ أخرى وارفع الصوتَ جبهةً لعلَّ أبي المغوارِ منك قريبٌ (١)

(١) سبق اعراب هذا البيت في فصل المتبداً . فارجع إليه .

٢ - وتختص « إن » المكسورة الهمزة ، دون ساائر أخواتها ، بجواز مصاحبة لام التوكيد لها .

ولام التوكيد هذه هي لام مهملة معناها التوكيد . ولها اسماء عديدة : فان تصدرت الكلام سميت لام الابتداء ، نحو : « لأنت رجل عظيم » و « لخير لك أن تجتهد » و « لقد جاء زيد » ... الخ . وإن صحبت « إن » سميت بالزحلقة ، لترحلها الى عجز الجملة ، نحو : « إن زيداً لفي الدار » و « إن في الدار لزيداً » . فاذا خفت « إن » وجبت مصاحبتها لها للتفريق بينها وبين « إن » النافية . وتسمى عند ذلك بالفارقة ، نحو « إن زيدٌ مجتهد » .

وهذه اللام لتوكيد المبتدأ فقط ، فلها لا تصحب « إن » إذا كان خبرها منفياً أو مقترناً بأداة شرط ، لان الشرط كالنفي في امتناعه اذا كان بـ « لو » ، وفي الشك فيه إن كان بـ « إن » .

كذلك يشترط لها - إذا كان الخبر فعلاً ماضياً متصرفاً - ان يقرن بقـ . نحو : « إن زيداً لقد جاء » .

وهذه اللام الزحلقة تدخل ، كما قلنا ، على عجز الجملة التي فيها « إن » : فان تصدر الاسم دخلت على أول كلمة في حيز الخبر ، نحو : « إن زيداً لقادم » و « إن زيداً هو العالم » و « إن ربك ليحكم بينهم » و « إن زيداً لفي الدار جالسٌ » ... الخ . وان تقدم شيء من الخبر على الاسم (١) ، باشرت الاسم ، نحو : « إن في الدار لزيداً » و « إن عندي لكتاباً » ... الخ .

(١) قول ذلك لان الخبر نفسه لا يتقدم الاسم في باب إن واخواتها ، كما ←

٣ - يجوز في « ليت » أن يليها المصدر المؤول من « أن »
واسمها وخبرها ، فيسده مسدّ معموليها ، نحو : « ليت أن السماء مصحية » (١)

(الاعراب : « ليت » حرف مشبه بالفعل . « أن السماء مصحية » أن
واسمها وخبرها ، والمصدر المؤول من جميعها سد مسد اسم ليت وخبرها) .

ج - خبرها :

١ - أشكال خبر الحرف المشبه بالفعل كاشكال خبر المبتدأ ، فارجع
اليها .

٢ - أحكامه في الذكر والحذف كأحكام خبر المبتدأ . يضاف اليها
وجوب حذفه في عبارة « ليت شعري » اذا وليها استفهام ، كقول شاعر
مجهول :

٢٨ - يَا لَيْتَ شِعْرِي - وَالْمَنَى لَا تَنْفَعُ -
هَلْ أَغْدُونَ يَوْمًا وَأَمْرِي مُجْمَعٌ ؟

(الاعراب : « يا » للتنيه . ويجوز : هي حرف نداء والنادى محذوف
تقديره : يا قومي . « ليت » حرف مشبه بالفعل . « شعري » اسمها ، والياء
مضاف إليه . والخبر محذوف وجوباً . التقدير : ياليت شعري حاصل . « والمنى »

→ ستعلم بعد قليل . أما تقدم شيء من الخبر على الاسم فبجائز ، كما ترى في الامثلة
اعلاه . وحين يتقدم الجار والظرف المتعلقان بالخبر على الاسم ، ويكون الخبر محذوفاً ،
يقدر محله بعد الاسم لا قبله .

(١) وقد أجاز الاخفش قياس « لعل » على « ليت » في هذه الحصيصة ،
فتقول : « لعل أن زيدا قائم » .

الواو اعتراضية ، والتي مبتدأ . « لا تنفع » حرف نفي ، ومضارع مرفوع ، وفاعل مستتر . « هل » حرف استفهام . « أغيون » مضارع مبني على الفتح لا اتصاله بنون التوكيد الحقيقية ، في محل رفع ، والفاعل مستتر ، والنون نون التوكيد لا عمل لها . « يوماً » ظرف متعلق بأغدون . « وأمرى » الواو نائية ، والأمر مبتدأ ، والياء مضاف إليه . « بجمع » خبر المبتدأ . « جملة : ليت واسمها وخبرها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : والتي لا تنفع » اعتراضية بين شعري ومفعوله لا محل لها . « جملة : لا تنفع » خبر للمنى محلها الرفع . « جملة : هل اغدون » مفعول به للمصدر شعري ، لأن شعري هنا بمعنى علمي . والتقدير : ليت علمي بخدوي حاصل . « جملة : وأمرى بجمع » حاله محلها النسب . الشاهد : « ليت شعري » : حذف الخبر وجوباً بعد ليت شعري (١) .

٣ - الخبر في باب إن واخواتها لا يتقدم على الاسم مطلقاً ، فلا يقال : « إن قائمٌ زيداً » . أما معمول الخبر فيجوز تقدمه إن كان ظرفاً أو جاراً ، نحو : « إن في الدار زيداً جالس ، وإن عندك عمراً مقيمٌ » . كما يجب أن يتقدم هذا المعمول بالشروط المذكورة له في الخبر ووجوب تقدمه . فراجع ذلك .

د - العطف على اسمها :

إذا عطف على اسم الحرف المشبه بالفعل ، فالعطف منصوب ، سواءً أجه قبل الخبر ، نحو : « إن زيداً وعمراً قادمان » ، أم جاء بعده ، نحو : « إن زيداً قادم وعمراً » .

وتختص « إن » و« وأن » و« ولكن » بجواز رفع ما بعد حرف العطف إذا كان ذلك بعد استيفاء الخبر ، نحو : « إن زيداً قادمٌ وعمرو » .

(١) هذا هو المشهور في اعراب مثل هذا التركيب ، وهناك من يقول بأن ليت هنا لا خبر لها ، ومن يقول : أن جملة الاستفهام هي الخبر . (انظر : المغني - الباب الثاني - الجملة الاعتراضية) .

واختلف النحاة في أمر هذا الرفع : فقال بعضهم : هو مطوف على محل إسم « إن » . لان اسمها في حكم المبتدأ ، وذلك لانها لم تغير معناه ، فقولك : « ان زيداً قائم » يساوي قولك : « زيد قائم » ، ولا فرق بينها إلا في درجة القوة ، وهي التوكيد . وقال آخرون : بل الرفع بعد الواو مبتدأ خبره محذوف دل عليه خبر « إن » . التقدير : إن زيداً قادم وعمرو قادم كذلك . ويكون المطف ، على هذا ، عطف جمل لا عطف مفردات .

أما « كأن و ليت و لعل » فلا يجوز فيها المطف بالرفع ، لان هذه الأحرف تبدل معاني الجمل التي تدخل عليها ، فقولك : « زيد قادم » معناه ثبوت القدم لزيد ، فاذا ادخلت « ليت » على هذه الجملة وقلت : « ليت زيداً قادم » فهم منها أن القدم غير واقع من زيد ، ولكنك تمنى أن يقع منه . وعلى هذا ، فلو عطف على هذه الجملة بالرفع وقلت : « ليت زيداً قادم وعمرو » ، وقدرت لعمرو خبراً بدلالة خبر ليت ، لأصبح الكلام على هذه الشاكلة : « ليت زيداً قادم ، وعمرو قادم » . وهو ممنوع ، لأنه عطف قدوم قد وقع من عمرو ، على قدوم لم يقع من زيد ، ولكنه ممنوع الوقوع .

وقد يعطف بالرفع مع « إن وأن ولكن » قبل استيفاء الخبر ، ولا يكون ذلك إلا لغرض بلاغي . والرفع حينئذ مبتدأ محذوف الخبر ، والجملة اعتراضية . ومنه قول ضابي بن الحارث البرجمي وهو محبوس بالمدينة :

٢٩ - فَمَنْ يَكُ أَمْسَى فِي الْمَدِينَةِ رَحْلُهُ

فاني - وقيارٌ - بها لغريبٌ

(اللغة : قيار : اسم جملة أو فرسه . الاعراب : « من » اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ . « يك » مضارع ناقص مجزوم لانه فعل الشرط وعلامة جزمه السكون الظاهر على نونه المحذوفة للتخفيف . واسمه مستتر تقديره هو يعود على « من » . « أمسى » ماض ناقص . « في المدينة » متعلقات بنجر أمسى المقدم المحذوف . « رحله » اسم أمسى المؤخر ، والهاء مضاف إليه . « فاني » الفاء رابطة لجواب الشرط ، « اني » إن واسمها . « وقيار » الواو اعتراضية ، قيار مبتدأ خبره محذوف بدلالة خبر « إن » . التقدير : وقيار غريب بها ايضاً . « بها » متعلقان بحال محذوفة من اسم « ان » . التقدير : اني حالة كوني بها لغريب . ولا يجوز التعليق بالخبر لامرين : لأن الباء لا تتعلق بفعل التثنية ، ولانها لوكانا متعلقين بالخبر للزم ان تتصل اللام المرحقة بهما لانها عندئذ صدر حيز الخبر . « لغريب » اللام مرحقة ، وغريب خبر « إن » . « جملة : من وخبرها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يك مع اسمه وخبره » خبر « من » محلها الرفع . « جملة : أمسى رحله في المدينة » خبر « يك » محلها النصب . « جملة : إن واسمها وخبرها » جواب شرط جازم مقترن بالفاء محلها الجزم . « جملة : وقيار مع خبره المحذوف » اعتراضية بين اسم « ان » وخبرها لا محل لها . الشاهد : « اني - وقيار - » : عطف بالرفع قبل استيفاء خبر « ان » لغرض معنوي هو بيان شدة وطأة الضربة حتى على الحيوان الاعجم) .

هـ - تخفيف بعضها :

١ - تخفيف (إن) : اذا خففت « إن » ، جاز دخولها على الجملة الفعلية وعلى الجملة الاسمية .

فان دخلت على الفعلية وجب أمران : اهمالها ، وأن يكون الفعل بعدها فعلاً ناسخاً ، كقوله تعالى : « وإن كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله » وقوله : « وإن نظنك لمن الكاذبين » . وشذ دخولها على غير الناسخ ، كقولهم : « إن يزينك لنفسك » .

وان دخلت على الاسمية ، فالتألب اهمالها ، مثل : « إن زيدٌ لقادم » . ويجوز بقاء عملها ، نحو : « إن زيداً لقادم » .

وفي كل احوال تخفيفها يجب ان تصحبها اللام المزحلقة للتفريق بينها وبين « أن » النافية ، كما رأيت في الامثلة اعلاه . وتسمى هذه اللام عند ذلك باللام الفارقة .

٢ - تخفيف « أن » : اذا خفت « أن » جاز دخولها على الجملة الفعلية وعلى الجملة الاسمية .

فاذا دخلت على الفعلية خيف ان تلتبس بـ « أن » الناصبة للمضارع ، فدفماً لهذا اللبس فصلوا بينها وبين الفعل باحد الفواصل الآتية : (قد) ، كقوله تعالى : « ونعلم أن قد صدقتنا » ، (س - سوف) ، كقوله تعالى : « علم أن سيكون منكم مرضى » ، (لم - لن - ما) ، كقوله تعالى : « أيجب الانسان أن لن نجمع عظامه ؟ » و « أيجب أن لم يرره أحد ؟ » و « أفلا يرَوْنَ أن لا يرجعُ إليهم قولاً ؟ » . (اداة الشرط) ، كقوله تعالى : « وأن لو استقاموا على الطريقة لأسفينا مَاءً غَدَقاً » . (رب) ، كقولك : « آمنت أن رب كسولٍ مرزوقٌ » .

ويجوز ترك الفاصل اعتماداً على كاشف آخر يكشف عن شخصية « أن » الخففة ، ويميزها من « أن » الناصبة للمضارع . هذا الكاشف هو أن الخففة لا تأتي إلا بعد فعل يقيني مثل المشددة ، أما الناصبة فلا تأتي إلا بعد فعل دال على الرغبة ، فمثال الأولى : « علمت أن تسافرون » ، ومثال الثانية : « أريد أن تسافروا » .

فان دخلت على الجملة الاسمية ، مثل : « علمت أن زيد مسافر » ، أو على الفعلية التي فعلها جامد ، مثل : « علمت أن ليس زيد قادماً » ، لم تتجج الى الفاصل مطلقاً ، لعدم الالتباس بينها وبين الناصبة ، لأن الناصبة لا تدخل هذه المدخولات .

ومتى خففت « أن » ، فسيويه والكوفيون يعدونها مهملة ، لاعمل لها سوى سبك الجملة التي بعدها بمصدر . أما سائر البصريين فيعتبرونها عاملة ويقدرون اسمها ضميراً شأن محذوفاً ، والجملة التي بعدها خبر لها .

وقد اجمع النحاة على أن الخففة لا تنصب - ان كانت عاملة - إلا ضمير الشأن المحذوف ، واعتبروا نصبها للضمير البارز شذوذاً ، كقول الشاعر الجهول :

٣٠ - فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي
فِرَاقَكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقٌ

(الاعراب : « لو » حرف شرط غير جازم . « أنك » أن الخففة واسمها . « في يوم » متعلقان بفعل سألتني . « الرخاء » مضاف اليه . « سألتني » فعل وفاعل ونون وقاية ومفعول به أول . « فراقك » مفعول به ثانٍ والكاف مضاف اليه . « لم أبخل » جازم ومجزوم وفاعل مستتر . « وانت صديق » او حالية ومبتدأ وخبر . المصدر المؤول من « ان » الخففة واسمها وخبرها في محل رفع فاعل لفعل محذوف تقديره « ثبت » . « جملة : ثبت مع فاعله » ابتدائية لا محل لها . « جملة : اسم أن وخبرها » صلة أن لا محل لها من الاعراب . « جملة : سألتني » خبر أن محلها الرفع . « جملة : لم أبخل » جواب شرط غير جازم لا محل لها . « جملة : وانت صديق » حالية محلها النصب . الشاهد : « أنك » : نصبت أن الخففة ضميراً بارزاً على الشذوذ) .

٣ - تخفيف « كان » : اذا خففت « كان » دخلت على الفعلية والاسمية .

فان دخلت على الفعلية وجب الفاصل بينها وبين مدخولها ، لكيلا تلتبس بـ « كان » المؤلفة من كاف التشبيه و « ان » الناصبة للمضارع . والفاصل مع « كان » هو واحد من اثنين : (قد) ، نحو : « كان »

قد جاء زيد ، (لم) ، كقوله تعالى : « كأن لم تنف بالأمس » .
وان دخلت على الاسمية لم تحتج الى الفاصل لعدم احتمال الالتباس ،
نحو : « كأن زيد أسد » .
واكثر النحاة على أنها إذا خفت بقيت عاملة ، واسمها ضمير شأن
محذوف ، والجملة التي بعدها خبر لها .

٤ - تخفيف « لكن » : اذا خفت « لكن » دخلت على الاسمية ،
نحو : « جاء زيد لكن أخوه غائب » ، وعلى الفعلية ، نحو : جاء زيد
لكن غاب أخوه . وهي عند الجميع مهملة في حال التخفيف .

و - كفراً :

اذا لحقت « ما » الزائدة الأحراف المشبهة بالفعل ، كفتها عن العمل
فيرجع ما بعدها مبتدأ وخبراً ، كقوله تعالى : « إنما المؤمنون إخوة » ،
و كقولك : « كأنما النجوم لآلئ » ، و كقول الفرزدق :

٣١ - أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا
أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا

(الاعراب : « اعد » أمر فاعله مستتر . « نظراً » مفعول به .
« يا » اداة نداء . « عبد قيس » منادى منصوب ، ومضاف إليه مجرور .
« لعلماً » مكشوفة وكافة لا عمل لها . « أضاءت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث .
« لك » متعلقان بأضاءت . « النار » فاعل . « الحمار » مفعول به . « المقيدا »
صفة . « جملة : اعد » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يا عبد قيس » استثنائية
لا محل لها . « جملة : أضاءت النار » استثنائية لا محل لها . الشاهد : « لعلماً » :
دخلت « ما » الزائدة على « لعل » فكفتها عن العمل) .

وإذا كفت الاحرف المشبهة بالفعل عن العمل ألغى اختصاصها بالجملة الاسمية ، وصارت صالحة للجملتين ، كما تلاحظ ذلك من الآية والشاهد أعلاه

وقد استثنيت لبت دون سائر اخواتها ، فاجازوا ابقاء عملها واختصاصها ، تقول : « ايها زيداً قادم » و « ليتما زيداً قادم » (١) .

(١) قال ابن عيش (٥٦/٨) : ويجوز ان تجعل « ما » زائدة مؤكدة فلا يطل عمل [الحروف المشبهة] ، فتقول : ايها زيداً قائم ، كما تقول : إن زيداً قائم .

٣ - (لا) النافية للجنس

يلحق بالحروف المشبهة بالفعل - من حيث نصبها للاسم ورفعها للخبر - حرف نفي يدعي (لا) النافية للجنس ، أو (لا) التبرئة ، وذلك لأنها تنفي الخبر عن جميع أفراد جنس المبتدأ ، أو تبرئ جنس المبتدأ بجميع أفرادها عن الاتصاف بالخبر . فاذا قلت : « لا طالب كسول » ، فانت تنفي الكسل ، لا عن طالب واحد ، بل تنفيه عن جميع أفراد جنس الطالب ، وبعبارة أخرى : انت تبرئ الطلاب جميعاً من صفة الكسل .

هذه الـ « لا » اذا دخلت - وبمعناها الذي شرحناه - على المبتدأ والخبر عملت فيها عمل الحروف المشبهة بالفعل ، فنصب الأول على أنه اسمها ، وترفع الثاني على أنه خبرها . ولكنها تحتاج في ذلك الى توفر بعض الشروط ، كما أن لاسمها وخبرها أحكاماً خاصة . وفيما يلي بيان ذلك كله :

أ - شروط اعمالها :

لا تعمل « لا » النافية للجنس عمل الحروف المشبهة إلا بتوفر أربعة شروط :

١ - أن تكون نصاً على نفي الجنس ، كأن تقول : « لا رجل مسافر » ، مريداً نفي السفر عن جميع الرجال . فان أردت نفيه عن رجل واحد ، واثباته لرجلين أو أكثر ، قلت : « لا رجل مسافر » ، بل رجلاً ، « فتهملها ، أو تماملها معاملة « ليس » فتقول : « لا رجل »

مسافراً . وكل ذلك يعود الى ارادة المتكلم ، والى المعنى الذي يريد التعبير عنه ، أما السامع ، فانه ان سمعها عاملة عمل الحروف المشبهة ، فعليه أن يفهم منها نفي الجنس كله ، وان سمعها عاملة عمل « ليس » أو مهيمة ، فله أن يفهم منها نفي الجنس كله أو نفي الواحد .

٢ - أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، نحو « لا عامل مهمل » . وهذا الشرط نتيجة للشرط السابق ، ذلك لأن اسمها يعني جنسه كله ، فيجب لذلك أن يكون نكرة ، لأن التعريف تحديد ، والتحديد يتناقض مع ارادة الجنس كله .

فاذا قلت : « لا سميد في الدار » فانت لا تنفي الوجود في الدار عن جميع الرجال ، بل تنفيه عن سميد فقط ، واذن تكون « لا » غير نافية للجنس كله ، وبالتالي فهي مهيمة ويجب تكرارها ، تقول : « لا سميد في الدار ولا خالد » .

٣ - أن لا يفصل بينها وبين اسمها بفصل . فاذا فصل - ولو بالخبر - اهمت ، ووجب تكرارها ، مثل : « لا في الدار رجل » ، ولا امرأة » .

٤ - أن لا يدخل عليها حرف جر ، فان دخل عليها ، اهمت ، وكان ما بعدها مجروراً به ، نحو : « سافرت بلا زاد » .

ب - اسمها :

١ - اذا كان اسم « لا » النافية للجنس مفرداً ، أي ليس مضافاً ولا مهيماً بالمضاف ، وجب بناؤه على الفتح ، أو على ما ينوب عن الفتح

من الحركات والحروف ، ويكون في محل نصب ، مثل : « لا رجلَ مسافرٌ - لا رجلين مسافرين - لا معلمين مسافرون ، لا طالباتِ عندنا » . ويجوز في الجمع المؤنث السالم وحده أن يبنى على الكسرة ، لأن الكسرة فيه في مقابل الفتحة في غيره ، وان يبنى على الفتحة نفسها ، فتقول : « لا طالباتِ عندنا » . قال سلامة بن جندل السعدي :

٣٢ - إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجَدُّ عَوَاقِبِهِ
فِيهِ نَلَدٌ ، وَلَا لَدَاتٍ لِلشَّيْبِ

(الاعراب : « ان الشباب » ان مع اسمها . « الذي » اسم موصول في محل نصب نعتاً للشباب . « مجد عواقبه » خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ومضاف اليه . « فيه » متعلقان بنلد . « نلد » مضارع مرفوع والفاعل مستتر . « الواو » عاطفة . « لا » نافية للجنس تعمل عمل « ان » . « لذات » اسم « لا » مبني على الكسرة ، أو مبني على الفتحة (روي بالوجهين) في محل نصب . « للشيب » متعلقان بنحبر « لا » المحذوف . « جملة : ان الشباب مع الخبر » ابتدائية لا محل لها . « جملة : مجد عواقبه » صلة الذي لا محل لها . « جملة : نلد » خبر « ان » محلها الرفع . « جملة : ولا لذات للشيب » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . الشاهد : « ولا لذات » : جاز للجمع المؤنث السالم الواقع اسماً للا نافية للجنس ان يبنى على الكسرة أو على الفتحة (١) .

٣ - اذا كان اسمها مضافاً فهو معرب منصوب ، نحو : « لا رجلَ كذبٍ عندنا - لا أخا جبلٍ عندنا - لا معلمي رياضةٍ عندنا ... الخ » .

(١) اختلف النحاة في هذا الشأن فكانوا على اربعة مذاهب : ١ - انه مبني على الفتح لا غير ، ٢ - انه مبني على الكسرة لا غير ، ٣ - انه مبني على الكسرة لا غير مع بقاء التنوين : لا لذاتٍ ؛ - انه يجوز فيه البناء على الكسرة والبناء على الفتحة . وهذا ما رجحناه هنا .

٣ - إذا كان اسمها شبيهاً بالمضاف ، فهو معرب منصوب أيضاً .
والشبيه بالمضاف هو كل اسم اتصل به شيء يتمم معناه ، كجبار ومجروح
مثلاً ، نحو : « لا راغباً في الشر بيننا » ، أو ظرف ، نحو : « لا
مسافراً اليوم حاضرٌ » أو تمييز ، نحو : « لا عشرين درهماً معك » ،
أو مفعول به ، مثل : « لا كاتباً رسالةً عندنا » ، أو فاعل ، نحو :
« لا قبيحاً خلقته حاضرٌ » ، أو نائب فاعل ، نحو : « لا مذموماً
فعله بيننا » . وضابطه أن يكون عاملاً فيما بعده كما رأيت من الأمثلة .

٤ - قد يحذف اسم « لا » إذا فهم ، مثل : « لا عليك » ،
والأصل : لا بأسَ عليك ، أو : لا جناحَ عليك . وذلك نادر .

هذا ، وتعتبر « لا » مع اسمها كلمة واحدة مركبة تركيب « خمسة
عشر » ، فتعامل وكأنها كلمة واحدة مثل كلمة « لاسلكي » ، ويقال في
الاعراب : « لا رجل » كلها كلمة واحدة في محل رفع مبتدأ . و (حاضر)
خبر لـ (لا رجل) .

ولهذا أجازوا للتابع أن يتبع محل الابتداء ، فتقول في المطف :
« لا رجلَ وامرأةٌ في الدار » ، كما تقول في النعت : « لا رجلَ
كسولٌ عندنا » .

ج - خبرها :

١ - أشكال خبر « لا » كأشكال خبر المبتدأ : يأتي مفرداً : « لا
طالبَ مهملٌ » ، ويأتي جملة فعلية : « لا مسرحية تمتع قراءتها في كتاب » ،
ويأتي جملة اسمية : « لا مسرحية قراءتها امتع من مشاهدتها » ، ويأتي شبه جملة :
« لا رجلَ عندك - لا رجل في الحديقة » .

٢ - يكثر حذف الخبر ، مثل : « لا ريبَ - لا شكَ - لا غرورَ - لا مفزَ - لا عجبَ - لا بدءَ - لا محالةَ - لا بأسَ - لا ضررَ - ... الخ » .

د - تكررهما :

إذا تكررت « لا » ، مثل : « لا حول ولا قوة إلا بالله » ، جاز لك ما يأتي :

١ - إعمال الاثنتين عمل « إن » ، : لا حول ولا قوة إلا بالله .

٢ - إعمال الاثنتين عمل « ليس » ، : لا حول ولا قوة إلا بالله .
وتقدير الخبر (موجوداً) .

٣ - إعمال الاثنتين : لا حول ولا قوة إلا بالله . وتقدير الخبر عندئذٍ (موجودٌ) .

٤ - إعمال إحداهما عمل « ان » ، أو « ليس » ، وإعمال الأخرى : لا حول ولا قوة إلا بالله - لا حول ولا قوة إلا بالله (فيقدر الخبر للأولى : موجوداً ، وللثانية : موجودةٌ) - لا حول ولا قوة إلا بالله - لا حول ولا قوة إلا بالله (فيقدر الخبر للأولى : موجود - وللثانية : موجودةٌ) .

٥ - إعمال الأولى عمل « ان » ، وعطف الثانية على محل اسم الأولى : لا حول ولا قوة إلا بالله .

٥ - نعت اسمها والمطوف عليه :

١ - اذا عطفت على اسم لا النافية للجنس جاز في المطوف الرفع على أنه معطوف على محل « لا » مع اسمها ، لأنها مع اسمها - كما علمت - تعتبر كلمة واحدة في محل رفع على الابتداء ، فتقول : « لا رجلَ وامرأةٌ في الدار » . وجاز النصب على أنه معطوف على اسمها تابع له في المحل ، لأن محله كما علمت - النصب ، فتقول : « لا رجلَ وامرأةً في الدار » .

٢ - اذا نعت اسم « لا » النافية للجنس جاز في النعت ما جاز في المطوف ، تقول : « لا رجلَ خائنٌ عندنا » و « لا رجلَ خائناً عندنا » . وهناك حالة ثالثة جائزة أيضاً وهي أن يبنى النعت على الفتح كما بني ممنوعه ، نحو : « لا رجلَ خائنَ عندنا » . ويشترط لهذه الحالة أن يكون اسمها مبنياً لا معرباً ، وأن يكون نعته مفرداً ، أي ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ، لأن هذين النوعين لا يبينان ، ثم أن يكون متصلاً بمنوعه ، كما رأيت في المثال . فان اختل شرط من هذه الشروط ، لم يجز إلا الرفع والنصب .

٤ - ظن وأخواتها

وهذه طائفة أخرى من الأفعال الناسخة للابتداء . وهي ليست ناقصة مثل كان وأخواتها ، أو مثل أفعال المقاربة والشروع والرجاء ، بل هي أفعال تامة كسائر الأفعال ، لكن خصيصة الواحدة أنها تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبها على أنها مفعولان لها . وتسهيلاً للدراسة منقسمها الى الزمر الآتية :

آ - أفعال القلوب :

وهي مجموعة أفعال ، منها ما يدل على اليقين ، ومنها ما يدل على الرجحان والظن ، وقد يستعمل الواحد منها في كلا المعنيين : وهذه أشهرها :

- ١ - (رَأَى) : رأيت العلمَ نافماً .
- ٢ - (عَلِمَ) : علمت زيداً مسافراً .
- ٣ - (وَجَدَ) : وإنَّ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ .
- ٤ - (دَرَى) : دريت زيداً ناجحاً .
- ٥ - (تَعَلَّمَ) : وهذا فعل جامد بمعنى « اعلم » : تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا .
- ٦ - (خَالَ) : خلت زيداً أخاك .

- ٧ - (ظن) : وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه .
- ٨ - (حسب) : حسبت التقى والجودَ خيرَ تجارةٍ .
- ٩ - (زعم) : زعمت زيداَ صديقك .
- ١٠ - (عدت) : عدت زيداَ صديقي .
- ١١ - (حجا) : قد كنت أحجوك رفيقاً لي .
- ١٢ - (جعل) : وهي التي بمعنى « اعتقد » ، كقوله تعالى :
« وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً » . وهي غير « جعل » التي
بمعنى « صير » .
- ١٣ - (هب) : وهي فعل جامد بمعنى « إفرض » . كقول ابن
هم السلولي :

٣٣ - فقلتُ : أجرنِي أبا مالكِ
وإلاَّ ، فهبني امرأاً هالكاً

(الاعراب : « فقلت » فعل وفاعل . « أجرنِي » فصل أمر وفاعل)
مستتر ونون وقاية ومفعول به . « أبا » منادى باداء نداء محذوفة منصوب بالالف
لأنه من الاسماء الحنسة . « مالك » مضاف إليه . « والا » الواو استثنائية .
الا : مؤلفة من « ان » حرف شرط ، ولا نافية ، وفعل الشرط محذوف تقديره :
وان لا تجرنِي . « هبني » الفاء رابطة لجواب الشرط . هبني : فعل أمر وفاعله
مستتر والنون للوقاية والياء مفعول به أول . « امرأاً » مفعول به ثان . « هالكاً »
نعت للمفعول الثاني . « جملة : قلت » ابتدائية لا محل لها . « جملة : أجرنِي »
ابتداء القول لا محل لها . « جملة : أبا مالك » استثنائية لا محل لها . « جملة
الشرط المحذوفة » استثنائية لا محل لها . « جملة : فهبني » جواب شرط جازم

محلها الجزم . « مجموع الجمل التي يبد القول » في محل نصب مفعول به للقول .
الشاهد : « فهبني اسراً » : جاءت « هب » بمعنى « افرض أو احسب » ،
فصببت المبتدأ والخبر مفعولين لها (.

ويحسن التنبيه على أن هذه الأفعال لا تكون ناسخة للابتداء ، أي
لا تنصب المبتدأ والخبر مفعولين لها ، إلا اذا جاءت لمعنى العلم والظن ،
فان استعملت في معانٍ أخرى ، كانت أفعالاً عادية لها الأحكام التي لكل
الأفعال العادية . فاذا استعملت فعل « رأى » بمعنى « أبصر وشاهد » ،
فهو فعل عادي له مفعول واحد ، مثل : « رأيت الهلال » ، فان كان له
منصوب ثانٍ فهو حال وليس مفعولاً ثانياً ، مثل : « رأيت زيدا مقبلاً » .
وكذا الأمر اذا استعملت فعل « علم » بمعنى « عرف » ، مثل : « علمت
المسألة » ، وفعل « وجد » بمعنى « عثر على » ، مثل : « وجدت الكتاب
المفقود » ، وفعل « عد » بمعنى العد والحساب ، مثل : « عددت
الدرام » .. الخ .

كما يحسن التنبيه على أن كل فعل جاء لمعنى الظن واليقين فله حكم
أفعال القلوب التي ذكرنا أكثرها أعلاه .

هذا ، ولأفعال القلوب مع المبتدأ والخبر ثلاثة أنواع من السلوك :

١ - الاعمال : وهو أن تنصبها لفظاً كما رأينا في الأمثلة .

٢ - الالغاء : وهو أن لا تنصبها ، لا لفظاً ، ولا محلاً ، مثل :
« ظننت زيدا مسافراً » ، فيعودان مبتدأ وخبراً يؤلفان جملة مستأنفة لا
محل لها من الاعراب .

وحالة الالغاء هذه جائزة مهما يكن وضع الفعل القلبي وترتيبه .
لكنها تفضل اذا كان الفعل القلبي متأخراً عن المبتدأ والخبر ، مثل :

« زيد مسافرٌ ظننت » ، ولا أفضلية إذا كان متوسطاً ، مثل : « زيد - ظننت - مسافرٌ » ، وتستكره إذا كان متقدماً عليها ، كقول كعب بن زهير :

٣٤ - أَرْجُو وَآمَلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتْهَا

وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ

(الاعراب : « أرجو » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « وآمل » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « أن » حرف مصدرية ونصب « تدنو » مضارع منصوب ، وسكن آخره للضرورة . « مودتها » فاعل ومضاف إليه « أن » وما بعدها في تأويل مصدر مفعول به لفعل « آمل » . « وما إخال » حرف عطف وحرف نفي ومضارع مرفوع فاعله مستتر . « لدينا » ظرف مكان متعاقب بخبر مقدم محذوف ، والضمير المتصل مضاف إليه . « منك » متعلقان بحال محذوفة مقدمة للابتداء . « تنويل » مبتدأ مؤخر . « جملة : أرجو » ابتدائية لا محل لها . « جملة : وآمل » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة : تدنو مودتها » صلة الحرف المصدرية لا محل لها « جملة : وما إخال » معطوفة على جملة « آمل » لا محل لها . « جملة : لدينا تنويل » استئنافية لا محل لها . الشاهد : « وما إخال لدينا منك تنويل » : الفى الشاعر الفعل القلي رغم تقدمه على المبتدأ والخبر . وهو قليل (١) .

٣ - التعليق : وهو منع الفعل القلي من التسلسل على المبتدأ

والخبر ، ومن نصبه لها لفظاً على أنها مفعولان له ، فيتسلط على محل جملتها ، ويجعلها سادة مَصَدَّة مفعوليه ، نحو : « علمتُ زَيْدٌ مسافرٌ » .

(١) يمنع البصريون الالغاء في حال تقدم الفعل . فان جاء في النصوص ما يوم الالغاء ، أول على اضمار ضمير الشأن : « وما إخاله لدينا منك تنويل » اي : وما إخال الأمر . أو على تقدير لام الابتداء : « وما إخال لدينا منك تنويل » . فعلى التأويل الأول ، يكون ضمير الشأن المحذوف مفعولاً أول ، وجملة المبتدأ والخبر مفعولاً ثانياً . وتكون الحالة حالة افعال . وعلى التأويل الثاني ، تكون جملة المبتدأ والخبر سادة مسد المفعولين ، وتكون الحالة حالة تعليق . ومذهب الكوفيين الذي سرنا عليه أقل كلفة كما ترى .

ولا تكون حالة التعليق إلا اذا فصل بين الفعل القلبي ومعمولييه
 فاصل يسمى المعلق ، وهو « ما » النافية ، مثل : « علمت ما زيدٌ
 مسافرٌ » ، أو « إن » النافية في جواب القسم ، مثل : « علمت - والله -
 إن زيدٌ مسافرٌ » ، أو « لا » النافية في جواب القسم ، مثل :
 « ظننت - والله - لا زيدٌ مسافرٌ ولا عمروٌ » ، أو لام الابتداء ،
 مثل : « علمت لزيدٌ مسافرٌ » ، أو وجود استفهام في جملة المبتدأ والخبر ،
 مثل : « علمت أيُّهم أبوك ؟ - علمتُ ديوانُ أيِّ الشعراءِ عندك ؟ -
 علمت أزيدٌ عندك أم عمروٌ ؟ » .
 وتلاحظ أن أكثر هذه المعلقات مما له الصدارة في الكلام ، فلا
 يسمح لما قبله أن يعمل فيما بعده .

وتختلف حالة التعليق عن حالة الالغاء في أمرين : أولهما : أن
 الالغاء جائز لا واجب ، فتستطيع أن تلغي فتقول : « زيدٌ ظننتُ مسافرٌ »
 كما تستطيع أن تعمل فتقول : « زيداً ظننت مسافراً » . أما التعليق
 فواجب متى وجد الملق ، فلا تستطيع أن تقول : « ظننت لزيداً مسافراً »
 الثاني : أن الفعل القلبي في حالة الالغاء هو الذي لا يريد أن يعمل في
 المبتدأ والخبر ، لا لفظاً ولا محلاً ، لذا فالجملة بعده مستأنفة لا محل لها ،
 أما في حالة التعليق ، فالفعل يريد العمل لفظاً ، ولكن الملق يمنع من
 ذلك ، فيتسلط الفعل عندئذ على المحل . وتظهر فائدة هذا الخلاف في
 المطف : فلو عطفت مبتدأ وخبراً على مبتدأ وخبر بعد فعل ملغى ،
 لعطفها مرفوعين ، ، فتقول : « ظننت زيد مسافرٌ وعمروٌ حاضرٌ » ،
 لأن الفعل الملغى لم يعمل في المبتدأ والخبر الأولين لا لفظاً ولا محلاً ، أما
 لو عطفت مبتدأ وخبراً ليس فيها معلق ، على مبتدأ وخبر فيها معلق ،
 لعطفها منصوبين ، فتقول : « ظننت لزيد مسافرٌ وعمراً حاضرأ » ،
 لأن الفعل القلبي هنا يريد العمل ، ولكن الملق في المبتدأ والخبر الأولين
 منعه من ذلك لفظاً ، ولم يكن في المبتدأ والخبر الثانيين ما يمنعه من ذلك .

ملاحظات :

١ - كل ما مضى من الأحكام يسري على مصادر أفعال القلوب وما اشتق منها . تقول : « زَعَمْتُ زَيْدًا مسافراً غيرُ صحيح » ، حيث « الزعم » مبتدأ ، والكاف فاعله في المعنى ، مضاف إليه في اللفظ ، وحيث « زَيْدًا مسافراً » مفعولان للمصدر « الزعم » .

٢ - قد تدخل « أَنْ » الحرف المشبه بالفعل على معمولي الفعل القلبي ، مثل : « ظننت أَنْ زَيْدًا مسافراً » ، فيكون المبتدأ والخبر عندئذ معمولين للحرف ، الأول اسمه والثاني خبره ، أما الفعل القلبي فينصب المصدر المؤول من « أَنْ » واسمها وخبرها ساداً مسدداً مفعوليه .

٣ - أحكام الالفاء والتعليق تسري على جميع أفعال القلوب ، ما عدا ما كان منها جامداً ، وهما فعلان فقط : « تَعَلَّمْتُ » بمعنى « إعلم » ، و « هَبَّ » ؛ بمعنى « إفرض » .

٤ - يجوز سقوط أحد المفعولين ، أو سقوط كليهما ، بشرط وجود دليل يدل على الساقط . فمن سقط أحد المفعولين قول عنزة :

ولقد نزلت - فلا تظنني غيرَه - مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ .

أي : فلا تظني غيره واقماً .

ومن حذف المفعولين معاً قول الكهيت :

٣٥ - بَأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ
تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسَبُ

أي : وتحسب حبهام عاراً علي .

(الاعراب : « بأي » متعلقان بفعل « ترى » . «/ كتاب « مضاف إليه » أم « حرف عطف . « بأية » معطوفان على « بأي » . « سنة » مضاف إليه . « ترى » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « حبهام » مفعول به أول ، والضمير مضاف إليه . « عاراً » مفعول به ثانٍ . « علي » متعلقان بصفة محذوفة للمفعول الثاني . التقدير : عاراً كائناً علي . « وتحسب » مضارع مرفوع فاعله مستتر . والمفعولان محذوفان ببديل مفعولي « ترى » . والتقدير : وتحسب حبهام عاراً علي . « جملة : ترى » ابتدائية لا محل لها . « جملة : وتحسب » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . الشاهد : « وتحسب » : حذف المفعولان ببديل) .

ب - القول بمعنى الظن :

قلنا مراراً إن كل فعل استعملته اللغة بمعنى « ظن » أو « علم » ؛ فهو واحد من أفعال القلوب ، يسري عليه ما يسري على جميعها .

ومن هذه الأفعال التي تستعمل بمعنى « ظن » فعل « قال » . إلا أن اللغة لا تستعمله بهذا المعنى إلا في حالة مخصوصة وبشروط مخصوصة . وهذا ما حملنا على أن نفرده له هذه الفقرة .

وهذه الشروط هي :

١ - أن يكون بصيغة المضارع .

٢ - أن يكون للمخاطب فقط .

٣ - أن يسبق باستفهام .

٤ - أن لا يفصل بينه وبين الاستفهام فاصل ، إلا أن يكون

ظرفاً أو جاراً ، أو أحد معمولي الفعل « قال » .

ومثال ما توفرت فيه الشروط قول هذبة بن خشرم العنزي يتنزل :

٣٦ - مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرَّوَاسِمَا
يَحْمِلْنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا ؟

أي : متى تظنها تحملها ؟

(اللفظة : متى تقول : متى تظن . القلوص : جمع قلووس ، وهي الناقة الشابة الضامرة . الرواسم : السرعات . الاعراب : « متى » اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية . متعلق بالفعل « تقول » . « تقول » مضارع مرفوع فاعله مستتر « القلوص » مفعول به أول لفعل تقول . « الرواسما » صفة القلوص . « يحملن » فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة في محل رفع . ونون النسوة فاعل . « أم » مفعول به لفعل يحملن . « قاسم » مضاف اليه . « وقاسما » معطوف على أم . « جملة : متى تقول » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يحملن » مفعول به ثانٍ لفعل تقول . الشاهد : « متى تقول » : استعمل « تقول » بمعنى « تظن » فمومل معاملة افعال القلوب (١) .

ج - (أَعْلَمَ) وَأَضْوَأَتْهَا :

(أعلم) هي نفسها « عَلِمَ » القلبية المتعدية لمفعولين أصلها المبتدأ

(١) من العرب من يجري القول مجرى الظن بلا شرط من الشروط المذكورة أعلاه . وم بنو سليم . فيقولون : قال زيد خالداً مسافراً . وهو هنا ليس على تضمينه معنى الظن ، بل على معنى الزعم . هذا ، وأجراء القول مجرى الظن ليس ضرورياً في حال توفر الشروط ، بل يمكن رفع المبتدأ والخبر على الحكاية ، فنقول : « أقول : زيد مسافر ؟ » فتكون جملة المبتدأ والخبر مفعولاً واحداً لتقول .

والخبر ، ولكنها الآن صارت على وزن (أفعل) ، أي زيادة همزة التعمية . وقد عرفنا فيما مضى أن همزة التعمية تجعل الفعل اللازم متعمداً الى مفعول واحد ، مثل : « دخل زيدٌ إلى الغرفة ← أدخل عمرٌو زيداً إلى الغرفة » ، وانها تجعل التعمدي الى واحد متعمداً الى اثنين ، مثل : « لبس زيدٌ ثوباً ← ألبس عمرٌو زيداً ثوباً » ، وها هي الآن تجعل « علم » التعمدي الى اثنين متعمداً الى ثلاثة ، مثل : « علم زيدٌ خالداً مسافراً ← أعلم عمرٌو زيداً خالداً مسافراً » .

وعلى هذا تكون (أعلم) فعلاً قلبياً لا يختلف عن أفعال القلوب إلا بكونه ذا ثلاثة مفعولات ، ويأتي ترتيب مفعوله الجديد الناتج عن زيادة همزة التعمية أولاً ، أما مفعولاه السابقان فهما الثاني والثالث من مفعولاته .

والنتيجة المنطقية لكل ذلك ، أن مفعولي (أعلم) الثاني والثالث لهما كل أحكام المفعولين لـ (علم) ، من حيث الاعمال والالغاء والتعليق وغير ذلك ، تقول معملاً : « أعلم زيدٌ عمرٌاً خالداً مسافراً » ، وتقول ملغياً : « أعلم زيدٌ عمرٌاً خالدٌ مسافراً » ، وتقول معلقاً : « أعلم زيدٌ عمرٌاً خالدٌ مسافراً » . وتقول مدخلاً « أن » : « أعلم زيدٌ عمرٌاً أن خالداً مسافراً » ، فيكون المصدر المؤول ساداً مسدداً المفعولين الثاني والثالث ، وتقول معملاً المصدر : « إعلامكُ عمرٌاً خالداً مسافراً غير صحيح » ، فتكون الكاف فاعلاً في المعنى للاعلام ، وتكون « عمرٌاً خالداً مسافراً » مفعولات ثلاثة للمصدر « اعلام » .

هذه (أعلم) ، وهذه أحكامها . أما أخواتها فهي كل فعل جاء بمعناها ، مثل : أرى (التي مضارعها يُرى) ، وأخبر ، وأنبأ ، وخبرٌ ونبأٌ ، وحدثٌ ، وما في معناها .

ويغلب في هذه الأفعال أن يحذف الفاعل وينوب المفعول الأول عنه ، كقول رجل من بني كلاب :

٣٧ - وَمَا عَلَيْكَ - إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَنَفًا
وَوَغَابَ بَعْلُكَ يَوْمًا - أَنْ تَعُودِيَنِي ؟

(اللمة : الدنف : من لازمه مرض الشق . البعل : الزوج . تعوديني : تزوريني في مرضي . الاعراب : « وما » اسم استفهام في محل رفع مبتدأ . « عليك » متعلقان بالخبر المحذوف . « اذا » ظرفية شرطية غير جازمة متعلقة بأبواب المحذوف المدلول عليه بالكلام السابق . « أخبرتني » فعل ماض مجهول . والتاء نائب فاعل (وكانت هي المفعول الأول) . والنون للوقاية . والياء مفعول به ثانٍ . « دنفًا » مفعول به ثالث . « وغاب بعلك » فعل وفاعل ومضاف إليه . « يوماً » ظرف متعلق بفعل « غاب » ، ويجوز تعليقه بفعل « أخبرت » . « أن » حرف مصدرية ونصب . « تعوديني » مضارع منصوب يحذف النون لانه من الأفعال الخمسة . والياء الأولى فاعل . والنون للوقاية . والياء الثانية مفعول به . والمصدر المؤول في محل جر مجرف جر محذوف ، والجار والمجرور متعلقان بالخبر المحذوف الذي هو لـ « ما » . التقدير : وما عليك من عيادتي ، أو ببيادتي ، أو في عيادتي ، أي : وأي شيء يجري عليك بسبب عيادتي ؟ « جملة : وما عليك » ابتدائية لا محل لها . « جملة : أخبرتني » مضاف إليها محلها الجر . « جملة جواب الشرط المحذوفة » جواب شرط غير جازم لا محل لها . « مجموع جملي الشرط » إعتراض بين الخبر والجار المتعلق به لا محل له من الاعراب . « جملة : وغاب بعلك » معطوفة على الجملة المضاف إليها محلها الجر . ويجوز اعتبارها حالية على تقدير « قد » : وقد غاب بعلك . ويكون محلها عندئذ النصب . « جملة : تعوديني » صلة الموصول الحرفي لا محل لها . الشاهد : « أخبرتني دفا » : بني « أخبر » للمجهول فتاب المفعول الأول عن فاعله ، وظل الثاني والثالث مفعولين .)

د - أفعال التحويل :

وأما أفعال التحويل فهي كل فعل بمعنى « صير » . وقد عد النحاة

منها سبعة : « صَيَّرَ » ، نحو « صَيَّرْتُ الطينَ خزفاً » ، و « جعل » ،
 نحو قوله تعالى : « وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً
 مَّتَّوِّراً » ، و « وهب » ، كقولهم : « وَهَبِي اللهُ فِدَاكَ » ، أي :
 جعلني فداك ، و « اتخذ » ، كقراءة : « لَتَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِ أُجْرًا »
 و « اتَّخَذَ » ، كقوله تعالى : « وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا » ، و
 « تَرَكَ » ، كقوله تعالى : « وَتَرَكَنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَ مَيْدٍ يَمُوجٌ فِي
 بَعْضٍ » ، و « ردَّ » ، كقول عبد الله بن الزبير الأسدي :

٣٨ - رَمَى الْحِدْثَانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ
 بِمِقْدَارِ سَمْدَنٍ لَهُ سُمُودًا
 فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضًا
 وَرَدَّ وَجُوهَهُنَّ الْبَيْضَ سُودًا

(اللغة : الحدثنان : نوازل الدهر ومصائبه . بمقدار : بكمية من المصائب .
 سمذن : حزن . الاعراب : « رمى الحدثنان » فعل وفاعل . « نِسْوَةَ آلِ
 حَرْبٍ » مفعول به ومضاف اليه ثم مضاف اليه . « بمقدار » متعلقان بالفعل رمى .
 « سمذن » فعل وفاعل . « له » متعلقان بفعل سمذن . « سُودًا » مطلق .
 « فرد » فعل وفاعل مستتر . « شعورهن » مفعول به أول . والهاء مضاف
 اليه . « السود » صفة للشعور . « بيضاً » مفعول به ثانٍ . « ورد وجوههن
 البيض سوداً » اعرابه كأعراب الشطر الأول . « جملة : رمى الحدثنان » ابتدائية
 لا محل لها . « جملة : سمذن » صفة للمقدار محلها الجر . « جملة : فرد » يجوز
 عطفها على الابتدائية وعلى الوصفية . الشاهد : « رد شعورهن بيضاً » : نصب
 الفعل « رد » مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر لانه من افعال التحويل .)

هذا ، ولا يسري على أفعال التحويل ما سرى على أفعال القلوب من الغاء وتعليق ، فليس في هذا الباب شيء من ذلك .

أما مشتقات هذه الأفعال ومصادرهما فتعمل عملها أيضاً ، فتنصب المبتدأ والخبر مفعولين لها ، تقول : « جَعَلْتُكَ الْكِتَابَ رَفِيقًا لَكَ حَسَنٌ » .

ولا تدخل « أَنْ » على معمولي هذه الأفعال ، فلا تقول : « جعلت أَنْ الْكِتَابَ رَفِيقًا لِي » .

المجملتان

بمخنا حتى الآن في الجملة بقسميها الفعلية والاسمية ، فدرسنا عمدها (الفعل ، والفاعل ، ونائب الفاعل ، والمبتدأ والخبر) ، وبيننا ما يعرض لكل عمدة من رفع ، ونصب ، وجزم ، وتقديم ، وتأخير ، وحذف ... الخ . وتبي علينا أن نتساءل : هل الجملة الواحدة بطرفيها ، المسند والمسند اليه ، كافية لتكون كلاماً تاماً يعطي السامع فائدة يحسن السكوت عليها ؟ الواقع أن أكثر الكلام كذلك . إلا أن هناك حالات لا يتم فيها الكلام إلا بمجملتين اثنتين . وذلك كالشرط والقسم . وهذا الباب مخصص للبحث فيها .

١ - الشرط

الشرط هو كلام يقتضي وجود جملتين ، لا يتم المعنى إلا بهما معاً ، فكأن أولاهما مبتدأ ، وكان ثانيتهما خبر ، وذلك كقولك : « إن جاء زيدٌ أكرمته » ، فأنت ترى أن الفائدة لا تتم بالأولى وحدها « إن جاء زيد » ، ولا بالثانية وحدها « أكرمته » ، بل لا بد من الجملتين مجتمعتين حتى تتم الفائدة . وتسمى الجملة الأولى جملة الشرط ، وتسمى الثانية جواب الشرط وجزاءه .

وقبل أن نبحت في جملي الشرط ، وفيما يجب لكل منها ، أو

يجوز ، أو يتمتع ، نرى من الضروري أن نعرف أشياء كافية عن معنى الشرط وأنواعه .

أ - معنى الشرط :

الشرط هو تعليق حدث على حدث ، وبعبارة أخرى ، هو : ربط حدثين برابط السببية ، بحيث يكون الأول سبباً للثاني ، ويكون الثاني مسبباً عن الأول ، وذلك كربطك نجاح زيد باجتهاده في قولك : « إن يجتهد زيد ينجح » . حيث نجد الاجتهاد سبباً للنجاح ، كما نجد النجاح مسبباً عن الاجتهاد .

وهذه الرابطة السببية تستلزم ، عقلاً ، أن يوجد الثاني في حال وجود الأول ، وأن يتمتع الثاني في حال امتناع الأول .

ولكن هل تنقيد العريية بما قلناه فلا تتركب تركيباً شرطياً إلا إذا كان مبنياً على السببية وحدها ؟

الواقع اللغوي يشير الى عكس ذلك ، إذ نجد التركيب الشرطي في العريية يقوم تارة على بيان السببية بين الحدثين ، وتارة أخرى يقوم على نفي السببية بينها ، وتارة ثالثة يقوم على ربطها بغير رابط السببية . يضاف الى ذلك أن العريية تقيم رابطة السببية وحدها على أشكال مختلفة . وكل ذلك أدى الى أن يكون التركيب الشرطي في العريية على أنواع كثيرة منفصلها لك فيما يأتي :

١ - الشرط الاحتمالي :

هو شرط سببي ، بمعنى أنه يقوم على ربط حدثين برابط السببية ، بحيث يكون الأول سبباً للثاني ، ويكون الثاني مسبباً عن الأول . أما تسميته بالاحتمالي فنتيجة عن أن الحدث الأول ، وهو حدث السبب ، محتمل

للوجود وللعدم على حدٍ سواء . وذلك كقولك : « إن هطل المطر نبت الزرع » . حيث هطول المطر هو الحدث الأول ، حدث السبب ، وحيث نبت الزرع هو الحدث الثاني ، الحدث المسبَّب ، وحيث نجد هطول المطر حدثاً احتمالياً ، فقد يقع ، وقد لا يقع ، وبعبارة أخرى : قد يتحقق على شكل وجود ، وقد يتحقق على شكل عدم . ولما كان الحدث المسبب ، وهو نبت الزرع ، تابعاً للحدث الذي هو السبب ، أي هطول المطر ، كان نبت الزرع نفسه احتمالياً أيضاً .

وإذا جاز لنا أن نستعمل الرموز الرياضية لبيان العلاقة بين حدثي الشرط الاحتمالي ، كانت العلاقة على الشكل التالي :

$$+ \text{ ب } \Leftarrow + \text{ ج } : \text{ شرط احتمالي}$$

حيث (ب) ترمز الى السبب ، و (ج) ترمز الى المسبب ، وحيث السهم يرمز الى أن السبب يؤدي الى المسبب ، وحيث إشارة الزائد ترمز الى التحقق على شكل إيجابي وجودي ، وإشارة الناقص ترمز الى التحقق على شكل سلبي عديم امتناعي .

ففي كل شرط احتمالي ، مثل : « إن جيتي أكرمتك - إن هطل المطر نبت الزرع - إن جاء زيد فسليّم عليه ... الخ الخ » - نفهم الأشياء الآتية :

١ - هناك حدث محتمل للوقوع وللعدم . فله وجهان من التحقق .

٢ - هناك حدث ثانٍ مربوط بالأول برابط السببية ، وله وجهان من التحقق تبعاً لسببه الذي هو الحدث الأول .

أما الأدوات الشرطية التي تقوم بهذا النوع من الربط ، وتعطي هذه الصورة من العلاقة السببية ، فهي : إن - إنما - إذا .

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو هذا :

« في أي الأزمنة يجب أن يكون الحدث حتى يفدو حدثاً احتمالياً ؟
 في الزمن الماضي ، أم في الزمن المستقبل ؟ » .

ملك - أيها القارئ - أجبت بسرعة قائلاً : إنه الزمن المستقبل . وهذا صحيح إلى حد ما ، فنحن بالتجربة نرى أن الأحداث المستقبلية محتملة للوقوع ولمدمه . ولا يتعين أحد الوجهين إلا بعد أن يصير المستقبل ماضياً .

من هنا جاءت قاعدة النحويين الصارمة ، والقائلة : ليس هناك شرط احتمالي إلا والزمن فيه مستقبل ، سواء أعبنا عن الأحداث بصيغ المضارع ، مثل : إن ينزل المطر ينبت الزرع ، أم عـبرنا عنها بصيغ الماضي ، مثل : « إن نزل المطر نبت الزرع » .

ولكن مهلاً . فالأمر لم ينته بعد . ولن ينتهي بمثل هذه السهولة . فقبل أن نقرر شيئاً يجب أن نطرح هذا السؤال على أنفسنا : هل احتمالية الحدث نابعة من كونه في المستقبل ؟ أم هي نتيجة شيء آخر ؟ لأنه اذا نقرر الأول ، كنا مع النحويين في قاعدتهم الصارمة ، أما إن ظهر خلاف ذلك ، فقد وجب علينا أن نفتش لأنفسنا عن قاعدة أخرى .

وللاجابة عن هذا السؤال نلجأ الى الفرضية الآتية :

لتصور إنساناً آتاه الله علم الأولين والآخرين ، فهو يعلم ما مضى وما سيأتي بكل دقة وتفصيل . فهل تكون الأحداث المستقبلية بالنسبة لهذا

الرجل احتمالية ؟ هل تكون بالنسبة اليه صالحة للوجود وللعدم على حد سواء ؟ أم هي متعينة التحقق على وجه واحد ، اما العدم ، واما الوجود ؟ لا يشك أحد في أن الأحداث بالنسبة لهذا الرجل ليست احتمالية ، لأنه يعرف سلفاً الوجه الوحيد الذي سيتحقق عليه كل حدث في المستقبل ، فهو إما أن يتحقق على صورة وجود فقط ، وإما أن يتحقق على صورة عدم فقط ، وليس عنده للحدث المستقبلي وجهان محتملان .

فأين ذهبت الاحتمالية إذن ؟ وما سبب ذهابها ؟

لقد ذهبت الاحتمالية لأن الرجل عالم بالمستقبل كما أننا نحن بالماضي ، فلا مكان للاحتمال عنده . لأن الاحتمال لا يوجد إلا حيث يوجد الجهل . واذن ، فالاحتمالية التي كانت عندنا بالنسبة للأحداث المستقبلية ، ليست ناتجة عن كون هذه الأحداث في المستقبل بل هي ناتجة عن جهلنا نحن بهذا المستقبل وبما يأتي به من أحداث .

فاذا تقرر هذا لديك ، تبين لك فساد القاعدة النحوية السابقة التي تنرم أن يكون الشرط الاحتمالي مستقبل الزمن في كل الأحوال . فالشرط الاحتمالي جائز في الزمن الماضي اذا كانت صورة تحقق الحدث الماضي مجهولة للمتكلم . مثال ذلك أن تقول لرفيقتك عن زيد الذاهب في سفر : « إن كان زيد قد عاد البارحة من سفره ، فسنلقاه اليوم في المدرسة » . ذلك لأن عودة زيد البارحة محتملة للوجين بالنسبة اليك ، فأنت تجهل الصورة التي تحققت عليها ، أتحمقت على شكل وجود ، أم على شكل عدم ؟ .

غير أن النحويين يتأولون هذا المثال الذي أسلفناه تأولاً لا يكسر قاعدتهم ، فيقولون : مثل هذه العبارة تؤول على الشكل التالي : إن يثبت أن زيداً قد عاد البارحة ، فسنلقاه غداً في المدرسة . فيصبح ثبوت عودته

هو الشرط ، والثبوت مستقبل معنى وصيغة ، وليس ماضياً . وعلى ذلك تبقى القاعدة مطردة .

وهذا تأويل فاسد فوق ما فيه من التكاف ، ذلك لأن ثبوت عودته والاستيثاق منها ليس شرطاً للقائنا له ، ففي حال تحقق عودته على صورة الوجود ؛ سنلقاه حتماً ، أستوثقنا من هذه العودة أم لم نستوثق ، أما في حال تحقق عودته على صورة الامتناع ، فلن نلقاه ، سواء أستوثقنا من ذلك أم لم نستوثق أيضاً .

وعلى ما قررناه من صحة مجيء الشرط الاحتمالي ماضياً عند جهل التكلم بالوجه الذي تحقق عليه الحدث ، لا نكون في حاجة الى تقدير شيء في الآية المشهورة : « وَإِذْ قَالَ اللَّهُ : يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّيَ الْهَيْئِينَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ؟ قَالَ : سُبْحَانَكَ !! مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ . إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ . تَعَلَّمْ مَا فِي نَفْسِي ، وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ؛ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ...) . ذلك أن عيسى - عليه السلام - لما توجه اليه ربه بهذا الاستفهام التقريري - والاستفهام التقريري كما نعلم يقتضي ثبوت الحدث عند المقرر - شك في نفسه ولم يعد واثقاً من أنه قال هذا الكلام أم لم يقله ، فلما دخله الشك ، أصبح الحدث بالنسبة اليه احتمالياً على الرغم من كونه في الماضي ، فقال : « إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ، .

فاذا تقرر لدينا أن الشرط الاحتمالي صالح لأن يكون في الماضي وفي المستقبل ، فأين يقع زمن جوابه ؟

إن زمن الجواب يلي زمن الشرط دائماً ، لأن الشرط سبب ، وجوابه وجزاؤه مُسَبَّب . والسبب سابق للسبب دائماً . فاذا كان الشرط

في المستقبل ، كان جوابه في المستقبل قطعاً ، بل وفي مستقبل يلي مستقبل شرطه . أما إن كان الشرط في الماضي ، فجوابه ، إما في ماضٍ يلي ماضي شرطه ، كآلية : « إن كنتُ قُلْتُهُ فقد عَلِمْتَهُ » ، وإما في الحال ، وإما في الاستقبال ، كالثال : « إن كان زيد عاد البارحة فسندلقاه غداً في المدرسة » .

أما أن يكون الشرط في الحال أو الاستقبال ، ويكون جوابه في الماضي ، فهذا لا يجوز قطعاً ، وإلا لزم منه أن يكون المسبب قبل السبب ، وهو باطل عقلاً . لكن اللغة كثيراً ما تتلاعب بعباراتها ، فتحذف أو تقفز ، فتأتي بتراكيب يخيل اليك أنها جارية على غير ما قرناه ، وعندئذ يجب رد ما حذف حتى يستقيم الكلام على قواعد العقل . فمن ذلك مثلاً قوله تعالى : « إنَّ يَسْرِقَ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلِهِ » . فهذا على تقدير : « إن يسرق يكن ممانلاً لآخ كان قد سرق من قبل » .

يمكن الآن أن نخلص الى ما يأتي :

١ - الشرط الاحتمالي شرط سببي ، السبب فيه محتمل ، فالسبب تابع له في الاحتمال .

٢ - الشرط الاحتمالي جائز الوقوع في كل الازمنة ، ولا يلزمه إلا أن يكون المتكلم غير عالم بصورة معينة لتحقق الحدث .

٣ - زمن الجواب متأخر عن زمن الشرط ، ولا يجوز أن يتقدم عليه .

٤ - أدوات الشرط الاحتمالي هي : إن - إذما - إذا .

٢ - الشرط الامتناعي :

هو شرط سببي ، أي يقوم على عقد السببية والمسببية بين حدثين ، فيجعل أولهما سبباً لثانيها ، ويجعل ثانيها مسبباً عن أولهما . والفرق الوحيد بين هذا النوع والنوع السابق ، هو أن السبب هنا ليس له وجهان محتملان في التحقق ، بل له وجه واحد فقط ، هو وجه الامتناع . ولما كان السبب تابعاً للسبب عدماً ووجوداً ، كان السبب هنا ممتنعاً أيضاً لامتناع سببه . وذلك نحو : « لو جاء زيد لأكرمته » . حيث نفهم أن السبب ، وهو مجيء زيد ، ممتنع ، وأن السبب ، وهو اكرامه ، ممتنع أيضاً لامتناع سببه .

وهنا أيضاً قال النحاة : إن الشرط الامتناعي لا يكون إلا في الماضي سواء أعبّر عنه بصيغة الماضي ، مثل : « لو جاء زيد اكرمته » ، أم عبّر عنه بصيغة الحال والاستقبال مثل : « لو يجيء زيد لاكرمته » ، محتجين بأن علمك بامتناع الحدث لا يتهيأ لك إلا بعد أن يدخل هذا الحدث في الزمن الماضي من غير أن يحدث .

وهنا زرد أيضاً قائلين : إن الامتناع أو ضده ليس له علاقة بالزمن ، فالزمن نسبي ، وما هو مستقبل بالنسبة لي ، سيكون ماضياً بالنسبة للاحفادي ، أما الامتناع وغيره تابع لعلم المتكلم أو جهله ، فاذا تهيأ لامرئ أن يعلم امتناع أمر في المستقبل ، جاز له أن يجعله شرطاً في تركيب امتناعي ونضرب لك على ذلك أمثلة :

يحيئك أحدم فيقول لك : مات زيد . فتقول له : « لو مات بعد خمسين سنة لشهد صعود الانسان الى المريح » . فموت زيد بعد خمسين سنة حدث مستقبلي قطعاً ، ولكنك ، وقد علمت امتناعه في المستقبل ، لأنه

يُمتنع على الانسان أن يموت مرتين ، أمكنك أن تصب هذا الحدث المستقبلي في قالب شرط امتناعي .

مثال آخر : يبيئك أحدم فيقول لك : حفظت الفية ابن مالك قبل أن أقرأ شروحا . فتقول له : « لو حفظتها بعد قراءة الشروح لكان ذلك أسهل عليك » . فحفظه لها بعد قراءة الشروح حدث مستقبلي ، ولكنك تعلم منذ الآن أن هذا الحفظ ممنوع الوقوع في المستقبل ، بسبب وقوعه الآن ، إذ لا يمكن الانسان أن يحفظ شيئا هو حافظ له ، وإلا كان ذلك من تحصيل الحاصل ، وهو أمر باطل ، فلهذا كله أمكنك أن تصب هذا الحدث المستقبلي في تركيب امتناعي .

فاذا تقرر عندك ذلك فاعلم أن الشرط الامتناعي ليس له إلا أداة واحدة ، هي : « لو » . وان العلاقة فيه بين الحدين يمكن التعبير عنها بالرموز الرياضية على الشكل التالي :

- ب ⇐ - ج : شرط امتناعي

حيث (- ب) يرمز الى امتناع السبب ، و (- ج) يرمز الى امتناع السبب الناتج عن امتناع سببه .

وقد اختلف النحاة في أمر « لو » وإفادتها الامتناع اختلافاً كبيراً . فزعم الشلوين أنها لا تدل على امتناع الشرط ، ولا على امتناع الجواب ، بل على التعليق في الماضي . وتبعه على هذا القول ابن هشام الخضراوي .

وقد رد ابن هشام الانصاري عليها في معنيه قائلاً : « وهذا الذي قالاه كانكار الضروريات ، إذ فهم الامتناع منها كالبديهي ، فان كل من سمع « لو فعل ، فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد ، ولهذا يصح في

كل موضع استعملت فيه ان تعقبه بحرف الاستدراك داخلاً على فعل الشرط منفياً لفظاً أو معنى ، تقول : « لو جاءني اكرمه ، لكنه لم يجيء » ... ومنه قوله تعالى : « ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها ، ولكن حق القول مني ، القول مني لأملأن جهنم » أي : ولكن لم أشأ ذلك فحق القول مني .

وذهب آخرون الى أنها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعاً . وهذا هو معنى عبارة المرين : « حرف امتناع لامتناع » . وقد أبطله ابن هشام محتجاً بقوله تعالى : « ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة ، وكلمهمهم الموتى ، وحشرنا عليهم كل شيء قبلاً ما كانوا ليؤمنوا » . إذ المفهوم من الآية أن عدم إيمانهم ثابت ، سواء أنزلت إليهم الملائكة أم لم تنزل . وليس ابطال ابن هشام لهذا الرأي بشيء ، لأن شاهده ليس من الشرط الامتناعي الذي نحن بصدده ، بل هو من نوع آخر من أنواع الشرط سيأتي بيانه بعد قليل . أما قول المرين « لو : حرف امتناع لامتناع » ، فهو صحيح كل الصحة إذا كان لا يقال إلا في الشرط الامتناعي . وسندافع عن هذا القول في حينه .

وقال ابن الحاجب في أماليه : « ظاهر كلامهم (أي المرين) أن الجواب امتنع لامتناع الشرط ، لأنهم يذكرونها مع « لو لا » فيقولون : لو لا حرف امتناع لوجود ، والامتناع مع « لولا » هو الثاني قطعاً ، فكذا يكون قولهم في « لو » . وغير هذا القول أولى ، لأن انتفاء السبب لا يدل على انتفاء مسببه (!!) ؛ لجواز أن يكون ثم أسباب آخر . ويدل على هذا « لو كان فيها آلهة إلا الله لفسدنا » ، فانها مسوقة لنفي التعدد في الآلهة بامتناع الفساد ، لا أن « امتناع الفساد لامتناع [تعدد] الآلهة » . اهـ .

وهذه مغالطة ظاهرة . ولست أدري كيف خفيت على ابن هشام

الأنصاري ، فسكت عنها مكتفياً بالقول : ان رأي ابن الحاجب اذا صح في هذه الآيه ، فلا يصح في كل تركيب فيه « لو » الامتناعية .

ومغالطة ابن الحاجب تقوم على الخلط بين إفادتين تعطيهما الجملة الامتناعية : الأولى هي افادة السببية والمسببية بين شيئين ، والثانية هي افادة الاستدلال بأحد الشئين اذا عُلِمَ ، على الآخر اذا جهل . ذلك أن العقل - بعد أن يربط بين شيئين برابط السببية - يصبح من السهل عليه أن يستدل على وجود أحدهما أو على امتناعه بوجود الآخر أو امتناعه . ولنوضح ذلك بمثال :

كلنا يعلم أن مولد الكهرباء الذي في معمل شركة الكهرباء خارج المدينة ، هو الذي يمد مصابيح شوارع المدينة بالقوة الكهربائية ، وانه في حال عمله تكون المصابيح منيرة ، وفي حال توقفه تكون المصابيح مطفأة ، فعمله إذن هو سبب الانارة ، وتوقفه هو سبب الانطفاء .

لنعب الآن عن هذه العلاقة السببية بالجملة الامتناعية الآتية : « لو توقف المولد لانطفأت الأنوار » . ولنقل هذه الجملة لانسان يقف في شوارع المدينة والمصابيح مشتعلة ، فهو - عندما يرى أن « الانطفاء » ممتنع بالمشاهدة - سيستدل على امتناع « توقف المولد » ولو كان لا يراه . ثم لنقل الجملة نفسها لانسان يقف في معمل الشركة والمولد أمامه يعمل ، فهو حين يرى امتناع « توقف المولد » بالمشاهدة ، سيستدل على امتناع « انطفاء الأنوار » في المدينة ، ولو لم يكن يراها .

ولكن الجملة في الحالين لم تتبدل فيها العلاقة السببية ، فقد ظل عمل المولد هو السبب ، وظل اشتعال الأنوار هو المسبب . وكل ما في الأمر أننا - في مقام الاستدلال - إذا رأينا السبب موجوداً أو ممتنعاً ، استدللنا به على وجود المسبب أو امتناعه ، وإذا رأينا المسبب موجوداً أو

ممتنعاً ، استدللنا به على وجود السبب أو على امتناعه .

والآية الكريمة التي احتج بها ابن الحاجب مسوقة للاستدلال ، إذ لما كنا ، بالمشاهدة ، نرى امتناع الجواب ، وهو فساد الكون ، لزمننا الحكم بامتناع الشرط ، وهو تمدد الآلهة . ولكن ليس معنى ذلك أن امتناع الجواب سبب امتناع الشرط ، وإنما يقال : إن امتناع الجواب دل على امتناع الشرط . أما العلاقات فهي هي : الشرط هو السبب ، والجواب هو السبب ، وامتناع الشرط هو سبب امتناع الجواب . وعلى ذلك تظدر عبارة « لو حرف امتناع الجواب لامتناع الشرط » صحيحة لا غبار عليها .

٣ - الشرط الوجودي :

هو شرط سببي أيضاً ، أي يقوم على ربط الشرط بالجواب برابط السببية ، فيكون الشرط هو السبب ، ويكون الجواب هو السبب . وإنما الأمر هنا على عكس الأمر في الشرط الامتناعي : السبب هنا متحقق على صورة الوجود ، لا على صورة الامتناع ، ولما كان الجواب يتبع الشرط امتناعاً ووجوداً ، فهو هنا موجود أيضاً . وذلك مثل : « لما رأيت الجبن عاراً تشجعت » حيث نفهم أن الحدث الثاني . وهو التشجع ، موجود لوجود الحدث الأول ، وهو رؤيتي الجبن عاراً .

ويقرر النحاة هنا أيضاً أن الشرط الوجودي لا يكون إلا في الماضي ، محتجين بأن الحدث لا يمكن الحكم عليه بالوجود إلا اذا دخل في الماضي وتحقق وجوده . وردتنا عليهم هنا كردتنا عليهم في الشرط الامتناعي ، فنقول : إذا ثبت للمتكلم تحقق حدث مستقبلي على صورة وجود ، فلا مانع يمنع من صبه في قالب شرط وجودي ، مثل : « لما كنت مستسافر غداً فاني أحملك هذه الرسالة الى زيد » .

هذا ، والاداة الوحيدة للشرط الوجودي هي « لثا » التي يقال فيها : حرف وجود لوجود ، أو حرف وجوب لوجوب (١) . أي وجود الثاني لوجود الأول . ويمكن التعبير عن علاقة الشرط الوجودي بالصورة الآتية :

+ ب ≤ + ج : شرط وجودي

٤ - الشرط الامتناعي الوجودي :

وهو شرط سببي أيضاً ، أي يقوم على ربط الشرط بالجواب برابط السببية ، لكن الشرط ههنا موجود ، ووجوده سبب امتناع الجواب ، وذلك مثل : « لولا المطر لهلك الزرع - ولوما رحمة الله لهلك الناس » . حيث نفهم أن هلاك الزرع والناس ممتنعان بسبب وجود المطر ورحمة الله .

وهذا النوع من الشرط يمكن رده بسهولة الى الشرط الامتناعي الذي يكون فيه الشرط والجواب ممتنعين . أما سبب وجود الشرط هنا وعدم امتناعه ، فهو أنه كان ممتنعاً مع « لو » ، فلما جاءت « لا » ، وما « مركبتين مع « لو » على شكل « لولا ولوما » ، انتفى امتناعه ، فانقلب الى وجود ، لان نفي النفي اثبات ، كما نعلم .

(١) وزعم ابن السراج - وتبعه الفارسي ثم ابن جني ثم جماعة - انها ظرف بمعنى « حين » ، وانها مضافة إلى الجملة التي بعدها ، وانها متعلقة بجوابها . والواقع خلاف ذلك ؛ لان الظرف لا يقيم علاقة سببية بين الحدين . فاذا قلت : سافرت حين طلعت الشمس ، لم يكن طلوع الشمس سبباً لسفري ، بل كان محمداً لوقت سفري فقط . أما « لما » فهي تقيم سببية بين الحدين ، ألا ترى كيف ان تشجعي كان بسبب رؤيتي الجن عاراً ، كما في المثال اعلاه ؟ فلماذا كانت حرفاً مثل سائر حروف الشرط بما فيها « إذا » التي نعتبرها حرفاً لهذا السبب نفسه . وسيكون لنا كلام على « اذا » هذه فيما بعد .

وعلى هذا تكون « لولا » هي « لو » نفسها ، أضيف إليها حرف نفي من أجل نفي امتناع شرطها ، لينقلب الامتناع إلى وجود . وكذا الأمر مع « لوما » .

هذا ، والشرط الامتناعي الوجودي له أداتان هما : لولا - ولوما ، اللتان يقال في كل منها : حرف امتناع لوجود . أي : امتناع الجواب لوجود الشرط . ويمكن التعبير عن علاقة هذا النوع من الشرط بالصورة التالية :

+ ب = - ج : شرط امتناعي وجودي

٥ - الشرط السببي :

وهذا النوع يختلف عن الأنواع السابقة اختلافاً جوهرياً ، فهو لا يرمي إلى إقامة علاقة سببية بين الحداثين ، بل على العكس تماماً ، يرمي إلى نفي العلاقة السببية التوهمة بينها ، ولهذا سميناه بالشرط اللاسببي ، كما يمكن تسميته بالشرط الوصلي ، لأن المرعين جروا على اعراب اداته في بعض الأحيان بقولهم « وصلية » . ويوضح كل ذلك بالمثال الآتي :

كلنا يعلم أن الموت لا علاقة سببية تربطه بالحذر أو بعكس الحذر ، أي الغفلة . لكن قد يتوهم أحدهنا ، عن جهل منه ، أن الغفلة سبب للموت ، وإن الحذر سبب للخلود . فإذا أردنا أن ننفي هذه العلاقات الوهمية القائمة في ذهنه ، لجأنا إلى حيلة بارعة ، وهي أن نأخذ الحذر الذي ارتبط في ذهن صاحبنا بالخلود ، فنربطه له بالموت ، قائلين : « ستموت ولو كنت حذراً » . فإذا قبل حكمتنا هذا ، انقطعت الرابطة التي كان يقيمها بين الحذر والخلود ، لكنه في الوقت نفسه ، لا يستطيع أن يؤمن بأن الحذر سبب للموت ، فينتهي به الأمر إلى رفض كلتا العلاقات ، والاعتقاد

بأن الموت وعكسه ، لا ارتباط له بالفلة وعكسها . وهذا هو المطلوب .

الشرط اللاسيبي هو إذن شرط لفظي فقط ، وهو ، بدلاً من أن يقيم بين الحدين علاقة سببية كانت مجهولة لدى السامع ، يبنى علاقة سببية كان يتوهمها السامع بين الحدين .

ويكثر مجيء الشرط اللاسيبي على النظام الظاهر في المثال السابق . وهو أن يكون جواب الشرط محذوفاً ، مدلولاً عليه بالكلام السابق . ولكن هذا ليس لازماً دائماً ، فقد يأتي على النظام الطبيعي لكل شرط ، مثل قوله تعالى : « ولو رُدُّوا لعادوا لما نُهوا عنه » . حيث نفهم أن عودة الكفار إلى كفرهم لا علاقة لها بردهم إلى الحياة الدنيا ، وأنها ستقع سواء أُرِدُّوا أم لم يردوا ، ومثل قوله تعالى : « ولو أننا نَرَبَّلْنَا إِلَهُمُ الْمَلَائِكَةَ ، وَكَلِمَهُمُ الْمَوْتَى ، وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا » ، حيث نفهم أن عدم إيمانهم لا علاقة له بتلك الأشياء ، وانه واقع سواء أوقعت هي أم لم تقع ، ومثل قولهم تعالى : « ولو أنَّ ما في الأرضِ من شجرةٍ أَقْلَامٌ ، وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةَ أَبْحُرٍ ، مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ » ، حيث نفهم أن كلمات الله لن تنفذ سواء أكان البحر مداً والشجر أقلاماً ، أم لم يكونا كذلك .

وكثيراً ما يلتبس الشرط الامتناعي بالشرط اللاسيبي ، فالذي يميز أحدهما من الآخر أن الأول يصح أن يعقبه حرف الاستدراك داخلاً على فعل الشرط منفيًا ، مثل : « لو جِئْتِي لا كَرَمَتِكَ ، لكنك لم تَجِيءِ » ، وان الثاني يصح أن يعقبه اسم الاستفهام « كيف » داخلاً على فعل الشرط منفيًا ، مثل : « لو حلفت بالله ما صدقتك ، فكيف إذا لم تحلف ؟ » .

وأداة الشرط اللاسيبي التي رأيناها في جميع الشواهد والأمثلة السابقة هي « لو » . ولكنها ليست الوحيدة ، بل تشاركها في ذلك « إن »

أيضاً ، تقول : « يعمل زيدٌ وإن كان متعباً » ، فعمله ثابت سواءً أكان متعباً أم لا . ومنه قوله تعالى : « إن تستغفروا لهم سبعين مرةً فلن يغفر الله لهم » . فعدم المغفرة ثابت سواء استغفر الرسول لهم أم لم يستغفر .

إن النحاة لم يفرقوا بين الشرط السببي والشرط اللامبي ، بل عدوها شيئاً واحداً . فمن هنا - على ما نعتقد - جاء اضطراب قواعدهم واختلافهم الكبير ، إذ من غير الممكن أن تطرد القواعد نفسها في نوعين من الشرط يختلف أحدهما عن الآخر اختلافاً جوهرياً . فاذا علمنا هذا ، فهمنا لماذا يزعم الشاويين أن « لو » لا تفيد امتناعاً مطلقاً ، ذلك لأنه ينظر في شواهد من الشرط اللامبي فلا يجد امتناعاً من نوع ما ، وهو في قوله على حق ، ولكنه يمثل نصف الحقيقة ، أما النصف الثاني فيمثله المرهون عندما يقولون : لو حرف امتناع لامتناع . ناظرين الى شواهد من الشرط السببي الامتناعي .

وأخيراً ، يمكننا التعبير عن الشرط اللامبي بالرموز الرياضية على الصورة التالية :

$$\bar{b} \Rightarrow c$$

ولنلخص ما مر معنا بما يلي :

- ١ - الشرط السببي الاحتمالي : $(b \Rightarrow c)$. وأدواته إن - إنما - إذا .
- ٢ - الشرط السببي الامتناعي : $(\bar{b} \Rightarrow c)$. وأدواته : لو
- ٣ - الشرط السببي الوجودي : $(b \Rightarrow \bar{c})$. وأدواته : لما
- ٤ - الشرط السببي الوجودي الامتناعي : $(\bar{b} \Rightarrow \bar{c})$. وأدواته : لولا - لوما .

٥ - الشرط اللاسبي : (+ ب <= + ج) وأداته : إن - لو

٦ - شبه الشرط :

شبه الشرط هو ربط بين حدثين ، ولكن لا برابط السببية كما رأينا في الشرط ، بل برابط آخر من الروابط الآتية : الذات العاقلة - الذات غير العاقلة - الزمان - المكان - الكيفية .

١ - فمثال الربط بالذات العاقلة : « من يجتهد ينجح » . وأداته : مَنْ

٢ - « » « غير العاقلة : « ما تزرع تحصد » . وأداته : ما - مها .

٣ - « » « بالزمان : « متى تجلس أجلس » . وأداته : متى - أيان

٤ - « » « بالمكان : « أين تجلس أجلس » . وأداته : أين - أنى - حيث .

٥ - « » « بالكيفية : « كيفما تجلس أجلس » . وأداته : كيف

وأما (أي) فهي تصلح لأنواع الربط الخمسة ، لأنها اسم شديد الابهام ، وإنما يأخذ معناه مما يضاف إليه ، فإن أضيفت الى عاقل فهي بمنزلة « من » ، مثل : « أي رجل يجتهد ينجح » ، وان أضيفت الى غير عاقل ، كانت بمنزلة « ما ومها » مثل : « أي شيء تزرع تحصد » .. وهكذا .

لنعد الآن الى الامثلة الخمسة . سنجد في المثال الأول أن النجاح

والاجتهاد يشتركان في ذات عاقلة واحدة غير محددة ، معبرٍ عنها بكلمة « من » . وسنفهم منه أن المجتهد والناجح شخص واحد ، دون تحديد لهذا الشخص ، فقد يكون زيداً أو عمراً أو خالداً أو غيرهم . ولكننا لن نفهم منه أن الاجتهاد سبب للنجاح .

وسنجد في المثال الثاني أن الحصاد والزراعة يشتركان في ذات واحدة غير عاقلة وغير محددة ، معبرٍ عنها بكلمة « ما » . وسنفهم منه أن المزرع والحصول شيء واحد ، دون تحديد لهذا الشيء ، فقد يكون قمحاً أو شعيراً أو ذرة أو غيرها .

وكذا الأمر في بقية الأمثلة ، حيث تجد جلوسي وجلوسك يشتركان في زمن واحد غير معين ، ثم في مكان واحد غير معين ، ثم بكيفية واحدة غير معينة .

غير أن شبه الشرط يعطي - باسمائه المهمة هذه : من - ما - مها أين ... الخ - يعطي معنى آخر فوق معنى الربط ، هو معنى العمومية ، وتصبح الجمل السابقة مساوية في معانيها للبارات الآتية بهذا الشكل :

١ - من يجتهد ينجح = كل مجتهد ناجح . لا ينجح إلا المجتهد .

٢ - ما تزرع تحصد = كل شيء تزرعه تحصده . لا تحصد إلا ما تزرعه .

٣ - متى تجلس أجلس = كل زمن تجلس فيه أجلس فيه . لا أجلس إلا في زمن جلوسك .

٤ - أين تجلس أجلس = كل مكان تجلس فيه أجلس فيه . لا أجلس إلا في مكان جلوسك .

٥ - كيفما تجلس أجلس = كل كيفية تجلس عليها أجلس عليها .
لا أجلس إلا على كيفية جلوسك .

واضح مما تقدم أننا نختلف مع النحاة في مسألة واحدة ، هي :
هل في التراكيب التي تستعمل فيها أسماء الشرط (من - مها - أين ...
الخ) - علاقة سببية بين الحديثين بالاضافة الى الربط بالذات أو بالمكان
أو بالزمان ... الخ - أم لا ؟
أما نحن فقلنا : لا . ولهذا سمينا هذا النوع من التراكيب بشبه
الشرط ولم نسمه شرطاً حقيقياً .

وأما النحاة فقالوا : بل توجد علاقة سببية بين الحديثين . وانما
استعملوا الاسماء في هذه التراكيب بدل الحروف لغاية التعميم . فبدلاً من
أن نقول : « إن يجتهد زيد أو عمر أو بكر أو خالد ، بنجحوا » قلنا
« من يجتهد ينجح » . فأغنت « من » باههامها عن ذكر ما لا يمد ولا
يحصى من الاسماء .

وفي اعتقادنا أن الذي حملهم على توم علاقة السببية بين الحديثين في
هذا الذي نسميه بشبه الشرط ، هو معنى التعميم من جهة ، والتلازم
الشديد بين الحديثين لارتباطها بذات واحدة ، أو مكان واحد ، أو زمان
واحد ، من جهة ثانية . غير أن هذين يجب ألا يخذلانا عن حقيقة هذا
النوع من الربط ، فهو ربط خالٍ من معنى السببية قطعاً . وسنبرهن على
ذلك بمثالين اثنين فقط خوف الاطالة :

١ - قال الله تعالى : « أينما تكونوا يدرككم الموت ، ولو كنتم
في بروج مشيدة » .

فماذا نفهم من هذه الآية ؟

نقهم منها شيئين فقط : أولهما ربط الحدين - وجودنا وادراك الموت لنا - بمكان واحد ، والثاني عمومية هذا المكان . وعلى هذا ، نقهم الآية على الشكل الآتي : كل مكان توجدون فيه ، يتربص بكم الموت فيه أيضاً .

هل هناك رابط سببي بين الحدين بالإضافة إلى ما ذكرت ؟ لا .
والدليل على ذلك من جبهتين :

الأولى : أنه ليس هناك عاقل يرى أن وجود الكائن الحي في مكان ما سبب لادراك الموت له ، فلو كان التحيز في المكان سبباً للموت ، لكان كل حي ميتاً بمجرد أن يخلق ويأخذ حيزه من المكان . وهذا باطل عقلاً ، كما أنه باطل بالمشاهدة .

الثانية : أنه لو كان بين الشرط وجوابه علاقة سببية ، لما عطف الله عليه شرطاً لا سببياً بقوله : « ولو كنتم في بروج مشيدة » . فهذا الشرط اللاسببي يشير بوضوح إلى عدم وجود علاقة سببية بين التحيز في المكان وبين ادراك الموت لنا .

٢ - وقال تعالى : « وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره » .

فواضح من هذه الآية أيضاً أن وجودنا في كل مكان ليس سبباً لتولية وجوهنا شطر المسجد الحرام . بل السبب المعروف لهذا الحدث هو إرادة الصلاة ، وإيسر الوجود في كل مكان ، وإلا لكان علينا أن نتجه بوجوهنا شطر الكعبة في كل تنقلاتنا . ولم يقل بهذا عاقل .

وأخيراً ، فلنا دليل على صحة ما نذهب إليه مستمد مما قرره النحاة أنفسهم فيما سموه م شبه الشرط . وذلك أنهم قالوا : كل تركيب يفهم منه الموم فهو شبه بالشرط ، ويصح أن تلحق الفاء خبره ، كما

ضميراً مستتراً يعود على « من » . فأما قول سعد بن مالك :

مَنْ صدَّ عن نيرانِها فأنا ابن قيس لا براحُ

فعلی تقدیر : « فأقول له أنا ابن قيس » فيكون الضمير في « له » عائداً على « من » . وهذه الظاهرة شيء طبيعي ، لأننا قلنا إن هذه الاسماء لا تقيم علاقة سببية بين الحديثين ، بل تجعل الحديثين يشتركان في الذات أو في المكان أو في الزمان ، فكان طبيعياً أن يوجد في جملة الشرط اسم المكان ... ظاهراً ، وان يوجد في جملة الجواب ضميره العائد عليه ، فبغير هذا لا يتم اشتراك ولا ارتباط .

فاذا تقرر هذا لديك ، فاعلم أن « إذا » ليس لها في الجواب ضمير يعود عليها . وهذا دليل واضح على حرفيتها .

ولا أعلم أحداً من النحاة - في حدود ما قرأت - أشار إلى مثل ما نذهب إليه ، إلا ابن يعيش . ولكنه اشترط لحرفيتها أن تكون متلوة بـ « ما » الزائدة . قال في شرحه على الفصل (١) : فأما « إذا ما » ، فإن سيبويه لم يذكرها في الحروف . والقياس أن تكون حرفاً كـ « إذما » ولذلك لا يعود إليها ضمير مما بعدها كما يعود إلى غيرها مما يجازي به من نحو « من - وما - ومها » . فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى . . ا هـ .

★ ★ ★

وبعد هذا الحديث الطويل عن الشرط وأنواعه وأدواته ، نرى أن الوقت قد حان للكلام على جملة الشرط وأحكامها :

ب - أمطام جملة الشرط :

تلحق الفاء جواب الشرط ، وذلك مثل : « كل مجتهد فهو ناجح ، والذي يأتيه فله درهم » . ولست أدري أي فرق بين هذا وبين أن تقول : « من يجتهد ينجح ، ومن يأتيه فله درهم » . فإذا كانوا لا يقولون بوجود رابط سببي بين المبتدأ وخبره فيما سموه بشبه الشرط ، فإن ذلك يلزمهم أيضاً فيما سميناه نحن بشبه الشرط ، لأن شبه شرطنا مثل شبه شرطهم في المعنى ، بلا زيادة ولا نقصان .

بقي شيء أخير لا بد من إيضاحه . وهو قضية « إذا » . فلمل القارئ لاحظ أننا لم نذكرها بين أدوات شبه الشرط . بل ضمناها إلى أدوات الشرط السببي الاحتمالي . ذلك لأننا نميل إلى اعتبارها حرفاً مثل « إن » ، لا ظرفاً للزمان مثل « متى » ، وأيان « . وذلك للأسباب الآتية :

١ - إن « إذا » تربط المحدثين برابط السببية . وهذه وظيفة الحروف الشرطية كلها . أما ما يسمى بأسماء الشرط ، فقد رأينا أنه لا سببية بين حدثها .

٢ - إن كل الأحكام التي يختص بها حرف الشرط « إن » ، تسري على « إذا » أيضاً . وذلك مثل جواز إضمار فعل الشرط على شريطة التفسير ، نحو : « إن أحد جاءك فسلمه هذا الكتاب - إذا أحد جاءك فسلمه هذا الكتاب » . وغير ذلك مما لا ينطبق إلا على « ان » و « إذا » . فلو كانت « إذا » اسم زمان ، لكانت معاملتها معاملة اسمي الزمان « متى - أيان » ، لا معاملة حرف الشرط « إن » .

٣ - إن كل ما يسمى بأسماء الشرط لا بد معه من ضمير في جوابه يعود عليه ، مثل : « من يجتهد ينجح » ، حيث نجد فاعل « ينجح »

١ - لا بد أن تكون فعلية . (إلا مع لو ولولا كما سنرى) .
فإن تلا أداة الشرط منصوب فهو مفعول لفعل محذوف يفسره ما بعده ،
مثل : « إن زيداً رأيتَه فسلمت عليه » ، إذ التقدير : إن رأيتَ زيداً
رأيتَه فسلم عليه . وقد يكون المنصوب خبراً لكان المحذوفة ، مثل :
« التمس ولو خاتماً من حديد » إذ التقدير : ولو كان الملتمس خاتماً . أما
إن تلاها مرفوع ، فليس مبتدأ ، وإنما هو فاعل لفعل محذوف يفسره ما
بعده ، مثل : « إن زيدٌ جاء فسلم عليه » ، إذ التقدير : إن جاء زيد
جاء فسلم عليه (١) .

٢ - يجوز أن تكون مضارعية ، مثل : « إن تجتهدُ تنجحُ » ،
أو ماضية ، مثل : « إن اجتهدت نجحت » . أما بعد « لما » فلا تكون
إلا ماضية ، مثل : « لما جاني زيد سلمت عليه » .

٣ - يقلب على جملة الشرط بعد « لولا » أن تكون مؤلفة من
مرفوع فقط ، مثل : « لولا المطر ، لهلك الزرع » . ثم اختلف النحاة

(١) هذا هو المذهب المشهور . وهو مذهب البصريين . أما الكوفيون
فيعتبرون المرفوع بعد أداة الشرط فاعلاً مقدماً للفعل الذي بعده ، لأنهم - كما علمت -
يمييزون تقدم الفاعل على فعله . وهناك فريق يقول بجواز أن يكون المرفوع بعد أداة
الشرط مبتدأ خبره الجملة التي بعده ؛ ولكن أكثر النحاة يضعفونه . ولست أرى وجهاً
للتضعيف . نعم ، إن الشرط لا يكون إلا يربط الأحداث ، لكن هذا لا يلزم منه
أن تباشر أداة الشرط الفعل المعبر عن الحدث ، بل يكفي أن تكون الجملة مشتملة على
فعل حتى تصير صالحة لأن تقع جملة شرطية . ثم إن « زيد جاء » و « جاء زيد »
متساويتان في المعنى كل التساوي ، أما قولنا عن الأولى أنها اسمية وعن الثانية أنها
فعلية ، فهو مجرد اعتبار نحوي لا يغير من واقع العبارتين شيئاً ؛ لهذا ، وما دامت
الشواهد مستفيضة على دخول أداة الشرط على مرفوع ، فلست أرى داعياً لامتسك
بهذه القاعدة مع ما تحره من التكلف والتأويلات التي لا لزوم لها . وإذا كنا قد
سلمنا أن جملة الشرط بعد « لولا » اسمية ، فما المانع من تجويز الاسمية بعد غيرها
من الأدوات؟

في أمر هذا المرفوع : قال فريق منهم : هو فاعل لفعل محذوف ، جرياً على القاعدة العامة القائلة إن أداة الشرط لا يليها إلا الفعل . وردَّ هذا القول لأنه يتنافى مع قاعدة أخرى تقول : لا يجوز حذف فعل الشرط مع بقاء فاعله إلا شريطة التفسير ، وليس بعد مرفوع « لولا » مفسر . وقال فريق ثانٍ : هو مرفوع بلولا لنيابتها عن الفعل المحذوف ، أو بها أصالةً . وردَّ هذان أيضاً للسبب المذكور . وقال فريق ثالث ، وقولهم هو المشهور : إنه مبتدأ محذوف الخبر وجوباً . ولا يكون هذا الخبر إلا كوناً عاماً ، فإن كان كوناً خاصاً لم يجز ذكره ، فلا تقول : « لولا زيد مسافر لذهبت اليه » ، بل تقول - إذا أردت هذا المعنى : « لولا سفرُ زيد لذهبت اليه » جاعلاً من مصدر الكون الخاص مبتدأ محذوف الخبر . وأجاز قوم ظهور الخبر إن كان كوناً خاصاً لا يعلم إلا بذكره ، مستشهدين بالأثر : « لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لهدمت الكعبة » .

ويكثر وقوع « أن » وصلتها بعد « لولا » ، مثل : « لولا أن زيداً مسافر لزرته » . وقد اختلف النحاة في المصدر المؤول من « أن » وصلتها : قال سيويوه : هو مبتدأ لا خبر له لاشتغال الصلة على السند والمسند اليه . وقال غيره : هو مبتدأ محذوف الخبر . وقال آخرون : هو فاعل لفعل محذوف تقديره « ثبت » .

وإذا ولي « لولا » ضمير رفع ، مثل : « لولا أنت لوقعت في ورطة » . فلا خلاف في أنه قائم مقام الاسم المرفوع ، فيعرب اعرابه على اختلاف المذاهب السالفة الذكر . أما إذا وليها ضمير جر ، مثل : « لولاك لوقعت في ورطة » ، فقد اختلفوا : قال سيويوه والجمهور : هو مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ ، وتكون « لولا » في هذه الحالة حرف جر شبيهاً بالزائد . وقال الاخفش : « لولا » غير جارة ، والضمير مبتدأ

وقد أنيب الضمير المحفوض عن الضمير المرفوع (١) .

٤ - قد يلي « لو » أن « وصلتها ، مثل : « لو أنك مجتهد لكفأتك » . والخلاف في المصدر المؤول كالخلاف المذكور في « لولا » .

وقد تليها الجملة الاسمية شذوذاً ، كقول عدي بن زيد العبادي :

٣٩ - لو بغيرِ الماءِ حلّتي شرقُ

كنت كالفصّانِ : بالماءِ اعتصاري

(اللغة : الشرق : المحتبس الماء في الحلق . الفصان : من أصابته القصة . الاعتصار : شرب الماء قليلاً لتزول القصة . المعنى : لو غصصت بغير الماء لأزلت غصتي به ، ولكن إن شرقت بالماء نفسه ، فماذا أزيل شرقي ؟ ! الاعراب : « لو » حرف شرط غير جازم . « بغير » متعلقان بشرق . « الماء » مضاف إليه . « حلّتي شرق » مبتدأ ومضاف اليه وخبر . « كنت » كان واسمها . « كالفصان » الكاف اسم في محل نصب خبراً لكان ، وهو مضاف والفصان مضاف إليه . « بالماء » متعلقان بخبر مقدم محذوف . « اعتصاري » مبتدأ مؤخر ومضاف اليه . « جملة : حلّتي شرق » ابتدائية لا محل لها . « جملة : كنت كالفصان » جواب شرط لا محل لها . « جملة : بالماء اعتصاري » بدل من خبر « كنت » فمحلها النصب ، أو تفسير له فلا محل لها . الشاهد : « لو حلّتي شرق » : وقعت الجملة الاسمية شرطاً بعد « لو » شذوذاً (٢) .

(١) وهناك وجه ثالث لم يذكره النحاة ، ولا أرى بأساً به . وهو أن يعتبر الضمير مضافاً اليه تاب عن مضافه المحذوف ، فأصل : « لولاك » : « لولا وجودك » . ثم حذف المضاف ، وهو « وجود » وناب المضاف اليه ، وهو الكاف ، منابه محفظاً بشكاه المحفوض .

(٢) يرفض الفارسي هذا الشذوذ ، ويؤول البيت على تهدير محذوفين : « لو شرق حلّتي هو شرق » . فحذف الفعل « شرق » ، والمبتدأ « هو » . وعلى ذلك يكون « حلّتي » فاعلاً لفعل محذوف . و « شرق » خبراً لمبتدأ محذوف وهذا تكاف ظاهر كما ترى ، سببه الحرس على اطراد القاعدة . ولو أن النحاة سلموا مبدأ الشذوذ - وهو شيء حتم في كل لغة - ثم وسعوا قليلاً من دائرته ، لاستغنوا عن كثير من هذه التأويلات التي لا لزوم لها .

٥ - يجب الترتيب بين أجزاء جملة الشرط ، فلا يتقدم فعلها على أداة الشرط ، ولا شيء من معمولاته ، إلا أن يكون جاراً لأداة الشرط أو مضافاً إليها ، مثل : « في أي مكان تجلس أجلس » و « ديوان من تقرأ أقرأ » .

٦ - لا يكون فعل الشرط طليياً أبداً ، فلا يقال : « إنْ يضربِ الغلام يتأدب » .

٧ - لا يكون فعل الشرط جامداً أبداً ، فلا يقال : « إنْ ليس زيدٌ مسافراً زرتَه » .

٨ - لا يجوز اقتران فعل الشرط بحرف استقبال ، أو بقسم ، أو بأداة استفهام (١) ، أو « ما » ، أو « لن » ، أو « إنْ » النافية ، أو « قد » ، أو « إنما » ، أو « ربما » .

٩ - يجوز حذف فعل الشرط مع بقاء مرفوعه ظاهراً يتلوه مفسر للفعل المحذوف ، مثل قوله تعالى : « وإنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ » . والتقدير : إن استجارك أحد استجارك . وكقول عمر رضي الله عنه : « لو غيرك قالها يا أبا عبيدة » . والتقدير : لو قالها غيرك قالها . وكقوله تعالى : « إذا السماء انفطرت » ، وإذا الكواكب انثرت ، وإذا البحار فججرت ، وإذا القبُورُ بُعْثِرَت - عَلِمَتَ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ » . والتقدير : إذا انفطرت السماء انفطرت ... الخ . وهذا الحكم خاص بالأدوات الشرطية الثلاث : إن - لو - إذا .

(١) إلا أن تكون أداة الاستفهام همزة ، وإن تأتي قبل أداة الشرط ، نحو : « أين جاء زيد سلمت عليه ؟ » .

١٠ - يجوز حذف فعل الشرط وفاعله مع بقاء مفعوله متلوّاً بالمفسر ، وهذا ما يسمى بالاشتغال ، مثل : « إن زيداً رأيتَه فسليّمٌ عليه » التقدير : إن رأيت زيداً رأيتَه . وهذا الحكم خاص بالأدوات الثلاث : إن - لو - إذا .

١١ - يجوز حذف جملة الشرط كلها استثناء عنها بجملة الجواب مع وجود دليل يدل عليها ، كقول الأحوص يخاطب زوج اخته :

٤٠ - فَطَاطَقِهَا ، فَلَسْتَ لَهَا بِكُفٍّ

وإِلَّا ، يعلُ مَفْرَقَكَ الحُسَامُ

أي : وإن لا تطلقها يعل مفرقك الحسام .

(الاعراب : « فطلقها » فعل وفاعل مستتر ومفعول به . « فلت » فاء استثنائية ثم ليس واسمها . « لها » متعلقان بكف . « بكف » باء زائدة ، ثم خبر لليس مجرور لفظاً منصوب محلاً . « وإلا » واو عاطفة ، ثم حرف شرط جازم ، ثم لا نافية لا عمل لها . « يعل » مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة . « مفرقك » مفعول به مقدم ، والضمير مضاف إليه . « الحسام » فاعل . « جملة : طلقها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : فلت لها بكف » استثنائية لا محل لها . « جملة الشرط المحذوفة » معطوفة على الاستثنائية لا محل لها . « جملة : يعل الحسام » جواب شرط لا محل لها . الشاهد : « وإلا يعل » : حذف جملة الشرط لدليل دل عليها .)

وهذا الحذف يكثر بعد « إن » ، ويقل بعد غيرها قلة بالغة ، حتى حكم بعضهم بعدم جوازها .

١٢ - يجوز زيادة « ما » بعد أدوات الشرط ، واحكام هذه الزيادة ثلاثة : (١) - لازمة : وذلك في « إذا وحيثما » . (٢) - ممتنعة : وذلك بعد « لو - لولا - لوما - من - مهما - ما - أيان » (٣) -

جائزة : وذلك بعد سائر الأدوات ، مثل « إما - إذا ما - متى ما - أينما كيفها - أيما » .

هذا ويعتبر النحاة « ما » التي في « إذا وحيثما » كافة لهما عن الإضافة الى الجملة التي بعدها .

ج - أمطام محمد الجواب :

١ - لا يشترط في جملة الجواب شكل معين ، فتأتي فعلية أو اسمية ، متصرفة الفعل أو جامدته ، خبرية أو انشائية . (ما عدا جواب لو ولولا ولوما ولما كما سنرى) .

٢ - يجب حذف جملة الجواب إن سبق الشرط أو اكتنفه ما يدل عليها ، نحو : « انت ظالم إن فعلت » . التقدير : أنت ظالم إن فعلت فأنت ظالم . و « أنت - إن فعلت - ظالم » .

٣ - إذا كانت جملة الجواب ذات شكل من الأشكال الممنوعة في جملة الشرط ، وجب اقترانها بالفاء ، مثل : « إن تجتهد فأنت ناجح - إن تجتهد فمسي أن تنجح - إن كان زيد في الدار فهل تزوره ؟ - من اجتهد فقد ضمن نجاحه - إن جتني فـأكرمك - إن جتني فسوف أكرمك - ... »

وقد جاءت جمل جوابية خالية من الفاء رغم توفر الشروط الموجبة لها ، كقوله صلى الله عليه وسلم في حديث اللقطة : « فان جاء صاحبها ، وإلا استمتع بها » ، وكقوله تعالى : « وإن أطعتموم إنكم لمشركون » ، وكقوله : « وإذا رآك الذين كفروا إن يشخذونك إلا هزؤوا » .

وعلى عكس ذلك ، جاءت جملة جوابية مقرونة بالفاء وليس فيها

سبب يدعو إلى ذلك ، كقوله تعالى : « فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا » ، وقوله : « وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا » ، وقوله : « ومن جاء بالسَّيِّئَةِ فَكُتِبَتْ وَجُوهُهُمْ » .

٤ - تنوب « إذا » الفجائية مناب الفاء الرابطة بشروط : أن تكون الأداة « إن » أو « إذا » ، وأن تكون جملة الجواب اسمية ، وأن لا تدل على طلب ، وأن لا تسبق بنفي ولا بناسخ . فمثال ما اجتمعت فيه الشروط قوله تعالى : « فإذا أصابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ، إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ » ، وقوله : « ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ ، إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ » .

٥ - ورد في المسموع القليل اقتران جواب « إن » الشرطية باللام بدلاً من الفاء ، كقول أبي بكر رضي الله عنه : « يا معشر الأنصارِ ، إِنْ شِئْتُمْ أَنْ تَقُولُوا إِنَّا أَوْيْنَاكُمْ فِي ظِلَالِنَا ، وَشَاطَرْنَاكُمْ فِي أَمْوَالِنَا ، وَنَصَرْنَاكُمْ بِأَنْفُسِنَا - لَقَلْتُمْ » . ولعل الذي سهل ذلك بُعد ما بين الشرط وجوابه ، حتى ظن المتكلم أنه بدأ بـ « لو » بدل « إن » .

٦ - يشترط في جواب : « لو - لولا - لوما » أن يكون جملة فعلية ذات فعل ماضٍ لفظاً ، مثل : « لو جاء زيدٌ أكرمته » ، أو ماضٍ معي - وذلك هو المضارع المنفي بـ « لم » ، مثل : « لولا اجتهاد زيدٍ لم ينجح » .

٧ - يجوز في جواب « لو » فقط أن يكون جملة اسمية ، كقوله تعالى « ولو أنهم آمنوا واتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ » .

٨ - إذا كان جواب « لو ولولا » فعلاً ماضياً مثبتاً ، أو منفيماً بما ، أو جملة اسمية (وهذا خاص بلو) ، جاز اقترانه باللام ، وعدم

اقترانها . فمن أمثلة اقترانها قولها تعالى : « لو نشاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا » ، ومن أمثلة تجرده منها قولها تعالى : « لو نشاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا » .

٩ - يجوز في جواب لما ثلاثة أشكال فقط : فعلية ماضية ، وفعلية مضارعية ، واسميّة مقترنة بالفاء أو « إذا » الفجائية ، كقوله تعالى : « فلما نجاكم إلى البرِّ أَعْرَضْتُمْ » . « فلما ذهبَ عن إبراهيمَ الرَّوْعُ وجاءته البشري ، يجادلنا » . « فلما نجاهم إلى البرِّ إذا هم يُشْرِكُونَ » « فلما نجاهم إلى البرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ » .

د - أمطام المجلتين معاً :

١ - لا يجوز تقدم جملة الجواب على جملة الشرط . فإن وجد قبل الشرط كلام يظن أنه الجواب ، فليس هو بالجواب ، وإنما هو دليل الجواب المحذوف ، وذلك مثل : « أنت ناجحٌ إن اجتهدت » . والتقدير : أنت ناجح ، إن اجتهدت فأنت ناجحٌ .

٢ - يجوز حذف جملتي الشرط والجواب معاً إن كان في الكلام ما يدل عليها ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « من فعل فقد أحسن ، ومن لا فلا » . التقدير : ومن لا يفعل فلا حُسنَ منه . وكقولهم : « من يسانم عليك فسلِّمٌ عليه ، ومن لا فلا » التقدير : ومن لا يسلم فلا تسلم عليه . وكقولهم : « إعملْ هذا إما لا » . التقدير : إن كنت لا تفعل غيره فافعله . وكقول رؤبة :

٤١ - قالتُ بناتُ العمِّ : يا سلمى وإنْ

كان فقيراً مُعدِّماً ؟ قالت : وإنْ

التقدير : وإن كان فقيراً أتزوجه .

(الاعراب : « قالت بنات العم » فعل وفاعل ومضاف اليه . « ياسلمى » أداة نداء ومنادى . « وإن » واو استثنائية ثم حرف شرط . « كان فقيراً » فعل ماض ناقص اسمه مستتر ، وخبر منصوب . « معدماً » نعت للخبر . « قالت » ماض فاعله مستتر . « وإن » واو استثنائية ثم حرف شرط جازم . « جملة : قالت بنات العم » ابتدائية لا محل لها . « جملة : ياسلمى » ابتداء القول لا محل لها . « جملة : وإن كان فقيراً » استثنائية لا محل لها . « جملة جواب الشرط المحذوف » لا محل لها . « جملة : ياسلمى » مقول القول محله النصب . « جملة : قالت » استثنائية لا محل لها . « جملة : ياسلمى » مقول الشرط المحذوفين « مقول القول محله النصب . الشاهد : « وإن » : حذفتم حملتا الشرط والجواب لدليل دل عليهما .)

٢ - القسم

القَسَمُ من الكلام الذي لا يتم معناه إلا بجملتين . تسمى أولاهما جملة القسم ، وتسمى الثانية جواب القسم ، نحو : « أقسم بالله لأسافرن » ،

١ - أمطام جملة القسم :

١ - إذا كانت جملة القسم فعلية ، ففعلها دائماً دال على القسم ، مثل : « أقسم - أحلف - آليت - أشهد ... الخ » نحو : « آليت لا أترك الدراسة أبداً » .

٢ - يجوز حذف فعل القسم وذكره إن كان المقسم به مجروراً بالباء ، مثل : « أقسم بالله لأدرسن » - بالله لأدرسن » .

٣ - يجب حذف فعل القسم إن كان المقسم به مجروراً بالواو أو التاء ، مثل : « والله لأدرسن » - تالله لقد آثر الله علينا » .

٤ - إذا كانت جملة القسم اسمية ، وكان أحد طرفيها مما لا يستعمل إلا في القسم ، ذكر هذا الطرف ، وحذف الطرف الآخر وجوباً ، فمن ذكر المبتدأ وحذف الخبر قولك : « لعمري لأسافرن » - أئمن بالله لأجتهدن » التقدير : لعمري قسمي - أئمن بالله قسمي . ومن ذكر الخبر وحذف المبتدأ قولك : « في ذمتي لأكرمئنك » . التقدير : في ذمتي عهد أو ميثاق .

٥ - إذا لم يكن أحد طرفي الجملة الاسمية مختصاً بالقسم ، جاز

ذكر الطرفين ، وجاز حذف أحدهما ، تقول : « عهدُ الله عليّ لأقولنَّ الحقَّ - عهدُ الله لأقولنَّ الحقَّ » .

٦ - يجوز حذف جملة القسم برمتها إذا كان جوابها دالاً عليها ، مثل : « لأسفرنَّ » . التقدير : أقسم بالله لأسفرنَّ . وإنما دل عليها كون جوابها مقترناً باللام وكونه مؤكداً بالنون .

٧ - إذا حذفت جملة القسم قبل الشرط ، بقي منها لام تسمى اللام الموطئة للقسم ، نحو : « لئن زرتني لأكرمك » . التقدير : أقسم لئن زرتني لأكرمك .

٢ - أعظم جملة جواب القسم :

جملة جواب القسم إما أن تكون مثبتة ، وإما أن تكون منفية :

١ - فإن كانت منفية ، فلا تنفى إلا بأحد النوافي الآتية : ما - لا - إن^(١) . سواء في ذلك الاسمية والفعلية ، مثل : « والله ما جاء زيد - والله ما زيد مسافراً - والله لا أخوتك - والله لا زيد عندنا ولا عمرو - والله إن أعرف شيئاً - والله إن زيد مسافراً » . ومن ذلك قول امرئ القيس يقسم ألا يذهب دم أبيه باطلاً :

٤٢ - والله لا يذهبُ شيخي باطلاً

حتى أيسرَ مالكاً وكاهلاً

١ - وشذ النبي بلم وبلن ، كقول أبي طالب مخاطباً رسول الله :
والله لن يصلوا إليك بجمعهم حتى أوسد في التراب دفينا

(اللغة : أير : أيد . ومالك وكاهل : القيلتان الجانيتان على أيه .
الاعراب : « والله » متعلقان بفعل القسم المحذوف . « لا » نافية . « يذهب
شيخي » فعل وفاعل ومضاف اليه . « باطلاً » حال أو مفعول مطلق . « حتى »
حرف جر . « أير » مضارع منصوب بأن المضمره بعده حتى . وفاعله مستتر .
والمصدر المؤول في محل جر مجتى . والجار والمجرور متعلقان بالفعل يذهب . « مالكاً
وكاهلاً » مفعول به وممطوف عليه . « جملة : والله » ابتدائية لا محل لها .
« جملة : لا يذهب شيخي » جواب القسم لا محل لها . « جملة : أير » صلة
الموصول الحرفي لا محل لها . الشاهد : « لا يذهب » : نفي الفعل بلا ، لأنه
في جواب قسم .)

هذا ، ولا يجوز توكيد جملة جواب القسم المنفية بشيء ، إلا أن
يكون الباء أو « من » الزائدتين ، نحو : « والله ما زيد بمسافر » و « والله ما
جاءنا من أحد » .

٢ - أما ان كانت جملة جواب القسم مثبتةً ، فيجب توكيدها
بأحد المؤكدات الآتية :

آ - (باللام والنون معاً) : وذلك إذا كانت فعلية ، مضارعية ،
مصدرة بالمضارع ، دالة على الاستقبال ، نحو : « والله لأسافرن » .

ب - (باللام وحدها) : وذلك إذا كانت فعلية مضارعية ليست
مصدرة بالمضارع ، أو ليست دالة على الاستقبال ، فمثال الأولى : « والله
لسوف أسافر » ، ومثال الثانية : « والله لأسافر الآن » .

ج - (باللام وحدها أيضاً) : وذلك إذا كانت فعلية ماضية ذات
فعل جامد ، نحو : « والله لتنعيم الرجل زيد » .

د - (باللام وقا .) : وذلك إذا كانت فعلية ماضية ذات فعل
متصرف ، نحو : « تالله لقد آثرك الله علينا » .

هـ - (بان واللام أو باحداها فقط) : وذلك إذا كانت جملة اسمية ، نحو : « والله إن العلم لنافع - والله إن العلم لنافع - والله للعلم نافع »

٣ - يجوز حذف جواب القسم إن جاء بعده ما يدل عليه ، كقوله تعالى : « والنازعاتِ غَرَاقًا ... يومَ تَرَجُّفُ الرَّاجِفَةُ » . التقدير : لَتُبْعَمُنَّ يومَ ترجف الراجفة .

٤ - يجب حذف جواب القسم إن سبق القسم أو اكتفه ما يدل على جوابه ، نحو : « زيد قائم والله ، زيد - والله - قائم » .

٣ - نوعا القسم :

للقسم نوعان : استعطافي ، وغير استعطافي :

١ - فالاستعطافي : قسم يراد به تأكيد معنى جوابه الطلبي . نحو : « بربك لا تؤاخذني - بحياتك هل رأيت أخي ؟ - بعيشك ، يا سلمى ، ارحمي ذا صباية ... الخ » . ويشترط في هذا النوع أن يكون جوابه جملة طلبية كما رأيت من الامثلة .

٢ - وغير الاستعطافي : قسم يراد به تأكيد معنى جوابه الخبري ، نحو : « والله لاجتهدنَّ ... الخ » . ويشترط في هذا النوع أن يكون جوابه جملة خبرية كما رأيت .

٣ - اجتماع الشرط والقسم

علمنا بما مضى أن الشرط يحتاج الى جواب ، وان القسم يحتاج إلى جواب أيضاً . فاذا اجتمعا في كلام ، فليس لكل واحد منها جواب مستقل ، بل يكون وضعها على واحد من الأوضاع الآتية :

١ - فلما أن يحذف جواب أحدهما مدلولاً عليه بجواب الآخر .

٢ - وإما أن يكون أحدهما مع جوابه جواباً للآخر .

٣ - وإما أن يكون أحدهما وحده جواباً للآخر .

ثم إن الجواب المذكور في الكلام قد يكون من نصيب الشرط مطلقاً ، أو من نصيب القسم مطلقاً ، أو من نصيب السابق منها .

واليك بيان ذلك :

١ - (الجواب للشرط مطلقاً) : سواء أتقدم على القسم ، أم

تأخر عنه . ويكون ذلك في حالين :

أ - أن يكون الشرط امتناعياً ، مثل : « لولا انظر - والله (١) -

(١) جواب القسم هنا محذوف دل عليه جواب الشرط .

لهلك الزرع ، و « والله (١) لولا المطر لهلك الزرع » . فالجواب للشرط في كلتا الجملتين .

ب - أن يسبق الشرط والقسم مبتدأ يحتاج إلى الخبر ، مثل : « زيد (٢) إن جاء - والله - فأنا أكرمه » و « زيد (٢) - والله - إن جاء فأنا أكرمه » . فالجواب للشرط في كلتا الجملتين .

٢ - (الجواب للقسم مطلقاً) : وذلك إذا تأخر القسم على الشرط غير الامتناعي واقترن بالفاء ، مثل : « إن جاء زيد (٣) فوالله لأكرمته » .

٣ - (الجواب للسابق منها) : وذلك في غير ما ذكر من الحالات السابقة ، فمثال ما تقدم فيه القسم فأخذ الجواب : « والله - لئن جئت (٤) - لأكرمتك » . ومثال ما تقدم فيه الشرط فأخذ الجواب : « إن جئتني - والله (٥) - أكرمتك » .

تعميم :

إذا أعطيت الجواب للشرط ، أو للقسم - بحسب ما تقتضيه القواعد المذكورة أعلاه - فلا يعني الاعطاء أن تقول في الاعراب فقط : هذا

(١) جواب القسم هنا ليس محذوفاً ، وإنما هو الشرط مع جوابه .

(٢) خبر البندأ هو مجموع جملي الشرط وجوابه .

(٣) جواب الشرط هنا ليس محذوفاً ، وإنما هو جملة القسم نفسها التي اقترنت بالفاء .

(٤) جواب الشرط هنا محذوف دل عليه جواب القسم .

(٥) جواب القسم هنا محذوف دل عليه جواب الشرط .

الجواب للشرط ، أو هو للقسم ، بل لا بد - من حيث التصميم - أن تجعل الجواب يتزيا بزى ما يعطى له . فان أعطي للشرط ، تزيا بزى جواب الشرط ، كأن يجزم ، أو يقرن بالفاء ، أو غير ذلك مما عرفته من أزياء جواب الشرط ، وان أعطي للقسم ، تزيا بزى جواب القسم ، كأن يؤكد بالنون ، أو باللام ، أو بغير ذلك مما عرفته من أزياء جواب القسم .

٤ - اجتماع الشرط والشرط

إذا توالى في الكلام شرطان أو أكثر ، فليس هناك إلا جواب واحد :

١ - فإن تواليا بغير عاطف ، اعتبر الجواب للأول ، أما الثاني فجوابه محذوف للدلالة جواب الأول عليه ، مثل : « إن تجتهد ، إن تواظب على دراستك ، تنجح » .

٢ - وإن تواليا مع عاطف بالواو ، اعتبر الجواب لكليهما ، لأن الواو تلجمع ، فيكونان كشرط واحد ، مثل : « إن تدرس ، وإن تجتهد ، تنجح » .

٣ - وإن تواليا والعاطف « أو » ، فالجواب لأيهما شئت ، وما حرمة منها ، فجوابه محذوف دل عليه جواب صاحبه ، وإنما قرروا ذلك لأن « أو » تأتي - في الغالب - لأحد الشيئين .

٤ - وإن تواليا والعاطف « الفاء » ، فالجواب للثاني ، لأن الفاء تفيد الترتيب ، ويكون الثاني مع جوابه جواباً للأول ، مثل : « إن جاء زيد ، فإن رأيتَه فسلم عليه » .

تكملة الفعل

قلنا فيما سبق إن الكلام يتألف من جمل ، وإن كل جملة تتألف من عمدين لا غنى عن إحداها ، سميها المسند والمسند اليه . إلا أن الكلام لا يتألف في الواقع من عمَدٍ فقط ، بل قد يضاف إلى هذه العمَد في أكثر الأحيان كلمات نسميها التكملات ، لأنها تكمل المسند أو المسند اليه ، أو يكمل بعضها بعضاً .

وتقسم هذه التكملات إلى قسمين : قسم يكمل الفعل (١) ، نسميها تكملات الفعل ، وقسم يكمل الاسم ، نسميها تكملات الاسم . وتكملات الفعل تخدمه في كثير من النواحي ، فمنها ما يؤكد ، أو يبين نوعه ، أو يشير إلى عدد مرات حدوثه ، أو ينوب عنه في الاستعمال ، وتلك هي وظائف المفعول المطلق ؛ ومنها ما يبين الجهة التي نُسِّد فيها ، وتلك هي وظيفة المفعول به ، ومنها ما يحدد زمانه أو مكانه ، وهذه هي مهمة المفعول فيه ... وهكذا .

وخدمَةُ الفعل خمسة فقط ، تسمى المفعولات . وهي : المفعول المطلق ، والمفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول له ، والمفعول معه . ويضاف إليها المجرور بالحرف المؤدي خدمة من خدمات المفعولات . وهذا الباب معقود للبحث في هذه المفعولات .

(١) أو ما يعمل عمل الفعل من المصادر المشتقات .

١ - المفعول المطلق

آ - اسم :

سمي المفعول المطلق مطلقاً لأنه غير مقيد بحرف جر كسائر المفعولات
فقولنا « مفعول مطلق » نفي به « مفعول فقط » من دون تقييده بحرف
مثل « به ، أو فيه ، أو له ، أو معه » .

ولكن لماذا لم يقيد هذا المفعول بحرف جر كسائر أخواته من
المفعولات ؟

والجواب ان المفعول المطلق هو وحده المفعول الحقيقي للفعل ، أما
غيره فلا يسمى مفعولاً إلا على سبيل المجاز . ويتضح ذلك بالثال الآتي :
« شربنا البارحة - وخالداً فنجاناً قهوة - شرباً سريعاً » .

في هذه الجملة أربعة منصوبات ، هي : البارحة ، وخالداً ، وفنجان
القهوة ، والشرب السريع . ولا يستحق الواحد منها أن يسمى مفعولاً إلا
إذا استطعنا أن نقول عنه : « اتنا فعلناه » . وهذا أمر طبيعي ، إذ لا
نسمي الشيء مكسوراً إلا إذا كسرناه ، ولا مضروباً إلا إذا ضربناه ...
وهكذا . ولنعد الآن إلى منصوباتنا ، ولتر أيها يمكن أن نقول عنه إننا
فعلناه :

فهل فعلنا البارحة؟ لا . البارحة لا تُفَعَّل . إذن ، فهل فعلنا خالداً؟ لا . خالد لا يُفَعَّل . إذن ، فهل فعلنا فنجان القهوة؟ لا . فنجان القهوة لا يُفَعَّل . إذن ، فهل فعلنا الشرب السريع؟ نعم ، لقد فعلنا الشرب السريع .

إذن ، فالشرب هو الذي فُعِّل . وإذن ، فهو الوحيد المستحق لاسم « المفعول » . ولكن ما شأن « البارحة » و « خالد » و « فنجان القهوة » ، إذا لم تكن هذه الأشياء قد فُعِّلَت ؟ .

والجواب : إن « البارحة » لم تُفَعَّل ، ولكن فُعِّل الشرب فيها ، فالشرب مفعول فيها ، فسميت « مفعولاً فيه » . أما « خالداً » فقد فُعِّل الشربُ معه ، فالشرب مفعول مع خالد ، فسمي خالد « مفعولاً معه » ، وكذا فنجان القهوة ، فهو لم يُفَعَّل ، ولكن فعل الشرب به ، فالشرب مفعول بالفنجان ، فالفنجان إذن « مفعول به » .

ب - وظائفه :

كل المفعولات لا تستخدم أفعالها إلا في ناحية واحدة فقط ، إلا المفعول المطلق ، فإنه يستطيع أن يقدم لفعله واحدة من الخدمات الأربع التالية :

١ - توكيد الفعل : وذلك كقول الطفل لأمه عن أخيه : « ماما حطّم أخي لبته تحطيماً » . حيث زبى « تحطيماً » مفعولاً مطلقاً مؤكداً لفعله « حطّم » .

ولكن لماذا استعمل الطفل المفعول المطلق المؤكد في عبارته؟ ألم تكن أمه تصدقه؟ بلى ، أمه مصدقة . ولو لم تكن كذلك لاستعمل الطفل في كلامه مؤكداً أخرى غير المفعول المطلق ، كأن يقسم لها ،

فيقول : « والله لقد حطم أخي لعبته » ، أو أن يكرر فيقول : « حطم أخي حطم أخي لعبته » . ولكن الطفل خشي أن تفهم أمه فعل « حطم » فهماً مجازياً ، وأن تظن أن الأخ لم يزد على أن خدش لعبته خدشاً بسيطاً ، فأراد أن يفهم أمه أنه يستعمل فعل « حطم » بمعناه الحقيقي لا المجازي ، فأتى بالمفعول المطلق .

إذن ، فالتوكيد الذي يقدمه المفعول المطلق لفعله توكيد من نوع خاص ، وهو : إقحام السامع أن الفعل مستعمل على سبيل الحقيقة لا على سبيل المجاز .

قد تقول لي : ولكننا نستعمل المفعول المطلق أحياناً ويظل فعله مفهوماً فهماً مجازياً ، كأن نقول : « طار زيد إلى المدرسة طيراناً » . فما من سامع يسمع هذه العبارة إلا ويفهم منها أن « طار » مستعملة بمعنى « أسرع » ، لا بمعناها الحقيقي .

هذا صحيح . ولكن التكلم عندما يستعمل المجاز ، ثم يشعر أن مجازه قد كُشِفَ لسامعه ، يدرك أنه أخفق فيما كان يرجوه من قوة التأثير في نفس سامعه . ذلك لأن المجاز نوع من الكذب اللفوي ، والكذبة تفقد تأثيرها إذا كشفت ، فيأتي التكلم بالمفعول المطلق محاولاً اقناع السامع بأنه لا يستعمل المجاز ، وإن كانت محاولته محاولة مخففة .

٢ - بيان عدد مرات وقوع الفعل : مثل : « ضربت زيداً ضربتين » .

٣ - بيان نوع الفعل أو هيئته : مثل : « رجعت القهقري » . فالقهقري هي نوع من أنواع الرجوع ، أو هي هيئة خاصة تُقْبَدُ فعل الرجوع عليها .

٤ - النيابة عن الفعل : وهي أن تحذف الفعل مستغنياً عنه بمفعوله المطلق ، مثل : « سيراً إلى الامام » . أي : سيروا إلى الامام .

هذا ، ولعلك لاحظت من الامثلة السابقة أن المفعول المطلق قد جاء في أكثر الأحيان مصدرراً من لفظ فعله « حطم - تحطيماً ، طار - طيراناً ، ضرب - ضربتين ، سيروا - سيراً » . وعلى هذا ، يمكن أن نعرف المفعول المطلق بما يأتي :

ج - تعريفه :

المفعول المطلق مصدر يذكر بعد فعل من لفظه إما لتأكيد الفعل (أي إفهام السامع أنه مستعمل على سبيل الحقيقة ، لا على سبيل المجاز) وإما لبيان عدد مرات حدوثه ، وإما لبيان نوعه أو هيئته ، وإما بدلاً من التلغظ بالفعل نفسه .

فأما التوكيد وبيان النوع والعدد ، فهي متروكة للمتكلم واختياره . إن شاء فعلها ، وإن شاء تركها . ليس عليه في ذلك قيد ولا شرط . أما إنابة المفعول المطلق عن الفعل ، فليست مهينة للمتكلم إلا في الأحوال الآتية :

د - متى يغوب المصدر عن فعه :

١ - (إذا أردت الامر) : فتقول : « رجوعاً إلى الوراء » بدلاً من أن تقول : « إرجع إلى الوراء » .

٢ - (إذا أردت النهي) : فتقول : « صبراً لا جزعاً » بدلاً من أن تقول : « لا تجزع » . ويشترط في هذه الحالة أن يكون المصدر

المستعمل في مقام النهي مسبقاً بمصدر آخر مستعمل في مقام الأمر ، كما رأيت في المثال « صبراً لا جزعاً = إصبر ولا تجزع » .

٣ - (إذا أردت الدعاء) : فتقول : « بعداً للظالمين » بدلاً من أن تقول : « أبعِد الِظالمين » . ومن هذا النوع مصادر أهملت أفعالها في الاستعمال ، وبقيت - أي هذه المصادر - هي التي تستعمل بدلاً من أفعالها المهملة ، وهي : « ويل » و « ويب » ، وهما ككتان للتهديد ، تستعملان عند الشتم والتوبيخ ، نحو « ويلك وويك ! » . ثم « وبع » و « وَيَس » ، وهما للرحمة ، وتستعملان عند الإنكار الذي لا يراد به توبيخ ولا شتم ، نحو : « ويحك يا زيد ! ماذا فعلت بنفسك ؟ » .

٤ - (إذا أردت التوبيخ أو التعجب أو التوجع) : فتقول لابنك موبخاً : « أنتهاوناً وقد سبقك رفاقك ؟ ! » ، وتقول لنفسك متعجباً من سرعة اشتياقك إلى الوطن : « أشوقاً ، ولم يمض على اغترابي غير شهر ؟ ! » ، وتقول متشكياً متوجعاً : « أفقرراً وظلماً ؟ ! » . وكل هذه المصادر استعملت بدلاً من أفعالها : « أنتهاون يا بني ؟ ! - أشتاق ؟ ! - أفقر وظلم ؟ ! » . ولعلك لاحظت أن كل هذه المصادر قد وردت مسبوقه بالاستفهام وهذا هو شرطها . غير أنه ليس من الضروري أن يكون الاستفهام ظاهراً ، بل يجوز أن يكون مقدرأً ، كقول أحد الشعراء :

٤٣ - خُمولاً وإِهْمالاً ؛ وغيرُك مولعٌ

بتثييتِ أركانِ السيادةِ والمجدِ ؟

(الاعراب : « خُمولاً » مفعول مطلق لفعل محذوف . « وإِهْمالاً » معول مطلق لفعل محذوف . « وغيرُك » واو حالية ، ومبتدأ ومضاف إليه . « مولعٌ » خبر . « بتثييتِ » متعلقان بالخبر . « أركانِ » مضاف إليه . « السيادةِ » مضاف إليه . « والمجدِ » معطوف على المضاف إليه الثاني . « جملة :

خولاً مع فعله المحذوف « ابتدائية لا محل لها . « جملة : وإهمالاً مع فعله المحذوف « معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة : وغيرك مولع « حالية محلها النصب . الشاهد : « خولاً ؟ » : ناب المصدر عن فعله في مقام التوبيخ مسبوفاً باستفهام مقدر . تقديره : « أخولاً ؟ » .

٥ - (إذا أردت التفصيل بعد مجمل) : كقوله تعالى : « فَشُدُّوا
الْوَتَانَ : فاماً مناً بعدد ، وإمناً فداءً » . فهذا بدل من أن يقال :
« فاما أن تمنوا على الاسرى فطلقوا سراحهم ، واما أن يفديهم أهلهم » .
ومن هذا القبيل قول أحد الشعراء :

٤٤ - لأَجْهَدَنَّ ، فاماً درءَ مَفْسَدَةٍ

تُخْشَى ، وإمّا بلوغَ السُّؤْلِ والأَمْلِ

فيهذا بدل من أن يقول : فاما ان ادراُ المفسدة ، وإما أن أبلغ
السؤل والأمل .

(الاعراب : « لأجهدن » لام واقعة في جواب قسم محذوف ، وفعل
مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محل رفع ، وفاعل مستتر ، ونون توكيد
لا محل لها . « فاما » الفاء استئنافية ، وأما حرف تفصيل لا عمل له . « درء »
مفعول مطلق لفعل محذوف . « مفسدة » مضاف اليه . « تخشى » مضارع
مرفوع مجهول نائب فاعله مستتر . « وإما » الواو عاطفة ، وإما تكرار الأولى
« بلوغ » مفعول مطلق لفعل محذوف . « السؤل والأمل » مضاف اليه ومعطوف
« جملة القسم المحذوفة » ابتدائية لا محل لها . « جملة : لأجهدن » جواب قسم
لا محل لها . « جملة : درء مفسدة مع الفعل المحذوف » استئنافية لا محل لها .
« جملة : تخشى » صفة للمفسدة محلها الجر . « جملة : بلوغ السؤل مع الفعل
المحذوف » . معطوفة على الاستئنافية لا محل لها . الشاهد : « فاما درء » :
يجوز أن ينوب المصدر عن فعله في مقام التفصيل بعد الجملة .)

٦ - (إذا أردت الاخبار عن المبتدأ) : فتقول : « زيد سيراً سيراً » بدلاً من قولك : « زيد يسير » . ويشترط في هذه الحالة التكرير ، كما رأيت ، أو الحصر كقولك : « ما زيد إلا سيراً » بدلاً من : « ما زيد إلا يسير » .

٧ - (إذا أردت توكيد معنى جملة) : فتقول : « حقك علي » ، اعترافاً « بدلاً من : « حقك علي » ، اعترف » . ذلك أن جملة « حقك علي » هي نفسها اعتراف ، ثم أردت توكيد هذا الاعتراف بفعل اعترف ، فجاز لك استعمال المصدر بدل فعله .

٨ - (إذا أردت دفع مجاز متوهم في جملة سابقة) : فتقول : « زيد أخي ، حقاً » بدلاً من « زيد أخي ، أحمق » أي : أستعمل جملة « زيد أخي » على سبيل الحقيقة ، لا على سبيل المجاز .

٩ - (إذا أردت تشبيه مصدر مذكور في جملة سابقة) : فتقول : « لزيد صوتٌ صوتَ البلبل » بدلاً من : « بصوتِ كالبلبل » . ويشترط لذلك أن يكون المصدر المشبّه في جملة مستقلة مشتبهة على فاعله في المعنى ، كما رأيت في المثال ، حيث « زيد » هو فاعل المصدر المشبّه في المعنى .

وفي سوى ما ذكرنا من المقامات ، لا يجوز لك استعمال المفعول المطلق بدلاً من استعمال الفعل ، فلا تقول : « زيد سفيراً » وأنت تريد : « زيد سافر » . اللهم إلا أن يكون ذلك مما ورد به السماع ، فيحفظ ولا يقاس عليه . فمن ذلك قولهم : « حمداً لله وشكراً - عجباً - أفعل ذلك كرامةً ومسرةً » (أي : اكرمك بفعله وأسرك) - لا أفعل ذلك لا كيداً ولا هماً (أي : لا أكاد أفعله ، ولا أمم بفعله) - لأفعلن ذلك رغماً وهواناً (أي : أرغمك بفعله وأهينك) سبحان الله - معاذ الله

(أي : أصبح الله وأعوذ بالله) - لبيك وسعديك وحنانيك و دوايك و حذاريك (أي : ألييك وأسعدك واسترحمك ويتداول) . وليست التثنية في هذه المصادر الأخيرة مقصودة بمعناها ، بل هي تثنية يراد بها معنى التكرار ، فمعنى « لبيك » : « ألييك تلبية بعد تلبية » . وكذا سائر المصادر التي علم شاكلته .

واعلم أنك متى استعملت المفعول المطلق بدلاً من فعله ، وجب عليك ألا تذكر هذا الفعل أبداً .

هـ - ما يغوب عن المصدر :

قلنا إن المصدر إذا خدم فعله إحدى الخدمات الأربع المذكورة ، (وهي توكيده ، وبيان عدده ، وبيان نوعه ، والنيابة عنه) سمي المفعول المطلق . فهل لا يجوز لغير المصدر أن يقوم بهذه الخدمات ؟ الواقع أن كثيراً من الكلمات تستطيع أن تقوم مقام المصدر في هذا الشأن ، فإذا فلت ذلك سميت هي أيضاً بالمفعول المطلق . ولا يقال لها إنها نائبة عن المفعول المطلق ، بل يقال إنها نائبة عن المصدر في أداء وظيفة المفعول المطلق ، لأن هذه الوظيفة في الأساس هي للمصدر قبل غيره .

وهذه الكلمات هي :

١ - (اسم المصدر) : نحو : « كتبتك كلاماً » . والأصل : « تكليماً » .

٢ - (مصدر يلاقيه في الاشتقاق) : كقوله : « وتَبَتَّلْ اليه تَبَتُّلاً » . والأصل : « بتلاً » .

٣ - (مرادفه) : نحو : « جلست قموذاً » . والأصل : « جلوساً » .

- ٤ - (صفته) : نحو : « سافرت كثيراً » . والأصل : « سافراً كثيراً » .
- ٥ - (ضميره) : نحو : « كتبت كتاباً لم يكتبها غيري » .
والأصل : « لم يكتب الكتاب غيري » .
- ٦ - (آله التي عهدت له) : نحو : « ضربته سوطاً » . لأن السوط هو الآلة المهددة للضرب ، فإذا قلت : « ضربته مائدةً » لم يحجز ، لأن المائدة ليست من الأدوات المهددة للضرب .
- ٧ - (ما يدل على نوعه) : نحو : « جلست القرفصاء » .
لأن القرفصاء نوع مخصوص من أنواع الجلوس .
- ٨ - (ما يدل على عدده) : نحو : « زرتك مرتين ، أنذرتك ثلاثاً ، سافرت عشر مرات ... الخ » .
- ٩ - (ما ، واي ، الاستفهاميتان) : نحو : « أية كتابه تكتب ؟ » و « ما أكرمت زيدا ؟ » أي : أي إكرامٍ أكرمته ؟
- ١٠ - (ما ، ومهما ، وأي ، الشرطيات) : نحو : « ما تجلس أجلس » أي : أجلس كل جالسٍ تجلسه . ومثله : « مهما تجلس أجلس » و « أي جالس تجلس أجلس » .
- ١١ - (كل ، وبعض ، وأي الكمالية) مضافاتٍ الى المصدر :
نحو : « اجتهدت كل الاجتهاد ، وسهرت بعض السهر ، واجتهدت أي اجتهد ! » . وهذه الأشياء في الحقيقة من صفة المصدر النائية عنه ، إذ الأصل : « اجتهدت اجتهداً كل الاجتهاد ، أي اجتهداً كلياً ، وسهرت سهرًا بعض السهر ، أي سهرًا جزئياً ، واجتهدت اجتهداً أي اجتهداً ، أي اجتهداً كاملاً .

- ١٢ - (الإشارة إليه) : نحو : « جلست هذا الجلوس » .
 وهذا أيضاً من نوع الصفة النائية عن الموصوف ، إذ الأصل : « جلست
 جلوساً هذا » . حيث يكون اسم الإشارة صفة للمصدر ، ثم حذف
 المصدر وناب اسم الإشارة الذي هو صفته منابه .
- ١٣ - (الكاف ، ومثل) وما في معناها من أسماء التشبيه مضافة
 الى المصدر الصريح أو المؤول ، نحو : « جلست مثلَ جلوسك » و
 « جلست كما جلست (١) » . والتقدير : « جلست كجلوسك » . وهذه
 أيضاً من نوع الصفة النائية عن المصدر المحذوف ، إذ الأصل « جلست
 جلوساً مثلَ جلوسك » .

و - حركة آخره وترتيبه :

المفعول المطلق منصوب أبداً .

أما ترتيبه مع عامله ففيه ثلاث حالات :

- ١ - (يجب تأخيره) : وذلك إذا كان يؤدي وظيفة التوكيد ،
 نحو : « سرت اليك سيراً » .
- ٢ - (يجب تقديمه) : وذلك إذا كان اسم استفهام أو اسم شرط ،
 لأن هذه الأسماء لها الصدارة دائماً في الكلام ، نحو : « أيّ جلوسٍ
 تجلس ؟ » .
- ٣ - (يجوز التقديم والتأخير) : وذلك إذا كان لبيان النوع أو
 العدد ، فتقول مبنياً نوع فمك : « القهقرى رجعت - ورجعت القهقرى »
 وتقول مبنياً عدد مرات فمك : « عشرين مرةً سافرت - وسافرت
 عشرين مرة » .

(١) تعتبر الكاف هنا اسماً بمعنى مثل في محل نصب على المفعولية المطلقة .
 وهو مضاف ، والمصدر المزيل من « ما » وصلتها في محل جر بالاضافة .

٢ - المفعول به

١ - تعريفه :

المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل . نحو : « كُتبتُ زيداً (١) » .
ولا يكون في الجملة مفعول به ، إلا والفعل متعدٍ بنفسه . فإن
كان الفعل لازماً فلا مفعولاً به ، نحو : « سافر زيد » .

ولما كانت الأفعال المتعدية - من حيث التعدى - على درجات ، جاز
أن تشتمل الجملة على مفعول به واحد ، إذا كان الفعل لا يتعدى إلى أكثر
من واحد ، مثل : « كسر الولد الزجاج » ، وأن تشتمل الجملة على مفعولين
أصلها المبتدأ والخبر ، إذا كان الفعل من أفعال القلوب أو أفعال التحويل (٢) ،
نحو : « ظننتُ زيداً قادماً » ، وأن تشتمل على مفعولين ليس أصلها المبتدأ
والخبر ، إذا كان الفعل يتعدى لمفعولين ، مثل : « أعطيتُ زيداً كتاباً » ،
وأن تشتمل على ثلاثة مفعولات ، إذا كان الفعل من أخوات « أعلم (٣) » ،
نحو : « أعلمتُ زيداً عمراً مسافراً » .

٢ - أسطوره :

- ١ - يأتي المفعول به اسماً ظاهراً : نحو : « كسر الولد الزجاج » .
- ٢ - « ضميراً متصلاً : نحو : « الكتاب قرأته » .

(١) راجع أول مبحث المفعول المطلق لتعلم سبب تسمية هذا بالمفعول به .
(٢) راجع باب نواسخ الابتداء .

- ٣ - يأتي المفعول به ضميراً منفصلاً : نحو : « إياك نعبد » .
- ٤ - « مصدرأ مؤولأ : نحو : « أرجو أن تزورني » = أرجو زيارتك .
- ٥ - « جملة مؤولة بمفرد : نحو : « ظننتك تجتهد » = ظننتك مجتهدأ .
- ٦ - « جملة غير مؤولة : نحو : « قال : إني عبد الله » .
- ٧ - « مجروراً بحرف جر أصلي : نحو : « أمسكت بالقلم (١) » .

٣- حركة آخره :

- ١ - المفعول به منصوب ، نحو : « قرأت الكتاب » .
- ٢ - وقد يجز لفظأ بالباء الزائدة ، نحو : « علمت بالأمر » ، والأصل : علمت الأمر .
- ٣ - وقد يجز لفظأ بمن الزائدة ، وذلك إذا كان نكرة بعد نفي أو استفهام ، نحو : « ما علمت من شيء » ، والأصل : ما علمت شيئأ .
- ٤ - وقد يرفع وينصب فاعله ، نحو قولهم : « خرق الثوب المسار » . وهذا لا ينقاس ، بل يقتصر فيه على السماع . ثم ان العرب لم تأته إلا عند ظهور المعنى وعدم الالباس .

٤ - ذكره وهزفه :

(١) سنبحت هذا الشكل بالتفصيل عند الكلام على المجرور بالحرف .

المفعول به فضلة في الكلام وليس عمدة . وعلى هذا ، يكون ككل الفضلات : يذكر إذا أراد المتكلم ذكره ، أو - كما يقولون - إذا تعلق به غرض المتكلم ، ويحذف إذا لم يتعلق به غرض المتكلم ، أي لم يرد ذكره ، فإذا أردت أن تفهمني ما الذي أكله زيد . ، قلت لي : « أكل زيد تفاحةً » ، ذاكرًا للمفعول به ، وأما إذا لم ترد ذلك ، وكان قصدك فقط أن تعلمني بأن حدث الأكل قد وقع من زيد فلا حاجة الى دعوته للطعام ، قلت لي : « لقد أكل زيد » ، من غير ذكر للمفعول به .

وقد يكون غرض المتكلم متعلقًا بالمفعول به ، ومع ذلك يحذف ، ولكن هذا لا يصح إلا عند وجود ما يدل عليه ، نحو قوله تعالى : « مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى » ، أي : وما فلاك .

وقد مر معنا أن مفعولي « ظن » وأخواتها يجوز عند وجود الدليل حذف أحدهما أو كليهما .

فمن حذف أحدهما قول عنتره :

٤٥ - وَلَقَدْ نَزَلْتِ - فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ -

مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ

أي : لا تظني غيره واقماً .

(الاعراب : « ولقد » الواو بحسب ما قبلها ، واللام واقعة في جواب القسم المحذوف ، ويجوز اعتبارها لام ابتداء ، وقد حرف تحقيق . « نزلت » فعل وفاعل . « فلا » الفاء اعتراضية ، ولا نهاية جازمة . « نظني » مضارع مجزوم بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، والياء فاعل . « غيره » مفعول به أول ، والهاء مضاف إليه . أما المفعول الثاني فمحذوف تقديره : واقماً ، أو حاصلًا أو كائناً . « مني » متعلقان بنزلت . « بمنزلة » متعلقان بنزلت . « المحب »

المكرم « مضاف إليه وسمت له . « جملة : ولقد نزلت » جواب قسم لا محل لها ان اعتبرت اللام للقسم ، وإبتدائية لا محل لها ان اعتبرت اللام للإبتداء . « جملة : فلا تظني » معترضة بين الفعل والجار لا محل لها . الشاهد : « فلا تظني غيره » حذف المفعول الثاني جوازاً لدلالة الكلام عليه .)

ومن حذف الاثنين معاً قول الكميت :

بأيِّ كتابٍ أمْ بآيَّةِ مُنَّةٍ
تَرَى حُبَّهُمْ عَاراً عَلَيَّ وَتَحَسَّبُ (١)

٥ - ترتيبه مع الفاعل :

الأصل في المفعول به أن يكون بعد الفاعل . ويجوز تقديمه عليه إذا أمِنَ اللبسُ ولم يكن في الكلام ما يمنع من ذلك . على أنه قد يوجد في الكلام ما يوجب تقديمه ، أو يوجب تأخيره :

١ - (فيجب تقديمه على الفاعل) :

آ - إذا اتصل الفاعل بضمير يعود على المفعول به ، نحو : « قرأ الكتابَ صاحبه » ، ونحو قوله تعالى : « وإذ ابتلى إبراهيمَ ربهُ بكلماتٍ » . واعتبر من باب الضرورة الشرعية قول حسان يرثي مطعم بن عدي :

٤٦ - فلو كانَ مجدُّ يخلدُ اليومَ واحداً

من الناس ، أبقى مجدُّه اليومَ مُطعمًا

والأصل : أبقى مطعماً مجده (٢) .

(١) مر اعراب البيت في فصل « ظن » وأخواتها .

(٢) وهذا ضروري لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، لأن رتبة

المفعول به هي بعد الفاعل .

(المعنى : لو أن-المجد يخلد صاحبه ، لكان مطعم بن عدي من أول المخلدن ، لأنه يتمتع بمجد عظيم . الاعراب : « فلو » حرف شرط غير جازم . « كان مجد » كان واسمها . « يخلد » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « اليوم » ظرف متعلق بخلد . « واحداً » مفعول به . « من الناس » متعلقات بصفة محذوفة للمفعول به . التقدير : واحداً كائناً من الناس . « أبقي » ماض مبني على الفتح المقدر . « مجده » فاعل مرفوع ، والهاء ضمير متصل في محل جر بالاضافة . « اليوم » ظرف متعلق بأبقي . « مطعماً » مفعول به . « جملة : كان مجد يخلد » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يخلد » خبر كان محلها نصب . « جملة : أبقي مجده » جواب شرط غير جازم لا محل لها . الشاهد : « أبقي مجده مطعماً » : تأخر المفعول به عن الفاعل رغم أن له ضميراً متصلاً بالفاعل . وتلك ضرورة شعرية لا تجوز في النثر .)

ب - إذا كان المفعول به ضميراً وكان فاعله ظاهراً ، نحو : « زارني زيدٌ » . وذلك لأن الضمير حقه أن يسبق الظاهر .

ج - إذا حصر الفعل في الفاعل ، نحو : « ما قرأ الكتاب إلا زيدٌ » ، و « انما قرأ الكتاب زيدٌ » . وذلك لأن المحصور فيه واجب التأخير لتمييز من المحصور الواجب التقديم .

٢ - (ويجب تأخيره عن الفاعل) :

آ - إذا خيف اللبس خلفاء العلامات الاعرابية ، وعدم وجود دليل آخر يدل على الفاعل من المفعول به ، نحو : « أكرم مصطفى مرتضى - ضرب أخي ابني » .

ب - إذا كان الفاعل والمفعول ضميرين ، نحو : « أكرمتك » .

ج - إذا كان الفاعل ضميراً والمفعول ظاهراً ، نحو : « أكرمت زيداً » .

د - إذا حصر الفعل في المفعول ، نحو : « ما أكرم زيد إلا

خالداً ، و « إنما أكرم زيداً خالداً » .

٦ - ترتيب مع الفعل والفاعل :

بصورة عامة ، يجوز تقديم المفعول به على الفعل والفاعل معاً ، نحو قوله تعالى : « فَفَرِّقَا كَذَبَتَهُمْ ، وَفَرِّقَا تَقَاتِلُونَ » . ولكن قد يعرض في الكلام ما يوجب تقديمه عليها . وذلك في حالتين :

١ - أن يكون المفعول به واحداً من أسماء الصدارة ، أو مضافاً إلى واحدٍ منها ، كأن يكون اسم شرط ، نحو : « من يُضْلِلِ اللهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ » ، أو مضافاً إلى اسم شرط ، نحو : « ديوان من تقرأ تستفد » ، أو اسم استفهام ، نحو : « ماذا فعلت ؟ » ، أو مضافاً إلى اسم استفهام ، نحو : « ديوان من اشترت ؟ » ، أو « كم وكأين » الخبريتين ، نحو : « كم ديوان قرأت » ، أو مضافاً إلى واحدة منها ، نحو : « ديوان كم شاعر قرأت » .

٢ - أن يكون فعله جواباً لـ « أما » ، وليس بينها وبين جوابها فاصل غيره ، نحو قوله تعالى : « فأما اليتيم فلا تقهر ، وأما السائل فلا تنهر » . ذلك لأنه لا بد من فاصل بين « أما » وجوابها المقترن بالفاء ، إذ لا يقال : « فأما فلا تقهر اليتيم » . فان وجد في الجملة فاصل غير المفعول به ، لم يجب تقديمه ، نحو : « فأما في المساء فاقرا دروسك » .

٧ - ترتيب المفعولات :

قلنا إن الجملة قد تشتمل على مفعولين أصلها المبتدأ والخبر ، نحو : « ظننت زيدا قادماً » . والترتيب الطبيعي لهذين المفعولين ، أن يكون ما أصله المبتدأ أولاً ، وهو « زيد » ، وأن يكون ما أصله الخبر ثانياً ،

وهو « قادم » . فان لم يكن أصل المفعولين مبتدأ وخبراً ، مثل : « أعطيت زيداً كتاباً » ، فالترتيب الطبيعي أن يكون المفعول الأول هو « زيداً » لأنه في المعنى فاعل ، إذ هو الذي أخذ الكتاب عندما أعطيته إياه ، وأن يكون المفعول الثاني هو « الكتاب » ، لأنه هو المفعول به لفظاً ومعنى . فان كان في الجملة ثلاثة مفعولات ، نحو : « خبّرتُ زيداً عمراً قادمًا » ، فالترتيب الطبيعي أن يكون ما أصله المبتدأ ثانياً ، وهو في المثال المذكور « عمرو » ، وأن يكون ما أصله الخبر ثالثاً ، وهو في المثال « قادم » ، وأن يكون ما هو فاعل في المعنى أولاً ، وهو في المثال « زيد » ، لأن زيداً هو فاعل في المعنى ، إذ إنه علم أن عمراً قادم عندما خبرته بذلك .

آ - فأما في حالة المفعولات الثلاثة ، فالترتيب الطبيعي لازم واجب ، لأن أدنى اخلال به يوقع في اللبس .

ب - وأما في حالة المفعولين ، فيجوز الالتزام بالترتيب الطبيعي ، ويجوز الاخلال به ، إذا لم يؤدي ذلك إلى شيء من اللباس .

ولكن قد يعرض في الكلام ما يوجب الترتيب الطبيعي ، أو يوجب عكسه . وتفصيل ذلك فيما يلي :

١ - إذا خيف اللبس ، كأن يكون كل من المفعولين في باب « أعطى » صالحاً لأن يكون فاعلاً في المعنى ، نحو : « سلّمت زيداً عمراً » ، أو أن يكون كل من المفعولين في باب « ظن » صالحاً للابتداء ، مثل : « ظننت زيداً عمراً » . في هذه الحالة يجب أن تقدم ما تريد أن يكون فاعلاً في المعنى ، فنقول : « سلّمت زيداً عمراً » ، إذا كنت تقصد أن زيداً تسلّم عمراً ، ونقول : « سلّمت عمراً زيداً » ، إذا كنت تقصد أن عمراً تسلّم زيداً . كما يجب أن تقدم ما تريد أن يكون مبتدأ في المعنى ،

فتقول : « ظنت زيداً عمراً » ، إذا كنت تقصد أنك ظننت أن زيداً هو عمرو ، وتقول : « ظننت عمراً زيداً » ، إذا كان عمرو هو المظنون أنه زيدٌ .

٢ - إذا كان أحدهما ضميراً والآخر ظاهراً ، فيجب تقديم الضمير وتأخير الظاهر ، نحو : « أعطيتك كتاباً - والكتاب أعطيته زيداً » .

٣ - إذا حصر الفعل في أحدهما ، وجب تأخير المحصور فيه ، نحو : « ما أعطيت زيداً إلا كتاباً - وما أعطيت الكتاب إلا زيداً » .
و « ما ظننت زيداً إلا مجتهداً - وما ظننت مجتهداً إلا زيداً » .

٤ - إذا اتصل أحد المفعولين بضمير يعود على المفعول الآخر ، وجب تأخير حامل الضمير ، نحو : « أعطيت الكتاب صاحبه - وأعطيت الطالب كتابه (١) » .

٨ - المسبب بالمفعول به :

نحن نعلم أن للصفة المشبهة معمولاً ، كما للمصدر ولسائر الأوصاف المشتقة . ويجوز في معمولها ثلاثة أمور :

١ - رفعه على أنه فاعل لها ، فتقول : « زيد حسنٌ خلقه » .

٢ - وجره بالاضافة لفظاً ، فتقول : « زيد حسنٌ الخلق » .
ويظل فاعلاً حكماً .

(١) أجاز النحاة تقديم حامل الضمير إذا كان الضمير يعود على المتأخر لفظاً لا رتبة ، وهو هنا المفعول الأول الذي هو فاعل في المعنى ، أي أجازوا أن يقال : « أعطيت كتابه الطالب » . وليس هذا من الأساليب العربية المسموعة ، ولكن النحاة قاسوه على أسلوب الترتيب بين الفاعل والمفعول . وليست اللغة دائماً قياساً .

٣ - ونصبه على أنه تمييز : فتقول : « زيد حسنٌ خلقاً » .
 ويفدو فاعل الصفة المشبهة ضميراً مستتراً يعود على « زيد » الذي هو قبلها .
 ولا يجوز هذا الاعتبار إلا إذا كان المفعول نكرة ، لأن التمييز لا يكون
 إلا نكرة .

٤ - ونصبه على أنه مشبّه بالمفعول به ، فتقول : « زيد حسنٌ خلقه » .
 ويفدو فاعل الصفة المشبهة ضميراً مستتراً يعود على ما قبلها .
 ولا يجوز هذا الاعتبار إلا حين يكون المفعول معرفة .

فهذا هو المشبّه بالمفعول به : هو مفعول الصفة المشبهة المرفوع المنصوب .

٣ - المفعول له

١ - تعريف :

المفعول له - ويسمى المفعول لأجله ، والمفعول من أجله - : هو مصدر يذكر في الكلام لبيان سبب حدوث الفعل الذي قبله ، نحو : « سافرت طلباً للعلم » ، حيث نجد المصدر « طلباً » مبيناً سبب حدوث السفر .

ولكن ما كل مصدر يستطيع - عن طريق نصبه - أن يؤدي للفعل هذه الخدمة ، وهي بيان سبب الحدوث ، بل لا بد من توفر بعض الشروط فيه إذا أريد له أن يكون منصوباً على المفعولية لأجلها .

٢ - شروط :

١ - (أن يكون مصدراً) : فان كان غير ذلك لم يميز نصبه لبيان السبب ، فلا نقول : « كتبت رسالةً أباً » ، تريد « من أجل أيك » ، بل نجر باللام فنقول : « كتبت رسالة لأبي » .

٢ - (أن يكون المصدر قليلاً ^(١)) : أي من أفعال النفس الباطنة ، مثل الرغبة والرغبة والحب والكره والحرص والعلم ... الخ . فان كان غير قلبي ، أي كان علاجياً يجري بالحواس الظاهرة ، مثل السير

(١) من النحاة من لم يشترط هذا الشرط .

والركوب والأكل والجلوس ... الخ ، فلا يجوز نصبه لبيان السبب ، فلا تقول : « ذهب إلى المطعم أكلًا » تريد « من أجل الأكل » ، بل تجر باللام قائلاً : « ذهب إلى المطعم للأكل » .

٣ - (أن يكون متحداً مع الفعل في الزمان (١)) : نحو : « سافرت رغبة في العلم » فالرغبة في العلم جارية أثناء السفر . أما إذا اختلف زمن الحدين فلا يجوز نصب المصدر مبنياً للسبب ، فلا تقول : « ذهب إلى الساحل استجماماً » ، لأن زمن الاستجمام سيكون بعد انقضاء زمن الذهاب ، بل تجر عندئذ باللام فتقول : « ذهب إلى الساحل للاستجمام » .

٤ - (أن يكون متحداً مع الفعل في الفاعل (١)) : فلا يقال : « أرسلت زيداً إلى المدرسة طلباً للعلم » ، لأن المرسل وطلب العلم شخصان مختلفان : المرسل أنت ، وطلب العلم زيد . بل تجر في هذه الحالة باللام فتقول : « أرسلت زيداً إلى المدرسة لطلب العلم » .

ومثال ما اجتمعت فيه الشروط قوله تعالى : « وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَاقٍ . نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ » .

فإن فقد شرط من هذه الشروط المذكورة ، وأريد بيان سبب حدوث الفعل ، وجب جر السبب بأحد الحروف المفيدة للتعليل ، وهي : اللام - من - في - الباء .

فمثال الجر باللام قولك : « أمسكت القلم للكتابة » ، ومثال الجر بمن قوله تعالى : « وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ . نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاكُمْ » ، ومثال الجر بني قوله صلى الله عليه وسلم : « دخلت امرأة النار في هرة »

(١) من النحاة من لم يشترط هذا الشرط .

حبستها ، لا هي أطعمتها ، ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض .
أي : دخلت امرأة النار بسبب هرة ...

٣ - حركة أفره :

إذا استوفى المفعول له شروط نصبه ، فلا يوجب ذلك نصبه ، بل
يجوز نصبه ، على أنه مفعول له ، كما يجوز جره بأحد حروف التعليل .
وقد اجتمعت صورتان في قول الفرزدق يمدح زين العابدين :

يُعْظِي حِيَاءً ، وَيُعْظِي مِنْ مَهَابَتِهِ
فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ (١)

حيث نجد « الحياء » منصوباً على أنه مفعول لأجله مبين سبب
إغضاء الممدوح ، كما نجد « المهابة » مجرورة على أنها اسم مجرور مبين
سبب إغضاء الناس أمام الممدوح .

على أنه يفضل النصب إذا كان نكرة ، نحو « سافرت رغبةً في
العلم » . ويرجح الجر إن كان محلياً بالألف واللام (٢) ، نحو : « سافرت
لرغبة في العلم » . وقد في هذه الحالة نصبه ، كقول شاعر مجهول :

٤٧ - لا أقعدُ الجبنَ عن الهيجاءِ
ولو توالى زمرُ الأعداءِ

(١) مر أعراب البيت في فصل نائب الفاعل .
(٢) من النحاة من أنكروا مجيء المفعول لأجله معرفاً . وقال : إن المفعول
لأجله كالتمييز والحال ، يجب أن يكون نكرة ، فان اقترن بـ (ال) ، فهي
زائدة ، وإن أضيف فلاضافة لفظية . والمشهور خلاف ذلك .

(الاعراب : « لا » نافية . « أقعد » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « الجبن » مفعول لأجله منصوب . « عن الهيجاء » متعلقان بأقعد . ويجوز تعليقها بالجبن ، إذ يقال : جبن فلان عن الحرب . « ولو » الواو حالية ، ولو حرف شرط غير جازم ، أو قل : هي وصلية لأن ربطها هنا لا سببي (راجع مبحث الشرط) . « تواتل زمر الاعداء » فعل وفاعل ومضاف اليه . « جملة : لا أقعد » ابتدائية لا محل لها . « ولو تواتل زمر الاعداء » حالية محلها نصب . الشاهد : « الجبن » : نصب المصدر المبين للسبب مع كونه معرفاً بالالف واللام . وهذا جائز ولكنه قليل . والاكثر جره بالحرف) .

فاذا كان المصدر المبين للسبب معرفاً بالإضافة ، استوى فيه النصب والجر . نحو : « ضربت ابني تأديبه ، ولتأديبه » . ومما جاء منصوباً قوله تعالى : « يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت » ومنه قول حاتم الطائي :

٤٨ - وَأَغْفِرُ عورَاءَ الكَرِيمِ ادِّخَارَهُ

وَأَعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللِّثِيمِ تَسْكَرُّمًا

(الاعراب : « وأغفر » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « عوراء الكريم » مفعول به ومضاف اليه . « ادخاره » مفعول لأجله منصوب . والضمير مضاف اليه . « وأعرض » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « عن شتم » متعلقان بأعرض . « اللثيم » مضاف اليه . « تسكرماً » مفعول لأجله منصوب . « جملة : اغفر » ابتدائية لا محل لها . « جملة : واعرض » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . الشاهد : « ادخاره » : نصب المصدر المبين للسبب وهو مضاف . وهذا جائز ليس راجحاً ولا مرجوحاً .)

ومن جره وهو مضاف قوله تعالى : « وإنَّ منها لَمَّا يهبط مِن

خَشِيَّةِ اللَّهِ . »

٤ - ترتيب مع الفعل :

الأصل في المفعول لأجله أن يتأخر عن فعله ، ويجوز أن يتقدم عليه سواء أكان منصوباً أم مجروراً ، نحو : « رغبةً في العلم سافرت ، وللتجارة سافرت » .

٤ - المفعول معه

لنفرض أن زيداً وخالداً جلسا إلى مائدة واحدة ، ثم طلب زيد طعاماً فأكله ، وخالد ينظر اليه من غير أن يشاركه في الأكل . فكيف نعبّر عن هذا الواقع الذي نشاهده ؟

هناك وسيلتان للتعبير عن ذلك :

١ - نقول : « أكل زيد ، وخالداً معه » ، فنكون أمام تركيب مؤلف من جملتين : أولاهما ابتدائية ، هي « أكل زيد » ، والثانية حالية مقترنة بواو تسمى واو الحال ، وهي جملة « خالداً معه » . ونفهم من هذا التركيب الواقع الذي أشرنا إليه ، وهو أن زيداً يقوم بفعل الأكل في حضور خالدٍ .

٢ - ونقول : « أكل زيدٌ وخالداً » ، فنكون أمام تركيب مؤلف من جملة واحدة ، فيها فعل وفاعل ، وواو تسمى واو الميصة ، واسم منصوب يسمى المفعول معه ، أي الاسم الذي فُعِلَ الفعل بحضرته . وهذا التركيب أقل من سابقه عدد كلمات ، ولكنه لا يختلف عنه في شيء من حيث المعنى ، إذ نفهم منه أيضاً أن فعل الأكل قد وقع من زيد بحضور خالدٍ فقط ، من غير أن يشارك خالد في فعل الأكل .

لنعد الآن الى زيد وخالد ، ولنفرض أنها جلسا يأكلان معاً . فكيف نعبّر عن هذا الواقع الجديد المختلف عن سابقه ؟

هنا يكون التكلم في الخيار :

١ - فان شاء أن يشير وينبه إلى اشتراكها في حدث الأكل ، فليس أمامه إلا أن يقول : « أكل زيد وخالده » ، فتكون جملته مؤلفة من فعل وفاعل وحرف عطف واسم معطوف على الفاعل . ونفهم من كلامه ما كان يريد ، وهو أن كلاً من زيد وخالده قد أكل .

٢ - أما إن كان ليس مهتماً بأمر أكل خالد ، بل كان منصرفاً إلى فكرة أن أكل زيد قد حدث أثناء حضور خالد ، فليس له في هذه الحالة إلا واحد من التركيبين السالفين ، تركيب الحال : « أكل زيد ، وخالده معه » ، وتركيب المفعول معه : « أكل زيد وخالداً » . فاذا فهمنا نحن وجود المشاركة في حدث الأكل بين زيد وخالده ، فهذا شأننا نحن ، أما المتكلم فهمته منصرف إلى التعبير عن وقوع الأكل من زيد في حضور خالد .

لنعد مرة أخرى إلى زيد وخالده ، ولنفرض أن زيداً جلس وحده فأكل ، ثم انصرف ، ثم جاء خالد فأكل ، ثم انصرف . فكيف نعبر عن هذا الواقع الجديد ؟

ليس لهذا الواقع غير الصورة التعبيرية العطفية ، وهي أن نقول : « أكل زيد وخالده » . حيث يفهم السامع أن حدث الأكل قد وقع من رجلين ، من غير أن يكون في الأمر مصاحبة ، لاختلاف زمن أحدهما عن زمن الآخر .

لنعد مرة ثالثة إلى زيد وخالده ، ولنفرض الآن أنهما في اللعب يتصارعان . فكيف نقول في التعبير عن واقعها الجديد ؟

لا نستطيع في هذه الحالة إلا أن نستعمل العطف أيضاً فنقول : « تصارع زيد وخالده » .

ولكن لماذا ؟ أليس الزمن واحداً ههنا ؟ أليس زيد في صحبة

خالد أثناء قيامه بالمصارعة ؟ أليس في إمكان التكلم أن ينصرف عن فكرة مشاركة خالد في المصارعة إلى فكرة قيام زيد بالمصارعة وحده في أثناء حضور خالد ؟

والجواب : لا . لأن فكرة المشاركة هنا مفروضة على التكلم فرضاً ، لأن حدث المصارعة لا يتم من طرف واحد ، بل لا بد من طرفين اثنين على الأقل حتى تكون هناك مصارعة .

بعد هذه الأمثلة نستطيع أن نفهم ما المفعول معه ؟

إنه الاسم المنصوب الواقع بعد واو بمعنى « مع » المذكور في الكلام لبيان أن الحدث وقع من محدثه في أثناء حضوره من غير مشاركة له في الحدث ، نحو : « جاء زيد والشمس ، وسرت والجبل ، ومشيت والنهر ، وسافرت والنجم ... الخ » .

ولكن بعض النحاة يرفضون عبارة « من غير مشاركة له في الحدث » الواردة في التعريف اعلاه ، محتجين بأننا قد نفهم المشاركة في كثير من عبارات المفعول معه ، مثل : « سافر زيد وخالداً - أكل زيد وخالداً - جاء زيد وخالداً ... الخ » .

ونجيب على ذلك بما قلناه قبل قليل ، وهو أن هذه المشاركة فهما السامع لنفسه ، أما غرض التكلم فلم يتعلق بها مطلقاً . ولو تعلق بها لوجب عليه استعمال العطف لا المفعول معه . ألا ترى أنه عندما تفرض على التكلم فكرة المشاركة (وذلك عند اختلاف الزمنين وعدم وجود المصاحبة ، أو عند وجود فعل لا يتم إلا بالمشاركة كأفعال المصارعة والمصالحة ... وغيرها) - ألا ترى أنه لا يستطيع إلا أن يستعمل العطف ؟ أو لا ترى أنه عند امتناع فكرة المشاركة (وذلك

عندما يكون الطرف الثاني مما لا يستطيع القيام بالحدث مع الطرف الأول ، كالشمس التي لا تستطيع السفر مع زيد ، وكالجبل الذي لا يمكن أن يسير معي ... الخ) ألا ترى أنه لا يستطيع إلا استعمال المفعول معه (١) ؟

إذن ، فالنصب على المفعولية معها واجب علينا إذا كانت هناك مصاحبة ، ولم تقصد إلى وجود مشاركة ، سواء أكان هذا مفروضاً علينا بنص العبارة ، كمباراة « جاء زيد والشمس » ، أم كان غرضنا لا يتعلق بالمشاركة ، كما في عبارة : « أكل زيد وخالداً » . والعطف واجب علينا إذا أردنا المشاركة ، سواء أكان ذلك مفروضاً علينا ، كما في عبارة تصالح زيد وخالداً ، أم كان غرضنا يتعلق بالمشاركة ، كما في عبارة « أكل زيد وخالداً » .

(١) هذا الرد موجه بصورة خاصة الى الاستاذ عباس حسن الذي يقول في نحوه الوافي (٢٨٣/٢) في معرض تعريفه للمفعول معه : « مع مشاركة الثاني للأول في الحدث أو عدم مشاركته » . أما قدماء النحاة فلم أجدهم - فيما أعلم - صرحوا بشيء من ذلك . بل اكتفوا ، عند تعريف المفعول معه ، بالقول : إنه المنصوب الواقع بعد واو بمعنى « مع » (انظر ابن يعيش ٤٨/٢ ، وابن عقيل ٥٩٠/١) . ثم إذا تحدثوا عن الفرق بين الواو العاطفة والواو الـمـتـي بمعنى مع صرحوا بأن العاطفة تقتضي التشريك وجوباً ، ثم سكتوا عن معنى التشريك في واو المعية ، وهو جائز أم هو ممتنع . يقول ابن يعيش (٥٠/٢) : قيل الفرق بين العطف بالواو وهذا الباب أن الواو التي للعطف توجب الاشتراك في الفعل ، وليس كذلك (؟!) الواو التي بمعنى « مع » لأنها توجب المصاحبة » .

ولعل هذا الغموض في حكم معنى التشريك بواو المعية هو الذي حمل الاستاذ عباس حسن على توهم وجود معنى التشريك في واو المعية على سبيل الجواز .

ولعل النحوي الوحيد الذي صرح بعدم التشريك في المفعول معه هو الشيخ مصطفى الغلاييني رحمه الله ، إذ يقول في تعريفه للمفعول معه : اسم فضلة وقع بعد واو بمعنى « مع » ... بلا قصد الى اشراكه في حكم ما قبله . (انظر الخلاصة والتحقيق اللذين كتبتهما عن المفعول معه في كتابه جامع الدروس العربية . فانها أحسن ما كتب في المفعول معه) .

وبعبارة أخرى نقول : المكان للمفعول معه كلما أمكن إحلال الجملة الحالية مكانه ، مثل : « جئت والشمس » = « جئت والشمس طالعة » ، والمكان للمعطف كلما تعذر إحلال الجملة الحالية ، مثل : « تصالح زيد وخالد » ، إذ لا يقال : « تصالح زيد وخالد حاضر » ، لأننا لن نعرف مع من تصالح زيد في حضور خالد .

وإنما نقول ذلك ، لأننا نرى أن واو المعية ليست في حقيقتها إلا واو الحال (١) ، وأن المفعول معه ليس في حقيقته إلا مبتدأ من جملة

(١) قال بهذا جماعة من النحاة منهم الرضي . ولكنهم قصرُوا ذلك على الواو التي ينتصب المضارع بعدها ، مثل : « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » . واعتبروا المصدر المؤول بعدها مبتدأ محذوف الخبر ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب على الحال . والتقدير : لا تأكل السمك وشرب اللبن ثابت . ورفضوا أن تكون هذه الواو عاطفة للمصدر المؤول على مصدر متصيد من الكلام السابق - وهو الرأي المشهور كما نعلم - محتجين بأن مجرد المعطف يزيل التنصيص على معنى الجمع والمصاحبة . وفي اعتقادنا أن هذا الرأي في غاية السداد ، وحجته في غاية القوة . ومن المؤسف أنهم لم يسموا حكمهم هذا على الواو التي قبل المفعول معه ، ولا على الواو التي ينتصب المضارع بعدها وليس قبلها نفي أو طلب ، كقول ميسون الكلبية :

وليس عبادة وتهر عيني أحب إلي من لبس الشفوف

ونحن نرى أن هذه الواو ، وواو المفعول معه ، وواو المعية قبل المضارع المنصوب ، وواو الحال ، كلها من طبيعة واحدة ، وتؤدي معنى واحداً ، هو مصاحبة ما بعدها لما قبلها ، أو جعل ما بعدها قيداً زمنياً لما قبلها . ألا ترى أن كل هذه الواوات يصح أن تقع بعدها الجملة الحالية الصادرة بالواو ، ثم لا يتبدل المعنى ؟ انظر :

(١) جئت والشمس = جئت والشمس طالعة .

(٢) لا تأكل السمك وتشرب اللبن = لا تأكل السمك وأنت شارب اللبن . ←

حالية حذف خبرها ، فاتصّب مبتدؤها لأنه أخذ محلها المنصوب . وعلى ذلك يكون المفعول معه اسماً سد مسدّ جملة الحال .

→ (٣) ولبس عباءة - وتقر عيني - أحب إلي من لبس الشفوف - ولبس عباءة - وأنا قريرة العين - أحب إلي من لبس الشفوف .

ولعل اتصّب المضارع والمفعول معه بعد هذه الواوات هو لكون هذه الكلمات قد حلت محل الجملة الحالية المنصوبة المحل ، وليس لاضمار « أن » كما يزعم النحاة ، لأن إضمار « أن » اذا فسر اتصّب المضارع ، فلا يستطيع أن يفسر اتصّب المفعول معه ، لأنه اسم وليس فعلاً . نعم ، قال النحاة ان اتصّب المفعول معه سببه الحدث السابق له ، ونحن نقول : ان كثيراً من العبارات التي فيها مفعول معه لا تشمل على حدث ، كقولهم : « ما أنت وزيداً » . أما تأويلات النحاة لهذه العبارات الحالية من الأحداث ، وحشرهم فيها أحياناً حشراً قسرياً ، كقولهم : التقدير : ما تكون وزيداً ؟ وغير هذا من التأويلات والتقديرات السخيفة - فليس بشيء . وإنما ألجأهم اليها خوفاً من أن أصولهم أن تنكسر ، ولو اكسرت معاني العبارات وحقيقة التعبير اللغوي .

أما نحن فنقول : إن العربية تعبر عن الحال بعدة وسائل :

١ - بالوصف الذي هو لصاحب الحال . وعند ذلك تنصبه من غير أن تقرنه بشيء ، مثل : جاء زيد ضاحكاً .

٢ - بالجملة المشتمة على ضمير صاحب . وهنا أيضاً لا تحتاج الى اقتران بشيء ، مثل : جاء زيد كتابه يده .

٣ - بالجملة الحالية من ضمير صاحب . وهنا تحتاج الى الواو لبيان الحال ، مثل : جاء زيد والشمس طالعة .

٤ - بالجامد الذي لا علاقة له بالصاحب . وهنا تحتاج الى الواو أيضاً فنقول : جاء زيد والشمس . فالشمس حال من زيد ما في ذلك شك . وليسها النحاة بعد ذلك ما يشاؤون .

ودليلنا على ذلك من وجوه :

١ - إن كل مفعول معه يمكن جعله مبتدأ وتكميله بخبر ، ثم تكون الجملة منه ومن خبره جملة حالية دون أن يتغير المعنى : جئت والشمس ← جئت والشمس طالعة* ، سرت والجبل ← سرت والجبل* بجذائي ، مشيت والنهر ← مشيت والنهر* إلى جاني ، أكل زيد وخالداً ← أكل زيد وخالداً حاضر* معه ، سافرت والنجم ← سافرت والنجم* بازغ ، انطلقت وسعيداً ← انطلقت وسعيد* معي ... إلى آخر ذلك من العبارات التي لا تقع تحت حصر .

٢ - لقد اشترطوا للمفعول معه أن يكون فصلة ، وهو نفس الشرط الذي اشترطوه للحال أيضاً .

٣ - لقد أوجبوا على المفعول معه أن يتأخر عن عامله ، وألا يأتي إلا بعد تمام الجملة ، فلا يقال : « والشمس جاء زيد » ولا « جاء والشمس زيد » . وهذا نفس ما أوجبوه على جملة الحال المقترنة بالواو ، إذ لا يصح أن يقال : « والشمس طالعة* جاء زيد » ولا « جاء والشمس طالعة* - زيد » .

٤ - إن المفعول معه قيد للفعل ، بمعنى أنك لو قلت : « جاء زيد والشمس » ، لكان محيي زيد مقيداً بمصاحبة الشمس . وهذه هي نفسها وظيفة الجملة الحالية . فسيبويه والقديما يقدمون واو الحال بـ « إذ » ، ويقولون إنها وما بعدها قيد للفعل السابق (١) .

فإذا كان المفعول معه مع واوه على مثل هذا التشابه العجيب مع

(١) انظر المعنى . الجزء الاول . حرف الواو المفردة .

جملة الحال وواوها، في المعنى والاحكام ، فما الذي يمنع من اعتبار المفعول معه بقية من جملة اسمية حالية ، واعتبار واوه واوياً للحال ، واعتباره على أنه اسم مسدّد مسدّد جملة الحال فانتصب على ذلك (١) ؟

(١) كان أبو الحسن الأخفش يذهب الى ان انتصاب المفعول معه هو انتصاب على الظرفية . « وذلك أن الواو في قولك : قت وزيداً ، واقعة موقع « مع » فكأنك قلت : قت مع زيد . فلما حذف « مع » ، وقد كانت منصوبة على الظرف ، ثم أقت الواو مقامها ، انتصب زيد بعدها » اه عن ابن عيش ٤٩/٢ .

ولعل الذي حمل الأخفش على هذا المذهب ، هو شعوره بأن واو المعية مع اسمها قيد للحدث السابق . ونحن إذ نتفق معه في هذه النقطة ، فاننا نختلف معه في نوعية هذا القيد . فهو يراه قيماً مكانياً . كما هو مفهوم من عبارته حين يجعل الواو مكان « مع » ، ونحن نراه قيماً زمانياً ، لأننا نتعبر الواو مكاناً . إذ « ، ونعتبر الاسم المنصوب بعدها بقية من جملة حالية .

٥ - المفعول فيه

١ - تعريفه :

هو الاسم الذي يذكر في الكلام لبيان مكان الحدث ، أو زمانه ، نحو : « سافرت مساءً » و « جلست فوق المنبر » حيث نجد « مساءً » محددًا ومبينًا لزمان السفر ، و « فوق المنبر » محددًا ومبينًا لمكان الجلوس .

وقد كان المفروض أن لا يؤدي هذه الخدمة للحدث - أي بيان مكانه وزمانه - إلا الأسماء التي تدل بأصل وضعها اللغوي على الامكنة والازمنة ، مثل : « فوق - تحت - شمال - أمام - مساء - صبح - يوم - ... الخ » . فهل يجري الأمر على ذلك ؟

الواقع اللغوي يخالف المنروض ، إذ نجد في بعض الأحيان أسماءً تدل على أمكنة ، ومع ذلك لا تصلح لأن تنصب مؤديةً للحدث خدمة بيان المكان ، فمثلاً لا تستطيع أن تقول : « جلست الملعب » ، مريدًا أن مكان جلوسك هو الملعب ، على الرغم من أن كلمة « الملعب » تدل على قطعة من المكان . وعلى العكس من ذلك ، نجد في بعض الأحيان كلمات لم تضعها اللغة للدلالة على أزمنة أو أمكنة ، ومع ذلك تصلح لأن تنصب مؤديةً للحدث خدمة تحديد مكانه أو زمانه ، فيمكنك أن تقول مثلاً : « جئتك صلاةً العصر » ، محددًا زمن مجيئك بالصلاة ، على الرغم من أن كلمة « الصلاة » لم تضعها اللغة للدلالة على زمان ، بل وضعها للدلالة على حدث ذي حرركات مخصوصة .

وشيء آخر ، وهو أننا نجد بعض أسماء الزمان والمكان يصلح لأنواع مختلفة من الوظائف النحوية ، فيقع فاعلاً أو مفعولاً به أو خبراً أو مضافاً إليه أو مفعولاً فيه ، أو غير ذلك من الوظائف المختلفة ، وذلك مثل كلمة « يوم » التي نجدها مبتدأ بها في مثل : « يوم الجمعة آت » ، وخبراً في مثل : « هذا يومك » ، ومفعولاً به في مثل : « أحب يوم الجمعة » ، ومفعولاً فيه في مثل : « سافرت يوم الجمعة » ... الخ . على حين نجد أسماءً للزمان والمكان لا تصلح إلا لوظيفة نحوية واحدة ، هي خدمة الفعل في تحديد زمانه أو مكانه ، وذلك مثل كلمة « بينا » التي لا ترى في الكلام إلا محددة لزمان الحدث ، كما في : « بينا أنا واقف أقبل زيد » ، حيث نجدها محددة لزمان إقبال زيد . فمثل هذه الكلمة لا يمكن أن يقع مبتدأ ، فلا يقال : « البينا قادم » ، ولا أن يقع خبراً ولا غير ذلك .

كل ذلك يوجب علينا أن نعرف ، بالتفصيل ، الاصناف المختلفة للاسماء الدالة على الامكنة والازمنة ، لنعرف بعد ذلك ما يصلح منها لأن ينصب دالاً على مكان الحدث أو زمانه ، وما لا يصلح منها لذلك ، وما لا يصلح إلا أن يكون منصوباً على المفعولية فيها . وسنعمل هذا على طريقة التعريفات :

٢ - أصناف الظروف :

- ١ - (الظروف) : هو الكلمة الدالة على مكان ، مثل : « فوق - مدرسة - ملعب - باحة ... » ، أو زمان ، مثل : « يوم - ليل - مساء ... » . سواءً أكانت تؤدي في الكلام وظيفة المفعول فيه ، أم كانت تؤدي وظيفة أخرى .

٢ - (ظرف المكان) : هو كل كلمة تدل على المكان ، مثل :
« بيت - تحت ... » .

٣ - (ظرف الزمان) : هو كل كلمة تدل على الزمان ، مثل :
« يوم - دهر - ... » .

٤ - (ظرف المكان المبهم) : هو الاسم الدال على مكان ليست له حدود معلومة ، وليست له صورة تدرك بالحس ، مثل : « أمام - قدام - وراء - خلف - بين - يسار - شمال - فوق - تحت - جهة - جانب - ناحية ... » . فكل هذه الامكنة ليست لها صور محسوسة ، إذ ليست هناك بقعة في الكون اسمها « أمام » ، ولا بقعة أخرى اسمها وراء ، بل الامام والوراء نسبيان ، فما هو بالنسبة لي « أمام » ، قد يكون بالنسبة لغيري « وراء » .

٥ - (ظرف المكان الشبيه بالمبهم) : هو ما دل على قطعة من المكان ذات مقدار معين ، وليست له صورة محسوسة ، مثل : « كيلومتر »
فهذه الكلمة تدل على مقدار من المكان يساوي $\frac{1}{1000}$ من محيط الارض ولكن ليس هناك بقعة محددة من الارض اسمها كيلو متر ، بل إن كل مسافة تساوي المقدار الذي ذكرناه تسمى كيلو متراً (١) .

٦ - (ظرف المكان المختص) : هو ما دل على قطعة من المكان محدودة معينة ، ولها صورة حسية مدركة بالحواس ، مثل : « بيت - دار - مدرسة - ملعب - بلد ... الخ » .

(١) ومثل الكيلو متر : الفرسنج ، والقصة ، والمتر ، والميل ، وما شابه ذلك من المقاييس المكانية .

٧ - (ظرف الزمان المبهم) : هو ما دل على قدر من الزمان غير معين ، نحو : « أبد - أمد - حين - وقت - زمان » .

٨ - (ظرف الزمان المختص) : هو ما دل على قطعة محددة من الزمان ، مثل : « ساعة - دقيقة - ثانية - يوم - اسبوع - شهر - سنة - عام - قرن - صيف - ربيع - رمضان - كانون - السبت - الجمعة - وقت الأكل - زمان الحصاد - ... الخ » .

٩ - (الظرف المتصرف) : هو الظرف الزماني أو المكاني الصالح للوظائف النحوية المختلفة ، مثل اليوم والميل ، إذ يقعان موقع المبتدأ ، نحو : « اليومُ انقضى - الميلُ أطول من الفرسخ » ، وموقع الخبر ، نحو « هذا يومُك - هذا ميلُ » ، وموقع الفاعل ، نحو : « إنصرم اليومُ - يبلغ الميلُ أربعة فراسخ » ، وموقع المفعول فيه ، نحو « سافرت يومَ الجمعة - سرت ميلاً » ... وهكذا .

١٠ - (الظرف غير المتصرف) : وهو الظرف الزماني أو المكاني الذي لا يستعمل في الكلام إلا لتحديد زمان الحدث أو مكانه . فمنه ما لا يؤدي هذه الوظيفة إلا منصوباً ، مثل : « قط - عوض - بينا - بينا - إذا - ايان - أنى - ذا صباح - ذات ليلة » ، ومنه ما يؤديها منصوباً أو مجروراً ، مثل : « قبل - من قبل - بعد - من بعد - فوق - من فوق - تحت - من تحت - لدى - من لدى - للذن - من للذن - عند - من عند - متى - إلى متى - أين - إلى أين - هنا - من هنا - ثم - من ثم - حيث - من حيث - الآن - من الآن » .

٣ - الظروف الصالحة للنصب :

الظروف الصالحة للنصب لأداء وظيفة المفعول فيه هي ما يلي :

- ١ - الظرف غير المتصرف ، زمانياً كان ، أو مكانياً . بل إن بعضها لا يمكن إلا أن يكون منصوباً على المفعولية فيها ، كما رأينا ، نحو : « سافرت ذات ليلة » .
 - ٢ - الظرف الزماني مطلقاً ، مبهماً كان ، أم مختصاً . نحو : « سرت ليلاً - سرت ساعة » .
 - ٣ - ظرف المكان المبهم ، نحو : « وقفت أمام الباب » .
 - ٤ - ظرف المكان الشبيه بالمبهم ، نحو : « سرت فرسخاً » .
 - ٥ - ظرف المكان المختص بشرط أن يكون مشتقاً من فعله الذي يخدمه ، نحو : « جلست مجلس العلماء ، وذهبت مذهب الكوفيين ، ورميت الكرة مرمى الخصب ... الخ » .
- وأما قولهم : « هو مني مقعد القابلة ، وفلان مزجر الكاب ، وهذا الأمر مناط الثريا » فبما هي لا بقاس عليه .

٤ - نائب الظرف :

قلنا ان مهمة تحديد زمان الحدث ومكانه ، هي مهمة الظرف في الأصل ، وإن بعض الكلمات التي لا تعني زماناً ولا مكاناً ، تستطيع أن تؤدي هذه المهمة نيابة عن الظرف ، فما هذه الكلمات الصالحة لهذا العمل ؟

١ - (المضاف الى الطرف) : نحو : « مشيتُ كلَّ النهار ،
وبعضَ الليل » .

٢ - (صفته بعد حذفه) : نحو : « وقفت طويلاً » والأصل :
« وقف وقتاً طويلاً » .

٣ - (الاشارة اليه) : نحو : « جئت هذه اللحظة ، جلست
تلك الناحية » .

٤ - (المصدر) : وذلك إذا حذف الطرف واقماً موقع المضاف ،
فإناب عنه المضاف اليه الذي هو المصدر ، نحو : « جئتُك صلاةَ العصر » ،
إذ الأصل : « جئتُك وقتَ صلاةِ العصر » ، ونحو : « سافرت طلوعَ
الشمس » ، إذ الأصل : « سافرت حينَ طلوعِ الشمس » ، ونحو :
« انتظرتك كتابةَ صفحة » ، إذ الأصل : « انتظرتك مدةَ كتابةِ
صفحة » ، ونحو : « جلست قُرْبَكَ » ، إذ الأصل : « جلست مكانَ
قُرْبِكَ » .

٥ - (عدده) : نحو : « اشتغلت ثلاثَ ساعاتٍ » .

٦ - (كلمات متفرقة) : وهي الفاظ مسموعة توسعوا فيها فنصبوها
على الظرفية المجازية على تضمينها معنى « في » ، نحو : « أحقاً أتُك
ذاهبٌ ؟ (١) - غير شكٍ " أني على حقٍ - جهد رأيي أنك مصيبٌ -
ظناً مني أنك قادم » . فالأصل في كل ذلك : أي حقٍ - في غير شك -
في جهد رأيي - في ظنٍ مني » .

(١) الاعراب : « حقاً » ظرف مجازي منصوب متعلق بخبر مقدم محذوف .
« أنك ذاهبٌ » أن واسمها وخبرها . والمصدر المؤول في محل رفع مبتدأ مؤخر .
وكذا اعراب سائر الأمثلة . ومن النحاة من يجعل نصب هذه الأسماء على نزع الحافض
لا على المفعول فيه .

٥ - متعلق الظرف :

متعلق الظرف - ويسمى أحياناً ناصب الظرف - هو الحدث الذي حدد الظرف مكانه أو زمانه ، أو قل : هو الحدث المستوعب في الظرف ، أو الذي الظرف وعاء له . وقد جرت العادة في الاعراب على ربط الظرف بحدثه . فيقال : هذا الظرف متعلق بذلك الحدث ، أي ان هذا الظرف وعاء لذلك الحدث .

وليس من الضروري دائماً أن يأتي الحدث في صورة فعل ، بل إنه يأتي في صور شتى :

١ - (في صورة فعل بارز) : نحو : « جلست فوق العشب » ، (فوق) : وعاء مكاني لحدث الجلوس المعبر عنه بفعل « جلس » . فهو متعلق إذن بـجلس .

٢ - (في صورة فعل محذوف) : نحو : « احزر ما الذي عندي » . (عندي) : وعاء مكاني لحدث الاستقرار المعبر عنه بفعل « استقر » المحذوف بعد الاسم الموصول . والتقدير : احزر ما الذي استقر عندي . فهو متعلق إذن بفعل « استقر » المحذوف .

٣ - (في صورة مصدر) : نحو : « تعجبنى القراءة ليلاً » . (ليلاً) : وعاء زماني لحدث القراءة المعبر عنه بالمصدر « قراءة » . فهو متعلق بهذا المصدر .

٤ - (في صورة وصف) : نحو : « أنا قادم غداً » . (غداً) : وعاء زماني لحدث القدوم المعبر عنه بالوصف المشتق « قادم » . فهو إذن متعلق بهذا الوصف .

٥ - (في صورة وصف محذوف) : نحو : « رأيت عصفوراً فوق الشجرة » . (فوق) : وعاء مكاني لحدث وجود العصفور المعبر عنه بوصف مشتق محذوف تقديره : رأيت عصفوراً موجوداً فوق الشجرة . إذن فالظرف متعلق بهذا الوصف المحذوف .

٦ - (في صورة حرف) : نحو : « ما الانسان - لدى التحقيق - إلا حيوان ناطق » . (لدى) : وعاء مكاني لحدث الانتفاء المعبر عنه بحرف النفي « ما » . إذ المعنى : « انتهى - لدى التحقيق - أن يكون الانسان إلا حيواناً ناطقاً » ، فهذا الانتفاء حدث لدى التحقيق . فتكون « لدى » متعلقة إذن بالحرف « ما » (١) .

٧ - (في صورة جامد مؤول بمشتق) : نحو : « أنت - لدى الحرب - أسدٌ » . (لدى) : وعاء زماني لحدث الاقدام والشجاعة المعبر عنه بكلمة « أسد » . فهو إذن متعلق بهذه الكلمة الجامدة .

(١) ومنهم من لا يميز ذلك ، بل يطلقها بمعنى النفي الحاصل من الحرف « ما » ، لأنهم لا يميزون التعليق بالحروف . والخلاف ، كما ترى ، خلاف شكلي .

٦ - المجرور بالحرف

المجرور بالحرف اسم وقع بعد واحد من حروف الجر الآتية :
 « ب - من - إلى - عن - على - في - ك - ل - واو القسم - تاء
 القسم - مذ - منذ - رُبَّ - حتى - خلا - عدا - حاشا - كي -
 متى في لغة هذيل - لعل في لغة عَقِيل » .

ولكن ، ما وظيفة المجرور ؟ وما الفائدة منه في الكلام ؟

إن الإجابة عن هذين السؤالين تقتضي البحث في حروف الجر نفسها :

١ - وظائف الجار :

يحسن ، قبل البحث في وظائف الجار ، أن نستعرض الوظائف التي
 تقوم بها المفعولات الخمسة :

١ - المفعول المطلق : يؤكد الفعل ، أو يبين نوعه ، أو يبين عدد
 مراته ، أو ينوب عنه .

٢ - المفعول به : يبين الجهة التي وقع الفعل عليها ، أي نقيذ
 الفعل بها .

٣ - المفعول له : يبين سبب حدوث الفعل .

٤ - المفعول معه : بين الجهة التي جرى الفعل بحضورها ومصاحبها .

٥ - المفعول فيه : بين الزمان أو المكان الذي حدث فيه الفعل .

ولكننا نعلم أن هذه المفعولات لا تستطيع أن تنتصب مؤدية خدماتها للفعل إلا إذا توفرت في كل منها شروط معينة . فالمفعول المطلق يجب أن يكون مصدرأً من لفظ فعله أو واحداً من نوابه المعروفة ، والمفعول به يجب أن يكون فعله متعدياً بنفسه ، والمفعول له يجب أن يكون مصدرأً قليلاً مشاركاً لفعله في الزمن والفاعل ، والمفعول معه يجب أن تكون الواو التي قبله بمعنى « مع » ، والمفعول فيه يجب أن يكون ظرفاً مبهماً إذا أريد منه أن يحدد المكان ... وهكذا .

لنفرض الآن أن معنا اسماً زيد منه أن يقدم للفعل إحدى الخدمات السابقة وليست فيه الشروط المطلوبة ، وليكن هذا الاسم كلمة « المدرسة » .

إن « المدرسة » كانت مكاناً لجلوسنا ، وقد أردت التعبير عن هذا فمنعتي اللغة قائلة : إن كلمة « المدرسة » ظرف مكاني مختص لا مبهم ، فلا يجوز نصبها دالةً على مكان جلوسكم .

فإذا أفعل ؟ أفقف صامتاً كالأبكم ، أم هناك وسيلة أخرى للتعبير ؟

هنا تأتي حروف الجر لنجدتي ، وترسل إليّ واحداً منها ، هو الحرف « في » ، وتقول : يمكنك جر « المدرسة » بهذا الحرف ليدل على مكان جلوسكم . وهكذا تقول : « جلسنا في المدرسة » .

هذه إذن أول وظيفة لحرف الجر : إنه وسيلتنا للتعبير عن كل وظائف المفعولات الخمسة حين لا تتوفر في هذه المفعولات الشروط المطلوبة لنصبها . فكل اسم لا يمكن نصبه ، يكفي أن يجرف بحرف الجر المناسب

حتى يصير كالمفعول المطلق أو المفعول به ... وهكذا .

لنحرب ذلك بالأمثلة :

١ - كلمة « الريح » لا يمكن استعمالها مفعولاً مطلقاً ميبناً للنوع والهيئة ، لأنها ليست مصدرأ ولا واحداً مما ينوب عن المصدر ، ومع ذلك يمكن أن تبين نوع الفعل وهيئته إذا جررتها بالكاف ، فأقول : « انطلق الفرس كالريح » .

٢ - كلمة « الفضيلة » لا يمكن إيقاع فعل « التمسك » عليها مباشرة ونصبها على أنها مفعول به ، لأن فعل التمسك ليس متعدباً بنفسه ، ومع ذلك أستطيع أن أفعل هذا بالحرف ، فأقول : « تمسكت بالفضيلة » .

٣ - كلمة « الهرة » لا يمكن نصبها مؤدية وظيفة المفعول لأجله التي هي بيان سبب الفعل ، لأنها ليست مصدرأ قلبياً ، ومع هذا يمكنني أن أجعلها سبباً لوقوع الفعل إذا جررتها بالحرف ، كقول رسول الله ﷺ « دخلت امرأة النار في هرة » أي : بسبب هرة .

وهكذا زى أن المجور بالحرف ، ليس في حقيقته إلا واحداً من المفعولات الخمسة . وكل ما في الأمر أنه جر بالحرف عندما لم تتوفر الشروط لنصبه (١) . ولهذا السبب سمى النحاة هذا النوع من المفعول بالمفعول غير الصريح ، أو المفعول غير المباشر .

(١) ولكن كيف نعره ؟

هناك مذهبان في ذلك : أولها يقول : « كالريح » جار ومجور متعلقان بفعل « انطلق » . ثم يسكت . والآخر يقول : « كالريح » الكاف متعلقة بفعل « انطلق » والريح اسم مجرور لفظاً بالكاف منصوب محلاً على أنه مفعول مطلق . وكذا الأمر في سائر الأمثلة .

وهنا يرد هذا السؤال : ألا يتدخل حرف الجر إلا عند عدم توفر الشروط في الاسم لينصب على أنه أحد المفعولات الخمسة ؟

والجواب : لا . لأن حرف الجر يمكن استعماله دائماً ، سواء أتوفرت شروط النصب ، أم لم تتوفر ، يمكنك أن تقول : « سافرت طلباً للعلم » فتنصب المفعول لأجله ، كما يمكنك أن تقول : « سافرت لطلب العلم » فتجره . وتقول : « سافرت مساءً » فتنصب الظرف ، كما تقول : « سافرت في المساء » فتجره .

يستثنى من ذلك أن يكون المفعول كلمة ملازمة لأداء وظيفة معينة ، وذلك كبعض الظروف الملازمة للظرفية ، أو بعض المصادر الملازمة للمفعولية المطلقة ، وهكذا ...

★ ★ ★

لنعد الآن الى بيان وظائف الجار .

لو رجعنا إلى الخدمات التي تقدمها المفعولات للفعل وعددناها ، لما تعدت التسع . فهل يكفي الفعل بهذا العدد المحدود من الخدمات ، أم يحتاج إلى عدد آخر منها ؟

الواقع أن الفعل يمكن خدمته من نواحٍ عديدة جداً ، والمفعولات الخمسة لا تستطيع بمدها المحدود أن تقوم بكل هذا . خذ مثلاً فاحية الواسطة ، فنحن نعلم أن كثيراً من الأفعال لا تجري إلا بواسطة ، إلا بأداة ينفذ الفعل بها . ولكن لا يوجد بين مفعولاتنا مفعول يسمى « المفعول بوساطته » . فكيف نستطيع خدمة الفعل ببيان واسطته التي حدث بها ؟ لو كان فعلنا هو « الكتابة » ، وكانت واسطته فعلنا هي « القلم » ، فهل نستطيع أن نقول : « كتبت الرسالة قلماً » مشيرين بنصب القلم إلى أنه واسطة فعل الكتابة ؟

لا ؛ لأن العربية لم تخلق لنفسها مثل هذا المفعول الذي يمكن أن

يسمى - فيما لو كان موجوداً - بالمفعول بوساطته .

فما الوسيلة إذن لأداء مثل هذه الخدمة للفعل ؟

الوسيلة هنا هي حرف الجر أيضاً ، فنقول : « كتبت الرسالة بالقلم » .

وخدمة أخرى : نعلم أن كثيراً من الأحداث لها نقطة تبتدىء منها ، ونقطة تنتهي عندها ، مثل حَدَثِ « السفر » مثلاً ، إذ لا بد لهذا الحدث من نقطة بداية ونقطة نهاية . فإذا أردنا خدمة الفعل ببيان بدايته ونهايته ، عجزنا عن ذلك عن طريق المنصوبات ، إذ ليس بين هذه المنصوبات ما يسمى المفعول من عنده ، والمفعول اليه ، فإذا كانت نقطة البداية لسفرنا هي « الكوفة » ، ونقطة الغاية هي « البصرة » ، فلا نستطيع أن نقول : « سافرنا كوفةً بصرةً » ، ولكننا لا نعجز عن ذلك عن طريق حروف الجر ، فنقول « سافرنا من الكوفة إلى البصرة » .

هذه إذن الوظيفة الثانية لحرف الجر : إنه يدخل على الاسم ليجمعه خادماً للفعل في ناحية ليست من اختصاص المفعولات الخمسة .

وعلى هذا يكون المجرور هنا مفعولاً جديداً غير المفعولات الخمسة المعروفة ، لأنه يؤدي للفعل خدمة تختلف عن خدماتها ، فقد يكون مفعولاً لبيان الواسطة ، كما في : « كتبت بالقلم » ، أو مفعولاً لبيان البداية ، كما في « سافرت من الكوفة » ، أو مفعولاً لبيان الغاية ، كما في « سافرت إلى البصرة » ، أو مفعولاً لغير ذلك من الخدمات الكثيرة التي قد يحتاج إليها الفعل . لكن النحاة - إشاراً منهم للاختصار - لم يشاؤوا هذا التفريع الذي قد يطول ، بل ضموا كل هذه الأنواع من المفعولات إلى قسم المفعول به ، وسموها جميعاً بالمفعول به غير الصريح (١) .

(١) واعرابه كأعراب أحد المفعولات الخمسة إذا جر بالحرف : فاما أن

تقول : الجار والمجرور متعلقان بالفعل ، ثم تسكت . واما أن تقول : الجار متعلق بالفعل ، والمجرور مجرور اللفظ ، منصوب المحل على أنه مفعول به .



لنعد مرة أخرى الى وظائف الجار . ولنتساءل عن الوظيفة التي يؤديها الباء في قولنا : « علمت بالأمر » .

هل جرّت الباء مفعولاً لم يكن بالامكان نصبه ؟ والجواب : لا ،
بدليل أننا لو زعنا هذه الباء لانتصب الاسم بعدها على أنه مفعول به :
« علمت الأمر » . إذن ، فهذه الباء لم تستخدم الفعل في شيء .

فما نوع خدمتها إذن ، ولما توجهها ؟

إن خدمتها هي التوكيد « وهي خدمة موجهة إلى الجملة برمتها ، لا إلى الفعل وحده . وعلى ذلك ، فلا علاقة لها بالفعل ، وإذن ، فهي لا تتعلق بالفعل ، وإذن فهي حرف جر زائد ، وإذن أخيراً ، فمجرورها مجرور اللفظ فقط ، وله وظيفته النحوية الخاصة به .

هذه إذن الوظيفة الثالثة لحرف الجر : إنه يدخل على أي اسم في الجملة ذي وظيفة نحوية خاصة به كان يؤديها قبل دخول الجار ، فقد يكون فاعلاً ، مثل : « ما جاء أحدٌ ← ما جاء من أحد » ، أو مفعولاً به ، مثل : « علمت الأمر ← علمت بالأمر » ، أو خبراً ، مثل : « ما زيد مسافراً ← ما زيد بمسافرٍ » ... الخ . والجار هنا لا يبدل من وظيفة الاسم الذي دخل عليه ، ولا يحوله إلى خادم للفعل ، أي إلى مفعول للفعل ، بل يكتفي بتوكيد مضمون الجملة . ولهذا كله اعتبر حرف جر زائداً ، ولا تعليق له بالفعل ، لأنه في الحقيقة ليس خادماً للفعل ولا علاقة له به .



لنمد ناللة إلى وظائف الجار . ولنسدخل حرف الجر « لعل » على الجملة الآتية : « أبو المغوار قريبٌ منك » لتصبح : « لعل أبي المغوار قريب منك » . ولنتساءل الآن : ماذا فعل هذا الحرف ؟ هل خدم الفعل في ناحية ما ؟ هل جعل من مجروره خادماً للفعل ومعمولاً له لم يكن يستطيع أن يصل إليه بغير حرف الجر ؟ . والجواب : لا ، لأنه ليس في الجملة فعل ، ولأن الجار دخل على اسم كان يقوم بوظيفة نحوية خاصة به ، في وظيفة المتبدأ ، ولأننا نستطيع أن نطرح هذا الحرف ليعود المجرور رفوعاً على الابتداء .

إذن فنحن أمام حرف جر زائد ؟

هذا صحيح إلى حد ما . فهذا الجار كالأزائد في كونه لم يستخدم الفعل ، وفي كونه جازئ الطرح ، ولكنه ليس كالأزائد من حيث المعنى : فالزائد لا يحمل إلى الجملة معنى تأسيسياً خاصاً به ، إنه فقط يقوي ويؤكد معنى الجملة التي دخل فيها ، أياً كان هذا المعنى ، أما حرفنا هذا ، فهو يحمل معنى « الرجاء » ، وهو معنى لم يكن في الجملة قبل مجيء الحرف الجار ، ولن يكون فيها أيضاً إذا حذفنا هذا الجار . ولهذا كله سنسمي هذا الجار شيئاً بالزائد .

هذه إذن الوظيفة الرابعة لحرف الجر : إنه يدخل الجملة ، لا ليخدم الفعل في شيء ، ولكن ليحمل إلى مضمون الجملة معنى خاصاً ، « كالرجاء » الذي يحمله الحرف « لعل » ، و « التقليل » الذي يحمله الحرف « رب » ، و « الاستثناء » الذي تحمله الحروف : « خلا - عدا - حاشا » .

نلخص الآن ما مر معنا من وظائف حرف الجر ، مع بيان اعتبار الجار في كل وظيفة :

١ - يدخل الجار على مفعول من المفعولات الخمسة لم تتوفر الشروط لنصبه ، مثل « جلست في الدار » ، أو توفرت شروط النصب ولكن المتكلم آثر الجر ، مثل : « سافرت في المساء » . وهذا النوع من الجار أصلي ، لأن خدمته موجهة إلى الفعل ، وهي خدمة تقوم على جمل الاسم المجرور قادراً على خدمة الفعل (١) .

٢ - يدخل الجار على اسم ما ، ليجمله قادراً على خدمة الفعل في ناحية ليست من اختصاص المفعولات الخمسة ، مثل : « كتبت بالقلم » . وهذا النوع من الجار أصلي أيضاً ، لأن خدمته موجهة إلى الفعل .

٣ - يدخل الجار الجملة ، وليس معه مجرور يسخره في خدمة الفعل ، بل يأتي وحده ، فيتسلط على أحد أسماء الجملة ، فيجره ، لأنه لا بد له من مجرور ، وهذا الذي تسلط عليه حرف الجر الطفيلي قد يكون في الأصل مبتدأ ، مثل : « حسبك درهم ← بحسبك درهم » ، أو خبراً ، مثل : « ما زيد مسافراً ← ما زيد بمسافرٍ » أو فاعلاً ، مثل : « ما جاء أحد ← ما جاء من أحد » ، أو مفعولاً ، مثل : « ما رأيت أحداً ← ما رأيت من أحد » . وهذا النوع من الجار زائد طفيلي كما قلنا ، لأنه لم يحمل معه مجروراً يخدم الفعل ، بل جر اسماً كان يؤدي وظيفته النحوية بصورة طبيعية من غير حاجة إلى جار . وهذا الجار لا يتعلق بالفعل ، لأنه لم يخدم الفعل . وكل الذي فعله أنه قومي مضمون الجملة .

(١) وإذا استعملنا تعبير النحاة القدماء قلنا : وظيفة الجار هي إيصال الفعل إلى معموله .

٤ - يدخل الجار الجملة وليس معه مجرور يخدم الفعل ، بل معه معنى خاص يضيفه إلى الجملة . وبالطبع ، فإنه بعد دخوله الجملة ، يحتاج إلى مجرور يحجره ، فيجر ما يصادفه فيها من الاسماء ، فقد يجر المتبداً ، مثل : « رب مهملٍ نجح » ، أو يجر المستثنى ، مثل « جاء القوم خلا زيدٍ » . وهذا النوع من الجار شبيه بالزائد ، ولا يتعلق بالفعل ، لأنه لم يخدم الفعل . وكل الذي فعله أنه حمل إلى الجملة معنى خاصاً هي في حاجة إليه (١) .



بعد هذا الذي عرفناه عن وظائف الحروف الجارة ، أصبح بالإمكان البحث في شؤونها المختلفة :

٢ - تصنيف الحروف الجارة :

يمكن تصنيف الحروف الجارة - بحسب الاعتبارات المختلفة - إلى أصناف مختلفة :

(١) حرف الجر وظيفة خاصة يتجه بها إلى الاسم ، لا إلى الفعل . وهي خدمة التفسير والتمييز للذات الغامضة ، نحو : « اشترت رطلاً من عسلٍ » . حيث نجد الجار ومجروره يميزان الذات الغامضة لكلمة « رطل » . لكن النحاة لا يصفون باتجاه هذه الخدمة إلى الاسم ، لأنهم أصلوا لأنفسهم ألا يكون الجار الأصلي إلا خادماً للحدث . لهذا يقدرون للاسم الذي فسره الجار والمجرور وصفاً مشتقاً حاملاً معنى الحدث ، فيكون الجار ومجروره خادمين لهذا الوصف ، ومتعلقين به . فتقدير المثال المذكور : اشترت رطلاً كائناً من عسلٍ . هذا ، مع تسميتهم « من » في مثل هذا المقام تفسيرية ، ومع اعترافهم بأنها هي ومجرورها تفسير للذات المهمة . فليت شعري كيف لم ينتبه النحاة إلى هذا التناقض العجيب ؟ إذ كيف تقول إن هذا الجار يفسر هذا الاسم ، ثم تقول إنه لا علاقة له به وإنه متعلق بوصف محذوف له !!؟

(آ) - فاذا نظرنا إليها من حيث وظيفتها في الكلام ، كانت على ثلاثة أنواع :

١ - حروف جارة تفعل أو ما ينوب عنه مما يحمل معنى الحدث ، وهي : « ب - من - إلى - عن - على - في - ك - ل - و - ت - مذ - منذ - حتى - كي - متى » . ولا تكون هذه الحروف إلا أصلية .

٢ - حروف جارة تدخل في الجمل ، ولا تحمل معها سوى معنى التوكيد لمضمون الجملة ، وهي : « من - ب - ك - ل » . ولا تكون هذه إلا زائدة .

٣ - حروف جارة تدخل الجمل ، ومعها معان تأسيسية لم تكن في الجمل قبلها ، وهي : « رب - خلا - عدا - حاشا - لعل » . وهذه لا تكون إلا شبيهة بالزائد (١) .

(ب) - وإذا نظرنا إليها من حيث استعمالها أصلية أو غير ذلك ، كانت على ثلاثة أقسام :

١ - حروف جر لا تستعمل إلا أصلية ، وهي : « إلى - عن - على - في - و - ت - مذ - منذ - حتى - كي - متى » .

٢ - حروف جر لا تستعمل إلا شبيهة بالزائد ، وهي : « رب - خلا - عدا - حاشا - لعل » .

(١) لم ندخل في الشبهات بالزائد حرف « لولا » إذا اتصل به ضمير خفض ، كما في قولك : « لولاك لهلك زيد » ، لأن النحاة لم يتفقوا على اعتباره حرف جر شبيهاً بالزائد في مثل هذا التركيب . إذ قال بعضهم ان الضمير المنخفض بعده قد استعمل مكان ضمير الرفع . راجع فصل « الشرط » في الباب الرابع .

٣ - حروف جر تستعمل أصلية تارة ، وزائدة تارة أخرى ، وهي : « من - ب - ك - ل » .

(ج) - وإذا نظرنا إليها من حيث استعمالها في باب الحرفية الجارة ، أو في غيره من الابواب ، كانت على الشكل التالي :

١ - (عن - على) : قد تخرجان عن الحرفية الجارة إلى باب الاسمية ، وأكثر ما يكون ذلك إذا جرتا بحرف « من » ، كقول قطري ابن الفجاءة في الحماسة :

٤٩ - فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً

مَنْ عَنْ يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي

أي : من جهة يميني .

(الاعراب : « فلقد » لام ابتداء مع حرف تحقيق . « أراني » فعل وفاعل مستتر ومفعول به أول . « الرماح » متعلقان بحال محذوفة مقدمة للدريئة . « دريئة » مفعول به ثانٍ . « من » حرف جر « عن » اسم بمعنى « جانب » مبني على السكون في محل جر بمن والجار والمجور متعلقان بفعل محذوف يدل عليه الكلام ، التقدير : تحيثي الرماح من عن يميني . و « عن » مضاف و « يميني » مضاف إليه ، والياء مضاف إليه أيضاً . « تارة » مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالفعل المحذوف . « وامامي » معطوف على يميني . « جملة : أراني » ابتدائية لا محل لها . « جملة : تحيثي من عن يميني » حال للرماح محلها نصب . الشاهد : « من عن » : خرجت « عن » من الحرفية الى الاسمية فصارت اسماً بمعنى « جانب أو جهة » فجرت بحرف الجر .)

وكقول مزاحم العقبلي يصف القطاة :

٥٠ - غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظِمُّوْهَا

تَصِلُ ، وَعَنْ قَيْضٍ بَرِيْزَاءَ مَجْهَلٍ

أي : غدت من فوقه .

(اللغة : غدت : صارت . من عليه : من فوقه . ظمؤها : زمان صبرها عن الماء . تصل : تصوت . القبيض : قشر البيضة الاعلى . الزيزاء : ما ارتفع من الأرض . المجهل : الأرض التي ليس بها اعلام يبتدى بها . المعنى : ان هذه القطاة انصرفت من فوق فرخها بعد ما تمت مدة صبرها عن الماء ، وهي تصوت من شدة عطشها ، وقد تركت بيضها بمكان مرتفع خال من كل شيء يبتدى به . الاعراب : « غدت » فعل ماض تام . وفاعله ضمير مستتر يسود على القطاة . « من » حرف جر « عليه » على : اسم بمعنى فوق في محل جر بمن . والجار والمجرور متعلقان بفعل غدت التام . والهاء ضمير متصل في محل جر بالاضافة . « بعد » ظرف زمان متعلق بغدت . « ما » مصدرية . « تم ظمؤها » فعل وفاعل ومضاف اليه . والمصدر المؤول في محل جر بالاضافة . « تصل » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « وعن قبيض » جار ومجرور معطوفان على الجار والمجرور « من عليه » « بَرِيْزَاءَ » متعلقان بصفة محذوفة للقبيض . « مجهل » صفة لزيزاء . « جملة : غدت من عليه » ابتدائية لا محل لها . « جملة : تم ظمؤها » صلة الحرف المصدرية لا محل لها . « جملة : تصل » حالية محلها النسب . الشاهد : « من عليه » : خرجت « على » من الحرفية الى الاسمية بدليل جرهما بمن ، وأصبحت اسماً بمعنى « فوق » .)

٢ - (مَذٌ - مُنْذٌ) : تستعملان حرفين جارين ، وذلك إذا وليهما اسم مجرور ، مثل : « ما رأيتك منذ البارحة » . وقد تخرجان من الحرفية الجارة إلى الظرفية ، فتكونان في محل نصب على الظرفية الزمانية ، ولا تكونان عندئذ إلا مضافتين إلى الجملة ، اسمية كانت أم فعلية ، نحو : « ما رأيتك منذ سافرت - وما رأيتك مذ يومان » .

٣ - (كٌ) : الكاف - حيثما وجدت - يمكن اعتبارها حرف

جر ، ويمكن اعتبارها اسماً بمعنى « مثل » ، فيكون المجورر بعدها مجروراً بالاضافة ، وتكون هي مضافة اليه . مثل : « زيد كالأسد » ، حيث يمكن اعتبار الكاف اسماً بمعنى « مثل » في محل رفع خبراً لزيد ، وهو مضاف والأسد مضاف اليه . فكأنك قلت : « زيد مثل الأسد » . وفي بعض الأحيان يصبح اعتبار الاسم فيها امراً لازماً ، وذلك حين يعود عليها ضمير ، إذ الضمير لا يعود إلا على الاسماء ، وذلك كقوله تعالى : « أَنِي أَخْلَقْتُ لَكُمْ مِنَ الطَّيْنِ كَيْثَةَ الطَّيْرِ ، فَأَنْفِخُ فِيهِ » . فالهاء في « فيه » تعود على الكاف . والتقدير : أخلق لكم من الطين مثل هيئة الطير فأنفخ في هذا المثل .

٤ - (خلا - عدا - حاشا) : تكون حروف جر شبيهة بالزائد إذا وليها المستثنى مجروراً ، نحو : « جاء القوم خلا زيد - جاء القوم عدا زيد - سكر القوم حاشا زيد » . وقد تخرج عن الحرفية الى الفعلية ، وذلك إذا وليها المستثنى منصوباً ، نحو : « جاء القوم خلا زيدا - جاء القوم عدا زيدا - سكر القوم حاشا زيدا » . وتكون عندئذ أفعالاً ماضية . وسيجيء الكلام عليها في باب الأساليب .

٥ - (كي) : لا تكون في الحرفية الجارة إلا إذا دخلت على « ما » الاستفهامية في مثل قولك : « كيم فعلت ذلك ؟ » أي : لم فعلته ؟ . أما في سائر حالات استعمالها فهي خارجة عن الحرفية الجارة وداخلة في الحرفية الناصبة (١) .

٦ - (حتى) : قد تخرج عن الحرفية الجارة إلى الحرفية العاطفة ، كما في قولك : « جاء القوم حتى أطفالهم » برفع الأطفال معطوفاً بحتى

على القوم . أو قد تخرج الى الحرفية العاطلة ، فتكون حرف ابتداء لا عمل له ، كما في قولك : « سهرت الليل حتى طلع الفجر » .

٧ - (ل) : قد تخرج الى الحرفية الجازمة ، وذلك عندما تحمل معنى الأمر . وتدخل عند ذلك على المضارع فتجزمه ، نحو : « لتكتب » درسك .

٨ - (و) : لا تكون جارة إلا إذا دخلت على المقسم به ، نحو : « والله - والتين والزيتون ... » . أما فيما سوى ذلك فلها وظائف مختلفة سيأتي بيانها في قسم الأدوات .

٩ - (متى) : لا تكون حرف جر إلا في لغة هذيل . وهي في لغتهم تساوي « من » معنى وعملاً ، نحو : « سافرت متى حلباً إلى دمشق » أي : من حلب إلى دمشق . أما في غير لغة هذيل فهي ظرف للزمان .

١٠ - (لعل) : لا تكون حرف جر شيئاً بالزائد إلا في لغة عَقَيْل ، كقول الشاعر :

فقلتُ ادعُ أخرى وارفعِ الصوتَ جهرَةً
لعل أبي الفوار منك قريب (١)

أما في غير لغة عَقَيْل فهي واحد من الحروف المشبهة بالفعل التي تنصب الاسم وترفع الخبر .

١١ - (ب - من - إلى - في - تاء القسم - رب) : وهذه ملازمة للحرفية الجارة .

(١) سبق اعراب هذا البيت في فصل المبتدأ فارجع اليه .

(د) : وإذا نظرنا الى الحروف الجارة من حيث طبيعة مجرورها ، كانت على ضربين :

١ - حروف لا تجر إلا الاسم الظاهر ، وهي : « رب - مذ - منذ - حتى - ك - و - ت - متى » ، فلا يقال : « حناه » ولا « متاه » ... وشذ قولهم في رب والكاف : ربه - كههم .

٢ - حروف تجر الظاهر والمضمر ، وهي سائر الحروف ، فتقول : من الرجل ، ومنه ، وفي البيت ، وفيه ... وهكذا

(ه) : وإذا نظرنا إليها من حيث تكبير مجرورها وتعريفه ، كانت على ضربين :

- ١ - حرف لا يجز إلا النكرات ، وهو : « رب » وحده .
- ٢ - وحروف تدخل على النكرات والمعارف ، وهي سائر الحروف .

٣ - معاني الحروف الجارة :

لحروف الجر معانٍ كثيرة لن تتعرض لها ههنا ، بل نرجىء الكلام عليها إلى قسم الأدوات . ولكن لا بأس من الإشارة الى شيء مهم في موضوع معانيها ، وهو أن حرف الجر الواحد قد يكون مشتركاً بين عدة معانٍ ، وعلى العكس ، فقد تترادف عدة حروف على معنى واحد ، فقد رأينا كيف أن معنى الاستثناء تترادف عليه ثلاثة حروف شبيهة بالزائد ، هي « خلا - عدا - حاشا » ، وكيف أن معنى السببية والتعليل تترادف عليه عدة أحرف ، هي : « ل - من - في - ف » (١) .

(١) راجع فصلي نواصب المضارع والمفعول له .

٤ - مواطن زيادة الجار :

رأينا أنه لا يزداد من حروف الجر إلا أربعة : هي : « ب - ك - ل - من » .

١ - (الكاف) : وزيادتها قليلة جداً ، ثم انها سماعية لا قياسية . وقد سمعت مزيدة في خبر « ليس » ، كقوله تعالى : « ليس كمثله شيء » أي : ليس مثله شيء .

٢ - (اللام) : وقد زيدت سماعاً بين الفعل ومفعوله ، كقول ابن ميادة يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك .

٥١ - وَمَلَكَتْ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَشْرِبُ
مَلِكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدٍ

(الاعراب : « وملكت » فعل وفاعل . « ما » اسم موصول في محل نصب مفعولاً به . « بين » ظرف مكان متعلق بجملة الصلة المحذوفة . « العراق » ويثرب « مضاف اليه ومعتوف . « ملكاً » مفعول مطلق « أجار » ماض فاعله مستتر . « لمسلم » اللام زائدة ومسلم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه مفعول به لفعل أجار . « ومعاهد » معتوف على مسلم . « جملة : ملكت » ابتدائية لا محل لها . « جملة الصلة المحذوفة » صلة لا محل لها . « جملة : أجار » صفة ملكاً محلها النصب . انشاهد : « أجار لمسلم » : زيدت اللام زيادة سماعية بين الفعل ومفعوله (١) .)

(١) اللام التي في قوله تعالى : « فقال لما يريد » وقوله : « الذين هم لربهم يرهبون » . اختلف النحاة فيها : فمنهم من عدّها زائدة ، لأنه لاحظ قدرة العامل على الوصول الى مفعوله بغيرها : « فقال ما يريد » . « الذين هم ربهم يرهبون » . ومنهم من عدّها أصلية ، لأنه لاحظ ضعف العامل بسبب فرعيته « فقال » ، أو بسبب تأخره « ربهم يرهبون » . ومنهم من سماها اسماً بين ذلك فقال : هي شبيهة بالأصلي .

٣ - (من) : ويزاد قياساً في الفاعل ، والمفعول به ، والمبتدأ .
ولها في ذلك شروط : أن تسبق بنفي ، أو نهي ، أو استفهام بهل ، ثم
أن يكون مجرورها نكرة . نحو : « ما جاءنا من أحد - هل رأيت من
أحدٍ ؟ - هل من خالقٍ غيرِ الله يرزقكم ؟ » .

٤ - (الباء) : ويزاد في ستة مواضع :

أ - في فاعل « كفى » ، كقوله تعالى : « وكفى بالله ولياً ،
وكفى بالله نصيراً » . وفي فاعل (أفعل به) ، نحو : « أكرم زيدٍ » .

ب - في المفعول به سماعاً بعد الأفعال الآتية : أخذ - ألقى -
هز - مسح - كفى - عرف - علم - درى - جهل - سمع - أحس -
أمسك . نحو : « أخذت بزمام الفرس - ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة -
وهزني اليك بجزع النخلة - فطقق مسحاً بالسوق والأعناق - كفى بالمرء
إثماً أن يحدث بكل ما سمع - عرفت بالأمر - علمت به - دريت به -
جهلت به - سمعت به - أحسست به - أمسكت بالقلم » .

ج - في المبتدأ إذا كان لفظ « حسب » ، نحو : « بحسبك درهم » ،
أو كان المبتدأ بعد لفظ « ناهيك » ، نحو : « ناهيك بخالد شجاعاً (١) » ،
أو كان بعد « إذا » الفجائية ، نحو : « خرجت فاذا بالأستاذ (٢) » ،
أو بعد « كيف » ، نحو : « كيف يزيد (٣) إذا كان كذا وكذا ؟ » .

(١) ناهيك : خبر مقدم ، وخالد : مبتدأ مؤخر ، وشجاعاً : تمييز .

(٢) في اعراب « إذا » الفجائية والمرفوع الذي بعدها خلاف ، والمشهور
إنها حرف ، وما بعدها مبتدأ محذوف الخبر ، التقدير : خرجت فاذا الاستاذ حاضر .

(٣) كيف : اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم . يزيد : الباء زائدة
وزيد مبتدأ مؤخر .

د - في الحال المنفي عاملها . وزيادتها هنا سماعية ، ومنهم من قاسها . وذلك كقول القحيف العقيلي يمدح حكيم بن المسيّب :

٥٢ - فما رَجَعَتْ بِخَابَةِ رِكَابٍ

حَكِيمُ بْنُ الْمُسَيَّبِ مِنْهَا

(الاعراب : « فما » نافية . « رجعت » ماض وتاء تأنيث . « بخابية » الباء زائدة ، وخابية حال مجرورة لفظاً بالباء الزائدة منصوبة محلاً . « ركاب » فاعل « حكيم » مبتدأ . « بن » صلة للمبتدأ . « المسيب » مضاف اليه . « منها » خبر ، والضمير مضاف اليه . « جملة : رجعت ركاب » ابتدائية لا محل لها . « جملة : حكيم منها » صفة للركاب محلها الرفع . الشاهد : « ما رجعت بخابية » : زيدت الباء سماعاً - أو قياساً - في الحال المنفي عاملها) .

هـ - في الخبر المنفي . وزيادتها هنا قياسية ، كقوله تعالى : « أليس الله بكاف عبده ؟ ، وقوله : « وما ربك بظلام للعبيد » .
و - في « النفس والمين » مستعملتين في التوكيد ، نحو : جاء زيد بنفسه .
٥ - حذف الجار قياساً :

يحذف حرف الجر قياساً في ستة مواضع :

١ - قبل « أن » ، كقوله تعالى : « وعجبوا أن جاءهم مُنْذِرٌ مِنْهُمْ » . أي : عجبوا لأن جاءهم (١) .

(١) اختلف النحاة في اعراب المصدر المؤول : فقال قوم منهم : هو في موضع نصب بترع الخافض ، جرياً على قاعدة أن كل مجرور حذف جاره انتصب تشبيهاً له بالمفعول به . وقال آخرون : بل هو في موضع جر بحرف الجر المحذوف . وهو وجاره متعلقان بما قبلها . وذلك لأن الحذف القياسي لا يؤدي إلى النصب .

٢ - قبل « أن » ، كقوله تعالى : « شهد الله أنه لا إله إلا هو » . أي : شهد بأنه .

هذا ، ولا يجوز حذف الجار قبل « أن » و« أن » إلا إذا أمن اللبس ، وذلك بالأب لا يكون للفعل حرف جر غير الحرف المحذوف ، فان كان الفعل يتعدى بحرفين ، وله مع كل حرف معنى خاص ، فلا يضح الحذف ، حتى لا يغمض المراد ، إذ لا يعلم حينئذ أي الحرفين حذف . وذلك مثل الفعل « رغب » ، فهذا الفعل يتعدى بـ « في » و بـ « عن » وله مع كل منها معنى يختلف عن معناه مع الآخر ، فاذا قلت : « رغبته أن أسافر » ، لم يفهم السامع مرادك ، أرغبته في أن تسافر ، أم رغبته عن أن تسافر ؟ في مثل هذه الأحوال يمتنع حذف الجار .

٣ - قبل « كي » الناصبة للمضارع ، كقوله تعالى : « فرددناه إلى أمه كي تقر عينها » . أي : لكي تقر عينها .

٤ - قبل لفظ الجلالة في القسم ، نحو : « الله لأجته دن » . أي : والله .

٥ - قبل مميز « كم » الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر ، نحو : « بكم ليرة اشترت الكتاب ؟ (١) » . أي : بكم من ليرة ؟

٦ - بعد كلام مشتمل على حرف جر مثله ، وذلك في خمس صور :

أ - في جواب عن استفهام مشتمل على الجار ، نحو : « من أين

(٢) وسبب تقدير الجار قبل مميز كم الاستفهامية أن النحاة منعوا أن يكون ميزها مضافاً إليه - لأنها اسم استفهام ، وأسماء الاستفهام لا تقبل الإضافة ، إلا « اياً » - فهو إما مفرد منصوب ، نحو : كم كتاباً عندك ؟ ، وإما مجرور بمن ظاهرة أو مقدره .

جئت ؟ « فيقال في الجواب : « المدرسة » . أي : من المدرسة .

ب - بعد همزة الاستفهام مسبوقة بكلام من متكلم آخر فيه حرف الجر ، نحو : « جئت من المدرسة » ، فتقول لهذا المتكلم : « أمدسة المتني ؟ » . أي : أمين مدرسة المتني ؟ .

ج - بعد « إن » الشرطية ، نحو : « اذهب بمن شئت ، إن زيد ، وإن عمرو » . أي : إن زيد ، وإن عمرو .

د - بعد « هلا » . تقول : « تصدقت بدرهم » ، فيقال : « هلا دينار ! » أي : هلا تصدقت بدينار !

ه - بعد حرف عطف يتلوه كلام يصح أن يجعل جملة لو ذكر الحرف المحذوف ، نحو : « لزيد دار و عمرو بستان » . أي : ولعمرو بستان^(١) . ومن ذلك قول أحدهم :

٥٣ - ما يَحِبُّ جَلَدَهُ أَنْ يَهْجُرًا
ولا حَيْبِ رَأْفَةٍ فَيَجْبُرًا

(الاعراب : « ما » نافية لا عمل لها . « يحب » متعلقان بخبر محذوف مقدم . « جلد » مبتدأ مؤخر . « أن يهجر » ناصب ومنصوب وفاعل مستتر . والمصدر المؤول مجرور بحرف جر محذوف تقديره « على أن يهجر » . والجار

(١) لاحظ أنه لو ذكرت اللام : « لعمرو بستان » لصار الكلام جملة مؤلفة من مبتدأ مؤخر هو « بستان » وخبر مقدم محذوف تعلق به الجار والمجرور « لعمرو » . وتكون الجملة معطوفة على الجملة السابقة : « لزيد دار » . أما في حال حذف اللام ، فلا جملة ، بل يكون « عمرو » معطوفاً على « زيد » ، و « بستان » معطوفاً على « دار » .

والمجرور متعلقان بالمصدر « جلد » . « ولا حبيب » الواو عاطفة ، ولا نافية ،
وحبيب معطوف على « محب » . « رافة » معطوفة على « جلد » . « فيجبر »
الفاء فاء السببية حرف عطف ، والمضارع منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية ،
والفاعل مستتر . والمصدر المؤول معطوف على « رافة » . « جملة : لمح جلد »
ابتدائية لا محل لها . « جملة : يهجر » صلة الحرف المصدرى لا محل لها .
« جملة : يهجر » صلة الحرف المصدرى لا محل لها . الشاهد : « ولا حبيب » :
حذف حرف الجر قياساً لأنه بعد حرف عطف قبله كلام مشتمل على مثل الجار
المحذوف ، وبعده كلام لو ظهر الحرف الجار لألف جملة تامة .

٦ - حذف الجار سماعاً :

قد يحذف الجار سماعاً فينتصب المجرور بعد حذفه تشبيهاً له بالفعل
به . ويسمى أيضاً المنصوب على نزع الخافض ، نحو قوله تعالى : « ألا
إنّ ثموداً كفروا ربّهم » . أي : كفروا برّبهم ، وقوله : « واختار موسى
قومه سبعين رجلاً » . أي : اختار موسى من قومه سبعين رجلاً .

والنصب بعد المحذف السماعي واجب ، خلافاً للحذف القياسي ،
وقد شد بقاء الجر بعد المحذف السماعي في قول الفرزدق يهجو جريراً :

٥٤ - إذا قيل : أيّ الناس شرّ قبيلة ؟

أشارت كليب بالأ كف الأصابع

أي : إلى كليب

(الاعراب : « إذا » ظرفية شرطية غير جازمة متعلقة بالجواب (١) .

(١) قد يرى القارىء في هذا الاعراب اذا تناقضاً مع ما زعمناه قبل ←

« قيل » ماض مجهول . « أي » مبتدأ مرفوع . « الناس » مضاف اليه .
 « شر » خبر . « قبيلة » مضاف اليه . « أشارت » ماض وناه تأنيث .
 « كليب » اسم مجرور بحرف جر محذوف . التقدير : إلى كليب . والجار والمجرور
 متعلقان بفعل أشارت . « بالأكف » متعلقان بحال محذوفة مقدمة للأصابع . التقدير :
 أشارت الأصابع كائنة بالأكف . ويجوز : الجار والمجرور متعلقان بأشارت (١) .
 « الأصابع » فاعل . « جملة : قيل » في محل جر بالاضافة . « جملة : أي
 الناس شر قبيلة » نائب فاعل محلها الرفع . « جملة : أشارت الأصابع » جواب
 شرط غير جازم لا محل لها . « المجموع الشرطي » ابتداء لا محل له . الشاهد :
 « أشارت كليب » . حذف الشاعر حرف الجر في غير المواضع القياسية وأبقى
 الاسم مجروراً . وهذا شاذ) .

٧ - « ما » الزائفة بعد الجار :

قد تزداد « ما » بعد « من وعن والباء » ، فلا تكفهن عن العمل
 بل يبقى الاسم بعدهن مجروراً ، كقوله تعالى : « مَحْمَا خَطِيئَاتِهِمْ
 أُعْرِقُوا » ، وقوله : « عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ » ، وقوله :
 « فَمَا رَحْمَةٌ مِنْ اللَّهِ لِيَنْتَ لَهُمْ »

→ من حرفية « إذا » . (انظر فصل الشرط) . وهذا صحيح . ولكننا لم
 نجب أن نطبق آرائنا الخاصة في الاعراب ، لأن هذا الكتاب موجه ، أول كل شيء
 الى الطلبة ، فكان علينا أن نقدم لهم فيه الصور الاعرابية المألوفة ، والتي يرضى
 عنها أسانديهم . أما لماذا كنا نعرض آرائنا واحتجاداتنا الخاصة في هذا الباب أو في
 ذلك ، فهذا أمر يعود الى غريزة لم نستطع مقاومتها . ثم إن هذه الآراء قد عرضت
 على أنها خاصة لا عامة ، فلا خوف إذن على الطالب الواعي من الوقوع في الحيرة .

(١) سبب جواز التعليق هو جواز أن يكون الكلام على القلب أو على
 الأصل . فان قلنا : الكلام مقلوب وأصله : أشارت الأكف بالأصابع . فالباء
 متعلقة بالفعل سواء أجزت الأصابع أم جرت الأكف . وان قلنا إن الكلام على
 أصله وليس فيه قلب ، فتكون الباء للمصاحبة بمعنى « مع » أي : أشارت الأصابع
 مع الأكف ، ويكون تعليقها بالحال المحذوفة المقدمة .

فاذا زيدت بعد « رب » ، فالأكثر أن تكفها وتلغي اختصاصها
بالاسماء ، فتدخل عند ذلك على الجمل الاسمية والفعلية . نحو : « ربما جاء
زيد ، وربما زيد قادم » . لكن دخولها على الاسمية قليل نادر .

وندر زيادة « ما » بعد رب مع بقاء عملها . ومنه قول عدي
بن الرعاء :

٥٥ - رَبِّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ

بين بصرى وطعنةٍ نجلاء

(الاعراب : « ربما » رب حرف جر شبيه بالزائد ، وما زائدة لا عمل
لها . « ضربةٍ » مبتدأ مجرور لفظاً برب ، مرفوع محلاً . « سيف » متعلقان
بضربة . « صقيل » صفة للسيف . « بين » ظرف متعلق بنحير المبتدأ المحذوف .
« بصرى » مضاف إليه . « وطعنة » معطوف على ضربةٍ . « نجلاء » صفة
مجرورة لطعنة . وللضرورة الشعرية صرفها الشاعر مع أنها مستحقة المنع من الصرف .
« جملة : ضربة .. بين » ابتدائية لا محل لها . الشاهد : « ربما ضربةٍ » :
زيدت « ما » بعد « رب » وبقي لها عمل الجر . وهذا قليل .)

فاذا زيدت « ما » بعد الكاف ، فبقاء العمل لها قليل . ومنه قول
عمرو بن براقة الهمداني :

٥٦ - وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ

كما الناسِ : مجرمٌ عليه وجارمٌ

(المعنى : نصر أخانا ظالماً أو مظلوماً . الاعراب : « ونصير » مضارع
مرفوع فاعله مستتر . « مولانا » مفعول به ومضاف إليه . « ونعلم » الواو

عاطفة (١) ، والفعل مضارع مرفوع فاعله مستتر . « أنه » أن واسمها . « كما الناس » جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف . و « ما » زائدة غير كافية . والمصدر المؤول من أن واسمها وخبرها سد مسد مفعولي « نعلم » . « مجروم » بدل من الخبر المحذوف . « عليه » حرف الجر متعلق بمجروم ، أما الضمير فهو في محل جر لفظي مجرف الجر ، ثم هو في محل رفع نائب فاعل لمجروم ، « وحجزم » معطوف على مجروم . « جملة : نصر » ابتدائية لا محل لها . « جملة : صم » معطوفة على الابتدائية (١) . « جملة : اسم أن وخبرها » صلة الموصول الحر في لا محل لها . الشاهد : « كما الناس » : زيدت « ما » بعد الكاف ، ولم تنعما من جر الاسم بعدها .

والاكثر أن تكفها عن العمل فتدخل على الجملة الاسمية ، كقول
نهشل بن حري :

٥٧ - أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد

كما سيف عمرو (٢) لم تخنه مضاربه

(١) الاعراب : « أخ » خبر لمبتدأ محذوف . « ماجد » صفة للخبر . « لم » جازم « يخزني » مضارع مجزوم بحذف حرف العلة وفاعله مستتر ، والنون للدقاية ، والياء مفعول به . « يوم » ظرف متعلق بالفعل . « مشهد » مضاف إليه . « كما » مكفوفة وكافة . « سيف » متبدأ . « عمرو » مضاف إليه . « لم تخنه » جازم مجزوم ومفعول به . « مضاربه » فاعل ومضاف إليه . « جملة : أخ » ابتدائية لا محل لها . « جملة : لم يخزني » صفة ثانية للخبر محلها الرفع . « جملة : سيف مع خبره » استثنائية لا محل لها . « جملة : لم تخنه »

(١) هذا ما يقوله النحاة ، ويمنون أن تكون حالية ، لأن الجملة بسدما مضارعية مثبتة غير مقترنة بقدر فلو كانت الجملة حالية ، لوجب - في زعمهم - عدم اقترانها بالواو . لكن المعنى لا يستقيم ، كما ترى ، إلا باعتبارها حالية .

(٢) المراد به عمرو بن معد يكرب .

مضاربه « خبر للسيف محلها الرفع . الشاهد : « كما » : زيدت « ما » بعد الكاف فكفتها عن العمل (١) .

أما إذا ولي « ما » التي مع الكاف جملة فعلية ، فليست « ما » حينئذ زائدة كافة ، وإنما هي « ما » المصدرية ، وتبقى الكاف معها جارة ومجروورها هو المصدر المؤول من « ما » وصلتها ، نحو : « بكيت كما يبكي الأطفال » . التقدير : بكيت كبكاء الأطفال .

٨ - متعلق الجار :

لا يتعلق من حروف الجر إلا الجار الأصلي . وقد بينا سبب ذلك بما يعني عن إعادته .

أما متعلق الجار فهو مثل متعلق الظرف نفسه (راجع مبحث الظرف) .

(١) ومن النحاة من يرى أن « ما » التي بعدها جملة اسمية ، هي مصدرية وليست زائدة كافة . وعلى هذا ، تكون الكاف جارة للمصدر المؤول .

تكملة الاسم

تكملات الاسم أقل عدداً من تكملات الفعل (١) ، فكل ما يحتاج إليه من الخدمات هو أن يُحدِّد ويُعيَّن إن كان نكرة ، وتلك وظيفة المضاف إليه ، أو أن تُضَيِّق دائرة تنكيره بعض الضيق ، وتلك وظيفة يشترك فيها النعت والمضاف إليه ، أو أن يُبَيِّن وصف من أوصافه اللازمة له ، وتلك وظيفة النعت وحده ، أو أن تبين حالته أثناء وقوع الحدث ، وتلك وظيفة الحال ، أو أن يبين فوع ذاته إن كان غامض الذات ، وتلك وظيفة التمييز ، أو أن يزداد في توضيحه إن كان على شيء من الغموض لدى السامع ، وتلك وظيفة مشتركة بين البدل وعطف البيان .

وهذا الباب مخصص للبحث في هذه التكملات التي تخدم الاسم لا الفعل .

(١) سيجد الفارسي تناقضاً بين ما نقوله هنا ، وبين ما سيراه بعد من كون تكملات الاسم تبلغ سبعا . ولكن ليتذكر الفارسي أننا عددنا المجرور بالحرف تكلمة واحدة للفعل ، بينما هو - من حيث الخدمات المتعددة التي يؤديها للفعل - يشكل عدداً كبيراً من التكملات .

١ - الحال

أ - تعريفها :

الحال : اسم يذكر في الكلام ليبين هيئة أحد المشتركين في الحدث أثناء وقوع هذا الحدث ، نحو : « جاء زيد باسماً » . حيث نرى « باسماً » مبنياً هيئة زيد أثناء مجيئه .

ويقول النحاة من أجل أن يسهلوا على الطلبة أمر الكشف عن الحال من بين النصبوات : الحال ماصح وقوعه جواباً لسؤال « كيف ؟ » فباسماً ، في المثال ، حال ، لأنه لو سألك سائل فقال لك : كيف جاء زيد ؟ لأجبت قائلاً : باسماً .

وهذا ليس صحيحاً دائماً ، إذ قد تجيب من سألك بـ « كيف » ، فيكون جوابك مفعولاً مطلقاً ، نحو : « كيف جلس زيد ؟ » ، والجواب : « جلس زيد جلسة الأمراء » . فجلسة الأمراء مفعول مطلق وليست حالاً . وبيان ذلك أن كلاً من الفعل والاسم يحتاج إلى بيان الهيئة . فان بينت بالمنصوب هيئة الفعل ، فانت بذلك تخدم الفعل لا الاسم ، ومنصوبك إذن مفعول مطلق ، وإن بينت بالمنصوب هيئة الاسم ، فانت بذلك تخدم الاسم لا الفعل ، ومنصوبك إذن حال .

ويمكن توضيح ذلك بالأمثلة :

١ - (جلس زيد مُتَعَباً) : الهيئة هنا للجالس ، فالنصوب حال .
 - (جلس زيد القرفصاء) : الهيئة هنا للجلوس ، فالنصوب مفعول مطلق .

٢ - (رجع زيد حزيناً) : الهيئة هنا للراجع ، فالنصوب حال .
 - (رجع زيد القهقري) : الهيئة هنا للرجوع ، فالنصوب مفعول مطلق .

٣ - (تطلع الشمس هكذا ، كالقرص) : الهيئة هنا للطالع فهكذا حال .
 - (تطلع الشمس هكذا ، ببطء) : الهيئة هنا للتلوع البطيء ، فهكذا مفعول مطلق .

وقد أخطأ بعض النحاة فمدوا أحوالاً ما ليس بحال ، ونحن ذاكرون لك ذلك بالتفصيل حتى تكون على بينة من أمرك :

١ - قال جمهور البصريين : المنصوبات التي في الجمل الآتية أحوال :
 « جاء زيد ركضاً » بتأويله « راكضاً » ، « طلع علينا فجأةً أو بغتة » بتأويله « مفاجئاً ومباغتاً » ، « لقيت زيدا عياناً » بتأويله « معانياً » ، « كلمته مشافهةً » بتأويله « مشافهاً » .. الخ .

وهذا خطأ ، لأن كل هذه المصادر المنصوبة أتت لبيان هيئات الأفعال التي قبلها ، وليس لبيان هيئات الأسماء ، فهي على ذلك مفعولات مطلقة (١) ، وليست أحوالاً . أما تأويلاتهم فغير جائزة ، لأنها تبدل من تصميات الجمل ، وتعطي معاني غير التي أرادها المتكلم منها .

(١) هذا هو مذهب الأخفش والبرد والكوفيين . على خلاف بينهم في العامل : أهو محذوف مقدر ، أم هو عين الفعل المذكور ؟

٢ - وجعلوا أيضاً المصدر المنصوب بعد « ال » الكايلة ، أي الدالة على معنى الكمال في مصحوبها ، منصوباً على الحال (بعد تأويله بوصف مشتق) ، نحو : « أنت الرجل فهماً » . والحق - أنه منصوب على التمييز ، ولا معنى للحال هنا . ألا ترى أن قولك « أنت الرجل فهماً » بمعنى « أنت الرجل من جهة الفهم » ؟ وهذا معنى التمييز وليس معنى الحال .

٣ - وجعلوا من المنصوب على الحال (بعد تأويله بوصف مشتق) المصدر المنصوب بعد خبرٍ مشبّه به مبتدؤه ، نحو : « أنت زهيرٌ شعراً - وأنت سحبان فصاحةً - وأنت حاتمٌ جوداً - وأنت الأحنف حلاً - وأنت إياس ذكاءً ... الخ » . والحق أن كل هذه المنصوبات قد نصبت على معنى التمييز لا على معنى الحال . ألا ترى أنها بمعنى : « أنت زهير من جهة الشعر ، وسحبان من جهة الفصاحة ، وحاتم من جهة الجود ... وهكذا ؟ أما تأويلاتهم ، فهي كما قلنا ، تخرج الكلام عن تصميمه الذي أراده المتكلم ، وتأتي بكلام ذي تصميم جديد ، له معنى جديد .

٤ - وجعلوا أيضاً المنصوب بعد « أما » في مثل قولك : « أما علماء فعالمٌ » حالاً ، بعد تأويله بوصف مشتق . والحق أنه منصوب على التمييز أيضاً ، لأن معناه : « أما من حيث العلم فعالم » . وهذا معنى التمييز وليس معنى الحال (١) .

(١) ويرى بعضهم أنه منصوب على أنه مفعول به لفعل محذوف . والتقدير : إن ذكرت العلم فهو عالم . ولا حاجة عندي لهذا التقدير ما دام أن العبارة على معنى التمييز .

هذا ، وقد تشبه الحال بالتمييز في نحو قولك : « لله دره خطيباً » . فهذا ونحوه تمييز لا حال ، لأنه مذكور لبيان جنس التعجب منه ، لا لبيان هيئته أثناء التعجب منه . وبيان الجنس هو وظيفة التمييز ، لا وظيفة الحال .

ب - حركة آخرها :

الحال منصوبة دائماً . وقد تجر لفظاً بالباء الزائدة بعد النفي ، كقول الشاعر :

فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابُ

حكيم بن المُسَيَّبِ مِنْهَا مَا (١)

ج - شروطها :

إشترطوا في الكلمة التي يراد استعمالها لبيان الحال أربعة شروط ، هي :

١ - أن تكون وصفاً منتقلاً ، لا ثابتاً . بمعنى أن تدل على وضعٍ اعترى الشخص أثناء وقوع الحدث فقط ، ثم زال عنه بعد انقضاء الحدث ، مثل : « جاء زيدٌ ضاحكاً » . حيث نرى أن « الضحك » قد تلبسَ زيداً أثناء المجيء فقط ، فلما انقضى المجيء ، زال عنه الضحك .

وهذا شرط طبيعي ، لأننا قلنا في التعريف : إن وظيفة الحال أن تبين هيئة صاحبها أثناء وقوع الحدث فقط ، لا أن تبين صفة ثابتة في صاحبها ، لأن هذه هي وظيفة النعت ، لا الحال . تقول : « جاء زيد الكريم » ، فتكون « الكريم » نعتاً لزيد ، لا حالاً له ، لأنها تدل على اتصافه بالكرم في كل وقت ، قبل مجيئه ، وأثناء مجيئه ، وبعد مجيئه .

ومع ذلك فقد جاءت أوصاف ملازمة لأصحابها منصوبة على الحال ،

كقولهم : « دعوتُ اللهَ سميعاً » ، وقولهم : « زيد أبوك عطوفاً » ، وقوله تعالى : « وخلقَ الإنسانُ ضعيفاً » ، وقوله : « ويوم أبعث حياً » ، وقولهم : « خلقَ اللهُ الزرافةَ يَدَيْهَا أطولَ من رجلِها (١) » ، وقول أحد الشعراء :

٥٨ - فجاءتْ به سَبَطُ العظامِ ، كأنما

عمامتهُ بينَ الرجالِ لواءُ

(اللفظة : سبط العظام : سوي الخلق حسن القامة . اللواء : هو ما دون العلم . الاعراب : « فجاءت » ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل مستتر . « به » متعلقان بجاءت . « سبط » حال من اللواء في « به » . « العظام » مضاف إليه . « كأنما » مكفوفة وكافة . « عمامته » مبتدأ ومضاف إليه . « بين » ظرف مكان منصوب متعلق بحال محذوفة مقدمة لواء . « الرجال » مضاف إليه . « لواء » خبر . « جملة : جاءت » ابتدائية لا محل لها . « جملة : عمامته لواء » حال ثانية من اللواء في « به » محلها نصب . الشاهد : « سبط العظام » : يجوز مجيء الحال وصفاً ثابتاً ، وإن كان الأصل أن يكون وصفاً منتقلاً .)

٢ - أن تكون نكرةً ، لا معرفةً . وهذا شيء طبيعي ، لأن وظيفة الحال أن تبين الوصف الذي تلبس الشخص أثناء وقوع الحدث ، ومجرد ذكر الوصف منكرأ يؤدي إلى الغاية المرجوة . ومع ذلك فقد جاءت الحال معرفة في عبارات مخصوصة تأولها النحاة على معنى التنكير ، وهي :

(١) يديها : بدل من الزرافة . أطول : حال من يديها منصوبة . هذا ، ويمكنك أن تلاحظ أن أغلب هذه الأحوال ليست صفات ملازمة لأصحابها قبل الحدث وبدءه ، بل هي ملازمة لأصحابها أثناء الحدث وبدءه فقط ، أما قوله « فالضعف لم يكن للإنسان قبل « خلقه » ، و « الحياة » لم تكن لعيسى عليه السلام قبل « بعثه » وهكذا ...

« رجع المسافر عودَه على بدئه - جاء زيد وحدَه - كتبه فاه إلى في » -
 جاءوا الجُءاءَ الفغير - أُدخلوا الأولَ فالأولَ - إفعلْ هذا جهْدك أو
 طاقتك - جاء القوم قَصْبهم بقصبيصهم » ... الخ . فتأويل كل ذلك على
 الترتيب : « عائدًا - منفردًا - مشافهًا - جميعًا - مرتبين - جاهدًا -
 جميعًا » .

ومن هذا القبيل قول لبيد بن ربيعة العامري يصف حماراً وحشياً :

٥٩ - فأرسلَهَا العراكَ ولم يَدْدُهَا

ولم يُشْفِقْ على نَعَصِ الدِّخَالِ

أي : أرسلها مزدحمةً .

(اللغة : العراك : ازدحام الابل أو غيرها حين ورود الماء . يـددها :
 يطردها . نقص الرجل - بكسر العين - : لم يتم مراده ، ونقص البعير أن لا يتم
 شربه حتى الارتواء . الدخال : ادخال البعير الذي لم يرتو بالشربة الأولى - مع أبل
 ترد الماء ليشرب معها ثانية حتى يرتوي . المعنى : لقد أرسل هذا الحمار الوحشي اتنه
 مزدحمةً إلى الماء ، ولم يطردها عنه ، أما هو فظل يرقبها دون أن يشرب معها ،
 ولم يشفق على نفسه المنقصة بعدم الارتواء . الاعراب : « فأرسلها » فعل ماض
 وفاعل مستتر ومفعول به . « العراك » حال منصوبة . « ولم » جازم . « يددها »
 مضارع مجزوم ، فاعله مستتر ، والضمير مفعول به . « ولم يشفق » جازم ومجزوم
 وفاعل مستتر . « على نقص » متعلقان يشفق . « الدخال » مضاف إليه .
 « جملة : أرسلها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يددها » معطوفة على الابتدائية
 لا محل لها . « جملة : ولم يشفق » معطوفة على السابقة لا محل لها . الشاهد :
 « العراك » : وقعت المعرفة حالاً ، مع أن الحال لا تكون إلا نكرة ، وانما ساء
 ذلك لأنها مؤولة بالنكرة ، أي أرسلها معتركة ، أي مزدحمة (١) .)

(١) هكذا يعرب النحاة « العراك » في هذا البيت . ونحن نرى أنه
 مفعول مطلق لحال معذوفة تقديرها « فأرسلها متعاركة العراك » . لأن العراك ←

هذا هو مذهب جمهور النحاة .

وزعم البغداديون ويونس أنه يجوز تعريف الحال مطلقاً ، بلا تأويل ، فاجازوا أن يقال : « جاء زيدُ الراكب » .

وفصل الكوفيون فقالوا : إن تضمنت الحال معنى الشرط صحَّ تعريفها ، وإلا فلا . فمثال ما تضمن معنى الشرط : « زيد الراكب أحسنُ منه الماشي » ، فالراكب والماشي حالان ، وصح تعريفها لتأولهما بالشرط ، إذ التقدير : « زيد إذا ركب أحسنُ منه إذا مشى » . فان لم تتقدر بالشرط لم يصح تعريفها ، فلا تقول : « جاء زيد الراكب » ، إذ لا يصح « جاء زيد إن ركب » .

٣ - الثالث من شروط الحال أن تكون مشتقة لا جامدة .

وهذا الشرط فرع على الشرط الأول ، وهو شرط الوصفية ، إذ لا يكون الوصف إلا مشتقاً في أغلب الأحيان .

وقد تكون الحال جامدة مؤولة بوصف مشتق ، وذلك في ثلاث حالات :

١ - أن تدل على تشبيه ، نحو : « كَرَّ عليُّ أسداً » . أي : شجاعاً كالأسد ، ونحو : « وضحَ الحقُّ شمساً » ، أي : مضيئاً أو منيراً كالشمس . ومنه قولهم : « وقع المصطرعان عيدٌ لِي عَيْرٍ » . أي : مُصطَجِبَيْنِ كاصطحاب عيدِ لِي حمار حين سقوطها .

→ ليس هو الآن ، والحال يجب أن تكون عين صاحبها في المعنى كما سترى في الشرط الرابع من شروط الحال .

٢ - أن تدل على مفاعلة ، نحو : « بتك الكتاب يدأ بيدٍ » ،
أي : متقاضين ، ونحو : « كلته فاه إلى فيٍّ » ، أي : متشافين .

٣ - أن تدل على ترتيب ، نحو : « دخل القوم رجلاً رجلاً » ،
أي مرتبين ، ونحو : « قرأت الكتاب باباً باباً » ، أي : مرتباً .

وقد تكون الحال جامدة غير صالحة للتأويل بمشتق . وذلك في
سبع حالات :

١ - أن تكون موصوفةً ، كقوله تعالى : « إنا أنزلناه قرآناً
عربياً » ، وقوله : « فتمثل لها بشرأً سويأً » (١) .

٢ - أن تدل على تسعير ، نحو : « اشترت الحليب لتراً بليرةٍ »
« واشترت الثوبَ متراً بدينارٍ » .

٣ - أن تدل على عدد ، نحو قوله تعالى : « فتمَّ ميقاتُ ربه
أربعين ليلةً » ، ونحو قولك : « جاء القوم عشرين رجلاً » .

٤ - أن تدل على طورٍ واقع فيه تفضيل ، نحو : « زيد طفلاً
أحسنُ منه رجلاً » ، ونحو : « العنبُ زيباً أطيب منه دبساً » .

٥ - أن تكون نوعاً لصاحبها ، نحو : « هذا مالُك ذهباً » .

(١) قرآناً : حال . عربياً : صفة له . وبشرأً : حال . سويأً : صفة له .
هذا من حيث الاعراب . أما من حيث المعنى فالكلمة الدالة على الحال هي
« عربياً » في الآية الأولى ، و « سويأً » في الآية الثانية . وهما كلتان
مشتقتان كما نرى . لذلك نسمي « قرآناً وبشرأً حالين موشحين ، بمعنى أنهما لم تصدا
لدانتهما ، بل لما بعدهما ، فهما كالتوطئة والتمهيد للحال الحقيقية من حيث المعنى .
وسنرى بعد قليل تفصيلاً لذلك .

٦ - أن تكون فرعاً لصاحبها ، نحو : « هذا ذهبك خاتماً » ،
ومنه قوله تعالى : « وتحتون الجبال بيوتاً » .

٧ - أن تكون أصلاً لصاحبها ، نحو : « هذا خاتمك ذهباً » ومنه
قوله تعالى : « أَسْجِدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً ؟ » .

وقد اختلف النحاة في هذه المواضع السبعة الأخيرة : فذهب بعضهم
ومنهم بدر الدين بن مالك ، إلى وجوب تأويلها بالمشق ، لتكون الحال على
ما هو الأصل فيها ، وذهب آخرون إلى أنه لا يجب تأويلها بالمشق ، لما
في ذلك من التكلف والمشقة اللذين لا لزوم لهما .

٤ - الشرط الرابع من شروط الحال أن تكون عين صاحبها في
المعنى ، نحو : « جاء زيد ضاحكاً » . فالضاحك هو زيد نفسه . أما
قولك : « انطلق زيدٌ طيراناً » ، فالطيران ليس زيداً نفسه ، وإنما هو
حدثه الذي ارتكبه . لهذا ، فالطيران في هذا المثال مفعول مطلق ، وليس
حالاً (١) .

وقد تأتي الحال وليست هي عين صاحبها في المعنى ، بل تكون
وصفاً لاسم آخر مرتبب مع صاحبها بضمير (٢) ، نحو : « جاء زيدٌ
مُشْرِقاً ثوبه » . فالمزق ليس زيداً ، وإنما هو الثوب الذي يشتمل على

(١) ولهذا السبب نفسه اعتبرنا « العراك » مفعولاً مطلقاً ، لا حالاً ، لأن
العراك هو حدث الأذن الوحشية ، وليس هو الأذن نفسها . (راجع الحاشية الواردة
تحت اعراب البيت السابق : فأرسلها العراك ..) .

(٢) هذا الضمير يسمى السبب ، أي الحيل الرابط ، ومنه قول زهير :
ومن هاب أسباب الناي يتلنه وإن يرق أسباب السماء بسلم
أي : حبال السماء . ولذلك تسمى هذه الحال بالحال السببية . وسيأتي بيانها

بهد قليل .

ضمير يعود على زيد . وتسمى هذه الحال حالاً سببية . وسيأتي الكلام عليها بعد قليل .

من هذا كله ، ترى أن شروط الحال الأربعة ليست لازمة ، وإنما هي غالبية .

هذا ، ويشترط النحاة أن تكون الحال فضلة ، أو يعرفونها بكونها فضلة . فان أرادوا من الفضلة أنها ليست مسنداً ولا مسنداً إليه ، فهذا صحيح ، ولكن ذلك ليس أمراً خاصاً بالحال ، فكل تكلمات الفعل والاسم هي فضلات . أما إن أرادوا بالفضلة أنها مما يصح الاستثناء عنها في الكلام ، فهذا ليس صحيحاً دائماً ، لأن بعض الأحوال تحمل إلى جملها معاني تأسيسية لا غنى عنها ، بل ان الكلام يفسد معناه أو يتقلب رأساً على عقب بدونها . وذلك نحو قوله تعالى : « وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين » ، وقوله « يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى » ، وقولك : « ما جاء زيد إلا راكباً » ، فلو حذفت الأحوال « لاعبين - وأنتم سكارى - راكباً » من هذه العبارات لفسدت معانيها أشد الفساد . بل إن من الأحوال ما هو في لزومه برتبة المسند أو المسند إليه ، وتلك هي الحال السادة مسددة الخبر في نحو قولك : « تأدبني الغلام مسيئاً » .

د - من يستحق الحال ؟

اختلف النحاة في هذا الشأن اختلافاً كبيراً ، فقال قوم منهم : لا يستحق الحال إلا اسم وقع فاعلاً ، نحو : « جاء زيد ضاحكاً » ، أو نائب فاعل ، نحو : « كوفئ الغلام محسناً » ، أو مفعولاً صريحاً ، نحو : « ضربت الغلام مذنباً » ، أو مفعولاً غير صريح ، نحو : « مررت

يزيد جالساً ، أو خيراً ، نحو : « هذا أبوك مقبلاً » . أما البتداء وسائر المفعولات فلا تأتي الحال من أحدها ، فلا يقال : « الماء صرفياً شرابي » ، ولا سرت الليل مظلماً ، ... الخ .

وقال آخرون ، ومنهم سيويه : تأتي الحال من البتداء ومن كل المفعولات ، فقولنا : « الماء صرفاً شرابي » صحيح ، وكذا قولنا « تعبت التعب شديداً - صمت الشهر كاملاً - وسيرّ والجبل عن يمينك - وسرت والشمس طالعةً ... الخ » .

واتفقوا جميعاً (١) على أن الحال لا تأتي من المضاف إليه ، فلا يقال : « مررت بفلامٍ هندٍ ضاحكةً » . إلا بشرطين :

١ - أن يكون المضاف مصدرأ أو وصفاً مضافين إلى فاعلها أو نائب فاعلها أو مفعولها .

فالمصدر المضاف إلى فاعله ، نحو : « سرتني قدومك سالماً » ، ونحو قول مالك بن الربيع :

٦٠ - تقولُ ابنتي : إن انطلقَكَ واحداً

إلى الروع يوماً تاركي لا أباليا

(الاعراب : « تقول » مضارع مرفوع . « ابنتي » فاعل ومضاف إليه . « إن انطلقَكَ » إن واسمها ومضاف إليه . « واحداً » حال من المضاف إليه ، وهو الكاف في « انطلقَكَ » . « إلى الروع » متعلقان بانطلاقك .

« يوماً » ظرف زمان متعلق بتاركي (١) . « تاركي » خبر « إن » ، والياء مضاف اليه لفظاً ، في محل نصب مفعولاً أول لتاركي . « لا » نافية للجنس تعمل عمل « إن » . « أبا » اسمها مبني على الفتح المقدر على الألف ، في محل نصب « لي » متعلقان بخبر « لا » المحذوف ، « جملة : تقول ابنتي » ابتدائية لا محل لها . « جملة : إن واسمها وخبرها » مقول القول محلها نصب . « جملة : لا أبالي » مفعول ثانٍ لتارك محلها نصب . الشاهد : « إن انطلقك واحداً » : صح بجيء الحال من المضاف اليه لأن المضاف مصدر أضيف إلى فاعله .

- والوصف المضاف إلى فاعله نحو : « أنت حسنُ الفرسِ مسرجاً » .
- والوصف المضاف إلى نائب فاعله نحو : « زيد مغمضُ العينِ دامةً » .
- والمصدر المضاف إلى مفعوله نحو : « يعجبني تهذيبُ الغلامِ صغيراً » .
- والوصف المضاف إلى مفعوله نحو : « أنت مسهّلُ الأمرِ صعباً » .

٢ - أن يصح إقامة المضاف اليه مقامَ المضاف « بحيث لو حذف المضاف لاستقام المعنى ، وذلك بأن يكون المضاف جزءاً من المضاف اليه حقيقةً ، كقوله تعالى : « أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً ؟ » . فميتاً حال من الأخ الذي هو مضاف اليه ، لكن اللحم ، وهو المضاف ، جزء من الأخ الذي هو المضاف اليه ، ومثل هذا قوله تعالى : « وَتَزَعَّنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَاناً » .

أو أن يكون المضاف كجزءٍ من المضاف اليه ، نحو : « تسرني طباع خالد راضياً » . فالطباع وهو المضاف ، كالجزء من المضاف اليه ، وهو خالد .

(١) ولا يجوز تليقه بانطلاقك لثلا يضعف المعنى ، لأنه يصبح عندئذٍ : إن انطلاقك في يوم من الأيام إلى الحرب ... والشاعر منطلق إلى الحرب دائماً ، لا في يوم من الأيام . أما تليقه بالتارك ، فيصبح المعنى : أن انطلاقك إلى الحرب سيجعلني في يوم من الأيام بغير اب . وهذا هو المعنى المراد .

فهذه الامثلة كلها يمكن فيها حذف المضاف واقامة المضاف اليه مكانه ،
 كأن تقول في غير القرآن : « أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ أَخَاهُ مَيْتًا ؟
 - وَزَعَنَّا مَا فِيهِمْ مِنْ غُلٍّ إِخْوَانًا - وَيَسْرَفِي خَالِدٌ رَاضِيًا » .

ولكن النحاة - في تجويزهم أو منهمم - لم يكشفوا لنا السر الحقيقي
 وراء هذه الظواهر المختلفة . ولم يبينوا لنا السبب الحقيقي الذي يميز أن
 يكون لهذا الاسم حال ، ويمنع أن يكون ذلك لتغييره ، بل مضوا في
 جدل عقيم حول العامل ، وما إذا كان من الجائز أن يكون عامل الحال
 غير عامل صاحبها ، أو أنه لا يجوز أن يكون عاملها إلا واحداً .

والسألة في غاية البساطة . فقد قلنا في التعريف : الحال اسم يبين
 هيئة أحد المشتركين في الحدث أثناء وقوع هذا الحدث . وعلى هذا يكون
 كل اسم مشترك في الحدث - على جهة من الجهات - جديراً بأن تأتي الحال
 منه ، أما ما ليس له اشتراك في الحدث فلا حال له .

ولنشرح ذلك بمثال :

تقول : « ضرب زيدٌ أبا خالدٍ بالعصا » . فيكون لديك حدث
 هو « الضرب » ، وأربعة أسماء ، ثلاثة منها اشتركت في عملية الضرب ،
 كل واحد على جهة من الجهات ، وواحد لم يكن له اشتراك في الضرب
 مطلقاً .

فأما زيد : فقد اشترك في الضرب على جهة الفاعلية ، فهو
 فاعل الضرب .

وأما الأب : فقد اشترك في الضرب على جهة المفعولية ، فهو الذي
 وقع الضرب عليه .

وأما العصا : فقد اشتركت في الضرب على جهة الوساطة ، فهي واسطة الضرب .

وأما خالد : فتم يكن له أدنى علاقة بالضرب ، فليس هو ضارباً ولا مضروباً ولا واسطة للضرب . وإنما ذكر في الجملة ليعرف كلمة الأب فقط ، وقد لا يكون موجوداً أثناء عملية الضرب على الإطلاق .

فاذا كانت الحال تبين هيئة المشترك في الحدث أثناء وقوع الحدث ، كان من الطبيعي أن تأتي الحال من زيد ، فأقول : « ضرب زيد أبا خالد بالعصا غضباً » مبيناً بالحال هيئته أثناء قيامه بالضرب ، وأن تأتي الحال من الأب ، فأقول : « ضرب زيد أبا خالد بالعصا سارقاً » مبيناً بالحال هيئته عندما وقع الضرب عليه ، وان تأتي الحال من العصا ، فأقول : « ضرب زيد أبا خالد بالعصا قاسيةً » مبيناً بالحال هيئتها أثناء استعمالها في انضرب .

أما خالد فطبيعي ألا تكون له حال ، لأنه غريب عن الجملة ، ولا علاقة له بالحدث ، ولا اشتراك له في هذه التمثيلية كلها ، لقد حشر اسمه فيها حشراً ليكون وسيلة لتعريف الأب ، لا أكثر من ذلك ولا أقل . إذن فالأمر يشبه مسرحاً : الحدث فيه هو التمثيلية ، والمشاركون في الحدث هم الممثلون ، أما من ليس له اشتراك في الحدث فهو خارج المسرح ، ولا علاقة لنا معه . فمن العبث أن نذكر له حالاً وهو خارج الموضوع .

فاذا عرفت هذا فهمت بسهولة لماذا يصح مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف مصدراً أو وصفاً أضيف إلى فاعله أو مفعوله في مثل : « يسرني تهذيب الغلام صغيراً » . ذلك أن المضاف ، وهو التهذيب هنا ، هو المسرحية نفسها ، والمضاف إليه ، وهو هنا الغلام ، إنما هو مضاف إليه في اللفظ فقط ، أما في المعنى فهو مشترك في التهذيب ، إنه

الممثل الثاني في هذه المسرحية ، أي هو المفعول به الذي يقع عليه حدث التهذيب ، وإذن فمجيء الحال منه لتدل على هيئته أثناء وقوع التهذيب عليه ، أمرٌ طبيعي جداً ينسجم مع ما عرفنا من وظيفة الحال .

وصرنا نفهم بسهولة أيضاً لماذا يصح مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءاً منه ، في نحو : « ضربت يدَ زيد مسيناً » . ذلك أن اليد ، وإن كانت هي المضروبة ، وليس زيداً ، إلا أن زيداً لا يمكن أن تضرب يده وهو بعيد عن المسرح . تصور أنك تمثل في إحدى المسرحيات ، وأن المشهد يقتضي أن تقف أنت خلف الكواليس ، وأن تمد يدك لتظهر وحدها على خشبة المسرح مؤدية حركة من الحركات . فهل يقال إن يدك هي المثلة ، وأنت أنت لا علاقة لك بالمسرحية ؟ لا شك أن هذا لا يقال ، لأن الجزء لا يتفصل عن كله ، وإذا اشترك الجزء في عمل ، كان الكل معه في هذا الاشتراك . وعلى هذا كله يصح أن تجيء الحال من المضاف إليه في مثل هذا المثال ، لأن جزأه ، وهو المضاف ، قد اشترك في الحدث ، فكان الكل مشتركاً معه أيضاً .

أصبح بإمكاننا الآن أن نميز الصحيح من الفاسد من مذاهب النحاة المختلفة في أمر مستحق الحال .

فالقائلون بجواز مجيء الحال من البتداء وكل المفعولات الخمسة ، هم على صواب ، لأن البتداء طرف أساسي في الحدث ، بل هو الممثل الأول في مسرحيته ، وكذا المفعولات ، فطرف الزمان وطرف المكان طرفان مشتركان في الحدث ، بل لا يمكن أن يتم الحدث بغيرها . وقل مثل ذلك في سائر المفعولات .

وأما سيوبه فمخطيء حين يذهب إلى جواز مجيء الحال من المضاف

اليه مطلقاً ، لأن المضاف اليه إضافة حقيقية لا علاقة له بالحدث ، ولا معنى - بالتالي - لمجيء الحال منه .

هذا هو سر المشكلة ، وهذا هو تفسيره . أما الكلام في العامل فلا أظن أنه يفسر شيئاً .

هـ - عامل الحال :

تقصد بمامل الحال الحدث الذي تأتي الحال لبيان هيئة مشترك فيه . وليس من الضروري أن يكون هذا الحدث متمثلاً على شكل فعل ، وإن كان هذا هو الأصل ، بل زاه متمثلاً في أشكال مختلفة ، اليك بيانها :

- ١ - العامل فعل : نحو : « جاء زيد ماشياً » .
- ٢ - « وصف مشتق : نحو : « ما مسافر زيد ماشياً » .
- ٣ - « اسم فعل : نحو : « زال مسرعاً » .
- ٤ - « اسم اشارة : نحو : « هذا أبوك مقبلاً » .
- ٥ - « أداة تشبيه : نحو : « كأن خالداً مقبلاً أسدً » .
- ٦ - « أداة تمنٍّ : نحو : « ليت السرور ، دائماً ، عندنا » .
- ٧ - « أداة استفهام : نحو : « مالك حزينا ؟ » .
- ٨ - « حرف تنبيه : نحو : « ها هو البدر طالماً » .
- ٩ - « جار ومجرور : نحو : « الكتاب لك قارئاً » .
- ١٠ - « ظرف : نحو : « عندي كتابك محفوظاً » .

١١ - العامل حرف النداء : نحو : « يا أيها الربيع مبكياً
بساحته » .

فأما العوامل الثلاثة الأولى ، فالحدث فيها ظاهر ، وأما البـواقـي فجميعها تحمل معاني لا يُعبر عنها إلا بالأفعال ، فأداة التشبيه معناها « أشبه » ، وأداة الاستفهام معناها « استفهم » ... وهكذا ، أما الجار والظرف ، فدلالتهما على الحدث ناشئة عن تعلقها بحدث محذوف . تقديره « مستقر » أو « استقر » .

و - سُرْط صاحب الحال :

الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة . ولا يكون نكرة إلا بأحد ستة مسوغات :

١ - أن يتأخر عنها : نحو : « جاءني مسرعاً مستنجدٌ فأنجذته » .
ومن ذلك قول أحد الشعراء :

٦١ - وما لامَ نفسي مثلها ليَ لائمٌ

ولا سدَّ فقري مثلُ ما مَلَكَتْ يدي

(الاعراب : « وما » نافية . « لام » ماض . « نفسي » مفعول به ومضاف اليه . « مثلها » حال مقدمة للائم . والضمير مضاف اليه . « لي » متعلقان بحال مقدمة محذوفة للائم . « لائم » فاعل « لام » . « ولا » الواو عاطفة ، ولا زائدة لتوكيد النفي . « سد فقري » فعل ماض ومفعول به ومضاف اليه . « مثل » فاعل سد . « ما » موصول في محل جر بالاضافة . « ملكت يدي » فعل ماض وواقـ . تأنيث وفاعل ومضاف اليه . « جملة : لام لائم » ابتدائية لا محل لها . « جملة : سد مثل » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة :

ملكيت يدي « صلة لا محل لها . الشاهد : « مثلها لي لائم » : صحح مجيء صاحب الحال نكرة لتأخره عن حاله .)

٢ - أن يسبقه نفي أو نهي أو استفهام . فالأول نحو : « ما عندنا طالبٌ كسولاً » و « ما جاءنا طالبٌ إلا مجتهداً » . ومنه قوله تعالى : « وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون » . والثاني نحو : « لا يكتب أحد درسه مستعجلاً » . والثالث نحو : « هل جاءك أحد سائلاً عني ؟ » .

٣ - أن يتخصص بوصف أو إضافة . فالأول نحو : « جاءني صديق حميم طالباً معوتي » ومنه قوله تعالى : « فيها يُفترقُ كلُّ أمرٍ حكيمٍ أمراً من عندنا » ، وقول الشاعر :

٦٢ - نَجَّيْتُ ، يَا رَبِّ ، نوحاً ، واستجبت له

في فُلِكَ ماخرٍ في اليمِّ مشحوناً

(الاعراب : « نجيت » فعل وفاعل . « يا رب » أداة نداءٍ ومنادى . « نوحاً » مفعول به . « واستجبت » فعل وفاعل . « له » متعلقان باستجبت . « في فلك » متعلقان بنجيت . « ماخر » صفة للفلك . « في اليم » متعلقان بماخر . « مشحوناً » حال من الفلك . « جملة : نجيت » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يا رب » معترضة لا محل لها . « جملة : واستجبت » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . الشاهد : « في فلك ماخر مشحوناً » : صح مجيء الحال من النكرة لأنها تخصصت بالوصف .)

وأما التخصص بالاضافة فنحو قوله تعالى : « في أربعة أيامٍ سواءً للسائلين » .

٤ - أن تكون الحال بعده جملةً مقرونة بالواو ، كقوله تعالى : « أو كالذي مرَّ على قَرْيَةٍ وهي خاويةٌ على عروشها » .

- ٥ - أن تكون الحال جامدة ، نحو : « هذا خاتم حديداً » .
- ٦ - أن تكون النكرة مشتركة مع معرفة ، أو مسع نكرة يصح أن تجيء الحال منها ، فالأول نحو : « زارني خالدٌ ورجلٌ راكبين » ، والثاني نحو : زارني رجل صالح وامرأة مبكرين » .
- وقد يكون صاحب الحال نكرة بلا مسوغ ، وهو قليل ، ومنه الحديث « صلى رسول الله ﷺ ، قاعداً ، وصلى وراءه رجالٌ قياماً » .

ز - ترتيبها مع صاحبها :

الأصل في الحال أن تتأخر عن صاحبها . وقد تقدم عليه جوازاً ، نحو : « جاء ضاحكاً زيدٌ » . وقد يعرض في الكلام ما يوجب التقدم أو التأخر :

١ - (يجب أن تتقدم عليه) : وذلك في موضعين :

آ - أن يكون نكرة ، ولا مسوغ لها غير تقدم الحال ، نحو : « ليةٌ موحشاً طللاً » .

ب - أن تكون الحال محصورة في صاحبها ، نحو : « ما جاء ضاحكاً إلا زيدٌ » .

٢ - (يجب أن تتأخر عنه) : وذلك في ثلاثة مواضع :

آ - أن تكون هي المحصور فيها ، نحو : « ما جاء زيدٌ إلا ضاحكاً » .

ب - أن يكون صاحبها مجروراً بالاضافة أو بحرف جر أصلي (١) ،
فالأول نحو : « يعجبني وقوفُ عليّ خطيباً » ، والثاني نحو : « مرت
زيد جالساً » . ولا يقال : « يعجبني خطيباً وقوف علي » ، ولا « مرت
جالساً يزيدٍ » .

ومن النحاة من أجاز تقدم الحال على المجرور بحرف الجر الأصلي ،
لورود السماع بذلك (٢) . ومنه قول عروة بن حزام العذري :

٦٣ - لَتَنَّ كَان بَرْدُ الْمَاءِ هَيَّانَ صَادِيًا

إِلَيَّ حَبِيْبًا ، إِنَّهَا لِحَبِيْبٌ

(اللغة : الهيان والصادى : العطشان . الاعراب : « لئن » اللام موثقة
للقسم ، وإن حرف شرط جازم . « كان » ماض ناقص مبني على الفتح في محل
جزم لأنه فعل الشرط . « برد » اسم كان . « الماء » مضاف اليه . « هيان
صادياً » حالان منصوبتان من الياء في « إلي » . « إلي » متعلقان بحبيباً .
« حبيباً » خبر كان . « إنها » إن واسمها . « لحبيب » لام مزحلقة وخبر
إن . « جاة : لئن كان برد الماء حبيباً » معترضة بين القسم وجوابه (٣) لا محل
لها . « جاة : انها لحبيب » جواب القسم لا محل لها . وجواب الشرط محذوف
لدلالة جواب القسم عليه . الشاهد : « هيان صادياً إلي » : يجوز تقدم الحال على
صاحبها المجرور بحرف جر أصلي .)

(١) أما المجرور بحرف جر زائد فيجوز تقديمها عليه وتأخيرها عنه ، تقول :
« ما جاء من أحد ركباً » و « ما جاء ركباً من أحد » .

(٢) والمجيزون لذلك هم أبو علي الفارسي ، وابن كيسان ، وابن برهان ،
وابن مالك .

(٣) القسم موجود في بيت سابق يقول فيه الشاعر :

حلفت برب الراكعين لربهم خشوعاً ، وفوق الراكعين رقيب

ج - أن تكون الحال جملة مقترنة بالواو ، نحو : « جاء زيد والشمس طالعة » ، فلا يقال : « جاء والشمس طالعة زيد » .

ج - ترتيبها مع عاملها :

الأصل في الحال أن تتأخر عن عاملها . وقد تتقدم عليه جوازاً إذا لم يمنع من ذلك مانع . نحو : « راكباً جاء زيد » .

وقد يعرض في الكلام ما يوجب التقدم أو التأخر :

١ - (يجب أن تتقدم على عاملها) : وذلك في ثلاثة مواضع :

أ - أن تكون الحال اسماً من أسماء الصدارة ، نحو : « كيف رأيت زيدا ؟ » .

ب - أن يكون عاملها اسم تفضيل عاملاً في حالين ، فيجب تقدم إحدى الحالين ، وهي حال المفضل ، نحو : « زيد ماشياً أسرع من خالد راكباً » و « زيد شاعراً خيراً منه كاتباً » .

ج - أن يكون عاملها هو معنى التشبيه (١) ، وأن يكون عاملاً في حالين ، يراد تشبيه صاحب أولاهما بصاحب أخراها ، فعند ذلك يجب تقديم حال المشبه على العامل ، نحو : « زيد راكباً كخالد ماشياً » ، و « زيد كاتباً مثله شاعراً . ومنه قول أحد الشعراء :

(١) أي أن يكون التشبيه مؤدى بالأداة أو بغير الأداة ، أما إذا أدى التشبيه بفعل فلا يجب تقديم ولا تأخير ، تقول : « يشبه زيد ماشياً سعيداً راكباً » كما يمكن أن تقول : « زيد ماشياً يشبه سعيداً راكباً » .

٦٤ - تُعَيِّرُنَا أَنْنَا عَالَةً

ونحنُ ، صعاليكَ ، أنتم ملوكا

(المعنى : تعيرنا بأننا فقراء ، ونحن في حال صلعلكتنا وفقرنا ، لا مقل عنكم في حال ملككم . الاعراب : « تعيرنا » مضارع مرفوع وفاعل مستتر ومفعول به . « أننا » أن واسمها . « عالة » خبرها . والمصدر المؤول في محل جر مجرف جر محذوف ، والجار والمجرور متعاقان بالفعل السابق . ويجوز اعتبار المصدر مفعولاً ثانياً للفعل عير ، لأنه قادر على التعدي بنفسه إلى مفعولين ، يقال : « عيرت زيداً الفقر » . « ونحن » الواو حالية ، ونحن مبتدأ . « صعاليك » حال من المبتدأ . « أنتم » خبر ، ومعنى « نحن أنتم » أي « نحن مثلكم » . فالكلام على التشبيه البليغ . « ملوكاً » حال من أنتم . « جملة : تعيرنا » ابتدائية لا محل لها . « جملة اسم أن وخبرها » صلة أن لا محل لها . « جملة : ونحن أنتم » حالية محلها النصب . الشاهد : « ونحن صعاليك أنتم ملوكاً » : وجب تقدم الحال على عاملها المعنوي الذي هو التشبيه البليغ هنا ، لأن هذا العامل عمل في حانين .)

٢ - (يجب أن تتأخر عن عاملها) : وذلك في أحد عشر موضعاً :

أ - أن يكون عاملها فعلاً جامداً ، نحو : « بأس المرء مناقفاً » .

ب - « اسم فعل ، نحو : « صه ساكتاً » .

ج - « مصدرأ صريحاً يصح حلول المصدر المؤول محله ، نحو : « يسرني اغترابك طالباً للعلم » .

د - أن يكون عاملها صلة لـ « أل » ، نحو : « زيد هو المسافر راكباً » .

هـ - أن يكون عاملها صلة لحرف مصدرى ، نحو : « يسرني أن تعمل مجتهداً » .

و - أن يكون عاملها مقروناً بلام الابتداء ، نحو : « لأسافر ماشياً » .

- ز - أن يكون عاملها مقروناً بلام القسم ، نحو : « لأسافرن^١ ماشياً » .
- ح - أن يكون عاملها كلمة فيها معنى الفعل دون أحرفه ، نحو : « هذا أبوك مقبلاً » .
- ط - أن يكون عاملها اسم تفضيل ، نحو : « زيد أفصح الناس خطيباً » .
- ي - أن تكون الحال مؤكدة لعاملها ، نحو : « ولئى العـدو مدرأً^(١) » .
- ك - أن تكون جملة مقترنة بالواو ، نحو : « جئت والشمس طالعة^٢ » .

ط - أَسْطَالُ الْحَالِ :

- ١ - تأتي الحال مفردةً ، أي لا جملة ولا شبه جملة ، نحو : « جاء زيد راكباً » .
- ٢ - وتأتي الحال شبه جملة ، أي ظرفاً ، نحو : « رأيت الكتاب فوق المنبر » أو جاراً ومجروراً ، نحو : « رأيت الكتاب على المنبر » .
والواقع أن الحال في هذين الموضعين محذوفة تعلق بها الظرف والجار والمجرور ، والتقدير : رأيت الكتاب مستقراً على المنبر ، ومستقراً فوق المنبر . لكن النحاة - من باب التسامح - يقولون إن الحال هي الظرف والجار .

(١) سيأتي الكلام على الحال المؤكدة .

- ٣ - وتأتي الحال جملة فعلية غير مقترنة بشيء ، نحو : « جاء زيد يضحك » .
- ٤ - وتأتي جملةً فعليةً مقترنة بالواو ، نحو : « جاء زيد وقد حمل كتبه » .
- ٥ - وتأتي جملة اسمية غير مقترنة بشيء ، نحو : « رجع زيد وجهه عابس » .
- ٦ - وتأتي جملة اسمية مقترنة بالواو ، نحو : « جاء زيد والشمس طالعة* » .

ويشترط في جملة الحال شروط ثلاثة :

- ١ - أن تكون جملة خبرية لا انشائية .
- ٢ - أن تكون غير مصدرية بعلامة استقبال .
- ٣ - أن تشمل على رابط يربطها بصاحب الحال ، وهذا الرابط إما الضمير وحده ، وإما الواو وحدها ، وإما الواو والضمير معاً ، كما رأيت في الأمثلة السابقة .

ي - أعظم واو الحال :

- واو الحال : هي ما يصح وقوع « إذ » الظرفية موقعها ، فإذا قلت : « جاء زيد والشمس طالعة* » صح أن تقول : « جاء زيد إذ الشمس طالعة* » .
- ولا تدخل إلا على الجملة ، كما رأيت ، فلا تدخل على حال مفردة ، ولا على حال شبه جملة (١) .

(١) هذا هو رأي النحاة . وقد علمت أن لنا فيها رأياً مخالفاً ، وهو أن واو المفعول معه هي واو حالية ، وأن المفعول معه ليس في حقيقته إلا اسماً سد مسد جملة الحال . راجع فصل المفعول معه .

ووظيفة واو الحال أن تكون رابطاً يربط الجملة الحالية بصاحبها ، إلا أنها ليست هي الرابط الوحيد ، فقد يشترك معها في الربط ضمير في جملة الحال يعود إلى صاحب الحال ، نحو « جاء زيد وكتابه معه » ، حيث ترى كلاً من الواو والهاء يقوم بوظيفة ربط الجملة الحالية « كتابه معه » بصاحبها « زيد » .

واو الحال ، من حيث اقتران الجملة الحالية بها وعدمه ، على ثلاثة أضرب : واجب ، وجائز ، وممتنع :

آ - (تجب واو الحال) : وذلك في أربعة مواضع :

١ - أن تكون جملة الحال خالية من ضمير صاحبها ، نحو :
« جاء زيد والشمس طالعة - جاء زيد وقد طلعت الشمس - جاء زيد وما طلعت الشمس » .

٢ - أن تكون جملة الحال مصدرية بضمير الصاحب ، نحو :
« جاء زيد وهو يضحك » .

٣ - أن تكون جملة الحال مضارعية مثبتة مقترنة بقد ، نحو قوله تعالى : « لَمْ تُوَدُّونَنِي ؟ وقد تعلمون أني رسول الله إليكم » .

٤ - أن تكون جملة الحال مضارعية منفية بما ، كقوله تعالى :
« أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ ، وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ؟ » . ومنه قول شأس بن نهار :

٦٥ - إذا كنتُ ما كولاً فكن خيراً آكلٍ
وإلا ، فأدر كني ولما أمزقٍ

(الاعراب : « إذا » ظرفية شرطية غير جازمة متعاقبة بجوابها . « كنت » كان واسمها . « مأكولاً » خبرها . « فكن » الفاء رابطة للجواب ، وكن فعل أمر ناقص اسمه مستتر . « خير آكل » خبر كن ومضاف إليه . « وإلا » الواو عاطفة ، « إلا » مؤلفة من « ان » حرف شرط جازم ، و « لا » نافية لا عمل لها ، وجلة الشرط محذوفة تقديرها : وإن لا تأكلني . « فأدركني » الفاء رابطة لجواب الشرط ، ادركني : فعل أمر وفاعل مستتر ونون وقاية ومفعول به . « ولما » الواو حالية ، ولما حرف نفي وجزم وقلب . « أمزق » مضارع مجهول مجزوم حرك بالكسر لضرورة الشعر ، نائب فاعله مستتر . « جملة : كنت مأكولاً » مضاف إليها محلها الجر . « جملة : كن خير آكل » جواب شرط غير جازم لا محل لها . « مجموع الشرط » ابتداء لا محل له . « جملة : وإلا » جملة الشرط لا محل لها . « جملة : فأدركني » جواب شرط جازم محلها الجزم . « جملة : ولما أمزق » حالية محلها النصب . « المجموع الشرطي » معطوف على المجموع الشرطي الأول لا محل له . الشاهد : « ولما أمزق » : وجب اقتران جملة الحال بالواو لأنها مضارعية منفية بلما .)

ب - (تمنع واو الحال) : وذلك في ستة مواضع :

١ - أن تقع جملة الحال بعد عاطف ، كقوله تعالى : « وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ، فَجَاءَهَا بِأَسْنُنَا بَيَاتًا ، أَوْ هُمْ قَائِلُونَ (١) » .

٢ - أن تكون ماضية^٧ بعد « إلا » ، كقوله تعالى : « مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ » .

٣ - أن تكون ماضية^٨ قبل « أو » ، نحو : « احفظ درمك ، صَعْبَ أَوْ سَهْلَ » .

٤ - أن تكون مضارعية مثبتة غير مقترنة بقصد ، نحو : « جاء زيد يضحك » .

(١) قائلون : أي نائمون وقت القبولة .

٥ - أن تكون مضارعية منفية بـ « ما » أو « لا » ، نحو :
 « جاء زيد ما يحمل معه شيئاً - جاء زيد لا يحمل معه شيئاً » .

٦ - أن تكون مؤكدة لمضمون الجملة قبلها ، كقوله تعالى : « ذلك الكتاب لا ريب فيه » .

ج - (تجوز واو الحال) : وذلك في غير ما ذكر من مواضع الوجوب والامتناع . مثال ذلك أن تكون جملة الحال مضارعية مشتملة على ضمير الصاحب ، منفية بلم ، فيجوز عندئذ اقترانها بالواو وعدمه ، تقول :
 « جاء زيد ولم يحمل معه شيئاً - وجاء زيد لم يحمل معه شيئاً » . فمن الأول قول النابغة الذبياني :

٦٦ - سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تُرِدْ إِسْقَاطَهُ

فَتَنَاوَلْتَهُ وَاتَّقَتْنَا بِالْيَدِ

(الاعراب : « سقط النصف » فعل وفاعل . « ولم » الواو حالية ، ولم حرف جازم . « ترد » مضارع مجزوم فاعله مستتر . « اسقاطه » مفعول به ومضاف اليه . « فتناولته » فاء عاطفة وفعل ماض وتاء تأنيث وفاعل مستتر ومفعول به . « واتقتنا » حرف عطف وفعل ماض وتاء تأنيث وفاعل مستتر ومفعول به . « باليد » متعلقان بفعل اتقتنا . « جملة : سقط النصف » اجدائية لا محل لها . « جملة : ولم ترد » حالية محلها نصب . « جملة : فتناولته » مبطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة : واتقتنا » مبطوفة على سابقتها لا محل لها . الشاعر : « ولم ترد » : يجوز اقتران الجملة الحالية بواو الحال إذا كانت مضارعية منفية بلم .)

ومن الثاني قول زهير :

٦٧ - كَأَنَّ فُتَاتَ الْعَيْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الْفَنَاءِ لَمْ يُحَطِّمْ

(اللغة : العين ، الصوف المصبوغ . الفناء : شجر له حب أحمر .
الاعراب : « كأن » حرف مشبه بالفعل . « فتات » اسمه . « العين »
مضاف إليه . « في كل » متعلقان بحال محذوفة من فتات العين . « منزل »
مضاف إليه . « نزلن » فعل وفاعل . « به » متعلقان بنزلن . « حب » خبر
كأن . « الفناء » مضاف إليه . « لم يحطّم » جازم ومجزوم وحرك بالكسر
للضرورة ، ونائب الفاعل مستتر . « جلة : كأن فتات حب » ابتدائية لا محل لها
« جلة : نزلن » نعت للمنزل محلها الجر . « جلة : لم يحطّم » حالية محلها
النصب . الشاهد : « لم يحطّم » : يجوز في الجملة المضارعية المنفية بلم الواقعة حالاً
عدم اقترانها بواو الحال .)

ك - ذكرها وحذفها :

الأصل في الحال - ككلمة - ككلمة - أنه يجوز ذكرها وعدمه : فذكر
إذا تعلق بها غرض التكلم ، وتحذف إذا لم يتعلق بها الغرض . ولكن
يحدث في بعض الأحيان أن يتعلق بها غرض التكلم ثم تحذف لقرينة دالة
عليها . وأكثر ما يكون ذلك إذا كانت الحال قولاً أغنى عنه ذكر المقول ،
كقوله تعالى : « والملائكة يدخلون عليهم من كل باب : سلامٌ
عليكم » ، أي يدخلون قائلين : سلام عليكم . وقوله : « وإذ يرفع
إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل : ربنا تقبل منا » ، أي :
يرفعان القواعد قائلين : ربنا تقبل منا .

وقد يعرض للحال ما يمنع حذفها . وذلك في أربع صور :

١ - أن تكون جواباً ، كقولك « ماشياً » في جواب من سألك :

« كيف جئت ؟ » .

٢ - أن تكون سادّةً مسدّةً خير المبتدأ ، نحو : « أفضل صدقة الرجل مستتراً » .

٣ - أن تكون نائبة عن فعلها المحذوف سماعاً ، نحو : « هنيئاً لك (١) » .

٤ - أن يكون الكلام مبنياً عامها - بحيث يفسد بحذفها - كقوله تعالى : « يا أيّها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأتمّ سُكْرَى ، حتّى تَعْلَمُوا ما تقولون » ، وقوله : « ولا تمش في الأرض مَرَحاً » ، وقوله : « وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كُسالى » ، وقوله : « وما خلقنا السماوات والأرض وما بينهما لاعبين » . ومن هذا القبيل أن تكون محصورة في صاحبها ، أو يكون صاحبها محصوراً فيها ، نحو : « ما جاء ماشياً إلا زيدٌ - وما جاء زيد إلا ماشياً » .

ل - ذكر صاحبها وحذفه :

الأصل في صاحب الحال أن يذكر . وقد يحذف جوازاً في مثل قوله تعالى : « أهذا الذي بعث الله رسولاً ؟ » ، أي : بعثه الله رسولاً .

وقد يحذف وجوباً حين وجوب حذف العامل ، وذلك في موضعين :

(١) مثل هذه الحال لم يسمع عاملها مذكوراً ، فتكون الحال مغيبة عن ذكره . وهذا معنى قولنا « نائبة عن فعلها » . ولا نريد من ذلك أنها قائمة بوظيفة المفعول المطلق النائب عن فعله .

هذا وتقدير الفعل في هذا المقام : ثبت لك الخير هنيئاً ، أو هناك الأمر هنيئاً . والاعراب : هنيئاً : حال . لك : متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف . التقدير : دعائي كائن لك .

١ - أن تكون الحال مؤكدة مضمون الجملة التي قبلها ، نحو :
« زيد أبوك رحيماً » ، فالصاحب هو الضمير المحذوف مع العامل .
والتقدير : أمره رحيماً .

٢ - أن تدل الحال على زيادة تدريجية أو نقص تدريجي ، نحو :
« اشترى الكتاب بدينارٍ فنازلاً » ، فالصاحب محذوف وجوباً مع العامل ،
والتقدير : « فليذهب العدد نازلاً » .

م - ذكر عاملها وحذفه :

الأصل في عامل الحال أن يذكر . ويجوز حذفه لقرينة تدل عليه .
وأكثر ما يكون ذلك في عبارات المجاملة والحوار ، كقولك للمسافر :
« راشداً - أو مصحوباً بالسلامة » ، وللقادم من الحج : « مأجوراً » ،
ولمن يحدثك : « صادقاً » ، ولمن سألك : كيف جئت ؟ : « ماشياً » .
ومن ذلك قوله تعالى : « أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ؟ »
بلى ، قادرين على أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ » .

ويجب حذف العامل في خمسة مواضع :

١ - أن تدل الحال على ازدياد أو نقص تدريجي ، نحو :
« يُقَدَّرُ عددُ الطلابِ بمئةٍ فصاعداً (١) » ، أي : فيذهب العدد صاعداً

(١) الاعراب : الفاء تزيينية ، صاعداً : حال منصوبة . عاملها وصاحبها
محذوفان تقديرهما : يذهب العدد ، أو ذهب العدد ، أو فليذهب العدد . وإنما تختار
من هذه التقديرات ما يناسب الجملة السابقة أنشاءً وخبراً . وعلى كل ، فإن الحال في
هذا التركيب تعتبر جملة تامة ، وذلك لأن لها فعلاً وفاعلاً محذوفين .

ونحو : « بع كتابك بشر ليرات فنارلاً ، أو فسافلاً ، أو فأقل... الخ »
 أي : فليذهب العدد سافلاً . وشرط هذه الحال أن تكون مصحوبة بالفاء
 كما رأيت ، أو بتم ، والفاء أكثر .

٢ - أن تذكر للتوبيخ ، نحو : « أقاعداً (١) عن العمل ، وقد
 قام الناس !؟ » . ومنه قولهم : « أتمياً مرة ، وقَيْسِيّاً أخرى !؟ » ،
 أي : أنتنصب تيمياً ؟ !

٣ - أن تكون الحال مفردة مؤكدة مضمون جملة قبلها ، نحو :
 أنت أخي مواسياً (١) ، أي : اعرفك مواسياً .

٤ - أن تسد مسدّ خبر البتداء ، نحو : « انشادي القصيدة
 محفوظةً » ، أي : انشادي إياها حاصل إذ توجد محفوظةً .

٥ - أن يكون العامل مما ورد السماع بحذفه ، نحو : « هنيئاً
 ومريثاً لك » .

ن - تعدد الحال :

يجوز أن تعدد الحال ، وصاحبها واحد أو متعدد . فمثال الأول قوله
 تعالى : « فَرَجَعَ موسى إلى قومِهِ غضبانَ أسيفاً » .

فإن تعدد الصاحب ، والأحوال من لفظ واحد ومعنى واحد ،
 ثنيتها أو جمعها بحسب المقام ، فتقول : « جاء زيد وعمرو راكبين » ،
 ولا تقول : « جاء زيد وعمرو راكباً وراكباً » . وتقول : « جاء زيد

(١) والحال ههنا مع عاملها جملة مستقلة .

وعمر وبكر راكبين ، ، ولا تقول : « راكباً وراكباً وراكباً » . ومن هذا القبيل قوله تعالى : « وَسَخَّرَ لَكُمْ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبِينَ » ، والأصل « دائبةً ودائباً » .

وان اختلف لفظ الحالين ذكرت الاثنتان بغير عاطف بينها ، نحو : « لقيت زيداً مصعداً منحدراً » .

ولما كان الالتباس محتمل الحدوث في مثل هذا التركيب ، فقد أوجبوا ترتيباً للأحوال تكون بموجبه الحال الأولى للصاحب الثاني ، والحال الثانية للصاحب الأول ، ففي مثالنا السابق ، تكون « مصعداً » حالاً من « زيد » و « منحدراً » حالاً من التاء في « لقيت » فالطرف للطرف والوسط للوسط . وقالوا في تعليل ذلك : إن فصلاً واحداً أهون من فصلين .

فان أمن اللبس ، وذلك لاختلاف الأصحاب في الجنس أو العدد ، لظهور المعنى ووضوحه ، جاز التقديم والتأخير بين الحالين ، لأنه يمكن أن ترد كل حال إلى صاحبها ، نحو : « لقيت دعداً ماشياً راكباً » ، أو راكباً ماشياً » ، و « لقيت زيداً وعمراً راكباً ماشيين ، أو ماشيين راكباً » ، و « مررت بزید راكباً جالساً ، أو جالساً راكباً (١) » ومن هذا القبيل قول امرئ القيس :

٦٨ - خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي ، تَجُرُّ وِرَاءَنَا

عَلَى أَثَرَيْنَا ذِيحٍ مَرَطٍ مُرَحَّلٍ

(١) عدم اللبس هنا أت من أن الراكب لا يمكن الا أن يكون المار ، وهو التاء في « مررت » . والجالس لا يمكن الا أن يكون الممرور به ، وهو زيد .

(اللغة : المرط : كل ثوب غير مخطط . المرطل : الثوب الذي اشبهت نقوشه رحال الابل . المعنى : خرجت بجيبي من خدرها ، فراحت تعفى آثار أقدامنا على الرمال بذيل ثوبها ذي النقوش الكثيرة . الاعراب : « خرجت » فعل وفاعل . « بها » متعلقان بخرجت . « أمشي » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « تجر » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « وراءنا » ظرف مكان متعلق بتجر ، والضمير مضاف اليه . « على أترينا » متعلقان بتجر ، والضمير مضاف اليه . « ذيل » مفعول به لفعل تجر . « مرط » مضاف اليه . « مرطل » نعت للمرط . « جملة : خرجت » ابتدائية لا محل لها . « جملة : أمشي » حال من التاء في خرجت محلها النصب . « جملة : تجر » حال من الهاء في « بها » محلها النصب . الشاهد : « خرجت بها أمشي تجر » : جاز عدم الترتيب في الحال المتعددة لاختلاف الصاحين جنساً .)

س - أقسام الحال :

تنقسم الحال - باعتبارات مختلفة - إلى أقسام وأنواع مختلفة ، إليك بيانها :

آ - فالحال إما مؤسّسة ، وإما مؤكّدة :

١ - (الحال المؤسّسة) : وتسمى المبيّنة أيضاً . وهي التي تحمل إلى الجملة معنى تأسيسياً لم يكن في الجملة قبل مجيئها ، نحو : « جاء خالد راكباً » . فلو لم تذكر « راكباً » ، لما عرفت حال خالد أثناء مجيئه .

٢ - (الحال المؤكّدة) : وهي التي لا تحمل إلى الجملة معنى جديداً ، بل تكتفي بتوكيد ما تراه في الجملة من المعاني . وتنقسم باعتبار ما تؤكده إلى ثلاثة أقسام : (١) - مؤكّدة لمعنى عاملها ، نحو : « تبسم زيدٌ ضاحكاً » ، فضاحكاً لم تحمل معنى جديداً إلى الجملة ، إذ معنى الضحك موجود في الفعل « تبسم » . ومن هذا القبيل قوله تعالى : « ولا تعشوا في الأرضِ مُفسدين » ، وقوله : « ثم وَلِيَّيْنِمُ »

مُدْبِرِينَ . (٢) - مؤكدة لصاحبها ، نحو : « جاء الطلاب كلهم جميعاً » ، فمغنى الجمعية حاصل في صاحب الحال ، وهو « الطلاب كلهم » ، فالحال لم تأت بمعنى جديد ، ولكنها أكدت المعنى الموجود في صاحبها .
 (٣) - مؤكدة لمضمون الجملة ، نحو : « أنت أخي مواسياً » ، إذ إن معنى المواساة ليس جديداً على الجملة ، بل هو مفهوم من الاسناد : « أنت أخي » . ويشترط في هذا النوع من الحال أن تكون الجملة قبله من اسمين معرفتين جامدين ، كما رأيت في المثال .

ب - والحال إما مقصودة لذاتها ، وإما موطئة لغيرها :

١ - (الحال المقصودة) : وهي الحال الطبيعية ، أي المشتقة التي تذكر لبيان هيئة صاحبها ، نحو : « جاء زيد راكباً » .

٢ - (الحال الموطئة) : وهي الاسم الجامد الذي يسبق الحال الحقيقية المقصودة ، فيكون تمهيداً لها وتوطئة ، نحو : « عرفت زيداً رجلاً مخلصاً » ، « فرجلاً » ليست هي الحال الصحيحة ، لأنها لا تبين هيئة زيد ، إنما الذي يبينه هو كلمة « مخلصاً » . فالحال الحقيقية هي « مخلصاً » . ولكننا في الاعراب نعتبر كلمة « رجلاً » هي الحال ، وكلمة « مخلصاً » صفة للرجل . ولما كان هذا يخالف طبيعة المراد من الكلام اعتبرت هذه الحال موطئة لما بعدها .

ج - والحال إما حقيقية ، وإما سببية :

١ - (الحال الحقيقية) : وهي التي تبين هيئة صاحبها ، وترفع ضميراً مستتراً فيها يعود على صاحبها ، نحو : « جاء زيد ماشياً » ، حيث نجد « ماشياً » مبنية لهيئة صاحبها زيد ، وفيها ضمير مستتر فاعل لها يعود على زيد ، والتقدير : ماشياً هو ، أي : زيد .

٢ - (الحال السببية) : وهي التي ترفع الاسم الظاهر ، وتبين هيئة هذا الاسم الظاهر ، لا هيئة صاحبها ، نحو : « ركبت الفرسَ غائباً صاحبُهُ (١) » ، حيث نجد « غائباً » رافعة لكلمة « صاحبُهُ » على أنه فاعل لها ، وحيث نجد أنها تبين هيئة « صاحبه » لا هيئة « الفرس » . ويشترط في هذه الحال أن يكون المرفوع بها متصلاً بضمير يعود على صاحبها ، وهو الهاء في مثالنا المتصل بكلمة « صاحبه » ، والذي يعود إلى الفرس . وهذا الضمير يسمى سبباً ، أي جلاً يربط صاحب الحال ، بالاعتبار النحوي ، بالمرفوع بالحال ، أي بصاحبها ، بالاعتبار المنطوق . ولذلك تسمى هذه الحال بالحال السببية .

د - والحال إما مترادفة ، وإما متداخلة :

١ - (الحال المترادفة) : هي الأحوال التي يتلو بعضها بعضاً ، وكلها لصاحب واحد ، نحو قوله تعالى : « فَرَجَعَ موسى إلى قومِهِ غضبان أسفاً » ، أو يكون أصحابها المختلفون غير طرف في جملة حالية ، نحو : « لقيت زيدا مُصمِداً منحدراً » .

٢ - (الحال المتداخلة) : وهي أن تأتي حال من اسم هو نفسه طرف في جملة حالية ، فتكون الحال الثانية داخلية في الحال الأولى ، نحو : « جاء زيد يحمل كتابه مفتوحاً » حيث نجد « مفتوحاً » حالاً من الكتاب ، والكتاب نفسه واقماً في جملة حالية هي جملة « يحمل كتابه » . فتكون « مفتوحاً » حالاً مفردة واقمة داخل حال جملة . وهذا هو التداخل في الحال .

(١) « غائباً » هي بيان لهيئة الفرس في الاعتبار النحوي التركيبي فقط ، أما من حيث المعنى فهي بيان لهيئة « صاحبه » كما هو ظاهر .

هـ - والحال إما مقارِنة ، وإما مقدِّرة :

١ - (الحال المقارِنة) : هي التي يتحقق معناها في زمن تحقق معنى عاملها ، وهذا هو الأصل ، نحو : « جاء زيد راكباً » ، فزمن الركوب هو نفسه زمن الحجيء . فالزمنان مقترنان ، ومن هنا سميت بالمقارِنة .

٢ - (الحال المقدِّرة) : وهي التي لا يتحقق معناها إلا بعد زمن تحقق معنى عاملها ، نحو : « مرتت برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غدأً » . فزمن تحقق المرور ماض ، وزمن تحقق الصيد مستقبل . ولما كان هذا يخالف الأصل في وظيفة الحال ، ألا وهي بيان هيئة صاحبها أثناء وقوع الحدث لا بعده ، فانهم يقدرُون لهذه الحال كلمات تردّها إلى الأصل وتحفظ لها معناها ، كأن يقولوا : التقدير : مرتت برجلٍ معه صقرٌ ناوياً الصيد به غدأً ، أو مقدراً الصيد به غدأً . ومن هنا سميت هذه الحال بالمقدِّرة . ومنها قوله تعالى : « إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ ، إِمَّا شَاكِرًا ، وَإِمَّا كَفُورًا » ، فالشكران والكفران سيكونان بعد الهداية ، وقوله : « أُدْخِلُوهَا بِسَلَامٍ آمَنِينَ » ، فالأمن سيكون بعد الدخول ، وقوله : « فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ » ، فالخلود سيكون بعد الدخول .

ع - فائِنة :

١ - وردت عن العرب ألفاظ مركبة تركيب « خمسة عشر » ، واقعةً موقع الحال . وهي مبنية على فتح جزأها ، إلا ما كان جزؤه الأول ياءً ، فبناؤه على السكون . وهذه الحال معدودة في الحال المفردة ، لا الجملة ، ولا شبه الجملة .

وهذه الألفاظ على ضربين :

٢ - التمييز

أ - تعريفه :

التمييز : اسم فكرة يذكر في الكلام ليزيل إبهاماً سبقه ، نحو : « اشترت عشرين كتاباً » ، حيث نرى « كتاباً » قد أزال الغموض الذي في « عشرين » ، وبين المراد منها . ويسمى الاسم الذي أزال الغموض تمييزاً ، أو مميّزاً ، أو تفسيراً ، أو مفسّراً ، أو تبييناً ، أو مبيّناً . ويسمى الذي زال غموضه مميّزاً ، أو مفسّراً ، أو مبيّناً .

ويحدث الغموض والابهام في الكلام من إحدى جهتين : إما من جهة المفرد ، وإما من جهة الجملة :

ب - غموض المفرد وتمييزه :

ليست مفردات اللغة على درجة واحدة من الوضوح كما قد يتبادر إلى الذهن ، فبعض هذه المفردات لا يكاد أن يذكر حتى يشير في ذهن السامع صورة المسمى بكل أبعادها وأشكالها ، على حين أن مفردات أخرى لا تكاد تثير في ذهن سامعها شيئاً ، وكأنها نوع من الرموز الرياضية التي لا تدل على شيء .

قل كلمة « كتاب » . وعلى الفور ، ستنبعث في ذهن السامع صورة لأوراق تملأ السطور السود صفحاتها ، وقد ضم بعضها إلى بعض في

غلاف عليه عنوان . وليس بعيداً أن يتخيل السامع طولاً معيناً لهذا الكتاب ، وعرضاً وسمكاً معينين أيضاً .

وقل كلمة « شارع » . وعلى الفور ، ستنبعث في ذهن سامعك صورة لمكان طويل مستقيم ، قد فرشت أرضه بالأسفلت ، وامتدت الأرصفة العريضة على جانبيه ، وقامت البنايات الشاهقة عن يمينه وشماله .

والآن ، قل كلمة « شيء » . ثم اسأل سامعك عن الصورة التي أثارها هذه الكلمة في ذهنه . سيقول لك السامع إنه لم يتخيل شيئاً ، لأن الكلمة لم تعنِ عنده مسمىً معيناً له صفات محددة ، لأنها كلمة تعنى كل موجود ، وليست مخصوصة بمسميات معينة .

قل له الآن : « إن الذي عندي لا يكفي » ، ثم اسأله ماذا فهم من كلمة « الذي عندي » ؟ وسيكون جوابه كالسابق : إنه لم يتخيل صورة معينة لهذا الذي هو عندك .

قل له الآن كلمة « عشرين » ، ثم اسأله عن الصورة التي أثارها هذه الكلمة في ذهنه ، وسترى أن جوابه لن يختلف عن سابقه مطلقاً .

ونتساءل الآن : ترى ما الذي أورث « شيء - والذي - وعشرين » هذا الغموض الذي فيها ؟ ولماذا لا تثير في ذهن سامعها صوراً معينة كما تفعل كلمات « الكتاب - والشارع - والمدرسة » وغيرها .

والجواب عن ذلك بسيط . وهو أن كلمة (شيء) لم تضعها اللغة اسماً لمسمىٍّ مخصوص له أوصاف مميزة ، بل وضعتها لتكوين اسماً لكل موجود ، فهي واسعة الدلالة جداً ، وبالتالي ، فهي واسعة التنكير جداً ، وسعة التنكير هذه هي التي نسميها إبهاماً أو غموضاً .

وما قيل في كلمة (شيء) يقال مثله في كلمات « ما - ومهما »
وغيرها من الأسماء المهمة .

والأمر مع كلمة « عشرين » مختلف تماماً ، لأن هذه الكلمة لا
تعنى شيئاً على الإطلاق . كان مبعث الغموض في كلمة « شيء » هو سعة
دالاتها ، وصلاحتها لأن تكون اسماً لكل موجود ، فألباب شيء ، والكتاب
شيء ، والشارع شيء ، وكل ذات في الوجود تسمى شيئاً ، أما الغموض
الذي في كلمة « عشرين » فمبعثه أمر آخر ، هو عدم دالاتها على أي ذات
مطلقاً ، فليس في الوجود كله ذات اسمها « عشرون » . إنها كلمة لا تعنى
ذاتاً إذن ، ولكنها تعني مقداراً عددياً مجرداً تبلغه الذات إذا تكاثرت كثرة
معينة .

وما قلناه في كلمة « عشرين » يقال مثله في كل ما دل على مقدار
من عدد أو وزن أو كيل أو مساحة .

وهكذا ترى أن الاسماء في اللغة ليست متساوية في الدلالة ، فبها
الواضح الذي يدل على ذات معلومة ، ومنها الغامض الذي لا تعرف الذات
المعنية به ، على اختلاف في مبعث هذا الغموض وسببه .

وهذا الغامض هو وحده الذي يحتاج إلى التمييز ليحدد الذات
المقصودة منه . ويسمى تمييزه تمييز المفرد ، لأنه يفسر مفرداً غامضاً ، لا
جملة غامضة ، أو يسمى تمييز الملفوظ ، لأنه يفسر غموضاً ملفوظاً ، أي
غموضاً متجسداً في كلمة ملفوظة ، أو يسمى تمييز الذات ، لأنه يكشف
عن الذات المقصودة بالاسم المهم .

وزيادة في التفصيل ، لا نرى بأماً في الكلام على أنواع الاسماء
الغامضة :

ج - أنواع الاسم المبرهم :

الاسماء المهمة على سبعة أنواع :

- ١ - كل ما دل على عدد : سواء أكان العدد صريحاً ، أي معروف الكمية ، مثل : واحد - خمسة - عشرة - مئة ... الخ ، أم كان مبهماً ، أي غير محدد الكمية ، مثل : كم - كذا - كأيّن ... الخ .
- ٢ - كل ما دل على مقدار ، أي شيء مقيسٍ بوحدة قياسية : مثل المتر ، والياردة ، والذراع ، وما أشبه ذلك من واحـدات قياس الأطوال ، والقصة ، والفدان ، والمكتار ، وما أشبه ذلك من واحـدات قياس المساحات ، والكيلو غرام ، والرطل ، والطن ، والقنطار ، وما أشبه ذلك من واحـدات قياس الأوزان ، والكيل ، والصاع ، والليتر ، وما أشبه ذلك من واحـدات قياس السعة والحجم .
- ٣ - كل ما دل على ما يشبه المقدار ، من حيث كونه يدل على كمية مقيسة بغير مقياس معين ، مثل : « عندي مدّة البصر أرضاً ، وما في السماء قدرُ راحةٍ سبحاباً ، فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، وعندي جرة ماءً ، وكيس قمحاً ، وخاية خلاً ، ... الخ » .
- ٤ - كل ما أجري مجرى المقادير ، من كل اسم مبهم مفتقر إلى التمييز والتفسير ، نحو : « لنا مثل مالكم خيلاً ، و « عندنا غيرُ ذلك غنماً » . ومنه قوله تعالى : « ولو جئنا بمثلِهِ مَدَدًا » .
- ٥ - كل اسم يدل على ذات صالحة لأن تصنع من مواد مختلفة ، فيأتي التمييز لتعيين المادة التي صنعت منها هذه الذات . مثل : « عندي خاتم فضةً ، وساعةٌ ذهباً ، وثوبٌ صوفاً ، ومعطفٌ جوخاً ، وبابٌ خشباً ، وقمٌ قصباً .. وغير ذلك » .

٦ - كل اسم واسع الدلالة يصلح أن يكون اسماً لكل موجود .
ومن هذا النوع « ما » النكرة التامة التي بمعنى « شيء » و « ما ومها »
الشرطتان .

٧ - كل اسم موصول لم تعرفه صلته ، مثل : « الذي عندي ،
والذي معك » .

د - غموض الجملة وتمييزها :

لا يعترى الغموض الجملة فتحتاج معه إلى التمييز إلا إذا حول
الأسناد فيها عن طريقه الطبيعية .

فكيف يحدث هذا ؟

إذا أراد صديقك أن يفهمك أن عمر زيد قد طال ، فالتنظر منه
أن يسند الطول إلى عمر زيد ، ويقول : « طال عمر زيد » . فإذا فعل
ذلك كانت جملته واضحة لا غموض فيها ، لأن إسناد الطول إلى العمر
إسناد طبيعي يفهمه كل سامع . ولكنه لا يفعل ذلك في بعض الأحيان ،
بل يلجأ ، بقصد المبالغة والتوكيد ، إلى تحويل الاسناد عن العمر إلى زيد
نفسه ، فيقول لك : « طال زيد » . وهذا ، كما ترى ، مجاز ، جاز
فيه صديقك كلمة العمر إلى كلمة زيد . ولما كان هذا المجاز غامضاً موقفاً
لك في اللبس ، إذ قد تفهم منه أن قامه زيد هي التي طالت - كان لا
بد لصديقك من أن يفسر كلامه ويوضح المقصود منه ، ولكنه لا يلجأ
إلى التفسير بجملة طويلة كأن يقول ذلك : « أقصد من كلامي أن عمر
زيد هو الذي طال » ، بل يرد إلى الجملة الكلمة التي جازها ، ولكنها
الآن منصوبة لا مرفوعة على الفاعلية ، فيقول : « طال زيد عُمرأ » .

المسألة هنا تتلخص فيما يأتي : طُرِدَ الفاعل الحقيقي من الجملة ليحل محله اسم آخر ، فلما خيف اللبس على السامع ، رُدَّ الفاعل الحقيقي ، ولكن لا ليأخذ مكانه في الفاعلية ، بل ليكون منصوباً بقصد التفسير والتوضيح (١) .

غير أن الطرد لا يتناول الفاعل وحده ، بل قد يصيب المتبداً والمفعول به أيضاً . ويمكنك من الأمثلة الآتية أن ترى الجمل في إسنادها الطبيعي ، ثم كيف يحول الإسناد عن جهته الطبيعية بطرد المسند إليه وإحلال غيره محله ، والعموض الذي يمر في الجملة من هذه العملية ، ثم كيف يرد الطرود منصوباً على التمييز لازالة هذا العموض :

١ - إتسعت دارُ زيدٍ ← اتسع زيد ← اتسع زيد داراً .
(طرد الفاعل ثم عاد مفسراً) .

٢ - غرمتُ الأشجارَ في الحديقة ← غرمتُ الحديقةَ ←
غرمتُ الحديقةَ أشجاراً (طرد المفعول به ثم عاد مفسراً) .

٣ - مالُ زيدٍ أكثر من مالِك ← زيدٌ أكثر منك ← زيد
أكثر منك مالاً (طرد المتبداً ثم عاد مفسراً) .

هذا النوع من التمييز يسمى تمييز الجملة ، لأنه لا يتجه بخدمته إلى مفرد من مفرداتها ، بل إليها كلها ، كما يسمى تمييز النسبة ، لأنه يفسر النسبة الغامضة ، أي الإسناد الغامض ، ويسمى أخيراً بتمييز الملحوظ ،

(١) قد يطرده الفاعل لا ليحل مكانه اسم آخر ، بل ليحل محله ضميره . ويحدث ذلك مع نم وئس ، نحو : « نم رجلاً زيد » . وسيجيء شرح ذلك بالتفصيل عند الكلام على المسح والدم . في باب الأساليب .

لأنه يفسر غموضاً ملحوظاً في نسبة بعض الكلمات إلى بعض ، لا غموضاً متجسداً في لفظ كلمة (١) .

ولما كان أصل هذا التمييز فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مبتدأ ، وليس كلمة جديدة مضافة إلى الجملة لخدمة كلمة من كلماتها - سمي بالتمييز المحوّل .

وهناك منصوب اختلف فيه النحاة : أهو تمييز ، أم هو حال ؟ ونعني به ذلك المنصوب الذي يرى كثيراً في جمل التعجب والمدح والذم ، نحو : « لله در زيد عالماً - وما أعظم خالداً فارساً » ، وقليلاً في غيرها ، نحو : « ملأتُ الحوضَ ماءً » ، وأوسعت زيداً مدحاً » .

فقال قوم : هو حال ، بدليل أنه مشتق في غالب الأحيان « عالماً فارساً » . والتمييز لا يكون إلا جامداً .

وقال آخرون : بل هو تمييز ، لأنه يبين الجهة التي جرى منها التعجب أو المدح أو الذم ، فقولنا : « لله دره فارساً » يعنى « لله دره من حيث فروسيته » . وهذه وظيفة التمييز ، لا وظيفة الحال . ثم إنه على تقدير « من » فتقول : « لله دره من فارس » مظهرأ هذا الجار المقدر ، والحال ليست على تقدير « من » ، بل على تقدير « في » . أما بجيئه مشتقاً في بعض الأحيان ، فذلك لأنه في حقيقته صفة لجامد محذوف

(٢) هذا النوع من التمييز - كما ترى - ليس كلمة جديدة تضاف الى الكلام لتخدم الاسم ، بل هو كلمة أساسية في الجملة بدلت وظيفتها . واذن ، فليس هو تكملة للاسم ، وهذا يعنى أنه كان علينا أن نؤخر دراسته الى حين الكلام على الأساليب ، تمشياً مع المنهج الذي اختطناه لأنفسنا ، لأنه نوع خاص من أشكال التمييز في العربية . ولكننا آثرنا الخروج على المنهج ، لثلا يتمزق مبحث التمييز بين أبواب مختلفة فيقع الطالب في الحيرة والبلبلة .

كان هو التمييز ، فلما حذف ثابت صفتيه عنه ، والأصل : « لله دره رجلاً فارساً » .

ثم اختلف هؤلاء في أمر هذا التمييز : أهو تمييز ذات ، أم تمييز نسبة ؟ فمنهم من أطلق فقال : هو تمييز نسبة ، لأن الذوات التي قبله كلها واضحة لا غموض فيها ، إنما الغموض هو في جهة التعجب والمدح والذم . وفصل آخرون فقالوا : هو تمييز ذات إن كان التعجب منه ضميراً غائباً لم يبين مرجعه ، كما في قولهم : « لله دره فارساً » ، لأن هذا الضمير مفترق إلى بيان عينه في هذه الحال أكثر من افتقاره لبيان نسبة التعجب إليه . فإن لم يكن التعجب منه ضميراً أصلاً ، أو كان ضميراً خطاباً ، أو ضميراً غيبية علم مرجعه ، فالتمييز تمييز نسبة ، نحو : « لله در زيد فارساً » و « لله درك فارساً » و « زيد لله دره فارساً » .

وعلى كل حال ، فقد اتفق النحاة على أن هذا التمييز ليس محولاً عن شيء ، فليس أصله المبتدأ ، ولا الفاعل ، ولا المفعول به ، بل هو كلمة جديدة تضاف إلى الجملة لكشف جهة غامضة في نسبة التعجب إلى التعجب منه .

وعلى ذلك ، يكون عندنا ثلاثة أنواع من التمييز : تمييز مفرد ، تمييز جملة محول ، تمييز جملة غير محول .

٥ - حركة التمييز :

يستطيع التمييز أن يؤدي وظيفته وهو منصوب ، نحو : « عندي رطلٌ عسلًا (١) » ، وأن يؤديها وهو مجرور بالاضافة ، نحو : « عندي

(١) واعرابه متفق عليه ، وهو أنه تمييز منصوب .

رطلٌ عسلٍ (١) ، وأن يؤديها وهو مجرور بمن ، نحو : « عندي رطلٌ من عسلٍ (٢) » .

إلا أن المميّزات تختلف فيما قبله من هذه الوجوه ، فبعضها لا يقبل تمييزه إلا على صورة واحدة من هذه الصور الثلاث ، وبعضها يميز فيه صورتين ، وبعضها يميز فيه الصور الثلاث . واليك تفصيل ذلك :

١ - (العدد من ثلاثة إلى عشرة) : لا تقبل هذه الأعداد تمييزها إلا على صورة الجمع ، وأن يكون مجروراً بالاضافة ، نحو : « جاء ثلاثة رجالٍ - واشترت عشرة أفلامٍ » . فإن جاء تمييزها اسم جمع أو اسم جنس ، لا جمعاً ، وجب جره بمن ، نحو : « جاء ثلاثة من القوم - وعندي أربعة من الخيل » . ومنه قوله تعالى : « فخذ أربعة من الطير » وقد يجر بالاضافة ، كقوله تعالى : « وكان في المدينة تسعة رهطٍ » . وفي الحديث : « ليس فيما دون خمس ذود صدقة » . وقال الشاعر بشكو فقره :

٦٩ - ثلاثة أنفسٍ وثلاثُ ذودٍ

لقد جارَ الزمانُ على عيالي

(١) وفي اعرابه مذهبان : أسهلها أن تنظر إلى وضعه الاضافي فقط فتقول هو مضاف اليه مجرور ، ثم تسكت ، والثاني أن تنظر إلى وضعه ووظيفته المنوية معاً ، فتقول : هو مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه تمييز .

(٢) وفي اعراب هذا مذهبان أيضاً : أولهما أن تعلق الجار والمجرور بوصف محذوف للمميز ، فإن كان المميز نكرة جعلت الوصف المحذوف نعتاً له وعلقت الجار به . فتقدير مثالنا أعلاه : عندي رطل كائن من عسل . وإن كان المميز معرفة جعلت الوصف المحذوف محلاً منه وعلقت الجار به ، ففي قولنا : « إن الذي معي من الدراهم لا يكفيك » ، يكون التقدير : إن الذي معي كائناً من الدراهم لا يكفيك . والمذهب الثاني أن تقول : الجار والمجرور في محل نصب على التمييز .

(اللغة : الذود : عدد من الأبل ما بين الثلاث إلى العشر . الاعراب :
 « ثلاثة » خبر لمبتدأ محذوف . التقدير : حالي ثلاثة أفس وثلاث ذود .
 « أفس » مضاف إليه . « وثلاث ذود » معطوف . « لقد » لام ابتداء
 وحرف تحقيق . « جار الزمان » فعل وفاعل . « على عيالي » متعلقان بـجار
 والضمير مضاف إليه . « جملة : ثلاثة أفس » ابتدائية لا محل لها . « جملة :
 جار الزمان » استئنافية لا محل لها . الشاهد : « ثلاث ذود » : يجوز في تمييز
 الثلاثة إلى العشرة أن يكون مجروراً بالاضافة على الرغم من كونه اسم جمع ، لا
 جمعاً .)

٢ - (العدد من ١١ - ٩٩) : لا يكون تمييز هذه الأعداد
 إلا مفرداً منصوباً ، نحو : « جاء أحد عشر رجلاً - وخمس وعشرون
 امرأةً - وتسعة وتسعون طالباً » .

٣ - (العدد ١٠٠ و ١٠٠٠) : لا يكون تمييز هذين اللفظين
 إلا مفرداً مجروراً بالاضافة ، نحو : « جاء مئة رجل - وألف امرأة »
 وقد شذت تمييز المئة منصوباً في قول الشاعر :

٧٠ - إذا عاش الفتي مئتين عاماً

فقد ذهب المسرة والفتاء

(الاعراب : « إذا » ظرفية شرطية غير جازمة متعلقة بالجواب . « عاش
 الفتي » فعل وفاعل . « مئتين » ظرف زمان منصوب بالياء لأنه مثنى ، متعلق
 بعاش . « عاماً » تمييز منصوب . « فقد » فاء رابطة للجواب وحرف تحقيق .
 « ذهب المسرة والفتاء » فعل وفاعل ومعطوف على الفاعل . « جملة : عاش
 الفتي » مضاف إليها محلها الجر . « جملة : ذهب المسرة » جواب شرط غير جازم
 لا محل لها . « مجموع الشرط وجوابه » ابتداء لا محل له . الشاهد : « مئتين
 عاماً » : شذ مجيء تمييز المئة منصوباً . وحقه الجر بالاضافة (١) .)

٤ - (« كم » الاستفهامية) : لا يكون تمييزها إلا مفرداً منصوباً ، نحو : « كم كتاباً عندك ؟ » .

وإن سبقها حرف جر جاز جر تمييزها - على ضعف - بن مقدرة ، نحو : « بكم درهمٍ اشتريت الكتاب ؟ » ، أي : بكم من درهم اشتريته ؟ ونصبه أولى على كل حال . وجره ضعيف ، وأضعف منه إظهار « من » .

ويجوز الفصل بينها وبين تمييزها بالظرف والجار والمجرور ، نحو : « كم عندك كتاباً ؟ » و « كم في الدار رجلاً ؟ » . ويقبل الفصل بينها بالخبر ، نحو : « كم جاءني رجلاً ؟ » أو بالعامل فيها ، نحو : « كم اشتريت كتاباً ؟ » .

ويجوز حذف تمييزها ، نحو : « كم مالك ؟ » أي : كم درهماً أو ديناراً هو ؟

٥ - (« كم » الخبرية) : وتميزها مفرد نكرة ، نحو : « كم بلدٍ زرتُ ! » . ويجوز جمعه ، وذلك قليل ، نحو : « كم بلادٍ زرتُ ! » . أما بشأن حركته فيجوز فيه وجهان : الجر بالإضافة ، كما رأيت في المثالين السابقين ، والجر بن ، نحو : « كم من بلدٍ زرتُ ! » .

فإن فصل بينها وبين تمييزها بفواصل - وهذا جائز - وجب فيه

→ مع ذلك من باب جر التمييز ، نحو : « جاء خمسة من الرجال - كم من الرجال عندك ؟ - اشتريت مئة من الكتب ... الخ » . فهذا الجار ومجروره بيان للتمييز المقدر ، إذ التقدير : جاء خمسة أفرادٍ من الرجال ، وكم فرداً من الرجال عندك ؟ واشتريت مئة فردٍ من الكتب ... وهكذا . ويكون الجار والمجرور في موضع النعت لهذا التمييز المحذوف . التقدير : جاء خمسة أفرادٍ كائنين من الرجال . فانتبه إلى ذلك .

النصب أو الجر بن ، وامتنعت الاضافة ، لان الاضافة لا تكون مع وجود الفاصل بين المضاف والمضاف اليه . فمثال النصب قولك : « كم عندي كتاباً ! » ، ومثال الجر قولك : « كم عندي من كتاب ! » . إلا إذا كان الفاصل فعلاً متعدياً متسلطاً على « كم » فيجب جره بن ، نحو : « كم قرأتُ من كتابٍ ! » كيلا يلتبس بالفعل به فيما لو قلت : « كم قرأتُ كتاباً ! (١) » .

ويجوز حذف تمييزها ، نحو : « كم سافرتُ ! » ، أي : كم مرةٍ سافرتُ !

٦ - (كَأَيِّن) : وتكتب أحياناً بالتنون ، هكذا « كَأَيِّ » . وفيها لغة أخرى ، هي « كَأَنَّ » . وهي مثل « كم » الخبرية في المعنى ، إذ تفيد الاخبار بالكثرة .

وأكثر ما يجيء تمييزها مفرداً مجروراً بن ، كقوله تعالى : « وكَأَيِّنَ من نَسِيٍّ قاتِلٍ مَعَهُ رِيِّثُونَ كَثِيرٌ ! » ، وقوله : « وكَأَيِّنَ من دَابَّةٍ لا تحمِلُ رِزْقَهَا ، اللهُ يَرْزُقُهَا » .

وقد ينصب على قلةٍ كقول الشاعر :

(١) كلتا العبارتين جائزة من حيث التركيب ، إلا أن معنى الأولى يختلف عن معنى الثانية ، وكذا الاعراب يختلف أيضاً : فقولك : « كم قرأت من كتاب ! » إخبار عن كثرة الكتب التي قرأتها . فتكون « كم » مفعولاً به مقدماً لقرأت ، و « من كتاب » تمييزاً لها . أما قولك : « كم قرأت كتاباً ! » فإخبار عن كثرة المرات التي قرأت فيها كتاباً . فتكون « كم » مفعولاً مطلقاً لأنها دلت على عدد مرات حدوث الفعل ، وتكون « كتاباً » مفعولاً به لقرأت . أما تمييز « كم » فحذوف تقديره : كم مرةٍ قرأت كتاباً .

٧١ - أطرد اليأس بالرجا ، فسكأتين

آلماً حم يسره بعد عسر

(اللفظة : الآلم : المتألم . حم يسره : جاء وقت يسره . الاعراب :
 « أطرد اليأس » فعل وفاعل مستر ومفعول به . « بالرجا » متعلقان بفعل الأمر .
 « فكأتين » الفاء استثنائية . كأتين : اسم كناية مني على السكون في محل رفع
 مبتدأ . والمعنى : كثير من المتألمين جاء يسره بعد عسرهم . « آلاً » تمييز لكأتين .
 « حم يسره » ماض مجهول ونائب فاعل ومضاف إليه . « بعد » ظرف متعلق
 بجم . « عسر » مضاف إليه . « جملة : أطرد » ابتدائية لا محل لها .
 « جملة : كأتين مع خبره » استثنائية لا محل لها . « جملة : حم يسره » خبر
 كأتين محلها الرفع . الشاهد : « كأتين آلاً » : يجوز - على قلة - مجيء تمييز
 كأتين منصوباً .)

٧ - (كذا) : وهي كناية عن عدد مبهم ، مثل أخواتها « كم
 الاستفهامية وكم الخبرية وكأتين » ، إلا أنها ليست كالأخيرتين في افادة
 التكثير ، بل هي كالاستفهامية في صلاحيتها للكثير والقليل . والغالب فيها
 أن تكون مكررة بالعطف ، نحو : « جاءني كذا وكذا طالباً ، وقد
 تستعمل مفردة أو مكررة بغير عاطف ، نحو : « جاءني كذا طالباً -
 وجاني كذا كذا طالباً » .

وتمييزها لا يكون إلا مفرداً منصوباً ، كما رأيت من الامثلة .

٨ - (المقادير وأشباهها وما جرى مجراها) : يجوز في تمييز
 المقادير الطولية والمساحية والوزنية والحجمية وما أشبهها وما جرى مجراها ،
 أن يكون منصوباً ، نحو : « عندي رطلٌ عسلًا » ، أو مجروراً ، نحو :
 « عندي رطلٌ من عسلٍ » ، أو مجروراً بالاضافة ، نحو :
 « عندي رطلٌ عسلٍ » . فإن أضيف المقدار إلى غير تمييزه ، وجب نصب

التمييز أو جره بمن لعدم إمكان إضافة اسم إلى اسمين اثنين ، نحو : « ما في السماء قدرٌ راحةٍ سحاباً - أو من سحابٍ » ، إذ لا يقال : « قدرٌ راحةٍ سحابٍ » .

٩ - (النوات غامضات المادة) : يجوز في تمييز هذه أربعة وجوه : النسب ، نحو : « عندي خاتمٌ فضةٌ » ، والجر بمن ، نحو « عندي خاتمٌ من فضةٍ » ، والجر بالاضافة ، نحو : « عندي خاتمٌ فضةٌ » ، ثم الاتباع ، نحو : « عندي خاتمٌ فضةٌ ^(١) » . فان أضيفت الذات غامضة المادة إلى غير تمييزها ، امتنعت الاضافة إلى التمييز ، وجاز فيه الأوجه الثلاثة الأخرى ، نحو : « عندي خاتمٌ زواجٍ فضةٌ - وفضةٌ - ومن فضةٍ » .

١٠ - (المبهات واسعات الدلالة) : ونفي بها الكلمات الصالحات لأن تكون اسماً لكل موجود ، كما رأيت في صدر البحث ، مثل : « سي (٢) - مثل - ما الشرطية - مها الشرطية ... » .

ويجوز في تمييز هذه الكلمات أن يكون منصوباً ، نحو : « ولا سبياً يوماً بدارة جُلُجُلٍ ^(٣) » . والاكثر أن يأتي مجروراً بمن ، كقوله تعالى : « وما تفعلوا من خيرٍ يَعْلَمُهُ اللهُ » ، وقوله : « ما تَنْسَخُ من آيةٍ أو تُنْسِئها نأتِ بِخَيْرٍ منها أو مِثْلِها » ، وقوله : « وما تُنْفِقُوا منْ خَيْرٍ فَلأنْفُسِكُمْ » . وقوله : « وما تُنْفِقُوا منْ خَيْرٍ يُوقَ اليكُم » ، وقوله : « مها تَأْتينا بِهِ مِنْ آيةٍ لِنَسْحَرَنّا بِها فَمّا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنين » ، وقول زهير :

(١) فيعرب بدلاً أو عطف يان أو نتأ .

(٢) سي : كلمة بمعنى « مثل » . وسيأتي شرحها في قسم الأدوات .

(٣) هذا عجز بيت لاسرى القيس ، وصدره : ألا رب يوم لك منهن صالح .

٧٢ - وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِيٍّ مِنْ خَلِيقَةٍ ، وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ ، تُعَلِّمُ .

(الاعراب : « ومهما » اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ . « تكن » مضارع ناقص مجزوم ، اسمه ضمير مستتر تقديره هي يعود على « مها » . « عند » ظرف مكان متعلق بضمير « تكن » المحذوف . « امرئ » مضاف اليه . « من خليقة » جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة لهما (١) . « و » اعتراضية . « ان » حرف شرط جازم (٢) . « خالها » ماض مبني على الفتح في محل جزم بان . والفاعل مستتر ، والضمير المتصل في محل نصب مفعول به أول . « تخفى » مضارع مرفوع بالضمة المقدرة ، والفاعل مستتر . « على الناس » متعلقان بتخفى . « تعلم » مضارع مجهول مجزوم لأنه جواب الشرط ، وحرك بالكسر للضرورة . ونائب الفاعل مستتر تقديره هي . « جملة : مها مع خبره » ابتدائية لا محل لها . « جملة : تكن عند امرئ » خبر لهما محلها الرفع . « جملة : إن خالها مع جوابه المحذوف » اعتراض بين الشرط الأول وجوابه لا محل لها . « جملة : تخفى » مفعول به ثانٍ محلها نصب . « جملة : تعلم » جواب شرط لا محل لها . وجواب شرط « ان » محذوف دل عليه جواب شرط « مها » (٣) . الشاهد : « ومهما ... من خليقة » : جاء تمييز مها مجروراً بمن .)

١١ - (الموصولات التي لم تعرفها صلاتها) : وتمييزها لا يكون إلا مجروراً بمن ، كقوله تعالى : « أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ » ، وقوله : « وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ » .

(١) وعلقها ابن هشام بحال محذوفة من اسم تكن المستتر العائد على مها . هذا ولأبوت اعرابات مختلفة انظرها في حرف « مها » من الجزء الأول من المعنى . (٢) الشرط هنا لا سببي ، لذا فبعضهم يرب « إن » هذه بقوله وصليته . راجع مبحث الشرط .

(٣) وقد يظن الفارئ أن هذا التركيب من نوع توالي شرطين عاطفهما هو الواو . وعلى ذلك يكون الجواب المذكور جواباً للثنتين معاً . وهذا غير صحيح ، لأن الشرطين مختلفان ، فلا يصح العطف بينهما ، إذ الشرط الأول شبه شرط ، والشرط الثاني شرط لا سببي . (راجع مبحث الشرط) .

١٢ - (الجملة) : وتمييزها ، كما رأينا ، على ضربين : محوّل ، وغير محوّل .

فأما المحوّل فلا يجوز فيه إلا النصب فقط ، نحو : « تصبب زيد عرقاً » ، ونحو قوله تعالى : « وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا » ، وقوله : « أنا أكثر منك مالاً » .

وأما غير المحوّل فيجوز فيه النصب والجر بمن ، نحو : « لله درك فارساً - ومن فارس » .

و - أهمّام منفرقة :

١ - يرى النحاة أن عامل النصب في تمييز الذات هو الاسم المبهّم المميّز ، وفي تمييز الجملة هو ما فيها من فعل أو شبهه .

٢ - لا يجوز تقديم التمييز على المميّز إن كان ذاتاً ، نحو : « رطل عسلاً » ، ولا على عامله إن كان فعلاً جامداً ، نحو : « ما أحسنه رجلاً » و « نعم زيد رجلاً ، وبش عمرو رجلاً » .

أما إذا كان عامله فعلاً منصرفاً ، فقد أجاز الكسائي والمازني والبرد تقدمه عليه (١) . فتقول : « نفساً طاب زيد » و « شيئاً اشتعل رأسي » ومنه قول الخليل السعدي (٢) .

٧٣ - أَتَهَجَّرُ لَيْلِي بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ؟

وما كانَ نفساً بالفراق تطيب

(١) ومنه سيبويه وأكثر النحاة .

(٢) وقيل : البيت لاعشى همدان ، وقيل : هو لقيس بن الملوّح العامري .

(الاعراب : « أتجر ليلي » همزة استفهام وفعل مضارع مرفوع وفاعل .
 « بالفراق » متعلقان بتجر . « نحسبها » مفعول به ومضاف إليه . « و »
 حالية . « ما » نافية « كان » ماض ناقص ، واسمها ضمير شأن محذوف .
 « نفساً » تمييز . « بالفراق » متعلقان بتطيب . « تطيب » مضارع مرفوع
 فاعله مستتر . « جملة : أتجر ليلي » ابتدائية لا محل لها . « جملة : وما كان
 مع الخبر » حالية محلها النصب . « جملة : تطيب » خبر كان محلها النصب .
 الشاهد : « نفساً تطيب » : جاز تقدم التمييز على عامله لأنه فعل متصرف .)

ولا خلاف في جواز توسطه بين العامل ومرفوعه ، نحو :
 « طاب نفساً محمد » .

٣ - لا يكون التمييز إلا اسماً صريحاً ، فلا يكون جملة ولا
 شبهها .

٤ - لا يجوز تعدده ، فلا يقال : « عندي رطل عسلأ سمناً » .

٥ - الأصل فيه أن يكون اسماً جامداً . وقد يكون مشتقاً إن
 كان وصفاً ناب عن موصوفه ، نحو : « لله دره فارساً ! ، وما أحسنه
 عالماً ! ، ومررت بعشرين راكباً » ، إذ الأصل : « لله دره رجلاً فارساً ،
 وما أحسنه رجلاً عالماً ، ومررت بعشرين رجلاً راكباً » . فالتمييز ، في
 الحقيقة ، إنما هو الموصوف المحذوف .

٦ - الأصل فيه أن يكون نكرة . وقد يأتي معرفة . ومنه قوله
 تعالى : « إِنْ مِّنْ سَفِيَةٍ نَّفْسَةٍ » وقوله : « وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن
 قَرْيَةٍ بَطَرْتُمْ مَعِيشَتَهَا » . ومنه قول رشيد بن شهاب الشكري :

٧٤ - رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتِ وَجُوهَنَا

صَدَدَتْ وَطَبَتْ النَّفْسَ يَا قَيْسَ عَنِ عَمْرِو

(المعنى : كان لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد اليشكري صديق حميم يسمى عمراً . وقد قتل قوم الشاعر عمراً هذا ، فتوعدهم قيس بالأخذ بثأر صديقه إن هو لقيهم . لكنه ما كاد يلقاهم ويعرف وجوههم حتى جبن وصيد بوجهه عنهم ، وكأنه طاب نساء عن مقتل صديقه عمرو . الاعراب : « رأيتك » فعل وفاعل ومفعول به . « لما » حرف وجود لوجود ، أي حرف شرط غير جازم (١) . « أن » زائدة . « عرفت » فعل وفاعل . « وجوهنا » مفعول به ومضاف إليه . « صددت » فعل وفاعل . « وطبت » فعل وفاعل . « النفس » تمييز منصوب . « يا قيس » أداة نداء ومنادى مبني على الضم في محل نصب . « عن عمرو » متعلقان بفعل طبت . « جملة : رأيتك » ابتدائية لا محل لها . « جملة : عرفت » جملة الشرط لا محل لها (١) . « جملة : صددت » جواب الشرط لا محل لها . « جملة : وطبت » معطوفة على جملة جواب الشرط لا محل لها . « جملة : يا قيس » معترضة بين الفعل والجار لا محل لها . الشاهد : « النفس » : جاء التمييز معرفة . وهو جائز . لكن الأصل فيه أن يكون نكرة . ومن النحاة من يرفض ذلك ، ويعتبر التعريف لفظياً ، و « ال » زائدة .)

٧ - قد يأتي التمييز للتوكيد ، لا لازالة الابهام ، كقوله تعالى : « إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا » ، فذات العدد معروفة من قوله (الشهور) ، وإنما جاءت « شهراً » للتوكيد . ومنه قول جرير يهجو الأخطل :

٧٥ - وَالتَّغْلِبِيُّونَ بِئْسَ الْفَحْلُ فَحَلَّهِمْ

فَحَلًّا ، وَأَمَّهُمْ زَلَاءٌ مِنْطِيقٌ

(اللغة : الزلاء : الرسحاء الخفيفة الوركين . المنطيق : المرأة التي تكبر

(١) علمت من مبحث الشرط أن منهم من يعد « لما » ظرفية لا حرفية وانها متعلقة بجوابها . وعلى ذلك تكون الجملة التي بعدها في محل جر بالاضافة . وأياً كان الاعراب الذي تختار ، فالمجموع الشرطي في محل نصب على الحال من الكاف في رأيتك .

عجيزتها بحشية . الاعراب : « والتعليون » مبتدأ . « بئس الفعل » فعل وفاعل .
« فعلهم » مبتدأ مؤخر ، والضمير مضاف اليه . « فحلاً » تمييز مؤكد لفاعل
بئس . « وأمهم » مبتدأ ، والضمير مضاف اليه . « زلاء منطبق » خبران للمبتدأ
الأخير . « جملة : التعليون مع خبره » ابتدائية لا محل لها . « جملة : بئس
الفعل » خبر للمبتدأ المؤخر فعلهم ، محلها الرفع . « جملة : بئس الفعل فعلهم »
خبر للمبتدأ الأول محلها الرفع . « جملة : امهم زلاء » معطوفة على جملة الخبر
الكبرى « بئس الفعل فعلهم » محلها الرفع . الشاهد : « فحلاً » : جاء التمييز
مؤكداً ، إذ ان فاعل « بئس » ظاهر ليس مضمراً ، فلا ابهام في الجملة .

٣ - الإضافة

آ - تعريف الإضافة والمضاف إليه :

١ - يمكن تعريف المضاف إليه بأنه اسم تكلمة لاسم آخر نكرة قبله ، يضم إليه ليفيده التعريف إن كان هو نفسه معرفة ، نحو : « قرأت كتاب سيويه » ، أو ليفيده التخصيص إن كان هو نفسه نكرة ، نحو : « قرأت كتاب نحو » ، حيث نرى « الكتاب » في المثال الأول قد عين وحدد لإضافته إلى معين وهو سيويه ، وهذا هو التعريف ، وحيث زاه في المثال الثاني غير محدد ، ولكنه محصور في دائرة كتب النحو دون غيرها ، وهذا معنى التخصيص (١) .

٢ - وتعرف الإضافة بأنها نسبة* ، أو علاقة* بين اسمين توجب انجرار ثانيها دائماً ، نحو : « هذا كتاب التلميذ » . ويسمى الاسم الأول مضافاً ، ويسمى الاسم الثاني مضافاً إليه . ولا بد في الإضافة من تقدير حرف جر بين المضاف والمضاف إليه . فالحرف الممكن تقديره في مثالنا هو اللام : « هذا كتابٌ للتلميذ (٢) » .

(١) كل هذا يجري في الإضافة المحضة ، أما في غير المحضة ، فلا يستفيد المضاف تعريفاً ، ولا تخصيصاً . وسنرى ذلك بعد قليل .

(٢) وهذا مخصوص أيضاً بالإضافة المحضة ، أما غير المحضة فليست على تقدير

ب - أنواع الاضافة من حيث العروقة :

قلنا في التعريف ، أعلاه : إن الاضافة علاقة بين اسمين .

فالسؤال الآن : ما طبيعة هذه العلاقة ؟ وهل هي نوع واحد ، أم أنواع ؟ وهل تسمح كل العلاقات بالاضافة أم لا ؟

والاجابة عن كل ذلك فيما يأتي :

١ - إذا قامت بين اسمين علاقة ملكية ، بمعنى أن يكون أحدهما مالكاً للآخر ، جاز عقد إضافة بينها ، فنجعل المملوك مضافاً إلى المالك ، نحو : « هذا كتابُ التلميذِ » ، حيث « الكتابُ » مملوك ، و « التلميذُ » مالك . وكذا إذا قامت بين الاسمين علاقة اختصاص ، لا علاقة ملكية (١) ، نحو : « هذا حصيرُ المسجدِ » ، حيث الحصيرُ مختص به ، والمسجدُ مختص .

وتسمى هذه الاضافة القائمة على هذا النوع من العلاقة بالاضافة اللامية ، لأنها الاضافة التي يمكن دائماً تقدير اللام فيها بين المتضايين ، فتقدير المثال الأول : هذا كتابُ للتلميذ ، وتقدير المثال الثاني : هذا حصيرُ للمسجد .

ومن هذا النوع إضافة المصدر إلى فاعله أو مفعوله ، نحو : « قراءتك جيدة » ، إذ التقدير : القراءة التي لك جيدة ، ونحو : « قراءة اللرس مفيدة » ، إذ التقدير : القراءة التي للدرس مفيدة .

(١) نقول عن العلاقة إنها علاقة اختصاص ، عندما لا يكون أحد الطرفين شخصية صالحة للتملك ، نحو : « حصير المسجد » ، فالسجد شخصية غير صالحة للتملك .

ومنه أيضاً إضافة الظروف كلها ، نحو : « سافرت زمن الحصاد » ،
إذ التقدير : زمناً للحصاد .

على أنه ليس من الضروري أن تكون علاقة الملكية ، أو علاقة الاختصاص ، شيئاً حقيقياً معترفاً به ، بل يكفي أن تكون هذه العلاقة اعتبارية لدى المتكلم ، نحو قولك : « قف مكان زيد » . فزيد ليس مالِكاً حقيقياً للمكان الذي يقف فيه ، ولا هو مختص به في عرف الناس ، ولكن المتكلم اعتبر المكان لزيد ، لمجرد وجود زيد فيه ، فأقام بينه وبين المكان علاقة ملكية اعتبارية ، ثم أضافه إليه . ويسمى هذا النوع من الإضافة بالإضافة لأدنى ملاسة .

٢ - إذا قامت بين الاسمين علاقة بيانية ، بمعنى أن يكون أحدهما مبيناً لجنس الآخر ، جاز عقد إضافة بينها ، فتجعل المفسر مضافاً ، والمفسر مضافاً إليه ، نحو : « هذا بابُ خشبٍ ، وهذا خاتمُ فضةٍ ، وهذا لوحُ زجاجٍ ... وهكذا » .

وتسمى هذه الإضافة بالإضافة البيانية ، لأن المضاف إليه يقوم فيها بمهمة البيان والتفسير والتمييز للمضاف . وضابطها دائماً أن يصح فيها تقدير « من » بين المتضامنين . فتقدير الأمثلة السابقة : باب من خشب - خاتم من فضة - لوح من زجاج .

ويدخل في هذا النوع كل إضافة يكون فيها المضاف إليه تمييزاً للمضاف (١) .

٣ - إذا قامت بين اسمين علاقة ظرفية ، بمعنى أن يكون أحدهما

(١) راجع بحث التمييز .

ظرفاً مكانياً أو زمانياً للآخر ، جاز عقد إضافة بينها ، فنجعل الظرف مضافاً ، والمظروف فيه مضافاً إليه ، نحو : « سهرُ الليلِ مضمِنٌ - وزميلُ العملِ مقبلٌ - وعودُ الدارِ مخمِلٌ - ويا صاحبَي السجنِ - ... الخ » .

وضابط هذا النوع من الاضافة أن يصح تقدير « في » بين المتضايين ، فالتقدير في الامثلة السابقة : سهر في الليل - زميل في العمل - قعود في الدار - صاحبان في السجن .

④ - إذا قامت بين الاسمين علاقة تشبيهية ، بمعنى أن يكون أحدهما مشبهاً بالثاني ، جاز إقامة إضافة بينهما ، فنجعل المشبه به مضافاً ، والمشبه مضافاً إليه ، نحو : « لجينُ الماء - ولؤلؤُ الدمع - وورد الخدود - وذهب الأصيل » .

وضابط هذا النوع من الاضافة صحة تقدير الكاف بين المتضايين .
فالتقدير في الامثلة السابقة : ماء كاللجين - دمع كاللؤلؤ - خدود كالورد - أصيل كالذهب (١) .

٥ - إذا كان بين الاسمين علاقة عمل نحوية ، بمعنى أن يكون أحد الاسمين عاملاً في الثاني ، جازت الاضافة بينها ، نحو : « كاتبُ الرسالة » ، حيث الرسالة مفعول لكاتب ، ونحو : « حسنُ الوجه » ، حيث الوجه فاعل لحسن . وليس في هذا النوع من الاضافة تقدير حرف بين المتضايين .

٦ - إذا كان بين الاسمين علاقة وصفية ، بمعنى أن أحدهما صفة

(١) لاحظ أننا هنا تقدم المضاف اليه على المضاف عند التقدير ، لأن المضاف اليه هو المشبه .

لثاني ، جازت إضافة الصفة إلى الموصوف بشرط أن يصح تقدير « من »
 بينها ، نحو : « كرام الناس » . والتقدير : كرام من الناس . أما إذا
 لم يصح تقدير « من » فالإضافة متممة ، فلا يقال : « فاضلٌ رجلٍ ،
 وعظيمٌ أميرٍ » . وكذا لا يصح إضافة الموصوف إلى صفته ، فلا يقال :
 « رجلٌ فاضلٍ » . وأما قولهم : « صلاة الأولى ، ومسجد الجامع ،
 ودار الآخرة ، وجانبُ الغربي » ، فهو على تقدير حذف المضاف إليه ،
 وإقامة صفته مقامه . والتقدير : صلاة الساعة الأولى ، ومسجد المكان
 الجامع ، ودار الحياة الآخرة ، وجانب المكان الغربي .

٧ - إذا كان بين الاسمين علاقة عموم وخصوص ، بمعنى أن كليهما
 يعني شيئاً واحداً ، إلا أن أحدهما أعم ، والآخر أخص ، جازت إضافة
 العام إلى الخاص ، نحو : « يوم الجمعة ، وشهر رمضان » ، حيث اليوم
 أعم من « الجمعة » ، لأنه يصدق على كل يوم ، أما الجمعة فلا تصدق إلا
 على يوم معين من أيام الأسبوع ، وكذلك العلاقة بين « الشهر » و
 « رمضان » ، هذا ، ولا يصح العكس ، أي لا يصح إضافة الخاص
 إلى العام ، فلا يقال : « جمعة اليوم ، ورمضان الشهر » ، لعدم الفائدة
 من هذه الإضافة .

٨ - إذا كان بين الاسمين علاقة ترادف ، بمعنى أنها مترادفان على
 معنى واحد ، فلا تصح إقامة إضافة بينهما ، فلا يقال : « ليثٌ أسدٌ ،
 ولا غزالٌ ظبيٌ » ، لعدم الفائدة من هذه الإضافة ، إذ وظيفة المضاف
 إليه أن يكمل معنى المضاف ، ولا يكمل الشيء بنفسه ، لأن المترادفين في
 حكم الكلمة الواحدة من حيث المعنى .

أما إن كان الاسمان علمين لشخص واحد ، فالإضافة بينها جائزة ،
 فنقول : « محمدٌ عليٌّ ، وأحمدٌ شوقيٌ ... وهكذا » .

ج - نوعاً الاضافة من حيث افاذتها التعريف :

تقسم الاضافة من حيث افاذتها التعريف للمضاف ، أو عدم افاذتها إياه ، إلى قسمين :

١ - (الاضافة المحضة) وتسمى الاضافة المعنوية ، والاضافة الحقيقية : وهي التي يكتسب فيها المضاف تعريفاً إن كان المضاف إليه معرفة ، نحو : « كتابُ سيويه » ، أو يكتسب فيها تخصيصاً إن كان المضاف إليه نكرة ، نحو : « كتابُ نحوٍ » . إلا إذا كان المضاف متوغلاً في الإبهام والتنكير ، فلا تفيده إضافته إلى المعرفة تعريفاً ، وذلك مثل : « غير - مثل - شبيه - نظير - وما في معناها » ، نحو : « جاء رجلٌ غيرك - وجاء رجلٌ نظير خالدٍ » . فأنت ترى أن الكلمتين ظلتا نكرتين على الرغم من إضافتهما إلى معرفة ، بدليل أنها وقعتا صفتين لنكرتين قبلها ، وقد علمت أن صفة النكرة لا تكون إلا نكرة .

وقد أوجب النحاة في هذه الاضافة أن تكون مشتملة على حرف جر متخيلٍ بين متضايفها ، سواء أضح تقديره ، مثل : « كتابُ زيدٍ ← كتابُ لزيدٍ » ، أم لم يضح ، مثل : « يومُ الجمعة » ، إذ لا يمكن تقديرها بـ « يومٍ للجمعة » ، ولا يومٍ في الجمعة ، ولا يومٍ كالجمعة » . فالجار هنا لا يمكن ظهوره ، ولكن يبقى منسوباً أو متخيلاً (١) .

ويدخل في الاضافة المحضة كل أنواع الاضافة التي سبق سردها ، ما عدا واحداً منها ، وبشروط مخصوصة سنذكرها الآن .

(١) واستأرى داعياً لهذا الضابط في الاضافة المحضة ، إذ يمكن الاكتفاء بالضابط السابق ، وهو أنها المفيدة تعريفاً أو تخصيصاً .

٢ - (الإضافة غير المحضة) وتسمى الإضافة اللفظية ، والإضافة المجازية : وهي التي لا تفيد المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً ، فيظل معها نكرة كما كان من قبل ، نحو : « جاء رجلٌ ضاربٌ زيدٌ غداً » ، فأنت ترى أن « ضارب » ظلت نكرة برغم إضافتها إلى « زيد » ، بدليل وقوعها صفة للنكرة التي قبلها وهي كلمة « رجل » .

ولا تكون الإضافة غير محضة إلا إذا وقعت بين الصفة المشبهة ومعمولها ، نحو « جاء رجلٌ حسنُ الوجهِ » ، أو بين اسم الفاعل ، أو اسم المفعول ، أو مبالغة اسم الفاعل ، وبين معمولاتها ، بشرط أن تدل على حال أو استقبال ، نحو : « جاء رجلٌ ضاربٌ زيدٌ الآن - أو غداً (١) » . وهذا الشرط ضروري ، ليكون اسم الفاعل واسم المفعول عاملين ، فعند ذلك يكونان كالفعل المضارع معنى وعملاً ، ولشبهها بالفعل اعتبرت الإضافة لفظية لا حقيقية ، لأن الفعل ، كما تعلم ، لا يضاف ، وكذا ما يشبهه في المعنى والعمل . فان دل اسم الفاعل واسم المفعول على المضي ، فليسا مشبهين للمضارع ، ولا عاملين عمله ، بل هما عند ذلك اسمان عاديان ، وإذا أضيفا كانت إضافتهما إضافة محضة ، نحو : « جاء الرجلُ كاتبٌ الرسالةِ البارحة (١) » . فأنت ترى أن « كاتب » استفاد التعريف من المضاف إليه بدليل وقوعه صفة للمعرفة التي قبله .

أما الصفة المشبهة فلم يشترطوا لها الدلالة على الحال أو الاستقبال ، لأنها بطبيعتها لا تدل إلا على الدوام ، والدوام يدخل فيه الحال والاستقبال كما يدخل فيه المضي .

(١) إن وضعنا لكلمات « الآن - غداً - البارحة » لا يعني وجوب أن تكون هذه الكلمات المذكورة في الجمل ، فقد يعرف زمن اسم الفاعل واسم المفعول من السياق وحده . ولكننا نذكرها للتنبيه على الزمن المراد من المشتق .

د - ما يترتب على الإضافة :

إذا قامت إضافة بين اسمين ، ترتب عليها أمور كثيرة ، بعضها معنوي ، وبعضها لفظي ، وبعضها واجب ، وبعضها جائز . واليك ذلك مفصلاً :

١ - يجر المضاف اليه وجوباً ، أياً يكن نوع الإضافة .
٢ - إذا كانت الإضافة محضة ، اكتسب المضاف التعريف إن كان المضاف اليه معرفة ، واكتسب التخصيص إن كان المضاف اليه نكرة .
أما إن كانت الإضافة غير محضة ، فلا يكتسب المضاف شيئاً . وقد ينسأ ذلك بما يفني عن اعادته وضرب الأمثلة له .

٣ - إن كان المضاف منوناً وجب حذف تنوينه عند الإضافة ،
أياً كان نوعها ، نحو : « كاتبٌ » ← « كاتبُ الرسالةِ » .

٤ - إن كان المضاف مثنى أو جمع مذكر سالماً ، أو ملحقاً بهما ،
وجب حذف نونه ، نحو : « طالبان » ← « طالبا المدرسة ، معلمون » ←
« معلمو المدرسة » .

٥ - إن كان المضاف محلي بـ « ال » ،
وجب حذفها منه في الإضافة المحضة ، نحو : « الكتاب » ← « كتاب القراءة » .

أما في الإضافة غير المحضة فيجوز بقاؤها فيه ، ولكن بأحد الشروط الآتية :

آ - أن يكون المضاف اليه مشتملاً على « ال » ،
نحو : « جاء الكتابُ المدرسِ » .

ب - أن يكون المضاف اليه مضافاً إلى مشتمل على « ال » ،
نحو : « جاء الكتابُ درسِ النحوِ » .

ج - أن يكون المضاف اليه مضافاً إلى اسم مشتمل على ضمير يعود على اسم فيه « ال » ، نحو : « الودُّ أنتَ المستحقُّ خالصه » .

د - أن يكون المضاف مثنىً أو جمع مذكر سالماً ، نحو : « جاء المكرمُ خالدٌ ، وجاء المكرمُ خالدٌ » .

وجوزَّ الفراء إضافة الوصف المقترن بـ « ال » إلى كل اسم معرفة بلا قيد ولا شرط ، وتابعه الفلايني قائلاً : إن الذوق العربي لا يأبى ذلك . وهو الحق ، فلا حاجة حينئذ إلى الشروط السالفة .

٦ - إذا كان المضاف مذكراً ، والمضاف اليه مؤنثاً ، فقد يكتسب المضاف التأنيث من صاحبه ، فيعامل معاملة المؤنث ، نحو : « قُطِعتْ بعضُ أصابعه » ، حيث ترى كلمة « بعض » المذكرة ، عوملت معاملة الكلمة المؤنثة فأتت فعلها « قطعت » . وذلك لأنها أضيفت إلى مؤنث ، وهو « الأصابع » . إلا أن هذا لا يجوز إلا إذا كان المضاف صالحاً للاستغناء عنه وإقامة المضاف اليه مقامه دون تبدل في المعنى ، وهذا الشرط متوفر في المثال المذكور ، إذ يمكن الحذف والقول : « قُطِعتْ أصابعه » .

وربما كان المضاف مؤنثاً فآكتسب التذكير من المذكر المضاف اليه ، بالشرط الذي تقدم ، كقوله تعالى : « إن رحمةَ اللهِ قريبٌ من المحسنين » .

٧ - إذا كان المضاف اسماً معرباً متوغلاً في الإبهام ، ككلمة « غير - شبه - مثل » ، وكان المضاف اليه مبنياً ، جاز بقاء المضاف على اعرابه ، وجاز بناؤه على الفتح ، فتقول : « جاء رجلٌ غيرك » رافعاً « غير » على أنه صفة للرجل ، أو تقول : « جاء رجلٌ غيرك » بانياً « غير » على الفتح في محل رفع ، وذلك لأنه مضاف إلى مبني وهو الضمير « ك » .

٨ - إذا أضيفت أسماء الزمان المهمة المعربة إلى مفرد مبني ، مثل كلمة « إذ » ، جاز فيها البناء على الفتح ، وجاز إبقاؤها على إعرابها ، فتقول : « طلعت الشمس فانطلقت اليك من حينئذٍ » جازاً كلمة « حين » لسبقها بحرف الجر ، أو تقول : « فانطلقت اليك من حينئذٍ » بانياً « حين » على الفتح في محل جر . وقد قرئ بالبناء على الفتح وبالجر قوله تعالى : « فلما جاء أمرنا نجينا صالحاً والذين آمنوا معه برحمة منا ، ومن خيزي يومئذٍ » بجر اليوم وبنائه على الفتح ، وقوله : « يودّ المجرم لو يفتدى من عذاب يومئذٍ ببنيه » بالجر والبناء أيضاً .

٩ - إذا كان المضاف مما يلزم الاضافة إلى الجمل ، فهو واجب البناء . وهذا الحكم مخصوص بست كلمات فقط ، هي : « إذ » - حيث - إذا - لما - من - منذ » .

١٠ - إذا كان المضاف جازئ الاضافة إلى الجملة وإلى المفرد ، فمند إضافته إلى الجملة يجوز فيه البناء على الفتح ، ويجوز إبقاؤه على الاعراب ، تقول : « جئتك في يومٍ نجحت » بالجر على الاعراب ، أو تقول : « جئتك في يومٍ نجحت » بالفتح على البناء . وقد قرئ في السبعة : « هذا يومٌ ينفعُ الصادقين صدقهم » بالرفع على الاعراب ، وبالفتح على البناء .

وقد اختلف النحاة في ترجيح أحد الوجهين على الآخر اختلافاً كثيراً . والجمهور على أنه يفضل الاعراب إذا كان صدر الجملة المضاف إليها مربباً ، كأن يكون صدرها فعلاً مضارعاً ، أو أن تكون جملة اسمية ، مثال الأول : « آتيك في يومٍ تفتتحُ الأزهار » ، ومثال الثاني : « جئتك في وقتِ الشمسِ مشرقة » . ويفضل البناء إذا كان صدر الجملة المضاف إليها مبنياً ، كأن تكون مصدرة بفعل ماض ، نحو : « جئتك في

يومَ نَجحت (١) ، .

٥ - حذف المضاف :

لا يحذف المضاف إلا بقريئة تدل عليه ، كقوله تعالى : « واسألِ القريةَ التي كنا فيها ، والعيْرَ التي أقبلنا فيها » ، إذ التقدير : واسألِ أهلَ القريةِ وأصحابَ العيرِ . فاما إن حصل بحذفه إبهام والتباس فلا يجوز ، فلا يقال : « رأيتَ زيداً » وأنت تريد « رأيتَ غلامَ زيدٍ » .

ويترتب على حذف المضاف أحد أمرين :

١ - إذا لم يكن في الكلام غير الاضافة التي حذف مضافها ، وجب إقامة المضاف اليه مقام المضاف واعطاؤه إعرابه ، نحو : « أحب كلَّ الأطفالِ ← أحبُّ الأطفالَ » و « جاء كلُّ الأطفالِ ← جاء الأطفالُ » و « مررت بكلِّ الأطفالِ ← مررت بالأطفالِ » .

٢ - إذا كان في الكلام إضافتان متعاطفتان ، ولفظ المضاف واحد في الاثنتين ، وحذف مضاف الثانية ، جاز في المضاف اليه أن يبقى على جره ، كقول أبي دؤاد الايادي :

٧٦ - أَكُلُّ امْرِي تَحْسِبِينَ امْرَأً

ونارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا ؟

أي : وكلّ ناري .

(١) والبصريون لا يرون المسألة جوازية ، بل يوجبون الاعراب إن كانت صدر الجملة معرباً ، والبناء إن كان صدرها مبنياً .

(الاعراب : « أكل » الهمزة للاستفهام . وكل : منعول به أول مقدم .
 « امرئ » مضاف إليه . « تحسين » مضارع مرفوع بثبوت النون ، والياء
 فاعل . « امرأ » مفعول به ثان . « ونار » الواو حرف عطف . والمعطوف
 محذوف تقديره « كل » ، وهو معطوف على « كل » الأولى ، وهو مضاف
 « نار » مضاف إليه . « توقد » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « بالليل »
 متعلقان بفعل توقد . « ناراً » معطوف على المفعول الثاني « امرأ » . « جملة :
 تحسين » ابتدائية لا محل لها من الاعراب . « جملة : توقد » نعت للنار محلها
 الجر . الشاهد : « ونار » : جاز حذف المضاف وبقاء المضاف اليه مجروراً ،
 لأن المضاف معطوف على مضاف آخر مثله في اللفظ .)

وقد لا يكون المضافان متماثلين في اللفظ ، بل يكونان متقابلين في
 المعنى . ومع ذلك ، يجوز فيها ما جاز في المتماثلين . ومنه قوله تعالى :
 « تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا ، وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ » فيمن قرأ بالجر .
 والتقدير : والله يريدُ باقي الآخرة . إذ لا يمكن تقدير « عَرَضِ
 الآخرة » ، لأن ما في الآخرة ليساً عَرَضاً زائلاً ، بل هو باق خالد .

و - حذف المضاف إليه :

إذا حذف المضاف إليه ترتب على حذفه أحد ثلاثة أمور :

١ - فإن حذف من الكلام لفظاً ومعنى ، أي من غير أن ينوى
 لفظه ولا معناه ، رد إلى المضاف كل ما كان له قبل الاضافة ، ومنها
 التنوين ، نحو : « آتيتك بعد الغروب ← آتيتك بعداً (١) » .

(١) إذا ارتد التنوين إلى الاسم صار نكرة ، فإذا قلت : « آتيتك بعداً »
 فانت تقصد أنك آت بعد أي شيء كان ، لا بعد شيء معين . أما إن قصدت
 الاثنيان بعد شيء معين مفهوم من سياق كلامك ، أو من ملاسبات الخطاب ، فتقول :
 « آتيتك بعد » بغير تنوين ، أو : « آتيتك بعد » بالبناء على الضم . وسيأتي
 شرح الحالتين في الفقرتين الثانية والثالثة .

٢ - إذا حذف ، ولكن المتكلم ينوي لفظه ومعناه ، بقي المضاف على حاله من غير رد التنوين إليه . ومنه القراءة الشاذة لابن مُحَيِّصِينَ : « فلا خوفٌ عليهم » ، أي : فلا خوفٌ شيءٍ عليهم .

وأكثر ما يقع هذا إذا وجد في الكلام إضافتان متعاطفتان ، كقولهم : « قطع الله يدَ ورجلَ من قالها » ، والتقدير : قطع الله يدَ مَنْ قالها ورجلَ مَنْ قالها . ومنه قول أحد الشعراء :

٧٧ - سقى الأرضينَ الفيثُ سهلَ وحزنَها

فَنَيْطَتْ عِرا الأمالِ بالزَّرْعِ والضرعِ

أي : سهلها وحزنها .

(اللغة : الحزن : ما غلظ من الأرض ، والسهل عكسه . نبط : علفت . الاعراب : « سقى الأرضين الفيث » فعل ومفعول به مقدم وفاعل مؤخر . « سهل » بدل من الأرضين . وهو مضاف والمضاف إليه محذوف . التقدير : سهلها . « وحزنها » معطوف على سهل ، والضمير مضاف إليه . « فنيطت » ماض مجهول والتاء للتأنيث . « عرا » نائب فاعل . « الأمال » مضاف إليه . « بالزرع » متعلقان بنيطت . « والضرع » معطوف على الزرع . « جملة : سقى الفيث » ابتدائية لا محل لها . « جملة : فنيطت عرا » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . الشاهد : « سهل وحزنها » حذف المضاف إليه على نية لفظه ومعناه فبقي المضاف على حاله من غير أن يرد إليه التنوين .)

٣ - إذا حذف المضاف إليه ، ولكن المتكلم ينوي معناه دون لفظه ، وجب بناء المضاف على الضم ، كقوله تعالى : « غَلِيَّتِ الرومُ في أدنى الأرضِ ، وهمٌ منْ بعدِ غَلِيهِمْ سَيَعْتَلُونَ في بضعِ سنينَ ، للهِ الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ » . التقدير : لله الأمرُ من قبل غلبهم ومن بعده .

وهذا الحكم مخصوص بكلمات قليلة هي : غير - قبل - بعد - حسب - أول - دون . ثم الجهات الست : أمام - قدام - خلف - وراء - فوق - تحت - أسفل - يمين - شمال - يسار . ثم كلمة « عل » .
ونلخص ما مرّ بما يأتي :

١ - تقول : « طلعت الشمسُ فجئتُك من بعدِ (١) » : إذا أردت أن تلفظ المضاف إليه ، وهو طلوع الشمس ، ولكنك عدلت عن ذلك في اللحظة الأخيرة ، فكأنك كنت تريد أن تقول : فجئتُك من بعد طلوعها ، ولكنك لم تفعل .

٢ - وتقول : « طلعت الشمسُ فجئتُك من بعدِ (٢) » : إذا أردت « بعداً » غير معين ، ولا علاقة له بطلوع الشمس .

٣ - وتقول : « طلعت الشمسُ فجئتُك من بعدِ (٣) » : إذا أردت « بعداً » معيناً هو « بعد طلوع الشمس » .

ر - الفصل بين المتضامين :

الأصل في المتضامين ألا يفصل بينها شيء ، لأنها في حكم الكلمة الواحدة . ومع ذلك فقد فصلت العرب بينها بعدة أشياء ، اعتبر النحاة بعضها جائزاً مقيساً ، واعتبروا الآخر ضرورة لا يقاس عليها .

١ - فأما الجائز فهو الفصل بجمع المضاف ، إذا كان المضاف عاملاً (٤) ، سواء أكان الممول مفعولاً به ، أو ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً :

(١) بالجر من غير تنوين .

(٢) بالجر مع التنوين .

(٣) بالبناء على الضم .

(٤) كأن يكون المضاف مصدرأ أو اسم فاعل .

فمثال الفصل بالمفومول به قوله تعالى : « وكذلك زَيْنَ لَكثيرٍ من
المشركينَ قَتَلُوا - أولادهم - شركائهم (١) » ، أي : قتلُ شركائهم
أولادهم .

ومثال الفصل بالظرف ما حكي عن بعض من يوثق بعريته :
« تركٌ - يوماً - نفسك وهواها ، سمي لها في رداها » ، أي : ترك
نفسك يوماً ...

ومثال الفصل بشبه انظرف ، أي بالجار والمجرور ، قوله صلى الله عليه وسلم
حديث أبي اللرداء : « هل أتم تاركو - لي - صاحبي ؟ » أي : تاركو
صاحبي لي .

٢ - واعتبروا من الجائر أيضاً الفصل بالقسم . حكي الكسائي :
« هذا غلامٌ - والله - زيدٍ » ، أي : هذا غلام زيد والله .

٣ - فأما الفصل الذي عدت من باب الضرورة ، فقد جاءت له
صور كثيرة ، هذه أشهرها :

آ - فصلوا بالظرف الاجنبي عن المضاف (٢) . وقد جاء ذلك في
قول أبي حية النميري يصف رسم دار :

٧٨ - كما خُطَّ الكتابُ بكفٍ - يوماً -

يهوديٍّ يقاربُ أو يُزِيلُ

(١) هذه قراءة ابن عسر .

(٢) أي الذي لا يتعلق بالمضاف ، بل بشيء آخر غيره . أما المتعلق

بالمضاف فالفصل به جائز ، كما رأيت في الفقرة الأولى .

(اللغة : يقارب : أي يقارب ما بين الكلمات في الكتابة ، ويزيل : عكسها . وإنما خص اليهودي ، لأنهم كانوا أهل الكتابة حينذاك . المعنى : يشبه ما بقي متناثراً من رسوم الديار هنا وهناك ، بكتابة اليهودي المرصوفة الكلمات حيناً ، والمتباعدة حيناً آخر . الاعراب : « كما » الكاف حرف جر ، و « ما » مصدرية . « خط الكتاب » فعل مجهول ونائب فاعل . والمصدر المؤول من « ما » والجملة في محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف . التقدير : رسم هذه الدار كائن كخط الكتاب . « بكف » متعلقان بفعل خط . « يوماً » ظرف متعلق بفعل خط . « يهودي » مضاف إليه مجرور . أما مضافه فهو كلمة « كف » . « يقارب » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « أوزيل » حرف عطف وفعل مضارع وفاعل مستتر . « جملة المبتدأ وخبره المحذوف الذي تعلق به الجار والمجرور » ابتدائية لا محل لها . « جملة : خط الكتاب » صلة الحرف المصدرية لا محل لها . « جملة : يقارب » نعت لليهودي محلها الجر . « جملة : يزيل » معطوفة على النعتية محلها الجر أيضاً . الشاهد : « بكف يوماً يهودي » فصل بين التضاييفين بالظرف الاجنبي عن المضاف . وهذا ضرورة شعرية .)

ب - وفضلوا بنعت المضاف ، كما جاء في قول الفرزدق مادحاً :

٧٩ - وَلَسِنُ حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لِأَحْلِفَنَّ

بِئِمِينِ أَصْدَقَ مِنْ يَمِينِكَ مُقْسِمِ

أي : بيمينٍ مقسمٍ أَصْدَقَ مِنْ يَمِينِكَ .

(المعنى : إني واثق من كرمك وعطائك ثقة تجعلني - إذا حلفت أنا بأنك ستعطيني - أَصْدَقَ مِنْكَ إِذَا حَلَفْتُ أَنْتَ بِأَنَّكَ سَتُعْطِينِي . الاعراب : « ولسن » اللام موطة للقسم ، وان : حرف شرط جازم . « حلفت » الفعل مبني على السكون في محل جزم بان . والتاء فاعل . « على يدك » متعلقان بحلفت ، والكاف مضاف إليه . « لِأَحْلِفَنَّ » اللام واقعة في جواب القسم . والمضارع مبني على الفتح لانتصاليه بنون التوكيد الحفيفة في محل رفع . والفاعل مستتر . « بيمين » متعلقان بأحلفن . « أَصْدَقَ » صفة لليمين مجرورة وعلامة جرها الفتح نيابة عن الكسرة لأنها اسم ممنوع من الصرف . « مِنْ يَمِينِكَ » متعلقان بأصدق . والكاف مضاف إليه . « مقسم » مضاف إليه ، فأما مضافه فهو « بيمين » . « جملة

القسم المحذوفة « ابتدائية لا محل لها من الاعراب . « جملة : حلفت » معترضة بين جملة القسم وبين جوابه ، لا محل لها . « جملة : لأحلفن » جواب القسم المحذوف لا محل لها . وجملة جواب الشرط محذوفة لدلالة جواب القسم عليها . الشاهد : « يمين أصدق من يمينك مقسم » : فصل بين المتضافين بصفة المضاف . وهذا ضرورة شعرية .)

ج - وفصلوا بينها بالنادى ، كقول أحد الشعراء :

٨٠ - كَأَنَّ بَرْدُونَ - أَبَا عَصَامٍ ! -

زيدٍ حمارٌ دُقَّ باللِّجَامِ

أي : كأن بردون زيدٍ يا أبا عصام .

(اللفظة : البرذون : من الخيل ما ليس بعربي . المعنى : يصف بردون رجل اسمه زيد بأنه غير جيد ولا ممدوح ، وأنه لولا اللجام الذي يظهره في مظهر الخيل لكان حماراً ، لصغره في عين الناظر . الاعراب : « كأن » حرف مشبه بالفعل . « بردون » اسم كأن منصوب ، وهو مضاف ، أما المضاف إليه فسيأتي بعد النادى . « أبا » منادى بأداة نداء محذوفة ، التقدير : يا أبا عصام . « عصام » مضاف إليه . « زيد » مضاف إليه ، ومضافه هو البرذون . « حمار » خبر كأن . « دق » ماض مجهول نائب فاعله مستتر . « باللجام » متعلقان بدق . « جملة : كأن واسمها وخبرها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يا أبا عصام » معترضة بين المضاف والمضاف إليه لا محل لها . « جملة : دق » نصت للحمار محلها الرفع . الشاهد : « كأن بردون أبا عصام زيد » : فصل بين المضاف ، وهو « بردون » والمضاف إليه ، وهو « زيد » بالنداء وهو قوله : أبا عصام . وهذا ضرورة شعرية .)

هذا ، وقد فصلوا بينها بفاعل المضاف ، وبالناعل الأجنبي ، وبالمفعول الأجنبي و بـ « ما » الزاوية ، و بـ « إما » ، وبالتوكيد اللفظي للمضاف ، وبأشياء أخرى بطول شعرها .

ح - ترتيب المتضامين :

الترتيب بين المتضامين شديد الصرامة : فالضام أولاً ، ثم المضام إليه ثانياً . ولا يجوز أن يتقدم الضام إليه على المضام حتى ولو كان من ألفاظ الصدارة ، بل إن هذه الصدارة تنتقل من المضام إليه الى المضام ، فنقول : كتابٌ من قرأتٍ ؟ وكتابٌ أيّ شاعرٍ تقرأه تستفد .

وكذلك إن كان المضام إليه معمول لم يجوز أن يتقدم هذا المعمول على المضام ، فلا نقول : « أنا زيداً مثلُ ضاربٍ » وأنت تريد : « أنا مثلُ ضاربٍ زيداً » . إلا إذا كان المضام كلمة « غير » ، فيجوز ، نقول : « أنا زيداً غيرُ ضاربٍ » . وإنما جاز ذلك لأن كلمة « غير » وإن كانت في اللفظ مضافةً ، فهي في المعنى بمثابة حرف « لا » ، بدليل أنه يصح وضع « لا » مع المضارع في مكان « غير » مع المضام إليه ، فنقول : « أنا زيداً لا أضرب » . وعلى ذلك يكون الكلام مع « غير » ذا تركيب اضافي في اللفظ فقط ، أما في المعنى فهو ذو تركيب فعلي ، وقد علمنا أنه يجوز في الفعل أن يتقدم مفعوله عليه وعلى ما قد يدخله من الحروف ، وكذلك الأمر هنا لشبه الكلام بالتركيب الفعلي . ومن هذا القبيل قول أبي زيد الطائي :

٨١ - إن امرأاً خصّني يوماً مودتته

على التناهي لعندي غير مكفور

أي : لغير مكفور عندي .

(المعنى : لن أكفر جميل امرئ منحي مودته على الرغم مما بيننا من جد الدار . الاعراب : « إن امرأاً » إن واسمها . « خصني » فصل وفاعل مستتر

ونون وقاية ومفعول به أول . « يوماً » ظرف متعلق بالفعل . « مودته » مفعول به ثانٍ ومضاف إليه . « على التثائي » متعلقان بالفعل خصني . « لعندي » اللام مزحلقة ، وعند : ظرف مكان متعلق بالمضاف إليه « مكفور » ، والضمير المتصل مضاف إليه . « غير » خبر إن . « مكفور » مضاف إليه . « جملة : إن واسمها وخبرها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : خصني » نعت لاسم إن محلها النصب . الشاهد : « لعندي غير مكفور » : تقدم الظرف « عند » المنطق بالمضاف إليه « مكفور » على المضاف « غير » . وهذا جائز لأن المضاف أنى بلفظ « غير » .

ط - موقف الأسماء من الإضافة :

تنقسم الأسماء بحسب موقفها من الإضافة إلى ثلاثة أقسام :

١ - أسماء لا تقبل الإضافة مطلقاً (١) ، وهي الضمائر ، وأسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة ، وأسماء الاستفهام ، وبعض أسماء الشرط ، إلا « أياً » ، فإنها تقبل الإضافة ، سواء أكانت وصفية ، أم شرطية ، أم استفهامية ، أم موصولية .

٢ - أسماء صالحة للإضافة والافراد (أي : علم الإضافة) ، وهي أكثرية الأسماء في العربية ، مثل : باب - بيت - غلام - رجل ...

٣ - أسماء لا تستعمل إلا مضافة . وهي على نوعين : نوع لا يضاف إلا إلى المفرد ، ونوع لا يضاف إلا إلى الجمل :

آ - (فاللوازم الإضافة إلى المفرد) : نوعان :

١ - نوع لا بد من إضافته لفظاً ومعنى ، وهو الأسماء الآتية :

(١) أي لا تعجل أن تكون مضافة ، أما أن تكون مضافاً إليها فهذا جائز كما لا يخفى .

« عند - لدى - لدن - بين - وسط - شبه - مثل - قاب (١) - كلا - كلتا - سوى - ذو - ذات - ذوا - ذواتا - ذوو - ذوات - أولو - أولات - قصارى - سبحان - معاذ - سائر (٢) - وحده - ليك - سعديك - حنانيك - دواليك » .

٢ - نوع قد يقطع عن الاضافة لفظاً ، ولكنه يبقى في المعنى مضافاً ، وهو الأسماء الآتية : « أول - دون - فوق - تحت - بين - شمال - أمام - قدام - خلف - وراء - تلقاء - تجاه (٣) - إزاء - حذاء - قبل - بعد - مع - كل - بعض - غير - جميع - حسب - أي » .

هذا ، وتقسم الاسماء الملازمة للاضافة إلى المفرد لفظاً (وهي النوع الأول) إلى ثلاثة أقسام :

١ - ما يقبل الاضافة إلى الظاهر والضمير ، وهي : « كلا - كلتا - لدى - لدن - عند - سوى - بين - قصارى - وسط - مثل - شبه - ذوو - مع - سبحان - سائر » .

٢ - ما لا يضاف إلا إلى الظاهر ، وهي : « أولو - أولات - دو - ذات - ذوا - ذواتا - قاب - معاذ » .

٣ - ما لا يضاف إلا إلى الضمير ، وهي : « وحده (وتقبل الاضافة إلى كل الضمائر : وحده ، وحده ، وحدي) - ليك - سعديك - حنانيك - دواليك (ولا تضاف إلا إلى ضمائر المخاطبة : ليك ليكما ، لبيكم ، لبيكن) .

(١) القاب : القدار . وقاب القوس : ما بين مقبضها وسيتها . وسية القوس : طرفها المحني .

(٢) سائر : من السور . وهو البقية من الشراب ، وتهول : جاء زبسد وعمرو وقال : ثم تبهم سائر الرفاق . أي : بقية الرفاق .

(٣) تجاه : يجوز فيها تليث التاء .

ب - (والملازم الإضافة إلى الجمل) : هو : د إذ - إذا -
حيث - لتأ - مذ - منذ (١) ، .

(١) سيأتي الكلام مفصلاً على كل هذه الأسماء الملازمة للإضافة ، وذلك في
القسم الرابع من الكتاب ، وهو قسم الأدوات .

٤ - النعت

أ - النعت : تعريفه ووظائفه :

النعت تكملة للاسم تذكر لأحد الأغراض الآتية :

- ١ - للتفرقة بين المشتركين في الاسم ، نحو : « جاء زيدٌ الشاعرُ » . فكلمة « الشاعر » وضحت زيدا ، وفرقته عن كثير من الرجال الذين يشاركونه في هذا الاسم . وهذه وظيفة تحديدية ، كما ترى .
- ٢ - للتخصيص ، ويكون ذلك إذا كان المفعول نكرة ، نحو : « جاء رجل طويل » . فكلمة « طويل » لم تحدد الرجل الآتي بالضبط ، ولكنها ضيقت دائرة تنكيره ، فعلمنا أن الآتي هو واحد من الرجال الطوال فقط ، لا واحد من الرجال عامة . وهذه الوظيفة هي عينها وظيفة الإضافة إلى نكرة ، كما علمت من بحث الإضافة .
- ٣ - للثناء والتعظيم ، نحو : « بسم الله الرحمن الرحيم » ، فكلمة « الرحيم » لم يؤت بها لتحديد الرحمن وتعيينه وتفرقة عن رحمن آخر ليس رحيماً ، إذ ليس في الوجود غير رحمن واحد (١) . ولكن أتت بها للثناء عليه سبحانه وتعالى . ومن ذلك قولك : « جاء أبوك

(١) الرحمن اسم من أسماء الله ، وليس صفة ، وعلى هذا يكون « الرحمن » في قولنا : « بسم الله الرحمن الرحيم » بدلاً من « الله » ، ويكون « الرحيم » نعتاً للرحمن .

الفاضل ، ، إذ ليست كلمة « الفاضل » للفرقة بين أبوين لك أحدهما فاضل ، والآخر غير فاضل ، فليس لك إلا أب واحد . وإنما أتى بالنت ههنا للثناء والمديح .

٤ - للذم والتحقير ، نحو : « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » ، فكلمة « الرجيم » لم تذكر للفرقة بين شيطانين أحدهما رجيم والآخر غير ذلك ، إذ ليس في الوجود غير شيطان واحد . ولكن النعت ذكر هنا بقصد التحقير والذم . وهذا الغرض هو مثل الغرض السابق ، وإن اختلف عنه معنى .

٥ - للتوكيد ، نحو : « مضى أمس الدابر » ، فكلمة « الدابر » لم تذكر للتفريق بين أمسين ، أحدهما دابر ، والآخر غير دابر ، إذ كل أمس دابر ، ولا ذكرت لتحقير أو ثناء ، إذ ليس في كلمة « دابر » ما يشعر بمدح أو ذم ، ولكنها ذكرت لتوكيد معنى الانقضاء المفهوم من كلمة « أمس » . ومن ذلك قوله تعالى : « فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة » ، فكلمة « واحدة » أكدت الافراد المفهوم من كلمة « نفخة » .

ب - النعت الحقيقي والنعت السببي :

ينقسم النعت إلى قسمين : حقيقي ، وسببي .

١ - فالحقيقي : ما يُبينُ صفةً من صفات الاسم الذي قبله ، نحو : « جاء زيدٌ الطويلُ » . فالطويل هو وصف لزيد كما ترى ذلك ظاهراً .

٢ - والسببي : ما يُبينُ صفةً من صفات اسم بعبه له علاقة بالاسم الذي قبله ، نحو : « جاء زيدٌ الطويلُ أبوه » ، فالطويل ههنا

ليست وصفاً لزيد ، إنما هي وصف للأب ، ولكن « الأب » ليس اسماً
أجنباً عن « زيد » ، بل يربط بينها رابط ، أي : سبب ، وهو رابط
الأبوة ، كما ترى ذلك ظاهراً في المثال (١) .

قد تقول : ولكن هذا النعت السببي ليس نعتاً إلا من حيث
اللفظ ، أو من حيث الاعتبار النحوي ، وأنه من حيث المعنى شيء آخر
لا يت إلى النعت بصلة .

وهذا صحيح إلى حد ما ، ولكنه ليس صحيحاً كل الصحة .
فالنعت السببي ، وإن لم يكن وصفاً لمتبوعه ، وهو الاسم الذي قبله ، فإنه
يقدم له الخدمة نفسها التي يقدمها النعت الحقيقي . ألا ترى أننا حين نقول :
« جاء زيد الطويل أبوه » نكون قد فرقنا زيدنا هذا وميزناه عن زيدين
آخرين ليس آباؤهم طولاً ؟

وعلى هذا تكون تسمية هذا النوع من التكملة بالنعت تسمية
صحيحة لا غبار عليها .

ج - أساطل النعت :

- ١ - يأتي النعت مفرداً ، نحو : « جاء زيد الشاعر » .
- ٢ - ويأتي جملة فعلية ، نحو : « جاء رجل يحمل معه كتباً » .

(١) يضاف إلى ذلك أن « الأب » قد ارتبط مع « زيد » بضمير يعود
على زيد ، وهو الهاء في كلمة « أبوه » . وهذا الضمير يسمى السبب ، أي الحبل ،
ومن هنا أخذ هذا النعت اسمه « النعت السببي » . على أن هذا الضمير ليس
ضرورياً اتصاله بالمرفوع ، فقد يستتر في النعت ، ثم يضاف النعت إلى مرفوعه ،
نحو : « جاء زيد الطويل الأب » .

- ٣ - ويأتي جملة اسمية ، نحو : « جاء رجل ثوبُهُ جديدٌ » .
 ٤ - ويأتي ظرفاً ، نحو : « رأيت عصفوراً فوقَ الشجرةِ » .
 ٥ - ويأتي جاراً ومجروراً ، نحو : « رأيت عصفوراً على الشجرةِ » .

فأما الجملة ، اسمية كانت أو فعلية ، فيشترط لمجيئها نعتاً أن يكون المنعوت نكرة ، كما رأيت في المثالين أعلاه . فإن كان ما قبلها معرفة ، فهي حال منه ، لا نعت له ، ذلك أن الجملة ، من حيث التعريف والتوكيد ، تُعدُّ في النكرات ، والنكرة لا تصف إلا النكرة . ومن هنا قيل : الجمل بعد النكرات صفات ، وبعد المعارف أحوال .

ثم يجب في الجملة الواقعة نعتاً أن تشتمل على ضمير يعود على المنعوت يكون كالرابط الذي يربط الجملة به (١) ، كما يجب أن تكون جملة خبرية لا انشائية ، فلا يصح أن يقال : « جاء رجل إضرِبُهُ » . فإن وقع في الكلام جملة طلبية ظاهرها أنها نعت لنكرة ، فليس الأمر كذلك ، وإنما هي مقولة لقول محذوف ، وهذا القول هو الذمت ، وذلك كقول المجاج :

٨٢ - حَتَّى إِذَا جَنَّ الظلامَ واختَلَطَ

جاءوا بِمَذْقٍ : هل رَأَيْتَ الذئبَ قَطًّا ؟

(اللغة : المذق : هو اللبن المزوج بالماء ، فيقل بياضه ، فيشبه لون الذئب . المعنى : يصف قوماً أضافوه وأطالوا عليه حتى سئم ، ثم أتوه بلبن قد أكثروا عليه الماء حتى قل بياضه ، وصار في كدرة وغبرة لون الذئب . الاعراب :

(١) وقد يحذف هذا الضمير للدلالة عليه ، كقول جرير :
 وما أدري أغيرهم تنبأ وطول الدهر أم مال أصابوا ؟
 التقدير : أم مال أصابوه ؟

« حتى » حرف ابتداء . « إذا ظرفية شرطية غير جازمة متعلقة بالجواب . « جن الظلام » فعل وفاعل . « واختلط » فعل وفاعل مستتر . « جاءوا » فعل وفاعل . « بمدق » متعلقان بفعل جاءوا . « هل » حرف استفهام . « رأيت » فعل وفاعل . « الذئب » مفعول به . « قط » ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب ، متعلق بفعل « رأيت » ، وسكن للوقف . « جملة : جن الظلام » مضاف إليها محلها الجر . « جملة : اختلط » معطوفة على المضاف إليها محلها الجر . « جملة : جاءوا » جواب شرط غير جازم لا محل لها . « المجموع الشرطي » ابتداء لا محل له . « جملة : هل رأيت » مقول لقول محذوف هو نمت للذئب ، فمحلها نصب . والتقدير : جاءوا بمدق مقول فيه : هل رأيت الذئب قط ؟
الشاهد : « جاءوا بمدق هل رأيت الذئب » : ظاهر الجملة الاستفهامية أنها نمت للذكورة ، وليس الأمر على ما هو الظاهر ، بل النمت قول محذوف ، وهذه الجملة معمول له ، على ما بيناه في الاعراب . (

وزعم بعضهم أنه يجوز أن تقع الجملة نعتاً للمعرف بـ « ال » الجنسية (١) ، وجعلوا منه قوله تعالى : « وآية لهم الليل المنسلخ منه النهار » أي : الليل المنسلخ منه النهار ، وقول الشاعر :

٨٣ - وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ هَزَّةٌ

كما انتفض المصفور بلله القطر

التقدير : كما انتفض المصفور المبلل بالقطر .

(١) الاعراب : « واني » ان مع اسمها . « لتعروني » لام مزحلقة ، ومضارع مرفوع ، ونون وقيامة ، ومفعول به . « هزة » فاعل . « كما » الكاف حرف جر ، وما : مصدرية . « انتفض المصفور » فعل وفاعل . والمصدر المؤول في محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلقان بنت محذوف للهزة .

(١) « ال » الجنسية لا تفيد مصحوبها إلا تعريفاً في اللفظ فقط ، دون المعنى . ومن هنا كانت إجازة بعضهم نمت مصحوبها بالجملة . انظر الكلام على أنواع « ال » في قسم الأدوات .

التقدير : هزة كائنة كانتفاض المصفور . ويجوز اعتبار الكاف اسماً بمعنى « مثل » فيكون هو نعتاً للهزة ، ويكون مضافاً ، والمصدر المؤول مضاف إليه . والتقدير : هزة مثل انتفاضة المصفور . « بلله القطر » فعل ومفعول به مقدم وفاعل مؤخر . « جملة : إن مع اسمها وخبرها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : تعرفني هزة » خبر إن محلها الرفع . « جملة : انتفض المصفور » صلة الحرف الصدري لا محل لها . « جملة : بلله القطر » نعت للمصفور محلها الرفع .
 الشاهد : « المصفور بلله القطر » . أجازوا للمعرف بـ « ال » الجنسية أن ينعى بالجملة ، لأنه في المعنى نكرة لا معرفة . (

وأما الظرف والجار ، فلا يقمان نعتاً إلا إذا كان ما قبلها نكرة أيضاً ، فإن كان ما قبلها معرفه ، فهما حال منه لا نعت . ثم إن قولنا : انهما نعت ، هو من باب التسهيل ، إذ هما في الحقيقة متعلقان بالنعته المحذوف ، فقولنا : « رأيت عصفوراً فوق الشجرة » تقديره : رأيت عصفوراً كائناً فوق الشجرة .

هذا ، وإذا تعددت النعوت في أشكال مختلفة ، فالغالب تقديم النعت الذي هو مفرد على النعت الذي هو جملة ، كقوله تعالى : « وقال رجل مؤمنٌ من آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ » ، فمؤمن نعت أول ، والجار والمجرور « من آلِ فِرْعَوْنَ » متعلقان بنعت ثانٍ محذوف للرجل ، تقديره : وقال رجل كائن من آلِ فِرْعَوْنَ ، وجملة « يَكْتُمُ إِيمَانَهُ » نعت ثالث للرجل في شكل جملة . وقد يحدث العكس ، فيقدم النعت الذي هو جملة على النعت الذي هو مفرد ، كقوله تعالى : « فسوف يأتي الله بقومٍ يُحْيِيهِمْ وَيُحْيِيونَهُ » ، أدلة على المؤمنين ، أعززة على الكافرين ، ، فالنعت الأول للقوم هو الجملة « يحْيِيهِمْ » ، والنعت الثاني هو المفرد « أدلة » .

د - ما ينعى ، وما ينعى به من الأسماء :

ليست كل الأسماء قابلة لأن تنعت ، ولا صالحة لأن ينعى بها .

١ - فأما المنعوت فهو كل الأسماء ما عدا الضمير ، فلا ينعت ، ولا ينعت به .

٢ - وأما النعت ، فلا يصلح له في الأصل إلا الاسم المشتق الدال على الذات متصفةً بمعنى ، كاسم الفاعل ، نحو : « جاء الطالب المجتهد » ، واسم المفعول ، نحو : « جاء الطالبُ المحبوبُ » ، والصفة المشبهة ، نحو : « جاء زيدٌ الكريمُ » ، واسم التفضيل ، نحو : « زيدٌ شاعرٌ أجودُ من غيره » . أما المشتق الدال على ذات غير متصفة بمعنى ، مثل اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة ، فلا يقع نعتاً ؛ لأنه كالجامد في المعنى ، فلا يقال : « رأيت مكاناً ملعباً » تريد وصف المكان بأنه ملعب . أما إن قلت ذلك مريداً البيان والتفسير على تقدير « رأيت مكاناً أي ملعباً » جاز ذلك ، لأن عطف البيان يكون بالجوامد ، في حين أن النعت لا يكون إلا بالمشتقات .

هذا ، وقد وصفوا بغير المشتق ، لكن على شرط أن يكون صالحاً للتأويل بالمشتق :

آ - (فوصفوا بالمصدر) : فقالوا : « هو رجلٌ ثِقَلَةٌ » ، والتأويل : هو رجل موثوق به ، وقالوا : « هذا رجلٌ عدلٌ » ، والتأويل : هذا رجل عادل .

ب - (ووصفوا باسم الإشارة) : فقالوا : « خذ الكتاب هذا » ، والتأويل : خذ الكتاب المشار إليه .

ج - (ووصفوا بذني) : فقالوا : « هذا رجلٌ ذو فضل » ، والتأويل : هذا رجل صاحب فضل ، وقالوا : « هذه امرأة ذاتُ فضل » ، والتأويل : هذه امرأة صاحبة فضل .

د - (ووصفوا بالاسم الموصول) : بشرط أن يكون مقترناً بـ
« ال » ، فقالوا : « جاء الرجلُ الذي فاز بالجائزة » ، واثناؤيل : جاء
الرجل الفائز ؛ أو أن يكون « ذو » الطائية ، نحو : « جاء الرجل ذو
فاز » ، أي : الفائز ، أو « ال » الموصولة ، كقول أحد الشعراء :

٨٤ - مِنْ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ

لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ نَبِيِّ مَعْدٍ

أي : من القوم الذين رسول الله منهم .

(الاعراب : « من القوم » متعلقان بما قبلهما . « ال » اسم موصول
مبني على السكون في محل جر نعتاً للقوم . « رسول » مبتدأ . « الله » مضاف
اليه . « منهم » متعلقان بنجر محذوف للمبتدأ . « لهم » متعلقان بدانت « دانت
رقاب » فعل وفاعل . « نبي » مضاف اليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر
السالم . « معد » مضاف اليه . « جملة : رسول الله منهم » صلة الاسم الموصول
« ال » لا محل لها . « جملة : دانت رقاب » استثنائية لا محل لها . الشاهد :
« من القوم الرسول الله منهم » : يجوز النعت بـ « ال » الموصولة .)

أما الموصولات « من - ما - أي » فلا ينعت بها .

هـ - (ووصفوا بالعدد) : فقالوا : « جاء رجال خمسة » ،
والثناؤيل : جاء رجال بالفون في العدد خمسة .

و - (ووصفوا بالمنسوب) : فقالوا : « هذا رجلٌ شامي » ،
والثناؤيل : هذا رجلٌ منسوبٌ إلى الشام .

ز - (ووصفوا بالجماد الدال على تشبيهه) : فقالوا : « هذا
رجلٌ أسدٌ » ، والثناؤيل : هذا رجل شجاع .

ح - (ووصفوا بـ « ما » النكرة) : فقالوا : « اقرأ كتاباً ما » ، والتأويل : اقرأ كتاباً مطلقاً ، أي غير محدد ، وقد يراد بها التهويل والتعظيم لا الإبهام ، فتؤول عند ذلك بكلمة « عظيم » ، ومنه المثل المشهور : « لأمرٍ ما جدد قصير أنفه » . أي : لأمرٍ عظيمٍ .

ط - (ووصفوا بكلمتي « كل وأي ») الدالتين على استكمال الموصوف للصفة ، نحو : « أنت رجلٌ كلُّ الرجلِ » ، أي : أنت رجلٌ كاملٌ في الرجوليّة ، ونحو : « أنت رجلٌ أيُّ رجلٍ » ، والتأويل أيضاً : أنت رجلٌ كامل في الرجولية .

هـ - المطابقة بين النعت ومنعوته :

١ - إذا كان النعت رافعاً للضمير المستتر المائد على المنعوت فالمطابقة التامة بينه وبين منعوته واجبة في الجنس (١) والمدد والاعراب والتعريف والتنكير ، سواء أكان النعت حقيقياً ، نحو : « جاء الرجل الفاضل (٢) » ، أم كان سببياً ، نحو : « جاء الرجل الفاضل (٢) الأب » .

تقول في النعت الحقيقي :

- جاء رجلٌ فاضلٌ
- جاء الرجلُ الفاضلُ

تطابقاً في التعريف والتنكير .

(١) تقصد بالجنس : التذكير والتأنيث .

(٢) في كلمة « الفاضل » ضمير مستتر تقديره هو يعود على الرجل . وهذا الضمير هو فاعل المشتق ، لأن المشتق كالفعل ، فلا بد له من فاعل ، فاما أن يكون ظاهراً ، وإما أن يكون مستتراً .

- تطابقا في التذكير والتأنيث .
- جاء رجلٌ فاضلٌ .
 - جاءت امرأةٌ فاضلةٌ .

- تطابقا في المدد .
- جاء الرجلُ الفاضلُ
 - جاء الرجلانِ الفاضلانِ
 - جاء الرجالُ الفضلاءُ

- تطابقا في الاعراب .
- جاء الرجلُ الفاضلُ
 - رأيت الرجلَ الفاضلَ
 - مررت بالرجلِ الفاضلِ

وتقول في النعت السببي :

- تطابقا في التعريف والتنكير .
- جاء الرجلُ الفاضلُ الأبِ
 - جاء رجلٌ فاضلٌ الأبِ

- تطابقا في التذكير والتأنيث .
- جاء رجلٌ فاضلٌ الأبِ
 - جاءت امرأةٌ فاضلةٌ الأبِ

- تطابقا في المدد .
- جاء رجلٌ فاضلٌ الأبِ
 - جاء رجلانِ فاضلا الأبِ
 - جاء رجالٌ فضلاء الأبِ

- تطابقا في الاعراب .
- جاء رجلٌ فاضلٌ الأبِ
 - رأيت رجلاً فاضلَ الأبِ
 - مررت برجلٍ فاضلٍ الأبِ

٢ - أما إذا كان النعت مسيباً رافعاً للاسم الظاهر ، نحو : « جاء رجلٌ فاضلٌ أبوه » . فالمطابقة مقسومة على الشكل التالي :

١ - في العدد : المطابقة ممتنعة ، سواء مع الاسم المتبوع ، أم مع الاسم المرفوع ، وذلك لأنه ، وقد رفع اسماً ظاهراً ، صار كالفعل . والفعل كما نعلم لا يتطابق مع فاعله في العدد ، فنقول : « جاء الرجل - جاء الرجلان - جاء الرجال » . والفعل مفرد كما ترى .

٢ - في الجنس : المطابقة واجبة مع الاسم المرفوع فقط ، وذلك لأنه كالفعل ، والفعل - كما نعلم - يطابق مرفوعه في التذكير والتأنيث ، نقول : « جاء الرجل - جاءت المرأة » .

٣ - في الاعراب والتعريف والتنكير : المطابقة واجبة مع المتبوع فقط .

تقول :

لا تطابق في العدد ، لا مع المتبوع ولا مع المرفوع .

- جاء الرجلُ الفاضلُ أخوه
- جاء الرجلانِ الفاضلُ أخوهما
- جاء الرجالُ الفاضلُ أخوتهم

التطابق في الجنس مع المتبوع .

- جاء الرجلُ الفاضلُ أبوه
- جاء الرجلُ الفاضلةُ أمه

التطابق في الاعراب مع المتبوع لا مع المرفوع .

- جاء الرجلُ الفاضلُ أبوه
- رأيت الرجلَ الفاضلَ أبوه
- مررت بالرجلِ الفاضلِ أبوه

التطابق في التعريف والتنكير مع المتبوع لا مع المرفوع .

- جاء رجلُ فاضلُ أبوه
- جاء الرجلُ الفاضلُ أبوه

ملاحظة :

علمت مما سبق أن في اللغة أسماءً يستوي فيها المذكر والمؤنث ،

مثل : « عجز ، وقتيل ، ومِعْطار ، وذِبْـح ، وجَزَر ،
 وعلامة (١) ... » ، وأن فيها أسماءً يستوي فيها المذكر والمؤنث ، والمفرد
 والمثنى والجمع ، كالمصادر الموصوف بها ، وكالكلمات : « صديق -
 عدو (٢) ... » . ففي مثل هذه الكلمات تمتنع المطابقة اللفظية في النعته
 لثبات الكلمة على صيغة واحدة وصلاحيتها لكلا الجنسين ، أو لكلا الجنسين
 مع كل الأعداد .

فتقول ناعثاً بالمصدر « حق » :

- هذا أمرٌ حقٌ .

- هذه قضيةٌ حقٌ .

- هذان أمران حقٌ .

- هاتان قضيتان حقٌ .

- هذه أمورٌ حقٌ .

- هذه قضايا حقٌ .

وتقول ناعثاً بكلمة « صديق » :

- هذا رجلٌ صديقٌ لنا .

- هذه امرأةٌ صديقٌ لنا .

- هذان رجلان صديقٌ لنا .

- هاتان امرأتان صديقٌ لنا .

(١) راجع فصل المذكر والمؤنث من باب أقسام الاسم .

(٢) راجع فصل الجوع من باب تصريف الاسم .

- هؤلاء رجالٌ صديقٌ لنا .
- هؤلاء نسوةٌ صديقٌ لنا .

وتقول فيما يستوي فيه الجنس فقط دون العدد :

- هذا رجلٌ عجوزٌ .
- هذه امرأةٌ عجوزٌ .
- هذان رجلان عجوزان .
- هاتان امرأتان عجوزتان .
- هؤلاء رجالٌ عجوزٌ .
- هؤلاء نسوةٌ عجوزٌ .

و - حذف النعت والمنعوت :

يجوز حذف كل من المنعوت والنعت إذا كان في الكلام ما يدل عليها .

- ١ - فأما المنعوت فيكثر حذفه إذا كان نعتة غالباً عليه غلبةً جعلت العرب تستغني عن الموصوف بذكر صفته ، نحو : « أقمنا في البطحاء » ، فالبطحاء وصف وليست اسماً ، ولكن لما كان لا يوصف بها إلا المكان المتسع ، صارت كاسم الجنس في دلالتها ، وصار قولك : « أقمنا في البطحاء » يمدل قولك : « أقمنا في الأرض البطحاء » . ومن هذا القيل قولهم : « ضربت بالأبيض » أي : بالسيف الأبيض ، و « طمنت بالاسمر » أي : بالرمح الأسمر ، و « جاءنا راكب » أي : رجل راكب ، إذ لا يركب إلا الانسان ، و « رأيت الأورق » أي : الجمل الأورق ، و « الاطلس » أي : الذئب الأطلس ، و « الورقاء » أي : الحمامة الورقاء ، إلى آخر ذلك مما لا يحصى .

فأما إذا كانت الصفة غير غالبية على موصوفها ، فلا يجوز حذف النعوت لثلاثا يلتبس الكلام ، فلا تقول : « رأيت قصيراً » ، لأن صفة القصر ليست غالبية على شيء حتى يعلم بمجرد ذكرها ، فالقصر يوجد في الثوب والقلم والرجل والباب وغير ذلك من الأجناس ، فإذا قلت : « رأيت قصيراً » لم يعلم ماذا رأيت .

هذا في حذف النعوت ، وبعته مفرد . أما النعوت الذي نعته جملة أو شبهها ، فلم يحزه أكثر النحاة إلا بشرط : أن يكون النعوت جزءاً من اسم قبله مجرور بـ « من » ، نحو قولهم : « نحن فريقان : منّا ظمّعون ، ومنّا أقام » . والتقدير : منّا فريق ظمّن ، ومنّا فريق أقام . فأنت ترى أن كلمة « فريق » ، وهي النعوت المحذوف ، تدل على جزء مما يدل عليه الضمير « نا » المجرور بحرف الجر « من » ، فـ « نا » ، أي : نحن ، تعني المجموع ، و « فريق » هو جزء من المجموع . ومن هذا القبيل ما حكاه سيبويه عن العرب : « ما منها مات حتى رأيتيه في حال كذا وكذا » ، أي : ما منها واحد مات ، وقوله تعالى : « وأنتا منّا الصالحون » ، ومنّا دون ذلك » ، أي : ومنّا ناسٌ دون ذلك (١) . وقوله : « من الذين هادوا يحرفون الكلم » ، أي : من الذين هادوا قوم يحرفون الكلم (٢) ، وقول تميم بن أبي مقبل :

(١) هنا حذف الموصوف ، وصفته شبه جملة ، أي ظرف ، ثم إن قولنا : الظرف صفة ، هو من باب التساهل . والحقيقة ان الظرف متعلق بصفة محذوفة ، وعلى هذا تكون الصفة وموصوفها محذوفين في أمثال هذا التركيب ، والتقدير : ومنّا أناسٌ كائنون دون ذلك .

(٢) والكوفيون يقدرون في مثل ذلك اسماً موصولاً محذوفاً : من الذين هادوا من يحرفون الكلم . وعلى ذلك تكون الجملة صلة لموصول محذوف ، لأنّنا لنعوت محذوف . إلا أن تقدير الموصول لا يستقيم في كل ما ورد من هذه التراكيب استقامة تقدير النعوت .

٨٥ - وما الدهرُ إلا تارتان ، فمنها

أموت ، وأخرى أبتغي العيشَ أكدحُ

أي : فمنها تارة أموت فيها .

(الاعراب : « وما » نافية لا عمل لها . « الدهر » مبتدأ . « إلا » أداة حصر لا عمل لها . « تارتان » خبر . « فمنها » متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف . التقدير : فكأنه منها تارة . « أموت » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « وأخرى » معطوف على المبتدأ المحذوف . « أبتغي » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « العيش » مفعول به . « اكدح » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « جملة : ما الدهر إلا تارتان » ابتدائية لا محل لها . « جملة : فمنها مع المبتدأ المحذوف » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة : أموت » نعت للمبتدأ المحذوف محلها الرفع . « جملة : أبتغي العيش » نعت لأخرى محلها الرفع . « جملة : اكدح » حالية محلها النصب . الشاهد : « فمنها أموت » : جاز حذف المنعوت الذي نعته جملة ، لأنه جزء لاسم قبله مجرور بـ « من » .)

ومن النحاة من لا يشترط لحذف المنعوت الذي نعته جملة إلا ظهور أمره ودلالة الكلام عليه . ومن ذلك قول أحد الرجاز يصف قوساً :

٨٦ - تَرْمِيْ بِكَفِّيْ كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشْرِ

أي : بكفِّي رامٍ كان من أرمى البشر .

(الاعراب : « ترمي » مضارع مرفوع فاعله مستتر تقديره « هي » يعود إلى القوس . « بكفي » جار ومجرور بالياء لأنه مثنى ، متعلقان بـ ترمي ، وحذفت النون من المثنى للاضافة ، أما المضاف إليه فهو المنعوت المحذوف « رامٍ » « كان » ماض ناقص اسمه مستتر يعود على المنعوت المحذوف « رام » . « من » « رمى » متعلقان بخبر كان المحذوف . « البشر » مضاف إليه مجرور ، وسكن

للوقف . « جملة : ترمي » نعت للنفوس الموصوفة في الأشرطة السابقة (١) محلها الجر . « جملة : كان من أرمى البشر » نعت للمضاف اليه المحذوف « رام » ، محلها الجر . الشاهد : « بكفي كان من أرمى البشر » : يجوز حذف الموصوف بالجملة مطلقاً إذا ظهر أمره ودل الكلام عليه .

واعلم أنه إذا حذف النعوت وكان نعته مفرداً ، قام منعوته مقامه في الاعراب : تقول : « رأيت الذئب الأطلس » ، فيكون الذئب مفعولاً به ، والأطلس نعماً له ، فإذا حذف النعوت فقلت : « رأيت الأطلس » ، كان الأطلس هو نفسه المفعول به ، ولا حاجة إلى تقدير النعوت المحذوف . وليس الأمر كذلك فيما كان نعته جملة أو شبهها ، إذ لا بد في هذه الحالة من تقدير المحذوف ، واعطائه ما يستحق من الاعراب ، ثم جعل الجملة نعماً له ، على ما بيننا في اعراب الشاهدين السابقين . وإنما جازت إنابة النعت المفرد عن منعوته المحذوف ، من قبيل أن النعت المفرد اسم ، فهو بذلك صالح لكل الوظائف النحوية والمواقع الاعرابية المختلفة ، بخلاف الجملة وشبهها ، فإنها غير صالحة لأن تكون مبتدأ ، أو فاعلاً ، أو تمييزاً ، فيما لو كان منعوتها واقماً هذه المواقع . يضاف إلى هذا أن جملة النعت تشتمل في العادة على ضمير النعوت المحذوف ، فلو لم تقدر النعوت لماد الضمير على لا شيء .

٢ - وأما النعت فلا يحسن حذفه إلا إذا قويت دلالة الحال عليه ، وذلك فيما حكاه سيبويه من قولهم : « سير عليه ليل » ، يريدون : ليل طويلاً . ومن ذلك قوله تعالى : « يأخذ كل سفينة غصباً » ، والتقدير : يأخذ كل سفينة صالحة غصباً .

(١) الشطران السابقان هما :

وغير كبداء شديدة الوتر

ما لك عندي غير سوطٍ وحجر

ز - قطع النعت :

قطع النعت : هو جعله على خلاف متبوعه في الحركة الاعرابية ، على اعتباره طرفاً في جملة مستقلة ، نحو : « جاء زيدُ الشاعر » ، فالشاعر لم يبق نعتاً لزيد ، وإنما هي مفعول به في جملة مستقلة فعلها محذوف ، تقديره في المثال : « أمدح » ، لأن الوصف يراد به هنا الثناء والتعظيم ، ويقدر الفعل بلفظ : « أذم » ، إذا كان الوصف للتحقير ، كقولك : « جاء زيدُ الخائن » ، ولفظ « أرحم » ، إذا كان الوصف للترحم ، نحو قولك : « جاء زيدُ المسكين » ، ولفظ « أعني » ، إن لم يكن الوصف مشعراً بمدح أو ذم أو ترحم ، نحو : « جاء زيدُ المطار » ، التقدير : أعني المطار .

فاذا كان النعوت منصوباً ، فيكون القطع بالرفع ، نحو : « رأيتُ زيداً الشاعرُ » ، و « رأيتُ زيداً الخائنُ » ، و « رأيتُ زيداً المسكينُ » ، و « رأيتُ زيداً المطارُ » ، والنقطوع هنا خبر لبتداء محذوف تقديره « هو » .

وهذا القطع لا يجوز إلا إذا كان النعت آتياً لغرضي التعظيم والتحقير ، إذ هو عندئذ فضلة في المعنى يمكن التصرف بها حسب الإرادة ، أما إن كان آتياً لغرضي التفريق والتخصيص ، فهو عندئذ متمم لنعوته ، و منعوته في حاجة إليه ، فلا يجوز التصرف به بالقطع .

واعلم أن قطع النعت لا يكفي فيه مجرد المخالفة الاعرابية بين النعت و منعوته ، بل لا بد من أن يصحب ذلك شيء من حركات التكلم وأوضاعه بشر بالقطع ، كأن يسكت التكلم برهة قصيرة بين النعوت و نعته ، فيقول مثلاً : « جاء زيدُ » ثم يسكت برهة ، ثم يستأنف قائلاً

« المطار » ، على تقدير : أعني المطار ، أو أن يعطي النت المقطوع نفمة صوتية مخالفة لنفمة الخبر ، كنفمة الترحم ، أو نفمة الاعجاب ، أو نفمة الاحتقار ، أو غير ذلك من النغمات مما يناسب الغرض الذي جرى من أجله القطع .

هذا ، وأكثر ما يجري القطع لأغراض الترحم والتعظيم والاحتقار ، ويقبل جريانه لنير ذلك من الأغراض .

ثم اعلم أن حذف البتداء والفعل واجب ، فلا يجوز إظهارهما ، إلا إذا كان القطع لغرض الاختصاص ، فيجوز أن تقول : « جاء زيد ، أعني المطار » ، و : « رأيت زيداً ، هو المطار » .

ج - تعدد النت :

يجوز أن يتعدد النت ، ومنعوتة واحد ، نحو : « جاء زيد الشاعر الفقيه الكاتب » ، وأن يتعدد ومنعوتة متعدد ، نحو : « جاء زيد وعمر الكاتب والشاعر » .

١ - فان تعددت النعوت لمنعوت واحد ، فهذه أحكامه :

(آ) - ليس من الواجب التفريق بين النعوت بالواو ، بل هو أمر جائز ، فتقول جاء زيد الشاعر والفقيه والكاتب ، كما يمكن أن تقول : « جاء زيد الشاعر الفقيه الكاتب » . وعدم التفريق بالواو هو الأنصح (١) .

(١) إذا فرقت بالواو فليس حكم النت سارياً على الجميع ، بل الذي يستبرئناً هو الوصف الأول فقط ، أما ما بعده فيعتبر معطوفاً ، كل واحد يعطف ←

(ب) - إذا كان المنعوت لا يتحدد وتعيين لدى السامع إلا بذكر كل النوع ، وجب اتباع هذه النوع جميعاً ، فتقول : « جاء زيدُ الشاعرُ الفقيهُ الكاتبُ » برفع الجميع على الاتباع . وإنما تفعل ذلك إذا كان هناك مثلاً عشرون رجلاً يدعى كل منهم « زيداً » . فإذا قلت : « جاء زيدُ » فقط ، لم يستطع السامع تعيين الجائي من بينهم ، فإذا قلت : « جاء زيد الشاعرُ » فقط ، لم يستطع السامع التعيين لوجود عشرة من الزيدين كلهم شاعر ، فإذا قلت : « جاء زيد الشاعر الفقيه » فقط ، لم يستطع السامع التعيين أيضاً لوجود خمسة من الزيدين كلهم شاعر فقيه ، فإذا قلت : « جاء زيد الشاعر الفقيه الكاتب » ، أمكن السامع أن يحدد زيدك هذا ، لأنه لا يوجد بين الزيدين العشرين إلا زيد واحد يجمع في شخصه هذه الصفات الثلاث .

(ج) - فإن كان المنعوت متعيناً بغير نعوته ، جاز لك في نعوته جميعاً القطع والاتباع ، تقول : « جاء زيدُ الشاعرُ الفقيهُ الكاتبُ » بالاتباع ، أو : « جاء زيدُ الشاعرَ الفقيهَ الكاتبَ » بالقطع . وإنما يجوز ذلك إذا لم يكن هناك إلا زيد واحد يكفي مجرد النطق باسمه لتحديده وتعيينه لدى السامع .

(د) - فإن اختلفت النوع في أفادتها التعيين والتفريق ، وجب الاتباع فيما هو للتفريق ، وجاز الاتباع والقطع فيما دون ذلك .

٢ - وإذا تعددت النوع ومنعوتاتها متعددة فهذه أحكامها :

→ على سابقه ، ففي المثال أعلاه ، يعتبر « الشاعر » هو وحده النعت ، أما « الفقيه » فعطوف على الشاعر ، وأما « الكاتب » فعطوف على الفقيه . فإذا لم تفرق بالواو فالكل يعتبر نعتاً : « الشاعر » نعت أول ، و « الفقيه » نعت ثانٍ ، و « الشاعر » نعت ثالث .

(آ) - إذا كانت النعوت كلها بلفظ واحد ، تُثَبِّتَ أو جمعت ، بحسب المراد ، فتقول : « جاء زيدٌ وعمروُ الشاعران » و « جاء زيدٌ وعمروُ وخالدُ الشعراء » .

(ب) - إذا كانت النعوت بألفاظ مختلفة وجب التفريق بينها بالواو ، فتقول : « جاء زيدٌ وعمروُ وخالدُ الشاعر والفقير والكاثر » . فيكون النعت الأول للمنعوت الأول ، والثاني للثاني ، والثالث للثالث . . وهكذا .

(ج) - ثم إن كانت المنعوتات معمولة لعامل واحد ، أو لعوامل متفقة في المعنى والعمل ، وجب الاتباع في النعوت رفماً ونصباً وجرماً ، تقول : « جاء زيدٌ وعمروُ وخالدُ العاقلون » و « رأيت زيداً وعمراً وخالداً العاقلين » و « مررت بزيدٍ وعمروٍ وخالدٍ العاقلين » ، بالاتباع ، لأن العامل في المنعوتات واحد ، هو « جاء » في المثال الأول ، و « رأيت » في المثال الثاني ، و « مررت » في المثال الثالث .

وكذا يجب الاتباع إذا كانت العوامل متعددة ولكنها بمعنى واحد وعمل واحد ، تقول : « جاء زيدٌ ، وقدم عمروُ ، وأتى خالدُ العاقلون » ، بالاتباع ، لأن كلاً من « جاء ، وقدم ، وأتى » بمعنى واحد ، ولأن كلاً منها قد عمل الرفع في المنعوت .

(د) - أما إذا اختلفت العوامل معنىً ، أو عملاً ، فالقطع واجب ، تقول : « جاء زيدٌ ، وذهب عمروُ العاقلين » بالقطع ، لأن معنى « جاء » هو غير معنى « ذهب » . وكذا تقول : « حدثني زيدٌ ، وحدثت عمراً العاقلين » بالقطع ، لأن العامل الأول أخذ المنعوت الأول فاعلاً ، بينما أخذ الثاني المنعوت الثاني مفعولاً به . فيها متحدان في المعنى ، لكنها مختلفان في العمل بالنسبة للمنعوتات .

٥ - عطف البيان

أ - تعريفه وأغراضه :

عطف البيان هو : تكملة للاسم تلحقه لأحد الفرضين الآتين :

١ - لتحديد المعرفة وتوضيحها وتعيينها إن كانت غير تامة التحديد ، نحو : « مررت بأخيك زيد » ، حيث ترى أن كلمة « أخيك » معرفة ، لكن السامع لم يستطع تحديدها ، لأن له إخوة كثيرين ، فلما عطف عليها كلمة « زيد » استطاع السامع أن يعرف بأي إخوته مررت .

٢ - لتخصيص النكرة ، أي لتضييق دائرة تنكيرها ، نحو : « عندي متاعٌ : ثوبٌ » ، حيث ترى أن كلمة « متاع » تصدق على كثير من الأشياء ، فلما عطف عليها كلمة « ثوب » ضاقت دائرة تنكيرها ، ولم تعد تصدق إلا على جنس الأثواب فقط من بين كل الأمتعة .

وعلى هذا ، نجد أن عطف البيان مثل النعت في وظائفه وأغراضه ، فكلاهما يفرق المعرفة ويحددها ، ويخصص النكرة بتضييق دائرة تنكيرها . فما الفرق بينها ؟

الفرق بينها :

آ - أننا في « النعت » نصل إلى التحديد عن طريق ذكر صفات للذات تميزها وتفصلها عن الذوات الأخرى المشاركة لها في الاسم . فإذا كان لرجل ثلاثة إخوة ، وقلنا له : « رأينا أخاك » ، لم يستطع تحديده

المرئي من بينهم ، فاذا ذكرنا لهذا الأخ المرئي صفة يتحلى بها من دون أخويه الآخرين ، فقلنا : « رأينا أخاك الشاعر » استطاع السامع أن يحدد ويعين الأخ المرئي من بين إخوته . فهو إذن قد وصل إلى التحديد بمساعدة الوصف الذي ميز واحداً من ثلاثة يشتركون جميعاً في اسم « الأخ » .

ب - أما في عطف البيان ، فاننا نصل إلى التحديد عن طريق أخرى ، ليست هي طريق ذكر صفة للذات ، بل طريق ذكر اسم آخر للذات ، يكون أشهر من الاسم الأول ، وأكثر تحديداً له . نقول لرجل : « مات أبو حفص » ، فلا يفهم سامعنا من أبو حفص هذا ؟ إما لأنه لم يسمع بهذا العلم من قبل ، وإما لأنه يعرف عشرة من الرجال كلهم يكنى بأبي حفص ، فلا يدري أيهم هو الميت من بينهم . فاذا عطفنا على اسم ميتنا « أبو حفص » اسماً آخر له ، وليكن كلمة « عمر » ، فقلنا : « مات أبو حفص عمر » ، استطاع السامع أن يعرف من الميت ، لأن كلمة « عمر » قد وضحت له المعنى باسم « أبو حفص » ، أو لأن كلمة « عمر » قد فصلت أبا حفصنا هذا عن بقية المشاركين له في كنيته .

خذ مثلاً آخر : إن لأثني الحمار اسمين ، هما : الأتان ، والحجارة . لكن المتفقين وحدهم هم الذين يفهمون الاسم الأول ، أما العامة فلا يعرفون اتني الحمار إلا باسمها الثاني . فاذا كان سامعنا من العامة ، وقلنا له : « ركبنا أتاناً » ، فلن يفهم مما قلنا شيئاً ، فيصبح من الواجب علينا أن نفسر له « الأتان » بذكر اسم آخر لها يعرفه ، فنقول له : « ركبنا أتاناً حمارة » . فيكون الاسم الثاني توضيحاً وتفسيراً للاسم الأول ، وكلاهما يعني ذاتاً واحدة . هذا هو عطف البيان . وهذه هي وظيفته في الكلام .

وإذن ، فالنعت صفة من صفات الذات تذكر معها لتحديدتها ، أما عطف البيان فهو اسم ثانٍ من أسماء الذات يذكر مع اسمها الأول لتحديدتها ويمكن أن نعبّر عن الفرق بينها بالملاقة الآتية :

النعت : اسم للذات + صفة من صفات الذات ⇐ تحديد الذات

عطف البيان : اسم للذات + اسم آخر للذات ⇐ تحديد الذات

وينتج عن هذا أن عطف البيان لا يكون إلا اسماً جامداً ، لأن اسم الذات جامد ، وإن النعت لا يكون إلا مشتقاً ، أو جامداً في تأويل المشتق ، لأن الأوصاف لا يعبر عنها إلا بالمشتقات .

والخلاصة : أن عطف البيان هو - كما يشير إليه اسمه : ضم اسم للذات إلى اسم آخر يعني الذات نفسها ، من أجل توضيح الاسم الأول وبيانه وتفسيره . وهو صالح في أغلب الأحيان لأن تسبقه بكلمة « أي » التفسيرية (١) . تقول : « جاء أخوك زيدٌ - جاء أخوك .. أي : زيدٌ ، و « ركبت أتاناً حمارةً - ركبت أتاناً .. أي : حمارةً » و « مات أبو حفص عمر - مات أبو حفص .. أي : عمر » .

(١) تقول « في أغلب الأحيان » لأن النحاة اعتبروا من عطف البيان أسماء لا يمكن سبقها بحرف التفسير « أي » ، مثل المنادى الجامد المحلى بالألف واللام المسبوق بكلمة « أيها » كما في قولك : « يا أيها الرجل » إذ لا يصح هنا أن تقول : « يا أيها .. أي : الرجل » . ولكن هذا الاستثناء لا يقدر في صحة الكاشف الذي ذكرناه لعطف البيان ، وهو صلاحيته لأن يسبق بحرف التفسير . ذلك أن اعتبار كلمة « الرجل » عطف بيان في عبارة النداء ، إنما هو اعتبار نحوي صناعي فحسب ، أما من حيث المعنى ، فليست كلمة « الرجل » عطف بيان ، وإنما هي المنادى نفسه سبق بإفظ « أيها » لأن الأسلوب العربي في النداء لا يميز دخول « يا » على المرفع بالألف واللام . وقد صرح بهذا النحاة عند شرحهم لكلمة « أيها » حيث قالوا : إنها وصلة لنداء ما فيه « ال » . ←

ب - أعظم متفرقة :

١ - تجب المطابقة التامة بين عطف البيان ومتبوعه ، في الاعراب ، وفي الجنس ، وفي العدد ، وفي التعريف والتنكير . فهو من هذه الناحية كالنعت الحقيقي تماماً .

٢ - لا يكون عطف البيان إلا جامداً ، لأنه اسم للذات ، وليس وصفاً لها (١) . فهو بهذا يختلف عن النعت الذي لا يكون إلا وصفاً مشتقاً ، أو جامداً في تأويل المشتق .

→ وإذن فهي مجرد وصلة ، أما المنادى الحقيقي فهو المحلى بـ « ال » . واما اعرابه على أنه عطف بيان فهو من قبيل الصناعة النحوية لا أكثر ولا أقل . ثم اعلم أن حرف التفسير « أي » قد يدخل على الجمل ، نحو : « احتيت في الدار ، أي : قدمت فيها » . ولكن لا تعتبر الجملة حينئذ عطف بيان للجملة السابقة ، لأن عطف البيان اسم يكمل اسماً ، والاسمان يعيان ذاتاً واحدة ، ولا يتهاً ذلك في الجمل ، إذ ليست الجملة اسماً لذات . فاذا حصل أن جملة فسرت جملة سابقة فهي تفسيرية ، ولا محل لها من الاعراب ، خلافاً لعلماء المعاني وللشلوبين والفلاييني من النحاة .

(١) قد يظن القارىء أن أسماء المكان والزمان والآلات ، مثل : « ملعب - مبرد - ميزان » لا يمكن أن تقع معطوفة للبيان ، لأنها - كما يعرف - تعد في المشتقات . وليس هذا صحيحاً ، لأن هذه الاسماء ، وإن شاركت الفعل في حروفه ، فهي مثل الجوامد في كونها لا تدل إلا على الذوات فحسب ، من غير دلالة على اتصاف الذات بصفة ، كما تفعل سائر المشتقات كاسم الفاعل ومبالغته ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل . ويمكن توضيح ذلك بما يأتي :

كلمة « ميزان » اسم آلة . وهي إذا لفظت لم يفهم منها غير هذه الآلة المعروفة المستعملة في عملية الوزن ، دون أن تشير الى اتصاف هذه الآلة بمعنى من المعاني .

أما كلمة « فائل » فهي اسم فاعل . وهي إذا لفظت دلت على ←

- ٣ - عطف البيان كالتت في عدم جواز تقدمه على متبوعه .
- ٤ - ليس في عطف البيان ما يسمى عطف بيان سببياً ، كما هو الشأن في النعت ، لأن عطف البيان جامد ، والجامد لا يرفع ضميراً ولا ظاهراً .
- ٥ - لا يجوز في عطف البيان القطع كما جاز في النعت .
- ٦ - يجوز التعمد في عطف البيان كما هو جائز في النعت ، ذلك أن المطفوف الأول قد لا يكفي للتحديد والتفريق فيعطف اسم ثانٍ ، نحو : « جاء أبو علي محمد أخو صالح » ، فكلمة « محمد » لم تكف لتحديد « أبو علي » ، فجاءت « أخو صالح » لاتمام عملية التحديد . ونحو : « رأيت سبتي ليشاً أسداً » ، فكلمة « السبتي » لم يفهمها السامع ، ففسرتها له بكلمة « الليث » ، فلم يفهم أيضاً ، ففسرتها مرة أخرى بكلمة « الأسد » ، قم التفسير .
- ٧ - لا يكون عطف البيان إلا مفرداً ، فلا يقع جملة ولا شبهها . وقد يثبت سبب ذلك في حاشية سابقة ، فارجع إليها .
- ٨ - لا يمكن حذف عطف البيان ولا متبوعه مع دلالة الكلام على المحذوف منها ، لأنه هو ومتبوعه اسمان لذات واحدة ، فذكر أحدهما لا يشعر بحذف الآخر ، بخلاف النعت ، فإنه يدل على غير ما يدل عليه

→ شيتين : على أن هناك ذاتاً عاقلة ، ثم على أن هذه الذات قد انصفت بصفة القتل .

فاذا ظهر للقرىء الفرق ، علم أن أسماء المكان والزمان والآلات تعد في الجوامد ، وليس لها من الاشتقاق إلا مشاركتها للفعل في حروفه . وعلى ذلك ، تعطف هذه الاسماء عطف البيان ، فيقال : « اشترت قبناً ميزاناً » ، كما تهسول مظهرأ حرف التفسير : « اشترت قبناً ، أي : ميزاناً » .

متبوعه ، فمتبوعه يدل على الذات وحدها ، وهو يدل على الصفة القائمة بالذات ، فاذا ذكرت الصفة وحدها ، دلت على أن اسم الذات محذوف ، لأن الصفة لا يمكن أن تقوم إلا بالذات ، تقول : « جاء الراكب » ، فيفهم السامع أن الموصوف محذوف ، وهو كلمة « الرجل » ، لأن صفة الركوب لا يمكن أن تقوم بلا شيء ، بل لا بد من « رجل » يتصف بالركوب حتى يقال « راكب » . والأمر على خلاف ذلك في عطف البيان ، فلو قلت : « جاء عمر » ، حاذفاً « أبو حفص » ، أو : « جاء أبو حفص » ، حاذفاً « عمر » ، لما استطاع السامع أن يستدل على المحذوف منها ، لأن كل اسم منها لا يقتضي استدعاء الاسم الآخر في الذهن .

٩ - عطف البيان كالنعت في كونها لا يصلحان إلا لخدمة الظاهر ، أما الضمير فلا يوصف ولا يمطف عليه عطف بيان .

١٠ - حصر بعض النحاة - ومنهم الزمخشري - عطف البيان بالمعارف . وليس بشيء ، فالبيان يأتي في النكرات كما يأتي في المعارف ، كما قد لاحظت ذلك في الأمثلة السابقة .

١١ - أوجب بعض النحاة أن يكون عطف البيان أوضح من متبوعه وأشهر ، وإلا فهو بدل ، نحو : « جاء هذا الرجل » ، فالرجل : بدل من اسم الإشارة ، وليس عطف بيان ، لأن اسم الإشارة أوضح من المرف بال . هكذا قالوا . وحجتهم في ذلك أن عطف البيان إنما يؤتى به للبيان والتوضيح ، والبيّن يجب أن يكون أوضح من المبيّن . وليس هذا بشيء ، لأن وظيفة عطف البيان ليست هي التفسير دائماً . نعم ، هي كذلك في مثل قولنا : « ركبت أنا حمارة » ، « حيث الاتان » ، غير مفهومة لدى السامع العامي ، فيجب أن يكون عطف البيان عليها أوضح منها في ذهن السامع ، وإلا انتفى الغرض من الاتيان بمطف

البيان . ولكننا نعلم أن من وظائف عطف البيان التفريق والتحديد ، وهذه الوظيفة تم ولو لم يكن المعطوف أوضح من المعطوف عليه ، لأن اجتماع الاسمين للذات الواحدة يكفي لتحديد . لنعد إلى مثالنا « جاء أبو حفص عمر » ، لنرى أن كلمة « عمر » ليست أوضح ولا أكثر تحديداً من كلمة « أبو حفص » ، فما أكثر الآلاف من الناس الذين يسمون بعمر . كذلك فليست كلمة « أبو حفص » بأوضح ولا أكثر تحديداً من كلمة « عمر » ، فما أكثر الآلاف من الناس الذين يكونون بأبي حفص . ولكن اجتماع الاسم مع الكنية ساعد على تحديد الذات ، لأنه لا يوجد بين الناس من يجمع بين هذا الاسم وتلك الكنية إلا شخص واحد .

كذلك نعلم أن من وظائف عطف البيان تضييق دائرة التنكير في النكرة ، أي تخصيصها ، وهذه الوظيفة قد تم بما هو أنكر من المعطوف عليه ، تقول : « عندي خاتم حديد » . فاذا بنجتمك قد تخصص بعطف البيان « حديد » ، وأصبح محصوراً في دائرة الخواتم الحديدية فقط ، مع أن « الحديد » أعم من الخاتم ، إذ تصنع منه الخواتم والأساور والقيود والسيارات وغيرها .

١٢ - قد يأتي عطف البيان لمجرد التوكيد ، لا بقصد التحديد والتفريق ، وذلك عندما تكون الذات محددة ومعينة باسمها الأول ، فاذا قلت : « اشتريت داراً منزلاً » ، فتكون « منزلاً » عطف بيان قصد به التوكيد لا التفسير (١) ، لأن كلمة « داراً » مفهومة بنفسها لدى السامع ، وليست في حاجة إلى التفسير . ومن ذلك قول رؤبة يمدح نصر بن سيار :

(١) ومن النحاة من يعتبرها في هذه الحالة بدلاً من الدار وليست عطف بيان .

٨٧ - إني - وأسطارٍ سَطِرُنَ سَطْرًا -

لقائلٌ : يا نصرُ نصرٌ نصرًا

(الاعراب : « إني » إن واسمها . « واسطار » جار ومجرور متعلقان بفعل قسم محذوف . « سطرُن » ماض مجهول ونائب فاعل . « سطرًا » مفعول مطلق . « لقائل » لام مزحلقة وخبر لـ « إن » . « يا » أداة نداء . « نصر » منادى مبني على الضم في محل نصب . « نصر » عطف بيان على المنادى مرفوع لتبعية على اللفظ . « نصرًا » عطف بيان ثانٍ منصوب لتبعية للمنادى على المحل . « جملة : إني لقائل » ابتدائية لا محل لها . « جملة : القسم المحذوف » مترضة بين اسم إن وخبرها لا محل لها . « جملة : جواب القسم » محذوفة لدلالة ما اكتف القسم عليها . « جملة : سطرُن » نعت للاسطار محلها الجر . « جملة : يا نصر » مقول القول محلها نصب . الشاهد : « يا نصر نصر نصرًا » : جاء عطف البيان للتوكيد لا للتفريق لأن ذات المدوح معينة بكلمة « نصر » الأولى ، فليست في حاجة إلى زيادة بيان . وفي البيت شاهد آخر ، وهو جواز تعدد عطف البيان . وفيه شاهد ثالث ، وهو أن عطف البيان مثل النعت في جواز أن يتبع منوته إما على اللفظ ، وإما على المحل ، إذا كانت المتبوع ذا لفظ يخالف حكم محله (١) .

ملاحظة :

يختلف عطف البيان عن بدل الكل من الكل في أمور أرجأنا لخوض فيها إلى حين الكلام على البدل ، لتكون الفائدة آتم وأكمل .

(١) هذا ، ولبيت اعرابات أخرى فما يتعلق بنصر الثانية والثالثة وروايات أخرى أيضاً فيها . انظر كل ذلك في السيوطي ٢٧٤ ، وحاشية الأمير على المعنى ٥١/٢ ، والدسوقي ٤٦/٢ ، والحزانة ٣٢٥/١ ، والشذور ٤٣٧ ، وابن عيش ٧٢/٣ .

٦ - التوكيد

ينقسم التوكيد إلى قسمين : معنوي ، ولفظي .

آ - التوكيد المعنوي : تعريفه ، وأغراضه :

التوكيد المعنوي : تكملة للاسم تذكر بعده لأحد الأغراض الآتية :

١ - لاقتناع السامع بأن الكلام على الحقيقة ، لا على المجاز ، وأن ليس في الكلام سهو ولا نسيان ، نحو : « جاء زيد نفسه » . حيث نجد كلمة « نفسه » قد ذكرت بعد كلمة « زيد » لفهام السامع أن زيدا هو الجائي ، وليس الجائي كتابه ، أو أمره ، أو شيئا آخر يتعلق به .

٢ - لفهام السامع أن التثنية هي المقصودة حقيقة ، نحو : « جاء الطالبان كلاهما » . تقول ذلك إذا خشيت على السامع أن يظن أن أحدهما فقط هو الجائي فإيا لو قلت : « جاء الطالبان » من غير توكيد .

٣ - لفائدة التعميم الحقيقي ، وإزالة الاحتمال عن الشمول الكامل . نحو : « جاء القوم كلهم » ، حيث زى « كلهم » مفيدة أن حدث الهجاء قد وقع من كل فرد من أفراد القوم دون استثناء ، وأن الكلام على حقيقة الشمول ، وليس فيه نوع من أنواع المبالغة .

وللتوكيد المعنوي ألفاظ مخصوصة لا يستعمل فيه غيرها . وقد اقتص بعضها بإفادة النرض الأول ، وبعضها بالثاني ، وبعضها بالثالث . ولكل منها أحكامه المخصوصة :

ب - ألفاظ التوكيد المعنوي :

١ - (نفس - عين) : ويستعملان للفرض الأول ، أي دفع الهجاز المحتمل عن الذات ، نحو : « جاء زيدٌ نفسهُ - ورأيتُ زيداً عينه » .

ويشترط فيها أن تضافاً إلى ضمير يناسب الاسم المؤكّد ، كما رأيت في المثالين السابقين .

وإذا أكّيدَ بها الجمع وجب جمعها على وزن « أفعل » ، فتقول : « جاء زيدٌ وعمروٌ وخالدٌ أنفُسُهُم - وجاء زيدٌ وعمروٌ وخالدٌ أعينُهُم » ، ولا يجوز جمعها على وزن « فاعول » ، فلا يجوز أن تقول : « جاء زيدٌ وعمروٌ وخالدٌ نفوسهم - ولا عيونهم » .

وإذا أكّيدَ بها المثنى جازت تثنيتهما ، فتقول : « جاء زيدٌ وعمروٌ نفساهما » و « رأيتُ زيداً وعمراً عينهما » . والأفصح أن تجعما ، فتقول : « جاء زيدٌ وعمروٌ أنفسهما » . وقل أفرادهما مع المثنى ، نحو : « جاء زيدٌ وعمروٌ نفسهما » .

ويجوز جرهما بالباء الزائدة ، فتقول : « جاء زيدٌ بنفسيه » . فيكون التوكيد مجروراً باللفظ فقط ، أما محلّه فهو بحسب متبوعه ، رفعاً ونصباً ، وجرأً .

هذا ويصح التوكيد بالنفس والعين معاً ، ولكن بغير حرف عطف ، فتقول « جاء زيدٌ نفسهُ عينه » . فيكون ذلك من قبيل التعدد في التوكيد . وفي مثل هذه الحالة أوجب بعض النحاة تقديم كلمة النفس على كلمة العين ، كما لاحظت في المثال .

٢ - (كلا - كلتا) : وتستعملان للفرض الثاني ، أي دفع الاحتمال والمجاز عن التثنية ، واثبات أنها هي المقصودة حقيقةً . نحو : « جاء الرجلان كلاهما » و « مرت بالمرأتين كليهما » .

ويجب فيها ان تضافا إلى ضمير يناسب المؤكّد ، كما رأيت في المثالين . وهما - في هذه الحالة - ملحقان بالثنى ، فرفعها بالألف ، ونصبها وجرها بالياء .

٣ - (كل - جميع - عامة) : وتستعمل هذه الألفاظ الثلاثة في الفرض الثالث ، وهو افادة التعميم الحقيقي ، وازالة الاحتمال عن الشمول الكامل ، نحو : « جاء الطلاب كلّهم - وجميعهم - وعامتهم » .

ويشترط فيها أيضاً أن تكون مضافة إلى ضمير يعود على المؤكّد ، كما رأيت في الأمثلة السالفة .

ولا بد في مؤكّد هذه الألفاظ من أن يكون جمعاً له أفراد ، كالطلاب في قولك : « جاء الطلاب كلّهم » ، أو مفرداً له أجزاء مستقل بعضها عن بعض ، بحيث يمكن وقوع الحدث على بعض أجزائه دون بعض ، أو وقوع الحدث من بعضها دون بعض ، نحو : « قرأت الكتاب كلّه ، واشترت الدار كلّها ، ومضى الشهر كلّه » . فالكتاب يتألف من أجزاء يمكن إيقاع فعل القراءة على بعضها دون بعض ، وكذا الدار تتألف من أجزاء يمكن وقوع فعل الشراء على بعضها دون بعض ، وكذا الشهر يمكن وقوع فعل المضي من بعضه دون بعض .

فان لم يكن المفرد على هذا الشرط لم يصح توكيده بهذه الالفاظ ، فلا يقال : « جاء زيد كلّه » . لأن فعل المحيى لا يمكن أن يقع من بعض أجزاء زيد دون بعضها الآخر .

وإذا اجتمعت هذه الألفاظ على مؤكد واحد ، فالأفضل أن ترتب على هذا الشكل « جاء القوم كلشهم جميعهم عامشهم » . ويكون ذلك من قبيل تعدد التوكيد .

٤ - (ألفاظ العدد) : لما كانت « كلا وكلتا » تؤكدان التثنية ، وكانت « كل وجميع وعامة » تؤكد الشمول المطلق ، كان من الطبيعي أن تستعمل ألفاظ العدد لتأكيد الجمع المحدد بقدر معين ، فنقول : « جاء الطلاب ثلاثتهم - وخمستهم - وعشرتهم - وخمسة عشرهم - ومشهم - وألفهم » .

ويشترط في هذه الألفاظ أيضاً أن تضاف إلى ضمير يعود على المؤكد ، كما رأيت في الأمثلة .

٥ - (أجمع - جمعاء - أجمعون - جُمع)^(١) : وينبغ على هذه الألفاظ ألا تستقل وحدها بعملية التأكيد ، بل تأتي رديفة للفظ « كل » ، فيقال : « مضى الشهرُ كلُّهُ أجمعُ - حفظتُ القصيدة كلَّها جمعاء - جاء القوم كلَّهم أجمعون - رأيت النسوة كلَّهنَّ جُمعَ » . ويكون ذلك من قبيل تعدد التوكيد .

ويجوز أن تستقل بعملية التوكيد فيقال : « مضى الشهرُ أجمعُ - حفظت القصيدة جمعاء ... الخ » .

وعلى كل ، يجب أن ننبه إلى شيئين واجبين في هذه الألفاظ . أولهما : أنه لا يجوز إضافتها إلى الضمير كشأن الفاظ التوكيد الأصلية

(١) لاحظ أننا لم نذكر المثني في هذه السلسلة ، وهو « اجمان - جموان » . وذلك لأن العرب استغنوا عنها بلفظي « كلا وكلتا » .

السابقة ، فلا يقال : « جاء القوم أجموعم » ، ورأيت النسوة جُمَّهِنَّ ، .
الثاني أن ألفاظ « أجمع - جماء - جُمع » ممنوعة من الصرف ، فلا
يلحقها التنوين ، ولا تقبل الكسرة ، تقول : « جاءت القبيلة جماءً -
رأيت القبيلة جماءً - مررت بالقبيلة جماءً » .

هذا وإذا اجتمعت في التوكيد لفظة « كل » مع « أجمع » ، أو
إحدى فروعها ، وجب تقديم « كل » . فلا يجوز أن يقال : « مضى
الشهر أجمع كلّه » ، بل لا بد من القول : « مضى الشهر كلّه
أجمع » .

٦ - (أ كع - أبصع - ابتع) : وفروعها : « كتاء -
أكتون - كتّع - بصعاء - أبصعون - بُصّع - بتعاء - أبتون -
بتّع » . وهذه الألفاظ لا تستعمل إلا رديفة للفظ « أجمع » وفروعه .
نحو : « مضى الشهر كلّه أجمع أ كع - حفظت القصيدة كلّها جماءً
كتاء - مررت بالقوم كلّيهم أجمعين أكتين - جاءت النسوة كلهن جمع
كتّع » .

وحكم هذه الألفاظ كحكم سابقتها في وجوب مجيئها بعد الذي هي
رديفة له ، وفي عدم جواز إضاقها إلى الضمير ، وفي كونها ممنوعة من
الصرف .

هذا ، ويمكن أن تجتمع كل هذه الألفاظ في التوكيد ، وحينئذٍ
يجب ترتيبها على الشكل التالي : « جاء القوم كلّيهم أجمعون أكتون أبصعون
أبتون » . ويكون ذلك من قبيل التمدد في التوكيد ، بمعنى أن « كلهم »
توكيد أول ، و « اجمعون » توكيد ثانٍ ، و « اکتون » توكيد ثالث ...
وهكذا .

ج - أعظم عامة في التوكيد المنوي :

- ١ - يتبع التوكيد مؤكده في الاعراب ، وفقاً ونصباً وجرّاً .
- ٢ - لا يكون التوكيد إلا بهذه الألفاظ التي عرقتها ، فلا يأتي جملة ، ولا شبهها .
- ٣ - يجب أن يتأخر التوكيد عن متبوعه .
- ٤ - لا يجوز حذف المؤكّد وبقاء التوكيد .
- ٥ - إذا حذف التوكيد فليس في الكلام ما يدل على حذفه .
- ٦ - إذا تمدد التوكيد وجب فيه أمران : الترتيب الذي عرفناه فيما سبق ، ثم عدم التفريق بالواو .
- ٧ - لا يقع القطع في التوكيد كما هو الشأن في النعت .
- ٨ - لا يجوز توكيد النكرة ، فلا يقال : « جاء رجل نفسه » ولا : « مررت بقوم كلهم » . إلا إذا كانت النكرة محدودة المقدار معروفة الحدود ، فيجوز عندئذ توكيدها بألفاظ الشمول فقط ، نحو : « مضى شهر كلّه - اشترت داراً كلها - تصدقت بدينارٍ كلّيّه » .
- ٩ - إذا أريد توكيد الضمير المتصل المرفوع - بارزاً ومستتراً - بكلمتي النفس والعين ، وجب توكيده أولاً بضمير مثله منفصل ، نحو : « جئتَ أنتَ (١) نفسُك - واذهب أنتَ (١) عينُك » . ليكون هذا التوكيد اللفظي قبل التوكيد المنوي فاصلاً بين المؤكّد والمؤكّد . فإن لم يكن الضمير مرفوعاً ، أو لم يكن التوكيد بالنفس والمعين ، فالفصل

(١) وهذا التوكيد بالضمير هو من التوكيد اللفظي لا المنوي . أما التوكيد المنوي فهو الذي بعده .

بالتوكيد اللفظي جائز لا واجب ، تقول : « رأيتك أنت نفسك - ورأيتك نفسك » ، لأن الضمير منصوب . وتقول : « جئتم أتم كلثم - وجئتم كلثم » ، لأن التوكيد بألفاظ الشمول .

فإن كان المؤكّد ضمير رفع منفصلاً فلا فاصل أبداً ، نحو : « أنت نفسك جئت » .

١٠ - ألفاظ التوكيد الأساسية التي مر ذكرها ، وهي « نفس - عين - كلا - كلتا - كل - جميع - عامة » ، لا تقع موقع التوكيد إلا إذا سبقها المؤكّد ، وأضيفت إلى ضميره . فإن اتفقت أحد هذين الشرطين ، فهي حينئذ كلمات عادية تقع مواقع اعرابية مختلفة ، فتقع موقع المتبدأ ، نحو : « كلثم راع » ، أو موقع الفاعل ، نحو : « جاء كل الطلاب » ، أو موقع المفعول ، نحو : « أحب كلّ الفصول » ... وهكذا .

د - التوكيد اللفظي : تعريفه وأغراضه (١) :

التوكيد اللفظي هو : تكرار اللفظ السابق بنصبه ، نحو : « جاء

(١) كان المنهج الذي رسمناه لهذا الكتاب يقضي بإخراج مبحث التوكيد اللفظي من باب تكلمات الاسم ، وإلحاقه بباب الأساليب . وذلك لأمرين : أولهما : أن التوكيد اللفظي ليس مقصوداً على الاسم وحده ، بل نراه في الاسم والحرف والفعل والجملة وشبه الجملة على حد سواء ، كما سنرى بعد قليل . والثاني : أن التوكيد اللفظي ليس تكلمة بالمعنى المفهوم للكلمة ، وهو أن تكون الكلمة خادمة لكلمة أخرى في ناحية من النواحي ، وإنما هو نوع من ترداد الكلمة نفسها لغرض من الأغراض التي سنراها بعد قليل . وهذا - في الواقع - أسلوب في التعبير شائع في كل اللغات ، وليس وفقاً على العربية وحدها .

ومع كل هذا فقد آثرنا بحسنه ها ، لئلا يتفتت مبحث التوكيد في باين ، الأمر الذي يخشى منه أن يوقع القارئ الذي لم ينتبه الى منهجنا في الحيرة والبلبلة .

جاء زيد ، ، أو بلفظ آخر مرادف له ، نحو : « جاء أقبل زيد » .
ويشترط في هذا ألا يكون ذكر الثاني مراداً به تفسير اللفظ الأول ،
وإلا كان من عطف البيان ، كما علمت .

أما الأعراس التي يأتي من أجلها التوكيد اللفظي فهذه أهمها :

- ١ - تمكين السامع من تدارك لفظ فاته سماعه ، أو لم يتبينه .
 - ٢ - وقد يأتي للتهديد ، كقوله تعالى : « كلا ستعلمون ، ثم كلا ستعلمون » .
 - ٣ - وقد يأتي للتهويل : كقوله تعالى : « وما أدراك ما يوم الدين ؟ ثم ما أدراك ما يوم الدين ؟ » .
 - ٤ - وقد يأتي للتلذذ ، نحو : « الأم ، الام !! اعذب لفظ ينطق به الفم » .
- هذا والتوكيد اللفظي ليس مقصوراً على الأسماء ، بل يقع فيها وفي
الحروف والأفعال والجمل .

٥ - حكم التوكيد اللفظي في الأعراب :

ليس للتوكيد اللفظي حكم في الأعراب ، بل يكتبني بالقول : إنه
توكيد لفظي لا محل له من الأعراب ، ففي نحو قولك : « جاء زيد زيد » ،
تقول في « زيد » الثانية : إنها توكيد لفظي لـ « زيد » الأولى ، ثم
تسكت ، دون أن تقول : إنه مرفوع ، أو غير ذلك . وفي نحو قولك :
« جاء زيد زيد » تقول في « جاء » الثانية : إنها توكيد لفظي لـ « جاء »
الأولى ، ثم تسكت ، ولا يجوز أن تقول : إنه فعل ماض فاعله ضمير
مستتر ... الخ .

و - طرق التوكيد اللفظي :

١ - (توكيد الاسم الظاهر) : يكون بتكراره فقط ، نحو :
« جاء زيد زيد » .

٢ - (توكيد اسم الفعل) : يكون بتكراره فقط ، نحو :
« هيهات هيهات السفر » .

٣ - (توكيد الاسم الموصول) : يكون بتكراره وتكرار
صلته أيضاً ، نحو : « جاء الذي فاز الذي فاز » .

٤ - (توكيد الضمير المستتر) : يكون بضمير رفع منفصل
مساوٍ له في المعنى ، نحو : « أذهبُ أنا إلى المدرسة - يذهب هو إلى
البيت - إذْهَبُ أنت إلى الملعب » .

٥ - (توكيد الضمير البارز المتصل) : ويكون بأحد شيئين :
إما بتكراره مع تكرار ما اتصل به ، نحو : « إنك إنك فاجح » ،
وإما بضمير رفع منفصل ، سواءً أكان المؤكِّد في محل رفع ، أم محل
نصب ، أم محل جر ، نحو : « ذهبت أنا إلى المدرسة - إنني أنا أحب
القراءة - عندي أنا كتب كثيرة » .

٦ - (توكيد الضمير المنفصل) : ويكون بتكرار لفظه ، نحو :
« أنت أنت فاجح - إياك إياك أحبُّ » .

٧ - (توكيد الفعل) : ويكون بتكرار لفظه ، نحو : « جاء
جاء الحق » .

٨ - (توكيد الحرف الجوابي) : ويكون بتكرار لفظه فقط ،

نحو : « نعم نعم » جواباً لمن سأل : « هل جاء زيد ؟ » . أو : « لا لا » (١) .

٩ - (توكيد الحرف غير الجوابي) : ويكون بتكراره مع تكرار ما دخل عليه ، نحو : « في البيت في البيت رجل - إنَّ زيداً إنَّ زيداً مسافر - عندي رسالة لك لك » . وإن كان ما دخل الحرف عليه اسماً ظاهراً ، جاز استعمال ضميره عند التكرار ، نحو : « إنَّ زيداً إنه مسافر » .

١٠ - (توكيد الجملة) : ويكون بتكرارها بجميع أجزائها ، بحرف المطف « ثم » ، نحو : « كلاًّ ستعلمون ، ثم كلاًّ ستعلمون » ، أو بغير عاطف ، نحو : « جاء زيدٌ جاء زيدٌ » . والمطف أولى ، إلا إذا أدى إلى اللبس ، نحو : « أكل زيد ثم أكل زيد » ، إذ قد يفهم أنه أكل مرة ثانية وأنت لا تريد إلا أنه أكل مرة واحدة .

(١) ويسري هذا الحكم على بعض الحروف غير الجوابية ، نحو قول جميل :
لا . لا أبوحُ بحبِّ بشنّةٍ لِنها أخذتْ عليّ موافقاً وعبوداً

٧ - البديل

آ - تعريفه وأقسامه :

يحسن - قبل تعريف البديل - أن نذكر أمثلة له توصله ، وتبين الغرض منه . ويحسن - أن نشير منذ الآن - إلى أن الكلمة الأخيرة في كل مثال هي البديل ، وإن السابقة لها هي البديل منه .

١ - (قرأتُ الكتابَ الجريدةَ) : تقول ذلك إذا كنت تريد أن تقول لسامعك : « قرأتُ الجريدة » ، فسبقك لسانك إلى كلمة « الكتاب » ، فاتتهت إلى الخطأ الذي وقعت فيه ، فاتمت كلمة « الكتاب » التي لم تكن تريدها بكلمة « الجريدة » التي هي مرادك من الحديث .

ويسمى هذا النوع من البديل يبدل الخطأ . وهو قسم من أقسام ما يسمى بالبديل المبين ، لأن كلتي « الكتاب والجريدة » متباينتان في المعنى .

٢ - (سافر زيدٌ إلى بيروتَ دمشقَ) : تقول ذلك إذا كنت تظن أن زيداً سافر إلى بيروت ، ولكنك بعد أن تلفظ كلمة « بيروت » تتذكر أن سفر زيد لم يكن إليها ، بل كان إلى دمشق ، وعند ذلك تتبع كلمة « بيروت » التي لم تعد صحيحة ، بكلمة « دمشق » التي أصبحت هي الكلمة الصحيحة بعد أن تذكرت الحقيقة .

ويسمى هذا النوع من البديل يبدل النسيان ، وهو قسم آخر من أقسام البديل المبين .

٣ - (إقرأ ديوانَ حافظ ، ديوانَ شوقي) : تقول ذلك إذا كنت تريد أمر سامعك بقراءة ديوان حافظ ، ولكنك بعد أن تأمره بذلك تعدل عن رأيك هذا ، وترى أن قراءة ديوان شوقي أجدى عليه ، فتذكر « ديوان شوقي » منهاً إلى عدولك عن رأيك الأول .

ويسمى هذا النوع من البدل يبدل الاضراب ، أو بدل البداء ، وهو القسم الثالث الأخير من أقسام البدل المبين .

وقد أشار النحاة إلى أن البدل المبين بأقسامه الثلاثة لا يقع في القرآن ، ولا في الشعر ، ولا في كلام البلغاء ، لأنه في حقيقته إما تصحيح خطأ ناتج عن سبق اللسان ، واما تصحيح خطأ ناتج عن النسيان ، واما عدول عن فكرة إلى أخرى ، وهذا دليل الحيرة والتردد ، وحاشا لله أن يخطئ في كلامه ، أو ينسى ، أو يتردد ، أما الشعراء والبلغاء فكلامهم صادر عن روية لا تسمح بوقوع شيء من ذلك فيه .

٤ - (اعجبني زيدٌ علمه) : تقول ذلك إذا قلت لسامعك : « اعجبني زيد » ، ثم خشيت على سامعك أن يفهم من ذلك أن زيداً أعجبك بكل ما يشتمل عليه من الصفات ، فاردت أن تبين له بالضبط ما أعجبك منه ، فذكرت له « علمه » ، دوماً للإلتباس والتوهم .

ويسمى هذا النوع من البدل يبدل الاشتغال ، لأن « العلم » هو شيء مما يشتمل عليه « زيد » . ويشترط في هذا النوع أن يربط بضمير البدل منه ، كما رأيت في المثال .

ومن المفيد أن ننبه على أن هذا البدل يتفق في وظيفته النحوية مع التمييز المحول . فكلاهما نوع من المجاز خيف منه اللبس على السامع ، فعدل عنه . فأما في التمييز فكان العدول بإعادة المَجْزُوزِ منصوباً ، وأما

في بدل الاشتمال فيكون العدول باعادة المجوز تابعاً في الاعراب لما حمل محله في الاسناد مع ربطه بضمير هذا الحال . واليك أمثلة توضح ما نقول :

(آ) - أمثلة تبين أن بدل الاشتمال محمول عن فاعل أو مفعول به ، مثل التمييز المحول :

- أعجبنى علمُ زيدٍ ← أعجبنى زيدٌ علمه .

- رأيت طلابَ المدرسة ← رأيت المدرسةَ طلابها .

(ب) - أمثلة تبين أن عبارة التمييز المحول يمكن دائماً قلبها إلى عبارة من نوع بدل الاشتمال دون أن يتبدل المعنى :

- تصبب زيدٌ عرقاً ← تصبب زيدٌ عرقه (واصل العبارتين تصبب عرق زيد) .

- فجرنا الأرضَ عيوناً ← فجرنا الأرضَ عيونها (واصل العبارتين فجرنا عيون الأرض) .

إذن ، لا فرق بين التمييز المحول وبدل الاشتمال إلا في اللفظ والتصميم فقط ، أما من حيث المعنى والغرض ، فهما شيء واحد .

ومع ذلك فبينها فرق آخر ، وهو أن أصل التمييز المحول واحد من ثلاثة : الفاعل ، والمفعول به ، والمبتدأ . وليس بعد ذلك شيء ، أما بدل الاشتمال فيكون محولاً عن واحد من هذه الثلاثة ، وعن أشياء أخرى أيضاً . انظر اليه في المثال الآتي لترى كيف أنه محمول عن مجرور : « جلست في المدرسةِ باحتيها » ، إذ الأصل في هذه العبارة « جلست في باحةِ المدرسة (١) » .

(١) كان منهج الكتاب يقضي باخراج هذا النوع من البدل من باب ←

٥ - (قرأتُ الكتابَ نصفَه) : تفعل ذلك إذا قلت لمخاطبك :
« قرأت الكتاب » ، ثم خفت أن يظن أن القراءة وقعت على الكتاب
كله ، فنستدرك قائلاً : « نصفَه » دفعاً للالتباس والتوهم .

ويسمى هذا النوع من البدل ببدل البعض من الكل . وهو في
حقيقته مثل بدل الاشتغال ، إذ هو محمول عن شيء آخر ، فأصل مثالنا :
« قرأت نصف الكتاب » . ثم حوّل الاسناد إلى الكتاب على جهة
المفعولية ، فقيل : « قرأت الكتاب » ، فخيّف اللبس على السامع ،
فردّه المجوز على شكل بدل ، فقيل : « قرأتُ الكتابَ نصفه » .

هو - اذن - وبدل الاشتغال شيء واحد : مجاز عدل عنه (١) .
إلا أن العلاقة في هذين المجازين مختلفة . كانت العلاقة هناك علاقة اشتيالية ،
والعلاقة هنا علاقة جزئية .

ثم انه يشترط في هذا النوع من البدل ما اشترط في سابقه من
وجوب إضافته إلى ضمير يعود على البدل منه ، كما رأيت في المثال آنفاً .

٦ - (جاء ابن الوليدِ خالدٌ) : تقول ذلك إذا قلت لسامعك
اولاً : « جاء ابن الوليد » ، ثم خفت عليه ألا يعرف من ابن الوليد
هذا ؟ فاتبعت كلمتك الأولى بكلمة ثانية تعني الشخص نفسه ، ولكنها
أكثر وضوحاً في ذهن السامع ، وهي كلمة « خالد » .

→ تكلمات الاسم ، وادخاله في باب الأساليب ، لأنه في واقعه أسلوب معين في
تصميم الجملة العربية ، وليس تكملة للاسم الذي قبله . ولكننا آثرنا بجمه هنا للسبب
الذي ذكرناه في الحاشية السابقة تحت مجت التوكيد اللفظي .

ويسمى هذا النوع من البديل ببدل الكل من الكل ، أو بالبديل المطابق ، لأن البديل والمبدل منه متساويان في المعنى ، انها اسمان لمسمى واحد .

ولعل القارئ لاحظ أن وظيفة هذا البديل هي وظيفة تفسير وبيان ، فهو إذن مثل عطف البيان ، لأن وظيفة هذا أيضاً هي البيان والتفسير . ولذلك قال النحاة : كل ما صح اعتباره عطف بيان ، صح اعتباره بدل كل من كل . إلا أن هذا لا يتم في كل المواقع . وسنرى ذلك مفصلاً بعد قليل .



هذا هو البديل إذن ، وهذه هي وظائفه وأغراضه : إنه الكلمة التي يؤتى بها بدلاً من كلمة سابقة عدلنا عنها ، إما لأن هذه غامضة أو قاصرة عن أداء الفكرة التي زيدها (البديل المطابق) ، واما لأنها مجازية يخشى منها أن تلبس الأمر على السامع (بدل الجزء من الكل وبدل الاشتغال) ، واما لأنها الكلمة التي لم زدها في الأساس ، ولكن اللسان سبقنا إليها (بدل الغلط) ، واما لأنها الكلمة غير الصحيحة ، ولكن النسيان حملنا على نطقها (بدل النسيان) ، واما لأننا عدلنا عنها لأنه بدا لنا أمر آخر (بدل الاضراب أو البداء) .

نحن - في عبارة البديل إذن - لا نزيد الكلمة الأولى ، أي البديل منه ، لأنها ليست كلمتنا المقصودة ، إنما نطقنا بها ناسين أو مخطئين ، أو مريدين لها ولكننا رأينا العدول عنها بعد نطقها ، لأنها كلمة قاصرة عن التعبير عما نريد ، أو لأنها كلمة موقمة في اللبس والابهام .

نحن - في عبارة البديل إذن - نزيد الكلمة الثانية ، أي البديل ،

فهي كلمتنا المقصودة ، لأنها هي الصحيحة ، أو لأنها هي الحقيقية ، أو لأنها هي القادرة على التعبير عما يزيد . فإليها وحدها يتوجه اهتمامنا ، وهي وحدها محور كلامنا .

نقول كل هذا لنفهم معنى عبارات النحاة الآتية :

١ - البدل هو التابع المقصود بالحكم .

٢ - البدل على نية تكرار العامل .

٣ - البدل على نية استئناف جملة .

فأما العبارة الأولى فقد وضع معناها مما قلنا سابقاً ، وأما العبارة الثانية والثالثة فتعنيان أنه لو تعرضنا لموقف كلامي كالمواقف السابقة المشروحة إلى جانب الأمثلة ، ثم لم نزد استعمال البدل ، لكان علينا أن نركب جملة أخرى مستأنفة ، نعبّر فيها عما يزيد حقيقة ، بعد أن لم تكن جملتنا الأولى كافية للتعبير . ولنشرح ذلك بالمثال الآتي :

سألني صديقي : « إلى أين مسافر زيد ؟ » ، فاجبت : « مسافر زيد إلى بيروت » . ثم تذكرت أن سفره كان إلى دمشق ، فصححت عبارتي السابقة بعبارة أخرى ، فقلت مستأنفاً : « مسافر زيد إلى دمشق » . فهأنذا أمام عبارتين ، الثانية منها هي المقصودة ، أما الأولى فقد صدرت مني عن سهو أو نسيان . لكن العبارتين متماثلتان ، سوى أن في الأولى كلمة « بيروت » وفي الثانية كلمة « دمشق » . فإذا تساوت الكلمات المتماثلة في العبارتين ، بقيت « دمشق » هي المقصودة ، و « بيروت » هي غير المقصودة . (فهذا معنى قولهم : هو المقصود بالحكم) .

ثم انظر إلى « دمشق » في العبارة الثانية تجدها مجرورة بحرف

جر مثل نظيرتها « بيروت » في العبارة الأولى . (وهذا معنى قولهم :
على نية تكرار العامل) .

ثم انظر مرة أخرى إلى كلمة دمشق تجدها واقعة في جملة مستأنفة .
(وهذا معنى قولهم : على نية الاستئناف) .

والآن يمكنني الاستغناء عن العبارة اثنائية ، وذلك بأخذ كلمة
« دمشق » منها ، وضمتها إلى الجملة الأولى ، أما بقية الكلمات فلا حاجة لي
بها ، لأن لكل منها مثيلاً في الجملة الأولى ، فأقول : « سافر زيد إلى
بيروت ، دمشق ، فتكون كلمة « دمشق » بدلاً من كلمة « بيروت » ،
وما هي في الحقيقة إلا بقية من جملة طويلة مستأنفة ، وما « دمشق » في
الحقيقة إلا مجرور بحرف جر رؤي الاستغناء عن ذكره لوجود مثيل له
في جملة « سافر زيد إلى بيروت » .



وبعد هذا ، فماذا نعرف البدل ؟ أهو تكلمة لما قبله ؟

لا . ليس تكلمة لما قبله ، لأنه هو المقصود بالحكم ، ولعل العكس
هو الصحيح ، أي : ان الذي قبله هو تكلمة له .

ولكن ماذا نفعل والعامل مسلط على ما قبله لا عليه ؟

سنسميه تكلمة من باب المجاز ، لا الحقيقة ، وسنعرفه على الشكل
التالي :

« البدل : تكلمة تصحيحية ، أو بيانية لما قبله » .

ب - أمطام مفرقة :

١ - البدل يطابق البدل منه في الاعراب ، رفعاً ونصباً وجرأً ، نحو : « جاء القومُ ثُلُثُهُمْ - رأيت القومَ ثُلُثَهُمْ - مررت بالقومِ ثُلُثِهِمْ » .

٢ - ليس بمشروط أن يتطابق البدل والمبدل منه تعريفاً وتكثيراً ، بل لك أن تبدل أي النوعين شئت من الآخر ، قال تعالى : « إلى صراطٍ مستقيم ، صراط الله » ، فأبدل « صراط الله » ، وهو معرفة ، من « صراط مستقيم » وهو نكرة . وقال : « لَنَسْفَعَنَ بالنَّاصِيَةِ ، نَاصِيَةٍ كاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ » ، فأبدل « ناصية » ، وهي نكرة ، من « الناصية » ، وهي معرفة . غير أنه لا يحسن إبدال النكرة من المعرفة إلا إذا كانت موصوفة ، كما رأيت في الآية الثانية .

٣ - يبدل الاسم الظاهر من الاسم الظاهر مطلقاً .

٤ - لا يبدل المضمرة من المضمرة . أما قولهم : « قت أنت » و « مررت بك أنت » ، فهو توكيد ، كما تقدم .

٥ - لا يأتي الضمير بدلاً من الظاهر . وأما قولهم : « رأيت زيداً إياه » ، فمن وضع النحاة ، وليس بمسموع .

٦ - يجوز أن يأتي الظاهر بدلاً من ضمير الغائب مطلقاً بدون شرط ، نحو : « أكرمتهُ خالداً - سلمتُ عليه خالدٍ » .

٧ - لا يجوز أن يأتي الظاهر بدلاً من ضمير المتكلم أو المخاطب إلا بأحد شروط ثلاثة : أن يكون البدل بدل كل من كل دالاً على احاطة وشمول ، نحو قوله تعالى : « رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ » .

تكون لنا عيداً ، لأولنا وآخرنا ، ف « أولنا وآخرنا » بدل من « نا » المجرور باللام ، وهي تقييد الاحاطة والشمول .

الشرط الثاني : أن يكون البديل بدل اشتغال ، نحو : « اعجبتي حلمك » ، فحلمك بدل من التاء في « أعجبتي » . ومنه قول عدي بن زيد العبادي :

٨٨ - ذريني ، إنَّ أمرَكِ لن يطاعا

وما أَلْفَيْتِنِي حَلْمِي مُضَاعَا

(الاصراب : « ذريني » فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة ، والياء الأولى فاعل ، والنون للوقاية ، والياء الثانية مفعول به . « إن امرك » إن واسمها ومضاف اليه . « لن يطاع » ناصب ومنصوب مجهول ، ونائب الفاعل مستتر . « وما » حرف عطف مع حرف نفي . « ألفتيني » فعل وفاعل ونون وقاية ومفعول به أول . « حلمي » بدل من المفعول به الأول الذي هو الياء في « ألفتيني » . والياء في « حلمي » مضاف اليه . « مضاعا » مفعول به ثانٍ . « جملة : ذريني » ابتدائية لا محل لها . « جملة : إن واسمها وخبرها » استئنافية لا محل لها . « جملة : لن يطاع » خبر إن محلها الرفع . « جملة : ما ألفتيني » معطوفة على الاستئنافية لا محل لها .

الشاهد : « ألفتيني حلمي » : ابدل الحلم ، وهو ظاهر ، من الياء ، وهو مضر للتكلم . وصح هذا لوقوعه في بدل اشتغال .)

الشرط الثالث : أن يكون البديل بدل بعض من كل ، نحو : « ضربتك رأسك » : فرأسك بدل من الكاف في « ضربتك » . وهو بدل بعض من كل .

٨ - إذا أبدل اسم من اسم استفهام وجب اقتران البديل بهمة الاستفهام ، حتى يكون البديل والمبدل منه متساويين في معنى الاستفهام ، نحو : « من عندك ؟ أزيد أم عمرو ؟ » .

٩ - إذا أبدل اسم من اسم شرط وجب اقتران البدل بحرف الشرط « إن » ، حتى يتساوى البدل والمبدل منه في معنى الشرط ، نحو : « من يجتهد ، إن زيداً وإن عمرو ، ينجح » .

١٠ - لما كان البدل هو المقصود بالحكم ، كان من الطبيعي أن يتطابق مع الخبر في التأنيث والتذكير ، فيما إذا كان المبدل منه مبتدأ ، أو اسماً أصله المبتدأ ، لأن المقصود الحقيقي بالابتداء هو البدل لا المبدل منه ، نحو : « إن زيداً عينه جميلة » - « إن هنداً رأسها صغير » ، فأنت ترى كيف أن « جميلة » « أنثى » لتأنيث البدل « عين » ، رغم أنها في الاعتبار النحوي خبر عن زيد المذكر ، وترى أن « صغير » ذكراً لتذكير البدل « رأس » ، ولم يطابق مبتدأه « هنداً » في التأنيث .

١١ - يجوز القطع والاتباع في البدل كما جاز في التعت ، تقول : « مررتُ بزيدٍ أخيك » ، على الاتباع ، فيكون « أخيك » بدلاً من « زيد » ، أو تقول : « مررتُ بزيد أخوك » ، على القطع ، فيكون « أخوك » خبراً لمبتدأ محذوف تقديره « هو » ، أو تقول : « مررتُ بزيد أخاك » ، على القطع أيضاً ، فيكون « أخاك » مفعولاً به لفعل محذوف تقديره « أعني » .

١٢ - لا يقع البدل إلا بين مفردين ، فيبدل الاسم من الاسم ، نحو : « جاء زيدٌ أخو علي » ، ويبدل الفعل من الفعل ، كقوله تعالى : « ومنَ يَفْعَلْ ذلكَ يَلْتَقِ أَثاماً ، يُضَاعَفْ له العذابُ » ، فيضاعف بدلٌ من « يَلْتَقِ » .

١٣ - أما إذا كان في الكلام ما ظاهره أنه بدل شبه جملة من شبه جملة ، كقوله تعالى : « تكون لنا عيداً لأولنا » ، فليس الأمر على ما هو ظاهر ، بل البدل هو المجرور الثاني وحده ، أما جارؤه فهو تكرار

للجار الأول على سبيل التوكيد (١) .

١٤ - وزعم بعض النحاة أن الجملة تقع بدلاً من المفرد ، أو من جملة أخرى ، واستشهدوا على الأول بقوله تعالى : « أفلا ينظرون إلى الابل ، كيف خلقت ؟ » ، واعتبروا جملة « كيف خلقت » بدلاً من « الابل » . واستشهدوا على الثاني بقوله تعالى : « أمدكم بما تعلمون ، أمدكم بأنعام وبنين » ، فجملوا جملة « أمدكم » الثانية بدلاً من جملة « أمدكم » الأولى .

وليس ما زعموه صحيحاً ، للأسباب الآتية :

آ - إن البديل يقوم على عملية اختصار جملة قبلها جملة تساويها في كل شيء ، ما عدا كلمة واحدة ، فتؤخذ منها هذه الكلمة المتفردة ، وتضم إلى الجملة الأولى ، أما ساؤها فيطرح لوجود ما يماثله في الجملة الأولى ، ويمثل ذلك بالشكل الآتي :

سافر زيد إلى بيروت + سافر زيد إلى دمشق ← سافر زيد إلى بيروت دمشق .

البديل إذن هو بقية جملة مستأنفة ، ومعنى هذا أنه لا يكون هناك بديل إلا إذا كان هناك اختصار جملة ، فإذا ذكرت الجملة كلها ، كما في قوله تعالى : « أمدكم بأنعام وبنين » ، تنافي ذلك مع جوهر البديل . نعم . لو قال تعالى : « أمدكم بما تعلمون ، بأنعام وبنين » ، لكانت الانعام بدلاً من الاسم الموصول « ما » ، لأنها إختصار من جملة ، أمّا والجملة كلها مذكورة ، فلا عملية بديل .

ب - يصرح جميع النحاة ، وفيهم القائلون بوقوع الجملة بدلاً -
 يصرحون بأن البدل على نية الاستثناف ، بمعنى أنه بقية من جملة استثنائية ،
 فكيف يقولون باستثناها وهي محذوفة ، ثم يقولون يبدليتها إذا ذكّرت ؟ !

ج - يقول جميع النحاة : إن البدل على نيّة تكرار العامل ،
 بمعنى أن العامل المسلط على المبدل منه ، جائز التسليط على البدل نفسه .
 ونحن نعلم أن المبدل منه قد يقع مجروراً بالحرف ، أو يقع فاعلاً ، أو يقع
 اسماً للحرف المشبه بالفعل ، فكيف يمكن جعل الجملة بدلاً منه ، وهي لا
 تقع هذه المواقع الاعرابية ؟

د - نحن لا نختلف مع هؤلاء في أن جملة « أمدكم بأنعام وبنين »
 فيها إيضاح وبيان لجملة « أمدكم بما تعلمون » ، وأنها تقدم لها المعنى الذي
 يؤديه البدل . ولكن هذا شيء ، وإعراب الجملة شيء آخر ، فحجج لا
 نعرب الجمل بحسب ما تؤديه من المعاني ، وإلا ، كان علينا أن نقول بأن
 الجملة التعليلية في نحو قولنا : « ثار على المطالعة فانها مفيدة » - ان نقول :
 ان جملة : « فانها مفيدة » في محل نصب على أنها مفعول لأجله . وما
 علمت أن أحداً من النحاة قال بذلك .

نحن إذن لا نعرب الجمل بحسب معانيها ، بل بحسب مواقعها .
 فالجملة لا محل لها من الاعراب إذا وقعت موقفاً لا تقع فيه إلا الجمل .
 لماذا نقول عن الجملة الابتدائية انها لا محل لها ؟ لأن الكلام لا يبدأ إلا
 بجملة . لماذا نقول عن جملة الصلة إنها لا محل لها من الاعراب ؟ لأن
 الاسم الموصول والحرف الموصول لا يقع بعدهما إلا جملة . لماذا نقول عن
 جملة جواب القسم إنها لا محل لها من الاعراب ؟ لأن القسم لا يجب
 إلا بجملة .

هناك إذن مواقع في الكلام خاصة بالجملة . فاذا وقعت الجملة فيها ،

كانت في محلها الطبيعي المخصص لها . وقولنا عنها « لا محل لها من الاعراب » يعني انها « في محلها الطبيعي المخصص للجمل » .

متى إذن نقول ان الجملة في محل رفع خبر ؟ نقول ذلك إذا وقعت بعد المبتدأ ، وهذا الموقع خاص بالاسم المفرد ، فاذا احتلته الجملة ، وهو ليس لها ، بل للمفرد ، قلنا إنها ذات محل من الاعراب . وقل مثل هذا في الجملة الحالية ، والمضاف اليها ، والمفعول بها ... الخ .

وعلى هذا الأساس في اعراب الجمل - وهو الأساس الذي وضعه النحاة بأنفسهم - سنحاكم المسألة في قوله تعالى : « أمدكم بما تعلمون ، أمدكم بأنعام وبنين » .

لننظر إلى المكان الذي تحتله جملة « أمدكم بأنعام وبنين » ، ولنتساءل : أهو مكان للجمل ؟ أم هو مكان للمفرد ؟ . فان كانت الأولى ، فالجملة لا محل لها ، وإن كانت الثانية ، فالجملة ذات محل .

ونحن نحيب عن السؤال فنقول : المحل هو محل جمل وليس محل مفردات . ودليلنا على ذلك من وجهين .

١ - لو كان المحل للمفرد لصح أن يقع محلها ، ولو وقع لأدى ذلك إلى أن يكون المفرد بدلاً من جملة « أمدكم بما تعلمون » . ولا أظنهم يسلمون بوقوع المفرد بدلاً من جملة .

٢ - يقول النحاة إن البديل المفرد هو بقية جملة ، إذن فالمحل في الأصل هو للجملة ، وليس للمفرد . وعلى هذا يكون البديل المفرد هو الذي حل محل الجملة ، وليست الجملة هي التي حلت محله . إن البديل هو نائب عن جملة ، فاذا جاءت الجملة ، فقد جاء الأصيل وحل في مكانه الطبيعي .

فاذا تقرر هذا ، علمت أن جملة « أمدكم بأنعام وبنين » جملة احتلت مكاناً خاصاً بالجل ، لا بالفردات . وعلى هذا ، فلا محل لها من الاعراب ، وليست تابعة لشيء ، ولتحمل - بعد ذلك - من المعاني ما تشاء .

ج - بين البرل وعطف البيان :

رأينا - فيما سبق - أن بدل الكل من الكل وعطف البيان يقومان بمهمة واحدة ، هي التفسير والبيان لما قبلها . ولذلك ، ففي كثير من المواضع ، يمكن إعراب الكلمة المفردة عطفاً بيانٍ أو بدل كل من كل ، وذلك نحو قولك : « جاء أخوك زيد » . فزيد هي عطف بيان على الأخ ، أو هي بدل منها ، ولا يمكن التفريق بينها بحال من الأحوال (١) .

(١) زعم بعضهم أن التفريق ممكن . فقالوا : إن كان للمخاطب إخوة غير زيد ، فتكون كلمة « زيد » قد أنت لتفريق الأخ الجائي وتعيينه من بين كل الاخوة ، وعلى ذلك تكون الكلمة عطف بيان ، وإن لم يكن للمخاطب غير أخ واحد ، فيكون مجيء كلمة « زيد » لا لتعيين الجائي ، لأنه معين بفرده ، وإنما يكون مجيئها للبدلية ، لأن التكلم قد عدل عن كلمة « الأخ » الى كلمة « زيد » .

وقال آخرون : يمكن التفريق بطريقة أخرى ، وهي أن نطلع على قصد التكلم ، فإن كان يقصد بالحكم الكلمة الأولى ، فالثانية عطف بيان ، لأن عطف البيان ليس هو المقصود بالحكم ، وإن كان يقصد الثانية ، فالثانية بدل ، لأن البدل هو المقصود بالحكم .

ونحن نقول : إن كل هذا تمحل ، إذ من أين للمعرب أن يطلع على سريرة التكلم ؟ بل لو أننا سألنا هذا التكلم : أي الكلمتين قصد بحكمك ؟ ما استطاع الى الاجابة سيلاً . ثم من أين لنا - ونحن نهرب الكلام - أن نطلع على الأحوال الشخصية للمخاطبين لنعرف ما اذا كان المخاطب أخ واحد ، أم اخوة متعددون ؟ أم ان علينا أن نؤسس في الاعراب « علم رجال » كعلم الرجال الذي عند علماء الحديث ؟ !

إلا أننا - في مواضع أخرى - نستطيع التفريق بين ما هو بدل ، وبين ما هو عطف بيان . ولا يتبيأ ذلك إلا إذا كان في الكلام ملاسبات أو شروط معينة تخصص بواحد من الاثنين دون الآخر . واليك ذلك موضعاً بالأمثلة :

١ - (وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره) : فالصدر المؤول من « أن أذكره » يمين اعتباره بدلاً من الهاء في « أنسانيه » . ولا يجوز اعتباره عطف بيان ، لأن عطف البيان لا يكون لضمير .

٢ - (فيه آيات بيّنات : مقام إبراهيم) : يمين هنا اعتبار « مقام » بدلاً من « آيات » ، ولا يجوز اعتباره عطف بيان ، لأن عطف البيان يطابق متبوعه في التذكير والتأنيث ، وليس في الآيّة مطابقة .

٣ - (ومن يفعَلْ ذلك يَلْقَ أثاماً : يضاعف له العذاب) : يمين ههنا اعتبار « يضاعف » بدلاً من « يلقَ » ، ولا يجوز اعتباره عطف بيان ، لأن عطف البيان لا يكون بين الأفعال ، بل بين الاسماء فقط .

٤ - (يا زبيدُ الحارثُ) : يمين هنا كون « الحارث » عطف بيان على زبيد ، ولا يجوز اعتباره بدلاً منه ، لأن البدل على نية تكرار العامل ، بمعنى أنه صالح لأن يسلط عليه العامل المسلط على البدل منه ، وهذا غير متيسر في مثالنا ، إذ لا يقال : « يا الحارث » .

٥ - (هند قام عمرو أخوها) : يمين هنا أن يكون « أخوها » عطف بيان على « عمرو » ، ولا يجوز اعتباره بدلاً ، لأن البدل هو في التقدير من جملة أخرى ، أي هو اختصار لجملة مستقلة ، وعلى ذلك يصلح دائماً للطرح ، لأن الجملة قبله مستقلة عنه ، وليس هذا متيسراً في مثالنا ، إذ لو طرحناه وقلنا : « هند قام عمرو » ، لاختل الكلام وضاعت

للأساليب

باتهائنا من الباب السادس الذي درسنا فيه تكلمات الاسم ، نكون قد أتينا على جميع العناصر التي يمكن أن تدخل في تركيب الجملة العربية . ومع ذلك ، لا يمكن القول إننا درسنا كل التراكيب العربية . فلا يزال أمامنا تراكيب كثيرة تحتاج إلى الدرس ، ولكن العناصر الداخلة في هذه التراكيب لا تخرج عما درسناه في الأبواب السابقة . إنها تأنف من فعل وفاعل ، أو من مبتدأ وخبر ، أو من جار ومجرور ، وقد نرى فيها تكلمات خاصة بالفعل ، وأخرى خاصة بالاسم . لكن الشيء الذي يميزها من غيرها من التراكيب ، هو أنها مصممة على أشكال مخصوصة ، لتؤدي - في غالبها - معاني خاصة ، كالنداء ، والاستثناء ، والتعجب ، والمدح ، والذم ، والاعتراف ، والتحذير ، وما إلى ذلك .

ولهذا السبب - أي لأنها تراكيب مخصوصة لمعانٍ مخصوصة - فقد سميناها بالأساليب . وأفردنا لها هذا الباب السابع للدراسة .

وشيء آخر ينبغي في هذا الباب ، وهو تلك الأشياء التي ليست من العناصر الأساسية في الجملة ، ولا من العناصر التكميلية ، بل هي عناصر الحاقية - إذا صح التعبير - بمعنى أنها تدخل الجملة لتكون ملحقة بأحد عناصرها ، مشاركة له في حكمه ، سلباً أو إيجاباً ، أو مقوية لمعناه الذي يؤديه . ونعني بكل ذلك أسلوب عطف النسق ، وتوكيد الفعل بالنون .

١ - عطف النسق

آ - تعريفه :

عطف النسق (١) هو : جعل شيئين يشتركان في وظيفة نحوية واحدة ، بواسطة حرف تشريك يوضع بينها ، يسمى بحرف العطف .

وإليك أمثلة توضح ذلك :

١ (جاء زيدٌ وعمرو) : اشترك زيد وعمرو في وظيفة الفاعلية (٢) .

٢ - (جاء وجلس زيد) : اشترك الفعلان في وظيفة المسند .

٣ - (جاء زيد يحمل كتاباً ويقرأ فيه) : اشتركت الجملتان الثانية والثالثة في وظيفة بيان الحال .

٤ - (اقرأ الكتاب لا الجريدة) : اشترك الكتاب والجريدة في وظيفة المفعولية ، لكن الكتاب كان مشتركاً على جهة الايجاب ، بينما اشتركت الجريدة على جهة النفي .

٤-

(١) هذه التسمية للكوفيين ، وهي التي اشتهرت أكثر من غيرها .
والبصريون يسمونه عطف الشركة .

(٢) لكننا لا نقول عن « عمرو » في الاعراب انه فاعل ، وإن كان في المعنى كذلك ، بل نقول انه معطوف على الفاعل « زيد » وكذا الأمر في كل معطوف .

ولما كان المظوف شريك المظوف عليه في الحكم والوظيفة ، كان من الطبيعي أن يكون مثله في الحركة الاعرابية ، رفعاً ، ونصباً ، وجرأً ، وجزماً .

ب - أمرف العطف :

أحرف العطف تسعة ، هي : « و - ف - ثم - حتى - أو - أم - بل - لا - لكن » .

١ - (الواو) : وتكون للجمع بين المظوف والمظوف عليه في الحكم والاعراب جمعاً مطلقاً ، فلا تفيد ترتيباً ولا تعقيباً . فاذا قلت : « جاء زيد وعمرو » فالعنى انها اشتركا في حكم الحىء ، أي انها اشتركا في الفاعلية ، ولكن لا يعلم أيهما جاء قبل الثاني ؟ كما لا يعلم أجااء معاً ، أم جاءا متتالين ؟

٢ - (الفاء) : وتكون للترتيب والتعقيب ، فاذا قلت : « جاء زيد وعمرو » فالعنى أن زيدا جاء أول ، وان عمراً جاء بعده بلا مهلة بين مجيئها .

٣ - (ثم) : وتكون للترتيب والتراخي ، فاذا قلت : « جاء زيد ثم عمرو » ، فالعنى أن زيدا جاء أول ، وان عمراً جاء بعده ، وكان بين مجيئها مهلة .

٤ - (حتى) : وهذه لا تكون عاطفة إلا بشروط : أن يكون مظوفها اسماً ظاهراً ، وأن يكون جزءاً من المظوف عليه أو كجزء منه ، وأن يكون غاية ونهاية للمظوف عليه ، وأن يكون مفرداً لا جملة ، نحو : « نجح الطلاب حتى الكسول » - وأكلت السمكة حتى رأسها - وأعجبت بالقوم حتى الأولاد .

٥ - (أو) : وتكون هذه لأحد الشيتين ، نحو : « إقرأ الكتابَ أو الجريدة » .

٦ - (أم) : وهذه لا تعطف إلا بشرط أن تكون بعد همزة الاستفهام أو همزة التسوية ، فالأول نحو : « أزيد جاء أم عمرٌو ؟ » ، والثاني نحو قوله تعالى : « إن الذين كفروا سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم (١) لم تنذرتهم ، لا يؤمنون » . وتسمى في هذه الحالة « أم » المتصلة . لاتصال ما بعدها بما قبلها واشتراكها في الحكم من جهة واحدة ..

وليس بضروري ظهور الهمزة ، بل يكفي أن يكون الكلام على تقديرها ، فمثالها وهي مقدرَةٌ للتسوية ، قراءة ابن مُحيصين : « سواءٌ عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم » ، ومثالها مقدرَةٌ للاستفهام قول عمر بن أبي ربيعة :

٨٩ - لَعَمْرُكَ ما أدري ، وإن كنتُ دارياً ،

بِسَبْعِ رَمِيْنِ الجمرِ أمْ بئانِ

أي : أبسبع أم بئانٍ ؟

(الاعراب : « لعمرُك » اللام لام الابتداء ، و « عمر » مبتدأ خبره محذوف وجوباً . التقدير : عمرُك قسَمي ، والكاف مضاف إليه . « ما » نافية . « أدري » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « وان » الواو نافية ، وان وصلية . « كنتُ دارياً » كان واسمها وخبرها . « بسبع » متعلقان برمين . « رمين » فعل وفاعل . « الجمر » مفعول به . « أم » حرف عطف . « بئان » معطوفان

(١) المعطوف هنا هو المصدر المؤنن . والتقدير : انذارك وعدم انذارك

على « بسبع » . « جملة : لعمر ك قسمي » ابتدائية لا محل لها . « جملة : ما أدري » جواب القسم لا محل لها . « جملة : وان كنت دارياً » حالة محلها النصب (١) . « جملة : رمين » سدت مسد مفعولي « ما أدري » ، وذلك لأن الفعل مطلق عنها بهمزة الاستفهام المحذوفة .
 الشاهد : « بسبع ... أم بثان » : جاءت « ام » متصلة عاطفة لأنها بعد همزة استفهام مقدرة . (

فان لم تأت « أم » بعد إحدى الهمزتين فهي حرف استئناف لا حرف عطف ، كقوله تعالى : « لا ريبَ فيهِ مِنْ رَبِّ العالمينَ ، أم يقولون افتراءً » أي : بل يقولون افتراء . فان جاء في الكلام ما ظاهره أنه معطوف ، فليس الكلام على ما هو ظاهر ، بل لا بد من تقدير جملة مستأنفة ، وذلك كقولهم : « إنها لايلُ ، أم شاءُ » ، إذ التقدير : أم هي شاءُ . فتكون « شاءُ » خبراً لمبتدأ محذوف ، كما هو ظاهر في التقدير ، وتكون « أم » المنقطعة حرف استئناف لا عمل له .

٧ - (بل) : وهذه لا تنطف إلا المفردات ، فان وقعت بين الجمل ، فهي مثل « أم » المنقطعة : حرف استئناف لا عمل له .

وسواء أكانت عاطفة أم غير عاطفة ، فلها معينان : الاضراب : وهو المدول عما قبلها ، ونقل الحكم إلى ما بعدها . نحو : « جاء زيد ، بل عمرو » . فكأنك بعد أن نسبت المحيي إلى زيد ، عدلت عن ذلك ونسبته إلى عمرو ، فأصبح زيد في حكم الذي لم يجيء . وهذا المعنى لا يكون لها إلا بعد كلام مثبت ، كما رأيت في المثال .

(١) ويجوز اعتبارها اعتراضية بين الفعل « ادري » ومفعوله وهو جملة رمين . وعلى ذلك تكون الواو المقترنة بها واواً اعتراضية .
 وعلى كلا الاعتبارين تكون « ان » الوصلية حرف شرط لا سببي (راجع مبحث الشرط) . وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام السابق .

والمعنى الثاني لها هو الاستدراك . وهو : تقرير الحكم لما قبلها ،
 واثبات نقيضه لما بعدها ، نحو : « ما جاء زيد ، بل عمرو » . فأنت
 قد قررت عدم المحيي لزيد ، وأثبت نقيضه ، وهو المحيي ، لعمرو .
 وهذا المعنى لا يكون لها إلا بعد النفي أو النهي ، نحو : « لا تقرأ
 الجريدة ، بل الكتاب » .

٨ - (لكن) : ومعناها الاستدراك . ولا تكون عاطفة إلا
 بشروط : أن يكون معطوفها مفرداً ، فاذا وقعت بين الجمل فما بعدها
 مستأنف لا معطوف ، ثم ان يسبقها نفي أو نهي ، ثم ألا تكون مسبوقه
 بالواو ، فان سبقت بها فما بعدها جملة مستأنفة . ومثال ما اجتمعت فيه
 الشروط : « لم يأت زيد لكن عمرو » .

وإذا لم تكن « لكن » عاطفة بسبب فقدان أحد الشروط ، وكان
 ظاهر المفرد الذي بعدها يوم أنه معطوف على ما قبلها ، وجب تقدير هذا
 المفرد طرفاً في جملة ، ثم جعل هذه الجملة مستأنفة ، كقوله تعالى : « ما
 كان محمد أباً أحدٍ من رجالِكُمْ ، ولكن رسولَ الله » ، فظاهر
 « رسول » أنه معطوف على « أب » ، وليس الأمر كذلك ، لأن « لكن »
 غير عاطفة بسبب سبقها بالواو . فتكون « رسول » خبراً لكان محذوفة
 مع اسمها ، والجملة كلها استثنائية لا محل لها . والتقدير : ما كان محمد أباً
 أحد من رجالكم ، ولكن كان رسول الله .

٩ - (لا) : وهذه أيضاً لا تعطف إلا المفردات ، ولا تأتي
 إلا بعد الايجاب ، وحين العطف بها تثبت الحكم لما قبلها ، وتنفيه عما
 بعدها ، نحو : « إقرأ الكتاب لا الجريدة (١) » .

(١) حصرنا هنا هنا في شروط العمل لكل حرف من حروف العطف ،
 ولم نذكر لها من المعاني إلا الغالب عليها ، أو ما هو ضروري لفهم وظائفها النحوية ،
 وبيان مواقعها . أما سائر معانيها فقد أرجأنا الكلام عليه الى حين بحثها بالتفصيل في
 قسم الأدوات .

ج - أمطام متفرقة :

- ١ - يعطف الظاهر على الظاهر : « جاء زيد وعمرو » .
- ٢ - يعطف الفعل على الفعل بشرط أن يتحدا زماناً : « قام وقعد زيد » .
- ٣ - تعطف الجملة على الجملة : « جاء زيد وذهب عمرو » .
- ٤ - يعطف الظرف على الظرف : « سافرتُ إلى بيروتَ وإلى دمشقَ » .
- ٥ - يعطف الضمير المنفصل على الضمير المنفصل : « أنا وأنت صديقان » .
- ٦ - يعطف الضمير المنفصل على الضمير المتصل : « أكرمهم وإياكم » .
- ٧ - يعطف الضمير المنفصل على الظاهر : « جاءني زيدٌ وأنت » .
- ٨ - يعطف الظاهر على الضمير المنفصل : « ما جاءني إلا أنت وزيدٌ » .
- ٩ - لا يعطف على الضمير المتصل المرفوع ، ولا على المستتر إلا بفواصل ، فاما أن يكون الفاصل توكيداً بضمير منفصل ، نحو قوله تعالى : « اسكن أنت وزوجك الجنةَ » ، وإما أن يكون بغيره ، كقوله تعالى : « ما أشركنا ولا آباؤنا » ، حيث جاءت « لا » فاصلاً بين « نا » في أشركنا ، وبين المعطوف « آباؤنا » .

١٠ - قال بعضهم لا يجوز العطف على الضمير المحرور إلا بإعادة الجار (١) نحو قوله تعالى : « فقال لها والأرضِ » والصحيح أنه يجوز

(١) سواء أكان الجار حرفاً ، أم كان مضافاً .

بغير اعادة الجار ، وإن كان ذلك قليلاً ، ومنه قوله تعالى : « وكفرُ بِهِ - والمسجدِ الحرامِ » ، وقراءة بعضهم : « واتقوا اللهَ الذي تساءلونَ بِهِ - والارحامِ » بالجر عطفاً على الهاء .

١١ - يجوز أن يمطف الفعل على الاسم المشبه للفعل ، كاسم الفاعل ونحوه ، ويجوز أيضاً عكس هذا ، وهو أن يمطف على الفعل الواقع موقع الاسم اسمٌ ، فمن الأول قوله تعالى : « فالتغيراتِ صبوحاً ، فأتترنَ به نَقَمًا » ، فمطف الفعل « أترن » على اسم الفاعل « التغيرات » .
ومن الثاني قول أحد الرجاز :

٩٠ - باتَ يُغَشِّيها بِعَضْبِ باتِرٍ
يَقْصِدُ في أسوقِها وجائِرٍ

(اللفظة : يغشيا : يطوها بالسيف . العضب : السيف . الباتر : الفاعل . يقصد : يقطع على غير تمام . الجائر : الظالم .
المعنى : يمدح رجلاً بالكرم ، وبأنه ينحر إبله لضيوفه ، فيقول : إنه بات يلو إبله بسيف قاطع يقطع سوق ما يستحق الذبح ، ويجوز الى أخرى لا تستحقه الاعراب : « بات » ماض ناقص اسمه مستتر . « يغشيا » مضارع مرفوع فاعله مستتر ، والضمير مفعول به . « بعضب » متعلقان يغشيا . « باتر » صفة للعضب . « يقصد » مضارع مرفوع فاعله مستتر يعود على العضب الباتر . « في أسوقها » متعلقان يقصد . والضمير المتصل مضاف اليه . « وجائر » الواو حرف عطف . جائر : معطوف على يقصد ، مجرور لأن جملة يقصد في محل جر صفة ثانية لعضب . « جملة : بات مع خبرها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يغشيا » خبر بات محلها نصب . « جملة : يقصد » صفة ثانية للعضب محلها الجر .
الشاهد : « يقصد ... وجائر » : عطف الاسم المشتق ، وهو اسم الفاعل ، على الفعل . وهذا جائز لأن المتعاطفين متشابهان (١) .)

(١) واقع العطف هنا وحقيقته ، هو عطف المفرد على محل الجملة التي ←

١٢ - قد تحذف الفاء مع معطوفها للدلالة ، ومنه قوله تعالى :
 « فمن كان منكم مريضاً ، أو على سفرٍ ، فعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ »
 أي : فأقْطَرَ فعدةٌ من أيامٍ أُخَرَ ، فحذف « أفطر » والفاء الداخلة
 عليه ؛ وكذلك الواو ، ومنه قولهم : « ركبُ الناقةِ طليحان » أي :
 ركبُ الناقةِ والناقةُ طليحان . (أي : مُتَعَبَان) ؛ وكذلك « أم » ،
 ومنه قول أبي ذؤَيْبٍ : « فما أدري أرشد طلابها ؟ » والتقدير : أرشد
 طلابها أم غي ؟

١٣ - انفردت الواو - من بين حروف العطف - بجواز أن يحذف
 معطوفها بشرط بقاء معموله دالاً عليه ، كقول الراعي النميري :

٩١ - إذا ما الغاياتُ برزْنَ يوماً
 وزَجَّجْنَ الحواجِبَ والعيونا

أي : وكَحَلَّنَ العيون .

(الاعراب : « إذا » ظرفية شرطية غير جازمة متعلقة بالجواب . « ما »
 زائدة . « الغايات » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده . « برزن » فعل
 وفاعل . « يوماً » ظرف متعلق ببرزن . « وزججن » فعل وفاعل .
 « الحواجِبَ » مفعول به لفعل زججن « والعيون » مفعول به لفعل محذوف تقديره
 « كحلن » . ولا يجوز اعتباره معطوفاً على الحواجِبَ ، لأن العطف يعني التشريك
 في الحكم ، والعيون لا يمكن أن تشترك مع الحواجِبَ في الترجيح ، إذ لا ترجيح

→ يمثلها الفعل ، بدليل أن المعطوف مجرور ، ومحل الجملة المعطوف عليها هو الجر . ولا
 يتوهم القاري أن العطف جار على لفظ الفعل ، والا ، وجب رفع « جازر » ،
 لأن فعل « يقصد » مرفوع ، كما ترى . أو يمكنك أن تقول : أن العطف
 جرى بين المفرد ، والمفرد الذي يمكن أن تؤول الجملة اليه ، إذ التقدير : بضم
 مآثرٍ قاصدي وجاهزٍ . وكذا التقدير في الآية : فالفترات صباحاً ، فالفترات تمأ .

الميون ، بل الميون تكحل . « جملة : الغايات مع فعله المحذوف » مضاف إليها محلها الجر . « جملة : برزن » مفسرة للفعل المحذوف لا محل لها . « جملة : وزججن » معطوفة على الفسرة لا محل لها . « جملة : والميون مع فعله المحذوف » معطوفة على سابقتها لا محل لها . « جملة جواب الشرط » غير مذكورة في البيت ، ولا محل لها . « المجموع الشرطي » ابتداء لا محل له .
 الشاهد : « وزججن الحواجب والميون » : يجوز حذف معطوف الواو مع بقاء معموله (١) .

١٤ - وتختص الواو من بين أخواتها بأنها تعطف اسماً على اسم لا يكتبي به الكلام ، نحو : « اختصم زيد وعمرو » و « اشترك خالد وبكر » و « جلست بين سعيد وسليم » ، فإن الاختصام والاشتراك والبيئية من المعاني التي لا تقوم إلا باثنين فصاعداً . فلو قلنا : « اختصم زيد » فقط ، لما كان كلاماً . ولا يجوز أن تقع الفاء ، ولا غيرها من حروف العطف هذا الموقع ، فلا يقال : « اختصم زيد فعمرو » ولا « اشترك خالد ثم بكر » ، ولا « جلست بين سعيد أو سليم » .

(١) هذا أحد توجيهين في هذا البيت ونحوه من قولهم : « علقها تبنياً وماءً بارداً » ، إذ يقدر فيه أيضاً : وسقيتها ماءً بارداً . وفيه توجيه آخر ، وهو أن تضمن العامل المذكور في الكلام معنى عامل يصح تسليطه على كل من المطوف والمعطوف عليه ، فيقدر في البيت : « وجملن الحواجب والميون » ، وفي شطر الرجز الذي ذكرناه : « أعطيتها تبنياً وماءً بارداً » .

٢ - المنادى

آ - تعريفه وأقسامه :

المنادى هو : الاسم الواقع بعد حرف من أحرف ^{المنادى} التلاوة ، نحو : « يا عبدَ الله » .

وهو في الاعتبار النحوي مفعول به لفعل محذوف تقديره : « أنادي » ، أو « أدعو » ، أو ما في معناها . وحرف النداء هو النائب عن هذا الفعل المحذوف .

وإنما تنادي الاسم لأحد الأغراض الآتية :

١ - لكي يقبل علينا بجسمه ، أو بفكره ، نحو : « يا عبدَ الله خذِ الكتابَ » . ويسمى هذا الأسلوب بأسلوب النداء الحقيقي ، أو نداء الدعوة .

٢ - لكي يميننا على دفع بلاء أو شدة ، نحو : « يا لرجالِ الكرام للمسكين الفقير » . ويسمى هذا الأسلوب بأسلوب نداء الاستغاثة .

٣ - لكي نظهر العجب منه ، نحو : « يا لجمالِ الربيعِ » . ويسمى هذا بأسلوب نداء التمجيد .

٤ - لكي نظهر التفجع عليه ، أو التوجع منه ، مثال الأول : « وا صديقاه » ، تقول ذلك إذا كان صديقك متوفىً ، ومثال الثاني :

« وا رأساه » ، تقول ذلك إذا كان رأسك يؤمك . ويسمى هذا الاسلوب
باسلوب نداء الندبة .

هذه هي أغراض النداء ، وهذه هي أقسامه الأربعة . ولكل قسم
من هذه الأقسام أدواتها الخاصة وأسلوبه الخاص ، وأحكامه الخاصة .
وسياتي بيان ذلك بعد الكلام على أحرف النداء .

ب - أحرف النداء :

أحرف النداء سبعة ، هي :

١ - (يا) : هي أم الباء ، تصلح لكل أنواع النداء ، بما فيها
نداء الندبة . وينادى بها القريب والمتوسط والبعيد . وتختص باسم الله
تعالى ، فلا ينادى إلا بها . كذلك تختص بنداء الاستغاثة والتعجب ، فلا
يجريان إلا بها . وهي وحدها جائزة الحذف ، كما لا يجوز حذف المنادى
إلا بعدها . وسياتي بيان ذلك كله في مواضعه .

٢ - (أ) : ولا تستعمل إلا في نداء القريب ، نحو : « أزيد
أقبل » . تقول ذلك إذا كان زيد على مقربة منك .

٣ - (أي) : وهي لنداء القريب أيضاً ، نحو : « أي عبد الله
أقبل » .

٤-٥-٦ (أيا - هيا - آ) : وكلها لنداء البعيد ، وذلك لما فيها
من مدِّ الصوت ، الأمر الذي لا بد منه ليلغ الصوت مسامع المنادى ،
نحو : « أيا عبد الله » . تقول ذلك إذا كان عبد الله بعيداً عنك بعداً كافياً .

٧ - (وا) : ولا تستعمل إلا في نداء الندبة ، نحو : « وا
رأساه » .

ج - نداء الدعوة : أدواته وأصنافه :

وأدواته هي كل أحرف النداء ما عدا « وا » الخاصة ببناء الندبة .
ولا يخرج المنادى نداء دعوة عن أن يكون على أحد الأشكال الخمسة الآتية :

١ - (مفرد معرفة) : ونعني بالمفرد هنا ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ، فالرجال مفرد ، والرجلان مفرد ، والهندات مفرد . ونعني بالمعرفة ما كان علماً ، نحو « زيد - وعمرو - وخالد - وبكر » ، أو معرفاً بـ (ال) نحو : « الرجل » ، أو اسماً موصولاً ، نحو « من » ، أو اسم إشارة ، نحو « هذا » .

وحكم هذه الأسماء إذا نوديت أن تبني على ما ترفع به ، ثم تكون في محل نصب على أنها مفعول به لفعل « أدعو » الذي نابت أداة النداء منابه ، نحو : « يا زيد - يا زيدان - يا زيدون » ، فالأول مبني على الضم ، لأنه مفرد ، ورفع المفرد يكون بالضم ، والثاني مبني على الالف ، لأنه مثنى ، ورفع المثنى بالالف ، والثالث مبني على الواو ، لأنه جمع مذكر سالم ، ورفعها يكون بالواو . والجميع في محل نصب على النداء .

فإذا كان المنادى المعرفة المفرد مبنياً قبل ندائه ، فإنه يبقى على حركة بنائه الأصلي ، ويقال فيه : إنه مبني على ضمة مقدره ، منع من ظهورها حركة البناء الأصلي ، نحو « يا سيويبه - يا حذام - يا هذا - يا من نجح ... الخ » .

ثم إذا كان المنادى المفرد علماً موصوفاً بكلمة « ابن » ، ولا فاصل بينها ، والابن مضاف إلى علم ، جاز في المنادى وجهان : ضمه ونصبه ، نحو : « يا زيد بن خالد » ، و « يا زيد بن خالد » . والنصب أولى ،

أما ضمه فعلى القاعدة ، لأنه مفرد معرفة ، وأما نصبه فعلى اعتبار كلمة « ابن » زائدة ، فيكون « زيد » مضافاً ، و « خالد » مضافاً إليه . والوصف بكلمة « ابنة » كالوصف بكلمة « ابن » ، نحو : « يا هندُ ابنةَ خالدٍ » .

أما الوصف بكلمة « بنت » فلا يغير بناء المفرد العلم ، فلا يجوز معها إلا البناء على الضم ، نحو : « يا هندُ بنتَ خالدٍ » .

ويتعين ضم المنادى المفرد الدرفة في نحو : « يا رجلُ ابنَ خالدٍ » و « يا خالدُ ابنَ أخينا » ، لانتفاء علمية المنادى ، في الأول ، وعلمية المضاف إلى ابن ، في الثاني ، لأن اعتبار كلمة « ابن » في هاتين الحالتين زائدة غير جازٍ ، لأننا لو حذفناها ، ثم أضفنا ما قبلها إلى ما بعدها ، لفقد الكلام معنى بنوة الأول للثاني ، فلو قلنا : « يا رجلَ خالدٍ » لجاز أن يفهم السامع أننا ننادي رجلاً من أتباع خالدٍ ، ولما فهم أن هذا الرجل هو ابن لخالد . وكذا الأمر إذا قلنا : « يا خالدَ أخينا » . وأما في نحو : « يا زيدُ الفاضلُ ابن خالدٍ » ، فالضم متعين أيضاً لوجود الصفة الفاصلة التي تمنع إضافة المنادى الذي قبلها إلى العلم الواقع بمد كلمة « ابن » .

ثم إذا كرر المنادى المفرد المعرفة ، وكان مكرره مضافاً ، نحو : « يا سعدُ سعدَ الأوسِ » فلك في المنادى وجهان : النصب ، نحو : « يا سعدَ سعدَ الأوسِ » على اعتبار أنه مضاف ، وما بعد التكرير مضاف إليه . أما التكرير نفسه فهو زائد للتوكيد . ثم البناء على الضم ، نحو : « يا سعدُ سعدَ الأوسِ » على حسب القاعدة ، وتكون « سعد » الثانية إما بدلاً من الأولى تبعها على المحل ، واما عطف بيان .

وقد يضطر الشاعر إلى تنوين المنادى المفرد المعرفة ، فيجوز له

عندئذ أن ينونه وهو مضموم ، وأن ينونه وهو منصوب . فمن الأول قول الأحوص الانصاري ينادي « مطراً » زوج حبيته :

٩٢ - سلامُ الله - يا مطرُ - عليها

وليسَ عليك - يا مطرُ - السلامُ

(الاعراب : « سلام » مبتدأ . « الله » مضاف اليه . « يا » أداة نداء . « مطر » منادى مبني على الضم في محل نصب ، ونون للضرورة الشعرية ، « عليها » متعلقان بنَجْرٍ محذوف المبتدأ . « وليس » ماض ناقص . « عليك » متعلقان بنَجْرٍ ليس المحذوف المقدم . « يا » أداة نداء . « مطر » منادى مبني على الضم في محل نصب . « السلام » اسم ليس المؤخر . « جملة : سلام الله عليها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يا مطر » معترضة بين المبتدأ والخبر لا محل لها . « جملة : ليس عليك السلام » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة : يا مطر » معترضة بين اسم ليس وخبرها لا محل لها .
الشاهد : « يا مطر » . اضطر الشاعر الى تنوين النادى المفرد العلم فنونه مع ابقائه على بناءه على الضم . وهذا جاز .)

ومن الثاني قول المهلهل بن ربيعة يتغزل :

٩٣ - ضَرَبْتُ صدرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ :

يا عَدِيًّا ، لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوْاقِي

(الاعراب : « ضربت » ماض ولاء تأنيث ، والفاعل مستتر . « صدرها » مفعول به ومضاف اليه . « إلي » متعلقان بضربت . « وقالت » حرف عطف وفعل ماض ولاء تأنيث . « يا » أداة نداء . « عدياً » منادى منصوب . « لقد » لام ابتداء وحرف تحقيق . « وقتك الأواقي » فعل ومفعول به وفاعل . « جملة : ضربت » ابتدائية لا محل لها . « جملة : وقالت » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة : يا عدياً » ابتداء القول لا محل لها « جملة :

وتك الأوامي « استثنافية لا محل لها . « مجموع جلتي القول « مقول القول محله
النصب .
الشاهد : « يا عديا » : نصب الشاعر المنادى المفرد العلم ونونه اضطراراً .)

٢ - (فكرة مقصودة) : ونعي بالنكرة المقصودة كل اسم نكرة
وقع بعد حرف من أحرف النداء وقصد تعيينه ، وبذلك يصير معرفة ،
لدلالته حينئذٍ على معين ، نحو : « يا طالبُ » . تقول ذلك إذا كان
أمامك عدد من الطلاب فتوجهت بندائك إلى واحد معين منهم .

وحكم هذا المنادى كحكم المفرد المعرفة : مبني على الضم في محل
نصب .

٣ - (نكرة غير مقصودة) : وهي كل نكرة لم يقصد تعيينها ،
نحو : « يا طالباً اجتهد » . تقول ذلك إذا كنت تتوجه بندائك إلى كل
طالب آمراً إياه بالاجتهاد . وحكم هذا المنادى نصب دائماً . ومنه قول
عبد يفو ، وقد كان أسيراً :

٩٤ - أَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنَّ

نداماي من نجرانَ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

(الاعراب : « أَيَا » أداة نداء . « رَاكِبًا » منادى منصوب .
« اِمَّا » مؤلفة من « ان » حرف الشرط الجازم ، و « ما » الزائدة .
« عرضت » فعل ماض مبني على السكون في محل جزم بان ، والهاء فاعل .
« فبليغن » الفاء رابطة لجواب الشرط ، و « بليغ » فعل أمر مبني على الفتح
لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة ، والفاعل مستتر ، ونون التوكيد لا محل لها .
« نداماي » مفعول به ومضاف إليه . « من نجران » متعلقان بحال محذوفة من
الندامي . « أَنْ » مخففة من « أن » ، واسمها ضمير شأن محذوف . « لا »
ناية للجنس « تلاقيا » اسم لا مبني على الفتح في محل نصب ، والالف للاطلاق ،

والخبر محذوف . « أن » المحذوفة وصلتها في تأويل مصدر في محل نصب مفعول به ثانٍ لفعل « بلغن » . « جملة : أيا راكبا » ابتدائية لا محل لها . « جملة : عرضت » جملة الشرط لا محل لها . « جملة : فبلغن » جواب شرط جازم محلها الجزم . « المجموع الشرطي » استئناف لا محل له . « جملة : اسم أن وخبرها » صلة لا محل لها . « جملة : لا تلافني » خبر أن محلها الرفع .

الشاهد : « أيا راكبا » : نصب راكباً لكونه نكرة غير مقصودة ، لأن الشاعر ينادي أي راكب يستطيع تبليغ رسالته إلى قومه .

٤ - (مضاف) : وحكاه النصب دائماً ، نحو : « يا عبد الله » .

٥ - (شبيه المضاف) : وهو كل اسم اتصل به شيء من تمام معناه ، أو قل : هو كل اسم اتصل به معمول له ، كاسم الفاعل إذا تلاه مفعوله ، نحو : « يا حافظاً عهده بوركت » ، أو إذا تلاه مجرور متعلق به ، نحو : « يا جالساً في الدار اخرج » ، أو كاسم المفعول إذا تلاه نائب فاعله ، نحو : « يا مهزوماً حقه لا تخزن » ... الخ . فكل هذه الاسماء تسمى شبيهة بالمضاف ، أولاً : لأنها قد عيَّنت وحددت بم تلاها ، كما يحدد المضاف بالمضاف اليه ، وثانياً : لأنها جميعاً على تأويلها بالمضاف : يا حافظاً العهد - يا جالساً الدار - يا مهزوماً الحق .

وحكم الشبيه بالمضاف - إذا نودي - أن يكون منصوباً أيضاً ، كما رأيت في الأمثلة .

د - الأسماء من حيث النداء :

تنقسم الأسماء من حيث قبولها للنداء وعدمه إلى ثلاثة أقسام :

١ - أسماء لا تقبل النداء مطلقاً . وتلك هي أسماء الأفعال ، وأسماء الأصوات ، فلا يقال : « يا هينات » ، ولا « يا غاق » . وسبب ذلك

واضح ، وهو أن النداء إنما يتجه إلى الذات ، فإن لم يكن الاسم دالاً على ذات فلا معنى لندائه ، وقد علمنا أن « هيات وصه ومه وآمين ... الخ » إنما اعتبرت أسماء من باب الاصطلاح ، أما في حقيقتها فهي أفعال غير متصرفة ، لأنها تدل على الأحداث ، لا على الذوات . أما أسماء الأصوات فلا تدل على أحداث ولا على ذوات ، وإنما هي مجرد تقليد لأصوات الحيوانات والأشياء ، أو مجرد أصوات يقصد بها الزجر والحث .

٣ - أسماء لا تكون إلا مناداةً ، وهي : « يا فُلٌّ - يا فُلَّةٌ » (١) - يا لؤمان (٢) - يا نؤمان - يا مخبئان (٣) - يا ملأمان - يا ملكمان - يا مكذبان - يا مطيبان - يا مكرمان ، والمؤنث لكل ذلك بالتاء : يا لؤمانة - يا نومانة ... الخ . ثم : « يا خبث (٤) - يا فسق - يا عُدر - يا كع - والمؤنث على وزن « فعال » : يا خبثات - يا فساق - يا لكاع .

وكل ما تقدم سماعي لا يقاس عليه . وقاسه بعضهم فيما كان على وزن « مفعلان » ، فأجازوا أن يقال : « يا مذهبان » (٥) - يا مسفران - يا مقرآن - يا مدرسان .. » .

٣ - أسماء تقبل النداء وعدمه . وهي كل الأسماء سوى ما ذكرنا في الفقرتين السابقتين .

- (١) أي : يا رجل ويا امرأة .
 (٢) أي : يا كثير اللؤم . فالصيغة للبالغ ، وكذا ساثر ما جاء على وزنه .
 (٣) أي : يا كثير الخبث . « » « » « »
 (٤) هذه شتام للذكر ، ومؤنثها يستعمل في شتم الانثى .
 (٥) أي : يا كثير الذهب . فالصيغة للبالغ . وكذا ساثر ما جاء على وزنه .

واختلفوا في الضائر ، فقال بعضهم لا يجوز نداؤها بتة ، وقال آخرون : بل يجوز نداء ضمير المخاطب ، أما ضمير المتكلم ، وضمير الغائب فلا ، إذ لا معنى لأن ينادي الانسان نفسه ، ولا لأن ينادي ضمير الغائب عنه .

وإذا ناديت ضمير المخاطب ، فانت بالخيار : إن شئت أتيت به ضمير رفع ، كأنك تنظر إلى الضمة التي يستحقها الظاهر لو حل محله ، فتقول : « يا أنت » ، وإن شئت أتيت به ضمير نصب ، كأنك تنظر إلى محل المنادى ، فتقول : « يا إياك » . وفي كلتا الحالتين ، فالضمير مبني على ضم مقدر ، وهو في محل نصب ، مثله في ذلك مثل كل مبني قبل النداء ، مثل : « يا هذا - يا من نجح - يا سيويه - يا حذام ... » .

قال أحد الشعراء :

٩٥ - يا مُرَّ ، يا ابنَ واقعٍ ، يا أتنا
أنتَ الذي طَلَّقْتَ عاماً جُعْتا

(الاعراب : « يا » أداة نداء . « مر » منادى مرخم مبني على الضم الظاهر على آخره المحذوف ، إذ الأصل « يا مرة » . وهو في محل نصب . « يا ابن واقع » أداة نداء ومنادى منصوب ومضاف إليه . « يا » أداة نداء . « أتنا » ضمير رفع منفصل مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي ، وهو في محل نصب على النداء ، والالف فيه للاطلاق . « أنت » مبتدأ . « الذي » خبر . « طلقت » فعل وفاعل . « عاماً » مفعول به (١) . « جعتا » فعل وفاعل ، والالف للاطلاق . « جملة : يا مر »

(١) هذا الاعراب على معنى أنه ودع عاماً جاع فيه . فان كان المعنى أنه طلق زوجه في عام جاع فيه ، فيكون الميم مفعولاً فيه ظرف زمان متعلقاً بفعل طلق .
العالم

ابتدائية لا محل لها . « جملة : يا ابن واقع » استثنائية لا محل لها . « جملة : يا أنت » استثنائية لا محل لها . « جملة : ت الذي » استثنائية لا محل لها . « جملة : طقت » صلة لا محل لها . « جملة : جعت » صفة لليوم محلها نصب .
 الشاهد : « يا أنت » : يجوز نداء ضمير المخاطب على قلة ، وقد أتى به الشاعر ضمير رفع . وهذا جائز .

هـ - نداء ما فيه « ال » :

إذا كان الاسم المراد نداؤه محلياً بالالف واللام ، لم يجوز دخول أداة النداء عليه مباشرة ، فلا يقال : « يا الرجل » . بل يتوصل إلى ذلك بأحد شيئين : بإدخال اسم الإشارة بين أداة النداء والمنادى ، فتقول : « يا هذا الرجل » ، أو بإدخال كلمة « أيها » بينها ، فتقول : « يا أيها الرجل » . وحينئذ لا يكون « الرجل » هو المنادى ، وإن كان كذلك في المعنى ، بل المنادى هو هذا المتوسط بينه وبين أداة النداء . أما هو ، أي « الرجل » فيغدو تابعاً له . ويصبح الاعراب على الشكل الآتي :

(يا) : أداة نداء .

(هذا) : ها للتنبية ، « ذا » اسم إشارة منادى مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره حركة البناء الأصلي ، في محل نصب .

(الرجل) : عطف بيان على اسم الإشارة . ولا يجوز اعتباره بدلاً منه ، لأن البدلية على نية تكرار العامل ، ولا يجوز هنا تكرار « يا » ، إذ لا يقال : « يا الرجل (١) » .

(يا) : أداة نداء .

(١) ومن النحاة من يرب الاسم الواقع بعد اسم الإشارة صفة له .

« أيها » : « أي » منادى مبني على الضم في محل نصب . و
« ها » زائدة .

(الرجل) : عطف بيان على « أي » . ولا تجوز البدلية للسبب
الذي سبق (١) .

وقد تجتمع الوصلتان لنداء ما فيه « ال » ، فيقال : « يا أيها
الرجل » ، فتكون « أيها » هي المناداة ، ويكون اسم الإشارة تابعا لها
على أنه عطف بيان ، ويكون « الرجل » تابعا لاسم الإشارة ، إما على
عطف البيان ، وإما على البدلية ، لأن البدلية هنا جائزة ، إذ يمكنك أن
تنزع اسم الإشارة وتحل محله الاسم الذي بعده .

ويستثنى مما تقدم سبعة أشياء :

١ - (لفظ الجلالة : الله) : إذ يمكن دخول أداة النداء عليه
مباشرة ، فتقول : « يا الله » و « يا الله » بقطع همزته ووصلها .

والأفصح في نداء لفظ الجلالة أن تحذف معه أداة النداء ، ويعوض
منها ميم مشددة مفتوحة في آخره ، كقوله تعالى : « قل : اللهم مالك
الملك » . ويقال في إعرابه عندئذ :

(اللهم) : « الله » لفظ الجلالة منادى بأداة نداء محذوفة مبني
على الضم في محل نصب . والميم المشددة عوض من أداة النداء المحذوفة .

(١) إذا وقع بعد « أيها » اسم جامد ، كما في المثال ، فهو عطف بيان ،
أما إن وقع وصف مشتق ، مثل : « يا أيها الراكب » ، فهو عندئذ نعت لأيها .
وذلك لأن البيان إذا جاء بوصف كان نعتاً ، وإن جاء بجامد كان عطف بيان .
ومن النحاة من لا يلتفت الى كل هذه الفروق ، بل يجيز في الاسم الواقع
بعد « أيها » أن يرب نعتاً أو عطف بيان أو بدلاً ، أيأ كان شكل هذا الاسم .

(مالك) : صفة للمنادى منصوبة لتبعتها له على المحل (١) .

(الملك) : مضاف اليه مجرور .

وشذ الجمع بين الميم وحرف النداء في قول امية بن ابي الصلت :

٩٦ - إني إذا ما حدثتُ المأ

أقولُ : يا اللهم ، يا اللهم

(الاعراب : « إني » إن واسمها . « اذا » ظرفية شرطية غير جازمة متعلقة بالجواب . « ما » زائدة . « حدث » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده . « ألمأ » فعل ماض فاعله مستتر ، والالف للاطلاق . « أقول » مضارع صرفوع فاعله مستتر . « يا » أداة نداء . « اللهم » منادى مبني على الضم في محل نصب ، والميم زائدة . « يا اللهما » توكيد لفظي للنداء الأول ، والالف للاطلاق . « جملة : إني مع الخبر » ابتدائية لا محل لها . « جملة : حدث مع فعله المحذوف » مضاف اليها محلها الجر . « جملة : ألم » مفسرة للفعل المحذوف لا محل لها . « جملة : أقول » جواب شرط لا محل لها . « المجموع الشرطي » خبر « إني » محله الرفع . « جملة : يا اللهم » مقول القول محلها نصب .
الشاهد : « يا اللهم » : جمع الشاعر بين أداة النداء والميم المشددة في نداء لفظ الجلالة : وهذا شاذ (٢) .

(١) ومن النحاة من يمنع وقوع الصفة بعد لفظ الجلالة للمنادى ، بحجة أن الاسماء الملازمة للنداء (ومنها : اللهم) ليست في حاجة الى الفائدة التي يحققها النعت لغيرها . ويرب الصفة اعراباً آخر ، فيجعلها منادى ثانياً بأداة نداء محذوفة ، والتقدير : اللهم ، يا مالك الملك .

(٢) تستعمل « اللهم » لأحد ثلاثة معانٍ :

(الأول) : للنداء المحض ، نحو : « اللهم اغفر لي » .

(الثاني) : لتمكين الجواب في نفس السامع ، كأن يقال لك : « أزيد

فعل هذا ؟ » فتقول : « اللهم نعم » ، أو : « اللهم لا » . ←

٢ - (المنادى المشبه به) : بشرط أن يذكر معه وجه الشبه ، كقولك لمنن : « يا البلبلُ ترينياً » ، ولفقيه : « يا الشافعي قهياً » .
والحق أن المنادى هنا مضاف محذوف ناب عنه المضاف اليه ، إذ الأصل :
« يا شبيه البلبل ترينياً - ويا شبيه الشافعي قهياً » .

٣ - (المنادى المستغاث) : وذلك إذا جر باللام ، نحو : « يا
للرجال للضعيف » . فان لم يجز باللام ، فلا يجوز دخول « يا » عليه ،
فلا يقال : « يا الرجال للضعيف » ، بل تسقط الالف واللام حينئذٍ ،
فتقول : « يا رجال للضعيف » .

٤ - (الموصول المبدوء بـ آل) : وذلك إذا نقل الى العملية مع
صلته . فان سميت رجلاً بـ « الذي سافر » ، قلت في ندائه : « يا ألذي
سافر » ، بقطع الهمزة وجوباً ، لأن كل اسم مبدوء بهمزة الوصل ، إذا
نقل الى العملية ، قطعت همزته .

٥ - (العلم المنقول من جملة اسمية مبدوءة بـ آل) : فاذا سميت
رجلاً بـ « الشمس طالعة » ، قلت في ندائه : « يا الشمس طالعة » ،
بقطع الهمزة أيضاً .

٦ - (العلم المبدوء بـ آل) : وذلك إذا كانت « ال » جزءاً
منه ، بحيث يؤدي حذفها الى لبس بين العملية والوصفية ، نحو : « يا

→ (الثالث) : لبيان ندرة وقوع المذكور معها ، كقولك : « سأسافر
لزياره أخي ، اللهم اذا أمي أن يجيء » ، ذلك لأن إيابه للجيء شيء نادر .
ويكثر وقوعها قبل « إلا » ، نحو قولهم : « سأسافر اليوم ، اللهم إلا اذا
حدث ما لم يكن في الحساب » .

واعرابها في كل هذه الاستعمالات واحد . إلا أنه يشار الى خروجها عن
معنى النداء الحقيقي الى المعنى الذي استعملت فيه ، اذا حدث هذا الخروج .

أصاحب - يا ألقاضي - يا الهادي « فيمن اسمه : صاحب بن عباد ، والقاضي الفاضل ، والهادي الخليفة العباسي ، إذ لو أسقطت الألف واللام هنا ، قللت : « يا صاحبٌ - يا قاضٍ » لم يُعلم : أتريد الوصفية ، أم تريد العلمية ؟

٧ - (في الضرورة الشعرية) : كقول أحدم :

٩٧ - فَيَا الْغَلَامَانَ الَّذِينَ فَرَا

إِيَّاكَ أَنْ تُعَقِّبَانَا شَرًّا

(الاعراب : « فيا » فاء بحسب ما قبلها مع حرف نداء ، « الغلامان » منادى مبني على الألف لأنه مثنى ، في محل نصب . « الذين » صفة للمنادى مرفوعة بالألف لأنها ملحقة بالمثنى . « فرا » فعل وفاعل . « إياكما » في محل نصب على التحذير ، أي : هو مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره « احذر » . « ان » حرف مصدرية ونصب ، والمصدر المؤول منها وبما بعدها في محل جر بحرف محذوف تقديره « من » والجار والمجرور متعلقان بالفعل المحذوف . « تعقبانا » مضارع منصوب بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، والألف فاعل ، و « نا » مفعول به أول . « شرا » مفعول به ثان . « جملة : فيا الغلامان » ابتدائية لا محل لها . « جملة : فرا » صلة الموصول لا محل لها . « جملة : إياكما مع فعله المحذوف » استئنافية لا محل لها . « جملة : تعقبانا » صلة الموصول الحرفي لا محل لها .

الشاهد : « يا الغلامان » : جمع الشاعر بين « يا » و « ال » . وهذه ضرورة شعرية .

و - إذا أضيف المنادى إلى ياء التكلم :

إذا أضيف المنادى إلى ياء التكلم ، جاز في الياء أمور عدة ، بحسب طبيعة الاسم المنادى :

(آ) - فان كان النادى اسماً صحيح الآخر ، جاز في الياء ما يأتي :

- ١ - (يا رفيقي °) : بائباتها ساكنة . وهذا قليل .
- ٢ - (يا رفيق) : بحذفها ، وابقاء الكسرة قبلها . وهذا هو الأكثر .
- ٣ - (يا رفيقا) : بقلبها ألفاً .
- ٤ - (يا رفيقاً) : بحذف الألف ، وابقاء الفتحة قبلها .
- ٥ - (يا رفيقي) : بائبات الياء مفتوحة .

(ب) - وإن كان الاسم النادى منتهياً بحرف علة ، فليس في الياء إلا وجه واحد ، هو ائباتها مفتوحة ، نحو : « فتي ← يا فتاي - القاضي ← يا قاضي^(١) - معلمون ← يا معلمي^(٢) » .

(ج) - وان كان النادى لفظ « أب أو أم » ، جاز في الياء ما يأتي :

- ١ - (يا أبي° - يا أمي°) : بائباتها ساكنة .
- ٢ - (يا أبي° - يا أمي°) : بائباتها مفتوحة .
- ٣ - (يا أب - يا أم) : بحذفها وابقاء الكسرة .
- ٤ - (يا أبا - يا أما) : بقلبها ألفاً .

(١) ادغمت ياء النقص مع ياء التكلم فصارتا ياء واحدة مشددة .

(٢) اجتمعت واو الجمع المذكور السالم مع ياء التكلم ، والسابقة ساكنة ، فاهلقت الواو ياء وأدغمت في ياء التكلم .

- ٥ - (يا أَبَ - يا أُمَّ) : بحذف الألف وبقاء الفتحة .
 ٦ - (يا أَبَتِ - يا أُمَّتِ) : بتعويض تاء مكسورة من ياء المتكلم .
 ٧ - (يا أَبَتَ - يا أُمَّتَ) : بتعويض تاء مفتوحة من ياء المتكلم .
 ٨ - (يا أَبَتُ - يا أُمَّتُ) : بتعويض تاء مضمومة من ياء المتكلم .
 ٩ - (يا أُبِّي - يا أُمِّي) : بزيادة التاء (١) .
 ١٠ - (يا أَبَتَا - يا أُمَّتَا) : بزيادة التاء مع قلب الياء أَلِفًا (٢) .

(د) - وإذا كان المنادى لفظ « ابن أم » أو « ابن عم » ،
 جاز في الياء ما يأتي :

- ١ - (يا ابن امي° - يا ابن عمي°) : بأبوابها ساكنة .
 ٢ - (يا ابن أمِّي - يا ابن عمِّي) : بأبوابها مفتوحة .

(١) ومنه قول الشاعر :
 أيا أُبِّي لا زلتَ فينا ، فانما لنا أَمَلٌ في العَيْشِ ما دمتَ عائِشا

(٢) ومنه قول الراجز ، وهو من شواهد سيبويه :
 تقول بنتي : قد أنى أناكا يا أَبَتَا عَكَكَ أو عَسَاكا

وقول الراجز الآخر :
 يَا أَبَتَا أَرَقْنِي القِيذَانُ فالنومُ لا تَطَعَمُهُ المِينانُ

٣ - (يا ابن أمِّ - يا ابن عمِّ) : بحذفها وإبقاء الكسرة (١) .

٤ - (يا ابن أمِّ - يا ابن عمِّ) : بقلبها ألفاً ثم حذفها وإبقاء الفتحة (١) .

٥ - (يا ابن أمِّا - يا ابن عمِّا) : بقلبها ألفاً (٢) .

ويجري هذا أيضاً مع « ابنة ام » و « ابنة عم (٢) » . و « بنت أم » و « بنت عم » .

واعلم أن المنادى في كل ذلك مضاف ، وإن المضاف إليه هو الياء ، المذكورة ، أو محذوفة بلا عوض ، أو محذوفة بعوض ، أو منقلبة ألفاً . أما التاء فلا يقال فيها إنها مضاف إليها ، بل يقال إنها عوض من الياء المحذوفة التي هي المضاف إليها . فإن ذكرت مع التاء الياء ، أو الألف المنقلبة عن الياء ، اعتبرت التاء حرفاً زائداً لمجرد التانيث اللفظي ، أما الياء والألف فهما المضاف إليها . ومنهم من يعتبر الياء والألف إذا اجتمعتا مع التاء « يا ابتي - يا أبتا » إشباعاً لكسرة التاء أو فتحتها ، ويعتبر ياء المتكلم التي هي المضاف إليها محذوفة .

هذا ، ويمكن - عند الوقف - أن تلحق هاء السكت آخر كل ما تقدم ، ما عدا الذي ثبتت فيه الياء ساكنة ، فتقول : « يا رَفِيقِيَهْ - يا فتايَهْ - يا أبَهْ - يا أمَهْ - يا أبتاهْ - يا أمَّتاهْ - ... الخ » .

(١) وهذا هو الأكثر ، ومنه قوله تعالى : « يا ابن أم لا تأخذ بلحيتي ولا برأسي » ، بقراءتي الفتح والكسر .

(٢) ومنه قول الشاعر :

يا ابنةَ عمِّا لا تلومي واهجمي لا يخرقُ اللومُ حِجابَ مِسْمَعِي

ز - حذف حرف النداء :

لا يجوز حذف حرف النداء مع الندوب ، نحو : « وازيداه » ،
ولا مع الضمير ، نحو : « يا أنت - يا إيتاك » ، ولا مع المستغاث ،
نحو : « يا لزَيدِ » ، ولا مع المنادى البعيد .

وأما غير هذه فيحذف معها الحرف جوازاً ، كقوله تعالى :
« يوسفُ أَعْرِضْ عن هذا » ، وقوله : « ربِّ أرني أنظرُ اليك » ،
وقولهم : « إفتدِ مَخْنوقُ (١) » ، و « أصيبحُ ليلُ » .

ح - حذف المنادى :

قد يدخل حرف النداء على ما لا يمكن مناداته ، كقوله تعالى :
« يا ليتني كنتُ معهمُ فأفوزَ فوزاً عظيماً » ، وقوله : « ألا يا اسجدوا
للهِ الذي يُخْرِجُ الخَبءَ في السماواتِ والأرضِ » ، فقد دخلت « يا »
في الآية الأولى على حرف هو « ليت » ، وفي الآية الثانية على فعل أمر
هو « اسجدوا » ونحن نعلم أن الأفعال والحروف لا تنادى ، فكيف
حدث ذلك ؟

في هذه المسألة ثلاثة مذاهب للنحاة :

- ١ - « يا » في كل ذلك حرف للتنبيه ، لا للنداء .
- ٢ - « يا » في كل ذلك حرف للنداء ، والمنادى محذوف تقديره

(١) هو مثل يضرب لكل مشفقٍ عليه مضطر وقع في شدة وهو يبخل
على نفسه أن يقتديا بماله .

في الآية الأولى : يا هذا ليتني كنت معهم . وفي الثانية : يا قوم اسجدوا لله .

٣ - إن وي « يا » دعاءٌ أو أمر ، فهي للنداء ، والمنادى محذوف ، وذلك لكثرة وقوع النداء قبل الدعاء والأمر ، كقوله تعالى : « يا آدمُ اسكنْ أُمَّتَ وزوجك الجنةَ » ، وقوله : « يا نوحُ اهبطْ بِسَلامٍ منا » ، وقوله : « يا مالكُ ليقضِ علينا ربُّك » . فإن لم يلها الأعراسُ والنداء ، فهي حرف تنبيه .

ط - أمطامٍ نوابغ المنادى :

نعي بالنوابغ كلاً من النعت ، والمطف بنوعيه : عطف البيان وعطف النسق ، والتوكيد ، والبذل . وقد سميت بالنوابغ لأنها تتبع ما قبلها في حركتها الاعرابية .

ولكن يحدث في بعض الأحيان أن يكون المتبوع مبنياً ، وأن تكون حركة بنائه تختلف عما يستحقه من الحركات فيما لو كان معرباً . وذلك كالمنادى المفرد المعرفة والنكرة المقصودة ، فقد رأينا أنها يبنيان على الضم ، وإن محلها هو النصب . وفي هذه الحالة يرد السؤال التالي : على أي شيء يتبع التابع متبوعه ؟ أيتبعه على اللفظ ، أم يتبعه على المحل ؟

وفيا يلي الإجابة عن هذا السؤال :

(أ) - فإذا كان المنادى معرباً منصوباً ، فتابعه أبسداً معرباً منصوباً ، نحو « يا أبا زيدٍ الكريمِ » - يا أبا زيدٍ أبا زيدٍ - يا أبا زيدٍ والضيف ، إلا إذا كان بدلاً ، أو مطوفاً مجرداً من « ال » ، غير مضافين ، فها عندئذ مبنيان على الضم ، نحو : « يا أبا زيدٍ محمدٌ » - يا

أبا زيدٍ وخالدهُ ، ، وذلك لأن عطف النسق تشريك في الحكم ، كما رأينا ، والبديل على نية تكرار العامل ، وهذا يعني أنها على تقدير « يا ، قبلها ، وذلك يوجب بناءها على الضم لأنها من نوع المفرد المعرفة . ألا ترى أنك لو قلت : « يا أبا زيد يا محمدُ - يا أبا زيد ويا خالدُ ، لكانا مبنيين على الضم ؟ فكذلك إذا كانا تابعين .

(ب) - أما إذا كان المنادى مبنياً على الضم فتابعه على أربعة أضرب :

١ - ما يجب رفعه معرباً تبعاً للفظ المنادى ، وهو تابع « أيها وأيتها واسم الإشارة » ، نحو : « يا أيها الرجلُ - يا أيها المرأةُ - يا هذا الرجلُ - يا هذه المرأةُ .

هذا ، ولا يكون تابع اسم الإشارة هنا إلا اسماً محلياً بـ « ال » ، لأنه - أي اسم الإشارة - إنما أتى به ليكون وُصلةً لنداء ما فيه « ال » . أما « أيها - وأيتها » ، فيجوز في تابعها أن يكون اسم إشارة ، نحو : « يا أيها الرجل » ، أو اسماً محلياً بـ « ال » ، كما رأيت في الامثلة السالفة .

٢ - ما يجب بناؤه على الضم مثل المنادى المتبوع ، وهما البديل المفرد ، نحو : « يا سعيدُ خليلُ » ، والمطوف المفرد المجرد من « ال » نحو : « يا زيدُ وخالدهُ » . وذلك للسبب نفسه الذي ذكرناه آنفاً في الفقرة (آ) .

٣ - ما يجب نصبه تبعاً لمحل المنادى ، وهو كل تابع مضاف (١) ،

(١) بشرط أن تكون الاضافة حقيقية . أما إن كانت لفظية ، كإضافة المشتقات الى معمولاتها ، فيكون التابع كالمفرد الذي لم يصف ، وحكمه عندئذ جواز الرفع والنصب ، كما سترى في الفقرة الرابعة ، نحو : « يا خالد الحسن الخلق - الحسن الخلق » ، برفع « الحسن » ونصبها .

نحو : « يا عليُّ أبا الحسنِ - يا عليُّ وأبا سعيدٍ - يا خليلُ صاحبَ الكرمِ - يا تلاميذُ كلِّهم - يا رجلُ أبا خليلٍ » . وذلك لأن إضافة هذه التوابع تتنافى مع البناء على الضم ، فلا يبقى إلا أن تتبعه على المحل .

٤ - ما يجوز فيه الوجهان : الرفع معرباً تبعاً للفظ المنادى ، والنصب تبعاً لمحلّه . وهو كل التوابع إذا كانت مفردة غير مضافة ما عدا البدل والمطوف المجرد من (ال) ، نحو : « يا زيدُ الكريمُ - الكريمُ ، يا رجلُ خالدُ - خالدًا ، يا زيدُ زيدُ - زيدًا ، يا زيدُ والضيفُ - والضيفُ » . ويدخل في هذا القسم الصفة المشتقة المعرفة بالألف واللام المضافة إضافة لفظية ، نحو : « يا خالدُ الحسنُ الخلق - الحسنُ الخلق » ، وذلك لأن هذه الإضافة كدمها ، إذ هي إضافة لفظية لا تفيد المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً . فالاسم معها في حكم المفرد .

بي - نداء الاستغاثة :

نداء الاستغاثة هو : نداءٌ يقصد منه دعوة من يعين على دفع بلاءٍ أو شدةٍ . ولا يستعمل له من أحرف النداء إلا « يا » ، ولا يجوز حذفها .

وللإستغاثة أساليب متعددة ، اليك بيانها مع اعراب كل أسلوب وتحليله :

١ - (يا رجلُ انقذني)

(يا) : أداة نداء للاستغاثة .

(رجلُ) : منادى مستغاث . مبني على الضم في محل نصب على

على نداء الاستغاثة .

٢ - (يا رجلا أتقذي)

(يا) : أداة نداء للاستغاثة .

(رجلا) : منادى مستغاث ، مبني على ضم مقدر على آخره ، منع من ظهوره اشتغال محله بالفتحة العارضة لمناسبة الألف . والألف زائدة لتوكيد الاستغاثة والمستغاث في محل نصب على نداء الاستغاثة .

٣ - (يا للرجل اتقذي)

(يا) : أداة نداء للاستغاثة .

(للرجل) : جار ومجرور متعلقان بفعل النداء المحذوف الذي تقديره : أدعو . وهذا هو اعراب الأكثرين ، واختاره ابن الصائغ وابن عصفور .

(للرجل) : متعلقان بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل . وهذا الاعراب لابن جني .

(للرجل) : اللام حرف جر زائد . والرجل : مجرور لفظاً منصوب محلاً على نداء الاستغاثة . وهذا الاعراب للمبرد وابن خروف .

(للرجل) : اللام بقية من كلمة « آل » ، فهي اسم منادى منصوب ، وهو مضاف ، والرجل : مضاف إليه مجرور . وهذا الاعراب للكوفيين .

٤ - (يا للرجال للمسكين)

(يا) : أداة نداء للاستغاثة .

(للرجال) : انظر اعرابها المختلفة في المثال السابق .

(للمسكين) : جار ومجرور متعلقان بفعل الاستغاثة المحذوف
تقديره : استغثت (١).

٥ - (يا لله من الفقر)

(يا) : أداة نداء للاستغاثة .

(لله) : انظر اعرابها المختلفة في المثال الثالث .

(من الفقر) : متعلقان بفعل الاستغاثة المحذوف .

٦ - (يالي)

(يا) : أداة نداء للاستغاثة .

(لي) : جار ومجرور متعلقان بالفعل المحذوف ، أما المستغاث
فمحذوف .

ك - نداء التعجب :

نداء التعجب هو : نداء يقصد منه إظهار العجب من المنادى .
وأداته الوحيدة هي « يا » ، ولا يجوز حذفها .

ويأتي نداء التعجب على ثلاثة أساليب فقط ، فإذا أردت التعجب
من كثرة الماء قلت : « يا ماء - يا ماء - يا ماء » . واعرابها
كأعراب الأساليب الثلاثة الأولى من نداء الاستغاثة . فارجع إليها .

(١) لاحظ أن اللام التي مع المستغاث مفتوحة ، وأن التي مع المستغاث لأجله
مكسورة ولا يجوز كسر لام المستغاث إلا إذا تكررت بغير أداة نداء ، نحو :
« يا للرجال وللأقوياء للضعيف » .

ل - نداء الندبة :

نداء الندبة هو : نداء يقصد منه إظهار التفجع على ميت ، أو ما هو في حكم الميت (١) ، أو إظهار التوجع من شيء يؤلم ، نحو : « وا زبده - وا رأساه » .

وأداة نداء الندبة هي « وا » . ويمكن استعمال « يا » فيه إذا أمن التباس نداء الندبة بالنداء الحقيقي ، وذلك كأن يكون المنادى عضواً يتوجع منه ، أو أن يكون المنادى شخصاً يعرف السامع أنه ميت ، كقول جرير يرثي عمر بن عبد العزيز :

٩٨ - حُمِلتَ أُمِّهَاً عَظِيماً فَاصْطَبْرْتَ لَهُ

وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا

(الاعراب : « حملت » فعل مجهول ونائب فاعل . « أمراً » مفعول به ثانٍ . « عظيماً » صفة للمفعول . « فاصطبرت » فعل وفاعل . « له » متعلقان باصطبرت . « وقت » فعل وفاعل . « فيه » متعلقان بقت . « بأمر » متعلقان بقت . « الله » مضاف إليه . « يا » أداة نداء للندبة . « عمراً » منادى مندوب مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالفتحة العارضة لمناسبة الألف . والألف زائدة لتوكيد الندبة . « جملة : حملت » ابتدائية لا محل لها . « جملة : اصطبرت » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة : وقت » معطوفة على السابقة لا محل لها . « جملة : يا عمراً » استثنائية لا محل لها .
الشاهد : « يا عمراً » : استعمل الشاعر « يا » للندبة ، وهذا جائز لعدم اللبس ، إذ معروف أن القصيدة قيلت بعد موت المنادى « عمر » .)

(١) وذلك كصبيحة الهاشمية عندما أسرها الروم في زبطرة : « وامتصاه » إذ قالتها تريد منها أن المعتصم ميت ، وإلا ما تجاسر الروم على الهجوم على زبطرة .

والأنساب التي تأتي عليها الندبة ثلاثة :

١ - (وا زيدُ)

(وا) : أداة نداء للندبة .

(زيدُ) : منادى مندوب مبني على الضم في محل نصب .

٢ - (وا زيدا)

(وا) : أداة نداء للندبة .

(زيدا) : منادى مندوب مبني على الضم المقدر على آخره ، منع من ظهوره اشتغال المحل بالفتحة العارضة لمناسبة الألف ، وهو في محل نصب . والألف زائدة لتوكيد الندبة .

٣ - (وا زيداؤه)

(وا) : أداة نداء للندبة .

(زيداؤه) : اعرابها كاعراب سابقتها . أما الهاء فهي زائدة للسكت (١) .

هذا ، ولا يجوز في الندبة حذف الأداة ، ولا حذف المنادى المندوب .

ثم اعلم أن المنادى المندوب لا يكون إلا معرفة غير مبهمة ، فلا يندب الاسم التكرة ، فلا يقال : « وا رجل ! » ، ولا المعرفة المبهمة

(١) ويجوز في هذه الهاء أن تبقى في حالة الوصل ، وعند ذلك ، فيجوز ضمها تشبيهاً لها بهاء الضمير ، ويجوز كسرهما على أصل التقاء الساكنين ، ومن الأول قول النبي : « وا حر قلباه من قلبه شم » .

- كالاسماء الموصولة واسماء الاشارة - فلا يقال : « وا هذا الرجل ! » .
إلا إذا كان المبهم اسماً موصولاً مشتهراً بصلته ، فيجوز ، نحو : « وا من
حفر بئر زمزم - وا من بنى بغداد - ... الخ » .

ثم اعلم أن الألف الزائدة لتوكيد الندبة ، وهاء السكت ، تلحقان
النادى المندوب إذا كان مفرداً ، كما رأيت في الأمثلة السابقة ، فإن كان
مضافاً لحقنا المضاف إليه ، نحو : « وا أبا زيداه » ، وإن كان موصولاً
لحقنا آخر الصلة ، نحو : « وا من بنى بغداداه » .

م - ترخيم النادى :

الترخيم هو : حذف آخر النادى تخفيفاً ، نحو : « يا فاطمَ » .
والأصل : « يا فاطمة » . والنادى الذي يحذف آخره يسمى مُرَخِّمًا .

ولا يُرَخِّمُ من الاسماء إلا اثنان :

١ - ما كان محتوماً بقاء التانيث ، سواء أكان علماً أو غير علم ،
نحو : « يا فاطمَ - يا شَجَرَ - يا عائِدَ » ، في « فاطمة - شجرة -
عائدة » .

٢ - العلم لمذكر أو مؤنث على شرط أن يكون غير مركب تركيباً
إضافياً أو إسنادياً ، وأن يكون زائداً على ثلاثة أحرف ، نحو : « يا
جمفَ - يا سُمَا » في « جعفر وسعاد » .

أما النكرة ، والثلاثي غير المختوم بالياء ، والمركب ، فلا ترخم ،
فلا يقال : « يا إنسا - يا زي - يا عبد الرحما » في « انسان - زيد -
عبد الرحمن (١) » .

(١) وشذ ترخيمهم « صاحي » ، فقالوا : « يا صاح » .

ويجب أن يحذف مع الآخر ما قبله إن كان زائداً ليناً ، أي حرف
 اين ساكناً ، رابعاً فصاعداً ، وذلك نحو : « عثمان - منصور - مسكين »
 فتقول : « يا عمّ - يا منصّ - يا مسكّ » . فان كان غير زائداً ،
 كمختار ، أو غير لين ، كقطر ، أو غير ساكن ، كقنور ، أو غير
 رابع ، كجديد - لم يجر حذفه ، فتقول : « يا مختا - يا ققط - يا قنوّ
 - يا محي » .

وأما ترخيم المركب الزججي فيكون بحذف عجزه ، نحو : « يا
 معدي » في « معد يكرّب » .

هذا ، ولك في المرخم لفتان ؛ احدهما : أن ينوى المحذوف منه ،
 والثانية : أن لا ينوى ، ويُعبر عن الأولى بلغة من ينتظر الحرف المحذوف ،
 وعن الثانية بلغة من لا ينتظره .

فاذا رخمت على لغة من ينتظر تركت الباقي بعد الحذف على ما كان
 عليه من حركة أو سكون ، فتقول في « جمفّر » : « يا جفّف » ،
 وفي « حارث » : « يا حارّ » ، وفي « منصّور » : « يا منصّ » ،
 وفي « قطر » : « يا ققط » .

وإذا رخمت على لغة من لا ينتظر عاملت آخر حرف بعد الحذف
 بما يعامل به لو كان هو آخر الكلمة وضماً ، فتنبه على الضم ، وتعامله
 معاملة الاسم التام ، فتقول : « يا جفّف - يا حارّ - يا منصّ - يا
 ققط » .

ويجب اتباع لغة من ينتظر فيما كان محتوماً بناء تأنيث موضوعه
 للتفريق بين المذكر والمؤنث ، فترخيم « مسلمة » لا يكون إلا بقولك :
 « يا مُسَلِّم » ، إذ لو قلت : يا مسلم ، على لغة من لا ينتظر لالتبس
 المذكر بالمؤنث .

وأجازوا في الضرورة الشعرية الترخيم في غير النداء ، بشرط أن يكون الاسم قابلاً للتخيم في حال النداء ، وذلك كقول امرئ القيس :

٩٩ - لَنِعْمَ الْفَتَى تَعَشُوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ
ظَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصْرِ

أي : طريف بن مالك .

(اللغة : تعشو : ترى ناره من بيد . الخصر : شدة البرد .
الاعراب : « لنعم » اللام للتوكيد . نعم : فعل ماض لانشاء المدح .
« الفتى » فاعل . « تعشو » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « إلى ضوء »
متعلقان بتعشو . « ناره » مضاف إليه ثم مضاف إليه . « طريف » مبتدأ مؤخر .
« بن » صفة للمبتدأ . « مالٍ » مضاف إليه . « ليلة » ظرف متعلق بتعشو .
« الجوع والخصر » مضاف إليه ومعطوف . « جملة : نعم الفتى » خبر مقدم
لمبتدأ محلها الرفع . « جملة : تعشو » حال من فاعل نعم محلها نصب . « جملة :
طريف مع خبره القدم » ابتدائية لا محل لها . الشاهد : « طريف بن مالٍ » :
رخم الشاعر « مالكا » في غير النداء . وجاز هذا للضرورة الشعرية ، ولأن
الاسم صالح للتخيم لو كان في النداء .)

٣ - الاستثناء

أ - تعريفات :

١ - (الاستثناء) : هو إخراج شيء من حكم شيء آخر بواسطة إحدى أدوات الاستثناء ، نحو : « جاء القوم إلا زيداً » ، حيث ترى أن حكم « القوم » هو « المجيء » ، وان « زيداً » مُخرج من هذا الحكم ، غير داخل مع القوم فيه . ويسمى المخرج من الحكم مستثنى ، والمخرج منه مستثنىً منه .

وهذا الأسلوب يشبه كثيراً أسلوب العطف بكلمة « لا » ، فعندما أقول : « اقرأ الكتاب لا الجريدة » أكون قد أخرجت « الجريدة » من الحكم الواقع على « الكتاب » ، وهو حكم « القراءة » ، وتكون « لا » في هذا الإخراج هي كلمة « لا » .

وعلى هذا ، يكون الاستثناء نوعاً أو شكلاً من أشكال عطف النسق ، أو عطف الشركة ، كما يقول البصريون . لكن الشريكين اللذين توسطهما « إلا » أو إحدى أخواتها ، يتناقضان في الحكم دائماً ، وهذا هو شأنها في النسق مع الأدوات « بل - لا - لكن » .

ومع كل هذا ، فينبى الاستثناء وعطف النسق فروق كثيرة تجعل فتح باب خاص لدراسته أمراً بالغ الضرورة .

٢ - (الاستثناء المتصل) : هو ما كان فيه المستثنى ، والمستثنى

منه ، من جنس واحد ، نحو : « جاء الرجال إلا زيداً » . فزيد هو من جنس الرجال ، هو بعضهم ، هو واحد منهم . وهذا هو الاستثناء الحقيقي ، لأنه إخراج بعض من كل .

٣ - (الاستثناء المنقطع) : هو ما كان فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه ، نحو : « وصل المسافرون إلا أمتهم » . فالأمتعة ليست من جنس المسافرين ، ولا هي بعضهم . وهذا الأسلوب في حقيقته أسلوب استدراك لا أسلوب استثناء ، فهو رفع توهم يخشى على السامع أن يقع فيه ، وليس إخراج جزء من كل ، بدليل أنك تستطيع أن تعبر عن هذا المعنى بأداة الاستدراك « لكن » ، فتقول : « وصل المسافرون ، لكن أمتهم لم تصل » .

على أن الاستثناء المنقطع لا يسمح بالانقطاع التام بين المستثنى والمستثنى منه ، بل لا بد فيه من وجود علاقة غير علاقة الجزئية ، تربط بين الطرفين ، بحيث إذا حكم على أولهما بحكم ما ، توهم السامع دخول الطرف الثاني فيه . وذلك كالامتعة بالنسبة للمسافرين ، فإذا حكنا على المسافرين بالوصول ، كان من السهل على السامع أن يتوهم أن هذا الحكم يشمل الامتعة أيضاً ، وذلك لشدة العلاقة بين المسافر وامتاعه . فيجاء الاستثناء هنا ليزيل هذا الوهم المحتمل . أما إذا لم يكن بين شيئين علاقة ، أية علاقة ، فلا يجوز أن يدخلوا معاً في تركيب استثنائي . فلا يقال : « جاء القوم إلا حماراً » . لأنك إن أردت الاستثناء المتصل ، وهو إخراج الجزء من الكل ، كان الكلام فاسداً ، فليس بين الحمار والقوم علاقة جزئية وكلية ، وإن أردت الاستثناء المنقطع ، وهو الذي معناه الاستدراك لرفع توهم محتمل ، كان الكلام فاسداً أيضاً ، لأن السامع إذا سمع منك جملة « جاء القوم » وحدها ، فلن يتوهم أن حماراً ما قد شارك القوم في الحميء ، إذ ما علاقة أحد الحمير بالقوم حتى يتوهم السامع

أنه كان معهم ؟ وعلى ذلك تكون عبارة « جاء القوم إلا حمراً » عبارة فاسدة ، وتمثيل النحاة بها للاستثناء المنقطع تمثيل فاسد ، لأن الاستثناء المنقطع لا يعني انقطاع العلاقة بين الطرفين انقطاعاً تاماً ، بل يعني أن هناك علاقة ، ولكنها ليست علاقة الجزئية كما هو الشأن في الاستثناء المتصل .

عبارة « جاء القوم إلا حمراً » فاسدة إذن فساد العبارات الآتية المماثلة لها : « قرأت الكتاب إلا قلاً - رأيت القوم إلا نهراً - فتحت النوافذ إلا بساطاً ... الخ » .

٤ - (الاستثناء المفرغ) : وهو ما كان خالياً من المستثنى منه ، نحو : « ما جاء إلا زيد » ، فأنت ترى أن زيده لم يخرج من أحد ، فليس قبل « إلا » أحد حكم عليه بدمم المحيي ثم أخرج زيد منه . وقد سمي هذا الاستثناء بالمفرغ لأن العامل الذي قبل « إلا » لم يأخذ معموله قبلها ، فمفرغ لأخذه بعدها .

وليس هذا الأسلوب في واقعه أسلوب استثناء ، بل هو أسلوب حضر ، أي هو نوع من أساليب التوكيد ، ألا ترى أن قولك « ما جاء إلا زيد » يعني « جاء زيد » ؟ إلا أن العبارة الأولى أقوى من الثانية وآكد ، لأنك لم تكثف فيها بالأخبار عن زيد بالمحيي فحسب ، بل حصرت هذا المحيي فيه ، ونفيته عن سواه .

ولا يقتضي الاستثناء المفرغ أن يكون الكلام قبل « إلا » غير مفيد ، كما توحي بذلك بعض الكتب المدرسية ، بل قد يكون مفيداً ومفرغاً في الوقت نفسه ، نحو : « ما أكل القوم إلا خبزاً » . فهذا استثناء مفرغ ، لا لأننا إذا حذفنا « إلا » وما بعدها ، اختل الكلام .

إذ يمكن أن يقال : « ما أكل القوم » ويكون كلاماً تاماً ، بل هو مفرغ لأن الذي بعد « إلا » شيء مأكول ، وهو الخبز ، وليس قبل « إلا » ما كولات حتى ينتزع الخبز من بينها . نعم . إذا كانت الكتب المدرسية تعني باختلال الكلام عند حذف « إلا » ، وما بعدها في الاستثناء المفرغ - إذا كانت تعني تبدل معناه ، فهذا صحيح ، لأن قولك : « ما أكل القوم » يعني أنهم لم يأكلوا شيئاً ألبتة ، لكن قولك : « ما أكل القوم إلا خبزاً » يعني أنهم أكلوا خبزاً ولم يأكلوا غيره . وبين الكلامين فرق في المعنى ، ولا شك .

ب - أدوات الاستثناء :

هي : إلا - غير - سيوي (وفيها لفتان أخريان هما ، سوي - بضم السين - وسواء) - خلا - عدا - حاشا - ليس - لا يكون - لما - يد .

١ - (إلا) : هي أم أدوات الاستثناء ، لكثرة استعمالها فيه ، ولأنها صالحة لجميع أنواعه ، من متصل ومنقطع ومفرغ ، ولأنها لا تكاد تخرج عن الاستثناء إلا في حالة خاصة يسمونها فيها بـ « إلا » الوصفية . واليك بيان ذلك :

لا بد أنك قرأت في الصحف عبارة من هذا القبيل : « اتفقت الحكومتان السورية واللبنانية على إقامة إتصالٍ سلكيٍّ بينهما » ، ولا شك أنك ستعرب كلمة « سلكي » - إذا طلب منك ذلك - على أنها صفة لكلمة « اتصال » .

والآن اسمع هذه العبارة ، ولا بد أنك قرأت مثلها أيضاً : « اتفقت

الحكومتان السورية والبنانية على إقامة اتصال لاسلكي بينها . وسوف ترى أن كلمة « لاسلكي » كلمة واحدة مثل كلمة « سلكي » ، وأنها واقعة صفة لكلمة « إتصال » .

إذن لا فرق بين « السلكي » و « اللاسلكي » سوى أن الثانية تعني ضد ما تعنيه الأولى ، وأن هذه الضدية قد اكتسبتها من حرف النفي « لا » الذي انضم إليها ليكون جزءاً لا يتجزأ منها .

ونحن اليوم نستعمل هذا الاسلوب بكثرة ، فنقول : « هذا أمر أخلاقي ، وهذا قبيح لا أخلاقي - وهذا من أدب المعقول ، وهذا من أدب اللامعقول - وفلان على مبدأ العودة ، وفلان على مبدأ العودة ... الخ » .

ونحن إذ فعلنا ذلك نعتبر كلاً من « لاسلكي - لا أخلاقي - لا معقول - لا عودة » كلمة واحدة لا كلمتين ، ونعتبر الحرف « لا » في هذه الكلمات مجرد لاصقة دخلت الكلمة لتؤدي معنى النفي الذي تؤديه اللاصقتان الأفرنجيتان « in » و « im » ، كما في قولهم :
« Capable - incapable , possible - impossible »

أما أجدادنا العرب فلم يكونوا يستعملون لهذا الغرض حرف « لا » ، بل كانوا يستعملون بدلاً منه حرف « إلا » ، فلو اخترع اللاسلكي على عهدهم لسموه « إلا السلكي » ، ولو طلبنا منهم أن يصفوا رجلاً بقلّة الأخلاق ، لما قالوا كما نقول : « جاء الرجل اللا أخلاقي » ، بل لقالوا : « جاء الرجل إلا الأخلاقي » .

فكما أن « لاسلكي ولا أخلاقي » وما شابهها تعتبر كل واحدة منها كلمة ، فكذلك عند العرب « إلا الأخلاقي » كلمة واحدة لا كلمتان . فإذا أردنا أن نعرب قولهم : « جاء الرجل إلا الأخلاقي » ، كان الاعراب على

الشكل التالي : « جاء » ماض . « الرجل » فاعل مرفوع . « إلا الأخلاقي » ، كلمة واحدة نعت للرجل مرفوعة (١) .

فهذا معنى قول النحاة : « إلا » الوصفية . أي : هي « إلا » التي تدخل على كلمة لتؤلف معها كلمة واحدة تعد في الكلمات التي هي من نوع الصفات . ومن هذا القبيل قوله تعالى : « لو كان فيها آلهة* إلا الله* لفسدنا » ، أي : لو كان فيها آلهة لا متألهون ، أي ليسوا هم الله لفسدنا ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « الناس هلكت إلا العالمون ، والعالمون هلكت إلا العاملون ، والعالمون هلكت إلا المخلصون » ، وترجمة هذا الحديث الى لغتنا المعاصرة : « الناس السالعاون هلكت ، والعالمون اللعاملون هلكت ، والعالمون اللامخلصون هلكت » (٢) .

٢ - (غير) : ليست هذه الكلمة أداة موقوفة على الاستثناء مثل « إلا » ، بل هي اسم عادي يقع مواقع اعرابية مختلفة ، فقرأ مرة مبتدأ ، نحو : « غيرك لا يقدر على ذلك » ، ومرة أخرى خبراً ، نحو : « أنت غير مهمل » ، ومرة ثالثة فاعلاً ، نحو : « لو جاءني غيرك لرددته » ، ومرة رابعة نعتاً ، نحو : « جاءنا رجل غير زيد » ... وهكذا .

(١) ومن النحاة من يعتبر « إلا » الوصفية اسماً مستقلاً تقدر الحركات الاعرابية على ألفه للتعذر . وما بعده مضاف اليه . ومنهم من يقول : بل هي اسم لا يقبل الحركات فتظهر على ما بعده ، فيكون ما بعده مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً بحسب الموصوف ، ثم هو في محل جر لأنه مضاف اليه . وفي كلا المذهبين تكلف ظاهر . وما ذكرناه لك أبسط وأسلم .

(٢) لـ « إلا » الوصفية شروط كثيرة ومختلف فيها . وقد أرجأنا الخوض فيها الى حين الكلام على « إلا » في قسم الأدوات . أما ههنا فقد حصرنا ههنا في توضيح معنى كونها وصفية .

وفي بعض الأحيان تستعمل لمعنى الاستثناء ، فيقال : « جاء القوم غير زيد » . وتكون عندئذ هي الأداة في المعنى ، وهي المستثنى في اللفظ ، إذ أن المستثنى الحقيقي الذي يقع بعدها يكون دائماً مجروراً بالاضافة ، أما الحركة التي يستحقها باعتباره مستثنىً ، فلا تكون له ، بل تكون لكلمة « غير » . وسترى ذلك واضحاً عند الكلام على أصايب الاستثناء وتحليلها .

٣ - (سوى) : وفي هذا الاسم عدة لغات : « سوى » بالكسر والقصر ، و « سؤى » بالضم والقصر ، و « سواء » بالكسر والمد ، و « سَواء » بالفتح والمد .

وقد اختلفوا فيه ، فمنهم من أزمه النصب على الظرفية مع تضمنه معنى الاستثناء ، وهؤلاء هم سيويه والفراء وغيرهما . ومنهم من قال : إنه اسم مثل « غير » معنىً وعملاً ، فيعامل معاملة في كل استعمالاته . وهذا الرأي هو المشهور .

٤ - (عدا) : هو في أصله فعل متعدٍ ، تقول : « عدوت النهر » بمعنى « جزته » . وقد يستعمل لمعنى الاستثناء فيجهد على هيئة المضي ، ولا يظهر فاعله ، بل يكون واجب الاستتار ، وذلك نحو : « جاء القوم عدا زيدا » . وقد يجز المستثنى بعده ، فيقال : « جاء القوم عدا زيد » . ويعتبر في هذه الحالة حرف جر شبيهاً بالزائد . ومنفصل ذلك فيما بعد .

٥ - (خلا) : هو في أصله فعل لازم ، تقول : « خلا البيت من أهله » بمعنى « صار خالياً منهم » . وقد يستعمل لمعنى الاستثناء ، فيقال : « جاء القوم خلا زيدا » . وتنطبق عليه حينئذ كل أحكام « عدا » .

٦ - (حاشا) : وهو في أصله فعل متعد ، وتكتب ألفه على صورة الياء ، هكذا : « حاشى » لوقوعها رابعة . وله استعمالات كثيرة : فإن قلت : « أنت أفضل الناس .. لا أحاشي أحداً » كان معناه « لا استشي أحداً » ، وينطبق عليه حينئذ كل ما ينطبق على الأفعال ، وإن قلت : « حاشى زيداً أن يُهمل » كان معناه « جانب » ، وكان التأويل : جانبَ الإهمالُ زيداً . فهو فعل ماض فاعله المصدر المؤول و « زيداً » مفعوله ، وإن قلت : « حاشى لزيد أن يكذب » كان كالسابق في معناه وحكمه ، سوى أن لام التقوية دخلت على مفعوله ، وإن قلت : « أحاشي زيداً أن يكذب » كان معناه : « أنزّههُ زيداً عن الكذب » فيكون « زيداً » مفعولاً به للفعل ، والمصدر المؤول مجرور بحرف جر محذوف ، كما رأيت في التأويل .

وقد تأتي « حاشا » اسماً لمعنى التنزيه . ولها في ذلك صورٌ كثيرة هذه هي : « حاشا لله - حاشَ الله - حاشا لله - حاشَ لله - حاشاً لله » . وهي في كل ذلك على تأويل « تنزيهاً لله » و « تنزيهَ الله » . أي هي مصدر منصوب على الفعولية المطلقة .

وقد تستعمل « حاشا » لمعنى الاستثناء . وهي في هذا المعنى على ثلاث لغات : حاشا - حاش - حشا ، نحو : « جاء القوم حاشا زيداً » . وتنطبق عليها عندئذ كل أحكام « خلا وعدا » في الاستثناء .

٦ - (ليس) : هو - كما نعلم - فعل ماض ناقص ، ويظلم كذلك إذا استعمل لمعنى الاستثناء ، كما في قولك : « جاء القوم ليس زيداً » . إلا أن اسمه يصبح في هذه الحالة واجب الاستتار ، والمستثنى بعده هو خبر له .

٧ - (لا يكون) : وهذا الفعل الناقص يستعمل لمعنى الاستثناء

أيضاً ، فتقول : « جاء القوم لا يكون زيداً » . ويشترط فيه عندئذ أن يكون على صورة المضارع ، وأن يكون منفيّاً ، وأن لا يكون نافية إلا حرف « لا » ، كما رأيت في المثال . ثم إن حكمه كحكم « ليس » في وجوب استتار الاسم ، وفي كون المستثنى بعده هو الخبر له (١) .

٨ - (بَيِّنْد) : وفيه لفتان آخران ، هما : « مَيِّدَ - وبائِدَ » . وهو اسم ملازم للاستثناء المنقطع ، فلا يقع في غيره ، كما أنه ملازم للاضافة إلى « أن » وصلتها ، نحو : « فلان كثير المال بيدَ أنه بخيل » ، وتقول في اللغتين الأخيرين « مَيِّدَ أنه بخيل - وبائِدَ أنه بخيل » . وهو - كما ترى - مثل كلمة « غير » ، أي : هو الأداة من حيث المعنى ، وهو المستثنى من حيث اللفظ . أما المستثنى الحقيقي فهو المضاف إليه الذي بعده .

٩ - (لَمَّا) : واستعمالها في الاستثناء قليل ، ومنه قوله تعالى : « إن كلَّ نفسٍ لَمَّا عليها حافظ » أي : ما كل نفس إلا عليها حافظ . وقولهم : « نشدتك الله لَمَّا فعلتَ كذا » أي : إلا فعلتَ كذا . ولا يقع بعدها - في هذه الحالة - إلا الجملة الاسمية ، كما رأيت في الآية ، أو الفعل الذي هو ماضي اللفظ مستقبل المعنى ، كما رأيت في المثال ، إذ معنى « إلا فعلتَ » : إلا أن تفعل في المستقبل .

ج - أعظام متفرقة :

١ - لا يجوز أن يكون المستثنى منه نكرة محضة ، فلا يقال :

(١) جميع هذه الأدوات الفعلية لا تستعمل إلا في الاستثناء التام المتصل . فلا يقال : « وصل المسافرون عدا أمتهم » ، لأن هذا الاستثناء منقطع ، وكذا لا يقال : « ما جاء ... عدا زيد » ، لأن هذا الاستثناء ناقص مفرغ .

« جاء قومٌ إلا رجلاً منهم » لعدم الفائدة . فان أفادت النكرة جاز الاستثناء منها ، وتكون أفادتها بالاضافة ، نحو : « جاء طلابٌ علمٍ إلا واحداً منهم » ، أو بالوصف ، نحو : « جاءني رجال كانوا عندك إلا واحداً منهم » ، أو بوقوعها في سياق النفي أو النفي أو الاستفهام ، نحو : « ما جاء أحدٌ إلا زيداً » و « لا تقرأ شيئاً إلا القصة » و « هل جاءك أحدٌ إلا زيداً ؟ » .

٢ - لا يجوز أيضاً أن يكون المستثنى نكرة محضة ، فلا يقال : « جاء القوم إلا رجلاً » لعدم الفائدة . فان تخصصت النكرة فصارت مفيدة جاز استثناءها ، فتقول : « جاء القوم إلا رجلاً منهم » .

٣ - اختلف النحاة في عامل المستثنى ، فقال قوم هو : ما قبل « إلا » من فعل أو شبهه ، وقال آخرون : هو فعل محذوف تقديره « استثنى » نابت « إلا » عنه كما نابت « يا » عن فعل « أدعو » في النداء ، وقالت طائفة ثالثة : بل العامل هو « إلا » نفسها من غير نيابة عن شيء . وهذا خلاف لا فائدة منه .

٤ - يصح استثناء قليلٍ من كثيرٍ ، وكثيرٍ من أكثر منه ، وقد يستثنى من الشيء نصفه ، قال تعالى : « يا أيها المرءة ميلٌ ، ثم الليل إلا قليلاً ، نصفه أو انقص منه قليلاً » . فقد أبدل « نصفه » من المستثنى « قليلاً » فصار النصف في المستثنى . وقال قوم : لا يستثنى من الشيء إلا ما كان دون نصفه . وهو مردود بهذه الآية .

٥ - يجوز أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه ، فتقول : « جاء القوم إلا زيداً - أو : جاء إلا زيداً القوم » . كما يجوز أن يتقدم على صفة المستثنى منه ، فتقول : « جاء القوم الصالحون إلا زيداً - أو : جاء القوم إلا زيداً الصالحون » . ثم يجوز أيضاً أن يتقدم على العامل

وحده ، فنقول : « أكلت الفواكهَ إلا التفاحَ - أو : الفواكهَ إلا التفاحَ أكلت » . أما تقدمه على العامل والمستثنى منه معاً فلا يجوز ، لا تقول : « إلا التفاحَ أكلت الفواكه » ولا « إلا زيداً جاء القوم » .

٦ - لا يجوز لمعمول المستثنى أن يتقدم عليه ، فلا يقال : « ما أنا علماً إلا طالبٌ » ، تريد : « ما أنا إلا طالبٌ علماً » .

٧ - يجوز أن يتعدد المستثنى بحرف العطف ، فنقول : « جاء القوم إلا زيداً وعمراً وبشراً » . ولا يكون المستثنى في هذه الحالة إلا الاسم الأول ، أما ما عداه فهو معطوف عليه . وقد تتكرر « إلا » مع كل معطوف زيادة في تأكيد الاستثناء ، فنقول : « جاء القوم إلا زيداً وإلا عمراً وإلا بشراً » ، ولا يكون المستثنى أيضاً إلا الاسم الأول ، أما ما عداه فهو معطوف عليه ، وأما « إلا » المكررة فهي زائدة .

٨ - قد تزداد « إلا » أيضاً بقصد التوكيد بين المستثنى وبدله ، أو بينه وبين عطف بيانه ، نحو : « ما جاء إلا أبو حفص إلا عمرٌ » ، إذ الأصل : « ما جاء إلا أبو حفص عمرٌ » . ف « إلا » هنا زائدة لا عمل لها .

٩ - ولكن إذا تعدد المستثنى بغير عاطف - وهذا جائز - كانت « إلا » المكررة عاملة في كل اسم دخلت عليه ، ويكون كل اسم بعد « إلا » مستثنى ، نحو : « جاء القوم إلا زيداً ، إلا خالداً ، إلا بكرأ » ، فيكون « زيداً » مستثنى أول ، و « خالداً » مستثنى ثانياً ، و « بكرأ » مستثنى ثالثاً .

د - أساليب الاستثناء بـ « إلا » :

نذكر فيما يلي أساليب الاستثناء المختلفة المستعمل فيها كلمة « إلا » ، مع تحليل كل أسلوب وبيان حكم المستثنى فيه واعرابه :

١ - (جاء القومُ إلا زيداً)

الكلام في هذا الأسلوب تام . بمعنى أن المستثنى منه مذكور ، وهو « القوم » .

والكلام في هذا الأسلوب مثبت . بمعنى أنه لا يشتمل على حرف نفي ، أو كلمة تدل على النفي ، أو على ما يشبه النفي من الاستفهام والنهي . والاستثناء هنا متصل ، لأن « زيداً » المستثنى هو من جنس « القوم » المستثنى منه .

والمستثنى في موضعه الطبيعي ، أي ليس متقدماً على العامل ، ولا على المستثنى منه .

وكل ذلك أوجب عند أكثر النحاة (١) أن يكون المستثنى « زيد » منصوباً ، كما ترى في المثال .

والاعراب :

(جاء القوم) : فعل وفاعل .

(إلا) : أداة استثناء .

(زيداً) : مستثنى منصوب .

(١) قول « عند أكثرهم » لأن بعضهم أجاز أن يكون المستثنى هنا بدلاً من المستثنى منه ، كما سترى في الأسلوب الثاني .

٢ - (جاء القوم إلا زيد)

وهذا الأسلوب يماثل الأسلوب السابق في كل أجزائه وأوضاعه ،
إلا أننا نرى أن المستثنى ليس منصوباً ، بل هو مرفوع . وهنا اختلف
النحاة في أمرين : في طبيعة الكلام السابق لـ « إلا » ، ثم في إعراب
الاسم الواقع بعدها :

١ - فقال بعضهم : الكلام ليس مثبتاً ، لأن « جاء » معناها « لم
يتخلف » ، فقولك : « جاء القوم إلا زيد » يساوي في المعنى « لم
يتخلف القوم إلا زيد » . وعلى هذا يكون رفع « زيد » أمراً طبيعياً ،
لأنه عندئذ يدل من المستثنى منه ، ونحن نعلم أن إبدال المستثنى من المستثنى
منه جائز إذا كان الكلام منفيّاً (١) .

٢ - وقال آخرون : بل الكلام مثبت . أما رفع المستثنى فلفظة
جائزة مقبولة لبعض العرب ، وعليها قرئ قوله تعالى : « فشرّبوا منه إلا
قليلاً » (٢) .

ثم اختلفوا في الإعراب . واليك إعراب كل فريق :

١ - (زيد) : بدل من القوم ، وبديل المرفوع مرفوع مثله .

(١) سئى هذا الجواز في الأسلوب الآتي .

(٢) ومنها قول أحد الشعراء :

في ليلة لا نرى بها أحداً يحكي علينا إلا كواكبها

برفع الكواكب

وقول الآخر :

وبالصريمة منهم منزل خلق عافٍ تَخَيَّرَ إلا النُّؤْيُ والنُّؤْيُ

برفع النُّؤْيُ

وهذا الاعراب يقتضي أن يتبع المستثنى المستثنى منه في كل حالاته ، رفعاً ونصباً وجرماً ، فلا بد من أن تقول : « جاء القوم إلا زيداً » - رأيت القوم إلا زيداً - مررت بالقوم إلا زيداً .

٢ - (زيداً) : مبتدأ مرفوع خبره محذوف . التقدير : جاء القوم إلا زيداً لم يأت . والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب على الاستثناء . وهذا الاعراب يقتضي أن يكون ما بعد إلا مرفوعاً دائماً على الابتداء مها كانت حركة المستثنى منه ، لأنه ليس بدلاً منه حتى يتبعه في اعرابه . وعلى هذا فلا يجوز إلا أن تقول : « جاء القوم إلا زيداً » - رأيت القوم إلا زيداً - مررت بالقوم إلا زيداً . وهو ما لم يسمع عن العرب .

وبهذا الاعراب أعربوا قوله تعالى : « فشربوا منه إلا قليل » ، فجعلوا « قليل » مبتدأ خبره محذوف تقديره « إلا قليل منهم لم يشرب » ، وجعلوا الجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب على الاستثناء ، وكذلك قوله تعالى : « لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُتَّبِعٍ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ » . فجعلوا « من » مبتدأ خبره جملة « يعذبه الله » ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب على الاستثناء .

ويترتب على هذا الاعراب التسليم بوقوع المستثنى جملة . وهذا ما لم يتفق عليه النحاة .

٣ - (وصل المسافرون إلا أمتعتهم)

الكلام هنا تام مثبت ، إلا أن الاستثناء منقطع ، لأن الأمتعة ليست من جنس المسافرين .

وقد اتفق النحاة على وجوب نصب ههنا ، لكنهم اختلفوا في اعراب المنصوب بعد إلا .

فقال الأكثرون :

١ - إن الاستثناء المنقطع ليس استثناءً بالمعنى الحقيقي ، لأنه ليس بإخراج جزء من كل ، بل هو استدراك . وعليه تكون « إلا » حرف استدراك مثل « لكن » ، المشددة معنىً وعملاً ، فيكون الاعراب على الشكل التالي :

(وصل المسافرون) : فعل وفاعل .

(إلا) : حرف مشبه بالفعل تدخل على المبتدأ والخبر فت نصب الأول وترفع الثاني .

(أمتعهم) : اسم « إلا » منصوب . والخبر محذوف تقديره « غير واصله » . والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب على الاستثناء (١) .
وقال سيويه :

٢ - اعراب المنقطع كاعراب المتصل . يعني :

(الا) : أداة استثناء .

(أمتعهم) : مستثنى منصوب بالعامل الذي قبل « إلا » .

٤ - (ما جاء القومُ إلا زبداً)

(ما جاء القومُ إلا زبداً)

الاستثناء هنا متصل . والكلام تام إلا أنه منفي .
وفي هذه الحالة أجازوا نصب ما بعد « إلا » على الاستثناء ، وجمله بدلاً تابعاً لما قبلها . والاعراب :

(١) هذا من أعجب التناقض . إذ كيف تكون « إلا » معنى « لكن »
وعملها ، ثم تكون الجملة بعدها في محل نصب على الاستثناء ، في حين تكون جملة
« لكن » مستأنفة لا محل لها من الاعراب ؟ ! !

- ١ - (إلا زيداً) : إلا : أداة استثناء . زيداً : مستثنى منصوب .
 ٢ - (إلا زيدٌ) : إلا : أداة استثناء . زيدٌ : بدل من القوم ،
 وبدل للرفوع مرفوع .

٥ - (ما جاء إلا زيداً القومُ)

الاستثناء هنا تام متصل إلا أنه منفي . وكان المنتظر جواز النصب
 والبدلية لوجود النفي . لكن بعض النحاة أوجب النصب هنا لتقدم المستثنى .
 الاعراب :

(إلا زيداً) : مستثنى منصوب .

(القوم) : فاعل جاء مرفوع .

٦ - (ما جاء إلا زيداً القومُ)

(ما جاء إلا زيدٌ القومُ)

هذا الاسلوب كسابقه في أجزائه وأوضاعه . إلا أننا نرى فيه
 جواز النصب والبدلية . وهو رأي البغداديين . والبدلية هنا مقلوبة ، إذ
 صار « زيدٌ » هو المبدل منه ، و « القوم » هو البدل ، وهو بدل كل
 من كل ، أو قل : هو بدل كل من بعض .

والاعراب :

(ما جاء) : فعل ماض .

(إلا) : أداة حصر لا عمل لها .

(زيدٌ) : فاعل جاء .

(القومُ) : بدل من زيد ، وبدل المرفوع مرفوع .

٧ - (ما وصل القوم إلا أمتعتهم)

والاستثناء هنا تام منفي منقطع ، وكان المنتظر أن يجوز فيه النصب
والبدلية ، لوجود النفي . لكن اللغة الحجازية توجب نصبه بسبب انقطاعه .

وفي اعرابه اختلاف بين سيبويه الذي ينصبه بالعامل السابق لـ
« إلا » ، وبين الآخرين الذين يجعلونه اسماً لـ « إلا » محذوف الخبر .
(راجع اعراب الاسلوب رقم ٣) .

٨ - (ما وصل القومُ إلا أمتعتهم)

(ما وصل القومُ إلا أمتعتهم)

هذا الاسلوب كسابقه في أجزائه وأوضاعه . إلا أننا نرى فيه
جواز النصب والابدال . وهي لغة بني تميم . إلا أنهم يشترطون لهذا
الجواز أن يصح تسليط ما قبل « إلا » على ما بعدها . وهذا الشرط
متوفر في مثالنا ، إذ يصح أن تقول : « ما وصل إلا أمتعة القوم »
دون أن يتغير المعنى .

وإذا جاء مرفوعاً في اعرابه خلاف فمنهم من يجعله بدلاً من المرفوع
الذي قبل « إلا » ، ومنهم من يجعله مبتدأ محذوف الخبر ، ويجعل « إلا »
مساوية لـ « لكن » ، الاستدراكية الساكنة النون . (راجع اعراب
الاسلوب الثاني) .

٩ - (ما جاء ... إلا زيدٌ)

(ما رأيت ... إلا زيداً)

(ما مررت ... إلا بزيد)

الاستثناء هنا مفرغ ، بمعنى أنه خال من المستثنى منه . وتلاحظ
أيضاً أنه منفي ، لأن التفرغ لا يقع إلا بـ « نفي » أو شبهه ، كالنهي

والاستفهام . وعلى ذلك لا تكون « إلا » أداة استثناء ، كما أن الاسم بعدها ليس مستثنى ولا بدلاً ، وإنما هو بحسب العوامل التي قبل إلا ، فإن كان العامل قبلها يطلب فاعلاً ، كان ما بعدها فاعلاً ، وإن كان يطلب مفعولاً فهو المفعول ، وإن كان يطلب حالاً كان هو الحال ، نحو : « ما جاء زيد إلا راكباً » ... وهكذا .

الاعراب :

(ما جاء) : فعل ماض .

(إلا) : أداة حصر لا عمل لها .

(زيد) : فاعل جاء .

(ما رأيت) : فعل وفاعل .

(إلا) : أداة حصر .

(زيداً) مفعول به لفعل رأيت .

(ما مررت) : فعل وفاعل .

(إلا) أداة حصر .

(بزيد) : جار ومجرور متعلقان بفعل مررت .

★ ★ ★

والآن ، وبمد هذا الاسهاب في عرض الأساليب ، وفي اختلاف النحاة في وجوه اعرابها ، ننشى على الطالب أن يكون قد وقع في الحيرة . لذا نرى من المفيد أن نلخص ما تقدم مكتفين في المتن بذكر أفصح اللغات في أساليب الاستثناء ، والأحكام التي أقرها أكثر النحاة ، معلقين في الحاشية بما يخالف ذلك :

- ١ - الاستثناء المتصل ، التام ، مثبت : واجب النصب (١) :
 « جاء القوم إلا زيداً » .
- ٢ - الاستثناء المتصل ، التام ، المنفي : جائز النصب والبديلية :
 « ما جاء القوم إلا زيداً - وما جاء القوم إلا زيداً » .
- ٣ - الاستثناء المنقطع : واجب النصب مثبتاً أو منفيماً (٢) :
 « وصل المسافرون إلا أمتعتهم - وما وصل المسافرون إلا أمتعتهم » .
- ٤ - الاستثناء المشوش الترتيب : واجب النصب ، مثبتاً أو منفيماً (٣) :
 « جاء إلا زيداً القوم - وما جاء إلا زيداً القوم » .
- ٥ - الاستثناء المفرغ : بحسب العوامل : « ما جاء إلا زيد - ما رأيت إلا زيداً - ما مررت إلا بزيد » .

٥ - تعدد المستثنى :

إذا تعدد المستثنى بغير عاطف ، وجب على واحد فقط من المستثنيات

- (١) وأجازت لغة رفته ، ومنه قوله تعالى : « فصرخوا منه إلا قليل »
 بقراءة الرفع . ثم اختلف النحاة في اعرابه بين قائل إنه بدل مما قبله ، وقائل إنه
 مبتدأ محذوف الخبر والجملة منه ومن خبره في محل نصب على الاستثناء .
- (٢) وأجازت لغة تميم البديلية في حالة النفي . ثم اختلفوا في إعراب المنقطع .
 فسيبويه يربطه في حالة النصب مستثنى ، وفي حالة الرفع بدلاً مما قبله . والآخرين
 يربطونه في حالة النصب اسماً لـ « إلا » على اعتبار أنها مثل « لكن المشددة »
 معنى وعملاً ، وخبره محذوف ، والجملة في محل نصب على الاستثناء ، ويربونه في
 حالة الرفع مبتدأ محذوف الخبر ، فتكون « إلا » مساوية لـ « لكن المخففة » .
- (٣) وأجاز البغداديون التفرغ في حالة النفي ، وجعل المستثنى منه التأخر
 بدلاً من المستثنى المتقدم الذي أصبح بحسب العوامل .

أن يأخذ الحكم الذي يوجبه أو يحيزه تصميم الكلام ، أما الباقيات فيجب نصبها على الاستثناء . ثم لا يهـ أن يكون آخذ الحكم هو الأول أو الثاني أو غيرها .

فإذا كان الكلام يوجب نصب المستثنى ، فيجب نصب الجميع ، نحو :
 د جاء القوم إلا زيداً ، إلا عمرأ ، إلا بكرأ - ما جاء إلا زيدأ ،
 إلا عمرأ ، إلا بكرأ ، القوم ، . وإن كان الكلام يميز النصب والبدلية ،
 جاز نصب الجميع ، وجاز إبدال واحد منها فقط مع وجوب نصب
 الباقي ، نحو : د ما جاء القوم إلا زيدأ ، إلا عمرأ ، إلا بكرأ .
 وإن كان الكلام مفرغأ ، وجب أن يكون أحد المستثنيات بحسب العوامل ،
 أما الباقي فيجب فيه النصب ، نحو : د ما جاء إلا زيدأ ، إلا عمرأ ،
 إلا بكرأ .

و - أساليب الاستثناء بغير وسوى :

أساليب الاستثناء بغير وسوى لا تختلف في شيء عن أساليب
 الاستثناء بـ « إلا » :

- ١ - فيها التصل التام المثلث الواجب النصب ، نحو : د ما جاء القومُ
 غيرَ زيدٍ .
- ٢ - وفيها التصل التام المنفي الجائز النصب والبدلية ، نحو : د ما
 جاء القومُ غيرَ زيدٍ - وما جاء القومُ غيرُ زيدٍ .
- ٣ - وفيها التصل التام المنفي المشوش الترتيب الواجب النصب ،
 نحو : « ما جاء غيرَ زيدٍ أحدٌ » .
- ٤ - وفيها المنقطع الواجب النصب مها كان الكلام وترتيبه ، نحو :
 « وصل المسافرون غيرَ أمتعتهم - ما وصل المسافرون غيرَ أمتعتهم » .

٥ - وفيها المفرغ الذي يكون فيه المستثنى بحسب العوامل ، نحو :
 « ما جاء غيرُ زيدٍ - وما رأيت غيرَ زيدٍ - وما مررت بغيرِ زيدٍ » .
 الجديد في الموضوع أن المستثنى هنا قد جاء دائماً مضافاً إليه ، كما هو
 ملاحظ في الأمثلة ، أما حكمه من حيث الرفع أو النصب أو الجر ، فقد
 أخذته الأداة « غير » باعتبارها اسماً يصلح للاعراب . وعلى ذلك تكون
 « غير » هي الأداة من حيث المعنى ، وهي المستثنى من حيث الاعراب .
 وكل ما ينطبق على « غير » ينطبق أيضاً على « سوى » .

ز - أساليب الاستثناء بـ « غير » و « ما » :

هذه الأدوات لا تستعمل إلا في الاستثناء المتصل التام مثبتاً ، أو
 منفيّاً . أما المنقطع فلا يقع بها ، إذ لا يقال : « وصل المسافرون عدا
 أمتعتهم » ، وكذلك المفرغ ، فلا يقال : « ما جاء عدا زيد » .

ثم ان نفي الكلام معها أو اثباته لا أثر له في أحكام المستثنى ، إننا
 الأثر للأداة نفسها ، وما إذا كانت مستعملة فعلاً ، أو مستعملة حرف جر .
 والأمثلة التالية واعرابها يوضح ما زيد :

١ - (جاء القوم عدا زيداً)

(جاء القوم خلا زيداً)

(سكر القوم حاشا زيداً) (١)

الاعراب :

(١) لاحظ أننا جعلنا الفصل في مثال « حاشا » هو « سكر » لا
 « جاء » . وذلك لأن « حاشا » لا تستعمل الا لتزويه المشئي عما هو مستنكر .
 ولا معنى الاستنكار من فعل الهجي ، أما السكر فهو عمل مستنكر فيقع التزويه منه .

(جاء القوم) : فعل وفاعل .

(عدا) : فعل ماض . فاعله مستتر وجوباً تقديره هو يعود على المصدر المفهوم من الفعل السابق . التقدير : عدا المجيء زيداً . وقال آخرون : يعود على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق . التقدير : عدا الجائي زيداً . وقال آخرون : يعود على البعض المفهوم من الاسم السابق . التقدير : عدا البعض زيداً . وقال آخرون : يعود على المستثنى منه . التقدير : عدا القوم زيداً .

(زيداً) : مفعول به لفعل عدا .

والجملة من « عدا » وفاعلها المستتر في محل نصب على الحال . وقال آخرون : بل هي استثنائية لا محل لها من الاعراب .

هذا هو الاعراب المشهور لأسلوب الاستثناء بعدما إذا كان الاسم بعده منصوباً . وكل ما ورد فيه ينطبق على « خلا وحاشا » .

غير أنهم نقلوا عن الفراء أن « حاشا » وحدها : فعل لا فاعل له ولا مفعول ، فيكون النصب بعدها منصوباً على الاستثناء لا على المفعولية بها . ويعلق الأشموني على ذلك بقوله : ويمكن أن يقال مثل ذلك في « عدا وخلا » لأنها مثل « حاشا » . ويقترح بعض المحدثين ، ومنهم الشيخ الفلايني ، أن يؤخذ بهذا الرأي لما فيه من عدم التكلف . بل يزيد فيقترح أن تمد « خلا وعدا وحاشا » أحرفاً للاستثناء مثل « إلا » . فتكون أفعالاً منقولة من الفعلية إلى الحرفية لتضمنها معنى حرف الاستثناء . وهو اقتراح جيد لا يتناقض مع أساليب العربية .

(جاء القوم خلا زيد)

(سكر القوم حاشا زيد)

في هذا الاسلوب نجد الاسم الواقع بعد أداة الاستثناء مجروراً .
وقد اتفق النحاة على اعراب هذا الاسلوب على الشكل الآتي :

(جاء القوم) : فعل وفاعل .

(عدا) : حرف جر شبهه بالزائد .

(زيد) : مستثنى مجرور لفظاً منصوب محلاً على الاستثناء .

ومثل ذلك يقال في كل من « خلا وحاشا » .

٣ - (جاء القوم ما عدا زيداً)

(جاء القوم ما خلا زيداً)

(سكر القوم ما حاشا زيداً) (١)

الاعراب :

(جاء القوم) : فعل وفاعل .

(ما) : مصدرية .

(عدا) : فعل ماض . فاعله ضمير مستتر يعود على ... (راجع

الخلاف في عود هذا الضمير في اعراب الاسلوب الأول) .

(زيداً) : مفعول به منصوب .

(١) وقال قوم : لا تدخل « ما » على « حاشا » . وقال آخرون

بل تدخل ، ولكن ذلك نادر ، بخلاف « عدا وخلا » فان دخولها عليهما كثير

والمصدر المؤول من « ما » المصدرية وصلتها ، في محل نصب على الحال (١) بمد تأويله باسم الفاعل . التقدير : جاء القوم مجاوزين زيدا . وعلى هذا تكون جملة « عدا زيدا » صلة للحرف المصدرية لا محل لها من الاعراب .

إلا أن الغلاييني يقترح اعتبار « ما » هنا زائدة لتوكيد الاستثناء ، بدليل أن وجودها وعدمه سواء في إفادة المعنى . وقد قال بذلك قبله بعض العلماء ، كما في شرح الشيخ خالد الأزهرى على توضيح ابن هشام . وعلى هذا الاعتبار لـ « ما » ، تظل جملة « عدا زيدا » حالية محلها النصب ، أو استثنائية لا محل لها .

- ٤ - (جاء القومُ ما عدا زيدا)
 (جاء القومُ ما خلا زيدا)
 (سكر القومُ ما حاشا زيدا)

وهذا الأسلوب - أي جر المستثنى مع وجود « ما » - لم يجزه إلا الكسائي . وقد حكاه الجرمي عن بعض العرب . واعرابه كاعراب الأسلوب الثاني ، زائداً عليه أن « ما » تعتبر زائدة . أي :

- (جاء القوم) : فعل وفاعل .
 (ما) : زائدة .

(١) ومنهم من يبره في محل نصب على نيابة الظرفية الزمانية . والتقدير : جاء القوم وقت مجاوزتهم زيدا . ثم حذف المضاف وهو الظرف « وقت » فتاب المضاف إليه منابه . وتلاحظ أننا لم نؤول المصدر من حروف « عدا » نفسه ، لأنه فعل جامد لا يقبل التأويل . فإذا احتجج إلى تأويله ، كما هو الشأن هنا ، أول مصدر من فعل آخر من معناه يكون متصرفاً ، كما رأيت .

(عدا) : حرف جر شبهه بالزائد .
 (زيد) : مستثنى مجرور لفظاً منصوب محلاً على الاستثناء .

ح - اسلوب الاستثناء بـ ليس ولا يكون :

ليس لهاتين الاداتين سوى أسلوب واحد في الاستثناء ، هو الآتي :

(جاء القوم ليس زيداً)
 (جاء القوم لا يكون زيداً)

وقد اتفقوا على اعرابه الآتي :

(جاء القوم) : فعل وفاعل .

(ليس) : فعل ماض ناقص اسمه ضمير مستتر وجوباً تقديره « هو » ،

يمود على ... (خلافهم في عود الضمير هنا كخلافهم الذي ذكرناه آنفاً .
 فارجع اليه) .

(زيداً) : خبر ليس منصوب .

والجملة من ليس واسمها وخبرها إما حال فتحملها نصب ، وإما
 مستأنفة فلا محل لها .

ويقترح الفلايني في « ليس ولا يكون » ما اقترحه في « خلا
 وعدا وحاشا » . أي : أن يجملا فملين لا اسم لهما ولا خبر ، أو
 حرفين منقولين عن الفعلية لتضمنها معنى « إلا » . ويكون المنصوب بعدها
 - على الاقتراحين - مستثنى منصوباً على الاستثناء . وهو اقتراح جيد لا
 يناقض في شيء مع الأساليب العربية الصحيحة .

ط - اسلوب الاستثناء بـ بيير :

وليس لها إلا أسلوب واحد هو الآتي :

(زيد كثير المال بيدَ أنه بخيل)

الاعراب :

(زيد) : مبتدأ مرفوع .

(كثير) : خبر مرفوع .

(المال) : مضاف اليه .

(بيدَ) : منصوب على الاستثناء المنقطع دائماً . وهو مضاف .

(أنه بخيل) : أن واسمها وخبرها . والمصدر المؤول في محل

جر بالاضافة .

(جملة : زيد كثير المال) ابتدائية لا محل لها .

(جملة : اسم أن وخبرها) : صلة الموصول الحرفي لا محل لها .

ز - اسلوب مسترك بين « او » و « لما » :

تستعمل « إلا ولما » ، في اسلوب استثنائي غريب الشكل ، لكنه مطرد في أفصح الأساليب التي هي من نوع القسم الاستعطافي . واليك نموذجاً منه :

(سألتك بالله إلا أكرمت زيداً)

(سألتك بالله لما أكرمت زيداً)

في هذا الاسلوب نجد جملتين ؛ الأولى : هي جملة القسم الاستعطافي « سألتك بالله » . ويجوز أن تأتي على أشكال أخرى ، مثل : « ناشدتك الله - ناشدتك الله - حلفت بربي ... الخ » . والثانية : هي جواب القسم « أكرمت زيداً » . وقد توسطت أداة الاستثناء « إلا ولما » بين الجملتين .

وقد عد النحاة هذا الاسلوب من نوع الاستثناء المفرغ . لكن لما

كان التفريغ لا يقع إلا بعد النفي ، فقد اعتبروا جملة القسم الاستمطافي منفية المنى وان كانت مثبتة اللفظ . كذلك لما كان التفريغ يقتضي وجود اسم مفرد بعد الأداة ليكون بحسب العوامل التي قبلها ، فقد اعتبروا جملة جواب القسم مسبوكة بمصدر ، ولو لم يكن في العبارة سابق . والتقدير على كل هذا هو : ما سألتك بالله إلا اكرامَ زيدٍ .

ويكون الاعراب كما يلي :

(سألتك) : فعل وفاعل ومفعول أول . والجملة ابتدائية لا محل لها .

(بالله) : جار ومجرور متعلقان بالفعل السابق .

(إلا) : أداة حصر لا عمل لها .

(أكرمت زيدا) : فعل وفاعل ومفعول ، والجملة بتأويل مصدر

في محل نصب على أنه مفعول ثانٍ لفعل سألتك . التقدير : ما سألتك إلا اكرامَ زيدٍ .

٤ - ولا سيما وافواها

« ولا سيما » : أسلوب يستعمل لبيان أن ما بعده وما قبله مشتركان في أمر واحد ، ولكن نصيب ما بعده أكبر وأوفر من نصيب ما قبله ، نحو : « أحب الرياضة ولا سيما السباحة » ، فأنت ترى أن « الرياضة والسباحة » مشتركتان في وقوع حبي عليهما ، لكن نصيب السباحة من حبي أكبر من نصيب سائر أنواع الرياضة . ولهذا عد النحاة هذا الأسلوب داخلاً في الاستثناء على أنه شبيه به لا مثله تماماً ، لأن الاستثناء يقتضي أن يكون ما بعد الأداة مخالفاً في الحكم لما قبلها ، أما أسلوب « ولا سيما » فيقتضي أن ما بعده موافق لما قبله في الحكم لكنه مخالف له في المقدار والنصيب فقط من هذا الحكم .

والاسم الواقع بعد « ولا سيما » يجوز فيه الرفع والنصب والجر ، سواء في ذلك أن يكون معرفة ، أو أن يكون نكرة . كما يمكن لهذا الأسلوب أن يقع بعده الظرف ، أو الحال المفردة أو الحال الجملة . كما يمكن أن تسقط الواو وحدها منه ، فنقول : « أحب الرياضة لا سيما السباحة » ، أو أن تسقط الواو مع « لا » ، فنقول : « أحب الرياضة سيما السباحة » .

وقد كان جديراً بالنحاة أن يقفوا عند هذا الحد من دراسة هذا الأسلوب ، وأن يكتفوا بالنص على جواز استعماله بهذه الشروط . لكنهم أبوا إلا أن يملوه ، وأن يردوا كل عنصر من عناصره إلى ما هو معروف من عناصر الجملة العربية ، فكان أن اتصوا أنفسهم واتصونا بالاعراب التالية :

١ - (أحب الرياضة ولا سيما السباحة)

(أحب الرياضة) : فعل وفاعل مستتر ومفعول به .

(الواو) : قال بعضهم : حالية ، وقال آخرون : استثنائية ، وقال غيرهم : عاطفة . ويجوز أن تكون اعتراضية ، وذلك إذا ولي « لا سيما » انظرف أو الحال ، كما سنرى .

(لا) : نافية للجنس تعمل عمل « إن » .

(مي) : اسم « لا » النافية للجنس ، منصوب مضاف . والخبر محذوف وجوباً .

(ما) : اسم موصول بمعنى الذي في محل جر مضاف إليه .

(السباحة) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره « هو » . والجملة صلة لا محل لها .

ويجوز اعتبار « ما » نكرة موصوفة في محل جر بالاضافة ، فتكون جملة المبتدأ المحذوف وخبره في محل جر صفة لها .

وجملة « ولا سيما » مع الخبر المحذوف حالية أو استثنائية أو معطوفة بحسب الاعتبار للواو المقترنة بها .

٢ - (أحب الرياضة ولا سيما السباحة)

(أحب الرياضة ولا) : تعرب الاعراب السابق نفسه .

(مي) : اسم « لا » منصوب مضاف ، والخبر محذوف تقديره : موجود .

(ما) : زائدة .

(السباحة) : مضاف إليه .

وجملة « ولا سيما » مع الخبر المحذوف تصلح لها الاعراب السابقة أيضاً .

٣ - (احب الرياضة ولا سيما سباحة)

(احب الرياضة ولا) : تعرب الاعراب السابق نفسه .
(سي) : اسم « لا » مبني على الفتح في محل نصب . والخبر محذوف .

(ما) : زائدة كافة لكلمة « سي » عن الاضافة .

(سباحة) : تمييز لكلمة « سي » منصوب .

ويجوز هنا اعتبار « ما » نكرة تامة . فتكون « سي » عندئذ منصوبة لا مبنية على الفتح ، لأنها مضافة ، والنكرة التامة مضاف إليها ، و « سباحة » تمييز للنكرة التامة .

أما جملة « لا سيما » فلها الاعراب السابقة كلها .

٤ - (احب الرياضة ولا سيما السباحة)

(احب الرياضة ولا) : كالسابق .

(سي) : اسم « لا » . منصوب . وهو مضاف . والخبر محذوف .

(ما) : نكرة تامة مبنية على السكون في محل جر بالاضافة .

(السباحة) : مفعول به لفعل محذوف تقديره : أعني ، أو أخص .

جملة « ولا سيما » لها كل الاعراب السابقة .

جملة « اعني السباحة » استثنائية لا محل لها .

٥ - (احب الرياضة ولا سيما في الغابة ، او وسط الغابة)

(احب الرياضة ولا) : كالسابق .

(سي) : اسم « لا » مبني على الفتح في محل نصب . ولا تحتاج

« لا » هنا إلى خبر .

(ما) : زائدة كافة .

(في الغابة ، أو وسط الغابة) : المجرور والظروف متعلقان بفعل

محذوف تقديره : أخص . وتأويل الكلام : أحب الرياضة وأخصها بزيادة الحب في الغابة .

هكذا قالوا . والذي أراه أن يعلق النظر أو الجار والمجرور بالفعل السابق للاسيا ، وتكون جملة « ولا سيما » معترضة بين الفعل ومعموله .

٦ - (أحب الرياضة ولا سيما منفرداً ، او وانا منفرد)

(أحب الرياضة ولا سيما) كالسابق .

(منفرداً) حال منصوبة .

(وأنا منفرد) مبتدأ وخبر ، والجملة في محل نصب على الحال .

وقالوا : إن صاحب الحال ، سواء أكانت الحال مفردة أم جملة ، هو الفاعل من جملة « أخص » المقدرة . والتأويل : أحب الرياضة وأخصها بزيادة الحب منفرداً . أي ان صاحب الحال هو هنا الضمير المستتر في فعل « أخص » . والذي أراه أن يكون الصاحب هو فاعل « أحب » . ثم تكون جملة « ولا سيما » معترضة بين الحال وصاحبها .

٧ - (أحب الرياضة ولا سيما إن كنت منفرداً)

لا يختلف هذا الاسلوب عن سابقه إلا في كون الجملة بعد « سيما » جملة شرطية . واختلفوا فيها : فتمهم من يعربها حالية لوقوعها موقع الحال ، ومنهم من يعربها جملة شرط لا محل لها من الاعراب ، أما جواب الشرط فمحذوف دل عليه الفعل المقدر « أخص » . والتأويل : إن كنت منفرداً أخص الرياضة بحبي .

هذا ، ولاسلوب « لا سيما » أخوات يشاركنها في المعنى ولسن مثلها في شيوع الاستعمال ، وهن : « لأمثل ما - لا سوى ما - لا تر ما . لو تر ما » .

فأما الأوليان فلها كل الأشكال والتصاميم التي للاسما ، فلها إذن الاعراب نفسه . وأما الآخرين فتصاميمها أقل ، وإعرابها مختلف :

١ - (قام القوم لا تر ما زيد)

هذا هو التصميم الوحيد لاسلوب « لا تر ما » . وقد حللوه على الشكل التالي :

(قام القوم) : فعل وفاعل .

(لا) : ناهية جازمة . ويجوز اعتبارها نافية لا عمل لها .

(تر) : مضارع مجزوم بلا الناهية . وإذا اعتبرت « لا » نافية ، فيكون حذف آخره شذوذا ورد به السماع . والفاعل مستتر تقديره « أنت » .

(ما) : اسم موصول في محل نصب مفعول به لفعل « تر » .

(زيد) : خبر لابتداء محذوف وجوباً . والجملة من الابتداء وخبره

صلة الموصول لا محل لها .

جملة « قام القوم » ابتدائية لا محل لها . جملة « لا تر » استثنائية

لا محل لها .

ويكون تأويل الكلام على هذا الاعراب : قام القوم . لا تبصر

(أيها المخاطب) الشخص الذي هو زيد . فانه في القيام أولى منهم .

٢ - (قام القوم لو تر ما زيد)

وهذا هو التصميم الوحيد لاسلوب « لو تر ما » . وقد حللوه على

الشكل الآتي :

(قام القوم) : فعل وفاعل . والجملة ابتدائية لا محل لها .

(لو) : حرف شرط جازم سماعاً .

(تر) : فعل الشرط مجزوم بلو . والفاعل أنت . والجملة مستأنفة لا محل لها .

(ما زيد) : كالسابق .

وجملة جواب الشرط محذوفة للدلالة الكلام عليها .

وتأويل الكلام على هذا الاعراب : قام القوم ، ولو أبصرت الشخص الذي هو زيد لرأيتَه أولى بالقيام منهم .

٥ - التعجب

آ - أساليب التعجب :

يجري التعجب في العربية على أساليب كثيرة :

١ - (التعجب بالاستفهام) : إذ كثيراً ما يخرج الاستفهام عن معناه الحقيقي إلى معنى التعجب ، كقوله تعالى : « كيف تكفرون بالله ، وكنتم أمواتاً فأحياكم !! » .

٢ (التعجب بالنداء) : وقد مر ذلك معنا في مبحث المنادى ، نحو : « يا لجمال الربيع !! » .

٣ - (التعجب بـفَعْلَ) : وذلك بأن تنقل كل فعل ثلاثي - من أي باب كان - إلى باب « فَعْلَ » المضموم العين ، فيصير دالاً على التعجب ، فإذا أردت التعجب من كتابة زيد ، قلت : « كَتَبَ الرجلُ زيدٌ !! » ، وإذا أردت التعجب من عدل عمر ، قلت : « عَدَّلَ الرجلُ عمرٌ !! » ... الخ .

٤ - كما يمكن التعجب بأساليب أخرى كثيرة ، كأن تقول لمن سألك عن اسمك وهو يعرفك : « يا سبحان الله !! » . أو أن تقول متعجباً من فروسية زيد : « لله دره فارماً !! » .

إلا أن كل هذه الأساليب لا تعيننا في شيء ، إما لأنها سماعية فلا

ضابط لها ولا يمكن القياس عليها ، وإما لأنها أساليب كانت في أصل
الوضع لمعانٍ آخر غير التعجب ، ثم خرجت عن معانيها إلى معنى التعجب .

إنما الذي يعنينا هنا أسلوب مخصوص بالتعجب لا يستعمل في غيره
مطلقاً . وهو أسلوب قياسي يسمح بصياغة جمل تعجيبة لا نهاية لها .
ولهذا الأسلوب صيغتان ، هما : « ما أفعل الشيء - وأفعل بالشيء » .

فإذا جمل الربيعُ جمالاً أثار عجبك ، قلت : « ما أجْمَلُ
الربيعَ !! - أو : أجْمِلُ بالربيع !! » ، وإذا طال يوم صيامك طولاً
عجبت منه ، قلت : « ما أطْوَلَ يومَ الصيامِ !! - أو : أطْوَلُ بيومِ
الصيامِ !! » ... وهكذا .

غير أن الأفعال ليست صالحة كلها لأن تصب في إحدى هاتين
الصيغتين ، بل لا بد لذلك من توفر بعض الشروط . واليك بيان ذلك :

ب - شروط الفعل لاستعماله في التعجب :



١ - يجب أن يكون الفعل ثلاثياً مجرداً ، نحو : « طال اليوم ←
ما أطول اليوم !! - جَمَلُ الربيعُ ← ما أجمل الربيع !! » . فان
لم يكن كذلك ، نحو « دحرج - استخرج » ، فسيبيل التعجب منه أن
يؤتى بمصدره صريحاً أو مؤولاً مسبقاً بفعل تعجب مساعد ، مثل « ما
أشد - ما أعظم - ما أكبر ... الخ » . فتقول : « ما أشد دحرجة
الولدِ للكرة - أو : ما أشد ما دحرجَ الولدُ الكرة - أو : ما أشد
أن يدحرجَ الولدُ الكرة » .

٢ - يجب أن يكون معلوماً . فان كان مجهولاً ، نحو : « قرىء

الكتابُ ، فسبيل التعجب منه هي السبيل السابقة ، فنقول : « ما أكثرَ ما قرىء الكتابُ » .

٣ - يجب أن يكون مثبتاً . فإن كان منفيًا ، نحو : « لا يزورني زيد » ، فسبيل التعجب منه أن يؤتى بمصدره المؤول بعد فعل التعجب المساعد ، نحو : « ما أكثرَ أن لا يزورني زيد » ، أو بمصدره الصريح مسبوقةً بكلمة « عدم » لافادة النفي ، نحو : « ما أكثرَ عدمَ زيارةِ زيدٍ لي » .

٤ - يجب أن يكون تاماً . فإن كان فعلاً ناقصاً ، نحو « كان زيد عالماً » ، فسبيل التعجب منه أن يؤتى بمصدره الصريح أو المؤول بعد الفعل المساعد ، نحو : « ما أشدُّ كونَ زيد عالماً - أو : ما أشدُّ ما كان زيد عالماً - أو : ما أشدُّ أن يكون زيدُ عالماً » .

٥ - يجب أن لا تكون الصفة المشبهة المشتقة منه على وزن « أفعل » ، فإن كان كذلك ، نحو : « حمر فهو أحمر ، وعرج فهو أعرج » ، لجأنا إلى الفعل المساعد ، فقلنا : « ما أشدُّ عرجَ زيدٍ - أو : ما أشد ما عرجَ زيدٌ - أو : ما أشدُّ أن يعرجَ زيدٌ » .

٦ - يجب أن يكون متصرفاً . فإن كان جامداً مثل « نعم - بئس - عسى - ليس » ، فلا سبيل إلى صوغ فعل تعجب منه على الاطلاق .

٧ - يجب أن يكون من الأفعال التي يتفاوت فيها الناس . فإن كان غير ذلك ، مثل : « مات - في - هلك » فلا سبيل إلى التعجب منه مطلقاً ، لأن هذه الأحداث لا تقع من الانسان إلا مرة واحدة ، فلا يتيها له أن يبالغ فيها حتى يثير العجب .

هذا ، وقد أتت العرب بصيغ تعجب من أفعال لم تستوف الشروط

السالفة ، فقالوا من «أختُصِرَ الكتابُ» : « ما أخصرَ الكتابَ » ،
وقالوا من « حَمَقَ الرجلُ فهو أحمق » : « ما أحمقَ الرجلَ » ... الخ .
ولكن ذلك شذوذ يحفظ ولا يقاس عليه .

ج - تحليل صيغة « ما أفعد » :

اختلف النحاة في تحليل هذه الصيغة اختلافاً كبيراً . وسنذكر لك
- بعد المثال - التحليل المشهور من بينها ، وهو تحليل عامة البصريين ، ثم
نذكر لك سائرهما بعده .

المثال : (ما أجمل الربيع !)

التحليل المشهور :

(ما) : نكرة تامة بمعنى « شيء » . مبنية على السكون في محل
رفع مبتدأ .

(أجملَ) : فعل ماض جامد لانشاء التعجب . فاعله ضمير مستتر
وجوباً يعود على « ما » .

(الربيعَ) : مفعول به منصوب .

وجملة « أجملَ » مع فاعله المستتر خبر للمبتدأ « ما » محلها الرفع .
وعلى هذا التحليل يكون تأويل الكلام : شيءٌ أجملَ الربيعَ .
أي : شيءٌ من الأشياء جعل الربيعَ جميلاً .

وهذا التأويل - كما ترى - خبري وليس إنشائياً ، فإن معنى
التعجب فيه ؟

قالوا في الجواب : نعم . كان هذا الأسلوب خبرياً في أصله ، ثم

جرى مجرى المثل ، فلزم طريقاً واحدة في التعبير ، وانتقل معناه من الخبر إلى معنى التعجب الانشائي (١) .

وذهب الأخفش إلى أنه يجوز أيضاً اعتبار « ما » اسماً موصولاً واقعاً موقع المبتدأ ، فتكون جملة « أجمل » صلة له ، أما خبره فمحذوف . والتقدير : الذي أجمل الربيع شيءٌ عظيم ، وعليه جماعة من الكوفيين .

كما جوز أن تكون « ما » نكرة موصوفة مبتدأ ، فتكون الجملة بعدها صفة لها ، ويكون الخبر محذوفاً . والتقدير : شيءٌ أجمل الربيع عظيمٌ (٢) .

وذهب آخرون إلى أن « ما » اسم استفهام واقع موقع المبتدأ ، والجملة بعده خبر عنه . والتقدير : أي شيءٌ أجمل الربيع ؟ ! (٣) .

(١) يصرح ابن يعيش (١٤٩/٧) « بأن التعجب خبر محض يحسن في جوابه صدق أو كذب » . وهذا عجيب منه !!

(٢) هذا ما يقول ابن هشام في مذاهب الأخفش الثلاثة في « ما » التعجبية .

(انظر المغني . الجزء الأول حرف « ما ») لكن ابن يعيش (١٤٩/٧)

يزعم أن الأخفش لم يكن يقول بمذهب الخليل وسببويه في اعتبار « ما » العجبية

نكرة تامة . ثم ينقل عن ابن درستويه أنه حكى أن الأخفش كان يقول مرة :

« ما » في التعجب بمعنى الذي ، إلا أنه لم يؤت لها بصلة ، ومرة يقول : هي

الموصوفة إلا أنه لم يؤت لها بصفة . وعلى الوجهين تكون جملة التعجب خبراً لـ

« ما » . وليست صلة لها ، ولا صفة .

(٣) لم تكن نحج الحوض في هذه التحليلات بالرد أو الموافقة أو الترجيح ،

لاعتمادنا بأن كل هذه التحليلات لا لزوم لها ، فهي تسمي الى النحو العربي أكثر مما

تحسن اليه . والمنهج الأسلم أن يقال في مثل هذه الأساليب المحنطة التي لا يعرف

أصلها : إنها وردت عن العرب هكذا . فيقاس عليها كما هي دون الحوض في

تحليلات لا جدوى منها .

هذا ، وللكوفيين - ما عدا الكسائي - رأي آخر في « أفعل »
 التعجب ، فهم يذهبون إلى أنه اسم لا فعل . وفي هذه المسألة جدل
 طويل لا نحب الخوض فيه . فمن شاء فلينظره في كتاب الانصاف
 (المسألة ١٥) .

د - تحليل صيغة « أفعلٍ به » :

أما هذه فاختلاف فيها أقل :

المثال : (اجْمَلِ بالرَّبيعِ)

التحليل المشهور :

(اجْمَلِ) : فعل ماض جاء على صيغة الأمر . مبني على الفتح
 المقدر على آخره ، منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لمناسبة
 صيغة الأمر .

→ ومع ذلك ، فانتا نميل الى ترجيح الرأي الأخير الذي يعتبر « ما »
 استفهامية ، لعدة أسباب :

أولاً : لأنه أبسط التحليلات ، فهو لا يحوج الى تقدير خبر محذوف .
 ثانياً : لأنه في تأويله لا يخرج جملة التعجب عن انشائها . وبالتالي ، فانه
 يريحنا من مزاعم النحاة في كيفية انتقال الخبر الى الانشاء ، تلك المزاعم التي لا
 أساس لها من الواقع .

ثالثاً : لأن العرية قد توسعت في الاستفهام توسعاً شديداً ، فأخرجته عن
 معناه الحقيقي الى غاية معانٍ من بينها معنى التعجب (انظر هذه المعاني في مغني
 اللبيب . حرف الالف المردة) ، فوالذي يمنع أن يكون أصل صيغة التعجب هو
 الاستفهام ؟

رابعاً : إن الميل العام في جميع لغات العالم يتجه الى استعمال أساليب
 الاستفهام في مواقف التعجب والاستفراب ونحوهما . فوالذي يمنع أن تكون العرية
 أيضاً قد فعلت ذلك بهذه الصيغة ؟

(بالريبع) : الباء زائدة لازمة . والريبع اسم مجرور لفظاً ، مرفوع محلاً على أنه فاعل .

ويزعم هؤلاء أن أصل الصيغة هو : « أَجْمَلُ الرِّبْعِ » ، أي : صار ذا جمال ، فأصل الهمزة همزة اتصاف ، كما تقول : « أورك الشجر » ، أي صار ذا ورق ، و « أَغْدَى البعير » أي صار ذا غدة ، و « أفلس الرجل » أي صار ذا فلوس ... ثم حولت هذه الصيغة الماضية إلى صيغة الأمر لافادة التعجب ، ودخلت الباء الزائدة على الفاعل لقبح أن ترفع صيغة الأمر الفاعل الظاهر .

ويرى الزجاج والزخشي وغيرهما أن في هذا التحليل تعسفاً شديداً ، فيذهبون إلى أن « أَجْمَلُ » فعل أمر لفظاً ومعنى ، فتكون الهمزة فيه عندهم همزة تعدية ، ويكون تأويل الصيغة : إجعل الربيع جميلاً وعلى هذا فالريبع مفعول به مجرور بالباء الزائدة . أما الفاعل فقد اختلفوا فيه : فالزخشي يقول : إنه أمر لكل أحد أن يجعل الربيع جميلاً ، أي أن يصفه بالجمال ، فيكون الفاعل ضميراً مستتراً تقديره « أنت » يعود على كل أحد . ويقول غيره : بل الفاعل ضمير مستتر تقديره « أنت » يعود على المصدر المفهوم من فعل التعجب . فاذا قلنا « أَجْمَلُ بالريبع » فالمعنى : جميل - أيها الجمال - الربيع . وإذا قلنا « اكرم يزيد » فالمعنى : كرم - أيها الكرم - زيدا . والله أعلم !

هـ - أعظم مفرقة :

١ - لا يكون التعجب منه إلا معرفة ، أو نكرة مختصة ، فلا يقال : « ما أحسن رجلاً ! » لعدم الفائدة . فان قلت : « ما أحسن رجلاً يفعل الخير ! » جاز ، لحصول الفائدة .

٢ - يجوز حذف التعجب منه إن كان في الكلام ما يدل عليه ،
كقوله تعالى : « أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ! » والتقدير : وابصرْ بهم ،
وقول امرئ القيس :

١٠٠ - أرى أمَّ عمروٍ دمعها قد تحَدَّرا

بكاءً على عمروٍ . وما كان أصبرا !!

أي : وما كان أصبرها .

(الاعراب : « أرى » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « أم عمرو »
مفعول به ومضاف إليه . « دمعها » مبتدأ ومضاف إليه . « قد » حرف تحقيق
« تحدرا » فعل ماض فاعله مستتر . والالف للاطلاق . « بكاء » مفعول لأجله .
« على عمرو » متعلقان بكاء . « وما » تعجبية في محل رفع مبتدأ . « كان »
زائدة . « أصبرا » فعل ماض جامد لانشاء التعجب . الفاعل مستتر يسود على
« ما » . « جملة : أرى » ابتدائية لا محل لها . « جملة : دمعها تحدر » في
محل نصب على الحال . « جملة : تحدر » خبر للمبتدأ محلها الرفع . « جملة : وما
اصبر » استئنافية لا محل لها . « جملة : اصبر » خبر « ما » محلها الرفع .
الشاهد : « وما كان اصبر » : حذف التعجب منه لدلالة الكلام عليه .
وفي البيت شاهد آخر ، وهو زيادة « كان » بين « ما » التعجبية وفعل
التعجب .)

٣ - إذا بني فعلا التعجب من معتل العين ، وجب تصحيح
عينها : « طال ← ما أطوله ، وأطولُ به - باع ← ما أبيعهُ ،
وأبيعُ به » .

وكذلك يجب فك الادغام في « أفعل به » : « عزَّ ← أعزِّزُ
به - شدَّ ← أشدِّدُ به » .

٤ - لا تقديم ولا تأخير في أساليب التعجب .

٥ - لا يجوز الفصل بين أركان الجملة التعجبية إلا بما يأتي :

(آ) - بالظرف أو المجرور بشرط أن يتعلقا بفعل التعجب ،
كقول عمرو بن معد يكرب : « لله در بني سُلَيْمٍ ! ما أحسن في
الهِجَاءِ لِقَاءَهَا ! وَأَكْرَمَ فِي اللَّزْبَاتِ عَطَاءَهَا ! وَأُثْبِتَ فِي الْمَكْرَمَاتِ
بِقَاءَهَا ! » .

(ب) - بالنداء ، كقول علي بن أبي طالب : « أَعَزِّزْ عَلِيَّ أَبَا
الْيَقْطَانَ أَنْ أُرَاكَ صَرِيحاً مُجْدِلاً (١) » .

٦ - كثيراً ما تزداد « كان » بين ما التعجبية وفعل التعجب .
بمنه بيت امرئ القيس السابق .

(١) قالها وهو يمسح التراب عن وجه عمار بن ياسر وقد مر به فوجده

فهرس الجزء الثاني من كتاب المعبط

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣٥	اسمها	٥١ - ٣	نواسخ المبتدأ والخبر
٣٧	خبرها	٤	الأفعال الناقصة
٣٨	تكرارها	٩	كان وأخواتها
٣٩	نعت اسمها والعطف عليه	١٣	ملاحظات وأحكام عامة
٤٠	ظن وأخواتها	١٥	الأحرف المشبهة بليس
٤٠	أفعال القلوب	١٨	أفعال الشرع
٤٦	القول بمعنى الظن	١٩	أفعال المقاربة
٤٧	(أَعْلَمَ) وأخواتها	٢٠	أفعال الرجاء
٤٩	أفعال التحويل	٢٢	الأحرف المشبهة بالفعل
٩٠ - ٥٢	المجملات	٢٢	معانيها
٥٢	الشرط	٢٤	خصائص لبعضها
٥٣	معنى الشرط	٢٦	خبرها
٥٣	الشرط الاحتمالي	٢٧	العطف على اسمها
٥٩	الشرط الامتناعي	٢٩	تخفيف بعضها
٦٣	الشرط الوجودي	٣٢	كفها
٦٤	الشرط الامتناعي الوجودي	٣٤	(لا) النافية للجنس
٦٥	الشرط اللاسبي	٣٤	شروط إعمالها

الصفحة	الموضوع
١٠٣	ذكره وحذفه
١٠٥	ترتيبه مع الفاعل
١٠٧	ترتيبه مع الفعل والفاعل
١٠٧	ترتيب المفعولات
١٠٩	المشبه بالمفعول به
١١١	المفعول له
١١١	تعريفه
١١١	شروطه
١١٣	حركة آخره
١١٤	ترتيبه مع الفعل
١١٥	المفعول معه
١٢٣	المفعول فيه
١٢٣	تعريفه
١٢٤	أصناف الظروف
١٢٧	الظروف الصالحة للنصب
١٢٧	نائب الظرف
١٢٩	متعلق الظرف
١٣١	المجروح بالحرف
١٣١	وظائف الجار
١٣٩	تصنيف الحروف الجارة
١٤٥	معاني الحروف الجارة
١٤٦	موطن زيادة الجار
١٤٧	حذف الجار قياساً

الصفحة	الموضوع
٦٨	شبه الشرط
٧٣	أحكام جملة الشرط
٧٩	أحكام جملة الجواب
٨١	أحكام الجملتين معاً
٨٣	القسم
٨٣	أحكام جملة القسم
٨٤	أحكام جملة جواب القسم
٨٦	نوعا القسم
٨٧	اجتماع الشرط والقسم
٩٠	اجتماع الشرط والشرط
٩١ - ١٥٥	تكميلات الفعل
٩٢	المفعول المطلق
٩٢	اسمه
٩٣	وظائفه
٩٥	تعريفه
٩٥	متى ينوب المصدر عن فعله
٩٩	ما ينوب عن المصدر
١٠١	حركة آخره وترتيبه
١٠٢	المفعول به
١٠٢	تعريفه
١٠٢	أشكاله
١٠٣	حركة آخره

١٩٤	غموض المفرد وتمييزه
١٩٧	أنواع الاسم المبهم
١٩٨	غموض الجملة وتمييزها
٢٠١	حركة التمييز
٢٠٩	أحكام متفرقة
٢١٣	الإضافة
٢١٣	تعريف الإضافة والمضاف إليه
٢١٤	أنواع الإضافة من حيث العلاقة نوعاً الإضافة من حيث إقامتها
٢١٨	التعريف
٢٢٠	ما يترتب على الإضافة
٢٢٣	حذف المضاف
٢٢٤	حذف المضاف إليه
٢٢٦	الفصل بين التضافيين
٢٣٠	ترتيب التضافيين
٢٣١	موقف الأسماء من الإضافة
٢٣٤	النعته
٢٣٤	تعريفه ووظائفه
٢٣٥	النعته الحقيقي والنعته السببي
٢٣٦	أشكال النعته
٢٣٩	ما ينعت وما ينعت به من الأسماء
٢٤٢	المطابقة بين النعته ومنعوته
٢٤٦	حذف النعته والمنعوت
٢٥٠	قطع النعته

١٥١	حذف الجار سماحاً
١٥٢	« ما » الزائدة بعد الجار
١٥٥	متعلق الجار
٢٨٦ - ١٥٦	تكميلات الاسم
١٥٧	الحال
١٥٧	تعريفها
١٦٠	حركة آخرها
١٦٠	شروطها
١٦٦	من يستحق الحال ؟
١٧٢	عامل الحال
١٧٣	شروط صاحب الحال
١٧٥	ترتيبها مع صاحبها
١٧٧	ترتيبها مع عاملها
١٧٩	أشكال الحال
١٨٠	أحكام واو الحال
١٨٤	ذكرها وحذفها
١٨٥	ذكر صاحبها وحذفه
١٨٦	ذكر عاملها وحذفه
١٨٧	تعدد الحال
١٨٩	أقسام الحال
١٩٢	خاتمة
١٩٤	التمييز
١٩٤	تعريفه

الصفحة	الموضوع
٢٩٩	نداء الدعوة : أدواته وأحكامه
٣٠٣	الاسم من حيث النداء
٣٠٦	نداء ما فيه « ال »
٣١٠	إذا أضيف المنادى إلى ياء المتكلم
٣١٤	حذف حرف النداء
٣١٤	حذف المنادى
٣١٥	أحكام توابع المنادى
٣١٧	نداء الاستغاثة
٣١٩	نداء التعجب
٣٢٠	نداء الندبة
٣٢٢	ترخيم المنادى
٣٢٥	الاستثناء
٣٢٥	تعريفات
٣٢٨	أدوات الاستثناء
٣٣٣	أحكام متفرقة
٣٣٦	أساليب الاستثناء بـ « إلا »
٣٤٣	تعدد المستثنى
٣٤٤	أساليب الاستثناء
٣٤٤	بغير وسوى
٣٤٥	أساليب الاستثناء
٣٤٥	بخلا وعدا وحاشا
٣٤٩	اسلوب الاستثناء بيبعد
٣٥٠	اسلوب مشترك بين « إلا » و « لئلا »

الصفحة	الموضوع
٢٥١	تعدد النعت
٢٥٤	عطف البيان
٢٥٤	تعريفه وأغراضه
٢٥٧	أحكام متفرقة
٢٦٢	التوكيد
٢٦٢	التوكيد المعنوي : تعريفه وأغراضه
٢٦٣	ألفاظ التوكيد المعنوي
٢٦٧	أحكام عامة في التوكيد المعنوي
٢٦٨	التوكيد اللفظي : تعريفه وأغراضه
٢٦٩	حكم التوكيد اللفظي في الأعراب
٢٧٠	طرق التوكيد اللفظي
٢٧٢	البدل
٢٧٢	تعريفه وأقسامه
٢٧٩	أحكام متفرقة
٢٨٥	بين البدل وعطف البيان
٢٨٧-٢٨٨	الأساليب
٢٨٨	عطف النسق
٢٨٨	تعريفه
٢٨٩	أحرف العطف
٢٩٣	أحكام متفرقة
٢٩٧	المنادى
٢٩٧	تعريفه وأقسامه
٢٩٨	أحرف النداء

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣٥٩	شروط الفعل لاستعماله في التعجب	٣٥٢	ولا سيما وأخواتها
٣٦١	تحليل صيغة « ما أفعله »	٢٥٨	التعجب
٣٦٣	تحليل صيغة « أفعل به »	٣٥٨	أساليب التعجب
٣٦٤	أحكام متفرقة		

★ ★ ★

انتهى الجزء الثاني من كتاب المحيط
وبليه الجزء الثالث

هذا الكتاب

إنما بَصَفَ النَحْوَ إلى الناسِ أَنْ الذينَ كَتَبُوا فيه عالجوا مَسْأَلَةَ كَيْفَ
لو أَنهَا ظواهرٌ مَعْرُوفَةٌ بِمَعْضَا عَنْ بَعْضِ ، وَرَبَّوْا أَبْوَابَهُ وَقُصُورَهُ
اعتماداً على مُشَابَهَةِ خَارِجِيَّةِ لَفْظِيَّةِ ، لا على وَحْدَمِ دَاخِلِيَّةِ وَظَلَمِيَّةِ . فَبِهَذَا
وَبِهَيِّوِمِ بَدَتْ اللُّغَةُ فِي كُتُبِ النُّحُوِّ الْقَدِيْمَةِ وَالْحَدِيْثَةِ وَكَلَاماً مِنَ الظَّوَاهِرِ
الْمَنْوِيَّةِ لا بِسُوْءِهَا إِلا الْفَوْضَى فَهِيَ الْمَقْهُومَةُ . وَالْفَوْضَى لِأَنَّهَا الْقَارِيَّةُ
وَأَسْبَبُهُ قَطْعُ ، بَلْ هِيَ ثَوْرَةُ الشَّمْرِ بِالْحَيْثُ وَالْعَبِيَّةُ أَيْضاً ، وَتَحْبَلَةُ
على الْأَهْتَادِ أَنَّ النَحْوَ يَتَّبِعُ اللُّغَةَ بَدَلًا مِنْ أَنْ يُؤَيِّنَهَا ، وَذِيءَ مِنْ
تَحِيْثِ بَيْتِي الْأَعْلَانِ إِلَيْهَا .

وَمَنْ أَدْرَكَ مُؤَلَّفَ الْكُتُبِ هَذَا الْوَاتِعِ إِدْرَاكًا حَسَنًا ، فَتَحَلَّى مَلَوِّعَ
فِيهِ فَيَّرَهُ مِنَ الْوَالِيْنِ ، وَقَدَّمَ اللُّغَةَ فِي كِتَابِهِ هَذَا عَلَى أَنَّهَا نِظَامٌ مُتَّكَمِلٌ
تَسَلُّ أَجْزَاؤُهُ فِي نَعَاوِي وَأَسَاقِي مِنْ أَجْلِ بُلُوغِ الْعَايَةِ الْمَنْوِيَّةِ الَّتِي هِيَ
تَبْلِيغُ السَّمْعِ أَفْكَارَ التَّكَلُّمِ ، فَبَدَأَ بِتَحْلِيلِ مَوْضُوْعِهِ فِي أَدْفَى مُسْتَوِيَلِهِ ،
أَي مُسْتَوَى الْأَسْوَاتِ ، ثُمَّ أَرْقَى مِنْهُ إِلَى مُسْتَوَى الْكَلِمَاتِ الْمَفْرَدَاتِ ، ثُمَّ
أَتَى إِلَى مُسْتَوَى التَّرَاكِيْبِ . وَكَانَ فِي حَيْلَالِ ذَلِكَ يَرْتَّبُ أَبْوَابَهُ وَقُصُورَهُ
تَرْتِيْبًا يُوَضِّحُ وَظَمِيَّةَ كُلِّ عُنْصُرٍ لِنُورِيَّةِ ، وَتُكْشِفُ عَنْ دَوْرِهِ الَّذِي
يُنْتَبِهُ بِهِ فِي هَذِهِ اللَّعِيَةِ الصُّخْمَةِ الَّتِي تُسَمَّى « اللُّغَةُ » .

وَتَنَازَلَ هَذَا الْكُتَابُ بِأَشْيَاءَ أُخْرَى مُهِمَّةٍ ، هِيَ : سَلَامَةُ التَّحْيِيرِ ،
وإِشَارَةُ الْأَسْلُوبِ الْمَصْرِيِّ السُّهْلِ ، وَتَنْظِيمُ النَّاتِجِ فِي جَدَاوِلِ تَرْتِيْبِ
السَّائِلِ وَضَوْحًا ، وَتَسَاعِدُ عَلَى الْحِفْظِ وَالْإِسْتِظْهَارِ .

مَجْمَعَةُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ

المجسط
في أصول العربيات ونحوها وعرفها

الجزء الثالث

الطبعة الثالثة

دارالشرق العربي

بيروت - شارع سورية - بناية درويش

٦ - المدح والذم

يجري المدح والذم بأفعال كثيرة يمكن قسمتها إلى ثلاث زمر ، لكل زمرة أحكامها الخاصة ، وإن كانت كلها تتشابه في تسميات جملها .

أ - المدح والذم بفعل « حب » :

يستعمل فعل « حب » للمدح إن كان مثبتاً ، فإذا دخلته « لا » ، النافية صار للذم . والشكل المتاد لجمته هو الآتي :

(حبذا زيدٌ)

وقد اختلف النحاة - كما نتمهم - في تحليله . واليك ما قالوه في هذا الشأن :

- ١ - (حبٌ) : فعل ماض جامد لانشاء المدح .
- (ذا) : اسم اشارة في محل رفع فاعل لـحب .
- (زيد) : مبتدأ مؤخر . وجملة فعل المدح مع فاعله خبر عنه مقدم . أو : « زيد » خبر لمبتدأ محذوف تقديره « هو » ، أي : المدوح زيدٌ . وعلى ذلك يكون الكلام جملتين : حبذا + المدوح زيد . وكتاتهما مستأنفة . أما على الاعراب الأول فالكلام جملة واحدة كبرى ، داخلها جملة صغرى : [زيد (حبذا)] (١) .

(١) هذا التحليل لأبي علي الفارسي وابن برهان وابن خروف وابن مالك .
وقيل هو تحليل سيويه . وعلى كل ، فهو المشهور بيننا اليوم .

٢ - (حينذا) : اسم مركب من « حب وذا » ، مبني على السكون في محل رفع مبتدأ ، أو في محل رفع خبر مقدم .
(زيدٌ) : خبر ، أو مبتدأ مؤخر (١) .

٣ - (حينذا) : كلها : فعل ماض .
(زيد) : فاعل (٢) .

ب أمطام فاصنة مجبزا :

- ١ - لا يكون الفاعل هنا إلا اسم الاشارة « ذا » .
- ٢ - لا يجوز لهذا الفاعل أن يطابق المخصوص بالمدح أو الذم ، بل يلتزم شكل الافراد والتذكير ، تقول : « حينذا زيد - حينذا فاطمة - حينذا زيد وعمرو - حينذا فاطمة وعائشة ... الخ » .
- ٣ - يجوز الاتيان بتميز لهذا الفاعل ، لأنه اسم اشارة مبهم . لكن هذا التميز لا يطابقه بل يطابق المخصوص بالمدح أو الذم . تقول : « حينذا رجلاً زيداً - حينذا رجلين زيداً وعمرواً - حينذا رجلاً زيداً وعمرواً وبشراً » .

٤ - يجوز حذف المخصوص إن دل الكلام عليه ، كأن يقول لك أحدم : ما رأيك في السفر ؟ فتقول : « يا حينذا ! لولا قلة المال ، والتقدير : يا حينذا السفر .

(١) وهذا التحليل للبرد وابن السراج وابن هشام اللخمي وابن عصفور وغيرهم .
(٢) وهذا التحليل لابن درستويه وجماعة غيره .

٥ - لا يجوز تقديم المخصوص في باب « جذا » ، فلا يقال :
« زيد جذا » .

٦ - لا يجوز للتمييز هنا أن يتقدم على « جذا » ، فلا يقال :
« رجلاً جذا زيد » ، ولكن يسمح له بأن يكون قبل المخصوص أو
بعده ، تقول : « جذا رجلاً زيد - أو : جذا زيد رجلاً » .

٧ - لا يجوز دخول نواسخ الابتداء على المخصوص هنا ، على الرغم
من اعتباره مبتدأً ، فلا يقال : « جذا كان زيد - ولا : جذا إن زيداً -
ولا : جذا ظننت زيداً » .

٨ - كل ما قيل في « جذا » يقال مثله في « لا جذا » ، إلا
أن هذه اللزم بسبب النافي « لا » .

ويمكن الآن تلخيص الأشكال المتعددة لأساليب « جذا » على
الشكل التالي (١) :

١ - (جذا) = فعل + فاعل .

٢ - (جذا زيداً) = فعل + فاعل + مبتدأ أو خبر لمبتدأ
محذوف .

٣ - (جذا رجلاً زيداً) = فعل + فاعل + تمييز للفاعل +
مبتدأ أو خبر لمبتدأ محذوف .

٤ - (جذا زيداً رجلاً) = فعل + فاعل + مبتدأ أو ... +
تمييز .

(١) هذا التلخيص جار - كما هو ظاهر - على التحليل الأول الذي هو
المشهور الآن بيننا .

ج - المدح والزمم بنعم وبئس :

نِعْمَ وبئسَ : فلان جامدان لا يستعملان إلا في المدح والزمم .
وأشكال جملتها تشبه أشكال جملة « جدًا » مع بعض الاختلافات اليسيرة .
واليك بيان ذلك مع تحليل كل شكل :

١ - (نعم الرجل)

هذا أبسط أشكال جملة المدح بنعم . حيث لا نرى إلا فعل المدح مع فاعله . أما المخصوص بالمدح فمحذوف . ولا يجوز استعمال هذا الشكل إلا عندما يكون في الكلام ما يشعر بالمخصوص ، كقوله تعالى : « ومأواهم جهنم ، وبئس المصير » ، أي : وبئس المصير جهنم .

٢ - (نعم الرجل زيد)

وهذا هو الشكل المألوف . ويتألف من فعل للمدح ، ثم فاعله ، ثم مخصص بالمدح . وقد اختلفوا في أعراب هذا المخصوص اختلافهم في مخصص « جدًا » . فقال بعضهم : هو مبتدأ ، خبره جملة المدح قبله . وقال آخرون : هو مبتدأ خبره محذوف . والتقدير : زيد المدوح . وقال غيرهم : هو خبر لمبتدأ محذوف . والتقدير : المدوح زيد .

٣ - (زيد نعم الرجل)

نرى هنا المخصص قد تقدم . وهذه ميزة لمخصص « نعم » لا يتحلل بها مخصص « جدًا » . وفي هذه الحالة يجب أعرابه مبتدأ ، وجملة المدح خبر عنه .

٤ - (نعم ... رجلاً زيد)

هنا نرى فاعل المدح وهو « الرجل » قد طرد من الجملة ، فناب

عنه في الفاعلية ضميره الذي تقديره « هو » . ولما لم يكن هذا الضمير يعود على شيء مذكور ، صار كلمة غامضة في حاجة ماسة إلى التمييز ، أو قل : إن الاسناد كله أصبح في حاجة إلى التمييز ، لأن اسناد فعل المدح إلى ضمير غامض الدلالة شيء غير مقبول ، ولهذا كله عاد الفاعل نفسه ، وهو « الرجل » ، ولكن لا على هيئة فاعل ، لأن الفاعلية احتلها ضميره ، بل على هيئة تمييز (١) . وصارت الجملة الآن مؤلفة من : فعل مدح + فاعل مستتر + تمييز + مخصوص هو مبتدأ أو خبر على خلاف في الاعتبار .

وقد اشترطوا في هذا الضمير الفاعل شروطاً ثلاثة : أن يظل مستتراً ، ثم أن يظل مفرداً ، ثم أن يميز بنكرة بعده (٢) .

كما اشترطوا في التمييز هنا شروطاً أخرى : أن يتأخر عن فعل المدح أو التم ، وهو نفس الشرط في تمييز « جذبا » ، ثم ان يطابق المخصوص افراداً وتثنيةً وجمعاً ، فتقول : « نم .. رجلاً زيداً - نم ... رجلين زيداً وعمرو - نم ... رجالاً زيداً وعمرو وبشر » ، ثم أن يكون صالحاً للدخول « ال » عليه . وهذا طبيعي لأنه في الأصل كان فاعلاً لفعل المدح أو التم ، وفاعل المدح أو التم - كما تعلم - يجب أن يكون محلياً بـ « ال » (٣) .

(١) راجع مبحث التمييز المحول .

(٢) وكل هذه الشروط من باب تحصيل الحاصل .

(٣) اشترطوا في باب نم وبشر أن يكون الفاعل محلياً بـ « ال » الجنسية ، نحو : « نم الرجل زيد » ، أو مضافاً إلى ما فيه « ال » ، هذه ، نحو : « نم رجل الصدق زيد » ، أو مضافاً إلى مضاف إلى ما فيه « ال » هذه ، نحو : « نم حكيم شعراء الجاهلية زهير » . ←

٥ - (زيدٌ نعم ... رجلاً)

ليس في هذا الأسلوب شيء جديد سوى تقديم المخصوص . أما عناصره فمكتنصر سابقه .

٦ - (نعم ... رجلاً)

هنا حذف المخصوص . وقد قلنا : إن ذلك لا يكون إلا بدليل .

٧ - (نعم ... زيدٌ رجلاً)

هنا تأخر التمييز عن المخصوص . وهذا جائز إلا أنه قليل .

٨ - (زيدٌ نعم ما هو)

هنا نرى « ما » قد دخلت الجملة ، وبمدها اسم مفرد هو الضمير « هو » .

وقد اختلفوا في تحليل هذا الأسلوب .

١ - فقال قوم : فاعل نعم ضمير مستتر . و « ما » نكرة تامة

في محل نصب على التمييز للفاعل المستتر . وعلى هذا تكون جملتنا مؤلفة مما يلي :

→ على أن هذا العرط ليس لازماً . فقد جاء فاعل نعم نكرة ، كقولهم :
« نعم شاعر أنت » . كما جاء نكرة مضافة للي نكرة كقول الشاعر :

فنعمة صاحب قومٍ لا سلاح لهم

وصاحبُ الركبِ عثمانُ بن عفان

كما جاء اسماً موصولاً ، نحو : « نعم الذي يصون لسانه عما لا يحسن » .
وسرى بعد قليل أن فاعل نعم قد يكون لفظ « ما » للوصولية أو النكرة
للوصوفة . وكل هذا هو الذي حملنا على إهمال ذكر العرط التي اشتراطها في
فاعل نعم ، في المتن .

مبتدأ + فعل مدح + فاعل مستتر + « ما » تمييز + مخصوص
هو مبتدأ أو خبر على اختلافهم المعروف في أمره .

٢ - وقال آخرون : « ما » نكرة تامة ، وهي نفسها فاعل لفعل المدح . وعلى هذا تكون جملتنا مؤلفة من العناصر الآتية :

مبتدأ + فعل مدح + « ما » فاعل + مخصوص هو مبتدأ أو ...
هذا ويجوز أن تدغم « ما » في الفعل فيقال : « نِعِمًّا » بكسر
النون والمين .

٩ - (نعم ما يفعل زيد)

هنا نرى ببد « ما » جملة ، لا مفرداً . وقد اختلفوا في تحليل
هذا الأسلوب أيضاً :

١ - فقال قوم : فاعل نعم ضمير مستتر ، و « ما » نكرة ناقصة (١) في محل نصب على التمييز لفاعل نعم المستتر . والجملة بمدها صفة لها . والتقدير : نعم هو شيئاً يفعله زيد . وعلى هذا التقدير تكون جملتنا مؤلفة من العناصر الآتية :

فعل مدح + فاعل مستتر + « ما » النكرة الناقصة التي هي تمييز للفاعل المستتر + جملة من فعل وفاعل واقمة ضفة ل « ما » .

٢ - وقال آخرون : « ما » معرفة ناقصة (٢) ، أي اسم موصول ،

(١) النكرة الناقصة هي التي تحتاج الى ما يسم منها ، ويكون هذا التعميم صفة لها ، سواء أكان مفرداً كقول الشاعر : « ما نافع يحيى اللبيب ... » أي : للعيبة نافع يحيى اللبيب ، أو كان جملة ، كما هو الوضع في مثالنا أعلاه . أما النكرة التامة فلا تحتاج الى هذا التعميم .
(٢) أي هي اسم موصول . وسميت معرفة لأن الأسماء الموصولة مطارف . وسميت ناقصة لحاجتها الى جملة الصلة .

وهي نفسها فاعل لفعل المدح ، والجملة بعدها صلة لها . والتقدير : نعم
الذي يفعله زيد . وعلى هذا التقدير تكون جملتنا مؤلفة من العناصر الآتية :
فعل مدح + اسم موصول فاعل + جملة صلة .

١٠ - (زيد نعم ما) .

هنا لا نجد شيئاً بمد « ما » ، لا مفرداً ولا جملة . وعلى هذا
تكون نكرة تامة ، لا كقائمتها بنفسها وعدم حاجتها إلى ما يتممها . وقد
اختلفوا في إعرابها : فذهب قوم إلى أنها هي نفسها فاعل « نعم » ،
وذهب آخرون إلى أنها تمييز لفاعل نيم المستتر . فعلى المذهب الأول
تكون الجملة مؤلفة من العناصر الآتية : مبتدأ + فعل + فاعل . وعلى
الثاني تكون مؤلفة من العناصر التالية : مبتدأ + فعل + فاعل مستتر
+ تمييز .

١١ - (نعم الرجل كان زيد*)

هنا نجد الفعل الناسخ قد دخل على المخصوص . وهذه اليزة لا
يتحلى بها مخصص « جدا » كما رأينا .

١٢ - (نعم الرجل رجلاً زيد*)

هنا نرى اجتماع الفاعل الظاهر « الرجل » مع تمييز له « رجلاً » .
وهذا الأسلوب منه بعضهم بحجة أن الفاعل ظاهر ، فهو واضح لا يحتاج
إلى تمييز . وأجزه آخرون على أنه نوع من التوكيد .

١٣ - (نعم الرجلُ زيد* من شاعرٍ)

هنا نجد التمييز مجروراً بمن . وهذا جائز . إلا أننا في الاعراب

تقول : الجار والمجرور متعلقان بحال مخوفة من « الرجل » الذي هو الميئسز .

١٤ - (نعمت المرأة فاطمة)

هنا نجد الفعل مقترناً بتاء التانيث لأن فاعله مؤنث . وهذا جائز لا واجب ، إذ يمكن أن يقال : « نعم المرأة فاطمة » . كما أنه يجوز تانيث الفعل ولو كان فاعله مذكراً ، وذلك إذا كان المخصوص مؤنثاً ، نحو : « نعمت الثواب الجنة » (١) .

د - المرح والزم بوزن « فَعْلَ » :

هذه هي الزمرة الثالثة من الأفعال التي تستعمل في المدح والذم ، وهي : كل فعل اجتمعت فيه الشروط اللازمة لصوغ « أفعل » التمجيد منه ، بعد نقله إلى باب « فَعْلَ » المضموم العين ، نحو : « كَتَبَ - حَسَّنَ - قَبَّحَ - بَرَّعَ ... الخ » ، أو تركه على حاله إن كان ممثل العين ، نحو : « ساءَ - جادَ - خان ... الخ » .

وبعد أن نصب الفعل في هذا الوزن يجوز لك أن تسكن عينه لتقل الضمة على العين ، فتقول : « كَتَبَ - حَسَّنَ - قَبَّحَ - بَرَّعَ ... الخ » ، كما يجوز لك أن تنقل الضمة إلى الفاء ، فتقول : « كَتَبَ - حَسَّنَ - قَبَّحَ - بَرَّعَ ... الخ » .

فاذا تهيأ لك الفعل على الشكل الذي يجب جاز لك أن تستعمله في جميع أساليب نعم وبس ، مطبقاً عليه جميع أحكامها (٢) ، فتقول :

(١) كل الأحكام والأشكال التي أوردناها لـ « نعم » تنطبق على « بس » .
(٢) ما عدا الأساليب التي تدخلها « ما » .

- ١ - حَسَّنَ الرجلُ ...
- ٢ - حَسَّنَ الرجلُ زيدًا .
- ٣ - زَيْدٌ حَسَّنَ الرجلُ .
- ٤ - حَسَّنَ ... رجلاً زيدًا .
- ٥ - زَيْدٌ حَسَّنَ ... رجلاً .
- ٦ - حَسَّنَ الرجلُ رجلاً زيدًا .

إلا أن هذه الزمرة تمتاز عن سابقتها بثلاثة أساليب جائزة فيها :

١ - (حَسَّنَ زيدًا)

هنا نجد المخصوص بالمدح هو نفسه فاعل المدح . وهذا شيء لم يكن جائزاً مع « نعم » و « جذا » . فهناك كان لا بد من فاعل لفعل المدح أو اللتم ، ثم من مخصص بالمدح أو اللتم .

٢ - (حَسَّنَ زيدًا)

هنا نجد الفاعل مجروراً بياء زائدة ، تشبيهاً له بفاعل التعجب في صيغة : « أحسن زيدًا » ، لأن هذه الزمرة تحمل في حقيقتها كلاً من معني التعجب والمدح والتم .

٣ - (زيدٌ وعمرو وبكرٌ حَسَّنُوا رجلاً)

هنا نجد الفاعل المستتر قد برز ووافق المخصوص في جنسه وعدده . وهذان أمران كانا محظورين على فاعل « نعم » المستتر . إذ الواجب في مثل هذا التركيب مع « نعم » أن يقال : « زيدٌ وعمرو وبكرٌ نعم ... رجلاً » .

٧ - الاختصاص

آ - معناه وأغراضه :

إذا كتب أهل حيٍّ من الأحياء هذه المريضة إلى رئاسة البلدية :

« نحن نرجو تشجير شارعنا » .

فماذا سيفهم رئيس البلدية من كلمة « نحن » ؟ هل سيرف شخصيات هؤلاء الطالبين بتشجير شارعهم من مجرد قولهم « نحن » ؟ لا شك أنه لن يرفهم ، ولا شك أن شارعهم سيظل بغير أشجار إلى الأبد . ذلك أن الضمير - وإن كان يمد في المعارف - هو كلمة مهمة ، فكل إنسان يستطيع أن يقول « أنا » ، وكل فئة من الناس تستطيع أن تقول « نحن » . وهكذا تصبح كلمة « أنا » علماً على كل فرد متكلم ، وتصبح كلمة « نحن » علماً على كل جماعة تتكلم . وفي ذلك ما فيه من النموذج والابهام .

هنا ، يجد سكان الحي أنفسهم مضطرين إلى أن يبينوا لرئيس البلدية ما يمتونه بكلمة « نحن » ، فيكتبون :

« نحن - سكان حيِّ الصالحية - نرجو تشجير شارعنا » .
وعندئذ فقط سيرف رئيس البلدية من هؤلاء الطالبون ، وسيأمر بتشجير شارعهم .

وهكذا نصل إلى معنى الاختصاص ، وإلى النرض الأول من

غرضيه : إنه ذكر اسم صريح منصوب بعد ضمير مبهم ، بغرض توضيح هذا الضمير ، وبيان المقصود منه .

ويقف المدير في طلابه قائلاً لهم :

« أنا أدعوكم إلى الجد والعمل » .

فهل يكون الضمير « أنا » مبهماً بالنسبة للطلاب المستمعين ؟ لا .
فها هو صاحب الضمير مائلاً أمامهم يخاطبهم . ومع ذلك ، فلا يزال « أنا » محتاجاً إلى تحديد أكثر ، فهذا الضمير يعني « ذات المدير » كلها ، بكل ما تشتمل عليه من صفات ، لكن المدير لا يخاطب طلابه بكل ذاته ، إنه يخاطبهم باعتباره أباً لهم ، أو باعتباره صديقاً لهم ، أو باعتباره مديراً لهم ، أو بأي اعتبار آخر مما يشتمل عليه « أنا » . وهكذا نجد الضمير عامضاً لشموله صفات الذات الكثيرة . وبالتالي يصبح في حاجة إلى بيان الصفة المقصودة منه . فيقول المدير عندئذٍ :

« أنا - الأب الروحي لكم - أدعوكم إلى الجد والعمل » .

وهكذا نصل إلى الفرض الثاني من الاختصاص : إنه يبان صفة مقصودة من بين الصفات الكثيرة التي يشتمل عليها الضمير باطلاله (١) .

ويرد الآن السؤال الآتي : لماذا سمي هذا الأسلوب اختصاصاً ؟

والجواب : أن المدير عندما قال عبارته الأولى : « أنا أدعوكم » كان قد نسب الدعوة وأسندها إلى « أنا » بكل ما يشتمل عليه هذا الضمير

(١) نبر عن هذا الفرز في أساليبنا المعاصرة بالاسلوب التالي : « أنا -
بصفتي أباً روحياً لكم - أدعوكم ... »

من صفات ، لكنه لما قال : « أنا - الأبّ الروحي لكم - أدعوكم .. » صار إسناد الدعوة مخصوصاً بصفة الأبوة الروحية من بين كل الصفات التي يشتمل عليها الضمير « أنا » . إنه اختص الدعوة بهذه الصفة فقط .
 فلماذا سمي هذا الأسلوب اختصاصاً ، ولهذا أيضاً سمي الاسم المنصوب بالاختصاص ، لأنه هو وحده اختص بالحدث من بين سائر الصفات التي تنضوي معه تحت الضمير « أنا » .

ب - تحليل أسلوب الاختصاص :

لا بد في كل عبارة اختصاص من ضمير يتلوه الاسم المختص على الشكل التالي :

(نحن - معاشرَ الانبياءِ - لا نورثُ)

الاعراب :

(نحن) : ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ .

(معاشرَ) : اسم منصوب على الاختصاص . وبعبارة أكثر تفصيلاً :

مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره « أخص - أو أعني - أو أقصد » .

(الانبياءِ) : مضاف إليه مجرور .

(لا نورثُ) : لا : نافية . نورثُ : مضارع مرفوع مجهول .

نائب الفاعل مستتر تقديره « نحن » .

« جملة : نحن مع خبره » ابتدائية لا محل لها من الاعراب .

« جملة : أخص معاشر الانبياء » اعتراضية لا محل لها من الاعراب .

ويرى بعضهم جعلها حالاً من الضمير « نحن » ، فيكون محلها النص (١) .

(١) حجة اللانين لعالية أن الحال لا تأتي من المبتدأ ولا بما أصله المبتدأ .

وهي حجة واهية كما ظهر لك ذلك في مبحث الحال . فراجع .

« جملة : لا نورث ، خبر عن المبتدأ « نحن » محلها الرفع .

ج - الضمير في الاختصاص :

الأكثر في أسلوب الاختصاص أن يكون لضمير التكلم ، كما رأيت في الأمثلة السابقة . وقد يكون لضمير الخطاب على قلة ، نحو : « بك - الله - أرجو نجاح القصد » . أما ضمير النية فلا يأتي له الاختصاص مطلقاً ، فلا يقال : « هم - الطلاب - يحبون الرياضة » .

د - المخصص :

- ١ - يجب في الاسم المخصص أن يكون معرفاً بـ « ال » ، نحو : « أنا - الطلاب - أحب القراءة » .
- ٢ - أو أن يكون مضافاً لمعرف بها ، نحو : « نحن - معاشرَ - الانبياء - لا نورث » .
- ٣ - أو أن يكون مضافاً إلى علم ، نحو : « نحن - بي ضبة - أصحابُ الجمل » .
- ٤ - أو أن يكون علماً . وهذا قليل . ومنه قول الراجز : « بنا - تيماً - يكشف الضباب » .

هـ - الاختصاص بأمرها :

استعملت العرب قديماً أسلوباً غريباً في الاختصاص يشبه أسلوب النداء بتصميمه وذلك نحو :

(أنا - أيها الطالب - أحب القراءة)

فالتكلم هنا لا يريد مناداة طالب ، لأنه هو الطالب نفسه ، إنما يريد من عبارته ما يزيده نحن اليوم بقولنا : « أنا - بصفتي طالباً - أحب القراءة » .

والاعراب :

(أنا) : مبتدأ .

(أيها) : أي* : مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره « أخص أو أعني ... » ، مبني على الضم في محل نصب . وبعبارة مختصرة : اسم مبني على الضم في محل نصب على الاختصاص . ها : زائدة .

(الطالب) : صفة لأي* مرفوعة .

(أحب القراءة) : فعل مضارع مرفوع وفاعل مستتر ومفعول به .

« جملة : أنا مع الخبر ، ابتدائية لا محل لها .

« جملة : أخص أيها الطالب » : معترضة لا محل لها . أو حالية

عنها النصب .

« جملة : أحب » : خبر للمبتدأ محلها الرفع .

ملاحظات :

١ - ليس من الضروري أن يكون الضمير في باب الاختصاص واقعاً موقع المبتدأ ، بل يجوز أن يكون في مواقع إعرابية مختلفة ، نحو :
« اني - الطالب - أحب القراءة » .

٢ - ليس من الضروري أيضاً أن تكون جملة الاختصاص معترضة

بين الضمير وتام الجملة ، بل قد تأتي بعد التام ، نحو : « اعتمدوا عليّ
أيها الرفيق » أي : اعتمدوا عليّ بصفتي رفيقاً لكم .

٣ - لا يجوز للمختص أن يتقدم على الضمير . فلا يقال :
« الطالب أنا أحب القراءة » . وهذا طبيعي ، لأن الاختصاص في واقعه
هو عملية تخصيص لشيء عام ، ولا يكون تخصيص إلا من بعد تعميم .

٨ - التحذير

آ - تعريفه :

التحذير هو : تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه ، كقولك لمن تخشى عليه أن تصيبه النار : « احذر النار » .

أو هو : تنبيه المخاطب على ما يخشى أن يصيبه مكروه ، كقولك : « أبعد ثوبك عن النار » .

لكن البلاغة تأتي - في مواقف التحذير - هذا الاسباب الذي جاءت عليه الجملتان السابقتان ، لأن الاسباب هنا يفوت الغرض من التحذير . فكم أكون غيباً لو رحت أحذر انساناً من سيارة تكاد تدهسه بقولي : « يا أيها الرجل الواقف في وسط الشارع ، هناك سيارة قادمة من خلفك تكاد تدهسك ، فاحذرها » . لا شك أن السيارة ستكون قد دهسته قبل أن أتم عبارتي ، بل ليس بعيداً أن يكون قد دخل عالم الأرواح قبل تمامها .

إذن ، فمواقف التحذير توجب علينا أن نحذف من عبارتنا كل ما يمكن الاستغناء عنه ، وأن نكتفي بأقل ما يمكن من الكلمات . ولهذا جاءت عبارات التحذير وليس فيها إلا المفعول به وحده ، كما سنرى بعد قليل .

ب - أساليب التحذير :

قلنا قبل لحظة : إن عبارة التحذير ليس فيها إلا المفعول فقط ، لكن هذا المفعول قد يكون هو المكروه المحذر منه ، نحو « النار ! » ، وقد يكون هو الشيء الذي يخشى عليه من المكروه ، نحو : « ثوبك » ، وقد يجتمع في العبارة المفعولان كلاهما ، نحو : « ثوبك والنار » . والذي يجب الانتباه اليه ، هو أن كل مفعول يناسبه من الأفعال ما لا يتناسب صاحبه ، فيجب علينا عند تقدير الأفعال المحذوفة أن نقدر لكل مفعول ما يناسبه منها .

واليك الآن أساليب التحذير المختلفة ، مع تحليل كل منها :

١ - (النار)

هنا لا نجد إلا المحذر منه . والفعل الذي يناسبه هو « إحذر » ، أو ما يمكن أن يؤدي معناه من الأفعال . وعلى كل ، « فالنار » مفعول به لفعل محذوف . وعبارة مختصرة : منصوب على التحذير . وعلى هذا نكون عبارتنا مؤلفة من جملة واحدة .

٢ - (النارَ النارَ)

هذا الأسلوب كسابقه ، إلا أن فيه توكيداً لفظياً للمفعول به .

٣ - (ثوبك)

هنا لا نجد المكروه المحذر منه ، بل نجد الشيء الذي يخشى عليه من المكروه ، والفعل المناسب له هو « أبعد » . فيكون « ثوبك » مفعولاً به لفعل محذوف تقديره « أبعد » أو أي فعل آخر يناسب المقام . وعبارة مختصرة : « ثوبك » منصوب على التحذير . وعلى كل ، فالعبارة مؤلفة من جملة واحدة .

٤ - (ثوبك ثوبك)

الجديد هنا ، هو وجود توكيد لفظي للفعول به .

٥ - (النارَ والحفرةَ)

هنا نجد مكروهين محذراً منها ، لذا فعل « إحذر » وحده يليق بها مما ، إذ يمكن أن يقال : احذر النار والحفرة . فعل هذا ، تكون النار هي الفعول به ، وتكون الحفرة معطوفة على النار . والعبارة كلها جملة واحدة .

٦ - (ثوبك والنارَ)

هنا نجد شيئين مختلفين : المكروه المحذّر منه ، وهو النار ، والشيء الذي يخشى عليه منها ، وهو الثوب . وعلى ذلك ، فتقدير فعل واحد للاسمين لا يجوز ، لأن ما يناسب أحدهما لا يناسب الآخر ، فلو قدرت فعل « احذّر » ، فقط ، لكان كلامي : « احذر ثوبك واحذر النار » . وهذا الكلام فاسد ، إذ لا معنى لأن أحذّر الانسان من ثوبه . ولو سلطت الفعل « أبد » وحده على الاسمين ، لكان كلامي « أبد ثوبك وأبد النار » ، وهذا كلام فاسد أيضاً ، إذ يعني أن يبد عن نفسه كلا من الثوب والنار ، مع أن المراد أن يبد ثوبه عن النار ، لا أن يبدعه معها . كل ذلك يوجب علي أن أقدر فعلاً لكل اسم على حدة ، هكذا : « أبد ثوبك واحذر النار » . وعلى هذا ، يكون « ثوبك » مفعولاً به لفعل محذوف تقديره « أبد » ، و « النار » مفعول به لفعل آخر محذوف تقديره « احذر » . وتكون العبارة على هذا التقدير مؤلفة من جملتين لا من جملة واحدة . وحرف العطف يطف الجملة الثانية على الجملة الأولى .

٧ - (إياك والنار)

هذا الاسلوب كسابقه في تصميمه : هو مؤلف من جملتين لم يبق من كل منها إلا مفعولها . غير أن مفعول الجملة الأولى هنا جاء على صورة ضمير نصب منفصل ، والفعل المناسب له هو فعل « أَحَذَّرُ » ، إذ كان الأصل « أَحَذَّرَكَ » و « إِحْذَرِ النَّارَ » ، فلما حذف الفعل « أَحَذَّرُ » فقدّ الضمير المتصل ما كان يتمد عليه في اتصاله ، فاقطب إلى شكل المنفصل .

٨ - (إياك من النار)

هنا نجد المكروه المحذر منه مجروراً بمن ، وهذا يسمح لنا بتقدير فعل واحد ، فيكون التقدير : احذرك من النار . وعلى هذا تكون العبارة مؤلفة من جملة واحدة : « إياك » هو مفعولها ، و « من النار » جار ومجرور متعلقان بفعلها المحذوف .

٩ - (إياك النار)

هنا نجد المكروه المحذر منه غير مسبوق بحرف عطف ، وهذا يسمح لنا بتقدير فعل واحد فقط ، هو فعل « أَحَذَّرُ » ، لأن هذا الفعل يستطيع أن يمدى إلى مفعولين ، فيكون التقدير : أَحَذَّرَكَ النَّارَ ، وعلى هذا تكون العبارة مؤلفة من جملة واحدة : « إياك » مفعولها الأول ، و « النار » مفعولها الثاني .

ملاحظات :

١ - يقول النحاة : إن حذف الفعل في عبارات التحذير واجب ، إلا إذا كانت العبارة لا تشمل إلا على المحذر فقط ، أو المحذر منه فقط ،

نحو : « ثوبك » ، ونحو « النار » . ففي هاتين الحالتين يجوز ظهور الفعل ، فتقول : « باعد ثوبك » ، كما تقول : « احذر النار » . لكنه إذا ظهر الفعل لم تحسب العبارة في عداد أساليب التحذير .

٢ - يمكن للحنذر أو المهنر منه المذكور وحده في الجملة أن يأتي مرفوعاً ، لا منصوباً ، نحو « النار » . ففي هذه الحالة لا تحسب العبارة في أساليب التحذير ، ويعرب المرفوع مبتدأ محذوف الخبر . والتقدير : النار قريبة منك ، أو أي تقدر آخر مناسب .

٣ - إذا كان المهنر بلفظ « إياك » ، فلا يلفظ وحده في العبارة ، بل لا بد من ذكر المكروه المهنر منه معه أيضاً . فلا يقال « إياك » فقط ، بل يقال : « إياك والكذب » - أو : « إياك من الكذب » - أو : « إياك الكذب » .

٤ - لا تستعمل في أساليب التحذير سلسلة ضمائر التكلم : « إياي - إيانا » ، ولا سلسلة ضمائر الغائب : « إياه - إياها ... » ، فلا يقال : « إياي والكذب » ، ولا : « إياه والكذب » ، إذ لا معنى لأن يحذر الانسان نفسه ، ولا أن يحذر انساناً غائباً عنه . إلا إذا كان الضمير من هاتين السلسلتين واقماً موقع المهنر منه فيجوز ، كقول زياد بن ابييه لأهل العراق : « فإياي ودليج الليل » أي : احذروني واحذروا دليج الليل .

٩ - الاغراء

تعريفه وأساليبه :

الاغراء هو عكس التحذير ، أي هو : تنبيه المخاطب على أمر محبوب ليفعله ، نحو : « الصدقَ الصدقَ » ، أو لفت نظره إلى شيء يطلبه وهو غافل عنه ، أو لا يراه ، كقولك للصيد : « المصفورَ المصفورَ » .

وكما اقتضت البلاغة - في مقام التحذير - الإيجازَ دون الاطناب ، فكذلك هنا . فليس من البلاغة في شيء أن أقول للصيد : « يا أيها الصيد الذي يلتمس صيداً له ، إن على الشجرة التي على يمينك عصفوراً واقفاً في أعلاها » ، إذ لو ضلت ذلك لطار المصفور قبل أن آتم جملتي . لكن أساليب الاغراء أقل تنوعاً من أساليب التحذير . وهذه هي :

١ - (الصدقَ)

مفعول به لفعل محذوف تقديره « إزم » . وبعبارة مختصرة : منصوب على الاغراء . ويجوز في هذا الأسلوب ظهور الفعل : « إزم الصدقَ » ، كما يجوز رفعه على أنه مبتدأ خبره محذوف ، أو خبر مبتدأ محذوف . لكنه في كلتا الحالتين لا يمد في أساليب الاغراء .

٢ - (الصدقَ الصدقَ)

اسم منصوب على الاغراء ، ومعه توكيد لفظي له .

٣ - (الصدقَ والأمانة)

اسم منصوب على الاغراء ، ومعه معطوف عليه .

وهذان الاسلوبان الأخيران يجب فيهما حذف الفعل . ثم يمكنك أن تلاحظ أن عبارة الاغراء تتألف دائماً من جملة واحدة مما اختلفت أشكالها .

١٠ - الاشتغال

آ - تعريفه والفرض منه :

الاشتغال هو أسلوب من أساليب التقديم ، ويقوم على : تقدم تكلة واحدة فقط ، من تكلات الاسم أو الفعل ، إلى صدر الكلام ، هي وحدها ، إن لم يكن لها تكلات ، أو هي وتكلفتها معها ، إن كان لها تكلة ، أو هي وشركاؤها ، إن كان لها شركاء في الحكم ، بعد أن تترك في مكانها ضميرها الصالح لأن يقوم بمهنتها .

والأمثلة التالية توضح فقرات هذا التعريف الطويل :

١ - (رأيت زيدا ← زيدا رأيت) : هنا زى المفعول به « زيدا » ، وهو تكلة للفعل ، قد ترك مكانه ، وتقدم إلى صدر الكلام ، بعد أن ترك في مكانه ضميره الصالح لأن يشغل هذا المكان ، ذلك لأن الضمير يمكنه أن يكون مفعولاً به .

فهذا معنى قولنا : تقدم تكلة من تكلات الفعل .

٢ - (رأيت أبا زيدا ← زيدا رأيت أبا) : هنا زى « زيدا » مضافاً إليه ، أي إنه يقوم بهمة التكلة للاسم المضاف «أبا» . وقد ترك مكانه وتقدم إلى صدر الجملة بعد أن أناب ضميره عنه .

فهذا معنى قولنا : تقدم تكلة من تكلات الاسم .

٣ - (أعطيت الفقير ثوباً ← الفقير ثوباً أعطيته إياه) : هذا لاسلوب مرفوض ، لأنه يقوم على تقدم تكملتين هما المفعولان لفعل « اعطى » .
فهذا معنى قولنا : تقدم تكلمة واحدة فقط .

٤ - (رأيت اخا زيدٍ ← اخا زيد رأيته) : هنا نرى تكلمة الفعل ، أي المفعول به « أخا » قد تقدمت ومعها تكملتها الاضافية ، أي المضاف اليه .
فهذا معنى قولنا : هي وتكملتها معها .

٥ - (رأيت زيدا وعمراً وبكراً ← زيدا وعمراً وبكراً رأيتهم) :
هنا نرى المفعول به ، وهو تكلمة الفعل ، قد تقدم ومعها المفعولان عليه الشريكان له في حكم المفعولية .
فهذا معنى قولنا : هي وشركاؤها في الحكم .

٦ - (سرت حتى المدرسة ← المدرسة سرت حناها) : هذا الاسلوب مرفوض لأنه يؤدي إلى أن تجر « حتى » الضمير . والضمير لا يصلح لجره بجتى ، لأنها لا تجر إلا الاسماء الظاهرة .

فهذا معنى قولنا : جد أن تترك في مكانها ضميرها الذي يصلح لأن يقوم مقامها (١) .

(١) يسمى السحاة التكملة المقدمة « مشغولاً عنه » ، ويسمون الضمير الحال مكان التكملة « مشغولاً به » ، ويسمون الفعل أو ما يقوم مقامه في الجملة التي جرى فيها التقديم « مشغولاً » أو « مشتغلاً » . ونحن لم نذكر هذه التسميات في المتن لعدم تسليمنا بها . فهي تقوم كلها على اعتبار الاسم المتقدم معمولاً للفعل ، وقد رأينا أن المضاف اليه قد يتقدم أحياناً ، وليس المضاف اليه معمولاً للفعل .
قولنا عن هنا المضاف اليه إنه مشغول عنه ، قول فاسد ، لأن الفعل لم يكن مشغولاً به قبل تقدمه حتى يقال إنه مشغول عنه بعد هذا التضم .

وهنا ترد الأسئلة التالية : لماذا تلجأ اللغة إلى هذا الأسلوب من التقديم ؟ وأي التكملات صالحة له ؟ وهل يشترط في الصالح منها شيء من الشروط ؟ وماذا يحدث للتكملة بعد أن تقدم ؟

فأما الجواب عن الأول ، فهو : أن اللغة تفعل ذلك للفت نظر المخاطب إلى هذه التكملة المتقدمة ، ولجعلها محوراً للحديث وعمدة في الكلام ، بعد أن كانت فضلة لا ينتبه إليها وهي في ذيل الكلام أو في طياته .

وأما الأجوبة عن الأسئلة الباقية فتأتي في الفقرات التالية :

ب - التكميلات الصالحة للتقدم :

تبلغ تكميلات الاسم سبباً ، وتكميلات الفعل ستاً ، فيكون المجموع ثلاث عشرة تكملة . فأياها يصلح للتقديم ، وأيها لا يصلح له ؟

إن المبدأ العام في صلاحية تقدم تكملة ما هو صلاحية ضميرها لأن يقوم ببهمتها إذا هي تقدمت . ومن هذا المبدأ سنناقش بالتفصيل أمر كل تكملة :

١ - (البذل) : هو تكملة للاسم يقصد منها توضيح ما قبلها وزيادة تحديده . ومثل هذه الوظيفة لا يمكن الضمير أن يقوم بها ، لأنه أكثر إبهاماً وغموضاً من الاسم الظاهر . فلماذا لا يجوز تقدم البذل ، والعبارة الثانية فيما يأتي مرفوضة : « رأيت أبا حفص عمرًا ← عمرًا رأيت أبا حفص إياه » .

٢ - (عطف البيان) : وظيفته كوظيفة البذل ، فحكمه كحكمه .

٣ - (التوكيد اللفظي) : ويقوم على تكرار اللفظ بحروفه .
وهذه الوظيفة ممتعة على الضمير ، لأنه ليس تكراراً للفظ الظاهر . وعلى
هذا لا يجوز تقسم التوكيد اللفظي ، والمبارة الثانية فيما يأتي مرفوضة :
« رأيت زيداً زيداً ← زيداً رأيت زيداً إياه » .

٤ - (التوكيد المعنوي) : ويجري - كما فعل - بألفاظ مخصوصة ،
هي : النفس ، والمين ، وكل ، وكلا ، وكلتا . ولما لم يكن الضمير
واحداً من هذه الألفاظ ، لم يكن صالحاً للقيام بهمة التوكيد المعنوي ،
فتكون العبارة الثانية فيما يأتي مرفوضة : « رأيت زيداً نفسه » ← نفسه
رأيت زيداً إياه » .

٥ - (النعت) : علمنا أن النعت لا يكون إلا مشتقاً ، أو
جامداً في تأويل المشتق . والضمير ليس مشتقاً ولا هو في تأويل المشتق ،
لأنه كناية عن الذات ، وليس كناية عن صفة فيها . وعلى هذا تكون
المبارة الثانية فيما يأتي مرفوضة : « رأيت زيداً الكاتب ← الكاتب رأيت
زيداً إياه » .

٦ - (الحال) : علمنا أن الحال لا تكون إلا وصفاً منكرأ ،
والضمير ليس وصفاً ولا هو نكرة ، بل هو كناية عن الذات ، ثم هو
معرفة . وعلى هذا ، فليس يصلح للقيام بهمة الحال ، وإذن تكون العبارة
الثانية مما يأتي مرفوضة : « جاء زيد ضاحكاً ← ضاحكاً جاء زيد إياه » .

٧ - (التمييز) : علمنا أن التمييز لا يكون إلا نكرة ، والضمير
معرفة ، لذا لا يصلح للقيام بهمة التمييز ، فالعبارة الثانية مما يأتي مرفوضة :
« اشترت عشرين كتاباً ← كتاباً اشترت عشرين إياه » .

٨ - (المضاف إليه) : وظيفته - كما عرفنا - أن يعرف المضاف

أو يخصصه . وهذه الوظيفة يصلح لها كل من الظاهر والضمير ، فتقول : « قرأت كتاب سيويه » و « قرأت كتابه » . وعلى هذا يجوز للمضاف إليه أن يتقدم تاركاً لضميره مهمة النيابة عنه ، فالعبارة الثانية فيما يأتي صحيحة : « قرأت كتاب سيويه » ← سيويه قرأت كتابه .

وهذه التكملة - أي المضاف إليه - هي التكملة الوحيدة من تكلمات الاسم الصالحة للتقدم ، لأن ضميرها يستطيع - كما رأينا - أن يقوم بهمتها .

ولنستأنف المناقشة ناظرين في تكلمات الفعل :

٩ - (المفعول لأجله) : علمنا أن المفعول لأجله لا يكون إلا مصدرًا قلبياً . ولما لم يكن الضمير مصدرًا قلبياً ، كان غير صالح للمفعولية لأجلها ، فالعبارة الثانية مما يأتي مرفوضة : « سافرت طلباً للعلم » ← طلباً للعلم سافرت إياه .

١٠ - (المفعول معه) : رأينا أن المفعول معه لا يشترط فيه إلا أن يكون اسماً واقماً بعد واو بمعنى « مع » . وهذه الوظيفة يستطيع الضمير أداءها بكل سهولة . وعلى هذا يجوز للمفعول معه أن يتقدم تاركاً مكانه لضميره . فالعبارة الثانية مما يأتي صحيحة : « سافرت وزيداً » ← زيداً سافرت وإياه .

١١ - (الظرف) : يقال عند بحث الظرف إن من جملة الأشياء التي تنوب عنه ضميره ، وذلك إذا لم يضمن معنى « في » ، فينسب عند ذلك مشبهاً بالمفعول به . وهذا يعني صراحة جواز تقدم الظرف ، واحلال ضميره محله ، فالعبارة الثانية مما يأتي صحيحة : « صمت الشهر كلّه » ← الشهر كلّه صمته . لكنه في هذه الحالة يعتبر مفعولاً به على التوسع باسقاط حرف الجر ، لا منصوباً على المفعولية فيها .

١٢ - (المفعول المطلق) : رأينا عند بحث الأشياء التي تنوب

عنه أن ضميره هو أحد هذه الأشياء . وهذا يعني صراحة صحة العبارة الثانية بما يأتي : « جلست الجلسة المريحة ← الجلسة المريحة جاستها » .

١٣ - (المفعول به) : رأيتنا عند بحث أشكال المفعول به أنه قد يأتي ضميراً ، وهذا يعني صراحة جواز تقدم المفعول به وترك مكانه لضميره ، فالعبارة الثانية بما يأتي صحيحة : « رأيت زيداً ← زيداً رأيت » .

١٤ - (المجرور بالحرف) : لم نشترط عند بحث المجرور بالحرف أن يكون هذا المجرور من نوع معين ، بل كل الذي اشترطناه أن يكون اسماً . ولما كان الضمير معدوداً في الاسماء ، كان صالحاً للحلول محل الظاهر . وعلى هذا يجوز للمجرور أن يتقدم تاركاً مكانه لضميره ، فالعبارة الثانية بما يأتي صحيحة : « سلمت على زيدٍ ← زيداً سلمت عليه » .



والخلاصة : أنه من بين التكميلات الثلاث عشرة (١) ، لا يصلح منها للتقدم في باب الاشتغال إلا خمس : واحدة من تكميلات الاسم ، هي المضاف إليه ، وأربع من تكميلات الفعل هي : المفعول المطلق - المفعول به - المفعول معه - المجرور بالحرف .

ومع ذلك ، فلا يكفي أن تكون التكملة واحدة من هؤلاء الخمس

(١) يلاحظ القارىء أن التكميلات بلغت هنا (١٤) ، وقد قلنا في صدر الفقرة إنها (١٣) . وسبب الخلاف بين الرقنين أننا ذكرنا تكملة التوكيد مرتين : مرة بنوعها المنطقي ، ومرة بنوعها المنوي . وكان قصدنا من ذلك بيان أن التوكيد بنوعيه لا يصلح للتقدم في باب الاشتغال .

حتى يجوز لها أن تترك مكانها لضميرها ، وتقدم هي إلى صدر الجملة ، بل لا بد من توفر شرطين لذلك :

(اولهما) : أن لا تكون نكرة محضة ، لأنها عندما تترك مكانها ، سيكون هذا المكان لضميرها ، والضمير - كما نعلم - معرفة ، فلا يجوز لها ، وهي النكرة ، أن تنيب عنها ما هو معرفة . وعلى ذلك تكون العبارة الثانية مما يأتي مرفوضة : « رأيت رجلاً ← رجلاً رأيت » . أما إذا كانت معرفة ، أو كانت نكرة مفيدة - والنكرة المفيدة كالمعرفة - ، فيجوز لها أن تغادر مكانها منيعة ضميرها منابها . نحو : « رأيت زيدا ← زيدا رأيت » - رأيت رجلاً صالحاً ← رجلاً صالحاً رأيت » .

(ثانيها) : أن يكون محلها الذي مشتركه من المحال الصالحة للظاهر والضمير معاً . فان كان محلها مختصاً بالظاهر ، فلا يجوز لها تركه للضمير . فنحن نعلم أن بعض حروف الجر لا يجر إلا الاسم الظاهر ، مثل : « حتى - مذ - منذ - كي ... الخ » ، ففي مثل هذه الحالة ، لا يجوز للجرور أن يترك مكانه لضميره ويتقدم هو إلى صدر الجملة . وعلى ذلك فالعبارات الثواني مما يأتي مرفوضة :

- « سرت حتى المدرسة ← المدرسة سرت حناها » .
- « مارأيتك منذ يوم أمس ← يوم أمس مارأيتك منذ » .
- « كيم فعلت ذلك ؟ ← ما كيمه فعلت ذلك ؟ » .

ثم نحن نعلم أن بعض الأسماء لا يضاف إلا إلى الظاهر ، مثل : « دو - دات - قاب - معاذ - كم الخبرية ... » ، فاذا أراد المضاف إليه بعد هذه الأسماء أن يتقدم إلى صدر الجملة تاركاً محلها لضميره ، فلا يجوز له ذلك . والعبارات الثواني مما يأتي مرفوضة :

- « رأيت ذا الفضل ← الفضل رأيت ذاه » .
- « معاذ الله أن أفضل هذا ← الله معافه أن أفضل هذا » .
- « كم كتاب قرأته ! ← كتاباً كتمه قرأته » .

ج - ما يحدث للتكلم بعد ضميرها :

في الحالة العامة ، وعند عدم وجود مانع من اللوائح ، يجوز في التكلمة التي تقدمت وتركت ضميرها في مكانها أحد أمرين :

١ - أن ترفع على أنها مبتدأ ، والجملة بعدها خبر عنها ، نحو :
« رأيت زيداً ← زيدٌ رأيتهُ » . وفي هذه الحالة تخرج المسألة من باب الاشتغال .

٢ - أن تنصب على أنها مفعول به لعامل محذوف وجوباً يفسره العامل الذي بعد التكلمة . ويشترط في هذا العامل المحذوف المفسر أن يشارك العامل المذكور المفسر في لفظه ومعناه معاً ، نحو : « زيداً رأيتهُ » ، والتقدير : رأيت زيداً رأيتهُ ، أو في معناه فقط دون لفظه ، نحو : « الدارَ جلست فيها » ، والتقدير : حلالت الدارَ جلست فيها .

فإن كانت التكلمة المتقدمة هي المفعول به ، كان تقدير الفعل المحذوف أمراً سهلاً ، لأنه يمكن تقديره دائماً من لفظ الفعل المذكور ، نحو : « زيداً ضربته : ضربت زيداً ضربته - والهاء رفها : ورفع الهاء رفها - الكتابَ قرأه زيد : قرأ الكتابَ قرأه زيد ... الخ » .

وإنما تحدث الصعوبة في التقدير عندما تكون التكلمة المتقدمة غير المفعول به ، نحو : « زيداً سافرتُ وإياه : صحبت زيداً سافرت وإياه - زيداً ضربت يده : أهنتُ زيداً ضربت يده - الجلسةَ المرحةَ جلستها :

فعلت الجلسة المريحة جلستها - ثلاثة الفراسخ سرتها : قطعت ثلاثة الفراسخ سرتها ، (١) .

★ ★ ★

وقد يمرض في الكلام ما يوجب رفع التكملة المتقدمة ، أو يوجب نصبها ، أو يرجح أحد الأمرين .

واليك بيان ذلك :

١ - (يجب النصب) : وذلك إذا وقعت التكملة المتقدمة بعد أداة مختصة بالفعل ، كأدوات الشرط والعرض والتحصيض والاستفهام - ما عدا الهمزة - نحو : « إن زيدا رأيتَه فسلمت عليه - هلا الصدق قلته - هل زيدا رأيتَه ؟ » .

(١) لاحظ أن التالين الأخيرين يتصل أوها على مفعول مطلق تقدم ، ويشتمل ثانيهما على ظرف مكان مقدم . وكان من الممكن تقدير فعل من لفظ الفعل المذكور مع كل واحد منهما ، فنقول : « جلست الخلة المريحة جلستها - سرت ثلاثة الفراسخ سرتها » ، إلا أن هذا التقدير غير مفعول عند الحاجة ، وإن كان أسلم للسنى ، وذلك لأنه يبقى المطلق مطلقاً والظرف ظرفاً . وهم يأبون إلا أن يكون المقدر ناصباً للتكملة المتقدمة على أنها (مفعول به) فقط .

والواقع أنهم لم يصرحوا بذلك تمام الصريح ، وإنما يفهم ذلك من أمثلتهم في كتبهم . بل إن هذه الكتب - في حدود ما قرأت منها - لم تذكر مثلاً لاشتغال جري مع مفعول مطلق ، أو مفعول معه أو ظرف زمان ، أو ظرف مكان . بل تجدد كل أمثلتهم تدور على الاشتغال بين المفعول الصريح ، أو عن المجرور بالجراف ، أو عن المجرور بالاضافة . وهذا منهم غريب ، لأنهم لم يصحوا على منع الاشتغال عن المطلق والظرف والمفعول معه ، بل على العكس تجدد تعريفهم للاشتغال بعمل هذه الأبواب الثلاثة ، فتعريفهم يقول : الاشتغال أن يتقدم اسم [أي اسم] ، وتأخر عنه فعل ، قد عمل في ضمير ذلك الاسم ، أو في سببه ، وهو المضاف الى ←

٢ - (ويجب الرفع) : وذلك في موضعين :

(آ) - أن تقع التكملة بعد أداة لا يابها إلا الاسم ، وذلك مثل « إذا » الفجائية ، نحو : « خرجت فاذا الجو ملؤه الضباب » . فلو نصبت « الجو » على الاشتغال ، لكان تقدير كلامك : فاذا يماؤ الجو ملؤه الضباب . وهذا تمتع ، لأن « إذا » الفجائية لا يابها الفعل ، فلذلك لا يجوز تقدير فعل بعدها . ومن هذا القبيل أيضاً أن تقع التكملة المتقدمة بعد واو الحال ، ويكون الفعل المذكور مضارعاً مثبتاً ، نحو : « جئت والفرس يركبه أخوك » ، فلو نصبت الفرس على الاشتغال ، لكان تقدير كلامك : جئت ويركب الفرس يركبه أخوك . وهذا تمتع ، لأن واو الحال - كما علمت - لا تدخل الجملة المضارعية المثبتة . ومنه أيضاً أن تقع التكملة المتقدمة بعد « ليتا » ، نحو : « ليتا زيداً أراه » ، فلو نصبت زيداً على الاشتغال ، لكان تقدير كلامك : ليتا أرى زيداً أراه .

→ ضمير الاسم السابق . اهـ (هنا هذا التعريف عن شرح ابن عميل) .

فإذا كان الأمر كذلك ، أملاً يبدو عجيباً سكتهم عن التمثيل للاشتغال عن المطلق والظرف والمفعول معه ؟ ! أم أنهم لم يجدوا في النصوص الرسة شيئاً من هذا القيل فسكوا عن التمثيل خشية أن يكونوا بتمثيلهم في موقف من يضع اللغة ؟

هذا ، ولا بد من الإشارة الى اخلاف النحاة في ناصب التكملة المتقدمة التي يسمونها المتفول عنه . وفيما يلي ما قاله ابن عميل في هذا الصدد :

« فذهب الجمهور الى أن ناصبه مثل مضر وجوباً ... »

« والمذهب الثاني : أنه منصوب بالصل المذكور بعده ، وهذا مذهب كوفي . واختلف هؤلاء ؛ فقال قوم : إنه عامل في الضمير وفي الاسم معاً ، فاذا قلت : « زيداً صرته » كان « صرته » ناصباً لـ « زيد » واللهاء . ورد هنا المذهب بأنه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومظهره . وقال قوم : هو عمل في الظاهر ، والضمير ملغى . ورد بأن الأسماء لا تلغى بعد اتصالها بالموامل ، « اهـ .

وفي ابن عيينة ردود أخرى على هذا المذهب لا يتسع المجال لذكرها .

وهذا مجتمع ، لأن « ليت » لا تفقد اختصاصها بالاسماء ولو اتصلت بها
« ما » الزائدة .

(ب) - ويجب رفع التكملة المتقدمة أيضاً إذا وقعت قبل أدوات
الاستفهام ، أو الشرط ، أو التحضيض ، أو « ما » النافية ، أو لام
الابتداء ، أو « ما » التمجيدية ، أو « كم » الخبرية ، أو « إن »
واخواتها ، نحو : « رهيرٌ هل أكرمته ؟ زيدٌ إن لقيته فأكرمه ،
خالداً هلاً دعوته ! الشرُّ ما فعلته ، الخيرٌ لأننا أفعله ، الخلق الحسنُ
ما أطيبه ! زهيرٌ كم أكرمته ، أسامةٌ إني أحبه » . فالاسم في ذلك
كله مبتدأ ، والجملة بعده خبر عنه . وإنما لم يجرز نصبه بفعل محذوف مفسر
بالمذكور ، لأن ما بعد هذه الأدوات لا يعمل فيما قبلها . والفعل إذا لم
يستطع أن يعمل في مكان ، لم يستطع أن يفسر عاملاً مقدرًا في ذلك المكان .

٣ - (ويرجح النصب) : وذلك في الصور الآتية :

(آ) - أن يقع بعد التكملة المتقدمة جملة إنشائية دالة على أمر
أو نهي أو دعاء ، نحو : « خالداً أكرمه - الكريم لا تُثبته » - اللهم
أمرٌ زيدٌ يسيّره » . فلو رفعت التكملة المتقدمة لكانت الجملة الانشائية
بمدها خبراً عنها ، وهذا جائز ، ولكنه قليل ، فالنصب على تقدير فعل
محذوف أرجح .

(ب) - أن يقع قبل التكملة المتقدمة حرف عطف وقبله جملة
فعلية ، نحو : « لقيت القومَ حتى زيداً لقيته » ، وإنما رجح النصب هنا
ليكون المنصوب مع فعله المحذوف جملة فعلية مطوفاً على الجملة الفعلية
السابقة ، وذلك لأن تشاكل الجمل المتعاطفة في الاسمية والفعلية أولى من
تخالفاً . ومن ذلك قوله تعالى : « يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ » ،

والظالمين أعداء لهم عذاباً أليماً ، ، وقوله : « فريقاً هدى ، وفريقاً حقاً عليّهم الضلالة » .

(ج) - أن تقع التكملة التقدمية بعد همزة الاستفهام ، نحو : « أزيداً رأيتَه ؟ » . وذلك لأن همزة الاستفهام تليها الأفعال أكثر مما تليها الاسماء . ومن هذا قوله تعالى : « أبشراً منا واحداً سيئه ؟ » .

٤ - (ويرجح الرفع) : إذا لم يكن في الكلام ما يوجب النصب ، أو يرجحه ، أو يوجب الرفع ، نحو : « خالدٌ أكرهته » . لأنه إذا دار الأمر بين التقدير وعدمه ، فتركه أولى .

تغييرات :

١ - إذا رفعت التكملة التقدمية ، صارت مبتدأ ، وصارت الجملة بعدها خبراً عنها . وخرج التركيب بذلك من باب الاشتغال .

٢ - إذا تقدمت التكملة ولم تترك ضميراً لها في مكانها ، خرج التركيب عن أن يكون من باب الاشتغال . وليس هذا التقديم محصوراً في التكملات التي ذكرناها ، بل هو حازم في غيرها ، فنتقدم الحال ، نحو : « جاء زيد باسمًا ← باسمًا جاء زيد » ، كما يتقدم التمييز أيضاً ، نحو : « أتطيب نفساً بنيل إلى ← أنفساً تطيب بنيل إلى ؟ » .

٣ - قد يتقدم الفاعل ، أو نائب الفاعل ، ويترك كل منها ضميره في مكانه ، نحو : « ذهب الأولاد ← الأولاد ذهبوا - صُرب الأولاد ← الأولاد صربوا » ، فلا يسمى ذلك اشتغالا ، لأن رفع المتقدم على الابتداء - في هذه الحالة - واجب . والاشتغال لا يكون في العمدة ، بل لا يكون إلا في التكملات ، وبشرط أن تكون منصوبة بمامل محذوف يفسره ما بعده .

١١ - التنازع

آ - تعريفه وأساليبه :

التنازع هو أن يتوجه عاملان منقدمان إلى معمول واحد متأخر عنها ، كقوله تعالى : « آتوني قرعاً عليه قطراً » ، حيث ترى أن كلاً من الفعلين « آتوني وأفرج » يطل « قطراً » بالمعوايصة ، فكأنها يتنازعان فيه .

وفي هذه الحال يمكنك أن تعطى الاسم الظاهر لأي الماملين شئت ، أما الآخر ، فلك أن تعطيه ضمير هذا الظاهر ، ولاك ألا تعطيه شيئاً .

ولما كان الماملان قد يتفقان أو يختلفان في طلبها من حيث الرفع والنصب ، كان للتنازع دائماً أربع صور كلها جائز . واليك بيانها :

(آ) - (إذا كان الماملان يطلبان مرفوعاً) .

لهذه الحالة أربعة أساليب ، هي الآتية :

١ - (قام ، وقعد الرجال) (١)

(١) هذا الأسلوب لا يقبله سيويه ، فنده أن العامل الذي يطل مرفوعاً لا بد من إعطائه هنا الرفع إما ظاهراً وإما مضراً ، فالأسلوب الصحيح عنده أن يقال : « فلموا ، وقعد الرجال » . وحجته في ذلك أن الرفع ، فاعلاً كان أو نائب فاعل ، عمدة لا يجوز حذفها . وليس بشيء ، لأتاعلنا أن الأساليب ←

هنا نجد الاسم الظاهر « الرجال » أعطي فاعلاً للفعل الثاني « قد » . أما الفعل الأول فلم يعط شيئاً .

(الاعراب : « قام . » فعل ماض فاعله محذوف اكفاء بفاعل الثاني ، « وقد الرجال » فعل وفاعل . « جملة : قام » ابتدائية لا محل لها . « جملة : وقد الرجال » مطووفة على الابتدائية لا محل لها) .

٢ - (قام - وقعد - الرجال) (١)

هنا نجد العكس : فقد أعطي الظاهر للفعل الأول ، أما الثاني فلم يعط شيئاً .

(الاعراب : « قام » فعل ماض . « وقد » فعل ماض فاعله محذوف اكفاء بفاعل الفعل الأول . « الرجال » فاعل قام . « جملة : قام الرجال » ابتدائية لا محل لها . « جملة : وقد » مطووفة على الابتدائية لا محل لها . وهذا من قبيل اللفظ على الجملة قبل تمامها ، وهو خلاف الأصل في اللفظ على الجملة ، ولهذا السبب يرى البصريون إعمال الفعل الثاني في الظاهر هرباً من هذا اللفظ المخالف للأصل) .

→ العرية لا تأتي حذف الشيء إذا دل الكلام عليه ، ولو كان هذا المحذوف عمدة . والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى .

أما الكسائي والقراء فقد أجزأ هذا الأسلوب واستشهدا عليه بقول الشاعر :

تَعَفَّقَ بِالْأَرْضَى لَهَا ، وَأَرَادَهَا
رَجَالٌ ، فَبَدَّتْ نَبْلَهُمْ ، وَكَلْبٌ

(البيت في وصف بكرة وحشية . تفق : لاذ . الأرضى : نوع من الشجر . بدت : غلبت : كليب : جمع كلب . والنبي : لاذ بشجر الأرضى ، وأراد صيد هذه البكرة رجال وكلابهم ، فغلبت البكرة نبلهم) .

(١) انظر الحاشية السابقة .

٣ - (قاموا ، وقعد الرجال)

هنا نجد الفعل الثاني قد أخذ الظاهر ، ولكن الأول لم يحرم حرماناً تاماً ، بل أرضي بالضمير .

(الاعراب : « قاموا » فعل وفاعل . والجملة ابتدائية . « وقعد الرجال » فعل وفاعل والجملة مطوفة) .

٤ - (قام - وقعدوا - الرجال)

هنا نجد الظاهر قد أعطي للأول ، أما الثاني فقد أرضي بالضمير .

(الاعراب : « قام الرجال » فعل وفاعل والجملة ابتدائية . « وقعدوا » فعل وفاعل والجملة مطوفة) .

(ب) - (إذا كان الماملان يطلبان منصوباً)

وصورها أربع أيضاً ، كلها جائز :

١ - (رايت ، وضربت زيداً)

أعطيت الثاني ، وحرمت الأول .

٢ - (رايت - وضربت - زيداً)^(١)

أعطيت الأول ، وحرمت الثاني .

(١) ومن النحاة من لم يميز هنا الأسلوب ، وطالب بإرضاء الثاني بالضمير بعد أن حرم من الظاهر . وهو مردود بقول الفاعرة عائكة بنت عبد المطلب عممة النبي (ص) :

بعكاظ بُعْثِي الناظرين - إذا هُمُّوا لحوا - شعاعه

٣ - (وايتة ، وضربت زيداً) (١)

أعطيت الظاهر للثاني ، وأرضيت الأول بالضمير .

٤ - (رايت - وضربته - زيداً)

أعطيت الظاهر للأول ، وأرضيت الثاني بالضمير .

(ج) - (إذا كان الأول رافعاً والثاني ناصباً)

والصور الأربع نفسها متكرر :

١ - (وآني ، ورايت الرجال)

أعطيت الظاهر للثاني منصوباً ، أما الأول فحرمته مرفوعه لدلالة منصوب الثاني عليه .

٢ - (وآني - ورايت - الرجال)

أعطيت الظاهر للأول مرفوعاً ، أما الثاني فحرمته منصوبه .

٣ - (ولوني ، ورايت الرجال)

أعطيت الظاهر للثاني منصوباً ، أما الأول فأرضيته بالضمير .

٤ - (وآني - ورايتهم - الرجال)

أعطيت الظاهر للأول ، أما الثاني فأرضيته بالضمير .

(د) - (إذا كان الأول ناصباً والثاني رافعاً)

والصور الأربع نفسها متكرر :

١ - (رأيت ، ورايت الرجال)

٢ - (رأيت - ورايت - الرجال)

٣ - (رأيتهم ، ورآني الرجال) (١)

٤ - (رأيت - ورآوني - الرجال)

★ ★ ★

يمكن الآن تلخيص ما مر على الشكل الآتي :

١ - يمكنك أن تعطي الظاهر لأيّ العاملين شئت ، أما الآخر فيجوز لك إرضاءه بالضمير ، ويجوز لك حرمانه . سواء في ذلك أن يكون العاملان رافعين أو ناصبين ، أو مختلفين في الرفع والنصب .

أما إذا آيت إلا الذهاب في مذهب معص النحاة ، فتلخيص المسألة يكون على الشكل التالي :

١ - إذا أعطيت الظاهر للأول وجب إرضاء الثاني بالضمير مطلقاً ، سواء أكان طلب مرفوعاً ، أم كان يطلب منصوباً .

٢ - فإن أعطيت الظاهر لثاني ، فقد وجب إرضاء الأول بالضمير إذا كان يطلب مرفوعاً ، كما وجب حرمانه إذا كان يطلب منصوباً .

ب - شروطه :

١ - لا يقع التنازع إلا بين العوامل الآتية :

(١) ومن النحاة من لم يجز هذا الاسلوب ذاهباً الى أن الأول إذا حرم من الظاهر فلا يعطى الضمير ، اذا كان يطلب منصوباً . وهو مردود بقول الشاعر :
إذا كنت ترضيه ، وترضيك صاحب
جهاراً ، فكن في النيب أحفظاً للمهد

- (آ) - الأفعال المتصرفة ، نحو : « قام - وقعد - زيد » .
 (ب) - أسماء الفاعلين والمفعولين ، نحو : « زيد مستقبلٌ -
 ومكرمٌ - عمراً غداً » ، ونحو : « زيد بمنزقٌ - وملطخٌ - ثوبه » .
 (ج) - المصادر ، نحو : « عجبت من حبك - وتقديرك - زيداً » .
 (د) - أسماء التفضيل ، نحو : « زيد أضبط الناس - وأجمعهم
 - للمم » .
 (هـ) - الصفات المشبهة ، نحو : « زيد كريم - وصالحٌ - أبوه » .
 (و) - أسماء الأفعال ، نحو : « هيات ، ودراك زيداً » أي :
 بَعُدْ ، وأدرك زيداً .

وقد يقع التنازع بين اثنين من العوامل السابقة مختلفين في نوعيها ،
 كأن يكون أحدهما فعلاً والآخر اسم فاعل ، وذلك كقوله تعالى : « هاؤمٌ
 اقرؤا كتابيّه » .

والخلاصة : أنه لا يقع التنازع إلا بين الأفعال المتصرفة ، أو ما يشبه
 الأفعال المتصرفة من المصادر والمشتقات وأسماء الأفعال .

أما الاسماء والأفعال الجامدة والحروف ، فلا تنازع بينها ، ولا
 بين واحد منها وواحد من العوامل السابقة .

٢ - يشترط في العاملين المتنازعين أن يكون بينها ارتباط ، فلا
 يجوز أن تقول : « قام - قعد - أخوك » ، إذ لا ارتباط بين الفعلين .
 والارتباط يحصل بواحد من ثلاثة أمور :

(آ) - أن يعطف الثاني على الأول بحرف من حروف العطف ،
 كما رأيت في الأمثلة السالفة .

(ب) - أن يكون أولها عاملاً في ثانيها ، كقوله تعالى : « وأنهم
 ظننوا - كما ظننتم - أن لن يبعث الله » . فالعاملان المتنازعان هنا ، هما

« ظنوا » و « ظنتم » ، والمعمول المتنازع فيه هو « أن لن يبث الله »
وتلاحظ أن العامل الثاني ، وهو « كما ظنتم » معمول الأول « ظنوا » ،
لأن الكاف جارة للمصدر المؤول من « ما ظنتم » ، وهي وبجورها
متعلقان بمفعول مطلق محذوف للفعل الأول ، والتقدير : طنوا ظناً كظنكم :
فعمَلُ الأول في الثاني خلق الارتباط بينها .

(ج) - أن يكون ثانيها جواباً للأول ، نحو قوله تعالى :
« يَسْتَفْتُونَكَ ؟ - قَالَ اللهُ يُفْتِيكُمْ - في الكلاله » .

٣ - إذا تكرر العامل بلفظه ، نحو : « جاء حاه زيد » ، أو
ببرادفه ، نحو : « جاء ، أقبل زيد » ، فليس المسألة من باب التنازع ،
لأن الثاني هنا ، هو توكيد لفظي للأول ، والتوكيد لا يعمل شيئاً ، إنما
هو لفظ عاطل عن العمل .

٤ - لا يكون تنازع إلا إذا كان كلا الماملين متجهاً إلى المعمول
المذكور ، نحو « اشترت - وأكل - تفاحة » . فأن ترى أن التفاحة
مستتره ومأكولة ، أما إذا توجه الماملان إلى معمولين مختلفين ، ولا
تنازع عندئذ ، نحو : « يكفي - فلا أبني - اجتهادك » ، فالماملان
هنا ليسا متجهين مما إلى الاجتهاد ، إذ لو كانا كذلك لكان تقدير الكلام :
يكفيني اجتهادك فلا أبني اجتهادك . وهذا فاسد . وإنما التقدير الصحيح :
يكفيني اجتهادك فلا أبني غيره . وعلى هذا يكون لكل من الماملين
معموله الخاص به . وإذن فلا تنازع في معمول واحد .

٥ - ويشترط في الماملين أيضاً أن يكونا متقدمين على المعمول ،
كالأمثلة السالفة . فإن تقدم المعمول مرفوعاً ، نحو : « زيد قام وقعد » ،
فليس معمولاً لأحد منها ، بل هو مبتدأ معمول للابتداء ، أما « قام

وقد ، فكل منها فاعله المستتر الخاص به . وإن تقدم المفعول منصوباً ، نحو :
« زيداً رأيتُ وأكرمتُ » ، فهو مفعول لأولهما ، أما الثاني فليس له
شيء ، وكذا إذا كان منصوباً متوسطاً بينهما ، نحو : « رأيتُ زيداً
وأكرمتُ » .

١٢ - التوكيد بالنون

أ - نونا التوكيد :

من أساليب التوكيد في العربية أن تتصل بهاية الفعل إحدى نونين تسميان بنوني التوكيد ، الأولى منها مفتوحة مشددة ، مثل : « إخطنْ » ، « درسك » ، والثانية ساكنة خفيفة ، مثل : « إخطنْ درسك » .

ب - ارفعال التي تُؤكّد :

تختلف الأفعال من حيث قبولها لنون التوكيد وعدمه فتكون على الشكل التالي :

- ١ - الماضي لا يؤكّد مطلقاً بالنون ، فلا يقال : « ذهبنْ زيدٌ » .
وقال بعضهم : إن كان ماضياً لفظاً مستقبلاً معنى فقد يؤكّد بها على قلّة .
ومنه الحديث : « فامّا أدركنْ أحدٌ منكم الدجالَ » ، فانه على معنى :
« فامّا يدركنْ » . وكذلك إذا كان الفعل الماضي يعني الدعاء ، نحو :
« أطلنْ اللهُ بقاءك » ، لأنه على معنى : لبطينْ اللهُ بقاءك (١) .
- ٢ - فامّا فعل الأمر فيجوز توكيده مطلقاً . نحو : « إخطنْ المهديّ » .

(١) ومنه قول الشاعر :

دامنْ سعدك ، لو رحمتْ مئيمًا
لولاك لم ياكْ للصبايةِ جانحًا

٣ - وأما المضارع فله ثلاث حالات : حالة يجب فيها توكيده ، وأخرى يتنوع فيها ذلك ، وثالثة يجوز فيها التوكيد وعدمه :

(آ) - (فيجب توكيد المضارع بالنون) : إذا اجتمعت فيه أربعة شروط ، الأول : أن يقع جواباً لقسم ، والثاني : أن يكون مثبتاً ، والثالث : أن يكون مستقبلاً ، والرابع : أن يتصل بلام القسم ، نحو : « والله لأسافرن » . ففي هذه الحالة لا بد من التوكيد ، سواء أرغبت في التوكيد أم لم ترغب . فإذا رأيت عبارة يبدو لك أنه توفرت فيها هذه الشروط ، والفعل فيها غير مؤكد ، فاعلم أن أحد الشروط لا بد أن يكون مختلفاً ، والأكثر أن يكون شرط الاثبات هو المختل ، ويكون في الكلام حرف في مقدر ، كقوله تعالى : « تالله تفتأ تذكر يوسف » ، أي : تالله لا تفتأ تذكر يوسف .

(ب) - (ويمتنع توكيد المضارع بالنون) : إذا وقع جواباً لقسم ، ثم اختل شرط من الشروط الثلاثة الباقية ، فمثال ما اختل فيه شرط الاثبات : « والله لا أخون المهدي » (١) ، ومثال ما اختل فيه شرط الاستقبال : « والله لأقرأ الآن » (٢) ، ومثال ما اختل فيه شرط

(١) ويكثر في هذا المقام حذف حرف النفي ، ومنه الآية السابقة ، وقول ليلي الاخيلية : « فآليت أبي بد نوبة هالكاً » ، أي : آليت لا أبي بد نوبة هالكاً .

(٢) ومنه قول الشاعر :

بمياً لأبغض كل امرئ يزخرف قولاً ولا يفعل

لأن بغضه حاصل وقت تكلمه ، لا أنه سيحصل بد ذلك .

وقول الآخر :

لئن تك قد ضاقت عليكم ميوتكم ليعلم ربي أن بيتي واسع

لأن علم الله سبحانه حاصل في كل وقت ، لا في المستقبل فقط .

الاتصال بلام القسم : د والله لسوف أسافر ، (١) .

(ج) - (ويجوز توكيد المضارع بالنون) : وذلك في أربع

حالات :

١ - أن يقع بعد أداة من أدوات الطلب ، وهي : لام الأمر ،
و د لا ، الهاهية ، وأدوات الاستفهام والتمني والسرّجي والمرض
والتحضيض ، نحو : د لتجتهدن - لا تكلمن - هل تقرأن كثيراً ؟
ليتك تزورن زيداً - لملكك تفوزن - ألا تزورن زيداً - هلا تزورن
زيداً .

٢ - أن يقع في شرط بعد أداة شرط مصحوبة بـ « ما » الزائدة .
فإن كانت هذه الأداة هي « إن » ، فتأكيده حينئذٍ قريب من الواجب ،
ولم يرد في القرآن الكريم إلا مؤكداً ، كقوله تعالى : « وإما يترغّبناك
من الشيطان ترغّب فاستعذ بالله » ، وقوله : « فامّا ترين من البشر
أحدأ قولي إني نذرت للرحمن صوماً فلن أكلمهم اليوم إنسيّاً » .

أما إن كانت الأداة غير « إن » ، فتأكيده قليل ، نحو : « حينما
نجلسن ترعج » . وأقل منه أن يقع جواب شرط ، نحو ، « حينما تجلس
تراحن » (٢) ، وأقل من الاثنين أن لا تكون الأداة مصحوبة بـ « ما »
الزائدة ، نحو : « من يجتهدن ينجح » (٣) .

(١) هذا ويمنع توكيد المضارع أيضاً إذا لم يكن في حلة تحيز توكيده ،
وسنرف حالات الجواز في العمرة الآتية .

(٢) ومنه قول الشاعر :

ومها تشأ منه فزارة تُعطيك ومها تشأ منه فزارة تنعما

أي : تمنن . لكنه ابدل النون الساكنة اللأ عند الوقف .

(٣) ومنه قول بنت مرة ترئب أباها وتبوعد قتلته بني قتيبة :

من ثقفن منهم فليس بأيب أبدأ ، وقتل بني قتيبة شافي

٣ - أن يكون متفياً بـ « لا » ، أو « لم » ، فمن الأول قوله تعالى : « واتقوا فتنةً لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة » . ومن الثاني قولك : « لم يجهدنَّ زيد (١) » .

٤ - أن يقع بعد « ما » الزائدة غير مسبوقه بأداة شرط ، كقولهم : « بجهدٍ ما تبلغنَّ » . أي : لا بد من التعب والمشقة حتى تبلغ ما تريد .

ج - ما يطرأ على الفعل عند توكيده :

إذا دخلت نون التوكيد على الفعل أحدثت فيه بعض التغيرات .
واليك شرحها :

١ - (الأمر الصحيح الذي لم يتصل به شيء) : إذا كان الفعل الذي يراد توكيده بالنون فعل أمر صحيح الآخر ، ولم يكن متصلاً بشيء من الضائر ، فكل ما يطرأ عليه هو أنه يبنى على الفتح : « اضرِبْ » ← « إضْرِبَنَّ » .

٢ - (الأمر المعتل الآخر الذي لم يتصل به شيء) : أما هذا فيردله حرف العلة المحذوف ثم يبنى على الفتح : « ائْشِ » ← « ائْشِيَنَّ » ، « ارمِ » ← « ارمِيَنَّ » ، « أغزِ » ← « أغزَوَنَّ » (٢) .

(١) ومنه قول أبي الصماء يصف فماً صب فيه اللبن فلك رغوته :
يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ - مَا لَمْ يَلْمَأْ - شَيْخاً عَلَى كَرْسِيِّ مَعَمَّ

أي : ما لم يلطن : فك نون التوكيد الحفيفة ألماً عد الوقف .
(٢) وسري هنا الحكم على المضارع المجزوم بحذف آخره ، نحو : « لا تحس » ← « لا تحسني » ، « لا ترم » ← « لا ترميني » ، « لا تنز » ← « لا تنزون » .
ولله من اللغيد أن تلاحظ أن الألف المحذوفة إذا ردت أهلت الياء . وذلك لكي تتحمل الياء الباء على الفتح ، إذ الألف لا تقبل الحركات .

٣ - (الأمر المتصل بألف الاثنين) : وهذا لا يؤكد بالخشيفة ، بل بالثقيلة وحدها ، وهي معه مكسورة لا مفتوحة : « إضربا ← اضربان » .

٤ - (الأمر المتصل بواو الجماعة) : إذا كان ما قبل الواو مضموماً ، حذفت الواو : « اضربوا ← اضربن » ، فإن كان ما قبلها مفتوحاً ، بقيت ، ولكنها عندئذٍ تضم : « إخشوا ← إخشون » .

٥ - (الأمر المتصل بياء المخاطبة) : إذا كان ما قبل الياء مكسوراً ، حذفت الياء : « اضربي ← اضرين » ، فإن كان ما قبلها مفتوحاً ، بقيت ، ولكنها عند ذلك تكسر : « إخشي ← إخشين » .

٦ - (الأمر المتصل بنون النسوة) : وهذا لا يؤكد بالخشيفة ، بل بالثقيلة وحدها . ثم إنه لا يحذف منه شيء ، بل تضاف إليه ألف بين نون النسوة ونون التوكيد الثقيلة التي يجب أن تكسر هنا كما كسرت بعد ألف الاثنين : « إضربن ← إضربان » .

٧ - (المضارع) : وأحكامه كأحكام فعل الأمر ، صحيحاً ومعتلاً ، ومتصلاً بالضمائر ، وغير متصل ، سوى أنه إذا كان من الأفعال الخمسة ، وأكد بالنون الثقيلة ، حذفت نون الرفع كراهية توالي ثلاث نونات . والأشلة : « يضرب ← يضربن » ، يخشى ← يخشين » ، يرمي ← يرمين » ، يغزو ← يغزون » ، يضربان ← يضربان » ، يضربون ← يضربون » ، يخشون ← يخشون » ، تضربان ← تضربان » ، تخشين ← تضربن » ، تضربان » .

د - أمطام النون الخفيفة :

١ - رأينا في الفقرة السابقة أن النون الخفيفة لا تستعمل بعد

ألف الاثني ونون النسوة ، فلا يقال : « إضربان » ولا : « يضربنان » .
وأجاز ذلك يونس بشرط أن تكسر ، فتقول : « إضربان - يضربنان » .

٢ - نون التوكيد الخفيفة ساكنة ، فاذا التقت بساكن بعدها
وجب حذفها هرباً من التقاء الساكنين ، فتقول : « إقرأ الكتاب » بيناء
الفعل على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة التي حذفت دفماً لاتقاء
الساكنين ، والأصل : « اقرأ الكتاب (١) » .

وقد تحذف وليس بعدها ساكن . ومنه ما انشده الجاحظ :
« كما قيلَ قبْلَ اليومِ : خالفَ تُذْ كِرا (٢) » ، والأصل : خالفَ .

٣ - إذا وقفت على النون الخفيفة ، وكان ما قبلها مكسوراً أو
مضموماً ، جاز لك إبقاؤها ، نحو : « إضربن - إضربين » ، وجاز
لك حذفها ، ولكن يجب عندئذ رد واو الجماعة وياء المخاطبة اللتين حذفنا
لأجلها ، نحو : « اضربن ← إضربوا ، اضربين ← اضربي » .

٤ - إذا وقفت على النون الخفيفة ، وكان ما قبلها مفتوحاً ، جاز
لك إثباتها ، نحو : « إضربن » ، وجاز لك قلبها ألفاً كنون التنوين ،
نحو : « يا زيد اضربا (٣) » .

(١) ومنه قول الأضبط بن قريع السدي :
ولا تُهينَ الفقيرَ علكَ أنْ
تركعَ يوماً والدهرُ قدرَ قَعَة
والأصل : ولا تهنين .
(٢) تمام البيت :
خلاقاً لقولي من فيالته رأيه
كما قيلَ قبلَ اليومِ خالفَ تُذْ كِرا
(٣) ومنه قول الأعشى :
ولا تحمدِ الشيطانَ ، واللهُ فاحمداً
وصلِّ على حينِ المشياتِ والضحي
والأصل : فاحدن .

١٣ - العدد

تستعمل العربية في أسلوب المد عشرين لفظاً فقط . ومنها كـبير
العدد أو صغر فلن يخرج ألفاظه عن هذه الكلمات العشرين ، وهي :

واحد = أحد	عشرون
اثنان	ثلاثون
ثلاث	أربعون
أربع	خمسون
خمس	ستون
ست	سبعون
سبع	ثمانون
ثمان	تسعون
تسع	مئة
عشر	ألف

ولهذه الألفاظ - عند المد - مشكلات كثيرة : فبعضها يذكر
ويؤنث ، وبعضها الآخر يثبت على صورة واحدة ، ثم إن بعضها يفرد فلا يضاف ،
وبعضها الآخر يضاف فلا يفرد ، وبعضها الثالث يركب ... إلى مشكلات
أخرى عديدة سنحاول فيما يلي حلها واحدةً واحدةً :

آ - تذكير العدد وتأنيته :

هذه المشكلة محصورة في القائمة الأولى ، أي في ألفاظ «الواحد»

حتى « المشرة » . ويمكن قسمة هذه الألفاظ - من حيث سلوكها في التذكير والتأنيث - إلى ثلاث زمر :

١ - (واحد - اثنان) : هذه الزمرة توافق معدودها في التذكير والتأنيث ، سواءً أكانت وحدها في العدد ، أم كانت مع غيرها ، تقول : « جاء رجل واحد - جاءت امرأة واحدة - جاء رجلان اثنان - جاءت امرأتان اثنان - جاء واحد وعشرون رجلاً - جاء اثنان وعشرون رجلاً - جاءت واحدة (١) وعشرون امرأة - جاءت اثنان وعشرون امرأة » .

٢ - (ثلاث - أربع - خمس - ست - سبع - ثمان - تسع) : وهذه الزمرة تخالف معدودها في التذكير والتأنيث ، فتلحقها التاء إذا كان معدودها مذكراً ، وتسقط منها إذا كان معدودها مؤنثاً ، نحو : « ثلاثة رجال - ثلاثة عشر رجلاً - ثلاثة وعشرون رجلاً - ثلاث فتيات - ثلاث عشرة فتاة - ثلاث وعشرون فتاة » .

٣ - (عشر) : لهذا اللفظ سلوكان : فإن كان مفرداً ، أي ليس معه غيره من ألفاظ العدد ، فإنه كالزمرة الثانية يخالف : « عشرة رجال - عشر فتيات » ، وإن تركب معه لفظ آخر ، فهو موافق : « خمسة عشر رجلاً - خمس عشرة امرأة » .

ولهذا اللفظ مشكلة أخرى تتعلق بحركة شينته ، فهذه الشين مفتوحة أبداً إذا كان المعدود مذكراً : « عشرة رجال - خمسة عشر رجلاً » ، ويجوز تسكينها إن كان المعدود مؤنثاً : « عشر نساء - خمس

(١) وللواحدة مرادف هو « احدى » ، ويمكن استعماله هنا ، فتقول : « احدى وعشرون امرأة » .

عشرة امرأة . وبنو نعيم يكسرونها في هذه الحالة ، فيقولون :
« خمسَ عَشيرةَ امرأة » .

أما القائمة الثانية ، وهي المؤلفة من ألفاظ المقسود « عشرين ...
تسعين » ، ولفظي المئة والألف ، فلا تتبدل صورها تبعاً لمعدودها ،
تقول : « عشرون رجلاً - عشرون امرأة - مئة رجل - مئة امرأة -
ألف رجل - ألف امرأة » .

ب - العدد المركب والعدد المفرد :

كان المتظر من العربية - بعد أن تتجاوز في المد العشرة - أن
تلجأ إلى المطف ، فتقول : « واحد وعشرة .. اثنان وعشرة .. ثلاثة
وعشرة ... الخ » . ولكنها لم تفعل ذلك ، بل نزع حرف المطف ،
وجملت الكلمتين كلمة واحدة ، فقالت : « أحد عشر - اثنا عشر - ثلاثة
عشر ... الخ » . فلما تجاوزت « العشرين » ، هجرت التركيب ، ولجأت
إلى المطف ، فلم تقل : « أحد عشرون - اثنا عشرون » بل قالت :
« واحد وعشرون - اثنان وعشرون » .

إن نزع حرف المطف بين المدين هو ما يسمى بتركيب المدد .
وقد رأينا أنه لا يقع إلا في الأعداد التي بين العشرة والعشرين ، أي :
١١ - ١٢ ... حتى ١٩ ، فقط .-

فإذا نظرنا إلى أعدادنا من هذه الزاوية ، أي زاوية التركيب وعدمه ،
وجدناها على أربعة أشكال :

١ - أعداد مركبة تركيباً إضافياً ، أي هي مضافة ومعنودها

مضاف اليه ، وذلك مثل « د خمسة رجالٍ - مئة رجلٍ - ألف رجلٍ - سبعُ قتيانٍ - مئة فتاةٍ ... الخ » .

٢ - اعداد مركبة تركيباً عددياً : ونقضي بها هذه الزمرة التي ليس بين جزأها حرف عطف : « أحد عشر - خمسة عشر - تسعة عشر » .

٣ - اعداد مركبة تركيباً عطفياً : وهي تلك التي بين أجزائها حرف عطف ، مثل « خمسة وعشرون - أربعة وثلاثون - مئة وأربعون ... الخ » .

٤ - اعداد مفردة : أي ليست مركبة أي نوع من أنواع التركيب ، وهذه هي ألفاظ المقود إذا لم يكن معها عدد آخر ، مثل : « عشرون رجلاً - خمسون امرأةً » .

ج - تعريف العدد بـ « ال » :

إذا أريد تعريف العدد بالألف واللام ، نُظِّير اليه من حيث التركيب وعدمه :

١ - فإن كان مفرداً ، أدخلت « ال » عليه ، نحو : « جاء العشرون رجلاً » .

٢ - وإن كان مركباً تركيباً اضافياً ، أدخلت « ال » على المضاف اليه ، لا عليه هو ، فنقول : « جاء خمسة الرجالٍ - ورأيت مئـة الرجل » . ولا تقل « جاء الخمسة رجالٍ - ولا : رأيت المئة رجلٍ » .

٣ - وإن كان مركباً تركيباً عددياً ، أدخلت « ال » على جزئه الأول فقط ، فنقول : « جاء الخمسة عشر رجلاً » .

٤ - وإن كان مركباً تركيباً عطفياً ، أدخلت « ال » على كل جزء من أجزائه ، فنقول : « جاء المئة والخمسة والعشرون رجلاً » .

د - اعراب العدد وبناؤه :

يمكن قسمة ألفاظ المدد - من حيث الاعراب والبناء - إلى أربع زمر :

١ - (واحد - ثلاثة - أربعة - خمسة - ستة - سبعة - ثمانية - تسعة - عشرة - مئة - ألف) : وهذه معربة ، واعرابها بالحركات الثلاث ، فالضمة للرفع ، والفتحة للنصب ، والكسرة للجر ، نحو : « جاء خمسة رجالٍ - رأيت مئة رجلٍ - مررت بألف رجلٍ » .

٢ - (عشرون ثلاثون ... حتى التسعين) : وهذه معربة أيضاً ، إلا أنها تتبع في اعرابها الجمع المذكر السالم ، فالواو للرفع ، والياء للنصب والجر ، مثل : « جاء عشرون رجلاً - رأيت ثلاثين رجلاً - مررت بأربعين رجلاً » .

٣ - (اثنان - اثنان) : وهذان اللفظان معربان أيضاً ، إلا أنها يتبعان التثنية في اعرابها ، فالألف للرفع ، والياء لكل من النصب والجر ، نحو : « جاء رجلان اثنان - رأيت رجلين اثنين - مررت باثنين من الرجال » .

٤ - (الاعداد المركبة تركيباً عددياً) : وهذه مبنية على فتح الجزأين ، فلا تتغير في رفع أو نصب أو جر ، فنقول : « جاء خمسة عشر رجلاً - رأيت خمسة عشر رجلاً - مررت بخمسة عشر رجلاً » . وتقول في اعرابها : « خمسة عشر » جزآن مبنيان على الفتح في محل

رفع ، أو في محل نصب ، أو في محل جر ، بحسب موقع هذا العدد من الاعراب .

ويستثنى من ذلك « اثنا عشر » ، واثنتا عشرة » ، إذ الجزء الأول من كل من هذين العددين معرب ، وليس مبنياً . واعرابه كاعراب المثنى ، كما رأينا . أما نونه فقد سقطت لقيام الجزء الثاني مقامها ، وليس سقوطها للاضافة ، لأن الجزأين مركبان تركيباً عددياً ، لا تركيباً إضافياً . تقول : « جاء اثنا عشر رجلاً - ورأيت اثني عشر رجلاً - ومررت باثني عشر رجلاً » . ويكون الاعراب على الشكل التالي : « جاء » فعل ماض . « اثنا » فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الألف لأنه ملحق بالمثنى ، وحذفت نونه لقيام الجزء الثاني مقامها . « عشر » جزء مبني على الفتح لا محل له من الاعراب . « رجلاً » تمييز .

قلنا إن جزأي المركب مبنيان على الفتح ، وهذا صحيح ، إلا إذا كان الجزء الأول منتهياً بياء ، فينبى عندئذ على السكون ، تقول : « جاءت ثماني عشرة امرأة » ، ورأيت ثماني عشرة امرأة - ومررت بثاني عشرة امرأة » ، وتقول في الأعداد الترتيبية (١) : « جاء الطالب الحادي عشر - والثاني عشر - ورأيت الحادي عشر - والثاني عشر - ومررت بالحادي عشر - والثاني عشر » .

وبمناسبة الحديث عن اعراب الأعداد ، نرى من المفيد التنبيه على أن بعض الأعداد الأصلية والترتيبية تنتهي بالياء مثل : « الثاني - الحادي - الثاني » . فهذه الكلمات تصمد في جنس الاسم النقص ، وعلى ذلك فياؤها تحذف في حالة التكبير الرفع والمجرور ، وتثبت في حالة التعريف ،

(١) سندرسها بعد قليل .

وحالة التذكير المنصوب ، كما أنه لا يظهر عليها من الحركات إلا الفتح ، أما الضم والكسر فيقدران عليها . تقول : « جاءت ثمانٍ من النسوة - مررت بثمانٍ من النسوة - جاءت النسوة الثماني - جاءت ثماني نسوة - رأيت نسوة ثمانياً » . وتقول : « جاءت النسوة الثماني » - مررت بالنسوة الثماني » - رأيت النسوة الثماني » .
ونضيف إلى ما تقدم أن هذه الأبناء تثبت في حالة التركيب مطلقاً ، كما لاحظت من الأمثلة التي سلفت في المركبات .

هـ - تمييز العدد :

- ويمكن قسمة الفاظ المدد - من حيث التمييز - إلى ثلاث زمر :
- ١ - (التمييز جمع مجرور بالاضافة) : ولا يكون هذا إلا بعد الفاظ « ثلاثة ... إلى العشرة » . تقول : « جاء خمسة رجالٍ - رأيت عشر فتياتٍ » .
 - ٢ - (التمييز مفرد مجرور بالاضافة) : ولا يكون ذلك إلا بعد لفظي « المئة والألف » . تقول : « جاء مئة رجلٍ - رأيت ألف رجلٍ » .
 - ٣ - (التمييز مفرد منصوب) : ويقع ذلك بعد الأعداد المركبة ، وبعد الفاظ المقود ، تقول : « جاء خمسة عشر رجلاً - جاء عشرون رجلاً » .

و - إضافة العدد إلى غير تمييزه :

رأينا في الفقرة السابقة أن المدد قد يكون مضافاً إلى تمييزه ،

نحو : « خمسة رجالٍ » . ولكن هذه الاضافة محصورة في الفاظ معينة ، كما رأيت ، وليست هي قصدنا . إنما الذي تقصده هنا أن يضاف العدد إلى غير معدوده ، كأن تقول لزيد الذي أعارك عشرين كتاباً : « قرأت عشرينك » ، أي : قرأت العشرين التي تملكها من الكتب .

هذه الاضافة ليست محصورة في الفاظ معينة ، بل إن كل الفاظ العدد صالحة لها ، ما عدا « اثنا عشر - واثنتا عشرة » . فتقول لزيد مشيراً إلى كتبه : « هذه ثلاثتك - وهذه عشرينك - وهذه عشروك - وقرأت عشرينك - وتظرت في مكتبك ... الخ » .

واختلف النحاة في أمر الاعداد المركبة إذا وقعت في مثل هذه الاضافة :

١ - فذهب البصريون إلى وجوب بقاء الجزأين مبنيين على الفتح . فتقول على مذهبهم : « هذه خمسة عَشْرَكَ » .

٢ - وأجاز قوم إعراب الجزء الثاني ، مع بقاء الأول مبنيًا ، فيكون المرب مجروراً بالاضافة ، فتقول : « هـ - ذ ، خمسة عَشْرِكَ » . والاعراب : « هذه » مبتدأ . « خمسة » جزءٌ مني على الفتح في محل رفع خبر ، وهو مضاف . « عشر » مضاف اليه مجرور ، وهو مضاف ، والكاف في محل جر بالاضافة .

٣ - وأجاز الكوفيون إعراب الجزأين ، فيكون الأول مجسب موقعه من الجملة ويكون الثاني مضافاً اليه ، ثم يأتي المضاف اليه الآخر ، تقول : « هذه خمسة عشر زيد » . والاعراب : « هذه » مبتدأ . « خمسة » خبر مرفوع ، وهو مضاف . « عشر » مضاف اليه ، وهو مضاف . « زيد » مضاف اليه .

ز - الاعداد الترتيبية :

تنقسم ألفاظ العدد إلى قسمين : الأعداد الأصلية ، وهي تلك التي تميز مقدار معدودها ، فإذا قلت : « جاء خمسة رجال » ، فهم السامع أن عندك رجالاً يبلغ مقدارهم خمسة ، والاعداد الترتيبية ، وهي التي تشير إلى ترتيب معدودها بالنسبة إلى غيره ، لا إلى مقداره ، فإذا قلت : « جاء الرجل الخامس » ، فليس معنى ذلك أن « الرجل » يبلغ في المقدار « خمسة » ، وإنما يعني أنه أتى بعد أربعة سبقوه في الترتيب .

ولهذه الأعداد مشكلاتها الخاصة التي تتعلق بصياغتها ، وتركيبها واستعمالها . ولنبدأ بحلها واحدة واحدة :

١ - (صياغتها) : إذا كان الترتيب عندك (١) ، فقل : « جاء الرجل الأول » للمذكر ، وقل للمؤنث : « جاءت المرأة الأولى » . هذا إذا لم يكن مع ال (١) عدد آخر ، فإن كان معه غيره ، فقل : « جاء الرجل الحادي عشر - وجاءت المرأة الحادية عشرة (١) » .

فإن وصلت في الترتيب إلى (٢) ، فاشتق من العدد الأصلي عدداً ترتيبياً على وزن « فاعل » ، فقل : « الثاني » ؛ واستمر في ذلك حتى (١٠) : « الثالث - الرابع - الخامس - السادس - السابع - الثامن - التاسع - العاشر » .

فإذا وصلت إلى (١١) ، فاجعل الجزء الأول ترتيبياً فقط ، أما

(١) يقول الصرفيون إن « الحادي » مقلوب « الواحد » جلت فاؤه في آخره ، فالأصل « وحد » أهلب الي « حو » ، فلما جلت على وزن فاعل ، صار : « حادو » ، فاهلجت الواو ياء لانكسار ما قبلها : « حادي » . وطى هنا يكون وزنه « عالف » لا « فاعل » . ومثل ذلك يقال في « الحادية » .

الثاني فتركه على لفظه الأصلي ، واستمر في ذلك حتى (١٩) : « الحادي عشر - الثاني عشر - ... » ، ولا تقل : « الحادي العاشر - الثاني العاشر ... » .

فاذا وصلت إلى (٢٠) ، فلا تشتق منه شيئاً ، بل أضف «ال» إليه ليصير عدداً ترتيبياً ، فتقول : « جاء الولد العشرون ، ورأيت الولد العشرين - ومررت بالولد العشرين ^(١) » . ولا تقل : « جاء الولد العاشرون » .

وما قلناه في (٢٠) يقال مثله في كل الفاظ العقود (٣٠ - ٤٠ - ٥٠ ... الخ) .

فاذا تجاوزت (٢٠) ، فاجعل الجزء الأول مشتقاً على وزن « فاعل » ، أما العقود فتحلّى بالألف واللام فقط ، ثم يعطف الجزآن أحدهما على الآخر ، هكذا : « الحادي والعشرون - الثاني والعشرون - الثالث والعشرون .. الخ » .

فاذا وصلت إلى (١٠٠) أو (١٠٠٠) ، فاقبل بها ما فعلت بالعقود ، قل : « جاء الرجل المئة - ورأيت الرجل المئة - ومررت بالرجل الألف » . ولا تشتق منها شيئاً ، إذ لا يقال : « الرجل المائى - والرجل الآلف » .

فاذا تجاوزت المئة والألف ، فافعل بما زاد عليها ما فعلته في السابق ، واجعل بينه وبين لفظي « المئة والألف » كلمة « بعد » ، فتقول فيمن ترتيبه (١٠١) : « الأول بعد المئة » ، وفيمن ترتيبه (١٠٠١) : « الأول بعد الألف » ، وفيمن ترتيبه (١٠٥) :

(١) كما يجوز لك أن تقول : جاء الولد المتمم عشرين ، ورأيت الولد المتمم عشرين ، ومررت بالولد المتمم عشرين .

« الخامس بعد المئة » ، وفيمن ترتيبه (١١٥) : « الخامس عشر بعد المئة » ، وفيمن ترتيبه (١٢١) : « الحادي والعشرون بعد المئة » ... وهكذا .

٢ - (تأييدها وتذكيرها) : هذه المشكاة لا تمناني منها سلسلة الأعداد الترتيبية ، فهي توافق معدودها تذكيراً وتأييداً دائماً تقول : « جاء الرجل الخامس - جاءت المرأة الخامسة » . ويستوي في ذلك أن تكون مفردة وأن تكون مركبة ، تقول : « جاء الرجل الخامس عشر - جاءت المرأة الخامسة عشرة » .

٣ - (تركيبها) : تركيب مع « العشره » تركيباً عديداً مثل أخواتها الأصلية ، أي ينير حرف عطف ، تقول : « الحادي عشر - الخامس عشر ... الخ » . وتركب مع الفاظ العقود تركيباً عطفياً مثل أخواتها الأصلية أيضاً ، فتقول : « الخامس والعشرون - السادس والثلاثون ... الخ » .

٤ - (اعرابها) : إذا كانت مفردة أو معطوفة ، فهي معرفة بالحركات الثلاث ، تقول : « جاء الرجل الخامس » - رأيت الرجل الخامس - مررت بالرجل الخامس - جاء الرجل الخامس والعشرون ... الخ » . فإن ركبت مع العشرة ، فالجزآن مبنيان على الفتح ، نحو : « جاء الرجل الخامس عشر » - رأيت الرجل الخامس عشر - مررت بالرجل الخامس عشر ، إلا ما كان منها منتهياً بالياء ، فيكون بناؤد على السكون ، نحو : « جاء الرجل الحادي عشر » - مررت بالرجل الحادي عشر - رأيت الرجل الحادي عشر » .

هذا ، ولا يستثنى من البناء الرقم (١٢) ، خلافاً لما رأيناه في

الاعداد الأصلية ، فتقول : « جاء الرجل الثاني عشر » بالبناء على السكون
و « جاءت المرأة الثانية عشرة » بالبناء على الفتح .

ملاحظات :

١ - يجري المد في المرية على طريقتين : الأولى أن تبدأ بالآحاد
ثم تدرج إلى العشرات فالثلاث فالألوف . وكان العرب قديماً يفضلون هذه
الطريقة ، فكافوا إذا أرادوا عد (١١٢٥) قالوا : « جاء خمسة وعشرون
ومئة وألف رجل » . والطريقة الثانية : أن تبدأ بأعلى لفظ في المدد
ثم تدرج منه إلى ما دونه حتى تصل إلى العشرات فتقفز من فوقها إلى
الآحاد ثم تمود إلى العشرات . وهذه الطريقة هي النالبة اليوم ، فتقول في
عد الرقم السابق : « جاء ألف ومئة وخمسة وعشرون رجلاً » .

٢ - إذا تألف العدد من أجزاء كثيرة ، فالشيء المدود يأخذ -
باعتباره تمييزاً - الحكم الذي ينسجم مع آخر لفظ يأتي في عملية المد .
ففي مثل (١٠٥) ، تقول : « جاء مئة وخمسة رجال » ، فتجمع
كلمة « الرجال » وتجمعها مضافاً إليها ، لأنها وقعت بعد كلمة « خمسة » .
أما لو اتبعت الطريقة الأخرى ، أي بدأت بالآحاد ، فيجب أن تقول :
« جاء خمسة ومئة رجل » ، بافراد كلمة « رجل » ، لأنه وقع بعد كلمة
« مئة » . وتقول في (١٢٥) : « جاء مئة وخمسة وعشرون رجلاً » ،
فتنصب المدود على التمييز لأنه وقع بعد كلمة « عشرون » . فاذا بدأت
بالآحاد ، قلت : « جاء خمسة وعشرون ومئة رجل » ، بجر المدود
بالإضافة لوقوعه بعد كلمة « مئة » .

٣ - وإذا كثرت أجزاء المدد ، فقد يقع بعض ألفاظه معدوداً لما
قبله ، وعدداً لما بعده ، وتطبق في هذه الحالة كل الأحكام التي عرفناها

سابقاً ، من حيث التمييز والتذكير والثأنيت . لاحظ ما يأتي :

(١٢٥٠٠٠) : جاء مئة ألفٍ وحمسةٌ وعشرون ألفَ رجلٍ .
لاحظ أن كلمة « ألف » الأولى جاءت مجرورة بالاضافة ، لأنها معدود
لكلمة « مئة » ، ونحن نعلم أن معدود هذه الكلمة مفرد مجرور بالاضافة .
ثم لاحظ أن كلمة « الف » الثانية جاءت منصوبة على التمييز ، لأنها
معدودة لكلمة « عشرون » ونحن نعلم أن معدود هذه الكلمة مفرد
منصوب على التمييز . ثم لاحظ أخيراً أن كلمة « ألف الثانية » هي في
الوقت نفسه عدد لكلمة « رجل » ، لذلك جاء مفرداً مضافاً إليه ، كما
تقضي بذلك القواعد المعروفة .

(٥٥٢٥) : جاء خمسة آلافٍ وحمسةٌ مئةٍ وخمسةٌ وعشرون
رجلاً . لاحظ أن كلمة « خمسة » تكررت في العدد ثلاث مرات : ففي
المرّة الأولى كانت مؤنثة ، لأن معدودها ، وهو كلمة « آلاف » ، مذكرة ،
وفي الثانية جاءت مذكرة ، لأن معدودها ، وهو كلمة « مئة » مؤنث ،
وفي المرة الثالثة عادت إلى اثأنيت ، لأن معدودها الآن ، وهو كلمة
« رجلاً » مذكرة .

٤ - إذا كان في العدد عدة أجزاء ، وكل واحد منها معدوده
الألف ، فالأفضل ، والذي كان متبعاً سابقاً ، أن تذكر « الألف » مع
كل جزء ، مثل (١٢٥٠٠٠) ، فهنا عندنا « مئة ألف » + « حمسة
وعشرون ألفاً » . فقول : « عندي مئة ألفٍ وخمسةٌ وعشرون ألفَ
ليرة » ، ولا تقل : « عندي مئة وخمسة وعشرون ألف ليرة » ، كما
يفعل أكثرهم اليوم ، لأنه لو سمعك عربي قديم وأنت تقول ذلك ، لظنك
تعد من اليمين إلى الشمال ، وإن عندك « مائة » ليرة فقط ، و « خمسة
وعشرون ألف ليرة » . ويكون حاصل ما معك بالارقام (٢٥١٠٠)
ليرة . وهذا خلاف مرادك ولا شك .

٥ - رأينا أن ال (١) له لفظان : « واحد - وأحد » ،
والثاني منها لا يستعمل إلا مركباً مع العشرة ، نحو : « أحد عشر » ،
أما الأول فيستعمل حين الافراد ، نحو : « جاء رجل واحد » ، ومع
ألفاظ العقود ، نحو : « واحد وعشرون » . ولا يستعمل واحد منها في
مكان الآخر ، فلا يقال : « جاء رجل أحد - ولا : جاء أحد وعشرون
رجلاً » ، كما لا يقال : « جاء واحد عشر رجلاً » . وأما « واحدة » ،
واحدى » فيستعمل أولهما مفرداً ومع ألفاظ العقود ، فتقول : « جاءت
امرأة واحدة - وجاءت واحدة وعشرون امرأة » ، ويستعمل ثانيهما مركباً
مع العشرة ، ومعطوفاً على ألفاظ العقود ، تقول : « جاءت إحدى عشرة
امرأة - وجاءت إحدى وعشرون امرأة » ، ولا يقال : « جاءت امرأة
إحدى - ولا : جاءت واحدة عشرة امرأة » .

٦ - لم يكن عند العرب لفظ للمدد إذا جاوز الألف . فكانوا
يمبرون عن المليون (١ ٠٠٠ ٠٠٠) بقولهم « ألف ألف » وعن
المليار (١ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠) بقولهم « ألف ألف ألف » . فاذا شئت
أن تستعمل لفظي المليون والمليار ، فطبق عليهما كل الأحكام التي
تطبق على لفظي المئة والألف . فتقول : « جاء مليون رجل » ، ومليار
رجل » بجعل الممدود مفرداً مجروراً بالاصافة .

٧ - تعامل كلمة « بضع » معاملة الأعداد من (٣ - ١٠) ،
فتذكر مع المؤنث ، وتؤنث مع المذكر ، كما أن تميزها جمع مجرور بالاصافة .
تقول : « جاء بضع رجال - جاءت بضع فتيات » . وإذا ركبت مع
العشرة بنيت معها على الفتح ، وتبقى لها حكمها في التذكير والتأنيث . تقول :
جاءت بضع عشرة رجلاً - وبضع عشرة امرأة » .

خاتمة

في عمل المصدر والمشتقات

آ - نظرية العامل :

يرى النحاة أن الظواهر الاعرابية - أي تغيرات أواخر الكلام من رفع ، إلى نصب ، إلى جر ، إلى جزم - إنما هي نتيجة تأثير بعض الكلام في بعض . فسموا الكلمة المؤثرة عاملاً ، والكلمة المتأثرة ممولاً ، والظاهرة الاعرابية الحادثة عملاً . ففي مثل قولك : « لم أسافر » ، تكون « لم » هي العامل ، و « أسافر » هي الممول ، والجزم الحاصل على « أسافر » هو العمل .

ثم أطلقوا فقالوا : ما من ظاهرة إعرابية إلا لها عامل أحدثها . فلما قيل : ولكن الابتداء مرفوع ، وليس قبله شيء حتى يكون رافعاً له ، قال النحاة : العامل هنا معنوي غير ملفوظ ، إنه الابتداء . فالابتداء هو الذي عمل الرفع في الابتداء .

ولما قيل : ولكننا نجد في العربية كلمات لا تتغير أواخرها مهما سبقها من الموامل ، فنقول : « جاء سيويهِ ، ورأيت سيويهِ ، ومررت بسيويهِ » ، وكل ذلك بالكسر ، فهل مثل هذه الكلمات خارجة على قانون العمل والمامل والممول ؟ قال النحاة : لا . ولكن العمل في هذه الكلمات البنية يكون في محلها لا في لفظها .

وهكذا انقسم العامل -عندهم إلى قسمين : عامل لفظي ، وعامل

معنوي ، كما انقسم العمل عندهم إلى قسمين : عمل لفظي ، وعمل محلي . واسترسالاً في هذه انقسمة قالوا : والممول قيمان : معمول مباشر ، كالفاعل في قولك : « جاء زيد » ، وممول غير مباشر ، وهو التابع لأحد الممولات الباشرة ، كالنعت في قولك : « جاء زيد الكريم » ، والمطوف في مثل : « جاء زيد وعمرو » ، والتوكيد في مثل : « جاء زيد نفسه » ، والبذل في مثل : « جاء زيد أبو عبد الله » .

هذا هو ما يسمى بنظرية العامل .

وليس ما قلناه هو كل شيء في هذه النظرية ، بل إن تقريراتها وقواعدها أكثر من أن يتسع لها هذا الحيز الذي خصصناه لعرضها عرضاً سريعاً ليكون تمهيداً لما زيد بحثه في هذه الخاتمة من عمل المصدر والمشتقات .

ولا بد ، في الختام ، من الإشارة إلى أن هذه النظرية سيطرت سيطرة تامة على التفكير النحوي منذ عهد الخليل وسيبويه إلى أيامنا هذه ، فأفادت النحو العربي في مواطن ، كما كانت عبئاً ثقيلاً عليه في مواطن أخرى . ذلك أن المؤمنين بها أبوا إلا أن يخضعوا لها سلوك اللغة بكل ما فيه من تنوع وشذوذ . ولكننا نعلم أن اللغة ليست مادة جامدة يمكن إخضاعها لقوانين ثابتة ، بل هي كالكائنات الحية تماماً : تولد ، ثم تنمو ، ثم تموت ، ويكون لها في أثناء ذلك سلوكها الحر ، ومنطقها الخاص ، ونزواتها التي لا يمكن تفسيرها أو تحليلها . وكل هذا يجعل من عملية تفسير سلوك لغة ما بنظرية واحدة ، عملاً غير مجدٍ ، إن لم تقل إنه عمل لا يدل على تفكير سليم .

ولقد أحس الناس ، منذ القديم ، بما في هذه النظرية من تعنت واستبداد ، وبما نجره على النحو العربي من الضرر الفادح ، فأعلنوا الثورة

عليها مطالبين بالنائها ، وتخليص النحو من شرورها . وكان على رأس هؤلاء في الماضي ابن مضاء القرطبي في كتابه « الرد على النحاة » .
أما في العصر الحاضر فيكاد أغلب النحاة المعاصرين أن يكونوا من أعدائها التحمسين في عداوتها .

ب - عمل المصدر :

المصدر اسم يدل على الحدث ، وهذا يعني أنه كالفعل ، لأن هذا أيضاً يدل على الحدث . وإذا كان الأمر كذلك ، كان من الطبيعي أن يكون للمصدر في الجملة عمل يشبه عمل الفعل فيها : فيكون له فاعل قام به ، ومفعول وقع عليه ، وظرف حدث فيه ... إلى آخر ذلك مما عرفناه من تكلمات الفعل .

هذا هو ، إذن ، ما يسمى بعمل المصدر ، وهذا هو سبب عمله .

ولكن المصدر ليس كالفعل تماماً ، فالفعل يعمل بغير شرط ، أما المصدر فلا بد لعمله من توفر بعض الشروط . وقبل الكلام على هذه الشروط نرى من الأفضل أن نعرض عليك صوراً من عمل المصدر :

١ - (عجبت من شرب اليوم زيداً عسلاً) : في هذه الصورة نجد المصدر « شرب » قد أضيف إلى ظرفه ، وهو « اليوم » ، ثم رفع فاعلاً هو « زيد » ، ثم نصب مفعولاً به هو « عسلاً » . وهذا الأسلوب في استعمال المصدر نادرٌ جداً .

٢ - (عجبت من شرب العسل زيداً اليوم) : وهذه الصورة أكثر شيوعاً من سابقتها . وفيها نجد المصدر مضافاً إلى مفعوله ، ثم نجده قد رفع الفاعل ، ونصب الظرف

٣ - (عجبت من شرب زيد العسل اليوم) : وهذه أكثر الصور شيوعاً ، وفيها نجد المصدر مضافاً إلى فاعله ، ناصباً المفعول به والظرف .

٤ - (أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً) : في هذه الآية الكريمة ، نجد المصدر « إطعام » منوناً غير مضاف إلى شيء . ومع ذلك نصب « يتيماً » على المفعولية . لكن استعمال المصدر عاملاً وهو منون ، كما في هذه الآية ، قليل .

٥ - (أنت كثير الضرب زيداً) : المصدر في هذه الصورة محليّ بالألف واللام ، ومع ذلك فهو ناصب « زيداً » على المفعولية . وهذه الصورة قليلة الوجود في الكلام العربي .

٦ - (أنت كثير النوم) : هنا لا نجد للمصدر فاعلاً ولا مفعولاً . فأما فقدان المفعول فيعود إلى أن حدث « النوم » حدث لازم لا يحتاج إلى مفعول به ، وأما فقدان الفاعل فيعود إلى استتاره في المصدر نفسه .

يمكننا الآن أن نلاحظ الأشياء الآتية :

١ - المصدر كفعله تماماً تمدياً ولزوماً ، فيأخذ مفعولاً به إذا كان فعله متعدياً ، ويكتفى بفاعله إن كان فعله لازماً .

٢ - المصدر كالفعل تماماً من حيث تكلمته بالتكلمات كلها ، فيكون له ، كما لفعله ، مفعول به ، وظرف ، ومفعول معه ، مثل : « يسرني سفرك وزيداً » ، ومفعول لأجله ، مثل « يسرني اغترابك طلباً للعلم » ، ومجرور بالحرف مثل : « تعجيني كتابتك بالقلم » ... الخ .

٣ - إن المصدر يعمل في كل أحواله ، منوناً ، ومضافاً ، ومحليّ بـ « ال » . إلا أن عمله وهو مضاف أكثر منه وهو منون ، وعمله

وهو ممنون أكثر منه وهو محليّ بـ « د ال » .

٤ - إن المصدر قد يضاف إلى أحد معمولاته فيحدث فيه الجر لفظاً ، أما ساؤها فيحدث فيه ما يستحق من رفع أو نصب .

٥ - إن الاضافة التي تحدث بين المصدر وأحد معمولاته هي إضافة لفظية شكلية ، وليست إضافة معنوية محضة (١) . بمعنى أن المضاف اليه يظل في الاعتبار النحوي معمولاً للمصدر على جهة من الجهات ، وإن كان هو في اللفظ الظاهر مضافاً اليه . ففي مثل : « يسرنى شرب زيدٍ العسل » ، يكون « زيد » فاعلاً للشرب في المعنى ، وإن كان في اللفظ مضافاً اليه . ويعرب بأنه فاعل مجرور لفظاً مرفوع محلاً . وفي مثل : « يعجبنى شربُ العسلِ زيدٌ » تقول : « العسلِ » مفعول به للشرب مجرور لفظاً بالاضافة الشكلية ، منصوب محلاً .

ويترب على هذا أنه إذا وجد تابع للمعول الذي أضيف المصدر اليه ، جاز لهذا التابع أن يتبع المعول على لفظه المجرور ، أو على محله من الرفع والنصب ، فتقول : « يسرنى شرب زيدٍ وعمرو العسل » جاراً المعطوف ، أو : « يسرنى شربُ زيدٍ وعمرو العسل » رافعاً المعطوف . فتكون في الحالة الأولى اتبعته على اللفظ ، وفي الحالة الثانية اتبعته على المحل . وتقول : « أحب شرب العسلِ الحلوى » بجر الصفة على اللفظ ، و « أحب شرب العسلِ الحلوى » بنصب الصفة على المحل ، لأن الموصوف مفعول به في المعنى .

٦ - إن المصدر قد يرفع فاعله ، كما رأينا في المثالين الأول والثاني ، أو قد يضاف اليه ، كما رأينا في المثال الثالث ، أو قد يستتر فاعله فيه ،

(١) راجع مبحث الاضافة .

كما في المثل السادس . لكن هذه الصور الثلاث ليست هي كل شيء ، إذ قد يحذف فاعل المصدر نهائياً ، من غير أن يستكن فيه ضميره ، نحو : « سرفني تكريم العاملين » . فههنا لا زى فاعلاً للتكريم ظاهراً ، ولا يمكن أن تقدر ضميراً مستتراً مستكناً في التكريم هو فاعل له ، لأننا مجمل من قام بهذا التكريم . وعلى هذا ، فإذا قدر له فاعل في شكل ضمير مستتر ، عاد هذا الضمير على لا شيء .

ولنتساءل الآن : ما الشروط التي يجب توفرها في المصدر حتى يعمل عمل فعله ؟ .

والجواب : ليس هناك إلا شرط واحد ، وهو أن يكون المصدر مستعملاً للدلالة على وقوع الحدث . فإذا كان مستعملاً لغير ذلك ، لم يعمل .

ولكن ، متى نعرف أنه مستعمل للدلالة على وقوع الحدث ؟

والجواب : نعرف ذلك إذا وقع في أحد الموقعين الآتين :

١ - أن يستعمل مفعولاً مطلقاً ثابتاً عن فعله ، نحو : « حفظاً درسك (١) » ، أي : احفظ درسك .

٢ - أن يصح إحلال المصدر المؤول محله ، نحو : « يسرفني حفظك اللرس » ، إذ يمكن هنا إحلال المصدر المؤول فتقول : « يسرفني أن تحفظ اللرس » .

ونسأل الآن : ومتى نعلم أن المصدر مستعمل لغير الدلالة على الحدث ؟

والجواب : إذا وقع في المواقع الآتية :

١ - إذا استعمل مفعولاً مطلقاً مؤكداً لفعله ، نحو : « مزقت الكتابَ تمزيقاً » .

(١) راجع بحث المفعول المطلق .

- ٢ - إذا استعمل مفعولاً مطلقاً مبنياً لتووع فعله ، نحو : « سرت سيرة الصالحين » .
- ٣ - إذا استعمل مفعولاً مطلقاً مبنياً لعدد مرات فعله ، نحو : « ضربت الولد ضربتين » .
- ٤ - إذا كان مصغراً ، نحو : « يمجيني ضَرْبُكَ » .
- ٥ - إذا خرج عن المصدرية إلى الاسمية ، نحو : « العلم نور » .
والمصدر اليمي كالمصدر العادي في كل أحكامه .

ج - عمل اسم المصدر :

لاسم المصدر كل أحكام المصدر في العمل ، إلا أن إعماله قليل ، نحو : « يمجيني عطاؤك زيداً ديناراً » . حيث نجد « المطاء » ، وهو اسم المصدر « اعطاء » ، مضافاً إلى فاعله ، وهو الكاف ، وناصباً مفعولين هما « زيداً وديناراً » .

د - عمل اسم الفاعل :

يعمل اسم الفاعل عمل فعله ، سواء في ذلك أن يكون متعدياً أو لازماً . فالتعدي نحو : « هل مكرم سعيدٌ ضيوفه ؟ » ، واللازم نحو : « خالد مجتهدٌ أولادُهُ » ، حيث نجد « مكرم » في المثال الأول رافعاً لفاعله « زيد » ، وناصباً لمفعوله « ضيوفه » ، وحيث نجد « مجتهد » في المثال الثاني مكثفياً برفع الفاعل ، وهو « أولادُهُ » .

ويتفق اسم الفاعل مع المصدر في أمور :

- ١ - أنه قد يستتر فيه فاعله ، نحو : « أنت حافظٌ درسك » ،
إذ الفاعل هنا ضمير مستتر تقديره « أنت » .
- ٢ - أنه قد يضاف إلى مفعوله ، نحو : « أنت حافظُ الدرسِ » .
- ٣ - أنه يعمل منوناً ، نحو : « أنت حافظٌ درسك » ، أو
مضافاً ، كما رأينا في المثال السابق ، أو محلياً بـ « ال » ، نحو :
« أنت الحافظُ درسك » .

ولا يختلف عن المصدر إلا في شيء واحد ، وهو أنه لا يضاف
إلى فاعله ، فلا يقال : « هل حافظٌ زيدٍ الدرسَ ؟ » .

هذا ، ولا يعمل اسم الفاعل إلا في حالتين :

- ١ - أن يكون محلياً بـ « ال » . وحينئذ لا يحتاج إلى أي
شروط آخر ، نحو : « أنت الكاتبُ رسالةً » - جاء الكاتبُ رسالةً -
الكاتبُ رسالةً قادمٌ » ... الخ .

- ٢ - فإذا لم يكن محلياً بـ « ال » ، وجب أن يدل على الحال
أو الاستقبال ، ثم أن يكون مسبوقاً بنفي أو استفهام ، أو أن يكون
خبراً لمبتدأ أو نعتاً أو حالاً ، والأمثلة : « ما كاتبٌ زيدٌ رسالةً غداً (١) »
- هل كاتبٌ زيدٌ رسالةً ؟ - زيد كاتبٌ رسالةً - جاء الطالبُ الكاتبُ
رسالةً - جاء زيد ضاحكاً ثمره » .

حيث تجب « كاتب » الأول مسبوقاً بنفي ، رافعاً لزيد على الفاعلية ،

(١) وضنا في المثال كلمة « غداً » للدلالة على أن اسم الفاعل دال على
وقوع الحدث في المستقبل . ولم نكررها في الأمثلة التالية اكفاءً بوجودها في المثال
الأول .

ناصباً الرسالة على المفعولية ، وتجدد « كاتب » الثاني مسبقاً بالاستفهام ،
عاملاً مثل عمل الأول ، وتجدد « كاتب » الثالث خيراً للبتداء « زيد »
ناصباً الرسالة على المفعولية ، أما الفاعل فضمير مستتر فيه تقديره « هو »
يمود على « زيد » ، وتجدد « كاتب » الرابع نصّاً للطالب ، ناصباً الرسالة
على المفعولية ، أما الفاعل فضمير مستتر فيه تقديره « هو » يمود على
« الطالب » ، وتجدد كلمة « ضاحك » حالاً من زيد ، رافعاً « ثمره »
على الفاعلية .

فإن دل اسم الفاعل على المضي لم يعمل ، فلا يقال : « زيد كاتبٌ
رسالةً أمس » ، بل يقال : « زيد كاتب الرسالة أمس » ، بالإضافة .

هـ - عمل مبالغة اسم الفاعل :

تعمل مبالغة اسم الفاعل عمل الفعل بالشروط نفسها التي هي لاسم
الفاعل ، نحو : « هل حلالٌ زيدٌ مشكلته ؟ » .

و - عمل اسم المفعول :

يعمل اسم المفعول عمل الفعل المبني للمجهول ، فيرفع نائب الفاعل .
وشروط عمله وأحواله كشروط اسم الفاعل وأحواله ، نحو : « هل
محفوظٌ درسك ؟ - ما محفوظٌ درسك - أنت محفوظٌ درسك - جاء
المحفوظٌ درسه ... » . والدرس في كل ذلك نائب فاعل مرفوع .

ز - عمل الصفة المشبهة :

تعمل الصفة المشبهة عمل اسم الفاعل اللازم ، لأنها مشبهة به ،

ولأنها مشتقة من الفعل اللازم . غير أن لك في معمولها ، وهو فاعلها ، أربعة أوجه :

- ١ - أن ترفعه على الفاعلية ، نحو : « زيدٌ جميلٌ وجهه » .
 - ٢ - أن تجره بالاضافة ، نحو : « زيدٌ جميلٌ الوجه » .
 - ٣ - أن تنصبه على التمييز ، نحو : « زيدٌ جميلٌ وجهاً » .
 - ٤ - أن تنصبه على التشبيه بالمفعول به . ويشترط عند ذلك أن يكون معرفة ، نحو : « زيدٌ جميلٌ وجهه » - أو : « زيدٌ جميلٌ الوجه » .
- واعلم أنه تمتع إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها إذا اقترنت بـ « ال » ، وكان معمولها مجرداً منها ، أو مضافاً الى مجرد منها ، فلا يقال : « زيد هو الحسن خلقه » - ولا : « زيد هو العظيم شدة بأسه » ، ولكن يقال : « زيد هو الحسن الخلق » - « وزيد هو العظيم شدة بأسه » .

ح - عمل اسم التفضيل :

يقتصر عمل اسم التفضيل على رفعه فاعلاً مستتراً فيه ، فقولك : « زيدٌ أكبرُ الرجال » ، يساوي في المعنى قولك : « زيد فاق الرجال في الكبر » . وعلى ذلك يكون له فاعل على شكل ضمير مستتر فيه ، تقديره « هو » .

ولا يجوز له أن يرفع الفاعل الظاهر إلا إذا صلح وقوع فعل بمناء موقعه ، ولا يتأني ذلك إلا في أساليب نادرة مثل : « ما رأيت رجلاً أوقع في نفسه النصيحة كزهير » ، إذ يمكن أن تضع الفعل مكان اسم التفضيل « أوقع » ، فتقول : « ما رأيت رجلاً وقع في نفسه النصيحة كزهير » . وعلى ذلك تكون « النصيحة » فاعلاً ظاهراً لاسم التفضيل « أوقع » .

القسم الرابع
في الأدوات

في معنى الأداة وأشكالها

أ - معنى الأداة النعوية :

اسمع مني العبارة الآتية : « رجل عصا حمار ضرب » . وقل لي هل فهمت شيئاً ؟ ستقول : لا .

وليس هذا صحيحاً تماماً . فهذه الكلمات لم تذهب في الهواء دون أن تترك في نفسك أثراً ، لقد أثارت في خيالك صور هذه الأشياء التي ندعوها « الرجل والمصا والحمار والضرب » . ولكن هذه الصور ظلت في خيالك منفصلاً بعضها عن بعض لا يجمع بينها رابط . هذا هو إذن النقص الذي يجعل العبارة غير ذات دلالة . وقبل أن نتقسل الى عبارة غيرها ، تعال نحللها لنحدد ما فيها من عناصر .

لو أعدنا النظر فيها لوجدناها ألفاظاً تدل على أشياء . لنقل إذن :
إنها تتألف من عنصرين :

١ - من أشياء ، أو قل : من ماهيات .

٢ - من ألفاظ تدل على هذه الأشياء ، أو قل : من دوال على

الماهيات (١) .

(١) تسمى دوال الماهيات في علم اللغة الحديث (Sémantèmes) .
انظر كتابنا « الوجيز في قه اللغة » ص ٢٧٣ وما بعدها .

إسمع الآن عبارتنا الماضية وهي بهذا الشكل الجديد : « ضرب الرجل حماراً بعصاه » . وقل لي : هل فهمت منها الآن شيئاً ؟ ستقول : نعم . إذن ما الذي دخل العبارة حتى جعلها تامة الدلالة ؟ لماذا أصبحت الكلمات الآن مرتبطاً بعضها ببعض ؟ ما نوع هذه الروابط التي قامت بين الكلمات ؟

وفي الجواب تقول :

لقد قامت بين « الرجل » و « ضرب » علاقة نحوية نسميها علاقة الفاعلية ، وقد دل على هذه العلاقة وجود الضمة على نهاية كلمة « الرجل » . وكذلك قامت علاقة أخرى بين « ضرب » و « حماراً » تسمى علاقة المفعولية ، والذي دل على هذه العلاقة هو الفتحة الموجودة في نهاية كلمة « حماراً » ، أما العصا فلاقها بـ « ضرب » هي علاقة الواسطة ، والذي دل على هذه العلاقة هو حرف الباء الذي اتصل بالكلمة .

وهناك أشياء أخرى صرفنا نفهمها من الجملة الآن ، منها أن الرجل شخص معروف ، والذي دل على ذلك هو « ال » المتصلة به ، ومنها أن الحمار غير معروف ، والذي دل على ذلك هو هذه النون الساكنة التي نسميها التنوين ، والتي لحقت آخر كلمة « حماراً » ، ومنها أن العصا هي ملك للرجل ، بدلالة الهاء التي اتصلت بنهاية الكلمة ... الخ .

إذن ، فقد دخل العبارة عنصران جديدان :

١ - معان لحقت الماهيات ، وربطت فيما بينها ، وهي : الفاعلية ، والمفعولية ، والتعريف ، والتنكير ، والواسطة ... ولتسم هذه المعاني بالمعاني النحوية ، أو الفصائل النحوية ، أو المقولات النحوية ، أو الأبواب النحوية (١) .

(١) كل هذه التسميات بما يلها في اللغات الأجنبية (Catégorie grammaticale) .

٢ - ألفاظ دلت على هذه المعاني النحوية ، هي الضمة ، والفتحة ، و « ال » ، والتنوين ، والباء ... ولنسم هذه بالأدوات النحوية (٢) .

وهكذا أصبحت عبارتنا - ومثلها كل العبارات التامة المفيدة - مؤلفة من العناصر الأربعة التالية :

- ١ - ماهيات (هي الأشياء والمعاني) .
 - ٢ - دوال على الماهيات (هي الأسماء والأفعال) .
 - ٣ - معان نحوية (كالفاعلية والفعولية وغيرها) .
 - ٤ - دوال على المعاني النحوية (وهي الأدوات) .
- إذن ، فالأداة النحوية هي : لفظ دال على معنى من المعاني النحوية .

ب - أشكال الأدوات :

مرت معنا - عند تحليلنا للعبارة السابقة - أشكال متعددة للأداة النحوية ، ومع ذلك ، فليست هذه هي كل الأشكال الممكنة لها . لتتظر الآن في أشكالها بالتفصيل :

١ - قد تكون الأداة صوتاً مفرداً ، (كالضمة الدالة على الفاعلية ، والفتحة الدالة على المفعولية ، والكسرة الدالة على الإضافة ، والواو الدالة على جماعة الذكور العقلاء ، والياء الدالة على مخاطبة ، والنون الدالة على التنكير ... وهكذا) .

٢ - قد تكون الأداة مقطعاً صوتياً واحداً . (ومن هذا النوع

(١) وتسمى في علم اللغة الحديث (Morphème) .

كثير من الحروف ، مثل : ب - ل - م - ن - عن - في - كي - لن - لم - ما - إن - بل ... الخ) .

٣ - قد تكون الأداة كلمة مؤلفة من عدة مقاطع (مثل « ليس » الدالة على النفي ، و « صار » الدالة على التحول ، و « كان » الدالة على الضي ، و « كيف » الدالة على الاستفهام عن الحال ، و « ليت » الدالة على التمني ... وهكذا) .

٤ - قد تكون الأداة عبارة بتمامها ، وذلك مثل « لا سيما » في نحو قولك : « أحب الرياضة ولا سيما السباحة » ، فهذه العبارة لا تقوم في الجملة بأكثر مما يقوم به أي حرف . وعند التحليل الوظيفي للجملة ، لا بد من اعتبار « ولا سيما » أداة مثل بقية الأدوات .

٥ - وأخيراً ، فقد تكون الأداة صفرًا ، وذلك في مثل قولك « ضَرَبَ » ، فنحن نفهم عند نطق هذا الفعل على هذه الشاكلة ، أنه وقع من مفرد مذكر غائب ، والذي دلنا على هذا المعنى النحوي - أي وقوعه من مفرد مذكر غائب - هو عدم اتصال الفعل بشيء من الأدوات ، فكأن عدم وجود أداة ، هو أداة في حد ذاته له دلالة النحوية الخاصة .

هكذا ترى أن « الأداة » لا ترادف دائماً ما نسميه في النحو « بالحرف » ، فقد تكون حرفاً ، أو اسماً ، أو فعلاً ، أو عبارة كاملة .

ولكن أي الأدوات هو الذي سندرسه في هذا القسم ؟

بالطبع ، سنتخلى عن الأدوات الصفرية ، وعن تلك التي هي من نوع الحركات ، إذ لا فائدة ترجى من وراء دراستها ، في مجال النحو على الأقل ، وسنحصر هنا فيما سوى ذلك من الأدوات .

على أننا سننضم إلى الأدوات بعض الكلمات التي يخفى على المبتدئ ألا يهتدي إلى الوجه الصحيح في اعرابها ، إما لندرة استعمالها ، وذلك كـ بعض أسماء الأفعال والأصوات ، والمصادر الملازمة للصدرية ، والظروف الملازمة للظرفية ... وهكذا ، وإما لـغرابة التركيب الذي تأتي فيه ، مثل « ولا سيما ، وغيرها ، وإما لأن لها اعراباً خاصاً في استعمال خاص قد لا يهتدي المبتدئ إلى مـظانته ، وذلك مثل كلمة « حقاً » وغيرها .

هذا ، وستتبع في دراستنا للأدوات الترتيب الأبجدي الذي سار عليه ابن هشام في كتابه « معني اللبيب » ، لاعتقادنا أنه أكثر فائدة للمتعلم من الترتيب المعنوي الذي سار عليه الزنجشيري في كتابه « المفصل » .

حرف الواو

أ | الهمزة أ

أ - (الهمزة حرف نداء) :

ويكون لنداء القريب ، كقول امرئ القيس :
أفاطمُ مهلاً ، بمضَ هذا التدلُّلِ
وإن كنت قد أزمعت صرعى فأجملي

ب - (الهمزة حرف استفهام) :

وذلك في نحو قولك : « أزيدُ قائمٌ ؟ » .

أحكامها :

١ - يجوز حذفها ، كقول عمر بن أبي ربيعة :
فوالله ما أدري ، وإن كنت دارياً

يَسْبَعُ رَمِيْنَ الجَمْرِ أم بثانٍ ؟

أي : أَسْبَعُ ؟

٢ - تستعمل للتصور والتصديق (١) ، فالأول نحو : « أزيدُ

جاء ؟ » ، والثاني نحو : « أجاهَ زيدٌ ؟ » .

(١) الصور : السؤال عن الشيء ، مكاناً كان أو زماناً أو ذاتاً ...
والتصديق : السؤال عن الحدث . وأدوات الاستفهام كلها للتصور ، نحو : « من
جاء ؟ - ماذا قلت ؟ أين جلست ؟ متى سافرت ؟ » أما التصديق فليس له إلا
« هل » ، نحو : « هل جاء زيدٌ ؟ » .

٣ - يجب تصورها على كل شيء ، حتى على حروف المطف ،
كقوله تعالى : « أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ ؟ » .

معانيها :

- ١ - الاستفهام الحقيقي ، نحو : « أَجَاءَ زَيْدٌ ؟ » .
- ٢ - التسوية ، كقوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ
أَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ، لَا يُؤْمِنُونَ » . وفي هذا المعنى يجب تأويل
ما بعدها بمصدر يكون له محل من الاعراب . والتقدير في الآية : إنذارك
وعدم إنذارك سواءً .
- ٣ - الانكار الابطالي : وهذه تقتضي أن ما بعدها غير واقع ،
وأن مدعيه كاذب ، كقوله تعالى : « فَاسْتَفْتَيْهِمْ زَيْدًا وَمِمَّا
الْبَنُونَ ! » .
- ٤ - الانكار التويخي : وهذه تقتضي أن ما بعدها واقع ، وأن
فعله ملوم ، كقوله تعالى : « أَتَسْبُونَ مَا تَحْتِثُونَ !! » .
- ٥ - التقرير : ومعناه حملك المخاطب على الاقرار والاعتراف بما
أنت عالم به ، كقوله تعالى : « أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ ؟ » .
- ٦ - التهكم ، كقوله تعالى : « أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ مَا يُعْبَدُ
آبَاؤَنَا ؟ » .
- ٧ - الأمر ، نحو قوله تعالى : « أَسْلِمْتَ » ، أي : أسلموا .
- ٨ - التعجب ، كقوله تعالى : « أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ
الْقُلُوبَ ؟ ! » .
- ٩ - الاستبطاء ، كقوله تعالى : « أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ
تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ ! » .

ج - (الهمزة فعل أمر) :

وذلك في نحو قولك : « إ زيدا » أي : عِدْ ريدا ، لأنه من الفعل « وأى » بمعنى « وَعَدَّ » . وتقول عند الوقف : « إه » بإضافة هاء السكت .

[١]

آ - (الألف حرف إنكار) :

وذلك في نحو قولك : « أزيده !! ؟ » ، تقول ذلك إذا قال لك أحدهم : « رأيت زيدا » ، فرددت أن تنكر عليه ما يقول . فالألف التي بعد « زيد » للانكار ، أما الهاء الساكنة فللسك . وهذه الألف لا تأتي إلا في نهاية الجملة الانكارية ، وبشرط أن تكون الكلمة التي تنتهي بها هذه الجملة مفتوحة الآخر ، نحو : « اقرأ زيد الكتاب !! ؟ » . وتقول منكراً أن يكون زيد قد سافر : « أسافراه » . وحقيقة هذه الألف انها اشباع للفتحة التي قبلها .

ب - (الألف للتذكر) :

وهذه مثل سابقها في كونها إشباعاً للفتحة التي قبلها ، وإنما تأتي بعد كلمة مفتوحة الآخر تلكاً عندها التكلم ليتذكر ما يقوله بعدها ، نحو : « رأيت أحدا ... وعمر » .

ج - (الألف علامة للاتين لا محل لها) :

وهي تلك التي في لنة « أكلوني البراغيث » ، نحو : « جاء زيد وعمر » .

د - (الألف ضمير متصل) :

وهذه لا تكون إلا في محل رفع ، نحو : « زيد وعمرو جاءا -
زيد وعمرو ضربا » .

هـ - (الألف كافتة) :

وهي التي تأتي مع « بين » ، فكفها عن الإضافة إلى الجملة التي
بعدها ، كقول بنت النعمان :

فينا نسوسُ الناسَ والأمرُ أمرنا
إذا نحن فيهم سوقةٌ ليس تُشصفُ

وقال بعضهم : هذه الألف بقية من « ما » الكافة ، وقال آخرون :
هي إشباع لفتحة « بين » ، وليست كافة . وعلى هذا تكون الجملة بعدها
مضافاً إليها .

و - (الألف حرف فصل بين المهمزتين) :

وهي تلك التي تحشر بين المهمزتين لتسهيل النطق بهما ، نحو :
« أأكل زيد » . والاثيان بها هنا جائز لا واجب .

ز - (الألف حرف فصل بين النونين) :

وهي تلك التي يوثى بها وجوباً بين نون النسوة ونون التوكيد
الثقيلة ، نحو : « أدْرُسْنَانِ يا بنات » .

ح - (الألف للتدبة أو الاستغاثة أو التعجب) :

وهي تلك التي تلي المنادى الندوب ، أو المستغاث ، أو المتعجب
منه ، نحو : « وا ولدا - يا زيدا - يا روعتا ! » .

ط - (الالف بدل من نون التوكيد) :

وهي تلك التي تأتي بدلاً من نون التوكيد الخفيفة عند الوقف ،
كقول الأعشى :

ولا تمبد الشيطانَ ، والله فاعبدا

ي - (الالف للإطلاق) :

وهي التي يؤتى بها لإطلاق القافية المفتوحة ، أي لمد الصوت بها ،
كقول المتنبي :

إذا أنت أكرمتَ الكريمَ ملكتهُ
وإن أنت أكرمتَ اللئيمَ تمردا

ك - (الالف علامة رفع) :

ويكون ذلك في المثني والملحق به ، نحو : « جاء رجلانِ اثنانِ » .

ل - (الالف علامة نصب) :

ويكون ذلك في الاسماء الخمسة ، نحو : « رأيت أباك » .

م - (الالف فارقة) :

وهي التي يؤتى بها بعد واو الجماعة تفرقة بينها وبين الواو الماطفة ،
نحو : « الرجال قاموا » . وهذه الألف تكتب ولا تلفظ (١) .

(١) ليست كل هذه الألفات مما يدخل في مفهوم « الأداة النحوية » . وإنما ذكرناها لأن المرين قد اعتادوا - إذا صادفوها في الكلام - أن يربوها . وقول « يربوها » أي يسوها ، لا أن هذه الألفات محلاً من الاعراب ، إذ كلها لا محل لها من الاعراب ما عدا الألف التي هي ضمير الاثنين . وقد أشرنا إلى أن محلها الرفع على الفاعلية ، أو على نيابة الفاعلية .

[آ]

حرف لنداء البعيد ، نحو : « آ زيد » .

[أَهْلٌ]

حرف جواب مثل نعم . ولا عمل له .

استعمالاته :

١ - يكون تصديقاً للخبر . يقال لك : « جاء زيد » فتجيب مصدقاً : « أجل » .

٢ - ويكون وعداً للطلب . يقال لك : « أعطني ديناراً » فتقول : « أجل » .

٣ - ويكون اعلماً للمستخبر . يقال لك : « هل جاء زيد ؟ » فتقول : « أجل » .

[أُخٌ]

اسم فعل مضارع بمعنى « اكره » أو « أتكره » .

[اِزٌ]

اسم الزمان الماضي .

استعمالاته :

١ - يقع ظرفاً ، وهذا هو الغالب ، كقوله تعالى : « فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا » ، فهو في الآية في محل نصب على الظرفية الزمانية ، متعلق بنصره .

٢ - ويقع مفعولاً به ، كقوله تعالى : « واذكروا إذ كنتم قليلاً فكشركم » .

٣ - ويقع بدلاً من المفعول به ، كقوله تعالى : « واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها مكاناً شرقياً » ، فهو في الآية بدل من « مريم » .

٤ - ويقع مضافاً إليه بعد اسم زمان صالح للاستثناء عنه ، نحو : « يومئذ - عندئذ - بعدئذ ... الخ » ، أو غير صالح للاستثناء ، كقوله تعالى : « ربنا لا تزعج قلوبنا بعد إذ هديتنا » . فهو في الآية والامثلة في محل جر بالاضافة .

وتتضمن « إذ » معاني أخرى غير الظرفية ، فيختلف النحاة في إعرابها : فمنهم من يقيها على ظرفيتها ، ومنهم من يجد لها إعراباً آخر :

١ - (ضربت زيدا إذ أساء) : تضمنت هنا معنى التعليل ، قال قوم : هي حرف تعليل لا عمل له ، والجملة بعده مستأنفة .

٢ - (بينا أنا جالس إذ أقبل زيد) : أفادت هنا المفاجأة ، قال قوم : هي حرف للمفاجأة لا عمل له ، وقال آخرون : هي ظرف مكان ، وقال غيرهم : هي حرف توكيد زائد .

٣ - (وإذ قال ربك للملائكة) : قال قوم : هي حرف تحقيق هنا ، وفي كل الآيات المصدرية بها .

أحكامه :

١ - يلزم « إذ » الاضافة إلى جملة ، إما اسمية ، كقوله تعالى : « واذكروا إذ أنتم قليل » ، وأما فعلية فلها ماض لفظاً ومعنى ، كقوله

تمالى : « وإذ قال ربك للملائكة ، أو فعلية فعلها ماضٍ معنى لا لفظاً ، كقوله تعالى : « وإذ يرضع إبراهيمُ القواعدَ » .

٢ - وقد يحذف أحد شطري الجملة بعدها ، فلا يعني ذلك أنها مضافة إلى المفرد ، ومنه قول الأخطل :

كانت منازلُ الألفِ عهدتهمُ

إذ نحن إذ ذاك دونَ الناسِ إخوانا

والتقدير : إذ نحن متآلفون ... وإذ ذاك كائنٌ .

[إذا]

آ - (ظرف للزمان) :

وذلك في نحو قولك : « سأتيك إذا طلعت الشمس » ، فإذا ظرف متعلق بآتيك .

أحكامها :

١ - تازم « إذا » الاضافة إلى الجملة الفعلية ، نحو : « إذا جاء زيد فأكرمه » .

٢ - إذا جاء بعدها مرفوع فهو فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، نحو : « إذا زيد جاء فأكرمه » ، ولا يجوز اعتباره مبتدأ لما قلنا في الحكم الأول من أنها لا تضاف إلا إلى الجمل الفعلية .

٣ - ولهذا السبب أيضاً لا يجوز بعدها إلا النصب على الاشتغال حين يتقدم المفعول ، نحو : « إذا زيداً رأيت فسلم عليه » .

٤ - تضمن « إذا » معنى الشرط فلا تجزم إلا في الشعر خاصة ،

كقول عبد القيس بن خفاف :

إستنن ما أغناك ربك بالننى وإذا تصبك خصامة فجمل

٥ - تكثر زيادة « ما » بعدها ، نحو : « إذا ما رأيت زيدا فسلم عليه » .

٦ - إذا تضمنت « إذا » معنى الشرط ففي متعلقها مذهبان ، أحدهما يعلقها بالجواب ، ويجملها مضافة إلى جملة الشرط ، وثانيها يعلقها بجملة الشرط ، فلا تكون عنده مضافة إلى شيء .

ب - (« إذا » فجائية) :

وهي التي في نحو قولك : « خرجت فاذا زيد واقف » .

واختلف النحاة في إعرابها :

١ - قال الأخفش : هي حرف للفجاءة لا عمل له .

٢ - وقال المبرد : هي ظرف مكان ، والتقدير : « خرجت فزيد واقف في الحضرة » .

٣ - وقال الزجاج : هي ظرف زمان ، والتقدير : « خرجت فزيد واقف وقت خروجي » .

وعلى القول بالظرفية المكانية أو الزمانية ، تكون متعلقة بالخبر « واقف » ، فإن لم يذكر الخبر ، كما في نحو قولك : « خرجت فاذا زيد » ، فهي متعلقة بخبر محذوف تقديره : مستقر .

وتقول العرب : « خرجت فاذا زيد واقفا » ، فالخبر في هذه الصورة محذوف ، و « واقفا » حال .

ومن « إذا » الفجائية ، تلك التي تأتي مكان الفاء الرابطة لجواب

الشرط ، كقوله تعالى : « ثم إذا دعاكم دعوةً من الأرضِ إذا أنتم تخرجون » .

[ازما]

مركبة من « إذ » و « ما » . وقد اختلف فيها النحاة : فذهب سيويه إلى أنها أصبحت بعد التركيب حرفاً للشرط بمنزلة « ان » معي وعملاً ، وذهب المبرد وابن السراج والفارسي إلى أنها باقية على ظرفيتها ، وأن « ما » زائدة بعدما كزباتها بعد « إذ » الشرطية .
هذا ، والجزم بـ « إذما » قليل .

[انن]

حرف جواب ينصب المضارع بشروط : أن يتصدر ، ثم أن يليه المضارع الذي معناه الاستقبال ، ثم ألا يفصل بينه وبينه فاصل ، إلا أن يكون الفاصل ظرفاً ، أو مجروراً ، أو قسماً ، أو حرف « لا » ، أو منادى ، نحو قولك لمن قال لك : سأزورك : « إذن أكرمك - إذن غداً أكرمك - إذن والله أكرمك - إذن لا أخيب ظنك - إذن يا عبد الله أكرمك » . والأكثر إجمالاً عند وجود الفاصل .

وفي الوقف عليها مذهبان : أحدهما يقف عليها بالآلف تشبيهاً لتونها بتون المنصوب ، وهؤلاء يكتبونها « إذا » . والآخر يقف عليها بالتون . وهؤلاء يكتبونها بالتون « إذن » .

وأكثر استعمالها أن تقع جواباً لـ « إن » أو « لو » ، كقول كثير :

لئن عاد لي عبد العزيز بظليها وأمكنتي منها إذن لا أقبلها
وقول قرَيْطِ بْنِ أَيْئِفٍ :

لو كنت من مازن لم تستبح إبلي
بنو اللقيطة من ذهل بين شيبانا

إذن لقام بنصري مشر* خشن*
عند الحفيظة إن نو لوثه لانا

[أُرَيْتَ]

اسم فعل أمر بمعنى « أخبرني » ، نحو : « أُرَيْتَ لو جاء زيد*
فماذا تصنع* ؟ » أي : أخبرني لو جاء ...

والتاء فيه ليست ضميراً فاعلاً ، إنما هي حرف خطاب ، وذلك لأن
أسماء الأفعال أسماء ، والتاء لا تتصل بالأسماء . أما فاعله - باعتبار أنه
اسم فعل - فضمير مستتر فيه تقديره « أنت » . وهذه التاء تتصرف
بحسب المخاطب ، فتقول للمؤنث « أُرَيْتِ » ، وللثني « أُرَيْتَا » وللجمع
المذكر « أُرَيْتُمْ » وللجمع المؤنث « أُرَيْتُنَّ » . ومنه قوله تعالى : « قل
أُرَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ ؟ » أي : أخبروني إن
أصبح ...

وقد تثبت تاؤه على هيئة المفرد المذكر ، وعندئذٍ تلحقه الكاف من
أجل الخطاب ، فيقال : أُرَيْتَكَ ، أُرَيْتَكَ ، أُرَيْتَكَا ، أُرَيْتَكُمْ ،
أُرَيْتُكُنَّ . وبين سيويه والفراء خلاف في إعراب كل من التاء والكاف .
(انظر ذلك في المنى - حرف الكاف) .

[اِسِيٌّ]

اسم صوت لزجر النمل .

يقول الخنثى وابنض المعجم ناطقاً
إلى رنا صوت الحمار اليجَدَعُ
أي : صوت الحمار الذي يجدهع .

وعلى أسماء الفاعلين والمفعولين ، إذا كانت هذه الأسماء عاملة ،
نحو : « جاء الضارب زيداً » ، أي : الذي سيضربُ زيداً .

فأما الداخلة على الظرف ، فالظرف متعلق بجملة الصلة المحذوفة .
والتقدير : من لا يزال شاكرأ على الذي هو كائن معه . وجملة الصلة
المحذوفة صلة لها . وأما الداخلة على الجملة الاسمية والفعلية ، فالجملة المذكورة
صلتها . وأما الداخلة على اسم الفاعل أو المفعول ، فالاسم وحده صلتها .
وليس له محل من الاعراب ، إنما الاعراب لـ « ال » وحدها . ففي
قولك « جاء الضاربُ زيداً » تكون « ال » فاعلاً لجاء ، أما الضمة التي
على « ضارب » فهي الضمة التي كان يجب ظهورها على « ال » باعتبارها
فاعلاً ، ولكن لما كانت مبنية لا تقبل الحركات ، ألقت حركتها على صلتها
« ضارب » .

وقلّ مثل ذلك إذا ظهرت على صلتها الفتحة أو الكسرة كما في
قولك : « رأيت الضاربَ زيداً » ومررت بالضاربِ زيداً (١) .

ب - (حرف تعريف) :

وهذه نوعان : عهدية وجنسية (٢) ، وكل منها ثلاثة أقسام :

١ - العهدية : هي التي لا يجر هذا اللفظ الجديد ، بل يعتبر الداخلة على
اللفظ الجديد من حيث ترتيبه ، والاسم الذي معها هو المرفوع بحسب العوامل
السابقة له .

(٢) « العهدية » معناها العرفية . وهي تعيد ما تدخل عليه تعريفاً ←

١ - « ال » للمهد الذكري : أي للتعريف الذكري . وذلك بأن يذكر اسم ليس فيه « ال » ثم يذكر مرة ثانية مصحوباً بـ « ال » فيكون تعريفها له نتيجة ذكره سابقاً ، كقوله تعالى : « كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً ، فعصى فرعون الرسول » ، أي : عصى فرعون هذا الرسول المذكور سابقاً .

٢ - « ال » للمهد الذهني : وهي تلك التي تدخل على اسم معهود ، أي معروف ذهنياً ، كأن يكون صاحب الاسم مما هو معروف لدى المخاطب بحيث إذا ذكر اسمه انصرف ذهن المخاطب إليه ، وذلك كقولك لأحد الطلاب : « جاء المدير » .

٣ - « ال » للمهد الحضورى : وهي الداخلة على اسم معهود ، أي معروف بسبب حضوره أمام المخاطب ، وذلك كقولك لطالب يمزق كتابه : « لا تمزق الكتاب » . ومن هذا النوع تلك الداخلة على الاسم الذي يمد اسم الإشارة ، نحو : « جاني هذا الرجل » ، والداخلة على الاسم المنادى بمد « أيها » ، نحو : « يا أيها الرجل » ، والداخلة على الاسم الذي يمد « إذا » الفجائية ، نحو : « خرجت فلذا الأسد » ، والداخلة على اسم الزمان الحاضر ، كقوله تعالى : « اليوم أكلت لكم دينكم » .

٤ - « ال » جنسية لاستغراق الافراد : وهي التي يجوز إحلال « كل » محلها على الحقيقة ، كقوله تعالى : « وخلق الانسان ضعيفاً » ، إذ المعنى : وخلق كل إنسان ضعيفاً .

→ في اللفظ والمعنى . وأما الجنسية فلا يهد ما يتخل عليه إلا تصرفاً في اللفظ فقط ، أما في المعنى فيظل نكرة . لذا يصح في الجملة بده أن تكون حالاً منه أو نناً له .

٥ - « ال » جنسية لاستفراق خصائص الأفراد : وهي التي يمكن إحلال « كل » محلها على سبيل المجاز ، نحو : « زيد هو الرجلُ علماً ، ، إذ المعنى : زيد هو كل الرجال علماً ، أي : اجتمعت فيه كل صفات الرجال الحسنة في العلم .

٦ - « ال » جنسية لتعريف الماهية : وهي التي لا يمكن وضع « كل » موضعها لا على سبيل الحقيقة ، ولا على سبيل المجاز ، وذلك نحو : « لا أشرب الخمر » .

ج - (زائدة) :

وهي التي لا تفيد مصحوبها تعريفاً ، لا في اللفظ كالجنسية ، ولا في المعنى كالمهيدية . ولها فوعان :

١ - « ال » زائدة لازمة : وهي الداخلة على الاسماء الموصولة ، نحو : « الذي - التي - الذين - اللذين - اللتين - اللاتي » ، واللازمة لبعض الأعلام ملازمة دائمة ، نحو « اللات - المزى - النضر - النعان - السمود - المدينة المنورة - البيت الحرام ... الخ » .

٢ - « ال » زائدة غير لازمة : وهي الداخلة على بعض الأعلام المنقولة ، وليست ملازمة لها ، نحو « وليد - الوليد ، حارث - الحارث ، أمين - الأمين ... الخ » ، ومنها الداخلة لضرورة شعرية على بعض الأعلام التي لا قبلها ، كقول الرماح بن ميادة :

رأيت الوليدَ بنَ اليزيدِ مباركاً

شديداً بأعباءِ الخِلافةِ كاهلهُ

الشاهد فيه قوله « اليزيد » .

ومنها الداخلة على الحال ، نحو : « ادخلوا الأوّلَ فالأوّلَ » ،
وعلى التمييز كقول الشاعر :

رَأَيْتَكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجوهَتَنَا
صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

وذلك لأن الحال والتمييز لا يكونان إلا نكرتين ، فتكون « ال »
إذا دخلت عليها زائدة .

د - (حرف استفهام) :

وذلك كقولك : « أَل جاء زيد ؟ » . وهذه هي « هل » نفسها
أبدلت هاؤها همزة .

[أَل]

آ - (حرف استفتاح) :

وتأتي في صدور الجمل دالةً على تحقق ما بعدها ، كقوله تعالى :
« أَلَا إِنَّهُمْ مِمَّ الشَّفَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ » ، وقوله : « أَلَا إِنَّ
أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ » .
وهي حرف عاطل لا عمل له .

ب - (مركبة من الهمزة و « لا ») :

أي من همزة الاستفهام ، و « لا » النافية للجنس . وهذه تعمل
عمل الحروف المشبهة بالفعل . ولها ثلاثة معانٍ :

١ - التوبيخ والانكار : كقول الشاعر :

ألا ارعوا لمن ولت شبيته
وأذنت بشيب بده هرم ؟ ! (١)

٢ - التني : كقول الشاعر :

ألا عمرَ ولي مستطاع رجوعه
فأرب ما أثأت يد الغفلات ؟ ! (٢)

٣ - الاستفهام الحقيقي : كقول قيس بن اللوح :

ألا صباراً لسلي أم لها جلد
إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي ؟

ج - (حرف عرض ومخضيف) :

والعرض طلب بليغ ، والمخضيف طلب بحيث . وتختص « ألا »
هذه بالجملة الفعلية ، كقوله تعالى . « ألا تجنون أن يفر الله لكم » .
وعند التحقيق تنحل « ألا » هذه إلى همزة استفهام ، مع « لا » النافية .

[ألو]

آ - (حرف مخضيف) :

لا عمل له . ويختص بالجملة الفعلية الخبرية كسائر أدوات المخضيف ،
نحو : « ألا زرتنا ! » .

(١) فالهمزة للاستفهام التوبيخي ، و « لا » نافية للجنس ، و « ارعوا »
اسمها مبني على الفتح في محل نصب ، والخبر محذوف تعلق به الجار والمجرور « لمن » .
(٢) أثأت : أسدت . وإذا جاءت « ألا » لني التني فلا خبر لها لفظاً
ولا تديراً . بل تكتفي باسمها ، ويصكون منها ومنه كلام تام .

حرف الألف

ب - (مركبة من « ان » و « لا ») :

أي من « أن » الناصبة للضارع ، و « لا » النافية ، نحو :
« أريدُ ألاَّ أسافرَ » . فأسافر منصوب بأن المدغمة في « لا » . ومنهم
من لا يدغمها في الكتابة ، فيكتبها منفصلة هكذا : « أريد أن لا أسافر »
ولا مشكلة عندئذٍ .

[الأ]

آ - (حرف استثناء) :

وذلك في نحو قولك : « جاء الطلابُ إلاَّ خالدًا » .

ب - (أداة حصر) :

وذلك في الاستثناء المفرغ خاصة ، نحو : « ما جاء زيد إلا راجبًا » .

ج - (مركبة من « ان » و « لا ») :

أي من « إن » الشرطية ، « ولا » النافية ، كقوله تعالى :
« إلا تنصروه فقد نصره الله » ، أي : إن لا تنصروه ..

د - (وصفية) :

وهي التي تتركب مع الاسم الذي بعدها لتكوين كلمة واحدة تقع
صفة لما قبلها ، وتكون عندئذ بمنزلة « غير » التي يوصف بها . (راجع
مبحث الاستثناء) .

واشترط النحاة لها ثلاثة شروط : أن يكون موصوفها جمماً ، ثم
أن يكون منكرأ ، ثم أن تقع في كلام يصح فيه الاستثناء ، نحو :
« جاءنا رجالٌ إلا زيدٌ » . فالرجال - كما ترى - جمع ، ثم هو منكر ،

ثم ان الكلام يمكن تحويله إلى تركيب استثناء فيقال : « جاءنا رجالٌ إلا زيدا » .

ثم اختلف النحاة في الشروط والاعراب . فأما سيويه فلم يشترط لها شيئاً ، ومثل لها بمثال ليس فيه واحد من هذه الشروط ، وهو قوله : « لو كان معنا رجلٌ إلا زيداً لقلنا » . وأما ابن الحاجب فاشتراط عكس شرطهم ، وهو ألا يكون الكلام صالحاً للاستثناء ، وذلك كقوله تعالى : « لو كان فيها آلهةٌ إلا اللهُ لفسدتا » ، إذ لو قيلَ هذا الكلام الاستثناء لفسد معناه ، لأنه يصير عندئذٍ : لو كان فيها آلهةٌ ليس بينهم الله لفسدتا ، ويترتب عليه أنه لو وجد فيها آلهةٌ بينهم الله لم تفسدا . وهذا كلام قاسد لأنه كفر حقيقي .

فأما في الاعراب فقال بعضهم : « إلا » وحدها هي اسم في محل رفع صفة لما قبلها (لرجال في المثال الأول ، ولرجل في مثال سيويه ، ولآلهة في الآية الكريمة) ، وهي مضافة ، والاسم الذي بعدها مضاف إليه . ولكن لما كانت « إلا » هذه الاسمية تشبه « الا » الحرفية الاستثنائية في لفظها ، بنيت على السكون مثلها ، فأما حركتها التي تستحقها بحكم وقوعها صفة ، فقد ألقها على المضاف إليه بعدها ، وعلى ذلك يكون « زيد » في المثال الأول ومثال سيويه ، و « الله » في الآية الكريمة ، مضافاً إليها مرفوعين لفظاً ، مجرورين محلاً .

ورأى آخرون - ورأيهم أسهل - أن تكون هي وما بعدها كلمة واحدة يوصف بها ، وعلى هذا يكون « الا زيدا » صفةً لرجل ، و « الا الله » صفةً لآلهة .

[إلى] :

آ - (حرف جر أصلي) :

وله سبعة معانٍ :

١ - انتهاء الناية الزمانية : كقوله تعالى : « ثم أتوا الصيامَ إلى الليلِ » ، أو انتهاء الناية المكانية ، نحو قوله تعالى : « من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى » .

٢ - المعية : نحو : « الذودُ إلى الذودِ إبلٌ » . أي : الذود مع الذود إبلٌ (١) .

٣ - التبيين : وهي الداخلة على ما هو فاعل في المعنى بعد فعل تعجب أو اسم تفضيل مما يعني جاً أو بنضاً ، كقوله تعالى : « ربِّ السجُنِ أحبُّ إليَّ » مما يدعوني إليه ، إذ الياء في « إلي » هي فاعل « الحب » في المعنى .

٤ - مرادفة اللام : كقوله تعالى : « والأمر إليك فانظري ماذا تأمرين » ، إذ المعنى : « الأمر لك » . وقال بعضهم : بل هي هنا لاتهاء الناية ، وتقدير الآية : الأمر متته إليك .

٥ - مرادفة « في » : كقول النابغة الذبياني :

فلا تترُّ كَنِّي بالوعيدِ كأتي

إلى الناس مطليُّ به القارُّ أجربُ

أي : كأتي في الناس أجربُ .

٦ - مرادفة « من » : كقول عمرو بن أحر الباهلي يصف ناقته :
تقول ، وقد عاليتُ بالكُورِ فوقها :

أُستقى فلا يروى إليُّ ابن أحرأ ؟

أي : فلا يروى مني .

(١) الذود من الابل : ما كان بين الثلاثة والعمرة .

٧ - مرادفة « عند » : كقول أبي كبير الهذلي :

أم لا سبيلَ إلى الشبابِ وذكره
أشهى إليَّ من الرحيقِ السلسلِ
أي : اشهى عندي من الرحيق .

ب - (حرف جر زائد) :

قال بذلك الفراء مستدلاً بقراءة بعضهم : « فاجعلْ أقيـدةً من
الناس تهوى اليهم » ، أي : تهوام . وعلى ذلك فمجروها مفعول به
مجرور لفظاً منصوب محلاً .

[اليك]

اسم فعل أمر بمعنى « تنح » ، نحو : « اليك عني » .

[أم]

آ - (حرف عطف) :

ولا تكون كذلك إلا إذا سبقت بهمزة التسوية ، كقوله تعالى :
« إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون » ،
أو بهمزة يطلب بها و بـ « أم » التمين ، نحو : « أزيدُ عندك أم
عمرٌ و ؟ » .

إلا أن التي بعد همزة التسوية تختلف عن التي بعد همزة التمين في
أمرين : أولهما : أن الكلام مع الأولى خبر لا استفهام ، فلذا لا يستحق
جواباً ، أما الثانية فالكلام معها استفهام على حقيقته ، لذا فهو محتاج إلى
جواب . الثاني : أن الأولى لا تكون إلا بين جملتين في تأويل المفردين ،

إذ التقدير في الآية : سواءٌ عليهم انذارك وعدم انذارك ، أما الثانية فقع بين المفردين الصريحين - كما رأينا في المثال - ، وقع بين الجلتين ، لكن لا على تأويلها بالمفردين ، وذلك نحو قوله تعالى : « آتَتْكُمْ تَخْلُوقَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ ؟ » . والنتيجة لكل ذلك أن « ام » التي بعدها التسوية لا تعطف إلا مصدرًا مؤولاً على مصدر مؤول ، وأن « أم » التي بعد همزة الاستفهام الحقيقي تستطيع أن تعطف المفرد على المفرد والجملة على الجملة .

هذا ، وتسمى « ام » الماطفة بـ « أم » المتصلة ، لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر ، وتسمى أيضاً معادلةً ، لأنها تماثل الهمزة في إفادة معنى التسوية ، إن كانت الهمزة للتسوية ، وفي إفادة معنى الاستفهام ، إن كانت الهمزة للاستفهام ، بمعنى أنها تعطي لمطوفها الذي هو بعدها نفس المعنى الذي تعطيه الهمزة لما دخلت عليه .

ويجوز حذف « ام » المتصلة الماطفة مع مطوفها إذا دل الكلام عليها ، كقول أبي ذؤيب الهذلي :

عطاني إليها القلبُ ، إني لأمره

سميعٌ ، فما أدري : أرشدُ طلابها

والتقدير : أرشدُ أم غي ؟

ب - (حرف إضراب) :

وهذه ليست طائفة ، بل هي إضراب واستئناف بمعنى « بل » ، ولا تقع بعدها إلا جملة مستأنفة .

والحال التي تقع فيها ثلاثة :

١ - بعد الخبر المحض ، نحو : « جاء زيدٌ ، أم جاء عمرو » ،

أي : بل جاء عمرو . ومنه قوله تعالى : « تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين ، أم يقولون افتراه » ، أي : بل يقولون افتراه .

٢ - بعد همزة لا يقصد بها التسوية ، ولا الاستفهام الحقيقي ، بل يقصد بها الاستفهام الإنكاري أو الابطالي أو غيرها ، كقوله تعالى : « ألهم أرجلهم يشون بها ، أم لهم أيدي يطشون بها » ، إذ المعنى : ليست لهم أرجلهم يشون بها ، بل لهم أيدي يطشون بها .

٣ - بعد استفهام ، ولكنه بغير الهمزة ، كقوله تعالى : « هل يستوي الأعمى والبصير » ، أم هل تستوي الظلمات والنور ؟ . أي : بل هل تستوي الظلمات والنور ؟

وإذا وقع بعد « أم » التي لمعنى الاضراب مفرد ، فليس معنى ذلك أنها عاطفة له ، لأنها - كما قلنا - حرف استئناف لا عمل له ، وعند ذلك لا بد من تقدير ما يصير المفرد معه جملة استئنافية لا محل لها من الاعراب ، وذلك كقولهم : « إنها لايل » ، أم شاء ؟ . والتقدير : بل هي شاء ؟

هذا ، وتسمى « أم » التي لمعنى الاضراب بـ « أم » المنقطعة ، وذلك لأن ما بعدها منقطع عما قبلها ، وليس مطوقاً عليه ، بل هو مستأنف .

والمعنى الذي تأتي له « أم » المنقطعة هو الاضراب وحده تارة ، بحيث يصح وضع « بل » وحدها مكانها ، نحو : « سأتيك غداً ، أم تعال أنت إلي » ، إذ يمكن القول : « بل تعال أنت إلي » ، ثم الاضراب ومعه استفهام إنكاري أو طلي ، بحيث لا يصح إحلال « بل » وحدها في محلها ، بل لا بد مع « بل » من حرف استفهام حتى يستقيم المعنى ،

فمن النوع الأول - أي الاضراب مع الاستفهام الانكاري - قوله تعالى :
 « أم له البناتُ ولكمُ البنونَ » ، إذ التقدير : بل آلهُ البناتُ ولكمُ
 البنونَ ؟ فلو حذفت من التقدير همزة الاستفهام قلت : بل له البناتُ
 ولكمُ البنونَ ، لاستحال المعنى . ومن الثاني - أي الاضراب مع الاستفهام
 الطلبي (١) - قولك : « هل جاء زيد أم جاء عمرو ؟ » ، إذ التقدير :
 بل هل جاء عمرو ؟ فلو حذفت من التقدير كلمة « هل » لانتقل الكلام
 إلى غير معناه ، أي لأصبح خبراً ببد أن كان استفهاماً .

ج - (حرف تعريف) :

وهذه خاصة بلغة اليمن ، ومنه الحديث الشريف : « ليس من
 أميرٍ أمصيامٍ في أمستفر » ، أي : ليس من البر الصيام في السفر .

[أما]

حرف استفتاح بمنزلة « ألا » ، وتكثر قبل القسم ، نحو : « أما
 والله لأكرمئك » . ومنه قول أبي صخر الهذلي :

أما والذي أبكى وأصحك ، والذي
 أماتَ وأجيا ، والذي أمره الأمر
 لقد تركني أحسدُ الوحش أن أرى
 أليفين منها لا يروعها الدعرُ

(١) الاستفهام الطلبي : هو الذي يطلب به العلم ، أي يطلب به الاخبار
 عما هو مستفهم عنه .

[أمّا]

حرف شرط وتفصيل وتوكيد لا عمل له ، نحو : « خذ هذين الكتابين : فأما الأول ، فأعطه زيدا ، وأما الثاني فأعطه عمرا » .

وقد تبدل ميمها الأولى ياءً للتخفيف ، كقول عمر بن أبي ربيعة :
رَأَتْ رَجُلًا أَيُّهَا إِذَا الشَّمْسُ تَعَارَضَتْ
فَيَضْحَى ، وَأَيُّهَا بِالشَّيْءِ فَيَخْصَرُ

فأما تسميتها بحرف شرط ، فللزوم الفاء جوابها ، وأما كونها للتفصيل ، فلأن غالب أحوالها أن تكون له ، وأما كونها للتوكيد فلأن الجملة معها أقوى منها بغيرها ، تقول : « زيد ذاهب » ، فإذا أردت كلاماً أقوى من ذلك قلت : « أما زيد فذاهب » .

فإذا جاءت للتفصيل لم يكن من الضروري تكرارها ، بل قد يستغنى بذكر أحد القسمين عن الآخر ، كقوله تعالى : « هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آياتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ » ، فأما الذين في قلوبهم زيغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ . أي : وأما غيرهم فيؤمنون به ويكون معناه إلى ربهم .

ولا بدء لـ « أمّا » من فاصل بينها وبين الفاء . ويفصل بأحد ستة :

- ١ - بالابتداء ، نحو : « أمّا زيد فذاهب » .
- ٢ - بالخبير ، نحو : « أمّا في الدار فزيد » .
- ٣ - بجملة الشرط ، نحو : « أمّا إن جاء زيد فأكرمه » .
- ٤ - بفعول الجواب ، نحو : « فأما اليتيم فلا تقهر » .
- ٥ - باسم منصوب على الاشتغال بفعل محذوف يفسره ما بعد الفاء ، نحو : « أمّا زيدا فأضربه » . ويجب في هذه الصورة تقدير الفعل

المحذوف بعد الفاء لا قبل المنصوب ، لأن « أما » تعتبر بحكم الفعل ، كما سبى بعد قليل ، ولا يدخل فعل على فعل .

٦ - بظرف معمول لـ « أمّا » ، نحو : « أمّا اليومَ فاني ذاهبٌ » و « أمّا في الدار فان زيداَ جالسٌ » . ولا يمكن اعتبار خبر « إن » هو العامل في الظرف ، لأن خبر « ان » لا يتقدم عليها ، فكذلك معموله ، فلم يبق غير أن يكون هذا الظرف معمولاً لـ « أمّا » . وخالف في ذلك المبرد والفراء وابن درستويه فأجازوا أن يكون الظرف معمولاً لخبر « إن » .

قلنا : « أمّا » حرف شرط . فأين جملتنا الشرط ؟ أليس الشرط يحتاج إلى جملتين ؟ وفي الجواب عن هذا السؤال قيل : « أمّا » وحدها بمنزلة جملة الشرط ، لأنها على تأويل : « مما يمكن من شيء » .

إذن فقولك : « أمّا زيد فذاهب » ، يساوي : « مما يمكن من شيء فزيد ذاهب » ، وعلى هذا تكون « اما » هي أداة الشرط وهي فعل الشرط ، ولهذا السبب يتعلق بها الظرف كما رأينا قبل قليل .

[أمّا]

حرف يتلب استعماله مكرراً نحو : « جاء إما زيد وإما عمرو » .

وقد اختلف النحاة في أمر الثانية منها ، فذهب قوم إلى أنها حرف عطف ، وان الواو التي معها زائدة . وقال آخرون : بل العاطف هو الواو ، و « اما » لا عمل لها .

واما « إمّا » الأولى فقد اتفقوا على أنها غير عاطفة ، لأنها تأتي

في أول الكلام وليس قبلها ما يمكن المطف عليه ، ولأنها قد تعترض بين العامل ومعموله ، كما اعترضت في المثال بين الفعل والفاعل .

وعلى كل فإن المعاني التي تأتي لها « إِمَّا » خمسة ، وهي نفسها المعاني التي تأتي لها « أَوْ » . فاعرابها إذن أن يقال فيها : إنها حرف لكذا من المعاني الخمسة .

معانيها :

١ - الشك : نحو : « جاءني إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرو » . إذا لم تعلم الجائي منها .

٢ - الابهام : نحو : « سيأتيك إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرو » . إذا كنت تعلم الآتي ولكنك لا تريد أن يلمه المخاطب .

٣ - التخيير : كقوله تعالى : « إمَّا أن تعذبَ وإمَّا أن تتخذَ فيهم حسناً » .

٤ - الإباحة : نحو : « اقرأ إمَّا قصةً وإمَّا ديواناً » .

٥ - التفصيل : نحو : « الكلمة : إمَّا اسمٌ وإمَّا فعلٌ وإمَّا حرفٌ » .

وقد يستغنى عن « إِمَّا » الثانية بذكر ما يعني عنها ، نحو : « إِمَّا أن تتكلم بخير ، وإلا فاسكت » . ومنه قول المثقب العدي :

فأمرٌ أن تكونَ أخي بصدقٍ فأعرفَ منك غثي من سميني
وإلا فاطرِحني ولتخذي عدواً أتقيك وتثقيني

وقد لا تصاحب « إِمَّا » الثانية الواو ، كقول معبد بن قرط يدعو على أمه بلوت :

يا ليتما أمنا شالت نعمتها أيها إلى جنة أيها إلى نار

وترى في البيت شاهداً آخر على إبدال ميمها الأولى ياء للتخفيف ،
ثم على فتح همزتها .

[أمامك]

اسم فعل أمر بمعنى « تقدم » :

[آمين]

اسم فعل أمر بمعنى « استجب » .

[أن]

آ - (ضمير منفصل) :

وهي تلك الموجودة في الضائر : « أنتَ - أنتِ - أنا - أتم -
أنتن » . وهذا أحد رأيين في المسألة ، وعليه تكون التاء حرف خطاب .
والرأي الثاني أن الضمير هو كل الحروف اللفوظة .

ب - (حرف مصدرى) :

وهي الداخلة على الأفعال المتصرفة ، ماضية كانت ، أم مضارعة ،
أم أمرية ، فمثال دخولها على الماضي : « سافرت بعد أن غربت الشمس » ،
ومثال دخولها على المضارع : « سأتيك بعد أن تقرب الشمس » ، ومثال
دخولها على فعل الأمر : « كتبت إليه بأن قم » .

وهي في كل ذلك مؤولة مع ما بعدها بالمصدر ، والجملة بعدها صلة
لها لا محل لها من الاعراب . ثم إن مصدرها المؤول يقع مواقع إعرابية
مختلفة : فيكون مبتدأ ، كقوله تعالى : « وأن تصوموا خيراً لكم » ،
والتقدير : الضيَامُ خير لكم ، ويكون فاعلاً ، نحو : « يسرنى أن تنصح »

والتقدير يسرني نجاحك ، ويكون مفعولاً به ، نحو : « أريد أن أسافر » ،
والتقدير : أريد السفر ، ويكون مجروراً بإضافة ، نحو : « سأتيك بعد
أن تغرب الشمس » ، والتقدير : سأتيك بعد غروب الشمس ، ويأتي
مجروراً بالحرف ، نحو : « كتبت إليه بأن قم » ، والتقدير : كتبت إليه
بالتقيام .

وحذف الجار قبلها قياسي ، نحو : « عجبتُ أن تسافر » . أي :
عجبت من أن تسافر . واختلف النحاة في اعراب المصدر عند حذف
الجار ، فقال قوم : هو في محل نصب بنزع الخافض ، وقال آخرون :
بل هو في محل جر على تقدير الحرف الجار موجوداً ، ثم يتعلق الجار
والمجرور بما قبلها .

وإذا دخلت « أن » هذه على المضارع نصبته ، أما إن دخلت على
غيره فلا عمل لها . لكن سببها للجملة التي بعدها بالمصدر ملازم لها في
كل أحوالها .

والذي يميز « أن » هذه من « أن » المخففة هو أن الأولى لا
تكون إلا بعد لفظ دال على غير اليقين ، نحو : « أريد أن - أحب أن
- آمل أن ... الخ » ، أما الثانية فسراها في الفقرة التالية :

ج - (مخففة من أن) :

وهذه لا تقع إلا بعد فعل دالٍ على اليقين ، نحو : « علمتُ أن
ستسافر » . وهي مثل سابقها : أي حرف مصدرى . ثم اختلفوا في
عملها ، فقال قوم : هي عاملة في حالة التخفيف كما كانت عاملة في حالة
التشديد ، أي هي ناصبة للاسم رافعة للخبر ، ولكن اسمها وهي مخففة يجب
فيه أن يكون ضمير شأن محذوفاً ، وربما ثبت كقول الشاعر :

فلو أنكِ في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم أبخل وأنتِ صديقٌ
كما يجب في خبرها أن يكون جملة .

وقال آخرون : بل هي مهمة ، ولا عمل لها إلا سببك الجملة
بعدها بمصدر . (أظن مبحث الحروف المشبهة بالفعل) .

د - (حرف تفسير) :

قال به بعضهم ، واشتروا لذلك ثلاثة شروط :

١ - أن تقع بين جملتين : فإن وقع قبلها المفرد فليست تفسيرية ،
كقوله تعالى : « وآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ » ، فهذه
مصدرية ، والمصدر المؤول خبر للمبتدأ « آخر » .

٢ - أن يكون في الجملة السابقة معنى القول دون حروفه ، كقوله
تعالى : « وانطلق الملائم منهم أن أمشوا » ، إذ معنى الانطلاق هنا انطلاق
اللسنة بالقول . فإن كان في الجملة السابقة حروف القول لم يصح مجيء
التفسيرية ، فلا يقال : « قلت لزيد أن قم » .

٣ - ألا يدخل عليها حرف جر ، نحو : « كتبت إليه أن قم » ،
فإن أدخلت الجار ، فقلت : « كتبت إليه بأن قم » ، كانت مصدرية لا
تفسيرية .

هـ - (زائفة) :

ولها أربعة مواضع :

١ - بعد « لما » الحينية : نحو : « لما أن أشرقت الشمس جاء زيد » .

٢ - بين القسم و « لو » ، نحو : « أقسم أن لو جاء زيد

لأكرمه » .

٣ - بين الكاف ومخفوضها ، وهذا نادر ، كقول الشاعر :

ويوماً توافياً بوجه مقسّم
 كأنّ ظييةً تطو إلى وارقِ السلم

٤ - بعد « إذا » : كقول أوس بن حجر يصف صيداً :

فأمهله حتى إذا أن كأنه

مُعاطي يد في لجة الماء غارف

[أن]

حرف مشبه بالفعل يدخل على البدأ والخبر فينصب الأول ويرفع الثاني . وهي معها في تأويل المصدر . والجملة المؤلفة من اسمها وخبرها صلة لها لا محل لها من الاعراب .

وتقع مع صلتها مواقع إعرابية مختلفة : فتكون في محل رفع ، نحو : « سرتي أنك مجتهد » ، والتأويل : سرتي اجتهدك ، وفي محل نصب ، نحو : « علمت أنك مسافر » ، والتأويل : علمت سفرك ، وفي محل جر ، نحو : « عجبت من أنك راسب » ، والتأويل : عجبت من رسوبك .

وحذف الحار قبلها قياسي ، نحو : « عجبت أنك راسب » . والخلاف في اعراب المصدر عندئذ كالخلاف الذي عرفته في « أن » .

[ان]

آ - (حرف شرط جازم) :

وتدخل على المضارعين فتجزمها لفظاً ، نحو : « إن تجتهد تنجح » ، وعلى الماضيين فتجزمها محلاً ، نحو : « إن اجتهد زيد نجح » . وإذا

اقترن جوابها بالفاء أو « إذا » الفجائية ، كان مجزومها الثاني هو جملة الجواب ، نحو : « إن تجهد » قانت ناجح » .

ب - (حرف نفي) :

وتدخل على الجملة الاسمية ، كقوله تعالى : « إن الكافرون إلا في غرور » ، أي : ليس الكافرون إلا في غرور ، وعلى الجملة الفعلية ، كقوله تعالى : « إن أردنا إلا الحسنى » ، أي : ما أردنا إلا الحسنى .

وإذا دخلت على الجملة الاسمية فهي عند بعضهم عاملة عمل « ليس » ، ولكن بشروط (أنظر هذه الشروط في مبحث الأفعال الناقصة) . وعند غيرهم : حرف عاطل لا عمل له .

ج - (مخففة من « إن ») :

وتدخل على الجملة الاسمية ، نحو : « إن زيداً انطلق » . فمنهم من يهملها - كما رأيت في المثال - فيكون ما بعدها مبتدأ وخبراً ، ومنهم من يعملها ، نحو : « إن زيداً انطلق » ، فتكون ناصبة للاسم رافعة للخبر .

وتدخل على الجملة الفعلية فلا تكون إلا مبهمة . والأكثر عندئذ أن يكون الفعل بعدها ماضياً ناسخاً ، كقوله تعالى : « وإن كادوا ليقتلنوك عن الذي أوحينا إليك » ، وأقل من ذلك أن يكون مضارعاً ناسخاً ، كقوله تعالى : « وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم » ، وأقل من الاثنين أن يكون ماضياً غير ناسخ ، كقول زوجة الزبير تخاطب قاتل زوجها :

شلت عينيك إن قتلت مسلماً حلت عليك عقوبة المتعمد

وأقل من الثلاثة أن يكون الفعل مضارعاً غير ناسخ ، كقولهم : « إن يزيحك لتنفسك » .

هذا ، ولا بد في « إن » الخففة من الثقيلة ، من لام مفتوحة بعدها تسمى اللام الفارقة ، لأنها تفرقها وتميزها من « إن » النافية . وتدخل هذه اللام على عجز الجملة أياً يكن شكلها : فتدخل على الخبر إن تأخر ، نحو : « إن » في الدار زيداً ، ، وعلى خبر الفعل الناقص ، وعلى فاعل الفعل التام . وذلك ظاهر في الأمثلة السابقة .

وهذه اللام هي اللام المزحلقة نفسها ، إلا أنها في الخففة لازمة لتفرقها وتميزها من « إن » النافية .

د - (زائفة) :

وزاد في عدة محال :

١ - بعد « ما » النافية ، كقول النابغة يمتنر للثمان :

ما إن أتيت بجي أنت تكرهه

إذن فلا رقت سوطي إلي يدي

٢ - بعد « ما » الموصولية ، كقول الشاعر :

يُرجي المرء ما إن لا يراه وتعرض دون أدناه الخلوب

٣ - بعد « ما » المصدرية الزمانية ، كقول المعلّوِّط :

ورج الفتي للخير ما إن رأته

على السين خيراً لا يزال يزيد

٤ - بعد « ألا » الاستفاحية ، كقول الشاعر يتنزل بجيبته

« غضوب » :

ألا إن سرى لي فبت كثيراً أحاذر أن تنأى النوى بغضوباً

هـ - وقبل مدة الانكار ، كقول أحد الاعراب وقد سئل :
 أخرج إن أخصبت البادية : « أنا إنه ؟ ! » منكرأ أن يكون رأيه على
 خلاف ذلك (١) .

[ان]

آ - (حرف مشبه بالفعل) :

تدخل على المتبداً والخبر فتصب الأول ، ويسمى اسمها ، وترفع
 الثاني ، ويسمى خبرها ، نحو : « إن زيدا قائم » .

وقد تنصبها في لفة ، كقول عمر بن أبي ربيعة :

إذا أسودَّ جنح الليلِ فلتنأتِ ولتكننِ

خُطاكِ خيفاً ، إن حراسنا أسدا

وقد يرتفع بعدها الاسم فيكون مبتداً ، وهو وخبره خبر لها ،
 أما اسمها فيكون ضمير شأنٍ محنوقاً ، كقول الأخطل :

إن من يدخل الكنيسة يوماً يلق فيها جاذراً وظباء

أي : إنّه من يدخل ...

(١) مدة الانكار هي ألف تلي الكلمة المفتوحة ، أو ياء تلي الكلمة
 المكسورة ، أو واو تلي الكلمة المضمومة . وهي في حقيقتها اشباع لهذه الحركات
 يأتيه العربي عندما يريد استنكار سؤال وجه اليه ، أو خبر ألقى اليه ، فتقول
 منكرأ سفر زيد وقد أخبروك به : « أسافراه !! - أسافر الى القاهرة !! -
 أسافر زيوده !! » والماء في كل ذلك لسكت .
 وفي المثال أعلاه : الهمزة الأولى للاستفهام الانكاري . و « أنا » مبتداً
 محنوق الخبر . والتقدير : أنا لا أخرج ؟ ! ، و « ان » زائدة ، و « ي »
 مدة إنكار ، والماء لسكت .

ولا يجوز اعتبار « من » اسماً لها ، لأنه اسم شرط جازم ،
بدليل جزمه للفعلين بعده ، واسم الشرط له الصدارة في الكلام فلا يعمل
فيه ما قبله ، فمعين أن يكون مبتدأ ، وأن يكون اسم « إن » ضمير
شأن محذوفاً .
ب - (حرف جواب) :

بمعنى « نعم » ، ولا عمل له حينئذٍ ، كقول عبيد الله بن قيس الرقيبات :
ويقتلن : شيبٌ قد علا ك ، وقد كبرت ، قلت : إته
أي : قلت : نعم . . والماء للسكت .

[إنما]

مكفوفة كافة لا عمل لها كقوله تعالى : « إنما المؤمنون إخوة » ،
ومثلها أيضاً : « إنما ، المتفوحة الممزة .

[أو]

حرف عطف ، له ثلاثة معانٍ :
١ - أن يكون لأحد الشيئين ، أو الأشياء ، نحو : « خذ
الكتاب ، أو القلم ، أو الدقتر » ، أي : خذ أحد هذه الأشياء .
٢ - أن يكون لطلق الجمع ، كالواو ، نحو قول حميد بن ثور :

قومٌ إذا سمعوا المصريحَ رأيتهم
ما بينَ ملجيمٍ مُهْرٍ أو سافحٍ (١)
أي : رأيتهم بين هذا وذاك .

٣ - أن يكون للاضراب ، مثل « بل » ، كقوله تعالى :
« وأرسلناه إلى مئةٍ ألفٍ أو يزيدون » ، أي : بل يزيدون .

(١) السافح : الآخذ بناصية الفرس بلا لجام .

وقد ذكر له المتأخرون معاني كثيرة ، كالشك ، والابهام ،
والتخير ، والاباحة ، والتقسيم ، ومرادفة « إلا » ومرادفة « إلى » ،
والتقريب ، والشرط ، والتبويض . وكلها مستفاد من ملاسات الكلام ،
وليست معاني حقيقية للحرف .

[أُوتٌ]

اسم فعل مضارع بمعنى « أتوجع » .
وفيه لغات كثيرة : أُوتٍ - أُوتٌ - أُوتٍ - أُوتٍ .

[أُوهٌ]

اسم فعل مضارع بمعنى « أتوجع » . ولغاته كلغات « أوت » ،
فانظرها .

[أَيٌ]

آ - (حرف نداء) :

وينادى به البعيد ، أو القريب ، أو المتوسط ، على خلاف في
ذلك ، نحو : « أي عبد الله » .

ب - (حرف تفسير) :

ويقع بين المفردين ، فيكون الثاني عطف بيان على الأول ، نحو :
« رأيت ليثاً ، أي أسداً » . ويقع بين الجملتين ، فيكون الثانية تفسيرية
لا محل لها من الاعراب ، كقول الشاعر :

وترمينني بالطرفِ أي أنتَ مذنبٌ وتقلينني لكنَّ إياكِ لا أقلي

[أي]

آ - (اسم استفهام) :

فيستفهم بها عن كل شيء : عن الزمان ، نحو : « في أي يوم جئت ؟ » ، وعن المكان ، نحو : « في أي مكان جلست ؟ ... وإنما تأخذ معناها مما تضاف إليه .

ب - (اسم شرط) :

هي نفسها الاستفهامية ، تضمنت معنى الشرط فصارت تجزم فعلاين ، نحو : « أيًا قرأ تستفد » .

ج - (اسم لمعنى الكمال) :

وتسمى « أي » الكالية ، وهي الدالة على كمال موصوفها ، نحو : « زيدٌ رجلٌ أيُّ رجلٍ » ، أي : كاملٌ في صفات الرجال .
وإذا وقعت بعد نكرة كانت صفة له - كما في المثال السابق - ، وإن وقعت بعد معرفة نصبت على الحال منه ، نحو : « أقبل زيد أيُّ رجلٍ » ، أي : أقبل زيد كاملاً في الرجولية .

د - (اسم موصول) :

وهي تلك التي في قوله تعالى : « ثم لنزعنَّ من كلِّ شيعةٍ أيُّهم أشدُّ على الرحمنِ عتياً » .

وهذه مبنية على الضم لاضاقتها وحذف صدر صلتها ، إذ التقدير : أيُّهم هو أشدُّ . أي : لنزعن الذي هو أشدُّ . هذا ما يقوله سيويه . وقد خالفه نحاة كثيرون ذاهبين إلى أن الاضافة والبناء لا يجتمعان .

هـ - (وصلة للنداء) :

وهي التي يتوصل بها إلى نداء ما فيه « ال » نحو : « يا أيُّها الرجلُ » . وهذه مبنية على الضم في محل نصب على النداء . ويكثر حذف الأداة قبلها ، فيقال : « أيُّها الرجلُ » .

و - (في محل نصب على الاختصاص) :

وهي التي تستعمل في الاختصاص الذي يجيء على شكل النداء ، نحو : « أنا - أيُّها الصديقُ - أجبكم » . وهي مبنية أيضاً على الضم في محل نصب على الاختصاص .

[إي]

حرف جواب بمعنى « نعم » ، إلا أنه لا يستعمل إلا والقسم بعده ، كقوله تعالى : « ويستنبئونك أحقُّ هو ؟ قل : إيُّ وربي إنه لحقٌّ » .

[أيا]

حرف نداء للبيد ، نحو : « أيا عبد الله » .

[انغ]

اسم صوت يزجر به الجمل لاناخته ، لا محل له من الاعراب .

[أيما]

أنظر « أمّا » و « إمّا » .

[أَيْمُون]

اسم مشتق من « اليُمن » يستعمل للقسم مضافاً إلى لفظ الجلالة فقط ، نحو « وَايْمُنُ اللّٰهِ لِأَسَافِرِنَا » . وهو مبتدأ محذوف الخبر وجوباً .
والتقدير : ايمنُ اللهِ قسَمي . وأجاز ابن عصفور أن يكون هو الخبر ،
والمبتدأ محذوف ، والتقدير عندئذ : قسَمي ايمنِ اللهِ .

[اِيْر]

اسم فعل أمر بمعنى « إمض فيما أتت فيه من حديث أو فعل » .
وذلك كأن يكون أحدهم يحدثك ، ثم يسكت لسبب من الأسباب ، فتقول
له : « إِيْر » . أي : تابع حديثك ، أو إمض في حديثك .

[اِيْرَة]

هو مؤنث « أي » . انظر « أي » .

[اِيْرَهَا]

انظر « هيات » .

[اِيْرَهَا]

انظر « أي » .

[اِيْرَهَا]

اسم فعل أمر بمعنى « أكف » .

[اِيْرَهَا]

انظر « هيات » .

[اِيْرَهَا]

انظر « هيات » .

حرف الباء

[ب]

آ - (حرف جر أصلي) :

وله ثلاثة عشر معنى :

- ١ - الالصاق : نحو : « أمسكت بزيدٍ » .
 - ٢ - التعمية : وهي التي تجعل اللازم متعدياً ، مثل همزة التعمية ، وذلك نحو قوله تعالى : « ذهب الله بنورم » ، أي : أذهب الله نورم . وقد قرئت الآية كذلك .
 - ٣ - الاستماعة : وهي الداخلة على آلة الفعل ، نحو : « كتبت بالقلم » .
 - ٤ - السببية : نحو : « عاقبت زيداَ باهماله » ، أي : بسبب إهماله .
 - ٥ - المصاحبة : نحو : « اذهب بأمان الله » ، أي : مع أمان الله .
 - ٦ - مرادفة « في » : نحو قوله تعالى : « ولقد نصّرَكم اللهُ بيلدرٍ » ، أي : في بدر .
 - ٧ - البدل : كقول قرَيْبِطِ بنِ أَثَيْفِ :
- فليت لي بهم' قوماً إذا ركبوا
شئوا الاغرةَ فرساناً وركباناً
- أي : ليت لي بدلاً منهم .

- ٨ - المقابلة : وهي الداخلة على الأعواض ، نحو : « اشتريت الكتاب بدمي » .
- ٩ - مرادفة « عن » : كقوله تعالى : « فاسأل به خبيراً » ، أي : اسأل عنه خبيراً .
- ١٠ - مرادفة « على » : نحو قوله تعالى : « ومين أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤدبه اليك » ، أي : تأمنه على قنطار .
- ١١ - التبييض : أي مرادفة « من » ، كقوله تعالى : « عينا يشرب بها عباد الله » ، أي : يشرب منها .
- ١٢ - القسم : نحو : « أقسم بالله » .
- ١٣ - مرادفة « إلى » : كقوله تعالى : « وقد أحسن بي إذ أخرجني من السجن » ، أي : أحسن إليّ .

ب - (حرف جر زائد) :

ومعناها التوكيد أبدأ . ومواضع زيادتها ستة :

- ١ - تزداد في الفاعل : وزيادتها فيه على ثلاثة أقسام : واجبة ، وغالبة ، وضرورة .
- فأما الواجبة فهي في فاعل صيغة التعجب الثانية « أفضل به » ، نحو : « أكرم زيداً » .

وأما الغالبة فهي في فاعل « كفى » إذا كان بمعنى « إكف » ، نحو قوله تعالى : « وكفى بالله شهيداً » ، إذ المعنى : إكف بالله شهيداً . فلفظ الجلالة مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه فاعل « كفى » . فلم لم

يكن الفعل بمعنى الأمر لم تزد الباء في فاعله ، نحو : « يكفيني منك دينار » ،
إذ لا يقال : « يكفيني منك بدينار » .

وأما الضرورة ففي قول عمرو بن ملقط :

مها لي الليلة مها ليّه ؟ أودى بنعلي وسرباليّه

أي : ماذا أصابني الليلة ، لقد هلك نملاي وسربالي .

٢ - وتزاد في المفعول : كقوله تعالى : « وهزني اليك بجذع
النخلة تساقط عليك رطباً جنياً » ، أي : وهزني جذع النخلة .
وكررت زياتها في مفعول « عرف » ونحوه ، مثل « عرفت بالأمر » ،
وعلمت به » . كما زيدت في مفعول « كفى » ، كقول الشاعر :

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا حب النبي محمد إيانا

أي : فكفانا فضلاً حب النبي .

٣ - وتزاد في البتداء : نحو : « بحسبك درهم » - خرجت فاذا
بزيد - كيف بك إذا كان كذا وكذا » . وأصل ذلك كله : حسبك
درهم - خرجت فاذا زيد - كيف أنت إذا كان كذا وكذا .

وقد زيدت فيما أصله الابتداء وهو اسم « ليس » بشرط أن يتأخر إلى
موضع الخبر ، كقراءة بعضهم : « ليس البرء بأن تولوا وجوهكم قيسل
الشرق والغرب » .

٤ - وتزاد في الخبر النقي : نحو : « ما زيد بقائم - وليس زيد
بقائم » .

٥ - وتزاد في الحال النقي طاملها : كقول القحيف العقبلي يمدح
حكيم بن المسيب :

فما رجعت بخائبة ركاب حكيم بن المسيب منهاها

٦ - وتراد في « النفس والعين » مستعملتين في التوكيد : نحو :
« جاء زيد بنفسه » ، و « رأيت زيدا بينه » .

[بَجَلٌ]

أ - (حرف جواب) :

بمعنى نعم ، فتقول لمن سألك : هل جاء زيد ؟ : « بجل » .

ب - (اسم فعل مضارع) :

بمعنى « يكفي » ، نحو : « بجلي » ، أي يكفيني . وهو نادر الاستعمال .

ج - (اسم بمعنى « حسب ») :

فيضاف إلى ياء التكلم ، كقول طرفة بن العبد :

ألا إني «أشربت» أسوداً حالكأ

ألا بجلي من ذا الشراب ألا بجل

يقول : شربت من كأس المنية فحسي من ذلك الشراب .

[بَخ]

اسم فعل ماض بمعنى « عَظُمَ وَفُخِمَ » .

وفيه لغات : بَخٌّ - بَخٌّ - بَخٌّ - بَخٌّ - بَخٌّ - بَخٌّ - بَخٌّ - بَخٌّ -

بَخٌّ بَخٌّ .

[بَس]

اسم فعل أمر بمعنى « اكف » .

[بَطَّانَ]

اسم فعل أمر بمعنى « أَبْطِئْ » .

[بَعَّرَكَ]

اسم فعل أمر بمعنى « تَأَخَّرَ » ، أو « إِحْدَرَ » شيئاً خلفك .

[بَلَّ]

آ - (حرف عطف وإضراب) :

وذلك إذا تلاها مفرد ، لأنها لا تعطف إلا المفردات ، نحو :
« جاء زيدٌ بل عمرو » .

ثم إن جاء قبلها أمر أو إيجاب ، نحو : « إضربْ زيداً بل عمراً » ،
ونحو المثال الذي قبله ، فهي تجعل ما قبلها كالسكوت عنه ، فلا يحكم عليه
بشيء ، ويكون الحكم في حقيقته لا بعدها . أما إن تقدمها نهي أو نفي ،
نحو : « لا تضربْ زيداً بل عمراً - وما قام زيدٌ بل عمرو » ، فهي
لتقرير ما قبلها على حاله ، وجعل ضده لا بعدها .

ب - (حرف إضراب واستئناف) :

وذلك إذا تلتها الجملة ، نحو : « جاء زيد ، بل جاء عمرو » .

ولها حيثئذ معنيان : الإضراب الإبطالي : ومعناه الغناء الحكم
الذي قبلها وتقرير الحكم الذي بعدها ، كما في المثال السابق ، والإضراب
الانتقالي : وهذا لا يعني الغناء الحكم الذي قبلها ، بل يعني تقريره ،

والانتقال منه إلى حكم آخر بعدها ، كقوله تعالى : « قد أفلح من
 زكّى ، وذَكَرَ اسمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ، بل تؤثرون الحياة الدنيا » .
 وهي في كلا المعنيين حرف ابتداء ، والجملة بعدها مستأنفة لا محل
 لها من الاعراب .

[بَلَاءٌ]

١ - (اسم فعل أمر) :

بمعنى « دع » ، وذلك إذا كان الاسم بعدها منصوباً ، نحو :
 « بَلِّغْ زَيْدًا » . فيكون المنصوب مفعولاً به .

٢ - (مفعول مطلق) :

وذلك إذا جر الاسم الذي بعدها ، نحو : « بَلِّغْ زَيْدًا » ،
 فتكون هي مصدرًا منصوباً على المفعولية المطلقة ، ويكون ما بعدها
 مضافاً إليه .

٣ - (اسم استفهام) :

وذلك إذا رفعت الاسم الواقع بعدها ، نحو : « بَلِّغْ زَيْدًا ؟ » ،
 فتكون هي اسم استفهام بمعنى « كيف » مبنية على الفتح في محل رفع
 خبراً مقدماً ، ويكون ما بعدها مرفوعاً على أنه مبتدأ مؤخر .

وهي في جميع استعمالها ذات معنى واحد ، وهو بيان أن الاسم
 الذي بعدها أولى بالحكم مما قبلها ، نحو : « لقد أكرمت عدوي بله
 صديقي » ، أي : إذا كنت قد أكرمت عدوي فمن باب أولى أن أكون
 قد أكرمت صديقي .

[بلى]

حرف جواب مختص بالنفي ، ويفيد إبطاله ، كقوله تعالى : « أيجبُ
الإنسانُ أنْ لنَّ نجمعَ عظامَهُ ؟ بلى ، ، وقوله : « ألمَ يأتيكمُ
نذيرٌ ؟ قالوا : بلى ، . »

[بيمَ ؟]

مركبة من كلمتين : الباء الجارة ، و « ما » الاستفهامية التي
حذفت ألفها لدخول الجار عليها .

[بيهُ]

اسم فعل مرادف لـ « يبخ ، ، وهو مثله يستعمل مكرراً :
« بيهُ بيهُ ، . »

[بهلَ]

هو مقلوب « بلكه ، ، إلا أنه لا يستعمل إلا منصوباً على الصيغة
مضافاً إلى ما بعده ، نحو : « بهلَ زيدٍ ، . »

[بيهِرَ]

ويقال فيه : « ميهِرَ ، . وهو اسم ملازم للنصب على الاستثناء
المتقطع ، وللإضافة إلى « أنْ » وصلتها ، نحو : « زيدٌ كثيرُ المالِ يدهُ
أشهُ بجيلٍ (١) ، . »

(١) « يد » : اسم منصوب على الاستثناء ، وهو مضاف ، و « أن »
وما دخلت عليه في تأويل مصدر في محل جر بالإضافة .

حرف التاء

[ت]

آ - (حرف جر) :

وهي المختصة بحرف لفظ الجلالة في القسم ، كقوله تعالى : « وتالله لا أكيدن أصنامكم بعد أن تولوا مدبرين » . وربما جروا بها غير لفظ الجلالة ، كقولهم : « ترَبِّي - ترَبِّ الكعبة - تارحمَن » .

ب - (حرف خطاب) :

وهي الوجود في سلسلة ضمائر المخاطبة : « أنتَ - أنتِ - أنما - أتم - أنن » . وهذا على مذهب من يرى أن الضمير هو « أن » ، وحدهما . ومنهم من يخالف ، فيرى أن الحروف كلها هي الضمير . وعلى هذا ، لا يكون هناك تاء خطاب .

ج - (لتأنيث) :

وهي الساكنة الداخلة على الفعل ، نحو : « قامتْ هند - وجلستْ فاطمة .. الخ » . وهذه حرف لا محل له من الاعراب خلافاً للجولي الذي زعم أنها ضمير وأنها في محل رفع .

[تَسْوُ]

اسم صوت لُجر الحمار لكي يشرب . لا محل له من الاعراب .

[تَيْمَر]

اسم فعل أمر بمعنى « أمهل » ، نحو : « تَيْدَ زيداً » . وقد اتصل به كاف الخطاب ، فيقال : « تَيْدَكَ زيداً » .

حرف التاء

[تِيْ]

اسم صوت لا محل له من الاعراب ، يستعمل للتاء التيمس عند السفاد .

[تَمَّ]

اسم إشارة للمكان البعيد ، نحو : « جلس زيد ثمَّ » ، أي : جلس هناك . ولكنه لا يقبل « ها » التنيه في أوله ، ولا كاف الخطاب في آخره ، كما تفعل أسماء الإشارة كلها . وهو ملازم للنصب على الظرفية المكانية . وقد يؤنث لفظه فيقال « مَمَّة » .

[تُمُّ]

ويقال فيها : « فُمُّ » أيضاً . وهي حرف عطف يقتضي التشريك والترتيب والتراخي ، نحو : « جاء زيد ، ثم عمرو ، ثم خالد » .

وقد تفقد معنى التراخي فيقال : « أخذت القلم ثم كتبت » ، إذ ليس بين أخذ القلم والكتابة مهلة ، وإنما هما عملان يعقب ثانيها الأول .

حرف الجيم

[ج]

فعل أمر للفرد المخاطب المذكور من « وجى - يجي » بمعنى « قطع » - يقطع ، نحو : « ج رثة المصفور » ، أي : إقطعا .

[جيء]

اسم صوت لا محل له من الاعراب ، يستعمل لئجر الابل لكي تشرب .

[جَاءَ]

اسم صوت لئجر السبع ، لا محل له من الاعراب .

[جَلَلٌ]

آ - (اسم بمعنى « عظيم ») :

وذلك نحو قولك : « أصابني أمرٌ جَلَلٌ » ، أي : عظيمٌ .

ب - (حرف جواب) :

بمعنى « نعم » ، وذلك نحو قولك : « جَلَلٌ » جواباً عن سؤال :

« هل جاء زيد ؟ » .

ج - (اسم بمعنى « أوجل ») :

وذلك في نحو قولك : « فلت ذلك من جلتك » ، أي : من أجلك .

[جهه]

اسم صوت لزجر الابل ، لا عمل له من الاعراب .

[هوت]

اسم صوت لزجر الابل لكي تشرب ، لا عمل له من الاعراب .

[هببر]

حرف جواب بمعنى « نعم » .

حرف الراء

[ما ما]

اسم صوت للضأن كي يأكل ، لا محل له من الاعراب .

[مائس]

انظر « حاشا » .

[مائتا]

آ - (فعل ماض متصرف) :

وهذه تكتب ألفها الأخيرة ياء لوقوعها رابعة ، نحو : « شتَمَ زيد رفاقه وما حاشى أحداً منهم » ، أي : ولم يستنِ أحداً منهم . وهو فعل ماض متصرف ، فيأتي منه المضارع « يحاشي » ، وفعل الأمر « حاش » .

ب - (فعل ماض جامد) :

وهو الذي يستعمل في الاستثناء ، نحو : « سكر القوم حاشا زيداً » . وقاعله في هذه الصورة هو ضمير مستتر تقديره « هو » يعود على مصدر الفعل المتقدم عليه ، أو على اسم فاعله ، أو على البعض المفهوم من الاسم العام . فإذا قيل : « سكر القوم حاشا زيداً » فالعنى : جانب هو - أي سكرهم ، أو السكران منهم ، أو بعضهم - زيداً . وعلى هذا يكون زيداً مفعولاً به منصوباً .

ج - (حرف شبيه بئراند) :

وهو المستعمل في الاستثناء إذا كان ما يسلمه مجروراً ، نحو :
 « سكر القوم حاشا زيد » . فزيد مجرور لفظاً بحاشا ، منصوب محلاً
 على الاستثناء .

د - (مفعول مطلق) :

وذلك إذا استعملت في التثنية منونة ، كقراءة بعضهم : « وَقُلْنَا
 حَاشَا لَهِ ، مَا هَذَا بَشَرًا ، إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ » ، أو مضافةً
 كقراءة آخرين : « حَاشَا لِلَّهِ » ، أو مبنيةً على الفتح لشبهها باختها
 « حَاشَا الْحَرْفِيَّةُ » ، كقراءة آخرين : « حَاشَا لِلَّهِ » . وهي في كل ذلك
 اسم منصوب ، أو في محل نصب على المنعولية المطلقة ، والتقدير : تنزيه
 الله ، تنزيهاً لله .

[هـ]

اسم صوت لزجر الأبل ، لا محل له من الأعراب .

[هـ]

اسم صوت لزجر الجمل ، لا محل له من الأعراب .

[هـ]

آ - (حرف جر) :

وذلك إذا وليها المفرد المجرور ، كقوله تعالى : « سلام هي حتى

مطلع الفجر ، ، أو المضارع المنصوب ، نحو : « اجتهدتُ حتى أتجمع » ،
ومجرورها في هذه الصورة هو المصدر المؤول من « أن » المضرة بعدها
ومن جملة المضارع .

و « حتى » الجارة لا تجر إلا الاسم الظاهر ، أو المصدر المؤول ،
كما رأيت ، أما الضمير فلا يجربها ، فلا يقال : « حثاه - حثاها -
حثام ... الخ » .

ومجرورها داخل في حكم ما قبلها إن لم يكن هناك قرينة تقتضي
خلاف ذلك ، فإذا قلت : « قرأتُ الكتابَ حتى الفصلِ الخامسِ » فهم
السامع العربي أن الفصل الخامس مقروء . وفي هذا الأمر تختلف عن
« إلى » ، فهذه إذا لم توجد القرينة التي تعين المعنى المراد ، كان مجرورها
غير داخل فيما قبله ، فإذا قلت : « قرأتُ الكتابَ إلى الفصلِ الخامسِ » ،
فهم السامع العربي أنك توقفت عند الفصل الخامس فلم تقرأه .

هذا ، ولحقى الجارة الداخلة على المضارع المنصوب معنيان : مرادفة
« إلى » ، كقوله تعالى : « قالوا : لن نبترحَ عليهِ عاكفين حتى يرجع
إينا موسى » ، أي : إلى أن يرجع إينا موسى ، ثم مرادفة « كي »
التعليلية ، نحو : « أسلِّمُ حتى تدخلَ الجنةَ » ، أي : كي تدخلَ الجنةَ .

ب - (حرف عطف) :

وذلك في نحو قولك : « أحبُّ الفاكهةَ حتى التفاحَ » .

ويشترط في مجرورها شروط :

١ - أن يكون مفرداً ، إذ لا تعطف « حتى » الجمل .

٢ - أن يكون ظاهراً لا مضمراً .

٣ - أن يكون بعضاً مما قبلها ، نحو : « قدّم الحُجَّاجُ حتى المشاة » ، أو جزءاً مما قبلها ، نحو : « قرأت الكتابَ حتى خاتمته » ، أو كجزءٍ منه ، نحو : « أعجبتني القصة حتى منزاها » .

٤ - أن يكون غايةً لما قبلها ، إما في زيادة أو نقص ، فالأول : « مات الناس حتى الانبياء » ، والثاني نحو : « نجح الطلابُ حتى الكسالى » .

هذا ، والمعنى الذي تحمله « حتى » العاطفة هو معنى الغاية دائماً .
وثيء آخر ، وهو أن معطوفها داخل في حكم المعطوف عليه قبلها دائماً ،
فإذا قلت : « قرأت الكتابَ حتى الفصلَ الخامس » كان الفصل الخامس مقروءاً بلا شك ، لأن المطف - كما نعلم - تترك في الحكم .

ج - (حرف ابتداء) :

وهي الداخلة على الجمل لا على المفردات ، وتدخل على الجملة الفعلية
كقول حسان بن ثابت يمدح النمامة :

يُعشَوْنَ حتى ما تهرُّ كلابهم
لا يَسْأَلُونَ عن السواد الثقيلِ

وعلى الجملة الاسمية ، كقول الفرزدق يهجو جريراً :

فواعجبا حتى كليبٌ تسبني كأنه أباه نهشلٌ أو مجاشعٌ

وهي في الحالين حرف ابتداء لا عمل له ، والجملة بعدها استئنافية
لا محل لها من الأعراب .

[مَج]

اسم صوت لجزر الضأن .

[مَجْجُوراً]

حجراً : مفعول مطلق لفعل محذوف ، ومججوراً : صفة له .
والمعنى : امنع نفسي متماً ممنوعاً . وهي عبارة تستعمل في مقام التعمد ،
وذلك كأن يقال لك : أتشرب الحجر ؟ فتقول : حجراً مججوراً !!

[حذر بك]

مفعول مطلق منصوب بالياء لأنه متنى . والثنية فيه لا يقصد منها
المدد اثنان على سبيل الحصر ، بل المقصود بها التكثير ، فالمعنى : حذراً
بعدَ حذرٍ . والكاف التي فيه في محل جر بالاضافة .

[حَسْرَ]

ويقال : حسر ، بالسكون والتخفيف . وهو اسم فعل مضارع
بمعنى « أتألم » .

[حَسَى]

لغة في « حاشا » . (انظر « حاشا ») .

[حَقّاً]

اسم منصوب على الظرفية المجازية ، وذلك في مثل قولك : « حقاً
أنت صادق » . ولا يليها إلا « أن » ، المفتوحة الهمزة ، فيكون المصدر
المؤول منها ومن صلتها في محل رفع مبتدأ مؤخر ، وتكون حقاً متعلقة
بالخبر المحذوف المقدم . التقدير : في الحق صدقك . أي : صدقك كائن
في الحق . هذا مذهب سيويه . وبعض النحاة يرى أنه منصوب على
المصدرية . بمعنى أنه مفعول مطلق ناب عن فعله ويجعل المصدر المؤول فاعلاً
له . والتقدير : حق صدقك ، أي : ثبت صدقك .

[مَلْ]

اسم صوت لجزر الناقة .

[حَنَابِك]

مفعول مطلق . أحكامه كأحكام « حذاريك » . (راجع « حذاريك ») .

[مُوَبْ]

اسم صوت لجزر الابل .

[مَيَّ]

اسم فعل أمر بمعنى « أَقِيلْ » ، نحو : « حيَّ على الصلاة ،
حيَّ على الفلاح » ، أي : أَقِيلْ على الصلاة ، أَقِيلْ على الفلاح .

[مَيْثْ]

وفيها مسائل كثيرة :

١ - لغاتها : العرب تقول : « حيث » ، وطيء من بينا تقول :
« حَوْتُ » .

٢ - بناؤها : المشهور فيها البناء على الضم ، وقد تبنى على الفتح ،
وعلى الكسر .

٣ - إضافتها : المشهور أنها تضاف إلى الجملة ، اسمية كانت أو
فعلية ، نحو : « جلست حيث زيدٌ جالس - وحيث جلسَ زيدٌ » .
وقد سمعت مضافة إلى المفرد ، كقول أحد الرجاز :

أما ترى حيثَ سهيلٍ طالماً نجماً يضيء كالشهابٍ لامعاً

٤ - إعرابها : المشهور أنها مبنية غير معربة ، وسُمِّيتَ معربة مجرورة في قراءة : « والذين كذبوا بآياتنا سنستخرجهم من حيث لا يملون » . كما وردت في البيت السابق منصوبة على أنها مفعول به لفعل « ترى » .

٥ - استعمالها : الناب فيها أن تكون في محل نصب على الظرفية ، وقد تجر بـ « من » ، نحو : « انطلقت من حيث وقف زيد » . وقد سمعت مجرورة بالاضافة ، وذلك في قول زهير بن أبي سلمى :

فشدّ ولم يفزع يوتئاً كثيرةً

لدى حيث ألقّت رحلتها أم قشتم (١)

وقد تقع « حيث » مفعولاً به . ومن ذلك البيت السابق « أما ترى حيث سبيل طالما » .

٦ - معناها : المشهور أنها اسم للمكان . وقد تأتي للزمان قليلاً ، ومنه قول أحدهم :

حيثا تستقمّ يقدر لك اللدّ نجاحاً في غابر الأزمان
إذ المعنى : متى تستقم .

هذا ، وإذا دخلت عليها « ما » كفتها عن الاضافة ، وضممتها معنى الشرط فجعلتها تجزم فملين . وهذا ظاهر في البيت السابق .

[عَيْبَرٌ]

اسم فعل أمر بمعنى « أقيّل » . وقد ينون : « حيثلاً » . أو قد يكون بألف من غير تنوين : « حيثلاً » .

(١) فاعل « شد » يود على حسين بن ضحيم أحد مؤرثي حرب داحس والنبراء . و « أم قشتم » : هي النية .

حرف الخاء

[غير]

أ - (فعل ماضٍ متصرف) :

وذلك إذا استعملته في غير الاستثناء ، من نحو قولك : « خلا البيت من السكان ، وهو في هذه الحالة فعل لازم لا يتعدى الى المفعول به .

ب - (فعل ماضٍ جامد) :

وذلك إذا استعملته في الاستثناء ، نحو : « قام القوم خلا زيدا » . وهو في هذه الحالة فعل متعدٍ ، ومفعوله هو الاسم المستثنى بعده . أما فاعله فضمير مستتر تقديره « هو » يعود على مصدر الفعل السابق ، أو على اسم فاعله ، أو على البعض المفهوم مما قبله ، والتقدير : خلا القيام زيدا ، أو خلا القائم زيدا ، أو خلا البعض منهم زيدا .

ج - (حرف جرٍ شبيه بالزائد) :

وذلك إذا استعملته في الاستثناء وجررت الاسم المستثنى به ، نحو : « قام القوم خلا زيدا » . فزيد مجرور لفظاً منصوب محلاً على الاستثناء .

حرف الدال

[دَجَّ]

اسم صوت للاجاج لكي يأكل .

[دَعَّ]

آ - (فعل أمر) :

وذلك في نحو قولك : « دع الكتاب » .

ب - (اسم فعل) :

اسم فعل أمر بمعنى « اتعش » . ويقال للمائر ، أو لمن أصابته
حادثه .

[دَعَأ]

اسم منصوب على المفعولية المطلقة ، نحو : « دعأ لك » . والجار
والمرور متعلقان بخبر محذوف مبتدأ محذوف . والتقدير : دعائي لك ، أو
ارادتي لك . فهذا التركيب مثل تراكيب : « سقياً لك - ورعياً لك -
وبعداً لك ... الخ » . ولا يقال : « دعأ لك » إلا للمائر أو لمن أصابته
مصيبة ، ومعناه : اتماشأ لك . وقد يقال : « دعدعأ لك » .

[دَعْرَعَأ]

انظر « دعأ » .

[ده]

اسم صوت لزجر الابل .

[دوايك]

مفعول مطلق منصوب بالياء لأنه مثنى ، والكاف مضاف اليه .
والثنية فيه على معنى التكثير ، لا على معنى التثنية حصراً . ومعناه :
مداولةً بمدّ مداولةٍ .

[دونك]

اسم فعل أمر بمعنى « خذ » ، نحو : « دونك الكتاب » .
والكاف فيه للخطاب وليست ضميراً .

[دوه]

اسم صوت ، نداء للتفصيل ، أي الجمل الصغير .

حرف الذال

[ذ]

أ - (اسم إشارة) :

اسم إشارة للفرد المذكر ، وذلك في نحو قولك : « إختَر بين ذا و ذا » . وتصل به « ها » التنيية فيصير « هذا » ، كما تصل به لام البعد وكاف الخطاب فيقال « ذاك » و « ذلك » .

ب - (من الأسماء الخمسة) :

ولا يكون ذلك إلا إذا كان منصوباً ، نحو : « رأيت ذا الفضل » .
ومعناه : رأيت صاحب الفضل .

ج - (اسم موصول) :

وذلك إذا سبق بمن أو ما استفهاميتين ولم يؤلف معها كلمة واحدة ولم يرد به الإشارة ، نحو : من ذا جاء ؟ أي : من الذي جاء ؟

[ذه]

اسم إشارة للفرد المؤنث ، نحو : « هات ذه اللواعة » . وتصل به « ها » التنيية فيقال « هذه » .

[ذو]

أ - (من الأسماء الخمسة) :

ولا يكون ذلك إلا إذا وقع في مواقع الرفع ، نحو : « جاء ذو الفضل » .

ب - (اسم موصول) :

وذلك في لئمة « طيء » ، كقولهم : « جاء ذو فاز » ، أي :
جاء الذي فاز .

[ذِي]

آ - (اسم اشارة) :

اسم اشارة للمفرد المؤنث ، نحو : « ذي أفضل من ذي » .

ب - (من الاسماء الحسنة) :

ولا يكون ذلك إلا إذا وقع في مواقع الجر : « مررت بسذي
الفضل » .

[ذِيًا]

هو مصغر « ذا » الاشارية . وتتصل به كاف الخطاب فيقال
« ذِيَاك » .

حرف الراء

[رَ]

فعل أمر من « رأى » ، نحو « رَ الرأي » ، أي : ليكن لك في الأمر رأي .

[رُبَّ]

حرف جر شبيه بالزائد . وله معنيان : التكثير ، نحو : « رب كتابٍ فافع قراته » ، أي : قرأت كثيراً من الكتب النافعة ، والتقليل ، نحو : « ربما قرأ زيد قصة » ، أي : كان زيد يقرأ القصص قليلاً .
أحكامها :

١ - لا تجر « رب » إلا المفرد النكرة ، فلا يقال : « رب رجالٍ » - ولا : « رب زيدٍ » .

٢ - ويجب في مجرورها الظاهر أن يوصف ، كما رأيت في المثال آنفاً .

٣ - إذا جرت « رب » الضمير - وهذا قليل - وجب افراد الضمير وتذكيره وتمييزه ، نحو : « ربُّه رجلاً صالحاً صادقته » .

٤ - يجب تصدير « رب » .

٥ - تعمل « ربُّ » مذكورة ومحنوفة . ويكثر حذفها بعد الواو ، كقول الفرزدق يصف ذئباً :

وأطلسَ عَسَّالٍ وما كان صاحباً

دعوت بناري موهناً فأتاني

وأقل من ذلك أن تحذف بعد الفاء ، ومنه قول امرئ القيس :

فثليكَ حُبِّي قد طرقتُ ومرضع

فألهيثها عن ذي تمامٍ مُحْوَلٍ

وأقل منه أن تحذف بعد « بل » . ومنه قول الراجز :

بل بلدٍ ذي صُعدٍ وآ كامٍ

وقد تحذف وليس قبلها شيء من الحروف ، ومنه قول جميل :

رسمِ دارٍ وقتٌ في طَلَلِهِ كدت أقضي الغداة من جَلَلِهِ

٦ - إذا دخلت عليها « ما » الزائدة ، فالنائب أن تكفها عن العمل ،

وأن تلغي اختصاصها بالجل الاسمية ، فتصير صالحة للفعلية والاسمية على حد

سواء ، نحو : « ربما قرأ زيد قصة - وربما زيد قادم » . وقال بعضهم

بل لا تدخل عند ذلك إلا على الفعلية .

وقد يبقى لها عملها - وهو قليل - ومنه قول عدي بن الرعاء :

ربما ضربةٍ بسيفٍ صقيلٍ بين بصرى وطمننةٍ نجلادٍ

وإذا دخلت على الفعلية فالنائب في فعلها أن يكون ماضياً لفظاً

ومعنى ، وقد يأتي مستقبلاً ، كقوله تعالى : « ربما يؤذ الذين كفروا لو

كانوا مسلمين » .

٧ - في رب لغات كثيرة هي : رُبَّةٌ - رَبَّةٌ - رُبٌّ - رَبٌّ - رَبٌّ - رَبٌّ

- رُبَّتْ - رَبَّتْ - رُبَّتْ - رَبَّتْ - رُبَّتْ - رَبَّتْ - رُبَّتْ - رَبَّتْ -

رُبَّتْ - رَبٌّ - رَبٌّ - رَبٌّ - رُبٌّ .

هذا ، ومجروورها في محل رفع على الابتداء في نحو : « رب كتابٍ نافعٍ عندي » ، وفي محل نصب على المفعولية المقدمة في نحو : « رب كتابٍ نافعٍ قرأتُ » ، وفي محل رفع على الابتداء ، أو نصب على الاشتغال في نحو : « رب كتابٍ نافعٍ قرأته » . وإذا قدرت الاشتغال فيجب تقدير الفعل بعد « رب » ومجروورها ، لأن لها الصدارة في الكلام ، فيكون التقدير : « رب كتابٍ نافعٍ قرأتُ قرأته » .

ولما كان مجرور « رب » مرفوع المحل أو منصوبه ، جاز في تأبئه مراعاة المحل ، فتقول : « رب كتابٍ نافعاً قرأتُ » - ورب كتابٍ نافعٍ عندي » ، إلا أن مراعاة المحل في التاج المطوف قليلة ، نحو : « رب كتابٍ نافعٍ ورسالةٍ قرأتُ » .

[رَغْمًا]

مفعول مطلق منصوب ، نحو : « خرجت رَغْمَ المطرِ التزيرِ » .

[رَوَى]

فعل أمر من « رأى » والماء فيه للسكت .

[رُوِيَ]

هو تصغير ترخيمي للمصدر « إرواد » بمعنى « إمهال » . وله أربعة استعمالات :

١ - فيستعمل اسم فعل أمرٍ بمعنى « أمهل » ، وذلك إذا بنيته على الفتح ، نحو : « رويدَ زيداً » أي : أمهله . وقد اتصل به كاف الخطاب فيقال : « رويدك زيداً » .

٢ - وقد يستعمل للمعنى نفسه ، وهو على شكل مفعول مطلق

منصوب ، ويكون ذلك إذا فوّتته أو أضفته ، نحو : « رويداً زيداً -
و رويداً زيدٍ » .

٣ - وقد يستعمل نعتاً ، على حد التعت بالصدر ، نحو : « ساروا
سيراً رويداً » . وفي هذه الصورة قد يأتي صفة لمصدر محذوف ، فيكون
أيضاً مفعولاً مطلقاً ، ولكن على انثيابة عن المصدر ، لا على الأصالة كما
رأينا سابقاً ، ويكون ذلك إذا رأيت انساناً يستعجل في عملٍ ، وأجبت
أن يعالج عمله في تؤدة ، فنقول له : « رويداً » . والتقدير : عالج عملك
علاجاً رويداً .

٤ - وقد يستعمل حالاً ، نحو : « ساروا رويداً » . وهذا على
رأي البصريين الذين يميزون في مثل هذه المصادر أن تكون منصوبة على
الحالية ، وقد رأينا سابقاً أن هذه المصادر منصوبة على المفعولية المطلقة ،
لا على الحالية ، لأنها دالة على هيئة الحدث ، لا على هيئة الحدث .

[رَيْثٌ]

ظرف للزمان منقول عن المصدر ، وهو مصدر « راث يرث ريثاً »
إذا أبطأ . ثم ضُمِّنَ معنى الزمان ، ويراد به المقدار منه ، نحو :
« انتظر ريثاً صلي » .

استعمالاته :

١ - يستعمل مضافاً إلى الجملة ، نحو : « بقيت في الدار ريثاً
انقطع الطر - وسأبقى في البيت ريثاً ينقطع الطر » . ويعتبر في المثال
الأول مبنياً على الفتح في محل نصب ، وذلك لأن الجملة التي أضيف إليها

مبنية المصدر ، فصدرها فعل ماض ، أما في المثال الثاني فيعتبر معرباً منصوباً ، لأن صدر الجملة هنا معرب ، وهو الفعل المضارع .

٢ - ويستعمل مضافاً إلى المصدر المؤول من « ما » المصدرية وما بعدها ، نحو : « بقيت في الدار ريثاً انقطع المطر » ، التفسير : ريثاً انقطع المطر ، أو مضافاً إلى المصدر المؤول من « أن » وما بعدها ، نحو : « سألني ريثاً أن ينقطع المطر » . لكن إضافته إلى « ما » وحلتها أكثر .

٣ - ويكثر استعماله في الاستثناء المفرغ ، نحو : « ما قصد عندنا إلا ريثاً قرأ الفاتحة » . ومنه الحديث : « فم يلبث إلا ريثاً قلت » .

وهو في كل حالاته هذه منصوب على الظرفية الزمانية .

حرف الزاي

[زِهْ]

اسم فعل مضارع بمعنى « استحسن » . وأكثر ما يستعمل مكرراً ،
نحو : « زِهْ زِهْ » .

حرف السين

[س]

حرف استقبال يختص بالضارع ويخلصه للاستقبال ، نحو : « سيأتي زيدٌ » . وزعم الكوفيون أنه مختص من « سوف » .

[سَاءٌ]

اسم صوت لزجر الحمار كي يشرب .

[سبحان]

اسم ملازم للاضافة ، وللنصب على الفمولية المطلقة ، نحو : « سبحانَ اللهِ » . وهو يستعمل لعنيين : للتسبيح ، وللتعجب .

[سراع]

اسم فعل ماض بمعنى « أَسْرَعَ » ، نحو : « سراعَ زيدٌ سَفَرًا » ، فزيد فاعله ، وسفراً محوّل عن فاعل ، والأصل : سراعَ سَفَرٌ زيدٌ . وقد يكون فاعله مصدرًا مؤنلاً ، نحو : « سراعَ ما جاء زيدٌ » ، التأويل : سراعَ مجيء زيدٍ .

وسينه مثلثة : سُرْعان - سَرعان - سِرعان .

[سَع]

اسم صوت لزجر الابل .

[سعريك]

مفعول مطلق منصوب بالياء لأنه متى . وشأنه كشأن « حذاريك » و«حانتيك » ، فانتظرها . إلا أنه لا يستعمل إلا مع « ليك » ، فيقال : « ليك وسعديك » .

[سواء]

هو اسم أصله المصدر « استواء » ، لكنه يستعمل اسماً بمعنى « مستوي » ، وبسبب أصله المصدرية ، فإنه لا يثنى ولا يجمع عند الوصف به ، كقوله تعالى : « ليسوا سواءً من أهل » .

وله استعمالات كثيرة :

١ - فيستعمل نمثاً للكان ، نحو : « هذا مكان سيوى » ، والأحسن فيه حيثنذر أن يقصر وتكسر سينه ، كما رأيت في المثال .

٢ - ويستعمل اسماً بمعنى « الوسط » كقوله تعالى : « فاطلع فرآه في سواءٍ الجحيم » أي : في وسط الجحيم .

٣ - ويستعمل وصفاً بمعنى « التام » ، كقولك : « هذا درهم سواء » ، أي : تامٌ كاملٌ .

٤ - ويستعمل في الاستثناء ، فيكون بمنزلة « غير » في معناها وأحكامها ، نحو : « جاء القوم سوى زيد » . وهو في هذا مقصور مكسور السين .

[سوف]

حرف استقبال يختص بالمضارع . فهو مثل السين إلا أنه يخالفه في جواز اتصاله باللام ، كقوله تعالى : « ولسوف يطيك ربك قترضى » ، وفي جواز الفصل بينه وبين مضارعه بالفعل الملقى ، كقول زهير :
وما أدري ، وسوف - إخالٌ - إدري

أقوم آل حصنٍ أم نساء
وفيه لئان : سوف - سف - سو - سي .

[سوي]

انظر « سواء » .

[سي]

اسم بمعنى « مثل » ، وأصله : « سيوي » ، انقلبت واؤه ياءً وأدغمت في الياء ، وذلك لاجتماعها مع الياء وهي السابقة بالسكون .
ويشئ فيقال : « هذان الأمران سيان » ، أي : متماثلان لا فرق بينهما .

وقد يتركب مع « لا » النافية للجنس و « ما » ليفيد أن ما بعدها له نصيب أكبر في الحكم الذي لما قبلها ، نحو : « أحب الرياضة ولا سيا السباحة » . ويجوز في الاسم الذي يليها في هذا التركيب ثلاث أحوال : الرفع والنصب والجر . واعراب هذا الأسلوب وأحكامه مختلفة . انظر تفصيلها في باب « الأساليب - أسلوب ولا سيا » .

[لا سيما]

انظر « سي » .

حرف الشين

[شِ]

فعل أمر من « وشى يَشِي » ، نحو : « شِ الثوب » ، أي :
اجعل له وشياً وتلويناً .

[شَان]

اسم فعل ماضٍ بمعنى « اقترق » ، نحو : « شتان زيدٌ وعمرو في
الكرم » ، أي : اختلفا واقترقا في الكرم .

حرف الصاد

[ص]

اسم فعل أمر بمعنى « اسكت » . وينون فيقال : « صهِ » بمعنى :
اسكت عن كل حديث .

حرف العين

[ع]

فعل أمر من « وعى يعمى » بمعنى : حفظ يحفظ .

[عاج]

اسم صوت لزجر الناقة .

[عا عا]

اسم صوت لزجر المعز لكي يأكل .

[عاه]

اسم صوت لزجر الأبل .

[هاي]

اسم صوت لزجر الأبل .

[عدا]

١ - (فعل ماضٍ متصرف) :

فيأتي منه المضارع « يعدو » ، وفعل الأمر « أعدد » . وذلك

إذا استعملته في غير الاستثناء ، نحو : « عدا النزاعُ عدواً سريعاً » .

٢ - (فعل ماض جامد) :

وذلك إذا استعملته في الاستثناء ونصبت ما بعده ، نحو : « جاء القوم عدا زيدا » ، فيكون « زيدا » مفعولاً به ، أما الفاعل فيعود على المصدر المفهوم من الفعل السابق ، أو على اسم الفاعل منه ، أو على البعض . والتقدير : عدا المحيي زيدا - أو عدا الجائي زيدا - أو عدا البعض زيدا .

٣ - (حرف جر شبيه بالزائد) :

وذلك إذا استعملته في الاستثناء وجررت ما بعده ، نحو : « جاء القوم عدا زيدا » ، فيكون « زيد » مجروراً لفظاً منصوباً محلاً على الاستثناء .

[عَسَى]

اسم صوت لزجر البغل .

[عَسْرٌ]

اسم صوت لزجر الضأن .

[عسى]

كلمة تعني الرجاء . ولها استعمالات كثيرة ، وفي كل استعمال اختلف النحاة في إعرابها :

أ - (عسى زيدٌ أن يقوم) :

ولهذا الاستعمال اعرابات مختلفة :

١ - عسى : فعل ماض ناقص . زيد : اسمها مرفوع بها . أن :

يقوم : ناصب ومنصوب وفاعل مستتر . والمصدر المؤول في محل نصب خبر
عسى . والتقدير : عسى زيد قياماً .

ولما كان المصدر ، وهو حدث ، لا يقع خبراً عن الذات « زيد » ،
تأولوا هذه العبارة التأويلات الآتية : هي على تقدير مضاف محذوف قبل
الاسم : عسى أمرٌ زيدٍ القيام - أو هي على تقدير مضاف محذوف قبل
الخبر : عسى زيدٌ صاحبٌ قيامٍ - أو هي على تأويل المصدر باسم فاعل :
عسى زيدٌ قائماً - أو هي على تقدير « أن » ، زائدة : عسى زيد يقوم .
وفي هذا الاعتبار الأخير تكون الجملة في محل نصب خبراً لمسى . (وهذا
اعراب الجمهور) .

٢ - عسى : فعل ماض تام متعدي . زيد : فاعل مرفوع . أن
يقوم : ناصب ومنصوب وفاعل مستتر . والمصدر المؤول في محل نصب
مفعول به . التقدير : عسى زيدٌ القيام ، أي : قاربَ زيدٌ القيام .
(وهذا اعراب سيويه والبرد) .

٣ - عسى : فعل ماض تام لازم . زيد : فاعل مرفوع . أن
يقوم : ناصب ومنصوب وفاعل مستتر . والمصدر المؤول في محل جر بحرف
جر محذوف تقديره « من » . والجار والمجرور متعلقان بمسى . والتقدير :
عسى زيدٌ من القيام ، أي : قَرَّبَ زيدٌ من القيام . (وهذا اعراب
لسيويه والبرد أيضاً) .

٤ - عسى : فعل تام لازم . زيد : فاعله . أن يقوم : ناصب
ومنصوب وفاعل مستتر . والمصدر المؤول بدل من الفاعل . التقدير :
عسى زيدٌ قيامه ، أي : قَرَّبَ زيدٌ قيامه . (وهذا اعراب للكوفيين) .

٥ - عسى : فعل ناقص . زيدٌ : اسمه . أن يقوم : ناصب ومنصوب

وفاعل مستتر . والمصدر المؤول بدل من الاسم سدة مسدة الاسم والخبر
لسى . (واختار هذا الاعراب ابن مالك) .

ب - (عسى أن يقوم زيد) :

وفي هذا الاستعمال اعرابان :

١ - عسى : فعل تام . أن يقوم زيد* : ناصب ومنصوب وفاعل .
والمصدر المؤول فاعل لسى . التقدير : عسى قيامُ زيدٍ ، أي : قَرَّبَ
قيامُ زيد . (وهذا هو اعراب الجمهور) .

٢ - عسى : فعل ناقص . أن يقوم زيد* : ناصب ومنصوب وفاعل .
والمصدر المؤول سدة مسدة اسم عسى وخبرها . (وهذا اعراب ابن مالك) .

ج - (عسى زيد يقوم) :

لهنا اتفاق النحاة على أن « عسى » فعل ناقص ، وأن المرفوع
بمدها اسم لها ، وأن جملة المضارع غير المقترن بـ « أن » في محل نصب
خبراً لها .

د - (عسى زيد سيقوم*) :

واعراب هذا الاستعمال كاعراب سابقه باتفاق . إلا أن هذا الأسلوب
نادر الاستعمال . ومنه قول قسام بن راحة :

عسى طيبي* ، من طيبي* بعد هذه ،

ستطفي* غلاتِ الكئلي والجوانح (١)

(١) معنى البيت : عسى أن يتصر بعض طيبي* على بعضها الباغي بعد هذه
الحالة التي وصلوا إليها .

هـ - (عسى زيد قائماً) :

وهذا الاستعمال نادر أيضاً ، ومنه قول أحد الرجاز :
أكثرَ في اللومِ ملحاً دائماً لا تكثيرنَ إني عسيتُ صائماً
وفيه اعرابان :

- ١ - عسى : ناقصة . زيد : اسمها . قائماً : خبرها .
- ٢ - عسى : ناقصة . زيد : اسمها . قائماً : خبر لـ « يكون محذوفة ، التقدير : عسى زيد يكون قائماً . والجملة من « يكون المحذوفة : واسمها وخبرها خبر لمسى .

و - (عساه يقوم) :

وفيه اعرابات ثلاثة :

- ١ - عسى : حرف مشبه بالفعل . والماء اسمه . وجملة « يقوم » خبره . (وهذا اعراب سيبويه) .
- ٢ - عسى : فعل ناقص ، والماء ضمير نصب تاب عن ضمير الرفع ، وهو في محل رفع اسماً لمسى . وجملة « يقوم » في محل نصب خبراً لها . (وهذا اعراب الأَخفش) .
- ٣ - عسى : فعل ناقص . والماء خبره المقدم . وجملة « يقوم » اسمه المؤخر . (وهذا الاعراب للبرد والفارسي) .

ز - (عسى زيداً قائماً) :

وفيه اعرابان :

- ١ - عسى : حرف مشبه بالفعل . زيداً : اسمه . قائماً : خبره . (هذا الاعراب لسيبويه) .

٢ - عسى : فعل ناقص . زيداً : خبره المقسم . قائم : اسمه المؤخر (وهذا الاعراب للمبرد والفارسي) .

ح - (عسى زيد قائم) :

واتفقوا هنا على أن « عسى » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير الشأن المحذوف ، و « زيد قائم » مبتدأ وخبر ، والجملة منها في محل نصب خبراً لمسى .

[عَلُّ]

اسم بمعنى « فوق » . ولا يستعمل إلا مجروراً بـ « من » . كما لا يستعمل مضافاً مطلقاً ، فلا يقال : « أخذته من علِّ السطح » . وإذا أريد تنكيره ، بمعنى أن يدل على فوية غير محددة ، أعرب ، كقول امرئ القيس يصف فرسه :

مِكرٌ ، مِفرٌ ، مُقبلٌ ، مدبرٌ معاً
كجلودِ صخرٍ حطَّه السيلُ من علِّ

أي : من فوقٍ غيرٍ محدد .

وإن أريد تعريفه ، أي أن يدل على علو مخصوص معروف لدى السامع ، بني على الضم كالظروف المنقطعة عن الإضافة لفظاً لا معنى . ومن ذلك قول أبي النجم المجلي يصف فرسه :

أقبٌ من تحتٌ ، عريضٌ من علُّ

[عَلٌّ]

لغة في « لعل » . (انظر « لعل ») .

[على]

أ - (اسم بمعنى « فوق ») :

وذلك إذا جرت بـ « من » ، نحو : « نزلت من على المنبر » .
فتكون « على » اسماً في محل جر بمن ، وهي مضافة ، والمنبر مضاف إليه .

وزعم بعضهم أنها لا تكون إلا اسماً ، سواءً أجزت بمن أم لم تجر ، ففي قولك : « وقفت على المنبر » تكون « على » عندهم اسماً مبنياً على السكون في محل نصب على الظرفية المكانية متعلقة بوقفت ، وهي مضافة ، والمنبر مضاف إليه . ونسبوا هذا القول لسيويه .

ورد ابن هشام هذا المذهب بأمرين : بجواز حذفها ، كما في قول عروة بن حزام :

تحنّ قبيدي ما بها من صباية

وأخني الذي لولا الأثمي لقضاني

أي : لولا الأسوة لقضى عليّ ، فحذف حرف الجر « على » واتصّب المجرور بعدها . ولو كانت اسماً بمعنى فوق ، لما جاز ذلك ، إذ لا تقول : « جلست المنبر » وأنت تريد : « جلست فوق المنبر » . والأمر الثاني : أن العائد يجوز حذفه من جملة الصلة إذا كان الموصول مجروراً بعلى ، نحو : « جلست على الذي جلست » ، أي : على الذي جلست عليه . ولو كانت اسماً بمعنى فوق ، لما جاز ذلك ، إذ لا يقال : « جلست فوق الذي جلست » إلا أن تقول : « جلست فوق الذي جلست فوقه » .

ب - (حرف جر أصلي) :

ولها في ذلك ثمانية معانٍ :

١ - الاستعلاء الحقيقي ، نحو : « جلست على المقعد » ، أو المعنوي ، كقوله تعالى : « فضلنا بعضهم على بعض » .

٢ - مرادفة « مع » ، كقوله تعالى : « وآتى المال على حبه » ، أي : مع حبه له .

٣ - مرادفة « عن » ، كقولهم : « رضي الله عليه » ، أي : عنه .

٤ - التعليل ، نحو قوله تعالى : « ولتكبروا الله على ما هداكم » ، أي ، لهدايته إياكم .

٥ - مرادفة « في » ، كقوله تعالى : « ودخل المدينة على حين غفلة » ، أي : في حين غفلة .

٦ - مرادفة « من » ، كقوله تعالى : « الذين إذا اکتالوا على الناس يستوفون » ، أي : اکتالوا من الناس .

٧ - مرادفة الباء ، كقولهم : « اركب على اسم الله » ، أي : باسم الله .

٨ - الاستدراك والاضراب ، نحو : « زيد كثير المال ، على أنه بخيل » ، أي : لكنه بخيل . وفي هذه الصورة تكون هي ومجرورها - وهو المصدر المؤول من « أن » واسمها وخبرها - متعلقين بخبر محذوف لبدأ محذوف تقديره « التحقيق » . أي : زيد كثير المال ، والتحقيق كائن على أنه بخيل* .

ج - (زائدة) :

وزيادتها قليلة ، وأكثر ما يكون ذلك أن تكون تعويضاً من « على » ، أخرى محذوفة ، وذلك كقول أحد الرجاز :

إن الكريم - وأيك - يعمد

إن لم يجد يوماً على من يتشكل

أي : إن لم يجد من يشكل عليه ، فحذف « عليه » ثم عوض منها « على » قبل « من » . فتكون « من » على هذا الاعتبار مفعولاً به لفعل « يجد » ، وتكون « على » زائدة .

وقال ابن جني : بل هي أصلية ، و « من » مجرور بها ، وهما متعلقان بفعل « يتشكل » . أما فعل « يجد » فليس له مفعول لأن الكلام انتهى عنده ، ثم استأنف الشاعر متسائلاً . والتقدير : ان الكريم يتمل إذا لم يجد شيئاً ... نلى من يتشكل ؟

[عليّ]

اسم فعل أمر بمعنى « أولنيه » ، نحو : « عليّ بالكتاب » ، أي : ترك أمره لي . ويقال « عليّ بزيد » بمعنى : أرسلوه إليّ .

[عليك]

اسم فعل أمر بمعنى « الزمه » ، نحو : « عليك بزيد » .

[آهم]

مركبة من كلمتين : « عن » حرف الجر ، و « ما » الاستفهامية التي حذفت ألفها لدخول الجار عليها ، قال تعالى : « عمّ يتساءلون ؟ عن النبأ العظيم ؟ » .

[عس]

آ - (حرف جر أصلي) :

ولها في ذلك تسعة معانٍ :

- ١ - المجاوزة ، نحو : « خرجت عن الطريق » .
- ٢ - البديل ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « صومي عن أمك » ، أي : بدلاً منها .
- ٣ - مرادفة « على » ، كقوله تعالى : « ومن يبَخَلْ فانما يبَخَلْ عن نفسه » أي ، يبخل عليها .
- ٤ - التعليل ، كقوله تعالى : « وما نحن بتاركي آلِهتنا عن قولك » ، أي : بسبب قولك .
- ٥ - مرادفة « بعد » ، كقوله تعالى : « عما قليل ليصبحن نادمين » ، أي : بعد قليل .
- ٦ - مرادفة « في » ، نحو : « ضعف زيدٌ عن حملِ الرسالة » ، أي : ضعف في حملها .
- ٧ - مرادفة « من » ، كقوله تعالى : « وهو الذي يقبل التوبة عن عباده » ، أي : يقبلها من عباده .
- ٨ - مرادفة الباء ، كقوله تعالى : « وما ينطق عن الهوى » . والظاهر أنها في هذه الآية على حقيقتها ، أي هي للمجاوزة ، وأن المعنى : وما يصدر قوله عن هوى .
- ٩ - الاستعانة ، كقولهم « رميت عن القوس » ، أي : رميت بالقوس . والظاهر أنها هنا للمجاوزة أيضاً ، إذ المعنى : رميت السهام عن القوس .

ب - (حرف جر زائد لتعويض) :

ويكون ذلك إذا حذف من مكان ، فتذكر في مكان آخر لتعويض ، وذلك كقول الشاعر زيد بن رزين :

آبجزع أن نفس أتاها حمامها

فهلأ التي عن بين جنبيك تدفع ؟

أراد : فهلا تدفع عن التي بين جنبيك ؟ فحذفت « عن » من أول الموصول ، ثم زيدت بملءه .

ج - (حرف مصدري) :

وذلك في لغة بني تميم الذين يميلون العين في مكان الهمزة ، يقولون : « أريد عن أسافر » أي : أريد أن أسافر .

د - (اسم بمعنى « جانب ») :

وذلك حين تاجر بين أو على . فمن الأول قول قطري بن النجاعة :

فلقد أراني للرماح دربشة من عن يميني تارة وأمامي

ومن الثاني قول أحدم :

على عن يميني مررت الطير سنحاً

وكيف سنوح واليمين قطيع ؟

[عند]

اسم لكان الحضور ، نحو : « جلست عند زيد » ، أي في المكان الذي هو بحضوره ، أو لزمان الحضور ، نحو : « عند الامتحان ، بكرم المرء أو يهان » ، أي وقت حضور الامتحانات . وهو في الحالين ظرف منصوب ، فإن دل على المكان فهو ظرف مكان ، وإن دل على الزمان فهو ظرف زمان . وقد يجز بمن ، فيقال : « ذهب من عند زيد » . ولا يجز بغيرها . أما قولهم : « ذهب إلى عنده » فهو غلط ولحن .

[عندك]

اسم فعل أمر بمعنى « خذ » نحو : « عندك زيداً » ، أي : خذهُ .

[عَهْ]

اسم صوت يزجر به الضأن .

[عَوْضٌ]

ظرف زمان لاستغراق المستقبل مثل « أبداً » ، إلا أنه يختص بالنفي . وهو مربوب إن أضيف ، كقولهم : « لا أفعله عوض المائضين » ، فإن لم يضاف كان مبنياً إما على الضم ، وإما على الفتح ، وإما على الكسر ، نحو : « لن يأتي زيدٌ عوضٌ - أو : عوضاً - أو : عوضٍ » .

[عَيْبَرٌ]

اسم صوت لزجر الضأن .

[عَيْبِرٌ]

اسم صوت لزجر الابل .

حرف الفين

[غير]

اسم يعني خلاف ما يضاف اليه ، نحو : « زيدٌ غيرٌ كسولٍ » ،
أي زيد مجتهد .

وهو اسم ملازم للاضافة ، فان لم تكن في اللفظ ، فهي في المعنى ،
نحو : « قبضت عشرةً ليس غيرٌ » ، أي : ليس غيرها مقبوضاً .

وهو اسم موعل في الابهام ، فلا تفيد الاضافة تعريفاً ، فاذا
قلت : « جاء غيرٌ زيدٍ » لم يُعرف بالضبط مَنْ الجائي ، بل كل الذي
يعرف أن الجائي ليس زيداً ، ولهذا يصح وقوعه صفةً للنكرة رغم
إضافته ، فتقول : « جاء رجلٌ غيرٌ زيدٍ » ، كما يجوز نصبه على الحال ،
فتقول : « جاء زيدٌ غيرٌ راكبٍ » .

ولهذا الاسم استعمالات مختلفة :

١ - فيستعمل اسماً عادياً ، فيقع مواقع إعرابية مختلفة ، فهو فاعل
في نحو : « جاء غيرٌ زيدٍ » ، ومفعول في نحو : « رأيت غيرَ زيدٍ » ،
ومجرور في نحو : « مررت بغيرِ زيدٍ » ، ومبتدأ في نحو : « غيرك لا
يعرفني » .

وإذا أضيف إلى مستق اكتسب منه حكمه في العمل ، ففي قولك :
« غيرٌ قادمٍ الزيدان » ، يكون « غير » مبتدأ ، و « الزيدان » فاعل له

سدة مسدة الخبر عنه ، فكأنك قلت : « ما قدم الزيدان » (١) .

وهذا هو شأن « غير » دائماً ، فكما أضيفت إلى اسم سلبته جميع أحكامه ، وقامت مقامه في الجملة جاعلة إياه منافاً إليه . وسنرى ذلك واضحاً عند الكلام على استعمالها في الاستثناء .

٢ - ويستعمل وصفاً فيقع مواقع الوصف ، أي يكون خبراً ، نحو : « أنت غير عارف بي » ، ويكون حالاً ، نحو : « جاء زيدٌ غيرَ راكبٍ » ، ويكون نعتاً نحو : « جاء رجلٌ غيرٌ عاقلٍ » . إلا أنه لا ينعت إلا النكرة ، كما رأيت في المثال ، أو المرف بـ « ال » الجنسية ، لأن المرف بها قريبٌ من النكرة ، وذلك كقوله تعالى : « إهدنا الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين » ، حيث جاءت « غير » نعتاً للذين . وسبب ذلك أن « غير » موغل في التكبير ، فلا يعرف عند إضافته .

٣ - ويستعمل مع كلمة « ليس » في نحو : « قبضت عشرةً ليس غير » ، فيجوز فيه عدة أمور :

آ - ليس خيرٌ : بالرفع والتنوين ، فيكون اسماً لها ، والخبر محذوف ، تقديره : مقبوضاً .

ب - ليس غيراً : بالنصب والتنوين ، فيكون خبراً لها ، والاسم ضمير مستتر ، تقديره : ليس المقبوض غيراً .

(١) ولهذا كانت « غير » في حكم حرف النفي . وعليه فإضافتها شيء لفظي لا يستد به ، ولذا يجوز لممول المضاف إليه أن يقدم عليه ، تقول : أنا زيداٌ غير ضاربٍ ، لأنه في معنى : أنا زيداٌ لا أضرب . ولو كان اسماً حقيقياً لما جاز لممول المضاف إليه أن يقدم ، لأن المضاف إليه لا يهجم على المضاف ، وكذا معموله .

ج - ليس غيرُ : بضمه بلا تنوين ، فيكون اسماً لها ، والخبر محذوف . ثم اختلفوا في هذه الضمة : فقال بعضهم : هي ضمة اعراب ، وحذف التنوين بسبب نية المضاف اليه ، إذ النية : ليس غيرها مقبوضاً . وقال آخرون : بل هي ضمة بناء لا تقطاعه عن الاضافة لفظاً لا معنى ، على حدِّ « لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ » . وعلى هذا يكون مبنياً على الضم في محل رفع اسماً لها . كما يجوز اعتباره خبراً لها والاسم ضمير مستتر .

د - ليس غيرَ : بفتحة بغير تنوين ، فيكون خبراً لها منصوباً باتفاق ، وحذف التنوين لأن المضاف اليه منويٌ لفظه ، والاسم ضمير مستتر تقديره « هو » .

وعلى كل الحالات فالجملة من « ليس » واسمها وخبرها نصب للنكرة قلبها .

هـ - وتستعمل « غير » في الاستثناء فيكون لها حكم المستثنى الواقع بعدها على شكل مضاف اليه :

أ - فيجب نصبها إذا كان الكلام تاماً مثبتاً ، نحو : « جاء القومُ غيرَ زيدٍ » (١) .

ب - ويجوز الاتباع والنصب إذا كان الكلام تاماً منفيّاً ، نحو : « ما جاء القومُ غيرَ زيدٍ - وغيرُ زيدٍ » .

(١) هذا هو رأي المناربة الذي اختاره ابن عصفور . أما الفارسي فاعتبرها في هذه الحالة - أي حالة اتصافها عند تمام الكلام وثبوته - منصوبة على الحال ، واختار ذلك ابن مالك . ويرى آخرون أنها منصوبة على التشبيه بطرف المكان . واختار هذا الوجه ابن الباقش .

ج - وتكون بحسب العوامل إذا كان الكلام مفرغاً ، نحو : « ما جاء غير زيدٍ - وما رأيت غيرَ زيدٍ - وما مررت بغيرِ زيدٍ » .

هـ - وإذا أضيفت « غير » إلى مبني ، كالضائر مثلاً ، جاز الإبقاء على امرأها ، فتقول : « جاء غيرك » بالرفع ، وجاز بناؤها على الفتح شأن كل المبهات إذا أضيفت إلى مبني ، فتقول : « جاء غيرك » بالبناء على الفتح في محل رفع .

حرف الفاء

[ف]

آ - (حرف عطف) :

وذلك في نحو قولك : « جاء زيد فسلمت عليه » . وهذه تفيد
ثلاثة أمور :

١ .. الترتيب ، وهو نوعان : ترتيب معنوي ، بمعنى أن ما بعدها
يأتي في الزمن بعد الذي قبلها ، كما هو ظاهر في المثال ، وترتيب ذكري ،
وهو عطف من عمل على عمل ، نحو : توضأ زيد : فغسّل وجهه ويديه ،
ومسح رأسه ورجليه ، ، ونحو : « قلت زيدا : قتل كذا وكذا » ،
فواضح من هذين المثالين أن غسل الوجه قد سبق الوضوء ، وأن القول
قد سبق الكلام .

ومن النحاة من قال : إن معنى الترتيب ليس لازماً لها ، بدليل
قوله تعالى : « وكم من قرية أهلكناها ، فجاءها بأسنا » ، إذ مجيء
البأس قبل الأهلاك لا بعده ، وبدليل قول امرئ القيس :

فما بك من ذكره حبيبٍ ومنزلٍ

بسيطٍ اللوى بين الدخولِ فحوّملِ

إذ ليس بين « الدخول وحومل » (١) أي نوع من أنواع الترتيب .

(١) الدخول وحومل : مكافئ .

٢ - التنعيب : ومعناه أن الذي بعدها واقع عقب الذي قبلها بنير فاصل بينها ، سواء أكان بين الاثنين وقت قصير ، أم طويل ، فالأول نحو : « جاء زيد فعمرو » ، إذ الوقت بين مجيئها قصير ، لأن مجيء الثاني لا يحتاج إلى مهلة طويلة ، والثاني نحو : « تزوج زيد فولد له ولد » ، إذ الوقت بين ميلاد الولد وزواج أبيه طويل ، لأن الحدث الثاني يحتاج إلى مهلة تسعة أشهر على الأقل !

٣ - السببية : وهذا المعنى لازم لها إذا كانت « أن » مضمرة بعدها ، نحو قول الشاعر :

ألا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيب

وهذا المعنى غالب فيها إذا عطفت جملة على جملة ، كقوله تعالى : « فوكره موسى ، قضى عليه » ، أو إذا عطفت صفة على صفة ، كقوله تعالى : « ثم إنكم أيها الضالّون المكذّبون لآكلون من شجرٍ من زقومٍ فمائلون منها البطون » ، فواضح من هذه الشواهد أن إخبار الشباب سبب لتمني عودته ، وأن القضاء على الرجل نتيجة وكر موسى إياه ، وإن امتلاء البطون نتيجة الأكل من شجر الزقوم .

ب - (رابطة للجواب) :

وهي الواقعة في جواب الشرط ، نحو : « إذا جاء زيد فأكرمه » ، والواقعة في شبه جواب لشبه شرط ، نحو : « الذي يأتيني فله درهم » . وهذه حرف عاطل لا عمل له .

ج - (زائدة) :

وهي التي ترى حيث لا يصح وقوعها ، وذلك كالواقعة في الخبر في

نحو قولك : « زيدٌ فاضربه » ، والواقعة في جواب لَمَّا ، نحو قولك :
« لما جاء زيد فسلمت عليه » ، إذ لا تقع الفاء في مثل هذه المواضع .

د - (حرف استئناف) :

وذلك إذا وقعت بين جملتين لا يصبح المطف بينها لاختلافها خبراً
وانشاءً ، نحو : « إئتني فاني أكرمك » ، وقوله تعالى : « إنا أعطيناك
الكوثر ، فصلٍ لربك وانحر » .

ومن النجاة من أنكر مجيء الفاء للاستئناف . واعتبرها في مثل
هذه المواضع حرفاً للسببية المحضة .

هـ - (فعل أمر) :

وذلك في نحو قولك : « فِ بوعدك يا فتى » ، فالفاء فعل أمر
من « وفي يفي » .

و - (تزيينية) :

وهي التي لا يراد بها عطف ولا غيره . ولا توجد إلا في كلمة
« فصاعداً » وما أشبهها . (انظر « فصاعداً ») .

[فاع]

اسم صوت لزجر النعم .

[فرطك]

اسم فعل أمر بمعنى « احذر ما أمامك » .

[فصاعداً]

في نحو قولك : « مع الكتاب بخمس ليرات فصاعداً » : الفاء
تزيينية . صاعداً : حال منصوبة ، وعاملها وصاحبها محذوفان . والتقدير :
مع الكتاب بخمس ليرات فليذهب العدد صاعداً . هكذا يقدر النحاة ،
وفيه زلر ، لأنها بذلك تكون عاطفة لجملة على جملة ، وليست زائدة لازية .

[فَقَطَّ]

اسم فعل مضارع بمعنى « يكتفي » .

[فُسِّمَ]

انظر « تَمَّ » .

[في]

آ - (حرف جر أصلي) :

ولها ثمانية معانٍ :

- ١ - الظرفية ، وهي إما مكانية ، نحو : « جلست في الدار » ،
أو زمانية ، نحو : « سافرت في المساء » ، أو مجازية ، نحو قوله تعالى :
« ولكم في القصص حياة » .
- ٢ - المصاحبة ، كقوله تعالى : « فخرج على قومه في زينته » ،
والظاهر أنها للظرفية .
- ٣ - التعليل ، كقول الرسول ﷺ : « دخلت امرأة النار في
هرة » ، أي : بسبب هرة .

- ٤ - الاستملاء ، كقوله تعالى : « وَأَصْلَيْتَكُمْ فِي جُنُوعِ النَّخْلِ » ، أي : على جنوع النخل .
- ٥ - مرادفة الباء ، نحو : « أنت خير في هذا الأمر » ، أي : خير به .
- ٦ - مرادفة « إلى » ، كقوله تعالى : « فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ » ، أي : إلى أفواههم .
- ٧ - مرادفة « من » ، كقوله : « أَخَذْتُ كِتَابًا فِي خَمْسَةِ كُتُبٍ » ، أي : من خمسة كتب .
- ٨ - المقايسة ، وهي الداخلة بين مفعول سابق ، وفاضل لاحق ، كقوله تعالى : « فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ » ، أي : فما متاع الحياة الدنيا بالقياس إلى الآخرة إلا قليل .

ب - (حرف جر زائد) :

وهي نوعان :

- ١ - زائدة للتعويض ، وهي التي تأتي عيوضاً من أخرى محذوفة ، كقوله : « أَكَلْتُ فِيهَا رَغَبٌ » ، إذ الأصل : « أَكَلْتُ مَا رَغَبْتُ فِيهِ » . فحذفت « في » من جملة الصلة ، فعوض منها أخرى جارة للموصول . وعلى هذا يكون الموصول مجروراً لفظاً منصوباً محلاً على أنه مفعول به لفعل « أَكَلْتُ » .
- ٢ - زائدة للتوكيد ، وهي الداخلة على مفعول فعل متعدٍ قادر على الوصول إلى مفعوله بنفسه ، كقوله تعالى : « وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا » ، أي : اركبوها . والظاهر أنها الأصلية الظرفية ، وأن الفعل لم يأخذ مفعوله لعدم تعلق النرض به .

حرف القاف

[ق]

فعل أمر من « وقى يقي » ، نحو : « قِ نَفْسَكَ مِنَ الْبَرْدِ » ،
أي : احفظها .

[قد]

آ - (اسم بمعنى « حسب ») :

وهذه تستعمل على وجهين :

١ - مبنية على السكون ، نحو : « قدَّ زيدِ درهمٌ » و « قدني درهمٌ » ، فتزاد نون الوقاية بينها وبين ياء التكامل للحفاظ على سكونها .

٢ - ومعرية ، نحو : « قدُّ زيدِ درهمٌ » و « قدني درهمٌ » ،
بغير نون وقاية .

وهي في كل ذلك اسم مرفوع على الابتداء ، أو في محل رفع على
الابتداء ، ودرم : خبر عنه . والمعنى : حسبِّي درهمٌ ، وحسبُ
زيدِ درهمٌ .

ب - (اسم فعل مضارع) :

بمعنى « يكفي » . وذلك في نحو قولك : « قدَّ زيداً درهمٌ » ،
فيكون « زيداً » مفعولاً به ، و « درهمٌ » فاعلاً لاسم الفعل .

ج - (حرف) :

وهذه لا تدخل إلا على الفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من النواصب والجوازم وحروف الاستقبال ، فلا يقال : « قد نيمَ الرجل زيد - ولا : قد » أو « كتبُ - ولا : قد ما جاء زيد - ولا : قد لن أسافر - ولا : قد سوف أسافر » . ومثال ما توفرت فيه الشروط : « قد جاء زيدٌ » .

هذا ، وتعتبر « قد » مع الفعل كالكلمة الواحدة ، فلا يجوز الفصل بينها إلا بالقسم ، نحو : « قد - واقه - جاء زيدٌ » . وقد يحذف الفعل بعدها لدليل ، كقول النابتة :

أفدَ الثَّرَحْلُ غيرَ أنْ رِكابنا

لما تَزَلْ بِرحالنا ، وكانَ قدِ

أي : وكانَ قد زالت .

ولها خمسة معانٍ :

١ - التوقع ، نحو : « قد يقدم الغائبُ » ، أي : أن قدومه متوقعٌ بين وقتٍ وآخر . وهذا المعنى لا يكون لها إلا مع المضارع .

٢ - تقريب الماضي من الحال ، نحو : « قد قام زيدٌ » . تقول ذلك إذا كان قيامه قد جرى قبل كلامك بقليل . فأما إن كان مبعداً في الماضي فلا يجوز ذلك ، وكذلك إذا كان الفعل مما لا يدل على الزمان ، وتلك هي الأفعال الجامدة مثل « ليس - عسى - نعم - بئس .. الخ » .

٣ - التقليل ، ولا يكون لها هذا المعنى إلا وهي داخلة على المضارع ، نحو : « قد يصدق الكذوبُ » ، أي : ربما يصدق .

- ٤ - التثنية ، نحو : « قد أقرأ في اليوم كتابين » ، أي : كثيراً ما أقرأ في اليوم كتابين .
 ٥ - التحقيق ، نحو : « قد جاء زيد » .

[قَرَّكَ]

اسم فعل أمر بمعنى « اكتب » .

[قَط]

آ - (ظرف زمان) :

لاستفراق ما مضى ، ولا تكون إلا بعد نبي ، نحو : « ما فعلته قط » . وهي مبنية على الضم أو الكسر أو السكون . وفيها لفات : قَطٌّ - قَطٍ - قُطٌّ - قُطٍ - قَطٌّ - قَطٍ .

ب - (اسم بمعنى « حسب ») :

وهذه مخففة الطاء ساكتها ، نحو : « قطّ زيد درهم » ، فتكون مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ ، ودرهم : خبر .

ج - (اسم فعل مضارع) :

وهذه تدخل فون الوقاية بينها وبين ياء التكلم ، نحو : « قطني درهم » ، فتكون الياء مفعولاً به ، و« درهم » فاعلاً لاسم الفعل .

[قَطَّكَ]

اسم فعل أمر بمعنى « اكتب » أو « إته » .

[قَوْسٍ]

اسم صوت للدجاج لحته على الأكل .

حرف الطاف

[ك]

آ - (حرف جر) :

ومعناه التشبيه ، نحو : « زيد كالأسد » . وقد لفتق له النحاة معاني أخرى لا تثبت عند التحقيق .

ب - (حرف جر زائد) :

وهو الذي في قوله تعالى : « ليس كمثلِه شيء » . وقد تأوله بعضهم على الأصالة ، فجعله اسماً مؤكداً بكلمة « مثله » .

ج - (اسم بمعنى « مثل ») :

ولم يسلم بذلك سيويه إلا في الضرورة ، كقول المجاج :

يضحكَن عن كالبَرَدِ النهم^(١)

حيث الكاف اسم مبني على الفتح في محل جر مجرف الجر « عن » ، وهو مضاف ، والبرد : مضاف إليه .

وقال كثير ، منهم الأخفش والفارسي : يجوز اعتبار كل كاف جارة

(١) النهم : النائب .

اسماً ، فجوزوا في نحو : « زيد كالأسد » أن تكون الكاف في موضع رفع خبراً للمبتدأ ، والأسد مخفوضاً بالاضافة .

ورد ابن هشام هذا المذهب بدعوى أن الكاف غير سالبة للجر بحروف الجر ، إذ لم يسمع « مررت بكالأسد » . وليس بشيء ، لأن الاسمية لا يقرها صلاحية الكلمة للجر بالحرف ، فما أكثر الكلمات التي لا خلاف في اسميتها ، ومع ذلك لا يمكن إدخال الجار عليها (١) .

د - (ضمير متصل) :

وذلك في نحو : « زيد أكرمك » .

هـ - (حرف خطاب) :

ولا محل لهذا من الاعراب لأنه حرف . وهو يوجد في أسماء الإشارة مثل « ذلك - تلك - أولئك » ، وفي الضمير المنفصل المنصوب مثل « إياك - إياك ... » ، على مذهب من يرى أن « ايا » وحده هو الضمير ، وفي بعض أسماء الأفعال مثل « دونك - عليك - رويدك ... » .

[طائفة]

انظر « كَأَنَّ » .

[كَأَنَّ]

حرف بسيط يدخل على المبتدأ والخبر فينصب الأول ويرفع الثاني . وله معنيان :

(١) من ذلك مثلاً كلمة « لدى » ، فالنحاة يجمعون على اسميتها ، وعلى أنها ليست قابلة للجر بالحرف ، إذ لا يقال : من لديه - أو : في لديه ...

١ - التشبيه ، وهو الغالب عليه ، والتفق عليه ، نحو : « كان زيدا أسدًا » .

٢ - الشك والظن ، ولا يكون هذا إلا إذا كان الخبر مشتقًا ، نحو : « كان زيدا مقبلًا » .

هذا ، وقع « كان » في تركيب غريب اختلف النحاة في اعرابه ، وهو مثل قولك : « كأنك بالدينا لم تكن » .

قال الفارسي : الكاف حرف خطاب ، والباء زائدة ، فيكون أصل العبارة : « كان الدينا لم تكن » . وهذا أسهل الاعرابات وأكثرها محافظة على المعنى .

وقال غيره : الكاف اسم كان ، والباء بمعنى « في » ، وهي متعلقة بتكن ، وتكن تامة فاعلها ضمير المخاطب المستتر . والتقدير : كأنك لم توجد في الدينا .

وقال ابن عصفور : الكاف زائدة كافة ، والباء زائدة ، فالتقدير : كأنما الدينا لم تكن .

وقال ابن عمرون : الكاف اسم كان ، والجار والمجرور خبرها ، وجملة لم تكن حال . والتقدير : كأنك موجود في الدينا ولم تكن !

وقال الطرزي : الأصل : كأنك تبصر الدينا لم تكن ، ثم حذف الفعل وزيدت الباء (١) .

[كأنما]

مكفوفة كافة لا عمل لها .

(١) كان قصدنا من عرض هذه الاعراب الكثرة عليك أن ترى سلامة اعراب الفارسي وفضله على غيره .

[كَأَيْنَ]

ويقال فيه « كَأَيْنَ » . كما أن نونه تكتب نوناً مرة ، وتنوينا مرة أخرى ، هكذا « كَأَيِّ » .

وهو اسم مبهم يكتفى به عن العدد الكثير ، نحو : « كَأَيْنَ مِنْ كِتَابٍ قَرَأْتَ » ، أي : قرأت كثيراً من الكتب .

أحكامه :

١ - هو مبني على السكون .

٢ - واجب التصدير .

٣ - مفتقر إلى التمييز بسبب إبهامه .

٤ - الناب على تمييزه أن يكون مجروراً بمن ، كقوله تعالى : « وَكَأَيْنَ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ » ، وقوله : « وَكَأَيْنَ مِنْ دَابَّةٍ - وَكَأَيْنَ مِنْ نَبِيٍّ - وَكَأَيْنَ مِنْ قَرْيَةٍ ... الخ » .

وقد يأتي تمييزه منصوباً ، على قلة ، ومنه قول الشاعر :

أطرد اليأس بالرجاء فكأين آلماً حم يسره بعد عشر

٥ - لا يجوز جره بحرف ، فلا يقال : « بكأين تباع هذا الثوب » .

٦ - إذا وقع مبتدأ فلا يكون خبره إلا جملة .

٧ - ويقع مواقع اعرابية مختلفة : فهو مبتدأ في نحو : « كَأَيْنَ مِنْ كِتَابٍ لَمْ أَقْرَأْ » ، أي : كثيراً من الكتب لم أقرأه ، وهو مفعول به في نحو : « كَأَيْنَ مِنْ كِتَابٍ لَمْ أَقْرَأْ » ، أي : كثيراً من الكتب لم أقرأه ، وهو مفعول مطلق في نحو : « كَأَيْنَ مِنْ مَرَّةٍ سَافَرْتُ » ، أي : سافرت عدة مرات ...

[كَفَّحٌ]

بفتح الكاف وكسرها : اسم صوت لجزر الطفل عما يُتَقَدَّرُ منه .

[كَزَا]

أ - (كناية عن شيء) :

وذلك في نحو قولك : « قلت لفلان كذا وكذا ، و « فلت به كذا وكذا ، و « هل تذكر يوم كذا وكذا ؟ » ... الخ . و«أعراب هذه كأعراب التي تليها .

ب - (كناية عن عدد) :

وذلك في نحو قولك : « اشتريت كذا كتاباً ، ، أي اشتريت عدداً غير معلوم من الكتب .

وهذه لا تختلف عن « كَأَيْن » إلا في شيئين : أولهما أنها ليست واجبة التصدر ، والثاني أن تمييزها لا يكون إلا منصوباً . كما أن الغالب عليها أن تستعمل مكررةً بالمطف ، نحو : « قرأت كذا وكذا كتاباً ، .

وهي والتي قبلها تهمان مواقع إعرابية مختلفة ، فهي مبتدأ في نحو : « كذا رجلاً جاءنا ، ، أي : عددٌ من الرجال جاءنا ، وفاعل في نحو : « جاءنا كذا رجلاً ، ، أي : جاءنا عددٌ من الرجال ، ومفعول به في نحو : « اشتريت كذا وكذا كتاباً ، ... الخ .

ج - (مركبة) :

من كاف التشبيه ، و « دا ، الاشارة ، نحو قولك : « كذا كرمي ، ، أي : كرمي مثل هذا .

ويدخل على « كذا » هذه ما يدخل على أسماء الإشارة ، فتدخلها
 « ها » التنيية ، فيقال : « هكذا كرمي » ، وحرف الخطاب ، فيقال :
 « كذلك كرمي » ، ولام البد مع حرف الخطاب ، فيقال : « كذلك كرمي » .

ونصب على « كذا » هذه أن تستعمل مفعولاً مطلقاً ، نحو :
 « كذلك فاعملوا » ، أي : اعملوا عملاً كهذا العمل . فاذا اعتبرنا الكاف
 التشبيية حرف جر كانت هي ومجروها متعلقين بصفة محذوفة لمفعول مطلق
 محذوف ، والتقدير : اعملوا عملاً كائناً كذلك العمل ، وان اعتبرناها اسماً
 بمعنى مثل - وهذا جائز خلافاً لابن هشام - كانت هي في محل نصب على
 المفعولية المطلقة نائبةً عن المصدر ، والتقدير : اعملوا مثل هذا العمل .
 وكان اسم الإشارة بعدها مضافاً إليه .

[كذلك]

انظر « كذا » المركبة .

[كلٌّ]

اسم موضوع للاستفراق . فان أضيف إلى المفرد النكرة ، نحو :
 « كل رجلٍ يعرف ذلك » ، أو إلى الجمع المعروف ، نحو : « كل الرجال
 يعرفون ذلك » ، كان معناه استفراق الأفراد ، وإن أضيف إلى المفرد
 المعرفة ، نحو : « كل الرجل صالح » ، كان معناه استفراق أجزاء الفرد
 الواحد .

ولهذا الاسم استعمالات مختلفة وفي كل استعمال له أحكام :

١ - فاذا أريد استعماله نعتاً لنكرة أو معرفة من أجل الدلالة على
 كماله ، وجب أن يضاف إلى اسم ظاهر يماثل الموصوف لفظاً ومعنى ، نحو :
 « رأيت رجلاً كلَّ الرجل » ، وكقول الشاعر :

وإن الأئلي حانت يفتلج دماؤهم
مُ القومُ كلُّ القومِ يا أمَّ خالدٍ

وفي هذا الاستعمال لا يكون معناها إلا بيان كمال الموصوف ، وأنه يشتمل على جميع صفات جنسه .

٢ - وإذا أريد استعمالها للتوكيد ، وجب إضافتها إلى ضمير يعود على المؤكِّد ، كقوله تعالى : « فسجد الملائكة كلهم » .

٣ - فإن لم تستعمل لنت أو توكيد ، بل كانت بحسب العوامل ، جاز إضافتها إلى الظاهر ، كقوله تعالى : « كل نفس بما كسبت رهينة » ، وجاز أفرادها ، كقوله تعالى : « وكلاً ضربنا له الأمثال » .

٤ - وإذا أضيفت إلى ضمير لا يعود على مؤكِّد قبلها ، فالتأنيب إلا تقع إلا مبتدأ ، نحو : « كلهم يعرف زيداً » ، ولا يقال : « جاء كلهم » ، بإيقاعها فاعلاً ، ولا : « رأيت كلَّكم » ، بإيقاعها مفعولاً ، الخ .

ويترتب على هذا أنها إذا أضيفت إلى اسم مماثل لاسم قبلها كانت نعتاً ، وإذا أضيفت إلى ضمير يعود على اسم قبلها كانت توكيداً ، فإن لم يكن هذا ولا ذلك كانت بحسب العوامل .

٥ - ولفظ « كل » مفرد مذكر ، أما معناها فبحسب ما تضاف إليه . فإن أضيفت إلى نكرة وجب مراعاة المعنى ، فقول : « كل رجل يعرف زيداً » - كل امرأة تعرف زيداً - كل قوم يعرفون زيداً .

٦ - وإن أضيفت إلى المعرفة ، أو قطعت عن الإضافة لفظاً ، جازت مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى ، قول : « كل الرجال يعرف زيداً » -

أو : يعرفون زيداً ، وكل* يعرف زيداً - أو : يعرفون زيداً ، ، فمن
مراعاة اللفظ قوله **مَرَّيْئِي** : « كلّم راع ، وكلّم مسؤول عن رعيته ، ،
وقوله تعالى : « كل* يعمل على شاكلته ، ، ومن مراعاة المعنى قوله :
« كل* له قاتون - وكل* في فلكك يسبحون » .

[كل - كلتا]

اسمان موضوعان لاستغراق الاثنين ، كما وضعت « كل » لاستغراق
الجميع .

ويختلفان عنها في أمور ، كما يتفقان في أمور :

١ - لا يستعملان نمناً لبيان كمال المنعوت .

٢ - يستعملان مثلها في التوكيد ، فيقال : « جاء الرجلان كلاهما -
ورأيت اثنتان كليهما » .

٣ - إضاقتها إلى ضمير لا يعود على مؤكّد قبلها لا توجب إيقاعها
موقعاً للبداً دائماً ، كما هو الشأن مع « كل » ، بل يجوز أن يقعا مواقع
إعرابية مختلفة ، فها مبتدأان في نحو : « كلاهما يعرفني - كلتاكما تعرفني » ،
وفاعلان في نحو : « جاء كلاهما - جاءت كلتاها » ، ومفعولان في نحو « رأيت
كليهما - رأيت كلتيكما » .

٤ - خلافاً لـ « كل » ، يجب إضاقتها دائماً لفظاً ومعنى إلى كلمة
واحدة معرفة دالة على اثنين ، فيقال : « كلاهما - كلا الرجلين - كلاهما -
كلا الرجلين » ، ولا يقال : « كلا رجلين - كلا زيد وعمرو » .

٥ - يجوز دائماً مراعاة لفظها المفرد ، ومراعاة معناها المتى ، فتقول :
« كلاهما يعرف زيداً - أو : كلاهما تعرفان زيداً » ، إلا إذا كان الحدث

متبادلاً بينها ، فنندتذتجب مراعاة اللفظ ، فنقول : « كلاهما يجب صاحبه » ، ولا يجوز أن نقول : « كلاهما يجبان صاحبها » ، لأن المعنى المراد أن كلا واحد منها يجب الآخر ، فلو لم تراعى اللفظ لانقلب المعنى وصار أن لهما صاحباً مشتركاً ، وأن كل واحد منها يجب هذا الصاحب .

٦ - إذا أضيفت « كلا وكلتا » إلى الاسم الظاهر كالتا في الأعراب كالفرق القصور ، فتأزمان الالف مقدرَةً عليها الحركات الثلاث ، تقول : « جاء كلا الرجلين - رأيت كلا الرجلين - مررت بكلا الرجلين » ، أما إن إضيفنا إلى الضمير ، فهنا ملحقتان بالثني في إعرابه ، فتلحقها الالف في حالة الرفع ، والياء في حالتي النصب والجر ، تقول : « جاء كلاهما - رأيت كليهما - مررت بكليهما » .

[كلاً]

حرف ردع وزجر لا عمل له ، قال تعالى : « أطلّغَ النبيّ ، أم اتّخذتَ عند الرحمن عهداً ؟ ! كلا . سنكتب ما يقول » .
وقد تأتي في أوائل السور لمعنى الاستفتاح فقط ، كقوله تعالى : « وما هي إلا ذكرى للبشر . كلا والقمر » .

[كلما]

كلمة مركبة من « كل » و « ما » المصدرية ، ولا يلبها إلا جملتان ، ولهذا اشبهت أدوات الشرط ، بل لقد رأى بعضهم عدها في أدوات الشرط تسبيلاً واختصاراً . ومثالها : « كلما جاء زيدٌ أكرّمته » . وتعرب على الشكل التالي :

كل : منصوبة على الظرفية الزمانية ، متعلقة بالفعل « أكرّمته » ،

الذي هو جواب في المعنى . وهي مضافة إلى المصدر المؤول بعدها . (وانما اكتسبت الظرفية من هذا المصدر النائب عن الظرف كما سنرى) .

ما : مصدرية زمانية .

جاء زيد : فعل وفاعل . والمصدر المؤول من « ما » والجملة في محل جر بالاضافة . (وهذا المصدر فيه معنى الظرف ، لأنه على تقدير مضاف محذوف : كل وقت مجيء زيد . فتكون نيابته عن الظرف كنيابة المصدر عنه في نحو قولك : « جئتك صلاة المصير » ، أي : وقت صلاة المصير . وهذا المعنى قد انتقل منه إلى كلمة « كل » ، لأن هذه الكلمة تأخذ معناها مما تضاف إليه) .

أكرمته : فعل وفاعل مفعول به .

جملة : « جاء زيد » : صلة « ما » لا محل لها من الاعراب .

جملة « أكرمته » : ابتدائية مؤخره من تقديم لا محل لها من الاعراب ، إذ الأصل : أكرمت زيدا كلما جاء ، أو هي شبه جواب شرط لا محل لها من الاعراب .

وعلى هذا الاعراب يكون تقدير التركيب كله : « أكرم زيدا في كل مجيء له » .

وهناك إعراب آخر يجمل « ما » اسماً فكرةً بمعنى « وقت » ، فتكون الجملة بعدها نعتاً لها ، لكن هذا يوجب إلى تقدير عائد في الجملة يعود على « ما » ، كي ترتبط الجملة الصفة بموصوفها ، فيكون التقدير : كل وقت مجيء فيه زيد أكرمه . والاعراب الأول أقرب إلى المعنى وأبسط .

١ - (خبرية) :

وهذه يخبر بها عن المدد الكثير ، نحو : « كم كتاب قرأت !! » ،
أي : قرأت كثيراً من الكتب . وسميت خبرية لأن الكلام معها ليس على
جهة الاستفهام ، وإنما هو على جهة الاخبار .

٢ - (استفهامية) :

وهذه يطلب بها تعيين المدد ، نحو : « كم كتاباً قرأت ؟ » .

وتشتركان في أمور وتختلفان في أخرى :

١ - فتشتركان في أن كليهما : اسم ، مبهم ، كناية عن عدد ،
مفتقر الى التمييز ، مبني على السكون ، واجب التصدير .

أما اختلافها ففي شيئين : في المعنى ، وفي التمييز : فمعنى الأولى
الاخبار بالكثرة ، ومعنى الثانية الاستفهام عن المدد . وتمييز الأولى بجرور
دائماً بالاضافة (١) أو بن ، وتمييز الثانية منصوب أبداً (٢) . وذلك ظاهر
في المثالين السالفين .

ثم إن تمييز الاستفهامية لا يكون إلا مفرداً ، أما تمييز الخبرية ،

(١) ولكن يجب نصبه إذا فصل بينه وبين « كم » فاصل ، نحو « كم
عندي كتاباً !! » . إذ لا نحوور الاضافة عند وجود الفاصل .

(٢) ويجوز جره بمن إذا جرت « كم » الاستفهامية بجر ، نحو :
« بكم من قرش اشتريت الكتاب ! » . وقد مجنف الجار فيقال : « بكم قرش
اشتريت الكتاب ؟ » والأفضل نصبه على كل حال ، فتقول : « بكم قرشاً اشتريت
الكتاب ؟ » .

فيجوز إفراده ، نحو : « كم كتابٍ قرأتُ !! » ، كما يجوز جمعه ،
نحو : « كم كتبٍ قرأتُ !! » .

هذا ، وللكلمتين مواقع إعرابية مختلفة :

١ - فإن مُبْتَدَأً بالذات ووليها اسم مرفوع ، كاتنا في موقع الخبر
المقدم ، نحو : « كم رجلاً عدوكم ؟ - كم رجلاً أنتم !! » .

٢ - وإن مِيزاً بالذات ووليها الظرف ، أو الفعل الذي استوفى
مفعوله ، كاتنا في موقع المبتدأ ، نحو : « كم رجلاً عندك ؟ ، وكم رجلاً
رأيتُه ؟ - وكم رجلاً عندي !! ، وكم رجلاً رأيتُه !! » .

٣ - وإن مِيزاً بالذات وكان بعدها فعل لم يستوف مفعوله ، كاتنا
في موقع المفعول به المقدم ، نحو : « كم كتاباً قرأتَ ؟ - كم كتابٍ
قرأتُ !! » .

٤ - وإن مِيزاً بالظرف ، كاتنا في موقع الظرف ، نحو : « كم
ساعةً اشتغلتَ ؟ - كم ساعةً اشتغلتُ !! » .

٥ - وإن مِيزاً بالصدر ، كاتنا في موقع المفعول المطلق ، نحو :
« كم مرةً سافرتَ ؟ - كم مرةً سافرتُ !! » .

وقد يحذف التمييز للعلم به ، فلا يتغير إعرابها ، نحو : « كم
سافرتَ ؟ » ، فكأننا مفعول مطلق لأنها سؤال عن عدد مرات وقوع السفر .

[كـ]

مركبة من كاف التشبيه ، و « ما » المصدرية ، أو الوصلية ، أو
الزائدة غير الكافة بحسب التركيب الذي هي فيه .

فإن وقع بعد « كـ » مفرد مجرور ، كانت « ما » زائدة غير كافة ،

كقول عمرو بن براقة :

وتصر مولانا ونعلم أنه كما الناس ، مجرومٌ عليه وجارمٌ
فالكاف جارة ، و « ما » زائدة ، و « الناس » مجرور بالكاف ،
والجار والمجرور متعلقان بنجر أن المحذوف .

وإن وقع بعدها الجملة الاسمية ، كانت « ما » زائدة كافة ، كقول
نهشل بن حري :

أخٌ ماجد لم يَخْزني يومَ مشهدٍ
كما سيفٌ عمرو لم تخنه مضاربهُ

ف « كما » هنا مكفوفة كافة ، و « سيف » مبتدأ ، وجملة
« تخنه مضاربه » في محل رفع خبراً عن المبتدأ ، والجملة الكبرى مستأنفة
لا محل لها من الاعراب .

وإن وقعت بعدها الجملة الفعلية ، كانت « ما » مصدرية ، وكان
المصدر المؤول مجروراً بالكاف ، ثم كان للجار والمجرور اعرابٌ ما بحسب
موقعه من الكلام :

ففي مثل قول أبي صخر الهذلي :

وإني لتمروني لذكراك هزيمةً كما اتفض المصفور بلله القطر

تكون الكاف والمصدر المؤول المجرور بها ، متعلقين بصفة محذوفة
ل « هزيمة » . والتقدير : هزيمةٌ كائنة كاتفاضة المصفور .

وفي مثل قولك : « بكى زيدٌ كما يبكي الأطفال » ، تكون
الكاف والمصدر المؤول المجرور بها متعلقين بصفة محذوفة لفعل مطلق
محذوف . والتقدير : بكى زيدٌ بكاءً بكاءِ الأطفال .

وفي مثل قوله تعالى : « كما بدأنا أول خلقٍ نسيده » ، يجوز

اعتبار « ما » مصدرية ، فتكون الكاف والمصدر المؤول المجرور بها متعلقين بصفة المفعول المطلق المحذوف ، فالتقدير : نسيده أولَ خلقٍ إعادةً كائنةً كبدتئنا له ، ويجوز اعتبار « ما » اسماً موصولاً ، فتكون الكاف جارة للموصول ، وهي ومجرورها متعلقان بحال محذوفة من الضمير في « نسيده » ، والتقدير : نسيده كائناً كالذي بدأناه .

هذا ، واختلف النحاة في اعراب قولهم : « كُنْ كَا أَنْتِ » ، فقال بعضهم :

١ - ما : موصولة ، و « أَنْتِ » مبتدأ حذف خبره ، والجملة صلة « ما » ، والكاف ومجرورها متعلقان بخبر « كُنْ » المحذوف . والتقدير : كُنْ كائناً كالذي أَنْتِ هو .

٢ - وقال غيرهم : ما : موصولة ، وَأَنْتِ : خبر حذف مبتدؤه . وسائر الاعراب يماثل ما قبله . والتقدير : كُنْ كائناً كالذي هو أَنْتِ . وبهذا أعربوا قوله تعالى : « لِجَمَلٍ لَنَا لِأَهْلًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ » أي : كالذي هو لهم آلهة .

٣ - وقال غيرهم : ما : زائدة غير كافة ، والكاف جارة للضمير « أَنْتِ » ، والجار والمجرور متعلقان بخبر « كُنْ » . والتقدير : كُنْ كائناً كَأَنْتِ .

٤ - وقال غيرهم : ما : زائدة كافة ، وَأَنْتِ مبتدأ حذف خبره ، والجملة خبر « كُنْ » ، والتقدير : كُنْ (كَا) أَنْتِ عليه (١) .

(١) يلاحظ الفارسي أننا اعتبرنا الكاف جارة في كل الأعراب ، لكن هنا لا يعني عدم جواز اعتبارها اسماً بمعنى مثل في كل الأعراب أيضاً . وعليه تكون الكاف هي الصفة ، أو هي الحال ، أو هي المفعول المطلق ، أو هي الخبر ، ←

[كِي]

آ - (اسم استفهام) :

وذلك في قول الشاعر :

كي تجنحون إلى سيلهم وما تُثِيرَت°

تتلاكم° ولظى الهيجاء تظنرم ؟

أراد : كيف ؟ فحذف الفاء ، كما قال بعضهم : « سَوَ أَفْعَل »

يريد : سوف أَفْعَل .

ب - (حرف جر) :

وهي الداخلة على « ما » الاستفهامية في قولهم : « كَيْمَ فَعَلت

ذلك ؟ » ، أي : لِمَ فعلته ؟ ، والداخلة على « ما » الصدرية ، كقول

الشاعر :

إذا أنت لم تنفع° فضر° ، فأنما

يُرَجَى الفقى كما يضر° وينفع° (١)

أي : يُرَجَى الفقى للضرر والنفع .

ج - (حرف مصدرية ونصب) :

وذلك في نحو قولك : « ذهبت إلى المدرسة لكي أتعلّم » ، أي :

للتعلّم .

→ بحسب الوجوه الامراية المختلفة ، ثم يكون ما بعدها مجروراً بالاضافة . وفي

حال اعتبار « ما » كافة ، تكون الكاف مكفوفة عن الاضافة .

(١) ويرى بعضهم أن « ما » هنا كافة كفت « كي » عن عمل النصب .

واختلف النحاة في « كي » غير المسبوقة باللام التعليلية ، كما في قولك : « نهيت إلى المدرسة كي أتعلم » ، فقال بعضهم : هي المصدرية الناصبة ، ومصدرها في محل جر بلام التعليل المحذوفة ، وقال آخرون : بل هي حرف جر ، والناصب للمضارع هو « أن » المضرة بمصدرها . ويحتمل الوجهين قول الشاعر :

أردتُ لَكِيا أن تطيرَ بقريتي فتركها شتاً ببيداءٍ بلقسع

فهي هنا اجتمعت لام التعليل ، و « كي » ، و « أن » ، فيجوز اعتبار « كي » حرف جر للتعليل مؤكداً للام التعليل ، ويكون النصب بـ « أن » ، كما يجوز اعتبار « كي » هي الناصب ، فتكون « أن » توكيداً لها .

[كيت]

اسم يكنى به عن الجملة ، قولاً كانت أو فعلاً ، وقال بعضهم : بل لا يكنى بها إلا عن جملة القول ، نحو : « قلت لزيد كيت وكيت » . وهو مبني على المفتوح في محل نصب على أنه مفعول به . ولا يستعمل إلا مكرراً بالهذف ، كما رأيت في المثال .

[كيف]

آ - (اسم استفهام) :

وذلك في نحو قولك : « كيف حال زيد ؟ » ، (١) .

(١) ويرى سيبويه أنها ظرف ، وأنها منصوبة أبداً على الظرفية ، وذلك لأن جوابها عنده أن يقال : زيد على أحسن حال ، أو هو في أحسن حال . ومن المعلوم أن أدوات الاستفهام كلها تتركب إعراب ما يجاب به عنها ، كما سترى بعد قليل .

وتقع هذه مواقع إعرابية مختلفة ، وإنما يحدد هذا الموقع معرفة جوابها : فإن قلت : « كيف زيد؟ » ، كانت خبراً ، لأن الجواب عنها يأتي خبراً : « زيدٌ عليلٌ » . وإن قلت : « كيف كان زيد؟ » ، كانت خبراً لكان ، لأن الجواب عنها : « كان زيدٌ عليلاً » ، وإن قلت : « كيف وجدت زيداً؟ » ، كانت مفعولاً ثانياً لوجد ، لأن الجواب عنها : « وجدت زيداً كريماً » ، وإن قلت : « كيف نام زيد؟ » ، كانت حالاً من زيد ، لأن الجواب عنها : « نام زيدٌ مستلقياً » ، أو كانت مفعولاً مطلقاً إذا كنت تسأل بها عن هيئة النوم ، لا عن هيئة النائم ، ويكون الجواب عنها عندئذٍ : « نام زيدٌ نوماً هادئاً » .

فإن أُجبت عنها دائماً بالجار والمجرور ، قلت : « زيدٌ على خير ، نام زيدٌ على أحسن حال ... الخ » ، كما يقول سيوييه ، فلا بد من اعتبارها ظرفاً كما فعل هو .

ب - (اسم شرط) :

إذا تضمنت « كيف » معنى الشرط صارت واحدةً من أدواته ، نحو : « كيف تجلس أجلس » . ثم اختلف النحاة فيها : فقال قوم : هي غير جازمة مطلقاً ، وقال غيرهم : بل يجوز الجزم بها ، وعدم الجزم بها مطلقاً ، وقال غيرهم : بل لا يجوز الجزم بها إلا إذا اقترنت بـ « ما » ، الزائدة ، نحو : « كيفما تجلس أجلس » .

ثم قالوا : لا يكون شرطها وجوابها إلا فعلين متفتحين اللفظ والمعنى ، كما ترى في المثالين السالفين .

وهذا الذي قالوه يتناقض مع تسليمهم بشرطيتها في قوله تعالى : « ينفق كيف يشاء » ، وقوله : « يصوركم في الأرحام كيف يشاء » ،

وقوله : « فيسقطه في السماء كيف يشاء » ، إذ الجواب في هذه الآيات كلها محذوف دل عليه الكلام السابق ، وليس في الكلام السابق فعل متفق مع فعل الشرط لفظاً ومعنى (١) .

وإذا تضمنت « كيف » معنى الشرط لم تقع إلا مفعولاً مطلقاً ، لأنها تكون عندئذ ربط الحدتين بكيفية واحدة ، لأن قولك : « كيف تجلس أجلس » يعني : اجلس الجالس الذي تجلسه .

[كيفما]

انظر « كيف الشرطية » .

(١) سبق أن قلنا في مبحث الشرط عند الكلام على « كيف » : إن اشتراط النحاة أن يتفق شرط « كيف » وجوابها في اللفظ والمعنى ، أمر لا لزوم له ، ودلنا على ذلك بما يفتق ، وهذه الآيات حجة على النحاة . (راجع مبحث الشرط) .

حرف اللام

[ل]

آ - (حرف جر أصلي) :

ومعانيها كثيرة ، هي :

- ١ - الاستحقاق ، وهي الواقعة بين معنى وذات ، نحو : « الحمد لله » .
- ٢ - الاختصاص ، نحو : « الراج للفرس » .
- ٣ - المثلث ، نحو : « الكتاب لزيد » .
- ٤ - التمليك ، نحو : « وهبت لزيد كتاباً » .
- ٥ - شبه التمليك ، كقوله تعالى : « جعل لكم من أنفسكم أزواجاً » .
- ٦ - التعليل ، نحو : « هيئاتٌ نفسي للسفر » .
- ٧ - توكيد النفي ، وهي التي تسمى بلام الجحود ، نحو : « ما كنت لأخون العهد » .
- ٨ - مرادفة « إلى » ، كقوله تعالى : « كلٌُّ يجري لأجلٍ مسمى » ، أي : إلى أجل .
- ٩ - مرادفة « على » ، كقوله تعالى : « ويمخرون الأذقان » ، أي : عليها .
- ١٠ - مرادفة « في » ، نحو : « مضى لسبيله » ، أي : في سبيله .

- ١١ - مرادفة « عند » ، نحو : « كُتِبَتْ لِحَسِّ خُلُونِ مِنْ رَمَضَانَ » ،
أي : عند خمس .
- ١٢ - مرادفة « بعد » كقوله تعالى : « أَقِمِ الصَّلَاةَ لِلرُّكُوعِ
الشَّمْسِ » ، أي : بعد غروبها .
- ١٣ - مرادفة « مع » ، كقول متمم بن نويرة يرثي أخاه مالكا :
فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكَا لَطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ تَبَيِّتْ لَيْلَةً مَعَا
أي : مع طول اجتماعنا .
- ١٤ - مرادفة « من » ، كقول جرير :
لَنَا الْفَضْلُ فِي الدُّنْيَا وَاتَّفَقَ رَاغِمٌ
وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ
أي : ونحن أفضل منكم يوم القيامة .
- ١٥ - التبليغ ، وهي الجارة لاسم السامع لقول أو ما في معناه ،
نحو : « قلت له » .
- ١٦ - مرادفة « عن » ، كقول الشاعر :
كضرائر الحسناءِ قلن لوجهها حسداً وبفضاً : إنه لدميم
أي : قلن عن وجهها .
- ١٧ - الصيرورة ، وتسمى لام العاقبة ، ولام المآل ، كقوله
تعالى : « فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا » . الشاهد في
اللام الداخلة على « يكون » .
- ١٨ - التعجب مع القسم ، وتختص هذه باسم الله تعالى ، نحو :
« اللَّهُ ، لَقَدْ أَصْبَحَ زَيْدٌ شَاعِرًا » ، أي : والله لقد أصبح زيد شاعراً .
وإنما تقول ذلك إذا كنت في عجب من صيرورته شاعراً .

١٩ - التعجب وحده ، نحو : « يا لجمالِ الربيع » (١) ، ونحو :
« لله دره فارساً » .

٢٠ - التبيين ، وهي ثلاثة أنواع :

(آ) - لام تبيين المفعول من الفاعل في اسلوب تمجبي فعله دال على الحب أو البغض ، نحو : « ما أحبني ! - ما أبغضني ! » ، فإن قلت : « ما أحبني لزيد » ، كان المعنى أنك أنت المحب ، وزيداً محبوباً . وإنما بين ذلك دخول اللام على « زيد » ، فلو أدخلت عليه « إلى » ، فقلت : « ما أحبني إلى زيد » ، لانتقل المعنى وصار زيد محباً ، وصرت أنت محبوباً .

(ب) - لام تبيين المفعول في اسلوب دعائي مثل « سقياً لزيد » ، فزيد هو المدعو له بأن يسقيه الله تعالى . وهذه اللام لا تتعلق بالصدر المذكور للدعاء ، لأن فعله متمدد لا يحتاج إلى اللام ، ولو علقناها به لصار تقدير الكلام : اللهم اسق لزيد . وليس هذا اسلوباً عربياً . وإنما تقدير الكلام : اللهم اسق ... ودعائي لزيد ، أو ... إرادتي لزيد . وعلى هذا تكون اللام ومجرورها متعلقين بخبر مبتدأ محذوف .

(ج) - لام تبيين الفاعل في اسلوب دعائي ، نحو : « تباً لزيد » . وهذه كسابقتها في التأويل والتطبيق ، سوى أنها دخلت على ما هو فاعل في المعنى ، إذ التقدير : ليهلكك ... إرادتي لزيد .

ب - (حرف جر زائد) :

ولها مواضع ، وكلها مختلف فيه :

(١) وقد مر معنا في اسلوب نداء التعجب ونداء الاستغاثة أن منهم من يد هذه اللام زائدة .

١ - (اللام بين الفعل المتعدي ومفعوله) : كقول كَثِيرٍ :

أريدُ لأنسى ذكرَها فكأنما تَمَثَّلُ لي ليلى بكلِ سبيلِ

قال بعضهم : هي زائدة ، لأن الفعل « أريد » متعدي بنفسه فلا يحتاج إلى اللام ، يقال : « أريد أن أنسى » بنير لام .

وقال آخرون : هي أصلية للتعليل ، وليست داخلة على مفعول الفعل ، لأن مفعوله محذوف تقديره : أريد السلوان لأنسى ذكرها .

وقال الخليل وسيبويه : الفعل في مثل هذا التركيب مقدرٌ بمصدر مرفوع بالابتداء ، واللام ومجرورها خبر . والتقدير : الإرادة لنسيان الذكر . وعليه يكون الفعل غير ذي مفعول ، وتكون اللام أصلية للتعليل .

٢ - (اللام بين المضاف والمضاف إليه) : ويسمونها بالمتحمة ،

ومثالها قول زهير :

سَمْتُ تَكاليفَ الحِياةِ ومن يَعيشُ

ثمانين حَولاً لا أبالك يسأم

قال بعضهم : اللام زائدة بين « أبا » والكاف . لأن « أبا » اسم للا نافية للجنس ، ولو لم يكن مضافاً ، ويكن الكاف مضافاً إليه ، لكان مبنياً على الفتح في محل نصب ، لأن هذا هو حكم اسم « لا » إذا لم يكن مضافاً . فلما كان منصوباً بالألف لأنه من الأسماء الخمسة ، دل ذلك على إضافته ، وإذن تكون اللام زائدة بينه وبين المضاف إليه .

وقال آخرون : بل اللام أصلية ، وهي ومجرورها متعلقان بالخبر المحذوف ، والتقدير : لا أبا كائن لك . أما الألف في « أبا » فليست للاعراب ، بل هي حرف أصلي من حروف الكامة ، فالاسم على ذلك مقصور ، وهو مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر ، لأنه اسم « لا » النافية للجنس . وهذه لغة معروفة ، ومنها قول الراجز :

إن أباهـا وأبا أباهـا قد بلنا في المجد غايتها

وقال غيرهم : اللام أصلية وهي ومجرورها صفة لـ «أبا» ، والخبر عنوف ، وعليه تكون «أبا» معربة منصوبة بالألف لأنها شبيهة بالضاف ، لأن الموصوف يدخل في زمرة الشبيه بالضاف . والتقدير إذن : لا أبا كائناً لك مذموم .

٣ - (اللام في المفعول به لعامل ضعيف) : ويسمونها لام التقوية . وإنما يضعف العامل إذا كان متأخراً عن معموله ، كقوله تعالى : « إن كنتم للرؤيا تعبرون » ، فلو كان الفعل « تعبرون » متقدماً على « الرؤيا » لوصل إليها بغير اللام ، فتقول في غير القرآن : « إن كنتم تعبرون الرؤيا » . وكذلك يضعف إذا كان مشتقاً ، كقوله تعالى : « فمآل لما يريد » ، إذ لو كان العامل هنا نِعْماً بدلاً من مبالغة اسم الفاعل ، لما احتاج إلى اللام ، تقول في غير القرآن : « الله يفعل ما يريد » .

واختلف النحاة هنا :

فقال بعضهم : اللام هنا زائدة بدليل صحة سقوطها على الرغم من ضعف العامل ، فتقول في غير القرآن : « فمآل ما يريد - إن كنتم الرؤيا تعبرون » . ولا يمكن اعتبارها أصلية لأن العامل متمدد بنفسه .

وقال آخرون : ليست اللام هنا زائدة ، لأن الزائد لا يأتي إلا لمعنى التوكيد ، وهذه أتت لتقوية العامل للوصول إلى معموله ، وهذه الوظيفة هي وظيفة حرف الجر الأصلي لا الزائد . ولكن لما كان العامل متمدياً هنا بنفسه ، فلا نسميها أصلية تماماً ، ولكن نسميها شبيهة بالأصلية . وعليه تكون اللام ومجرورها متعلقين بالعامل ، وإبست كالأزائد الذي لا يتعلق .

٤ - (لام المستغاث والمتعجب منه) : في نحو قولك : « يا
لزیدِ للضعیف المسکین ، ، وقولك : « يا للمعجب ، :
فقال المبرد : اللام ههنا زائدة ، والاسم بعدها مجرور لفظاً منصوب
محلاً على النداء .

وقال ابن جني : اللام ههنا أصلية ، وهي ومجرورها متعلقان بحرف
النداء لنيابته عن فعل النداء .

وقال آخرون : اللام ههنا أصلية وهي ومجرورها متعلقان بفعل
النداء المحذوف ، ولكن لما كان فعل « أنادي أو أدعو » يتعدى بنفسه لا
باللام ، فانهم يضمنونه في الاستثناة معنى الالتجاء ، وفي التعجب معنى
التمجب ، فيكون التقدير في الاستثناة : التجيء لزيد من أجل الضعيف ،
وفي التعجب : أعجب للمعجب .

ج - (حرف جزم) :

وهي السمة عادة بلام الأمر ، نحو : « ليذهب زيد إلى الدار » .
ولها أحكام :

- ١ - هي مكسورة في اللغة المشهورة . وبنو سُلَيْمٍ يفتحونها .
- ٢ - يكثر أن تسكن إذا جاءت بعد الفاء والواو ، كقوله تعالى :
« فليستجيبوا لي ، وليؤمنوا بي » .
- ٣ - وتسكينا بعد « ثم » قليل ، ومنه قراءة الكوفيين : « ثمَّ
ليَقْمَضُوا قَمِيحَهُمْ ، وليؤفوا نذورهم » .
- ٤ - يجب استعمالها للطلب في موضعين : الأول إذا كان الفعل مبنياً
للمجهول ، نحو : « ليتعَنَ يا زيدُ بما جاتي » ، إذ ليس للمبني للمجهول
صفة أمرية ، والثاني إذا كان الطلب موجهاً للغائب ، نحو : « ليكتبْ زيد
درسه » ، إذ ليس للغائب أيضاً صيغة أمرية .

٥ - استعملها للطلب من المخاطب قليل ، لأن للمخاطب صيغة أمرية تفي عنها ، فتقول : « اكتب يا زيد » بدلاً من « لتكتب يا زيد » . ومع ذلك فقد استعملت للمخاطب ، كقوله تعالى : « فبذلك فليفرحوا » .

٦ - واستعملها لأمر التكلم نفسه قليل أيضاً ، لأنه لا حاجة لأن يأمر الانسان نفسه ، ومنه قوله تعالى : « وقال الذين كفروا للذين آمنوا اتبّعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم » .

٧ - قد تحذف لام الأمر في الشعر ويبقى عملها ، كقول الشاعر :

محمدٌ فقدِ تفسك كل نفسٍ إذا ما خفت من شيءٍ تبالا
أي : لتفدي .

د - (حرف لا عمل له) :

ولها أنواع :

١ - (لام الابتداء) : وتسمى لام التوكيد ، لأن هذا هو معناها . وهي لام مفتوحة تدخل على البتداء ، نحو : « لزيد قادم » ، أو على الخبر إذا تقدم ، نحو : « لقادم زيد » ، أو على الفعل الجامد ، نحو : « لنعم الرجل زيد » ، أو على الماضي المقترن بـ « قد » ، نحو : « لقد جاء زيد » ، وعلى المضارع ، نحو : « ليقوم زيد » ، وعلى الماضي المجرد من « قد » ، نحو : « لقام زيد » (١) .

٢ - (اللام المزحلقة) : هي نفسها لام الابتداء زحقت إلى عجز الجملة بعد دخول « إن » المشددة عليها ، نحو : « إن زيدا قادم » . وإنما زحقتها عن صدر الجملة كراهية البدء بمؤكدين .

(١) وقال بعضهم : لام الابتداء لا تكون إلا في الابتداء ، أما بية اللامات فهي واقعة في جواب قسم مقدر . وهذا تصف ظاهر .

٣ - (اللام الفارقة) : هي اللام الزحلقة نفسها ، وإنما دعت فارقة لأنها تأتي بعد « إن » ، المخففة من الثقيلة ، ففرقتها عن « ان » ، النافية ، نحو : « إن زيداً لقادم » .

٤ - (اللام الزائدة) :

قالوا : هي الواقعة في خبر البتداء ، كقول الراجز :

أم الخليليس لمجوزاً شهراً به

ترضى من اللحم بمظم الرقبته

وفي خبر « أن » ، المفتوحة الهمزة ، كقراءة سعيد بن جبير :
« ألا أنهم لياكلون الطعام » .

وفي خبر « لكن » ، كقول الشاعر :

يلوموتي في حبّ ليلى عواذلي ولكنني من جها لمعيد

وفي خبر « ما » ، كقول الشاعر :

أمسى أبان ذليلاً بعد عزيتيه وما أبان لن أعلاج سودان

وفي خبر « ما زال » ، كقول كثير :

وما زلت من ليلى لذن أن عرقها

لكلها ثم المقصى بكل سيل

وفي المفعول الثاني لـ « أرى » ، كما في قولهم : « أراك لشاتي »

... الخ .

والحق أن كل هذه اللامات هي لامات ابتداء ، إذ المعنى فيهن جميعاً واحد ، وهو التوكيد ، وإنما حمل النحاة على جعلها قسماً خاصاً لأنها ليست صدرأ في جعلها ، وقد قرروا أن لام الابتداء لها الصدارة في الجملة

وهو تقرير لا لزوم له ، أما كون لام الابتداء تطلق « ظن » عن العمل ، وتمنع النصب على الاشتغال ، فلا يلزمنا بادعاء الصدرية لها ، بل يقال : إن المريية عاملت لام الابتداء معاملة أدوات الصدارة ، ولو لم تكن لها صدارة .

٥ - (اللام الواقعة في جواب لو ولولا) : نحو قوله تعالى : « لو كان فيها آلهة إلا الله لفسدتا » ، وقوله : « ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض » .

٦ - (اللام الواقعة في جواب القسم) : كقوله تعالى : « وتالله لأكينن أصنامكم » .

٧ - (اللام الموطئة للقسم) : وهي الداخلة على أداة شرط للايذان بأن الجواب بعدها هو جواب قسم مقدر قبلها ، وليس جواباً للشرط ، كقوله تعالى : « ولئن أخرجننا لا يخرجننا معهم ، ولئن قتلوا لا ينصرونهم ، ولئن نصروهم ليؤلثن الأديبار ثم لا ينصرون » .

وقد تدخل هذه اللام على « إذ » لشبهها بـ « إن » الشرطية ، ومنه قول الشاعر الذي باع جزءة الصوف واشترى بثمنها خمرأ فأغضب زوجته :

غضبت علي لأن شربت بجزءة
فلأذ غضبت لأشربن بحروف

وقد تدخل هذه اللام على أداة الشرط ، والجواب له لا للقسم ، كقول ذي الرمة :

لئن كانت الدنيا علي كما أرى
تباريح من ليلى فلتلثموت أروح

فأنت ترى أن الجواب اقترن بالفاء ، وهذا دليل على أنه جواب
للشروط لا للقسم . إلا أن بعض النحاة يسمي اللام هنا زائدة ، لأن الموطئة
لا تكون عندهم إلا إذا كان الجواب للقسم .

٨ - (اللام للبعد) : وهي اللاحقة لأسماء الاشارة ، نحو :
« ذلك - تلك » .

٥ - (فعل أمر) :

تكون اللام فعل أمر من « ولي يلي » ، نحو : « لي أمر زيد » ،
أي : قوله شأته .

[٥]

آ - (نافية تعمل عمل « ان ») :

وتسمى نافية للجنس ، أو تسمى تبرئة ، لأنها تنفي الحكم عن
جميع أفراد جنس اسمها ، نحو : « لا رجل في الدار » .

وهي تعمل عمل الأحرف المشبهة بالفعل ، فتدخل على الابتداء والخبر
فتنصب الأول وترفع الثاني . لكن عملها مشروط بشروط :

١ - أن تنص على نفي الجنس ، وإلا وجب إهالها وتكرارها ،
نحو : « لا رجل في الدار ولا امرأة » .

٢ - أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، وإلا وجب الإهال
والتكرار ، نحو : « لا زيدٌ عندي ولا عمرو » .

٣ - أن لا يتقدم خبرها على اسمها ، فإن تقدم وجب الإهال
والتكرار ، نحو : « لا في الدار رجلٌ ولا امرأة » .

ع - أن لا يدخل عليها حرف جر ، فإن دخل وجب إعمالها ،
نحو : « سافرت بلا زاد » .

وإذا كررت « لا » النافية للجنس جز إعمالها ، وجاز الناقها ،
نحو : « لا حول ولا قوة إلا بالله - أو : لا حول ولا قوة إلا بالله » .
ومن الجائز أيضاً إعمال إحداهما ، وإهمال الأخرى .

ويكثر حذف خبر « لا » النافية للجنس ، نحو : « لا ضير - لا
شك - لا ريب - لا محالة - لا مشاحة - لا بأس - ... الخ » .

ويقل حذف اسمها ، نحو : « لا عليك » ، أي : لا بأس عليك .

وقد مر معنا ان اسمها يكون مبنياً على ما ينصب به إن كان
مفرداً ، وأنه ينصب إذا كان مضافاً أو شيئاً بالمضاف (راجع مبحث
الأحرف المشبهة بالفعل) .

ب - (نافية تعمل عمل « ليس ») :

وهذه لا يشترط لها إلا تأخر خبرها ، وعدم انتقاض نفيها بالا ،
أما تنكير معمولها ، فقد اشترطه بعضهم ، ونفاه آخرون لجيء اسمها معرفة
في قول النابغة الجعدي :

وحلت سواد القلب لا أنا باغياً

سواها ولا عن حبيها متراخياً

وأما نفيها فيكون للوحدة ، كما هو ظاهر في البيت ، ويكون

للجنس ، كقول الشاعر :

تمزّ فلا شيء على الأرض باقياً

ولا وزرٌ مما قضى الله واقياً

وعملها مع ذلك قليل حتى قال بعضهم انها غير عاملة .

ج - (نافية عاطفة) :

ويشترط في هذه أن يسبقها إثبات أو أمر ، نحو : « جاء زيدٌ لا عمروٌ - واضرب زيداً لا عمراً » ، ثم أن لا تقترن بماطف ، فإن قيل : « جاءني زيد لا بل عمرو » ، فالماطف « بل » ، و « لا » ردٌّ لما قبلها ، وليست عاطفة ، وإذا قلت : « ما جاءني زيد ولا عمرو » ، فالماطف الواو ، أما « لا » فتوكيد للنفي ، وليست عاطفة لسبيين : لوجود عاطف معها ، ولتقدم النفي عليها . ثم يشترط فيها أن يتعاند متطافها ، فلا يقال : « جاءني رجل لا زيدٌ » ، بل يقال : « جاءني رجلٌ لا امرأةٌ » .

د - (نافية لا عمل لها) :

وهذه تدخل الجمل الفعلية والاسمية ، كما تدخل على الاخبار والأحوال والنعوت ، وتعرض بين الجار والمجرور ، والناصب والتنصوب ، والجازم والمجزوم ، والماطف والمعطوف .

فإن كانت معترضة ، أو داخلة على فعل مضارع ، أو على فعل ماضٍ لفظاً مستقبلي معنى ، فلا يجب فيها شيءٌ ، نحو : « سافرت بلا زادٍ وعضبتُ من لا شيءٍ - اجتهدت كثيراً لكي لا أرسب - إن لا تجتهد ترسب - ما جاء زيدٌ ولا عمروٌ - زيد لا يجب القراءة - لا رحم الله الأشرار » .

أما إن دخلت على الجمل الاسمية ، أو على الفعلية التي فعلها ماضٍ لفظاً ومعنى ، أو دخلت على الاخبار والنعوت والأحوال ، فيجب عندئذٍ تكرارها ، نحو : « لا جلٌ في الدار ولا امرأةٌ - زيد لا جاء ولا أرسلَ رسالةً - زيد لا شاعرٌ ولا كاتبٌ - جاءنا رجل لا طويلٌ ولا قصيرٌ - جاء زيد لا ضاحكاً ولا عابساً » .

هـ - (نافية جوازية) :

وهذه تحذف بعدها الجمل كثيراً ، يقال لك : « آجاء زيد ؟ »
فتجيب : « لا ... » ، والأصل : « لا . لم يجيء » .

و - (نافية جازمة) :

وتختص بالدخول على المضارع ، وتقتضي جزمه واستقباله ، سواء
كان النهي مخاطباً ، كقوله تعالى : « لا تتخذوا عدوئكم أولياء » ،
أو عائباً ، كقوله تعالى : « لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء » ، أو
متكلماً ، نحو : « لا أريثك ههنا » .

ز - (زائدة لا عمل لها) :

كذا قال النحاة في « لا » من قوله تعالى : « ما منكم أن لا
تسجد ؟ » ، وقوله : « ما منكم - إذ رأيتهم ضلّوا - أن لا تتبعني ؟ » ،
وقول الأحوص :

وتلحّيتني في اللهو أن لا أجبه

وللهو داعٍ دائبٌ غيرُ عاقلٍ

وغير ذلك من التراكيب المشابهة ...

وإنما حملهم على ذلك أنهم لو اعتبروها نافية ، ثم فهموا من كل لفظ
معناه المعجمي ، لفسد المعنى المراد ، إذ يصبح المعنى في الآيتين : ما منكم
من عدم اتباعي ؟ - و : ما منكم من عدم السجود ؟ . فكأن الله
سبحانه يأمر هارون في الآية الأولى بعدم اتباعه ، ويأمر إبليس في الآية
الثانية بعدم السجود لآدم ، وهو خلاف المقصود من الآيتين . وكذلك في
البيت ، إذ يصبح المعنى : تلوميني على عدم حب الله ، وهو خلاف
المقصود ، إذ المقصود أنها تلومه على حب الله لا على عدم حبه .

ولكن العربية تعامل الجمل أحياناً بحسب معناها العام ، لا بحسب المعاني المفردة المعجمية لكل مفرد على حدة ، فتراها تنطوي الجملة حكماً قد لا ينسجم مع معانيها المفردة ، ولكنه ينسجم كل الانسجام مع معناها الكلي . وهذه التراكيب التي زعم النحاة أن « لا » زائدة فيها ، هي من هذا القبيل ، فقوله تعالى في الآيتين : « ما منعك » ، يساوي في المعنى « من أمرك » ، وعلى هذا تكون « لا » على أصلها ، أي نافية ، ويبقى المعنى سليماً ، وهو : من أمرك بعدم اتباعي - و : من أمرك بعدم السجود (١) . وكذلك يقال في البيت ، فإن قوله « تلصيتي » يساوي في المعنى « تطلين مني » ، وعليه تكون « لا » نافية . ويكون المعنى : وتطلين مني عدم اللهو . وهو المقطوع .

من هذا نرى أن هذا القسم في « لا » وهو كونها زائدة ، لا داعي له على الإطلاق .

[نوت]

اختلف النحاة في حقيقتها ، وفي عملها :

ففي حقيقتها قال بعضهم : هي فعل ماض بمعنى « نقص » ، ثم استعمل في النفي كما استعملوا فعل « قل » ، كذلك في قولهم : « قل رجلٌ يفعل ذلك » ، إذ المعنى : ما رجلٌ يفعل ذلك . وقال آخرون : هي « ليس » نفسها قلبت ياؤها ألفاً ، وسينها تاءً . وقال غيرهم : بل هي مركبة من كلمتين : من « لا » النافية ، وتاء التأنيث .

(١) وقد قال بهذا جماعة من النحاة . انظر معني اللبيب ، الباب الثامن ، القاعدة الأولى ، الصورة الثامنة .

وفي عملها قال بعضهم : هي لا تعمل شيئاً ، فان رفعت الاسم بعدها قلت : لات حين مناصٍ ، فهو مبتدأ محذوف الخبر ، وان نصبته ، فهو مفعول به لفعل محذوف تقديره : لا أرى حين مناص .

وقال آخرون : بل هي عاملة عمل « إن » ، فالاسم المنصوب بعدها اسم لها ، وخبرها عندئذ محذوف ، وإن كان الاسم بعدها مرفوعاً فهو خبرها ، والاسم عندئذ محذوف .

وقال غيرهم : بل هي عاملة عمل « ليس » ، فان رفع ما بعدها فهو اسمها والخبر محذوف وان نصب ما بعدها فهو خبرها والاسم محذوف .

والشيء المتفق عليه أن « لات » لا تدخل إلا على أسماء الزمان ، نحو : « ولات حين مناص » و « لات ساعة مندم » ، وان اسم الزمان هذا يكون وحده في الجملة ، فليس معه فعل ولا مبتدأ ولا خبر ، وانه يجوز رفعه ويجوز نصبه ، والنصب هو الغالب عليه .

[لَبَّيْكَ]

مفعول مطلق منصوب بالياء لأنه مثنى ، والكاف في محل جر بالاضافة .

[لَرُّ]

انظر « لدن » .

[لَرْنٌ]

اسم لايتداء الغاية المكانية ، نحو : « جئت من لدن زيد » ، وكقوله تعالى : « وعلماهم من لدنا علماً » . أو لايتداء الغاية الزمانية ، نحو : « جلست أقرأ من لدن تركتي إلى الفجر » .

وفيها أحكام :

١ - أنها مبنية على السكون .

٢ - أن نونها قد تحذف ، كقول الراجز :

من لدّ شولاً قالى إتلاتها (١)

٣ - أن جرّها بـ « من » أكثر من نصبها على الظرفية ، ولم تأت في القرآن الكريم إلا مجرورة بمن .

٤ - أنها لا تقع إلا فضلة ، بمعنى أنها لا تكون خبراً مطلقاً ، فلا يقال : « زيدٌ لذي » أو : « زيد من لذي » على أساس أنها متعلقة بالخبر المحذوف ، أو هي وجارها متعلقان بالخبر المحذوف . وبهذا تختلف عن « عند » و « لدى » اللتين هما بمنّاها ، فهاتان تعمان خبراً ، فيقال : « زيد عندي » و « زيد لدى الباب » . أما « لدن » فلا تكون إلا بعد تمام الجملة ، فيقال : « ذهب زيد من لذي » .

٥ - أنها تضاف إلى المفرد ، نحو : « أخذت من لدن زيدٍ كتاباً » ، وإلى الجملة ، نحو : « سافرت من لدن طلعت الشمس » . وبهذا تختلف عن « عند » و « لدى » اللتين لا تضافان إلا إلى المفرد ، فلا يقال : « سافرت عند طلعت الشمس » - ولا : « سافرت لدى طلعت

(١) هذا كلام تهوله العرب ، ويجري بينها مجرى التثنية ، وهو يعدل في مناه قولنا اليوم : « شرحت له الأمر من الألف الى الياء » ، أي شرحته له برمته . والقول : جمع شائقة ، وهي الناقة التي خف لبنا ، أو هو مصدر « شات الناقة » إذا رقت ذنبها للضراب ، والاملاء : هو أن يكون للناقة ولد يلوها ، أي يتبعها . فيكون المعنى : من لدن أن رقت الناقة ذنبها لسفاد الى أن جلت تم ولدت فكان لها ولد يتبعها . أي : من أول الأمر إلى آخره .

الشمس ، ، بل يقال : « سافرت عندما طلعت الشمس ، أو عند طلوع الشمس - و : « سافرت لدى طلوع الشمس » .

٦ - أنها قد لا تضاف مطلقاً ، نحو : « ذهبت من لدن غدوة » ، ينصب الغدوة على التمييز ، فيكون المعنى : ذهبت من وقتٍ هو غدوةٌ .

[لرى]

اسم بمعنى « عند » ، وله جميع أحكامه . (انظر « عند ») .

[لماً]

اسم فعل أمر بمعنى « اتمش » . يقال للماثر ، أو لمن أصابه مصاب .

[لَمَلٌ]

حرف مشبه بالفعل يدخل على المتبداً والخبر ، فينصب الأول ، ويسمى اسمه ، ويرفع الثاني ويسمى خبره . ومن العرب من ينصب بها المتبداً والخبر ، وحكى يونس عنهم قولهم : « لمل أباك منطلقاً » .

وقد مر معنا أن بني عقيل ياملونها معاملة حرف الجر الشبيه بالزائد . ومن ذلك قول كعب بن سعد يرثي أخاه أبا النوار :

قلنتُ ادعُ أخرى وارفع الصوتَ جبهة

لملّ أبي النوارِ منك قريبُ

وعليه يكون المجرور بعدها مبتدأً مجرور اللفظ مرفوع المحل .

وقد اتصل « ما » الزائدة بـ « لمل » فتكفها عن العمل ، وتلغى

اختصاصها بالجلد الاسمية ، كقول الفرزدق :

أعيدُ نظراً يا عبد قيس لملّما

أضامتُ لك النارُ الحمارَ المقيداً

وقد يقترن خبرها بـ « أن » لشبهها بـ « كقول متمم بن نويرة :
 لعلك يوماً أن تليماً مليمَةً*
 عليك من اللاتي يدعنك أجداً

ومعانيها ثلاثة :

- ١ - التوقع ، وهو ترجي المحبوب ، نحو : « لعل زيدا نالِحٌ » ،
 والاشفاق من المكروه ، نحو : « لعل المريض ميتٌ » ، أي : أخشى
 أن يموت .
- ٢ - التعليل ، وعليه حملوا نهايات الآيات من مثل : « لعلكم
 تتقون - لعلكم تذكرون » .
- ٣ - الاستفهام ، أثبتته الكوفيون ، ولهذا علق بها الفعل في نحو :
 « لا تدري لعل الله يحدثُ بعد ذلك أمراً » .

[لكنْ]

آ - (حرف استدراك لا عمل له) :

وذلك إذا وقعت بين الجملتين ، نحو : « ما جاء زيدٌ لكنْ جاء
 عمرو » .

ب - (حرف عطف واستدراك) :

وذلك إذا وقعت بين مفردين وكانت مسبوقه بنفي أو نهي ، ولم
 يكن معها واو ، نحو : « ما جاء زيدٌ لكنْ عمرو » . فإن ذكرت الواو
 معها ، نحو : « ما جاء زيدٌ ولكنْ عمرو » ، كان العطف للواو ، و
 « لكنْ » حرف استدراك لا عمل له .

[لکن]

حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر . ومعناه الاستدراك .
وقد يحذف اسمه ، كقول الفرزدق :

فلو كنت ضيئاً عرفت قرابتي
ولكن زنجي عظيم المشافر

أي : ولكنك زنجي .

وتصل بها « ما » فتكفها عن العمل ، كقول امرئ القيس :
ولكننا أسعى لمجد مؤتمل وقد يدرك المجد المؤتمل أمثالي

[لم]

حرف تنفي يجزم المضارع ويقلب زمنه إلى الماضي ، كقوله تعالى :
« لم يلد » ولم يولد » .

وزعم ابن مالك أن من العرب من لا يجزم المضارع بها ، كقول
الشاعر :

لولا فوارس من نهم وأسرثهم
يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

كما زعم الأحياني أن بعض العرب ينصب بها ، كقراءة بعضهم :
« ألم نشرح لك صدرك ؟ » .

[لنا]

آ - (حرف تنفي وجزم وقلب) :

أي : هي مثل « لم » تنفي المضارع وتجزمه ، وتقلب زمنه إلى

الماضي ، نحو : « لما يأت زيد » .

لكنها تختلف عن « لم » في خمسة أمور :

١ - أنها لا تجزم فعل شرط ، فلا يقال : « إن لما تأت فلن أكرمك » ، في حين أنه يقال : « إن لم تأت فلن أكرمك » .

٢ - أن نفيها مستمر إلى الحال ، فقولاك : « لما يأت زيد » معناه : حتى الآن زيد غير آتٍ . أما « لم » فيحتمل نفيها الاتصال كقوله تعالى : « ولم أكن بدعائك - رب - شقياً » ، أي : لم أكن شقياً ، ولا أزال كذلك ، ويحتمل الانقطاع ، كقوله تعالى : « هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً » ، أي : لم يكن شيئاً مذكوراً ، ثم كان .

٣ - يغلب على منفي « لما » أن يكون قريباً من الحال ، وعلى منفي « لم » أن يكون بعيداً في الماضي . وعبروا عن ذلك بقولهم : « لما » تنفي « قد فعل » ، و « لم » تنفي « فعل » . لأن « قد فعل » ماض قريب ، و « فعل » ماض بعيد .

٤ - أن منفي « لما » متوقعٌ بثبوته ، بخلاف منفي « لم » ، فإذا قلت : « لما يشمر بستاننا » ، فمعناه أن إثماره متوقع بين يومٍ وآخر . أما إذا قلت : « لم يشمر بستاننا » ، فليس معناه أنه سيثمر في المستقبل القريب .

٥ - أن منفي « لما » جائز الحذف للدليل ، نحو : « اشتريت الكتاب لأقرأه ولما » ، أي : ولما أقرأه بمد .

ب - (حرف وجود لوجود) :

وذلك كقولك : « لما جاء زيدٌ سلت عليه » . ويرى بعضهم أنها في هذا التركيب وأمثاله ظرف بمعنى « حين » ، فيسمونها لذلك : « لما » الحينية . وقد فصلنا الكلام عليها في مبحث الشرط ، فارجع اليه .

ج - (حرف استثناء) :

ولا تستعمل إلا في الاستثناء المفرغ ، ولا يكون بعدها إلا جملة ، كقوله تعالى : « إن كل نفسٍ لما عليها حافظٌ » ، أي : ما كل نفسٍ إلا عاها حافظٌ ، وكقولهم : « أنشدك الله لما فعلت » ، أي : ما أسألك إلا فمك . وقد حكمتنا هذه العبارة الأخيرة في مبحث الاستثناء ، فارجع اليه .

[لن]

حرف نفي ينصب المضارع ويخلصه للاستقبال ، نحو : « لن يأتي زيدٌ اليوم » . وقد يجزم المضارع بها في الضرورة ، كقول أعرابيٍّ يدح الحسين بن عليٍّ رضي الله عنها :

لن يتخيب الآن من رجائك من
حررك من دون بابك الخلقه

[لو]

حرف شرط غير جازم . وقد فصلنا القول فيه في مبحث الشرط . وقد تخرج عن معنى الشرط إلى معنى العرض ، نحو : « لو تزورنا » .

[لو لا]

حرف شرط غير جازم . انظر تفصيل الكلام عليه في مبحث الشرط .

[لوما]

حرف شرط غير جازم مثل « لولا » .

[لَيْتَ]

حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر . وقد ينصبها ، كقول
المعراج :

يا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَّاجِمَا

ومعناه التمني ، وهو : طلب التمني ، كقول أبي المتاهية :

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَمُودُ يَوْمًا فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ الشَّيْبُ

وإذا اقترنت به « ما » الزائدة لم تلغ اختصاصه بالأسماء ، فلا يقال :
« ليتما جاء زيد » . ولهذا يجوز كفته عن العمل ، وابقاء عمله . وقد
روي بيت النابغة بالوجهين :

. قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نَصْفَهُ قَدِرَ

بِنَصَبِ الْحَمَامِ وَرَفْعِهِ .

[ليس]

٢ - (فعل ماض ناقص) :

يرفع مبتدأ وينصب الخبر ، نحو : « ليس زيد قادماً » . وينو تميم
يلنون عمله إذا انتقض نفيه بـ « إلا » ، ومنه قولهم : « ليس الطيب
إلا المسك » . وقد يبطل عمله بشير ذلك ، كقول هشام بن عقبة :

هي الشفاءُ لدائي لو ظفرتُ بها

وليس منها شفاءُ النفسِ مبسولُ

وتأوله بعضهم على أن اسمها ضمير شأن محذوف ، وأن المبتدأ والخبر المرفوعين في محل نصب خبراً لها . وكذلك فعلوا بها إذا رأوها داخلة على الجملة الفعلية ، نحو : « ليس يدري زيدٌ شيئاً » . وهذا تكلف لا لزوم له ، والخير أن تعتبر في مثل ذلك حرفاً لا فعلاً . بل لقد ذهب ابن السراج والفارسي وابن شقير وجماعة إلى حرفيتها ، سواءً أكانت عاملة ، أم كانت مهمله . ولا يعيب هذا الرأي إلا شيء واحد لا أرى له أهمية كبيرة ، وهو أن « ليس » تتصل بها ضمائر الرفع كالأفعال ، فيقال : « لستُ - لستَ - لستم ... الخ » .

لذا ، فالقول بحرفيتها عند دخولها على الجملة الفعلية قاطع ، نحو : « ليس يعلمُ زيدٌ شيئاً » يبدو رأياً سديداً لا يعيبه شيء ، لأن ضمائر الرفع لا تتصل بها في هذه الحالة .

ب - (حرف عطف) :

بمنزلة حرف المطف « لا » معنى وعملاً . أثبت ذلك الكوفيون ، واستشهدوا عليه بقول ثعلب بن حبيب يذكر الأثرم ابرهة الحبشي صاحب الفيل :

أين المفرُّ والالهُ الطالبُ والأثرمُ المغلوبُ ليس الغالبُ

حرف الميم

[م]

آ - (علامة جمع الذكور) :

وهي المتصلة بضمير جمع الذكور المقلاء ، نحو : « هُمْ - أَنْتُمْ - كُمْ - » . وهي في اللغة المشهورة ساكنة ، نحو : « أَنْتُمْ خَيْرٌ مِنْهُمْ » ، ولا تضم إلا عند التقائها بساكن آخر ، نحو : « أَنْتُمْ الْقَوْمُ الْكِرَامُ » . ويكثر ضمها في الشعر للضرورة ، كقول الفرزدق :

هذا ابن خير عبادِ اللهِ كُتَيْبِمو

هذا التقيُّ التقيُّ الطاهر الملم

ويجوز كسرهما إذا كانت متصلة بالهاء المكسورة ، كما في البيت السابق ، إذ يمكن أن ينشد : هذا ابن خير عبادِ اللهِ كُتَيْبِمي ... وبمض العرب يضمها مطلقاً ، فيقول : « ائتمو - هو - كتابكو ... » .

ب - (عوض عن حرف النداء) :

وهي ميم مشددة مفتوحة تتصل بلفظ الجلالة عند حذف حرف النداء قبله ، نحو : « اللهم اغفر لي » . وشذ وجودها مع ثبوت حرف النداء كقول الشاعر :

إني إذا ما حدثُ أَلَمًا أقولُ يا اللهم يا اللهم

ج - (اسم استفهام) :

وهي « ما » الاستفهامية نفسها ، حذفت ألفها عند دخول الجار عليها ، كقوله تعالى : « عمٌ يتساءلون ؟ » ، أي : عن أي شيء يتساءلون . وهي ميم يجب فتحها إشارة إلى ألفها المحذوفة ، نحو : « لِمَ - لإلَامَ - عمٌ - بَمَ - علامَ - ممٌ ؟ ... إلخ » . وقد تسكن لضرورة شعرية ، كقول الشاعر :

يا أبا الأسودِ لِمَ خلقتي لهمومٍ طارقاتٍ وذِكرٍ ؟

[ما]

آ - (اسم موصول) :

وأكثر استعمالها أن تكون لنير الماقل ، كقوله تعالى : « ما عندكم ينفذُ » ، وما عند الله باقٍ . وقد تستعمل للماقل ، كقوله تعالى : « فأنكحوا ما طابَ لكم من النساءِ » ، وكقولهم : « سبحانَ ما سخَّرَكنَّ لنا » ، وقولهم : « سبحانَ ما يسبيحُ الرعدُ بحمده » ، ولكن هذا قليل وأكثر ما تكون ما للماقل ، إذا اقترنت الماقل بنير الماقل في حكم واحد ، كقوله تعالى : « بسبيحُ الله ما في السماوات وما في الأرض » .

ب - (معرفة تامة علمة) :

وسميت « معرفة » ، لأنها تقدر بلفظ « الشيء » ، و « تامة » ، لأنها لا تحتاج إلى صفة أو صلة تتم معناها ، و « عامّة » ، لأنها لا تقع مع عاملها صفة لا قبلها ، كقوله تعالى : « إنَّ تُبَدُوا الصدقاتِ فتممّا هي » ، أي : فتمم الشيء هي .

وهذا النوع من « ما » لا يقع إلا في عبارات المدح والثناء ، كما رأيت في الآية .

ج - (معرفة تامة خاصة) :

وسميت هذه « خاصة » ، لأنها تكون هي وعاملها صفةً لما قبلها ، نحو : « غسلته غسلًا نعمًا » ، أي : غسلًا نعيمَ الغسل . وهذه مثل سابقتها : لا تقع إلا في عبارات المدح والثناء .

د - (نكرة ناقصة) :

وهي التي تقدر بلفظ « شيء » ، وتحتاج إلى صفة تميم معناها ، نحو : « عندي ما سارُّ لك » ، أي : عندي شيءٌ سارُّ لك . ومنه قول الشاعر :

لما نافع يسمى الليبُ فلا تكن

لشيءٍ بيدٍ نفعه الدهرَ ساعيا

أي : لشيءٍ نافعٍ يسمى الليب .

هـ - (نكرة تامة) :

وهي التي تقدر بلفظ « شيء » ، ولا تحتاج إلى صفة تميم معناها . وتقع في ثلاثة أساليب : أسلوب التعجب ، نحو : « ما أجملَ الربيع ! » ، أي : شيءٌ جميلُ الربيع ، وأسلوب المدح والثناء ، نحو : « غسلته غسلًا نعمًا » ، أي : نعم شيئاً (١) ، وأسلوب مخصوص من أساليب المبالغة هو الذي مثل قولهم : « إنَّ زيدا مما أن يكتب » ، أي : إن زيدا مخلوق

(١) ويستبرها بعضهم معرفة تامة ، كما رأيت في الفقرة « ج » . انظر تفصيل أعريها في مبحث المدح والثناء .

من شيءٍ كتابةً فـ « ما » بمعنى « شيء » مجرور بـ « من » ، والمصدر
المؤول من « أن » وصلتها في موضع جر بدل منها .

و - (اسم استفهام) :

ومناها « أي شيء ؟ » ، كقوله تعالى : « وما تلك يمينك يا
موسى ؟ » .

ويجب حذف ألف « ما » الاستفهامية إذا جرّت ، وإبقاء الفتحة
دليلاً عليها ، كقول الشاعر الكيت بن زيد :

قلّك ولاءُ السوءِ قد طال مُكثُهم

فحُتّامَ حُتّامِ العناءِ المطولِ ؟

وربما تبعت الفتحة الألف في الحذف ، وهو مخصوص بالشعر ،
كقول الشاعر :

يا أبا الأسودِ لمْ خلقتي لهمومِ طارقاتٍ وذِكرٍ ؟

وقد ثبت الألف للضرورة الشعرية ، كقول حسان :

على ما قام يشتمني لثيمٌ كخنزيرٍ تمرّغٍ في رمادٍ ؟

ز - (شرطية غير زمانية) :

وتستعمل هذه لئير الماقل ، كقوله تعالى : « وما تفعلوا من خيرٍ
يلمئهُ الله » .

ح - (شرطية زمانية) :

وهذه معناها الزمان ، وهي في محل نصب على الظرفية الزمانية ،
ومنها قوله تعالى : « فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم » ، أي : استقيموا
لهم مدة استقامتهم لكم ، وقول الشاعر :

مَا تَكُ يَا بَنَ عَبْدِ اللَّهِ فِينَا فَلَا ظِلْمًا نَخَافُ وَلَا اِفْتِقَارًا
ط - (حرف نفي) :

وتدخل هذه على الجمل الفعلية والاسمية ، فاذا دخلت على الفعلية لم تعمل شيئاً ، نحو : « ما جاء زيدٌ » ، وإن دخلت على الاسمية أعملها الحجازيون والتهاميون والتجديون عمل « ليس » بشروط معروفة ، كقوله تعالى : « ما هذا بشراً » ، وأهلها التميميون ، نحو : « ما زيد قادمٌ » . وقد تستعمل « ما » نافيةً للجنس ، فتعمل عمل « إن » ، وهذا نادر ، ومنه قول الشاعر :

وما بأسَ لو رَدَّتْ عَلَيْنَا تَجِيَّةً
 قليلٌ على من يرفُ الحقَ عابها

ي - (حرف مصدرى) :

وهذه تؤول مع ما بعدها بمصدر يقع مواقع إعرابية مختلفة ، فهو مبتدأ مؤخر في قوله تعالى : « عزيزٌ عليه ما عنتم » ، أي : عنتكم عزيزٌ عليه ، ومفعول به في قوله تعالى : « ودثوا ما عنتم » ، أي : ودثوا عنتكم ، ومجرور بالحرف في قوله تعالى : « لهم عذابٌ شديدٌ بما نسوا يومَ الحسابِ » ، أي : بنسيانهم يومَ الحساب ، ومجرور بالاضافة في قوله تعالى : « ليجزيك أجرَ ما سقيتَ لنا » ، أي : أجرَ سقيك .

ك - (حرف مصدرى زمانى) :

وإنما سمي بالزمانى لأن المصدر المؤول منه ومن صلته لا يقع إلا في موضع نصب على نيابة الظرفية الزمانية ، كقوله تعالى : « وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمتُ حياً » ، أي : دوامى حياً ، والأصل : مدةً دوامى

جياً ، فحذف المضاف الذي هو الظرف ، فتاب المضاف اليه - الذي هو المصدر - منابه .

والفرق بين « ما » المصدرية الزمانية هذه ، و « ما » الشرطية الزمانية التي سبقت ، أن هذه حرف ، وتلك اسم ، وأنَّ المنصوب على الظرفية أو على نياتها هو المصدر المؤول هنا ، وهو « ما » نفسها هناك .

ل - (زائدة كافة) :

وهذه أنواع :

١ - كافة عن عمل الرفع ، ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال ، هي : قل - كثر - طال . وأضاف بعضهم : شد ، ولا يدخلن عندئذٍ إلا على جملة فعلية صريح بفعلها ، كقول الشاعر :

قلما يبرحُ اللببُ إلى ما يورثُ المجدَ داعياً أو مجياً

وندر دخولهن على الجملة الاسمية ، كقول المرار :

صددتِ فأطوتِ الصدودَ وقلتها

وصالٌ على طول الصدود يدومُ

٢ - كافة عن عمل النصب والرفع ، وهي المتصلة بـ « إن » ، وأخواتها ، كقوله تعالى : « إنما المؤمنون إخوة » . وإذا اتصلت « ما » الكافة بالأحرف المشبهة ألنت اختصاصها بالأسماء ، وجعلتها سالحة للدخول على الجمل الفعلية ، كقوله تعالى : « كأنما يساقون إلى الموت » ، ما عدا « ليت » ، فإن اختصاصها بالأسماء لا يزول ، فلا يقال : « ليتما جاء زيد » ، ولهذا جاز كفها عن العمل عند اقترانها بـ « ما » ، وجاز عدمه ، وقد روي بالوجهين قول النابغة الذبياني :

قالتُ ألا ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حمامتنا أو نصفه قَدِر

برفع الحمام على الالغاء ، وينصبه على الاعمال .

٣ - كافة عن عمل الجر ، وهذه تصل بأحرف وظروف وأسماء .
فالأحرف المكفوفة بها هي : « رب - ب - ك - من » . فالأول كقول
جذبة بن مالك الأبرش :

ربما أوفيتُ في هلّمِ ترَفَعَنُ ثوبي شمالاتُ

والثاني كقول الشاعر :

فلئن صرتَ لا تُحيرُ جواباً لها قد ثرى وأنتَ خطيبُ

والثالث كقولهم : « كن كما أنت » .

والرابع كقول أبي حية :

وانّا لمّا نضربُ الكبشَ ضربةً

على رأسِهِ تَلقي اللسانَ من الفمِ

والظروف والأسماء المكفوفة بها عن الاضافة هي : « بعد - بين -
حيث - إذ - سي » ، نحو : « جئت بعدما جاء زيد - بينما أنا عند زيد
إذ أقبل خالدٌ - حيثما تجلسُ ترتعُ - إذما تجتهدُ تنجحُ - أحبُّ القراءةَ
ولا سبياً قراءةً موجهةً » .

م - (زائفة للتعويض) :

فيعوض بها عن « كان » المحذوفة وحدها ، كقول الشاعر :

أبا خراشةَ أمّا أنتَ ذا نقرِ فإن قومي لم تأكلهمُ الضبَعُ

إذ الأصل : لأنّ كنتَ ذا نقرِ ، فحذفت « كان » فانفصل
الضمير ، ثم زيدت « ما » للتعويض ، فأدغمت بأنّ ، فصارت « أمّا » .
أو تكون عوضاً من جملة « كان » المحذوفة كلها ، كقولهم :

« إفضل هذا إما لا » ، أي : إفضل هذا إن كنت لا تفعل غيره ،
فحذفت « كنت تفعل غيره » و عوض من المحذوف « ما » ، فأدغمت
« إن » بها ، فصارت « إما لا » .

ن - (زائدة) :

وتزاد هذه في مواطن كثيرة :

- ١ - بين الفعل ومرفوعه ، نحو : « شتانَ ما زيدٌ وعمروُ » .
- ٢ - بين الجار ومجروره ، نحو : « سأخرجُ عمًا قليلٍ » .
- ٣ - بين المضاف والمضاف إليه ، نحو : « تبتُّ من غيرِ ما عملِ » .
- ٤ - بعد أدوات الشرط ، كقوله تعالى : « فأمَّا ترَينَ من
البشرِ أحداً فقولي إنِّي نذرتُ للرحمنِ صوماً » .
- ٥ - قبل « خلا - عدا - حاشا » ، نحو : « جاء القوم ما خلا
زيدٍ » .

ملاحظة :

إعلم أن النحاة اختلفوا اختلافاً كبيراً في أقسام « ما » وفي مواضع
كل قسم . فمنهم من أثبت بعض الأقسام ومنهم من نقاها ، ومنهم من ردَّ
« ما » في أحد التراكيب إلى قسم ، ومنهم من ردها إلى قسم آخر .
واليك نماذج من هذه الخلافات :

- ١ - « إن تبذوا الصدقات فنعما هي » : قيل : « ما » معرفة
تامة ، وقيل : « ما » نكرة تامة . فعلى الأولى تكون فاعلاً لنعم ، وعلى
الثاني تكون تمييزاً لفاعل نعم المستتر .
- ٢ - « ما أجل الريح » : قيل : هي نكرة تامة ، وقيل : بل

هي اسم موصول ، والجملة بعدها صلة لها ، والخبر محذوف ، والتقدير :
الذي جعل الربيعَ شيءٌ عظيمٌ . وقيل : بل هي نكرة موصوفة ، والجملة
بعدها صفتها ، والخبر محذوف ، والتقدير : شيءٌ جعل الربيعَ شيءٌ عظيم .

٣ - « غسلته غسلًا نعمًا » : قيل : هي نكرة تامة ، فتكون
تميزاً لفاعل نعم المحذوف ، وقيل : بل هي معرفة تامة ، فتكون فاعلاً لنعم .
٤ - « ما دمت حيا » : قيل : هي حرف موصول ، وقيل :
بل هي اسم موصول .

٥ - « قلما - طالما - شدما » : قيل : هي كافة ، وقيل : بل
هي مصدرية .

٦ - « إنما المؤمنون إخوة » : قال البيانون : إن « ما » هنا
ناقية ، وقال النحويون : بل هي زائدة كافة .

٧ - « كن كما أنت » : قيل : هي زائدة كافة ، وقيل : هي
اسم موصول ، والتقدير : كن كالذي هو أنت ، وقيل غير ذلك .

٨ - « بعدما - بينا » : قيل : هي زائدة كافة ، وقيل : بل
هي مصدرية . الخ .. الخ .

[ما راسم]

مركبة من كلمتين : « ما » مصدرية زمانية ، و « دام » فعل
ماض ناقص .

[عازا]

كلمة يختلف تحليلها باختلاف التراكيب التي توجد فيها :

١ - ففي قولك : « ماذا الكتاب ؟ » لا بد من اعتبارها كلمتين :

د ما ، اسم استفهام ، و د ذا ، اسم إشارة ، والمعنى : ما هذا الكتاب ؟
٢ - وفي قولك : د لماذا سافرت ؟ ، لا بد من اعتبارها كلمة
واحدة للاستفهام ، والمعنى : لأي شيء سافرت ؟

٣ - وفي قولك : د ماذا اشتريت ؟ ، يمكن اعتبارها كلمة واحدة ،
فتكون اسم استفهام في محل نصب على أنها مفعول به مقدم ، والتقدير :
أي شيء اشتريت ؟ ويمكن اعتبارها كلمتين : د ما ، اسم استفهام في
محل رفع خبر مقدم ، و د ذا ، اسم موصول في محل رفع مبتدأ مؤخر ،
وجملة د اشتريت ، صلة لذا ، والتقدير : ما الذي اشتريت ؟ .

٤ - وفي قول الشاعر المثقّب السدي :

دعي ماذا علمتِ سأتقيهِ ولكنّ بالغيبِ نبيّني

لا بد من اعتبارها كلمة واحدة ، فإما أن تُجعل اسماً موصولاً ،
والجملة بعدها صلة لها ، والتقدير : دعي الذي علمته ، وإما أن تجعل
اسم جنس بمعنى د شيء ، والجملة بعدها صفة لها ، والتقدير : دعي
شيئاً علمته .

[متى]

أ - (اسم استفهام) :

يستفهم به عن الزمان ، نحو : د متى جاء زيد ؟ .

ب - (اسم شرط جازم) :

ويستعمل لربط الشرط والجواب بزمن واحد ، نحو : د متى
تأتيني أكرمك .

ج - (اسم بمعنى « وسط ») :

واستعمله بهذا المعنى نادر جداً ، وعليه خرج بعضهم قول أبي ذؤيب الهذلي يصف السحب الصاعدة من البحر :

شربن بماء البحر ثم ترَفَعَتْ

متى لثججِ خُضِرِ لمنْ ثيَجِ

فقالوا : أراد : وسط لثجج .

د - (حرف جر) :

بمعنى « من » أو بمعنى « في » ، وهذا خاص بلغة هذيل ، يقولون : « وضعتُه متى كمي » ، أي : في كمي ، و : « أخرجها متى كيه » ، أي : من كئه . وعلى هذا المعنى الأخير خرج بعضهم قول أبي ذؤيب السابق .

[من]

آ - (حرف جر) :

وذلك إذا وليها اسم مجرور ، نحو : « ما رأيتُه منذُ يومِ الخميسِ » . ومعناها « من » إن كان مجرورها يدل على الزمان الماضي ، كما في المثال السابق ، فإن دل المجرور على الحاضر ، كان معناها « في » ، نحو : « ما رأيتُه منذُ يومنا هذا » ، أي : في يومنا هذا .

ب - (ظرف) :

وذلك إذا وليها اسم مرفوع ، نحو : « ما رأيتُه مذ يومان » ، أو جملة فعلية ، نحو : « ما رأيتُه مذ سافر » ، أو جملة اسمية ، نحو : « ما رأيتُه مذ هو صغير » .

ثم اختلف النحاة في إعرابها والاسم بعدها مرفوع ، فقال قوم : هي مبتدأ والمرفوع بعدها خبر ، ومعناها « الأمد » ، والتقدير : ما رأيته .. أمدٌ اتمفاء الرؤية يومان ، وقال آخرون : بل هي ظرف في محل نصب مضافة إلى الجملة بعدها ، والمرفوع بعدها فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : ما رأيته مذ كان يومان ، وقيل غير هذا وذلك عما لا يخلو من تعسف . وكذلك اختلفوا فيها إذا كان بعدها جملة ، والمشهور من المذاهب أنها عندئذ ظرف مضاف إلى الجملة .

[مَضَى]

اسم فعل أمر بمعنى « اعتر » .

[مَعَ]

اسم موضوع لمعنى المصاحبة . ويختلف إعرابه باختلاف استعماله :

١ - فإن أضيفه منصوباً ، كان ظرفاً مكاناً دالاً على موضع الاجتماع في نحو : « جلست مع زيد » ، أو ظرفاً زماناً دالاً على زمان الاجتماع في نحو : « جئتك مع العصر » .

٢ - وإن جرته بـ « من » ، وهذا نادر ، كان اسم مكان بمعنى « عند » مجروراً ، نحو : « ذهبت من معه » ، أي : من عنده .

٣ - وإن لم تضيفه ، فهو منصوب على الحال في نحو : « جاء زيد وعمرو معاً » ، أو هو ظرف منصوب متعلق بخبر محذوف في مثل : « زيد وعمرو معاً » ، وقال قوم : بل هي منصوبة على الحال دائماً ، والخبر في مثل هذا المثال الأخير محذوف ، والتقدير : زيد وعمرو مجتمعان معاً .

[معاذَ الله]

مفعول مطلق منصوب ، ولفظ الجلالة مضاف إليه .

[مطانك]

اسم فعل أمر بمعنى « أثبت » .

[مَن]

A - (اسم استفهام) :

وذلك في نحو قولك : « من جاء ؟ » ، وقوله تعالى : « مَنْ يَشَاءُ مِنْكُمْ إِذْ يُؤْتِي السَّلَاطَةَ حَمْعًا إِتْرَافًا وَخِطَابًا لَمَّا خَلَّصُوا مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَوْمَ فَأْتَتْهُمُ الْمَوْتُ وَهُمْ مُخْمَلُونَ » .

ب - (اسم شرط جزم) :

وذلك في نحو قولك : « مَنْ يَجْتَهِدْ يَنْجُحْ » .

ج - (اسم موصول) :

وذلك في نحو قولك : « جاء من تعرفه » .

د - (فكرة موصوفة) :

ومعناها عند ذلك « شخص » ، كقول سُؤَيْدِ بْنِ أَبِي كَاهِلٍ :

رَبُّهُ مِنْ أَنْضَجَتْ غِيظًا قَلْبَهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعَمْ

أي : رب شخص أنضجت قلبه غيظاً قد تمنى لي الموت . فمن
مجرور برب في محل رفع مبتدأ والجملة بعده صفة له ، وجملة « تمنى » خبر
له . وإنما تعيّن اعتبارها فكرة ، لأن « رب » لا تدخل إلا على النكرات .

[ميم]

آ - (حرف جر أصلي) :

ولها عدة معانٍ :

١ - ابتداء الفاية ، مكانية كانت كقوله تعالى : « سبحان الذي أسرى ببيته ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى » ، أم زمانية ، كقول رسول الله ﷺ : « فطيرنا من الجمعة إلى الجمعة » .

٢ - التبويض ، أي أن تكون بمعنى « بعض » ، كقوله تعالى : « لن تناولوا البرّ حتى تنفقوا مما تحبون » ، أي : حتى تنفقوا بعض ما تحبون . وعلى هذا المعنى تأتي « من » في مثل : « هذا الرجل من قريش » ، أي : هو بعض قريش .

٣ - بيان الجنس ، وهي الجارة للتمييز ، نحو : « كم من بلاد زرت » . وأكثر ما يكون ذلك بعد البهات ، ولا سيما « ما » و « منها » لافراط إبهامها ، كقوله تعالى « ما ننسخ من آية أو ننسبها نأت بجيرٍ منها أو مثليها » ، وقوله : « وقالوا : مها تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين » . وتكون هي ومجرورها متعلقين بصفة محذوفة للمميز إن كان نكرة ، نحو : « قرأت خمسة من الكتب » ، وبحال محذوفة منه إن كان معرفة ، نحو : « إن الذي حفظت من الشعر لا يكفي » .

٤ - التعليل ، كقوله تعالى : « بما خطيئتهم أغرقوا » ، أي : بسبب خطيئتهم .

٥ - البدل ، كقوله تعالى : « أرضيتكم بالحياة الدنيا من الآخرة ؟ » ، أي : بدل الآخرة .

٦ - مرادفة « عن » ، كقوله تعالى : « يا ويلنا قد كنا في غفلةٍ من هذا » ، أي : عنه .

ب - (حرف جر زائد) :

ومعناها التنصيص على المموم ، نحو : « ما جاءني من رجلٍ » ، أو توكيد المموم ، إن كان في الكلام ما يشير إلى المموم بدونها ، نحو : « ما جاءني من أحدٍ » ، إذ لو قلت : « ما جاءني أحدٌ » لكان المموم مفهوماً من كلمة « أحد » .

ولا تزداد « من » إلا في مواضع مخصوصة ، وبشروط مخصوصة ، فتزداد في الفاعل ، والمفعول به ، والبتدأ ، وبشرط أن يتقدمها نقي ، أو نهي* ، أو استفهام ، وإن يكون مجرورها نكرة ، نحو : « هل جاء مينٌ أحدٍ ؟ » - « ما جاء من أحدٍ - هل رأيت مينٌ أحدٍ ؟ - ما رأيت مينٌ أحدٍ - هل مينٌ كتابٌ عندك ؟ - ما مينٌ كتابٌ عندي » .

[منر]

مثل « مذ » في معناها وأقسامها وأحكامها . انظر « مذ » .

[منرا]

يمكن اعتبارها كلمة واحدة ، اسم استفهام للماقل ، ويمكن اعتبارها كلمتين : « من » اسم استفهام ، و « ذا » اسم موصول ، نحو : « منذا جاء اليك ؟ » . فعلى الاعتبار الأول يكون التقدير : من جاء اليك ؟ وبحسن كتابتها متصلة ، وعلى الاعتبار الثاني يكون التقدير : من الذي جاء اليك ؟ وبحسن كتابتها منفصلة ، هكذا : من ذا ؟

[مسر]

اسم فعل أمر بمعنى « أكفف » .

[ميم]

أ - (اسم شرط جازم) :

وتستعمل لما لا يقل ، كقوله تعالى : « وقالوا : مها تأتنا به من آيةٍ لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين » .

ب - (اسم استفهام) :

ذكره جماعة منهم ابن مالك ، واستدلوا عليه بقول عمرو بن ملقظ :

مها لي الليلة مها ليه ؟ أودي بنعلي وسرباليسه
أي : ما لي الليلة ؟

[ميم]

انظر « يد » .

حرف التون

[ن]

آ - (نون التوكيد) :

وهي نونان : خفيفة ، وثقيلة . وقد اجتمعتا في قوله تعالى :
« لِيَسْجُنَّ » وليكونن من الصاغرين . وتختصان بالفعل ، وأما قول
رؤبة :

أقائلن أحضروا الشهودا

فضرورة سوغها شبه الوصف بالفعل . (انظر شروط استعمالها في
مبحث التوكيد بالنون) .

ب - (نون التنوين) :

وهي نون زائدة ساكنة تلحق آخر الكلمة لغير توكيد . وقد
اختلف النحاة في أقسامها ، وجملة ما بلغوه في ذلك تسعة :

١ - تنوين التمكين : وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف ،
مثل : « رجلٍ - بيتٍ - مالٍ » .

٢ - تنوين التنكير : وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقا بين
معرفتها ونكرتها ، فقولك : « صه » بغير تنوين ، يعني « اسكت عن
الكلام الذي تقولهُ فقط » ، أما قولك : « صه » بالتنوين ، فيعني :
« اسكت عن كل كلام » . وقولك : « جاء سيويهِ » بغير تنوين ، تقصد

منه رجلاً بعينه ، أما قولك : « جاء سيويهِ » بالتون فتقصد منه رجلاً ما بمن يسمون بهذا الاسم .

وهذا التون يلحق ببعض أسماء الأفعال سماعاً ، مثل : « صهِ - مه - إيه » ، ويلحق قياساً الأعلام المختومة بـ « ويهِ » ، مثل : « سيويهِ - فقلويهِ - خالويهِ » .

٣ - تونين المقابلة : وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم ، مثل : « مسلمات - قانتات » . قالوا : هو في مقابلة التون التي في الجمع المذكور السالم ، مثل : « مسلمين - قانتين » . ورده بعضهم إلى تونين التمكين .

٤ - تونين العوض : وهو اللاحق لبعض الأسماء عوضاً من حرف أصلي ساقط ، مثل : « جوارٍ - غواشي » جمع جاريةٍ وغاشية ، والأصل : جوارٍ - وغواشي ، فحذفت الياء لأنها من الأسماء المنقوصة ، وجاء التونين عوضاً منها . ولم يقولوا إن التونين للتمكين ، لأن جمع جوارٍ وغواشي من صيغ منتهي الجموع ، فهي محرومة من تونين التمكين ، فكان هذا التونين إذن عوضاً من الياء المحذوفة . فأما « قاضٍ - وعالٍ » فالتونين فيها للتمكين لأنها من الأسماء المنصرفة المستحقة لتونين التمكين .

وقد يكون تونين العوض عوضاً من كلمة محذوفة ، كالتونين اللاحق لبعض الأسماء اللازمة للإضافة عوضاً من المضاف إليه المحذوف ، مثل : « كلٍ - وبعضٍ » ، أو يكون عوضاً من جملة محذوفة ، وهو التونين اللاحق لـ « إذ » في نحو قوله تعالى : « وانشقت السماءُ في يومئذٍ واهيةً » ، إذ المعنى : فهي إذ انشقت واهية .

وقد رد بعض النحاة جميع أنواع تونين العوض إلى قسم تونين التمكين .

٥ - تنوين الترنم : وهو اللاحق للقوافي المطلقة بدلاً من حرف الاطلاق ، كقول جرير :

أقلى اللوم - عاذل - والعتابن
وقولي - إن أصبت - : لقد أصابن

والأصل : عتابا ... أصابا

٦ - التنوين العالي : وهو اللاحق لآخر القافية المقيدة ، كقول رؤبة :

وقاتم الأعماقِ خاوي المخرقن

وسمي « غالياً » لتجاوزه حد الوزن .

وقال ابن مالك : إن تسمية اللاحق للقوافي المطلقة والقوافي المقيدة تنويناً مجازاً . وإنما هو نون أخرى زائدة ، ولهذا لا يختص بالاسم ، ويجمع الألف واللام ، ويثبت في الوقف . وكل ذلك لا يجوز مع التنوين الحقيقي .

٧ - تنوين الضرورة : وهو اللاحق لما لا ينصرف ، كقول امرئ القيس :

ويوم دخلت الخيدرَ خدرَ عُنيزةٍ

قالت : لك الويلات إنك مرجلي

وللسنادى المني على الضم ، كقول الأحوص :

سلامٌ الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرٌ السلام

ورده بعضهم إلى تنوين التمكين .

٨ - التنوين الشاذ : وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية ، كقولهم

« هؤلاء قومك » .

٩ - تنوين الحكاية : وهو اللاحق بالأعلام المنقولة عن أسماء أو صفات منونة ، كأن تسمي رجلاً بكلمة « عاقلة » . فتحكيها كما كانت قبل الملية . وأكثر النحاة على أن هذا هو تنوين التمكين .

ج - (نون النسوة) :

وهي ضمير الإناث في نحو قولك : « النساء يذهبن » .

د - (النون علامة النسوة) :

وهذه حرف لا محل له من الأعراب ، وذلك إذا اجتمعت مع الفاعل في لغة « أكلوني البراغيث » ، نحو : « يذهبن النسوة » . وهي علامة أيضاً في نحو : « كتابكن » - « كتابهن » ، على مذهب من يرى أن الضمير هو الهاء فقط ، والكاف فقط .

هـ - (نون الوقاية) :

وتسمى نون المهاد أيضاً ، وهذه مواضعها :

١ - بين الفعل وياء التكلم ، نحو : « ضربني - أكرمني » . ووجودها هنا لازم لوقاية الفعل اتصل به ياء التكلم من الكسر . فأما قول رؤبة :

عدتُ قومي كمديدِ الطيسِ إذ ذهب القومُ الكرامِ ليسي

فضرورة ، والأصل أن يقول : ليسي .

وإذا كان الفعل من الأفعال الخمسة ، مثل : « يضربون - وتضربون - وتضربان » ، ثم اتصلت به ياء التكلم ، جاز اجتماع النوين : نون الرفع للأفعال الخمسة ، ونون الوقاية ، فتقول : « يضربوتي » ، وجاز الاكتفاء بنون واحدة ، فتقول : « الرجال يضربوني » . واختلف النحاة

في النون المحذوفة : فقال بعضهم : هي نون الرفع ، وقال آخرون : بل هي نون الوقاية .

٢ - بين اسم الفعل وياء التكلم ، نحو : « دراكني - تراكني » ، أي : أدركني وارتكني .

٣ - بين الحرف المشبه بالفعل وياء التكلم ، نحو : « إتي - كأتي » . ووجودها هنا جائز . وينبغي حذفها مع « لعل » ، فيقال : « لعلني » ، ويقال مع « ليت » ، فيقال : « ليتني » .

٤ - بين حرفي الجر « من - عن » وياء التكلم ، نحو : « مني - عنّي » . ووجودها هنا لازم . فأما قول الشاعر :

أيها السائلُ عنهم وعني لست من قيسٍ ولا قيسُ ميني
فشاذ ، والأصل أن يقول : عنّي ومنّي .

٥ - بين « لدن وقد وقط » وبين ياء التكلم ، نحو : « لدثي - قدني وقطني (بمعنى حسبي) . ووجودها بين هذه المضافات ، وبين ياء التكلم ، لازم . وما ورد من الكلام مخالفاً لذلك فهو قليل نادر .

٦ - بين المشتقات وياء التكلم ، نحو : « هل أنت مكرمني ؟ » . ووجودها في هذا الموضع شاذ .

و - (النون فعل أمر) :

وهي نون مكسورة تكون فعل أمر من « ونى - يني » بمعنى قتر وتمب .

ز - (النون علامة الرفع) :

وهي نون الأفعال الخمسة ، نحو : « يكتبان - يكتبون - تكتبين » .

ح - (النون عوض عن التنوين) :

وهي الموجودة في المتى ، مثل : « ولدان » ، وفي الجمع المذكر
السالم ، مثل : « المعلمون » . وهذه النون تسقط في الاضافة كما يسقط
التنوين في الاسم المفرد ، فتقول : « جاء معلما المدرسة وموظفوها » .

[النجاء]

اسم فعل أمر بمعنى « أسرع » . وقد اتصل به كاف الخطاب ،
فيقال : « النجاءك » .

[نبع]

اسم صوت لجزر الابل كي تنيخ .

[نعم]

حرف للتصديق ، أو للوعد ، أو للاعلام : فالتصديق بمد الخير ،

نحو :

- جاء زيدٌ .

- نعم

والوعد بمد الأمر والنهي والطلب بصورة عامة ، نحو :

- أعط زيداً كتابه .

- نعم .

والاعلام بمد الاستفهام ، نحو :

- هل جاء زيد ؟

- نعم .

حرف الراء

[ه]

آ - (ضمير للفائب) :

وتستعمل في موضعي الجر والنصب ، كقوله تعالى : « قال له صاحبه وهو مجاوره » .

ب - (حرف للفيبة) :

وهي المء في « إياه » ، على مذهب من يرى أن الضمير هو « إيا » وحدها .

ج - (للسكت) :

وهي حرف ساكن يلحق أواخر بعض الكلمات عند الوقف عليها ، نحو : « وا زيدا » ، (١) . وربما وصلوها ، كقول المتنبي :

وا حرّ قلباه ممّن قلبه شيمٌ

وعند ذلك ، فاما أن يضموها تشبيها لها بهاء الضمير ، وإما أن يكسروها على قاعدة التخلص من التقاء الساكنين .

[ها]

آ - (حرف تنبيه) :

وهي الداخلة على أسماء الاشارة ، نحو : « هذا - هؤلاء - ههنا » ،

(١) انظر قواعد الوقف في الجزء الأول من الكتاب .

ثم المتصلة بـ « أي » في النداء ، نحو : « يا أيها الرجل » . فأما في أسماء الإشارة ، فهي ممتمة فيها دلالة على بُعد ، فلا يقال : « ها ثم » - هكذا ... ، وجائزة فيما سوى ذلك ، وأما في النداء فواجبة ، فلا يقال : « يا أي الرجل » . وقد تضم في النداء إتباعاً لحركة الياء ، فيقال : « يا أيُّه الرجل » .

ب - (اسم فعل أمر) :

ومناه « خذ » ، نحو : « ها الكتاب » ، أي : خذ . وقد اتصل بها كاف الخطاب فيقال : « هاك الكتاب » - هاكم الكتاب وقد تهمز ألفها فيقال : ها الكتاب .

[هاء]

اسم فعل أمر بمعنى « خذ » ، نحو : « هاء الكتاب » ، أي : خذ . وقد اتصل بها كاف الخطاب فيقال : « هاءك الكتاب » . وقد يستغنى عن الكاف ، فتصرف الهمزة تصريف كاف الخطاب ، فيقال للفرد المذكر « هاء » ، وللؤنثة المفردة « هاء » ، وللثني مذكراً أو مؤنثاً « هاؤما » ، ولجمع الاناث « هاؤن » ، ولجمع الذكور « هاؤم » ، ومنه قوله تعالى : « هاؤم اقرؤوا كتابه » .

[هاءت]

فعل أمر جامد بديل قبوله الضائر ، فيقال : « هاتي - هاتيا - هاتوا » ، ومنه قوله تعالى : « قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين » . وزعم الزنجشيري وشارحه ابن يعيش أنها اسم فعل أمر ، وأن الضائر التي تلحقها إنما هي لقوة شبه هذا الاسم بالفعل ، وكأنما يمدانها علامات وليست ضمائر .

[هَادٍ]

اسم صوت لزجر الابل .

[هَالٍ]

اسم صوت لزجر الخيل .

[هَعَجٌ]

اسم صوت لزجر الغنم والكلب .

[هَبَا]

اسم صوت لزجر الكلب .

[هِدَعٌ]

اسم صوت للابل كي تسكن .

[هُسٌّ]

وقد تكسر هاؤه ، اسم صوت لزجر الغنم .

[هَكْرًا]

مركبة من ثلاث كلمات : د ها ، حرف التثنية ، والكاف الجارة ،
و د ذا ، الاشارية .

[هَل]

آ - (حرف استفهام) :

وهو حرف موضوع لطلب التصديق الايجابي ، دون التصور ،

ودون التصديق السليبي (١) ، فلا يقال : « هل زيداً ضربت ؟ » ، لأنه حيثئذ سؤال عن المضروب ، لا عن الضرب ، ولا : « هل زيد قائم أم عمرو ؟ » ، لأنه عندئذ سؤال عن القائم ، لا عن القيام ، ولا : « هل لم يقم زيد ؟ » ، لأنه سؤال عن القيام المتني ، و « هل ، لم توضع إلا للسؤال عن الحدث الايجابي .

وتفترق « هل » من الهمزة من تسعة أوجه :

١ - اختصاصها بالتصديق ، أي بالسؤال عن الحدث ، فلا يقال إلا : « هل جاء زيد ؟ » ، أما الهمزة فهي للتصديق ، نحو : « آجاء زيد ؟ » ، وللتصور ، أي السؤال عن الشيء ، نحو : « آنت فلت هذا ؟ » .

٢ - اختصاصها بالايجاب ، فلا يقال إلا : « هل جاء زيد ؟ » ، أما الهمزة فهي للايجاب والساب ، نحو : « آجاء زيد؟ - ألم يأت زيد ؟ » .

٣ - تخصيصها المضارع بالاسقبال ، نحو : « هل تسافر ؟ » ، أي : هل سيقع منك السفر في المستقبل ؟ بخلاف الهمزة التي لا أثر لها في زمن المضارع ، فتأتي معه وزمنه المستقبل ، نحو : « آتسافر غداً ؟ » ، كما تأتي معه وزمنه الحاضر ، نحو : « آظن الآن زيداً قائماً ؟ » .

٤ ، ٥ ، ٦ - إنها لا تدخل على الفرط ، ولا على « إن » ، ولا

(١) مر معنا في حرف الهمزة أن الصور هو السؤال عن الشيء ، زماناً كان أو مكاناً ، أو ذاتاً ، نحو : « متى سافرت - أين جلت - من جاء ؟ » ، وأن التصديق هو السؤال عن الحدث ، نحو : « هل جاء زيد ؟ » . فأما « هل » فهي للتصديق الايجابي وحده ، وأما الهمزة فهي للتصديق الايجابي والسليبي ، وللتصور أيضاً ، وأما سائر أدوات الاستهام فهي لتصور فقط .

على اسم بعده فعل ، فلا يقال : « هل إن جاء زيدٌ أكرمتَه ؟ - ولا : هل إن زيداً مسافرٌ ؟ - ولا : هل زيدٌ جاء ؟ » ، والهمزة بخلاف ذلك كله ، قال تعالى : « أفأن ماتَ أو قُتِلَ انقلبتم على أعقابكم ؟ - إنَّك لأنت يوسفٌ ؟ - أجزأ منّا واحداً تتَّبِعُهُ ؟ » .

٧ - أنها تقع بعد العاطف ، نحو : « هل جاء زيد ؟ وهل سلتَ عليه ؟ » ، والهمزة تقع قبله ، تقول : « أجاه زيد ؟ أو سلتَ عليه ؟ » .

٨ - أنها تقع بعد « أم » ، كقوله تعالى : « قل هل يستوي الأعمى والبصيرُ ، أم هل تستوي الظلمات والنورُ ؟ » .

٩ - أن الاستفهام معها على معنى التني ، ولهذا يجوز مجيء « إلا » الحصرية بعدها ، كقوله تعالى : « هل جزاء الإحسان إلا الإحسانُ ؟ » ، أي : ليس جزاء الإحسان إلا الإحسان . كما يجوز دخول الباء الزائدة على الخبر بعدها ، كقول الفرزدق :

يقول إذا اقلّوتُلى عليها وأقردتُ

ألا هل أخو عيشٍ لذيذٍ بدائمٍ ؟ (١)

أي : ليس أخو عيشٍ لذيذٍ بدائمٍ .

كما صح عطف جملتها على جمل خبرية ، كقول امرئ القيس :

وإنَّ شِفائي عبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ

وهل عند رسمٍ دارسٍ من مَصَوَّلٍ ؟

أي : وليس عند رسمٍ دارسٍ من مَصَوَّلٍ . ولو كانت على معنى

(١) اقلولى عليها : صد وارتفع . أقردت : سكنت .

الاستفهام الحقيقي ، لما جاز عطف جملتها على جملة خبرية ، لأن الاستفهام إنشاء ، والانشاء لا يعطف على الخبر .

ب - (حرف تحقيق) :

بمعنى « قد » . قاله بعضهم ، وبذلك فسروا قوله تعالى : « هل أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً » . أي : قد أتى ..

ج - (اسم فعل أمر) :

بمعنى « أسرع » ، نحو : « هل يازيد » ، أي : أسرع .

[هـ]

اسم صوت لجزر الخيل والناقة . وقد أتت اسم فعل أمر في قول النابغة الجعدي يهجو ليلي الأخيلية :

ألا حيتاً ليلي وقولا لها : هلا

أي : أقبلي وأسرعى .

[هـ]

حرف تضيض ، أي حث على اتيان الفعل ، وذلك إذا وليها المضارع ، نحو : « هلا تزورنا » ، أي : زرنا . فان وليها الماضي كان معناها التوبيخ فيما تركه المخاطب ، نحو : « هلا أكرمت زيدا » .

وهي كأدوات الشرط : لا يليها إلا الفعل ، فان وليها الاسم فعلى تقدير فعل محذوف قبله ، نحو : « هلا زيدا » ، تقول ذلك لمن أكرم خالداً ، والتقدير : هلا أكرمت زيدا ، ونحو : « هلا زيداً » ، تقول ذلك لمن قال : « أكرم خالداً » ، والتقدير : هلا أكرم زيداً .

[هَلَسْمٌ]

هي في لغة قريش اسم فعل أمر بمعنى « أقييل » ، نحو : « هلَسْمٌ يا زيد » ، أي : تعال ، وبمعنى « أحضِرْ » ، نحو : « هلْمٌ زيداً » ، أي : أحضره .
 أما التميميون فيصاون بها الضائر ، فيقولون : « هلْمٌ - هلْسِي - هلْكَ - هلْتُوا - هلْمَنَ » ، فتكون في لغتهم فعل أمر جامداً .

[هَمْهَامٌ]

اسم فعل ماض بمعنى « تَفِيدَ » .

[هُنَا]

اسم اشارة للمكان . تتصل بها كاف الخطاب فيقال : « هناك » ، ولام البعد فيقال : « هنالك » . وقد تشدد نونها : « هنا » ، فلا تكون إلا للمكان البعيد ، وعندئذٍ يمتنع دخول « ها » التنبيهية عليها ، فلا يقال : « ههنا » كما يقال : « ههنا » .

[هُوَ]

ضمير رفع منفصل ، وكذلك فروعه : هي - هما - هم - هن .
 وإذا استعملته ، هو وفروعه ، في نحو : « زيد هو الفاضل » ، كان لك فيه وجهان : أن تجعله مبتدأ ، وتجعل ما بعده خبراً عنه ، فتقول : « زيد هو الفاضل » - وكان زيد هو الفاضل - وظننت زيدا هو الفاضل ، برفع « الفاضل » في كل ، لأنه خبر عن الضمير ؛ ولك أن تجعله فصلاً ، وتجعل ما بعده بحسب العوائل التي قبله ، فتقول : « زيد هو الفاضل » برفع « الفاضل » لأنه خبر عن « زيد » ، و : « كان

زيد هو الفاضل ، بنصب « الفاضل » على أنه خبر لـ « كان » ، و :
 « ظننت زيدا هو الفاضل » بنصبه أيضاً على أنه مفعول ثانٍ لـ « ظننت » .
 والوجه الثاني هو الأفتح ، وعليه جاء التنزيل ، قال تعالى : « إن
 كان هذا هو الحق » بنصب الحق .

ثم اختلف النحاة فيه إن كان فصلاً : فقال بعضهم : هو في هذه
 الحالة حرف لا محل له من الاعراب ، وإن كانت له صورة الضائر
 المنفصلة ، وقال آخرون : بل يبقى على اسميته ، ولكن لا يكون له محل
 من الاعراب ، فيكون شأنه كشأن أسماء الأفعال ، مثل : « سَءٌ » ، و « مَءٌ » :
 هي أسماء ، ولكن لا محل لها من الاعراب .

[هي]

انظر « هو » .

[هيا]

حرف نداء للبعيد ، نحو : « هيا زيد » .

[هياً]

اسم فعل أمر بمعنى « أسرع » .

[هَيْتَ]

وتثنت تأوه ، اسم فعل أمر بمعنى « أسرع » ، قال الشاعر :
 أبلغ أمير المؤمنين _____ ين - أنا العراق - إذا أتيتنا
 أن العراق وأهله سلمٌ إليك ، فهَيْتَ هَيْتَا (١)

(١) المعنى : يا أبا العراق بلغ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب بأن العراق
 وأهله متقادون لأمرك ، فأسرع إليهم .

وإذا قلت : « هيت لك » ، كان الجار والمجرور متعلقين بضمير
مخنوف لبتداء مخنوف ، والتقدير : دعائي كائن لك ، فاللام تبين للمخاطب
جيء به بعد استثناء الكلام عنه ، كما كان كذلك في « سقياً لك » .

وقال بعضهم في قوله تعالى : « وقالت هيت لك » : هيت : اسم
فعل ماض بمعنى « تهيئات » ، فعلى هذا تكون اللام متعلقة به ، كما
تتعلق بماء لو صُرِّحَ به ، وقال آخرون : بل هي اسم فعل أمر بمعنى
« أقبل » ، فعلى هذا يكون امراب اللام كأمربها الأول .

[هَبَّجَ]

اسم صوت لزجر الناقة .

[هَبَّغَ]

اسم صوت لاناخة الابل .

[هَبَّرَ]

اسم صوت لزجر الابل .

[هَبَّكَ]

وقد تشدد ياؤه وتفتح ، اسم فعل أمر بمعنى « أشرع » .

[هَبَّيْرًا]

لنة في هيات .

[هَبَّيْرَات]

اسم فعل ماض بمعنى « بَعُدَّ » . وفيه لئات كثيرة ، هي :

حرف الواو

[و]

أ - (حرف عطف) :

نحو : « جاء زيدٌ وعمرو » . واختلف النحاة في إفادتها :
فالأكثر على أنها لطلق الجمع ، وأنها لا تفيد ترتيباً ولا مميةً ، وخالفهم
في ذلك قطرب والربيعي والقراء وطلب وأبو عمرو الزاهد وهشام
والشافعي ، فذهبوا إلى أنها تفيد الترتيب .

ب - (حرف استئناف) :

كقوله تعالى : « واقفوا لله ، ويمليكم الله » . فهذه الواو
ليست للعطف ، ولو كانت كذلك لزم عطف الخبر على الأمر ، وهذا غير
جائز ، فحين أن تكون للاستئناف . وكذا تقول في كل واو لا يصح
عطف ما بعدها على ما قبلها .

ج - (الواو للحال) :

وهي كل واو على تقدير « إذ » ، نحو : « جاء زيد والشمس
طالمة » ، التقدير : جاء زيدٌ إذ الشمسُ طالمةٌ .

د - (الواو للهيئة) :

وهذه نوعان : عاطفة ، وغير عاطفة :

فالماطفة هي التي يتصبب المضارع بعدها بـ « أن » المضمرة ، نحو
قول الشاعر :

لا تَنَنَّه عن خُلُقٍ وتَأْتِي مِثْلَهُ
عَرَّ عليك إذا فلتَ عَظْمِي

ومطوفها هو المصدر المؤول من « أن » وصلتها .

وغير الماطفة هي الداخلة على المفعول معه ، نحو : « سرتُ والنهرَ » .

هـ - (الواو للقسم) :

وهذه حرف جر أصلي ، وهي والقسم به متعلقان بفعل القسم
المخوف وجوباً معها ، نحو : « واللهِ لأكرمنَّ زيداً » .

و - (واو رب) :

وهي التي تفتح بها الحكايات القصيرة في القصائد ، كقول امرئ
القيس :

ويلدِ كموجِ البحرِ أرخى سُدُولَهُ
عليَّ بأنسواعِ الممومِ ليتلي

واختلف النحاة فيها : فالكوفيون والمبرد على أنها هي الجارة لما
بعدها ، وعليه تكون حرف جر شيئاً بالزائد ، وما بعدها مجرور اللفظ
مرفوع المحل أو منصوبه بحسب الموامل التي بعده . والبصريون على أن
الجر ليس بها ، بل بـ « رب » محذوفة بعدها ، وعليه ، تكون الواو
حرف عطف ، وتكون الجملة بعدها معطوفة على شيء في نفس التكلم .
وحجتهم في ذلك أنها لو كانت هي الجارة لجاز دخول واو العطف عليها
كما تدخل على واو القسم ، كقول الشاعر :

ووالله لولا تمرُّهُ ما جَبِثُهُ ولا كان أدنى من عبيد ومشرق
فلما لم يجز دخول العاطف عليها ، دل ذلك على أنها هي العاطفة .

ز - (الواو ضمير متصل) :

وهو ضمير الذكور العقلاء ، نحو : « الرجال قاموا » . والمشهور
بين النحاة أنها اسم ، وأنها في محل رفع فاعلاً أو نائب فاعل ، بحسب
الفعل المتصلة به . وذهب الأخفش والملازمي إلى أنها حرف كفاء التأنيث
الساكنة ، وأن الفاعل مستتر .

وقد تستعمل ضمير العقلاء إذا تزيروا منازلهم ، كقوله تعالى : « يا
أيها النمل ادخلوا مساكنكم » .

ح - (الواو علامة الذكور) :

وذلك في لغة « أكلوني البراغيث » ، كقول أحيحة بن الجلاح :
يلوموني في اشتراء النخيل ————— ل أهلي فكلتهم يمدل

واختلف النحاة فيها : فهي عند سيبويه حرف دال على الجماعة كما
أن التاء في « قالت » حرف دال على التأنيث ، وقيل : هي اسم مرفوع
على الفاعلية ، ثم قيل : إن ما بعدها بدل منها ، وقيل : مبتدأ ، والجملة
خبر مقدم .

ط - (واو الانكار) :

وهي مثل ألف الانكار : إشباع للضمة الآتية في نهاية عبارة
ملفوظة في استنكار ، كما لو قال لك أحدم : « جاء أحمد » ، فنقول
مستنكراً ذلك : « آأحمدوه ؟ » . فالواو إشباع لضمة « أحمد » ، والماء
للسكت .

ي - (واو التذکر) :

كقول من أراد أن يقول : « يقومُ زيدٌ » ، فسي « زيد » ، فأراد مدّ الصوت ليتذكر ، إذ لم يرد قطع الكلام ، : « يقومو » .
وحقيقة هذه الواو أنها كسابتها : اشباع للضمّة ، فهي ظاهرة صوتية وليست أداة حقيقية .

[وا]

آ - (حرف نداء) :

وهو يختص ببناء الندبة ، نحو : « وا زيدا ! » . وأجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي .

ب - (اسم فعل مضارع) :

بمعنى « أعجب » ، كقول الراجز :

وا ، بأبي أنتِ وفوكِ الأشنبُ كأنما ذرٌّ عليه الزرّونبُ
أو زنجيلٌ وهو عندي أطيبُ

[واهأ]

اسم فعل مضارع بمعنى « أعجب » ، نحو : « واهأ له ما أطيبه ! » .

[وِعْ]

اسم صوت لجزر الضأن .

[وراءك]

اسم فعل أمر بمعنى « تأخّر » .

[وَسْطَان]

وتلك واوه ، اسم فعل ماض بمعنى « أَسْرَعَ » .

[وَيْ]

اسم فعل مضارع بمعنى « أعجب » .

[وَيْكَ]

كقول عنزة :

ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمها

قيل الفوارس : وَيْكَ عنزة أقدم

واختلف النحاة فيها : فقال قوم : هي « وي » نفسها لحقتها كاف الخطاب ، وعليه ، تكون « وي » اسم فعل مضارع ، والكاف للخطاب ، وقال الكسائي : « أصل « ويك » « ويلك » ، وعليه تكون « وي » مفعولاً مطلقاً مضافاً ، والكاف ضمير متصل في محل جر بالاضافة .

[وَيْكَأ]

هكذا وردت متصلة في رسم القرآن في قوله تعالى : « وَيْكَأَنَّهُ لَا يَفْلَحُ الْكَافِرُونَ » . واختلف النحاة فيها على ثلاثة مذاهب :

١ - هي مركبة من « وي » الذي هو اسم فعل مضارع بمعنى « أعجب » ، و « كأن » الحرف المشبه بالفعل ، ولكنه هنا ليس لمعنى التشبيه ، بل لمعنى التأكيد مثل « إن » ، فيكون التفسير : وَيْ إِنَّهُ لَا يَفْلَحُ الْكَافِرُونَ . وهذا المذهب للخليل وسيبويه .

٢ - هي مركبة من « وَيْكَ » التي هي اسم فعل مضارع مع

كاف الخطاب ، و « أنْ » الحرف المشبه بالفعل ، وإما فتحت همزته لأنه معمول لاسم الفعل ، أو لفعل محذوف ، أو للام محذوفة ، والتقدير : أعجبُ أنه لا يفلح الكافرون - أعجبُ .. أعلمُ أنه لا يفلح الكافرون - أعجبُ لأنه لا يفلح الكافرون . وهذا مذهب القراء .

٣ - هي كلمة واحدة اسم فعل مضارع بمعنى « أعجب » .

[وَيَسْرَأُ]

اسم فعل أمر بمعنى « أسرع » .

حرف الياء

[ي]

أ - (ياء المتكلم) :

وهي ضمير متصل للنصب في نحو : « ضربي » ، وللجر في نحو :
« كتابي » .

ب - (ياء المخاطبة) :

وهي ضمير متصل للمخاطبة ، لا يكون إلا للرفع ، فهي فاعل في
نحو : « قومين » ، ونائب فاعل في نحو : « أنت تكرمين » .
وذهب الأخفش والملازمي إلى أنها حرف للتأنيث ، وأن الفاعل أو نائب
الفاعل ضمير مستتر تقديره « أنت » . فذهبها فيها كذهبها في واو الجماعة .

ج - (ياء الانكار وياء التذکر) :

هما كواو الانكار وواو التذکر : إشباع للكسرة ، وليستا أداتين
بالمعنى الصحيح للأداة .

[يا]

أداة نداء ، تصلح للبيد والقريب والمتوسط ، ولا يستعمل غيرها
في الاستنائة والتعجب ، وهي وحدها التي يجوز حذفها قبل النادى .
(راجع أسلوب النداء) .

خاتمة
في الاعراب

١ - حقيقة الاعراب

يبدو ضرورياً ، في صدر هذه الخاتمة ، أن نحدد بالضبط ما نريده من كلمة « إعراب » . ذلك لأن لهذه الكلمة معاني مختلفة في اللغة والاصطلاح .

فالأعراب لغةً : هو الابانة والافصح . تقول : أعرّب فلان عن رأيه ، إذا أبان عنه وأفصح . وأما في الاصطلاح ، فللكلمة الاعراب أكثر من معنى واحد .

٢ - فالاعراب مرةً : هو ضد البناء ، أي هو قابلية الكلمة لأن يتغير آخرها بحسب العوامل الداخلة عليها . فكلمة « رجل » بهذا المعنى معربة ، لأنها تبدو مرفوعةً مرةً ، ومنصوبةً أخرى ، ومجرورةً ثالثةً : تقول : جاء رجلٌ ، ورأيت رجلاً ، ومررت برجلٍ ، أما كلمة « سيويه » فهي مبنية ، لأنها تظل على صورة واحدة منها يدخل عليها من العوامل : تقول : جاء سيويهٍ ، ورأيت سيويهٍ ، ومررت بسيويهٍ .

وينقسم الاعراب ، بهذا المعنى ، إلى ثلاثة أقسام :

١ - اعراب لفظي : وهو التغير اللفظي الظاهر في الكلمات المعربة غير المعتلة الآخر ، مثل : جاء رجلٌ ، ورأيت رجلاً ، ومررت برجلٍ .

٢ - اعراب تقديري : وهو تنير كان من المفروض أن يظهر على آخر الكلمة لولا موانع حالت دون ذلك . فمن هذه الموانع أن تكون الكلمة مقسمة الآخر بالألف أو الواو أو الياء ، فبعض هذه الأحرف ،

لأسباب صوتية معروفة ، يتمذر ظهور الحركة عليه ، وذلك هو شأن الألف ، وبعضها الآخر لا يرفض رفضاً باتاً ظهور الحركات عليه ، إلا أن ظهور بعضها عليه يبدو ثقيلاً ، وذلك هو شأن الواو والياء مع الكسرة والضمة . لهذا كله نقول : جاء الفتى ، ورأيت الفتى ، ومررت بالفتى ، مقدرين على الألف ضمة مرة ، وفتحة أخرى ، وكسرة ثالثة ، لأن القوانين الصوتية تحكم باستحالة ظهور هذه الحركات على الألف ، ونقول : جاء القاضي ، ومررت بالقاضي ، فتفسد الضمة والكسرة على الياء ، ولا تظهرها ، لأن إظهارها يورث اللفظ ثقلاً ملحوظاً . ألا ترى أن قولنا : جاء القاضي ، ومررت بالقاضي ، أثقل منه في حال حذف هاتين الحركتين وجعلها مقدرتين على الياء ، أي ملحوظتين في الدهن فقط ؟

ومن هذه المواضع أيضاً أن يكون آخر الكلمة ، وهو محل الاعراب والتغير ، مشغولاً بحركة لازمة لا يستطيع مفارقتها ، وذلك هو شأن المضاف إلى ياء المتكلم الذي يبدو آخره مشغولاً دائماً بكسرة لازمة لمناسبة ياء المتكلم ، فنقول : هذا كتابي ، وقرأت كتابي ، ونظرت في كتابي ، مقدرًا الحركات الثلاث على الباء دون أن تظهرها بسبب اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهذا هو أيضاً شأن المحكي إن لم يكن جملة ، وشأن المسمى به من الكلمات المبنية أو الجمل ، وشأن البنيات إذا تعرضت لبناء آخر غير بنائها الأصلي : فنقول في إعراب « يشرب » من قولك : « كتبت كلمة يشرب » : إن « يشرب » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، ونقول في إعراب « كيف » من قولك : « جاء كيف » ، مسمى بها أحد الأشخاص : إن « كيف » فاعل مرفوع بضمة مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي ، ونقول في إعراب « هذا » من قولك : « يا هذا » : إن « هذا » منادى مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره حركة البناء الأصلي .

٣ - اعراب محلي : وهو تغير اعتياري بسبب العامل ، فلا يكون ظاهراً ولا مقدرأ . ولا يكون هذا إلا في الكلمات المبينة والجل .

ونسود ثانية إلى معاني كلمة « الاعراب » فنقول :

ب - والاعراب مرة ثانية : هو نظام ما من أنظمة التنيير . فاذا قلنا إن « إعراب المفرد » هو غير « إعراب الاسماء الخمسة » ، فانما نفي أن نظام تنيير المفرد القائم على الحركات ، هو غير نظام تنيير الاسماء الخمسة القائم على الحروف . وفي كل كتاب من كتب النحو باب مخصوص يسمى « باب الاعراب » فيه تُعرض الأنظمة المختلفة لتنيير الزمر والفصائل المختلفة من الكلام .

ج - والاعراب ثالثة : هو النحو كله . ولا يكون للكلمة هذا المعنى إلا وكلمة « العلم » مضافة إليها ، فاذا قلنا « علم الاعراب » ، فانما نفي بذلك هذا العلم الذي يبحث في أواخر الكلام من حيث قبولها للتغير وعدم قبولها له ، وفي القوانين التي تحكم هذا وذلك .

د - والاعراب أخيراً : هو فن تحليل الكلام ، ووصفه ، وبيان تأثير بعضه في بعض ، وذكر وظيفة كل جزء من أجزائه .

إن الاعراب ، بهذا المعنى الأخير ، هو موضوع خاتمتنا هذه . فما حقيقة هذا الاعراب ؟

١ - اعراب تحليل :

ونعني بكلمة التحليل هنا ما نفيه بها في علم الكيمياء ، أي فك المادة المركبة ، وردها إلى عناصرها الأولية التي تتألف منها . فنحن أن الكيمياوي الذي يحلل الماء إلى عثصريه الأوكسيجين والهيدروجين ، إنما

هو يقوم بعملية « اعراب » للماء . وفي الفرنسية يطلقون على كلتا العمليتين ، عملية اعراب الكلام ، وعملية تحليل المركبات الكيماوية ، كلمة واحدة هي كلمة « Analyse » . وعلى هذا فان فك أجزاء الساعة ، أو جهاز الراديو ، أو السيارة ، أو غير ذلك من الآلات ، ليس سوى « إعراب » لها .

وقد تبدو عملية تحليل الكلام أمراً على جانب كبير من السهولة ، وهذا صحيح في أغلب الأحيان ، ولا سيما إذا كانت أجزاء الكلام مستقلاً بعضها عن بعض ومعزولاً عنه في اللفظ والكتابة ، وذلك نحو : « سافر زيد إلى دمشق صباحاً » ، إذ من الواضح أن تحليل هذه العبارة لن يكون على غير الشكل الآتي : سافر زيد إلى دمشق صباحاً ← سافر + زيد + إلى + دمشق + صباحاً . إلا أن الأمر يختلف عندما تلتحم بعض أجزاء الكلام في بعض ، ويصبح من المسير على غير الخبير أن يعرف الأجزاء المكونة لما أمامه من كلام ، فعبارة « أكرمتي » تبدو لغير الخبير لفظاً مفرداً بسيطاً لا يمكن أن ينحل إلى ما هو أبسط منه ، أما الخبير بالكلام فيعلم أن هذه العبارة مؤلفة من أربع كلمات لا من كلمة واحدة ، وأنها تنحل على النحو التالي : أكرمتي ← أكرم + ت + ن + ي .

وزداد الأمر صعوبة عندما يوجد مركب كلامي يشبه في لفظه عنصراً كلامياً بسيطاً ، وذلك نحو « كريم » من قولك : « زيد كريم » ، فالعرب الغافل يظن اللفظ بسيطاً ، ويحكم متسرعاً بخطأ العبارة ، ويأمر برفع « كريم » لأنها خبر عن « زيد » ، أما العرب اليقظ فهو يعلم أن اللفظ مركب وليس بسيطاً ، وأنه ينحل إلى كلمتين على النحو التالي : كريم ← كاف التشبيه + « ريم » بمعنى « غزال » ، وإذن تكون العبارة صحيحة لأنها بمعنى : زيد مثل ريم . وفي الواقع فان أغلب الألفاظ

النحوية مبني على هذا النوع من الجنس .

إن تشبيه الكلام بالركبات الكيماوية والآلات المقعدة تشبيه صحيح إلى حد ما ، ولكنه ليس صحيحاً تماماً ؛ ذلك لأن هذه المركبات لا يجوز أن يسقط شيء من عناصرها الداخلة في تركيبها ، وإلا استحالت شيئاً آخر غير ما كاتته ، فلاء مثلاً يظل دائماً مشتملاً على عنصريه السيلين الأوكسيجين والهيدروجين ، وإذا حدث أن غاب أحدهما ، فلن يستطيع الآخر أن يشكل ماءً وحده ، وأما في المركبات الكلامية فالأمر يختلف تماماً ، فهنا يمكن أن يسقط جزء واحد أو عدة أجزاء ، لأسباب بلاغية أو صوتية أو غير ذلك ، ويظل الكلام مع هذا كلاماً تاماً مفيداً لا غبار عليه من الناحية النحوية : ففي قولك « رَمَتِ فاطمة الكرة » سقطت الألف من فعل « رمى » ، لثلاثي ساكنان هما الألف نفسها وتاء التانيث الساكنة ، وفي قولك « والله لتكذبنَّ » سقطت عدة كلمات ، هي فعل القسم ، وفاعله ، ثم واو الجماعة من فعل « تكذبنَّ » التي كان سقوطها لسبب الصوتي نفسه الذي أدى إلى سقوط الألف من فعل « رمى » ، في المثال السابق . وفي مثل هذه الأحوال ، فإن على المحلل للكلام ، أي العرب ، أن يرد إلى الكلام ما سقط منه ، أو على الأقل ، أن يلحظ في أثناء تحليله هذا الذي سقط ، وبغير هذا الرد أو اللحظ الذي نسميه تقديراً ، تكون عملية التحليل ناقصة من الوجهة النحوية . ومن الواضح أن لحظ ما قد يسقط من الكلام وتقديره يزيدان عملية التحليل صعوبة فوق صعوباتها الأخرى ، ويجعلانها أمراً عسيراً على غير العارف بأساليب اللغة العربية وقوانينها النحوية والصرفية والصوتية .

وأخيراً ، هناك صعوبة خطيرة تتعرض العرب في أثناء تحليله للكلام . هذه الصعوبة تأتيه من جهة القوانين الصوتية خاصة ، ذلك أن هذه القوانين كثيراً ما تقضي بإبدال حروف بحروف أخرى في ظروف وأحوال

مخصوصة ، فالياء الأولى من قولك « جاء معلّمٌ » ليست إلا الواو التي هي علامة الرفع في الجمع المذكر السالم ، والأصل هو « جاء معلّمويّ » ، ولكنها - وقد سبقت الياء بالسكون - انقلبت إلى ياء ، ثم أدغمت في ياء التكلم ، كما تفضي بذلك قوانين الاعلال المعروفة . وعلى العرب في مثل هذه الأحوال أن يكون على جانب كبير من اليقظة والاحاطة التامة بالقوانين الصوتية حتى يرد كل جزء من أجزاء الكلام الذي يحلله إلى شكله الحقيقي .

ولا بد أخيراً من التنبيه على حالة شاذة في عملية التحليل الاعرابي ، تلك هي حالة الحرف « ال » ، والاسم الداخل عليه ، فهذان المنصران يظلان في الاعراب كلمة واحدة ، وإن كانا في الحقيقة اللغوية كلمتين مستقلتين ، ففي عبارة مثل « جاء الولد إلى المدرسة » لا يكون التحليل على هذا الشكل : « جاء + ال + ولد + إلى + ال + مدرسة » ، بل يكون على هذا الشكل : « جاء + الولد + إلى + المدرسة » ، وذلك لشدة لصوق هذا الحرف بالاسم الداخل عليه ، من جهة ، ولكونه من العناصر النحوية الماطلة التي لا تتأثر بنبرها ولا يتأثر غيرها بها ، من جهة ثانية . ومع ذلك ، فإننا في بعض الأحيان نزل المنصر « ال » عما يدخل عليه ونعتبره في التحليل كلمة مستقلة ، ولا يكون هذا إلا في موضعين : الأول أن يكون الاعراب إعراب أدوات (١) ، والثاني أن تكون « ال » اسماً موصولاً لا حرفاً ، وذلك كقول أحدم :

من لا يزال شاكرًا على الممّه فهو حرٌّ بيشةٍ ذاتِ سَمّه

فتحليل هذا الكلام لا بد أن يكون على الشكل الآتي : « على + ال + مع + ه » ، لأن « ال » هنا اسم موصول بمعنى الذي في محل

(١) سنقد لهذا النوع من الاعراب فصلاً خاصاً .

جر بحرف الجر « على » ، (١) .

٢ - الاعراب وصف وتصنيف :

إن الوقوف - في عملية الاعراب - عند حد تحليل الكلام ورده إلى الأجزاء التي يتركب منها ، ليس وراءه كبير جدوى ، إذ ما الفائلة التي نرجوها من وراء معرفتنا أن عبارة « أكرمتي » مؤلفة من أربع كلمات ، لا من كلمة واحدة ؟ لهذا ، وليكون الاعراب ذا جدوى ، وجب رد كل جزء إلى أحد الأصناف الثلاثة التي يتألف منها الكلام ، وهي الاسم والفعل والحرف ، ثم إن كان الجزء المعرب فعلاً ، وجب بيان ما ينتسب إليه من أصناف الفعل المختلفة ، فيذكر إن كان هذا الفعل ماضياً ، أو مضارعاً ، أو فعل أمر ، ويبيّن هل هو ثلاثي أو رباعي ؟ وهل هو مجرد أو مزيد ؟ وما حروف الزيادة فيه إن كان مزيداً ؟ وهل هو جامد أو متصرف ، أو ناقص التصرف ؟ وهل هو تام أو ناقص ؟ .. الخ الخ . ثم لا بد من وصف حالته أهو مبني أم معرب ؟ وإذا كان مبنياً فعلام هو مبني ؟ .. الخ . ومثل هذا يقال في الجزء المعرب إن كان اسماً ، أما إن كان حرفاً فلا بد من ذكر المعنى الذي أتى له هذا الحرف ، ذلك لأن الحرف في العربية يكون له في عبارة معنى ، ويكون له في عبارة أخرى معنى آخر . ويمكن بيان ذلك كله في إعراب العبارة التالية :

« جاء الولد إلى المدرسة » ، فيقال :

جاء : فعل ماض ، ثلاثي ، مجرد ، أجوف ، مهموز اللام ، تام ، متصرف ، مبني على الفتح الظاهر على آخره .
الولد : اسم ثلاثي ، مجرد ، جامد ، اسم ذات ، مذكر ، مفرد ، معرفة ، صحيح الآخر ، معرب .

(١) راجع في قسم الأدوات أحكام وأحوال الأداة « ال » .

إلى : حرف ثلاثي لاتهاء الناية المكانية ، مبني على السكون الظاهر على آخره .

المدروسة : اسم ثلاثي مزيد بلميم والهاء ، مشتق من فعل درس لبيان مكان الدراسة ، مؤنث ، مفرد ، معرفة ، صحيح الآخر ، معرب (١) .

٣ - الاعراب بيان تأثيرات :

بعد تحليل الكلام ، ووصف كل جزء من أجزائه وتصنيفها ، لا بد من ذكر ما إذا كان هذا الجزء أو ذاك مؤثراً في غيره ، أو متأثراً به ، أو غير قابل للتأثير أو التأثر . ففي إعراب المباراة السابقة نضيف إلى ما سبق ما يأتي :

جاء : فعل لازم ، رافع للمسند إليه ، ناصب لما قد يأتيه من تكلمات الفعل ، لا محل له من الاعراب (٢) ، غير صالح لنصب المفعول به بسبب لزومه .

الولد : مرفوع بالفعل ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره .

إلى : حرف جر ، لا محل له من الاعراب (٢) .

المدروسة : مجرور بـ « إلى » ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره .

(١) لا شك أن الطالب القارىء سيستغرب هذا النوع من الاعراب لاختلافه الكبير عما ألفه من طرائق الاعراب في المدرسة . والمحق معه في ذلك . غير أننا سنوضح له أسباب هذا الخلاف بعد قليل . فلرجو منه عدم الاستعجال .
(٢) لا محل له من الاعراب : أي لا أثر لغيره فيه .

٤ - اعراب بيان وظائف :

بعد كل ما مضى لا بد - لكي يكون الاعراب كاملاً - من بيان الوظيفة التي يقوم بها كل جزء من أجزاء الكلام . فاعراب العبارة السابقة لا يكون كاملاً إلا إذا أضفنا إليه ما يأتي :

جاء : مسند إلى الولد .

الولد : مسند إليه . وبعبارة أخرى : فاعل .

إلى المدرسة : متعلقان بالفعل جاء . وبعبارة أخرى : إلى : حرف لتمدية الفعل القاصر إلى مفعوله . المدرسة : مفعول به غير صريح للفعل « جاء » .



سيدهش القارىء - ولا شك - من هذا الذي عرضناه من أمر الاعراب ، وسيقول : ولكننا - فيما اعتدناه من أساليب الاعراب - لا نقول أكثر هذا الكلام ، بل قد لا نقول إلا ربه أو عشره . وهذا صحيح إلى حد بعيد . بل إن ابن هشام يوصي أن يقال في إعراب نحو « لم أتم » : جازم ومجزوم ، فقط (١) . وهو اعراب نعتبره كاملاً من وجهة النظر النحوية . فما الأسباب التي سمحت بهذا الاختصار الشديد ؟

١ - أول هذه الأسباب أن الاعراب ينقسم إلى ثلاثة أقسام : إعراب نحوي ، وإعراب صرفي ، وإعراب أدوات (٢) وما ذكرناه نحن

(١) انظر حلقة الباب السادس من كتابه « معني اليب » .
(٢) ستكون هذه الأقسام من الاعراب موضوع الفصل القادم .

من أمر الاعراب يشمل الأقسام الثلاثة ، في حين أننا في المدرسة ، كنا إذا أردنا إعراب بيت من الشعر مثلاً ، لم نكن نجري من أقسام الاعراب إلا القسم الأول فقط ، أي ما سميناه بالاعراب النحوي . وهذا القسم من الاعراب لا يهتم كثيراً بأمر التصنيف ، فهو لا يذكر من تصانيف الفعل والاسم إلا ما له مساس بأثر بعض الكلام في بعض : فكلمة مثل « جاء » يكفيه من أمر تصنيفها أن يقول فيها : إنها فعل ، وإنما فصل ماضٍ . فأما تصنيفه لها بأنها فعل ، فلكي ينبئ على أنها هي عامل الرفع في السند اليه ، وأما تصنيفه لها بأنها فعل ماضٍ ، فلكي يشير إلى أنها مبنية ، وإلى أنها لا محل لها من الاعراب ، أي لا أثر لغيرها فيها . أما تصنيفاتها الأخرى من كونها فعلاً ثلاثياً مجرداً أجوف مبهوز اللام ... الخ ، فلك أمور يتركها لتقسيمه الاعراب الصرفي ، لأننا في النحو - حيث ينصب كل اهتمامنا على العوامل والممولات - لا نجد فرقاً بين أن يكون الفعل ثلاثياً أوروباعياً ، وبين أن يكون مجرداً أو مزيداً ، وبين أن يكون معتللاً أو غير معتللاً . لأن كل هذه الأصناف من الفعل لها عمل واحد ، هو رفع السند اليه ، ونصب الممولات .

ثم إن الاعراب النحوي لا يذكر من أمر الحروف إلا ما له علاقة بقضية العمل ، فيقول في « إن » : حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر ، وفي « لم » : حرف جزم ، وفي « من » : حرف جر ، وفي « ما » من قولك « ما جاء زيد » : لا عمل لها . أما معاني هذه الحروف فلا يهتم بها كثيراً ، بل يتركها إلى قسمه الثاني الذي دعواته بأعراب الأدوات . نعم ، هو يذكر في بعض الأحيان معاني ما يمر به من حروف ، ولكنه لا يفعل ذلك ، في الغالب ، إلا إذا كان لمعنى الحرف مساس أو تلازم مع عمل نحوي معين : فإذا قال في « ما » : نافية ، فلكي يشير إلى أنها تختلف عن « ما » المصدرية التي تسبك ما بعدها مصدرراً ، وإذا قال في « لا » من قولك « لا رجل في الدار » : إنها

نافية للجنس ، فلأن هذا المعنى يجعلها كالحروف المشبهة بالفعل ، أي ناصبةً للاسم رافعةً للخبر ، وإذا قال في الفاء من قول الشاعر :

ألا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيب :

إن الفاء حرف عطف لبيان السبب ، فلكي ينبه على أن المضارع المنصوب بعدها إنما نصيبته « أن » المضمرة بـ « فاء السببية » ، لأننا نعلم أن هذا الحرف الناصب لا يضم بـ « الفاء » إلا إذا كانت الفاء تعني السببية ... الخ .

وهكذا ، فإذا أسقطنا من عبارات الاعراب العام كل ما ليس له علاقة بالاعراب النحوي ، فإن الباقي لن يتجاوز في أي حال من الأحوال الثلث ، أو ما هو دون الثلث .

٢ - السبب الثاني : هو أن العبارات الخاصة بالاعراب النحوي قد يعني ذكر بعضها عن ذكر الآخر ، فنسقط في هذه الحالة ما يمكن الاستغناء بغيره عنه . مثال ذلك ما يأتي :

إن : حرف مشبه بالفعل ، يدخل على الابتداء والخبر ، فينصب الأول ويسمى اسمه ، ويرفع الثاني ويسمى خبره .

زيداً : اسمه منصوب به .

علم : خبره مرفوع به .

ففي هذه الحالة أستطيع أن أكتفي من إعراب « إن » بقولي : إنه حرف مشبه بالفعل ، ذلك لأن قولي عن « زيد » إنه اسمه المنصوب به ، وعن « علم » إنه خبره المرفوع به ، يعني عن عبارة « يدخل على الابتداء والخبر فينصب .. » ، لأن القولين لا يؤديان إلا إلى شيء واحد .

٣ - السبب الثالث : هو أن الاعراب النحوي لا يهتم إلا

بالحالات الخاصة لكلمة ما في تركيب لغوي ما . فأما إن كانت الحالة عامة في الكلمة العربية ، فانه لا يبالي بالنص عليها ، لأن النص في هذه الحالة ليس فيه كبير غناء . ولهذا السبب نسقط من عبارات الاعراب التحوي كل عبارة لا تقص إلا على حالة عامة . مثال ذلك أننا في اعراب « إلى » من قولك « ذهب الولد إلى المدرسة » نسقط عبارة « إلى : لا محل لها من الاعراب » ، ذلك أن كون « إلى » لا محل لها من الاعراب ليس شيئاً طرأ عليها في هذا التركيب فقط ، بل هو حكم ملازم لها في كل التراكيب وفي جميع أحوال استعمالها ، بل إنه شيء عام في الحروف كلها ، فذكره مع كل حرف ، وفي كل تركيب ، أمر لا جدوى منه .

٤ - السبب الرابع الأخير : أننا عندما نعرّب كلاماً ما ، لا تتوجه باعرابنا إلى إنسان يجهد كل شيء عن قواعد اللغة واعرابها ، ولو فعلنا ذلك لكان عملنا في منتهى السخف والحماقة ، بل تتوجه به في العادة إلى من يدانينا معرفة باللغة والاعراب ، وفي هذه الحالة ، أي عندما يجري الكلام بين متعاطي فن واحد ، فإن التكلم يعيل عادة إلى أن يطرح من كلامه كل العبارات التي تعني أشياء معروفة ومسلماً بها لدى أهل هذا الفن ، لأن السامع في هذه الحالة يعرف بنفسه كل الأمور التي لم يذكرها المتكلم ، ويعرف في الوقت نفسه أن المتكلم يعرفها هو أيضاً . من هنا يمكننا اختصار الاعراب لعبارة « لم أتم » إلى حشد القول : أنها جازم ومجزوم ، سواء أكان المرء استاذاً أمام تلميذه ، أم كان تلميذاً أمام استاذه ، أم كان أحدهما أمام زميل له .

هذا إلى أن الاساتذة يوصون تلامذتهم دائماً أن تكون عباراتهم في الاعراب من نوع ما قل ودل . يقول ابن هشام في خاتمة الباب السادس من كتابه « معني اللبيب » : « ينبغي للمعرب أن يتخير من العبارات أوجزها وأجمعها للمعنى المراد فيقول في نحو ضرب : فعل ماضٍ لم يُسَمَّ »

فاعله ، ولا يقول : مبني لما لم يُسَمَّ فاعله ، لطول ذلك وخفائه ... وأن
يقول في الواو : حرف عطف مجرد الجمع ، أو لطلق الجمع ، ولا يقول
للجمع المطلق ، وفي حتى : حرف عطف للجمع والنهاية ، وفي ثم : حرف
عطف للترتيب والمهلة ، وفي الفاء : حرف عطف للترتيب والتعقيب ، وإذا
اختصرت فهين فقل : عاطف ومعطوف ، وناصب ومنصوب ، وجازم
ومجزوم ، كما تقول : جار ومجرور ، اهـ

٢ - اقسام الاعداب

رأينا في الفصل السابق أن الاعداب ينقسم إلى ثلاثة أقسام :
اعداب محوي ، واعداب صرفي ، واعداب أدوات . والذي يزيد أن نبهه
في هذا الفصل هو حدود كل قسم من هذه الأقسام ، ومحيط الدائرة التي
ينحصر فيها اهتمامه .

١ - الاعداب الهوي :

وهو ما تنصرف إليه كلمة « الاعداب » إذا أطلقت . وهو يهتم
بكل ما تشتمل عليه البارة اللغوية من عناصره . يستوي في ذلك الأفعال
والأسماء والحروف . بل إنه يهتم أحياناً بما لا علاقة له باللغة مطلقاً ،
ونفي بذلك بعض الحروف التي تكتب ولا تلفظ ، كالألف التي زسما بمد
واو الجماعة في نحو قولنا : « الرجال ذهبوا » .

وتنحصر اهتمامات هذا النوع من الاعداب فيما يأتي :

- ١ - هل العنصر المررب اسم أم فعل أم حرف ؟
- ٢ - فإذا كان فعلاً فمن أي أنواع الفعل هو ؟ أهو ماض أم
مضارع أم فعل أمر ؟
- ٣ - وإذا كان مبنياً فعلاً هو مبني ؟ أعلى الفتح أم على الضم أم
على السكون أم على حذف حرف العلة أم على حذف النون ؟ ولماذا ؟
- ٤ - وإذا كان مبنياً فأن حركة بنائه ؟ أمي ظاهرة أم مقدرة ؟
وإذا كانت مقدرة فما المانع من ظهورها ؟

٥ - وإذا كان مبنياً فهل هو لا محل له من الاعراب أم هو في محل رفع أو جزم ؟

٦ - وإذا كان معرباً فما اعرابه ؟ أهو مرفوع أم منصوب أم مجزوم ؟ ولماذا ؟

٧ - وإذا كان معرباً فما علامة اعرابه ؟ وأين هي ؟ وإذا كانت مقدره فما المانع من ظهورها ؟

٨ - وإذا كان الفعل ناقصاً ، أو كان مبنياً للمجهول ، فيجب التنبيه على ذلك ، أما إن لم يكن هذا ولا ذلك فلا حاجة عندئذ إلى تنبيه .

وقبل المضي في بيان حدود اهتمامات الاعراب النحوي فيما يخص الاسم ، نرى من المفيد أن نورد بعض التعليقات العملية لما قلناه فوق مما يختص بالفعل وحده :

جاءَ الولدُ : فعل ماض مبني على الفتح الظاهر على آخره . لا محل له من الاعراب .

رمى الولدُ الكرةَ : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التنوين . لا محل له من الاعراب .

رمتُ فاطمةَ الكرةَ : فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء ساكنة مع تاء التانيث الساكنة . لا محل له من الاعراب .

رمىتُ الكرةَ : فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك . لا محل له من الاعراب .

إن جاءَ زيدٌ جاءَ عمروٌ : فلان ماضيان مبنيان على الفتح الظاهر ، ومحلها الجزم بـ « إن » ، لأن الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه .

يكتبُ زيدٌ رسالةً : فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب
والجازم (١) . علامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره .

البنات يلعبنَ : فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون
الاناث ، في محل رفع لتجرده عن الناصب والجازم .

لا تكاسلنَ : فعل مضارع مبني على الفتح لمباشرة نون التوكيد ،
في محل جزم بلا .

البنات لن يلعبنَ : فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون
الاناث ، في محل نصب بـ « لن » .

إن لم تجتهدْ لم تنجحْ : فلان مضارعان مجزومان بلم ، وعمل كل
منها الجزم بان ، لأن الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه .

قمْ يا زيد : فعل أمر مبني السكون . لا محل له من الاعراب .
ونستأنف الآن ما كنا فيه من بيان حدود اتهامات الاعراب
النحوي ، فنبول :

٩ - وإذا كان المنصر العرب اسماً ، فإن كان ظاهراً فلا حاجة
إلى النص على ذلك ، أما إن كان ضميراً ، أو اسم إشارة ، أو اسماً
موصولاً ، أو اسم استفهام ، أو اسم شرط ، أو اسم كناية ، فيحسن
عندئذ النص .

١٠ - ثم يجب بيان موقع الاسم الاعرابي : أهو مبتدأ أم خبر ؟
أهو فاعل أم نائب فاعل ؟ أهو مفعول به أم مطلق أم منادى أم مستثنى
أم مجرور بالحرف أم بالاضافة ... الخ الخ ؟

(١) ويفضل ابن هشام أن تقول كما يقول البصريون : لطلوه محل الاسم
(انظر الباب السادس من كتاب المعنى ، الأمر التاسع) .

١١ - وإذا كان الاسم في موقعه الطبيعي من الجملة سكنت عن ذلك ، أما إن كان متقدماً على هذا الموقع أو متأخراً عنه فالأفضل النص على ذلك .

١٢ - وإذا كانت علامة الاعراب أصلية سكنت عن بيان السبب ، أما إن كانت غير ذلك فالأفضل بيان السبب .

١٣ - وبما أن جميع الاسماء معرضة ، لتأثير فيها ، إما لفظاً ومحللاً إن كانت معربة ، وإما محلاً فقط إن كانت مبنية ، فان عبارة « لا محل له من الاعراب » لا مكان لها في اعراب الاسم .

واليك الآن تطبيقاً عملياً لما مر :

السهاءُ زرقاءُ : مبتدأ وخبر مرفوعان ، وعلامة رفعها ضميتان ظاهران .

جاء المعلمون : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم .

قادمٌ أخوك : خبر مقدم مرفوع ، علامة رفعه الضمة الظاهرة ، ومبتدأ مؤخر مرفوع ، علامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الخمسة ، والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر بالاضافة .

ونعود إلى الحديث عن الاعراب النحوي ، فنذكر منه ما يتعلق بالحرف :

١٤ - وإن كان العنصر المرب حرفاً فهل هو أصلي أو زائد ؟ ثم هل هو عامل أو غير ذلك ؟

١٥ - وإذا كان الحرف عاملاً فما عمله ؟ أهو الرفع أم النصب أم الجزم أم الجزم ؟

واليك تطبيقاً لما مر :

لم يقم زيد : حرف جزم .

- ما قام زيد : حرف نفي لا عمل له .
 لا رجل في الدار : « لا » نافية للجنس تعمل عمل « إن » ،
 فتنصب الاسم وترفع الخبر .
 ليس زيد بعالم : الباء حرف جر زائد .

٢ - الاعراب الصرفي :

وهذا النوع من الاعراب يقصر ٥٥ على الأفعال والأسماء المتصرفة ،
 أما الحروف وما أشبهها من الموصولات وأسماء الإشارة والاستفهام والشرط
 ... الخ ، فلا يلقي اليها بالاً ، وذلك لجودها وعدم قابليتها للتصرف .
 والأمور التي يهتم ببيانها هي :

- ١ - بيان كون العنصر العرب فعلاً أو اسماً .
- ٢ - بيان بابه إن كان فعلاً ثلاثياً مجرداً .
- ٣ - بيان كونه مجرداً أو مزيداً .
- ٤ - بيان المزيد فيه إن كان مزيداً .
- ٥ - بيان المعنى الذي أتت له الزيادة .
- ٦ - بيان مجردة إن كان مزيداً .
- ٧ - بيان ماضيه إن كان مضارعاً أو أمرياً .
- ٨ - بيان مفردة إن كان مثنىً أو جمعاً .
- ٩ - بيان نوعه من المشتقات إن كان مشتقاً ، مع بيان ما اشتق منه .
- ١٠ - بيان مكبَّرِهِ إن كان مُصَنَّفَرًا .
- ١١ - بيان المنسوب اليه إن كان منسوباً .

- ١٢ - بيان المحذوف منه إن وجد .
 ١٣ - بيان ما فيه من قلب إن وجد .
 ١٤ - بيان ما فيه من إعلال أو ابدال إن وجدا .
 ١٥ - بيان نوع الاثغام إن وجد .
 ١٦ - بيان نوع الهمزة إن وجدت .
 ١٧ - بيان اليزان الصرفي . وهذا أعظم الأشياء أهمية ، لأنه -
 بما يصور من واقع الكلمة - يشكل وحده ثلاثة أرباع التحليل الصرفي .

واليك تطبيقاً لبعض ما مر :

سَمِعَ : فعل ماضٍ ثلاثي مجرد سالم . يابيه « عَلِمَ » (١) .
 وزنه « قَمِيلَ » .

قال : الوزن « قَمَعَلْ » (٢) . فعل ماضٍ ثلاثي مجرد أجوف . فيه
 إعلال بالقلب ، وذلك أن أصله « قَوَلْ » ، لأنه من « القول » ، تحركت
 واؤه وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفاً .

يُقَاتِلُ : الوزن « يُفَاعِلُ » . فعل مضارع ماضيه « قَاتِلُ » :
 ثلاثي زيدت فيه الألف بين الفاء والعين لمعنى المشاركة . ومجرده « قتل » .

جاء : الوزن « عَفَلُ » . اسم ثلاثي مجرد . فيه قلب ، جعلت
 فاؤه مكان عينه ، وأصله « وجه » . وفيه إعلال ، إذ الأصل « جَوَهْ » ،
 تحركت واؤه بعد فتحة فاقبلت ألفاً .

آوَامٌ : الوزن « أَعْفَالُ » . جمع مفردة « رَئِمٌ » . فيه قلب ،

(١) أي هو مثل « علم يلم » : مكسور العين في الماضي ، مفتوحها في
 المضارع .

(٢) وأجاز بعضهم وزنه بـ « قال » .

والأصل فيه « أرآم » لأن جمع « فِعْل » على أفعال ، فيكون جمع « رثم » هو « أرآم » ، لكن عينه - وهي الهمزة - تقدمت إلى مكان الفاء ، واجتمعت مع همزة « أفعال » فسهلت إلى الف لوقوعها ساكنة بعد همزة مفتوحة .

عليّ : الوزن « فِعل » ، اسم ثلاثي زيدت فيه الياء بين العين واللام لمعنى الصفة المشبهة . مشتق من « علا » . فيه إعلال بالقلب ، إذ الأصل « عليّو » : اجتمعت فيه الياء والواو ، والسابقة ساكنة ، فانقلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء ادغاماً صغيراً .

صِلّة : الوزن « عِلّة » . اسم ثلاثي مجرد ، حذف فاءه من أوله وعوض عنها هاء في آخره ، وأصله « وصل » .

إزدحم : الوزن « اضمحل » (١) . فعل ماض ثلاثي مزيد فيه الهمزة والتاء لمعنى المطاوعة . فيه ابدال ، إذ الأصل « ازتحم » أبدلت التاء دالاً لأن فاء الفعل زاي .

يعود : الوزن « يَفْعَل » . مضارع ماضيه « عاد » . ثلاثي مجرد أجوف . فيه إعلال بالنقل والتسكين ، إذ الأصل « يَعْوُدُ » ، فنقلت حركة الواو إلى العين قبلها فصار « يَعْوُدُ » .

عُدّ : الوزن « قُلّ » . أمر ماضيه « عاد » . ثلاثي مجرد أجوف . فيه إعلال بالحذف ، إذ الأصل « عُوْدٌ » ، فحذفت الواو هرباً من الساكتين .

إسم : الوزن « إفع » . اسم ثلاثي مجرد . حذف لامه وعوض منها همزة في أوله ، والأصل « سِمَوٌ » ، لأنه من السمو . والهمزة فيه همزة وصل .

(١) وأجز بعضهم وزته بـ « افعل » .

٣ - اعراب الأدوات :

وينحصر اهتمام هذا النوع من الاعراب في دائرة الأدوات فقط ، ونعني بها الحروف كلها ، ثم بعض الأفعال والأسماء مما له أكثر من استعمال في اللغة . مثال ذلك من الأفعال « كان » ، فنحن نعلم أنها تستعمل مرة تامة ، ومرة ناقصة ، ومرة تالفة زائدة ، ومثال ذلك من الأسماء « ما » ، فنحن نعلم أنها تستعمل مرة نكرة تامة ، وأخرى نكرة ناقصة ، وتالفة معرفة تامة ، ورابعة معرفة ناقصة ، وخامسة اسم استفهام ، وسادسة اسم شرط ... الخ .

والاسئلة التي يجب عنها هذا الاعراب هي :

١ - هل الأداة المعربة اسم أو فعل أو حرف ؟

٢ - أي عاملة أم مهملة ؟

٣ - هل هي زائدة ؟

٤ - ما معناها ؟

واليك تطبيقاً لذلك :

الآن يأتي المدير : « ال » في كلمة « الآن » للمهد الحضوري ، أما التي في كلمة « المدير » فهي للمهد الذهني .

ما كان أحسن ما صنع زيد : « ما » الأولى نكرة تامة ، والثانية حرف مصدرى لا عمل له ، أما « كان » فهي زائدة لا عمل لها .

قلت لك هذا المال لزيد : اللام الأولى حرف جر أصلي للتبليغ ، واللام التي في « لزيد » حرف جر أصلي للملك ، و « ال » التي في « المال » للمهد الحضوري .

إذا ما جاء زيد فما إذا بمسلم عليه : « ما » الأولى زائدة للتوكيد ،
و « ما » الثانية نافية عاملة عمل ليس ، و « إذا » ظرفية شرطية ، والباء
في « بمسلم » زائدة للتوكيد ، و « على » حرف جر أصلي للاستملاء المجازي .

★ ★ ★

وفي ختام هذا الفصل نرى من المفيد أن نورد بعض الآيات
الشعرية معربة الأنواع الثلاثة من الاعراب ، ليتبين القارئ حدود كل
نوع ، وما يمتاز به عن قسيمه :

قال بشار بن برد :

إذا الملك الجبار صرَّ خَدَّه مشينا اليه بالسيوف نمائته

١ - الاعراب النحوي :

إذا : ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه (١) .
مبني على السكون في محل نصب .

الملك : فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، مرفوع وعلامة رفعه
الضمة الظاهرة على آخره .

الجبار : نعت للملك مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره .

(١) أما أنها ظرف لما يستقبل من الزمان فيعني أن العر بعدها مستقبل
الزمان وإن كان ماضي اللفظ ، وأما أنها خافضة لشرطها فيعني أنها مضافة وأن جملة
الشرط بعدها مضاف إليها محلها الخفض ، أي الجبر ، وأما أنها منصوبة بجوابها فيعني
أن ناصيا على الظرفية هو جوابها وأنها متعلقة به . هذا على مذهب من يقول إن
ناصيا هو الجواب ، وأما على مذهب من يقول إن ناصيا هو الشرط فلا تكون
خافضة لشرطها ، بل يكون شرطها جملة ابتدائية لا محل لها من الاعراب .

صعّر : فعل ماض مبني على الفتح الظاهر على آخره لا محل له من الاعراب . والفاعل ضمير مستتر تقديره هو .

خذّه : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره . والماء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر بالإضافة .

مشينا : فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك . و « نا » ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل .

اليه : جار ومجرور متعلقان بفعل مشينا .

بالسيوف : جار ومجرور متعلقان بفعل نماتيه .

نماتيه : فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، والفاعل ضمير مستتر تقديره « نحن » ، والماء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به .

جملة الملك مع فعله المحذوف : مضاف اليها محلها الجر .

جملة صعّر : تفسيرية للفعل المحذوف لا محل لها من الاعراب .

جملة مشينا : جواب شرط غير جازم لا محل لها من الاعراب .

جملة نماتيه : حالية محلها النصب .

٢ - الاعراب الصرفي :

ملك : الوزن « قَمِيل » . اسم ثلاثي مجرد .

جبار : الوزن « فَعَال » . صيغة مبالغة لاسم الفاعل « جبر » من

فعل « جبر » .

صعّر : الوزن « فَعَّل » . فعل ماض ثلاثي زيد فيه تضييف العين .

خذّه : الوزن « فَعَّل » . اسم ثلاثي مجرد .

مشينا : الوزن « فَعَلْنَا » . فعل ماضٍ ثلاثي مجرد ناقص .
 سيوف : الوزن « فَعُول » . جمع مفردة « سيف » : اسم ثلاثي مجرد .
 فعاتب : الوزن « تفاعل » . فعل مضارع ماضيه « عاتب » : فعل
 ثلاثي مزيد فيه الألف بين الفاء والعين . ومجرده « عتب » .

٣ - اعراب الأدوات :

إذا : ظرف لما يستقبل من الزمان ، متضمنة معنى الشرط .
 الملك : « ال » جنسية لاستغراق الأفراد .
 الجبار : « ال » جنسية لاستغراق الأفراد .
 إليه : « ال » حرف جر أصلي لانتهاؤ الفاعل المكاني .
 بالسيوف : الباء حرف جر أصلي للاستماعة . و « ال » للمهدد
 الذهني ، إذ قصده من « السيوف » هو « سيوفنا » .

وقال أبو حية التميري :

وإثنا لما نضرب الكبشَ ضربةً

على رأسه تلقي اللسانَ من القم .

١ - الاعراب التحوي :

وإثنا : الواو بحسب ما قبلها . « إن » حرف مشبه بالفعل . « نا »
 ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب اسم « إن » .
 لما : اللام مزحلقة . « من » حرف جر . « ما » مصدرية .
 نضرب : مضارع مرفوع للتجرد . والفاعل ضمير مستتر تقديره
 « نحن » . « ما » المصدرية وما بعدها بتأويل مصدر مجرور بـ « من » .
 والجار والمجرور متعلقان بـ « نضرب » .

الكبش : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة .
 ضربة : مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة .
 على رأسه : جار ومجرور متعلقان بفعل « ضرب » . والماء ضمير متصل في محل جر بالاضافة .
 تلقي : مضارع مرفوع للتجرد ، وعلامة رفعه ضمة مقصورة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر تقديره « هي » ، يعود على الضربة .

اللسان : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره .
 من الفم : جار ومجرور متعلقان بالفعل « تلقي » .
 جملة إن مع اسمها وخبرها : ابتدائية لا محل لها من الاعراب .
 جملة نضرب الكبش : صلة « ما » الصدرية لا محل لها من الاعراب .
 جملة تلقي اللسان : نعت للضربة محلها النصب .

٢ - الاعراب الصرفي :

نضرب : الوزن « تفعيل » . فعل مضارع ماضيه « ضرب » : ثلاثي مجرد سالم . يابه « جلس يجلس » .
 كبش : الوزن « فَعَل » . اسم ثلاثي مجرد .
 ضربة : الوزن « فعلة » . مصدر مرة للفعل « ضَرَبَ » .
 رأس : الوزن « فَعَل » . اسم ثلاثي مجرد .
 تلقي : الوزن « تَفْعِيل » . فيه إعلال بالتسكين ، إذ الأصل « تَلْقِي » ، فلما تطرفت الياء بعد حرف متحرك ، وكانت حركتها الضمة ، حذفت هذه الحركة لثقل . ماضيه « ألقى » : ثلاثي زيدت

المهزة في أوله . وقد سقطت هذه المهزة من المضارع ، إذ الأصل « تؤلتي » ، وذلك لسقوطها من المضارع المسند إلى المتكلم « أولتي » ، حيث سقطت للهرب من اجتماع همزتين .

لسان : الوزن « فِعال » ، ثلاثي زيد ألفاً بين العين واللام .

فم : الوزن « قَعْ » . اسم ثلاثي حذف لامه ، والأصل « قَمَوْ » .

٣ - اعراب الادوات :

وإنا : الواو بحسب ما قبلها . « ان » للتوكيد .

لما : اللام للتوكيد مهملة لا عمل لها . « من » حرف جر أصلي لابتداء الناية . « ما » حرف مصري .

الكبش : « ال » جنسية لاستغراق الافراد .

على : حرف جر أصلي للاستعلاء الحقيقي .

اللعان : « ال » جنسية لاستغراق الافراد .

من : لابتداء الناية .

القم : « ال » جنسية لاستغراق الافراد .

٣ - شروط الاعراب

نعني بشروط الاعراب المعلومات والأشياء التي يجب على المرء أن يتسلح بها حتى يكون إعرابه صحيحاً جيداً .

١ - معرفة القواعد :

قأول ما قد يتبادر إلى ذهن القارئ أن معرفة القواعد النحوية والصرفية والصوتية هي المدة الكاملة لكل مرء جيد . وهذا صحيح إلى حد بعيد جداً ، فغير المعرفة العميقة لقواعد اللغة يكون المرء عرضة للوم والخطأ . ولكن هل يتبأ لكل امرء أن يحيط بقواعد اللغة دوساً وحفظاً ، وأن تكون هذه القواعد ماثلة كلها في ذاكرته بأصولها وفروعها في اللحظة التي يتصدى فيها للاعراب ؟ أعتقد أن هذا أمر عسير على أكثر الناس ، بل إنه عسير أيضاً على القلة المتخصصة التي لا عمل لها إلا الاشتغال بالنحو وتدرسه . وإني لأميل إلى الاعتقاد أن كبار النحاة أنفسهم لم يضعوا مصنفاتهم الضخمة من الذاكرة وحدها ، وإنما استعانوا على ذلك بكية ضخمة من المذكرات الخطية التي دونوا فيها حصيلة ما أبدعته قرائح من سبقهم .

هل يعني هذا الكلام أن الاعراب الصحيح وقف على القلة المتخصصة المتبحرة المحيطة بكل قواعد اللغة ؟

أما هنا فنكتفي في الجواب عن هذا السؤال بقولنا : لا . وأما في الفقرات التالية فسندري التفصيل الوافي لهذا الجواب المجهل .

٢ - معرفة الوظائف النحوية :

ليس الاعراب ترديداً يفاوياً لبارات ومصطلحات قد يجهل أكثر الطلاب ما وراءها من معانٍ ، بل الاعراب هو - كما قلنا في صدر هذه المقالة - هو تحليل للكلام وبيان لوظيفة كل جزءٍ من أجزائه . الاعراب ليس حفظاً أعمى للقواعد ، بل هو فهم صحيح للدور الذي يلعبه كل عنصر من عناصره . ولتعلم أن النحاة الأوائل ، أولئك الذين وضعوا أصول النحو وفروعه ، والذين قدموا قواعدهم وقتنوا قوانينه واخترعوا مصطلحاته - لتعلم أن أولئك أعربوا الكلام العربي ولم يكن قبلهم قواعد ولا قوانين . بل إن هذه القواعد والقوانين نفسها لم تنشأ إلا نتيجة للاعراب القائم على الفهم الصحيح لوظائف أجزاء الكلام .

ولكن ماذا نفي بقولنا : وظائف أجزاء الكلام ... وأدوار عناصر الكلام ... ؟

نفي بذلك أن لكل كلمة من الكلمات وظيفة تؤديها في العبارة التي هي فيها . والاعراب إنما هو - في الدرجة الأولى - بيان لهذه الوظائف . فإذا قلنا عن كلمة إنها مفعول لأجله ، فإنا نفي بذلك أنها الكلمة المبينة لسبب حدوث الفعل ، وإذا قلنا عن أخرى أنها مفعول معه ، فإنا نفي أنها المبينة للطرف الذي حدث الفعل بمصاحبه ، وإذا قلنا عن ثالثة إنها حال ، فإنا نفي أنها تقوم بوظيفة بيان الوصف الذي تلبس أحد الشركاء في الحدث أثناء وقوع هذا الحدث ، وإذا قلنا عن رابعة أنها نعت ، فهذا يعني أنها مبينة لوصف ثابت في الاسم الذي قبلها ، وإذا قلنا عن خامسة أنها حرف جر زائد ، كان معنى ذلك أنها جزء يحمل معنى توكيدياً في الكلام لا تأسيسياً ، بمعنى أنه يقوي أحد المعاني الموجودة في الكلام قبل دخوله ، وأنه لا يضيف إلى معاني العبارة معنى جديداً خاصاً به ، بحيث

انه لو زع من العبارة لما اختلف بنزعه ولا خسرت شيئاً من معانيها ...
النج الخ .

المعرب الجيد ، إذن ، هو من يقف همه على معرفة الوظيفة التي تؤديها الكلمة في العبارة ، ثم لا يهمله بعد ذلك شكل الكلمة ولا نوعها ولا حركتها الاعرابية ، ذلك أن الوظيفة النحوية الواحدة قد تقوم بها أشكال وأنواع مختلفة من الكلمات ، مثل الضمير والظاهر والمصدر والاشتق ، بل إن بعض الوظائف تصلح لكل من المفردات والجدل على حد سواء . ثم إن الحركة الاعرابية كثيراً ما تتلاعب بها عوامل شتى تجعلها على غير ما ينتظر أن تكون ، فقد تكون الكلمة مبنية على حركة غير الحركة المنتظرة ، أو تكون معربة بحركة غير الحركة الأصلية كما هو الشأن في المنوع من الصرف وجمع المؤنث السالم ، أو تكون مجرورة بحرف جر زائد أو بحرف جر شبيه بآرائد أو باضائة لافية ... النج الخ . فالعرب الذي يلقي بكل اعتماده على شكل الكلمة أو على حركتها الاعرابية يمرض نفسه إلى ضلال كبير .

ولنضرب على ذلك بعض الأمثلة الموضحة :

١ - فالعرب الذي لا يعرف الفاعل إلا بالضممة الظاهرة على آخره سيخفى عليه أمر الفاعلين في العبارات الآتية :

ما جاء إلا أتم .

جاء أبي .

جاء القاضي .

ما جاء من أحد .

ضرب زيد خالدًا مفيدًا له .

لأن فاعل الأولى « أنم » مبني على السكون فلا يقبل ضمة ،
ولأن فاعل الثانية « أبي » متصل بباء التكامل فتحله الاعرابي مشغول
بكسرة المناسبة فلا يقبل ضمة ، ولأن واعل الثالثة « القاضي » منقوص
لا يقبل على آخره ضمة ظاهرة ، ولأن فاعل الرابعة « أحد » مجرور
بجرف جر راند ، ولأن فاعل الخامسة « زيد » مجرور باصافة لفظية .
أما لو كان العرب يهتدي إلى الفاعل بوظيفته لا بحركته لعرف أن الجميع
فاعلون ، لأن الجميع قاموا بالأحداث المذكورة قبلهم .

٢ - والعرب الذي لا يعرف المفعول المطلق إلا إذا كان مصدرأ
مذكوراً بعد فعل من جنسه سيخفى عليه أمر المفعولات المطلقة في
المبارات الآتية :

سرت الهوينى .

سرت مثلما سار زيد .

سرت كما علمتني .

لأن « الهوينى ، ومثل ، والكاف » ليست مصادر مذكورة بعد
أفعال من جنسها . أما لو كان العرب يهتدي إلى المفعول المطلق بوظيفته لا
بتبكاها لعرف أن الجميع مفعولات مطلقة ، لأن الجميع تؤدي وظيفة واحدة
هي وظيفة بيان هيئة الحدث ونوعه .

بل كثيراً ما تسيطر فكرة البيكن هلى دهن الطالب فتوقعه في
أخطاء فاحشة لا يجوز أن يقع فيها البتدئون أنفسهم . مثال ذلك أن يعرف
أحدم « الشراب » من قولك : « شرب شراباً لذيذاً » مفعولاً مطلقاً ،
لمجرد أنه لاحظ اشتراكاً في الحروف بين « شرب ، وشراب » ، غير
منتبه إلى أن « الشراب » هو الشيء المشروب ، وليس هو الحدث المفعول ،
وأنه لذلك مفعول به وليس مفعولاً مطلقاً .

ولخطورة شأن « الوظيفة النحوية » في الاعراب كنت أود أن أعرض على الطلاب ههنا وظائف كل عصر نحوي ، ولم يعني من ذلك إلا كون هذه الوظائف قد عرضت بالتفصيل في أبواب وقسول الكتاب السابقة ، فيكون عرضها ثانية ههنا تكراراً لا لزوم له . فالرجو من الطالب الذي يقرأ هذا الكتاب أن يعود إلى الابواب النحوية كلها ، وأن يستخرج من كل باب نحوي وظيفته التي يؤديها إن لم يكن له غير وظيفة واحدة ، أو وظائفه الكثيرة إن كان يؤدي أكثر من وظيفة واحدة (١) ، ثم يدون ذلك في قائمة يحفظها ويحمل منها قانونه الأساسي في الاعراب ، ومرجه الذي يرجع اليه عندما تختلط عليه الأمور ، ويلتبس باب نحوي يباب آخر ، إذ كثيراً ما يحدث أن يلتبس التميز بالحال ، والحال بالفعل المطلق ، وعطف البيان بالبدل ، وفي مثل هذه الحالة لا يجد الطالب من الوسائل للتمييز بين باب نحوي ولب آخر ملتبس به إلا الوظيفة النحوية وحدها .

وختاماً لهذه الفقرة أرى من المفيد أن أسوف إلى القارئ هذه القصة القصيرة ليعلم منها مقدار الفائدة التي يستطيع أن يجنيها من اعتياده على « الوظيفة النحوية » في الاعراب .

عندما كنا صغاراً في أيام الطالب ، كان الواحد منا إذا عثر في قراءته الخاصة على فائدة نحوية شاردة ، أو على معلومات لم تلتق عليه بعد في اللروس - كان يسرع بما عثر عليه إلى زملائه فيسألهم في أمره ، أو يطلب منهم إعراب آيات تتضمن المشكلة المتعلقة بهذه الشاردة النحوية ، يريد من ذلك اعجازهم والتباهي أمامهم بما يعرفه ولا يعرفونه .

(١) وذلك كالمفعول المطلق ، فانه يؤدي إحدى وظائف أربع : النيابة عن الفعل ، وبيان هيئة الحدث ، وبيان عدد مرات الحدث ، وتوكيد الحدث .

وعلى هذه الشاكلة أذكر أتى مضيت مرة إلى أحد رفاقي طالباً منه
أن يعرب لي كلمة « نعم » من قول أبي فراس :

أراك عَصِيَّ الدَّمْعِ شَيْمَتِكَ الصَّبْرُ
أما للهوى نَهْيٌ عَلَيْكَ وَلَا أَمْرٌ ؟
نعم . أنا مشتاقٌ وعندي لوعَةٌ
ولكن مثلي لا يُذَاعُ له سرٌّ

وكنت واقفاً بأنه يجهل أمر حروف الجواب ، وأنه لن يلبث حتى
يسترف بجزءه وجبله ، ولكن رفعتي الذكي خيب ظني حين سكت برهة
يتأمل الكلمة ثم قال :

نعم : حرف جواب لا عمل له .

فسألته مدهوشاً : أكنت تعرف ذلك من قبل ؟ فقال : لا ،
فقلت : فكيف اهتديت إلى الاعراب الصحيح ؟ فقال : نظرت في الكلمة
فرايت أنها لا تأتي إلا في الجواب فقلت أنها له ، ثم أشكل عليّ أمرها
أهي اسم أم حرف ؟ فجريت أن أوقعها في مواقع الاسم المعروفة ، فلما لم
تصلح للابتداء ولا للحجر ولا للعالية ولا للمفعولية علمت أنها حرف ، ثم
تساءلت : ما عمله ؟ فنظرت إلى ما بعده فوجدت مبتدأ وخبراً مرفوعين
ولا أثر له فيها ، فعلمت أنه حرف عاطل ، فقلت في إعرابه : هو حرف
جواب لا عمل له .

وهكذا ترى ، أنها القارئ العزيز ، أن هذا الطالب الذكي ،
لانطلاقه في الاعراب من المنطق الصحيح ، استطاع أن يهتدي إلى أمور
كثيرة لم يكن يعرفها ، فقد صنف الكلمة تصنيفاً صحيحاً ، وعرف
معناها وعملها ودورها في الكلام ، فكان شأنه كشأن النحاة الأوائل ،

فهؤلاء لم يكن طريقهم ليختلف عن طريقه في شيء ، وعن هذا الطريق وحده جاءت كل قواعدهم وقوانينهم .

٣ - فهم المعنى :

ذكرنا في الفقرة السابقة أن اعراب كلمة ما لا يكون صحيحاً إلا إذا عرفنا الوظيفة النحوية التي تؤديها هذه الكلمة في العبارة . لكن هذه الوظيفة النحوية لا يمكن معرفتها إذا كنا نحمل المعنى المجمي للكلمة المعربة . مثال ذلك كلمة « الأتعم » من قولنا : « أكلت الأتعم » ، فأول ما يتبادر إلى أذهاننا أنها مفعول به ، وهذا خطأ ، لأن المعجم يقول : « الأتعم : سرعة الأكل » ، وعليه يكون الاعراب الصحيح لها أنها مفعول مطلق ، لأنها لا تدل على الشيء المأكول ، بل تدل على نوع من أنواع حدث الأكل ، وبيان نوع الحدث هو وظيفة من وظائف المفعول المطلق لا المفعول به .

ولهذا السبب قالوا : الاعراب فرع على المعنى ، أي انه معتمد عليه ولا يتبهاً إلا بمعرفته ، ولهذا السبب أيضاً كان النحاة يوصون طلبتهم بالألا يهربوا كلاماً قبل أن يرفوا بالضبط معنى كل مفرد من مفرداته . يقول ابن هشام (١) : « وأول ما يجب على العرب أن يفهم معنى ما يريه ، مفرداً أو مركباً ، ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها من انتشاره الذي استأثر الله تعالى بعلمه » . اهـ

بل إن كبار النحاة أنفسهم لم يكونوا ينجلون من الاحجام عن إعراب ما لا يعرفون معناه . يقول ابن هشام (٢) : « وسألني ابو

(١) انظر مطلع الباب الخامس من كتابه « المعنى » .

(٢) أول الباب الخامس من كتابه « المعنى » .

حيان (١) - وقد عرض اجتماعنا - علامَ عطف « بمقلد » من قول زهير :

تقي نقي لم يكثر غنيمة
بنهكة ذي قربي ولا بحقلد (٢)

قلت : حتى أعرف ما « الحقلد » ، فنظرناه ، فإدا هو سيء الخلق ، قلت : هو معطوف على شيء متوهم ، إذ المعنى : ليس بمكثر غنيمة (٣) ، فاستعظم ذلك . اهـ

وعلى المرء حين يبحث في معنى كلام ليعرف علاقات كل جزء بغيره من الأجزاء أن يكون حذراً في هذا البحث حتى لا يكسر أصولاً ثابتة في النحو ، وإلا وقع في أخطاء فاحشة لا تقدر ، وتوهم أشياء لا وجود لها . من ذلك ما حدث لأحد رفاقنا في الجامعة ، إذ وقف يقرأ شيئاً في يده فقال : لا يمكنني عمل ذلك ، بنصب « العمل » ، قلت له : لحن ، والوجه أن تقول « لا يمكنني عمل ذلك » ، برفع « العمل » لأنه فاعل الفعل « يمكنني » ، فقال : بل أنت المخطيء ، لأن « العمل »

(١) هو أمير الدين محمد بن يوسف النرناطي الأندلسي التوفي سنة ٧٤٥ تلميذ أبي جمر بن الزبير وابن الضائع في النحو . رحل عن موطنه وتقل في شمال إفريقيا إلى أن ألقى عصا ترحله في القاهرة سنة ٦٧٩ . قرأ عليه ابن هشام ديوان زهير .

(٢) المعنى : أنه لا يكثر ماله باتباع ذي القربى وطلبه .

(٣) العطف على التوهم : هو أن يطف التكلم شيئاً على شيء آخر فيعطي المعطوف حكماً أو شكلاً متابراً لحكم أو شكل المعطوف عليه ، متوهماً أنه لفظ المعطوف عليه على هذا الشكل أو بهذا الحكم . مثال ذلك أن يقول قائل : ليس زيد طالباً ، ثم يطف على « طالباً » ، فيقول : ولا شاعر ، فيجبر المعطوف متوهماً أنه قد أدخل الباء الزائدة على كلمة « عالم » ، أي طالباً نفسه أنه قال : ليس زيد عالم ولا شاعر . ومن هذا قول زهير :

مفعول به ، قلت : وكيف يكون ذلك ؟ ، قال : أليس « يمكنني » ،
 بمعنى « أستطيع » ؟ فيكون العمل مفعولاً به في عبارة « لا يمكنني عملَ
 ذلك » كما هو مفعول به في عبارة « لا أستطيع عملَ ذلك » ، لأنني أنا
 المستطيع فأنا الفاعل ، والعمل مستطاع فهو المفعول . قلت : ولكن هذا
 خطأ من وجهين ، أولهما أن فعل « يمكنني » ليس مسنداً إلى التكلم كما
 هو الشأن في فعل « أستطيع » بل هو مسند إلى النائب بدليـد ياء
 المضارعة في أوله ، ففاعله هو النائب ، أي « العمل » ، وليس التكلم ،
 وثانيهما أن التكلم مُمثل في العبارة ياء التكلم المتصلة بالفعل بمدتـون الـوقاية ،
 ونحن نعلم أن هذه الياء لا تقع إلا في موقع النصب ، فإذا كانت هي
 المفعول به فليس للفعل « يمكن » غير فاعل واحد هو « العمل » ؟ ثم
 إن تفسيرك فعل « يمكنني » بفعل « أستطيع » ليس صحيحاً تماماً ، ذلك
 لأن المعنى الصحيح لقولنا : « أمكن الرجلُ غيره من نفسه » هو :
 جعل الرجل غيره يتمكن منه ، وعلى ذلك تكون عبارة « لا يمكنني
 العمل » مساوية لقولنا : « لا يجعلني العملُ أتمكن منه » . وهكذا ترى

→ بدا لي أنني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جايئاً

ولا يجوز المطف على التوم إلا إذا كان المطوف عليه مما يحسح دخول
 الامل التوم عليه ، كما هو ظاهر في اللال أعلاه وفي بيت زهير ، إذ ان دخول
 الباء الزائدة على الخبر للنفي جائز وكثير . أما أن أقول : ما جاء زيد ولا خالد ،
 خبر « خالد » متوهماً أنني قد جررت « زيدا » بالباء الزائدة ، فهذا لا يجوز ،
 لأن المطوف عليه فاعل ، والفاعل لا يجر وهنا بالباء الزائدة .

وفي عطف التوم قد يأتي المطوف على غير هيئة المطوف عليه ، وهذا
 ظاهر في بيت زهير الأول ، حيث عطف « ولا بمقلد » على « لم يكثر غنية » ،
 أي انه عطف اسماً مجروراً بالياء الزائدة على فعل مجزوم ، وقد يبدو هذا غير
 جائز ، لأننا نعلم أن التجانس بين المتماثلين شرط لا بد منه ، لكن الذي جوز
 ذلك أن الشاعر توم أنه قال : « ليس بكثر غنية » بدلاً من « لم يكثر
 غنية » ، والمعنى كما ترى واحد ، مطف فائلاً : ولا بمقلد .

أن « العمل » هو دائماً فاعل ، والتكلم هو المفعول .
لكن رفيقنا النبي ظل على عناده مصراً على خطئه القبيح العجيب .

ولا بد ههنا من التنبيه على خطأ يكثُر أن يقع فيه المرءون ، وهو قولهم إن هذا البيت من الشعر يرب على وجهين . ووجه الخطأ في هذا القول هو جعلهم للبيت الواحد معنيين ، ذلك أننا نعلم أن المعنى الواحد لا يكون له إلا إعراب واحد ، فإذا كان للبيت إعرابان فهذا يقتضي أن يكون له معنيان ، ولا اعتقد أن الشعراء أو غيرهم من الناس يقولون الكلام الواحد ويقصدون منه معنيين مختلفين . وعلى ذلك ، فليس لكلام ما غير إعراب واحد ، وهو الإعراب الذي يلائم المعنى الذي أراه التكلم من كلامه . نعم ، إن النحاة قد أقرروا لبعض الأساليب العربية عدة أعراب ، ونفي بذلك أساليب المدح والنم والتعجب وما أشبهها ، لكن هذا ليس مما نحن فيه ، لأن هذه الأساليب لم ترب بحسب الوظائف الحقيقية لأجزائها ، لأن هذه الوظائف قد جهلت تماماً بمد أن تحنط هذه الأساليب على أشكالها المعروفة لها ، فجاءت أعرابها تحكيمية لا تعتمد على سوى الظن والتأويل الذي يخرجها في أكثر الأحيان عن معانيها الصحيحة .

وسنرى تفصيل ذلك في الفقرة الآتية .

٤ - معرفة اوعراب التحكيمية :

إن من ينتظر من اللغة أن تسير على قوانين ثابتة لا تحيد عنها ولا تنحرف يشبه في حماقته من ينتظر من الشجرة أن تنمو وتسقط أوراقها على هيئة مخصوصة يكون قد رسمها لها من قبل زراعتها . وإن جهل من يظن أنه يستطيع حصر اللغة وتصرفاتها في بضع قواعد لا يختلف عن جهل من يظن أنه يستطيع بيضنة قوانين عامة أن يفسر الحياة كلها بكل ما تزخر

به من تعقد وتنوع . ذلك أن اللغة كائن حي لا تختلف عن سائر الكائنات الحية في شيء . تنمو وتتطور دون أن نملك شيئاً أمام هذا النمو وذلك التطور ، ودون أن نستطيع التنبؤ بالشكل الذي ستكون عليه في المستقبل . وهي في غوها وتطورها الذين لا يبدو أنها محكومان بقوانين معروفة تخلق تعبيرات مخصوصة لمعانٍ معينة بحيث تبدو هذه التميزات ذات أشكال وتصاميم غريبة لا تتفق مع ما هو مألوف في هذه اللغة من طرائق التصميم . خذ على ذلك مثلاً أسلوب التعجب في عبارة من نحو « ما أجلّ الربيع » ، فهذه العبارة لا يمكن أن نغز فيها فاعلاً من مفعول ، ولا مبتدأ من خبر ، ولا شيئاً من الأبواب النحوية المعروفة ، وكل ما نستطيع أن نقوله في شأنها واثقين هو : انها عبارة يقصد منها التعجب من جمال الربيع . أما أين الفاعل فيها وأين الفعل ؟ وأين المبتدأ وأين الخبر ؟ فذلك أسئلة لا يمكن الاجابة عنها إجابة دقيقة صحيحة ، لأن هذه العبارة مبنية على خلاف الأصول المألوفة في بناء العبارة العربية . وقل ، مثل هذا في أساليب النداء والمدح والتم وغيرها .

أمثال هذه الأساليب الشاذة في بنائها ، الغريبة في تصميمها ، موجودة في كل اللغات ، وهي أساليب تند دائماً عن كل تحليل أو إعراب . وقد حل نجات اللغات الأخرى مشكلتها بالقول : إنها أساليب خاصة تُحفظ وتحتذى ولا تحلل . ولو قد فعل فحاشنا فعل غيرهم لاستراحوا وأراحوا ، ولكنهم أبوا إلا التعب لهم ولنيرهم من بدم ، فراحوا يربون هسنه الأساليب رادين كل جزء من أجزائها إلى باب نحوي معروف . ولما كان كل اعراب لا بد له من اعتماد على معنى تظهر فيه الوظيفة النحوية للجزء المرعب ظهوراً واضحاً ، راحوا يتأولون هذه الأساليب تأويلات غريبة أخطأم التوفيق في أكثرها إن لم تقل فيها كلها . مثال ذلك أنهم لما رأوا المنادى منصوباً في بعض أشكاله قالوا إنه مفعول به ، فلما قيل لهم : فأين الفعل ، قالوا : انه محذوف تقديره « أدعو » وقد نابت أداة النداء منابه .

كذا قالوا . ولكننا نعلم أن عبارة « يا عبد الله » تختلف كل الاختلاف عن عبارة « ادعو عبد الله » ، لأن الأولى انشائية والثانية خبرية . فانظر إلى مقدار التخبط الذي وقع فيه النحاة حين أصروا على إعراب ما لا يرب ، فأدى بهم ذلك إلى تحريف الكلام عن مواضعه . وأكبر دليل على تخبطهم أنك لا تجد خلافاً بينهم يستخدم إلا في مثل هذه المواطن الشائكة ، فعبارة « نعم الرجل زيد » ، فيها ثلاثة أعراب ، أما عبارة « ما أجمل الربيع » ففيها أكثر من ذلك ، وقد تجد أسلوباً تبلغ فيه مذاهب إعرابهم له ستة أو سبعة .

سر المشكلة يتضح إذا تذكرنا ما قلناه قبل قليل ، وهو أننا نجهل القوانين التي تتطور اللغة بموجبها . وعلى ذلك ، فنحن عاجزون عن أمرين : عن التنبؤ بما ستكون عليه أساليب اللغة في المستقبل ، وعن التخمين لما كانت عليه أساليب اللغة في الماضي . وعليه ، فإن كل تخمين لأصل أسلوب من هذه الأساليب المخطئة يبدو تخميناً تحكيمياً لا دليل عليه ، وإعرابه إنما هو إعراب تحكيمي أيضاً ، وليس ملازماً ، لأنه لا يقوم على معانٍ متفقٍ عليها .

ولكن ماذا يفعل الطالب في هذه الحالة ؟ هذا الطالب الذي أوصيناه في الفقرات السابقة ألا يقيم إعرابه إلا على المعنى الصحيح ، وعلى الوظائف النحوية الظاهرة ظهوراً تاماً لكل جزء من أجزاء الكلام . ماذا يفعل في أمر هذه الأساليب المجهولة الأصول ، الغامضة الوظائف النحوية لمناصرها ؟ أيحجم عن إعرابها ، كما يقضي بذلك المنهج الصحيح ؟ أم يربها كما فعل ذلك النحاة السابقون ؟ وإذا أعرابها لأنه مطالب بذلك ، فهل يكتبني بوجه واحد ينتقيه لأنه يراه أقرب إلى الصواب ، ويضرب صفحاً عما سواه ؟ أم هل عليه أن يحفظ كل الوجوه مع كل تعليقاتها وتأويلاتها ؟

أما نحن فننصح له بالثانية : أي بأن يكون على معرفة كاملة بكل

أوجه الاعراب التحكية لأساليب العرية الخاصة مع كل ما يتبعها من تمليلات وتأويلات . وذلك لسببين : أولهما أن الاختيار بينها أمر لا معنى له ، فليس بعضها أقرب إلى الصواب من بعضها الآخر ، بل الجميع سواء في البعد عن الصواب لا في القرب منه ، والثاني أنه إذا حفظ اعراباً واحداً لاسلوب ما ، ثم رأى أحدهم يرب هذا الاسلوب غير الاعراب التي يرفه هو له ، فقد يخطئه بتفسير ما حق . أما إذا كان يعرف الأعراب كلها ، فلن يخطئ أحداً ولو طلع عليه باعراب بدع لم يقل به نحو من قبل .

٥ - معرفة المحذوفات :

ذكرنا في صدر هذه الخاتمة أن التراكيب اللغوية كثيراً ما تسمع بسقوط بعض أجزائها من غير أن يؤدي هذا السقوط إلى خلل فيها . وذكرنا أيضاً أن على المرب أن يرد ، وهو يقوم بتحليل تركيب لنوي ما ، كل ما يكون قد سقط منه . وقد سمينا هذا الرد بالتقدير . والذي يزيد أن نبهته ههنا هو أنواع هذه الأجزاء الساقطة ، أي المحذوفات ، وبيان ما يقدر منها ، وما لا يقدر .

والواقع أن المحذوف على أربعة أقسام : قسم لا تقتضيه الصناعة الاعرابية ولا المعنى ، وقسم يقتضيه المعنى دون الصناعة ، وقسم تقتضيه الصناعة دون المعنى ، وقسم تقتضيه الصناعة والمعنى جميعاً .

واليك بيان ذلك :

١ - قد يدعوك أحد إلى طعام فترد قائلاً : « شكرأ . لقد أكلت » . هذه العبارة التي نطقت بها تشتمل على فعلٍ متعدي هو فعل « أكلت » ، ومع ذلك فليس له مفعول به ، فهل نستطيع أن نقول إن

المفعول به قد حذف ، وهل يجب علينا أن نقدره ؟ والجواب : لا . لأن الفعل على الرغم من كونه متعدياً لا يحتاج هنا إلى مفعول به ، لأن التكلم لم يتعلق غرضه بهذا المفعول ، بعبارة أخرى : إن التكلم لا يريد ، أو لا يهتم بذكر المفعول ، فكل هم أن يفهم داعيه إلى الطعام أنه قد أكل ، أي أنه شعبان ولا حاجة به إلى طعام ، أما ماذا أكل ؟ فذلك أمر لا مدخل له في الموضوع .

فهذا هو القسم الأول من المحذوفات ، أي القسم الذي لا تقتضيه الصناعة ولا المعنى . والحق أن جملة أحد أقسام المحذوفات إنما كانت من باب المجاز ، لأن الشيء لا يسمى محذوفاً إلا إذا اقتضاه شيء من صناعة أو معنى ، فأما ما لا يقتضيه شيء فلا يسمى محذوفاً ، بل يقال فيه : إنه غير مذكور .

وواضح أن هذا النوع من المحذوفات لا يجوز تقديره بحال من الأحوال ، لأن هذا التقدير يخل بنرض التكلم ، ويخرج الكلام عن جهته المقصودة ، بالإضافة إلى أنه تقدير تحكي لا دليل عليه ، إذ نحن نجهد تماماً كل شيء عن هذا المحذوف ، ففي المثال السابق لا نستطيع أن نقدر المفعول خبزاً لأنه قد يكون تمرّاً ، ولا نستطيع أن نقدره تمرّاً لأنه قد يكون قاحاً ... وهكذا .

٢ - قال تعالى على لسان قتي موسى وهو يبين لموسى سبب خرقه للسفينة التي ركبها : « أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر ، فأردت أن أعيىها ، وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصباً » .

في الآية الكريمة صفة محذوفة ، والتقدير : يأخذ كل سفينة صالحة غصباً . وإنما قدرنا ذلك لأن المعنى لا يستقيم إلا به ، إذ لو كانت الملك يتغصب جميع السفن صالحها وفاسدها ، لما كان هناك سبب يدعوا صاحب موسى إلى خرق السفينة .

فهذا هو القسم الثاني من المحذوفات ، أي القسم الذي يقتضيه
المعنى دون الصناعة الاعرابية . وهو محذوف يقدره المفسر ، لأن المعنى لا
يستقيم إلا بتقديره ، أما النحوي فلا يفعل ذلك ، لأن حرمان موصوف
من صفة لا يؤدي إلى الاخلال بالمباراة من الناحية النحوية .

ومن هذا النوع أن يحذف من الجملة جزء أساسي ، ولكن يقوم
غيره مقامه ، مثال ذلك قولك : « جاعنا عالمٌ » ، فواضح أن الجائي هو
« رجل » موصوف بأنه عالم ، أي أن المحذوف هو الفاعل ، والفاعل
عمدة ، وحذفه يؤدي إلى الاخلال بالمباراة ، ومع كل ذلك لا يقدره ،
لماذا ؟ لان صفة الفاعل قد قامت مقامه بعد حذفه ، فكامة « عالم » التي
كانت صفة للرجل في حالة عدم الحذف قد صارت هي الفاعل بعد الحذف .
وإن ، تكون المباراة تامة من الناحية النحوية ، وبالتالي ، لا حاجة
بالمرب إلى تقدير شيء .

وحذف شيء وإنابة غيره منابه ، أو جعله ساداً مسده ، كثير في
المرية ، منها أن يحذف الفاعل فينوب عنه ما نسميه بالنائب عن الفاعل ،
كالفعل به أو المصدر أو الظرف أو الجار والمجرور ، نحو : كسر الزجاجُ ،
وجليسَ الجلوسُ ، وجليسَ وسط الحديقة ، وجليسَ في الحديقة ،
ومنها أن يحذف الموصوف فننوب عنه صفة ، نحو : ركبت الأدم ، أي
الحصان الأدم ، ومنها أن يحذف المضاف فينوب المضاف اليه منابه ، نحو
قوله تعالى : « واسألِ القريةَ » ، أي أهلَ القريةِ ، لأن القريةَ نفسها لا
يمكن أن تُسأل .

٣ - قال طرفة بن العبد :

إذا القومُ قالوا : مَنْ قى ؟ خلت أني
عُنيتُ فلم أكسلُ ولم أتبلُّدِ

في قوله « القوم » فاعل حذف فعله الذي تقديره « قال » . وهذا هو القسم الثالث من المحذوف ، وهو الذي تقتضيه الصناعة الاعرابية دون المعنى ، ذلك لأن المعنى مستغن عنه بفعل « قالوا » المذكور بـ « القوم » ، فتقدير فعل « قال » قبل « القوم » فضول لا لزوم له من حيث المعنى ، بل إن الأساليب المريبة في البيان لتأبى هذا التقدير كل الإباء ، إذ لم يسمع قط أن العرب تلفظت بمثل هذه العبارة : « إن جاء زيد جاء فأكرمه » . ومع ذلك فنحن مضطرون من الناحية النحوية إلى تقدير هذا الفعل . لماذا ؟ لأن بعض النحاة (١) قد أسألوا أصلاً يقول : لا تدخل أدوات الشرط إلا على الأفعال ، فإذا وجدت أداة شرط قد وليها اسم مرفوع علم أن قبل هذا الاسم فعلاً محذوفاً .

٤ - قال تعالى : « وقيل للذين اتقوا : ماذا أنزل ربكم ؟ قالوا : خيراً » .

في قوله « خيراً » مفعول به حذف قبله الفعل والفاعل ، والتقدير : أنزل ربنا خيراً . وهذا هو القسم الرابع من المحذوف ، وهو الذي تقتضيه الصناعة والمعنى معاً . فأما من حيث المعنى فللحذف واضح بدليل قوله تعالى « ماذا أنزل ربكم ؟ » ، وأما من حيث الصناعة فإن تقدير فعل وفاعل محذوفين أمر ضروري حتى تكون العبارة كاملة ، لأن كلمة « خيراً » وحدها لا يمكن أن تؤلف عبارة تامة ، هذا بالإضافة إلى أنها منصوبة ، وإذن فلا بد لها من فاعل محذوف .

وهكذا ترى أن العرب لا يقدر من المحذوفات إلا ما تقتضيه سياسته النحوية فقط ، وذلك أن يجد خيراً بدون مبتدأ ، أو بالعكس ،

(١) قلنا « بعض النحاة » لأن منهم من لم يأخذ بهذا الأصل ، واعتبر المرفوع بعد أداة الشرط مبتدأ خبره الجملة التي بعده .

أو شرطاً بدون جزاء ، أو بالعكس ، أو معطوفاً بدون معطوف عليه ،
أو معمولاً بدون عامل ، أو موصولاً بدون صلة .. الخ .

٦ - التمرس بأساليب اليأس :

ومن شروط الاعراب الجيد أن يتمرس المرء بأساليب اليأس العربي منظومه ومنتوره ، وأن يمدن المطالعة في كتب الأدب بمعنى النظر في كل ما يقرأ . فانه إن يفعل ذلك فسيرى أن مقداراً لا بأس به من كلام العرب لا ينطبق عليه شيء مما عرفه من القواعد . بعض هذا المقدار سلم النحاة بشنوده معللين إياه بالضرورة الشعرية ، وبعضه الآخر عزوه إلى اختلاف لغات العرب ولهجاتها ، وبعضها الثالث لم يجدوا له تعليلاً من شيء فحاولوا رده إلى قواعدهم ، باللفظ مره ، وبالاعتساف مرات ، وما هو في الواقع إلا مظهر من مظاهر تمرد اللغة على كل محاولة لحصرها في قواعد ثابتة محدودة ، فاللغة هي دائماً أوسع من كل القواعد التي توضع لضبطها . والمرء الجيد في رأيي هو من يسلم جيداً التنوذ ، ويوسع من دائرة هذا المبدأ لتضم كل ما ورد عن العرب غير منطبق على القواعد العامة المعروفة ، سواء في ذلك ما ورد في الشعر وما ورد في النثر أيضاً .

٧ - الذوق السليم :

وأخيراً وليس آخراً ، فان الذوق السليم هو من أهم شروط الاعراب الجيد إن لم يكن أهمها على الاطلاق . وهذا الذي نسميه ذوقاً لا يمكن تحديده ولا تعريفه ، وإلا خرج عن كونه ذوقاً إلى كونه قاعدة كسائر القواعد ، لذا سنكتفي بتسميته ذوقاً فقط . كذلك لا نستطيع أن نحدد للمرء مواطن استمهاله للذوق ، فهو عدته في كل المواطن ، فبه

يعرف المعنى الصحيح لما يعرب ، وبه يعرب الاعراب الذي لا يجوز على المعنى ، وبه يعرف ما حذف وما لم يحذف ، وبه يعرف كيف يقدر المحذوف وأين ، وبه يهتدي إلى كمية ما يجب تقديره ، فلا ينقص إلى الحد الذي تحتل معه العبارة العربية ، ولا يزيد إلى الحد الذي لا تقتضيه الصناعة والمعنى .. الخ الخ .

٤ - اعراب الجملة

من الأشياء التي بكثر أن يخطئ الطلاب في إعرابها الجمل وأشباهاها ، وبعض البنيات كأسماء الشرط والاستفهام ، وذلك إما لانعدام الحركة الأعرابية التي يتخذها الطلبة هادياً لهم في الاعراب ، وإما لخفاء الوظيفة النحوية في هذه الأشياء . ولذلك كله عقدنا هذا الفصل وما سيتلوه من الفصول للبحث في هذه الأشياء وبيان طرائق اعرابها لتكون الفائدة آتم .

١ - صدر الجملة :

اختلف النحاة في حد الجملة ، فعمم بعضهم فقال : هي ما تألف من مسند ومسند اليه ، كالفعل والفاعل ، نحو : قام زيد ، أو الفعل ونائب الفاعل ، نحو : ضرب اللص ، أو المبتدأ والخبر ، نحو : زيد قائم ، أو المبتدأ والفاعل السائد مسد للخبر ، نحو : أقام الزيدان ، أو اسم الفعل وفاعله ، نحو : هبّات السفر ، أو الظرف وفاعله ، نحو : أفي الدار أحد ؟ أو الفعل الناسخ وما دخل عليه ، نحو : كان زيد قائماً ، أو الحرف المشبه بالفعل وما دخل عليه ، نحو : إن زيداً قائم .

إذن فالجملة عند هؤلاء هي ما تألف من مسند ومسند اليه فقط ، سواء آتمت بها الفائدة كما في الأمثلة السابقة ، أم لم تم كما في قولك : إن جاء زيد ...

وخصص آخرون فقالوا : الجملة هي العبارة المفيدة فائدة تامة يحسن السكوت عليها ، فمند هؤلاء لا تكون عبارة و إن جاء زيد .. ،

جملة ، لمدم فائلتها . وإنما الجملة عندهم في مثل هذا التركيب الشرطي أن يقال : « إن جاء زيد فأكرمه » ، أي إن الجملة الشرطية لا تكون عندهم تامة إلا بمجموع الشرط وجوابه ، وكذا الأمر في كل كلام لا تتم الفائدة إلا بمجموعه لا ببعضه .

والواقع أن هذا الحد الثاني هو حد ما يدعى في النحو « بالكلام » ، وليس حد الجملة ، لكن القائلين به لا يرون فرقاً بين « الكلام » و « الجملة » ، فيها عندهم اسمان لسمى واحد ، أما القائلون بالمسند الأول فيرون أن « الكلام » و « الجملة » شيثان مختلفان بينها علاقة عموم وخصوص .

ونحن - معشر المرين - نجد أنفسنا مضطرين إلى الأخذ بالحدين معاً ، لأن هناك مواطن يصلح لها الأول وحده ، ومواطن أخرى لا يصلح لها إلا الثاني . خذ مثلاً على ذلك عبارة القسم ، فلو قلت : « أقسم بالله لأضربن زيداً » ، لوجدتني مضطراً إلى الأخذ بالحد الأول ، فتكون العبارة مؤلفة من جملتين : جملة القسم التي تقوم بوظيفة الابتداء ، ثم جملة « لأضربن » التي هي جواب القسم . أما لو قلت : « زيد أقسم بالله لأضربته » ، لوجدتني مضطراً إلى الأخذ بالحد الثاني ، أي بجمل القسم وجوابه كلاً واحداً لا يتجزأ واقماً موقع الخبر عن « زيد » ، لأنني لو جعلت « أقسم » وحدها خبراً عن زيد لاخلت الكلام ، لمدم الفائدة من هذا الخبر ، والخبر كما يقولون هو محط الفائدة ، ولو جعلت « لأضربته » وحدها خبراً عن زيد لندا القسم بلا جواب . إذن لا بد هنا من اعتبار القسم وجوابه جملة واحدة واقمة خبراً عن البتداء .

وفي بعض الأحيان نجد أنفسنا مضطرين إلى الأخذ بكلا الحدين في العبارة الواحدة ، مثال ذلك قولنا : « زيد إذا جاء فأكرمه » . فهنا لا

بد من النظر إلى التركيب الشرطي مرتين : مرةً على أنه جملتان أولاهما واقمة موقع المضاف إليه ، وثانيها واقمة موقع الجواب الذي لا محل له من الاعراب ، ومرةً ثانيةً على أنه جملة واحدة واقمة موقع الخبر عن زيد . وبعض المرين يذهبون هذا المذهب في كل ما يكون مجموعته قائماً بوظيفة نحوية معينة ، فيقولون في مثل « زيد والله لأضربنه » : جملة القسم ابتداء القسم لا محل لها من الاعراب ، وجملة « أضربنه » جواب القسم لا محل لها من الاعراب ، والمجموع القسمي خبر عن زيد محله الرفع ، ويقولون في مثل « زيد إن جاء فأكرمه » : جملة « جاء » ابتداء الشرط لا محل لها ، وجملة « أكرمه » جواب الشرط محلها الجزم ، والمجموع الشرطي خبر عن زيد محله الرفع ، ويقولون في مثل « قلت : سأسافر غداً وأحمل معي متاعي » : جملة « أسافر » ابتداء القول لا محل لها ، وجملة « أحمل » معطوفة على ابتداء القول فلا محل لها ، والمجموع مقول القول محله النصب . وهو المذهب الذي جرينا عليه فيما أعربنا من شواهد هذا الكتاب .

٢ - أقسام الجملة :

تنقسم الجملة ، بحسب ما تبتدأ به ، إلى ثلاثة أقسام : اسمية ، وفعلية ، وظرفية .

١ - فالاسمية : هي التي صدرها اسم ، سواء في ذلك أن يكون اسم ذات رافعاً للخبر ، نحو : المطر غزير ، وأن يكون اسماً مشتقاً رافعاً لفاعل سدة مسد الخبر ، نحو : قادمٌ أبواك ، وأن يكون اسم فعل رافعاً للفاعل ، نحو : هيات السفر . ولا عبرة بما قد يتقدم على هذه الجملة من الحروف ، فالجملة من نحو : إن المطر غزير ، وما قادمٌ أبواك ، وليت زيدا قادم ، وإنما المؤمنون أخوة ، اسمية على الرغم من هذه الحروف التي سبقتها .

٢ - والفعلية : هي التي صدرها فعل ، سواء أكان الفعل تاماً معلوماً ، نحو : جاء زيد ، أم كان تاماً مجهولاً ، نحو : ضُربَ اللص ، أم كان ناقصاً ، نحو : كان زيد قائماً . ولا عبرة ههنا أيضاً بما قد يتقدم على هذه الجملة من الحروف ، فالجملة من نحو : قد جاء زيد ، ولم يأت زيد ، وإن جاء زيد ، وما جاء زيد ، فعلية على الرغم من هذه الحروف المتقدمة ، ولا عبرة أيضاً بما قد يسبق الفعل من الاسماء التي حقها أن تكون متأخرة عنه ، فالجملة من نحو : مبتسماً أقبل زيد ، فعلية ، لأن الحال التي في أولها مقدمة من تأخير ، إذ حقها أن تكون بعد الفعل لا قبله ، وكذلك الجملة من نحو : أيّ كتاب قرأت ؟ فعلية ، لأن الاسم ههنا مفعول به مقدم ، وحق المفعول أن يكون بعد الفعل لا قبله .

وإذا كان في الجملة حذف فلا يعلم ما هي حتى يرد المخوف ، فالجمل من نحو : يا عبد الله ، وزيداً أكرمه ، وإذا القوم قالوا ، والله لاجتهدنّ ، جمل فعلية على الرغم مما يبدو من ظاهر لفظها ، لأنها جيمياً جمل محذوفة الفعل ، والتقدير فيها : أدعو عبد الله ، وأكرم زيداً أكرمه ، وإذا قال القوم قالوا ، وأقسم والله لاجتهدنّ .

٣ - والظرفية : هي المصدرة بظرف أو بجار ومجرور ، نحو : عندك زيد ؟ وما في الدار أحدٌ .

وهذا القسم من الجمل لم يقل به إلا من يعرب المرفوع الوارد بعد الظرف والمجرور فاعلاً بهما ، وليس مبتدأ مؤخرأ حذف خبره المقدم كما هو المشهور في الاعراب . وتأويل ذلك فيما يأتي :

إذا جاء في صدر الكلام ظرف أو جار ومجرور ، وليس قبلها نفي ولا استفهام ، وبعدها اسم مرفوع ، نحو : « عندك زيد ، وفي الدار رجل ، فلا خلاف في أن المرفوع مبتدأ مؤخر ، وأن خبره اسم مقدم

محذوف تقديره « مستقر » ، وأن الظرف والجار متعلقان بهذا الخبر المحذوف المقدم .

أما إذا جاء في صدر الكلام ظرف أو جار ومجرور ، وقبلها نفي أو أو استفهام ، وبمدها اسم مرفوع ، نحو : « أعندك زيد ، وما في الدار أحد » ، فلا يمكن اعتبار الكلام مبتدأ مؤخرًا وخبرًا مقدماً ، وذلك لأن النفي والاستفهام من خصائص الأفعال ، فوجودهما في صدر الكلام يدل على أن هناك فعلاً تقديره « استقر » قد حذف ، ولكننا لا نقول عن المرفوع الذي بعد الظرف والجار والمجرور انه فاعل للفعل المحذوف ، بل نقول إنه فاعل للظرف نفسه ، أو للجار والمجرور أنفسهما ، لأن هذين الشئيين قد نابا عن الفعل من بعد حذفه . وعلى هذا الاعتبار تكون الجملة الظرفية مشبهة للجملة المكونة من اسم فعل مع فاعل ، في كون كليهما مؤلفة من شيء ناب عن الفعل مع فاعل لهذا النائب . واليك ذلك موضحاً في اعراب الجملتين الآتيتين :

« هيات السفر »

هيات : اسم بمعنى الفعل « بَعُدَ » ، ناب منابه فلا محل له من الاعراب .

السفر : فاعل الاسم « هيات » لنيابته عن الفعل .

« ما في الدار أحد »

ما : نافية لا عمل لها

في الدار : جار ومجرور بمعنى الفعل « استقر » ، وقد نابا منابه فلا محل لهما من الاعراب .

أحد : فاعل للجار والمجرور لنيابتهما عن الفعل « استقر » .

وهنا أمر لا بد من التنبيه عليه ، وهو قولنا عن الجار والمجرور « لا محل لها من الاعراب » ، وهو قول لا أظن أن أحداً من النحاة قاله قبلنا ، بل الذي قالوه : أن الجار والمجرور معمولان للفعل « استقر » قبل حذفه (١) . وأرى أن قولنا أقرب إلى الصواب ، وذلك لأن الأصل فيما ناب عن شيء أن يأخذ حكمه ، ألا ترى كيف أننا نرفع « اللص » في قولنا : « ضَرِبَ اللصُّ » ، لنيابته عن الفاعل المرفوع ، مع أنه مفعول به في المعنى ؟ أو لا ترى كيف أننا نرفع « الجلوس » في قولنا : « جَلَسَ الجلوسُ » ، لنيابته عن الفاعل ، مع أنه مفعول مطلق في المعنى ؟ أو لا ترى كيف أننا نرب « البيت » في قولنا : « جَلَسَ في البيتِ » ، بأنه مجرور لفظاً مرفوع محلاً لنيابته عن الفاعل ؟ فإذا كنا نرفع ما ناب عن الفاعل لفظاً أو محلاً لأن المنوب عنه مرفوع ، فكيف لا نقول عما ناب عن الفعل الذي لا محل له من الاعراب إنه لا محل له من الاعراب ؟

أما قول النحاة إن الظرف والمجرور النائبين عن الفعل معمولان له فقول يوقع في تناقضات كثيرة . فلو سلمنا به للزمنا تقدير الفعل المحذوف ، لأن الأصل المعتمد في التقدير أنه إذا وجد معمول في الكلام ولا عامل له ، فيجب تقدير العامل ، ومن المعلوم أن القائلين بالجملة الظرفية لا يقدرّون فعل « استقر » المحذوف منها . ولو قدرنا الفصل المحذوف جرياً على الأصل الذي ذكرناه لوقفنا في تناقض آخر ، وهو أن الاسم المرفوع الوارد بعد الظرف والمجرور يصبح فاعلاً لهذا الفعل المقدر ، مع أنهم يقولون أنه مرفوع بالظرف والمجرور لنيابتهما عن الفعل ، لا بالفعل نفسه .

إذن فلا سبيل إلى حل هذه التناقضات في إعراب الجملة الظرفية إلا

(١) انظر أول الباب الثاني من كتاب المنى لابن هشام ، فصل « انقسام الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية » .

بالقول عن الظرف والجار والمجرور إنها لا محل لها من الاعراب لنيابتها عن فعل لو كان ذكر لما كان له محل من الاعراب .

هذا ، وقد زاد بعضهم في أقسام الجملة قسماً رابعاً سموه الجملة الشرطية . وهو قسم لا حاجة اليه لأنه يترد إلى الجملة الفعلية ، لما أسلفنا من أنه لا عبرة بما يتقدم على الفعل من أحرف أو أسماء هي في نية التأخير ، فعبارة « إن جاء زيد » جملة فعلية ، لأن السابق للفعل حرف لا عبرة به ، وكذا عبارة « متى جاء زيد ... » فانها جملة فعلية ، لأن الظرف السابق للفعل في نية التأخير عنه .

٣ - الجملة الصغرى والجملة الكبرى :

وتنقسم الجملة من جهة ثانية إلى قسمين : صغرى ، وكبرى .

١ - فالصغرى هي الجملة الواقعة خبراً في أبواب البتداء والأحرف الخمسة والأفعال الناقصة ، وذلك كقولك : « زيد ينظم الشعر ، وإن زيداً ينظم الشعر ، وكان زيد ينظم الشعر » ، وكذلك الواقعة مفعولاً ثانياً في باب « ظن » ، وثالثة في باب « أعلم » ، لأن أصل هذين المفعولين هو الخبر كما فعل ، وذلك نحو قولك : « ظننت زيداً ينظم الشعر ، وأعلمت بكرأ زيداً ينظم الشعر » .

٢ - والكبرى هي الجملة التي خبرها جملة ، أو التي مفعولها ذو الاصل الخبري جملة . وأمثلتها هي الامثلة السابقة معتبراً في كل مثال تمام الكلام . ويتضح ذلك فيما يأتي :

[زيد (ينظم الشعر)]

[إن زيداً (ينظم الشعر)]

[كان زيد (ينظم الشعر)]
 [ظننت زيداً (ينظم الشعر)]
 [أعلمت بكرأ زيداً (ينظم الشعر)]

فما بين المقوفات جمل كبرى ، أما ما بين الالهة فجمل صغرى .

هذا ، وإذا كانت الكبرى متحدة الجنس بين صدرها وعجزها سميت بذات الوجه الواحد ، وذلك كأن يكون صدرها وعجزها اسمين ، أو أن يكونا فملين ، نحو :

[زيد (أبوه مسافر)]
 [ظننت زيداً (ينظم الشعر)]

أما إن اختلف صدرها عن عجزها في الاسمية أو الفعلية ، فإنها تسمى عند ذلك بذات الوجهين ، نحو :

[زيد (ينظم الشعر)]
 [ظننت زيداً (أبوه مسافر)]

٤ - مفرقة قبل اعراب الجمل :

لم يختلف النحاة في شيء كاختلافهم في أمر اعراب الجمل . ويأتي ان هشام على رأس النحاة الذين اهتموا بهذا الخلاف وأولوا الجمل عناية خاصة ، فقد أفرد لها في كتابه « المنى » باباً خاصاً بحث فيه حسودها وأقسامها وأحكامها وكل ما يتصل بها . وعلى الرغم من كثرة الشواهد التي أوردتها في هذا الباب ، وعلى الرغم من طول النقاش الذي أجراه حول كل شاهد مستعرضاً آراء النحاة فيه ، فإن القارئ لا يستطيع أن يشعر بعد قراءته للباب إلا أنه قد خرج منه صفر اليدين ، ذلك لأنه سيجد

نفسه أمام تناقضات غريبة ، لا بين النحاة المختلفين فحسب ، بل بين النحوي الواحد وبين نفسه أيضاً . ويمكن أن نأخذ ابن هشام نفسه نموذجاً للنحوي المتناقض مع نفسه :

١ - فهو يرفض مرةً أن تقع الجملة موقع المسند اليه (١) ، ثم يقول بهذا الوقوع مرة أخرى : ففي مطلع كلامه على الجملة الواقعة مفعولاً تراه يقول : وعلمها النصب إن لم تنب عن فاعل ، وهذه النيابة مختصة بباب القول ، نحو (ثم يقال : هذا الذي كنتم به تكذبون) ، ثم تراه يقول في أواخر الباب : وأما قوله تعالى (وإذا قيل لهم : لا تقسدا في الأرض) ... فليس من باب الاستناد إلى الجملة .

ويقع في التناقض في هذه المسألة نفسها مرة أخرى ، وذلك عندما يقول في صدر كلامه على الجملة الثالثة الواقعة مفعولاً :

« قيل : وتقع أيضاً (٢) في الجملة المقرونة بملئق ، نحو « عَلِمَ أَقَامَ زَيْدٌ ، وَأَجَزَ هُوَ لَاءَ وَقُوعَ هَذِهِ فَاعِلًا ، وَحَمَلُوا عَلَيْهِ (وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ) ، (أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا) ، (ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَدْمَا رَأَوْا آيَاتِ لَيْسَ جُنُودًا) . والصواب خلاف ذلك . وعلى قول هؤلاء فيزداد في الجمل التي لها محل الجملة الواقعة فاعلاً . فان قلت : وينبغي زيادتها على ما قدمت اختياره من جواز ذلك مع الفعل القلي الملق بالاستفهام فقط نحو « ظهر لي أقام زيد » ، قلت : إنما أجزت ذلك على أن المسند اليه مضاف محذوف ، لا الجملة (٣) ، اهـ

(١) المسند اليه هو المتبدأ ، والفاعل ، ونائب الفاعل .

(٢) أي تقع نيابة الجملة عن الفاعل .

(٣) كان ابن هشام قد أجاز قبل هذا الكلام (انظر المثال السادس ←

فهذا كلام واضح وصريح ، يُفهم منه أن صاحبه يرفض أن تكون الجملة مستنداً إليها ، ويقول إن الصواب « خلاف ذلك » ، وعندما يتصور أن قارئه قد يطالبه بأن يزيد في الجمل الجملة المسند إليها لأنه أقر صحة أن يقال « ظهر لي أقام زيد » ، ينبه هذا القارئ على أنه إنما أجاز ذلك على أن المسند إليه هو مضاف محذوف ، وليس الجملة . ومع كل هذا الرفض تراه يقرر صحة الاسناد إلى الجملة ، وذلك في التبييه الذي ختم به باب الجمل حيث يقول :

« هذا الذي ذكرته - من انحصار الجمل التي لها محل في سبع - جارٍ على ما قرروا ، والحق أنها تسع . والذي أهملوه : الجملة المستثناة ، والجملة المسند إليها (١) ، اهـ

ومرة ثالثة يقع في التناقض وهو يبحث هذه المسألة ، وذلك عندما يقول إن عبارة « ظهر لي أقام زيد » هي على تقدير « ظهر لي جواب أقام زيد » ، فهو إنما يقدر مضافاً محذوفاً لكي يسند إليه فعل « ظهر » ذاهباً من وراء ذلك إلى عدم جواز الاسناد إلى الجملة ولو كان الفعل قليلاً وكانت الجملة مصدرية بملق ، ولكنه ينسى في الوقت نفسه أن هذا المضاف محذوف ، وأن على الجملة الاستفهامية التي كانت مضافاً إليها أن تنوب عن المضاف بمد حذفه جرياً على القاعدة العامة المروفة ، وعلى هذا يصبح فعل « ظهر » مستنداً إلى الجملة ، وهو عين ما يهرب منه بتقديره للمضاف المحذوف .

— من أمثله لجملة الفسرة) أن يقال « ظهر لي أقام زيد على أن يكون فاعل « ظهر » مضافاً محذوفاً ، وأن تكون جملة « أقام زيد » مضافاً إليها والتقدير : ظهر لي جواب أقام زيد ، أي جواب قول القائل ذلك .
(١) أتذكر أنه قال قبل قليل إن القول بوقوع الجملة مستنداً إليها خطأ « والصواب خلافه » .

٢ - وهناك مسألة أخرى يبدو فيها ابن هشام متناقضاً مع نفسه أشد التناقض ، وهي مسألة وقوع الجملة بدلاً : ففي حين يقرره ، وفي حين آخر يرده . استمع اليه في حديثه عن الجملة السادسة بما له محل من الاعراب حيث يقول :

« الجملة السادسة : التابعة لفرد ، وهي ثلاثة أنواع : أحدها التبعوت بها ... والثاني المطفوفة بالحرف . . والثالث البدلة كقوله تعالى « ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك إن ربك لنوء مغفرة وفو عقاب اليم » ف « إن » وما عملت فيه بدل من « ما » وصلتها « اه »

ويقول أيضاً في الجملة السابعة التي لها محل من الاعراب :

« الجملة السابعة : الجملة التابعة لجملة لها محل . ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة » اه

كل هذا مع قوله في معرض رده على الشاويين (١) :

« وكان الجملة المفسرة عنده (٢) عطف بيان أو بدل ، ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة » اه

٣ - وهناك مسألة ثالثة يضطرب فيها كلام ابن هشام اضطراباً عجبياً . ألا وهي مسألة القول أهو جملة ، أم هو شيء قصد لفظه فهو مفرد ؟ فأما حين يكون القول بعد قول مبني للمعلوم فانك ترى ابن هشام لا يتردد في تقرير جملة القول (٣) . ولعله يفعل ذلك لأنه لا يجد من

(١) انظر المسألة الواردة في نهاية الجملة المفسرة من الباب الثاني من كتاب اللغوي .

(٢) أي عند الشاويين .

(٣) وقد اعترضه الهماعني ذاهباً الى أن الكلام للقول شيء قصد ←

القوانين النحوية ما يمنع وقوع الجملة مفعولاً بها . وأما حين يكون المقول
بعد قول مبني للمجهول فانك ترى كلامه يضطرب : ففي مثاله السابج للجملة
المفسرة يدل كلامه على اعتقاده بجملية المقول . يقول :

د السابج : (وإذا قيل لهم : لا تفسدوا في الأرض) زعم ابن
عصفور أن البصريين يقدرّون نائب الفاعل في « قيل » ضمير المصدر (١) ،
وجملة النهي (٢) مفسرة لذلك الضمير ، وقيل : الظرف (٣) نائب عن
الفاعل ، فالجملة في محل نصب . ويؤرّد بأنه لا تمّ الفائدة بالظرف ،
وبدمه (٤) في (وإذا قيل : إن وعد الله حق) . والصواب أن النائب
الجملة ، لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالمقول ، فكيف انقلبت
مفسرة ؟ والمفعول به متمين للنيابة (٥) .

وفي مواطن كثيرة يصرح بأن المقول بعد قول مبني للمجهول إنما
هو كلام يراد به لفظه ، وهذا يعني أنه مفرد لا جملة ، بل إنه يصرح
بعدم جليته ، وذلك في آخر الجمل التي لها محل من الاعراب حيث يقول :

→ لفظه ، فهو مفرد ، أو قل هو في حكم المفرد . وعليه فالكلام الذي بعد
المقول يجب ألا يد في الجمل التي لها محل من الاعراب ، لأنه خارج عن الجلية
مدود في المفردات . (انظر حاشية الأمير على المعنى ، الباب الثاني ، الجملة الثالثة
الواقعة مفعولاً) .

(١) يعني أن نائب الفاعل لفعل « قيل » ضمير مستتر فيه تهديره « هو »
يود على المصدر المفهوم من فعل « قيل » ، التهدير : قيل هو ، أي قيل القول .

(٢) أي جملة لا تفسدوا .

(٣) يعني الجار والمجرور « لهم » .

(٤) أي ورد هذا القول بدم وجود الظرف في الآية المذكورة .

(٥) يعني أنه إذا حذف الفاعل وكان في الجملة مفعول به كان هذا المفعول
أول الأشياء بالنيابة عن الفاعل . وقد سر ذلك في بحث النائب عن الفاعل ، فراجع .

« وأما قوله تعالى (وإذا قيل لهم : لا تفسدوا في الأرض) ..
فليس من باب الاسناد إلى الجملة » .

هذه بعض المسائل التي وقع فيها ابن هشام في التناقض وهو يبحث
أمر الجمل ، ولو ذهبنا لتقصاها جميعاً لطلال بنا الكلام ونلجنا بنتيجة
واحدة هي أن الباب اثني من كتابه « المتني » إنما هو مجموعة تناقضات لا
سييل إلى حلها . خذ على ذلك مثلاً كلامه في جملة الشرط : فهو يذهب
إلى أن « إن جاء » من قولنا « زيد إن جاء فأنا أكرمه » لا محل لها
لأنها جزء من الشرط ، والجزء لا محل له ، وإنما المحل للكل . ويترب
على كلامه هذا أن تكون جملة الجواب « فأنا أكرمه » لا محل لها أيضاً
لأنها جزء أيضاً ، وليست كلاً ، ولكننا نعلم أن هذه الجملة مقترنة بالفاء
وانها واقعة في جواب الشرط الجازم ، وابن هشام يقرر في هذه الحالة أن
تكون في محل جزم . فكيف يتأتى أن تكون الجملة الواحدة في محل
جزم وأن تكون لا محل لها من الاعراب في آن واحد ؟ !!

وإذا تركنا أمر التناقضات جانباً ، فإنا واجدون في باب الجمل
عند ابن هشام قاطباً كثيرة غامضة تحتاج إلى إيضاح ، لكن المؤلف تناهى
عنها عامداً لأنه ليس في جيبته ما يقوله بشأنها . واليك على ذلك مثلاً :

قال في نهاية بحثه في الجملة المفسرة :

« مسألة : قولنا إن الجملة المفسرة لا محل لها خالف فيه الشلوين ،
فزعم أنها بحسب ما تفسره ، فهي في نحو (زيدا ضربته) لا محل
لها (١) ، وفي نحو (إنا كل شيء خلقناه بقدر) ، ونحو (زيدا

(١) لأنها تفسر لجملة اجدائية مبنوثة لا محل لها . والتقدير : ضربت
زيداً ضربته .

الخبزَ يأكُّه) بنصب الخبز ، في محل رفع (١) ... وكان الجملة المفسرة
عنده عطف بيان أو بدل ، ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة ،
وقد بينتُ أن جملة الاشتغال (٢) ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح
جملة مفسرة وإن حصل فيها تفسير ، ولم يثبت جواز حذف المظوف عليه
عطف بيان ، وأختلِف في البديل منه ، اهـ

هذا الكلام يشير مسألتين يتهرب ابن هشام من الاجابة عنها :

أولاهما : أن ابن هشام يرفض تفسيرية جملة الاشتغال ومطوفيتها
بياناً وبدليتها . فأما تفسيريتها فيرفضها لأن حد الجملة المفسرة عنده هو
أنها (الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه) . وجملة الاشتغال ليست فضلة ،
بل هي عمدة لا غنى عنها ، لأنها تفسر فعلاً قبلها محذوفاً ، وأما مطوفيتها
بياناً فيرفضها لأنها تفسير لمحذوف ، ولا يجوز في عطف البيان أن يحذف
المظوف عليه ، ولأن الجمهور لم يثبت وقوع البيان جملة ، وأما بدليتها
فيرفضها لأن الجمهور أيضاً لم يثبت وقوع الاشتغال جملة . فإذا لم تكن جملة
الاشتغال مفسرة ولا بياناً ولا بدلاً فماذا تكون بين الجمل ؟

سؤال تهرب ابن هشام من الاجابة عنه .

الثانية : أن ابن هشام إذا كان يرد على الشلوين زعمه بسمية جملة
الاشتغال في محلها الاعرابي محل ما تفسره بحجة أنها لا يمكن أن تكون
عطفاً بيانياً ولا بدلاً ، فلا بد أن تكون في أحد قسمي الجمل ، إما في
الجمل نوات المحل ، وإما في الجمل التي لا محل لها ، فأين هي من

(١) لأنها تفسير لجملة خبرية محذوفة محلها الرفع . والتقدير : زيد يأكل
الخبزَ يأكُّه .
(٢) يعني الجملة المفسرة لفعل محذوف . (راجع اسلوب الاشتغال) .

هذين القسمين ؟ وإذا كان يدها في الجمل التي لا محل لها ، وهذا هو الظاهر من كلامه ، فلماذا لم يدها مفسرة ، بالمعنى الاصطلاحي لهذه الكلمة ؟ ونحن نعلم أن الجمل التي لا محل لها ست ، هي الابتدائية ، والمترضة ، وصلة الموصول ، وجواب القسم ، وجواب الشرط غير المجازم ، والمفسرة . فاذا لم تكن جملة الاشتغال التي يفيد كلام ابن هشام أنها لا محل لها ابتدائية لأنها ليست في صدر الكلام ولا منقطعة عما قبلها ، ولا معترضة لأنها عمدة لا فضلة سالحة للسقوط ، ولا صلة لعدم وجود موصول قبلها ، ولا جواب قسم لعدم وجود قسم قبلها ، ولا جواباً لشرط لعدم وجود شرط قبلها ، فلم يبق إلا أن نقول إنها المفسرة ، وإلا كان علينا أن نزيد في الجمل التي لا محل لها من الاعراب جملة الاشتغال . فهل يقول ابن هشام بهذا أم لا ؟

سؤال آخر تهرب ابن هشام من الاجابة عنه .



كل هذا الخلاف بين النحاة ، وكل هذا التناقض الذي يقع فيه التحوي الواحد بينه وبين نفسه ، وكل هذه النقاط الغامضة والمسائل التي لا جواب لها ، كل ذلك لا يدل إلا على شيء واحد ، هو فقدان المنهج ، وتضارب المبادئ ، واختلاط المنطلقات التي انطلق منها النحاة في إعراب الجمل . وحتى يفهم السر في كل ذلك لا بد من معرفة هذه المبادئ وتلك المنطلقات ، وما رفضوه منها وما اعتمدوه ، ومقدار إخلاصهم لما اعتمدوه منها ومدى بعمد عنه . فاذا عرفنا كل هذا فهمنا جانباً كبيراً من خلافهم وتناقضاتهم .

والواقع أنهم لم يصرحوا بهذه المبادئ إلا فيما ندر (١) ، وإذن ،

(١) وسنذكر ذلك في مواضع إن شاء الله .

فليس أمامنا - من أجل معرفة مبادئهم - إلا أن نطرح المبادئ الممكنة في الأعراب ، ثم ننظر في أثارهم ، فإن وجدنا شيئاً منها منطبقاً على هذا المبدأ أو ذلك قلنا إنه من مبادئهم المعتمدة ، وأمکننا بالتالي أن نعرف مدى تمسكهم به أو تخليهم عنه ، وإن وجدنا غير ذلك قلنا إنه مبدأ مرفوض برمته .

١ - المبدأ الأول :

« تعرب الجمل بحسب ما تؤديه من المعاني النحوية (١) : فكل جملة أدت معنى نحويّاً يؤديه المفرد كان لها إعراب ذلك المفرد ، وأما التي لا تؤدي من المعاني ما يؤديه المفرد فلا محل لها من الأعراب » .

هذا المبدأ يقتضينا أن نعرب جملة « فانه مفيد » من قولنا « اطلب العلم فانه مفيد » على أنها في محل نصب مفعول لأجله ، لأنها تؤدي معنى نحويّاً يؤديه المفعول لأجله ، وهذا المعنى هو بيان السبب للفعل السابق ، كما يقتضينا أن نعرب جملة « صنع من حديد » من قولنا « ابست خاتماً صنع من حديد » على أنها في محل نصب على التمييز ، لأنها تؤدي معنى نحويّاً يؤديه التمييز ، وهذا المعنى هو بيان الذات لاسم مبهم الذات ، والاسم المبهم الذات في مثالنا هو الخاتم .

إن أعراب النحاة تشير بوضوح إلى أن هذا المبدأ المعنوي في الأعراب مرفوض البتة ، فهم يعربون الجملة من نحو مثالنا الأول على أنها مستأنفة لا محل لها من الأعراب ، كما يعربون الجملة من نحو مثالنا الثاني على أنها نعت يتبع في محله الأعرابي منعوته . بل انهم صرحوا بهذا الرفض

(١) قصد بالمعاني النحوية ما تؤديه المفردات من بيان السبب والزمان والمكان والتوكيد وبيان الذات ... الخ

حين قالوا : إن الارتباط معنى لا يستلزم عملية الاعراب (١) .

والظاهر أن النحاة قد تركوا هذا البَدْء الاعرابي إلى علماء المعاني ، ولذلك ترى المصطلحات الواحدة تأخذ مفاهيم مختلفة لدى الفريقين ، فلاستئناف النحوي هو غير الاستئناف البياني ، والاعتراض عند النحاة يختلف كل الاختلاف عن الاعتراض عند البيانيين . ونعم من ابن هشام أن بعضهم ، كإبراهيم بن كثر ، كان يخلط بين المفاهيم البيانية والمفاهيم النحوية في إعرابه ، فيأتي بما يظنه النحوي الجاهل بعلم المعاني ، كأبي حيان مثلاً ، خطأ (٢) .

وللانصاف نقول : إن ترك النحاة لهذا البَدْء في الاعراب وتخليهم عنه للبيانيين كان في غاية الصواب ، إذ ليست مهمة النحوي دراسة معاني الكلام ، بل مهمته تنحصر في بيان العلاقات البنيوية بين أجزاء الكلام ، ولا تدخل الجملة في اعتباره إلا إذا كانت على علاقة بنيوية مع أجزاء أخرى من الكلام . وتوضيح ما نعنيه بالعلاقات البنيوية نورد المثال الآتي :

« فَعَلَ فاعلٌ فعلاً فصيلاً في المفعَلِ المفاعِلِ » .

فهذه الكلمات ليس لها عند البياني إعراب ، لأنها لا تحمل أي معنى على الإطلاق ، إنها مجرد رموز ، وهو لا يهتم إلا بالمعاني ، أما النحوي فيجد فيها كلاماً تاماً من حيث البنية اللغوية ، وهو يستطيع أن يقول في إعرابه : الكلمة الأولى فعل ماض ، والثانية فاعل مرفوع ، والثالثة مفعول منصوب ، والرابعة صفة للمفعول تبعه في النصب ، والخامسة حرف جر ، والسادسة مجرورة بحرف الجر ، والسابعة صفة للمجرور مجرورة مثله .

(١) انظر حاشية الأمير على المعنى عند الكلام على الجملة المتأخرة .

(٢) انظر التنبيه الذي ختم به ابن هشام مبحث الجملة المترضة .

النحوي إذن لا تهمة معاني المفردات ولا الجمل ، بل كل الذي يهيمه هو ما بين هذه المفردات أو هذه الجمل من علاقات متصل بالبنية النحوية ، إنه مثل علم الرياضة أمام معادلة من نحو :

$$س٢ + س - ٣ = ٠ .$$

فهذا لا يهيمه إلا علاقة الزائد بين س٢ و س ، أما ما وراء هذين الرمزين من أشياء حسية فأمر لا يأبه له على الاطلاق .

نعم ، إن النحوي لا يفتأ ينظر في معاني ما يعرب ، بل اننا قلنا في فصل سابق إن معرفة المعنى شرط من شروط الاعراب ، لكن النحوي لا ينظر في المعنى على أنه غاية في حد ذاته ، بل على أنه وسيلة للكشف عن العلاقة البنوية للعنصر المعرب ، أو عما يميناه هناك بالوظيفة النحوية .

٢ - المبدأ الثاني :

« تعرب الجمل بحسب ما يسلط عليها من عوامل : فما يسلط عليه رافع فهو في محل رفع ، وما يسلط عليه فاصب فهو في محل نصب ، وما يسلط عليه جار فهو في محل جر ، وما يسلط عليه جازم فهو في محل جزم ، وما لم يسلط عليه شيء فلا محل له من الاعراب » .

والذي يبدو للوهلة الأولى أن هذا هو المبدأ الأخير عند النحاة ، لأنه مشتق من مبدأ العامل والممول ، هذا الذي بنوا عليه كل نحوم ، ولكن الواقع يشير إلى أنهم تمسكوا به كل التمسك في مواضع ، وتخلوا عنه في مواضع أخرى ، وهم في حالي تمسكهم وتخليهم لا يمدمون الخيل التي تبرئهم من تهمة التنكر لبدنهم الأول في العامل والممول . واليك أمثلة لذلك :

ففي جملة جواب الشرط الجازم المقترنة بالفاء أو بأذا للفجائية ، نحو
 « إن جاء زيد فأكرمه » تجدم بصرون على أن الجملة في محل جزم (١) .
 لماذا ؟ لأن الشرط الجازم لا بد له من مجزوين ، ولما كانت جملة الجواب
 في حال اقترانها بالفاء مصدرية بما لا يقبل الجزم لفظاً ولا محلاً ، كان
 الجزم واقعاً على محل الجملة برمتها (٢) .

أما في الجملة الواقعة بعد « حتى » كما في قول جرير :

فما زالت القتلى تمجّ دماءها
 بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

فانهم جميعاً - ما عدا الزجاج وابن درستويه - يرفضون تطبيق هذا
 البدأ ، فلا يقولون إن الجملة في محل جر بحتى ، بل يقولون إنها ابتدائية
 لا محل لها من الاعراب ، ولا تحسب نفسك محرّجاً إياهم إذا قلت لهم :
 فأين مجرور حتى ؟ لأنهم سرعان ما يردون قائلين : إن « حتى » هنا
 ابتدائية وليست جارة . فاذا طالبتهم بالدليل لم تجد عندهم إلا أوهاماً لا

(١) وخالفهم الهمامي فقال إنها لا محل لها من الاعراب ، منطلقاً من مبدأ
 آخر سنذكره بد قليل .

(٢) كذا يقول ابن هشام ، وهو يعني بالمصدر الذي لا يقبل الجزم لفظاً
 ولا محلاً - يعني الفاء . وهذا منه عجب ، لأنه يقول في مكان آخر إنه لا عبرة
 بما يضم الجملة من أحرف . وعلى هذا يمكن إقناع الجزم على محل فصل الأمر
 المصدر في جملة الجواب ، وتتحصر المشكلة عندئذ فيما لو كانت الجملة اسمية نحو
 « إن جاء زيد فأنا مكرمه » حيث لا يتوفر فصل يقبل الجزم لفظاً ولا محلاً .
 وإلا لزمه أن يقول في جملة الشرط المجزوم بلم من نحو : « إن لم يجيء زيد فلن
 أكرمه » أنها في محل جزم لأنها مصدرية مجرور « لم » وهو عنصر لا يقبل
 الجزم لفظاً ولا محلاً . ولا نعلم أحداً قال بهذا ، لا هو ولا غيره ، بل الجيبس
 يمررون أن الفصل مجزوم اللفظ بلم ، وهو وحده مجزوم المحل بـ إن .

تفتح أحداً غيرهم : استمع معي إلى ابن هشام يقول في آخر بحثه في « حتى » راداً على الزجاج وابن درستويه : « ولا محل للجملة الواقعة بعد « حتى » الابتدائية ، خلافاً للزجاج وابن درستويه ، زعما أنها في محل جر مجتى ، ويردّه أن حروف الجر لا تعلق عن العمل (١) ، وإنما تدخل على المفردات أو ما في تأويل المفردات ، وأنهم إذا أوقفوا بعدها « ان » كسروها فقالوا « مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه » والقاعدة أن حرف الجر إذا دخل على « ان » فتحت همزتها (٢) نحو « ذلك بأن الله هو الحق » . اهـ

وهو دليل كل مرتكزه أن حروف الجر لم تُثرَ إلا جارة للمفردات الصريحة ، أو داخلة على الجمل المصدرة بحرف مصدري ، فاذا علمنا - وهذا ما سنراه بعد قليل - أن الربية ، في كثير من مظاهر سلوكها ، لا تأبه بهذا الحرف ، إنهار هذا الدليل دفعة واحدة .

وقد يجد القارئ في النصوص الربية ما يبريه بمجادلة النحاة ومحاجتهم في أمر « حتى » هذه ، ولكنني أنصح له بالألا يفعل ذلك ، لأنه سيخرج من جداله خاسراً على كل حال ، فليس أحد أبرع من هؤلاء النحاة في التخلص من كل ما يمكن أن يجرهم . وليكن له من حال ابن طاهر معهم عبرة : فهذا النحوي يقول (٣) : « ان » أن « الناصبة الداخلة على المضارع في نحو « أريد أن أسافر » هي غير « أن » الداخلة على الماضي في نحو « سافرت بعد أن غربت الشمس » . لأنه إذا

(١) التعلق عن العمل : أن يمنع العامل عن العمل في اللفظ مع الاحتفاظ له بمجى العمل في محل العمل .
 (٢) أي فتصير حرفاً مصدرياً ، ويصبح المصدر المؤول منها ومن صلتها مجروراً بالجار .
 (٣) انظر في المتني حرف « أن » المتوحة المنزة الساكنة التون .

كانت هذه هي تلك فلماذا لا تقولون عن الماضي بعدها إنه في محل نصب بها كما تقولون عن الماضي بعد أداة شرط جازمة إنه في محل جزم بها ؟ .
وهذا قياس وجه لا غبار عليه ، ولكن النحاة لا يمجزم أن يردوه قائلين :

« إننا قلنا عن الماضي الواقع بعد أداة شرط جازمة انه في محل جزم لأن أداة الشرط تؤثر في معنى الماضي فتجمله مستقبلاً ، فهي لتأثيرها في معناه تعتبر مؤثرة في محله ، وأما « أن » الداخلة على الماضي فلأنها لا تؤثر في معناه ، تقول إنها لا تؤثر في محله » .

ياله من كلام عجيب !!

٣ - المبدأ الثالث :

« تعرب الجمل بحسب المواقع التي تحتلها : فكل جملة احتلت موقفاً لفرد ، كان لها اعراب ذلك المفرد ، وكل جملة احتلت موقفاً لا يحتله إلا الجمل ، فليس لها محل من الاعراب » .

ويظهر أن هذا هو المبدأ المتمد لديهم في إعراب الجمل ، فكثيراً ما نجد في كلامهم ما يلح اليه تليحاً ، أو بصرح به تصريحاً : يقول ابن هشام في مفتاح كلامه على الجمل التي لا محل لها من الاعراب : « وهي سبع ، وبدأنا بها لأنها لم تحمل محل المفرد ، وذلك هو الأصل في الجمل » اه . ويقول الدماميني مصرحاً في معرض رده على من جعل جملة جواب الشرط الجازم المقترنة بالفاء ذات محل من الاعراب - يقول : « التحقيق أن جملة الشرط (١) لا محل لها مطلقاً ، وذلك أن كل جملة

(١) يقصد جملة جواب الشرط .

لا تقع موقع المفرد فلا يكون لها محل (١) ، اه .

فالذا كان الأمر كذلك ، فأننا نرى من الضروري أن نوضح ما نمنيه بكلمة المواقع ، حتى يكون هذا الابدأ الاعرابي القائم على المواقع ، والذي يعترف النحاة أنه مبدؤم الأساسي - حتى يكون واضحاً كل الوضوح في ذهن القارئ ، وحتى نستطيع ، بالتالي ، أن نناقش النحاة على أساس منه .

قلنا في مكان آخر من هذه الخاتمة إن الاعراب يان وظائف نحوية ، وقلنا في مكان ثالث إن الاعراب يان علاقات بنوية ، والعبارةتان بمعنى واحد ، ولنقل الآن عبارة ثالثة بالمعنى نفسه ، وهي : إن الاعراب يان مواقع .

ولكن ما المواقع ؟

لنتظر إلى العبارة الآتية :

اشترت خمسين [؟]

هذه عبارة ناقصة ، لأن فيها موقفاً شاغراً لم يحتله شيء ، وقد حصرتنا هذا الموقع بمقوفين ووضعنا فيه علامة استفهام إشارة إلى خلوه . وبالبداهة نستطيع أن نعرف أن هذا الموقع هو موقع التمييز ، لأنه يأتي بعد مبهم هو العدد خمسون الذي يحتاج إلى ما يفسر ذاته ويميزها .

والسؤال الآن : أهذا الموقع للمفرد ، أم هو للجملة ، أم هو

لكليهما ؟

(١) انظر حاشية الأمير على المتن ، الجملة الخامسة مما لا محل له من الاعراب ، وكذا الجملة الخامسة مما له محل ، حيث نجد للدماميني كلاماً في معنى كلامه هنا مع شيء من الزيادة .

والجواب : إنه للفرد وحده ، فأنت تستطيع أن تملأه بكل مفرد
تشاء ، ولكنك لا تستطيع أن تملأه بجملة مها يكن شكلها .
ولنحرب ذلك بالمثالين الآتيين :

- ١ - اشترت خمسين [كتاباً]
- ٢ - اشترت خمسين [جاء الولد]

ها أنت ذا تلاحظ أن العبارة الأولى سليمة تماماً ، وأن الثانية لا
علاقة لها بالمرية البتة .

إذن نقول : إن وظيفة التمييز وظيفة خاصة بالفرد ، ولا تستطيع
الجملة أن تقوم بها ، وبعبارة أخرى : إن موقع التمييز موقع محتر
لحساب المفرد ، أما الجملة فلا تستطيع احتلاله . ولذلك لا ترى بين الجمل
ذوات المحل جملة تسمى الجملة التمييزية .

والمواقع الموقوفة على المفرد كثيرة ، منها موقع المفعول المطلق ،
وموقع الظرف ، وموقع المفعول لأجله ، وموقع المفعول معه ... الخ .
ولنتظر الآن إلى هذه العبارة :

أقسم بالله [؟]

واضح أن هذه العبارة ناقصة لوجود موقع شاغر فيها ، وواضح
أيضاً أن الموقع الشاغر هو موقع ما نسميه جواب القسم .
والسؤال الآن : أهذا الموقع للمفرد وحده ، أم للجملة وحدها ،
أم لكليهما معاً ؟

والجواب : انه للجملة وحدها ، فأنت تستطيع أن تملأه بكل جملة
تشاء ، ولكنك لا تستطيع مها حاولت أن تملأه بمفرد أياً يكن شكل هذا
المفرد .

ولتجرب ذلك بالثالين الآتين :

١ - "أقسم بالله [لأسافرن]

٢ - "أقسم بالله [الولد]

ها أنت ذا تلاحظ أن العبارة الأولى سليمة تماماً ، وأن الثانية لا علاقة لها بالعربية البتة .

إذن نقول : إن وظيفة الاجابة عن القسم وظيفه خاصة بالجملة ، ولا يتبها للمفرد أن يقوم بها . وبعبارة أخرى : إن موقع جواب القسم محسب لحساب الجملة ، أما المفرد فلا يستطيع احتلاله . ولذلك لا ترى بين المفردات مفرداً تقول عنه انه جواب قسم مرفوع أو مجرور أو منصوب .
وإذن ، فإن الجملة إذا وقعت في موقعها الخاص بها قلنا عنها : إنها لا محل لها من الاعراب .

ومواقع الجمل كثيرة أيضاً ، منها موقع الاجابة عن القسم ، وموقع الاجابة عن الشرط ، وموقع افتتاح الكلام ، وموقع الاعتراض ... الخ .
ولننظر الآن إلى هذه العبارة :

زيد [؟]

واضح أن هذه العبارة ناقصة ، لأن فيها موقماً شاغراً لم يحتله شيء ، وواضح أن هذا الموقع هو موقع الخبر ، لأنه يأتي بعد مبتدأ ينتظر السامع أن يسمع خبراً عنه .

والسؤال الآن : أهذا الموقع للمفرد وحده ، أم للجملة وحدها ، أم لكليهما معاً ؟

والجواب : إنه للمفرد بالأسالة ، ويمكن للجملة أن تحتله أيضاً .

ولنجرب ذلك بالمثالين الآتين :

زيدٌ [مسافر]
زيدٌ [سافر أبوه]

ها أنت ذا تلاحظ أن كلتا المارتين سليمة لا غبار عليها .

إذن تقول : إن وظيفة الاخبار وظيفة مشتركة بين المفرد والجملة ، فان قام بها المفرد فمن طريق الأصاله ، وان قامت بها الجملة فمن طريق النيابة ، لأن هذه الوظيفة هي وظيفة المفرد في الأصل ، وليست وظيفة الجملة . وبعبارة أخرى : إن موقع الاخبار موقع خاص بالمفرد أصلاً ، ولكن يسمح للجملة أن تحتله في بعض الأحيان .

وإذن ، فان الجملة إذا وقعت في موقع مفرد ما قلنا عنها إنها ذات محل من الاعراب ، وحكنا عليها اعراباً بما كنا نحكم به على المفرد من رفع أو نصب أو جر أو جزم فيما لو كان هذا المفرد هو الذي يحتل الموقع .

والمواقع الخاصة بالمفردات ، والتي يسمح للجملة أن تحتلها كثيرة أيضاً ، منها موقع الخبر ، وموقع المفعول به ، وموقع المضاف اليه ، وموقع الحال ، وموقع التعت ... الخ .

★ ★ ★

وهنا تنبيه لا بد منه : وهو أن المواقع المسموح بها للجملة لتحتلها عن طريق النيابة عن المفردات ليست كلها على درجة واحدة من الترحيب بالجملة ، فموقع الخبر مثلاً ، يبدو أكثر المواقع ترحيباً ، فهو مشرع الأبواب للجملة تحتله متى شاءت ، وأياً يكن شكل البتداء ، ولا يلزمها من أجل احتلاله إلا أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالبتداء ، فستطيع أن تقول : زيدٌ [يجب القراءة] - العلمُ [يفيد صاحبه] - هذا

العلم [لا ينكسر] - مَنْ [جاء] (١) ؟ ... الخ ، فهذه الصيغيات مؤلفة من مبتدئات مختلفة الأنواع ، ومع ذلك فقد قبلت جميعاً أن تكون أخبارها جملاً ، أما موقع الحال فهو مقفل في وجه الجملة ، ولا يفتح لها إلا بدروط معروفة ، منها أن يكون صاحب الحال معرفة ، وأن تشمل على رابط يربطها به ، ، وألا تكون مصدرية بحرف استقبال ... الخ ، فأتت تستطيع أن تقول : « جاء زيد [يتسم] ، ولكن لا تستطيع أن تقول : « جاء زيد [سيئسم] ، ولو فعلت لما كانت الجملة واقعة في موقع الحال ، بل لكانت في موقع الاستئناف ، وبالتالي تكون من الجمل التي لا محل لها من الاعراب . واما موقع المفعول به فيبدو أشد تزمناً ، فهو لا يفتح للجملة إلا في ثلاثة مواضع : أن يكون الفعل فعل قول ، أو يكون واحداً من أفعال « ظن وأعلم ، واخواتهما ، أو أن يكون واحداً من الأفعال المطلقة ، فأتت تستطيع أن تقول : « قال زيد : [أنا مسافر] ، ، ولكن لا تستطيع أن تقول : « سمعت [جاء زيد] ، . وأما موقع المضاف إليه فيبدو أنه أكثر المواقع تشدداً مع الجملة ، فهو لا يفتح إلا إذا كان المضاف واحداً من أسماء الزمان ، أو واحداً من بضع كلمات قليلة أخرى ، فأتت تستطيع أن تقول : « وقفت حين [جاء زيد] ، ، ولكن لا تستطيع أن تقول : « قرأت كتاب [جاء زيد] ، . وعلى كل فهذه أمور نكتفي الآن بالتمييز عليها ، وسنبجها بالتفصيل عند الكلام على كل جملة .

★ ★ ★

وهكذا نأتي إلى نهاية شرح المبدأ الذي اعتمده النحاة في إعراب

(١) من الآن فصاعداً سنحصر الجمل التي هي مدار الحديث بين المفعولات لتمييزها عما سواها . فيرجى الانتباه الى ذلك .

الجملة ، والذي صنفناه لهم قبلُ على الشكل الآتي : « تعرب الجملة بحسب مواقعها : فما وقع منها في موقع المفرد كان له اعراب ذلك المفرد ، وما وقع منها في المواقع الموقوفة على الجملة فليس له محل من الاعراب » .

ولنتظر الآن : هل تمسك النحاة بهذا البَدْءِ على حرفيته ؟ أم أدخلوا عليه بعض التعديلات ؟ وإذا كانوا قد عدلوا فيه فهل تمسكوا به في شكله المعدل ؟ أم تنكروا له في بعض الأحيان ؟ وأين وقع هذا أو ذلك ؟

وسنجيب عن كل هذه الأمثلة فيما يأتي ، وذلك بأن نعرض المثال ، ثم نبين ما كان يجب على النحاة أن يفعله إذا تمسكوا بحرفية مبدئهم ، وما فعلوه هم في الواقع . وعن طريق الموازنة بين الأمرين سيبتين القارىء مدى قرب النحاة من مبدئهم ، أو مدى بعدهم عنه .

١ - المثال الأول : جاء [الذي نجح]

واضح من هذه العبارة أن كلمة الكلمات المحصورة بين المقوفين واقعة في موقع الفاعل . فانطلاقاً من البَدْءِ الذي قرره كان يجب على النحاة أن يقولوا : « الذي نجح » جملة في محل رفع فاعل .

فهل فعلوا ذلك حقاً ؟

الذي نعلمه أنه لم يقل بهذا إلا شيخ واحد مجهول الاسم ذكره ابن هشام في أول كلامه على الجملة السادسة بما لا محل له فقال : « وبلغني عن بعضهم أنه كان يلقن أصحابه أن يقولوا : إن الموصول وصلته في موضع كذا ، محتجاً بأنها كلمة واجدة » اهـ .

أما سائر النحاة فيرفضون هذا كل الرفض . ونرى ابن هشام ،

كعادته ، يمضي فيمطرفا يوابل من الشواهد التي تدحض في رأيه زعم هذا الشيخ المجهول ، فاسمعه يقول : « والحق ما قدمت لك (١) ، بدليل ظهور الاعراب في نفس الموصول في نحو « ليقسم أيّهم في الدار ، ولازمن أيّهم عندك ، وأمرر بأيّهم هو أفضل ، وفي التنزيل : « رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أُضْلِفْنَا ، وقرىء « أيّهم أشدّ (٢) ، بالنصب ، وروي :

..... فسلمم على أيّهم أفضل (٣)

بالتفض ، وقال الطائي :

..... فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا (٤)

وقال المقيلي :

نحن اللذون سبّحوا الصبا (٥)

وقال المهدي :

م اللذون فكوا الغلّ عني . اه

وتنظر في هذه الشواهد كلها فلا تراها تشهد إلا بغير واحد ، وهو ظهور الحركة الاعرابية على الاسم الموصول ، ولو كان الشيخ المجهول يقول بأن الأثر الاعرابي هو لجملة الصلة وحدها دون الاسم الموصول لكان

(١) أي ما سبق أن ذكر من أن الجملة بعد الاسم الموصول صلة لا محل لها من الاعراب .

(٢) تنه العبارة في الآية « ثم انتزعن من كل شيعة أيّهم أشد على الرحمن عيا » .

(٣) صدره : « إذا ما لقيت بني مالك » .

(٤) صدره : « فاما كرام موسرون لقيتهم » .

(٥) تنامه : « يوم النخيل غارة ملحاحا » .

في هذه الشواهد ما يدحض زعمه ، ولكنه لا يقول إلا أن الوصول وصلته كالكلمة الواحدة ، فيها يجتلان مما موقماً إعرابياً واحداً . وهذا كلام صحيح بدليل أننا لا نستطيع أن ننزل الوصول عن صلته وأن نتركه وحده في المحل الاعرابي ، فلو قلنا « جاء [الذي ...] » ، لما كان لكلامنا معنىً بشهادة جميع النحاة . أما الحركة الاعرابية ، وأما ظهورها هنا أو هناك ، فأمر لا يغير من واقع البنية اللغوية شيئاً . ولقد قلنا مراراً إن الحركة الاعرابية ليست دليلاً على شيء ، فما أكثر الأشياء التي تتلاعب بهذه الحركة فتجعلها على غير ما هو متوقع منها ، فهناك الجر بالمجاورة (١) ، وهناك الجر بحرف الجر الزائد ، وهناك ما يسمى بتقارض الأحكام (٢) ، وهناك تعدد اللفجات العربية الذي يجعلك ترى الرفع في

(١) الجر بالمجاورة هو أن تجر اسماً لا يستحق الجر لمجاورته اسماً آخر مجروراً . ومنه ما ورد عن العرب من قولهم « هذا حجر ضب خرب » يجر « خرب » رغم أنه خبر ، لمجاورته المضاف إليه المجرور « ضب » . ومنه قول الشاعر :

كأن أباناً في عرابين وبه كير أناس في يجادٍ منزل

حيث جر « منزل » لمجاورتها « يجادٍ » رغم أنها صفة لـ « كير » وكان حقها الرفع . (انظر الباب الثامن من كتاب المغني) .

(٢) تقارض الأحكام : أن يتبادل شيخان أحكامهما الاعرابية ، أو أعمالهما الاعرابية . وله صور كثيرة ، منها أن يتبادل « لم » و « لن » أعمالهما ، فتصبح « لم » ناصبة ، وتصير « لن » جازمة ، فن الأول قراءة بعضهم « ألم نمرح لك صدرك » بنصب « نمرح » ، ومن الثاني قول الشاعر :

لن يجب الآن من رجائك من حرك من دون بابك الخلقه

يجزم « يجب » مع تحريكه بالكسر دفناً لالتقاء الساكنين . ومن صورهِ أيضاً أن يتبادل الفاعل والمفعول حركاتهما ، فيصبح الفاعل منصوباً ، وصير المفعول مرفوعاً ، ومنه قولهم : « خرق الثوب المسار » برفع الثوب مع أنه المفعول ، ونصب المسار مع أنه الفاعل . (انظر الباب الثامن من كتاب المغني) .

لهجة ما منصوباً في لهجة أخرى (١) ، وهناك غير هذا وذلك مما يجعل العلاقة بين الوظيفة النحوية والحركة الاعرابية على درجة من الضعف لا تشمل ، وبميت نستطيع أن نقرر ، ونحن على شيء من الاطمئنان ، أن الحركة الاعرابية ليست دليلاً على شيء ، وأنها لا علاقة بينها وبين الوظيفة النحوية للكلمة (٢) .

ومها يكن قول الشيخ المجهول غربياً فليس بأغرب من قول النحاة في إعرابهم لنحو « جاء الضاربُ زبداً » . هم يقولون : إن « ال » اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل لفعل « جاء » ، و « ضاربُ » صلة « ال » لا محل له من الاعراب ، وأما الضمة التي على آخره فهي الضمة التي كان يجب أن تظهر على الموصول « ال » ، ولكنه لما كان مبنياً لا يقبل الحركة ألقاها على صلته بده .

يا عجباً . يجرمون اسماً صريحاً من الاعراب ويدعون أنه صلة لا محل لها مع أن الضمة ظاهرة عليه ، ويقولون عن اسم آخر إنه هو الفاعل رغم أن له شكلاً لا يختلف عن شكل الحرف ، ويقولون عن الضمة إنها ضمة الموصول قد القيت على صلته التي تستطيع أن تحملها . أفلا يحق للشيخ المجهول أن يقول الآن : وأنا قلت بمثل هذا أيضاً ، ولكي عكست ، فالضمة التي كانت مستحقة لمجموع الموصول مع صلته قد القيت على الموصول وحده لقدرته على تحملها ؟

(١) من ذلك ما ورد من أن بعضهم كان ينصب الاسم والخبر بد الحروف الشبية ، ومنه قول عمر بن أبي ربيعة :

إذا اسود جنح الليل فلتأت وتكن خطاك خفافاً ، إن حراسنا أسدا

(٢) كان الخليل ممن يقولون بهذا (انظر كتابنا « الوجيز في فقه اللغة » فصل « حكاية الاعراب ») .

بلى والله . يحق له ذلك ولكن اللوم ليس عليه ، بل على النحاة الذين يمنحون أنفسهم من الحقوق ما ينكرونه على غيرهم .

ومع كل ذلك فسنسلم للنحاة بفصل الموصول عن صلته وجعله صالحاً لأن يحتمل الموقع الاعرابي وحده . ونحن لا نفعل ذلك اقتناعاً بحجتهم القائمة على ظهور الحركة الاعرابية ، بل نفعله لاعتقادنا أن الاسم الموصول ، وإن كان ناقصاً من الوجهة المنوية ومحتاجاً دائماً إلى جملة تم معناه ، فإنه من وجهة النظر البنيوية اسم صحيح الاسمية ، ويستطيع أن يملأ فراغ ما يحتمله من المواقع الاعرابية ، ثم لا تكون الجملة بعده إلا مجرد ذيل له يتم معناه .

ولكن هذا يقتضي تعديلاً في صيغة المبدأ الاعرابي . فلنصنعه الآن على الشكل الآتي :

« كل جملة تحتمل موقع مفرد فلها اعراب ذلك المفرد ، شريطة ألا تكون صلة لاسم موصول ، فإن كانت كذلك ، فالوقع لموصولها ، والاعراب له ، أما هي فتبقى صلة لا محل لها من الاعراب » .

٢ - المثال الثاني : أريد [أن أسافر]

واضح من هذه العبارة أن كثرة الكلمات المحصورة بين المعقوفين واقمة في موقع المفعول به . فانطلاقاً من المبدأ الذي قررناه كان يجب على النحاة أن يقولوا : « أن أسافر » جملة في محل نصب مفعول به .

فهل فعلوا ذلك حقاً ؟

والجواب : لا . بل الذي فعلوه أنهم قالوا : « أن » حرف موصول لا محل له من الاعراب ، وجملة « أسافر » صلة له لا محل لها من الاعراب .

قلنا : إذا كان كل من الحرف والجملة لا محل له من الاعراب ،
فمن الذي احتل موقع المفعول به إذن ؟

قالوا : المصدر المؤول .

قلنا : وما هذا المصدر المؤول ؟

قالوا : هو المصدر النسبى من الحرف المصدرى « أن » مع جملة
الصلة . فتقدير قولكم « أريد [أن أسافر] » هو « أريد [السفر] » .

قلنا : وهل هذا المصدر المؤول شيء حقيقى تتقدونه ؟ أم هو
مجرد أمر اعتبارى ألجأتكم اليه الصناعة ؟

قالوا : بل هو شيء حقيقى ، وإلا ما جعلنا الموقع الاعرابى له
وحكنا على الجملة بأنها لا محل لها .

هذا ما قاله النحاة . أما نحن فنقول شيئاً آخر ، نقول : إن هذا
الحرف الذي يدعونه موصولاً ليس إلا أداة تستعملها الربية فى بعض
الأحيان للوصول بها إلى الجملة المعمولة ، وتستغنى عنها فى أحيان أخرى
فتبشر جملتها المعمولة مباشرة . وعلى النحوى الأمين منهجه أن يكتبنى
بإستقراء الأساليب الربية ليصل من ذلك إلى تحديد المواضع التى يستعمل
فىها هذا الحرف ، والمواضع التى لا يستعمل فىها . أما أن يدعى بأن هذا
الحرف يسبىك مصدرأ أو شيئاً غير المصدر فهو ادعاء باطل لا دليل عليه .

وحجبتنا فى ذلك من عدة وجوه :

١ - فالذى يبدو من سلوك الربية أنها لا تبالي كثيراً هذا الذى
يسمونه بالحرف المصدرى ، بدليل أنها فى الوطن الواحد تستعمله مرة ،
وتستغنى عنه مرة . خذ على ذلك مثلاً أسماء الزمان ، فأنت تستطيع دائماً

أن تضيفها إلى الجمل مباشرة ، وأن تضيفها إليها بتوسط هذا الحرف ، فتقول مرةً : « دخلت المدرسة يوم [دخلها زيد] » ، وتقول أخرى : « دخلت المدرسة يوم [أن دخلها زيد] » . وكذلك الشأن في خبر « كاد » وأخواتها ، فلك أن تأتي بهذا الخبر جملة طارية من هذا الحرف ، ولك أن تأتي به جملة مقترنة به ، فتقول مرةً : « كاد الولد [يسقط] » ، وتقول أخرى : « كاد الولد [أن يسقط] » . فلما كان وجوده في هذه المواطن كمدمه ، دل ذلك على عدم أهميته من الناحية البنيوية .

٢ - بل إن العرية كثيراً ما تستغني عن هذا الحرف في المواطن التي عودتنا أن نراه فيها ، فقد جاء في المثل « [تسمع] بالعميد خير من أن تراه » ، والشكل المألوف في مثل هذه العبارة أن يقال « [أن تسمع] بالعميد خير من أن تراه » ، وقال الشاعر :

ألا أيهدا الزاجري [أحضر] الوغى
وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي ؟

والشكل المألوف أن يقال : « ألا أيهدا الزاجري [أن أحضر] الوغى » ، وقال آخر :

وما راعني إلا [يسير] بشرطة
وعهدي به قيناً يسير بكير

والشكل المألوف أن يقال : « وما راعني إلا [أن يسير] بشرطة » ، وقال آخر :

أريد [لأنسى] ذكرها فكأنما
تمثل لي ليلى بكل سيل
والشكل المألوف أن يقال : « أريد [أن أنسى] ذكرها » ،

وسمِعَ عن الرب قولهم : « أريد [تقوم] » ، والمألوف كثيراً أن يقال :
« أريد [أن تقوم] » ... الخ .

فاذا كانت المرية تتخلى عن هذا الحرف في المواطن التي يمتد أنها فيه
أشد ما تكون تمسكاً به ، فهل يعني هذا شيئاً غير كونها يحلو لها كثيراً
أن تباشر جعلها المعمولة مباشرة بغير توسط حرف مساعد ؟

٣ - ثم إن قول النحاة إن هذا الحرف مصدر يصبك مصدراً
مفرداً من الجملة الواقعة بعده ليكون هذا المصدر واقماً في الموقع الاعرابي -
هذا القول غير صحيح ولا يثبت للامتحان . وسرى حقيقة ذلك فيما يأتي :

خذ العبارة الآتية : « أريد [أن يسافر زيد] » .

سيقول النحاة : إن موقع المفعول به ليس للجملة ، بل هو للمفرد ،
أي هو المصدر المؤول من « أن » وصلتها . والتأويل : « أريد
[السفر] » .

سنقول : ولكن بين العبارة وتأويلها فرقاً في المعنى ، فالعبارة تفهمنا
أننا زيد سفرأ واقماً من زيد ، أما التأويل فيفهمنا أننا زيد سفرأ فقط ،
هذا إلى أن التأويل يحلو من فكرة الزمن التي تظهر واضحة في العبارة
الأصلية .

سيقول النحاة : إذن سنجعل التأويل على الشكل التالي : « أريد
[سفر زيد] » .

فنعول : ولكن هذا التأويل الجديد ليس مفرداً كما ادعيتهم أول
مرة ، بل هو مركب إضافي ، والإضافة فيه لفظية كما نعلم جيداً ، لأنها
إضافة مصدر إلى فاعله ، وإذن فيبين الكلمتين اسناد ، والاسناد يعني جملة ،

وإذن تركيب [سفر زيد] جملة لا مفرد ، وإن كانت هذه الجملة ذات تصميم مختلف . وهكذا فإن تأويلكم لم يزد على كونه هرباً من جملة للوقوع في جملة أخرى ذات بناء مختلف . إذن فدعوى أن الموقع الاعرابي لمفرد دعوى باطلة ، بل هو للجملة برمتها . ومما تحاولوا أن تضعوا في هذا الموقع مفرداً فلن نستطيعوا إلى ذلك سبيلاً .

٤ - وأخيراً انظر ممي إلى العبارة التالية :

« [إن تسافر] أفضلته »

هذه العبارة فاسدة باتفاق ، ولكن النحاة القائلين بالتأويل بالصدر لا يملكون ما يعللون به فسادها ، بل إن نظريتهم تجبرهم على القول بصحتها رغم فسادها البادي لكل ناطق بالمرية ، فإن التأويل يقول : « أن ، وما بعدها في تأويل مصدر مرفوع بالابتداء ، وجملة « أفضله » خير عنه ، والتقدير : [سفرك] أفضله .

وهكذا ترى أن عبارة لا يختلف اثنان في فسادها قد انتهت بالتأويل إلى عبارة لا يختلف اثنان في سلامتها .

أما نحن الذين لا نقول بالتأويل فنحننا ما نطل به فساد العبارة ، فنقول : إن الأصل في المرية أن يكون الاستناد بين مفردين ، نحو « زيد عالم » ، ولكن المرية تتسامح في أن يكون أحد طرفي الاستناد جملة شريطة أن يظل الطرف الآخر مفرداً ، فمن سماحها بأن يكون الخبر وحده جملة قولك « زيد [ينظم] الشعر (١) » ، ومن سماحها بأن يكون مبتدأ وحده جملة قولهم « [تسمع] بالعبيدي خير من أن تراه (٢) » ،

(١) زيد : مبتدأ ، وجملة ينظم : خير .
(٢) جملة تسمع : مبتدأ ، وخير : خير .

وقوله تعالى « سواء عليهم [أنذرتهم] أم لم تنذرهم (١) » ، أما أن يكون كلا طرفي الاسناد جملة فهذا غير جائز لأنه يبعد الاسناد كثيراً عن شكله الأصلي ، إذن ففساد عبارة « [أن تسافر] أفضله » متأ من كون كلا طرفي الاسناد جملة ، ونتيجة ذلك كله أن [أن تسافر] جملة وليس في تأويل المفرد .

قد يقول النحاة : ونحن أيضاً عندنا ما نلعل به فساد هذه العبارة .

فنقول لهم : وما هو ؟

فيقولون : هو الماه في جملة « أفضله » ، ذلك أننا لو ائتمناه ليكون رابطاً يربط جملة الخبر بالبتداً لماد على لا شيء ، لأن المود عليه هو المصدر المؤول ، وهو شيء تقديري وليس صريحاً حتى يعود عليه ضمير ، ولو زعنا هذا الضمير لبقيت جملة الخبر بضمير رابط . فلما بطل الأمران ، أي نزع الضمير وإثباته ، بطل كون العبارة صحيحة .

وقد يبدو هذا التعليل مقبولاً لأول وهلة ، ولكن إذا تذكرنا ما يقوله النحاة في موطن آخر بدا لنا أن تعليلهم هذا ليس إلا واحدة من من حيلهم المعروفة للتخلص من كل عرج يصادفهم . واليك توضيح ذلك :

سنقول للنحاة : ما تقولون في قوله تعالى « وأن تصوموا خيرٌ لكم » ، أصحيح هو أم فاسد ؟

سيقولون : بل إنه لصحيح .

فعون : ولكن هذه الآية تشتمل على مثل الضمير الموجود في

(١) جملة أنذرتهم : مبدأ مؤخر ، وسواء : خبر مقدم .

مثالنا الفاسد ، فأتم ، لا نحن ، من يدهي بأن في اسم التفضيل «خير» ضميراً مستكناً ، فإن لم يمد هذا الضمير المستكن على مصدركم المؤول فعلام يعود إذن ؟ فأتم الآن أمام أمرين فاخاروا ، فاما أن ترجوا عن دعواكم باستكنان الضمير في اسم التفضيل ، وإما أن تيمدوه إلى مصدركم المؤول الذي رفضتم قبل قليل أن يعود عليه شيء .

★ ★ ★

ألم يأن للنحاة ، بعد كل الذي سبقناه من الأدلة ، أن يتخلوا عن نظرية التأويل بالمصدر ، وأن يقولوا : إن [أن أسافر] جملة وليست مفرداً ؟

إني أعدد لهم ، إن فعلوا ذلك ، بجلٍ في غاية البساطة لكثير من مشكلاتهم التي ورطتهم فيها نظرية التأويل . ولا أريد أن أعدد لهم هذه المشكلات ، فهم أدرى مني بها ، ولكنني أعرض على القارئ نماذج منها ليرى مقدار ما نجنيه من الخير إذا نحن تخلينا عن هذه النظرية :

خذ مثلاً العبارة : **كاد الولد [أن يسقط]**

يأتي النحاة فيؤولون « أن يسقط » بالمصدر « السقوط » ، فتصبح العبارة : **كاد الولد سقوطاً** ، فيرون أنها فاسدة بهذا التأويل ، لأن فيها اسناد مصدر إلى اسم ذات ، وهو أمر لا تميزه العربية ، إذ لا يقال فيها « الولد سقوطاً » ، فيلجؤون إلى تأويل ثان ، فيؤولون المصدر بمشتق ، فتصبح العبارة : **كاد الولد ساقطاً** ، وهي أيضاً عبارة فاسدة لم تلتفظ العربية بمثلاً .

وهكذا ترى النحاة قد عجزوا ، بعد تأويلين اثنين ، عن أن

يصلوا إلى مفرد يستطيع أن يقوم مقام الجملة . والظاهر أنهم يحتاجون إلى تأويل ثالث ، أو إلى رابع ، أو إلى سلسلة لا نهاية لها من التأويلات .

خذ مثلاً آخر قول الشاعر :

ألا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيب

يأتي النحاة فيؤولون « أخبره » بالمصدر « إخبار » ، ثم ينظرون فيجدون قبل هذا المصدر المؤول فاء سببية عاطفة ، فإذا أرادوا عطف المصدر المؤول على مصدر سابق لم يجدوا في الكلام الذي قبل الفاء مصدراً صريحاً يمكن العطف عليه ، ولا مصدراً مؤولاً نلوا الكلام من حرف مصدرى سابق ، وعندئذ يقولون : نطفه على مصدر متصيدٍ ، أو متخيلٍ ، أو منتزعٍ ، أو متوهمٍ من الكلام السابق .

فاظر اليهم كيف وصل بهم الأمر إلى حد الوقوع في الأوهام والتضليلات والتصيّدات وقسر الكلام العربي لينتزعوا منه بالقوة ما يشاؤون . وما ذلك كله إلا بسبب التأويل بالمصدر .

★ ★ ★

ومع كل هذا وذاك فسنسلم للنحاة جدلاً بنظرية التأويل بالمصدر ، لأننا نريد أن نسير معهم إلى آخر المدى لنرى هل كانوا أمناء على مبدئهم الاعرابي الذي ارتضوه لأنفسهم رغم بعض نظرياتهم الفاسدة ، أم لا ؟

غير أن التسليم بنظرية المصدر المؤول يقتضي إدخال تعديل جديد على المبدأ الموقفي في اعراب الجمل ليصير على الصيغة الآتية :

« تعرب الجمل بحسب مواقعها : فكل جملة وقعت في موقع المفرد فلها اعرابه ، شريطة ألا تكون مصدرة باسم موصول ، فإن كانت كذلك

فالواقع الاعرابي للاسم الموصول ، وشريطة ألا تكون مصدرة بحرف مصدرى ، فإن كانت كذلك فالواقع الاعرابي للمصدر المؤول . وكل جملة وقعت في المواقع الموقوفة على الجمل فهي بما لا محل له من الاعراب . ويستبر الموقمان اللذان بمد الاسم الموصول والحرف الموصول من مواقع الجمل ، فالجملة في هذين الموقمين لا محل لها من الاعراب .

هل تمسك النحاة بهذا المبدأ بمد هذين التمديلين عليه ؟ لننظر :

٣ - المثال الثالث : ظلت واقفاً حتى [جاء زيد]

واضح من هذا المثال أن الذي بين المقوفين جملة ، ولا يستطيع النحاة ادعاء وجود مفرد ، لأن الكلام يخلو من حرف مصدرى سابق ، وواضح أيضاً أن الموقع موقع المفرد المجرور بحتى ، بدليل صححة وقوع المفرد فيه ، فعلى حسب تأويل النحاة يمكن أن يقال : ظلت واقفاً حتى [مجيء زيد] . فانطلاقاً من المبدأ الاعرابي بمد تمديلاته يجب أن يقال : جملة « جاء زيد » في محل جر بحتى .

فهل فعلوا ذلك حقاً ؟

• الواقع أنه لم يفعل ذلك إلا اثنان فقط منهم ، هما الزجاج وابن درستويه ، أما الباقيون فرفضوا ، ولكي يتخلصوا من اتهامهم بالخروج على المبدأ ظلموا علينا بقسم جديد حتى قالوا : « حتى » هذه ابتدائية وليست جارة ، والجملة بعدها مستأنفة لا محل لها من الاعراب .

٤ - المثال الرابع : إن جاء زيد [فأكرمه]

واضح من هذا المثال أن الموقع الذي بين المقوفين هو موقع الإجابة عن الشرط ، ونحن نعلم أن الشرط لا يجاب إلا بجملة ، وإذن فإن الجملة

التي بين المقوفين واقعة في موقع هو وقف على الجمل وحدها ، فانطلاقاً من المبدأ الاصراحي يجب أن يقال : جملة « فأكرمه » جواب شرط لا محل لها من الاعراب .

فهل فعلوا ذلك حقاً ؟

الواقع أنهم رفضوا ذلك وقالوا : هي في محل جزم لأن الشرط جازم ولأنها اقترنت بالفاء . وهو تمليل لا معنى له ولا يرثم من تهمة الخروج على المبدأ ، ولذلك نرى اللغامي يوقف أمامهم بجزم متمسكاً بالمبدأ قائلاً : جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقاً لأنها واقعة في مواقع الجمل ، لا في مواقع المفردات .

ونكتفي من الموضوع بهذا القدر. تاركين للقارئ ، إذا أحب ، أن يناقش النحاة بنفسه على هذه الشاكلة .

★ ★ ★

وبعد ، فإذا زيد من هذه المقدمة الطويلة ؟

سؤال لا بد أنه خطر على قلب القارئ . وأحب قبل الاجابة عنه أن يكون واضحاً تماماً أنني لم أسع فيما قلت إلى النيل من النحاة ولا إلى التشنيع على مناهجهم . ولقد سبق أن بينت في مقدمة الكتاب أنني أحب النحاة القدماء وأحترمهم وأعجب كل الاعجاب بهم ، ولكن كل أولئك لا يمنع أنهم بشر يصيبون ويخطئون ، كما لا يمنع من أن تنبه على خطئهم إن أخطؤوا ، وأن نشير إلى المواطن التي خرجوا فيها عن النهج الصحيح في البحث والدراسة .

أما ما أردته من هذه المقدمة فيمكن تليخسه فيما يأتي :

١ - أولاً : لقد وعدت قارئ في مقدمة الكتاب أن أكون محافظاً ، أي أن أقدم له النحو العربي كما وضعه القدماء . واقد ظلت خلال أقسام الكتاب الأربعة محافظاً على وعدي هذا قدر استطاع ، ولم أتدخل بآرائي الخاصة إلا في أضيق الحدود ، ولقد حرصت أن يكون ذلك في الحواشي ما أمكن ، أما الآن فقد حاولت أن يكون مخلصاً لقواعد النحاة وحدهم . فلما انتهى الكتاب بأقسامه المذكورة على هذا الوجه ، شعرت في هذه الخاتمة أنني أصبحت في حل من وعدي ، وأن باستطاعتي أن أعرض على قارئ آرائي الخاصة ، ولا سيما أنه أصبح ، بعد أن قطع معي هذا الشوط الطويل ، على قدر لا بأس به من التمكن من أصول النحو وفروعه ، بحيث لم يبق هناك داعٍ للخوف عليه من البلبلة إذا هو اطلع على وجهات نظر تختلف عما عرفه في السابق . لهذا كله انتهزت فرصة إعراب الجمل فرضت عليه وجهة نظري في الموضوع . وبالطبع ، فلم يكن التبجح هو فرضي من هذا العرض ، بل كنت أرمي منه إلى أمرين : أولهما أن آين للقارئ أن الأسس القديمة التي أقيم النحو العربي عليها ليست على قدر كافٍ من الثبات والصلابة ، بل فيها ثغرات واسعة سمحت لعدد كبير من المشكلات أن ينفذ إلى هذا النحو ، والثاني أن آين له أن هذه الأسس القديمة ليست قديراً مقدوراً على النحو العربي فلا يمكنه الفكك منها ، بل يمكن لهذا النحو أن يقوم على أسس أخرى قد تكون أمتن من الأولى وأشد منها صلابة .

٢ - ثانياً : لما كنت سأعرض على القارئ بعد قليل إعراب الجمل كما ارتآه النحاة ، وجدت من واجبي أن أقدم له مقدمة طويلة أشرح له فيها المبدأ الذي اعتمده في إعرابهم ، ليكون له من ذلك أساس يقف عليه كلما أراد أن يفهم أسباب خلافهم ، أو كلما بدا له أن يختار بين مذاهبهم .

هذا ما أردته بالضبط ، فإن كنت قد وثقت إليه ، فالحمد والشكر لله وحده ، وإن كان غير ذلك ، فللقارئ الحرية في أن يمزق من صفحات هذه المقدمة ما يشاء .

والآن إلى اعراب الجمل . ونبدأ بالجمل التي لها محل من الاعراب .

٥ - الجمل التي لها محل من الاعراب :

وهي سبع عند بعضهم ، وأكثر من سبع عند آخرين . واليك بيانها :

١ - الجملة الواقعة خبراً

وعلمها الرفع إن كانت خبراً عن مبتدأ ، نحو : زيد [ينظم الشعر] ، أو كانت خبراً لأحد الحروف المشبهة بالفعل ، نحو : إن زيداً [ينظم الشعر] ، وعلمها النصب إن كانت خبراً لفعل ناقص ، نحو : كان زيد [ينظم الشعر] .

وإذا وقعت الجملة خبراً عن مبتدأ فلا يشترط في هذا المبتدأ إلا أن يكون مفرداً صريحاً ، أما إن كان جملة ، نحو : جاء زيد ، أو جملة مصدرية بحرف مصدرية نحو : أن تسافر ، فلا يجوز له أن يأتي خبره جملة ، فلا يقال : جاء زيد [أرغب فيه] ، على تقدير « مجيء زيد [أرغب فيه] ، ولا : أن تسافر [أفضله] ، على تقدير « سفرك أفضله » ، بل لا يأتي الخبر في هاتين الحالتين إلا مفرداً صريحاً أيضاً ، فأما المبتدأ الجملة الذي خبره مفرد فقولهم : [نسمع بالمليدي] خيرٌ من أن تراه ، وأما المبتدأ الذي هو جملة مصدرية بالحرف المصدرية وخبره مفرد فقولهم تعالى : [وإن تصوموا] خيرٌ لكم . وقد مر شرح ذلك مستوفياً في مقدمة اعراب الجمل ، وعليه اعتمدنا في إثبات أن الجملة

المصدرة بالحرف الذي يدعونه مصدرياً هي جملة في الاعتبار النحوي وليست في تأويل المفرد كما يزعمون . وهذا الشرط أهمله النحاة ، ولم أجد ، في حدود ما قرأت من كتبهم ، من نص عليه .

وأما الجملة الواقعة خبراً فلا يشترط فيها سوى اشتغالها على رابط يربطها بالبتداء (١) . واشترط بعضهم شرطاً آخر وهو أن تكون خبرية لا إنشائية .

وهذه أمثلة للجملة الخبرية مع ذكر ما دار حول بعضها من خلاف :

١ - زيدٌ [ينظم الشعر]

الجملة خبر عن الابتداء . ولا خلاف .

٢ - إن زيداً [ينظم الشعر]

الجملة خبر « إن » . ولا خلاف .

٣ - كان زيدٌ [ينظم الشعر]

الجملة خبر « كان » . ولا خلاف .

٤ - زيدٌ [سلّم عليه]

قال بعضهم : الجملة خبر عن زيد ، وقال آخرون : الجملة انشائية ، فلا تكون خبراً ، وإنما هي مفعول به لقول محذوف هو خبر عن زيد ، والتقدير : زيدٌ مقولٌ فيه : سلّم عليه .

(١) راجع أنواع الرابط في س ٣٦٠ من الجزء الأول من هذا الكتاب .

٥ - عسى زيد أن [يقوم]

قال بعضهم : الجملة خبر « عسى » ، و « أن » زائدة . وقال آخرون : لو كانت « أن » زائدة لما نصبت ، والصحيح أنها مصدرية والجملة بعدها صلة لها ، أما الخبر فهو المصدر المؤول .

٦ - [نعم الرجل] زيدٌ

قال بعضهم : الجملة خبر مقدم لزيد . وقال آخرون : بل هي ابتدائية لا محل لها ، وأما خبر زيد فمحذوف تقديره : زيد المدح .

٧ - من [جاء بالحسنة] فله عشر أمثالها

قال بعضهم : الجملة خبر « من » ، لأنها تشتمل على ضميره العائد عليه ، ولأن أصل « من » الشرطية هي « من » الاستفهامية ، ونحن نعلم أن خبر الاستفهامية هو الجملة الواقعة بعدها ، نحو : من [جاء ؟] . فلذا تضمنت « من » الاستفهامية معنى الشرط فصارت شرطية ، فإن الاعراب يبقى على ما كان عليه ، وأما أن الفائدة لا تم بجملة الشرط وحدها ، فلأنها بعد تضمنها معنى الشرط صارت محتاجة للجزاء من حيث المعنى فقط لا من حيث الاعراب ، وذلك لأن التركيب الشرطي لا يكون إلا بجملتين . وقال آخرون : الجملة صلة « من » ، أو فائدة عن صلتها فلا محل لها ، وذلك لأن أصل « من » الشرطية هو « من » الموصولية ، لأن قولك « من يجتهد ينجح » هو كقولك « الذي يجتهد ينجح » . وقال غيرهم : الجملة جزء الخبر فلا محل لها ، لأن المحل للكلمة لا للجزء ، وإنما الخبر هو مجموع جملتي الشرط والجزاء . وقال غيرهم : الجملة ابتداء الشرط فلا محل لها ، والخبر هو مجموع ابتداء الشرط مع جزائه ، كقولك « من يجتهد ينجح » ، يساوي قولك « زيدٌ إن يجتهد ينجح » . فلو أن الشرط

وجوابه مبنيان على المتبدأ لكانت جملة « ان يجتهد » ابتدائية لا محل لها من الاعراب ، ولكانت جملة « ينجح » جواب الشرط لا محل لها من الاعراب ، فلما بني مجموع الجملتين على المتبدأ صار مجموعها خبراً عن هذا المتبدأ ، وبقي لكل جملة بنردها اعرابها السابق .

٨ - من جاء بالحسنةِ [فله عشرُ أمثالها]

قال بعضهم : الجملة خبر عن المتبدأ « من » ، لأنها محط الفائدة أولاً ، ولوجوب أن تشمل على ضميره تانياً . وقال آخرون : بل هي جواب شرط جازم مقترنة بالفاء فتحطها الجزم ، ولو اعتبرناها خبراً لكان لها محلان : محل جزم باعتبارها جواب شرط ، ومحل رفع باعتبارها خبراً عن مبتدأ ، وهذا لا يكون ، لأن الشيء الواحد لا يكون له محلان من الاعراب .

٩ - من [جاء بالحسنة فله عشرُ أمثالها]

قال بعضهم : مجموع الجملتين هو الخبر . وقال غيرهم غير ذلك . وقد مضى .

وهذا الخلاف جارٍ في كل اسم شرط وقع مبتدأ .

١٠ - ما [أحسن زيداً !]

قال البصريون : الجملة خبر « ما » . وقال الأخصش : يجوز هذا ، ويجوز أن تكون صلة لها . أو صفة لها ، وعليها فالتحسب محذوف ، والتقدير : الذي حسن زيداً شيءٌ عظيمٌ ، أو : شيءٌ حسنٌ لزيدٍ شيءٌ عظيم . وهذا كله مبني على خلافهم في « ما » التعجبية : أي فكرة تامة ،

أم نكرة ناقصة ، أم معرفة ناقصة (١) .

٢ - الجملة الحالية

وعلمها النسب دائماً ، نحو : جاء زيد [يضحك] .

وقد اشترطوا في هذه شروطاً :

١ - أن تكون جملة خبرية ، فإن كانت انشائية نحو : جاء زيد [سليمٌ عليه] ، فهي مستأنفة لا حالية .

٢ - ألا تكون مصدرية بدليل استقبال ، أي بكلمة دالة على الاستقبال ، فإن كانت كذلك نحو : جاء زيد [سوف أكرمه] ، فهي مستأنفة لا حالية .

٣ - أن تقع بعد معرفة محضة ، فإن وقعت بعد معرفة غير محضة مثل المرفع الجنسي في قوله تعالى : كمثل الحمار [يحمل أسفراً] ، فهي غير متعينة للحالية ، بل يصح اعتبارها حالاً ، ويصح اعتبارها نعتاً ، لأن المرفع الجنسي كالنكرة في المعنى . وكذا الأمر إذا وقعت بعد نكرة غير محضة مثل النكرة الموصوفة في قوله تعالى : وهذا ذكر مبارك [أنزلناه] ، فهذه صالحة للحالية والوصفية .

وقد تقع الجملة الحالية بعد النكرة المحضة ، ومنه قوله تعالى : وعسى أن تكرهوا شيئاً [وهو خيرٌ لكم] ، وقوله : أو كالذي مرَّ على قريةٍ [وهي خاوية] . وإنما تبين في هذه أن تكون حالاً على الرغم من كونها بعد نكرة ، لأنها مصدرية بالواو ، والواو لا تقترن بين الموصوف

(١) انظر ص ٢٢١ وما بعدها من الجزء الثالث من هذا الكتاب .

وصفته ، خلافاً للزغشري ومن واقفه . كذا يقول ابن هشام . وعندني أن الحالية متعينة لا بسبب الواو ، بل لأن تذوق الجملة يشمر بحاليته ، إذ قد تأتي الجملة حالية بعد النكرة المحضة وليست مصدرية بالواو ، وذلك كقوله تعالى : وجاء من أقصى المدينة رجل [يسمى] ، فلحس اللانوي يشمر أن المقام هنا مقام بيان حال تلبس الفاعل أثناء قيامه بفعله ، لا مقام بيان وصف ثابت .

٤ - أن تشتمل على رابط يربطها بصاحبها . وربطها إما الضمير وحده ، وإما الواو وحدها ، وإما كلاهما معاً .

٥ - ألا يكون ما تطلعت به مبتدأ أو موصولاً ، فإن كان الأول فهي خبر عنه لا حال ، نحو : زيد [ينظم الشعر] ، وإن كان الثاني فهي صلة له ، نحو : جاء الذي [أكرمته] .

وقد تلبس الحالية بالمتروكة . وعندئذ فشروطها هذه تميزها منها . وهذه أمثلة للجملة الحالية مع ذكر ما دار حول بعضها من خلاف :

١ - جاء زيد [يضحك]

الجملة حالية محلها النصب . ولا خلاف .

٢ - وعسى أن تكرهوا شيئاً [وهو خير لكم]

قال بعضهم : الجملة حالية بدليل تصدرها بواو الحال . وقال آخرون : الجملة صفة لتعلقها بنكرة محضة ، أما الواو فزائدة . وقد مر .

٣ - نحن [معاشر الأنبياء] لا نورث

قال بعضهم : جملة الاختصاص حالية . وقال آخرون : بل هي معترضة لا محل لها .

٣ - الجملة الواقعة مفعولاً

ومحلها النصب ، نحو قوله تعالى : قال : [إني عبدُ الله] .

وليس كل فعل متعدي يقدر على أن يأخذ مفعوله جملة ، فالأفعال من نحو « ضرب وأكل وشرب » وما شابهها لا يقع مفعولها إلا مفرداً . أما الأفعال التي يأتي مفعولها جملة فتحصورة فيما يأتي :

١ - فعل القول : نحو : قال [إني عبد الله] .

٢ - الفعل المرادف للقول : ونعني به كل فعل بمعنى « قال » ، نحو قول الشاعر :

رَجُلَانِ مِنْ مَكَّةَ أَخْبَرَانَا : [إِنَا رَأَيْنَا رَجُلًا عُرِينَا]

وفي هذين خلاف سنذكره عند سرد الأمثلة .

٣ - « ظن وأخواتها » : ولا تقع الجملة هنا إلا مفعولاً ثانياً ، نحو : ظننت زيداً [ينظم الشعر] . وأصل هذه هو الخبر كما نعلم .

٤ - « أعلم وأخواتها » : ولا تقع الجملة هنا إلا مفعولاً ثالثاً ، نحو : أخبرت زيداً خالداً [ينظم الشعر] . وأصل هذه هو الخبر أيضاً .

٥ - الفعل القلي المعلق : ونعني به كل فعل قلي علق ، أي منع من العمل في لفظ مفعوله أو مفعوليه ، فالأول نحو : عرفتُ [من زيد؟] ، والثاني نحو : علمت [أي الرجال زيد؟] . والجملة مع الأول سادة مسد المفعول الواحد ، ومع الثاني سادة مسد المفعولين .

وهذه أمثلة للجملة المفعول بها مع ذكر ما دار حول بعضها من

خلاف :

١ - ظننت زيداً [ينظم الشعر]

الجملة مفعول ثانٍ لفعل « ظن » . ولا خلاف .

٢ - أخبرت بكراً زيداً [ينظم الشعر]

الجملة مفعول ثالث لفعل « أخبر » . ولا خلاف .

٣ - عرفت [من أبوك ؟]

الجملة مفعول بها لفعل « عرف » الملق بالاستفهام . ولا خلاف .

٤ - قال : [إني عبد الله]

قال بعضهم : الجملة مفعول بها لفعل « قال » ، لأنه يمكن الاخبار عنها بأنها « مقولة » ، أي إنك تستطيع أن تقول فيها ما تقوله في كل مفعول به عندما تجبر عنه باسم مفعول مشتق من الفعل الواقع به . واليك شرح ذلك : إذا أخبرت عن المفعول به من قولك « أكلت الخبز » قلت : الخبز ما أكل ، وإذا أخبرت عن المفعول به من قولك « شربت الماء » قلت : الماء مشروب ، وإذا أخبرت عن المفعول به من قولك « ضربت زيداً » قلت : زيد مضروب ، وإذا أخبرت عن جملة « إني عبد الله » من قوله تعالى « قال : [إني عبد الله] » قلت : الجملة مقولة . فاذا كان المأكول مفعولاً به لفعل الأكل ، والمشروب مفعولاً به لفعل الشرب ، والمضروب مفعولاً به لفعل الضرب ، فإن المقولة أيضاً مفعول بها لفعل القول . وقال آخرون : بل الجملة مفعول مطلق ، لأن جملة القول هي حدث القول نفسه ، فكما أن « القرفصاء » مفعول مطلق في قولك : جلست القرفصاء ، لأنها نفس الجلوس ، وكما أن « الهوى » مفعول مطلق

في قولك : سرت الهويبي ، لأنها نفس السير ، فكذلك جملة « اني عبد الله » ، لأنها نفس حدث القول .

٥ - صاحَ زيدٌ : [أنا مسافر]

قال الكوفيون : الجملة مفعول بها لفعل « صاح » لأنه بمعنى « قال » . والقاعدة العامة أن الشيء إذا كان بمعنى شيء آخر أخذ حكمه . وقال البصريون : الجملة مفعول بها لقول محذوف هو حال من زيد ، والتقدير : صاح زيد قائلاً : [أنا مسافر] ، وإنما قلنا ذلك لأن الجملة يمكن الاخبار عنها بأنها « مقولة » فتكون مفعولاً بها لفعل القول فقط ، ولكن لا يمكن الاخبار عنها بأنها « مصيحة » حتى تكون مفعولاً بها لفعل الصياح . وقال الزنجشيري : الجملة المحكية بمرادف القول تفسير له وليست مقولة لشيء ، وإذن فلا محل لها من الاعراب . وتابعه ابن هشام في ذلك فقال : وهو الظاهر .

٤ - الحمد المضاف إليها

ومحلها الجر ، نحو : دخلت المدرسة يومَ [دخلها زيد] .

ولا يشترط في الجملة المضاف إليها شرط ، أما مضافها فاشترطوا أن يكون واحداً من ثمانية .

١ - أسماء الزمان : ونسب بها كل اسم موضوع لقطعة من الزمان مثل : اليوم ، والساعة ، والدقيقة ، والحين ، والحظية ، وما شابه ذلك . فكل هذه الأسماء يصح إضافتها إلى الجمل سواءً كانت منصوبة على الظرفية نحو : جئت يومَ [جاء زيد] ، أم كانت غير ذلك نحو : جئت

في يومٍ [جاء زيد] ، و : يومٌ [يجيء زيدٌ] أحب الأيام إلي ، و :
عرفت يومَ [يجيء زيد] ...

٢ - « حيث » : وتختص بذلك عن سائر أسماء المكان ، وإضافتها
إلى الجملة لازمة . وإذا خرجت عن الظرفية ففي إضافتها إلى الجملة خلاف
سندكره عند عرض الأمثلة .

٣ - « آية » : بمعنى علامة . وفيها خلاف سندكره في الأمثلة .

٤ - « ذو » : وفيها خلاف .

٥ - « لئن » : وفيها خلاف .

٦ - « ريث » : وفيها خلاف .

٧ - « قول » : وفيها خلاف .

٨ - « قائل » : وفيها خلاف .

وهذه أمثلة للجملة المضاف إليها مع ذكر ما دار حولها من خلاف .

١ - جئت حين [جاء زيد]

قال الأكرون : الجملة في محل جر بالاضافة . وقال اللماميني :
الجملة مقصود لفظها فهي مفرد لا جملة ، وعلى رأيه فلا يضاف شيء إلى
الجملة اطلاقاً .

٢ - جلست في حيث [جلس زيد]

قال الأكرون : الجملة في محل جر بالاضافة . وقال الهدوي شارح
الدرية : إذا خرجت « حيث » عن الظرفية بأن جرَّت بالحرف خرجت

عن الاضافة إلى الجمل ، وصارت الجمل بعدها صفة لها ، والتقدير : جلست في مكانٍ [جلس فيه زيد] .

٣ - أعطني كتاب زيد بآية [زارك البارحة]

قال سيويوه : الجملة مضاف اليها محلها الجر . وقال ابن جني : الجملة صلة لحرف مصدرى محذوف ، والتقدير : بآية ما زارك البارحة . وعلى ذلك فالضائف اليه مفرد لا جملة ، وهو المصدر المؤول .

٤ - إذهب بذني [تسلم]

هذه عبارة مألوفة في الكلام العربي ، ومعناها المام : اذهب في وقت تسلم فيه . واختلف النحاة في تحليلها على وجهين ، فقال بعضهم : هي على تقدير : إذهب بوقتٍ صاحب سلامة ، وعليه تكون « ذو ، اسماً من الاسماء الخمسة ، واقعة موقع النعت لمنوت منكر محذوف ثابت هي عنه بعد حذفه ، وتكون مضافة ، والجملة بعدها مضاف اليها . وقال آخرون : هي على تقدير : إذهب بالوقت الذي تسلم فيه ، وعليه تكون « ذو ، اسماً موصولاً ، واقعة موقع النعت لمنوت معرف محذوف ثابت هي عنه بعد حذفه ، وتكون الجملة بعدها صلة لها لا محل لها من الاعراب .

٥ - جئت لدن [جاء زيد]

قال الأكترون : الجملة مضاف اليها محلها الجر . وقال ابن مالك في بعض كتبه : الجملة صلة لحرف مصدرى محذوف ، والتقدير : جئت لدن [جاء زيد] . والمضاف اليه هو المصدر المؤول من الجملة ، وذلك لأن « لدن » ليست خالصة للزمان ، بل هي لبدا النيات مطلقاً ، زمانية

كانت هذه الغايات أو مكانية ، فهذا لا تضاف إلا إلى المفرد ، فشأنها كشأن « قبل » و « بعد » ، فكما أن هاتين لا تضافان إلى الجملة فلا يقال : جئت قبل [جاء زيد] ، ولا : جئت بعد [جاء زيد] ، حتى تقول : جئت قبل أن [جاء زيد] ، و : جئت بعد أن [جاء زيد] ، فكذلك « لدن » . ولذا فالحرف المصدرى بعدها لا يد منه مذكوراً أو مقدرأ . قال ابن الدهان : وهذا هو مذهب سيويه .

٦ - إجلس ريثَ [يأتي زيد]

والخلاف هنا كالخلاف في « لدن » .

٧ - قولُ [وُلِدَ لك غلام] يسعدني

قال الآكثرون : الجملة مضاف إليها محلها الجر . وقال الهمامي : الجملة مقصود لفظها فهي مفرد لا جملة ، وإذن فهي خارجة عما نحن فيه .

٨ - قائلُ [وُلِدَ لك غلام] سينال مني مكافأة

والخلاف هنا كالخلاف في المسألة السابقة .

٥ - الجملة المجزومة بالشرط

ومحلها الجزم نحو : إن يجتهد زيد [فهو ناجح] .
وشرط هذه أن تكون أداة الشرط جازمة ، ثم أن تقترب بالفاء أو بـ « إذا » الفجائية . وقد تحذف الفاء أحياناً فتقدر ، ومنه قول الشاعر :

من يفعل الحسناتِ [الله يشكرهما]
والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلان

والتقدير : من يفعل الحسنات [فإله يشكرها] .
وهذه أمثلة للجمله الواقعة في جواب الشرط الجازم مع ذكر الخلاف
الذي دار حولها .

١ - إن يجتهد زيد [فهو ناجح]

قال الأكترون : الجملة في محل جزم . وقال الهماميني : بل لا
محل لها ، تمسكاً بمبدأ أن الجملة إذا حلت في المواقع المخصصة للجمل فلا
محل لها ، وموقع الاجابة عن الشرط هو للجمل وليس للمفردات .

٢ - إن اجتهد زيد [ينجح]

يرفع « ينجح » ، وهذا جائز إذا كان فعل الشرط ماضياً . ولا
خلاف في أن هذه الجملة ليست هي جواب الشرط ، ولكن الخلاف في
كونها جزءاً من جواب الشرط أو ابتدائية مؤخره من تقديم : قال المبرد :
الجملة هنا خبر عن مبتدأ محذوف قبله فاء جزاء محذوفة ، والتقدير : إن
إن يجتهد زيد فهو [ينجح] ، وعليه فالجملة صغرى خبرية محلها الرفع ،
والجملة الكبرى جواب شرط محلها الجزم . وقال سيويه : يجوز هذا ،
ويجوز أمر آخر ، وهو : أن تكون مؤخره من تقديم ، والتقدير :
[ينجح زيد] إن اجتهد ، وعليه فالجملة ليست صغرى ولا كبرى ،
وهي ابتدائية لا محل لها من الاعراب « أخيرت » من تقديم ، وهي دليل
الجواب المحذوف ، وليست هي الجواب ولا جزءاً منه .

٦ - الجملة التابعة لمفرد

وهي ثلاثة أنواع :

١ - الوصفية : وشرطها أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بوصفها ، ثم أن يكون موصوفها نكرة محضة ، فإن لم يكن كذلك ، كأن يكون نكرة مخصصة بوصف أو إضافة ، فهي سالحة لأن تكون نمّاً له أو حالاً منه ، وذلك نحو : « عندنا تلميذٌ نشيطٌ » [يجب الطالمة] . فجملة « يجب الطالمة » يمكن اعتبارها نمّاً للتلميذ ، ويمكن اعتبارها حالاً منه لأنه تخصص بوصفه بالنشاط .

وباعتبار أن الجملة الوصفية جملة تابعة ، فإن محلها في الاعراب تابع لاعراب موصوفها ، فهي في مثل قولك : جاء رجل [يحمل كتاباً] ، محلها الرفع ، وفي مثل قولك : رأيت رجلاً [يحمل كتاباً] ، محلها النصب ، وفي مثل قولك : مررت برجلٍ [يحمل كتاباً] ، محلها الجر .

٢ - المعطوفة على مفرد : ومحلها بحسب ما عطفت عليه ، فهي في مثل : زيد كاتبٌ [وينظم الشعر] محلها الرفع لعطفها على خبر مرفوع ، وفي مثل : كان زيد كاتباً [وينظم الشعر] محلها النصب لعطفها على خبر منصوب ، وفي مثل : مررت برجلٍ كاتبٍ [وينظم الشعر] محلها الجر لعطفها على اسم مجرور .

٣ - المبدلة من مفرد : وهذه اختلف النحاة فيها : فمنهم من أثبتها ، ومثلوا لها بقوله تعالى : وأسروا النجوى الذين ظلموا : [هل هذا إلا بشرٌ مثلكم ؟] ، فالجملة عند هؤلاء بدل من « النجوى » ، ومنهم من نقاها ورد ما ورد منها مشابهاً للآية إلى نوع الجملة المفسرة .

٧ - الجملة المستثناة

وهي الوافة بعد « إلا » ، ومحلها النصب على الاستثناء ، نحو : جاء الطلاب إلا [زيدٌ لم يأت] ، فزيد مبتدأ ، والجملة الصغرى « لم

يأت ، خبره ، والجملة الكبرى في محل نصب على الاستثناء .

ولا بد في هذه الجملة من أن يكون الكلام قبل « إلا » تاماً ، فان كان مفرغاً كانت الجملة التي بعد « إلا » بحسب العوامل التي قبلها ، ففي مثل : « ما جاء زيد إلا [كتابه معه] » محلها النصب على الحالية لا على الاستثناء ، لأنها حال مفرغة من أحوال عامة لزيد لم تذكر قبل « إلا » ، وفي مثل : « ما علمت زيدا إلا [بفعل الخير] » ، محلها النصب على المفعولية لا على الاستثناء ، لأن فعل « علم » لم يستوف غير مفعوله الأول قبل « إلا » ، فتكون الجملة التي بعدها مفعولاً ثانياً له .

٨ - الجملة الواقعة مبتدأ

ومحلها الرفع . واختلف النحاة فيها ، فمنهم من أثبتوا واحتج لها بالمثل العربي : [تسمع بالمتدي] خير من أن تراه ، ومنهم من نقاها وحمل ما ورد منها على إضمار « أن » ، فعلى قول هؤلاء يكون المبتدأ هو المصدر المؤول من الجملة والحرف المصدر المقتدر ، لا الجملة نفسها .

٩ - الجملة الواقعة فاعلاً

ومحلها الرفع . وخلاف النحاة فيها كخلافهم في الواقعة مبتدأ ، فأما المثبتون لها فاحتجوا بقول الشاعر :

وما راغني إلا [يسير بشرطة]

وعهدي به قيناً يسيرٌ كبيرٌ

على اعتبار جملة « يسير » فاعلاً لفعل « راغني » ، وأما النافون لها ، فأولوا ذلك وأمثاله على إضمار الحرف المصدر .

ومنهم من فصل فقال : إن كان الفعل المسند قلبياً ، وكانت الجملة بعده مقترنة بملق ، جاز إسناد الفعل إلى الجملة ، نحو : ظهر لي [أجاز زيد ؟] ، وإلا فلا .

١٠ - الجملة النائية عن الفاعل

ومحلها الرفع . وخلاف النحاة فيها كخلافهم في الواقعة فاعلاً ، فمنهم من أجازها مطلقاً ، وعلى رأي هؤلاء تكون عبارة : عليم [جاء زيد] ، صحيحة ، على اعتبار جملة « جاء زيد » نائية عن الفاعل ، ومنهم من أنكرها مطلقاً ، وعلى رأي هؤلاء تكون العبارة السابقة فاسدة ، ومنهم من أجازها بالشرطين السابقين ، وهما كون الفعل المسند قلبياً ، وكون الجملة مقترنة بملق ، وعلى رأي هؤلاء لا تصح العبارة السابقة إلا بعد إضافة ملق إليها ، أي أن تصير هكذا : عليم [أجاز زيد ؟] .

وأما الجملة المحكية بقول لم يسم فاعله ، كقوله تعالى : « وإذا قيل لهم : [لا تفسدوا في الأرض] ، فقد اختلف فيها النحاة : فأما النافون لأن تكون الجملة نائية عن الفاعل ، فقد اعتبروا نائب الفاعل في مثل هذه العبارة ضميراً مستتراً عائداً على المصدر المقبوم من الفعل « قيل » ، والتقدير : قيل هو ، أي قيل القول ، واعتبروا الجملة الواقعة بعد القول مفسرة لهذا الضمير المستتر ، ولا محل لها من الاعراب . وأما ابن هشام فيضطرب كلامه في شأن هذه الجملة ، مرة يقول : والصواب أن النائب هو الجملة لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول ، فكيف انقلبت مفسرة (١) ؟ ، ومرة أخرى يقول : وأما قوله تعالى « وإذا قيل لهم :

(١) انظر النال السابع من أمثلة الجملة المفسرة ، من الباب الثاني ، من

كتاب المعاني .

[لا تفسدوا في الأرض] ... فليس من باب الاسناد إلى الجملة (١) ،
ومرة ثالثة يقول : « وهذه النياحة مختصة بباب القول ، ، ويملل ذلك
بقوله : « إن الجملة التي يراد بها لفظها تنزل منزلة الاسماء المفردة (٢) ، .
وهذا خلط عجيب ، لأن الجملة إذا أريد لفظها جاز الاسناد اليها مطلقاً ،
وليس ذلك مختصاً بباب القول .

١١ - الجملة التابعة لجملة ذات محل

ومحلها بحسب محل ما تتبعه . ولها نوعان :

١ - المعطوفة على جملة ذات محل : ومثالها : زيد [ينظم الشعر]
و [يكتب القصة] ، فالجملة الثانية محلها الرفع لفظها على الجملة الأولى
التي محلها الرفع لوقوعها خبراً عن زيد .

٢ - المبدلة من جملة ذات محل : وهذه تختلف فيها ، فمنهم من
أثبتها مشروطاً لها أن تكون أوفى مما تبدل منه بتأدية المعنى المراد ،
واحتجوا لها بقول الشاعر :

أقول له : [ارحل] [لا تقيمن عندنا]
وإلا فكف في السر والجهر مسلماً

فالجملة الثانية محلها النصب لكونها بدلاً من جملة « ارحل » التي
محلها النصب لوقوعها محكية بالقول ، والشرط المذكور متوفر فيها ، لأن
اظهار الكراهية ، وهو المعنى الذي أراده الشاعر من يته ، ظاهر في

(١) انظر التنبه الذي نتم به الجمل ذات المحل من الامراب .
(٢) انظر الجملة الثالثة الواقعة مفعولاً من كتابه المعنى .

الجملة الثانية أكثر من ظهوره في الجملة الأولى ، لأن عبارة « ارحل » ، لا تدل دلالة قاطمة على الكراهية ، لأنك قد تقولها إن تريد رحيله لا بداعي الكراهية ، بل بدواع أخرى ، أما عبارة « لا تقيم عندنا » ، فدلتها على الكراهية ظاهرة واضحة ، لما فيها من الطباق السلي مع عبارة « اقم عندنا (١) » .

وأما النكرون لوقوع الجملة بدلاً فردوا ما ورد بما يوهما إلى التفسيرية مرة ، وإلى المستأنفة مرة أخرى .

٦ - الجمل التي لا محل لها من الاعراب :

وقد حصرها النحاة في سبع ، وهي :

١ - الجملة المستأنفة

وتسمى الابتدائية أيضاً ، وذلك لأن الكلام يبدأ بها . ولها نوعان :

١ - المفتوح بها النطق : كالجملة الأولى من قولك : [جاء زيد]
يحمل كتبه .

٢ - المنقطعة عما قبلها : كالجملة الثانية من قولك : مات فلان
[رحمه الله] .

وقولنا « المنقطعة » نفي به عدم التعلق بإتباع أو إخبار أو نعت

(١) الطباق السلي ، كما هو معروف في علم البديع : هو الاتيان بكلمتين أو عبارتين متضادتين في المعنى بوساطة أداة نفي ، مثل : جاء - ما جاء ، جميل - غير جميل ... وهكذا .

أو حالية ... الخ ، أما الارتباط المعنوي بغير ذلك فلا يضر ، فالجملة الثانية من قولك : أكرمك زيد [فأكرمه] ، مستأنفة على الرغم من ارتباطها بما قبلها برابط الصلة .

وهذه أمثلة لجمل اختلف النحاة في استثنائها :

١ - إن قام زيدٌ [أقومُ]

قال سيويوه (١) : الجملة مستأنفة ، مؤخرة من تقديم ، والأصل : [أقومُ] إن قام زيد ، وهي إذن دليل الجواب ، لا الجواب نفسه . وقال البرد : الجملة خبر لبتداء محذوف ، والتقدير : إن قام زيد فأنا [أقومُ] .

وانما حملها على ذلك رؤيتها للمضارع مرفوعاً بعد الشرط الجازم (٢) .

٢ - جاء القوم [خلا زيداً]

قال ابن عصفور : الجملة مستأنفة . وقال السيرافي : يجوز هذا ويجوز اعتبارها حالية ، على تقدير : جاء القوم خالين عن زيد .

٣ - جاء القوم حتى [زيدٌ جاء]

قال الجمهور : الجمل بعد « حتى » مستأنفة . وقال الزجاج وابن درستويه : إنها في موضع جر مجتى . وقد تقدم .

(١) هنا أحد قولين له في هذه الجملة .

(٢) مرر معنا في مبحث جزم المضارع انه إذا وقع في جواب جزم وكان فعل الشرط ماضياً جاز رفته وجزمه .

٢ - الجملة المعترضة

وهي الواقعة بين شيئين متطالين ، كالمبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل ،
والجار والمجرور ، والمضاف والمضاف اليه ... الخ . وضابطها أن تصلح
للسقوط دون أن يؤدي ذلك إلى اختلال في علاقات الكلام بعينه بعض ،
وذلك نحو : نجح [أظن] زيد ، ونحو : زيد [والله] ناجح ،
ونحو : ترك زيد بعد وفاته [رحمه الله] ثروة طائلة .

هذا ، وقد اختلف في جملة الاختصاص من نحو : نحن [معاشر
الأنبياء] لا نورث ، فقال قوم هي معترضة ، وقال آخرون هي حالية .
وقد تقدم .

٣ - الجملة المفسرة

واختلاف النحاة في أمر هذه الجملة كثير ، واضطراب أقوالهم فيها
أكثر . ويمكن تلخيص ما قالوه بالآتي :

فأما ابن هشام فيضبطها بأنها : الفضلة الكاشفة للحقيقة ما تليها .
وبقوله في هذا الضابط « الفضلة » يحتز عن نوعين من الجمل يكشفان
حقيقة ما يليان : فأما النوع الأول فهو الجملة المفسرة لضمير الشأن ، كما
في قولك : إنه [لا يفلح الظالمون] ، فهذه الجملة عمدة لا فضلة ، ولها
عمل من الاعراب باتفاق . وأما النوع الثاني فهو الجملة المفسرة في باب
الاشتغال ، كما في قولك : زيداً [ضربته] ، فهذه عمدة أيضاً لا فضلة ،
لأن إسقاطها يحل بالكلام .

ولا ننري لماذا يحتز ابن هشام بضابطه عن هذا النوع الثاني من

الجل رغم أنه يسميه بالجملة المفسرة ، ورغم أنه يذهب إلى كونه لا محل له من الاعراب خلافاً للشاويين .

ومها يكن من شيء فالظاهر أن ابن هشام شعر بغموض ضابطه وعدم كفايته فمقب عليه قائلاً : وسأذكر لها أمثلة توضيحها (١) .

وبدلاً من أن يأتي بأمثلة توضح الجملة المفسرة - كما ادعى - وتبين بشكل حاسم حدودها التي تميزها عن غيرها ، نجد أنه يأتي بثانية أمثلة كان خمسة منها مما جرى فيه خلاف ، أو مما هو محتمل للتفسير وغيره على رأي ابن هشام نفسه . وأضرب من ذلك أنه في بعض الأمثلة التي اختلف فيها وقف من المختلفين موقف الحياد فلم يرجع رأياً على آخر . وكل هذا جعل من أمثله عاملاً في زيادة غموض الجملة المفسرة لا في وضوح حدودها .

وإذا رجنا نحن إلى أمثله اثمانية الأساسية ، وإلى ما جاء في تضاعيف تنبيهاته واستطراداته من أمثلة أخرى ، أمكننا أن نستخلص رأيه في الجملة المفسرة على الشكل التالي :

١ - كل جملة مصدرية بحرف التفسير « أي » ، فهي جملة مفسرة ، وذلك كقول الشاعر :

وترمينني بالطرفِ أي [أنت مذنبٌ]
وتقلينني لكنَّ إياك لا أقلي

٢ - كل جملة أتت بعد لفظ فيه معنى القول وليس فيه حروفه (٢) ،

(١) يقصد الجملة المفسرة .

(٢) يعني كل فعل بمعنى « قال » ، مثل : صاح ، نادى ، هتف ،

أمر ، ... الخ .

فهي جملة مفسرة ، ولكن بشرط في هذه شرطان : الشرط الأول أن تكون مقترنة بـ « أن » التفسيرية ، كقوله تعالى : فأوحينا إليه أن [اصنع الفلئك] ، فان لم تكن مقترنة بها ، نحو : نادى زيد : [تعال يا خالد] ، فهي إما محكية (١) لما فيه معنى القول على مذهب الكوفيين ، وإما محكية لقول مخوف على مذهب البصريين الذين يقدرونه : نادى زيد قائلاً : [تعال يا خالد] . والشرط الثاني ألا تقدر الباء الجارة قبل « أن » فان قدرتها كانت « أن » مصدرية لا تفسيرية ، وكانت الجملة صلة للحرف المصدرية لا مفسرة .

٣ - كل جملة أتت بمفرد يؤدي معناها فهي مفسرة لذلك المفرد ، وذلك كقوله تعالى : وأسروا النجوى الذين ظلوا [هل هذا إلا بشر مثلكم ؟] ، فجملة الاستفهام تفسر للنجوى لأن النجوى التي أسروها الذين ظلوا هي جملة الاستفهام نفسها .

٤ - كل جملة أتت تفصيلاً لمفرد يحمل في مفسرة له ، وذلك كقوله تعالى : إن مثله عيسى عند الله كمثل آدم : [خلّقه من تراب ثم قال له كن فيكون] ، فواضح أن « مثل آدم » كلمة بجملة ، وان الجملة التي بين المقوفين تفصيل لهذا الاجمال .

٥ - كلما وقعت جملة موقع مفرد لا تميز القواعد النحوية إيقاعها موقعه ، اعتبر المفرد صاحب الموقع مخوفاً ، أو مضمراً ، واعتبرت الجملة تفسيراً له . ومن هذا النوع الجملة الثانية من نحو قولك : أحسن إلى زيد [أعطه ألف دينار] ، فواضح أن هذه الجملة واقعة موقع المفعول المطلق ، لأنها مبنية لنوع الاحسان الذي تطلبه لزيد ، ولكن لما كانت

(١) أي مفعول بها .

القواعد النحوية لا تميز عند النجاة أن يأتي المفعول المطلق جملةً ، اعتبر المفعول المطلق محذوفاً ، واعتبرت هذه الجملة المؤدية لوظيفته تفسيراً له . ومنه أيضاً جملة « لهم مغفرة » من قوله تعالى : وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ [لهم مغفرة وأجرٌ عظيمٌ] ، فواضح أن هذه الجملة واقعة موقع المفعول الثاني لفعل « وعد » ، ولكن لما كانت قوانين النحويين لا تميز لفعل « أعطى » وإخوته - وفعل « وعد » واحد منها - أن يكون مفعوله الثاني جملةً ، اعتبر هذا المفعول الثاني محذوفاً ، واعتبرت الجملة القائمة بوظيفته تفسيراً له ، والتقدير عند النجاة : وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ شيئاً هو : [لهم مغفرةٌ وأجرٌ عظيمٌ] . ومنه أيضاً جملة « لا تفسدوا » من قوله تعالى : وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ : [لا تفسدوا في الأرض] ، فواضح أن هذه الجملة واقعة موقع النائب عن الفاعل لفعل « قيل » ، ولكن لما كانت قواعد بعض النحاة لا تميز الاسناد إلى الجملة ، اعتبر نائب الفاعل ضميراً مستتراً تقديره « هو » يعود على « القول » المفهوم من فعل « قيل » ، واعتبرت الجملة القائمة بوظيفته تفسيراً له . والتقدير : وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ قَوْلٌ هُوَ : [لا تفسدوا في الأرض] . ومنه أيضاً جملة « ليسجننه » من قوله تعالى : ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآياتِ [لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ] ، فواضح أن هذه الجملة واقعة موقع الفاعل لفعل « بدا » ، ولكن لما كانت قواعد بعض النحاة لا تميز مجيء الفاعل جملةً ، اعتبر الفاعل ضميراً مستتراً تقديره « هو » يعود على « البداء » المفهوم من فعل « بدا » ، واعتبرت الجملة تفسيراً له ، والتقدير : ثم بدا لهم بداءٌ هو : [ليسجننه] (١) .

ويمكن أن نجمع الأنواع الثلاثة الأخيرة : ٣ ، ٤ ، ٥ ، تحت

(١) وابن هشام يرى أن هذه الجملة جواب قسم مقدر ، وإن المفسر إنما هو مجموع القسم وجوابه .

ضابط واحد هو : كل جملة أتت بعد مفرد مصرح به ، أو بعد مفرد محذوف عند كل النحاة أو عند بعضهم ، وكانت هذه الجملة جواباً عن سؤال : ما هو ؟ أو ما مضمونه ؟ أو : وكيف ذلك ؟ فهي جملة مفسرة . وكل ذلك بشرط أن تكون فضلة لا عمدة (١) . ويظهر هذا إذا عدنا إلى الأمثلة ووضعتنا قبل الجملة المفسرة واحداً من الأسئلة المذكورة لتكون الجملة جواباً عنه :

١ - واسرُّوا التجوى الذين ظلموا - وما مضمون هذه التجوى ؟ - :
[هل هذا إلا بشرٌ مثلكم ؟] .

٢ - إن مثَلَ عيسى عند الله كمثلِ آدم - وكيف كان مثل آدم ؟ - : [خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون] .

٣ - هل أدلكم على تجارةٍ تُنجيكم من عذابِ أليمٍ ؟ - وكيف تكون هذه التجارة ؟ - : [تؤمنون بالله] .

٤ - ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات - وما هذا البداء الذي بدا لهم ؟ - : [لَيْسَ جُنُودُهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ] .

٥ - وإذا قيل لهم - وما القول الذي قيل لهم ؟ - : [لا تفسدوا في الأرض] .

(١) ذلك لأن من الجمل ما يقع جواباً عن أمثال هذه الاسئلة ولا يكون مع ذلك مفسراً ، من ذلك مثلاً جملة الخبر في نحو قولك : الأمان [إنها اتى الحمار] ، فواضح أن هذه الجملة واقعة موقع الجواب عن سؤال : « وما الأمان ؟ » . ومع ذلك لا تعتبر تفسيرية ، بل خبرية ، لأنها عمدة ، والكلام يختل بمذنها .

٦ - أحسن إلى زيد - وما هذا الاحسان ؟ - : [أعطه ألف دينار] .

٧ - وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات - وما الشيء الذي وعدم إياه ؟ - : [لهم مغفرةٌ وأجرٌ عظيم] .

★ ★ ★

هذا ما أمكننا أن نستخلصه من كلام ابن هشام على الجملة المفسرة . أما الزخشي فلم يدرس الجمل في كتابه النحوي المسمى بالفصل ، وإنما بث آراءه فيها في تفسيره للقرآن الكريم المسمى بالكشاف . وإذا عدنا إلى ما نقله عنه ابن هشام في هذا الموضوع ، أمكننا أن نستخلص أن الجملة المفسرة عند الزخشي هي كل جملة آتت تفصيلاً لجمل بما في ذلك أن يكون الجمل لفظاً فيه معنى القول دون حروفه من غير أن تترن الجملة بـ « أن » التفسيرية ، فهو يقول في جملة « للذكر مثل حظ الأنثيين » من قوله تعالى : يوصيكم الله في أولادكم [للذكر مثل حظ الأنثيين] يقول : إن الجملة الأولى إجمال ، والثانية تفصيل لها . ويعقب ابن هشام على ذلك بقوله : وهذا يقتضي أنها عنده مفسرة ، وهو الظاهر (١) .

وهذا عجيب من ابن هشام ، فرغم موافقته هنا للزخشي في اعتبار الجملة التي بعد ما فيه معنى القول تفسيرية ، لا يصرح برأيه هذا عند الكلام على الجملة المفسرة ، ولا يشير إلى هذا المذهب من قريب ولا من بعيد .

أما الشلوبين فلا نعلم من رأيه في هذا الموضوع إلا ما قاله عنه ابن هشام ، ويمكن أن يستفاد من هذا القول أن الشلوبين يخالف سائر النحاة في شيئين : الأول هو حد الجملة المفسرة ، فهي عنده كل جملة

(١) انظر الباب الثاني من المغني ، الجملة الثالثة الواقعة مفهولاً .

فصلت بجملاً مذكوراً أو كشفت عن حقيقة محذوف ، وعليه فجملة الاشتغال من نحو : زيداً [ضربته] ، والجملة المفسرة للفعل المحذوف من نحو : إذا الرجال [قاموا] جملتان مفسرتان . والثاني هو محل الجملة المفسرة ، فتحلها عنده هو بحسب ما تفسره ، فإن فسرت مرفوعاً فهي في محل رفع ، وإن فسرت مجروراً فهي في محل جر ، ... وهكذا .

وإذا بدا لنا أن نستعين برأي نحوي محدث هو الشيخ مصطفى الغلاييني فلن نجد عنده إلا الخلط والاضطراب ، فهو يقول عند الكلام على عطف البيان (١) : « ومن عطف البيان ما يقع بعد « أي وأن » التفسيريتين ، غير أن « أي » تفسر بها المفردات والجل ، و « أن » لا يفسر بها إلا الجمل المشتملة على معنى القول دون أحرفه . تقول : « أشرت إليه أي : اذهب » . اهـ

وتقرأ هذا الكلام ففهم منه أنه يعتبر الجمل الواقعة بعد هذين الحرفين المفسرين جملاً معطوفة عطفاً بيانياً على ما قبلها ، بل إنه يصرح بذلك عند إعرابه لأمثله في الحاشية حيث يقول : « جملة « أي اذهب » عطف بيان على جملة « أشرت إليه » . اهـ

ثم تراه عند الكلام على الجملة التفسيرية من الجمل التي لا محل لها من الاعراب يقول (٢) : « والتفسيرية ثلاثة أقسام : مجردة من حرف التفسير ... ومقرونة بـ « أي » ، نحو : أشرت إليه أي : اذهب » . اهـ . وهكذا تراه يأتي بالثال الواحد فيجمله مرةً معطوفاً بيانياً ، فيكون

(١) انظر الجزء الثالث من كتابه « جامع الدروس العربية » فصل : عطف البيان .
(٢) انظر آخر الجزء الثالث من كتابه « الجامع » .

محلّه من الاعراب كاعراب ما عطف عليه ، ويجمله مرة ثانية تفسيراً لا محل له من الاعراب .

٤ - صيغة جواب القسم

وهذه لا خلاف فيها إذا كان القسم مذكوراً ، نحو : والله [لأكرمئك] ، أو موطأً له ، نحو : لئن جاء زيد [لأكرمته] ، ولكن اختلف في نحو : [لقد جاء زيد] ، فقال بعضهم : الجملة جواب قسم مقدر ، واللام التي فيها هي لام القسم ، وقال آخرون : اللام لام الابتداء والجملة ابتدائية .

٥ - صيغة جواب الشرط

وهذه لا محل لها مطلقاً إذا كانت أداة الشرط غير جازمة ، نحو : لولا المطر [لملك الزرع] ، وكذلك إذا كانت أداة الشرط جازمة ولم تقترن الجملة بالفاء ولا بـ « إذا » الفجائية ، نحو : إن جاء زيد [أكرمته] .

٦ - صيغة الصلة

وهذه نوعان :

١ - الأول : ما كان صلة لموصول اسمي ، نحو : جاء الذي [قام أبوه] .

٢ - والثاني : ما كان صلة لموصول حرفي ، نحو : أريد أن [أنام] . والحروف الموصولة هي ما نسميه بالحروف المصدرية ، وهي « أن » ، نحو : أريد أن [أنام] ، و « أن » ، نحو : علمت أن

[زيذاً شاعراً] ، و « كي » ، نحو : أدرسُ لكي [أتعلّم] ، و « ما » ، نحو : سافرت عندما [أشرقت الشمس] ، و « لو » المسبوقة بفعل « و » ، نحو : وددت لو [تزورني] . وزاد بعضهم همزة التسوية ، نحو قوله تعالى : سواءٌ عليهم أ [أنذرتهم] أم لم تنذروهم .

٧ - الجملة التابعة لما لا محل له

وهي المطفوفة على جملة لا محل لها ، نحو : قام زيد [ولم يقم عمرو] ، فالثانية هنا لا محل لها لأنها مطفوفة على الأولى التي هي ابتدائية لا محل لها ، أو البدلة من جملة لا محل لها ، كقوله تعالى : واتقوا الذي أمدهم بما تعلمون [أمدهم بأنعامٍ وبين] ، فهذه الجملة لا محل لها لأنها بدل من جملة « أمدهم بما تعلمون » التي لا محل لها لوقوعها صلة للذي .

٥ - اعراب شبه الجملة

١ - معنى شبه الجملة :

نعني بشبه الجملة الظرف أو نائبه المنصوبين على الظرفية ، والجار الأصلي مع مجروره . وقد يطلق على الإثنين اسم واحد هو : « الظرف » . ولهذا الاطلاق سببان :

١ - أولهما : أنه كثيراً ما يستعمل الجار والمجرور في مكان الظرف ومعناه ، إذ يستوي في العربية أن تقول : « سافرت في المساء » ، وأن تقول : « سافرت مساءً » ، وكذلك أن تقول : « جلست على الأرض » ، وأن تقول : « جلست فوق الأرض » .

٢ - ثانيها : أن العربية تعامل كلاً من الظرف والجار والمجرور معاملة واحدة في أكثر الأحيان ، فنحن نعلم أنها تتسع فيها ما لا تتسعه في غيرها ، فنفصل بها بين أشياء لا تميز الفصل بينها بغيرها ، وتمطيتها من حرية التنقل في المكان ما لا تمنحها لغيرها . ولو استعرضنا القواعد النحوية كلها لوجدنا أنه ما من امتياز يمنح للظرف إلا كان الجار شريكاً له فيه .

أما تسميتها بشبه الجملة فذلك لأنها كثيراً ما يؤديان من الخدمات ما تؤديه الجملة نفسها ، ففي باب الخبر يمكنك أن تجعل الخبر جملة ، نحو : زيد [ينظم الشعر] ، كما يمكنك أن تجعله ظرفاً ، نحو : زيد [عندي] ، أو جاراً ومجروراً ، نحو : زيد [في الدار] ، وكذا الأمر في باب الحال ، وباب النعت . هذا إلى أن الجملة قد تحذف في بعض الأحيان

فلا يمكن شيئاً أن ينوب عنها إلا الظرف أو الجار والمجرور ، ونفي بذلك جملة الصلة ، فهذه الجملة لا تحذف إلا إذا ناب عنها ظرف أو جار ومجرور ، فمن الأول قوله تعالى : « ما [عندكم] يَتَّقِدْهُ وما [عندَ الله] باقٍ » ، ومن الثاني قولك : « زيد حريص على ما [يده] » .
والمشكل في إعراب شبه الجملة هو أمر التعليق . فما هذا التعليق ؟

٢ - معنى التعليق :

رأينا فيما مضى من القواعد في القسم الرابع من الكتاب أن الاسم إذا لم يكن مسنداً ولا مسنداً إليه فهو إما تكملة للحدث الذي يمثله الفعل غالباً ، وإما تكملة للاسم الدال على الذات . وبعبارة أخرى : الاسم إما خادم للحدث ، وإما خادم لاسم آخر . وليس التعليق إلا بيان الخدم لكل خادم . وهذا البيان ضروري ، فبه تكشف عن العلاقات التي تربط كل كلمة بأخرى ، وقد قلنا قبل : إن الاعراب في بعض حقيقته بيان علاقات .

قد يقال : ولكن لماذا لا نعلق المفعول المطلق ، والمفعول به ، والمفعول معه ، والمفعول لأجله ، بما تستخدمه من أحداث ؟ ولماذا لا نعلق الحال والتمييز والمضاف إليه والمطوف بيانياً والنعت ، بما تستخدمه من أسماء ؟ ولماذا تقصر التعليق على الظرف والجار والمجرور ونلج عليه ؟

فنعول في الجواب :

١ - أولاً : نحن في الواقع الاعرابي نعلق أكثر هذه التكملات بما

تخدمه من أحداث أو أسماء ، ولكن تمليقنا لها يجري بالفاظ أخرى غير لفظ « متعلق » أو « متعلقان » ، فإذا قلنا في إعراب « صبراً » من قولنا « صبراً على الشدائد » : إنه مفعول مطلق لفعل محذوف ، فكأننا نقول : إنه مفعول مطلق متعلق بفعل محذوف ، فقولنا « لفعل » يدل قولنا « متعلق » . وكذلك إذا قلنا في إعراب « كتاباً » من قولنا « كم كتاباً عندك ؟ » : إنه تمييز لـ « كم » ، فكأننا نقول : إنه تمييز متعلق بـ « كم » .

٢ - ثانياً : اتنا إذا سكتنا في بعض الأحيان عن بيان علاقة كل كلمة بما تخدمه ، فذلك لأن الملاقة بين الخادم والمخدوم تكون في بعض الأحيان واضحة لا تحتاج إلى بيان ، أو لأن الخادم والمخدوم لا يكاد يفصل أحدهما عن الآخر ، فمن الأول الملاقة الواضحة بين الفعل ومفعوله في نحو قولك : « شربت ماءً » ، ومن الثاني الملاقة بين المضاف والمضاف إليه في نحو قولك : « قرأت كتابَ النحو » ، فهنا لا حاجة لأن نقول : « ماءً » مفعول به لفعل « شربت » ، لوضوح ذلك وعدم خفائه ، وكذلك لا حاجة لأن نقول : « النحو » مضاف إليه للمضاف « كتاب » ، وذلك لشدة التلازم بين المضاف إليه ومخدومه الذي هو المضاف .

٣ - ثالثاً : إن إصرارنا على تمليق الجار والمجرور والظرف بما يخدمانه دون سائر التكلات تابع من عدة أسباب : أولها : أن مخدومها كثيراً ما يحذف ، فإذا لم تبيّن علاقتها بهذا المخدوم ظلت هذه الملاقة سائبة لا تعرف بمن هي ؟ ثانياً : أن الظرف والمجرور قد مُنحا في الرميّة حرية واسعة في أن يكونا في صدر العبارة أو في وسطها أو في آخرها ، فإذا لم يصرح في الإعراب بملاقة كل منها بمخدومه ظلت الملاقات غامضة . ثالثاً : أنه قد تتعدد الأحداث في العبارة الواحدة وتمتد الظروف والمجرورات ، فإذا لم تحدد علاقة كل حدث بخدمه من الظروف والمجرورات التبتت الملاقات واختلط الأمر .

وعلى كل حال فليس من الضروري أن يكون تعليق الظرف والمجرور بلفظ « متعلق » أو « متعلقان » ، بل يكفي في ذلك أن تقول إنهما للحدث الفلاني ، فإذا قلت في إعراب « جلست في الدار » : « في الدار » جار ومجرور للفعل « جلست » ، وإذا قلت في إعراب « جلست عندك » : « عندك » ظرف للفعل « جلست » ، أو منصوب بفعل « جلست » - إذا قلت ذلك كفي وكان تعليقاً حقيقياً .

٣ - تعليق الظرف :

وتعليقه أمر في غاية البساطة ، وذلك لسيين : أولها : أنه لا يخدم إلا الحدث ، وثانيها : أن خدمته للحدث لا تكون إلا في شيء واحد ، هو بيان مكانه أو زمانه . لهذا كله يكفي عند تعليقك لظرف تريد إعرابه أن تسأل نفسك هذا السؤال : ما الحدث الواقع في هذا المكان أو في هذا الزمان ؟ ثم تلتمس جواباً لسؤالك من العبارة المرية ، فإذا وقعت على الحدث المظروف في هذا الظرف قفل : هذا الظرف متعلق بذلك الحدث . ولا يهمنك بعد ذلك أن يكون الحدث مُشْتَقاً بفعل تام متصرف ، أو بفعل جامد ، أو بفعل ناقص ، أو بمصدر ، أو بمشتق ، أو بجامد. يؤدي معنى المشتق ، أو بحرف من حروف المعاني ؛ فكل ما دل على الحدث صالح لأن ينظر في الظرف ، وبالتالي هو صالح لأن يتعلق الظرف به .

والأمثلة التالية توضح لك هذه الطريقة المقترحة :

١ - جلست فوق العشب

السؤال : ما الحدث الواقع فوق العشب ؟ الجواب : الحدث الواقع فوق العشب هو حدث الجلوس . إذن : « فوق » متعلق بجلست .

٢ - سأكون غداً أخاك

السؤال : ما الحدث الواقع غداً ؟ الجواب : الحدث الواقع غداً هو كينوتي أخاك . إذن : « غداً » متعلق بالفعل الناقص « سأكون » .

٣ - أحب المطالعة ليلاً

السؤال : ما الحدث الواقع ليلاً ؟ الجواب : الحدث الواقع ليلاً هو حدث المطالعة . إذن : « ليلاً » متعلق بالمصدر « المطالعة » .

٤ - رأيت رجلاً جالساً عند زيد

السؤال : ما الحدث الواقع عند زيد ؟ الجواب : الحدث الواقع عند زيد هو جلوس الرجل . إذن : « عند » متعلق بالمشق « جالساً » .

٥ - زيد أسدٌ وقت اللقاء

السؤال : ما الحدث الجاري وقت اللقاء ؟ الجواب : الحدث الجاري وقت اللقاء هو أسديّة زيد ، أي شجاعته . إذن : « وقت » متعلق بالجماد المؤدي معنى المشتق « أسدٌ » .

٦ - ما أنت اليومَ بأخ لي

السؤال : ما الحدث الواقع اليومَ ؟ الجواب : الحدث الواقع اليومَ هو انتفاء كونك أخاً لي . إذن : « اليومَ » متعلق بالحرف « ما » لأنه هو الحامل لمعنى الانتفاء (١) .

(١) ومن اللذين من لا يميز هذا ، بل يقول : الظرف متعلق بمسئل الانتفاء الذي ناب حرف « ما » عنه . ولا أرى كبير فرق في النتيجة .

وفي بعض الأحيان تطرح السؤال على نفسك ، ثم تلتبس له الجواب فيميك ، ذلك لأنك تبحث عن حدث منظر في ظرفك المراد إعرابه فلا تجد فيه إلا الذات . ففي هذه الحالة لا يجوز التعليق بالذات ، لأن التعليق - كما علمنا - هو ربط كل خادم بمخدومه ، ولما كان الظرف لا يخدم إلا الحدث ، وجب علينا أن نبحث عن حدث يربط به ظرفنا :

١ - فان كانت الذات التي زارها في ظرفنا اسماً موصولاً ، فالظرف متعلق بجملة الصلة المحذوفة .

٢ - وإن كانت الذات ليست اسماً موصولاً ، بل هي اسم عادي ، نظر في موقعه : فان كان مبتدأ ، أو شيئاً أصله المبتدأ ، فالظرف متعلق بالخبر المحذوف ، وإن لم يكن مبتدأ ، ولا شيئاً أصله المبتدأ ، نظر فيه أيضاً : فان كان نكرة ، فالظرف متعلق بصفة محذوفة له ، وإن كان معرفة ، فالظرف متعلق بحال محذوفة له .

والأمثلة التالية توضح ما قلنا :

١ - هذا الأجير الذي عندك نشيطٌ

السؤال : ما الحدث الواقع عندك ؟ الجواب : ليس عندني حدث ، بل عندني « الأجير الذي » . إذن : الظرف متعلق بحدث محذوف هو جملة الصلة المحذوفة ، والتقدير : هذا الأجير الذي استقر عندك نشيط .

٢ - زيد بين الأشجار

السؤال : ما الحدث الواقع بين الأشجار ؟ الجواب : ليس بين الأشجار حدث وقع ، بل الذي بين الأشجار هو « زيد » . إذن : لما كان زيد مبتدأ ، كان الظرف متعلقاً بحدث محذوف هو حدث « وجود » ،

زيد بين الأشجار ، وإذن : فالظرف متعلق بـ *بخبر محذوف لهذا البتداء* ،
والتقدير : زيد موجود بين الأشجار .

٣ - رأيت عصفوراً فوق الشجرة

السؤال : ما الحدث الواقع فوق الشجرة ؟ الجواب : ليس فوق
الشجرة حدث ظاهر ، بل فوقها « عصفور » . إذن : الظرف متعلق
بـ *حدث محذوف* ، هو حدث « وجود العصفور » ، ولما كان صاحب هذا
الحدث ، وهو العصفور ، ليس مبتدأ ، ولما نظرنا فيه فوجدناه نكرة ،
كان الظرف متعلقاً بـ *حدثه المحذوف على أنه نعت له* ، والتقدير : رأيت
عصفوراً موجوداً فوق الشجرة .

٤ - رأيت الكتاب فوق الرف

السؤال : ما الحدث الواقع فوق الرف ؟ الجواب : ليس فوق
الرف حدث ، بل الذي فوقه هو « الكتاب » . إذن : فالظرف متعلق
بـ *حدث محذوف هو « وجود » الكتاب* ، ولما كان الكتاب غير مبتدأ ،
ولما كان معرفة ، كان الظرف متعلقاً بـ *حدثه المحذوف على أنه حال منه* ،
والتقدير : رأيت الكتاب موجوداً فوق الرف .

٤ - تعليق الجار والمجرور :

يختلف الجار عن الظرف في أمرين :

١ - الأمر الأول : هو أن خدمة الجار ليست وفقاً على الحدث
وحده كما هو الشأن في الظرف ، بل قد يخدم الحدث وحده ، أو قد
يخدم الذات وحدها ، أو قد يخدم الجملة برمتها ، وفي هذه الحالة الأخيرة ،

فاما أن يكتفي بتقوية ما في الجملة من معنى فقط ، وإما أن يحمل اليها معنىً جديداً لم يكن فيها من قبل . واليك بيان ذلك بالأمثلة :

١ - جلست في الدار

هذا الجار خادم لحدث الجلوس ، لأنه مبين للمكان الذي وقع فيه . وهذا النوع من الجار يسمى أصلياً ، لأن الأصل في الحرف أن يستعمل للخدمة الفعل .

٢ - عندي خاتمٌ من حديدٍ

هذا الجار ليس خادماً لحدث استقرار الخاتم عندي ، إذ ليس بين « الاستقرار » وبين « من حديد » أبة علاقة ، وإنما هو خادم لذات « الخاتم » ، إذ هو كاشف عن هذه الذات الغامضة . أي هو قائم بوظيفة التمييز . وهذه الخدمة الموجبة للذات تكاد تكون قاصرة على « من » البيانية من بين حروف الجر الأصلية .

٣ - ما زيد بعالمٍ

هذا الجار ليس خادماً لحدث انتفاء العلم عن زيد ، ولا لذات زيد ، وإنما هو خادم للاستناد كله ، أي انه مقوٍ لنفي اسناد العلم إلى زيد . وهذا النوع من الجار يسمى زائداً ، لأنه في الواقع لم يربط شيئاً بشيء ، ولا خادم فرداً من أفراد الجملة ، ولا حمل اليها معنى لم يكن فيها ، بل اكتفى بأن كان مجرد أداة تقوية لمعنى الجملة ، وسقوطة منها لا يؤثر في معناها ، ولا في علاقات بعض أجزائها ببعض .

٤ - لعل زيدٍ ناجحٌ

هذا الجار - في لغة من لغات العرب - ليس خادماً لحدث النجاح ،

ولا لذات زيد ، بل هو خادم للاسناد كله ، إذ أضفى على اسناد النجاح إلى زيد معنى الرجاء ، فبه أصبح هذا الاسناد شيئاً مرجوياً ، وليس شيئاً واقماً مخبراً عنه . وهذا النوع من الجار يسمى الشبيه بالزائد ، لأنه كالزائد لم يربط شيئاً بشيء ، ولا خدم فرداً من أفراد الجملة ، لكنه يختلف عنه في أنه حمل إلى الجملة معنى لم يكن فيها وهو معنى الرجاء ، وسقوطه منها - وإن لم يؤثر في علاقات بعض أجزائها ببعض - يجرها من معنى تأسيسي يحمله هذا الحرف .

٢ - الأمر الثاني : أن الجار إذا خدم الحدث لم تكن خدمته مقصورة على بيان مكانه أو زمانه كما هو الشأن مع الظرف ، بل قد يخدمه في أشياء كثيرة اليك بعضها موضحاً بالأمثلة :

١ - جلست في النار

هذا الجار خادم لحدث الجلوس ، وذلك يبين مكانه ، فهو قائم بوظيفة ظرف المكان .

٢ - سافرت في المساء

وهذا الجار خادم لحدث السفر ، وذلك يبين زمانه ، فهو قائم بوظيفة ظرف الزمان .

٣ - سرت بسرعة

وهذا الجار خادم لحدث السير ، وذلك يبين نوعه ، فهو قائم بوظيفة المفعول المطلق .

٤ - سافرت للمتعة

وهذا الجار خادم لحدث السفر ، وذلك يبين سبب حدوثه ، فهو قائم بوظيفة المفعول لأجله .

٥ - كتبتُ بالقلم

وهذا الجار خادم لحدث الكتابة ، وذلك ببيان الأداء التي نفذ بواسطتها ، فهو قائم بوظيفة لم ينص عليها النحاة ، أو قل إنهم لم يفردها في باب خاص ، بل جعلوها من وظيفة المفعول به .

٦ - تمسكتُ بالفضيلة

وهذا الجار خادم لحدث التمسك ، وذلك ببيان الجهة التي وقع بها ، فهو قائم بوظيفة المفعول به ، أي إنه حرف تعدية (١) .

(١) هذه القطة تحتاج الى مزيد شرح وإيضاح ، لأنه يكثر أن يخلط الطلبة بين جار استعمل لايصال الفعل الى مفعوله ، وبين جر استعمل لايصال الفعل الى ظرفه أو سببه أو غير ذلك من الاشياء . وفي ايضاح ذلك نقول : إن الفعل تعرف تعديته من لزومه من مجرد تأمل معناه ، لا من وضعه في الكلام : فعلم « نام » نعلم أنه فعل لازم ولولم يوضع في جملة تظهر لزومه ، وذلك لأتسا إذا تأملنا حدث « النوم » رأينا أنه حدث يمكن تنفيذه بنصر واحد ، هو شخص النائم ، وليس في حاجة الى عنصر آخر ليتخذ ، أما فعل « صرب » فنعلم أنه فعل متعدي ولولم يوضع في جملة تظهر تعديه ، وذلك لأتسا إذا تأملنا حدث « الضرب » رأينا أنه حدث لا يمكن تنفيذه إلا بوجود عنصرين ، واحد يضرب ، وواحد يقع عليه فعل الضرب ، إذ لا يمكن أن تصور « الضرب » إلا بوجود ضارب ومضروب .

وكان المنتظر من اللغة أن تسمح لهذه الأفعال المتعدية بمناها أن تباشر مفعولاتها مباشرة ، وهذا هو الواقع في أكثر الأحيان ، ولكنها في أحيان أخرى لا تسمح لهذه الأفعال أن تباشر مفعولاتها إلا بتوسط حرف جر . مثال ذلك فعل « تمسك » . فهذا الفعل متعدي بمناه ، إذ إتسا حين تتأمل فعل « التمسك » لا يمكن أن تصور حدوثه إلا بنصرين : واحد يتمسك ، وشيء يجري التمسك به . ولكن اللغة لا تسمح بأن يقال : « تمسكت بالفضيلة » ، بل إنها تجبرنا على القول : « تمسكت بالفضيلة » ، فترى ما هو مفعول به في المعنى قد جر بحرف جر . فند ذلك نقول : إن هذا الحرف حرف تعدية ، أي إنه الحرف الذي توسط ←

وقد ترتب على كل ذلك أمور يحسن أن ننبه عليها :

١ - أولها : أن النحاة اتفقوا على عدم تعليق الجار الذي هو من نوع الزائد . وكانوا في ذلك على حق ، لأن خدمة هذا الجار ليست متجهة إلى مفرد حتى يرتبط به ويتعلق ، وإنما خدمته متجهة إلى الجملة برمتها . وقد تقول : ولكن التعليق هو ربط الخادم بخدمته ، وإذا كان حرف الجر زائداً خادماً للجملة ، فلماذا لا نعلقه بها ؟ فأقول : هذا صحيح . ولكننا في الاعراب لا ننص إلا على الأشياء التي تختلف من عبارة إلى أخرى ، فأما الأشياء الثابتة التي لا تتغير فأننا نهمل ذكرها لعدم الفائدة من ذلك . ولما كان كل حرف جر زائد لا يتعلق إلا بالجملة ، كان النص على ذلك فضولاً لا فائدة منه ، ألا ترى أننا لا ننص في اعراب الحروف على أنها لا محل لها من الاعراب مع أن هذا هو الواقع ؟ وما ذلك إلا لأن جميع الحروف في جميع العبارات لا محل لها من الاعراب .

٢ - ثانياً : أن النحاة اتفقوا أيضاً ، وللسبب الآنف الذكر ، على عدم تعليق الجار الذي هو من نوع الشبيه بالزائد .

٣ - ثالثاً : أن النحاة اختلفوا في كاف التشبيه من نحو قولك : « زيد كأسد » ، فقال الأكثرون : هي حرف جر أصلي ، وعلى ذلك

→ بين الفعل التمدي بمناه ومفعوله التي كان ينتظر من اللفظة أن تمبه على المفعولية مباشرة .

هذا النوع من الجار يختلف ولا شك عن الجار في مثل قولك « سافرت للعبة » ، ذلك لأن اللام هنا داخلة على سبب الفعل ، والباء هناك داخلة على الجهة التي وقع عليها الفعل . لذلك يقال عن « اللعبة » هنا إنها مفعول لأجله غير مباشر ، كما يقال عن « القضية » هناك إنها مفعول به غير مباشر . فيرجى الانتباه إلى ذلك عند النظر في حروف الجر .

تكون خدمتها متجهة إلى الحدث ، ويجب تطبيقها به . وقال الأخفش وابن عصفور : هي حرف جر شبهه بالزائد . وأرى أن الحق معها ، لأن الخدمة التشبيهية لا يعقل أن تتجه إلى الحدث ، ولكن من المقول أن تتجه إلى الجملة كلها . وقال آخرون : الكاف التشبيهية اسم بمعنى « مثل » وليست حرف جر . وهذا رأي مقبول ، لأننا نستطيع أن نضغ كلمة « مثل » مكان كل كاف في كل عبارة ، بل اننا في بعض الأحيان لا نستطيع إلا اعتبار الكاف اسماً بمعنى « مثل » . وقد تقدم ذلك .

٤ - رابعها : أن النحاة أجموا على تطبيق « من » البيانية بالحدث . وهذا عجيب منهم ، لأن خدمة هذا الحرف للاسم واضحة لا شبهة فيها ، بل إن تسميتهم له بأنه « بياني » اعتراف صريح منهم بأن وظيفته هي تمييز الذات المهمة . وقد رأينا أن التمييز خدمة للاسم لا بالحدث . وعلى هذا كان المنهج الصحيح يقتضيه أن يطلقوا « من » البيانية بما تخدمه ، أي بالذات المهمة لا بالحدث . ولكن الظاهر أنهم - انطلاقاً من نظرية العامل - لما اعتبروا التمييز منصوباً بالحدث ، اعتبروا الجار القائم بوظيفة التمييز مرتبطاً بالحدث الناصب ومتعلقاً به .

٥ - خامسها : أن النحاة لما وجدوا أن الجار يخدم الحدث أنواعاً شتى من الخدمات اقسموا في أعرابه فريقين : فريقاً أحب السهولة فاكتفى بتعليق الجار والمجرور بالحدث المخدم ، وفريقاً آثر الدقّة فأعرب الجار والمجرور بحسب ما يؤديانه من خدمة . واليك توضيح ذلك بالأمثلة :

١ - زيد في الدار

المذهب الاول : « في الدار ، جار ومجرور متعلقان بنجر محذوف تقديره « مستقر » .

المذهب الثاني : « في الدار » جار ومجرور في محل رفع خبراً
عن زيد .

٢ - رأيت زيداً في الدار

المذهب الاول : « في الدار » متعلقان بحال محذوفة لزيد ، التقدير :
رأيت زيداً موجوداً في الدار .

المذهب الثاني : « في الدار » في محل نصب على الحال من زيد .

٣ - انطلق زيد بسرعة

المذهب الاول : « بسرعة » متعلقان بفعل انطلق .

المذهب الثاني : « بسرعة » في محل نصب على المفعولية المطلقة .

٤ - سافرت للمتعة

المذهب الاول : « للمتعة » متعلقان بفعل سافرت .

المذهب الثاني : « للمتعة » في محل نصب على المفعولية لاجلها .

٥ - عندي خاتم من حديد

المذهب الاول : « من حديد » متعلقان بصفة محذوفة للخاتم ،

التقدير : عندي خاتمٌ كائنٌ من حديد .

المذهب الثاني : « من حديد » في محل نصب على التمييز .

٦ - تمسك بالفضيلة

المذهب الاول : « بالفضيلة » متعلقان بفعل تمسك .

المذهب الثاني : « بالفضيلة » في محل نصب مفعول به .

٧ - جلست في الدار

- المذهب الاول : « في الدار » متعلقان بفعل جلست .
 المذهب الثاني : « في الدار » في محل نصب على الظرفية الكافية .

٨ - سافرت في المساء

- المذهب الاول : « في المساء » متعلقان بسافرت .
 المذهب الثاني : « في المساء » في محل نصب على الظرفية الزمانية .
 وهكذا ...

فاذا كنت تحب السهولة فخذ بمذهب التعليق . وليس عليك حينئذ
 إلا أن تطبق الطريقة التي ذكرناها في كيفية تعليق الظرف . أما إذا كنت
 تحب الدقة فيجب أن تكون واعياً لمعنى ووظيفة كل جار تريد اعرابه مع
 مجروره .

٥ - تمييز :

ذكرنا - عند الكلام على تعليق الظرف - أننا إذا صادفنا ظرفاً
 وأردنا تعليقه ، نسأل أنفسنا عما اظرف في هذا الظرف . وذكرنا أنه
 للإجابة عن هذا السؤال ننظر في البارة العربية ، فإن وجدنا المنظرف
 حدثاً ، علقنا الظرف به ، وإن وجدنا داتاً ، علقنا الظرف بصلته المحذوفة
 إن كان موصولاً ، أو بنجبه المحذوف إن كان مبتدأ ، أو بصفة محذوفة
 له إن كان نكرة ولم يكن مبتدأ ، أو بحال محذوفة له إن كان معرفة ولم
 يكن مبتدأ .

ومعنى كل هذا أنه لا بد أن نجد في البارة ما ينظرف في الظرف ،

سواءً أكان حدثاً أم كان ذاتاً . وتقول هنا : هذا هو الأصل . ولكننا نعلم أن اللفظ كثيراً ما تسقط من العبارة بعض العناصر التي يمكن فهمها بغير ذكرها . وهذا يؤدي إلى أننا نتساءل في بعض الأحيان عما انظر في ظرفنا الذي زيد تمليقه فلا نجد في العبارة ما ينظر فيه ، لا حدثاً ولا ذاتاً . وفي هذه الحالة يكون الحدث المنظر محذوفاً هو والذات المسند إليها . وعلى العرب حينئذ أن يقدر هذا الحدث بما يلائم معنى العبارة . مثال ذلك قول العرب لمن ذكر أمراً قد تقدم عهده : « حينئذ الآن » فالظرف الأول متعلق بـ « كان » محذوفة ، والظرف الثاني متعلق بفعل « اسمع » المحذوف ، وذلك لأن أصل هذه العبارة : « كان ذلك حينئذ واسمع الآن » . وهذا شيء كثير لا يمكن حصره في قاعدة ، وإنما نترك أمره إلى فطنة العرب ونباهته وحسن ذوقه . وأمر الجار والمجرور في هذا الشأن كأمر الظرف تماماً .

٦ - أعراب أدوات الاستفهام

كثيراً ما ينمض على الطلبة أعراب أدوات الاستفهام . وفي ظني أن ذلك راجع إلى أن الوظيفة النحوية للكلمة وهي في حالة الاستفهام أقل وضوحاً منها إذا كانت الكلمة في حالة التقرير . فإذا صح هذا فإن أسهل طريقة للكشف عن وظيفة الكلمة الاستفهامية هي أن نحولها إلى كلمة تقريرية ، وبعبارة أخرى : أن نحول العبارة الاستفهامية إلى عبارة إخبارية ، أي أن نجيب عن السؤال . فإذا ظهرت لنا علائق المفردات في الجواب ، واستطعنا بالتالي أن نعرب كل كلمة فيه ، فليس علينا بعد ذلك إلا أن نقول الأعراب نفسه إلى السؤال ، ذلك أن كل سؤال يعرب بأعراب جوابه . واليك بيان ذلك موضحاً بالأمثلة :

١ - السؤال : (هل) جاء زيد ؟

الجواب : (نعم) جاء زيد

فإذا كنا نعلم أن « نعم » التي في الجواب هي حرف جواب ، علمنا أن نظيره « هل » في عبارة السؤال هو حرف سؤال أيضاً .

٢ - السؤال : (متى) سافر زيد ؟

الجواب : (مساءً) سافر زيد

فإذا علمنا أن « مساءً » في الجواب منصوب على الظرفية الزمانية ومتعلق بالفعل سافر ، علمنا أن نظيره (متى) في السؤال اسم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية وأنه متعلق بالفعل سافر .

٣ - السؤال : (كيف) زيد ؟

الجواب : (حزينٌ) زيد

فالذا علمنا أن « حزين » في الجواب خبر مقدم ، علمنا أن نظيره « كيف » في السؤال خبر مقدم أيضاً (١) .

٤ - السؤال : (كيف) جاء زيد ؟

الجواب : (ماشياً) جاء زيد

فالذا علمنا أن « ماشياً » في الجواب حال من زيسد ، علمنا أن نظيره « كيف » في السؤال هو حال أيضاً .

٥ - السؤال (كيف) وجدت العلم ؟

الجواب : (نافماً) وجدت العلم

فالذا علمنا أن « نافماً » في الجواب مفعول به ثانٍ مقمّم ، علمنا أن نظيره « كيف » في السؤال هو مفعول به ثانٍ مقمّم أيضاً .
وهكذا دواليك ...

ولكنني ألفتُ اتبناه الطالب الذي يريد تطبيق هذه الطريقة إلى أمر مهم جداً ، وهو : أن عليه أن يجمل عناصر الجواب بمقدار عناصر السؤال تماماً ، وأن يحافظ على ترتيب هذه العناصر أيضاً ، لأن أي زيادة في عناصر الجواب عن عناصر السؤال ، أو أي تشويش في الترتيب ،

(١) ويرى سبويه أن جواب « كيف » لا يكون إلا بالجار والمجرور ، أي بالظرف ، نحو : كيف زيد ؟ - فيقال في الجواب : زيد في حالٍ حسنة ، أو على حالٍ سيئة . ولتلك فانه لا يرب « كيف » إلا في محل نصب على الظرفية .

سيؤدي حتماً إلى تغيير في علاقات الكلمات بعضها ببعض ، وسيؤدي بالتالي إلى خطأ فاحش في الاعراب . خذ مثلاً على ذلك السؤال والجواب الآتين :

السؤال : (من) جاء ؟

الجواب : جاء (زيد)

فزيد في الجواب فاعل ، ولكن نظيره « من » في السؤال ليس فاعلاً بل هو مبتدأ . ولو أعربناه فاعلاً لوقعنا في خطأ فاحش . وما من سبب لهذا الخلاف بين اعراب السؤال واعراب جوابه إلا تلاعبنا بالترتيب ، ولو أننا أجبنا بالطريقة الآتية :

السؤال : (من) جاء ؟

الجواب : (زيد) جاء

لكان كل من السؤال والجواب واقماً موقع المبتدأ .

٧ - اعراب أدوات الشرط

اختلف النحاة في اعراب أدوات الشرط ، وفي اعراب جملة .
واليك ما قالوه في هذا الصدد :

١ - (إن) : ومثالها : إن يجتهد زيدٌ ينجح .

انمقد الاجماع على أنها حرف شرط جازم ، وعلى أن جملة شرطها لا محل لها من الاعراب ، ثم قال بعضهم : لأنها جزء الشرط ، والجزء لا محل له ؛ وقال آخرون : لأنها ابتداء الشرط ، والابتداء لا محل له . وتظهر ثمة هذا الخلاف في جملة الجواب : فالقائلون بالجزئية يلزمهم أن يقولوا فيها إنه لا محل لها مطلقاً ، وذلك لأن الجزئية سارية عليها كسريانها على جملة الشرط ، وهم لا يقولون بهذا بل يقولون انها تكون في محل جزم إذا اقترنت بالفاء أو بـ « إذا » الفجائية . أما القائلون بالابتداء فلا يلزمهم في جواب الشرط شيء .

هذا ، واختلف النحاة في جملة جوابها ، فقال الهمامي : لا محل لها مطلقاً ، وقال سائر النحاة : إذا لم تقترن فلا محل لها ، وإن اقترنت فهي في محل جزم .

٢ - (لو) : ومثالها : لو جاء زيدٌ لأكرمه

انتمد الاجماع على أنها حرف شرط غير جازم . وأما جملة شرطها فلا محل لها ، على خلاف في السبب كما مر ، وأما جملة الجواب فلا محل لها مطلقاً .

٣ - (لولا - لوما) : أحكامها كأحكام « لو » .

٤ - (لما) : ومثلها : لما جاء زيد أكرمه .

واختلفوا فيها ، فقال الأكرمون : هي حرف شرط غير جازم ، وجملة شرطها ابتدائية لا محل لها ، وكذلك جملة جوابها ، وقال ابن السراج والفارسي وابن جني وجماعة : هي ظرف تضمن معنى الشرط غير جازم ، متمكن بالجواب ، وعلى هذا فجملة شرطها في محل جر بالاضافة ، أما جملة الجواب فلا محل لها .

٥ - (إذا) : ومثلها : إذا جاء زيد أكرمه .

اتفق النحاة على أنها ظرف للزمن المستقبل متضمن معنى الشرط ، غير جازم ، ثم اختلفوا في ناصبها ، فقال قوم : ناصبها هو الجواب ، وعليه تكون مضافة إلى جملة شرطها . وقال غيرهم : ناصبها هو الشرط ، وعليه فهي مقدمة من تأخير ، وجملة شرطها لا محل لها من الأعراب .

وإذا اتصلت بها « ما » الزائدة ، نحو : إذا ما جاء زيد أكرمه ، فالكل على أنها باقية على ظرفيتها ، أما ابن يمش فيرى أن القياس يوجب نقلها إلى الحرفية . ويعني بذلك قياسها على اجتهاد إذ ، عندما تتصل بها « ما » . وسيأتي .

٦ - (إنما) : ومثلها : إنما تجتهد تنجح .

قال سيويه : هي حرف شرط جازم ، وعليه فأحكام جملي شرطها وجوابها كأحكام جملي « ان » ، وقال ابن السراج والفارسي : هي ظرفية شرطية جازمة ، وعليه فأحكام الجملتين بعدها كأحكام الجملتين بعد « إذا » ، إلا إذا اقترن جوابها بالفاء فهو حيثئذ في محل جزم .

٧ - (من) : ومثالها : من يفعل الخير لا يعدم جوازيه .

هي اسم شرط جازم باتفاق . ومحلها الرفع على الابتداء إن لم يقع الفعل الذي بعدها عليها ، وذلك كأن يكون الفعل لازماً ، نحو : من جاء أكرمه ، أو أن يكون متدياً قد استوفى مفعولاته ، نحو : من ضرب زيداً ضربته ، فإن كان متدياً لم يستوف مفعولاته فهي في محل نصب مفعول به مقدم ، نحو : من تضرب أضربه .

. ثم اختلفوا في خبرها إن وقعت مبتدئها ، فقال قوم : هو جملة الشرط . وكأنهم نظروا في ذلك إلى أن أصلها الاستفهام ، ومن المعلوم أن « من » الاستفهامية إذا وقعت مبتدئها كان خبرها الجملة التي بعدها ، نحو : من جاء ؟ وقال آخرون : خبرها جملة الجواب لأن به تمام الفائدة ، ولا يكون الخبر إلا حيث تكون الفائدة . ثم اختلف هؤلاء في جملة الشرط ، فقال بعضهم : هي صلة لا محل لها من الاعراب ، وكأنهم رأوا أن أصل « من » الشرطية هو « من » الموصولة (١) ، لأن قولك « من يفعل الخير لا يعدم جوازيه » الذي يفعل الخير لا يعدم جوازيه ، « من » الشرطية هو « من » الموصولة (١) ، لأن قولك « من يفعل الخير لا يعدم جوازيه » ، وقال الآخرون : بل جملة الشرط لا محل لها من الاعراب لأنها جزء الشرط ، والجزء لا محل له . ويشكل على الفريقين أمر ، وهو أن جملة الجواب إذا اعتبرت هي الخبر كان محلها الرفع ، فكيف يكون ذلك وهي لا محل لها إن لم تقترن بالفاء ، أو محلها الجزم إن اقترنت بها ؟ وقال غير هؤلاء وأولئك : الخبر مجموع جملتي الشرط والجواب ، ولا محل لكل

(١) قال ابن يعيش في معرض كلامه على أسماء الشرط : « وإنما عملت [أي أسماء الشرط] من أجل تضمنها معنى « إن » ، ألا ترى أنها إذا خرجت عن معنى « أن » إلى الاستفهام ، أو معنى « الذي » لم تجزم ؟ ... » شرح المصل ٤٢/٧ أقول : هذا الكلام يجه منه أن من النعاة من يرى موصولية « من » أصلاً .

واحدة منها لأنها جزء ، ويشكل على هؤلاء أمر جواب الشرط كما أشكل على سابقهم .

٨ - (ما) : أحكامها كأحكام « من » .

٩ - (مها) : ومثلها : مها تقرأ تستفد .

واختلف النحاة فيها اختلافاً كبيراً ، فقال قوم : هي مركبة من « مة » ، و « ما » الشرطية ، وعلى قولهم تكون « مه » اسم فعل أمر فاعله مستتر فيه ، و « ما » اسم شرط جازم ينطبق عليه ما ينطبق على « من » . وقال غيرهم : هي مركبة من « ما » الشرطية و « ما » الزائدة ، وقد قلبت ألف الشرطية هاء دافعاً للتكرار . وقال آخرون : بل هي بسيطة غير مركبة . وعلى قول هؤلاء تقع « مها » في مواقع اعرابية مختلفة ، فإن وقعت على الذات كانت أحكامها كأحكام « من » وما ، ، وإن وقعت على الحدث كانت في محل نصب مفعولاً مطلقاً ، نحو : مها تمّ ترنج ، إذ التعلير : أي تمّ ترنج . وقد يتأخر عنها فعل ناقص لم يستوف خبره ، فتكون خبراً له ومحلها النصب ، نحو : مها يكن الأمر فأنف أخي .

١٠ - (أين) : ومثلها ، أين تجلس أجلس .

اتفقوا على أنها اسم شرط جازم في محل نصب على الظرفية المكانية ، ثم اختلفوا في ناصبه ، فهو الشرط أم الجواب ، والآكثرون على الأول . وينبغي على خلافهم هذا خلاف في اعراب جملة الشرط . راجع اعراب جمل « إذا » .

١١ - (أينى) : أحكامها كأحكام « أين » .

١٢ - (حيثاً) : ومثالها : حيثاً تجلس* أجلس* .

اتفقوا على أنها جازمة للفعلين ، ثم سكتوا عما دون ذلك . فالذي يفهم من كلام سيبويه أنها انتقلت إلى الحرفية بازوم « ما ، لها ، فصارت حرفاً مثل « إذما » (١) ، أما ما يفهم من كلام ابن هشام (٢) فهو أنها باقية على الظرفية وإن « ما » المتصلة بها هي « ما » الكافية ، وعليه ففانصبا هو جملة الجواب ، أما جملة الشرط فلا محل لها لانكشاف « حيث » عن الاضافة اليها .

١٣ - (متى - ايان) : وأحكامها كأحكام « أين » ، سوى أن هاتين الزمان لا للمكان .

١٤ - (كيف) : ومثالها : كيف تجلس* أجلس* .

هي اسم شرط باتفاق ، ثم اختلفوا في أمر جزمها ، فقال قوم : هي جازمة مطلقاً ، وقال آخرون : هي غير جازمة مطلقاً ، وقال غيرهم : هي جازمة إذا اتصلت بها « ما » الزائدة ، وغير جازمة إذا تجردت عنها .

وتقع « كيف » مواقع اعرابية مختلفة ، فان وقعت على الوصف وبعدها فعل تام فهي في محل نصب على الحال : نحو : كيفما تضرب* زيداً أضربه ، إذ التقدير : على أي هيئة تضربه أضربه ، وإن وقعت على الوصف وبعدها فعل ناقص كانت في محل نصب خبراً مقدماً ، نحو : كيفما تكن* أكن* ، وإن وقعت على الحدث فهي في محل نصب على المفعولية المطلقة ، نحو : كيفما تجلس* ترجع* ، إذ التقدير : أي جلوس تجلس* ترجع* .

(١) انظر ابن يبيش ٤٧/٧

(٢) انظر المنني : حرف « ما »

هذا ، وجملة شرطها لا محل لها من الاعراب إما لأنها ابتداء ،
وإما لأنها جزء من الشرط ، على الخلاف الذي سبق .

١٥ - (أي) : ومثالها : أي شيءٍ قرأه تستفد

وقد اتفقوا على أنها اسم شرط جازم ، وعلى أنها تصلح لكل شيء ،
أي أنها تتضمن معاني مختلفة ، وإنما تأخذ معناها مما تضاف إليه ، فن
أضيفت إلى الذات ، نحو : أي رجلٍ يجتهدُ ينجحُ ، فأحكامها كأحكام
« من » ، وإن أضيفت إلى الزمان ، نحو : أي وقتٍ تمَّ فيه ترتجُ ،
فأحكامها كأحكام « متى » ، وإن أضيفت إلى المكان ، نحو : أي مكانٍ
تجلسُ فيه ترتجُ ، فأحكامها كأحكام « أين » ... وهكذا .

وقد لا تضاف إلى شيء ، فيفهم معناها حيثُذِر من سياق الكلام .

وإذا أضيفت إلى شيء فجملة شرطها صفة للمضاف إليه دائماً .

★ ★ ★

تم الجزء الثالث من كتاب المحيط

فهرس الجزء الثالث من كتاب المحب

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٤	الأغراء	٣	المدح والنم
٢٤	تعريفه وأساليبه	٣	المدح والنم بفعل « حب »
٢٥	الاشتغال	٤	أحكام خاصة بجبذا
٢٥	تعريفه والفرض منه	٦	المدح والنم بنم وبس
٢٧	التكلمات الصالحة للتقدم	١١	المدح والنم بوزن « فعل »
٣٢	ما يحدث للتكلم بعد تقديمها	١٣	الاختصاص
٣٦	تقبيبات	١٣	معناه واغراضه
٣٧	التنازع	١٥	تحليل اسلوب الاختصاص
٣٧	تعريفه وأساليبه	١٦	الضمير في الاختصاص
٤١	شروطه	١٦	المختص
٤٥	التوكيد بالنون	١٦	الاختصاص بأبيها
٤٥	نونا التوكيد	١٧	ملاحظات
٤٥	الأفعال التي تؤكد	١٩	التحذير
٤٨	ما يطرأ على الفعل عند توكيده	١٩	تعريفه
٤٩	أحكام النون الخفيفة	٢٠	أساليب التحذير
		٢٢	ملاحظات

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٧٩	أشكال الأدوات	٥١	العدد
٨٢	حرف الألف	٥١	تذكير العدد وتأنيثه
٨٢	المهمزة	٥٣	العدد المركب والعدد المفرد
٨٤	الألف	٥٤	تعريف العدد بـ « ال »
٨٧	« آ »	٥٥	اعراب العدد وبنائه
٨٧	أجل	٥٧	تمييز العدد
٨٧	أخ	٥٧	إضافة العدد إلى غير تمييزه
٨٧	إذ	٥٩	الأعداد الترتيبية
٨٩	إذا	٦٢	ملاحظات
٩١	إنما	٦٥	في عمل المصدر والمشتقات
٩١	إذن	٦٥	نظرية العامل
٩٢	أرأيت	٦٧	عمل المصدر
٩٢	أر	٧١	عمل اسم المصدر
٩٣	اشكان	٧١	عمل اسم الفاعل
٩٣	أف	٧٣	عمل مبالغة اسم الفاعل
٩٣	أفة	٧٣	عمل اسم المفعول
٩٣	أل	٧٣	عمل الصفة المشبهة
٩٧	ألا	٧٤	عمل اسم التفضيل
٩٨	ألاه		
٩٩	إلا		القسم الرابع: في الأدوات ٧٥-٢٥٨
١٠٠	إلى		
١٠٢	إليك	٧٧	في معنى الأداة وأشكالها
١٠٢	أم	٧٧	معنى الأداة النحوية

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٢٠	اِيْتِهَات	١٠٥	أما
١٢٠	اِيْتِهَان	١٠٦	أَمَا
		١٠٧	إَمَا
١٢١	حرف الباء	١٠٩	أمامك
١٢١	« ب »	١٠٩	آمين
١٢٤	بجل	١٠٩	أَنْ
١٢٤	بئح	١١٢	أَنْه
١٢٤	بس	١١٢	إِنْ
١٢٥	بَطَان	١١٥	إِنْه
١٢٥	بَعْدَكَ	١١٦	أو
١٢٥	بل	١١٧	أَوْن
١٢٦	بله	١١٧	أَوْه
١٢٧	بلي	١١٧	أَي
١٢٧	بلي	١١٨	أَيه
١٢٧	بلي	١١٩	إِي
١٢٧	بِهَل	١١٩	أَا
١٢٧	بَيْد	١١٩	بِئح
		١١٩	أَيه
١٢٨	حرف التاء	١٢٠	أَيِنْ
١٢٨	« ت »	١٢٠	أَيِه
١٢٨	تَشْو	١٢٠	أَيِه
١٢٨	تَيِّد	١٢٠	أَيِه
١٢٩	حرف الثاء	١٢٠	أَيِه

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٣٦	حى	١٢٩	هى
١٣٦	حقاً	١٢٩	هئم
١٣٧	حلّ	١٢٩	هئم
١٣٧	خانتيك		
١٣٧	حُوبٌ	١٣٠	حرف الجيم
١٣٧	حي	١٣٠	ج
١٣٧	حيث	١٣٠	جبي
١٣٨	حيهل	١٣٠	جاء
١٣٩	حرف الخاء	١٣٠	جلد
١٣٩	خلا	١٣١	جء
١٤٠	حرف الدال	١٣١	جوت
١٤٠	دج	١٣٢	جيد
١٤٠	دع	١٣٢	حرف الحاء
١٤٠	دعاً	١٣٢	حاحا
١٤٠	دَعْدَعَا	١٣٢	حاش
١٤١	دء	١٣٣	حاشا
١٤١	دوايك	١٣٣	حاي
١٤١	دونك	١٣٣	حَب
١٤١	دوه	١٣٥	حى
١٤٢	حرف الذال	١٣٦	حَنج
١٤٢	ذا	١٣٦	حجراً مجوراً
		١٣٦	حذاريك
		١٣٦	حس

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٥٢	سوف	١٤٢	ذِهْ
١٥٢	سيوى	١٤٢	ذو
١٥٢	سييْ	١٤٣	ذي
١٥٢	لا سبيا	١٤٣	ذيتا
١٥٣	حرف الشين	١٤٤	حرف الراء
١٥٣	« شِ »	١٤٤	« رَ »
١٥٣	شَتَانْ	١٤٤	رَبْءْ
١٥٤	حرف الصاد	١٤٦	رغماً
١٥٤	صَهْ	١٤٦	رَهْ
١٥٥	حرف العين	١٤٧	رؤْبْدْ
١٥٥	« عِ »	١٤٧	رَيْتْ
١٥٥	عاج	١٤٩	حرف الزاي
١٥٥	عاجا	١٤٩	زِهْ
١٥٥	عاه	١٥٠	حرف السين
١٥٥	عاهي	١٥٠	« سِ »
١٥٥	عدا	١٥٠	سَأْ
١٥٦	علس	١٥٠	سُيْتَحان
١٥٦	عَزْ	١٥٠	سرعان
١٥٦	عسي	١٥١	سَعْ
١٦٠	علْ	١٥١	سعديك
١٦٠	علْءْ	١٥١	سواء

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٧٦	حرف القاف	١٦١	على
١٧٦	د ق ،	١٦٣	عليّ به
١٧٦	قد	١٦٣	عليك به
١٧٨	قدك	١٦٣	عمّ ؟
١٧٨	قط	١٦٣	عن
١٧٨	قطك	١٦٥	عند
١٧٨	قوس	١٦٦	عندك
١٧٨	حرف الكاف	١٦٦	عنه
١٧٩	د ك ،	١٦٦	عوض
١٧٩	كائن	١٦٦	عَيَّرَ
١٨٠	كأنّ	١٦٦	عِيَهُ
١٨٠	كأنّ	١٦٧	حرف الغين
١٨١	كأنما	١٦٧	غير
١٨٢	كأين	١٧١	حرف الفاء
١٨٣	كنخ	١٧١	د ف ،
١٨٣	كذا	١٧٣	فاع
١٨٤	كذلك	١٧٣	فرطك
١٨٤	كلّ	١٧٤	فصاعداً
١٨٦	كلا - كلتا	١٧٤	قط
١٨٧	كلّا	١٧٤	فئمّ
١٨٧	كلّم	١٧٤	في
١٨٩	كلّم		
١٩٠	كلّم		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢١٨	لَيْسَ	١٩٣	كَي
٢٢٠	حرف الميم	١٩٤	كَيْتَ
٢٢٠	د م ء	١٩٤	كَيْفَ
٢٢١	ما	١٩٦	كَيْفَا
٢٢٨	ما تام	١٩٧	حرف اللام
٢٢٨	ماذا	١٩٧	د ل ء
٢٢٩	مق	٢٠٦	لا
٢٣٠	مذ	٢١٠	لان
٢٣١	مِضْ	٢١١	لَيْتَكَ
٢٣١	مع	٢١١	لَا
٢٣٢	مماذ الله	٢١١	لَا اِن
٢٣٢	مكانك	٢١٣	لَا لِي
٢٣٢	مَنْ	٢١٣	لَا
٢٣٣	مِنْ	٢١٣	لَعَلَّ
٢٣٤	مُنْذِرٌ	٢١٤	لَكِنْ
٢٣٤	مُنْذِرًا ؟	٢١٥	لَكِنْ
٢٣٤	مَنْ	٢١٥	لَمْ
٢٣٥	مها	٢١٥	لَمْ تَأْتِ
٢٣٥	مَيْدَ	٢١٧	لَنْ
٢٣٦	حرف النون	٢١٧	لَوْ
٢٣٦	د ن ء	٢١٧	لَوْ لَا
٢٤١	النجاة	٢١٨	لَوْ مَا
		٢١٨	لَيْتَ

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٤٩	هَيَا	٢٤١	نَيْخٌ
٢٤٩	هَيْتَ	٢٤١	نَيْمٌ
٢٥٠	هَيْجٌ		
٢٥٠	هَيْخٌ	٢٤٢	حرف الهاء
٢٥٠	هَيْدٌ	٢٤٢	« ه »
٢٥٠	هَيْكٌ	٢٤٢	ها
٢٥٠	هَيْهَا	٢٤٣	هَاء
٢٥٠	هَيْهَاتَ	٢٤٣	هَات
٢٥١	هَيْهَانَ	٢٤٤	هَادٍ
		٢٤٤	هَالٌ
٢٥٢	حرف الواو	٢٤٤	هَيْجٌ
		٢٤٤	هَجَا
٢٥٢	« و »	٢٤٤	هَدِجٌ
٢٥٥	وا	٢٤٤	هَسٌّ
٢٥٥	واهاً	٢٤٤	هَكْدَا
٢٥٥	وَحٌ	٢٤٤	هل
٢٥٥	وراءك	٢٤٤	هَلَا
٢٥٦	وشكان	٢٤٧	هَلَا
٢٥٦	وَيٌ	٢٤٧	هَلْمٌ
٢٥٦	وَيْكَ	٢٤٨	هَمَامٌ
٢٥٦	ويكأه	٢٤٨	هَنَا
٢٥٧	وَيْهَا	٢٤٨	هو
		٢٤٨	هي
٢٥٨	حرف الياء	٢٤٩	هَيْبَا
٢٥٨	« ي »	٢٤٩	

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣٠٥	حد الجملة	٢٥٨	يا
٣٠٧	أقسام الجملة	٣٩٧-٢٥٩	خاتمة في الاعراب
٣١١	الجملة الصغرى والجملة الكبرى	٢٦١	حقيقة الاعراب
٣١٢	مقدمة قبل اعراب الجمل	٢٦٣	الاعراب تحليل
٣٤٦	الجمل التي لها محل من الاعراب	٢٦٧	الاعراب وصف وتصنيف
٣٤٦	الجملة الواقعة خبراً	٢٦٨	الاعراب بيان تأثيرات
٣٥٠	الجملة الحالية	٢٦٩	الاعراب بيان وظائف
٣٥٢	الجملة الواقعة مفعولاً	٢٧٤	أقسام الاعراب
٣٥٤	الجملة المضاف اليها	٢٧٤	الاعراب النحوي
٣٥٧	الجملة الجزومة بالشرط	٢٧٨	الاعراب الصرفي
٣٥٨	الجملة التابعة لمفرد	٢٨١	اعراب الأتوات
٣٥٩	الجملة المستثناة	٢٨٧	شروط الاعراب
٣٦٠	الجملة الواقعة مبتدأ	٢٨٧	معرفة القواعد
٣٦٠	الجملة الواقعة فاعلاً	٢٨٨	معرفة الوظائف النحوية
٣٦١	الجملة النائية عن الفاعل	٢٩٣	فهم المعنى
٣٦٢	الجملة التابعة لجملة ذات محل	٢٩٦	معرفة الاعراب التحكيمة
٣٦٣	الجمل التي لا محل لها من الاعراب	٢٩٩	معرفة المحذوفات
٣٦٣	الجملة المستأنفة	٣٠٣	التمرس بأساليب البيان
٣٦٥	الجملة المعترضة	٣٠٣	النون السليم
٣٦٥	الجملة المفسرة	٣٠٥	اعراب الجملة
٣٧٢	جملة جواب القسم		
٣٧٢	جملة جواب الشرط		
٣٧٢	جملة الصلة		
٣٧٣	الجملة التابعة لما لا محل له		

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٣٨٧	تبيينه	٣٧٤	اعراب شبه الجملة
٣٨٩	اعراب أدوات الاستفهام	٣٧٤	معنى شبه الجملة
٣٩٢	اعراب أدوات الشرط	٣٧٥	معنى التعليق
		٣٧٧	تعليق الظرف
		٣٨٠	تعليق الجار والمجرور

★ ★ ★



مکتبۃ لسان العرب

أ. علاء الدين شوقي

www.lisanarb.com

